محمد صلاح الدين الشريف

الشرط والإنشاء النحوي للكون

بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات

الجزء الأول

جامعة منوبة
منشورات كليّة الآداب

سلسلة اللّسانيات
المجلّد 16

تونس 2002

الشرط والإنشاء النحوي للكون

بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات

إلى ما ومن صنت اسمه عن الأسماء.

محمد صلاح الدين الشريف

الشرط والإنشاء النحوي للكون

بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات

الجزء الأول

سلسلة اللّسانيات
المجلّد 16

جامعة منوبة
منشورات كليّة الآداب

تونس 2002

المحتوى

القسم الثاني

القسم الثالث

تمهيد

هذا البحث في أصله أطروحة نوقشت لنيل دكتوراه الدولة بكليّة الآداب في 21 أفريل 1993 تحت العنوان " مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحويّة والدلالية" بإشراف الأستاذ عبد القادر المهيري.

ولقد التأم النصّ من فصول كتبت على فترات متقطّعة يرجع بعضها الى السبعينات، وتمّ تحرير أغلبها سنة 91، ثمّ أعيدت صياغة بعض الفصول في السنة الموالية لمجرّد التنسيق بين الأجزاء القديمة والجديدة.

قُدّم هذا العمل للطبع بعيْد مناقشته، ولم يقدّر له أن ينشر في حينه ونقدّمه اليوم مطبوعا على الصورة التي انتهى إليها منذ تسع سنوات. وربّما كان من الأجدر تعديل بعض الفصول والمباحث حتى يكون النقد مناسبا لتطوّر البحوث اللسانية والمنطقيّة والفلسفية والنفسيّة في الغرب، وحتى يكون العرض مناسبا لتطور المعرفة في الجامعة التونسية ولتعمّق الباحثين في فهم التراث. إلا أنه حال دون ذلك موانع كثيرة لا تردّ.

إن لم يجد القارئ في هذا العمل صدى لتطوّر اللسانيات والعلوم المجاورة في التسعينات، فليس ذلك ممّا يضرّ باتجاه الأطروحة، فصاحبها يعلم وهو يكتبها أنّه يطرح مشروعا للبحث لا يوافق من وجوه عدّة المسار الذي اتّخذته اللسانيات في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلاليّة أهمّها جعل التصوّرات النفسيّة مقياس النجاعة النظريّة اللسانية. وهذا يعني ، أن قيمة هذا البحث، في نظر صاحبه، تكمن في المشروع ذاته، لا في ما يحيل عليه من نظريات قديمة أو حديثة.

ليس بالإمكان، في أسطر قليلة، أن نرسم ملامح المشروع، ولا ندّعي أن الصفحات المكوّنة للبحث تصوغه على صورة كافية. لكنّنا بعد مرور عقد من إتمامه نزداد اقتناعا بأنّ اللغة تكتنز مسيرة العقل الإنسانيّ في التاريخ ، وأنّها تكوّن في أساسها البنيوي منطقا طبيعيّا لا يقوم على قاعدة بيولوجيّة فقط، بل يقوم أيضا على ترشيح التجربة الثقافية في ابنية نحويّة يجرّدها العقل بترسّبات تقع عبر التاريخ، وتجاوز خصوصيات الوسم اللفظي للعناصر المعجميّة. وإنّنا على اقتناع أقوى ممّا كنّا عليه منذ عشر سنين بأنّ المنطق النحوي الطبيعي يجاوز قيمتي الصدق والكذب، وقيمتي الضرورة والإمكان ، وأنّه يقوم على انخزال الأبنية الى تواجد الإيجاب والسلب.

ليس بالإمكان رسم المشروع في لمحة. لكنّنا لا نظنّ القارئ إلاّ مقبلا عليه بالتفهّم والنقد والتوليد. فليست الأعمال إلاّ بأهلها. ولقد وجد هذا البحث من الأصحاب كلّ عناية. فلجميعهم أخلص العرفان. وليس من العدْل ذكر بعضهم دون بعض؛ إلاّ أنّي وأنا أذكر المنصف عاشور لصفاء سريرته ووفائه للمقاصد، وشكري المبخوت لإيمانه بجدوى العمل وعزمه على المواصلة، ومحمد الشاوش لحرصه على إخراج هذا البحث ونشره بعد يأس صاحبه، إنما أذكر أمثلة لخصال تقاسمها كلّ الإخوة في الواجب.

ولست ناسيا من الجمع أهل الفضل من الآداب، إذ لنا في كلّ قسم صديق مشجّع وزميل مشارك في الفكر والمثال. فشكري للعميد محمد علي دريسة نيابة عنهم، ولمن يُعينه على نشرالفائدة ولمن سبقه في خدمة المعرفة بلا استثناء.

ولولا الإطالة لذكرت كثيرا من الرفاق والطّلاب في كلّ البلاد، ممّن أخذ بالبحث ودافع عنه وانتفع به أو نفع بنقاشه.

بيدأنّ الفضل، كلّ الفضل، لمن وضع لهذه الجامعة أسّها، وعلّمنا المحافظة على حرمتها. وليس بالإمكان ذكرهم جميعا. فإلى الأستاذ محمد عبد السلام أهدي الفقرة الأخيرة من التقديم، إذ بفضل درس له في الشعر تيسّر لبعض ذلك الحلم أن ينجز نحوا، وإلى روح الفقيد صالح القرمادي أهدي ثمرة ما علّمنا ووجّهنا إليه من علم اللسان.

وأخيرا أرجو أن يكون أستاذنا المشرف قد وجد في سعينا وقصدنا خيرا ممّا ارتقبه منّا، فالوفاء بالدين لفضل السابق عسير.

أهم الرموز المستعملة

الرمز	الدلالة
[ϑ]	المحل الرابط
[إ]	محل الحدث الإنشائي
[∃]	مقولة الوجود ومحلها
[فـ]	المحل الفعلي
[فا]	المحل الفاعلي
[مف]	المحل المفعولي
[حـ]	مقولة الحدث
[حا]	مقولة الحادث
(+ ، −)	مقولتا الإيجاب والسلب
[±]	مقولة الممكن
{±}	مقولة الواجب (وجوب موجب أو وجوب سالب)
δ : {ص، ك }	دالة الصدق والكذب
{ϑ ، ϑأ ، ش}	علاقة الجمع والانفصال والشرط في الأبنية النحوية
∧ ، ∨	الرموز الصناعية المنطقية للجمع والانفصال والشرط
∅	عنصر ضمني
س	رمز لدلالة مشتركة بين عناصر تمثلها س
سَ	عنصر منبر تنبيراً دلالياً
(س)	عنصر غير لازم
[ ]	رمز للبنية
{ }	رمز لمجموعة عناصر تكون تصريفاً
س ← سَ	العلاقة الشرطية بين البنية ودلالتها (وتكتب أيضاً $\downarrow \frac{س}{سَ}$)
س ص (مع سهم أعلى من س إلى ص وسهم أسفل من ص إلى س)	السهم الأعلى رمز العمل الإعرابي والأسفل للتخصين
س ص (مع سهم من س إلى ص)	انخزال عنصر في عنصر آخر
[...$\boxed{س}$...]	البنية الإعرابية الاشتقاقيّة المحتملة



تقديم

يتنزل هذا البحث النّظري في صلب حركة نحويّة سادت مجال البحث بالجامعة التونسيّة منذ بداية السبعينات، وأثمرت نتائجها في التدريس في أوائل الثمانينات، وكان للأستاذ المشرف على هذا العمل الدور الأوّل والأساسي في بعث هذه الحركة، وتوجيهها إلى قراءة التراث والدراسات الغربية دون أن تتقيد بالنظريات والأفكار المسبقة، ودون أن تهمل التنسيق بين حاجات المجتمع إلى التطبيق، وحاجات العلم إلى التعمّق . وكان لهذا التوجيه أثره في مجموعة من الباحثين اتجهوا في اللغة اتجاهات مختلفة، وتوخّوا في دراستها سبلاً شتى .

وكان ممّا وجّهنا إليه أستاذنا أنّه دعا جمعاً منّا في سنوات متلاحقة، إلى دراسة الجملة وأبنيتها، واستقصاء خصائصها من النصوص، وليس بحثنا هذا إلاّ امتداداً لبحث شاركنا به في دراسة الجملة. وكان اهتمامنا فيه بالشرط ضعيفاً، ولكنّنا من نقصه انطلقنا، وإلى إتمامه عدنا.

فقد اعتقدنا في دراستنا الأولى أن الجملة المركّبة صنفان (انظرالشريف 1973، ص 84):

(أ) صنف يقوم فيه التركيب على انضواء جملة في جملة أخرى

ج = ج ⊂ ج

(ب) وصنف فيه تجتمع الجملة إلى الجملة فلا تكون منها :

ج = ج + ج

وتصوّرنا الشرط من الصنف الثاني غير القائم على الاحتواء، لذلك لم يكن رمزنا للصنفين موافقاً لرموز المناطقة في تمثيل الدلالة. فما جعلناه رمزاً لغير الشرط هو رمز المناطقة فيه، وما جعلناه للشرط جمعاً، كان نظيره عند المناطقة رمزاً لبعض ما لا يحمل من القول دلالة الشرط .

ولم نسع في ذلك الوقت إلى التبرير والتعليل. فقد كنّا على اقتناع بأنّ البنية شيء ومعناها شيء آخر. ولم يجدنا نفعاً آنذاك اقتناعنا الخاصّ بأن النحو مسيّر بالمنطق، فلقد كنّا نرى أن روابط المنطق تربط الأبنية على صور وتربط معانيها على صور أخرى. فكان رمزنا إلى الشرط بغير المعتاد في المنطق، مظهرَ اعتباط في اللغة لا يحتاج إلى ذكر ولا إلى بيان .

ولتدعيم هذه الفكرة المتضمّنة في اختيارنا أنجزنا بعد سنتين من إتمام بحثنا الأول مقالاً عن الجملة الاسمية، قدّمناه إلى وحدة البحث بقسم الألسنية من مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. فيه حاولنا أن نبين أن العلاقة النحوية بين المبتدإ والخبر علاقة اتحادية، وأنّ مضمونها الدلالي علاقات شتى منها الاحتواء والانتماء وغيرهما. ومثّلنا لذلك برموز سيجد القارئ آثارها في هذا البحث، ومنها أننا نضع العلاقة البنيوية فوق العلاقة المعنوية على الصورة التالية :

$$\frac{\text{أ} \cup \text{ب}}{\text{أ} \supset \text{ب}}$$

فيكون بناء «الإنسان حيوان» هو [أ ∪ ب]، ومعناها هو [أ ⊃ ب] أي كنا نرى أن اتحاد «الإنسان» و «الحيوان» في البنية، مخالف لكون أحدهما يحتوي الآخر في المعنى .

ولم ير الحاضرون في ما قدمنا إفادة، إلاّ أستاذنا المرحوم صالح القرمادي، فقد دعانا إلى تطوير البحث وإلى التخصّص في النظرية التوليدية لتنقيح ما ذهبنا إليه. لكنّنا رغم تشجيعه، ألقينا بالبحث على رفوف المركز، ولم نرجع إليه. فقد قبلنا على مضض أنّنا لم نصب في ربط الدلالة بالمعنى، وأنّنا لجهلنا لم نصب. فقرّرنا أن نخلص لدراسة الأبنية بتركيز ما بدأنا فيه مع أستاذنا المشرف، وذلك بأن نطبّق في التدريس ما جربناه في التعليم الثانوي سنة (74 ـ 1975)، اعتماداً على تأويل للبرامج المقرّرة لا يخضع للتأويل الرسمي، فيه ننظم مادّة النحو، بحسب المركّبات النحوية التي انتهينا إليها بتتبّع الأبنية التي دفعنا أستاذنا إلى دراستها .

لكن الفكرة، وإن تخلّينا عنها، لم تتخلّ عنّا، وإنما تحولت من الجملة الاسميّة إلى الشرط، وأرجعنا الشرط ببعض تراكيبه إلى الجملة الاسمية، واجتمعت قضايانا في دراسة المركبات حول الشرط .

وذلك أن زميلين لنا توجّها إلى دراسة الشرط في القرآن، مدفوعين بما زرعه فيهما أستاذنا من اهتمام بالجملة، فقدّما في الفترة التي أنجزنا فيها الجملة الإسمية، مقالاً، نشر بعد ذلك كتاباً، وشاركا به في نشاط قسم الألسنية بالمركز نفسه. (المسدي، الطرابلسي، 1980) .

وعند عرضهما للمسألة طرحنا تساؤلات لم نجد لها أثراً بعد ذلك في الكتاب، ولم نعد نذكر الصيغة التي بها طرحت. ولكننا تبنّيناها على الصورة التالية :

ـ لماذا لا تكون الجمل المتلازمة جملاً بسيطة كغيرها من الجمل ؟

ـ لماذا تستلزم الجزم ؟

ـ لماذا يحتاج الشرط إلى فاء الجزاء ؟

وحاولنا أن نجيب عن هذه الأسئلة، وأن ندرجها في تقديم كنّا نريد أن ننشره في الحوليات عن هذا الكتاب. لكن هذه الأسئلة استفحلت، والتصقت بما سبقها. وأدت إلى أن يصبح الشرط محور تفكيرنا في الأبنية وتراكيبها وفي المعاني وخصائصها .

وأضافت إليه دراستنا لبعض فروع اللسانيات ونظرياتها ما أضافت .

وأضاف إليها نقاشنا مع زملائنا أشياء لم نعد نعرف نصيبنا من نصيبهم منها، إلاّ ملامح خافتة لعلّ أوضحها اهتمام أحد زملائنا بدراسة «من»، وهي ملامح لا نستطيع تحديدها، لأن الكثير ممّا يدرس عندنا لا يكتب، ولأن بعض ما يكتب منه لا ينشر وقد يضيع .

والنتيجة أن تقديم كتاب الزميلين أصبح مقالاً مستقلاً، عرضنا أفكاره الأساسية على زملائنا سنة 1983، وفيه خلاصة لما درسناه من التراث، ولما اطلعنا عليه من آثار بعض التوليديين، وكان نصيب الكوفيين فيه أكبر من نصيب لاكوف وأصحابه، إذ كانت الخلاصة موجّهة إلى التطبيق في التدريس .

وألحّ علينا أستاذنا المشرف بنشره، ولكننا لم نره قد تمّ. فقد بقي يشغلنا ويمنعنا من إتمام أعمال لنا أخرى، حتى أقبل علينا أستاذنا يوماً بجعله موضوعاً لهذه الأطروحة. فكان ذلك منه فضلاً لا ينسى .

إلاّ أننا لما أردنا أن نضيف ما جمعناه من أفكار ومعطيات، إلى ما أتممناه سنة 1983، وجدنا أفكارنا في الشرط تجاوزت ما قدمناه، وما جمعناه من آراء النحاة، وخرجت عن المدرسة التوليدية التي كنا نريد التخصص فيها. فقد وجدنا أنفسنا دون تخطيط مسبق أمام ما يشبه النظرية المتكاملة، أو أمام تأليف وقع غصباً عنّا بين مصادر معرفية عدة لا يجمعها إلاّ ما التزمنا به من منهج .

وصار القديم من عملنا خارجاً عمّا انتهينا إليه، بل صار أمراً لو أدرجناه في المتن لانحلّ، ولأمسى بعضه حشواً، ولو قدمناه، لكان مقدمة لغير موضوعه، وهو مع ذلك قد يصلح للتمهيد. لكننا حذفناه، فلم نذكر شيئاً من دراستنا للمركبات، ولا شيئاً ممّا وصلنا إليه في تدريس الشرط. فهذه أمور قد فاتنا وقت نشرها، وزهدت أنفسنا فيها، ثم إنه لا يجوز للفرد منا أن يعود بنفسه إلى الوراء .

ما قدمناه في هذا البحث هو ما رأيناه الضروري في ما انتهينا إليه، من صرامة في الشكلنة، ودقة في البرهان وتماسك في التأليف والتحليل ووضع الأحكام، وكذلك ما رأيناه معبّراً عما اعتقدناه من أفكار أرسلنا لأجلها الاستدلال .

ووزّعنا المضمون في خمسة أقسام .

فكان الأول منها لأهم القضايا. ففيه حدّدنا تصورنا للعلاقة بين اللفظ والمعنى، وفيه عرضنا موضع الشرط فيها. فركزنا أن اللغة غيرُ وسمها اللفظي، وأنها في أصلها أبنية مجرّدة يستقر الأساسيّ منها في التاريخ، وأن القول إنجاز آني لها، وأن المنطق متصل بالقول، وأن الأبنية النحوية بعضها معنى لبعض .

أما الثاني ففيه تصورُنا للنظام. إذ رسمنا أجزاءه، وما بينها من صلات. فبيّنا ما فيه من درجات في التجريد، وحدّدنا للفظ منتهاه، وفصّلنا القول في أهم المقولات. وركّزنا مفهوم الشحنة من سلب وإيجاب، و وجوب وإمكان، وشرحنا صلتها بالحدث والحادث، وصلتها جميعاً بالاشتقاق والإعراب. وجمعنا ما بين الأبنية من علاقات، في ما سمّيناه بالتواجد، وإليه أرجعنا الجمع والشرط والانفصال. وأنهيناه بالتمييز بين الإحالة والإنشاء وبدور الاعتقاد. وفي هذا القسم حللنا مشكلتنا القديمة بين الجمع والاحتواء وصلتهما بالبنية ومعناها، محافظين على جزء من نمط التمثيل الذي بدأناه بالجملة الاسمية منذ سنوات .

أما القسم الثالث فخصّصناه للعلاقة بين التواجد والإنشاء في أبنية الإعراب. وفيه حلّلنا قضية فاء الجزاء. فبيّنّا أن كل بنية نحوية أكانت من الإعراب أم الاشتقاق، فهي تدل على وجه من بنية الحدث وعلى إنشائه ومواجدته لغيره بفضل محلات أولها للتعبير عن التواجد، ثم لها ما يعبّر عن الإنشاء والإحالة وبيبّنّا أنّ تعجيم المحلّ الأول ومحلّ الإنشاء تعجيم خاضع لقواعد، ومعبّر عن دلالات السلب والإيجاب في العناصر المترابطة.

وفي هذا القسم أمور أخرى في التسوير والإسناد، وغيرهما .

أما الرابع فخصّصناه لتشكل البنية محلاّت في الإعراب، يوحّدها الإنشاء بالعمل فيها، حسب نظام قارّ لا يتغيّر. فحدّدنا وظائف العمل والتخصيص، وما تدل عليه من دلالات. وبيّنا أن البنية الإعرابية المجردة بنية متحركة قبل القول غيرُ جامدة، وأن تحركها مولّدٌ للدلالات .

واستدللنا على ذلك بعنصر وهميّ من الاشتقاق سميناه بالعنصر الماهي، وجعلناه عنصراً خالياً من كل دلالة صرفية أو معجمية إحالية، لنبيّن أن تحركه في المحلات محدث للدلالات. ولكنّنا لتعقّد الاستدلال اكتفينا بتمثيله بأقرب ما في اللغة إليه وهي [ما]، وبيّنا صلته بـ [إنْ]. وفي القسم مسائل أخرى يجدها القارئ في مواضعها.

أما خامس الأقسام فقد جعلناه تطبيقاً لا يجاوز ما أردناه لكل البحث من تجريد وتنظير. فبيّنّا أن ما قدمناه في الأقسام الثلاثة السابقة يفسّر الجزم ويكشف

عن خفايا عمل الدلالة في البنية. فعرضنا في فصوله الأولى نظام الفعل ودلالاته على الوجوب والإمكان. واستدللنا في فصول أخرى على أن جزم الجواب وعدم جزمه يعود إلى نظام العربية في التعبير عن درجات الإثبات .

وليس هذا تلخيصاً للبحث، بل تقريب للدخول فيه، وتركنا للخاتمة أشياء أخرى تحدّد ما ينبغي، حسب رأينا، أن يبقى بعد القراءة. وفي فقرات البحث معطيات كثيرة أثرينا بها الاستدلال. وأعنّا القارئ على تتبّعها بالعناوين. فقد جعلنا الأقسام أبواباً ذات فصول تنقسم إلى فقرات. وجعلنا لكل منها عنواناً يلخص أهم مافيه، ويبرز ما قد يختفي منه بالتحليل، وينبه أحيانا إلى ما نخشى أن نكون أسأنا بيانه، أو يكون دليله أولى منه عند غيرنا بالاهتمام .

قد يعجب القارئ من تشبّثنا بأمثلة مصنوعة نكرّر بعضها على صور شتّى، وأننا لم نستعمل من الشواهد المستقراة إلاّ القليل، ولم نلتزم بالتحقيق إلاّ في ما كان منها من القرآن. وقد قصدنا ذلك قصداً. بل لم نحقق الآيات إلاّ لأسباب دينية خالصة، لم يكن نحاتنا قديماً يلتزمون بها. ووجه القصد أننا نواصل عرفاً قديماً يجرّد الأمثلة من دلالات النص والمقام، ليبرز ما فيها من المعنى النحوي الخالص. وكانت رغبتنا الأولى أن تكون الأمثلة أبنية مجرّدة لا تحتوي في أقصى حالاتها إلاّ على صيغ الصّرف ودلالاته. فمثل هذه الأمثلة أبلغ في الكشف عن روح النحو، وأبين من الشواهد في تمييز الفرق بين النحو وصناعة المنطق، وفي تمثيل الدلالة، وإرسال المعنى .

ولا يعني هذا أننا قبل إنجاز العمل لم نستقرئ النصوص. فبحثنا خلاصة المقارنة بين الأقوال، وثمرة النظر في عشرات الآلاف من الأبنية والجمل. فما كنا لنجازف بالحديث عن الدور المولّد للأبنية، ولا عن استرسالها وتشارطها، ولا عن حركة العمل الإعرابي ومدّه وجزره، ولا عن غيرها من الظواهر، لو لم تكن هذه المفاهيم نتائج تحليل وتأليف، وتعامل لم نقصده بين الجمل. وإنما هي خلاصات لما أنجزناه منذ بدأنا النظر في الأبنية وأشكالها وما يجمع بينها. وهي عصارات وآثار من شواهد شغلتنا واستقرت خصائصها في الذهن قبل أن ننساها .

هذا الجانب المنسيّ والعينيّ من الاستقراء هو الذي سميناه بالحدس، فجعلناه افتراضات أقمنا عليها البحث، وسخّرنا لها الجهد في الاستدلال. فليس المنهج الافتراضي الاستدلالي الذي اتبعناه في هذا البحث منافياً للاستقراء. بل هو استعمال مجاوز للاستقراء، يخرج الملاحظات من خصوصيتها، ويحولها إلى افتراضات حدسية بسيطة، تقرّ مبدئياً ما لا يمكن للاستقراء أن يبوح به من أسرار البنية، وما لا يمكن للتصنيف التأليفي أن يؤدي إليه .

وفعلاً، فليس لنا في شواهد الاستعمال ما ينبئ الباحث بسرّ العلاقة بين البنية الدلالية وشكلها النحوي. فالشواهد ألفاظ تقال فتزول. وأما معانيها فبقيّة وأثر منها يستقر في الأنفس. فبين زوال اللفظ في الأثير وبقاء معناه في الذهن ما يدعو إلى الفصل بين المعنى ولفظه، عند من يرى الفصل، ولزوم اللفظ قبل زواله لأداء المعنى المستقر ما يدعو إلى عدم الفصل، عند من يرى عدم الفصل. فليس في الشواهد العينية ما يدل على أن بنية اللفظ إنجاز لبنية المعنى النحوي، وليس في الشواهد العينية أيضاً ما يدل على العكس. فإقرارنا في هذا البحث بأن المعنى درجة في تجريد البنية المجسّدة باللفظ، وإقرارنا بأن البنية تستمد معناها مما تقوم عليه من أنوا ع التواجد وعلاقاته، وبأنها لا تكون دالة إلا إذا اشترطت بنية أخرى من النحو غيرها، وإقرارنا بأن أبسط الدلالات هو السلب والإيجاب، وبأن توزيعهما على عناصر البنية حسب العلاقات الأساسية من التواجد هو المولد للدلالات الأساسية المختلفة، هذه كلّها إنما هي أمور تحصل بالنظر الصرف، وباختيار عقلي سابق للوصف ليس في الشواهد ما يدعو إليه، وليس لنا ما به نبررها إلاّ أنها آراء إذا أخذنا بها فسرّنا من النظام النحوي ما لا يكون له تفسير بالملاحظة والاستقراء، ورأينا في الأبنية خصائص لا يكشفها التأليف بين الشواهد .

وأخيراً فليس هذا البحث بشيء مما أردناه، وإنما هو مشروع أو ضوء خافت من حلم قديم أضعناه: وهو أن نستل من اللغة رموزاً نرميها كما يرمى خط الرمل، لنكشف عن صوت الإنسان في صمت المنطق، وسرّ عقله في جفاف النحو. فلطالما توقّعنا في دواخل النحو المنتج لثراء الشعر والفكر، بقية من صوت الإنسان وعقله تأتينا مرشحة مكثفة عبر الدهر، كما تأتينا أخبار الكون ونشأته عبر أصوات النجوم وإشعاعها. لكأنّ النحو عندنا يختزن صوت الإنسان وقد خرج حراً من قيد الوجود وخوف العدم. ينشئ الكون في الوجود، وينشئ الكون من العدم .

ولقد جعلنا سبيلنا إلى ما أقررنا تتبع الأبنية المجرّدة والنظر في الثوابت المتحرّكة، وأقمنا آراءنا على دراسة الشرط، لأنه أبين لما زعمناه، وأوفى دلالة على ما افترضناه من استقرار للدلالات في الأبنية مع زوال اللفظ، وتلاشي القول، وتغيّر الأزمنة.

إن الشرط قيد العقل بالممكن، وقيد العقل بالممكن إنما هو خلاص الإنسان حراً من الواجب الواقع المثقل، فبه يُثبت ما لا يثبت وبه يأمر كمن لا يأمر وكذلك يستفهم .

ثم إن الشرط هو البنية القديمة المعبّرة عن حركة الفكر، وهو أداة نحوية في النظر وإعادة النظر في العلاقة بين اللغة والكون. إنّه البنية المصوّرة في اللغة لما سنّه الإنسان لنفسه من فعل العقل، فبها عبّر عن الاقتضاء، وبها أجرى الاستلزام،

ليخرج من سجن الشاهد وخوف الغائب. هو البنية المصوّرة لتوقه وانفلاته من قيده، بها يتمنى المفقود، ويلتمس المطلوب، ويوغل في المجهول من المحال والممكن .

إنّ أبدع ما أنشأ الإنسان، أنّه أنشأ الإثبات من الإمكان، وأخرج من الوجودالعدم وأحدث الإيجاب، وجعل العدم سلباً للوجود في الوجود. وأحدث بين الإيجاب والسلب دورة لا تزول، وجعل الشرط بينهما فلكاً يرحل به بينهما رحلة الوجوب والإمكان، فيُبطل الفوضى، ويُزيل العبث، وينشئ المعنى في الكون على صورته، صورة الإنشاء.

I

القسم الأول

الإفتراضات الحدسية الطارحة للقضاياوالموجهة للاختيارات النظرية



1/I

الفوضى الدلالية
ودور اللفظ في وسم المعنى

1.1/I

عموم الإشكال في المعنى الأول
ودوران اللفظ والمعنى بين المتكلّم والمخاطب

§ 1 ـ الاشتغال الفظّ في اللغة والميل إلى انتقاء العلاقات «المعنوية اللفظية في تمثيل الدلالة» :

خليق بنا ونحن نزمع على دراسة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية أن نبدأ بنص موضوعنا نجعله أنموذجا لتحليل ممكن، ونستغل محتوى التحليل في الآن نفسه لتوضيح مجال دراستنا.

للمحلّل أن يتوخّى في دراسة نص من النصوص، إذا أراد في تحليله استغلال بنيته اللغوية، طريقتين :

ـ أن يبدأ بالمعنى، فيبحث عن مدعّمات له في البنية،

ـ أو أن يبدأ بالبنية، مرتقياً منها إلى المعنى.

وفي الحالتين، يعمد المحلّل إلى التقاط الأساسي، معتمداً في ذلك على حسّه اللغوي. فلو حاول استفراغ جميع المعاني، وربطها بعناصرها اللغوية الدالة عليها، لكان تحليله هذراً لا يفيد ولا ينفذ .

ذلك أنه يمكننا أن نقول في معنى الجملة ما لا نهاية له من القول، إذا توفر لنا ما يشجّعنا اجتماعياً على ذلك. كذلك يمكن للمحلّل أن يقول ما لا نهاية له من القول في اللفظ. تصوّر جملة فيها جميع صواتم العربية. ألا يمكن للمحلّل أن يدرج في حديثه عنها كل ما كتب إلى الآن في علم الأصوات، إذا توفر اجتماعياً ما يشجّعه على ذلك ؟

لكن لا أحد ينكر أن المعلومات الوفيرة المتعلقة بمكوّنات الصوت، أو المتعلقة ببنية الكلمة وتصريفها واشتقاقها وإعرابها وتطوّرها الدلالي، معلومات لا يحتاج إليها المحلّل المنتقل بين اللفظ والمعنى في أحد الاتجاهين المذكورين. ورغم ذلك، يكفي أن نحذف الفتحة حتى يستحيل القول، والقول في القول. لنا ها هنا لغز في علاقة اللفظ بالدلالة، لا نظنّ حلّه سهلاً، ولا نصبو في هذا البحث إلى حلّه .

ربّما نحتاج لوصف هذه الظاهرة، إلى الإقرار بأن كل جزء من أجزاء النحو

يختص بخصائص داخلية فقيرة في ذاتها ولا تقبل الانطباق على أجزاء أخرى، أي أن نعود إلى ما هرب منه دي سوسير، وهو أن اللغة غير متجانسة وأن نتبنى وصف ملْنَارْ للغة، اعتماداً على نتائج البحث في المدرسة التوليدية، بأنها تشتغل «اشتغالاً فظّاً» (Milner 1989; p 644-652 ,656-658)، لكن المحيّر أننا نعلم أنها تشتغل، وأنها تشتغل بقدر حاجتنا إليها، ألا يكون وصفنا لها فظاً ؟

على كل، يكفيني أن أقرّ بأن قارئي يطلب مني أن أتقيد بموضوع بحثي، أي أن أقدم له المعنى المنتظر من بنية «النص الموضوع»، أن أفسّر له معنى الواو في نص الموضوع، ومعنى «بنية» و «نحو» و «دلالة» ومعنى البنية التي هي بنية النص كله. ولا أظنه ينتظر مني مثلا الفرق بين «الشرط» و «الزرط». لماذا لا ينتظر مني دلالة الفرق بين /ش/ و/ ز/؟ قد نجد لذلك جواباً في هذا البحث، اعتماداً على مفهوم «الوسم اللفظي للبنية» .

§ 2 ـ معنى النص وقضية الدور بالقول في القول

لنعد إلى الاتجاهين الممكنين في تقديم العلاقة بين بنية النص ودلالته. لو رأى أحد بين يديك كتاباً فقرأ عنوانه فسألك ما معناه، فقد تكون الإجابة «خذ. اقرأ»، أو تكون تلخيصاً سريعاً للمحتوى. فإلى حدّ ما، يمكننا أن نقول، «إنّ هذا البحث معنى العنوان». علينا أن نقرّ هنا، أنّ في البحث نصوصاً أخرى غير العنوان، وأن كلّ نصّ منها قد يقال فيه قول آخر، ندّعي فيه أنه معناه، فكأننا في دائرة مفرغة لا نخرج منها، فلنتشبث بالعنوان لا نخرج منه إلى نص البحث، ولنتساءل ما معناه ؟

هيهات ! يكفي أن نقول عن النص «إنه بحث في الشرط» حتى نخرج إلي نص آخر له لفظ آخر، ومعنى آخر. ورغم ذلك فنحن ما قبلنا هذا العنوان إلا لأنه لفظ يحمل معنى. إذا كان هذا، فلماذا لا نكتفي، من هذا البحث، بعنوانه ؟ لا أحد يقبل منا هذا، فقول العنوان بدون قول البحث، لا معنى له. لا مهرب إذن من الدور. لماذا ؟ قد نجد لهذا جواباً في هذا البحث .

§ 3 ـ تضارب المتكلم والمخاطب في الاتجاه بين اللفظ والمعنى

لنقبل الآن الدور، ما دام عدم قبوله صمتاً لا يقبل منّا. ولنقل لفظاً نؤدي به معنى هو «العلاقة بين بنية العنوان والمعنى الذي نقصده منه» على غرار ما يطلب من الباحثين في مقدماتهم. لكن لماذا لا نغيّر العرف ؟ ألا يمكن لنا أن نفسر العنوان في الخاتمة. بل لماذا لا نبدأ بالبحث وننتهي بالعنوان ؟ إن المخاطب لا يقبل مني هذا. فلقد تعوّد أن يقدّم له المتكلم اللفظ فالمعنى (أو والمعنى). ومع ذلك فأنا لم أقدّم له لفظ العنوان، إلاّ بعد التفكير في معناه، بل أجهدت نفسي في لفظ العنوان حتى أؤدي له المعنى السابق للفظ .

يبدو أننا، أنا والمخاطب، على طرفي نقيض. أبدأ بما ينتهي إليه، وينتهي بما أبدأ منه .

§ 4 ـ إنجاز المتكلّم للفظ وتغيير «المعنى المنطلق»

لكن أيعني هذا أننا نأخذ نفس الطريق، ولا نختلف إلاّ في الاتجاه ؟ لا أظن. وذلك لسبب بسيط. وهو أن المعنى الذي لأجله ركّبت هذا «العنوان اللفظ» لم أقله في البحث، بل قلت بعضه، أو قلت مجمله. فأغلب ما قلته لم أكن أتوقّع أنني أقوله .

لقد تولّد عندي، أثناء القول معنى، غير الذي فتحت فمي لقوله. أمن العدل بعد هذا أن أطلب منه أن يأخذ الطريق نفسه من الطرف الآخر، وفي اتجاه مقابل. أغلب الظن أنه راكب لفظي ومتجه إلى المعنى، على غير ما أنتظر .

§ 5 ـ إبطال التعامل الاجتماعي للتعدّد المعنوي اعتماداً على ثبوت اللفظ

ورغم ذلك يمكننا في الأخير أن نتصافح وأن نقول «تفاهمنا» وهل لنا غير هذا ؟ اللفظ قيل. وما حصل من المعنى حصل. وما نحن إلاّ إخوة. هذا ما يطلبه المجتمع منّا، وإلاّ فلا اجتماع ولا تعامل. إلاّ أنّ هذه الحاجة لا تمنعنا بعد «التفاهم» أن نلخص «سوء تفاهمنا» :

ـ من المعنى 1 ذهبتُ إلى اللفظ 1

ـ وعند اللفظ 1 أدّيتُ معنى 2

ـ ومن اللفظ 1 ذهبتَ أنت إلى المعنى وكان معنى آخر 3

فلو طلبتُ منك أن تؤدي لي المعنى الذي قدّمته لك :

ـ فأنت من المعنى 3 تذهب إلى لفظ 2

ـ وعند اللفظ 2 تؤدي المعنى 4

ـ ومن اللفظ 2 ذهبت أنا إلى معنى 5 .

لحسن الحظ أننا نريد أن نتفاهم فاقتنعنا بالمشترك بين المعاني الخمسة، واصطلحنا على أن اللفظ 1 هو اللفظ 2، لهما نفس المعنى، ولا موجب للوقوف عند «اختلاف التعبير» .

هب أننا على خصام. الثابت عند الحاكم القاضي هو اللفظ 1 ثم اللفظ 2، لا شك أنه سيستخرج منه المعنى 6 الذي قد يكون المعني (1) أو المعني 2، فأفرح، وقد يكون المعنى 4 أو المعنى 5 فتفرح، وقد يكون غيرها فنحزن جميعاً .

§ 6 ـ الاختزالية ومعالجة التعدّد بتصنيف الظواهر إلى أصول ونماذج

ليكن القاضي لسانياً نحوياً، ولنكن ممثّلين للمتكلم فللمخاطب تمثيلاً مطلقاً. أفلا يكون القاضي في هذه الحالة متكلّما مخاطباً مطلقا إذا أراد التجرّد من ذاته، ومتكلّماً مخاطباً فرداً رغم ذلك ؟

لا بد لنا في هذه الحالة أن نفترض أن كل لفظ جزء من المجموعة المنتهية أو غير المنتهية المكوّنة للجزء اللفظي من اللغة، وذلك حسب اعتبارنا اللفظ صنفاً، أو فرداً من صنف، وأن نفترض الافتراضُ نفسه في المعنى .

إن كان اختيارنا أن كليهما صنف، فقد نتوهم أنه بإمكاننا أن نعدّد القضية التأويلية الماضية بعدد الأصناف. ولنتصور آنذاك عدد ما سمّيناه بسوء تفاهم .

لكنّ الحقيقة أن الأصوات وإن كان عددها التصنيفي لا يجاوز الثلاثين إلا أحياناً، فتركُّبها للدلالة على المعنى لا نهاية له، فكم من علاقة ممكنة بين اللفظ والمعنى ؟

الحلّ الذي ارتآه اللغويون والمناطقة منذ قرون، أن يعتملوا لأنفسهم أصنافا، وأن يقتنعوا بما ينجرّ عن تحليلها. وعلى هديهم سرنا، لمّا تحايلنا على القضية فجعلناها في صنف، لا ندري في الحقيقة ما هو، ويسمّى الشرط .

ينبغي في هذه الحالة أن نقتنع بكلّ نقص قد ينجرّ عن هذا الاختيار، ما دام الحل الأمثل مستحيلاً .

يمثل هذا الوجه من الاقتناع ببعض الأصناف ضرباً مما يسمّى المنحى الاختزالي (Réductionnisme)، القائم على اعتبار بعض الأبنية أصولاً تستخرج منها أبنية فروع. ولقد تبيّن بما مضى أن انتهاجه ضروري. أيمكن أن يستغنى عنه كما يدعو إلى ذلك دكرو (Ducrot 1966, p. 3-9) وغيره ؟ ألا يمكن أن يكون إفلاس هذا المنحى، وهل له غير الإفلاس، راجعاً إلى سوء اختيار الأبنية الأصول، لا غير ؟ إن كان فالأمر لا يتعدى تعويضاً بتعويض حتى نجمع أقصى ما يكون من المعرفة عن الدلالة، وإلاّ فنحن نبحث عن المستحيل .

§ 7 ـ اختلاف المتكلّم اللساني والمخاطب اللساني في معالجة التعدّد المعنوي المتّصل باللفظ الثابت

لنترك القاضي اللساني في مشكلته ولنعد إلى المتخاصمين. لنفترض أنهما هما أيضاً لسانيان نحويان. النتيجة أنه إضافة إلى قضية الاختزالية تنضاف قضية التعدد الدلالي (أو المعنوي) التي رأيناها منذ حين، وقد ازدادت تعقّداً برسوخ قضية الاختزالية فيها، وبتحولها إلى قضية منهجية .

إن كنت أنا المتكلم اللساني الأول فمن الطبيعي أن أفكر في المعنى 1 الذي قبل لفظ 1، وفي المعنى 2، الذي أنتجته باللفظ 1، وأن أبحث في الآليات اللغوية المجسدة لهذا «الانتقال الدلالي» عبر اللفظ :

معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2

ومن الطبيعي أن يفعل مخاطبي مثلي إلا أن قضيته أبسط من جهة وأعقد من جهة أخرى. وجه البساطة أنه يستطيع الاكتفاء بـ :

لفظ 1 ← معنى 3

وأن يُقرّر شئت أم لم أشأ أن المعنى 2 الذي أنتجتُه هو المعنى 3 الذي فهمه .

أمّا وجه التعقد، فيكون إذا اختار التساؤل عن العلاقة الحقيقية بين المعنى 2 والمعنى 3، وإذا اختار أن يبحث عن قصدي الأول، أي المعنى 1، وأن يتساءل عن العلاقة بين معنى 1، ومعنى 2، ومعنى 3 .

ولكن، إذا أجاب عن هذا التساؤل، أنحن على يقين أنه لن ينتج اللفظ 2 ذا المعنى 5 ؟

§ 8 ـ تجاوز الفرق التأويلي بين المتخاطبين «باختزالية الإمثال»

إننا نحتاج هنا مرة أخرى إلى الحاكم اللساني، لا ليحكم بين متخاطبين عاديين، بل بين لسانيين. على الحاكم، إذا أراد العدل أن يعتبر تحليليْ المتكلم اللساني والمخاطب اللساني، وأن يفصل «النازلة» على صورة من الصور، لأن للغة، في دورانها، حيلاً أخرى. ومن اللازم عليه أن يوقفها عند حدّها. من الأكيد أننا لا نعرف مسبقاً إلى أي المتخاطبين ينحاز، فقد يأخذ سبيلاً أخرى. قد تكون سبيلُه، في عمومها «أن يختزل» المعاني إلى واحد، أو أن يزيدها عدداً .

من الحيل التي وجدها اللسانيون القضاة، منذ قرون، أن يمحوا الفرق بين المتخاطبين. فليس مفهوم الإمثال "idéalisation" الذي قال به شمسكي وأتباعه، وعبّروا عنه بمصطلح «المتكلّم ـ المخاطب» (Chomsky 1971; p 14) إلاّ تصريحاً منظّراً لموقف قديم، يقوم على عملية اختزال كثيراً ما يُجنّب أصحابَها ما تقتضيه من إرجاع اللفظ الواحد إلى المعنى الواحد والعكس .

لكن أهذا الاختزال ممكن حقاً ؟ لسنا على يقين من أن اللغويين قد حافظوا على الحياد، فلم يقدّموا معنى المخاطب مُسنداً إلى المتكلّم أو العكس، وهم يظنون أنفسهم بين الاثنين .

§ 9 ـ إمثال المتخاطبين والمناهج الثلاثة الرئيسية

قد تبدو القضية التي نثيرها مفتعلة، في نظر المؤمن بـ «الإمثال» (ونحن منهم إلى حدّ). لكننا إذا استعملنا لها ألفاظ الجدال بين أصحاب المناهج، بدت جوهرية. فما هو المنهج الذي يستعمله كل طرف من هذا الأطراف الثلاثة ؟ (انظر موجزاً للمناهج في (Velde 1973 p 64-81) .

لا يمكن للمتكلّم اللساني أن يدرس حقيقة موضوعية خارجة عنه، إلاّ إذا شاء أن يصبح مخاطب نفسه، أي أن يصبح الآخر. طريقته الوحيدة «الاستبطان». فلنستحضر كل ما قيل في نقد هذا اللفظ، لنرى أنه يحسن بالمتكلم اللساني أن يعدّل أوتاره، وأن يبحث عن منهج أقوى له قواعد صارمة، يصعب نقدها، يمكنه أن يحدّ مثلاً من عدد أفكاره المسبقة ليحصرها في مجموعة من الافتراضات المعقولة يستنتج منها ما تستلزمه قواعد الاستنتاج. في هذه الحالة يمكنه أن يسمي منهجه «بالافتراضي الاستنتاجي أو الاستنباطي» (Hypothético-déductive) .

أما اللساني المخاطب، فمشكلته المنهجية في ظاهرها أوضح. فلفظ المتكلم بالنسبة إليه خارجي كالحجر والماء والنار. فيمكنه أن يعتنق منهج الملاحظة والاستقراء والتأليف (Empirico-inductive) .

مشكلته أنه ينجح ما دام في اللفظ 1. أما إذا زلّ لسانه فذكر المعنى قامت الألسنة تحاسبه بمعانيها المختلفة. ذلك أنه لا شيء يثبت في الحالات اللغوية العادية أنه من اللفظ ينبغي استنتاج المعنى «س»، لا المعنى «ص» أيضا .

أما القاضي فبين نارين، مرّة في هذا المنهج ومرة في ذاك. واللساني الوحيد الذي صدح بوجوب البقاء في منزلة بين المنزلتين، إنما هو هيلمسلاف (Hjelmslev) (1968; 19 - 25) بمنهجه الذي سمّاه بـ «الاختباري الاستنتاجي» Empirico déductive لكن هذا لا يعني أنه اختار عن وعي وبوضوح أن يستوعب زاويتي المتكلم والمخاطب، فهو كغيره من أغلب الدارسين منذ القديم، سعى، وبصورة شكلية صارمة، إلى التعامل مع اللغة وهي في حالة مثلى من التجرد من المتكلم والمخاطب .

§ 10 ـ اللسانيات الثلاث وتداخلها

إنه من الصعب علينا جداً أن نستعرض كل النظريات اللغوية لنبيّن التداخل في زوايا النظر فيها وعدم نجاحها في الفصل أو المزج بين لسانيات ثلاث كان ينبغي التمييز بينها في معالجة العلاقة بين اللفظ والمعنى :

ـ لسانيات المتكلّم وهو ما عبّرنا عنه بـ :

معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2

ـ لسانيات المخاطب، وهو ما عبرنا عنه بـ :

لفظ 1 ← معنى 3 (وعلاقة معنى 3 بغيره من المعاني)

ـ لسانيات التخاطب .

لكننا نقرّ أن الفصل والمزج ليسا بالأمر الهيّن لحضور المخاطب في توجيه لسانيات المتكلّم، ولحضور المتكلّم في توجيه لسانيات المخاطب في «التأويل الدلالي»، ولكون لسانيات المخاطب ذات تنوّع يصعب حصره، وتختص بخصائص ليست بالضرورة منبئة بخصائص اللسانيتين الأخريين .

§ 11 ـ جبرية أن يكون اللساني المنطلق من اللفظ مخاطَباً مؤوِّلاً للمعنى :

في تنوّع زوايا النظر هذه، وفي عدم القدرة على المزج أو الفصل بينها تتمثل المشكلة المؤسسة لقضية المعنى في نظرنا .

والبيّن أن الثابت في جميع هذه الحالات هو «اللفظ 1» وهذا ما يفسّر أن أغلب النظريات منذ القديم تنطلق منه، لحلّ طلاسم {معنى 1 ... معنى س} .

إلا أن الانطلاق منه يضع جميع اللسانيين، ودون إرادة منهم، في موقع اللساني المخاطَب، من حيث يضعهم جميعا سجناء الصورة {لفظ 1 ← ...}. جميل جداً ومفيد أن يعلن بنفنيست وتلامذته عن اهتمامهم بالمتكلم في الخطاب (Benvéniste (1966; p 266 - 258 إلاّ أن الحاصل أنهم مجبرون على الانطلاق من اللفظ 1 الذي يمدّهم به متكلم ما، وأن يكونوا بذلك المخاطبين المحاولين التجرّد من صفتهم «المخاطَبية». لكنهم لن يكونوا سوى المخاطَب المقتفي لخطى المتكلم الراغب بفراسته حل لغز لا يعرف سرّه إلاّ صاحب الأقدام نفسه .

جميل جداً ومفيد، أن يُعلن تشمسكي وأصحابه ما لم يعلن عنه القدماء وهو التجرّد من الفاصل بين المتكلم والمخاطَب. إلاّ أن الحاصل أنهم مُجبرون على الانطلاق من اللفظ 1 الذي يمدّهم به متكلم ما، وأنهم زيادة على ذلك، سجناء عرف منهجي، ساد اللسانيات الأمريكية قبلهم، وقام على اعتبار «اللفظ 1» هو الحقيقة الموضوعية الأولى إن لم تكن الوحيدة. فهم مجبرون باسم الموضوعية على اقتفاء آثار المتكلم بحثاً عما كانوا يسمونه «التأويل الدلالي» والذي بقي كذلك وإن صار اسمه «الصورة المنطقية» (Forme logique) إلاّ أن المتكلم بقدر ما يتشبثون به بالبحث عن آليات توليده واكتسابه للغة، كثيراً ما يغيّبونه فراراً من العناصر التي تجذبهم إلى التعامل التخاطبي، والتي قد لا تفسّر، كما ينبغي خصائص النظام، المتعالي على انعدام التجانس في الإنجاز .

جميل جداً ومفيد أن يسعى كثير من المنظّرين إلى البحث عن خصائص اللغة في التعامل التخاطبي، إلاّ أنّ الحاصل أنهم بانطلاقهم من (لفظ 1 + لفظ 2) مجبرون على أن يكونوا بالنسبة إلى المتخاطبين مخاطَبين من درجة ثانية ما داموا لا يخرجون عن الأنموذج (لفظ ← ...) .

§ 12 ـ المعنى الأول وجدلية الدور في المنهج الواصف واللغة الموصوفة

لنتصور دارساً يحاول الخروج من «جبرية أن يكون اللساني الواصف مخاطَباً بالنسبة إلى مستعمِل اللغة». إذن لوقع في قضايا منهجية يصعب عليه الخروج منها :

ـ أن ينطلق من معنى 1، دون أن تكون له ركائز موضوعية واضحة، ثابتة، وضوح اللفظ 1 وهذا يضطره إلى :

ـ أن يقيم دراسته على تخمينات وافتراضات، قد لا تؤدي إلاّ إلى نوع من الفلسفة اللغوية غير القادرة على تحديد الخصائص اللغوية الشكلية المفسِّرة للنظام. ويلزمه لذلك، ولوقاية دراسته من المزالق، أن يُجيد اختياره للافتراضات، اعتماداً على معرفته للغة أي :

ـ أن يصف نفسه قبل كل شيء، أن يقدم للقارىء تصوّره الشخصي للغة، فيعرّض نفسه إلى اقتراح نظام قد لا يكون النظام الحقيقي .

ولكي لا يسقط في هذا المنزلق، عليه أن يشفع ملاحظاته بالمعطيات المشتركة والمتفق عليها، أي :

ـ أن يجعل اللفظ 1 النقطة المرجع كغيره من الباحثين .

أليس مجبراً في هذه الحالة على الدور ؟ قد يكون ذلك. لكن ألم نلاحظ منذ حين أن اللغة بطبعها تدور بنا وتغدرنا من حيث لا نرتقب ؟ فلماذا لا نتصرّف مع اللغة باعتبار أن خاصيتها الأساسية هي الدور والانفلات منا من الموضع الذي نمسكه منها، كما يترك بعض الحيوان بعض ما نمسكه من جسمه ؟ هذه السبيل الأخيرة هي التي سنسير فيها مغامرين. وإننا على يقين أننا خارجون بكثير من أعضاء اللغة، دون مسكها، فالربح الذي نسعى إليه هو أن نخرج للقارىء بأجزاء منها، نقدّمها إليه حتى يصدّقنا إذا قلنا له «قد رأيناها حقاً تتحرك وتدور» .

سنحاول في هذا العمل المسك بـ «المعنى 1» مستدلّين بذلك بأجزاء من «اللفظ 1» دون أن يكون اللفظ مركبنا إليه، وسنبين، إنِ آستطعنا، ما يبرّر هذا المسلك .

سنرى أن مفهوم الدور يقتضي جدلية مّا بين أبنية اللغة، وأنه منهجياً يقتضي منا أن نؤوّل المنهج الاختباري الاستنتاجي الهيمسلافي تأويلاً خاصاً .

§ 13 ـ افتراض كون التعدّد الدلالي وَسْماً لتعدد معنوي متولد عن معنى أول بسيط :

ما هي الخصائص الأولية التي نفترضها مبدئياً في «المعنى 1» ما دام البحث فيه لا يمكن أن يقام منهجياً إلاّ على الافتراض ؟

ـ نفترض أولاً أنه يمثل جوهر اللغة وأنه يقوم على عملية «إمثال» صادرة من اللغة نفسها، وليست ناتجة عن موقف الواصفين لها منها .

ـ ثانياً أن هذا «الإمثال» مشترك بين المتكلمين على أساسه تتولد مجموعات يمكن تمثيلها بـ {معنى 1 أ، معنى 1 ب، ... معنى 1 س} تتعدّد بتعدّد المتكلمين وأن هذه المجموعات هي المتعلقة بالتخاطب، دون المعنى 1 .

ـ ثالثاً أن المعنى 1 في أساسه بسيط ومركّز، تمثِّلُ عمليّةُ التخاطب العمليةَ المعقِّدة له والمحلِّلة له في الآن نفسه .

ـ رابعاً أن اللفظ 1 يسمه ويدل على خصائصه ولا يحدّده وأنه مثله يتولّد في مجموعات من النمط {لفظ 1 أ ... لفظ 1 س} .

سنركّز عملنا على الخاصيتين الثالثة والرابعة، في الفقرات الأساسية من هذا البحث. أما الآن فلنعد إلى عنوان البحث .

2.1/I

الفرق بين جهاز النطق باللفظ الواسم للغة والجهاز المنتج للغة والحامل لخصائصها عبر التاريخ

§ 14 – استفحال خيانة اللفظ الأول للمعنى الأول باللفظ الثاني المؤوِّل للفظ الأول

الغرض من هذا الفصل أن نؤسّس لرأينا في العلاقة بين البنية النحوية والدلالية، ببيان أن اللفظ، وإن كان ثابتاً فهو عاجز عن استيعاب اللغة، ومقدّر له أن يكون مجرّد وسم «اللغة ـ المعنى». وذلك لأنه ناتج عن جهاز نطق غير قادر على استيعاب وظيفة الدماغ الذي هو جهاز اللغة طبيعياً والمكتنز لخصائصها الوراثية الجنسية عبر التاريخ الطبيعي، ولخصائصها الاجتماعية الثقافية المجردة العليا، عبر التاريخ الإنساني. ونشير في هذا الفصل إلى بعض الخلفيات الفلسفية التي نستند إليها، لكونها ذات أثر في اختياراتنا النظرية الفنية.

تبيّن مقدمتنا هذه الشارحة للفظ العنوان، أن المتكلم يمكنه أن يقدّم معنى لفظه، بتكوين لفظ آخر له معنى آخر يزعم أنه معنى لفظه الأول، دون أن يكون المخاطب مقتنعاً بأن هذا المعنى الآخر، هو معنى اللفظ الأول، وذلك أن المخاطب مهيّأ دائما إلى أن يؤوّل اللفظ الأول بلفظ آخر ذي معنى آخر يخالف اللفظ الأول والثاني اللذين قدّمهما المتكلم .

يمكن لمخاطبي مثلاً أن يقول «إنّ لفظ عنوانك يؤذن أنك ستدرس مفهوم الشرط والجواب أوّلاً، ثم تعرض القضايا التي يطرحها الموضوع». ومن المعقول إذن أن نتساءل حسب الخاصية الرابعة (ن § 13) «إلى أي حدّ يسم لفظ العنوان» المعنى الذي قدمته لهذا اللفظ ؟

ما مرّ من تحليلنا عرض وتقديم أوّلي ناقص لجزء من العنوان. فهو طرح جزئي لقضايا العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. يفترض هذا العرض أمرين :

ـ أننا نعتقد أن مفهوم الشرط والجواب باعتباره متعلقاً ببنية نحوية ذات دلالة من شأنه أن يطرح القضايا التي عرضناها. ولما كانت هذه القضايا المطروحة عامة جداً فتقديمنا يؤذن بأن الشرط لا يطرح قضية خصوصية بقدر ما يطرح قضية جوهرية هي القضية الأساسية في اللسانيات، قضية اللفظ والمعنى.

ـ وأن قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى ذات صلة بقضية العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية، إن لم تكن هي نفسها.

فمن أهداف هذا العمل إذن، أن يبيّن هاتين النقطتين، ومن الواضح من خلال هذا التقديم أننا نعتبر موضوعنا الرئيسي موسوماً في العنوان بالجزء : «معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية» إلاّ أن المخاطب قد يقول، بمقتضى ما أشرنا إليه أعلاه من اختلاف المتكلّم والمخاطب في التأويل الدلالي، أن العنوان يؤذن بأن الموضوع الرئيسي هو «مفهوم الشرط والجواب» أولاً، ثم ثانياً ما يطرحه هذا المفهوم من قضايا. وذلك بدليل أن العنوان مركّب بالعطف، وأنه يذكر الأول ثم الثاني موسوماً بكونه تابعاً للأول. فمن المنتظر حسب هذا التأويل أن نعرض المفهوم أولاً ثم نعرض ما يطرحه من قضايا.

بتعبير آخر، هذا العنوان موسوم معناه لفظياً بشيئين عند المخاطَب :

ـ بالواو ودلالتها الجمعية

ـ وبترتيب العنصرين المتعاطفين.

فالواو تدلّ على أن الموضوع، موضوع بحثنا، إنما هو موضوعان، وتقديم الموضوع الأول يدلّ على أنه الأساسي.

نعبّر عادة عن هذا الاختلاف بين المتكلم والمخاطب بأنه اختلاف في تحديد قصد المتكلم من قوله. لا نريد هنا أن نتعرض إلى قضايا القصد في الدلالة. بل نريد أن ننبّه إلى ظاهرة بسيطة، لها علاقة بما سنختاره تعريفاً للمعنى بالمبدإ القائل باستحالة الترادف في اللغة معجماً ونحواً.

تتمثل هذه الظاهرة في كون الاختلاف بين المتكلم والمخاطب لا يتجسّد في تأويل دلالي صامت للمعنى بل يتجسّد في إصدارهما للفظين آخرين يحملان معنيين آخرين. فأما المتكلم فيدّعي أن قوله الثاني وإن خالف قوله الأول في اللفظ والمعنى نوعاً وكماً، فهو معادل له.

وأما المخاطَب فيُصدر قولاً مخالفاً بطبعه قولَ المتكلّم الأول، ويدّعي رغم ذلك أنه يعادل قول المتكلّم الأول، ولا يعادل قوله الثاني.

هذه السفسطة المترسّخة في التأويل الدلالي بين المتخاطِبين، والتي يدّعي اللسانيون تجاوزها، إنما يتجاوزها المتخاطبان بفضل ما أشرنا إليه من قواعد التعامل الاجتماعي العرفي. ولسنا على يقين أن المؤوّلين «العلماء» يجاوزونها بشيء آخر غير تعامل اجتماعي عرفي آخر يختص عن العرف الأول بأنه عرف علمي أشد صرامة، وأدعى إلى الاحترام والمحافظة . لكننا في الحقيقة أمام ظاهرة واحدة. وهي أن التأويل الدلالي لفظ آخر لمعنى آخر نصطلح لسبب مّا أنه لا يخالف المعنى السابق، رغم

اختلاف اللفظ، وذلك عند إرادتنا التمسّك بأساس للتفاهم. سنرى أن هذا الأساس يقتضي علمياً التخلّصَ من اللفظ وجعله مقتصِراً على الوسم .

لقد أعدنا هنا شيئاً ممّا قدّمناه في الفصل السابق، لكي نبيّن أن المخاطب مهيّأ طبيعياً إلى أن يؤوّل موضوع بحثنا على غير ما قصدناه، وأنه يستطيع ذلك متى «أراد المعارضة»، لكي نبيّن بتقليب صياغتنا، أن المتكلّم غير حرّ في تأدية المعنى المقصود. وما نقدّمه الآن، أنموذج مفتعل، نريد أن نبيّن به أن قواعد وسم اللفظ للمعنى تجبر المتكلّم على خيانة المعنى الأول. وسنستغل هذا بعد نقاش طويل للتمييز بين :

- التكوّن الدلالي في اللغة،

- وتكوين المتكلّم للدلالة، وهو ضرب من تأويله للتكوّن الدلالي في اللغة،

- والتأويل الدلالي للقول، المنجز بفضل تأويل المتكلّم للتكوّن الدلالي في اللغة. وهذا التأويل الأخير مهمّة المخاطب، أكان مخاطباً عادياً، أم كان لسانياً واصفاً .

§ 15 ــ جدلية الإنجاز ووسم اللفظ للمعنى

يبدو إذن أن صياغتي للموضوع لم تكن ناجعة من حيث أن ما أردته تعلّة للموضوع الرئيسي قد صغته على صورة تدلّ أنه الموضوع الرئيسي. كان عليّ إذن أن أقدّم الموضوع الرئيسي عند العطف فأقول :

«ما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية ومفهوم الشرط والجواب» .

إلاّ أن هذه الصياغة لا تجيزها اللغة. فهي لا تقبل تأخير المفسِّر على الضمير العائد عليه. قد يكون الأحسن أن نقول إذن :

«ما يطرحه مفهوم الشرط والجواب من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية ومفهوم الشرط والجواب» .

إلاّ أن هذه الصياغة لا يجيزها التعبير اللغوي من جهتين : فهو لا يقبل التكرار أولاً ثم إن الجزء الأخير منها «ومفهوم الشرط والجواب» قد يلتقطه المخاطب عطفاً على هذا الشكل من التجميع «بين (الأبنية النحوية والدلالية) و (مفهوم الشرط والجواب)» فيكون المعنى أن القصد من البحث هي العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية وبين مفهوم الشرط والجواب، فكأن الشرط والجواب شيء آخر غير الأبنية النحوية والدلالية، نريد أن ننظر في العلاقة بينه وبينها. وهذا تعبير مخالف للقصد .

قد يكون الأحسن، لتجنّب عيبيْ التعبير هذين أن نحذف الجزء الأخير أي أن نحذف العطف فنقول :

«ما يطرحه مفهوم الشرط والجواب من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلاليّة» .

إلاّ أن هذه الصياغة وإن صحّت، فهي تستلزم عدم تخصيص الشرط بجزء من البحث، والاكتفاء منه بالقدر المناسب لإثارة القضايا الجوهرية. إن كان هذا التأويل مجانساً لمقاصدنا، فهو لا يعبّر عن رغبتنا في جعل نظرنا في الشرط في مستوى نظرنا في القضايا التي يثيرها. وتستدعي هذه الرغبة أن نستعمل العطف. فلا مهرب، حسب مقاصدنا :

ـ من العطف

ـ ومن تقديم «مفهوم الشرط والجواب» معطوفاً عليه لتجنّب الخروج عن قاعدة عودة الضمير، ولتجنّب التكرار والالتباس .

أي علينا للمحافظة على قصدنا في التساوي، وللمحافظة على قواعد اللغة وشروط التعبير بها، أن «نرتكب صياغة» قد تدل عند المخاطب دلالة مخالفة لبعض قصدنا .

النتيجة أن الصياغة اللفظية التي ينشئها المتكلم حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد، ومقتضيات التعبير، ومقتضيات القصد. وأنها في النهاية صياغة لفظية تسم بعض المعنى المقصود .

أيدل هذا أن الوسم اللفظي للمعنى أزلي النقصان، وأن اللغة عاجزة عن التعبير ؟

نلاحظ للإجابة عن هذين السؤالين الملاحظتين الواردتين في الفقرتين التاليتين .

§ 16 ــ عجز اللغة عن تكوين قدرة لفظية تكافىء قدرتها المعنوية

ألا يدل هذا التساؤل أنه يفترض مسبقاً أننا نعتقد أن اللغة متمثلة في اللفظ لا في المعنى ؟ ألا يدل اتهامنا للغة أنها عاجزة عن تأدية المعنى كاملاً أننا نعتقد أن المعنى شيء خارج عن اللغة وعلى اللغة أن توصلنا إليه ؟ بتعبير آخر، هل القضية قضية اللغة، أم قضية تصورنا لها ؟ فلو افترضنا مسبقاً عكس ما مضى، وهو أن اللغة هي في أساسها المعنى، أفلا يتحول السؤال تساؤلاً في قدرة اللفظ على التعبير عن اللغة ؟

قد يكون هذا التساؤل الأخير مخالفاً لاعتقادنا الشائع منذ قرون أن اللفظ من اللغة. لنقبل هذا. لكن أليس من المعقول أن نقبل أيضاً أن المعنى من اللغة، وأنه الأساسي فيها ؟ إن كان هذا، فلعلّ التساؤل الوسط تساؤل لا ينتج عن الاعتقاد في أن اللغة عاجزة عن تأدية المعنى الخارج عنها، ولا عن الاعتقاد في أن اللفظ الخارج عن اللغة عاجز عن تأدية المعنى اللغوي، بل عن الاعتقاد في أن اللغة عجزت عن تكوين لفظ منها قادر على تأدية المعنى الذي فيها ؟ إن كان هذا فلماذا هذا العجز ؟ لماذا كوّنت

اللغة لنفسها قدرة معنوية وعجزت عن تكوين قدرة لفظية ؟ لننظر قبل الإجابة عن هذا التساؤل في الملاحظة الثانية .

§ 17 ـــ أهمية الواو في بيان ما لجهاز النطق وخطّيّته من دور في قصور القدرة اللفظية

أقمنا تحليلنا إلى حد الآن على افتراض أن المخاطب فهم لفظنا على غير ما قصدنا. قد يكذّبنا أحد المخاطبين فيؤكد أنه من الأول فهم النص كما قصدناه، ولم يخطر بباله أن مفهوم الشرط والجواب أهم من القضايا التي يثيرها. لكن هذا لا يمنع أن بين المخاطبين من يصْدُق افتراضُنا عليه. فافتراضنا وإن لم يكن مطلق الصدق فهو قابل للتصديق بمقتضى كون العرف في التعبير اللغوي ينصّ، في ما ينصّ، على إمكان التعبير عن «مركز الاهتمام» بتقديم اللفظ المعبّر عنه. إلاّ أن اللغة وضعت لنا طرقاً عديدة، غير التقديم، لتوفير النجاح في التعبير عن مركز الاهتمام. من ذلك أنها وفّرت للتعبير عن الترتيب «الفاء» و «ثم». كان يمكن لنص الموضوع أن يكون إذن «مفهوم الشرط والجواب فما يطرحه ...» لكن أمراً مّا يجعل المخاطب يشمئز من هذا العطف. قد يكون هذا الأمر شعوره بأن الفاء رتّبت المتعاطفين أكثر مما يلزم، فحذفت دلالة التساوي. هذا يعني أنه لا مهرب من الواو، ولا مهرب من ذكر «مفهوم الشرط والجواب» في الأول كما ذكرنا .

لقد أدرك القدماء هذه القضية وأشاروا إلى أن من قال «جاء زيد وعمرو» لا يقصد حتماً أن أحدهما سبق الآخر أو جاء معه في وقت واحد، وأنه يهتمّ بالواحد أكثر من الآخر، إن الأمر لا يتعدّى حسب تعبيرهم «مجرد الذكر» أي أن المتكلّم مضطرّ للتعبير عنهما بذكر الواحد قبل الآخر، وإن كان هذا التعبير قابلاً لسوء فهم القصد. فهو بين أمرين إما أن يذكر زيداً في الأول فيعتقد المخاطب أنه يهتم به، وإما أن يذكر عمراً فيعتقد المخاطب الاعتقاد نفسه، فليس له إلاّ أن يتجنّب الفاء، وأن ينطق بما جرى الأول على لسانه من اللفظ وليكن من المخاطب ما يكون، ما دام لا يستطيع نطق اللفظين معا. لماذا ؟

السبب أنه، إذا كان المعنى في ذهنه التساوي، فجهاز النطق لا يقبل فزيولوجياً إلاّ إنتاج لفظ واحد.

يمكننا بهذه الملاحظة أن نجيب عن التساؤل الماضي. إن اللغة عجزت عن تكوين لفظ يؤدي المعنى الذي فيها، لأنها لم تستطع أن تجبر اللسان والحنجرة على تأدية أجزاء المعنى دفعة واحدة. فقد كان عليها أن تستغل القدرات العضوية إلى أقصى حد ممكن من التنظيم، وهي مقتنعة بأن الأعضاء محدودة القدرة على تأدية خاصية

التساوي في دلالة البنية، لما تقتضيه من ترتيب على خط الزمان. أليست مشكلة الإنسان و منذ ما كان، أن عينه بصيرة ويده قصيرة ؟ ذلك شأنه وشأن اللغة التي تمثّله. صحيح أنه في الانتروبولوجيا التاريخية لا يستدلّ على قدرات الإنسان الأول إلاّ بما تركته يده من أثر. لكن لا أحد يعتقد أن أثر اليد يعبر عن تمام القدرة. لذلك يحاول العلماء أن يروا في حجر الصوان المنحوت، دلالة تجاوز نحته بكثير، لأنهم يعلمون، بالافتراض فالقرينة، أن عين الإنسان الأول تدرك أكثر مما تدركه يده. وهذا ما نراه في اللغة. إن بنيتها أعظم من اللفظ الذي تستعمله .

§ 18 ـــ الدماغ جهاز اللغة

يفترض هذا الموقف رأياً نصرّح به، لعدم كفاية لفظنا السابق للتعبير عنه. وهو أنه من الخطإ الاعتقاد :

ـ أن جهاز النطق يمثّل الكلام الذي هو أساس اللغة (Robins, 1973 p 76)

ـ أو أن اللغة لا جهاز لها عند الإنسان، وأنها كما يدعي بعض اللسانيين ليست من الوظائف الفيزيولوجية الأساسية كالتنفس والدورة الدموية، بدليل أن ما يسمّى بجهاز النطق إنما هو بالأساس جهاز التنفس والهضم . (Martinet, 1970, p 8)

ـ أو أن اللغة كما يدعي التوليديون عضو من الأعضاء (Milner 1989, P 201)

ليس جهاز اللغة هو جهاز النطق، لأن الحنجرة للتنفس ولأن اللسان للبلع. فنحن لا نخالف اللسانيين والفيزيولوجيين في أن مصطلح «جهاز النطق» لا معنى له فزيولوجياً، وأنه مجرّد مجاز. ولكننا نعتقد أن محاولة التوليديين حشر اللغة في زمرة الأعضاء الذهنية لا يخلو من مجاوزة لدلالة هذا المصطلح في العلوم الطبيعية (انظر في CRSH; Organe 1979) .

رأينا أنه علينا أن نقتنع بأن اللغة وظيفة عضو من أعضاء الإنسان وهو الدماغ. جهاز اللغة الحقيقي هو الجهاز العصبي. إنها وظيفة من وظائفه. هي الوظيفة العليا التي له. والحنجرة واللسان ما هما إلاّ يد أخرى له، لكنها قصيرة* فهو يحتال عليهما كما يحتال عليها. فليس العجز في اللغة، إنما العجز في الحنجرة .

§ 19 ـــ اللغة بين الوظيفة البيولوجية والوظيفة التاريخية الاجتماعية للدماغ

إنّ اعتبارنا اللغة وظيفة من وظائف الدماغ أمر مفروغ منه في نظرنا. فهو متضمّن في جميع التيارات العقلانية منذ القديم. وهو مستقر عند الفزيولوجيين، وفي اللسانيات العصبية (neuro-linguistique) أما اعتبار اللغة

«عضواً ذهنياً» (organe mental) فهو افتراض لم يزل محل نقاش، فلا نأخذ به، وإن فلسفياً. ذلك لكونه لا يوافق التصور الاجتماعي للغة، ويربط اللغة كثيراً بالجانب النفسي.

هذا الموقف وإن كان في عمومه ينتسب إلى الافتراض البيولوجي الذي تقوم عليه المدرسة التوليدية، فهو يخالفه جزئياً لأسباب عقائدية نجملها في النقاط التالية بدون تحليل :

- إن كان من المفترض أن الخصائص الوراثية الجنسية للغة موروثة فردياً على صورة مّا، فليس من المستبعد عندنا، داخل هذا الافتراض نفسه أن تكون الخصائص الاجتماعية متضمّنة بيولوجياً في تكوين الدماغ على صورة ما .

- يتصل الافتراض البيولوجي بعلم النفس العرفاني ويتضمّن ربط اللغة بالدماغ موقفاً من نظرية المعرفة. ومهما كان الموقف من نصيب الوراثة من المعرفة فإننا لا نستبعد أن تكون بعض الخصائص العامة المميّزة للحالات العرفانية المجردة الكبرى ظواهر يرثها الفرد اجتماعياً عبر التاريخ عن طريق «الوعي الجماعي» لا عن طريق الوراثة البيولوجية .

- ويقتضي هذا الموقف الفلسفي أن نسلّم بأن اللغة ليست وظيفة الدماغ من حيث هو كائن فردي فقط يحمل في تكوّنه خصائص الجنس الإنساني فقط، بل من حيث هو كائن يحمل فردياً مكتنزات التجربة اللغوية الاجتماعية عبر التاريخ .

ليس هذا البحث بالمجال الصالح لتحليل هذه الأفكار ودراستها. لذا نكتفي بالإشارة إلى الخلفية المؤثرة فيه. فلهذه الأفكار أصلان ثقافيان : الدروينية الجديدة (néo-darwinisme) والتصور التاريخي للمؤسسات الاجتماعية .

سنرى في الفقرات المقبلة أن الإشارة إلى هذه الآراء، تمهيد لما سنقدّمه من تصورات تتعلق بحقيقة النظام اللغوي، وندعّم بها رأينا في اللفظ وعلاقته بالمعنى فنحن لا نقبل أن نتّجه في معالجتنا للجوانب الفنية إلى الاختيار النظري العلمي الخالص، دون النظر في الخلفيات الفلسفية، ولو على صورة عامة جداً. ونعارض بشدّة ميل بعض المجدّدين إلى ترسيخ اللسانيات الغربية في ثقافتنا وكأن معطياتها ناتجة عن علم حقيقي بالظاهرة اللغوية .

نشير في ختام هذا الفصل أننا نعارض أن تكون علوم اللفظ ممثلة لحقائق اللغة ولكننا وإن كنا لا نعتبرها، كما كان ينتظر دي سوسير منها (Saussure 1969, p 56) مجرد علوم مساعدة فإننا نعتبر اللفظ جهازاً لغوياً تستعمله اللغة لوسم نفسها، سنرى آثار هذه الفكرة في معالجتنا للمعطيات.

3.1/I

دور اللفظ في وسم العلاقة الشرطية
بين الأبنية النحوية المقيّدة للمعنى والمؤسّسة لفوضاه

• **تمهيـــد**

يتنزّل هذا الفصل في إطار فكرة عامة تسيطر على جوانب كثيرة من هذا البحث، وملخّصها أن الأبنية النحوية والدلالية الأساسية مهيّأة للظهور في مظهرين مختفين: مظهر يعبّر عن استقلال «اللغة ـ المعنى» عن اللفظ وإمكان استغنائها عنه وعن مقتضياته السمعية النطقية، ومظهر يعبر عن ارتباطها الطبيعي به، وحاجتها إلى بعض خصائصه حتى تتجسد شكلاً.

سنشير في بداية هذا الفصل إلى غموض موقع البنية النحوية من اللفظ والمعنى، ونترك لفصول أخرى رفع هذا الغموض. فالغرض من طرحه هنا ألاّ نترك النحو غائباً عمّا نريد التعرض إليه في هذا الموضع .

فغرضنا الآن أن نشير في إيجاز إلى فكرة أساسية في عملنا عبّرنا عنها بـ «اللغة المعنى» ومهّدنا لها بالفصل الماضي .

نشير إلى قيمة اللّفظ في بيان «لغوية المعنى»، دون أن نحلّل هذا المفهوم لما يثيره من مناقشات شديدة ذات صلة بقضية اللغة والفكر. ونتخلّص بعد ذلك إلى أن المعنى اللغوي واسع وفوضوي، نحتاج لاستيعابه إلى ضابط، هو في هذه الحالة اللفظ. فلاستيعاب الفوضى الدلالية نحتاج إلى الاهتمام بدور اللفظ في وسم الأبنية النحوية الحاملة للأساس الدلالي المولّد لهذه الفوضى. وهو وسم يقتضي أن تكون الأبنية النحوية الدالة مترابطة بفضل علاقة شرطية سندرس خصائصها في فصول أخرى .

نسعى بهذا الفصل، في ما نسعى إليه :

ـ إلى التمهيد للربط بين الدلالة وبنيتها النحوية، ربطاً يجاوز مجرّد حمل الواحدة للأخرى .

ـ وإلى التمهيد لدور العلاقة الشرطية في هذا الربط .

ويحمل هذا الفصل الجذور الأولى لمقاومتنا للتصورات الميتافيزيقية للدلالة، ونعني بها كل التصورات التي يظن أصحابها أن المعنى يمكن أن يكون شيئاً آخر غير البنية

النحوية. وللوصول إلى هذا نحتاج ابتداء من الفصل القادم إلى توضيح مفهومنا للنحو.

§ 20 ـــ تمثيل النحو للغة وإشكال دوره بين اللفظ والدلالة

يثير التصريح بهذا الموقف تساؤلا يتعلّق بصياغة نصّ الموضوع، فقد تكون العبارة "الأبنية النحوية والدلالية" مؤذنة بأننا نرى الدلالة بنية، ومستقلّة بعضُ الاستقلال عن البنية اللفظيّة وفي هذا الافتراض إشكال.

فمن معاني الدلالة أنّها عملية اكتساب الدال مدلولا، فاعتبارنا اللغة مجاوزة للفظ قد يعني أنّنا نرى الدلالة بنية مستقلة جزئيا أو كليا عن الدال اللفظيّ. فهذا موقف من الاعتباطيّة يقتضي الاستدلال او التوضيح والبيان على الأقلّ.

ومن الإشكال أيضا أن نصنا غامض. وهو غموض قصدناه، فالعبارة قد تعني أنّ الأبنية نحويّة ودلالية في الآن نفسه. وقد تعني أنّ للأبنية النحوية علاقة بأبنية أخرى نعتناها بالدلالية، نريد أن نعبّر بهذا الإشكال عن التساؤل التالي : هل البنية النحويّة مخالفة للبنية الدلالية أم هما بنية واحدة؟

في رأينا أن موقع الإشكال متضمّن في كلمة "نحو"، وفي صلته بمفهومي اللفظ، والمعنى. هل النحو لفظ يؤدّي المعنى؟ أم هو العلاقة النظامية بين اللفظ والمعنى كما يرى الكثير من اللسانيين المؤمنين باستقلالية النحو؟ أم هو مجموع اللفظ والمعنى؟

ليس الأخذ باحتمال من هذه الاحتمالات الثلاثة، موقفا من دلالة "النحو" فقط، بل هو أيضا موقف من مدى تمثيل النحو للغة. إن كان النحو لفظا يؤدي المعنى، فهو صناعة لفظية قبل كلّ شيء. أمّا إذا كان العلاقة بين اللفظ والمعنى فهو وسيط بين المستوى اللفظي (الصوتي) ومختلف المستويات أو الوظائف الدلالية، وهو في هاتين الحالتين لا يمثل اللغة إلاّ جزئيا. أمّا إذا كان مجموع اللفظ والمعنى، فهو ممثل للغة، أو الممثل الأساسيّ لها على الأقلّ.

§ 21 ـــ هل اللفظ مادة أم تشكّل مجرّد للمادة أم تشكّل للمعنى ؟

لا تخلو كلمة «لفظ» هي أيضاً من إشكال. إذا كان الأصل في معنى هذه المفردة أنها الصورة الصوتية الخالصة، فكثيراً ما استعملت في معنى الصورة الصوتية المؤدية للمعنى. فهي بين الدلالة على مادة فيزيائية، وبين الدلالة على شكل. فإذا اعتبر النحو من اللفظ فينبغي أن يكون ذلك في المعنى الشكلي لا المادي للكلمة. وإلاّ لاستحال بحثنا، إذ لا معنى لمفهوم مادي لفظي للشرط، كما سنرى .

ليس تقريرنا لهذا مجرّد فتح لأبواب مفتوحة. وإنما هو تدقيق لبعض التساؤلات الماضية والتي استعملنا فيها كلمة «لفظ». فالقصد مما ذكرناه في النحو وعلاقته باللفظ والمعنى أن نتساءل في شأن أبنية الشرط أو في شأن أبنية نحوية أخرى، أهي مجرّد

تشكّل مجرّد للفظ المادي، مهيّأ للدلالة أم هو أمر آخر كأن يكون مثلاً تشكّلاً لفظياً مجرّداً للمعنى، وسابقاً للفظ المادي. قد يبدو الفرق بين الاحتمالين غامضاً، وليس كذلك. فهو ناتج عن الفرق بين ما عبرنا عنه بزاوية نظر المتكلم، وزاوية نظر المخاطب إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى .

لنحافظ، بعد هذا التدقيق لكلمة لفظ على استعمال المقابلة بين اللفظ والمعنى إلى حين. ولنؤجل تحديد معنى كلمة «معنى» حتى يكتمل جهازنا الوصفي الصالح للتعريف.

§ 22 ـــ اللفظ والمعنى بين ضرورة الدلالة الرابطية للشكل وضرورة النطق بالصياغة الشكلية

لقد أشرنا منذ حين إلى أن اللفظ أمر لا بدّ منه، حتى تكون اللغة. لنواصل الآن تحليل هذه الفكرة لحصر المجال اللغوي من المعنى .

من الثابت بعد التجربة أن طرد المعنى من الدراسة اللغوية ضرب من التزوير. فالمعنى لم يكن في أكثر المدارس ازوراراً عنه إلاّ حاضراً حضور الغائب المعتبر. ذلك أن كل دراسة شكلية مهما جفّت وتقلّصت فيها الدلالة، إذا أرادت أن تحترم أدنى خصائص الشكلنة، فهي في حاجة إلى الروابط المنطقية الدنيا واللازمة لكل ضرب من الشكلنة مهما كان نظامه. ولا وجود لرابط، في أي لغة صورية اصطناعية، لا يحمل دلالة دنيا (دلالة وظيفة الصدق أو الكذب على الأقل) .

إذا كان من التزوير أن نعالج اللفظ مع إهمال المعنى، فإنه من المعجز معالجة المعنى بدون لفظ، مهما كانت الدلالة التي نعطيها لكلمة «لفظ». ذلك أننا في حاجة، للتعبير عن المعنى، إلى تقييده ولو برموز كتابية من صنف الرموز المنطقية أو الرياضية. ثم إننا في حاجة في الحالات الإنسانية العادية والطبيعية إلى قراءة هذه الرموز، أي إلى تحويلها إلى حقيقة نطقية .

خلاصة الفقرتين أن اللغة إذا كانت في جوهرها معنى، وكان إهمال المعنى في الحالات الشكلانية التجريدية العليا مؤدّياً إلى انحصاره في دلالة الرابط المستعمل للشكلنة فهذا لا يعني إمكان الاستغناء عن اللفظ، لكونه «تعيينا وتخصيصاً» للمعنى، وتقييداً له، وليس تمثيلاً .

وظيفة اللفظ الأساسية، ولا سيما ما هو في المعنى المادي، أن يكون ببنيته علامة مادية للمعنى، تخرجه من الواقع الذهني غير المحسوس إلى الواقع الفيزيائي المحسوس. في هذا الإطار الحسّي الضيّق نقرّر أن المعنى لا وجود له خارج اللفظ. سنعدّل هذه الفكرة في الفصول المقبلة، بعد تقييد المعنى، لأننا في حاجة إلى عناصر

رية تبيّن معنوية النحو على صورة نسبية، وهي عناصر لا يمكن الوصول إليها إلاّ ابتداء من اللفظ.

علينا أن نقرّ أن الدارس للدلالة، إن أنكر وجود المعنى بدون لفظ، وقع دون إرادة منه في مفارقة الكاذب. إذا أراد الدارس أن يثبت أن «النحو معنى» فعليه أن يقول ذلك لفظاً، وإلاّ فهو لم يثبت شيئاً .

§ 23 ــ حاجة المعنى إلى اللفظ تدلّ على لغوية المعنى لا على استحالة الاستغناء عن اللفظ في تمثيل المعنى اللغوي

غرضنا من تأكيد هذه الفكرة البسيطة أن ننتهي إلى أن الإقرار باستقلالية المعنى في الذهن قبل اللفظ، يختلف عن التصريح بهذا الإقرار، وذلك إذا أقررنا أن للحيوان الناطق ميلاً إلى التقاط المعنى أو خلقه في الأشياء المحيطة به، التقاطاً قد يشاركه فيه بعض الحيوانات الأخرى الراقية كما بيّن علماء الايتولوجيا Ethologie، فإن استحالة تعيين هذا المعنى المعيش، بدون لفظ يعلن عن وجوده تغرينا بالجزم بأنه لا وجود لمعنى لا يمكن للغة أن تتضمنه ما دامت اللغة في حاجة إلى وسم اللفظ لها. وهو جزم لا يعني سوى أننا نرى اللغة مسيطرة، أو قابلة للسيطرة على جميع الأنظمة السيميائية. فإذا كانت التجربة السيميائية من مظاهر الوظائف الدماغية العليا، فالمؤكد أن اللغة هي الأنموذج الأمثل لهذه الوظائف العليا .

إذا أثبتنا أن اللفظ وسيلة اللغة لوسم نفسها، وأن اللغة في جوهرها معنى موسوم باللفظ، أمكننا أن نثبت أن كل معنى قابل للانضواء تحت اللغة (إن لم يكن منها)، وأن نثبت بعد ذلك أن التخلص من قيود التنظيم الصوتمي، باستبدالها بقيود تعبيرية أخرى، كما هو الشأن في اللغات الاصطناعية المجرّدة كالمنطق والرياضيات، ليس إلاّ تحريراً للمعنى اللغوي وسبراً لأبعاده في تمثيل الكون .

إن كان هذا فالمعنى اللغوي لا حصر له. إنه كون لا نهاية له، ولكنه مسيّر على وجه مّا، بقواعد من البنية اللغوية نسعى في هذا البحث إلى تلمّس دور الشرط فيها، باعتبار بنيته من أهم الوسائل اللغوية التي يستعملها العقل الإنساني في توليد المعاني بالاستلزام والاستنتاج وغيرها من المعاني المكوّنة لوظائف البنية الشرطية .

§ 24 ــ المعنى فوضوي في عدم انتهاء احتمالاته

إن كانت المعاني لا نهاية لها، فليس من الممكن أن نتصور، في حالتنا المعرفية الراهنة أن النظرية اللغوية بإمكانها أن تستوعب المعاني اللغوية .

ليس عدم التناهي في المعاني مجرّد مفهوم حدسي. بل هو مفهوم معزّز نظرياً من جهتين :

ـ الجهة الأولى أنه إذا صحّ أن الفرد قادر نظرياً على إصدار ما لا نهاية له من الجمل الحاملة للمعنى، وأن ذلك يتضاعف بتعدد الأفراد، وأنّ الجملة الواحدة كما بيّن البلاغيون والمناطقة قابلة لقيم معنوية مختلفة مع استقرار لفظها عند المستعملين، فإنه من الطبيعي أن نقرّ باستحالة جمع المعاني. قد تعتبر هذه الملاحظة من الفضول، لكون المفكّرين في المعنى يفكّرون في حصر الأساسي منها وبيان خصائصه، ولا يفكّرون في جمع المعاني. إلا أن هذه الفكرة في رأينا لم تستغل كما يجب في الدراسة اللغوية، وخاصة العربية منها، وللابتداء في استغلالها نتحول إلى الجهة الثانية .

ـ الجهة الثانية أنّ الرياضيين والفيزيائيين والبيولوجيين، والفلاسفة تبعاً لذلك أقرّوا خاصة في السنوات الأخيرة بأن كثيراً من الظواهر الكونية تختص بأنها فوضوية غير منتظمة. ومن الممكن أن تكون اللغة من جنس هذه الظواهر الفوضوية. فلقد عبّر بعض القدماء بنظرية الشذوذ، والمحدثون ابتداء من دي سوسير عن ميلهم إلى اعتبار اللغة غير متجانسة. يشكل هذا الوصف قضية ابستمولوجية. وذلك أن اللسانيات من حيث هي علم في حاجة إلى افتراض الانتظام في موضوع دراستها، فإذا كانت اللغة فوضوية فهي في حاجة إلى إعادة النظر في منهجها وغاياتها. إن لم يكن من الثابت أن اللغة غير منتظمة فمن الثابت أن المعاني التي ينتجها المتكلّمون لا تكون دائما في إطار ما نعتقد أنه المعقول المنتظم. إن كان الشرط من وسائل الاستنتاج الأساسية في المنطق فلا شيء يمنع القائل أن يقول «إن كانت فرنسا في أستراليا فتونس في إفريقيا» فهذه جملة ذات معنى، وهي صادقة حسب المناطقة. لذا يمكن للدارس أن يرفض أن اللغة من الظواهر الفوضوية. لكنه مضطر إلى أن يقرّ بأن اللغة تنتج ظواهر فوضوية لا تحصر، ولا تحدّ .

§ 25 ـــ ضرورة رصد الدلالة النحوية المجرّدة من اللفظ لاستيعاب الفوضى الدلالية

لقد اصطدمت بعض العلوم الدقيقة بمظاهرفوضوية يؤكد بعض الرياضيين أنه بالإمكان وضع معادلات تستوعب حتميتها، فتفسّرها، دون تحديدها (Recherches 1991) ليس من طاقتي أن أقول شيئاً في تربيض الظواهر اللغوية. بيد أنه من المفيد أن نقتنع أن الجري وراء التنوع المعنوي، لاصطياد ثرائه بدراسة النصوص المختلفة من شأنه أن يوهم بالغنيمة، دون أن يعين على اكتشاف الصيغ الشكلية البسيطة المولّدة للفوضى المعنوية التي تسود الكون. فلا بد من الاتجاه إلى الأبنية الشكلية لرصد

خصائصها وما تختزنه من المعطيات المعنوية وما تقدر على توليده بفضل القواعد المسيّرة للعلاقات بينها.

من المفترض أن تكون الأدوات الشكلية المنطقية مؤهلة لمثل هذه المهمة، لارتفاعها في التجرّد الشكلاني وعدم تغلغل الصفة الكمية فيها، إذ اللغة كيفية الظواهر بالخصوص.

إلاّ أنه إذا كانت بعض المدارس تؤمن بجدوى الشكلنة المنطقية في دراسة المعنى فقد بيّنت التجربة اللسانية، ولا سيما التوليدية منها، أن اللغة في حاجة إلى شكلنة مخصوصة. وهذا يدعم أن حصر المعنى في صيغ شكلية تستوعب حقيقته وتولّد فوضاه انطلاقاً من مبادئ بسيطة وقليلة، لا بد أن يمرّ من الأبنية النحوية الأساسية والدلالات التي تحملها هذه الأبنية. ولا يكون ذلك إلاّ بالإقرار بلزوم اللفظ أولاً وبأنه يسم البنية ولا يمثّلها.

§ 26 ــ دور اللفظ في وسم العلاقة الشرطية بين الأبنية النحوية الحاملة للدلالات

إن جميع الدراسات التي نعرفها والتي اهتمّت بالمعاني الضمنية، والمقامية والمقتضاة والمستلزمة وغيرها، لم تنطلق، على ما نعلم، إلا من اللفظ ومن تعامله الطبيعي مع المحيط. فلا نظنّ أنه يمكن لدارس أن يدافع عن التقرير العبثي التالي:

«إن كان المعنى كَ» ذا صلة بالقول «ق» الدال على المعنى قَ فلأن البنية «ق» بمعناها «قَ» لا تستلزم المعنى كَ». كما لا يمكن لأي دارس أن يعبر عن هذا المعنى «كَ» المستخرج من «ق» دون أن ينطق بقول آخر مخالف لـ «ق» ونسمّيه «ك» ويدلّ على كَ.

وهذا يعني، بمثال محسوس، أنه إذا قال زيد «ق» = أعندك ملح» الدال على المعنى «قَ» الذي هو الاستفهام عن ملكية الملح، فإنه في المقام «م» أفهم المعني «كَ» الذي هو «الطعام مسوس» والذي لا يمكنني التعبير عنه إلاّ بالقول «ك» الذي هو «الطعام مسوس» أو «ينقصه ملح» أو عبارة لفظية أخرى.

فمعنى الاستفهام أدّته البنية النحوية. كذلك معنى الإخبار ومعنى الطلب. والمحلّل غير قادر على تقديم هذه المعاني إلينا إلا بأبنية نحوية أخرى، وذلك مهما كانت العناصر المساعدة المعينة على فهم المعنى واستخراجه والتعبير عنه .

فالمعنى المعبّر عنه باللّفظ والمجاوز للفظ، إن لم يعّبر عن وجوده الدارس باللفظ فهو علمياً في خطر المنعدم. فالمخاطب الحقيقي بالجملة الماضية هو الوحيد القادر على فهم

المعنى دون الحاجة إلى اللفظ المعبّر عنه بغير اللفظ الذي اختاره المتكلّم الحقيقي للجملة الماضية .

يمكننا صياغة هذه الملاحظة على المنوال الشرطي التالي :

«إن كان لنا قول كان لنا معنى. بحيث إذا كان هذا القول في مقام معّين فإنه يعطينا معنى آخر يستلزم التعبير عنه قولاً آخر»

(ق ←—— قَ) ϑ م ← (كَ ←—— ك)

مبدئياً لا شيء يمنعنا من افتراض أن المعنى «قَ» = «كَ»، أو اللفظ القول ك = كَ، أو أن المقام «م» غير موجود. المفيد أن نلاحظ في العموم أن لفظ القول يشترط معنى. وأن المعنى يشترط لفظ قول، وأن المعنى الضمني يشترط قولاً ذا معنى صريح وهكذا دواليك.

اعتماداً على هذا نستطيع التقدّم أكثر في تفسير نص موضوعنا. فلفظ القول الذي هو العنوان يشترط معنى هو معناه، ويتضمن شرطياً معنى آخر وهو أننا «نعتقد» أن «مفهوم الشرط» يطرح بالأساس نفسه العلاقة الممكنة بين النحو والدلالة.

سنحلّل في الفصول القادمة القضايا التي يطرحها تصوّرنا «الشرطي» للعلاقات البنيوية، وهو تصور قائم على «اعتقادنا» أن الشرط ليس بنية من اللغة فقط، بل هو البنية المؤسسة للغة .

لكن ما هو مفهوم الشرط ؟ وما هي البنية اللغوية ؟ .



2/I

اقتضاء الأبنية الموسومة لفظاً بفضل تداخلها وتعاملها وجود بنية دلالية مقولية مستقلة عنها ومتحكمة فيها

1.2/I

اقتضاء الدلالة الشرطيّة توسيع مجال الدراسة النحويّة

§ 27 ـ تمهيـد

نحـاول في هذا القسم من البحث طرح القضـايا التي يثيـرها "مـفـهـوم الشـرط" والمتعلقة بالمجال اللّغويّ الصّالح لدراسته، لنبيّن أنه مفهوم يتّصل بميادين مختلفة من ميادين البحث اللّغوي، ويتعلق بمستويات مختلفة من مستويات الدراسة اللغوية، وأنّه يثيـر في كل ميدان أو مسـتوى قضـايا تسـتوجب النظر في غيره من الميـادين أو المستويات، وأنّه لذلك يستوجب منّا أن نقدّم تصوّرا متكاملا للنظام اللغويّ يعيّن لكلّ مستوى موقعه من النظام ، ودوره في تأدية الشرط، على صورة تمكنّنا من تحديد موقع الشرط من الأبنية اللغويّة الأخرى، ودلالاتها ومن تحديد ظواهر من التعامل بينه وبينها.

يقتضي منّا هـذا التصـور المتكامل للنظام اللغوي أن نحدّد في هذا البـحث المفهوم الذي اخـتـرناه لمصطلح "النحـو"، وأن نحـدّد مـا اعـتـبـرناه من خـصـائص اشـتـغـاله (Fonctionnement)، وأن نحـدّد لكلّ فـرع من فـروع النظام النحـوي مـوقعـه من النظام ووظيـفـتـه في انتظام الظواهر اللغـويّة المكوّنة لهـذا النظام، مـبـيّنين أثنـاء البـحث أن اختياراتنا ناتجة عن رغبتنا في استيعاب ظاهرة الشرط، وخصائصه المفيدة في الإنباء عن الظواهر الأساسية من تعامل الأبنية النحويّة والدلاليّة.

تحوجنا مقاصدنا، أثناء البحث، إلى تعريفات وتحديدات نعيّن بها فـهمنا الخاصّ لبـعض "المصطلحـات المفاهيم" الشـائعة ونـعيّن ببـعضـهـا مفـاهيم جديدة ولّدهـا نظرنا ومنهجنا وتصوّرنا للغة وللنظام النحوي.

قد نضطرّ في مواضـع عـديدة من البحث إلى استطرادات نوضّح بـهـا مقـاصـدنا البـعيدة، ونناقش فيها بعض المواقف والمفاهيم الشـائعة. وقد وجدنا أنفسنا في الكثيـر من الأحيـان مضطرّين إلى استبـاق بعض المفاهيم والتصورات، بتعريفات وتحديدات أوّليّة نعتمدها منطلقا لتحليلاتنا، ونناقشها أثناء التحليل لتعديلها في مواضع مختلفة، كلّما جمعنا من المعطيات ما ييسّر هذا التعديل.

لقد دفعتنا رغبتنا في إقامة عملنا على أقصى ما يكون من الاستدلال إلى متابعة النظام النحـوي في تعقّده وتداخل مظاهره. ولقد أدّى ذلك إلى أنّنا لا نجيب دائما عن الأسئلة المطروحة في مواضعها. بل كثيرا ما نهتمّ بعد طرحها بمواضيع تبدو في

ظاهرها مقطوعة عنها، ولا تتبيّن صلتها بها إلا في مواضع متقدمة من البحث، وفي فصول أخرى بعيدة عنها.

نبدأ، قبل عرضنا للقضايا المتصلة بالشرط، بتحديد مقصدنا من كلمة "مفهوم" الواردة في العنوان، ثم نقدّم تعريفا أوليا لكلمة "نحو" ونؤجل لمواضع مختلفة من البحث تحديد كلمة «شرط» و«جواب». أما كلمة "بنية" فنخصّص لها فصلا في القسم الثاني بعد استعراضنا للقضايا والمواقف.

§ 28 – تحديد لفظ "المفهوم"، والخلفيات المنهجيّة العاملة على اختياره

نستعمل كلمة "مفهوم" استعمالا أقلّ ما يقال فيه أنّه لايرضي الفيلسوف ولا المنطقيّ ولا المختصّ في علم النفس العرفاني. فليس لهذا الاستعمال صلة بالمعني الذي له في الفلسفة أو المنطق أو علم النفس. ومن الفضول البحث عن صلة بينه وبين اللفظ الأعجمي "concept" الدّال على "التصور". ولا يدلّ لفظ "المفهوم" على ما يدلّ عليه في بعض الدراسات العربيّة القديمة، كالمستصفى للغزالي. من حقّ النحويّ واللغويّ أن يحدّد للكلمات الدلالة التي يستوجبها عمله وتستوجبها اللغة. فاستعمالنا لكلمة "مفهوم" لا يجاوز دلالتها اللغويّة الأصلية الأوليّة، وما يستوجبه استعمال الكلمة، كل كلمة، من شحن دلاليّ تأخذه من السياق.

فالمفهوم هو اسم المفعول من "فهم"، يحمل دلالة اسم المفعول، وهي دلالة ناتجة عن تسمية المفعول به باسم الحدث الواقع به والمتعدى إليه بدون اعتبار الفاعل. فدلالته قريبة من البنية النحويّة "ما فُهِمَ". إنّه الاسم المطلق على المفعول وقد صار نائب فاعل.

فـ"مفهوم الشرط" هو ما يفهم من لفظة "الشرط". فاللفظة دال، والمفهوم مدلولها. إلاّ أنّه ليس المدلول الذي لها في اللغة، وإلاّ لقلنا "مدلول الشرط"، وإنّما هو صورة المدلول في ذهن مستعمل مّا. فالفرق أن مدلول اللغة وضع فيها لا يقبل التصديق والتكذيب. فهو إنشائيّ تنشئه اللغة ذاتها بالوضع. أمّا المفهوم فخاصّ بالمستعمل له. فهو قابل للتصديق والتكذيب كالخبر. فالعنوان يؤذن بأنّ "مفهوم الشرط والجواب" قابل للتكذيب، ويؤذن إذن أنّ الجزء الأوّل من لفظ العنوان يَسِم "شيئا" قد يكون موجودا في اللغة وقد لا يكون، كما يمكن أن يكون بين هذا وذاك. فإن تبيّن وجوده في اللغة فهذا المفهوم الموجود في ذهن المستعمل، وهو النحويّ، مدلول بنية في اللغة لا تقبل التصديق والتكذيب. وإن تبيّن بعد البحث عدم وجوده، أو نسبيّة وجوده في اللغة، فهو مفهوم في ذهن المستعمل النحويّ، لا تحتاج إليه بالضرورة النظريّة النحويّة أو تحتاج إليه احتياجا نسبيّا يستدعي مزيدا من التدقيق.

هذا ما يتضمّنه اختيارنا لكلمة مفهوم. وهو اختيار كما رأينا، يطرح من البداية

قضيّة الشرط في اللغة طرحا منهجيّا أبعاده التساؤل في قيمة المصطلحات الشائعة والتي تستعملها النظريّة النحويّة لوصف حقيقة اللغة. إذ ينبغي أن نحترز مبدئيا من قيمة القرارات الوصفيّة الشائعة والمتمثّلة في الأخذ بالمفاهيم الاصطلاحية وكأنها وضع لغوي غير قابل للنقاش.

من أخطار الأخذ بالمفاهيم الاصطلاحيّة الشائعة أنّه إذا كانت الظاهرة اللغوية (ظ)، وكانت هذه الظاهرة مشتركة بين أبنية مختلفة، كأن تكون دلالة مشتركة، أو خاصية بنيويّة مشتركة بين الأبنية {ي1، ي2 .....ي ع} فإننا إذا أدركناها، أوّل ما أدركناها في أكثر الأبنية تمثيلا لها، (ي1) مثلا، فسمّيناها (ي1)، فالنتيجة لا تخلو من أحد الأخطاء التالية:

– إمّا أن نعتبر {ي2 ... ي ع} لا شتمالها على هذه الظاهرة أصنافا من (ي1)، فنطمس الفروق البنيويّة بينها، ونضطرب في تعيين القواعد المسيّرة لكلّ منها،

– وإمّا أن نكثّف الفروق بينها، فنطمس حقيقة اشتراكها في الظاهرة (ظ) فلا ننتبه إلى القاعدة المشتركة بينها والمسيّرة لها نسبيّا،

– وينتج عن ذلك اضطراب في تحديد (ي1) نفسها وتعيين قواعدها. وذلك بعدم التفطّن إلى الفروق التي بين أصناف (ي1) نفسها، أي بعدم التفطّن إلى أن بعض أصناف (ي1) أقرب إلى {ي2 .. ي ع}، من بعض.

قصدنا من هذا التجريد أن نشارك في شكلنة القضايا المنهجية التي يطرحها الشرط على صورة تبيّن أهميتها المنهجيّة.

ويتضمن تحليلنا هذا أننا اخترنا منهجيّا أن نتناول الشرط وكأننا أمام ظاهرة لغوية مازلنا نجهلها، ونجهل الأبنية التي تمثّلها.

§ 29 ـ تحديد أوّلي لمفهوم "النحو" ولمجال الدراسة النحويّة

ما نقدّمه من تحديد أوّلي لكلمة «نحو»، يمثّل خلاصة لدراسة لم نتمّها ولم ننشرها، نقدم فيها اختياراتنا الاصطلاحية بدون تفسير ولا تعليل، لضيق المكان، ولأننا نعتبر أنّ هذا البحث كلّه يقصد، في ما يقصد أن يحدّد مجال الدراسة النحويّة. لذلك اخترنا أن يكون التحديد هنا مقدّمة أوليّة للمجال الدراسيّ الذي اخترناه لبحثنا.

لكلمة «نحو» في الدراسات العربية القديمة والحديثة استعمالات مختلفة، تكشف عن مفاهيم مختلفة ذات تأثير مباشر في تحديد مجالات الدراسة اللغوية، وتحديد قيمة البحث فيها. فلقد تبيّن لنا، بمتابعة المفاهيم المستقرّة في استعمالات هذه الكلمة، أن المجال النحوي يتّسع عند بعض الدارسين، ويضيق عند بعضهم الآخر. ومن الطبيعي

أن كل تضييق للمجال النحوي ينتج تدقيقات خصوصية، وأن كل توسيع له ينتج ضرباً من التعّقد في متابعة الظواهر النحوية، فإن كان التضييق مقلّلاً للأبنية المدروسة، وحاصراً للعلاقات التي بينها، فكل توسيع يضاعف الأبنية المدروسة ويكثّف صعوبات الوصف، بتكثيف الاحتمالات العلاقية بين الأبنية .

سنرى من خلال طرحنا لقضايا الشرط، أنّ توسيع المفهوم أمر ضروري، لاستيعاب الحقيقة اللغوية، فنحن نعتبر تضييق المفهوم ضرباً من الهروب، تُتجنّب به مزالق الوصف، وتؤدّي في النهاية إلى إفقاره .

نعتقد أن المفهوم الواسع هو المفهوم الذي اختاره الخليل وأصحابه، حسب ما يتبيّن من القضايا التي سجّلها سيبويه عنهم. فمحتوى «الكتاب» علامة على أن النحو عندهم يشمل قضايا التركيب والصرف والصوت. ومهما كانت محاولات التضييق وتأثيرها في المتأخرين ولا سيّما المحدثين منهم، فإنّ لنا في أعمال المبرّد والزمخشري وابن مالك وشرّاحهما وغيرهم، علاماتٍ تدل على استقرار هذا المعنى الواسع، رغم ما شابه من تضييق .

نقرّر بدون تفسير ولا تعليل أن دراسة التركيب تُسمّى في هذا المجال النحوي الواسع بعلم الإعراب. ونعتبر حيرة بعض اللسانيين في ترجمة Syntaxe، مضيعة للوقت، نابعة من سوء فهم للتراث وللأسباب الموضوعية التي دفعت المتقدّمين إلى الاهتمام بالعلامات الإعرابية. كما نعتبر الترجمات الجديدة المقترحة مانعة لنا، إن أخذنا بها، من استغلال الثراء الوصفي الملتصق بكلمة «إعراب».

إذا كّنا لا ننكر التردّد الاصطلاحي في مفاهيم الاشتقاق والتصريف والصرف، فإننا نرى بأدلة ليس هذا مجال عرضها، أنّ استقرار مفهوم الصرف مقابل morpho-logie في بعض الدراسات الحديثة، واستقرارَ الاشتقاق والتصريف مكوّنين له، نتيجة طبيعة لتطوّر المفاهيم القديمة. ولسنا في حاجة إلى مصطلحات جديدة تمنعنا من الاستفادة المضاعفة من الدراسة القديمة والدراسات الحديثة المتناولة للمفاهيم القديمة نفسها، والمطوّرة لها، للوصول إلى تحديدات مفهومية متطوّرة قد تكون دالّة على خصائص النظام النحوي .

نقرّ بأدلة تتبين للقارىء في الفصول القادمة، الاتجاه العام المتّبع في الدراسات القديمة. وهو ان الجزء التصريفي من الصّرف جزء من البنية الإعرابيّة المستعملة (Structure syntaxique) سنحدّد العلاقة في البحث، ونطوّر المفاهيم، وسنستغلّ خصائص العربية لمناقشة بعض النظريات الغربيّة السائدة. كذلك نقرّ اتجاههم إلى اعتبار الاشتقاق ألصق بالمعجم – ويقولون اللغة – من التصريف. وسنحاول تطوير هذه العلاقة وبيان دور الصرف في الربط بين المعجم والإعراب، على صورة نعتبرها نتيجة

طبيعية للمفاهيم القديمة، وكافية بعد تطويرها لإجراء تعديل نظريّ يحدّ من مبالغة النظريّة التوليديّة في الأخذ بمستلزمات ما يسمّى عندهم بالنظريّة المعجميّة، كما يحدّ من مبالغتها في إهمال المكوّن الصرفي، وفي اعتبارها له جزءا من الأساس المعجميّ للغة.

كذلك نقرّ اتجاه التراث النحوي إلى دراسة العامل والمحلّ وربطهما بنوع من المعاني لم يطوّروا المصطلحات الدالة على مفاهيمها. وسنختار للتمييز بينها المفهوم الشائع لمصطلح "الوظيفة"، واختيار مفهوم معيّن لمصطلح "المقولة".

وسنحاول في هذا البحث تطوير شعور القدماء بوجوب إدراج ما يتعلق بالمتكلّم في البنية النحوية ، مستغلّين لذلك بعض الآراء البرغماتية التعاملية الحديثة على صورة نظنّها الأقرب إلى ما كان يمكن للعرب أن يقصدوه لو لم يسرع التخلّف إليهم قبل إتمامهم لنظريّتهم النحويّة.

ينبني على هذا، أنّ المفهوم الواسع للنحو يشمل الإعراب والصرف بفرعيه والمعجم والدلالات الوظائفية والمقوليّة المتصلة بفروعه.

هذا التحديد الذي اخترناه لمفهوم النظام النحويّ، ضرب من الاستباق، قصدنا بعرضه السريع تحديد مصطلحاتنا تحديدا أوّليًا، وعرض المجال الواسع الذي حملنا إليه النظر في قضايا الشرط.

يتضمن هذا الاستباق أنّ القضايا التي يثيرها الشرط قضايا ناتجة من تعامل فروع النحو بعضها مع بعض ، وأنّ حلّها لا يكون إلاّ بدراسة خصائص التعامل بين الأبنية المنتسبة إلى هذه الفروع. وهذا يعني أنّنا وجدنا أنّ الشرط ليس قضيّة إعرابيّة فقط بل هو أيضا قضية صرفيّة، وأنّ القضيّتين متصلتان بقضايا العلاقة بين المعجم والأبنية الصرفيّة والإعرابيّة، وبقضيّة العلاقة بين المقولات والوظائف والظاهرة الصوتية اللّفظيّة التي تحتاج إليها اللغة لوسم دلالاتها، وسمًا يقيّد جزءا منها، دون أن يمنع اللغة من أن تكون الآلة المنظّمة والمنتجة رغم ذلك لما سمّيناه بالفوضى الدلاليّة.

§ 30 – نماذج من القضايا المبرّرة لتوسيع مجال الدراسة النحويّة

ندعم بهذه النماذج محتوى الفقرة الماضية، دون أن نتوسّع في تحليلها. وسنخصّص لبعضها فقرات، أمّا بعضها الآخر ، ولا سيّما حلّ مالنا اقتراح في حلّه، فنؤجّله إلى فقرات موزّعة على فصول مختلفة من هذا البحث.

من فضول القول أن نؤكّد صلة الشرط بأبنية الإعراب. فأوّل ما يخطر في الذهن بـ"مفهوم الشرط والجواب" هو المنوال البنيويّ [إنْ...] وما اعتبر في الاصطلاح الوصفيّ متصلاً به. فلا وجود لا ثنين يختلفان في أنّ بين الأمثلة التالية علاقة مّا،

تسمح للواصف أن يعتمدها للإقرار بوجود "شرط":

(1) إن كلّمني زيد كلّمته.

(2) ولا أكلمه إن لم يكلّمنى

(3) أي أرضى أن أكلّمه على أن يكلّمنى

(4) و... شَرْطَ أن يكون البادئ بالكلام

(5) وإلاّ فلن أكلّمه وإنْ وقف أمامي ساعة

يمكن لهذه الجمل الخمس أن تكوّن نصّاً واحدا، يُصدِره متكلّم منفعل، يقول كثيرا ومخاطبه الهادئ يحاول أن يقنعه بأنّه سمعه وفهمه، ولا ضرورة لـ "تكرار شرطه".

لكن من أين لهذا المخاطب أنّ الجملة الثانية تكرّر الأولى. فلماذا لا يعتبر الجملة السابعة مكرّرة للسادسة:

(6) اكتشف الرياضيون أنّ في المجموعة الشمسية كوكبا عاشرا

(7) لم يكتشف الرياضيون ذلك

من السهل أن نقول

(8) من المنطقيّ والطبيعيّ أنّه لما كان يشترط كلام زيد له حتّى يكلمه فهو أقرّ العزم ألاّ يكلّمه حتّى يكلّمه.

لكن بأي حقّ نسمح لأنفسنا ونحن نتساءل عن الجملة الأولى والثانية، أن نصدر الجملة الثامنة المخالفة لهما تماما في البنية لبيان العلاقة الدلالية بين الأولى والثانية ؟ ألم نزد بقولها الطين بلّة ؟

ثمّ ما هو المنطق الذي على أساسه وقعت العمليّة؟ إن كان منطقَ المناطقة فالمناطقة لا يقبلونه. فالجملة الأولى منطقيّا لا تتضمن الثانية بالضرورة. وإن لم يكن منطقهم، فما هي القاعدة التي تمكّننا من اعتبار الأولى كالثانية، والسادسة مخالفة للسابعة، فتمكّننا من الربط بين بنيتين مختلفتين متشابهتين، والفصل بين بنيتين مختلفتين متشابهتين؟ ثمّ أهذه قاعدة منطقيّة من نوع خاصّ؟ أمْ هي قاعدة دلاليّة ؟ أم قاعدة نحويّة؟ ومهما كانت طريقة طرح السؤال، فما هي صلة هذه القاعدة بالنحو، مادامت متعلقة بأبنية إعرابية من النحو؟

يمكن أن نطرح الأسئلة نفسها، في ما يخص التكرار الجزئيّ بين الجملة الثالثة والجملة الأولى، وأن نضيف إلى هذه الأسئلة، تساؤلا في السبب الميسّر للانتقال من الجملة الأولى إلى الجملة الخامسة، انتقالا مكّننا من استعمال الحال في الخامسة والتمهيد لها بالثالثة والرابعة، دون الخروج من دلالة الشرط.

قد يرى الدارس أنّ الجملة الخامسة مازالت محافظة على الشرط "بإن"، وإن كانت الواو معبّرة عن الحال، وأنّه ليس من الثابت أنّ الجملة الرابعة تحتوى على الحال، لكون "شرط" مصدرا. إلاّ أنه كان بإمكاننا أن نستغني عن المصدر، كما يتبيّن من الجملة التاسعة.

(9) أرضى أن أكلّمه مشترطا أن يكون .....

أمّا التقاء الواو بـ"إن" ففيه إشكال، ذلك أنّه يُمكن الانتقال من الشرط إلى المفعول لأجله ابتداء من الجملة الثانية.

(10) لا أكلّمه لأنّه لم يكلّمني

أو إلى انتهاء الغاية:

(11) لا أكلّمه (حتى، إلى أن) يكلّمني

ويمكن الجمع بين (حتّى) (وإنْ):

(12) حتّى وإن لم يكلّمني

ولكنّنا لا نقول في العربيّة:

(13) * لا أكلّمه ولأنّه لم يكلّمني

فهذا كلّه يبيّن وجود علاقات بنيويّة ودلاليّة وإعرابية، بين هذه الجمل المختلفة المتشابهة في أبنيتها الإعرابيّة والدلاليّة.

إنّ العناصر التي استعملناها في هذه الأمثلة مختلفة من حيث المعجم. فليست المجموعة { إنْ ، و ، حتى، لـ ، أنْ ...} من جنس {شَرْطَ، مشترِطا}. ومع ذلك ولأجله، علينا أن نتسائل عن السبب الذي يجعل {شرط، مشترطا} تؤدّي ما تؤدّيه {إن}. فإن كان الجواب اشتراكها في الدلالة فأين توجد هذه الدلالة أفي المعجم أم في الإعراب؟ ثم ما هو دور الصرف في التمييز بينها ما دامت هذه الدلالة مستقرّة في هذين العنصرين المعجمين رغم اختلاف الصيغة؟

ثم هل دلالة الشرط في {إنْ} متأتية أصلا من مجموعة {/ش ر ط/} الاشتقاقية المعجميّة أم العكس؟ أم أنها نازلة إليهما نزول مقولة العدد على {واحد، اثنان، ..... مليون}، و {رجل، رجلان، رجال} و {ناس، نخل} و {أنا، نحن، هم، ...}.

هذه الملاحظات والتساؤلات، تبرّر توسيعنا لمجال الدراسة النحويّة لأنها مستخرجة من أبنيّة إعرابية ممكنة في اللغة. وتدفعنا أن نتساءل في مأتى الدلالة الشرطية المشتركة بينها، حسب قواعد نتلمّس وجودها من قبولنا لمجموعة الأمثلة المذكورة، وشعورنا بحرّيتنا في الانتقال بينها، رغم الاختلاف الدلاليّ الجزئيّ بينها.

لذا نتساءل في الشرط ماهو في الاصل: أهو مقولة لغويّة عامّة؟ أم هو مقولة صرفيّة في أساسها تكوّن الأبنيّة والوظائف بحسب الصورة المعجميّة التي تتحقّق فيها؟ أم هو في الاصل بنية إعرابية؟ أم دلالية؟ أم منطقيّة ؟ فإذا كانت إحداها، فبماذا نفسّر الميل الحدسيّ الأوّل والشّائع بين الناس أنّ الممثّل الشرعيّ للشرط إنما هو المنوال [إن...] (si, alors) (if, then) إلخ، المعبّر عنه بالرموز المنطقيّة على صور شتّى أهمّها (ق ⟵ ك) (ق ⊂ ك)؟

2.2/I

الشرط ومفهوم «المقولة»

§ 31 – الداعي إلى افتراض أنّ الشرط مقولة

يغرينا توفّر دلالة الشرط في أبنية نحوية مختلفة، معجمية وصرفيّة وإعرابيّة بالتساؤل في إمكان اعتبارها مقولة لغويّة عليا من جنس الظرفيّة والعلّيّة والكيفيّة وغيرها ويشجّعنا على ذلك أنّ النحو التقليديّ، منذ فتراته الأولى لا يتوانى في استعمال لفظ "الشرط"، للدلالة على معان بسيطة ضمنيّة تتعلّق بأبنية أقلّ ما يقال فيها أنّها لا توافق إلاّ بتقدير شديد، الأنموذج المتمثّل في منوال "الشرط والجواب". من ذلك استعمالها للدلالة على معنى (إذن الناصبة) في مثل "إذن أكرمَكَ"، أو للدلالة على معنى (أمّا ... ف) في مثل "وثيابَك فطهّر" (الاستراباذي من شرح الكافية IV / ص 474) و"هذا فليذوقوه" وغيرهما ممّا لا تذكر فيه (أمّا)، إذ هي أمثلة مؤوّلة إلى بنية هي نفسها لم تلحق بمنوال "الشرط والجواب" إلاّ بعناء تقدير، قد يكون مبرّرا صحيحا، ولكنّه يؤذن بأنّ النحاة يتعاملون مع "مفهوم الشرط" تعاملا شبيها بما يكون مع المقولات الدلاليّة العليا.

إن كان هذا، فمن المفيد افتراض إمكان اعتبار الشرط مقولة، وعدم الإسراع إلى نفي ذلك بمجرّد الاعتماد على عدم توفّر الأدلّة المقنعة بأن النحويين قد اعتبروه باللفظ الصريح مقولة.

فهيلمسلاف، من المحدثين، اعتبر الشرط (condition) من المفاهيم المتصوّرات غير القابلة للتعريف، والضروريّة لتحديد علاقة الاقتضاء. (1971، ص50، 51) فهو، إن لم يضع الشرط في صنف المقولات (catégorie) فلأنّ للمقولة دلالة تصنيفية عنده (1971، ص167 – 168). إلاّ أن اعتباره المقولة، من هذه الجهة التصنيفيّة تقتضي التّعالق بين الجداول، اعتبار ييسّر لنا أن ندّعي أنّ اعتباره الشرط مفهوما متصوّرا غير معرّف، لا يناقض أن يكون الشرط عنده مقولة. إذ من اليسير جمع أبنية مختلفة تحت اسم "الشرط"، وأن نتصرّف معها باعتبارها جداول تعالق جداول أخرى. ولا سيّما أنّ المقولة تعرّف في الكثير من المعاجم المختصة بأنّها "مفاهيم متصوّرات" (Greimas, Courtés 1979, p. 33).

ليست القضية، في رأينا، في إمكان أن يكون الشرط مقولة، بل القضية في مفهوم المقولة نفسه.

في انتظار تحديد "مفهوم المقولة" في الفقرة المقبلة، نقرّ هنا بأنّ لفظة الشرط تستعمل قديما وحديثا استعمالا مجرّدا رفيعا يدعونا إلى التساؤل في إمكان أن يكون مقولة من المقولات النحويّة المجاوزة للأبنية النحويّة المختلفة.

§ 32 – استعمالات مختلفة للفظ "المقولة"

ليس لمفهوم المقولة استعمال موحّد مشترك بين جميع اللغويين. وهو لا يخلو في الكثير من الحالات من خلفيات فلسفية ومنطقية. ويمثل استعماله في أغلب الأحيان منطلقات مختلفة لنظريات شتّى، كما هي الحال مثلا في ما يسمّى بالنحو، أو الأنحاء المقوليّة، ذات الصلة بتصورات بارهيلل (Bar-Hillel) ومن يقاربونه من اللسانيين المتأثرين بالمنحى المنطقيّ في الدراسة النحويّة، أو كما هو الحال في مفهوم "الاساس المقولي" عند تشمسكي و جماعته، أو في تصوّر المقولات الوظائفية في مدرسة هيلمسلاف. أمّا في النحو العربي فاستعمالها محدود في الدراسات الحديثة، ولا نعرف لها استعمالا في القديم في غير الفلسفة.

فلهذا المفهوم استعمالات وتصوّرات مختلفة، من شأنها أن تيسّر لنا اختيار تحديد خاصّ بنا، لا يعارض المفاهيم المستقرة في اللسانيات.

يستعمل مفهوم المقولة، أكثر ما يستعمل للدلالة على أصناف وأقسام معجميّة أو صرفيّة أو إعرابيّة تتحقق في جداول من الوحدات اللغويّة. ولكنّها تستعمل أيضا لتعيين أصناف وظائفيّة معنويّة، لا تكوّن وحدات قابلة للتلفّظ وإن كانت مسيّرة لأقسامها أو لجزء منها. وكذلك تستعمل للدلالة على بعض المفاهيم العامّة كالعدد والجنس.

ليس هذا تصنيفا لأنوا ع المقولات، بل عرض لبعض مجالات الاستعمال، نتجنّب فيه تقرير تصنيف يستدعى عملا مستقلاّ ليس هذا محلّه. وهذا لا يمنعنا من توجيه ملاحظات نقديّة تبرّر اختياراتنا، مع إرجاء بقيّة التحليل إلى مواضع متفرّقة من البحث نحدّد فيها ما نسمّيه بالمستوى المقوليّ، ونعيّن فيها نصيب الشرط منه.

§ 33 – تحديد مفهوم المقولة اعتمادا على مثال المقابلة (اسميّة / اسم)

إن كانت "المقولة" تختلط بالقسم والصنف فليست في حقيقتها القسم. بل هي المفهوم المكوّن للقسم انطلاقا من إدراكه قسما. فالاسم مثلا قسم من الألفاظ يشمل أنواعا عدّة متوزّعة في أصناف، لا فائدة من عرضها هنا. والاسم، من حيث هو القسم، تصوّرٌ مجرّد له صفة نسمّيها الاسميّة، وليس العنصر المتّصف بالاسميّة، بالضرورة اسما. فالبنية المركّبة بحرف الجرّ، ليست اسما، لكنها تقبل الوقوع في موضع الاسم من الجملة. كذلك الجملة الواقعة خبرا أو حالا. فهي تكتسب من وقوعها في المحلّ

الاسمي صفة الاسميّة. لكن المحلّ الاسميّ مفهوم مخالف لمفهوم الاسم، إذ لا يمكن إدراج محلّ الفاعل أو المفعول أو المبتدإ في قسم الأسماء. وسنقدّم في عملنا ما يبيّن أنّ {إِنْ فعل} واقعة في المحلّ الاسمي، ولَنْ يكونَ هذا الصنف من الشرط اسما، على الأقل في المعنى العاديّ لمفهوم "قسم الاسماء" هذه الملاحظات تدلّ على وجود "شيء" يجاوز قسم الأسماء، سمّيناه بالاسميّة ونقترح اعتباره مقولة نسمّيها مقولة الاسميّة، فإذا استعملنا "مقولة الاسم" فبهذا المعنى، لا بمعنى "قسم الاسم".

خاصية المقولة المثلى أن تكون بسيطة ساذجة. إلاّ أنّ كثيرا من الظواهر وسنتعرض لبعضها في البحث، تشير علينا باعتبار المقولة في اللغة بنية تميل إلى أن تكون ثنائية على الأقلّ. نترك هذه القضيّة ونؤجّلها للفقرات الخاصّة بتعريف البنية الشرطيّة.

§ 34 – الاسباب المانعة من اعتبار المقولة سمةً في اللّفظ

نلاحظ هنا أنّ استعمالنا لمفهوم المقولة، قد يلتقي بدلالة ما يسمّى بالسمة المعنويّة. (trait sémantique). لكننا لا نقبل هذا المفهوم، المسقط على الدلالة من خصائص المادّة اللفظيّة. السّمة في هذا المعنى مكوّن شبيه بالمكوّن الصوتي {جهر، همس، الخ..}، به تتركّب حقيقة لغويّة أخرى أكبر منه، تعتبر فيه السمة جزءا من الأجزاء المكوّنة له، والقابلة للانعدام، بمقتضى القواعد التّعامليّة بين هذه العناصر الكبرى المجاوزة للسمات. وفي رأينا أنّ هذا لا يقع في مقولة "كالعاقليّة"، فقولك "نبح الرجل" لا تجعل الرجل غير عاقل، فلو كان ذلك لانعدم المجاز، ولكان الرجل كلبا حقيقيّا. بل لسنا على يقين في الأصوات نفسها أن الاضمحلال الفزيائي للجهر في "شددت" يعني اضمحلال الصفة التي تجعل دال الجذر مخالفة لتاء الضمير.

فليس الجنس مثلا سمة مكوّنة للاسم عندنا، بل مقولة مسيطرة عليه، شأنها في ذلك شأن العدد. وفي هذا الإطار إذا أخذنا الاسميّة مقولة تصنيفيّة مسيطرة على قسم الاسم، قلنا إنها مقولة مركبّة من مقولتين بسيطتين إحداهما داخلية وهي الجنس، والأخرى خارجيّة وهي العدد. إذا قلنا إن مقولتي الاسميّة تُكوّنان الاسم، فبمعنى أنّهما تنشئانه لا بمعنى أنّهما جزآن منه. وفائدة هذا التفريق أنّه يمكنّنا من أن نقول مثلا إنّ العطف تسيطر عليه مقولة العدد لاستيعاب العلاقة بين "رجل ورجل" وبين "رجلان"، أمّا السمة فهي مفهوم لا يصلح أن يطلق على العطف ولا على التثنيه، إذا مفهوم الاثنين باعتباره (1 + 1) لا صلة له بسمة "رجل" العدديّة، لأنّ تكرار السمة لا يقتضي مبدئيّاً لا التثنية ولا العطف التكراريّ.

ننبّه في الأخير أنّ دفعنا لمفهوم السمة، وتشبّثنا بمفهوم المقولة المجاوز بطبعه منذ

القديم لمفهوم السمة الحديث، قائم على موقف قبليّ يتمثّل في اعتقادنا أن اللفظ هو الذي يسم المعنى، لا العكس وهو موقف يقينا من اعتبار الشرط سمة لأبنية إعرابيّة، سنرى أنّها ليست مهيّأة بالضرورة للتعبير عن الشرط، مثل البنية:

(من + فعل + فاعل) + (فعل + فاعل)

فمفهوم السمة ناتج عن ضرورة إدراج المعنى في النحو بعد فشل النظريات المبعدة له، وقد مرّ عن طريق المعجم إلى النحو. إن كنّا لا ننكر دور المعجم في تخصيص الأبنيّة الإعرابيّة، فإننا نرى أنّ تكرار السمات بتكرار الوحدات المعجميّة، مجرّد وسيلة عمليّة للتحكم في المعنى، بتوزيعه والقضاء على وحدته المقوليّة.

يتّضح من هذا التحليل أنّ تساؤلنا في إمكان اعتبار الشرط "مقولة"، غير منجرّ عن تعامل نحاتنا مع لفظ الشرط فقط، ولا عن تعامل لغويين كهيمسلاف فقط، بل ينجرّ أساسا من اختيار الاهتمام بما سمّيناه بـ"لسانيات المتكلم"، والذى عبّرنا عنه اختزالا بـ(معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2)، ومن افتراضنا المسبق أنّ اللفظ سمة تسم المعنى فتعيّنه دون أن تحصره. ويكشف اختيارنا عن موقف مُسبَق من مبالغة بعض النظريات في الاعتماد على العنصر المعجمي وخصائصه الدلاليّة المعبِّر عنها بالسمات.

§ 35 – خروج مفهوم المقولة عن مفهوم العلامة السوسيريّة

ننبّه إلى أنّ هذا الاختيار، قد يؤدي إلى معارضة جزئيّة لمفهوم من المفاهيم المؤثّرة في الدراسات اللغويّة الحديثة والتي يتصرّف إزاءها كثير من الدراسات العربيّة اللغويّة، والنقديّة باعتبارها فرضيات غير قابلة للنقاش. فالتفكير في إمكان اعتبار الشرط مقولة على النحو الذي حدّدناه، يطرح إمكان اعتبار النحو مسيّرا بمقولات تتحدّد في اللغة تحديدا مستقلاً عن صلتها بالألفاظ الدّالة عليها. ولا أظنّ أنّ هذا الرأي، إذا ثبت واستخرجنا منه مستلزماته، ممّا يرتاح إليه القائلون بالعلامة السوسيريّة. فالقول بمقولة لغويّة مجرّدة تسود الأبنيّة المختلفة في مستواها النحويّ، من شأنه أن يؤدّي إلى الإقرار بحقائق لغويّة نظاميّة سابقة لالتقاء الدال بالمدلول.

لنسلِّمْ مسبّقا بأنّ هذا المفهوم المقوليّ غير ضروري. لكنّ هذا التسليم لا يقتضي أن يكون المفهوم غير ممكن. المفيد أن نطرحه قضيّة من قضايا العلاقة بين البنية النحويّة والدلاليّة. وفي مجرّد الطرح ما يكفي لتحريرنا من التعامل مع النظريات اللغويّة المختلفة تعاملا يخلّصنا من التصوّرات العقائديّة السائدة في تعاملنا مع الآراء اللسانيّة.

3.2/I

الشرط والمقولات التصريفيّة

§ 36 – تدقيقات اصطلاحية

نعني بالتصريف الآن، وقبل تحديد مفهومه في الجهاز الوصفيّ الذي نقترحه تغيّر العنصر المشتقّ في شكله تغيّرا لا يخرجه من قسمه أو الصنف الذي هو فيه من قسمه، ونسمّى مجموعة الأشكال المحقّقة لتصريف المشتقّ بالجدول التصريفيّ. ونسمّي الشكل الواحد منها عند الاقتضاء "تصريفة" عند إرادة اقتصار العبارة "الصيغة التصريفيّة" ونسمّي العنصر القارّ المشترك بين "التصريفات" بـ "الاساس الجدولي". وسنحدّد في الإبان الفرق بين الأساس الجدولي و"الأساس الاشتقاقي" مع تدقيق ملاحظات أخرى ومفاهيم اصطلاحيّة أخرى نحدّد بها مضمون اعتراضنا الجزئي على مفهوم "الأساس المعجمي" (base lexicale) السائد في بعض النماذج التوليديّة. وللاختصار نرمز للجدول التصريفي بالرمز {...}. فالرمز {إن فعل} مثلا يعني مختلف الاشكال التصريفيّة المحققة للبنية [إنْ فعل].

§ 37 – دلالة الشرط ودلالة الجزم وما ينوب الجزم

تولّد عندنا التساؤل في علاقة الشرط بالمقولات التصريفيّة من شدّة إلحاح القدماء منذ سيبويه، وربما قبله، على العلاقة بين الشرط وجزم الفعل. فإن كان الشرط في دلالته على "وقوع الشيء لوقوع غيره" (المبرّد، المقتضب ج II / ص 46) يتحقّق خاصّة في "إن" "باعتبارها أمّ الباب، حسب الخليل فالجزم علامة أساسيّة له" لأن الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع "(المقتضب II ص 50). ولذا فمعنى الشرط، عند جميع نحاتنا، متوفّر في {افعلْ يفعلْ}، غير متوفّر في {افعلْ يفعلُ}، لأنّ الرفع غير الجزاء ومنه فالفاء جزاء "لأن الجزاء إنّما يقع بالفعل أو بالفاء لأنّ معنى الفعل فيها" (المقتضب II / ص 49) فالأصل في المجازاة "الفعل والفاء داخلة عليه، لأنّها تؤدّي معناه" (المقتضب II / ص 59). فالشرط إذن عند نحاتنا معنى عامّ، أو مقولة حسب تعبيرنا، تمثّلها "إن"، وتتحقّق في الفعل وما له معنى الفعل، ولا سيّما الفاء، "لأنّها لا تقع إلاّ ومعنى الجزاء فيها موجود يقول الرجل" قد أعطيتك درهمًا" فتقولُ "فقد أعطيتك دينارا "، أي من أجل ذلك" (المقتضب II / ص 59).

لا نريد في هذا البحث أن نستعرض كلّ الآراء الواردة في التراث النحوي، يكفي

أن يكون هذا الأنموذج دليلا على صلة "معنى الشرط" بتصريف الفعل وأن يكون مثيرا لقضية الشرط المقوليّة. فهو في ما قدّمنا ملتصق بدلالة "عدم الوقوع"، وملتصق بدلالة "السببيّة". وبمعان أخرى ملتصقة بها، لا نعرضها هنا، ولكننا نؤكّد صلتها بالدلالات الزمانيّة الملتصقة بالفعل، وبدلالة عدم وقوع الحدث في الزمان. فـ "قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة. لأن الشرط لا يقع إلاّ على فعل لم يقع" (المقتضب II / ص 50). فهذه الدلالات تقع بفضل الجزم. فإذا لم يكن الجزم وجب تقديره في ما ينوبه، فتكون {فعلَ} جزما محليّا، وتكون "الفاء" جزما، في جواب الشرط، مقدرا معتبرا في الدلالة غير مخالف، لوجوب "الفعل المجزوم".

§ 38 – الجزم الشرطيّ مقولة الصيغة الفعليّة أم مقولة المضمون الفعليّ للبنية النحوية

يتضمّن التصرّف مع الجزم باعتباره محقّقا للمعنى الشرطيّ، إشكالا. فهو من حيث الصلة بتصريف الفعل يحملنا إلى اعتبار الشرط مقولة تصريفيّة. ولكنّه من حيث إمكان تعويض الجزم ببنية أخرى للفعل أو غير الفعل يطرح علينا تساؤلات عدّة نختارمنها لهذه الفقرة مايلي:

– إنْ أوّلنا موقف النحاة بأنّه يدعو إلى اعتبار الشرط مقولة تصريفيّة، للفعل، أفلا ينجرّ عنه الأخذ بأنّ الصيغة الفعلية، من حيث هي بنية نحويّة صرفيّة، ليست مجبرة على وسم مقولتها التصريفيّة بلفظ صيغتها؟

– أفلا ينجرّ عنه كذلك الأخذ بأنّ مقولة الفعل التصريفيّة، كما أنّها لا تقتضي في البنية النحويّة التحقّق اللفظيّ، فكذلك لا تقتضي في البنية النحويّة صيغة الفعل ذاته، فتقبل مقولة الفعل التصريفيّة أن تكون، من حيث هي دلالة، قابلة للتحقّق في صورة "مضمون فعليّ" في أبنية من النحو، أقل ما يقال فيها أنها ليست أفعالا؟

– ثمّ ألا ينجرّ، تبعا لهذا وإذا لم نقبل نيابة الصيغة عن الصيغة، ونيابة البنية عن البنية المخالفة لها في القسم، أن نرفع مفهوم المقولة التصريفيّة، إذا صحّ أن الشرط مقولة تصريفية، إلى مقام نحويّ يجعلها في موقع يغنيها عن الارتباط الضروريّ بمقولات تصنيف الأقسام؟

ليس هذا الاشكال ناتجا عن فهم النحاة للشرط، بل عن تأويلنا لفهمهم أنّه تعبير عن "مقولة تصريفيّة". فقد يكون موقفهم منبئا عن خلفيات عميقة أخرى، ليس ضروريّا أن يكونوا على وعي كامل بها.

وليس هذا الإشكال خاصّا بالعربيّة. فالشرط من حيث اعتباره مقولة تصريفيّة شكّل قضيّة طرحت في الأنحاء الغربيّة على صورة واضحة، لا نعرض تفاصيلها هنا،

بل نكتفي بتقديم ما يكفي لبيان أنّ طرح الإشكالات انطلاقا من العربيّة أو من وصفها القديم، يمكننا أن نصوغه في صياغة عامّة، تقتضي حلولا عامّة، ليس من الضروريّ أن تكون خاصّة بالعربيّة، ولا من الضروريّ أن تكون مناقضة للقديم. فليست اللسانيّات علمًا حديثا بالضرورة، وليست قضاياه حديثة بالضرورة، وليست الحلول حديثة بالضرورة، ولا ملكا لممثّلي العلم الحديث.

§ 39 – الأنحاء الغربيّة والدلالة الصرفميّة للشرط

لقد اعتُبر الشرط، في بعض الأنحاء الغربيّة مقولة تصريفيّة خاصّة بالفعل وذلك على صورة واضحة جدًا. فقد دفع التنوّع في صيغ الفعل في بعض اللغات الهندَربيّة، إلى اعتبار نحاتها الشرط، من الناحية الصرفيّة نمطا من الصيغ التصريفيّة (mode)، يكوّن جدولا تصريفيّا، يتحقق في التصريفات بزوائد معيّنة تلحق الأساس الجدوليّ للفعل، وهو الجذع (radical)، أو تسبقه في صورة زوائد تلحق أساس الأفعال المساعدة السابقة للفعل الرئيسيّ، وذلك حسب دلالات زمانيّة فصّلوا نقاشهم فيها. وكان من أثر ذلك في الانحاء التقليديّة الغربيّة، اندماج الشرط عندهم في الدراسة الصرفيّة. وذلك على خلاف الاتجاه العامّ المسيطر على النحو التراثيّ عندنا. فقد كان نحاتنا أشدّ التصاقا من الغربين بمفهوم التركيب في النحو، علي خلاف ما يعتقد الدّارسون المسقطون لنقد الغربيين المحدثين لأنحائهم التقليديّة، على نحونا التقليديّ.

فقد تتبّع الغربيون تصريفات الفعل، في جداول تتخذ بحسب مقولات التصريف صورا شكليّة مختلفة. فكانت دراستهم التقليديّة، دراسة لـ"صرافم" (morphèmes)، اي لمقولات تصنيفيّة لفظية، أكثر من كونها دراسة لأبنية وصيغ شكليّة، أو دراسة لمقولات معنويّة. أي أننا نجد في جذورهم القديمة نواة اتجاههم إلى دراسة المدلول عبر الدال الصرفمي.

هذا لا يعني أنّ الأنحاء التقليديّة الغربيّة قد أهملت الجانب الدلاليّ من الشرط في دراستها الصرفيّة، بل يعني أنّ الناحية الدلاليّة قد اعتبرت وظائف معنويّة تؤديها صيغ الفعل بفضل صرافم معيّنة، تسمّى لواصق. فالشرط من هذه الناحية عندهم مقولة تصنيفيّة تصريفيّة لفظيّة، وليست دلالة خالصة، كما هو الحال في نحونا التقليديّ حسب ما رأينا خلاصته منذ حين.

فالشرط، عندهم من حيث هو جدول متميّز بالصرافم التصريفيّة، مصطلح لفظيّ قابل لتأدية معان مختلفة، حاول جمعها "قرافيس" (Grevisse) في فقرات من كتابه (Le Bon Usage). هذه المعاني هي: التوقّع والاحتمال والنتيجة المحتملة، واللاّواقع، والشكّ، والافتراض، والتخيّل وتطبيق الرغبة، والمقابلة، والمعارضة (ن الفقرات: 613 – 738 – 739 – 740 – 1003 – 1031 – 1036 – 1055).

إذن لم يكن الشرط عندهم، من الناحية الصرفية، مقولة دلاليّة عليا ومجرّدة. بل كان مقولة تصنيفيّة لفظيّة تقوم بوظائف قد تكون ممثّلة لمقولات عليا. لكنّها وظائف تتميّز بتنوّع يصعب على الدارس التأليف بينها. فبعضها جهيّ (modal) كالاحتمال والإمكان، وبعضها تعبير عن حالة عرفانية كالشكّ والتخيّل، أو نفسيّة كالرغبة وأغلبها تعبير عن موقف للمتكلّم أو عن فعل قوليّ ينجزه باختيار صرافم هذا الجدول كالافتراض والمقابلة وغيرهما.

§ 40 – التصنيف الصرفي للشرط ومفهوم مخالفة الواقع الموضوعي

قد يكون الجامع لما بين هذه الدلالات (الواردة ملتصقة بالشرط عند نحاتنا العرب أيضا، ولكن على صورة مستقلّة نسبياً عن مفهوم الصّرف، ومتّصلة بالإعراب كما سنرى عند التعرّض للعلاقة بين التصريف والإعراب) أنّ هذه الدلالات تعبير عن "المخالف" أو عن "المعتبر مخالفا للواقع الموضوعي". نجد هذا المعنى واضحا في الكتاب عند سيبويه، وعند الكثير من الدارسين الغربيين المهتمين بالشرط وصيغه.

لنترك جانبا هنا، دلالة مفهوم "غير الواجب" في النحو العربيّ" لأننا سنعود إليه في صياغة أخرى قد تكون جديدة عن قديم.

ما نركّز عليه الآن:

1) أنّ "مخالفة الواقع" مفهوم لا يحدّد الشرط صرفيّا، من حيث هو جدول تصريفيّ. ذلك أنّ هذا المفهوم مولّد للمقابلة المنطقية بين الصدق والكذب. ويصلح من هذه الجهة أن يكون قيمة منطقيّة لخصائص الجمل القائمة على الصيغ التعيينيّة (indicatif) (أي الخبريّة).

نلاحظ هنا، دون أن ندخل في تفاصيل لا تهمنا، أنّ النحاة الغربيين قد اصطدموا، في هذا المجال، بقضيّة التفريق بين صنف الجداول التصريفيّة التعيينيّة وصنف الجداول التصريفيّة الشرطيّة، وأنّ كثيرا منهم قد اختار حذف التصريف الشرطي، وإلحاقه بما يسمّى Indicatif. (ن مثلا Larreya, 1979 الفصل الرابع) ما يهمنا هنا، هو التنبيه إلى نقتطين:

– الأولى أنّ تركيزهم، في اعتبار الدلالة، كان على الصرافم المعبّرة عنها. وبذلك فاقتراح إلحاق صيغ الفعل الشرطي بصيغ الفعل التعييني، مجرّد موقف صرفيّ خاصّ باللغات التي تناولوها (الفرنسية خاصّة)، ولا يهمّ العربية. إلاّ أننا ذكرناه، لاجل الثانية،

– الثانية أنّ تقديم بعضهم لهذا الحلّ، على أنه حلّ لسانيّ حديث، لا يخلو من تعبير ضمنيّ عن تصوّر عنصريّ للسانيات (Ethnocentrique). فهو في الحقيقة إصلاح

مقترح حديث لوصفهم للغتهم لا غير. فهو بتركيزه على الناحية الصرفيّة للوصول إلى الدلالة، ولتنقيح التصنيف الصرفيّ، قد حكم على نفسه ألاّ يكون لسانيا عامّا لاختلاف اللغات في صرفها. هذا وإن كنّا لا ننكر الأبعاد العامّة لبعض المفاهيم، ولبعض الاختيارات المنهجيّة العامّة.

وفي العموم لا نرتقب من الدراسات الملتصقة بالوصف سوى هذه الأبعاد العامّة. أمّا محتواها فمعرّض للخصوصيات اللغويّة.

2) قد يكون المميّز لـ"مخالفة الواقع" الشرطية، عن "مخالفة الواقع" التّعيينيّة كائنا في أنّ الأولى تحمل شيئا من ذاتيّة المتكلّم، تجعل الصيغة الصرفيّة خالية من "ادّعاء الصدق"، المخوّل للمخاطب تقويم قول المتكلم منطقيّا. هذه الصفة قد شجّعت على اقتراح إرجاع الصيغ الدالة على المعاني الماضية، إلى نمط ما يمكن تسميته "بالفعل الإمكانيّ" Subjonctif ، ولا سيما أنّ دلالة الشرط التصريفيّة أو قسما منها على الأقلّ، قابل للتعبير عنه بصرافم هذا النمط التصريفيّ، في الكثير من اللغات. ففي العربيّة مثلا، إذا سلّمنا وإنّ وقتيّا بأن بعض المنصوب، أو كلّه، يقابل جداول "الأفعال المكوّنة لجداول subjonctif ، في لغات أخرى، فإنّنا نلاحظ كثيرا من الشبه بين المجزوم والمنصوب صيغة ودلالة.

القضيّة أنّ انعدام الصدق في الشرط، لا يمنع من تقويم بعض تصريفاته بالقيم المنطقيّة المعتمدة على المقابلة بين الصدق والكذب على صورة من الصور.

إذا أضفنا إلى هذا أنّ الصيغ المعتبرة شرطا تتحقّق بصرافم ذات وظائف دلاليّة تتقاطع معنويّا مع صرافم أخرى مغايرة لها وتنتسب إلى هذا النمط الإنشائيّ، كما تتميّز عنها في الكثير من الأحيان، فإنّه يصير من الإشكال التصنيفي إدراج الشرط في هذا النمط من الجداول، لعدم الاتفاق في الصرافم والدلالات، رغم التقارب النسبيّ.

3) يمكن التفكير إذن في توزيع الصرافم الدالة على الشرط، بين نمط indicatif ، ونمط subjonctif لكنّ إعادة التوزيع التصنيفي تقتضي التنازل عن "مقولة شرطيّة تصريفيّة" دون تعويضها بمقولة تصريفية أخرى تستوعب شعورنا بوجود "الشرط" في التصريف.

بهذا يتبيّن أنّ القضيّة التي يثيرها الشرط في التصريف العربيّ، لا تختلف في جوهرها، عن قضيّته في تصريف بعض اللغات الأخرى.

فإن كانت اللغات مختلفة في خصائصها الجدوليّة التصريفيّة، فهي لا تختلف في قضيّة العلاقة بين البنية الصرفية ودلالة الشرط.

§ 41 – إمكان أن تكون الصّيغة الصّرفيّة وسما لفظيًا لمقولة شرطيّة إعرابيّة

قد يكون من الأصلح، مثلا، لحلّ هذه القضيّة، أن نتنازل عن المقابلة بين الواقع واللاواقع، وأن نبحث عن العلاقة بين دلالة الشرط والبنية الصرفية في دلالة الافتراض.

لا نناقش هنا إمكان اعتبار الافتراض مقولة. فما نلاحظه أنّه إذا اعتبرنا الافتراض مقولة، فمن الصعب أن نبيّن أنّه مقولة تصريفيّة. وذلك لشدّة ما بين الافتراض والبنية الإعرابيّة، وضعف ما بينه وبين الجدول التصريفي. فليس في جدول {يفعلْ}، مثلا، ما يدلّ على الافتراض، خارج البنية الإعرابيّة.يؤدّي بنا هذا إلى التساؤل في إمكان اعتبار الشرط مقولة مسيطرة على الأبنية الإعرابيّة في أساسها، واعتبار مظاهره الصرفيّة مجرّد وسم لفظيّ للأبنية الإعرابيّة الدّالة عليه.

مسبقا، وقبل النظر في هذا الافتراض، نقرّ بمظهر ضعف فيه. وذلك أنّه إذا كانت لنا بنية إعرابية موسومة شرطا، بعنصر صرفيّ ما، فمن المنطقيّ أن نفترض أنّ الدّلالة الشرطيّة الموجودة في البنية الإعرابيّة تتوفّر، وإن جزئيًا، في هذا العنصر الصرفيّ، بحيث إذا وقع هذا العنصر الصرفيّ في بنية أخرى فإننا بين أمرين:

– إمّا أن تكون البنية الأخرى تحمل دلالة شرطيّة. وإذن فالعنصر الصرفيّ تسوده مقولة شرطيّة مّا. وهذا يرجعنا إلى ما كنّا فيه،

–وإمّا أن تكون البنية الأخرى غير حاملة للدلالة الشرطيّة، ولا معنى لافتراضنا أنّ العنصر الصرفي يسم الأولى.اعتمادا على هذا، ولمجرّد التمثيل لهذه القضيّة دون حصرها في المثال، إذا اعتبرنا الجزم واسما للشرط، فينبغي أن تكون كلّ جملة محتوية على جزم، معبّرة عن الشرط. فإن لم يكن الجزم حاملا لدلالة الشرط في كلّ الأبنية التي هو فيها، فلا معنى لاعتباره واسما للشرط.

يمكن تعميم هذه القضيّة على كلّ العناصر الصرفيّة المستعملة لتمييز الشرط في العربيّة وغيرها من اللغات، لانها قضيّة منهجيّة ومفهوميّة، قبل كلّ شيء.

لنناقش، رغم هذا، إمكان اعتبار الشرط مقولة إعرابيّة.

الشرط مقولة إعرابية أم تصنيف بنيوي

§ 42 – دلالة الشرط في أبنية لا تخضع للمنوال [إن...]

يبدو لنا أن الصعوبات والقضايا المنجرّة عن اعتبار الشرط مقولة تصريفيّة تطرح علينا نفسها، وإن كان ذلك على صورة أخرى، إذا نظرنا إلى الشرط من الجهة الإعرابية.

ننّبه إلى أننا لم نجد في الدراسات النحويّة العربيّة، وغير العربيّة، تصريحا بكون الشرط يمكن أن يكون مقولة معنويّة مجرّدة ومسيطرة على بعض الأبنية الإعرابيّة. لكنّنا إذا لا حظنا أنّ جداول الأبنية التي اعتبرت حاملة لدلالة الشرط، في النحو العربي، وفي بعض الأنحاء الغربيّة، جداول لا يمكننا إرجاعها بسهولة إلى بنية واحدة، كما سنرى في بعض الأمثلة، فإنّنا لا نتماسك عن الادّعاء بأنّ مفهوم المقولة الشرطيّة، متوفّر في أغلب الدراسات التي تناولت هذه الأبنية، دون أن يتوفّر فيها التصريح باللفظ "مقولة".

فقد ذكرت لفظة الشرط لاستيعاب الدلالة التي في الأمثلة التالية رغم ما بينها من فروق في الشكل:

(1) {إن فعل ... فعل}

(2) {إذن يفعلَ } (ابن هشام المغني، ص 15)

(3) {... أفَعلَ أم لم يفعل} (غير الاستفهاميّة) (الاستراباذي شرح الكافية IV / ص 410)

(4) {أمّا "س" فـ "ص"}.

(5) {الشيء موصوفا بكذا أفضل منه موصوفا بكذا}

الشيء...إذا كان موصوفا بكذا أفضل منه إذا كان موصوفا بكذا.

(6) قل له يفعلْ كذا (بمعنى قل له أنِ افعل كذا، لا بمعني اجتهد تنجح)

الخ...

وكذلك في الأمثلة التالية وما يشابهها من أمثلة في اللغات الأخرى Tesnière، 1976 ص 596 – 600)

si sujet + verbe, sujet + verbe (7)

Point d'argent, point de suisse, et ma porte était close (Racine) (8)

Petit poisson deviendra grand, pourvu que Dieu lui prête vie (La Fontaine) (9)

Tente la chance, quitte à échouer (10)

Un degré de plus; il aurait été exorciste (11)

الخ...

ليس من اللازم، أن نجد النحاة متّفقين على اعتبار هذه الأبنية شرطيّة. فليس هذا ما نقصده. بل قصدنا أنّها تراكيب مختلفة، سمّيت بأسماء مختلفة وأرجعت إلى وظائف مختلفة واعتبرت في الآن نفسه، دالّة على معان وخصائص، عبّروا عنها بألفاظ منها الشرط، ومنها ألفاظ أخرى تستعمل عادة لتمييزدلالات الأبنية التي من المنوال [إن...] [si...] [If ...] الخ، وذلك على صورة تجعل القارئ يشعر بوجود علاقة مّا، بين هذه البنية المنوال وهذه الأبنية الأخرى.

هذا ما يجعلنا نتوهّم وجود مفهوم مقوليّ ضمنيّ يسود هذه الأبنية ويمكن تسميته بالشرط أو باسم آخر: لا ندري الآن ما هو .

§ 43 – انعدام دلالة واحدة للمنوال [إن...]

إذا كان من الثابت أنّ النحاة على اختلافهم يجمعون الأبنية الماضية في دلالة مشتركة غامضة قد تكون الشرط، وإذا كان من الثابت أنّهم يعتبرون البنية [إن...] وماشابهها في اللغات الأخرى، أبنية شرطيّة، فلسنا على يقين أنّهم – وياللمفارقة – يتّفقون على اعتبار الجمل المطبّقة لهذا المنوال [إن...]، معبّرة عن دلالة أحاديّة واضحة.

عند بعض الدارسين ميل إلى اعتبار "الافتراض" الدلالة الأساسية لهذا الشكل النحوي. إذا كان هذا، فليس من اليقين أنّ "الافتراض" يجاوز مايسمّى بجملة الشرط إلى ما يسمّى بجملة الجواب في جميع الحالات.

ففي الجملة:

(12) إن صدقت نظريّة الارتقاء، فأنا نحويّ

أفترض صدق هذه النظريّة، وافترض بذلك كذبها. ولكنّني لا أفترض أنّني نحويّ، بل بالعكس، أقرّ ذلك، وأقدّم جملة الجواب على أنّها صادقة، سواء أقبلت افتراضي أم لم تقبله فالافتراض لا يسود الجملة كلّها.

كذلك ليس من اليقين أنّ جميع المخاطبين يتلقّون، أو يجدون في الجملة التالية افتراضا:

(13) ان طلعت الشمس طلع النهار

إذ يمكن لمخاطب ألاّ يرى في هذه الجملة سوى تقرير كان يمكن التعبير عنه بإحدى الجملتين:

(14) إذا طلعت الشمس طلع النهار

(15) كلّما طلعت الشمس طلع النهار

ولا يمكن لأحد، باستثناء الصفويين، غير المدركين عادة لخصائص التعبير اللغويّ، أن يدّعي أنّ استعمال "إن" غالط في الجملة الثالثة عشرة. فقد وردت "إن" يقينيّة في كلام العرب، وفي القرآن أيضا:

(16) فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا – فاتقوا النار ... (القرآن 24/2) فليست الآية صادرة عن افتراض حقيقيّ، ولا معبّرة عن شكّ.

ليس من اللازم أن نستعرض جميع الدلالات المقوليّة التي أُسندت إلى المنوال [إن...] لبيان عدم كفايتها وشمولها. فمجرد القول بأنّ الشرط يدلّ على الافتراض، أو النتيجة، أو السببيّة، أو الظرفيّة، أو المقابلة أو غير ذلك، قول ينصّ على انعدام دلالة موحدّة، ويغري بالقول بصعوبة التوفيق بين البنية والدلالة.

ومع ذلك فاستعمالنا لـ"إن" دون غيرها، في كلامنا، لا يعود إلى اختيار بنيويّ اعتباطي لا مبرّر له في الدلالة، وربط النحاة بين [إن ...] وغيرها من الأبنية المخالفة لها، لا يرجع إلى السهو والخطإ. لا بدّ أنّ لهذه الأبنية "قيمة مقوليّة مّا" تسيّرها، وتيسّر لنا استعمال كلمة "شرط"، عند وصفنا لها.

§ 44 – التصنيف البنيويّ الشكليّ لا يغنينا عن المفهوم المقولي للشرط

قد يكون من غير اللازم التشبّث بدلالة مقوليّة للشرط. إذ يمكن للدارس أن يتخلّص من القضايا التي طرحناها بطريقتين ترجعان في حقيقتهما إلى موقف منهجيّ واحد:

– التخلص من مفهوم المقولة الدلاليّة، والدعوة إلي دراسة الأبنية في ذاتها، دراسة تعتمد خصائصها الشكليّة الدقيقة،

– واتّهام النحاة العرب، وغير العرب بأنّهم قد خلطوا بين الأبنية المختلفة عند ذكرهم للفظة الشرط، أو للألفاظ المتّصلة بدلالاته.

لنفترض إذن أنّه لا وجود لدلالة شرطيّة، أي لا وجود لمقولة تسمّى الشرط. ولنفترض أنّ الشرط اسم لبنية شكليّة يمكنها أن تحمل دلالات مختلفة. علينا في هذه الحالة أن نركب صعوبة تعبيريّة ناتجة عن كون هذا الافتراض يطلب منّا ألاّ نتصوّر معنى اسمه شرط، وأن نكتفي بوجود بنية اسمها شرط، ومعناها شيء آخر.

هب أنّنا توصّلنا إلى هذا. ينبغي إذن أن نعتبر "البنية الشرط" صنفا من الأبنية. تنضوي تحته ضروب من الأبنية هي فروع منه. لنجار القدماء، وبعض المنظّرين الغربيين، في انكار وجود نمط تصريفيّ صالح لأن يسمّى شرطا. ولنعتبر الشرط اسما لبنية إعرابيّة معيّنة. لا شكّ أنّ البنية المؤهلة لهذا هي [إن...] وما شاكلها في اللغات الأخرى.

إذا تشدّدنا في التصنيف، فلا داعي لاعتبار الأبنية غير المشتملة على [إن] شرطا فـ [لو ...] ليست بشرط. وعلى كلّ، فقد تردّد بعض نحاتنا قبل حشرها في أدوات الشرط، لأسباب ليست من موضوعنا هنا. فهي إمكانية واردة. وفي هذه الحالة، يمكن للدراسة النحويّة أن تقف في حدود تعيين البنية [إن ...]، لأنّ كلّ تحليل آخر من شأنه أن يطلب ضمنيّا، وجود مقولة شرطيّة تجاوز البنية [إن...]، وهو عكس ما افترضنا السير فيه.

ليس هذا الاتجاه المضيّق للبنية مجرّد افتراض. فهو ضمنيّ في مفهوم الشرط عند المناطقة، وعند اللّسانيين والمتأثرين بالمفاهيم المنطقيّة.

لا شكّ أن العرف العلميّ يقتضي أن نوسّع لـ [لو...] على الأقل. لكن، إذا اخترنا التضييق البنيوي فلا داعي للتوسيع ما لم يوجد الدّاعي، على أن يكون الدّاعي غير معنويّ، ما دمنا التزمنا بالوصفية الشكلية الساذجة.

من الممكن أن نضيف [لو...]، اعتمادا على معيار شكليّ لغويّ، كأن نقول مثلا لـ"إن"، و"لو" توزيعان متكاملان تؤدّيهما [si...] الفرنسية. قد يكون هذا معيارا شكليّا واضحا، يعتمد اللغات المختلفة لتحديد أصناف اللغة الواحدة. أفليس هذا من الأمور الحسنة في لسانيات تريد أن تحترم أهدافها العلميّة العليا؟.

إلاّ أنّ عمليّة كهذه من شأنها إذا طُبّقت أن تؤدّي إلى تفريعات تصنيفيّة لا نعرف مبدئيا حدودها. إن ثبت تكامل "إن" و "لو"، فمن الثابت أنّ لـ "إذا" دورا تتكامل في إنجازه مع "إن". وهكذا يمكننا توسيع صنف [إن] بمقارنات نوجزها بالأمثلة التالية:

(1) أ – {إن فعل زيد كذا فعل عمرو كذا}
ب – {من فعل كذا فعل كذا}

(2) أ – { أفعلُ إن فعلت وإن لم تفعل }
ب – {أفعل أفعلت أم لم تفعل }

(3) أ – قلت: تكرمني – أقول: إذن أكرمك
ب – إذا أكرمتني فأنا أكرمك

إذا طبّقنا مثل هذه المقارنات على لغات أخرى، وقارنّا اللّغات بعضها ببعض، فلا

وجود لسبب يدعو إلى الوقوف في حدود [إن...]، ولا ندري مسبّقا متى ينتهي صنف البنية التي تنتسب إليها البنية [إن...].

غرضنا من هذه الملاحظة: أنّ طرد مفهوم مقوليّ دلاليّ مّا للشرط، إن كان، على الأقل ظاهريّا، يقينا من الخلط بين الأبنية المختلفة، فإنّ المعايير الشكليّة في التصنيف: إمّا أن تكثّف الأصناف دون الربط بينها (إن على حدة، لو على حدة، من على حدة، الخ...). وإمّا أن توصلنا إلى ما هربنا منه بطرد المفهوم المقوليّ، وهو الجمع بين الأبنية المختلفة. ذلك أنّ كلّ تصنيف للأبنية الإعرابيّة، يتضمنّ مسبّقا، المقارنة الدلاليّة. وهذا الأمر طبيعيّ ما دام الفرق الصوتي بين الشين والزّاي يقتضى التفريق الدلالي بين الكلمات المركّبة بهما.

§ 45 – عدم الجدوى في تحديد قائمة عرفيّة للأبنية الدّالة على الشرط

من الطبيعيّ إذن، والحال هذه، أن نصرّح بأننا لا نعرف مسبّقا صنف الأبنيّة الإعرابيّة الذي تنتسب إليه البنية [إن...]. هذا ما يفسّر أننا في هذا البحث لم نقدّم أدوات الشرط، ولا أبنيتها في قائمة مضبوطة ولا نفكّر في تقديمها لاحقا.

من الثابت أن كلّ قائمة ممكنة لأبنية الشرط، ينبغي أن تحتوي على المنوال [إن..] وما يضارعه في اللغات الأخرى. وعلينا أن نجد لهذا الأمر البديهيّ تفسيرا. لكننا إذا استعرضنا القوائم الممكنة لهذه الأبنية:

ـ فقد نجد أشكالا لا تشبهه، وتُعتبر منه عند بعض النحاة، أو عندهم جميعا مثل : "وثيابك فطهّر" أو "وأمّا اليتيم فلا تقهر"،

ـ وقد نجد أشكالا تشبهه ولا تعتبر منه، عند بعض النحاة، أو في بعض المدارس، مثل "demander si..." في الفرنسية، عند من لا يقول ببعض المبادئ أو المفاهيم التوليديّة، ومثل [ما إن ... حتّى] في العربيّة.

– نجد اعتمادا على النقطتين الماضيتين أشكالا عدّة، تمثّل محلّ خلاف بين النحاة، أو بين النحاة والمناطقة، أو بين المفكّرين في اللّغة عموما (بلاغيين، نحاة، أصوليين، مناطقة، الخ...). كما هو الأمر في بعض صيغ الالتماس، أو في بنية [كلّما...] و[لمّا...]، وغيرها

وهذا كلّه يدعونا إلى موقفين أولّهما أنّه من الفضول في دراسة كدراستنا تسعى إلى طرح القضايا، وحلّ بعضها، أن نستعرض القوائم الممكنة، وأن نحلّل وجود الاختلاف بين الدارسين في تحديد عناصرها. يكفينا أن نقرّ بإشكال التحديد الصارم وأن نتساءل عن الأسباب اللغويّة التي تجعل تصنيف الأبنية نوعا من الاصطلاح العلميّ غير الموافق بالضرورة للغة. وذلك لأننا، وهذا هو الموقف الثاني، نربأ بأنفسنا عن

الانزلاق إلى نقد غيرنا بسوء التصنيف، أو إلى اتّهام اللغة بعدم الدقّة، ونفترض أنّ ما لاحظناه ينبئ بوجود خاصية في اللغة، على اللسانيات العربيّة أن تسبر أغوارها.

§ 46 – بعض الخصائص المعسِّرة لتصنيف أبنية الشرط

لهذا، نكتفي هنا بالإشارة إلى المظاهر التالية:

– من خصائص الشرط أنّ العنصر الأساسيّ المعتبر مميّزا للبنية الشرطية قد يقبل الحذف في بعض اللغات، وقد تكون بعض اللغات في غير حاجة إليه (أحيانا على الأقل): حذف "إن" في الفصحى. حذف "كانْ" في الدارجة ـ إلخ ... .

ومنها أنّ بعض اللغات تخصّص للبنية المنوال أكثر من أداة: "لو، إن" في العربيّة،

ـ ومنها أنّ العناصر الصرفيّة التي تبدو أنّها تسم بعض أبنية الشرط، قد توجد في أبنية أخرى، تقترب أو تبتعد عن البنية المنوال [إن...]، الجزم في العربيّة، الصرفم (rais-) في الفرنسية.

ـ ومنها إمكان عطف هذه العناصر على عناصر أخرى، لا تتصل بأبنية الشرط ضرورة مثل عطف المنصوب على المجزوم في العربيّة، وعطف الصيغ الإمكانية sub-jonctif، على صلة "si" في الفرنسية:

(1) إن تفعلْ فأفعلَ + جواب الشرط

(2) si on l'appelle et qu'il vienne,+ ...

وهي خاصية مشتركة غريبة بين لغتين مختلفتين صرفيّا.

– ومنها أنّ العنصر المعجميّ المميّز للمنوال، قد يقع في مواقع أخرى دون سبب ظاهر كاستعمال "إن" للنفي في العربيّة واستعمال "si" للإثبات في الفرنسية، وهي ظاهرة مهما كان تفسيرها التاريخيّ، فالتفسير لا يستوعب التشابه بين هاتين اللغتين المختلفتين،

– ومنها أنّ ما يعتبر دلالة مميّزة لبنية الشرط الإعرابيّة، قد يُؤَدّى بأبنية أخرى استعرضنا بعضها في الصفحات الماضية، وسنقدّم نماذج أخرى منها في مناقشاتنا المقبلة،

– ومنها أنّ ما يعتبر دلالة مميّزة للبنية المنوال قد لا يتوفّر في بعض استعمالاتها.

§ 47 – الغرض من عدم تصنيف الأبنية الدّالّة على الشرط

لا مفرّ إذن إذا اعتبرنا الشرط بنية إعرابيّة من أحد الاختيارين:

– إمّا أن نتابع الأبنية المختلفة بحثا عن درجات في تقاربها وتباعدها مهما كان في ذلك من تهديد للمقرّرات التصنيفيّة العرفيّة،

• وإمّا أن نقرّر الوقوف عند البنية المنوال، فنربح شيئا من التماسك، ونضيّع الشمول.

ولقد اخترنا السبيل الأولى لأنّها أثرى إخبارا، وأوفى في الكشف عن العلاقة بين البنية ودلالتها.

ننبّه في الأخير إلى أنّ القوائم المدرسيّة المحدّدة لأبنية الشرط وأدواته، لا تمثّل إلاّ جزءا من تساؤل النحاة في "مفهوم الشرط" وما يتّصل به من مفاهيم. وهي في الكثير من الأحيان تنشر بحلولها المدرسيّة، للقضايا اللغويّة "معتقدات نحويّة" لا توافق اللغة، ولا توافق تماما ما أراده القدماء، كوجوب جزم المضارع مثلا، مع بعض الأدوات. غرضنا من هذا التنبيه معارضة بعض النقّاد في إسراعهم إلى نعت بعض الملاحظات التي اهتمّ بها القدماء، والتي لا تتماشى مع عقائدنا العرفيّة بأنّها بحث في الشذوذ، وتكلّف في التأويل. فمثل هذا النقد، إن كان لا يخلو من قيمة تربويّة، فإن إطلاقه علميّا، يفوّت علينا الاستفادة من وثائق أساسية تتعلّق بخصائص اللغة.

افتراضنا إذن أنّ اعتماد الشرط للبحث في العلاقة بين البنية ودلالتها يقتضي عدم تصنيف الأبنية، فكلّ تصنيف عمل عرفيّ يؤدّي حتما إلى قطع العلاقة بين الأبنية المشتركة في دلالة مّا.

5.2/I
الشرط والتناقل بين الأشكال الوظائفية

§ 48 – مثال : المنوالُ [إن...] وسيط تأويلي بين جملتين مختلفتين

من الصعب جدّاً أن نربط تصنيفيّاً بين الجملتين التاليتين باعتماد تحليل موحّد يقوم على مفهوم الوظيفة النحويّة، أو يقوم على مفهوم التوزيع النسقي للمركّبات:

(1) هذا بُسْراً أطيب منه رطبا (مثال كلاسيكي في جميع كتب النحو).

(2) لا أنصرف أو تُعطيَني ثوبها الذي يلي جلدها (عن الأغاني)

فالأولى اسمية والثانية فعلية. والأولى تحتوي على حالين إحداهما في حيّز المبتدأ والثانية في حيّز الخبر. أمّا الثانية فتحتوي على نوع من الاستثناء القريب من غائيّة حتّى يتّصل بالنواة الإسنادية الأساسيّة كلّها ولا يقع في حيّز أحد الطرفين دون الآخر.

أمّا من حيث التوزيع النسقي للمركّبات، فالجملتان تعودان، بالترتيب، إلى البنيتين التاليتين:

(1)' م إسمي + م إسمي

(2)' [ج$_1$ ... [ج$_2$...]]

هذا الفرق لا يمنعنا أن نقول في خصوص الأولى أنّ معناها:

(1") هذا في حالة كونه بسرا أطيب منه في حالة كونه رطباً

وأنّ معنى الثانية:

(2") "عزم المتكلّم على عدم الانصراف إلى أن يتحصّل على الثوب"

لا شيء يمنع المتكلّم الأوّل من التعبير عن المعنى المذكور على صورة من الصور التالية:

(3) هذا إذا كان بسْراً فهو أطيب منه إذا كان رطباً،

ويمكنه أن يعيد ترتيبها كما يلي:

(4) إذا كان هذا بسْراً فهو أطيب منه إذا كان رطباً

(5) إن كان هذا بسْرًا فهو أطيب منه إذا كان رطبًا

أمّا المتكلّم الثاني، فإنّه لو كان من عصرنا لعبّر عن جملته بـ:

(6) لا انصرف إلى أن تعطيني (...)

(7) لا أنصـرف حتّى تعطيني (...)

(8) لا أنصرف إلاّ إذا أعطيتني (...)

الجملة الثامنة مركّبة بالحصر. وهي لذلك تخضع لقواعد الحذف المرجعة للحصر إلى ما قبل التأكيد:

(9) أنصرف إذا أعْطتني

(10) أنصرف إن أعطتني

(11) إذا أعطتني انصرفت.

إن ... ...

§ 49 – إمكان الترجمة إلى المنوال [إن...] مترسّخ في العلاقات الوظائفيّة

تبقى هذه الجمل الإحدى عشرة مختلفة في وظائفها وأنساقها التركيبيّة ولكل واحدة منها خصوصيات معنويّة تجعل المتكلّم يختار إحداها، عن وعي أو غير عن وعي، للتعبير عن مجمل المعنى (1") أو (2").

لا يمكن أن نفسّر ذلك بأنّها جمل تعبّر عن مقام واحد، أو بأنّها تحتوي على عناصر معجميّة مشتركة. وذلك لأننا إذا مثّلنا الجملة تمثيلا وظائفيا خاصا فإنّنا نلاحظ أن كلّ جملة لها الشكل الوظائفي التالي:

(1أ) مبتدأ (= صاحب حال+حال) + خبر

تقبل التحوّل إلى أحد التراكيب (5،4،3) مثاله:

(12) العسل صافيا لذيذ، العسل إذا كان صافيا، لذيذ، إذا كان العسل صافيا فهو لذيذ، إن كان العسل صافيا كان لذيذًا، الخ...

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الثانية فكلّ جملة لها الشكل الوظائفي التالي:

(2أ) لا يفعلُ الفاعلُ أو يفعلَ

تقبل فيها [أو] الناصبة، أن تتحوّل إلى [حتّى] أو [إلى أن] أو [إلاّ إذا] أو [إلاّ أن]. ويمكنها بعد ذلك، وبعد حذف علامات النفي [لا، إلاّ] المكوّنة للحصر أن تتحوّل إلى الشكل الوظائفي:

(2ب) يفعل الفاعل {إن، إذا} فعلَ.

ليست هذه الخاصيّة متعلّقة بالمثالين (1 و2) اللذين انطلقنا منهما فقط. بل نجدها في أمثلة أخرى كثيرة، قد نعود إلى بعضها أثناء تحليلاتنا المقبلة. ونكتفي هنا بنماذج مختصرة لنرسّخ أنّ الظاهرة عامّة:

(13) المثلّث غير مستطيل ←── فإن كان الشيء مثلّثا فليس مستطيلا

(14) الأفعى مخيفة حيّة أو ميّة ←── ... إن كانت حيّة وإن كانت ميّتة

(15) غاب الأستاذ لأنّه مريض ←── إن غاب الأستاذ، فلأنّه مريض.

تبيّن كلّ الأمثلة التي قدّمناها، أبعاد تأكيدنا، في الفقرة السابقة، أنّ صنف الأبنية الممكن إدراجها في صنف واحد مع المنوال [إن...] قابل للتوسيع أكثر مما يظنّ المتقيّدون بالقوائم المدرسيّة.

لا ننكر أنّ كلّ جملة من الجمل المذكورة تختلف في خصائصها عن الأخرى. ولا نظنّ أن قولك:

(16) إن اجتهدت نجحت

مشابه في معناه لـ:

(17) لو اجتهدت لنجحت

فالواحدة تعلن إمكان النجاح، والأخرى تعلن عن الإخفاق. ومع ذلك فهما من نمط واحد. فكما نقبل أنّ التشارك البنيوي قد يعبّر عن اختلاف معنوي، فعلينا أن نقبل أنّ التشارك المعنوي قد يعبّر عنه باختلاف بنيويّ.

إذا ركّزنا انتباهنا على الملاحظة السابقة، وهي أنّ التحوّل من البنية إلى البنية في الأمثلة المذكورة، لا يتدخّل فيه المقام، وإنما يقع بين شكل وظائفيّ وشكل وظائفي آخر، فإننا نفترض، طبيعيّا، أنّنا بإزاء ظاهرة نحويّة تتعلّق بصلة الوظائف بعضها ببعض.

تتأكّد هذه الملاحظة إذا حاولنا أن نجري على طرفي إسناد فعلي ما أجريناه على طرفي الإسناد الاسمي في المثال (13)، أو أن نجري على المفعول المطلق ما أجريناه على الحال:

(18) خرج زيد ←── إن خرج (زيد) فهو زيد

(19) وثب الرجل وثبة الأسد ←── إن وثب الرجل فهي وثبة الأسد

فالملاحظ في هذين المثالين أنّ التكلّف فيهما أقوى مما رأيناه في المثالين الأوّلين. فهذان مقنعان أكثر منهما. لكنّ المثالين (18، 19) ممكنان رغم ذلك.

§ 50 – إمكان التناقل علامة على وجود بنية أو مقولة دلاليّة مشتركة

تدعونا الملاحظات السابقة إلى طرح السؤلين التاليين:

– لماذا تبدو لنا بعض الأبنية أقرب إلى الشرط من أبنية أخرى؟

– ولماذا يمكننا، ولو بتكلّف أن نعبّر عن الأساسي من مضمون جملة لا تخضع للمنوال [إن..]، بالمنوال [إن...] ؟

أي لماذا يمكننا من (معنى1) أن نختار (لفظ1) أو (لفظ2):

معنى 1 ⟵ لفظ 1 ⟵ معنى 2

معنى 1 ↙ لفظ 2 ⟵ معنى 3

لعلّ الجواب الصالح أن نفترض أحد أمرين:

– أنّ المعنى 1 مقولة مشتركة بين تلك الأبنية، وهو الافتراض الذي حلّلناه في فقرة سابقة، فإذا لم نقبله فالافتراض الثاني وهو،

– أنّ المعنى 1 "بنية دلاليّة"، مشتركة بين الأبنية الإعرابيّة التي حللناها.

قد يؤوّل الافتراض الثاني بأنّه تعبير عن مفهوم "بنية إعرابيّة عميقة" بالنسبة إلى بنية سطحيّة، أو عن مفهوم "بنية دلالية عميقة" بالنسبة إلى بنية سطحيّة. لذا ننبّه أنّ تحليلنا لا يقتضي بالضرورة هذه المفاهيم، أو، على الأقلّ، لا يقتضي بالضرورة انتسابنا إلى نظريّة توليديّة مّا. فمازلنا هنا في مرحلة طرح للقضايا، اعتمدنا في بدايتها ملاحظات نحويّة قديمة.

إذا افترضنا أن الأبنية المختلفة التي حلّلناها تعبّر عن "بنية دلالية" مشتركة، فليس من اللازم أن نفترض أنّ هذه الأبنية مجرّد تمثيل إعرابيّ لهذه البنية المشتركة. فالمتوقّع أنّ لكل بنية إعرابيّة دلالتها أو دلالاتها الخاصّة. فمحتوى افتراضنا أنّ بينها صلة، وليس محتواه أنّها بالضرورة متولّدة عن أصل دلاليّ واحد. فالانتقال من الواحدة إلى الأخرى يقع بفضل هذه الصلة التي سنحاول تدقيقها في الصفحات المقبلة. فنحن نلاحظ إمكان انتقال، ولا نقرّ مبدأ التحويلات.

§ 51 – ليس العنصر الدلالي المشترك بالضرورة صورة من المنوال [إن ...]

من القضايا التي تثيرها المقارنات الماضية أنّها تدعونا إلى التساؤل عن السبب الذي يجعل هذه البنية الدلالية المشتركة والمفترضة تجد تعبيرها الكامل في المنوال [إن...]؟ ما هو السرّ الذي في [إن...]، و الذي يجعل هذه البنية ترجمة ممكنة لأبنية تختلف عنها وظائفيّا؟

علينا منهجيا أن ننتبه إلى مزلق ممكن. فمن الممكن أن يكون اهتمامنا بالشرط، هو الذي جعلنا نرى البنية [إن...] حيث توجد وحيث لا توجد. إلاّ أننا نعتقد أنّ النحاة القدماء لم يكونوا مهتمّين بالشرط اهتماما مخصوصا. فانتباههم إلى العلاقة بين التسوية [أ... أم] [...أو...] والشرط يعود إلى الخصائص اللغويّة ذاتها لا إلى رغبتهم في تمييز الشرط. أمّا نحن، فاتّقاء لهذا المزلق نحاول تصوّر العلاقة على عكس ما قدّمناه في الأمثلة الماضية.

إذا حاولنا الانتقال من الشرط القائم على المنوال [إن...] وما يشبهه، إلى أبنية أخرى لا تخضع للمنوال [شرط + جواب]، فإننا نلاحظ أنّه يمكننا التخلّص من هذا المنوال في حالات عدّة:

(20) إذا كان العسل صافيا فهو لذيذ ←العسل صافيا لذيذ.

(21) أكلّمك إن كلّمتني ← لا أكلّمك حتّى تكلّمني ... ← ... أو تكلّمني

(22) ولا تُكرِهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصّنا ... (القرآن 33/24)

← ولا تكرهوا فتياتكم ... وهنّ يردن تحصنًا.

(23) إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم (القرآن 7/17)

← إنّما إحسانكم إحسان لانفسكم

وهذا يبيّن أن البنية الدلاليّة المشتركة والتي نفترضها، ليست بالضرورة صورة من المنوال [إن...]، ولا تحتاج إلى مفهوم الشرط والجواب بالضرورة. لكنّ هذا لا يمنع أن تكون لـ[إن...] خصوصيّة مميّزة في تمثيل هذا العنصر الدلاليّ المشترك .

إلى حدّ الآن لا نعرف شيئا مضبوطا عن هذه البنية الدلالية المشتركة. لذلك وحتّى نوفّر لأنفسنا "نقطة مرجعا" نستند إليها في التعبير، نحافظ على تسمية هذه البنية بالشرط، ونتساءل في شأنها من خلال النظر في المنوال المتميّز [إن...]، منبّهين القارئ إلى أنّ استعمالنا لـ[إن...] غير مقصود لذاته، وإنما هو وسيلة للتعبير عن بنية لم يتحدّد مفهومها في عرضنا بعد.

6.2/I
تصوّرنا لبنية دلالية شرطية مّا في علاقتها ببنية إعرابية مّا

§ 52 – افتراض أن الدّلالة الدّاخليّة للشّرط دلالة علاقيّة بسيطة أو مركّبة مقوليّا

إنّ صحّ أنّ الشرط بنية دلالية غير مقوليّة وغير إعرابيّة، تتحقّق في دلالة أبنية إعرابيّة مختلفة منها [إن...]، فمن الطبيعيّ أن نتصوّر أنّ هذه البنية ليست بنية أحاديّة، أي بنية متكوّنة من عنصر دلاليّ واحد فاعتبار الشرط بنية أحاديّة يقتضي أنّ يكون الشرط مقولة بسيطة. ونحن وإن لم نستبعد هذا الإمكان في فقرة سابقة، فإن موضوع هذه الفقرة مخالف لما مضى من حيث أنه تساؤل في إمكان آخر.

يُدرَك الشرط عادة على أنّه علاقة بين عنصرين. ومن العادىّ أن تُعتَبر هذه العلاقة الثنائية منطقيّة، وفكريّة عامّة مجاوزة للغة. إلاّ أننا، هنا نقف في حدود اعتبارها بنية دلالية ذات صلة ببنية إعرابيّة مّا.

إن انطلقنا من اعتبار الشرط علاقة بين عنصرين، فالنتيجة أنّه مكوّن لبنية دلالية، وليس البنية ذاتها. كما نقول في [X] إنه مكوّن لـ [2 X 4] ولكنه ليس (2 X 4). فالشرط حسب هذا الفهم "رابط". ولقد استعملت هذه العبارة في القديم، وركّزها، على ما يبدو، السيرافي. ولكن في إطار إعرابيّ خالص.

إن كان هذا فالشرط غير [شرط + جواب] وإنما هو دلاليا العلاقة بين مضموني جملتين [ج 1 + ج 2]، أو مضموني عنصرين لغويين آخرين، هذه العلاقة ينبغي أن تكون في التصوّر العامّ بسيطة ساذجة، تجاوز في سذاجتها المقولات، وينبغي أنْ يكون التعقّد الدلالي خاصية البنية الشرطيّة القائمة على علاقة الشرط.

إلاّ أنّه ليس من الثابت أنّ العلاقات اللغويّة بسيطة. لذا، إذا اعتبرنا الشرط علاقة دلاليّة لغويّة، فعلينا أن ننتبه إلى أنّه قد لا يكون بسيطا كالعلاقات المنطقيّة.إذا قارنّا بين دلالة الواو ودلالة الفاء مثلا، فاننا نلاحظ أنّ الفاء وإن كانت دلالتها العلاقيّة لا تختلف عن الواو، فهي أعقد:

و ⟵ جمع / ف ⟵ جمع + اتباع (ترتيب).

فمن الممكن إذن أن تكون العلاقة الشرطيّة المكوّنة للبنية الدلاليّة الشرطيّة علاقة معقّدة. فان كان هذا، فقد تكون العلاقة الشرطيّة ذاتها بنية دلالية، تمثّل رابطا مكوّنا لبنية دلاليّة. لتفسير هذا الأمر نستعمل الفاء. ففي "زيد فعمرو" عنصران مع رابط.

فنحن أمام بنية تقوم على علاقة تمثّلها الفاء، هذه العلاقة مركّبة من دلالة الجمع والاتباع. على هذه الصورة إذا أخذنا الجملة التالية باعتبارها مضمونا دلاليّا وليس بنية إعرابيّة:

(24) إذا طلعت الشمس طلع النهار

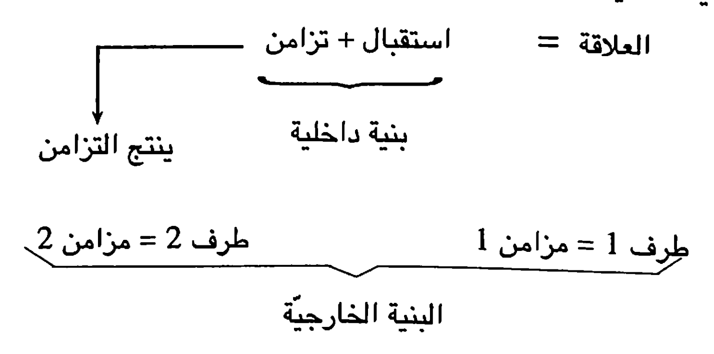
لنا بنية دلاليّة متكوّنة من مضمونين: طلوع الشمس، وطلوع النهار، بينهما رابط علاقيّ هو "إذا". إذا افترضنا أنّ "إذا" تدلّ على الاستقبال وعلى تزامن الطرفين. فالعلاقة "إذا" تساوي (استقبال + تزامن).

بطرحنا لقضية البساطة والتركيب في العلاقات اللغويّة، نعود إلى مفهوم المقولة. فنحن لا نقبل أن تكون [إذا] مثلا مركّبة من سمتين، لاسباب فسّرناها. ينبغي حسب تصوّرنا للعلاقة بين اللفظ والمعنى أن يكون زمان الاستقبال، ومفهوم التزامن مقولتين تسودان [إذا]، كما يمكنهما أن تسودا علاقات لغويّة أخرى، فليست "إذا" هنا لفظا، بل علاقة دلاليّة. فتكون "إذا"، من هذه الناحية بنية علاقيّة دلاليّة مركّبة بمقولتين، باجتماع مقولتين. نسمّي اجتماع المقولتين بالبنية الداخليّة.

§ 53 – الدلالة العلاقيّة الداخليّة هي المحدّدة للبنية الخارجيّة المتكوّنة بهذه العلاقة

إذا كان "التزامن" دلالة داخلية في العلاقة، فالعلاقة من حيث كونها تطلب أطرافا، تجعل "إذا" بدلالة التزامن تطلب متزامنين على الأقلّ، وهي من حيث كونها مشحونة بدلالة الاستقبال تطلب أن يكون أحد الطرفين أو كلاهما مستقبلا. نلاحظ هنا أن "إذا" مجرّد تمثيل لعلاقة شرطيّة ما، ولا يعني استعمالنا للاستقبال أو التزامن أنّنا نعتقد أنّهما بالضرورة دلالة إذا. فما نقصده هو التمثيل لإمكان اعتبار العلاقة اللغويّة بنية مركّبة من مقولات، تمثّل دلالة العلاقة داخليّا. واختيارنا للتزامن نقصد به أنّ الدلالة الداخليّة للتزامن هي التى تتحقّق خارج العلاقة، في صورة طرفين متزامنين.

ومعنى هذا أنّ الشحنة المقوليّة الداخليّة تنفجر خارجيا لتكوين الطرفين أي لتكوين البنية الدلاليّة الخارجيّة.



نقرّ بهذا التحليل إمكان أن تكون البنية الدلاليّة المشتركة بين الأبنية المختلفة بنية دلاليّة متكوّنة من عناصر دلالية بينها علاقة دلالية هي أيضا بنية دلالية، عناصرها البسيطة مقوليّة.

سنرى في فصول لاحقة من هذا البحث إمكان تجسيم هذا التصوّر.

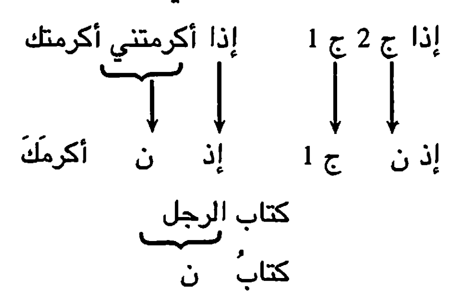
نتيجة هذا التصوّر للعلاقة بين الطاقة المعنويّة العلاقيّة المختزنة وانفجارها البنيوي خارجيّا نلاحظ :

– أن تميّز الأطراف كيفا وكمّا يتحدّد بحسب الشحن المقوليّ المتضمّن في العلاقة فإذا افترضنا مثلا شحنا للشرط لا يقوم على التزامن فمن المتوقّع ألا تكون البنية ثنائية. فالتصوّر الثنائي العادي للشرط (شرط + جواب) ناتج عن تصوّر معيّن للغة، ولدور المنوال [إن...] فيه. فمبدئيّا ليس صحيحا ولا غالطا إنما هو ممكن.

–أنّ الخصائص البنيويّة الدلاليّة قابلة للتحقّق على وجوه مختلفة في الأبنيّة الإعرابيّة، سنحاول تبيّن خصائص تحديدها أثناء البحث.

§ 54 – إمكان تفسير التضارب الظاهري بين البنية الخارجيّة الإعرابيّة وما تستلزمه الدلالة العلاقيّة الدّاخليّة من عناصر دلاليّة

ما نلاحظه هنا أنّه كما يصعب التمييز بين اللفظ /إذا/، وبنيته المقوليّة الداخليّة، فكذلك يصعب التمييز بين البنية الإعرابيّة التي يقتضيها والبنية الدلالية التي تقتضيها العلاقة، فأغلب الناس لا يتصوّرون [إذا] بدون جملتين، لأنّهم لا يتصوّرون بنيتها الدلاليّة بدون متزامنين. وهذا ما يجعلنا نعجب بتحليل الأستراباذي لـ"إذن"، (شرح الكافية، جIV / ص 40 – 41)، فقد تفطّن إلى أنّ اللغة تجيز أن يكون أحد المتزامنين غائبا في اللفظ. ما يلفت الانتباه في تحليله أنّه، اعتمادا على قاعدة نحويّة معترف بها، وسابقة له، ربط بين التنوين في "إذن" وتنوين الاسم بعد نزع الإضافة:



مفاد هذه الإشارة أنّ الاختلاف البنيويّ بين الدلالة والإعراب، قد يكون قابلاً للتفسير، حسب مبادئ نحويّة واضحة، إذا توفّرت مراحل الانتقال بين الأبنية على صورة واضحة. وما يدعونا إلى التفسير، وإلى التأكيد على الاختلاف إذا وقع، أننا ،

مبدئيا، نشعر جميعا، ولسبب غير معروف أن البنية الدلاليّة ينبغي أن توافق البنية الإعرابيّة والعكس. وذلك مهما كانت تأكيدات المنظّرين المخالفين للإقرار بهذا الشعور السائد. فالدارس الذي يرفض شرطيّة "إذن أكرمك"، لا بدّ أن ينطلق في رفضه من وجوب الجملتين، رغم موافقة هذه الجملة دلاليّا لمبدإ وجوب الطرفين الدلاليين.

§ 55 ـ مثال يبيّن عدم تمايز الأبنية الإعرابيّة والدلاليّة الناتجة عن دلالة علاقية داخليّة واحدة

هذا الحدس هو الذي يلقي بالدارسين في أوضاع متناقضة. فإذا اتكؤوا على الظاهر الإعرابي المحدّد بخصائص الوسم اللفظي فصلوا بين الأبنية المتوافقة في الدلالة، وإذا اتكؤوا على الحدس الدلالي جمعوا بين أبنية في ظاهرها الإعرابيّ مختلفة لاختلافها في الوسم اللّفظيّ. ولا يمكن الخروج من هذا التداخل الإعرابي الدلالي في البنية الخارجيّة المحقّقة للدلالة العلاقية الداخلية بالتمييز بين البنية الإعرابية وتأويلها الدلالي. بل لا يكون الخروج من هذا المأزق في نظرنا إلاّ بالتمييز بين البنية وقواعد وسمها اللفظي. سنوضّح ذلك في القسم الثاني من البحث.

أمّا الآن فنقدّم مثالا يبيّن فشل التمييز بين الأبنية الدلالية والإعرابيّة الناتجة عن دلالة علاقيّة داخلية واحدة.

حاول تِنْيَارُ الفصل بين البنية الإعرابيّة والدلالة ابتداء من عنوان كتابه "مبادئ الإعراب البِنيوي (Eléments de syntaxe structurale) وخصّص في الكتاب الفصل العشرين لمسألة التمييز بين ما سمّاه مستوى البنية ويعنى بها البنية الإعرابيّة ومستوى المعنى. يقول في الفقرة الأولى من هذا الفصل "إذا كان الإعراب مختلفا عن الصرف فهو لا يقلّ اختلافا عن الدلالة. فبنية الجملة شيء والفكرة التي تعبّر عنها البنية والتي تكوّن معناها شيء آخر. فثمّة ما يبرّر التمييز بين المستوى البنيويّ والمستوى المعنويّ".

إلاّ أننا إذا نظرنا في الفصلين اللذين خصّصهما للشرط (فصل 257 – 258 خاصّة)، لم نلاحظ سوى أنّه لم يستطع أن يفصل. فقد اعتبر الشكل [إن...] [si...] في الفصل 258، من الصورة (شارط + مشروط)، (conditionnante, conditionnée). ومن البيّن أنّ هذين المصطلحين، وإن أرادهما وظيفيين، لم يكونا سوى دلالة لم يحدّد فيهما "مفهوم الشرط". يتبيّن هذا إذا لاحظنا أن الفصل الموالي (فصل 259) قد خصّصه للجمل الافتراضيّة (hypothètiques) معتبرا إيّاها، رغم وضعها منفصلة عن محتوى الفصلين السابقين، حالة من الشرطيّة. وصورتها عنده [افتراض + توقّع] [hypothèse +conjecture] إنّ مفهوم الحالة الخاصّة نفسه يبيّن لنا أنّ هذا الباحث، بفصله بين دلالتين يريد أن يحافظ على علاقة إعرابيّة موحّدة بين دلالتين مختلفتين، ويبدو لي من خلال جهازه الاصطلاحي المعبّر عن دلالات أكثر مما يعبّر عن أبنية إعرابيّة، أنّه

يعتبرهما حدسيًا دلالة واحدة. هذا في رأينا مثال العجز عن الفصل بين البنية الإعرابيّة والبنية الدلاليّة عند لساني فذّ نعتبره من أطرف اللغويين المعاصرين.

أضف إلى ذلك أنّه عند تتبّعه للعلاقة بين المفترض والمتوقع، انتهى إلى مقارنات صرفيّة بين لغات عدّة، أدت به إلى التركيز على أبنية ليس لها صلة بالمنوال [إن...]. هي أبنية تقارب بعض الشيء ما نعبّر عنه في العربيّة بوظيفتي الحال والمفعول المطلق، أو مما نحتار في العربيّة بين اعتباره حالاً أو مفعولاً مطلقا، أو مما قد نعبّر عنه بأفعال المقاربة، أو مما نستعمل له "لو". من هذه الأبنية ما استشهدنا به أعلاه :

Un degré de plus,il aurait été exorciste

ثمّ إنّ تتبّعه للبنية الافتراضية حمله إلى نوع من الافتراض تستعمل فيه [Si] ونعبّر عنه بـ [كما لو أنّه...] وهو [comme si]. وسمّاه بالمقارنة الافتراضيّة Compar- ative hypothéque .

هذا الاهتمام بالدلالة، وتتبّع الأبنية الإعرابيّة المعبرة عنها، هو الذي جعله، رغم ابتعاده عن الفصلين المخصّصين للشرط، يواصل في (الفصل 260) الأبنية الدالّة على المقابلة والمركّبة بمثل [bien que]. لا بدّ أنّه كان في ذلك مقودا بحدس إعرابيّ دلاليّ لا يفصل بين المستويين. ذلك أنّ مثل هذه الصيغ يعبر عنها أحيانا في الفرنسيّة ب[Si] كما بيّن دكرو (Durot,1972 p.175). وهي دلالات يعبّر عنها في العربيّة بـ {إن، وإنْ، رغم أنّ، في حين أنّ، والحال أنّ...}.

تبيّن المقارنات التي أجريناها بين العربيّة وبين الأبنيّة الفرنسيّة (وغير الفرنسيّة) التي استشهد بها تنيار، أنّ هذا اللغويّ وإن ابتعد في حالات عدّة عن المنوال [Si...] فإنّه:

– قد تتبّع دلالات يعبّر عنها بـ[si...] ولا تدلّ على الشرط المنوال، تقابلها في العربيّة دلالات يعبّر عنها بـ[إن] ولا تدلّ على منوال الشرط والجواب. لا يمكن أن يكون هذا التشابه اللغويّ صدفة.

– وتتبّع دلالات لا يعبّر عنها بـ[si...]، ولكنّها عند الترجمة إلى العربيّة تظهر [إن] أو [لو]. لا يمكن أن يكون هذا صدفة أيضا.

– والمجالات الوظائفيّة والدلالية والبنيويّة التي تجوّل فيها تنيار، قريبة جدًا من المجالات التي ذكر فيها نحاتنا لفظ [الشرط].

هذا إضافة إلى أن التمييز الذي أراده بين الإعراب والدلالة، قد تحقّق على خلاف ما يتوقّع، فكان تمييزا دلاليا بين الأبنية المتشابهة، وتقريبا دلاليا بين الأبنية المختلفة.



3/I

قصور المنطق الصناعي
عن استيعاب البنية الدلالية النحوية
المسيرة للأبنية الموسومة لفظاً



1.3/I

دور الوسم اللفظي وتأويله
في إحداث مفهوم الالتباس اللغوي عند المناطقة فاللغويين

§ 56 – مثال من وحدة البنية الشرطيّة على اختلاف تمثيل المناطقة واللغويين لها

إن كانت الدراسات المتعلّقة بمستويات اللفظ تعتمد مناهج خاصّة بفضل ما سنّه البنيويون الأوائل من طرق الاكتشاف، فإنّ دراسة الدلالة مازالت تحتاج إلى مفاهيم ومناهج في التحليل تقترب أو تبتعد حسب المدارس والنظريات والدارسين، من اهتمامات المناطقة.

لقد رأينا في الباب السابق مظاهر من صعوبة التفريق والتمييز، بين الدراسة الإعرابيّة الخالصة والدراسة الدلاليّة الخالصّة. وإذا كان من السهل الانزلاق من دراسة إعرابيّة إلى دراسة دلاليّة والعكس، فإنّ تحوّل الدراسة الدلالية إلى دراسة منطقيّة أمر يسير. فالتفريق بين هذه المجالات نسبيّ. والدراسات التي نجحت في عزل هذه المجالات، دون تحديد علاقات واضحة بينها، لم تنجح كثيرا في استيعاب الظاهرة النحويّة. وفي رأينا، في ما يخصّ هذا الموضوع ان طرافة النظريّة التوليدية تكمن أساسًا في محاولتها تحديد هذه المجالات في مستويات نحويّة واضحة.

وليس هذا التمييز بالأمر اليسير، في عمومه. فاللغة لا تقدّم مستوياتها على طبق مرتّب. ومن العسير بالخصوص أن نحدّد طبيعة البنية الأساسية المسيطرة على الجملة التالية:

(1) إن وقعت الحرب وقع الموت

فقد تؤوّل هذه البنية على أنّها إعرابيّة عند البعض، وقد يراها البلاغيّ تنبيها إلى خطر الحرب، وقد يراها الدلاليّ تعبيرا عن تلازم الحرب والموت وقد يراها المنطقيّ تطبيقا لشكل من أشكال (2) دون أشكاله الأخرى:

(2) إن ق ف ك (ق ⊂ ك) أو (ق ← ك) أو (ق > ك)

قد يبدو للبعض أنّ التمثيل (2) برموزه الثلاثة واضح الصلة بالمنطق وبعيدا عن الصياغة الإعرابيّة. إلاّ أنّه عند التثبّت، نلاحظ أنّه لا وجود لأي فرق بين (1) و (2) سوى أنّ (2) مكتوبة بكتابة "هرغليفيّة" مختصرة فليست "ق" سوى "وقعت الحرب". فإذا عوّضناها برمز الجملة "ج"

(3) إن ج 2 ج 1

بدت إعرابيّة أكثر. وفي الحقيقة لم يتغيّر شيء من البنية، وإنما تغيّر تعبيرنا عنها. بتغيير الرموز المميّزة بين المنطقيّ والنحويّ، لا بتغيير البنية نفسها.

وهذا ما يجعل الانزلاق من دلالة البنية الشرطية إلى المنطق الصّوري، لا يحدث من اختلاف بين بنيتين وإنما يحدث من تحوّل في القول الواصف لبنية واحدة. فلا فرق بين الشرط والشرط. وإنما الفرق بين قول وقول في الشرط والاختلاف في القول هو المحدث لتصوّرات مختلفة في الشرط، ينتج عنها بعد ذلك الفرق بين المنطق واللسانيات، والتباعد في مواضيع البحث (انظر الباب الأوّل تغيّر المعنى بتغيّر قول اللفظ) .

لكنّ المناطقة واللسانيين، لاهتمامهم ببنية واحدة، يتذكّرون أنّ عليهم أن يتقاربوا. وكثيرا ما تقدح النارّ بينهم عند التقارب. ذلك أنّ الشرط بنية أساسية في التفكير الإنسانيّ، ممثّلة لتلوّنات العقل فمن الطبيعي أن يعتقد كلّ واصف أنّه بلغ القصد في وصفه للخاصيّة الأساسية للإنسان، بفضل قوله في هذه البنية، واستيعابه بالوصف لما يعتقد أنّه الخصائص المفيدة المميّزة لها.

ولمّا كنّا لغويين، كان من الطبيعي، إذن، أن نكون من آل السيرافي. لذا فهذا الباب انتصار له على متّى، ولعلّنا به، ومن خلال الشرط نزيل وهما سائدا يقول بانتصار متّى المغلوب على غالبه، فنبيّن علامات وقرائن تدعّم رأي سيرافيّ آخر، وهو بارهيلل، حلم في أوّل هذا النصف من هذا القرن ، بإرجاع المنطق إلى النحو (Bar-Hillel, 1966).

§ 57 – دور المنطق في تركيز مفهوم الالتباس اللغويّ

عادة المناطقة أنّهم عند التعرّض إلى العلاقة بين اللغة والمنطق، يخلّفون عبارات يرسّخون بها أنّ في التعبير اللغويّ من الخلل وعدم الدقّة مالا يخوّل له إعانة العالم على تأدية أحكام العقل. فهذا كواين Quine في دروسه "مناهج في المنطق" يشير من الصفحة الأولى من المقدمة، تمهيدا لبيان أهميّة المنطق وفضله على الرياضيات في تنظيم تصوّراتنا، (في المعنى الفلسفي لكلمة تصوّر)، أنّ ضروب الالتباس في ما نصدره من أقوال لا يرجع في أساسه إلى إهمال المتكلّمين «بل يعود إلى هذه الالتباسات النظامية والتي هي من جوهر اللغة طبيعيا» (Quine, 1972).

يفهم من رأيه هذا أن الاستلزام القائم عليه الاستدلال، والمتحقّق عنده بفضل البنية [ق ⊂ ك] الشرطيّة، والذي هو غاية مقدّمته هذه في المنطق، عمليّة منطقيّة جوهريّة في اكتشاف الحقيقة، لا تثمر ما نرتقبه منها، إذا استعملنا في مراحل الاستدلال العناصر اللغويّة العاديّة. نلاحظ عرضا أنّه لا يستعمل التعبير الشائع عند اللسانيين "اللغة الطبيعيّة".

ولا يبخل كواين، في هذه المقدّمة، من حين إلى حين، بجملة ينبّه بها طلبته إلى غموض اللغة العاديّة. وهذا الموقف كثير في الكتابات المنطقيّة ويقرّه اللغويون. بل أفترض أنّ لكواين أثرا مّا في نشاط حلقات البحث بكمبردج، ساعد على تبلور مفهوم "الالتباس النحويّ" الذي أدّى بالمدرسة التوليديّة، وبتأثير آخر صادر عن كرناب Carnap ورأيه في التمييز بين القواعد المكوّنيّة formationnelles والقواعد التحويليّة transformationnelles، إلى بلورة النظريّة التحويليّة، وتطويرها بالمقابلة التي أحدثها تشمسكي بين ما يسمّيه بالبنية العميقة والبنية السطحيّة.

§ 58 – الصياغة المنطقيّة تدلّ على الالتباس اللغوي ولا تعبّر عنه

إلاّ أنّه من المفارقات اللغويّة، أو المنطقيّة – لستُ أدري– أنّ هذا اللبس، في اللغة لا يمكن تأديته إلاّ باللّغة. وصورة ذلك أنّ المنطقيّ متى حدس اللبس، اعتمل صياغة منطقيّة جيّدة الصنعة، استدلّ بها على اللبس اللغويّ، بفضل بيانه أنّ الصياغة المنطقيّة الصالحة، لا تستلزم الوصول إلى حقيقة أُحاديّة، واضحة (univoque). بيد أنّه، وهذا ما يلفت انتباهنا، لا نجد، ولا يمكن أن نجد في الصياغة المنطقيّة إخبارا واضحا عن لبس اللغة. فالحكم بأنّ الصياغة اللغوية ملتبسة بالنسبة إلى الصياغة المنطقيّة، حكم لا تؤدّيه الصياغة المنطقيّة. إذ الصّياغة المنطقيّة لا تؤدّي، دلاليا، إلاّ ما تتضمّنه مقدّماتها. فالحكم بكون الصياغة اللغويّة ملتبسة، حكم ينشأ من مقارنتها، بالصياغة المنطقيّة الناجحة أو الفاشلة في الوصول إلى الوضوح بإعادة الصياغة اللغويّة في شكل الصياغة المنطقيّة، فالصياغة المنطقيّة تدلّ على اللبس في الصياغة ولا تعبّر عن الحكم عليها بأنّها ملتبسة.

§ 59 – قدرة اللّغة على توليد صياغة غير ملتبسة تعبّر بها عن التباس صياغة أخرى

هنا تظهر طرافة اللغة الطبيعيّة: إنها تستطيع أن تقول عن نفسها، بواسطة المتكلّم، "إنّ صياغتي ملتبسة"، وذلك باستعمالها لهذا القول الذي نقبله على أنّه حكم مصوغ في "صياغة غير ملتبسة". هنا تكمن خاصية في اللغة، أظنّ أنّ اللغات الصناعيّة قد استمدّتها منها، وهي أنّك إذا أردت أن تبيّن اللبس في صياغة لغويّة، فما عليك إلاّ أن تختار منها صياغة غير ملتبسة تستعملها للدلالة على هذا الالتباس فيها. وإذن فاللغة في جوهرها أداة بيان، للبيان والإبهام. وبهذا نعود للفكرة البديهيّة المؤسسة لتصوّر النحاة العرب للعلاقة بين اللفظ والمعنى، ودور الاعراب في إيضاح ما في النفس من غموض المعنى وفساده، وما قد يعتور اللفظ من فساد في رفع الغموض وإزالته.

§ 60 – الالتباس صفة الوسم اللفظيّ لا صفة القواعد المسيّرة للإعراب

يتضمّن هذا التصوّر القديم للإعراب أنّ القواعد المسيّرة لعلاقاته، لا التباس فيها، وإنّما الالتباس في "المعنى المدرك" و"اللفظ المعبّر". أفلا يكون الالتباس المعرقل للاستلزام، ولأداته الأساسيّة، وهي الشرط، مشكلة من مشاكل التعبير اللفظي الواسم لأبنية، وليس مشكلة الأبنية ذاتها؟ إذا كان هذا أفلا تكون الصيغة الواضحة والأحاديّة الدلالة، وسيلة من وسائل التخلّص من عدم الدّقة في الوسم اللفظي؟ إن صحّ هذا المفترض، فهو يفسّر كيف يمكن للغة أن تعبّر بالصياغة الواضحة عن لبس الصياغة الملتبسة منها، وهو ثانيا يطرح علينا إمكان تصوّر آخر للعلاقة بين المنطق واللغة، تقوم على عدم التمييز الجذريّ الصارم بين الأبنية المنطقيّة واللغويّة الأساسيّة. ليس لنا هنا ما يكفي للإجابة عن هذا الافتراض. وننتقل إلى عرض مثال من أمثلة ما أسند إلى اللغة من التباس.

§ 61 – مثال الالتباس اللغويّ: الضعف في وسم التجميع البنيويّ

من القضايا الأساسيّة التي تعترض التحليل النحويّ حصر القواعد المعيّنة للحيّز الذي في حدوده يقف عمل العناصر الفاعلة في تكوين البنية. لهذه القضيّة قيمة بنيويّة نحويّة ودلاليّة. إذا كانت لنا السلسلة الخطيّة التالية [س... ص.... ع....]، فمتى نجزم أنّ القطعة [س... ص...] بنية مستقلّة عن [...ع...]؟ هذه القضيّة تعترض المحلّلين المعربين في المجالين التربويّ والعلميّ. إذ كنّا نعلم متى بدأت الجملة التالية، فنحن لا نعلم القاعدة الواضحة المعيّنة لانتهائها:

(1) فلمّا رأت البومة الهودج واضطرابه فزعت وطارت في وجه الجمل فنفر فرمى بليلى على رأسها فماتت من وقتها ودفنت إلى جنب توبة فقال المدائنيّ وهذا هو الصحيح من خبر وفاتها. (عن الأغاني)

فـ"لمّا" لا تجزم كـ "إن"، والأفعال ماضية لا يظهر عليها الجزم، والواو والفاء تصلحان للعطف والاستئناف. وإذا عوّضنا "لمّا" والماضي بـ"إن" والمضارع فنحن لا نعلم متى نحكم على تارك الجزم باللحن في الأفعال الواقعة بعد الواو والفاء. فكلّ تعيين للحدّ يعتمد ما تتخيّل أنّه المعنى قد يصطدم بالمعارض لما تتخيّل أنّه المعنى.

§ 62 – تطوّع المنطق لرفع الالتباس

قد يدلّ هذا المثال أنّ اللغة ملتبسة في أبنيتها. وهذا ما دعا "كواين" في مقال له مشهور إلى اقتراح استعمال الوسائل والمفاهيم المنطقيّة لـ"توضيح القضايا الإعرابيّة النحويّة" (مجلّة Langages عدد 12، 1966)

إن كان كواين، في هذا المقال، لا يدّعي علاقة معيّنة بين اللغة والمنطق، فمن الواضح، باعتماد كتابات أخرى له، أنّه يعتقد أنّ النحو غير قادر على تمييز حدوده البنيويّة قدرة المنطق. لنترك جانبا هنا كلّ المحاولات النحويّة، والنظريات التوليديّة والبنيويّة التي اقترحت قواعد، وعمليّات لتحديد حدود الأبنية، ومدى العوامل الفاعلة فيها، بدون الاعتماد مباشرة على المنطق. فما يهمّنا في هذه الفقرة أنّ مقترح كواين، وغيره أيضا، يتضمّن في ما يتضمّن أنّه على النحويّ، إذا قصد تحديد مجال عمل "إنّ"، وحدود البنية التي فيها "إنّ"، أنْ يلتجئ إلى الجهاز المنطقي القائم على اعتبار الشرط بنية منطقيّة. وإذا بقينا أوفياء لمقاصد المناطقة، فينبغي أن نصرّح بأنّهم لا يرون الشرط اللغويّ جزءًا من الشرط المنطقي. إلاّ أنّ بعضهم يعتقد أن هذا سبيل لتوضيح ذلك. وإنّنا لا ننقد هذا الرأي، لأننا لا ننكر أنّ جميع الوسائل الصالحة لتوضيح الأبنية اللغويّة، مفيدة وإن لم تكن وسائل لسانية خالصة. ثمّ إنّ موقفا قريبا من موقف "كواين"، لم يمنع لغويًا، كدكرو Ducrot، من استعمال الوسائل المنطقيّة في إطار نظريّة تقول بأنّ للغة منطقا مجاوزا للمنطق الوضعيّ الصناعيّ، للوصول إلى نتائج ليس من الأكيد أنّها تستجيب لاهتمامات المناطقة.

§ 63 – مقارنة بين الوسم الكتابي المنطقي والوسم النطقي اللغوي للتجميع البنيويّ

من المفيد أن نشير هنا إلى أنّ تحديد الأبنية بتعيين مدى الروابط والعوامل والأسوار، من قضايا الصناعة المنطقيّة أيضا. وإن لم يكن لنا في هذا الاختصاص ما نقول، فإنّنا نقرّ بأنّ حلّ هذه القضايا، قابل للتجسّد في الرموز الكتابيّة المعيّنة لما يسمّى في المنطق بالتجمّعات عن طريق التقويس أو غيره. فلو كانت الجملة الماضية منطقيّة لكانت كتابتها على أحد الإمكانات التالية كتابة باتّة حاسمة:

(2) ل . م ن (ق ⊂ ك)

(3) ل م (ن (ق ⊂ ك))

(4) ل م (ن ق ⊂ ك)

هذا التجميع ممكن في الوصف النحويّ، وتستعمله قواعد الرسم جزئيًا، بواسطة النقاط والفواصل وغيرها من علامات التنقيط، إلاّ أنّ اللّغة من حيث كونها حقيقة نطقيّة، أو قابلة للنطق حسب مبادئنا، لا تنقّط. أمّا فترات الصمت المتخلّلة للأبنية والتي يمثّل لها بعلامات التنقيط فتتدخّل في إيقاعها عوامل مقاميّة مختلفة لا توافق التجمّعات البنيوية الحقيقيّة في الكثير من الأحيان ويكفينا أن ننطق بالصيغ المنطقيّة الرمزيّة حتّى نتفطّن إلى أنّ النطق المسموع يحدث التباسا في التجميعات المنطقيّة الواضحة وهذا يدلّ على أنّ القضيّة قضيّة الوسم اللفظيّ قبل كلّ شيء، لاقضيّة البنية ذاتها.

§ 64 ـ التقويس المنطقيّ تأويل متأخّر للبنية الأولى لا يستوعب بالضرورة خصائصها

لا أعتقد أنّ التجميع البنيويّ المنطقيّ والتجميع البنيويّ في الوصف النحوي أو في الكتابة أو في الكلام، تجميعان يختلفان في جوهر القضيّة. بل أراهما يختلفان في درجة الصرامة والدقّة، وليس هذا بقليل. فإن التقويس المنطقيّ تأويل للمعنى السابق للصياغة المنطقيّة الأولى، وغير الناتجة عن سلسلة استدلاليّة مّا. فينبغي إذن، وهذا ردّ على مقال كواين، أن نقارن بين التجميع الصناعي المنطقي، والتجميع الصناعي النحوي الواصف للغة، في درجة الصرامة والدقّة والقدرة على توليد الأبنية الصحيحة، لا أن نقارن بين التجميع الصناعي المنطقي والظاهرة الطبيعيّة الموصوفة، والتي تسمّى في هذه الحالة لغة. لذا فاللغات الصناعيّة المستعملة لتوضيح إشكالات البنية اللغويّة تشترك في مغايرتها للظاهرة الطبيعيّة، وتتقارب في دقّتها الوصفيّة. وإنّ الخطأ في تحديد الأبنية ومدى العناصر الأساسيّة الفاعلة في تكوينها، لا يعلمنا بنقص في الظاهرة الطبيعيّة، وإنّما يعلمنا أنّنا لم نصب في وصفها. ولهذا فنحن على رأي دكرو في أنّ كلّ الشكلنة لا تكسبنا علما بأسرار اللغة بالضرورة. بل نجاوزه فنزعم أن كلّ أنموذج شكليّ صوري إذا طبّقناه على اللغة فنجح، فإنّه يعلمنا أنّ من خصائص اللغة أنّها تتكيّف مع هذا الأنموذج، ولكنّه لا ينفي أنّ من خصائصها التكيّف مع نماذج مخالفة له، بل مناقضة.

§ 65 ـ دور الحدس اللغويّ في اختيار المنطقيّ للتجميع المناسب

إذا كان كواين قد توصّل بمفاهيمه المنطقيّة إلى التفريق بين التأويلين (الفراشة (الأوربيّة الكبيرة)) و((الفراشة الأوربيّة) الكبيرة) (Langages، 1966 ص 61) لحلّ اللبس في حيّز المنعوت والنعت من العبارة "الفراشة الأوربيّة الكبيرة"، والتفريق بين (فراشة) و (فراشة أوربيّة) باعتبارهما اسمين لا يعيّنان حيّزا مرجعيّا واحد، فإنّ نجاحه لا يدلّ أنّ اللغة ملتبسة، وإن لم يقل ذلك في هذا النصّ، بل قاله في نصوص أخرى، بل يدلّ قبل كلّ شيء أنّ اللغة تشتغل على صورة تجعله يفرّق بين المعنيين، رغم ظاهر الالتباس، إذ لو لم يفرّق بين الاحتمالين بإدراكه اللغويّ الحدسيّ، لما اختار هذا المثال. فتمييزه المنطقيّ لم يعلمنا بشئ من اللغة. وإنّما صوّر لنا تمييزه لدلالتين مختلفتين أدركهما باعتباره مستعملا من مستعملي اللغة. ومثل هذه العمليّة تدلّ على فطنة صاحبها ولكنّها:

أ- لا تفسّر لماذا قدّمت اللغة إلينا بنية قابلة لتجميعين مختلفين بدلالتين مختلفين؟

ب- ولا تدلّ أنّ اللغة خالية، في مطلق اشتغالها، من قواعد تمكّننا من ترجيح إحدى الدلالتين عند الاقتضاء، ومن الأكيد أنّه إذا كانت لها هذه القواعد، فموضع هذه

القواعد لا يوجد في العبارة المحلّلة، وإنّما يوجد في مواضع أخرى من النظام النحوي، تعمل في هذه العبارة دون أن تكون منها.

§ 66 – التباس التأويل الدلالي لا يستلزم التباس التكوين الدلاليّ

إننا في هذه الفقرة لم نحلّ قضيّة التجميع في البنية الشرطيّة ولا في غيرها في الأبنية. سنحاول في مواضع أخرى من البحث تفسير القضيّة تفسيرا قد يعين على حلّها. ما نريد الوصول إليه هنا لا يجاوز أن يكون بيانًا لاعتقادنا أنّ النحاة الذين يبحثون في قواعد اللغة عن قواعد تأويلها الدلالي، يقفون موقفا من اللغة يستدعي الإقرار بأنّ قواعد التكوين الدلالي في البنية، والسابق لتأويلنا الدلالي للبنية إنّما هي قواعد لا التباس فيها. لتوضيح رأينا نستعمل عبارة لا تؤدّي ما نقصده بالضبط: لا التباس في القواعد المسيّرة للتجميع البنيويّ وقيمته الدلاليّة عند واضع «البنية اللغز» إنّما الالتباس الممكن ألاّ يعرف مفسّر اللغز سرّ اللعبة البنيويّة.

إنّ الالتباس التأويليّ الناتج عن ضعف الوسم اللفظي لا يستلزم بالضرورة أنّ تكون البنية قائمة على قواعد ملتبسة. بل يدلّ أنّ جهاز النطق غير قادر على استيعاب خصائص الجهاز المنتج للغة ووظائفها أعني الدماغ.

نمرّ الآن بعد توضيح رأينا في مثال التجمّع البنيويّ وقضيّته الدلاليّة وما فيه من صلة بين اللغة والمنطق الصناعيّ، إلى تلخيص رأينا في صلة أخرى بين اللغة والمنطق، تتعلق بالمؤسّس للبنية والمحدّد لقضايا التجميع، ونعني به الرابط.

2.3/I
الأصول النحوية الساذجة للصناعة المنطقيّة
وحجبها بالوسم السّمعيّ والبصريّ للإنجاز اللغوي

§ 67 – دور المنطق في ترسيخ مفهوم الرابط الشرطي

تعتبر {إنْ، si ، if،....} والرموز المنطقيّة الموافقة لها بدرجات مختلفة بحسب المدارس والنظريات {< ،⟶ ، ⊂ ....} من الروابط المنطقيّة الأساسية واللازمة لكل صياغة منطقيّة. إن كانت بعض الأنظمة والنماذج تعتمد روابط بسيطة لا تشمل "إن"، وقادرة على أن تستوعب قيمها بترجمة "إن" إليها، فالقوانين " المحصوليّة الحاصليّة" التوتولوجيّة، وطرق الاستدلال المنطقيّ تعتمد في أساسها على مضمون الرابط "إن" على صورة من الصور، كاعتماد التكافؤ (⟷) على ما يسمّيه البعض بالشرط المزدوج (Quine 1972, p32).

ولقد اهتمّ المناطقة العرب بالروابط المكوّنة لعائلة "إن" {إنْ، إذا، لمّا، كلّما...}، اهتماما بليغا مكنّهم، حسب عادل فاخوري في كتابه «منطق العرب» من تطوير المنطق الشرطي الرواقيّ، والوصول به، حسب هذا الدارس، إلى أفكار متقدّمة جدّا، لا يمكننا تقديرها لضعف زادنا في هذا الاختصاص. ويبدو لنا من خلال المستصفى للغزالي، ومفتاح العلوم للسكّاكي، أنّ لهذا المنطق وما يقتضيه من استغلال للأقوال المبنيّة على الشرط، أثرا، لم تدرس أبعاده اللغويّة والمنطقيّة، في أصول الفقه والبلاغة، على حدّ سواء.

ولقد استعملت كلمة "الرابط" لـ"إنْ" وأخواتها في النحو العربيّ، فمنذ السيرافي، خصيم متّى، وبتأثير مباشر من نظريّة سيبويه في الشرط والمخالفة لنظريّة الخليل ولنظريّة الكوفة كما سنرى في دراسة الجزم (القسم الخامس)، انتشرت الفكرة القائلة بأنّ الأداة رابط بين جملتين كانتا، لولاه، مستقلّتين. وهي الفكرة التي على ضعفها امتدت إلى النحو الرسميّ العرفيّ فالمدرسيّ في صورة المنوال [شرط + جواب]. والظنّ - ظنّنا - أنّ متّى، إن غلب السيرافي في مسألة، فقد غلبه، لمّا نشر السيرافي في النحو رابطيّة "إن"، وما زال يغلبه في الكثير مما يكتبه أحفاده، وما يكتبه بعض أترابهم في الغرب.

§ 68 – قضيّة العلاقة التاريخيّة بين صياغة المنطق وصناعة النحو واللغة

يطرح علينا هذا الموجز قضيّتين مترابطتين لكن مختلفتين:

- ما هي العلاقة بين النشاط النحويّ والنشاط المنطقيّ في معالجة الشرط بنية ودلالة في القديم؟

- وما هي الصلة بين الرابط المنطقيّ "إن" والعامل النحويّ"إن"؟

لا يمكننا الإجابة عن السؤال الأوّل. وسنكتفي بتقديم افتراضات في شأنه. فنحن إنْ كنّا نشكّ في صحّة فهمنا للتراث النحويّ، فإننا لا نشكّ في عجزنا عن تناول المنطق العربيّ في الحاضر، كذلك لا نشكّ أنّ كثيرا ممّن بتّوا في هذه المسألة على وجه من الوجهين، اعتمدوا على قرائن أوّليّة، لا على دراسة معمّقة ومجرّدة للمنطق العربي من خلال نصوصه الأساسية التي كانت تعتمد في النشاط الفقهي أكثر من نصوص ابن سينا وابن رشد المعروفين عند الغرب. فما قدّم عن تأثير المنطق في النحو في حاجة إلى مراجعة توضّح تأثير اللغة في الاختيارات المنطقيّة القديمة والتي كانت أساس المنطق الحديث.

أمّا القضيّة الثانيّة، فالنظر في تاريخ المنطق يبيّن أنّه انطلق من تحليل "الأقوال اللغويّة" المعتبرة، وقام على اختيار أبنية منها، تتميّز بكون النظر في خصائصها يكشف عن قدرة فيها على توليد صيغ صادقة، من صيغ صادقة أخرى، وذلك على "صور" حدّدها أرسطو وتلاميذه لتمييز التسلسل الاستدلالي، من تسلسل آخر للأقوال لا يؤدّي إلى الصدق (انظر، الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق دار الشرق، ص 56).

§ 69 – دور التعقّد الصناعي في طمس الأصل اللغويّ للرابط المنطقي

لكنّ كثيرا من المناطقة المحدثين، لاهتمامهم بما آلت إليه الشكلانيّة المنطقيّة من تعقّد لغويّ في الصيغ البنيويّة يبعد اللغة الصناعية المنطقية عن أصولها الأولى، لا يتردّدون في تنبيه المتعلّمين إلى خطإ القول بأنّ "الروابط والأسوار في النظام الشكليّ وضعت اختصارا لكلمات وتعابير موافقة لها في اللغة الطبيعيّة ... فمن خصائص هذه المقاربة أن توهم أنّ الكلمات المنطقيّة مثل [إن ...ف] و [أو] و[لا] كلمات عامّة مبهمة في الاستعمال اليوميّ يقتصر دور المنطقيّ في شأنها أن يختار كلّ مرّة معنى معيّنا يضيفه على الرمز الشكليّ الموافق". (Rivenc, p113) .

لقد ضرب "ريفانك" عصفورا بحجرين. فدلالة "إنْ" مبهمة في الاستعمال اليوميّ، وهذا يقتضي الإقرار بعدم وضوح الصياغة اللغويّة، ومعنى "إنْ" المنطقيّة، لا صلة له بمعنى "إن" اللغويّة. فهو لشدّة اتصاله بالمنطق الرياضيّ، لم يتفطّن، كبعض الرياضيين، أنّه يقول نثرا. وعلى كلّ، فليس من شأن المنطقيّ أن يهتمّ بكون "إن" المنطقيّة لفظا يستدعي من الباحث أن يفسّر الصلة بين معانيها المختلفة وحتّى المتباعدة. وليس من شأنه أن يتساءل في إمكان أن تكون:

(1) إن وقعت الحرب وقع الموت (أو فـ إنّ الموت يقع)

(2) إن ج2 (فـ)ج1

(3) إن ق(فـ) ك

(4) ق ⟵ ك (....الخ)

تعبيرات مختلفة لبنية واحدة شكليّة مجرّدة قابلة للتشكيل في صور ماديّة مختلفة ليست بالضرورة لفظية، لتؤدّي معاني مختلفة ومتباعدة، تستغلّ في مجالات مختلفة في حالات عرفانيّة مختلفة.

لا شكّ أنّ المناطقة، والأبستمولوجيين المباعدين لما بين اللغة الطبيعيّة وبعض اللغات الصناعيّة، ينطلقون من مقارنة مشروعة بين الصيغ الشكليّة المعقّدة وما يمكن أن يكون ترجمة لها باللفظ اللغويّ، إذ يستحيل في الكثير من الأحيان أن نعبّر عن مثل هذه الصياغات لفظيّا دون الوقوع في الاستحالة التعبيريّة، رغم ظاهر بساطتها في الرمز المنطقيّ.

§ 70 – دور الوسم السّمعي والوسم البصريّ في تباعد الصياغات المنطقيّة والنحويّة

إلاّ أنّه ليس من المستبعد أن يكون ذلك راجعا إلى الحامل اللغويّ. إنّنا وإنْ كنّا نقرّ صحّة التمييز الذي وضعه غرانجر (الفصل الثاني G.G. Granger, 1979)، بين لغة التمثيل الكيميائي للعناصر الكيميائية، واللغة الطبيعيّة من حيث كون الأولى بصريّة والثانية سمعيّة، وكون الثانية لذلك غير قادرة على التعبير عن الهباءات الكثيرة الذرّات، فإنّنا لا نستبعد أن كثيرا من الصيغ المنطقيّة الطويلة المعقّدة التجميع لا تقبل الترجمة اللفظية الطبيعية لأنّها بصريّة بالأساس، وإن كان اعتبار الحامل ممّا لا يدخل في حساب المناطقة. فمن الطبيعيّ إذن أن تكون الترجمة مستحيلة، حتّى وإن أعطينا للروابط اللغويّة نفس الدلالات التي لها في المنطق. فالتباعد بين المنطق والنحو قد يكون ناتجا عن الاختلاف بين الوسم اللفظي النطقي السمعي والوسم الخطّي البصريّ.

§ 71 – مثال عن عجز الوسم اللفظيّ عن تأدية التعقّد البنيويّ الصحيح

لكن هذا لا يدلّ، بأيّ حال من الأحوال، أن البنية المنطقيّة والبنية اللغويّة يجب أن تكونا دائما وبالضرورة مختلفتين. فلقد بيّن المبرّد منذ قرون أنّ بعض المنجزات اللغويّة "جيدة"، والنعت له، من حيث مطابقتها للقواعد. لكنّ هذا لا يمنعنا من رفضها، لأسباب أتصوّر أنّ المبرّد كان حائرا فيها وترجع حسب رأينا إلى خصائص إدراكنا السمعي للحامل الماديّ للغة. من هذه الأبنية التي احتفل بها المبرّد أيّما احتفال، وتدلّ على

عبقريّة نحاتنا في التفطّن إلى اتساع القدرة التوليديّة للقواعد التي اكتشفوها اتساعا يجاوز الاستعمال العاديّ، هذا المثال:

(5) سرّ الشاربُ المطعمه طعامَك شرابَك زيدا (المقتضب، I / ص 17)

فكما أنّ هذا اللفظ مرفوض رغم صدوره عن بنية لغوية صحيحة، سمّيناها في نشاطنا التربوي بـ"شبه الإسناد" وهي البنية [اسم عامل عمل الفعل + معمول] لأسباب لا تهمّنا هنا، فمن الممكن أن نجد صياغة منطقية تعتمد البنية الشرطيّة ولا تقبل أن تصاغ لفظا. وليس من المستحيل أن تكون هذه كتلك صادرة عن بنية بسيطة مشتركة توجد في مستوى تجريديّ مّا.

من الوارد أن يعتبر سبر المبرّد، وابن السراج والنحاة بعدهما، لغياهب التوليد البنيويّ الإعرابيّ الدلاليّ ضربا من اللعب اللغويّ المجاوز للمقبول في الاستعمال، وأن يرفض لأسباب عمليّة كما هو الشأن عند نقاد النحو العربيّ المهتمّين بالجدوى التربويّة والحضاريّة المباشرة، أو لأسباب نظريّة أعمق تستمد أصولها من المعتمدات المفهومية التي دعت التوليديين إلى وضع شروط تحدّ من القوّة التوليديّة لبعض القواعد التكراريّة المؤديّة إلى توليد وحوش (monstres) بنيويّة غير قابلة للتأويل الدلاليّ في مجال الإنجاز اللغويّ.

بيد أنّنا، إذا استعملنا المصطلحات السوسيريّة لمجرّد التوضيح في التعبير، لسنا على يقين من أنّ الجائز في الكلام معيار لما يجوز في اللغة بالضرورة. سنوضّح هذه الفكرة في مواضع أخرى من البحث، عندما نشير إلى الفرق بين مقتضيات الخطيّة المتّصلة بالإنجاز وقواعده، ومقتضيات الدوريّة المتّصلة بالأبنية التجريديّة العليا في اللغة. ونكتفي هنا بالتذكير بتمييزنا بين تكوين الدلالة عند المتكلّم (معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى2) وتأويل الدلالة عند المخاطب (لفظ 1 ← معنى3 يساوي أو يخالف معنى2 أو معنى 1) فالتباس التأويل ليس دالاّ بالضرورة على التباس التكوين.

§ 72 – افتراض أنّ المنطق الصناعي استغلّ بعض الأبنية الدلاليّة اللغويّة السابقة للوسم اللفظي

إن سلّمنا بأن اللغة قادرة على تطبيق قواعدها الأساسيّة تطبيقا غير مراقب بقواعد الإنجاز، ومؤدّيا إلى أبنية لا تتماشى مع الإدراك السمعي المتصل بالإنجاز وسلّمنا بأنّ التمثيل البصريّ لهذه الأبنية يقتضي قواعد إنجازيّة أخرى وعناصر تسم البنية بغير اللفظ اللغويّ العاديّ، فإنّنا نرتقب أنّنا واجدون صلات أخرى بين البنية النحويّة والبنية المنطقيّة، تبيّن – وهذا حدسنا– أن المنطق الصناعي قد انطلق من

اختيار قيم دلاليّة معيّنة لأبنية نحويّة معيّنة أدّت إلى توليد آخر مخالف للإنجاز العاديّ.

من الثابت عندنا، بالتسليم المبدئيّ الحدسيّ القابل للتصديق والتكذيب، أنّ الروابط المنطقيّة كـ"إن" وما يتّصل بها من أبنية تركّب ببعض دلالاتها الممكنة، وما يتّصل بها من أبنية أخرى تقوم على روابط أخرى كالواو و"أو" إنّما هي أبنية تعبّر عن حقائق ذهنيّة ضاربة في تاريخ الإنسان، ولا تمثّل الخصائص الموضوعيّة للكون بالضرورة، مهما كان نجاحها في تمثيلها. واختيارنا الساذج عن وعي أنّ الإنسان لم ينتظر أرسطو ولا الرواقيين، ولا غيرهم، حتّى يبدأ الاستدلال بفضل الاستلزام. ومهما كانت الحقيقة النفسيّة للاستلزام من حيث استقلاله عنَ البنية اللغويّة في النشاط السلوكي والعرفانيّ، أي مهما كان نصيب آراء بياجي Piaget، وتلاميذه وأقرانه وخصومه في علم النفس العرفاني، من الصحّة، فمن المفيد أن نقول في كثير من السذاجة الواعية، أنّ البنية الأولى المحقّقة لهذه العمليّة الذهنية خارج السلوك الحسّي الحركي العامّ، كانت في السلوك اللغويّ وقائمة على رابط لغويّ مّا، له صورة ماديّة مّا، وقد يكون مجرّد علاقة لغويّة معيّنة غير مجسّدة في مادة سمعيّة، ولكنّه مهما كانت الحال فهو أخ من أخوات [إن...] التي وجدت أو توجد أو قد توجد في اللغات. سنعود في فقرات أخرى إلى أزليّة البنية الشرطيّة، وما تقتضيه من تصوّرات بنيويّة نحويّة ودلاليّة، تعارض إفراط اللسانيات الحديثة في الاحتفال باللفظ وما يقتضيه من مفاهيم "شبه غالطة" كالآنيّة والخطيّة.

§ 73 – إلحاق المنطق بالنحو مشروع علميّ قديم نحتاج إليه حضاريًا

صرّح بارهيلل سنة 1954، بأمل، اصطدم بعد ذلك بصعوبات شتّى، مضمونه «أنّه يمكن للمنطق أن يصبح جزءا من الإعراب (Syntaxe) شرط أن يكون للإعراب مفهوم أوسع، وأن يصاغ بدقّة». وهو يشير بهذا الرأي إلى إمكان استغلال أفكار كرناب Car-nap، على صورة تمكّن من تجاوز احتفال اللسانيين بأبنية التكوين وقواعده، إلى الاحتفال بقواعد التحويل احتفالا يبعد اللسانيات من المأزق الذي وصلت إليه مع هاريس Harris، ويقرّبها أكثر من الدلالة (Langages, N° 12, p. 32).

هذا الرأي وإن وجد معارضة من تشمسكي في بداياته وقبل كتابته لأسس المدرسة التوليديّة سنة 1957، فإنّه كان تعبيرا من تعابير اتجاه لسانيّ ومنطقيّ عامّ أثمر دراسات ونظريات ومدارس يحتاج المتتبّع لها إلى زاد منطقيّ وفير.

مهما كانت نتائج هذا الاتجاه فإن الدراسات العربيّة في حاجة حضاريّة إليه لأنّه يتطلّب ثراء فكريّا عاليا من شأنه أن يقينا من خطر ميلين متعارضين يهدّدان نشاطنا اللغويّ: ميل إلى الأخذ بالمسلّمات العرفيّة الشائعة وميل إلى اكتساب آليات تقنيّة فقيرة، معزولة عن خلفياتها الفلسفيّة العميقة، وعن المواقف النظريّة المؤسّسة لها.

§ 74 – أهميّة البنية الشرطيّة في تلمّس الأصول الدلاليّة اللغويّة للمنطلقات الصناعيّة المنطقية

لذا ، ومع تنبيهنا إلى ضعف دراستنا لهذا الموضوع، نؤكّد أهميّة القضايا التي يطرحها الشرط باعتباره بنية مشتركة بين النحو والمنطق، تدعو إلى دراسة العلاقات الدلاليّة الي بينها انطلاقا من ملاحظة كون النحو ظاهرة طبيعيّة سابقة للصناعة المنطقيّة، والصناعة النحويّة على حدّ سواء. ذلك أنّنا "نشعر" بأنّ كثيرا من النقائص الصناعيّة في النظريات النحويّة، بالنسبة إلى الصناعة المنطقيّة، قد أخذت على أنّها خصائص لغويّة حقيقيّة يجب اعتمادها للتّمييز أو التقريب بين اللغة والمنطق.

خليق بالنحوي الناظر في الشرط وغيره مما يعتبر من الروابط المنطقيّة، ولا سيما الأساسي منها، والمكوّن للأبنية المنطقيّة الأساسيّة المعبّر عنها برموز تصويريّة "هيروغليفيّة"، أن ينظر إلى علاقته برجل المنطق وصناعته، على نمط ما كان من تهوّر السيرافي مع متّى. فلسبب حدْسيّ فكريّ مّا يجاوز الصراع الفكريّ الحضاريّ انتصر مستعملو اللغة إلى النحويّ، على منطقيّ يبدو هو المنتصر الحقيقيّ في المناظرة.

إذا افترضنا أنّ المناطقة الأوائل نحاة دلاليون، توقّعنا أنهم انطلاقا من تفكيرهم في اللغة قد توصلّوا إلى عزل أبنية نحويّة دلاليّة معيّنة تتميّز بكونها أكثر تعبيرا عن قوانين العقل من أبنية التعجّب والتمنّي والأمر مثلا. إذا انطلقنا من هذا الافتراض، وفي تاريخ المنطق كثير ممّا يدلّ على إمكان قبوله، فمن المتوقّع أن يكون جزء كبير ممّا ولّد منها تطوّرا طبيعيّا لخصائص في اللغة قابلة للإثمار بمجرّد عزلها عن ظواهر لغويّة أخرى محدّدة لطاقتها التوليديّة. وإذن فهي ظواهر تتكهّن بها قواعد اللغة جزئيّا كما تتكهّن جزئيّا باحتمالات أخرى في التعبير تسمّى شعرا مثلا، تقوم على إبطال هذه الخصائص المتميّزة ذاتها.

إن انطلقنا من هذا الافتراض فمن الضروريّ البحث عن الخصائص النحويّة، الأساسيّة والمسيطرة على الأبنية التي من بعض خصائصها تطوّرت الصناعة المنطقيّة، والبحث عن بعض مظاهرها في العربيّة. وليس من اللازم حسب رأينا أن ننطلق من نفس المبادئ التي انطلق منها الغربيون في بحثهم في العلاقة بين اللغة والمنطق، وإن كان من اللازم أن ننتفع بتجربتهم، ولم يكن هذا ممكنا، بالنسبة إلينا للسبب الذي ذكرناه.

إنّ ما لاحظناه من تداخل بين الأبنية المعبّرة عن الدلالة الشرطيّة هو الباب الذي يجب أن ندخل منه لفهم الخصائص اللغويّة العامّة التي رشّحت الشرط مع بعض العلاقات اللغويّة الأخرى كالجمع إلى أن يكون الممثل الرئيسيّ لأهمّ العمليات العقليّة وهو الاستدلال. وإننا نترقّب أنّ دراسة هذا المجال يعيننا على فهم الأسس اللغويّة لنشأة الصناعة المنطقيّة.

لهذا لافائدة في بيان مظاهر الاختلاف بين العلاقة الشرطيّة ودلالة الرابط المنطقي. وإنما الفائدة في البحث عن الدلالة اللغويّة الشرطيّة التي خوّلت للرابط المنطقيّ أن يكون، وأن يتطوّر بعد ذلك في صياغات موسومة رمزيّا بوسم لا يوافق الوسم اللفظي لهذه الدلالات .

يتضمّن هذا الموقف أنّ الدخول إلى النحو من المنطق الصناعي، دخول مآله الفشل حتما. فالعلاقة بين النحو الطبيعي والمنطق الصناعي علاقة لا يمكن إدراكها إلاّ بوسائل نحويّة خالصة، تعيد العمليّة التاريخيّة المتمثّلة في نشأة الصناعة المنطقيّة انطلاقا من التفكير في دلالة الأبنية اللغويّة على الكون.

§ 75 – ظواهر حديثة تدل على أن المنطق مازال يغرف من الدلالة اللغوية

لقد أشرنا منذ حين إلى أنّ الدراسة التاريخيّة لنشأة الصناعة المنطقيّة في إطار ما نقول به ممكنة. وليس من العسير أن نلاحظ أنّ التطورات المنطقيّة الحديثة قد انطلقت من التفكير في اللغة. ونستشهد لذلك بجوانب من الفلسفة التحليليّة دون تحليل هذه الجوانب لضيق المكان. بل، قبل ذلك إذا كان من الثابت أن لبول Boole دورا أساسيّا في تطوّر المنطق الرياضي فمن الثابت أيضا أن ذلك قد بدأ عنده بمحاولة لمعالجة التفكير الإنساني المعبّر عنه باللغة. اعتمادا على وسائل جبريّة. فقد انطلق بول حسب بلانشى (Blanché) «من التفكير الجبري العامل على العلامات لتصنيف هذه العلامات أوّلا حسب وظائفها وللبحث بعد ذلك عن نظائر هذه الوظائف في الأشكال اللغويّة العاديّة حتى يترجم هذه العلامات اللغويّة إلى نظائرها من العلامات الجبريّة ترجمة تجعلها صالحة للحساب» (Blanché, 1970 p 272-273)

تتضمن هذه العمليّة حدسيّا، أنّ الوظائف الرياضيّة كما حدّدت في الصناعة الرياضية تعتمد منطقا له من الشّمول والكلّيّة ما يمكّن من اختزال الوظائف اللغويّة إليها. ولقد تبيّن أنّ هذا الوجه من المنحى الاختزالي غير مثمر لعدم رضوخ اللغة لأحكام الصناعة المنطقيّة. وقد يرى البعض أنّه من التّهور أن ندّعي أنّ بول لم يختزل اللغة إلى الجبر، وأنّه –على خلاف الرأي الشائع– لم يترجم العلامات اللغويّة ووظائفها إلى الجبر، بل أرجع في الحقيقة الترجمة الجبريّة إلى نصّها الأصليّ. فمن الثابت تاريخيّا أنّ اللغة الرمزيّة الرياضيّة كانت مرحلة متأخّرة من استعمال مخصوص للغة.

إذا كان المنطق تطوّرا من استعمال مخصوص للقواعد النحويّة، فمن المعقول أن يكون عاجزا عن استيعاب اللغة كلّها في مرحلة من مراحل تطوّره، وأن يكون في حاجة إلى الرجوع إلى اللغة من حين إلى حين لاقتطاع جزء آخر منها، يطوّره في صورة أنموذج منطقيّ جديد يستفرغ طاقات ذلك الجزء اللغويّ. هذا ما يفعله مثلا اليابانيون خاصّة، هذه الأيّام، للسيطرة على معلومات تؤدّى باللغة، بأدوات تقريبيّة غيردقيقة

(Revue La Recherche 1991, N° 237 p: 1309). فإن كان يمكن لبعض النماذج الرياضيّة أن تستوعب بعض تعبيراتنا التقريبيّة، فلأنّ هذه "التعبيرات"، تتحكّم في الكثير من قراراتنا، فالتقرير التقريبيّ اللغويّ لبعض الظواهرفي الكون، كان العامل الخفيّ لوضع النماذج الرياضيّة المعقّدة، وليس العكس. فالظواهر المشاكسة للأحكام، نقيّدها باللغة قبل صنع أحكام خاصّة بها، اعتمادا على ما قيّدناه تقريبيّا من خصائصها. وإنّنا نعتقد أنّ عقل الإنسان قد توصّل إلى بنية الشرط، في مرحلة بدائيّة جدًّا، ليكوّن أوّل قيد تقريبيّ للظواهر الشرسة من الكون. وسنحلّل هذه الفكرة بوسائل لغويّة خالصة، في القسم الأخير من البحث عند دراستنا لتعامل الوجوب والإمكان بنيويًا في تكوين ما سمّيناه بدرجات الإثبات في الشرط.

§ 76 – أصالة الدلالة الشرطيّة في اللغة تقتضي سذاجة العلاقة الشرطيّة الأولى

من الثابت أن كلّ تطوّر في النماذج المنطقيّة يسعى إلى إحكام الاستدلال، ورفع طرق الاستلزام إلى درجة إجرائيّة أعلى. فإذا أنكر أحد أن تكون صلة المنطق بالنحو على ما ذكرنا، فليس من الممكن أن ننكر أنّ البنية الأساسية الموفّرة للاستلزام هي بنية الشرط، وأنّ هذه البنية، وإن اعتبرناها منطقيّة، فلا سبيل إلى إنكار أنّها في اللغة. إنّ الإقرار بهذا الحاصل لازم للبحث في الخصائص اللغويّة لهذه البنية للإجابة عن سؤال ساذج هو: ما هي الخصائص اللغويّة العامّة التي رشّحت هذه البنية لتكون من أكثر الأبنية اشتراكا بين الصناعة النحوية والصناعة المنطقيّة؟ أفلا تكون هذه البنية مركزا لتلاقي علاقات دلاليّة وبنيويّة لغويّة شتّى بها تتركّز وتتكثّف أهمّ الخصائص الممثلة للتصوّرات الوجوديّة للكون في اللغة؟

ليس من اللازم أن يكون هذا التركّز والتكثّف من جنس المفاهيم الفلسفيّة المعقّدة. فإمكان استعمال الشرط عند الذكيّ والغبيّ وما بينهما يدلّ أنّ هذا التركّز والتكثّف إذا وجد فلا بدّ أن يكون مفهوما أو مجموعة من المفاهيم الساذجة.

إذا لم نفشل في حلمنا هذا، فإنّنا نترقّب أن يكون الشرط ذا خصائص من شأنها أن تدعو، في الدراسات العربيّة، إلى تصوّر جديد للعلاقة بين النحو والمنطق.

من الوارد ألاّ ننجح علميّا في مشروعنا. وهذا نقبله. ما نخشاه هو الفشل في الوصول إلى نمط حضاريّ معيّن من التفكير.

3.3/I
الخطأ في أسس المقارنة بين الدلالة المنطقيّة والدلالة النحويّة

§ 77 – الحاجة إلى مواصلة مشروع بنفنيست في دراسة مقولات الفكر

لقد بدأ بنفنيست مشروعا مهمّا بنقده اللغويّ لبعض المقولات الارسطو طالسيّة وذلك في مقاله الشهير "مقولات الفكر ومقولات اللغة" (Benveniste 1966, p. 63). ولقد أكّد انطلاقا من مبدئه في كون التفكير استعمالا لعلامات اللغة، ضرورة تصوّر الذهن احتمالا لا إطارا وحركة لأبنية. ولقد رأى الفلاسفة المناطقة في ذلك إعلانا عن استحالة تحديد مقولات فكريّة خارج الحركة اللغويّة. حتّى أنّ مترجم كتاب كواين "الكلمة والشيء"، لم ير أن يقدّم هذا الكتاب إلاّ بالإعلان عن أنّه كتاب رفع تحدّي بنفينيست، وإن كان كواين، نفسه، لا يذكر بنفيست في كتابه (Quine, 1977,p7-8).

قد يكون ضعف بنفيست في الإقناع أنّه فصل بين الحركة والبنية، فقد قدّم للفلاسفة "حركيّة" للفكر في اللغة، ولم يقدّم لهم بنية تستجيب لاهتماماتهم المقوليّة، وزاد الطين بلّة بجعله الذهن احتماليّا. سنحاول في دراستنا هذه، على خلاف تلامذة بنفنيست، أن نربط بين الاحتمال الذهني والحركيّة والبنية. فبنية الشرط اللغويّة مؤهّلة بطبعها للتعبير عن حركيّة بنيويّة احتماليّة للذهن، كما سنرى عند دراستنا لحركيّة الاسترسال البنيويّ ابتداء من القسم الثالث، وفي القسم الرابع خاصّة.

لا نجد في الدراسات اللغويّة العربيّة عملا شبيها بعمل بنفنيست. فالاتجاه الشائع إمّا الإقرار بتأثير النحو بالمنطق، أو نفيه، أو الهروب من القضيّة. ولا نعلم أنّ أحدا فكّر في القيام بالعمليّة المعاكسة.

لا نعتقد أن التفكير المتّصل بالنصّ الدينيّ كان خاليا من منطق مّا يخالف ولو جزئيّا التعاليم المنتشرة في شروح أرسطو. إن كان فلا بدّ أنّ لأبنية العربيّة ودلالاتها حضورا فعّالا في بلورة خصائصه، ولو بصورة ضمنيّة غير صريحة. نجد ملامح لذلك في دراسة الأمر والشرط والاستثناء وغيرها من المواضيع المدروسة في المستصفى للغزالي.

لنترك جانبا هذه القضيّة . فالعادة ألاّ يعتبر منطقا إلاّ المتّصل بالمنطق الأرسطي لوضوح معالمه. لكن، إن كان لا شكّ في توفّر التفكير النحويّ، في التفكير الدينيّ، والعكس لا يهمّنا هنا، فإنه من المشروع إذا لم نفترض وجود نظام منطقيّ خاصّ في

هذا التفكير، أن نتساءل في مدى تأثّر الدلالات المنطقيّة بدلالات الأبنية النحويّة العربيّة، في مجتمع يقوم دينه وتشريعه على المعالجة اللغويّة للنصوص. ألا يمكن ألاّ تكون المفاهيم النحويّة المتناولة للقرآن، ذات أثر مّا في التصوّرات المنطقيّة العربيّة، على وجه شبيه بما لاحظه بنفنيست في مقولات أرسطو وصلتها باللغة الإغريقيّة.

§ 78 – دلالة الحرف "إمّا" على رسوخ المنطق في النحو

من المعطيات المشجعة على طرح هذا السؤال أنّه إذا كانت دلالة "إمّا" تدرس اليوم في الفصل المانع للجمع (ou exclusif) في كتب المنطق الحديث، فهي في كتب المنطق العربيّ القديم كانت تدرس ضمن المنطق الشرطيّ (فاخوري، 1981، ص114 وما بعدها).

من الممكن أن نجد أصولا لهذا في المنطق المشّائيّ أو الرواقيّ. غير أنّه لا بدّ من استدلال قويّ جدًا، وإيمان شديد بالصدف السعيدة، حتّى ننكر العلاقات المتشابكة نحويًا وصوتيًا بين الأدوات التالية: {إنْ، إمّا (إن ما) إلاّ (إن لا)، أمّا، أمّا فـ، إمّا وإمّا...الخ} وحتّى نبيّن أنّ هذه العلاقات التي انتبه اليها الخليل، حسب سيبويه، أتت اللغة والتفكير اللغويّ من المنطق.

إذا لاحظنا أنّ النحاة تتبّعوا هذه الأدوات في كلام العرب والقرآن، وزعموا صلة بين {إنْ، وإمّا، وإلاّ...}، اعتمادا على أمثلة بنيويّة ودلاليّة، تبيّن اشتراكها في القيمة، فمن الصعب لوجاهة تحليلاتهم أن نرجعها إلى أفكار منطقيّة أثّرت في النحو، لأنّ هذا الرأي لا يفسّر وجود نصوص تستعملها على صورة تثبت ما بينها من علاقات لغويّة، كما سنرى في فقرات قادمة.

لذا فالأمر بين اثنين كلاهما نقبله ويفيدنا في العلاقة بين النحو والمنطق:

– إذا ثبت أنّ تناول "إمّا" في الشرط، لا في علاقة الفصل كما هو الحال الآن، راجع إلى أسباب تاريخيّة تتعلّق بصلة المنطق العربي بالمنطق الإغريقي، فهذه الأدوات تدلّ أنّ اللغة العربيّة سجلّت في أدواتها جزءا من المنطق الشرطي، قبل وجود هذا المنطق في تاريخ الحضارة العربيّة على صورة طبيعيّة تبيّن أنّ المنطق الصناعي اكتشاف لحقائق مسجّلة بطبعها في اللغة. هذه الإمكانيّة هي التي تفسّر اهتمامنا البالغ بهذه الأداة [إمّا] في صفحات عدّة من هذا البحث.

– إذا لم يثبت الأمر الأوّل، فإنّ الاتفاق بين النحاة والمناطقة، لا يمكن تفسيره إلاّ بتأثير النحو العربيّ في المنطق العربيّ. والعكس في الشرط لا يجوز لأنّ اعتبار تلك الأدوات متضمنّة لمعنى "إن" في النحو العربيّ، إقرار بعلاقة بين اللفظ والمعنى. ولا يرجع إلى أسباب لفظيّة ولا إلى أسباب معنويّة منفصل بعضها عن بعض.

§ 79 – أساس المنطق صناعة من صناعات الاستعمال اللغوي

يتضمّن محتوى هذه الفقرة، والفقرات السابقة، أنّ الدلالة المسندة إلى البنية الشرطيّة في المنطق، ينبغي ان تعتبر جزءا من الدلالة المسندة إلى البنية الشرطيّة في النحو وذلك مهما كانت النتائج المنجرّة من استقراء النصوص. يمكن لدارس أن يجرّد ألف نصّ أدبيّ أو عاديّ دون أن يجد ولو صورة واحدة من دلالة الشرط المنطقيّة. لكنّنا نستغرب أن يعتمد استقراؤه للفصل التامّ بين الدلالة النحويّة والدلالة المنطقيّة. فمن الطبيعيّ ألاّ يجد الدارس الدلالة المنطقيّة إذا أخذ نصّا لأبي نوّاس وترك نصّا لمتّى. كذلك العكس. لكن ليس من الطبيعيّ، إذا أقررنا بأن اللّغة وجدت للاستعمال في مختلف الأنشطة الاجتماعيّة، ألاّ نعتمد لفهمها إلاّ على الاستعمال اليوميّ أو الأدبيّ لها.

منتهى هذا الرأي أنّ المنطق بالنسبة إلى الدلالة النحويّة، ليس إلا من مجموع ما تنتجه الأبنية النحويّة من فوضى دلاليّة لا تحدّ. فبفضل خصائص نختارها من الأبنية ودلالتها يمكننا أن نكوّن علما قادرا على التكهّن بجزء من المجموعة التي تولّدها اللغة، هذا العلم هو المنطق. معنى هذا أنّ طرافة الصناعة المنطقيّة أنّها تُفقر الأبنية النحويّة من دلالاتها لتجعلها أداة متحكّمة في الدلالة. وذلك باختيار الجزء المنظّم من المجموعة الفوضويّة، وعزله لإنتاج الحقائق في أسرع وقت وعلى أسلم سبيل.

§ 80 – زيف المقارنة بين المنطقيّ المتكلّم والمخاطب غير المنطقيّ من حيث الثراء أو الفقر الدلالي

لقد اهتمّ كثير من الباحثين بالمقارنة بين التصوّر اللغوي، والتصوّر المنطقي للبنية الشرطيّة، لاستنتاج حكم مضمونه أن أحد طرفيّ المقارنة فقير في دلالته.

نشير بادئ بدء إلى أنّه من الصّعب أن نفرّق بين أمرين، أو أننا على الأقل لم نستطع أن نفرّق بين أمرين:

– أكانت هذه المقارنات من جنس المقارنة بين بنيتين مختلفتين

– أم كانت من جنس المقارنة بين تصوّرين مختلفين لبنية واحدة.

يتّضح من مناقشتنا الماضية أنّنا أميل إلى الأمر الثاني.

انطلقت بعض الدراسات من دلالة الصدق والكذب في ما يسمّيه المناطقة بالشرط الماديّ منذ الإغريق فإلى فراك (Frege) فكواين (Quine 1977, p313) . وذلك لدراسة مظاهر من استعمالها لدى المستعملين العاديين. وكانت النتيجة، وهذا طبيعيّ، ما دام المنطقيّ لم يعتبر من مستعملي اللغة، أنّ أغلب المستعملين لا يتمثّلون قيم الشرط إلاّ جزئيّا. سنعود إلى هذه النقطة في الفصل الخاصّ بنقائص المناهج المعتمدة على

الاختبار النفسي. نكتفي هنا بمثال من عندنا، وهو أنّ المخاطب إذا سمع الجملة التالية:

(1) إذا زارني زيد أكرمته

فهم حصول الإكرام بحصول الزيارة، وقد يفهم عدم حصول الإكرام في حالة عدم حصول الزيارة، ولكنّه قد لا يتوقّع إمكانين منطقيّين آخرين وهما حصول الإكرام دون حصول الزيارة، وحصول الزيارة دون حصول الإكرام. إلاّ أنّ مخاطبا آخر، له معلومات تفوق الأوّل، قد يتوقّع الحالة الرابعة أيضا.

لا نستعرض هنا كلّ العيوب المتّصلة بهذا المنهج. إذ من الوارد في العموم أن نجد مخاطبا في مقام معيّن لا يفهم إلاّ جزءا من الإمكانات الدلاليّة المنطقيّة للشرط.

العيب الذي نذكره هنا أنّه اعتمادا على فهم المخاطب، يستنتج الفقر في دلالة بنية لم يكوّنها المخاطب. لفهم هذه النقطة نستعرض مراحل التحقيق التي أدّت إلى النتيجة.

يوجد شخص مّا، سمّى عالما، اختار جملة تدلّ على إمكانات أربعة، وقدّمها إلى مخاطب ففهم المخاطب إمكانين فقط. أليس من المعقول أن نقول إنّ دلالة صانع المثال، أثرى من دلالة المخاطب في هذه الحالة. لكن إذا انتبهنا إلى أنّ صانع المثال إنسان، وأنّ صانع القول متكلّم في حكم اللغة، أفلا تكون المقارنة في حقيقتها مقارنة بين دلالة متكلّم ودلالة مخاطب. لماذا نعتبر البنية فقيرة اعتمادا على المخاطب ولا نعتبرها غنيّة اعتمادا على المتكلّم؟ هنا نجد تزويرا واضحا في التعامل مع البنية.

§ 81 – قد تكون دلالة المتكلم أفقر من دلالة المخاطب

هذا لا يمنعنا من تصوّر حالة أخرى فيها الدلالة فقيرة ابتداء من المتكلّم. هب أنّ المتكلّم صنع قنبلة على صورة تجعلها لا تنفجر إلاّ إذا ضغطت على الزرّ فقط. في هذه الحالة تكون الجملة التالية:

(2) إذا ضغطت على الزرّ انفجرت القنبلة

تدلّ على حصول الانفجار بحصول الضغط، وعلى عدم حصول الانفجار بعدم حصول الضغط ولا تدلّ على الحالتين الأخريين عند المتكلّم. لكنّ المخاطب، لما كان يخاف من القنبلة، تراه يتلطّف في حملها خوفا من انفجارها. فهو يفهم دلالة أخرى لم يقصدها المتكلّم وهي "حصول الانفجار دون حصول الضغط". قد يقول القائل كان على المتكلّم أن يقول:

(3) إذا، وإذا ضغطت على الزرّ فقط انفجرت القنبلة.

لكن مهما كانت الحال فإننا نستطيع دائما أن نجد تنوّعا في الدلالات تتراوح فقرا

وثراء. ومجموع هذه الدلالات تستطيع البنية حملها. فهل الفقر في البنية؟ أم في استعمال المتكلم" أم في تأويل المخاطب؟

أظنّ أن البنية بريئة في ذاتها، وأنّ مثل هذه الدراسات تخلط خلطا فظيعا بين إمكانيات البنية، وما يستغلّ منها في المقامات المعيّنة. والمقارنة من هذه الجهة غالطة لأنّ المنطق يهتمّ بإمكانات البنية في الدلالة، لا بإمكان واحد. ولا نظنّه هنا يعارض النحو. فالنحو لا يهتمّ بالدلالة الواحدة، بل يهتمّ بالبنية من حيث قدرتها وطاقتها على الدلالة.

§ 82 – زيف المقارنة بين دلالة متكلّم غير منطقي ودلالة متكلّم منطقي

في مقابل هذا نجد دراسات أخرى تحاول أن تبيّن ثراء الدلالة اللغويّة في مقابل فقر الدلالة المنطقيّة، من ذلك تحليلات دكرو (Ducrot, 1973 p76) لجمل من صنف:

(4) إن بردت ففي المدفئة حطب

فهذه الجملة لا تقبل تطبيق قانون "القلب المناقض" (contraposition) عليها، كما يبدو من المثال التالي:

(5)* إن لم يكن في المدفئة حطب فلأنّك لم تبرُد (فإنّك لم تبرد)

وذلك على خلاف:

(6) إن لم تكرم زيدا فلأنّه لم يزرك (فإنّه لم يزرك)

الموافقة لمعنى الجملة الأولى. وعدم إمكان القلب في الجملة الرابعة يرجع إلى أنّها دلاليا من لفظها. إذ معناها تقريبا هو:

(7) أعلمك بأنّ في المدفئة حطبا تستطيع استعماله إن برُدت.

نلاحظ أنّ هذا الثراء وغيره ممّا لم أقدّمه هنا، قد سجّل على حساب اللغة، لغير فائدتها. فمن السهل أن نعارض بجعل هذا المثال دليلا على اللبس اللغويّ. ويمكن أن يُعتبر فقرا فيها بدليل أنّ عملية "القلب المناقض" علامة على أنّ البنية المنطقيّة تتضمّن دلالة غير دلالتها تتمثل في هذه الصورة المقلوبة التي تساعد على إجراء الاستدلال، وعلى توليد الدلالات الدقيقة.

§ 83 ـ قيام المقارنة على الخلط بين دلالة البنية المجرّدة ودلالة البنية المنجزة

اعتمادا على هذا نلاحظ أنّ نتائج المقارنة غالطة، لأنّ أساس المقارنة غالط. إذ قامت المقارنة بين بنية منجزة لغويّا وبنية منطقيّة مجرّدة. وكان ينبغي أن تقع بين بنية

مجرّدة لغويّا، وبنية منطقيّة. فالمقارنة تدلّ على خلط مقصود بين اللغة والكلام. فأغلب هذه الدراسات لا تعترف بوجوب التمييز بين المفهومين، لأسباب ترجع في أساسها إلى أنّ التمييز بينهما وقع منذ دي سوسير بتسطير سطر مستقيم لا يراعي المنعرجات والتداخلات في الظواهر اللغويّة، وأنّ كثيرا من الباحثين لم يروا من حلّ إلاّ حذف السطر تماما. ذلك أنّهم هم أيضا لم يراعوا المنعرجات.

وفي الحقيقة فمثل هذه الدراسات على أهميتها، لا توضّح العلاقة الحقيقيّة بين المنطق والنحو. فهنا أيضا نقارن أبنية مجرّدة بأبنية منجزة. والفرق بين المنطقيّ وبين هذا الصنف من اللغويين، أنّ المنطقيّ لا يختار من الأمثلة المنجزة عند إجراء استدلالاته إلاّ ما كان منها وفيّا للأبنية المجرّدة التي ينطلق منها، وأمّا غيرها فيخرجه من عمل المنطقيّ ويتركه للغويّ. فمن الطبيعي أن يجد اللغويّ في ما بقي، وهو الأغلب الذي لا يعدّ، ما يبيّن الفقر إذا شاء، وما يبيّن الثراء إذا شاء. فالبقية فوضى دلاليّة يمكن أن تغرف منها ما شئت لتزوّر ما شئت.

§ 84 - ينبغي أن تكون المقارنة بين المنطق والنحو في مستويات نحويّة تجريدية مختلفة

يجب أن تكون المقارنة الحقيقيّة بين أبنية نحويّة مجرّدة، وأبنية منطقيّة مجرّدة. وليست هذه المقارنة بالأمر السهل. فسنبيّن في أبواب مقبلة أنّ للأبنية النحويّة مستويات تجريديّة مختلفة، تتعامل على صورة معقّدة جدّا تجعل المقارنة مشروعا معقّد التنفيذ. فتحقّق البنية النحويّة في مستوى يختلف عن تحقّقها في مستوى آخر، ووجه تحقّقها في مستوى يختلف عن وجه آخر من تحقّقها في مستوى آخر. فلا شكّ عندنا أنّ المثال الثامن أقل ثراء من المثال التاسع :

(8) إن ج 2 ج 1

(9) إن زارك زيد بهديّة فأكرمه.

ومع ذلك فالتاسع إنجاز للثامن. ولا يعقل أن نفضّل الأثرى على الأفقر، لأنّ المجرّد يتضمّن المنجز، والمنجز يتضمّن انتسابه إلى صنف المجرّد. فالأصلح أن نقارن التاسع بالأوّل لأنّهما من مستوى واحد.

كذلك لا يمكن أن نقارن الثامن بالبنية المنطقيّة الموافقة للمثال التاسع.

وذلك لأنّ "إن زارك زيد بهديّة" شرط واحد من الناحية الإعرابيّة الظاهريّة، أمّا في المنطق فشرطان:

(10) إن زارك زيد وإن كان مصاحبا بهديّة منه إليك فأكرمه

وهو ما يجعلها تجريدا على إحدى الصورتين

(11) إن ق (و) ل (فـ) كـ

(12) إن ق (و) إن ل (فـ) كـ

يبيّن هذا المثال أنّ الإعراب يتصرّف مع المثال تصرّفا يختلف عن تصرّف المنطق. والسبب في ذلك أنّ الإعراب اهتمّ بتكوين «الجملة القول»، والمنطق قد اهتمّ بدلالته، وذلك باعتباره "قيد المصاحبة "بهديّة" شرطا ثانيا. ومن اليقين أنّ ذلك ما كان لو لم تكن في الدلالة النحوية ظاهرة نحويّة مّا، تجعل الانتقال من وظيفة "المصاحب" إلى وظيفة "الشرط" ممكنة، بفضل علاقات وظائفيّة معيّنة.

نتيجة هذا التحليل أنّ البنية المنطقيّة تسجّل التأويل الدلالي للبنية الإعرابيّة. وهذا يبيّن أمرين:

أ ـ وجاهة رأي تشمسكي في اعتباره، من هذه الناحية وهذه الناحية فقط، البنية المنطقيّة (FL) تأويلا دلاليّا للبنية الإعرابيّة، وذلك ابتداء خاصّة بكتابه "مقالات في الشكل والمعنى" وإن كانت الفكرة بدأت من أوائل العقد السابع في الردّ على لاكوف Lakoff وأصحابه.

ب ـ وأنّ المقارنة بين البنية المنطقيّة والبنية النحويّة تؤول في نهاية الأمر وفي الكثير من الأحيان إلى المقارنة بين مستوى معيّن من مستويات الإعراب ودلالته في مستوى آخر. وهذا لا يجوز، لأنّهما شيئان مختلفان ومتداخلان في الآن نفسه، كاختلاف مدلول الحسن عن مدلول الوجه، وعدم الاختلاف بين الوجه والحسن إذا كان الحسن صفة للوجه.

§ 85 – مستويات البنية والفرق بين الدلالة الحاصلة والدلالة المحتملة

ألا يكون هذا مناقضا لتأكيدنا في صفحات ماضية أنّ البنية الشرطيّة واحدة وليست بنيتين؟ كيف نقرّر أنهما بنية واحدة ثم نقرر بعد ذلك أن الواحدة دلالة لأخرى؟

في الواقع لا تناقض. وإنما ينبغي أن ندقّق تدقيقا يتماشى مع ما حلّلناه في هذا القسم ابتداء من طرحنا للقضيّة المقوليّة. ووجه الحلّ أننا نفترض وجود بنية شرطيّة واحدة تتحقّق في صور مختلفة بعضها أقرب إلى اللفظ منه إلى المعنى، وبعضها أقرب إلى المعنى منه إلى اللفظ. هذه الصور المختلفة وما بينها من علاقات، سنحاول سبرها، أو سبرما نعتقده فيها، في فصول أخرى.

ما نذكره هنا منها أنّ كل صورة من صور هذه البنية تمثّل تحقيقا لهذه البنية في مستوى معيّن من مستويات النحو. وأنّ كلّ بنية مخصوصة من هذه الأبنية الصور

تؤدّي دلالة مخصوصة. هذه الدلالة المخصوصة لا يمكنها أن تكون إلاّ دلالة فقيرة. فدلالة:

(13) فعل فاعل مفعول به

أفقر من دلالة:

(14) كتب زيد رسالة

إذا اهتممنا بالدلالة المقاميّة، ذلك أن (13) لا تقول لنا سوى أنّ لنا فعلا مسندا إلى فاعل متعديّا إلى مفعول، أما (14) فتحدّد هذه الدلالة. لكننا نستطيع من وجه آخر أن نقول إن دلالة (13) أقوى احتمالا من دلالة (14). وذلك لأن الشكل المجرّد قابل لدلالة(14) ولغيرها. فيوجد فرق بين الدلالة الحاصلة الفقيرة والدلالة المحتملة الثريّة في(13). كما يوجد فرق بين الدلالة الحاصلة الثريّة والدلالة المحتملة الفقيرة في (14).

نلخّص هذا بأن نقول إنّ البنية بقدر تجرّدها تضعف دلالتها الحاصلة وتقوى دلالتها المحتملة، وبقدر اقترابها من الإنجاز اللفظي تقوى دلالتها الحاصلة وتضعف دلالتها المحتملة.

إنّ سوء الاختيار للمستوى يؤدّي حتما إلى فرق وهميّ في درجة الفقر والثراء بين الأبنية النحويّة والأبنية المنطقيّة.

§ 86 – الدلالة المنطقيّة مستوى من مستويات الدلالة النحويّة

وفي الحقيقة لا وجه للمقارنة، لأننا، اعتمادا على تحليل سابق نفترض أنّ البنية المنطقيّة البسيطة جزء من النحو، وأن الأبنية المنطقيّة الصناعيّة المعقّدة تمثّل الجزء المنفلت من النحو. وهذه الفكرة إن لم تكن صحيحة فإنّه من واجب الدراسات العربيّة أن تتوجّه إليها، فإننا لا نشكّ أنّ هذه الفكرة إذا دعّمت بدراسات جادّة، أو فنّدت بدراسات جادّة، فإنّها ستغيّر كثيرا من مستوى الدراسة العربيّة.

ينبني على ما ذكرناه أنّ البنية المنطقيّة في تجرّدها تمثّل مستوى نحويّا دلاليا. القضيّة هل هذا المستوى هو المستوى الأرفع ام في النحو مستوى آخر أكثر تجريدا منه؟

يرجعنا هذا التساؤل إلى مناقشة قديمة في المدرسة التوليديّة بين أنصار البنية الإعرابيّة العميقة، وأنصار البنية الدلاليّة (المنطقيّة) العميقة. سنشير في تحليل مقبل أنهما صيغتان من نظريّة واحدة، لا لأنّهما ينتسبان إلى مدرسة واحدة، ولا لأنّ تشمسكي في ردّه على لاكوف وأصحابه قد ادّعى أنّ ما سمّوه البنية الدلاليّة ليس إلاّ

البنية العميقة بل لأنهما نظريتان تقفان بالدلالة في حدود المعجم ولا تجاوزانه، كما ينبغي، إلى الأساس البنيوي النحويّ.

افتراضنا أنّ الأمر أعقد من أن نضع الدلالة في رأس الهرم أو في أسفله لأنها في الحقيقة موجودة في الموضعين حسب صيغتنا: (معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2).

سنحاول تدقيق هذا، نسبيّا، في الفصول المقبلة. أمّا في الفقرة المقبلة فسنحاول مناقشة قضيّة الفقر الدلاليّ في البنية الواحدة، للنظر في دور قيمتي الصدق والكذب في الإثراء والتفقير.

4.3/I

بين مفهوم «الفقر الدلالي الحاصل والثراء الدلالي المحتمل» ومفهوم الصدق النحويّ المطلق

§ 87 – إخراج الدّلالة البلاغية من دراستنا للثّراء أو الفقر الدلاليّ

ليس الغرض من هذا الفصل أن نبيّن أن تقويم الجملة التالية دلاليا في حدود الصدق والكذب من شأنه ألاّ يستوعب الثراء الدلاليّ المتضمّن فيها والمتمثّل في السخريّة وما يحيط بها من دلالات بلاغيّة ومقاميّة مختلفة:

(1) إن كان المعريّ فيلسوفا، فأنت أيضا فيلسوف

إذ ليس من اللازم أن تكون هذه الجملة دالة على السخريّة بالضرورة. ففي مقام أعتبر فيه أنّ المعرّي فيلسوف، قد تتحوّل هذه الجملة إلى ضرب من المدح لمخاطبي.

بل المفيد في الحالتين أنّها جملة قابلة للتصديق والتكذيب كلّما كانت «إن» على معنى غير مخالف لـ «إذا»، وذلك مهما كان الغرض منها. فوضع هذه الجملة في مستوى بلاغيّ معيّن يكسبها ثراء لا يهمّنا هنا، لأننا نبحث في الفقر الدلالي.

يرتبط هذا الموقف برأيين سابقين: أوّلهما أنّ الفقر الدلالي الحاصل والثراء المحتمل يوافقان درجة التجريد في البنية والثاني أنّ الدلالة من الظواهر الفوضويّة في الكون، وأنّ مهمّة اللسانيات أن تحدّد القواعد المتكهّنة بها، وليس من مهمّتها أن تلهث وراء مالا يمكن مسكه.

إذا ربطنا بين الموقفين تبيّن لنا أنّه من اللازم للسيطرة على الدلالة اللغويّة أن نحصر أفقر الأبنية في حاصل دلالتها وأثراها في احتمال دلالتها.

§ 88 – دور قيمتي الصدق والكذب في إفقار الدلالة الحاصلة وإثراء الدلالة المحتملة

هذا المنهج الذي لا نجد في اللسانيات تعبيرا واضحا عنه متضمّن في كلّ دراسة دقيقة تريد أن تمسك بالمعنى. وإننا نعتقد أن نجاح الصناعة المنطقيّة في السيطرة نسبيّا على جانب مثمر من الدلالة، لم يكن لو لم تفقر الأبنية النحويّة باختيار بعضها واختزال بعضها إلى بعض، ثمّ بحصر دلالتها في مجرّد التعبير عن الصدق والكذب. ننبّه هاهنا أنّ تقديمنا عامّ جدّا لمفهوم المعنى في المنطق. فقد أهملنا قضايا الاعتقاد والموقف وغيرها، وأهملنا إمكان التقويم بالضروريّ والممكن عوض الصدق والكذب، وأهملنا قضيّة العلاقة بين المعنى الذهني والمعنى المرجعيّ المكوّن للصدق والكذب. فهذه

المسائل معقّدة لا مجال لها في هذه الدراسة الضيقة. ويمكن للقارئ أن ينظرفي ملخّص لهذه القضايا في (Meyer, 1982).

مهما كان نصيب اختزالنا من الإخلال ففي عمومه صحيح. فالسيطرة على الدلالة بالمنطق قامت على اختزالها إلى ظواهر اعتبرت أساسيّة. ومهما كانت الأنظمة المنطقيّة في اختلافها، فجميعها تقوم على الأساس الأوّليّ لجداول الصدق، حتّى وإن جاوزته إلى قيم وجهيّة مخالفة.

§ 89 – افتراض أنّ النحو يقوم على دلالة أفقر من الصدق والكذب وتتضمنّهما

انطلاقا من هذا، إذا تبيّن لنا أن أقوى عمليّة لتجريد البنية وإفقارها في حاصل دلالتها وإثرائها في احتمال دلالتها تتحقّق في البنية المنطقيّة القابلة للتصديق والتكذيب، فينبغي أن نعلن أنّ الدلالة اللغويّة، يجب أن تحصر بالبحث عن الأبنية الدنيا والفعّالة من المنطق. فإذا كان قد تبيّن أنّ بعض الأنظمة المنطقيّة عجزت عن استيعاب الدلالة اللغويّة، فينبغي ألاّ نطرد المنطق من الدلالة اللغويّة، بل أن ندعّمه بطرد الأنظمة والمناهج التي لم تنجح بحثا عما هو أنجع. وإذن يجب أن نفترض أنّ قمّة النظام النحوي أبنية منطقيّة مجرّدة جدّا لها خصائص يجب البحث فيها.

لكن إذا تبيّن لنا أن النحو يقوم على أبنية أفقر دلالة من الأبنية القائمة على الصدق والكذب، وأثرى منها احتمالا، فينبغي أن نعتبر البنية المنطقيّة مجرّد مستوى من مستويات النحو لا يمثّل المستوى التجريديّ الرفيع.

نتوقّع أنّه من الممكن أن يؤدّي الاحتمالان إلى نتيجة واحدة. كذلك نتوقّع أن نكون قد أخطأنا الطريق، أو أخطأنا طرح القضايا على وجه قد يؤدّي بنا إلى زنقة مسدودة، أو إلى متاهة لا نفع فيها. هذا لا يهمّنا، إذا تمكّنا في ضياعنا في المفازة اللغويّة النحويّة أن نرى مظاهر من اللغة.

يتضمّن هذا التحليل، في ما يخصّ الشرط، موقفا وافتراضين:

– أمّا الموقف فإنّنا لا نرى، في الوقت الحاضر وفي عملنا، فائدة من البحث عن دلالات كثيرة ومختلفة تؤدّيها أبنية الشرط في نصوص أو مقامات مختلفة. فمثل هذا البحث سعي بلا جدوى وراء دلالة لا تحدّ. وإنما نريد أن نصل إلى حصر أدنى ما يكون من خصائص الدلالة في البنية الشرطيّة وإن كلّفنا ذلك جهدا وعناء وتعقيدا في التحليل.

– وأمّا الافتراض الأوّل فهو أن نصل إلى أنّ دلالة الشرط الماديّ في المنطق هي دلالة البنية المجرّدة الممثّلة لهذا الجانب من النحو،

– أمّا الافتراض الثاني فهو أن نصل إلى بنية دلاليّة شرطيّة أبسط من دلالة الشرط الماديّ، أي دلالة تقوم على مفهوم أبسط من مفهوم المطابقة المكوّنة للصدق والكذب.

يبقى الافتراض الثالث وهو ألاّ نجد شيئا. هذا الافتراض نضع رأسنا في الرمل حتّى لا نراه.

§ 90 – دور قيمتي الصدق والكذب في إفقار الأبنية الشرطيّة باختيار الشرط الماديّ

لسنا في حاجة إلى استقراء الباحثين الغربين للنصوص والأمثلة المكتوبة والمنطوقة والمصنوعة، ولسنا في حاجة إلى الاختبارات النفسيّة التي أجراها علماء النفس العرفاني، للتحقّق من أن بنية الشرط الماديّ قد قامت على إفقار دلالي، أدّى إلى إهمال جانب كبير جدّا من استعمالات المتكلّمين للبنية الشرطيّة.

يكفي أن ننظر في كتاب قيّم لأحد المناطقة الكبار المعاصرين، وهو كواين لنرى أنّه في الفصل الثالث المخصّص للشرط من كتابه المدرسيّ الجامعي "مناهج في المنطق" يتبّع استدلالا لغويّا طريفا لإقناع طلبته بأنّ عليهم أن يخرجوا من جميع استعمالات "إن" كلّ استعمالاتها تقريبا، للاكتفاء أخيرا بما يسمّى منذ الإغريق بالشرط الماديّ (Quine, 1972, CHAP III).

يتعرض كواين في كتاب له آخر، موجّه إلى عموم المهتمّين بالقضايا اللغويّة المنطقيّة وهو "الكلمة والشيء"، إلى ما يسمّيه "الاستعدادات والشرائط" (Quine, 1977, p 308). يصرّح في هذا الفصل بأنّ ما ينقص من أهميّة "الشرط الانشائي" (conditionnelle subjonctive) في المنطق، ويعني به ما يشبه تقريبا:

(1) إن يفعلْ يفعلْ

(2) لو فعل لفعل

ولا سيّما الثانية، أنّه يبدأ بقول نعرف قيمة صدقه في الأوّل. فالجملة:

(3) لو كان قيصر القائد لاستعمل القنبلة الذريّة.

تبدأ بقول نعرف كذبه، لأنّ يوليوس قيصر لا وجود له اليوم. هذا لا يمنعه من قبول الجملة الرابعة لكونها، وإن حملت المعنى الذي في الخامسة، فهي تحمل صفة "الاستعداد" المتّصل بنظريّة سابقة لها:

(4) "أ" قابل للذوبان في الماء في الزمن "ز"

(5) لو كانت "أ" في الماء في الزمن "ز"، لذابت في الزمن "ز"

لا نتعرّض هنا لجميع ما جاء من تحليل في هذا الفصل. المفيد أننا رأينا ملامح أوّليّة من اختزال قيم الشرط بحذف بعض نماذجه.

الأنموذج الذي يهتمّ به هو الممثّل في صنف ما يسمّى "بالشرط الخبري" وهو القريب من معنى:

(6) إذا فعل فعل

هذا الصنف ذاته يقلق المناطقة، كلّما كان مبدوءا بكاذب. سنعود إلى هذه القضيّة في فصل آخر. المفيد هنا أن نشير إلى أنّ الشرط الماديّ يستخرج من هذا الصنف بعمليّة تكاد تكون اصطلاحيّة تنصّ على اعتبار كلّ الجملة صادقة إذا كان المقدّم كاذبا.

هذا الموقف الاختزالي لم يمنع المناطقة من دراسة "الشرط الإنشائي" في نماذج منطقيّة متصوّرة. عجزنا في دراستنا عن الانتفاع بها، لما تطلّبه من معرفة دقيقة ببعض المفاهيم الرياضيّة والمنطقيّة. ولكنّها دراسات، حسب ما يبدو، لاتستغني عن مفهوم الشرط الماديّ، بل تجاوز نقائصه مستغلّة في ذلك نظريّة الاحتمالات الرياضيّة. يمكن للقارئ المختصّ في المنطق أن يراجع في ذلك (Nute, 1980) و (Adams, 1975).

§ 91 – ملامح الإفقار الدلاليّ المؤسّس للشرط الماديّ

لكي ندقّق فهمنا، للفقر الدلالي الذي يمثّله جدول الصدق الخاصّ بالشرط الماديّ، علينا أن نلقي نظرة سريعة على الحساب الرياضي المتضمّن في مختلف جداول الروابط المنطقيّة أنظر: (Chauvineau, 1957, p 10-15) .

يقوم الجدول على الحساب التالي : إذا كان لنا طرفان بينهما رابط منطقي مّا، وكان كلّ طرف قابلا للتصديق والتكذيب حسب الوظيفة: [δ : {ص، ك}] فمجموع الإمكانات، لتلاقي الصدق والكذب بين الطرفين القضيّتين أربعة (ص ص، ص ك، ك ص، ك ك). إذا قوّمنا هذه الحالات الأربع بالصدق والكذب فلنا رياضيا (4 x 4 = 16حالة) لا غير.

اعتمادا على هذا إذا اعتبرنا الشرط رابطا [إن] أو [إذا] يساوي [⊂ أو ←] فيجب ألاّ يخرج عن إحدى الحالات الست عشرة. من بين هذه الحالات توجد حالة واحدة، مجدية عمليّا وتقارب الدلالات الحدسيّة لـ [إذا، إن]. هذه الحالة هي التي سميّت بالشرط الماديّ.

من خصائص هذه الحالة أنها تجعل الجملة التالية قابلة للتصديق:

(7) إن كانت فرنسا بأستراليا فالبحر عذب

مثل هذه الجمل تقلق المناطقة بعض الشيء. ولقد تجنّبها كواين بالإلحاح على أنّ

خاصيّة الشرط ألاّ يكون مسبوقا بمعرفة قيمة الصدق في أحد الطرفين (Quine, 1972, p 31) سنرى في فصل قادم الأسباب النحويّة التي تجعل الشرط صادقا كلّه إذا كان طرفاه كاذبين.

ما نلاحظه الآن أنّ دلالة الشرط الماديّ لا تتضمن بالضرورة أنّ الثاني ناتج عن الأوّل وأنّ الأوّل سبب له. فهو قائم على مجرّد إعطاء قيمة صدق أو كذب، للاحتمالات الأربعة التي ذكرناها سابقا. وهذا كلّه يدلّ على شدّة الإفقار الدلالي الذي يستوجبه جدول الصدق الخاص بالشرط الماديّ.

§ 92 – الفقر الدلالي في الشكل النحوي [إن ج 2 ، ج 1]

من الممكن ان نعتمد على هذا لنعتقد أنّه يحسن بأصحاب السيرافي أن يتطاولوا على أصحاب متّى. أفليست شبكة المنطق المطرّزة بالاحتمالات الرياضيّة المعيّنة للحالات الست عشرة، والمنتهية بالشرط إلى حالة واحدة، شبكة أوْهَى من أن تقيّد وحشيّة اللغة الغنيّة بالدلالات؟

قد يحسن هذا. ولكن! ماهو الثراء الدلالي الذي نجده في القالب الشكليّ النحويّ الذي لا بدّ منه لتكوين جملة شرطيّة ثريّة الدلالة. ماهي الدلالة التي في:

(8) شرط + جواب

(9) إن ج 2 ج 1

إن كنّا قد تعودنا، لكثرة نعتنا للجمل المتنوّعة بأنّها شرط وجواب، على اعتبار هذا المفهوم (8) ثريّا بالدلالات، فالدلالات في الحقيقة دلالات الجمل التي وضعناها تحت هذا الصنف وليست دلالات الشكل (8) نفسه. وهو في ذاته لادلالة له في التخاطب. وإنما هو محتمل لصنف الدلالات كالدلالة على: (سبب + نتيجة) (مفترض + متوقّع)، افتراض + استنتاج) (مستحيل + مستحيل) (مقابل + مقابل له) . وإذا قرّرنا اعتبار إحداها أصلا نفينا الباقي رغم جوازه في الاستعمال. إننّا نبالغ إذا قلنا لا دلالة له. ما نريده هو أننا إذا أردنا أن نفسّر السبب الذي يجعله قابلا لكلّ هذه الدلالات المتضاربة، فينبغي أن نجد له أبسط ما يكون من الدلالة، وأن نبتعد عن هذه الدلالات الضخمة التي تعجب المتأدّبين ولا تتماشى مع دقّة النحاة. سنرى في فصول قادمة، أنه يمكننا الوصول إلى الدقّة من خلال بعض الملاحظات التراثيّة البسيطة.

لا نرى الفقر الدلالي لمفهوم الشرط والجواب إلاّ إذا عبّرنا عنه بالشكل (9) : (إن ج 2 ج 1). فهذا الشكل يبيّن أنّه لا يقل تجريدا عن (ق ← ك) أو عن (ق ⊂ ك). وهذا قد يؤهله من حيث هو شكل نحويّ أن ينحصر دلاليّا في حدود قيمتيّ الصدق والكذب.

§ 93 – الأستربادي ونظريّة الصدق اللغوي او الإجماع الوضعي على صدق دلالة البنية

لكن متى نقول عن "ق" إنّها صادقة أو كاذبة؟

مهما يحاول البعض إطلاق هذا الحكم خارج الإحالة المرجعيّة، فالمتأكّد أن القول لا يكون صادقا أو كاذبا إلاّ بالنسبة إلى "حالة من الأشياء". فدلالة الصدق والكذب دلالة مرجعية بالأساس حتّى في حالات التجريدالمغيّبة للمرجع. ما تتميّز به "ج" (= جملة) أنّها ليست مرجعيّة. إنها اسم لبنية لغويّة، لصنف من الأبنية اللغويّة يمكن لـ"ج" أن تأخذ قيمة صدق أو كذب في الحالة التالية والحالة التالية فقط: "إذا سمّينا ظاهرةً لغويّة. مّا بأنها "ج" فهل ينطبق هذا الاسم عليها؟" في غير هذه الحالة، وهي حالة "الإجماع" على تسمية الظاهرة بأنّها "ج"، فإن الظاهرة اللغويّة في ذاتها غير قابلة للتكذيب. إنّنا هنا بإزاء ظاهرة دلاليّة مهمّة جداً، تفطّن إليها القدماء، ولم يعرف الخلف استغلالها إلى حدودها القصوى. يقول رضيّ الدين الاستراباذي في شرح الكافية (I / ص 325–326) :

"المتكلّم إذا تكلّم الجملة فهي مقولة (...) إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدلّ إلاّ علّى الصدق، وأمّا الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأمّا قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لا يمتنع عقلا ألاّ يكون مدلول اللفظ ثابتا".

بتعبير آخر الصدق هو المدلول الوضعيّ للجملة والكذب مدلول محتمل لها في العقل، أي مدلول منطقيّ . فصدق المتكلّم ليس مواضعة خطابيّة، وليس استراتيجيّة في التخاطب كما يدّعي بعض البرغماتيين. إنّه أعمق من ذلك. إنه كنه اللغة من حيث هي نظام مجرّد.

§ 94 – الدلالة النحوية على الصدق أفقر من الدلالة المنطقيّة ومحتملة لها

ومعناه إذا كان المنطق قائما على الوظيفة:

δ : {ص، كـ}

فإن اللغة قائمة على الوظيفة:

δ :{ Δ ص، ∇ كـ}

أي ضرورة الصدق وإمكان الكذب. وهاتان القيمتان لا تتلاقيان إلاّ في صورة معقّدة، في رأينا أنّ الرّضي لم يكن مجهّزا بالتعابير الكافية لتأويلها. فما سمّاه اللّفظ لا يعني به التصويت. وإنما يعني به البنية نفسها.

لمواصلة رأيه نقرّر أنّ الصدق خاصية اللغة الأولى، وإن كان هذا المفهوم في حاجة إلى زيادة تدقيق لتوضيح خصائص من ذاتية المتكلّم الإنشائيّة. أمّا الكذب فهو احتمالي

لما يكون منها وما يكون منها هو القول المحيل مباشرة على المقام. ومعناه أن ضرورة الصدق (Δ ص) خاصية البنية أمّا إمكان الكذب (∇ كـ) فهو ينحلّ إلى { ص، كـ} أي إلى صدق أو كذب. وهو الوظيفة في المنطق القائم على الصدق والكذب. فينبغي أن تكون البنية النحويّة في مستوى تجريديّ معيّن صادقة وصادقة فقط وفي مستوى آخر قابلة للتصديق والتكذيب.

بهذا وإذا صحّ هذا التحليل يتبيّن أنّ الدلالة المنطقيّة الدنيا، دلالة محتملة في الدلالة اللغويّة، وأنّ الدلالة اللغويّة الدنيا أكثر سذاجة، وبساطة، بحيث يتعيّن أن البنية المنطقيّة بنية دلاليّة تسند إلى بنية نحويّة أبسط، تحمل دلالة أبسط علينا أن نحدّدها، وأن نميّز بوضوح المستويات التي تظهر عليها.

ينبني على هذا أنّ دلالة الشرط في أفقر مظاهرها هي الصدق المطلق : هذا في النحو، نقرّه، مهما كان موقف المناطقة منه.

§ 95 – ترشّح مقولتي الوجود والعدم لتحليل مقولة الصدق النحويّ المطلق

إن كان هذا فهل يعني أنّ دلالة البنية النحويّة دلالة أُحاديّة. إنّ مبدأ الأُحاديّة غير مقبول في النظريّة اللغويّة. فلقد بيّن دي سوسير أنّ النظام اللغويّ قائم على المقابلة. فينبغي أن تكون قيمة الصدق قائمة على مقابلة داخلية. هذه المقابلة لا يمكن أن يكون الكذب طرفا فيها.

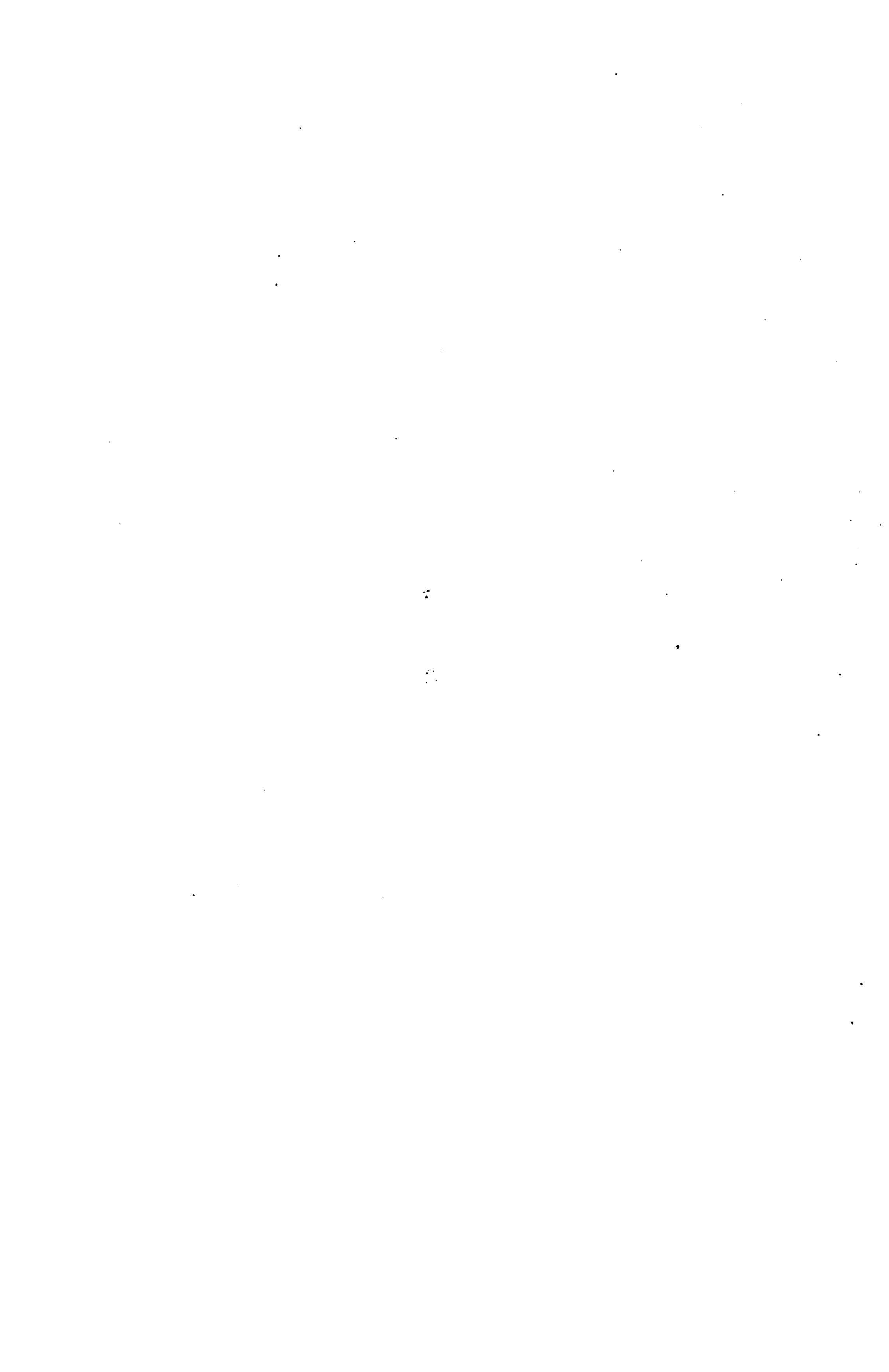
إذا نظرنا في مختلف التعريفات التي قدّمها نحاتنا فإننا نجد مجموعة من العبارات الأساسيّة تصاحب تعريفهم للشرط، كالعبارات {وجوب، امتناع وجود، الخ...}. سنوظّف هذه العبارات في تحاليل مقبلة.نكتفي هنا بالنماذج التالية:

–"ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره" (المبرّد، المقتضب II / 46)

– "... يكون الفعل المجازى به مما يترجّح بين أن يوجد وأن لا يوجد فكل واحد ... مفتقر إلى صاحبه في وجوده وانتفاء أحدهما يوجب انتفاء الآخر" (الجرجاني، المقتصد II / 119)

هذا إضافة إلى ما نجده عند سيبويه وابن يعيش وابن هشام والرضيّ من عبارات مثل "امتناع لامتناع" "انتفاء لانتفاء" و"فرض وجود غير الموجود" وغيرها ممّا يدلّ أنّ المقابلة المتضمّنة في دلالة الصدق، هي نفسها المتضمّنة في هذه الدلالة، وفي دلالة الكذب في المنطق. وهي المقابلة بين الوجود والعدم.

سنحلّل نتائج هذا المفهوم في فصل آخر.ونتحوّل الآن إلى قضيّة يثيرها إدماج الدلالة المنطقيّة داخل الدلالة النحويّة.وهي أيمكن أن نعتبر الشرط بنية دلالية من صنف ما يسمّى بالمنطق الطبيعيّ؟



4/I

المنطق الطبيعي ودور الشرط
في تعامل أبنية الأساس النحوي



1.4/I
التجريد النحوي والإنجازية المعجمية

§ 96 ـ تمهيـد

قامت مناقشتنا الماضية على اعتبار المنطق، في أبنيته الأساسية، قد انطلق من النحو. وبيّنا في آخر الفصل الماضي ، واعتمادا علي مفهوم الفقر الدلالي الحاصل والثراء الدلالي المحتمل ، أن البنية الدلالية المنطقيّة دلالة لبنية نحويّة أبسط تقوم علي قيمة أبسط من المقابلة بين الصدق والكذب.

لا يتضمّن هذا التحليل أن كلّ التطوّر الصناعي في المنطق يعكس القواعد المسيّرة للغة، فتحليلنا لا يعني سوى أن استخراج أبنية مخصوصة من نحو اللغة، بدلالة مخصوصة مكّن من تكوين علم متطوّر يدلّ على أن الأبنية اللغويّة تختزن قدرات كبيرة وطاقات تساعدنا على اكتشاف حقائق الكون.

إذا وقفنا بالأبنية الأساسية المستعملة في المنطق في حدودها اللغويّة الأولى فهل يمكننا إدراجها في مفهوم عامّ نسمّيه على غرار الدلاليين التوليديين بـ «المنطق الطبيعي»

القصد من هذا المبحث أن نناقش هذا المفهوم لنبيّن بالخصوص :

أ – أن الدرجة التجريديّة التي نريد سبرها في هذا البحث لتحديد المستويات النحويّة والعلاقات بينها، ولتدقيق العلاقة بين البنية ودلالتها الأوّليّة البسيطة، درجة لا توافق بالضبط اهتمام هذه المدرسة،

ب – ولأننا سنحاول في هذه الدراسة سبر الدلالة باستعمال أقلّ ما يمكن من المعجم لأسباب سنوضّحها،

ج – ولأننا نعتقد أنّ استعمال اللغة المنطقيّة الصناعية برموزها ومفاهيمها تحجب عنّا الصلة القويّة بين البنية النحويّة ودلالتها.

نصرّح أخيرا أنّنا على وعي باتجاهنا في البحث اتجاها معاكسا في الكثير من جوانبه للاتجاه اللسانيّ العامّ ،.ونقدّر ضعف عدّتنا في هذه المغامرة، ولكنّنا نشعر حدسا بأننا نواصل طريقا قديمة لم يصل القدماء الى نهايتها ونريد أن نجرّب سبر أسرارها، لنفسّر السبب في كون دلالة الشرط تتحقّق على صور مختلفة في البنية المنوال [إن...] وتحقّق في أبنية اخرى مخالفة لها، ولنفسّر السبب في أنّه رغم اختلاف الأبنية في شكلها نشعر أن هذه البنية المنوال، هي الممثّل الرئيسيّ لهذه الدلالة.

§ 97 – مفهوم «المنطق الطبيعيّ » والاتجاه المعجميّ في المدرسة التوليديّة :

تميّزت الدلالة التوليديّة، في ما يخصّ مفهوم «المنطق الطبيعيّ» بأنها استعملت الكتابة المنطقيّة، أوّل ما استعملتها، لاغراض ترقيميّة (notationnelles)، (Galmiche 1975, p 152) ولمّا تطوّر استعمال المنطق لتمثيل الدلالة اللغويّة لم يبتعد اللسانيون كثيرا عن هذا الغرض الترقيميّ فلم تتطوّر لغتهم الرمزيّة، الى شكلنة صارمة، منغلقة على نفسها، تقوم على حساب واستدلال، بل بقيت مجرّد تمثيل دقيق لملاحظات لغويّة اختباريّة. وقد ساعد ذلك على إدراج الصورة المنطقيّة في أهمّ النظريات المنتسبة الى المدرسة التوليديّة، وذلك حسب تأويلين مختلفين للمفهوم :

ـ التأويل الأوّل هو التأويل الأصليّ للصورة المنطقيّة في الدلالة التوليديّة. وفيه الصورة المنطقيّة بنية دلاليّة معوّضة لمفهوم «البنية العميقة» الموجود في «النظريّة المشتركة الموسّعة»، وسنعود اليه،

ـ التأويل الثاني ناتج عن تشبّث تشمسكي باستقلاليّة البنية الإعرابيّة. وهو مفهوم موروث عن النظريات اللسانيّة السابقة، ومتطوّر على شكل يساعد على إدراج المعنى في النحو باعتباره مجرّد مستوى تمثيلي تأويليّ اليه تؤوّل البنية كما تؤوّل الى تمثيل صوتيّ. في هذا الأنموذج حافظ تشمسكي على البنية العميقة باعتبارها بنية متولّدة عن أساس معجميّ وأساس مقوليّ، في المعنى التصنيفيّ للمقولة لا في المعنى الذي استعملناه في هذا البحث. تتكوّن البنية العميقة في العموم من التقاء المعجم وأبنيته الدلالية مع الأبنية المقوليّة ودلالتها الوظائفيّة الاساسيّة. وتمثّل البنية العميقة مستوى تجريديًا يصيبه نوع واحد من التحويل يسمّى «بنقل α ». (نقل ألفا) .

فتنتج عنه بنية سطحيّة مجرّدة (بنية س) تؤوّل تأويلين مختلفين تأويلا يؤدّي الى بنية سطحيّة مجرّدة ذات «صورة صوتيّة» (F P)، وتأويلا يؤدّي الى دلالة البنية السطحيّة المجرّدة وتسمّي «الصورة المنطقية (F L) . وبهذه الطريقة تمكّن شمسكي من تدارك قضايا عديدة أثارها نقد لا كوف خاصة لمفهومه القديم للبنية العميقة (مفهوم 1965). إذ الأنموذج القديم ينصّ على أنّ التحويلات لا تغيّر الدلالة، وقد قدّم لاكوف أدلّة تبيّن أنّ البنية السطحيّة تحتوي على دلالات لا توجد في البنية العميقة.

الغرض من هذا الملخّص المخلّ أن نحدّد مرجعيا المعطيات التي نخالفها في هذا البحث ، لنوضّح للقارئ بعد ذلك المجال الذي نبحث فيه، والنظريات الأساسيّة التي أثّرت فينا، وأدّت بتعاملها خاصّة مع المفاهيم النحويّة العربيّة القديمة، الى أفكار هذا البحث.

وإنّنا نحاول في عموم هذا المبحث أن نبيّن أنّ مفهوم المنطق الطبيعيّ السائد في المدرسة التوليديّة لقربه الشديد من المعجم يبقى في نطاق ما يحدّده الوسم اللفظي

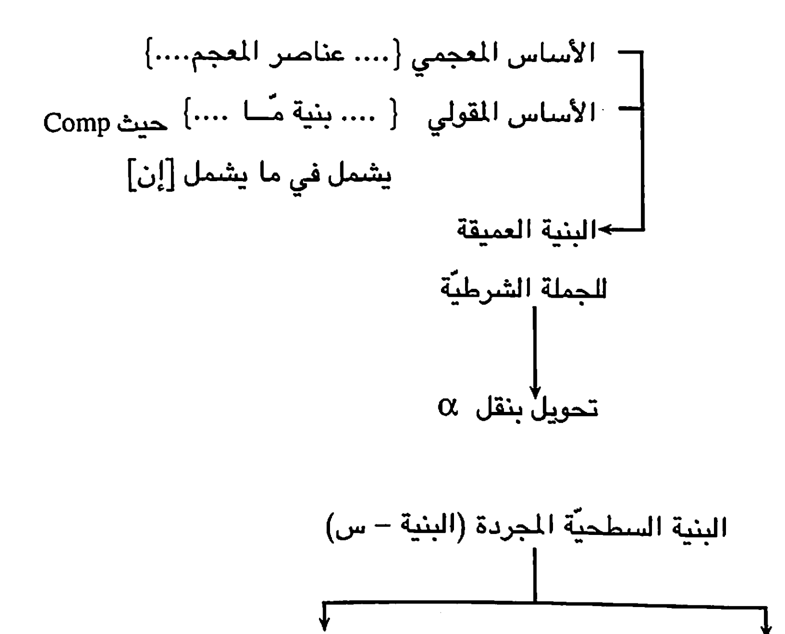
للمعنى، ولا يصل الى البنية الدلاليّة المسيّرة للعلاقات الرابطة بين الأبنية المتعاملة، وأن نبيّن أيضا أن تمثيل المنطق الطبيعيّ يحجب عنّا في أغلب الحالات الحقيقة النحويّة للبنية الدلاليّة.

2.4/I

عدم صلاح الأنموذج التشمسكي لاستيعاب الدلالة الشرطية

§ 98 ـ الصورة العامّة التي ينبغي أن تكون للشرط في أنموذج تشمسكي

اذا اتجهنا في دراسة الشرط اتجاه تشمسكي، وهو الاتجاه السنّي في المدرسة التوليديّة فينبغي في العموم أن تنظّم دراستنا للشرط على الصورة التالية:



هذا الرسم البياني يوضّح الفقرة الماضية ونستعمله مرجعا في مناقشة سريعة لبعض القضايا.

§ 99 ـ موقع الصورة المنطقيّة لا يمثل الدلالة المجرّدة ولا الدلالة المنجزة كاملة

نبدأ بالمظهر الايجابيّ منه. من حيث موافقته لاتجاهنا.

يعيّن هذاالتصور، كما نريد، للبنية المنطقيّة موقعا من النظام النحوي دون موقع الأبنية التركيبيّة المجرّدة، اذ موقع هذه الأبنية التركيبيّة هو الأساس المقولي. وهذا يوافق اعتبارنا البنية المنطقيّة دلالة للبنية النحويّة لكنّنا نلاحظ أنّ موقع الصورة المنطقيّة في مستوى موال لالتقاء الوظائف النحويّة بالوظائف الدلاليّة للعناصر المعجميّة، موقع لا يمكّننا من المقارنة بين التجريد النحوي البنيوي والتجريد المنطقي، من حيث الفقر الدلالي الحاصل والثراء الدلالي المحتمل. فهذا التصوّر لا يمثّل التكوّن الدلالي المجرّد.

هذا التصوّر لا يمثّل أيضا الدلالة المنجزة تمثيلا كاملا. فالدلالات الأسلوبيّة ذات التأثير المباشر في المخاطب، لاتجد في البنية المنطقيّة ما يمثّلها. وفعلا فقد اقترح تشمسكي إدراج القواعد الأسلوبيّة في الجانب الموافق للصورة الصوتيّة وقواعدها. وذلك في معنى مخصوص وضيّق للأسلوب. لكن، حتى وإن أدرجنا في هذا الجانب الظواهر الصوتية الأسلوبيّة (الجناس مثلا والسجع) دون الظواهر المعنويّة (كالاستعارة وغيرها من المجاز) فإننا لسنا علي يقين من أنّ هذه الظواهر لا تؤثّر في دلالة الجملة. فهذا التصوّر يدفعنا الى طرد الدلالات البلاغيّة من النحو. وهو أمر مشروع اذا تبيّن أن كلّ الدلالات البلاغيّة مقاميّة وليست من البنية ذاتها. أمّا إذا كانت من البنية فالصورة المنطقيّة لا تمثّل كل الدلالة. نكتفي بهذه الاشارة وان كان البحث في هذا الموضوع يتطلّب دراسة كاملة.

§ 100 ـ اشتقاق الصورة المنطقيّة من البنية ـس- يحرمنا من تحديد موقع البنية الدلالية المشتركة :

اذا تحوّلنا الآن الي البنية السطحيّة المجرّدة (البنية س S-Structure) فإننا نلاحظ فيها جوانب مثيرة لقضايا في رأينا يصعب حلّها في اطار هذا التنظيم للعلاقة بين البنية والدلالة.

إذا تناولنا الأمثلة التالية :

(1) أُنصر أخاك ظالما ومظلوما

(2) أُنصر أخاك ظالما أو مظلوما

(3) أُنصر أخاك ظلم أو لم يظلم

(4) أُنصر أخاك أظلم أم لم يظلم

(5) أُنصر أخاك إن ظلم وإن لم يظلم (إن يظلم وإن لم يظلم)

فانّه مهما كان مجهودنا في ربط العلاقات بين الأفعال والأسماء فليس من الثابت أننا نجد لها بالضرورة بنية سطحيّة مجرّدة واحدة، وإن كانت أبنيتها السطحيّة المجرّدة متقاربة جداً. على الاقلّ يوجد فرق بين الواو وأو ، وفرق في الموصول ففي (1) و (2) و(3) لنا (– موصول ، comp–) وفي (4) و (5) لنا ({أ، إن}. ومع ذلك ومهما كان الاتفاق والاختلاف، فينبغي أن تكون الصورة المنطقيّة مستجيبة لحدسنا اللغويّ المقرّ بوجود دلالة شرطيّة مّا مشتركة بين هذه الجمل ولا تختلف في عمومها عن أمثلة من الصنف التالي :

(6) مهما يكن أخوك في الظلم فانصره

(7) ان يظلم أخوك او لم يظلم فانصره

(8) أمّا اخوك فانصره، وان ظلم

كذلك يجب أن تكون الصورة المنطقية مستجيبة لحدسنا اللغويّ المقرّ بوجود دلالة مشتركة مّا بين هذه الجمل المتقاربة والجمل التالية :

(9) لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى حتّى يراق على جوانبه الدم

(10) » » » إلاّ أن يراق

(11) » » » إلاّ اذا ...

(12) إن يرق الدم ..... يسلم الشرف الرفيع

لا مهرب في نظرنا، مهما اختلفت أبنية هذه الجمل كلّها في البنية السطحية المجرّدة وفي البنية المنطقيّة، من تفسير العلاقات بينها. فبينها ولا شكّ علاقات بنيويّة إعرابيّة ودلاليّة تجاوز تحقيقاتها المعجميّة كما لاحظنا في فصل سابق. هذه العلاقات لا يمكن أن تكون إلاّ في الأساس المقولي التركيبي.

§ 101 ـ الأنموذج يستوعب تأويل المخاطب ولا يستوعب تكوين المتكلّم للدلالة قبل البنية ـ س ـ

من هنا نصل الي النقد الأساسي الذي نوجّهه لهذا الانموذج وهو أنه يجعل البنية المنطقيّة والدلاليّة عموما مستوى تأويليا : إنهّ يقدّم لنا حلول لسانيّ مخاطب يتلقّي الظواهر اللغويّة، ويريد أن يعالجها لفهمها. ولكنّه أنموذج لا يراعي أنّ المتكلّم قد يكون على درجة معيّنة من الوعي باشتراك بنيوي دلالي معيّن سابق لكلّ بنية سطحيّة مجرّدة وصورة منطقيّة مجرّدة تتعلّقان باحدى هذه الجمل. ومهما كانت هذه الجمل مختلفة أو متّفقة في بنيتها المنطقيّة فبينها اشتراك دلالي مّا نسمّيه «شرطا» هذا المفهوم

الدلالي لا بدّ أن تكون له بنية. هذه البنية اذا وضعناها في الصورة المنطقيّة ادّعينا أنها خلاصة تأليفيّةلأبنية شتّى. وتساؤلنا لماذا لا نعتبر الأبنية المختلفة تحليلا لها ؟ فإذا اعتبرناها تحليلات مختلفة للمتكلّم أن يختار احداها فينبغي :

أ – أن نحافظ على هذا النظام المقترح لاستيعاب الفروق بين هذه الجمل في أبنيتها السطحيّة المجرّدة، وأبنيتها المنطقيّة المؤوّلة اليها،

ب – و أن نسجّل المشترك بينها، لاستيعاب قدرات المتكلّم ونصيبه في الاختيار ، في موضع سابق للبنية السطحيّة المجرّدة.

§ 102 ـ عدم صلاح البنية العميقة لتقبّل الدلالة الشرطيّة المشتركة :

هذا الموقع ينبغي ألاّ يكون البنية العميقة وذلك للاسباب التالية .

أوّلها أننا نقبل بصعوبة كبيرة جدًا وجود بنية سطحيّة مجرّدة يجاوز تجريدها تجريد البنية العميقة. ذلك أن نتيجة التحويل بالنقل، المسلّط على البنية العميقة تحدث فجوات كثيرة تستدعي وجود كائنات لغويّة مجرّدة من صنف قريب من صنف الضمائر، وهي خاصة الاثر (trace) والضمير المقدّر(PRO) إضافة الى علاقات إحاليّة أخرى (انظر Chomsky 1991, p 102 -133) .

هذا يخالف تصوّراتنا العامّة للغة. فنحن نفترض أنّ المستويات اللغويّة، ينبغي أن تتجه من المجرّد نحو الأقلّ منه تجريدا لا العكس. قد تكون اللغة على عكس ما نتصوّره. ولكن اذا تمكنّا من وصف اللغة على صورة مرضية لخصائصها، دون الاحتياج الى هذا العكس، فهو الأصلح في نظرنا.

والثاني أن البنية العميقة غير خالية من المعجم . وما قدّمناه من علاقات بين الجمل في هذا الفصل وفي الفصول السابقة يجاوز تحقّق الأدوار الدلاليّة المعجميّة لرؤوس الأبنية في الوظائف الموروثة من الأساس المقوليّ التركيبيّ. فمهما كان التحقيق المعجمي فإنّ أمثلة {الحال وهمزة التسويّة وحتى وإلاّ والواو وأو وإن} تكوّن تراكيب تتعامل في ذاتها تعاملا ينبغي أن يكون في الأساس . وهذا التعامل يستدعي إدراج أبنية دلاليّة وصور منطقيّة معيّنة تفسّر إمكانات الاشتراك والاختلاف بين الأبنية العميقة فالأبنية السطحيّة المجرّدة فالصور المنطقيّة التأويليّة.

يتفق هذا التحليل مع تمثيلنا الأوّلي وغير الدقيق للفرق بين :

معني 1 ⟵ لفظ 1 ⟵ معنى 2

ولفظ 2 ⟵ معني 3

ففي رأينا أنّ الصورة المنطقيّة في هذا الأنموذج تطرح العلاقة بين معنى 2 ومعنى 3، ولا تتناول المعني 1. نلاحظ هنا أنّ كلمة «لفظ1» لم تزل غامضة في استعمالنا. ندعّم هذا الغموض قصدا بأنّنا نعني به إمّا الصورة الصوتيّة، وإمّا البنية العميقة، وإمّا البنية السطحيّة المجرّدة. وذلك في درجات تجريديّة مختلفة.

للاتجاه بهذا الاستعمال الى الوضوح نتناول الآن مفهوم الإسقاط المعجمي (projection lexicale)، تناولا عامّا جدّا. ويجد القارئ عند Rouveret تقديما فنّيا لهذا المفهوم في (Chomsky 1987, P 43)

§ 103 ـ مفهوم الإسقاط المعجمي وعلاقته بالبنية العميقة والبنية س و الصورة المنطقيّة

ملخّص هذا المفهوم أنّ العناصر المعجميّة الرئيسيّة التي تقوم بوظيفة الرأس في المركّبات تقتضي أطرافا معيّنة تتعلّق بها وتقوم بوظائف دلاليّة معيّنة. ويتّصل هذا المفهوم مباشرة بالمفهوم المنطقي للبنية الحمليّة (ظ (س) (f (x) وبتطبيقات لها لغويّة تعود أساسا الي نظريّة تنيار Tesnière في ما يسميه بـ (Valence)(1976; p 238-280)) كما يتّصل أيضا بنظرية س المسقطة (سَ (X-barre)) في النظريّة التوليديّة.

لا يسعنا المجال لتوضيح هذه النظريّة من جميع جوانبها. نكتفي بمثال نستعمل فيه عبارات عامّة لتجنّب مصطلحات تدعو في ذاتها الى الشرح والدراسة. وهو أن الفعل «نظر» يستدعي قائما بالفعل، وشيئا تتجه اليه حركة الفعل. اذا عبّرنا عن القائم بالفعل بوضعه من حيث الوظائف النحويّة موضع الفاعل، وعن المتّجه إليه بوضعه موضع المفعول، فاننا نكوّن جملة تستجيب لخصائص البنية العميقة، أمّا اذا جعلنا القائم بالفعل مقدّرا، ووضعنا المتّجه إليه في موضع الفاعل، فإننا نجري عمليّة النقل التحويلي ونكوّن بذلك بنية سطحيّة مجرّدة. في الحالتين ينبغي أن يكون هذا الإسقاط المعجمي لفعل «نظر» ممثّلا في الصورة المنطقيّة للبنية على صورة قريبة من الصياغة المنطقية التالية :«توجد« س» و «ص» و « ع» بحيث «نظر» تمثل وظيفة حمليّة (ظ) موضوعاتها هي «س» «ص» « ع».

يحتلّ الإسقاط المعجميّ دورا أساسيا في انتظام الأبنية في مختلف المستويات التمثيليّة، إذ ينطلق من الأساس المعجميّ وينظّم البنية العميقة ومافيها من أدوار دلاليّة ومواضع حدّيّة، كما يحافظ على هذه المعلومات في البنية– س. لكنّه لا يفسّر العلاقات بين الأبنية التشابهة على غرار ما مضى من الأمثلة.

§ 104 ـ الإسقاط المعجميّ لايفسّر العلاقات البنيويّة ولا يولّد المتمّمات التي من جنس الشرط

ما يزعجنا في الإسقاط المعجميّ أمران :

أ- أنه لا يفسّر العلاقات البنيويّةالنحويّة والدلاليّة التي ذكرناها والتي لا تحتاج إلى العناصر المعجميّة حتى تكون ،

ب ـ اذا أخذنا الفعل الرئيسيّ في جملة من الجمل التي ذكرناها سابقا (انصر مثلا)، فليس في بنيته الحمليّة ما يستوجب الحال أو الشرط أو غيره، ولا يفسّر دلاليّا لماذا كانت الأبنية المختلفة حاملة لمعنى الشرط رغم اختلافها. فالحلّ الوحيد الممكن للمحافظة على مفهوم الإسقاط المعجمي أنّ ندّعي أنّ لكل فعل مجموعة من الموضوعات (arguments) الحرّة، نسمّيها متمّمات أو ملحقات (adjoints) أو ما شئنا. وفي هذه الحالة لا نقول شيئا عن البنية سوى أنّ المتحكّم الحقيقيّ في دلالتها هو الوجه الإعرابي من إسقاط سَ (X')، وليس الوجه المعجميّ.

§ 105 ـ ما يمنع اعتبار الجملة الشرطية إسقاطا معجميًا لـ [إن]

يمكننا لتلافي هذا النقص وللمحافظة على نظريّة معجميّة قويّة، أن نسند الإسقاط في الجملة الشرطيّة للعنصر المعجميّ «إن». مع ما ينجرّ عن ذلك من تأثير في نظريّة الموصول (نظريّة Comp) فمثل هذا الحل يقتضي اعتبار هذا الرأس وحدة معجميّة. هذا الحل يرضي الصورة المنطقيّة، لاعتبار المناطقة «إن» رابطا عاملا (opérateur) ويوافق خاصّة اتّجاه المنطقيّ البولوني لوكازيويتش (Lukasiewicz)p , Quine1972 ,(37) كما يوافق تصوّر سيبويه فالسيرافي فالنحو المدرسي للبنية الشرطيّة. إلاّ أنّه لا يوافق الاتجاه اللسانيّ العامّ المعتبر للشرط معمولا ومفعولا للجواب وهو الرأي الذي كان أهل الكوفة وبعض النحاة العرب يدافعون عنه على درجات مختلفة من الاقتناع به. ثم إنّ هذا الحلّ يطرح علينا قضايا بنيويّة ودلاليّة عدّة. منها أنّ تماسك الوصف يدعونا الى تعميمه على كل الأدوات الروابط، كالواوات المختلفة وأو وغيرها. ونحن وإن كنّا لا نشكّ في أنّ هذا التعميم قد يشارك في توضيح علاقات بنيويّة ودلاليّة شتّى، فإنّه يجعل ما بعد واو الحال في قيمة ما قبلها ويخلّ بحدسنا أنّ الفعل الرئيسي هو العامل في الجملة الحاليّة وأنّ الفعل الرئيسي وفعل الجملة الحاليّة لا يتّصلان بالواو على درجة واحدة كما يتضح من المقارنة التالية :

(13) جاء زيد وقد نزل المطر ـ يجيء زيد إن نزل المطر [ج$_1$(وج$_2$)] [ج$_1$ (إن ج$_2$)]

(14) و (جاء زيد نزل المطر) – إن (يجئ زيد ينزل المطر) [و (ج$_1$ج$_2$)] [(إن (ج$_1$ج$_2$)]

فإذا كان المثال (14) يغيّر دلالة الشرط دون القضاء عليه، فالواو تحملنا الى المحال.

هذا الحلّ أيضا لا يفسّر لنا الفرق الدلالي بين :

(15) إن جاء زيد نزل المطر

(16) ينزل المطر إن جاء زيد

كما سنرى في موضع آخر من البحث.

هذا الحلّ أيضا لا يفسّر لنا لماذا نعتبر الجملة التالية أمرا، اي نعتبر الفعل حدسيًا هو الرأس، رغم اعتبارنا «إن» رأسا :

(17) ان يخرج زيد فكلّمه

إذ المتوقّع ان المتكلّم يعتبر جملته أمرا مشروطا، ولا يعتبرها شرطا مأمورا.

أضف الى هذا أن اعتبار الجملة الشرطيّة إسقاطا لـ « إن» يطرح علينا قضيّة الأبنية التي تحمل دلالة الشرط وليس فيها «إن». فإذا اعتبرنا «إن» مقدّرة في مثل :

(18) تبقى عاقلا. أعطيك قطعة حلوى. (بدون جزم، وحتى بالجزم)

فهذا يطرح قضيّة دلاليّة معجميّة . هل المعجم هو الذي يحدّد بالإسقاط البنية أم البنية هي التي تحدّد العنصر المعجمي ؟ الوجه الثاني من السؤال يطعن في مفهوم الإسقاط المعجمي طعنا مباشرا. ثمّ أيجوز لنا أن نقدّر «إن» في جمل يمكننا عمليًا ان نضع في موضعها همزة الاستفهام أو واو العطف أو الحال أو «أو»؟

§ 106 ـ البنية العميقة فما دونها أبنية لفظية مجرّدة لا تمثّل خصائص الدلالة الشرطيّة :

هذه القضايا تبيّن لنا أنّ مفهوم البنية العميقة لا يصلح لبيان الدلالة العميقة للشرط، لأنّ البنية العميقة، لوجود المعجم فيها، ليست في الحقيقة سوى بنية لفظيّة مجرّدة، تنتظر البنية السطحيّة المجرّدة لتعيين العناصر اللفظيّة المجرّدة القابلة للتجسيد اللفظيّ في الصورة الصوتيّة وتعيين العناصر اللفظيّة المجرّدة غير القابلة للتجسيد اللفظي وهي العناصر التي سمّاها تشمسكي بالمقولات الفارغة.

في رأينا أنّ هذا الأنموذج يحتوى على تناقض داخليّ جوهريّ يتمثّل في كونه اعتمادا على مفهوم المقولة المعجميّة (اسم ، فعل، صفة الخ...)، يريد أن يكوّن بنية مجرّدة لها جميع الخصائص الدلاليّة المعجميّة للعناصر المعجميّة بدون أصوات، ليفسّر الظواهر المعنويّة. وهذا الاتجاه و إن كان يفسّر كثيرا من الظواهر، فهو لا يراعي الخصائص البنيويّة والدلاليّة الثابتة مهما كانت العناصر المعجميّة المتغيّرة. ونعتقد أنّ الشرط من الظواهر الثابتة في الكثير من الأبنية ثبوتا يجاوز التغيّر المعجمي. ثم إنّنا،

وقد يكون هذا نقصا فينا، لا نستطيع أن نتصوّر بنية عميقة لا تحتوى على الأقلّ جذور الأفعال العربيّة، إضافة الى السمات الدلاليّة. وإذا وضعنا هذه الجذور فنحن قد دخلنا في جانب لا بأس به من الصورة الصوتيّة للجملة، قبل الأوان.

§ 107 ـ الحاجة الى مفهوم المحلّ الوظائفي وإلى أبنية مقوليّة دلاليّة مستقلّة عن المعجم

نعتقد أنّ أقوى مفهوم في البنية العميقة والبنية السطحيّة المجرّدة، يتمثل في مفهوم الموضع (position) وما يتّصل به من المفاهيم كمفهوم الحيّز (domaine). لا نستعرض هنا خصائص المفهومين في المدرسة التوليدية ونحيل القارئ على (Milner 1989 p 357-397,461-497) إلاّ أنّ هذا المفهوم ما زال يجرّ وراءه مخلّفات الاتجاه البنيويّ السابق للمدرسة البنيويّة. من هذه المخلّفات اتّصاله الوثيق بالمقولات التصنيفيّة المجرّدة للظواهر اللفظيّة، وضعف اتصاله بالمقولات الوظائفيّة المجاوزة للظواهر اللفظيّة وخصائصهاالصوتيّة. فتشمسكي منذ (1965) يرى أنّ الوظائف متضمّنة في المؤشّرات المعتمدة على الرموز المقوليّة التصنيفيّة (م اسمي SN أو «" N الخ) ويعتبر التصريح بها تكرارا (Chomsky, 1971 p 100-107) من هنا كانت المواضع الوظائفيّة والدلاليّة (FG-θ) عنده، مواضع لمقولات تصنيفيّة ذات أساس معجميّ بالدرجة الأولى. وليست مواضع لمقولات دلاليّة قابلة للتجسّد في مقولات تصنيفيّة. الفرق بين التصوّرين هو الفرق بين موضع لعنصر يقوم بوظيفة في ذلك الموضع، بفضل خصائصه، وموضع لوظيفة تكوّن خصائص العنصر الواقع في ذلك الموضع، بحيث يخسر خصائصه بالخروج من موضع الوظيفة، ويكتسب خصائص أخرى بوجوده في موضع وظيفة أخرى. سنرى وجوها من هذا عند دراستنا للمحلاّت الإعرابيّة الممثلة للمقولات الدلاليّة الأساسيّة، وسنستغلّ هذه الفكرة خاصّة عند تحديدنا للعناصر الاشتقاقية المفرغة من الدلالة الإحالية المعجميّة، لتفسير العلاقات الدلاليّة بين الأدوات المساعدة على تأدية الدلالة الشرطيّة.

إذا تصوّرنا في الأساس أبنية مقوليّة دلاليّة مستقلّة عن المعجم، وتسيّر أبنية الجمل التي استشهدنا بها الى حدّ الآن ، فإنه يمكننا أن نفسّر لماذا تعبّر هذه الأبنية المختلفة عن دلالة شرطيّة واحدة.

هذا الرأي لا يعني بالضرورة أننا نتّجه الى الدلالة التوليديّة وأطروحاتها. فهذا الرأي متضمّن في الأنحاء القديمة، وفي تراثنا النحويّ بالخصوص.

3.4/I
الدلالة التوليديّة لا تستوعب دلالة شرطية عليا تجاوز الإنجاز المعجميّ ومعيار الصواب واللحن

§ 108 ـ الأبنية العليا لا تحدّد بالضرورة لحن الأبنية السفلى

من الفروق الأساسيّة بيننا وبين الدلاليين التوليديّين أننا لا نعتبر العناصر الدلاليّة ذات تأثير بالضرورة في التفريق بين الصواب واللحن، قد يبدو من الغريب أن نتصوّر أبنية من اللغة لا تحدث مخالفتها لحنا. لكننا لا نعتقد أن تمييز العرب بين المطّرد في القياس والشاذ في الاستعمال، والعكس، كان مجرّد موقف معياريّ، كما يعتقد الكثير من النقّاد. ففي اللغة مظاهر عديدة انتبه اليها اللغويون في شتّى اللغات، تدلّ على أنّ اللحن قد يقع بتطبيق القواعد الأساسيّة على حساب القواعد الثانويّة. هذا ما نلاحظه في أخطاء الممنوع من الصرف مثلا ، وفي (Vous disez) الفرنسيّة ، وغيرها.

فمن المتوقّع إذن أن تكون الأبنية الأساسيّة تتصف بلين ولطف يخوّلان لها الظهور في مظاهر مختلفة بعضها مقبول وبعضها غير مقبول في اللّغة الحاضرة، أي في الحالة الآنيّة. حسب مصطلحات دي سوسير وأتباعه.

§ 109 ـ الصورة المنطقية وقيمة «الصواب واللحن»

نلاحظ هنا أنّ المقابلة بين الصواب واللحن عند النحاة لم تكن الاّ نظير المقابلة بين الصدق والكذب عند المناطقة. وليس من الصعب أن نوفّق بين المفهومين. إذا كانت اللغة قائمة على الصدق كما يرى الاستراباذي، فان المقابلة بين الصواب واللحن تصبح تمييزا بين صادقين في اللغة. إن كان هذا فإنّه يصبح من اليسير أن نفسّر لماذا لا يستعمل الدلاليّون مفهوم الصدق والكذب عند تحديدهم لقيم البنية المنطقيّة، ولماذا يميلون بالخصوص إلى القيم الوجهيّة من نوع الضروريّ والممكن، ولماذا يستغلّون البنية المنطقية في إطار الصواب واللحن.

ليس اهتمامهم بالصواب واللحن راجعا في ظاهره إلى التفسير العميق الذي قدّمناه، بل يرجع مباشرة إلى أنّ تشمسكي، منذ البداية، حصر وظيفة النحو في التمييز بين الجمل الصحيحة والجمل اللاحنة، عندما حدّد للنحو أن يولّد ما لانهاية له من الجمل الصحيحة. هذا الرأي في ذاته نقبله بشيء من الاحتراز. ذلك أن الإقرار بوجود التغيّر اللغوي يقتضي أن تكون وظيفة النحو تشمل توليد بعض الجمل اللاحنة بمقدار معيّن يفسّر هذا التغيير.

أمّا الصناعة النحويّة فمن مهمّاتها أن تفسّر تولّد اللحن عموما، وأن تهتم بالخصوص بالقواعد الأساسية المولّدة للحن، إذ اللحن ظاهرة عاديّة في الإنجاز لا ترجع بالضرورة إلى نقص عند المتكلّمين. وهذا لا يعني تبرئة اللحن ولا تغيير المهمّة الأساسيّة التي للنحو أو للصناعة النحويّة.

سنرى في فقرات مقبلة أنّ هذه الفكرة تفسّر لنا مظاهر من البنية الشرطيّة ومن أبنية أخرى بعضها نعتبره صحيحا وبعضها غالطا.

أما الدلاليون التوليديون فقد دعّموا تصوّرهم للمنطق الطبيعي، ولدور البنية المنطقيّة في تعويض البنية العميقة ببيان أنّ اللحن النحويّ لحن بإزاء «الصورة المنطقيّة» أيضا، ورأوا أنّ الفصل بين القيمتين زائف. ويصرّح لاكوف بهذا الرأي ملخّصا لموقفه من القضيّة قائلا :

«إنّ قواعد النحو المولّدة للجمل الصّائبة في الانكليزيّة، دون الجمل اللاحنة ليست متميّزة عن القواعد الرابطة بين الأبنية السطحيّة للجمل الأنكليزيّة والأبنية المنطقيّة الموافقة لها »(اللسانيات والمنطق الطبيعي ، ص 12)

§ 110 ـ عدم صلاح مفهوم الصواب واللحن للاستدلال على وجود أبنية دلاليّة عليا

لا نقدّم هنا التحاليل التي اعتمدها لاكوف ونكتفي بعرض بعض الأمثلة والإشارة إلى بعض الملاحظات :

(1) من الكذب أن يدخّن سام الحشيش إن تحصّل عليه رخيصا
(2) * إن تحصّل سام على الحشيش رخيصا فمن الكذب أن يدخّنه
(3) من الكذب أني أكسّر وجهه إذا أعاد ملاحظته
(4) * إذا أعاد ملاحظته فمن الكذب أنّي أكسّر وجهه

فدرجة الخطإ في (2) و (4) بالنسبة الى (1) و (3) في العربيّة تبدو أقلّ ممّا يراه لاكوف في أمثلة لغته لكنّ لاكوف لا يتحدّث عن الانكليزية إلاّ باعتبارها لغة الأمثلة التي استعملها. فهو يقدّم نتيجته على أنّها ملاحظة لغويّة عامة.

إلاّ أننا إذا تحدّثنا عن «صورة منطقيّة» في مدرسة توليديّة، تريد أن تصل إلى تحديد خصائص النحو الكونيّ الكلّي (G U) ، فمن المفترض أن تكون الصور المنطقيّة مشتركة بين اللغات إلى حدّ. فإذا تبيّن كما قال وكما لاحظنا بالأمثلة العربيّة، أنّ اللحن ناتج عن القواعد الرابطة بين الأبنية السطحيّة والأبنية المنطقيّة الموافقة لها، فالمعقول أن نعتبر هذه القواعد قواعد تكوين الأبنية السطحيّة، أي أن نعتبرها متّصلة مباشرة بالأبنية السطحيّة، غير متصلة مباشرة بالأبنية المنطقية، لأنها لو كانت متّصلة مباشرة بالأبنية المنطقيّة لكان من اللازم أن تكون الأبنية السطحيّة في جميع اللغات ذات

خصائص مشتركة من حيث الصّواب واللّحن.لا ننكر مبدئيا إمكان وجود قواعد تتصل مباشرة بأبنية منطقية مشتركة بين اللغات، وتستوجب فيها أبنية سطحيّة ذات خصائص مشتركة. لكننا لا نعتبر ذلك أمرا ضروريّا.

إذا افترضنا، كالتوليديين الدلاليين، وجود بنية منطقيّة في مكان البنية العميقة، فالاستدلال على وجودها لا يكون بامكان اللحن في تطبيق القواعد الرابطة بينها وبين البنية السطحيّة. فاللحن لا يبيّن سوى أنّ البنية السطحيّة لم تطبّق قواعدها، لا غير. كما أن تفخيمك للسين والتاء في «سوط» و «استطعت» و ترقيقك لهما لا يدلّ على وجود مستوي صرفيّ سابق للمستوى الصوتيّ. فكلّ مستوى يشتغل بقواعده الخاصة به والقواعد التي تمكّن من الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر، إذا وجدت ، فهي لا توجد بين المستويات وإنّما توجد في المستوى الأدنى الذي يحتاج إليها. إذا ربطنا هذا بمًا قلناه سابقا عن رأينا في مهمّة النحو ومهمّة الصناعة النحويّة في وصف الصواب واللحن، فإنّنا نقرّ أنّ متابعة الصواب مقابل اللحن لا تفيد في بيان وجود أبنية مقولية دلاليّة مشتركة للأبنية المختلفة المعبّرة عن الشرط.

§ 111 ـ أهمّية استيعاب العلاقات وتفسيرها للاستدلال على الأبنية الدلاليّة

إنّ الاستدلال على وجود بنية مجرّدة تعلو الأبنية اللفظيّة لا يكون إلاّ بعمليتين متكاملتين :

1- ملاحظة تقارب بين الأبنية لا يمكن استيعابه إلاّ بافتراض بنية مجرّدة عليا،

2- اذا افترضناها فسّرنا التقارب بين هذه الأبنية، واكتشفنا بعد ذلك وجود أبنية اخرى لا تلاحظ مقاربتها للأولى إلاّ بعد افتراض البنية المجرّدة العليا.

هذا المنهج لا بدّ منه لفهم العلاقة بين الدلالة والبنية المجسّدة لها. ذلك أنّ المعنى لا يري، بل يفترض من خلال ما يرى، ويتحقّق بالرّجوع إلى ما كان من حقّه أن يرى فلم ير. فتصوّرنا للدلالة الشرطيّة يقتضي هذا المنهج، ويقتضي أنّ هذه الدلالة تسيطر على الأبنية المختلفة ولا تحدّد قواعد تركّبها تحديدا كاملا، بل تحدّدها تحديدا احتماليّا ييسّر للفوضى الدلالية أن تكون.

§ 112 ـ «الدلالة التوليديّة» تأويل دلاليّ للإنجاز

قدّمنا سابقا أن أنموذج تشمسكي لصلته الشديدة بالمعجم، لا يمكنه إلاّ أن يصف إنجاز الأبنية وتعيّن دلالتها المعجميّة ولا يصف العلاقات الدلاليّة بين الأبنية، لأن الأساس المعجميّ المقوليّ فيه لا يتضمّن إلاّ المقولات التصنيفيّة الأقسامية، ولا يتضمّن المقولات الدلاليّة الخالصة. وصرّحنا أنّ رأينا هذا يتضمّن أنّ تشمسكي يصف التأويل

الدلالي المخاطبيّ حيث يريد أن يصف التكوين الدلاليّ المتكلّميّ، ذلك أنّه اهتمّ نتيجة موقفه من استقلاليّة النحو، بالتوليد البنيويّ المحدث لإمكان التأويل الدلاليّ، ولم ير أنه من الممكن حصر الدلالة حصرا شكليّا كافيا يمكّن من إدراجها في الأبنية المولّدة انطلاقا من الأساس وقبل البنية العميقة.

ما نريد أن نوضّحه في المناقشة التالية أنّ أنموذج لاكوف خاصّة، لا يبتعد عنه كثيرا. وهذا ما يسّر لشمسكي ابتلاع أنموذجه. كما تتضمّن مناقشتنا أنّ الحالات الإعرابيّة لفلمور لا تبتعد كثيرا. ولكنّنا لا نناقش المبادئ الأوليّة لفلمور،Fillmore لأنها باعتمادها الحالة الإعرابيّة، تقترب أكثر من غيرها إلى تصوّرنا المجرّد للموضع الإعرابيّ. فهو من الناحية الوظائفيّة يقارب التصوّر المجرّد الرفيع التقليديّ للمحلّ الإعرابي، وهو من الناحية الدلاليّة المعجميّة ناجع.

سنحاول أن نبيّن نقطتين :

– أنّ لاكوف يقدّم من خلال مفهومه للبنية المنطقية الطبيعيّة درجة مجرّدة من إنجاز الأبنية، ولا يقدّم دلالة الأبنية، وسنستغلّ لذلك رأيه في الاقتضاء المسبق (présupposition) لسببين أولهما أنّ للاقتضاء علاقة بنيويّة بالشرط كما بيّن دكرو، وثانيا لأن بحثنا عن دلالة شرطيّة في أبنية لا تنضوي تحت المثال الأنموذجي لـ [إن...] ولا يمكنها أن تعتبر مشاركة لهذا الأنموذج في بنية عميقة مّا بسبب كون البنية العميقة تقتضي المعجم في حين أنّ العلاقات التي لاحظناها تسبق التقاء التشكّل الوظائفي بالتشكّل الدلالي المعجميّ، بحيث قد يؤول، عند من يرفض إدراج المقولات الدلاليّة في الأساس إلى اعتبار الدلالة الشرطيّة في هذه الأبنية الخارجة عن المنوال {إن...}، دلالة ضمنية (implicite) يمكن استخراجها عمليّا بالاستلزام (implication) أو بالاقتضاء المسبق. وبين العمليتين، حسب ما نرى علاقة وطيدة يمثّلها غموض الرمز (←) المعبّر عنهما والمشترك بينهما رغم اختلافهما، ورغم جهد المناطقة في التمييز بين العمليتين.

– وذلك للوصول إلى نتيجة أساسيّة وجوهريّة في عملنا. وهي نتيجة موافقة لرأينا الحدسيّ القائل بأنّ الأبنية المنطقيّة الأساسية في الصناعة المنطقيّة اختيار لأفقر ما في الأبنية النحويّة من الدلالة الحاصلة ولأثراها في الدلالة المحتملة. هذه النتيجة هي أنّ الوظيفة الترقيميّة للكتابة الرمزيّة المنطقيّة الصناعيّة المستعملة في الدلالة المنطقيّة اللغويّة، تمثيل كتابيّ تصويريّ شبه هرغليفي لأبنية نحويّة أساسيّة تستعمل لتفسير الدلالة في أبنية نحويّة أخرى، وأن هذه الأبنية المستعملة في الوصف والتفسير أبنية تسودها الدلالة الشرطيّة وأبنيتها الإعرابيّة الممثّلة لها.

§ 113 ـ ما نفترضه دورا للشرط في انتظام النظام النحويّ وانغلاقه على نفسه

إننا هنا بإزاء موقف خطير، ننبّه إلى خطورته حتّى يستعدّ القارئ إمّا لقبوله وإثماره، وإمّا رفضه والاستدلال على خطئه، وهو :

(1) أن العلاقة الشرطيّة ليست بنية من أبنية النحو فقط، بل هي البنية النظاميّة المجسّدة لعلاقات الأبنية المختلفة في النظام النحويّ كلّه، وأنّ هذه الخاصيّة هي الخاصيّة التي تجعلها الأداة الأساسيّة للتعقّل، أي للتفكير العقليّ المتسلسل تدرّجا، وتجعل المنوال [إن...] من حيث تمثيله لخصائص البنية الشرطيّة مؤهّلا أكثر من غيره للتعبير عن الاستلزام والاقتضاء.

(2) أنّه لا وجود، ولا يمكن أن يوجد مبدئيّا، وحسب افتراضاتنا الأوّليّة، لأنموذج شكليّ صوريّ صناعيّ قادر على وصف اللغة من جميع جوانبها، إلاّ اذا كان هذا الأنموذج ناتجا عن عمليّة تأليفيّة، مؤدّية إلى اكتشاف أكثر الأبنية الإعرابيّة الدلاليّة حضورا في جميع الأبنية،

(3) وتتضمّن النقطة الثانية والأولى أنّ دلالة بنية نحويّة مّا هي وجود هذه البنية في ذاتها أوّلا ثم وجودها في علاقة شرطيّة مع بنية أخرى من اللغة.

ونقرّ أنّ هذا الموقف تراجع منّا إلى الأطروحات الأوّليّة المتضمّنة في التفكير السوسيري، وفي تفكير هيلمسلاف، والمتعلّق بانغلاق اللغة على نفسها. فنحن نعتقد أنّ هذه الفكرة لم تفرغ طاقتها بعد، وأنّ انفتاح اللغة على الكون الخارجيّ انفتاح تؤدّيه أطراف معيّنة من هذا الكون اللغويّ المغلق، سنحاول توضيحها في حينها، في مواضع شتّى من البحث.

§ 114 ـ كلّ بنية تسبق البنية السطحيّة وتشمل المعجم هي بنية إنجازيّة

لتدعيم كون المدرسة التوليديّة بالفرعين الذين ذكرناهما من فروعها، لم تخرج عن دراسة الإنجاز، نشير إلى أمرين متّصلين بما مضى، ومكرّرين له تكرار توضيح وأحدهما وهو الثاني عامّ لا يتّصل بالمدرسة التوليديّة اتّصال تخصيص.

فأمّا الأوّل فهو إذا افتراضنا مستوى مجرّدا بين الأساس المعجمي والمقولي وبين البنية السطحية (المجرّدة أو المتشكّلة في صورة صوتيّة)، وسمّينا هذا الأساس بنية عميقة أو بنية منطقيّة، فإنّ هذا المستوى بمجرّد أن يكون ممثّلا لالتقاء الأساس المعجميّ بالأساس المقوليّ البنيوي، ينبغي أن يكون ممثّلا تجريديّا للمجموعة اللانهائيّة من الاحتمالات اللغويّة المتعلّقة بالإنجاز اللغويّ ومعناه أنه لا يمكن في نظرنا حصر الأبنية العميقة أو ما يشبهها في لغة من اللغات في قائمة مغلقة، وإن كان من المكن

حصر الأبنية الحملية اعتمادا على المعجم. إلاّ أن الأبنية الحمليّة لا تمثّل مجموعة التركّبات الممكنة بينها. ولا يمكن حصر الأبنية العميقة ومايشبهها إلاّ بعمليّة اختزالية تستوجب افتراض أبنية مكوّنيّة أساسيّة وأبنية فرعيّة يتوصّل إليها بتحويلات. إن صحّ إخفاق النظرة التحويليّة فقد صحّ اعتمادا عليها عدم إمكان حصر الأبنية العميقة وما يماثلها، والعكس إذا لم يصحّ أنّ النظرة التحويليّة أخفقت.

ومهما يكن من الأمر فالتصوّر المعجميّ لمستوى وسط بين الأساس وبقية المستويات السطحيّة (لا يهمّنا هنا عددها : اثنان أو واحد أو أكثر)، يقتضي تجريد الإنجاز، والإنجاز مهما جرّد يبقى إنجازا.

لا نستبعد أنّ دراسة اللغة مقدّر عليها أن تدرس الإنجاز في مستويات تجريديّة مختلفة، إنّ التفريق بين اللغة والكلام أو بين مفهومين آخرين يقاربانهما، وهم من الأوهام السوسيريّة واللسانيّة. لكنّنا لا نستبعد أيضا أنّ في الأساس البنيويّ من النحو مظاهر غير إنجازيّة قابلة للمزيد من الدراسة.

§ 115 ـ قيمة الاطّراد و الشذوذ في إطار الصدق والصواب المطلقين

نعتقد أن خصام التوليديين في أمر البنية مجرّد جزء من الأجزاء المتعلّقة بقضايا الإنجاز، وأنّ خصوم المدرسة التوليديّة لا يخرجون عن دراسة الإنجاز. وذلك لأنّ أغلب النظريات لم تتناول دلالات الأبنية الأساسية وعلاقاتها في ذاتها.

أمّا الأمر الثاني فيتّصل باعتقادنا أنّ ثنائيّة الصواب واللحن، كثنائية الصدق والكذب كلتاهما تتعلّق بتقويم الإنجاز في درجتين تجريديتين مختلفتين. ولقد أقررنا في ما سبق من مناقشتنا مبدأ الرضيّ القائم على اعتبار اللغة متحرّكة في مجال الصدق المطلق، وتتضمّن مناقشتنا الماضية تعميم مبدئه. فمن رأينا أنّ قواعد الأبنية العليا لا تحدّد نصيب الأبنية السفلى من الصواب واللحن، وأنّ قواعد الأبنية السفلى في اتصالها بالعليا هي التي تحدّد الخصائص القابلة لهذا التقويم. ويتضمّن هذا الرأي أنّ أعلى الأبنية اللغويّة تقع موقعا رفيعا يصون خصائصها من مثل هذا التقويم، بجعلها في نطاق الصواب المطلق، كما يصون ما تحتها من أن تكون له مقياس تقويم. هذه الفكرة في حاجة إلى تعديل نسبيّ نجريه عند الحاجة في ما يلي من البحث. فرأينا أنّه اذا كان لا بدّ من قيمة ثنائيّة لتقويم الأبنية، فهي قيمة الاطّراد والشذوذ وما بينهما، أمّا الأبنية ذاتها، ولا سيّما العليا التي تهمّنا، فهي أبنية بتركّزها في جانب الصدق والصواب المطلقين، تقوم على انحلال القيمتين بزوال الطرف المقابل للصدق والصواب، وذلك لفائدة قيمتين أخريين نعتبرهما أساس الدلالة اللغويّة وهما الوجود والعدم وما بينهما من قيم وجهيّة تتأسّس عليها اللغة.

§ 116 ـ دور الشرط ودلالته الوجهيّة في تقويم النظريات

إنّ الدلالة التوليديّة باهتمامها النسبيّ بالقيم الوجهيّة تبدو لنا من هذا الجانب وهذا الجانب فقط أكثر إقناعا من مذهب سنّي تشمسكيّ يعلم قيمة الناحية الوجهيّة ولا يراها ممكنة إلا في نطاق تأويليّ دلاليّ، لا يمسّ حقيقة الأبنية في الأساس لأنّه ينطلق من فكرة استقلال البنية النحويّة الموروثة عن النماذج البنيوية القديمة.

يلاحظ لاكوف في كتابه «اللسانيات والمنطق الطبيعيّ» ملاحظة أساسيّة تتعلّق بالشرط مفادها أن «الترجمة المنطقيّة» للبنية الإعرابيّة :

(1) إنْ ج$_1$ (فـ) ج$_2$ (نحن نقول : إن ج$_2$ فـ ج$_1$)

هي في الرأي الشائع :

(2) ج$_1$ $\subset$ ج$_2$ نقول نحن ج$_2$ $\subset$ ج$_1$)

لنترك جانبا قضيّة الترجمة فلسنا على يقين من أنّ المناطقة يوافقون على أن الصياغة (2) هي الترجمة الوحيدة لكلّ شرط لغويّ. اذ هذه الصياغة متّصلة بمفهوم الشرط الماديّ، والشرط الماديّ فقط. كذلك نترك جانبا رأينا في أنّ (2) لا تختلف بنيويّا عن (1) في تعبيرهما عن بنية دلاليّة أرفع منهما جميعا، ولم نحدّدها بعد.

المفيد أنّ لاكوف باستغلاله للقيم الوجهيّة قد بيّن أنّ الترجمة المنطقيّة للصياغة الإعرابيّة (1) قد تكون إحدى الصياغتين التاليتين :

(3) $\Diamond$ (ق $\subset$ ك) (ق = ج$_1$ عنده و ك =ج$_2$)

(4) ق $\subset$ ($\Diamond$ ك)

ومعناها نصيّا بالتوالي :

('3) بالإمكان غير الضّرويّ أنّه اذا كانت «ق» كانت «ك»

('4) إذا كانت «ق» فإنّه بالإمكان غير الضروريّ أن تكون «ك»

يرتبط هذا التأويل الدلاليّ بتبنّيه لرأي مرغان (Morgan) القائم على اعتبار (إن ج$_1$) بنية ظرفيّة (Adverbiale)، خاضعة لقاعدة التحويل بالتقديم (antéposition). هذا الرأي هو نفسه الرأي الذي نأخذ به اعتمادا على مدرسة الكوفة، وعلى آراء أخرى لا نحلّلها ونجدها عند السكّاكي مثلا وتلامذته.

محتوى رأي لاكوف أنّه إذا تبيّن أنّ تقديم البنية الظرفيّة يؤدي إلى تأويل منطقيّ يخالف التأويل المنطقيّ لحالة عدم التقديم في بعض الجمل فان هذا دليل على أنّ البنية العميقة لا تستوعب دلالة الأبنية السطحيّة، ودليل على خطإ الافتراض القائل بأنّ التحويل لا يغيّر من المعلومات المتضمّنة في البنية العميقة.

لا يهمّنا في هذا البحث أن نناقش هذه الآراء لتعقّدها ولكون تشمسكي منذ (1965) لم يستبعد أن تكون التحويلات مؤديّة إلى تأويلين مختلفين لبنيتين سطحيّتين من بنية عميقة واحدة، اذا توفّرت بعض العناصر كألفاظ التسوير (every...) وما يشبهها. ولا يهمّنا أيضا تتبّع أثر هذا النقد في تطوّر النظرية التشمسكية.

ما يهمّنا هنا هو أن نشير إلى دور «البنية الشرطيّة» في إثارة قضايا العلاقة بين البنية ودلالتها. ولنؤكّد، وسيأتي التفسير بطريقة غير مباشرة في فصول أخرى، أنّ اهتمام لاكوف بالتسوير، والأفعال الإنجازيّة (Verbes performatifs) ثمّ بالاقتضاء، اهتمام قد انجرّ مباشرة عن اعتماده الشرط في مناقشته لآراء تشمسكي.

سنمهل قضيّة التسوير إلى حدّ في بحثنا، وسنؤجّل النظر في قضايا العمل اللغويّ. ونهتمّ في ما يلي بالاقتضاء المسبق.

نؤكّد، قبل الانتقال إلى الاقتضاء، دور البنية الشرطيّة في الاستدلال على خصائص النظام النحوي، فهذه البنية من أكثر الأبنية تعبيرا عن خصائص النظام وهي بذلك تشكّل معيارا صالحا لتقويم نظريّة مّا به تسبر قدرة النظريات على استيعاب الظواهر.

4.4/I
استلزام الاقتضاء لبنية دلاليّة شرطيّة تجسّم العمليّة الذهنيّة المكوّنة له في اللغة الواصفة أو اللغة الموصوفة

§ 117 ـ العلاقة بين الشرط والاقتضاء في الإنجاز وعلاقة الاقتضاء بالبنية المنطقيّة:

يقول لاكوف في مقدّمة الفصل الخاصّ بالاقتضاء :

«(...) وكلّما استعمل متكلّم جملة من لغته لينجز عملا قوليّا (acte de parole) (...) افترض افتراضات معيّنة عن المقام». (لاكوف 1976، ص 22). تبيّن هذه الجملة، من خلال عبارة افتراض وسياقاتها، حضور البنية الشرطيّة في عمليّة الاقتضاء، باعتبارها عمليّة ذهنيّة هنا لاباعتبارها بنية لغويّة، كما تبيّن هذه الجملة ما أكّدناه من صلة البنية المنطقيّة عند لاكوف بالإنجاز اللغوي.

تتّضح الصلة بين الافتراض الشرطي، والافتراض الاقتضائي، عند لاكوف من خلال المقارنة التالية :

(1) إن كان إيرف (اسم علم) مرّيخيّا، رحلت

(2) لمّا كان إيرف مريخيّا، فأنا أرحل

فالأولى لا تقتضي (أي لا تفترض مسبقا) الصدق أو الكذب، حسب رأيه في الجملتين (الشرط والجواب) أما المثال الثاني فيقتضي صدق كون إيرف مرّيخيّا.

يبيّن لنا هذا المثال من جهة تصوّر لاكوف للاقتضاء وصلته بقيمتي الصدق والكذب، ومن جهة أخرى ما يراه من فرق بين الافتراض الشرطي والافتراض الاقتضائي.

إن كان لاكوف يريد أن يظهر أنّ الشرط لا اقتضاء فيه، فإنّه لم يبيّن شيئا. ذلك أننا نستطيع أن نقول إنّ الفرق بين الجملتين أنّ الاولى تفترض اقتضاء كون إيرف مرّيخيا وكونه غير مرّيخيّ في الآن نفسه، في حين أنّ الثانية تفترض إمكانيّة واحدة. فلغويّا لا شئ يمنعنا من أن نعتبر القول صادقا كاذبا في الآن نفسه، وأن نكون بذلك صادقين في تمثيل حالتنا العرفانيّة المغايرة لحالة الأشياء، فاللغة تمثّل تصوّر الشيء لا الشيء في ذاته الموضوعيّة.

لقد استعمل لاكوف للتفريق بين الشرط والاقتضاء أداتين مختلفتين في

الانكليزيّة هما (if و since). إن كانت الترجمة الحديثة لـ (since هي (بما أنّ) فلا شكّ عندي أنّ «لمّا» هي التعبير الفصيح لمعنى الكلمة الانكليزيّة. الغرض من هذه الملاحظة أن نشير الى أنّ «لمّا» شأنها شأن «كلّما» كلتاهما تعبّر عن دلالة استغلّها الرواقيون فالمناطقة العرب في بناء المنطق الشرطيّ. ولأمر مّا أخرج النحاة العرب «لمّا» و «كلّما» من باب أدوات الشرط، ليدخلوها من شبّاكه، كلّما شعروا بجامع فارق بين «إن» و «لمّا» و «كلما». هذا واضح في دراسة ابن هشام لكلّما (مغني اللبيب، ص 221–222. وأوضح في دراسة السكاكي لها، وهي قضيّة عرضها الرضيّ في مقارنته بين «لمّا» و«لو» (شرح الكافيه III - 230 - 231) وبين معنى «إن» ومعنى «كلّما» (شرح الكافية 197 III - 198 -) ولا نستبعد ان يكون هذا الأمر دلاليًا وذا صلة بالأسباب التي دعت لاكوف الى تبنّي رأي مرغان في ظرفيّة (إن) (if) وهذا كلّه يدلّ أنّ المقارنة التي استعملها لاكوف بين الافتراض الشرطي والافتراض الاقتضائي تجمع أكثر مما تفرّق بينهما، على الاقلّ في المثالين المستعملين.

هذا يتأكّد بموقفه ممّا يسمّيه بـ الشرط اللاواقعيّ، وهو الشرط الذي سمّاه كواين بالإنشائي، والمقابل في العربيّة لا ستعمال (لو). فأمثلة هذه البنية [لو...] تقوم على افتراض مسبق لكذب الجملتين، وكثير من المعطيات التي قدّمها لاكوف عن الاقتضاء تستند في ما تستند، إلى جمل من صنف الشرط اللاواقعيّ، وخاصّة المعطيات المتعلّقة بتعدية الاقتضاء الأوّلي إلى اقتضاء ثانويّ، وهو أن يكون الاقتضاء متضمّنا لاقتضاء آخر.

وبعد أن بيّن لاكوف، بتحليلات أهملناها في عرضنا هذا، خصائص الاقتضاء مرّ إلى قضيّة تمثيل الاقتضاء في الصورة المنطقيّة للجملة، فاختار لذلك طريقة فون رايط Von Wright المعتمدة على المنطق الجهيّ الثنائي وذلك على الصورة التالية :

(3) ض (ق ا ك)

(4) ل (ق ا ك)

وتقرأ الاولى «ق ضروريّة اذا كانت ك» والثانية «ق لازمة اذا كانت ك» (الأولى nécessaire والثانية obligatoire) والطرفان (ق ، ك) يعبّران عن المضمون القضويّ للجملة فالمضمون الاقتضائي لها. وذلك مهما كانت بنية الجملة، ولبيان هذه العلاقة اختار لاكوف العلامة (←)، لتمثيل الاقتضاء على صورتين مختلفتين.

يتضح من هذا أنّ العلاقة بين الشرط والاقتضاء لم تكن عند لاكوف، مجرّد استعمال للبنية الشرطيّة ضمن أبنية أخرى لبيان كون الاقتضاء من البنية المنطقيّة لكثير من الأبنية اللغويّة، بل تجاوز ذلك إلى استعمال كتابة رمزيّة منطقيّة تمثّل الاقتضاء ويمكن أن تقرأ قراءة شرطيّة.

ندرس في ما يلي هذا الجانب الرمزيّ التمثيلي من قراءة الاقتضاء، لاستخراج تصوّر معيّن لنا في العلاقة بين البنية ودلالتها.

§ 118 ـ ضرورة أن يكون رابط الاقتضاء [←] من اللغة الواصفة لا اللغة الموصوفة

مهما تكن درجة التجريد التي وصل اليها لاكوف في دراسته للاقتضاء المسبق، فإنه يبقى لكل جملة منجزة اقتضاؤها الخاصّ. بل لكلّ جملة لفظيّة منجزة أن تقبل تأويلات اقتضائيّة إن لم تكن مختلفة باختلاف المقامات التي ولّدتها فباختلاف مفهوم الاقتضاء نفسه، اذ لا تشترك النظريات المنطقيّة في ما بينها ولا النظريات اللغويّة في تحديد مجال الاقتضاء ومميّزاته الشكلية (انظر مثلا لدارسة الاقتضاء Larreya 1979 وكذلك عدد 17 من Document de Linguistique Quantitative.

وإذا تركنا جانبا الدراسات التي لا تنكر أنّها تهتمّ بالدلالة المقاميّة، فإنّ دراسة لاكوف من حيث تهتمّ بالدلالة النحويّة، دراسة لا تقول لنا شيئا عن البنية النحويّة ذاتها، من حيث كونها تتصل بالانجاز كما بيّنّا.

فالعلامة [←] التي اختارها لتمثيل الاقتضاء، علامة تعبّر عن اختيار وصفيّ، أكثر مما تعبّر عن حقيقة بنيويّة مستقرّة في اللغة الموصوفة. لقد اقترح لاكوف طريقتين لتمثيل الاقتضاء بالعلامة [←]، نقدّم إحداهما في هذه الفقرة والثانية في فقرة موالية. أما الطريقة الأولى فلا يختارها وإن كان لا يرفضها. ولعلّ السّبب في عدم اختياره لها أنّها لا تجعل الاقتضاء الاّ عمليّة تاويليّة وصفيّة. وهو أن يربط «المقتضى» الممثّل له ببنية منطقيّة مّا بالجملة المحللة بالرابط [←]. هذا الرابط الشكليّ ذو تأويلات عدّة، فقد يكون علامة تحويل أو إعادة كتابة أو شيئا آخر، لكنّ تأويله الأساسي وهو التأويل الذي له في نصّ لاكوف، يحمل رائحة من الرابط الشرطي الذي يحمل في الكتابة التصويريّة الرمزيّة دلالة قريبة من الرمز [⊂] إن لم تكن دلالته. هذا الرابط بطرفيه يحمل صياغة «لا تستوجب بالضرورة اعتبار الاقتضاء جزءا من الشكل المنطقيّ للجملة المحللة" (لاكوف، ص 56).

عيب هذه الصّياغة أنها لا تقول لنا شيئا عن العلاقة البنيويّة بين طرفيها داخل الأساس البنيويّ المقولي السابق لالتقاء البنية الاعرابيّة، بالعناصر المعجميّة. ذلك أننا نتساءل : هل العلاقة [←] تنتسب إلى اللغة الشكليّة الواصفة أم هي جزء من اللغة الموصوفة ؟ فإن كانت من اللغة الواصفة فمعنى هذا أن البحث في البنية المنطقيّة الطبيعيّة يستند إلى حقائق موجودة خارج اللغة. وإذن فلم تعد طبيعيّة إلاّ من حيث مقابلتها للأنظمة الصناعيّة في صفة كونها وصفيّة وليست مقصودة للحساب المنطقي.

وإن كانت من اللغة الموصوفة فهل هي مجرّد عمليّة ذهنيّة تقع عند الإنجاز أم لها موقع معيّن في الأساس نفسه ؟

§ 119 ـ دور الإنجاز المعجميّ في تكوين الاقتضاء داخل البنية المنجزة الموصوفة

لا نقدّم هنا رأينا في الموضوع بل نثير هذه القضيّة المتعلّقة بالبنية ودلالتها ملاحظين أنّ عمليّة الاقتضاء [←] تؤخذ عادة وبوضوح عند دكرو، على أنّها متّصلة بالمكوّن البلاغي، أي بالتحقيق البلاغيّ للبنية النحويّة. وليس هذا عند دكرو فقط.. إذ من طبيعة الأمور أنه إذا كانت "ج" تقتضي مسبقا المعنى "ع" فذلك بفضل بنيتها المشتملة على عناصر معجميّة ذات صلة بالإحالة المقاميّة المباشرة، فإن كانت الجملتان التاليتان (ن DLQ N°17, p1) تقتضيان معنيين مختلفين :

(1) تفطّن آرثر إلى أنّ بولس سرق المغطس

(2) جزم آرثر بأن بولس سرق المغطس

هما الإقرار بالسرقة في الأولى وعدم الإقرار بها في الثانية، فلأن «تفطّن» تخالف «جزم» لا لأنهما تخضعان لبنيتين مختلفتين. فكلتاهما ، سطحيّا على الأقلّ ترجع إلى [ف فا مف (= جار + أنّ ج)] من الناحية الوظائفيّة. ونحن لا نرى ضرورة، من الناحية الوظائفية أن نفرّق بين بنية وظائفية سطحيّة وأخرى غير سطحيّة، إلا اذا تبيّن أنّ البنية المستعملة من الأساس في البنية السطحية تختلف جوهريّا وبصورة مطلقة عن البنية المستعملة من الأساس في غير البنية السطحية.

§ 120 ـ أنموذج من إدراج الاقتضاء في البنية الموصوفة

الطريقة الثانية، وهي التي يميل إليها لاكوف، حسب رأينا، وإن قدّمها في هامش النصّ (وينبغي هنا أن نشير إلى أنّ الهامش أطول)، فهي تبرّر «الافتراض القائل بأنّ المقتضَى جزء من شكل الجملة المنطقي» لاكوف ص 54).

يقدّم لاكوف هذا الافتراض في صورة :

أ) مشجّر رأسه «ج» يتفرّغ الى فرعين كبيرين : فرع يمثّل التسوير وفرع يمثّل المضمون المسوّر من ج، وذلك على غرار التمثيل المنطقي المدرج للتسوير في الصياغة المنطقية على النحو التالي :

[∃ س (ظ ، س)] أو (∀ س (ظ ، س)] والذي يقرأ بالتوالي :

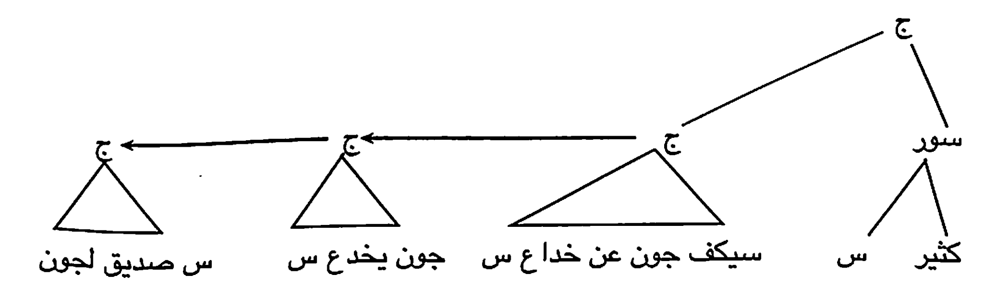
«توجد س بحيث محمولها كذا» أو «مهما كانت س فمحمولها كذا».

ب) يتّصل المضمون المسوّر لـ «ج» بـ «ج» أخرى تمثّل المقتضى المعتبر متضمنّا في «ج» الأولى، ويقع الاتصال بالرابط الرمزي [←].

فالجملة التالية مثلا :

(3) سيكفّ جون عن خداع الكثير من أصحابه

قد تأخذ الصورة المنطقيّة التالية :



حيث كل «ج» تتركّب من بنية حمليّة ذات محمول (prédicat) تتصل به موضوعات (arguments) كما هو الأمر في الصياغة المنطقيّة أعلاه، وحيث الرمز [←——] يربط بين المقتضِي والمقتضَى.

لا يهمّنا نقد المنوال في ذاته، ولا استعراض نماذج أخرى تقاربه أو تختلف عنه، ولا تأثيرها في اتجاه تشمسكي بالنقد والتعديل والتبنّي على صور مختلفة.

المهمّ أن نلاحظ أنّ هذه البنية المنطقية الطبيعيّة، اعتبر فيها الاقتضاء أم لم يعتبر، تحاول أن تقدّم تصورّا للبنية النحوية من شأنه أن يكون ذا أثر في تصوّرنا للأساس. من ذلك أنه أدى بالبعض إلى إقحام البنية الحمليّة في الأساس. (انظر المتوكل 1987). لكنّ هذا لا يهمنّا في ذاته. ما يهمّنا من تصوّر الأساس هو علاقة الصياغة الشكلانيّة المستعملة في الوصف، بطبيعة الأساس، وبمحتواه.

هذه النقطة هي التي نتوسّع فيها، محاولين تحطيم الجدار الفاصل بين البنية والصياغة المنطقية الرمزية الممثّلة لدلالتها.

§ 120 مكرّر ـ إمكان تأويل رابط الاقتضاء بالعلاقة الشرطيّة

بدأنا هذا الفصل بالاشارة إلى وجه من العلاقة بين الافتراض الشرطي والافتراض الاقتضائي، اعتمادا على تحليلنا ومناقشتنا لأمثلة لاكوف، واعتمادا على قراءة معيّنة لطريقة فون رايط.

يمكن لباحث أن يخالفنا في هذا الرأي وأن يستند إلى خصائص منطقية صناعية معيّنة لتأكيد الفرق بين الشرط والاقتضاء. وهذا لا يمنع النحويّ من تأويل التعبير عن عمليّة الاقتضاء بحسب الخصائص النحوية المجسّدة لهذا التعبير. فكما أنّ غير النحويّ يجيز لنفسه في حالات عدّة أن يصف الأشياء الذهنية دون الاهتمام بالأبنية النحويّة التي يستعملها في وصفه هذا، فكذلك يجوز للنحويّ أن يفكّر في السرّ الذي يجعل بنية نحويّة مّا صالحة للاستعمال في هذا الوصف، وأن يفكّر في العلاقة التي تربط بين التعبير عن هذه الأشياء الذهنية، ومحتوى هذه الأشياء.

لا نختلف في أنّ الاقتضاء عمليّة ذهنيّة ولقد رأينا منذ حين أنّ هذه العمليّة التي تربط بين الجملة المقتضية والمحتوى المقتضَى عملية قابلة لتأويلين : إمّا أن يُعتبر المقتضَى منتوجا خارجا عن المقتضي، وإمّا أن يعتبر داخلا فيه. ولقد رأينا من خلال المقارنة بين «تفطّن» و «جزم» أنّ الأصلح اعتبار المقتضَى من المقتضِي وإنْ أُخرِجَ منه.

هذه العمليّة الرابطة بين المقتضي والمقتضى، أَرَمزْنَا لها بالرمز [⟵] أم برمز آخر، تبقى عمليّة متجسّدة تعبيريّا في رمزها. وفي رأينا لا نضرّ العمليّة في ذاتها إن أكّدنا أنّ رمزها قابل لأن يُقرأ على الصورة التالية «إن كان المقتضِي كان المقتضَى».

هذه القراءة تبرّر في رأينا القطع بأنّ بنية الشرط تعبّر عن بنية العمليّة الاقتضائيّة من الناحية اللغويّة.

فإذا اعتبرنا المقتضَى موجوداً في اللغة الواصفة لا الموصوفة، فالبنية الشرطيّة إذن بنية مشتركة بين اللغتين وظيفتها الربط بينهما. وإذا اعتبرنا المقتضَى موجودا في البنية الموصوفة، فما ذكرناه لا يعني سوى أنّ البنية الشرطيّة متضمّنة في كلّ بنية نحويّة مهما كانت، وذلك إذا كانت هذه البنية النحويّة قابلة لعمليّة الاقتضاء. وينبغي أن تكون هذه البنية الشرطيّة قابلة للتجسّد في المنوال [إن ...]، ولكنّها أعمق من هذا المنوال، أي تقع في مستوى نحويّ أرفع من هذا المنوال.

5.4/I

دور البنية النحويّة ودلالتها في تمثيل البنية المنطقيّة الطبيعيّة الدلاليّة ومنزلة الشرط في بيان الأساس النحوي لصيغ الشكلنة الرمزيّة

§ 121 ـ البنية المنطقيّة الطبيعيّة بنية نحويّة أخرى

الغريب في الدراسات الشكلانيّة المتناولة للغة عموما، وللعلاقة بين البنية والدلالة خصوصا، أنها تستعمل رموز «الجهاز الشكلانيّ الواصف»، دون تحديد علاقته بالجهاز اللغويّ الموصوف بها. لعلّ هذه المفارقة خاصيّة من خصائص اللغات الصناعيّة كلّها. فمن العاديّ جدّا في مثل هذه النصوص أن يتلاعب الشكلانيّ برموزه العجيبة وهو يمدح دقّتها – ويا للصدفة – باللغة العاديّة المبتذلة.

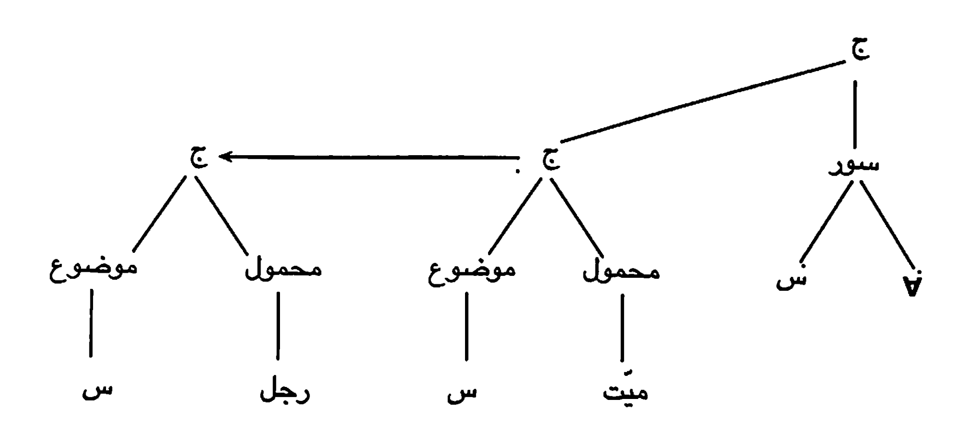
ولعلّ هذا يغري اللسانيّ بأن يجرّب حظّه في تمثيل الجملة التالية :

(1) كلّ الرجال ميّتون «(عن لا كوف، 1976 p 54)

علي صورة تحمل دلالة صياغة المناطقة (ولا نكترث هنا كثيرا بمشكلة التسوير)

(2) ∀ س (ميّت،س)(رجل، س)

وتتجسّد في شكل مشجّر لسانيّ، نُسيت أصوله غير اللسانية :



هذه دقّة منّ علينا بها أصحاب «متّى» ولم يتفطّن أحفاد السيرافي، على الأقلّ، أنّ أصحاب متّى يقرؤون «الجفر» كما يلي :

(3) مهما كانت س، فـ س ميت، و س إنسان

بالضبط كما يقرأ الشاعر نداء قلبه فيقول :

(4) مهما كانت ليلى، فهي جميلة، وهي ابنة عمّي

فالصياغة (2) بتمثيلها لدلالة (1) تمثل بنية منطقيّة تقرأ حسب بنية نحويّة تسود (3) و (4) غير المتصلة بـ (1) وتمثيل هذه البنية نحويًا هو :

(5) مهما ج 1 فـ ج 2 و ج 3

من الثابت اذن أنّ إنجازا معيّنا من البنية الإعرابيّة :

(6) مبتدأ + خبر

وهو الإنجاز المحقّق بالجملة الأولى «كلّ الرجال ميّتون»، إنجاز قد حمّل هذه البنية الوظائفيّة [مبتدأ + خبر] دلالة تؤدّيها بنية تعتبر في النحو من أبنية الشرط.

من الوارد أنّ الدلالة المشتركة بين الجملة الأولى والجملة الثالثة « مهما كانت س ف س ميّت و س انسان»، دلالة تختصّ بكونها وإن كانت قابلة للتكيّف حسب الشكلين النحويين (5) و (6)، فهي لا تدلّ على وجود علاقة نحويّة دلاليّة بين بنية [مهما...] وبنية [المبتدأ والخبر].

إذا كان هذا فليست الجملة الرابعة « مهما كانت ليلى...»مشاركة للجملة الاولى «كلّ الرجال ميّتون» في أيّ جزء مهما كان من الدلالة.

إلاّ أنّ هذه الجملة الرابعة تقبل أن تأخذ صيغة رمزيّة قريبة من الصياغة التي مثّلنا لها ب (2)، مع اختلاف في التسوير، كما يتبيّن مما يلي :

(7) توجد ليلى بحيث ليلي جميلة وبحيث ليلى ابنة عمّي

(8) $\exists$س، (جميلة ، س) (ابنة عمّي، س).

لا شيء في رأينا يمنع النحويّ من الربط بين هاتين الصياغتين والجملة الرابعة«مهما كانت ليلى...» وبين المثال التاسع الموالي :

(9) ليلى ابنة عمّي وجميلة.

وفي هذه الحالة يصبح الشكلان النحويّان للشرط بـ [مهما...] وللإسناد [بالمبتدإ والخبر] (أي (5) و (6)) أكثر اقترابا ممّا كانا.

يأبى البلاغيون أن تكون الجملة التاسعة هذه حاملة لجميع الشحن الدلاليّة التي في

الجملة الرابعة «مهما كانت ليلى...». وهذا موقف قد نجده عند المناطقة اذا اعتبرنا خاصّة تمثيل التسوير.

إن اعتبرنا الجملة التاسعة والرابعة مختلفتين فينبغي ان نعتبر أنّ الصياغة الثالثة «مهما كانت س...» لا تعبّر لغويّا عن الشحن الدلاليّة التي في «كلّ الرجال». وعند ذلك لا تكون الصياغة الرمزيّة الممثّل لها ب (2) موافقة للجملة الأولى. ففي هذه الحالة نحن أمام جملتين مختلفتين تشتركان في الجزء الرئيسي من دلالتيهما، لا غير.

لكن، إذا تصوّرنا قيسا ينطق بالجملة التاسعة « ليلى ابنة عمّي وجميلة» في حدّة وعنف منبّرا الخبرين فاصلا بينهما بفترة صمت قصير، فإنّه في هذه الحالة يمكن للجملة التاسعة أن تقارب في دلالتها الجملة الرابعة.

إذا كان هذا فالبنية الخامسة «مهما...» لا تتميّز عن الشكل السادس [مبتدأ + خبر]، إلاّ في قدرتها على التعبير التامّ. هذا، لا غير. وإذن فالصياغة الرمزيّة استغلال دلالة بنية نحويّة قويّة التعبير لتمثيل بنية نحويّة ضعيفة التعبير. والدلالة إذن في الانتقال بين البنيتين.

§ 122 ـ الدلالة علاقة بين بنيتين لا مضمون قابل للتشكّل بالرمز المنطقي :

هب أنّ هذا التحليل غالط. علينا أن نتساءل على الأقلّ ما هي الخصائص التي مكّنتنا من الانتقال بين هذه الجمل وهذه الأبنية، وأن نلاحظ على الأقلّ أنّ التأويل المنطقي للجملة الاسميّة يخفي أننا فسّرنا الجملة الاسميّة بجملة شرطيّة.

ما هي إذن فائدة الصياغة المنطقيّة ؟ ألا تكون صياغة قد قدّر لها ألاّ تكون سوى طريقة في «الترقيم» ، تجنّبنا :

– أن نصرّح أنّ دلالة الجملة مستقرّة في إمكان انتقالها إلى جملة أخرى،

– لانّ التصريح بهذا يلقي بنا في دوران لا نعرف منتهاه.

ذلك أنّه إذا صحّ تحليلنا، وما نبنيه عليه، فجزء من دلالة الجملة الاسميّة، ومهما كان إنجازها، مستقرّ في كونها دلالة قابلة للتمثّل في جملة شرطيّة تقابلها. كما أن جزءا من دلالة الجملة الشرطيّة مستقرّ في كونها قابلة للتمثّل في جملة اسميّة تقابلها. وهذا يعني أنّ تمثيل الدلالة غير ممكن بدون عمليّة دوريّة بين بنيتين نحويتين على الأقلّ. وذلك : يقع تماما على غرار ما يقع في دلالة الألفاظ في المعجم، حيث تمثّل دلالة كلّ لفظة بدلالات ألفاظ أخرى، هي بدورها في حاجة الى اللفظة المشروحة حتّى تُشرحَ

هذا رأي موافق تماما لحدوس البنيويين المؤسّسين، ومنهم دي سوسير. لكنّه رأي على سذاجته، وربما لسذاجته، يستدعي منّا أن ننظر الى التمثيل المنطقي، مهما كان

الموقع الذي نضعه فيه في نظام المستويات، نظرة تجاوز خداع الترقيم الرمزي للأبنية الدلالية، وتطرح، من خلال ما تمثّله الكتابة الرمزيّة، وما تخفيه من الأبنية النحويّة والدلالية، قضيّة التعامل بين الأبنية الأساسيّة في مستوى الأساس نفسه.

§ 123 ـ «العلاقة الدلالة» علاقة شرطيّة منذ الأساس الوظائفيّ

إذا طرحنا العلاقة بين الأبنية الأساسيّة في مستوى الأساس، فقراءتنا للأمثلة الماضية، تقبل التمثيل التالي :

(10) ج اسميّة ← ج شرطيّة

حيث تمثّل الجملة الشرطيّة البنية الدلالية للجملة الاسميّة ومن الممكن ان نفترض في العموم أن الأمر يجاوز الجملة الإسميّة :

(11) بنية مّا ← ج شرطيّة

في هذا الإطار من التحليل يمكننا أن ندّعي أنّ الرمز [←] مجرّد رمز يدلّ على العمليّة الذهنيّة التي بفضلها ننتقل من البنية التي قبلها للوصول الى البنية الممثّلة لدلالتها. ومعناه أنّه يمكننا قراءة الرمز قراءة «حركيّة» باعتبار ما قبلها مدخلا (in put) وما بعدها مخرجا (out put).

اذا اقترحنا هذا التأويل للرمز [←] فإنّنا ندرج العلاقة في إطار علاميّ مّا. لكن علينا أن ننتبه إلى أننا بإزاء إدراج عمليّة ذهنية، في إطار علم صناعيّ، عن طريق المصطلحات ودلالتها. فعلينا ان نحترز من هذا المظهر التطبيقيّ، لأننا، في الحقيقة، بإزاء معطيات طبيعيّة غير صناعيّة. وهذه الظاهرة نفسها، قابلة لأن تبعد بوهم ناتج عن اختيار مصطلحات أخرى مثل تسمية المدخل «ابتداء غاية الحركة [←] » والمخرج «انتهاء غاية الحركة [←] »، وبذلك نتفطّن الى أننا نحلّل العلاقة بين البنية ودلالتها، بمفاهيم لغويّة هي في ذاتها دلالات لأبنية لغويّة أخرى مثل البنية السائدة في:

(12) خرجت حتّى وصلت المدينة.

هذا لا يعني أنّ العمليّة الذهنيّة الممثّلة بالشكل (11) تساوي أو تكافئ منطقيّا (12)، فالواحدة عمليّة ذهنية والأخرى بنية لغويّة.

لكن ما ينبغي الإلحاح عليه أنّ العمليّة الذهنية تبقى ذهنيّة ما لم نتكلّم. فاذا تكلّمنا، فلا بدّ أن تتجسّد العمليّة الذهنية في بنية نحويّة. وإذا كان من حقّ المناطقة أو علماء النفس أن يجرّدوا العمليّة الذهنية من تمثيلها اللغويّ، فمن حق اللسانيّ ألاّ يعترف بها إلاّ وهي محقّقة لغويّا، وأن يستعمل لذلك حجّة ساذجة وهي أنّ المنطقيّ والنفساني يجرّدون العمليات الذهنية من تمثّلها اللغوي باستعمال اللغة. فان كانت (11)

شكلاً غير نحويّ فهي صياغة قد استعملت اللغة. واستعملتها محاولة تجنّبها بالرمز (←)، لكن لا شيء يمنعنا من أن تقول للتعبير عن (11) :

(13) من البنية س» وصلنا إلى «الدلالة س»

أو أن نقول :

(14) إذا كانت لنا «س» فلنا الدلالة «س»

وهذا لا يعني سوى أن الهروب من التأويل الشرطي لـ (←) ليس بالأمر اليسير وأنّ الاتفاق على أن (←) لا تمثّل عمليّة ذهنية ، من جنس العمليّة الذهنية التي تقوم بها :

(15) إن ج 2 (فـ) ج 1

اتفاق اصطلاحيّ لا يعتبر حقيقة العلاقة بين العمليّتين.

§ 124 ـ الأدوار الثلاثة التي للبنية الشرطيّة وصلتها بترشّح هذه البنية للاستدلال

من هنا، واعتمادا عليه ، نفترض أنّ البنية الشرطيّة في قائمة أبنية الأساس المقولي تقوم بالأدوار التالية :

أ) إنّها ككل الأبنية اللغوية النحويّة الأخرى تمثّل عمليًا ولغويًا عمليّات ذهنية. وهذا الدور، بذكرنا له لم نكتشفه. فهو من باب أن تقول «إنّ الشيء أبيض» لأنّ الناس على علمهم بأنه أبيض، يتصرّفون وكأنّهم لا يعلمون أنّه أبيض. كذلك الأمر هنا، فنحن لا نفعل شيئا سوى أن نذكّر بأنّنا بإزاء بنية تمثّل عمليّة يمثّلها عامل رابط (opérateur) هو عنصر لغويّ من عناصر بنية نحويّة كاملة.

ب) أمّا الدور الثاني للبنية الشرطيّة، فهو أنّها البنية التي يمكن أن تترجم إليها دلالات الأبنية الأخري، كما بيّنا في مناقشتنا الماضية. ومعناه أنّ العمليات الذهنية التي تختزنها الأبنية الأخرى قابلة على نسب مختلفة، أن تترجم إلى العملية الذهنية التي تختزنها البنية الشرطيّة. من هذه النسب يمكننا أن نتصوّر الحالة (0%) وهي حالة عدم الإمكان، والحالة 100 % وهي حالة الوجوب التامّ.

ج) وأمّا الدور الثالث فهو أنّها البنية التي يمكنها أن تمثّل عمليّة إسناد دلالة مّا إلى بنية مّا.

فالبنية الشرطيّة إذن بنية من مجموعة الأبنية اللغويّة، تتميّز بكونها تمثّل دلالات هذه الأبنية حسب عمليّة تمثّلها هذه البنية.

إذا صحّ افتراضنا هذا فمن الطبيعيّ أن تكون هي البنية التي اختارها التفكير المتعقّل المتدرّج بين الأبنية للوصول إلى حقائق انطلاقا من حقائق أخرى.

ليس الاستدلال اعتمادا على هذا سوى استعمال راق لطاقات لغويّة كامنة. فمن الخطإ إذن أن نجعل المقارنة بين نصّين مختلفين في درجة الاستدلال لاختلاف المتكلّمين دليلا على أنّ لغة المنطق مجاوزة في أصولها البدائيّة الأولى اللغة. فهذه المقارنة قائمة على وهم : وهو الاعتقاد في أنّ اللغة العاديّة المستعملة في الإنجاز تمثّل كلّ الخصائص الدلاليّة النحويّة المتجسّدة في العلاقات بين الأبنية المجرّدة ووظائفها.

§ 125 ـ إمكان التعبير عن الصياغة الرمزيّة بغير الشرط وقضيّة العلاقة بين الوظائف البنيويّة

استعملنا في ما مضى، للتعبير عن دور الشرط، الفعل «يمكن أن...». ويتضمّن هذا الاستعمال قبولنا، مبدئيا، إمكان الافتراض المقابل لافتراضنا لدور الشرط هذا.

وفعلا، ليس من اللازم تأويل الصياغة الرمزيّة المنطقيّة ببنية الشرط. فالجملة التالية قد تأخذ في التأويل الدلالي الصياغة المنطقية الموالية لها :

(1) سقراط إنسان

(2) $\exists$ س (إنسان، س)

من الناحية الصناعيّة المنطقيّة، ليس لنا من الزّاد ما يمكّننا من مناقشة العلاقة بين المنطق الشرطي، والمنطق الحملي. أن يكون المنطقان منفصلين قابلين للترجمة بعضا ببعض، أو أن يكون أحدهما أصلا للآخر، هذه قضيّة فنّيّة تجاوز عملنا. ما لا يجاوز عملنا أن نقدّم تأويلا نحويّا لبنية منطقيّة، أي أن ننظر الى القضيّة على صورة معاكسة للاتجاه العامّ المتّخذ من البنية المنطقيّة تمثيلا لدلالة البنية النحويّة.

للمنطقيّ كتابة هذه الرموز وقراءتها قراءة بصريّة، لا تتضمّن الوظيفة السمعيّة للقراءة. وله أن يعتبرها بنية مجرّدة لا تقبل النطق أصلا. لكنّ الواقع أنّه لأمر مّا يحتاج المنطقيّ إلى قولها لفظا. فإن قالها كانت على المنوال التالي المقرّب غير المحدد :

(3) توجد «س» بحيث س إنسان

واضح أنّنا هنا بإزاء فعل وفاعل ومفعول، قد نتناقش في أمره أهو حال أم وظيفة أخرى، كما نتناقش في وظائف أخرى نحتار فيها كقولك «القهقرى» أهو مفعول مطلق أم حال مؤكّدة. هذه كتلك قضيّة اختيار في تصنيف الوظائف النحويّة وتمييزها. ومهما يكن فليست هذه قضيّة بعيدة عن الشرط. فمن مسائل النحو : متى نعتبر الوظيفة حالا لا مفعولا مطلقا، او مفعولا لأجله لا حالا، أو شرطا، لا حالا. فهي بالتدقيق قضيّة في تمييز الحال رأينا وجها منها في المثال «أنصر أخاك...»

§ 126 ـ الصياغة الرمزيّة و دلالة «كان» المتضمّنة في الجملة

ممّا تثيره الصياغة الثالثة بالنسبة الي الثانية : من أين أتت (∃ س) و (توجد س) والحال أنّها لا توجد في المثال الأوّل . نحيل ، للاجابة عن السؤال الى تحليل بنفنيست ومقارنته بين اللغات في فصله الممتع عن فعلي الكينونة والنسبة (être, avoir) :

«وهكذا نسند في آخر المطاف إلى ما لم يكن سوى علاقة نحويّة، حاملا معجميّا، فاذا بـ «كان» لفظم، مهيّأ للاخبار عن الوجود تهيّؤه لاثبات الهويّة» (Benvéniste, 1966 , p 193)

سنستخرج من هذه الفكرة، وانطلاقا من تصوّراتنا النحويّة التراثيّة، ذات التأثير غير المباشر في بنفنيست ما تستلزمها من تصوّرات بنيويّة دلاليّة.

§ 127 ـ أمثلة أخرى من القراءة الشرطيّة النحويّة للصياغة الرمزيّة

نلاحظ الآن أنّ استيعاب الجملة الأولى بالمنطق الحمليّ، ليس أمرا لازما. اذ يمكننا تمثيلها بمنطق الأقسام، وهو المنطق المسيّر لنظريّة المجموعات. وذلك بتأويلها دلاليّا علي الصورة التالية :

(4) سقراط 3 إنسان (3 : ينتسب)

وهي قابلة للتلفّظ التالي أو ما يقاربه :

(5) سقراط ينتسب إلى (المجموعة المسمّاة بـ) إنسان

وللوصول إلى موت سقراط، نحتاج إلى :

(6) والإنسان يموت

التي لا تعني سوي أنّ الانسان مجموعة صغرى من مجموعة» «ما يموت»»

(7) إنسان ⊃ ما يموت.

هنا لاندخل في قضايا دلالات الرموز { ← ، → ، ⊃ ، ⊂ ...} وما تثيره بين المناطقة. فمهما اختلفت بينهم تأويلاتها، فليس من الصدفة أن تكون الصياغة السابعة هذه قابلة للتعبير اللغويّ :

(8) إن وجدت مجموعة ما يموت، وجدت مجموعة الإنسان

(9) إن وجدت مجموعة الإنسان، وجدت مجموعة ما يموت

بل ربّما تكون الصياغة الثامنة، من هذه الناحية، ذات فائدة كبيرة في كشف كون جدول الصدق الشرطي المستعمل في الرياضيات، يعتمد في بعض الحالات على

افتراض مسبق ينصّ على صدق او كذب في طرفيّ البنية الشرطيّة ، فهو جدول أنقص من الجدول المنطقيّ الأصلي.

كذلك يمكن للجملة الأولى وصياغتها (2) وكذلك يمكن للصياغة (4)، أن تحوّل إلى :

(10) إن كان سقراط كان إنسان

الدّالة على المعنى المنصوص عليه بـ (11).

(11) إن ثبت وجود سقراط، ثبت كون سقراط إنسانا.

سنبيّن في القسم الثالث خاصّة أنّ المعنى (11) تصريح بمحتوى المواضع الإعرابيّة المكوّنة لـ (10).

§ 128 ـ من مظاهر التعامل البنيوي النحويّ الدلالي بين القراءة الشرطيّة النحويّة للصياغة الرمزيّة وأبنية نحويّة أخرى

لا ننكر أن كثيرا من الصياغات المستعملة هنا لا توافق الذوق اللغويّ العامّ. هذا لا يمنع أنّها صحيحة دلالة وإعرابا وصرفا وأصواتا، وأنّ العاشرة منها، بالخصوص، تحمل جزءا لا بأس به من دلالة «كن فيكون»، وذلك اذا وافقنا القدماء في اعتبار التراكيب التالية ذات علاقات دلالية بنيويّة :

(12) افعلْ فيفعلُ مُرْه فيحفرُها

(13) افعلْ فيفعلَ مُرْه فيحفرَها

(14) افعلْ يفعلْ مُرْهُ يحفرْها

(15) إن تفعلْ يفعلْ إنْ تأمرْه يحفرْها

(16) إن فعلت فعل إن أمرته حفرها

فهذه الامثلة {16،12} المجيزة لإمكان الابتداء من «كن فيكون» إلى المثال (10) الموافق لـ (16)، رتّبناها اعتمادا على جمعنا لملاحظاتهم حول البنية «مره يحفرها» منذ سيبويه (الكتاب، 99/III) والمبرّد (المقتضب 84/II-86).إن كان من غير المكن أن تربط بين «مبتدأ + خبر» و «افعل يفعل» بـ «سقراط » و«إنسان» فلا تقول » كن سقراط تكن إنسانا » فذلك لأسباب معجميّة لا لأسباب بنيويّة. فاللغة تقبل العمليّة بدليل أنّك قد تجد الرابط البنيويّ المتمثّل في السلسلة الماضية من خلال المثال التالي :» الأستاذ موظّف» ↔ «كن أستاذا تكن موظّفا» ↔ «إن كنت أستاذا كنت موظّفاً».

وهذا كلّه يبيّن أن افتراضاتنا المتعلّقة بالشرط، ووظائفه الدلالية في النظام تستحق أن تعتمد لإعادة النظر في بنية الأساس المقوليّ، لا باعتباره مجموعة من

الأبنية المقوليّة التصنيفيّة، ولا باعتباره محلاّ لقواعد إعادة الكتابة، ولاباعتباره موضعا للأبنية الحملية، ولكن باعتباره مستوى لتعامل بنيويّ، للشرط دور أساسيّ فيه.

§ 129 ـ وجوب النظر في العلاقات البنيويّة في مستوى الأساس

وينبني اعتمادا على ما بيّنّاه من إمكان تمثيل الصياغات المنطقيّة الرمزيّة بأبنية نحويّة عاديّة :

أ) أنّه لا وجود لبنية منطقيّة ، مهما كان موقعها في النظام، قادرة على تمثيل دلالات الأبنية دون استعمال الأبنية الاعرابيّة نفسها بدلالاتها،

ب) أنّ البنية الدلاليّة الشرطيّة التي نبحث عنها والتي تشارك الأبنيةُ المختلفةُ فيها المنوالَ [إنْ ...]، يجب أن تكون في الأساس، و أن تكون في الآن نفسه مجاوزة للمنوال [إن ...] أي مجاوزة لمفهوم الشرط والجواب مجاوزة كافية لأمرين :

– لبيان العلاقات الدلاليّة بين الأبنية المعبّرة عن الشرط، دون الحاجة إلى بنية عميقة، أو بنية منطقيّة تنصّ على أنّ هذه الأبنية تحمل في أعماقها البنية [إن ج 2، ج 1]

– ولبيان أنّ البنية [إن ج 2 ، ج 1] تتميّز عن بقيّة الأبنية، بأنها أكثر أبنية الشرط دلالة على الشرط.

نرجو أنّنا بهذا التحليل قد بيّنا حدّ الفصل بيننا وبين المدرسة التوليديّة، باعتبارها أقرب المدارس إلينا و أكثرها تأثيرا في حركة رجوعنا الى بعض المفاهيم التقليديّة التراثيّة، لتطويرها حسب فهم خاصّ، يتّصل بها من حيث يجاوزها في التجريد.

من الواضح في ما ناقشناه، أنّنا نتّجه اتجاها معاكسا تماما للاتجاه العامّ. ذلك أننا في خضمّ حركة لسانية عالميّة تريد مسك الدلالة باستيعاب علاقة اللغة بالنشاط السلوكيّ في استعمال اللغة، نخرج نشازا باحثين عن الدلالة في أفقر ما في اللغة من دلالة.

فكرتنا الأساسيّة قد عبّرنا عنها ونعيدها: الدلالة فوضى لا تحصر ومهمّة اللسانيات أن تقدّم القواعد المولّدة للفوضى الدلاليّة لا القواعد الحاصرة لها.

وذلك لا يكون إلاّ بالبحث عن الأبنية الأكثر فقرا في الدلالة الحاصلة، والأقوى احتمالا للدلالة، وذلك في نطاق افتراض عامّ يقرّ بأنّ الأبنية الأساسية صادقة مطلقا، وصائبة مطلقا في تعبيرها عن الوجود والعدم.

5/I

إمكان استيعاب وجوه من حركية
القول بتصور حركي للبنية
ولتعامل الأبنية في الأساس



15/I
أغراض النظر في علاقة الشرط بالقول وحدوده

§ 130 ـ مجمل موقفنا من دراسة الشرط دراسة برغماتية من خلال أبنية معجّمة

إننا بتناولنا لمسائل هذا الباب نبتعد عن اغراض هذا البحث، لأنّ النظر في الشرط، باعتباره من ظواهر النشاط اللغوي، يقتضي تتبّع خصائص في الاستعمال. وهذا في ظاهره يناقض ما ادّعيناه سابقا. فلقد اعتبرنا النظريات التوليديّة المنبثقة من الاتجاه المعجميّ الذي ركّزه تشمسكي أواخر العقد السادس، إنجازيّة تهتمّ بالاستعمال اهتماما لا يوافق انشغالنا بالخصائص الدلاليّة في الأساس البنيويّ. فكيف الأمر ونحن بهذا الباب نتناول مسائل أقلّ ما يراه فيها التوليديون السنّيون أنّها خرجت عن دراسة المقدرة اللغويّة.

نهتمّ ببعض مسائل النشاط اللغويّ :

أ – لنبرّر موقفنا من علاقة المعجم بالانجاز. فليس من الصدفة أنّ البحث في البنية المنطقيّة اعتمادا على نظريّة معجميّة أدّى بفرع من فروع المدرسة التوليديّة إلى الالتقاء بنظريات أخرى قامت على دراسة الاستعمال، لتشاركها في بعض المفاهيم والمسائل التعامليّة البرغماتيّة.

من هذه المسائل ما يتعلّق بمفهوم «الأعمال اللغويّة» (أو الأفعال اللغوية/الكلاميّة) فإن كانت هذه الأعمال مدرجة في بنية دلالية «عميقة» تسمّى منطقيّة عند لاكوف، (ربّما لأن نظرية الأعمال اللغويّة تطوّرت في المدرسة التحليلية الفلسفية الانكليزية)، فإنّ هذه الاعمال تندرج عند بعض الدارسين في مستوى قريب من مستويات البحث النّحوي البلاغيّ القديم في مسائل الإنشاء. وهذا الالتقاء قابل أن يُدرج في عمومه في مفهوم لا تشترك في استعماله جميع النظريات وهو مفهوم المقدرة التعامليّة (او التداوليّة، أو البرغماتيّة) أو المقدرة التواصلية (J.Lyons, 1980 p.200).

ب – إنّ المسائل المتعلّقة بهذا الجانب ذات أهميّة كبيرة في النشاط اللغوي. ولذلك لم تكن موضوع نظر عند المنظّرين للبنية ودلالتها فقط، ولا عند المهتمّين بالتواصل فقط ولا عند الفلاسفة المناطقة فقط، بل كانت أيضا موضوع اختبارات نفسيّة متعدّدة حاول أصحابها الغوص في النشاط اللغوي، لاستخراج حقائق نفسيّة عرفانيّة عامّة، رأينا

أنّه من الضروريّ استعراض جوانب منها، لقراءتها على نحو مجاوز لمقاصد أصحابها (انظر الباب الموالي).

ج – وذلك لنبيّن أنّ جميع هذه النظريات لاهتمامها المفرط بالاستعمال، لم تتفطّن كما ينبغي أنّ دلالات الأبنية المنجزة المعجّمة، ينبغي أن تؤخذ على أنّها مؤشّرات تعيّن الطاقات الاحتمالية لأبنية مجرّدة تتكهّن بفضل خصائصها البنيويّة بالظواهر التعامليّة المختلفة، وذلك حسب مبدإ سمّيناه بالجبريّة النسبيّة. ومفاده في العموم أنّ الأبنية التي ينجزها المتكلّم لا يمكنها أن تقول أكثر ممّا تحدّده الأبنية المجرّدة احتماليًا. فهذه جبريّة تحدّ من طاقة التوليد الدلالي. ولكنّ الأبنية لكثرة ما تحتمله تخوّل للمتكلّم مجال اختيار واسع جدًا. وهذا ما يكوّن الجزء النسبيّ من هذه الجبريّة.

د– وهذا الرأى كما سنرى يقتضي منّا الاحتراز من كثير من المفاهيم اللسانيّة الشائعة. وسنناقش بالخصوص مفهومين : مفهوم الآنية و ومفهوم الخطّيّة لنبيّن افتراضا لنا يتصل بمبدئنا في كون اللفظ يسم البنية ولا يحدّدها، وهو افتراض نعلن فيه أنّ الأبنية الأساسية تاريخيّة غير آنية ، وأنّ الصفة الأساسيّة في علاقاتها أنها دوريّة غير خطيّة. سنستخرج نتائج هذا الافتراض في المواضع المناسبة لها من البحث.

هـ – وهذه الغاية تقتضي منّا أن نبيّن أثناء المناقشة أنّ الظواهر المعتبرة من النشاط اللغوي الآنيّ تستند إلى حقائق أزليّة في اللغة وبدائيّة جدًا سجّلتها الأبنية في مقولات مجرّدة ، يكشفها النشاط اللغوي ويستثمر احتمالاتها، ولا يكوّنها.

سيلاحظ القارئ في بعض الفقرات أو الفصول، أنّنا نناقش مواضيع عامّة تبدو استطرادات لا صلة لها بالشرط، ولا بالعلاقة بين الأبنية النحوية والدلاليّة. لذلك ننبّه إلى أنّها تصريح بخلفيات نظريّة، وفلسفية في بعض الأحيان، أدّتنا اليها دراستنا لخصائص الشرط في السنوات الماضية. أهمّ هذه الخصائص أنّ الدلالة الشرطيّة وبنيتها الأساسيّة مشتركة بين اللغات، وأنّ توظيف الشرط للتفكير المتعقّل يستوجب أن نفترض أنّ بنيته متجذّرة في لغة الانسان منذ كان، وأنّ قيام الشرط بالأدوار الثلاثة التي حدّدناها وهي أنه بنية من اللغة، تساعد على تحديد دلالة الأبنية الأخرى، وتقوم بدور الرابط بينها، إنّما هو قيام يقتضي منّا :

و– أن نعتبر الأبنية المجرّدة مكوّنة لنظام متحرّك، يتحرّك في داخله وقبل الاستعمال، تحركًا يدلّ على أنّ اللغة، ككلّ الظّواهر الطبيعية الاجتماعيّة والانسانية لا تخرج عن جدليّة التاريخ.

تنبع عن هذه الآراء مواقف نظرية ومنهجية ومفهومية وإجرائية نعرضها عند

الحاجة إليها، ونقطع بها وصفنا واستدلالاتنا، كلّما شعرنا بالحاجة إليها، أو إلى تدعيمها فنّيا لبيان نجاعتها في وصف اللغة.

نقرّ أنّ كثيرا من الافتراضات التي نقدّمها في حاجة ، كالافتراضات السابقة، إلى مزيد من البحث، فهذه الدراسة عرض لقضايا البحث. وليست دراسة حقيقية للقضايا.

§ 131 ـ ما نفترضه في التراث

تكوّن مسائل هذا الباب محلّ خلاف نظريّ يتعلّق بوظيفة اللغة وتتشعّب عنه مواقف فلسفيّة ومنهجيّة نظريّة وإجرائية لا يمكن الإحاطة بها إلاّ في بحث خاصّ، ليست هذه الدراسة بمجال له. أهمّ مظاهر الخلاف متضمّنة في التساؤل التالي : هل اللغة تعبير عن الفكر ؟ أم هي أداة تواصل ؟

إنّ هذا التساؤل زائف، وإنّنا نعتقد أنّه من خصائص اللغة أنّ كلّ ما قيل في وظائفها من تناقضات وما لم يقل بعد، صحيح إلى حدّ ما. فنحن نعتقد في العموم أنّ الأبنية اللغويّة تعكس على صورة جدليّة مّا، خصائص الفكر الانساني، وتتضمّن التواصل في أبنيتها المجرّدة عن طريق العلامات الدالة على المتكلّم بالخصوص.

لن نحاول التبسّط في هذا الجانب لتعقّده. لكننا ننبّه إليه للإشارة إلى أنّ عرضنا لمسائل هذا الباب قائم على اختيار جوانب منه قد لا تكون كافية لتوضيح القضايا، ولكنه اختيار يخدم الاتجاه العامّ الذي نريده لهذه الدراسة وهو استكمال بعض المواقف النظريّة القديمة..

لا يمكننا في هذا الباب أن نعتمد التراث النحويّ، ولا التفكير اللغوي العربيّ، عموما. فليس لنا في الدراسات العربيّة المتناولة للتراث ما يكفي من الثوابت الصالحة للاستغلال في الاتجاه الذي نريد. فكما أنّه ليس لنا في ما يخصّ الباب الماضي ما يكفي من الدراسات لبيان مدى استعمال النحاة للأبنية لاستيعاب دلالات الأبنية على صورة دوريّة شرطيّة، فكذلك في هذا الباب لا نجد ما يكفي لبيان مدى وعي النحاة بحضور المتكلّم في الأبنية النحويّة. فأمّا الجانب الأوّل فلم يدرس، حسب علمنا، وأمّا الجانب الثاني فقد سيطرت عليه الاهتمامات البلاغيّة.

نشير إلى هذين الجانبين، لأنّ عملنا يقوم على افتراضين على أساسهما نعتبر عملنا مجرّد رجوع إلى ما انتهى إليه التراث النحوي لمواصلته في اتجاه من الاتجاهات التي كان من الممكن أن يتّجه اليها :

- الافتراض الأوّل أنّ نحاتنا في معالجتهم للعلاقة بين البنية ودلالتها، لم يهتمّوا بالمضمون الخارجيّ لها. بل اعتبروا أن دلالة بنية نحويّة مّا، تتركّز في كونها قابلة لأن

تقدّر ببنية نحويّة أخرى، وأنّ ذلك قد كان في اطار اجرائيّ وصفيّ ساذج لم يبلغ النضج التنظيريّ،

– أمّا الافتراض الثاني، وهو ألصق بموضوع هذا الباب، فهو أنّهم حدّدوا الدلالة النحويّة من زاوية حضور المتكلّم نحويّا لا بلاغيّا، في البنية، وذلك باعتباره مُنشئا مؤسّسا للبنية من داخلها، لا باعتباره منشئا خارجيّا تاركا أثره في البنية كما هو الأمر في البلاغة. ويتّضح ذلك في مبادئ العمل الاعرابيّ نفسها، وهي مبادئ تقوم عندهم جميعا على أنّ العمل النحويّ من إنشاء المتكلّم وأنّ ظواهر العمل كلّها صور من دور المتكلّم فيها (ابن جنّي، الخصائص I/ ص 110؛ الاستراباذي، شرح الكافية، I/ ص 63) إلاّ أنّ هذا الموقف الخلفيّ لم ينجحوا في التعبير عنه كما ينبغي، وفشلهم في الوصول بهذه الفكرة إلى أقصاها، هو الذي أوْهم ابن مضاء ودارسيه بأنّهم لم يعتبروا هذا الجانب.

لهذا ننبّه إلى أنّ نقدنا للاكوف ودكرو ومن إليهما في هذا الباب، سيُثمر في أبواب أخرى الرجوع إلى بعض افتراضاتهم، في صيغة هي أقرب إلى استغلال مفهوم العمل الاعرابي عند نحاتنا، منه إلى استغلال الاتجاه التعامليّ البرغماتي الذي اتّجه المحدثون إليه. ويكمن الفرق الجوهريّ بين اتجاههم والاتجاه الذي نعتقد أنّ تراثنا قد بلغ إلى حدوده دون مواصلته، في كونهم قد اهتمّوا (وهنا نستعمل المصطلح الجرجاني بجانب المصطلح السوسيريّ قصدا) بالنظم أكثر ممّا اهتمّوا بالنظام. وذلك أنّهم نظروا في توخّي معاني الكلم في معاني النحو، ولم ينظروا في معاني النحو ذاتها ولا حتّى في «توخّي معاني النحو في معاني الكلم». الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 335 وغيرها وذلك أنّ شدّة اتجاه الدارسين إلى الاهتمام بالناحية «التّعجيميّة» من الإنجاز جعلتهم يحدّدون الدلالة النحويّة بمقتضى الدلالة المعجميّة الحاضرة أو المتضمّنة في البنية ، في حين اتّجه النحاة العرب إلى تحديد دلالة النظم، وهي دلالة الإنجاز الفعلي للبنية، اعتمادا على كون الدلالة الإعرابيّة هي الأساس في اختيار العناصر المعجّمة للبنية. وسيتّضح الفرق أكثر عند النظر في دور الحرف وصلته بالحدث الانشائيّ ، في غير هذا الباب.

ننظر الآن، بإيجاز، في بعض القضايا التي يثيرها الاهتمام بـ «الخطاب».

2.5/I

إبعاد الصورة المنطقيّة عن الأساس المقولي بإدراج الفعل الإنجازي في الجملة المعجّمة

§ 132 ـ الجملة المعجّمة إنجازيّة مهما كانت درجة التجريد

لا نرجع في هذه الفقرة إلى دراسة القضايا التي يثيرها عندنا مفهوم «الصورة المنطقيّة» فغرضنا هنا مخالف لغرضنا هناك. فلقد كنّا، في ما مضى من البحث، نسعى إلى أن نبيّن أنّ مفهوم البنية المنطقيّة في المدرسة التوليديّة إنجازيّ. وأن نبيّن أن «الكتابة الرمزيّة» مهما كان مستعملها كتابة تخفي أنّ الأبنية في الأساس تفسّر أبنية أخرى منه . أمّا غرض هذه الفقرة فهو أن نبيّن أنّ دراسة القوّة الإنجازيّة في أنموذج نحويّ مّا، يعتمد مفهوم «الفعل الإنجازي»، داخل تصوّر معجميّ، يؤدّي حتما إلى زيادة الاقتراب من دراسة الخطاب، ويبعد الباحث أكثر فأكثر عن دلالة الأبنية في الأساس المقوليّ. بتعبير آخر نريد أن نبيّن في هذه الفقرة السبب الذي جعل مفهوم الصورة المنطقية يزداد اقترابا بالنظريّة النحويّة من الإنجاز، في حين أنّنا كنّا نرتقب من هذا المفهوم، أن يقرّبنا من الأساس البنيويّ غير المنجز بفضل ما فيه من التجريد.

إنّ رأينا هذا يضعنا في موقف نظريّ محرج. وذلك للأسباب التالية :

– أوّلاً أنّ قصد التوليديين الدلاليين خاصّة هو على خلاف ما نذكر يسعى إلى تجريد مجاوز للإنجاز. فمواقفهم على اختلافها تسعى إلى إدراج الظواهر الدلالية في صلب النحو لا إلى تركها خارجة عنه،

– ثانياً لأنّ النظريّة التوليدية في عمومها، ومنذ اتجهت اتجاهها المعجمي، تسعى إلى وضع المعجم في الأساس النحوي، ولا تقبل اعتباره ظاهرة إنجازيّة.

– وثالثاً لأنّ التجريد المتّبع غرضه تقريب البنية المنطقيّة من الأساس لا إبعادها عنه.

إننا نرى الأمور على صورة معاكسة لتطوّر البحث اللسانيّ، ولبعض الثوابت الفكريّة المتّفق عليها. وهذا يستوجب بعض التوضيح :

– أوّلاً، نعتبر المعجم أقلّ تجريدا من الأبنية المقوليّة الدلالية. فينبغي وضع المقولات في مستوى أرفع من المعجم. ومعناه أنّنا نعود إلى حدّما، إلى الفكرة القديمة التي تعتبر المعجم من الحوادث اللغويّة. ومن هذه الناحية فهو إنجازيّ أكثر منها،

– ثانياً ينبني على هذا أن كلّ تجريد منطقيّ يقوم على العناصر المعجميّة، ما هو إلاّ تجريد للإنجاز، مهما كان رفيعا،

– ثالثاً أنّ العناصر المستعملة في التجريد المنطقي الدلالي اللغويّ تختلف في درجة الإنجاز فيها.

فمفهوم التسوير أقوى تجريدا من مفهوم الاقتضاء، ومفهوم الاقتضاء أقوى تجريدا من المفهوم المعجمي للفعل الإنجازي. ذلك أننا ، حتى وإن جسّدنا التسوير في عناصر معجمية فإنّ (كلّ ، بعض، ...) أقوى تجريدا من (آمر، استفهم...) ومن المفروض أنّ جانبا لا بأس به من الاقتضاء يتعلّق بمفاهيم تسويريّة. فالجملة «جاء الناس» تقتضي قبل كلّ شئ ان يكون معنى «ال» هو «بعض» وليس «كلّ». بل قولك «جاءني كلّ الناس» تقتضي دلالة «بعض» لا دلالة «كلّ» لأنّها تقتضي «كل الناس الذين تعرفهم قابلين للمجيء» ولا تقتضي «كلّ الناس الذين على الأرض».

لذلك نرى أنّ الاهتمام بالتسوير دون الفعل الانجازي ممّا يجعل الصورة المنطقيّة أبعد عن الإنجاز، وأنّ الاهتمام بالفعل الانجازي ممّا يقرّب الصورة المنطقيّة من الإنجاز أكثر.

§ 133 ـ الأسس الخلفيّة لموقفنا من النظريّة المعجميّة وصلتها بالشرط

يقوم موقفنا من إنجازيّة الجملة المعجّمة، اي المحتوية على العناصر المعجميّة على فرضيّة. وهي أن خزينة المعجم الذهنيّة الجماعيّة وكذلك الفرديّة (انظر هذا المفهوم في مقالنا بمجلّة المعجمية عدد 2، سنة 1986) مخالفة لخزينة الأبنية والقواعد، فالتقاء الأبنية بالعناصر المعجميّة عمليّة فرديّة إنجازيّة. هذه الفرضية في حاجة حسب رأينا إلى دراسات في فيزيولوجيّة الدّماغ. وفي رأينا أنّ تنوّع الأمراض اللغويّة الناتجة عن اصابات دماغيّة مختلفة المواقع تنوّع يُقوّي موقفنا، وعلى كلّ فالمعروف أن نشاط الجانب الأيسر من الدماغ قويّ في العمليات الاستدلاليّة، وهذا يوافق تصوّرنا للعلاقة بين البنية النحويّة والبنية المنطقيّة الرياضية الفقيرة في معجمها ; J. Caston, 1993) (TII, P. 178

لهذا نعتقد أنّ الافتراض المعجميّ للنحو يستند إلى أصول نفسيّة وإعلاميّة أكثر ممّا يستند إلى أصول لغويّة وفزيولوجيّة.

لكننا ننبّه رغم هذا إلى أننا نعتبر موقفنا مجرّد فرضيّة عمل تحتاج إلى مزيد

الدراسة. ولقد اخترناها لأسباب لغويّة خالصة. فالعناصر المعجميّة متغيّرة في التاريخ وقابلة لأن يرمز اليها بالحروف على صورة تمكّن في الكثير من الأحيان إلى تحوّل البنية النحويّة إلى بنية جوفاء من الناحية المرجعية. فتصبح في هذه الحالة منطقيّة أو شبه منطقيّة.

وهذا ما يفسّر في رأينا إمكان استعمال البنية الشرطيّة على صورة مشتركة بين اللغة والمنطق.

§ 134 ـ الظواهر العامّة لدرجات التعبير عن الفعل الإنجازيّ في البنية النحوية

مُثّلت القوّة الإنجازيّة في بنية الجملة على صور مختلفة. ولأسباب وغايات شتّى، تتراوح بعدا وقربا من الجانب الشكليّ أو الجانب الدلاليّ من البنية. يمكننا أن نعتبر المحاولات الأولى لتمثيل أنواع الجمل في المؤشّر النسقي لها، محاولات أولى وبدائيّة لتمثيل القوّة الإنجازيّة من خلال مفهوم تصنيفيّ للجمل كان موجّها في البداية إلى ظوهر نسقيّة وتحويليّة معمّمة، ولا يتعرّض صراحة إلى مفهوم القوّة الإنجازية لكونه يهتمّ بالنواحي اللفظيّة (كالتنغيم، والتصنيف وغيرهما) أكثر مما يهتمّ بدلالاتها.

ولقد شاركت أزمات الاتجاه التحويلي، ومحاولات استيعاب الظواهر الدلالية في بلورة معطيات مقوليّة تصنيفيّة أدّت مع برزنان (Bresnan) (Nique 1978, p.88-117) إلى اقتراح تمثيل للجملة حسب مبادئ سَ (المسقطة) [X́] يشتمل في الصدر على موضع لعنصر مقوليّ يرمز برمز واحد للعناصر اللغويّة الدالة على الاستفهام أو الموصولات ويشمل الحالات السلبيّة المتمثّلة في بقاء هذا الموضع شاغرا.

عرف هذا العنصر في الكتابات التوليديّة بـ (complémentiseur)، (انظر، Nique 1978, 102) ويعني لفظيّا «المتمّ» وكنّا نودّ تسميته بالموصول، لو لم يترجمه الفاسي الفهري بالمصدريّ (مص)، في جميع كتاباته.

لا نعرّف هذا المفهوم وأبعاده، لكنّنا نشير إلى أننا سنعود إليه لتعميمه في مجال أوسع من خلال ما نسمّيه بـ «محلّ الحدث الانشائيّ» وسنكسبه أبعادًا إعرابيّة ودلاليّة تجاوز المظهر الشكليّ الذي استقرّ عليه هذا المفهوم في الاتجاه السنّي من المدرسة التوليديّة، وتجعله أكثر ارتباطا بمفاهيمنا النحويّة القديمة، وذلك بعد التمهيد بمعطيات تبرّر صلة مفهوم الحدث الانشائي بقضايا الشرط.

لا نعرف، للأسف، دراسات تناولت أداة الشرط العربيّة باعتبارها صنفا من أصناف هذه العناصر المتمّة، الا أن الخصائص المميّزة لهذه العناصر، تتحقّق كاملة في المجموعة (إن، لو،...) فيمكننا أن نعتبرها من هذا الجنس «المصدري» وقتيًا، (أو الموصولي حسب استعمالنا).

إن كانت نظريّة (Comp) ضعيفة الصلة نسبيًا بالمفهوم القويّ للقوّة الإنجازيّة فذلك راجع بالأساس إلى حرص تشمسكي وأصحابه على المحافظة على مبدإ استقلالية الإعراب. فمن الطبيعيّ إذن أن تكون الدراسات الأكثر توجّها منه إلى الجانب البلاغيّ، وهو أقصى جانب من مستويات اللغة تغلغلا في الإنجاز الفعلي، لا تقتنع كثيرا بمقترح برزنان.

لذلك نجد نماذج أخرى من تمثيل القوّة الانجازيّة في مدارس وظائفيّة ودلاليّة مختلفة. وهي نماذج تتصّف بوضوح أكبر في استغلال هذا المفهوم.

لا نستعرض هذه النماذج، ونكتفي بالإحالة إلى مظاهر منها في كتاب أحمد المتوكّل «دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي» (1986/ص105 فما بعدها). ونتناول أنموذج لاكوف باعتباره أحد النماذج الأولى.

§ 135 ـ مثال : أنموذج لاكوف في تمثيل الفعل الإنجازي :

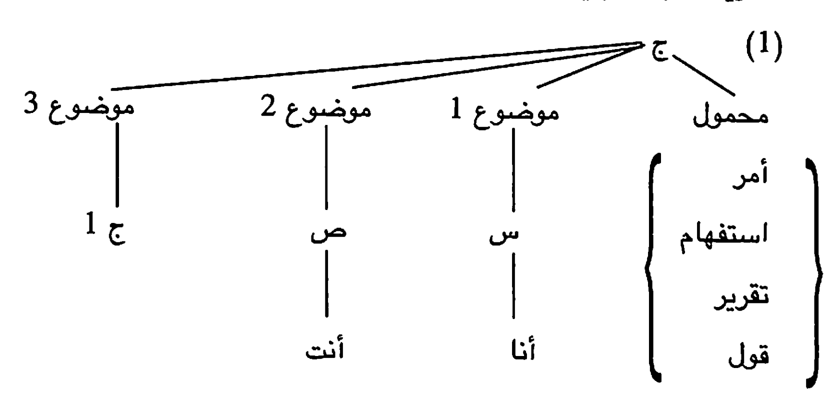
يرى لاكوف أنّ «من اللازم تمثيل القوّة اللاقوليّة (force illocutionnaire) في الصورة المنطقيّة بفعل إنجازيّ يمكنه أن يظهر أو لا يظهر بوضوح في البنية السطحيّة من الجملة». (1976 ص 20). فالقوّة الإنجازيّة تتمثّل عنده في وحدة معجميّة ظاهرة أو مقدّرة تنتسب إلى صنف معجميّ واضح هو صنف الأفعال.

لمّا كانت الأفعال في المنطق الحمليّ من أهمّ المحمولات، فقد كان من اللازم على لاكوف أن يسند إلى هذه القوّة الإنجازيّة بنية حمليّة فعليّة، تتكوّن من محمول ومجموعة من المواضيع حسب المنوال : محمول (موضوع 1، موضوع 2 ...).

يعتبر لاكوف الفعل الإنجازيّ محمولا ذا مواضيع ثلاثة : الموضوع الأول هو الضمير أنا، ضمير المتكلّم، والموضوع الثاني هو أنت، ضمير المخاطب، والموضوع الثالث هو الجملة.

ويمثّل لهذه البنية الحمليّة ب :

(1)



يلاقي لاكوف بهذا التصوّر الرأي الشائع والعام الذي كان يرى الصيغة «أفعل» الممثّل الشرعيّ للصّورة الإنجازيّة . فالجديد في مقترحه أنّه جعل المتكلم والمخاطب والعلاقة الفعليّة الإنجازيّة بينهما من صلب البنية النحويّة.

نشير إلى أنّ التحليل الماضي للاقتضاء يجد موقعه في الموضوع الثالث (ج1)، مع أمور أخرى تتعلّق بالتسوير، وبمظاهر نحويّة مختلفة قد يستدعيها تعقّد الجملة.

§ 136 ـ قضية القولية واللاقوليّة في الفعل الإنجازي

ليس التعقّد في ذاته مما يشين النظرية. فقد يكون القول اللغويّ معقّد البنية أكثر مما كنّا نتصوّر. وقد يكون عدم شعورنا بتعقّده في تعاملنا اليوميّ راجعا إلى كفاءة جهازنا العصبيّ، وقدرته على استيعاب الظواهر المعقّدة وإنجازها.

إلاّ أنّ هذا التصوّر البنيوي يطرح علينا قضايا عامّة تستوجب حلولا أو اختيارات نظريّة.

لنقارن أوّلا بين الجمل التالية :

(1) اخرجْ غدا

(2) آمرك بالخروج (بأن تخرجَ) غدا

(3) أحدّثك عن الخروج غدا

(4) أغضبك بالخروج (بأن أخرج) غدا

يمكننا أن نعتبر البنية المنطقيّة في الثانية لا تختلف عن الأولى الاّ في كون الفعل الإنجازي في الواحدة صريحا وفي الآخرى ضمنيًا في تشكّل البنية السطحيّة. الجملة الثالثة تختلف دلاليا عن الثانية وإن كانت تشاركها في تشكّل البنية السطحية. ووجه الاختلاف انّ "أحدّثك" فعل يقبل التأويل الإنجازي كما يقبل التأويل الإخباري. وهو في الثالثة إلى الإخبار أقرب. أمّا الرابعة فهي وإن شاركت الثالثة والثانية في تشكّل البنية السطحيّة، فهي أبعدها عن التأويل الإنجازي. وهذا يستدعي أن نعتبر الرابعة في بنيتها المنطقيّة مخالفة للثانية وقريبة من الأولى من حيث أنّ الفعل الإنجازيّ فيها مقدّر في البنية المنطقية منعدم في البنية السطحيّة على صورة قريبة من التمثيل التالي :

4 أ) (* أخبرك بأني) أغضبك بالخروج غدا .

هذا التحليل ممكن في الثالثة :

3 أ) (* أخبرك بأنّي) أحدّثك بالخروج

وشدّة العلاقة بين الثالثة والثانية تجعل التأويل التالي ممكنا :

(2 أ) (* اخبرك باني)أمرك بالخروج

فلاشيء يمنعنا من اعتبار الافعال الانجازيّة {آمر، أستفهم، أتعجّب... الخ}، نوعا من الأخبار عن حدث غير موجود يستلزم حسب قواعد منطقيّة إنجازية إيقاع هذا الحدث، وذلك على صورة نلخّصها كما يلي :

«أنا المخاطب أخبرني المتكلّم بأنه يأمرني ، ولمّا كنت أعلم أنه لم يأمرني سابقا فمضمون خبره هو هذا الأمر».

وذلك على صورة تشبه ما يقع في المثال التالي :

(5) هداك الله

فهذه الجملة تقبل تأويلين على الأقلّ إمّا أن المتكلّم يعلمني بهداية ماضية لم أتفطّن اليها، وإمّا أنّ الهداية غير موجودة فهو يعلمني بشيء غير موجود وبما أنّ الاعلام بالشيء يقتضي وجوده، ووجود الهداية ماضيا منعدم، فالمعنى هو الدعاء.

هذا التفسير ملخّص جدّا. فهو مجرّد أنموذج يبيّن :

أ) أنّ تأويل الفعل الإنجازي ممكن دائما،حتىّ وإن ذكر، إلى ما لانهاية له،

ب) وأن اعتبار {آمر، أستفهم...} أفعالا إنجازيّة غير ثابت. فمن الممكن اعتبارها في بنيتها المنطقيّة الدّلاليّة أخبارا، يحدث عمليّة ذهنية استدلالية عند المخاطب يستنتج منها الأمر أو الاستفهام. فتكون إذن دلالات مستلزمة تستوجبها علاقة البنية بالمقام، لادلالات في البنية نفسها. ومعناه أن البنية تثير الدلالة ولا تحملها، وذلك بقصد من المتكلّم.

§ 137 ـ الصورة المنطقيّة عند لاكوف قائمة على التمييز الإنجازي بين منجزات البنية الواحدة

هذا التحليل يبيّن في الآن نفسه أنّه من الممكن إرجاع الجملتين الأولى والثانية إلى بنيتين منطقيتين مختلفتين، وتفسير العلاقة المشتركة بينهما بأنّ الثانية تستلزم مقاميّا دلالة الأولى وإن لم تكن حاملة لها. وهذا التفسير أحسن لأنه من اللازم ألاّ نفرّق بين أبنية ترجع إلى جدول تصريفيّ واحد مثل :

(1) أُخرجْ غدا

(6) تخرجُ غدا، ستخرج، قد تخرج....

(7) خرجت أمس،

فهذه الجمل تحقيق لشكل بنيويّ واحد. فاذا اعتبرناها مختلفة في بنيتها الدلالية قبل الإنجاز فإنّنا نفصل بينها فصلا كاملا. أمّا إذا اعتبرنا اختلافها الدلاليّ ناتجا عن الإنجاز، فإنّنا نجمع بينها بنيويّا ودلاليّا قبل الإنجاز، ونفرّق بينها بعده. وهذا يدلّ على أن البنية المنطقيّة التي يقدّمها لاكوف ينبغي أن تكون تأويلا بعد الإنجاز، أي أن تكون تأويلا مقاميّا.. ومهما يكن فخلاصة هذا الرأي أنّ لاكوف لم يهتمّ بوجوب البحث عن دلالة مشتركة بين تصاريف جملة تؤدّي دلالات مختلفة تنوِّعُ الدلالة الأصلية.

هذا يثبت أنّ بنيته الدلالية المنطقيّة ليست عميقة، ولا يمكنها أن تعوّض مفهوم البنية العميقة، أو أن تجاوزها كما نريد إلى الأساس الدلالي المشترك العامّ.

§ 138 ـ إبطال الشرط للخاصية الإنجازيّة في الفعل الإنجازي وعموم قضيّته

ما يقترحه لاكوف لا يصلح نموذجا لتفسير المشترك بين الجداول التصريفيّة التالية المتعلّقة بالأبنية الدّالة على الشرط :

(8) { إن / من / إلخ } { ماض / مضارع } + فاعل { ماض / مضارع } + فاعل

(9) الأبنية الأخرى التي تحمل معنى الشرط والمعروضة أمثلة منها في الأبواب الماضية. (انظر § 42)

لننظر الآن في امثلة أخرى :

(10) آمرك بـ (أن تخرجَ إن جاء زيد) [الشرط في صلة «أنْ»]

(11) آمرك (بأن تخرجَ) إن جاء زيد [الشرط خارج عن صلة أنْ]

(12) إن جاء زيد فإني آمرك بالخروج [الشرط قبل رأس الجملة]

يمكننا أن نضيف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى نستعمل فيها (أستفهم) و أفعالا إنجازيّة أخرى.

نلاحظ أنّ المثال الحادي عشر لا يختلف عن العاشر في تأويل من التأويلات، ولكنّنا إذا اعتبرنا الحادي عشر في معنى الثاني عشر، فبين العاشر والمثالين المواليين له فرق دلاليّ.

هذا التحليل في عمومه يتماشي مع تحليل لاكوف. فقد بيّن أنّ تقديم الظرف

(والشرط عنده ظرف)، يدلّ أنّ التحويل يجعل الأبنية السطحيّة مختلفة في الدلالة. وقد استعمل هذا الدليل ليبيّن خطأ تشمسكي في اعتبار التحويل عمليّة لا تغيّر من الدلالة الموجودة في البنية العميقة.

لكن، وهذا وجه مناقشتنا له، نلاحظ أنّ الشرط يغيّر من إنجازيّة الفعل الإنشائي. فالأمر حاصل في الجملة العاشرة، وهو معلّق في الجملة الثانية عشرة، بحيث لا يصبح الأمر أمرا الاّ بمجيء زيد. وهو في الحادية عشرة في وضعية تقبل المناقشة. الفرق بين العاشرة والثانية عشرة أنّ المتكلّم يستطيع أن يحاسب المخاطب اذا جاء زيد فلم يخرج. وفي الثانية عشرة اذا حاسب المتكلّم المخاطب، فللمخاطب أن يقول : وعدت أن تأمرني عند مجيء زيد ولكنك لم تفعل».

لا شكّ أنّ الجمل الثلاث متقاربة جدًا في الدلالة، وأنّ تقاربها قد يؤدّي إلى عدم اعتبار الفرق في مقامات معيّنة. ولكنّه لا شكّ أنّه في مقام آخر معيّن يكون الأمر مسؤوليّة اجتماعيّة خطيرة كما هو الحال في :

(13) آمرك بقتله إن جاء

(14) إن جاء فاني آمرك بقتله

ينبغي مراعاة الفرق لانّ الجملة (14) أقرب إلى معنى :

(15) إن جاء زيد فاني سآمرك بقتله

من معنى (13)

سنعود إلى الفروق البنيويّة الإعرابيّة بين هذه الجمل في القسم الأخير من البحث. نكتفي هنا بتقديم هذا الأنموذج لنبيّن أن الشرط من خصائصه أنّه قادر على إبطال« إيقاعيّة» الفعل الإنجازي، بتعليقه إلى المستقبل وبقدرته على حذف الخاصية الأساسيّة منه وهي أنّه «يقع بمجرّد النطق به». فالأمثلة التي قدّمناها تمثّل درجات من التعليق، ولكنّ التعليق حاصل فيها جميعا.

إنّ تعليق الفعل الإنجازي ظاهرة دلاليّة أساسيّة خطيرة من الناحيتين اللغويّة والاجتماعيّة. فأنموذج لاكوف وما يشبهه من النماذج التي تُدرج الفعل الإنجازيّ في إطار نظريّة معجميّة للنحو أنموذج بين أمرين :

– اذا اعتبرناه، أنموذجا نحويًا فهو لا يستوعب الدلالة الموجودة في جمل تستمدّ خصائصها الدلاليّة من العرف الاجتماعيّ لا من النحو ودلالاته الثابتة، فلا يمكن لأيّ نظريّة نحويّة أن تستوعب شكليًا وبنيويًا إبطال الشرط للقيمة الانشائية المتوفّرة في الجملة التالية التي أسالت كثيرا من حبر النحاة والاصوليين والفقهاء (ابن يعيش،12/I) :

(13) أنت طالق ان خرجت (أطلقك إن خرجت)

– إذا اعتبرناه أنموذجا لدراسة الإنجاز، وهو الأصلح، فهو لا يفيدنا في معرفة الخصائص النحويّة الدلاليّة للشرط. ويبقى، من الناحية الإنجازية فقيرا إلى منطق شرطيّ خاصّ بالأعمال اللغويّة. هذا المنطق اذا تركناه متعلّقا بالإنجاز وبالإنجاز فقط ادّعينا انعدام منطق يسيّر النحو من الداخل، وادّعينا في الآن نفسه أنّ الأبنية النحويّة غير قادرة على توليد الدلالة. هذه النتيجة لا نقبلها لأنّها تُخرج الدلالة من النظام اللغويّ.

هذا التحليل يبيّن الآن على الأقل :

(أ) أنّ وضع الأفعال الإنجازية في بنية منطقيّة تسود ما قبل الإنجاز السطحيّ لا يستوعب كونها لم تعد إنجازيّة،

(ب) وأن التأويل الحقيقيّ لها ينبغي أن يكون بعد الإنجاز.

§ 139 ـ تعدّد العمل اللغوي في الجملة الواحدة

ينتج عن هذا التحليل أمر ثالث. وهو أنّه عند التثبّت نرى أن الفعل الإنجازيّ ينجزه المتكلّم، وأنّ التعليق بالشرط له ينجزه المتكلّم أيضا. فالمتكلّم يقوم بعملين لغويين لا بعمل واحد. ينتج عن هذه الملاحظة تساؤل. هذا التساؤل هو : هل أنّ نظريّة الأعمال اللغويّة تقبل أن تكون الجملة مسودة بأكثر من عمل لغويّ واحد ؟ وهل أنّ أنموذج لاكوف مستعدّ لإدراج هذا في البنية؟ وهل أنّ هذا الإدراج لا يستدعي البحث عن حالات لغويّة أخرى في غير الشرط تدعو هي أيضا إلى اعتبار المتكلّم منجزا لأعمال لغويّة عدّة في جملة واحدة ؟

الملاحظ إذن أمران :

– أمر رأيناه من الأوّل وهو أنّ إدراج العمل اللغويّ الضمنيّ في بنية منطقيّة يستدعي افتراض عمل لغوي ضمنيّ للبنية السطحيّة المشتملة على فعل إنجازيّ على صورة تؤدّي إلى تكرار لانهائي في البنية،

– وأمر نراه الآن وهو أن الجملة تستدعي داخلها أعمالا لغويّة أخرى.

هذا الأمر يتطلّب منّا أحد الحلّين :

ـ إمّا أن نحذف مفهوم الفعل الإنجازيّ من البنية المجرّدة، وإرجاع هذا الفعل إلى أصله وهو المستوى البلاغي، فنعتبره من ظواهر التأويل المقاميّ، لا من ظواهر التكوين الدلالي للبنية .

- وإمّا ان نطوّر رأي لاكوف بحذف ظواهر النقص فيه والمتمثّلة أساسا في صلته بالإنجاز ، لتكوين تصوّر آخر للبنية يستوعب الظواهر التكراريّة، دون أن يسقط في متاهات التأويل، أي تصوّر يستوعب احتمالات الدلالة دون أن يكون هو في ذاته دلالة احتماليّة.

اخترنا في هذا البحث الحلّ الثاني. ولن نعرضه هنا، لأنّ عرضه يستوجب تصوّرا آخر لا يتماشي مع التصوّر الخطّي للبنية، ولا يتماشى مع مفهوم التشجير في تمثيل البنية، كما يستوجب تأويلا معيّنا لآراء نحويّة قديمة تتعلّق بنظريّة الحرف عند العرب.

3.5/I

حركيّة المعنى والقول والبنية

§ 140 ـ اتّصال مفهوم المعنى بتصوّر حركيّ للغة

يرى القارئ من خلال ما مرّ من مناقشتنا أنّ هدفنا الوصول إلى المعنى الأوّل السابق لكلّ صياغة لفظيّة للبنية اللغويّة ويعتمد منهجنا على اعتبار اللفظ وسما للبنية لا تمثيلا لها. كذلك يلاحظ أنّ مناقشتنا للبنية العميقة أكانت منطقية دلالية أم إعرابيّة مناقشة نسعى بها إلى إدراج بعض الدلالة في الأساس المقوليّ دون وصلها مباشرة بالمعجم. وذلك لأنّنا مقتنعون بأنّ الدلالة لا تحصر وأنّها ظاهرة فوضويّة لا يمكن للسانيات أنْ تستوعبها إلاّ من خلال البحث عن أبنية دلالية قادرة على التوليد بفضل ما فيها من فقر دلاليّ مصحوب بقوّة احتماليّة كبيرة. وذلك في أساس بنيويّ مجرّد يحتلّ فيه الشرط محلاً رئيسيًا بيّنّاه في أدوار الشرط الثلاثة. (ن. § 113)

هذا الاتجاه الذي نتّجه إليه معاكس تماما للاتجاه اللسانيّ العامّ والسائد. فمن اللازم أن نواصل في ما يلي الانحدار نحو الاتجاه المعاكس لنا لنبيّن الأسباب التي جعلتنا لا نتّجه إليه.

يتمثّل الاتّجاه المعاكس لنا في اعتبار النشاط اللغويّ الفعليّ هو المجال الحقيقيّ لدراسة الدلالة. فالنقد الأساسيّ الموجّه إلى النماذج التي من صنف أنموذج لاكوف، من جنس نقد لاكوف لمنهاج تشمسكي وهو إلى حدّ ما من جنس نقد تشمسكي للنظريات التي قبله. فمحور النقد في عمومه أنّ الأنموذج السابق لأنموذج الناقد، أنموذج شكليّ سكونيّ لا يعبّر عن حركة لغويّة مّا ذات اتصال بالمعنى .

لا نظنّنا نبالغ اذا قلنا إنّ تصوّر المعنى في اللغة كان وما زال يرتبط بمفهوم حركيّ مّا. ففكرة التحويل التي قاومت تصنيفيّة البنيويّين الأوائل كانت تسعى بإدخال الحركة التحويليّة إلى استيعاب علاقات بنيويّة بين الأصناف البنيويّة. هذه العلاقات في أساسها حُدست اعتمادا على المعنى. وهذا ما يفسّر أنّ فكرة التحويل أدّت بطبيعتها إلى إعادة الاعتبار للمعنى. ويتّضح ممّا سبق أن أنموذج لاكوف يحاول استيعاب حركات ذهنية تتمثل في الاقتضاء أو التسوير ، وحركة عمليّة تتمثّل في استيعاب الأعمال اللغويّة. كذلك نلاحظ في نظريّة فلمور وإن لم نعرضها، أنها كانت تقوم على تصوّر حركيّ للحالات الاعرابيّة فالجمل التالية :

(1) فتح زيد الباب بالمفتاح

(2) فتح المفتاح الباب

(3) فُتِح الباب بالمفتاح

تمثّل عنده صورا مختلفة في التقاط مشهد واحد من زوايا نظر مختلفة. (أُنظر ملخّصا لآراء فلمور في (38، Langages) .

فمن الطبيعيّ أن يكون نقد النماذج تدرّجا في اعتبار الحركة اللغويّة. هذه الملاحظة أساسيّة لأنّها تدفعنا إلى الاحتراز، والى حصر القضيّة الدلاليّة قبل محاولة حلّها. فاتجاهنا المعاكس إذن ينبغي ان يراعي هذا التدرّج في النقد وذلك بأن يجعل الأبنية في الأساس متحرّكة غير ساكنة. فالنقد الأساسي قائم على المقابلة بين تصوّرين مختلفين تصوّر سكونيّ للغة، وتصوّر حركيّ لها.

§ 141 ـ الحركيّة خاصيّة الأبنية النحويّة وسابقة للتخاطب

إذا كان المعنى يقتضي تصوّرا حركيّا للغة، فهل من اللازم ألاّ تكون الحركيّة اللغويّة متجسّدة إلاّ في استعمالها الفعليّ عند التخاطب؟ في رأينا أنّ النظام النحويّ ليس مجموعة من العلاقات والمنظومات الجامدة. إنّه نظام متحرّك، وحركته سابقة للتخاطب. بل لو لم يكن كذلك لما استوعب حركيّة القول. فإن كانت النظريات النحويّة، أو بعضها، غير مصوّرة لهذه الحركة لسيطرة التصوّر السكونيّ عليها، فذلك دليل على عدم قدرتها على وصف اللغة، لا غير.

لكنّ الرأي الشائع عند منظّري التخاطب، أنّ الحركيّة خاصية الاستعمال التخاطبي. وعلى هذا الموقف قام نقدهم لما سمّي باللسانيات السكونيّة.

نجد الصياغة الكاملة لهذا النقد عند كليولي (Culioli) في مقال له عن التناقضات في اللسانيات (مجلّة Communications ، عدد 20-1973). ونقده موجّه إلى كلّ اللسانيات المتّجهة في وصف اللغة إلى الحالات السكونية. فعلى اللسانيات حسب رأيه ان تكون «لسانيات عمليّات» تصوّر جدليّة متواصلة بين المتخاطبين. فالتواصل عنده قائم أساسا على ضرب من التكوين التأويليّ لمعنى النصّ وعلى ضرب من التعديل والتكيّف بين الذوات المتخاطبة.

مثل هذه الآراء في المدارس الفرنسيّة امتداد طبيعيّ للدراسات المهتمّة بمقام الخطاب. وتمثّل امتدادا لاهتمامات بنفينيست بالذاتية في اللغة، وبحضور المعطيات المقاميّة في النظام نفسه. وليس هدفنا في هذا الفصل تقديم هذه الآراء بل الاكتفاء بتقديم معطيات نرى أنّ النحو قادر على استيعابها.

يقوم نشاط المتكلّم، حسب كليولي، على تصويغ (توجيه) (modalisation)

للقول في لحظة القول اعتمادا على نظام من التحديد الاحالي (Système de re-pérage). فالمقول يتحدّد بالنسبة إلى مقام القول المعيّن بذات القائل الأوّل So في زمان القول To وذلك في صورة حزمة من العلاقات. «فلا وجود لقول منعزل. فكلّ قول وحدة بين أقوال أخرى، يمسكها القائل مع حزمة الاقوال المتكافئة الممكنة، أي كلّ قول جزء من عائلة من المحوّلات المحاكية بعضها لبعض» (ص 86، من المرجع السابق).

ليس من بحثنا أن ندرس مدى نجاعة هذه الأفكار في دراسة التخاطب. وما غايتنا من تقديمها إلاّ أن نستغل بعض جوانبها في ما نريد دراسته خارج الإنجاز والتخاطب، حسب ما بيّناه في أوّل هذه الفقرة.

لا يهمّنا الآن في النظام النحويّ تصويغ المتكلّم ولا نظام التحديد الإحاليّ الذي يستعمله عند الإنجاز. لكنّنا في حاجة إلى أن نعرف الخصائص التي يوفّرها له النظام حتى يقوم بهذه العمليّة. سنحاول في قسم لاحق أن نبيّن أنّ البنية الشرطيّة تتحرّك في مجال بنيويّ يمكّن المتكلّم المستعمل من استغلال الأبنية لالتقاط ما يناسبه من المقام. كذلك سنبيّن أن النظام النحوي، قبل الاستعمال وقبل وجود القول، قائم على المتكلّم وعلى تصوّر ما قبليّ لزمان القول. أمّا ما سمّي بحزمة العلاقات وحزمة الأقوال المتكافئة، فهو أمر قد بدأنا في دراسته من خلال ما بيّنّاه في الفصول السابقة من علاقات بنيويّة دلالية مشتركة بين أبنية مختلفة. وسنخصّص فقرات عدّة لتقديم نماذج ومبادئ تفسّر التكافؤ بين الأبنية. ومهما يكن نجاح الدراسات المعتمدة على مفهوم القول (énoncé) فإنّنا لا نرى أن اللغة مجموعة من الأقوال، بل نرى أنّه من المستحيل أن نستفرغ خصائص اللغة اذا اعتبرناها مجموعة من الأقوال.

نخصّص الفقرات التالية لهذه الناحية، تمهيدا لدراسة الحركيّة البنيويّة داخل النظام وقبل الإنجاز في الأقسام الموالية لهذا القسم.

§ 142 ـ عدم صلاح مفهوم القول لدراسة الشرط

لقد جعلت بعض المدارس والنظريات من القول موضوع دراستها. وهذا أمر مشروع إذا كان الهدف العلميّ من دراسة المقول (énoncé) دراسة ما ينتجه فعل القول (énonciation) عند إنجاز النظام النحويّ للجمل المعجّمة. إلاّ أنّ كثيرا من الدارسين يعتقدون أنّ اللغة نفسها مجموعة من الأقوال. ويشجّعهم على ذلك أنّ ظاهر القول أولى بالمعنى من الأبنية الشكليّة الجوفاء.

ولمّا كانت الأقوال الفعليّة التي ينتجها الأفراد في الأزمنة والأمكنة المختلفة أقوالا لا نهاية لها، فقد أخذت كلمة قول في أغلب الدراسات معنى مجرّدا شبيها في تجريده بتجريد المناطقة للأقوال بالرمزين «ق» و «ك». وفي رأينا أن نجاح المنطق في

النهوض بعمله على تجريد القول راجع بالأساس إلى اهتمامه بدلالة الروابط، وبدلالة العمليات المنطقيّة وبإجرائها على أنماط للقول. أمّا خصائص القول ذاته فمهمّة تركها المنطقيّ للنحويّ، فهو الذي يدرس تكوّن القول. فتجريد القول من الناحية اللغويّة لا يكون إلاّ في البلاغة (والمنطق أو جزء منه في رأينا يتكامل مع البلاغة إن لم يكن منها). أمّا تكوّن القول فيستدعي دراسة الأبنية النحويّة المجرّدة وما يوافقها من المنطق الطبيعيّ.

مما يدعونا إلى هذا الموقف أنّ خصائص البنية الشرطيّة خصائص تجاوز مفهوم القول، أكان قولا فعليا أم كان قولا مجرّدا. وسنرى ذلك في حينه. ولبيان أنّ دلالة الشرط وقيمه خصائص بنيويّة وليست خصائص أقوال، ينبغي أن نتخلّص من التصوّر الذي يرى اللغة مجموعة من الأقوال (بمعنى ملفوظات ذات معان)، لترسيخ تصوّر يرى اللغة مجموعة من الأبنية النحويّة المحتملة للانجاز القوليّ.

إنّ القول يشتمل على المعجم وخصائص الشرط خصائص مجاوزة للمعجم فليست البنية الشرطيّة قولا، وليس تعاملها تعاملا بين عناصر حزمة من الأقوال.

لقد بيّنّا في فصول سابقة أنّ الأبنية المختلفة تشترك في دلالة شرطيّة واحدة ينبغي أن يكون المنوال [إن...] صورة من صورها لا غير. ولقد بيّنا أنّ هذه الدلالة تقع بفضل الوظائف النحويّة التي في الأبنية. لا بفضل العناصر المعجميّة. لقد افترضنا أنّ هذه الدلالة بنية وبيّنّا أنّها ليست بنية منطقيّة رمزيّة. فينبغي أن تكون نحويّة وأن تكون مجرّدة وبسيطة وساذجة. هذه الخصائص ليست خصائص قول، وليست خصائص تجريد للقول.

4.5/I

حركية القول صورة من حركية البنية

§ 143 ـ دور الاقتضاء في بيان أنّ مفهوم القول يضعف العلاقة بين البنية ودلالتها

يقوم الاهتمام بالقول على اعتقاد ضمنيّ مفاده أنّ دراسة القول تمكّننا من السيطرة على الدلالة. وذلك باعتبار الدلالة لا تتمّ الاّ عند التواصل. ونحن وإن كنّا لا ننكر الدلالة التواصليّة فاننا ننكر أن تكون هذه الدلالة المتوفّرة في القول مناسبة لإخراج الدلالة من اللغة بجعلها كائنا ذهنيّا مستقلاّ عنها كلّ الاستقلال، أو بجعلها كائنا لغويّا ما ورائيّا غير متجسّد في النحو.

نبيّن من خلال مفهوم الاقتضاء أنّ مفهوم القول يخرج الدلالة من اللغة من حيث يريد الربط بينهما.

اذا اعتبرنا اللغة مجموعة من الأقوال فينبغي أن تكون الدلالة التي في القول من اللغة والدلالة التي تخرج من القول دلالة خارجة من اللغة وليس لها إلاّ وجود ذهنيّ مستقلّ عن اللغة. فإذا كانت الجملة التالية :

(1) أصار زيد وزيرا؟

تقتضي أنّ زيدا لم يكن وزيرا، فهذا المعنى بخروجه من القول خرج من اللغة، وصار ذا وجود ذهنيّ متّصل باللغة من حيث يتّصل بالمتخاطبين ذهنيّا. لكن إذا اعتبرنا اللغة أبنية لا أقوالا. وسجّلنا في النحو أنّ الناسخ «صار» يستلزم في نظام النواسخ نفي أخيه «كان» فالنتيجة أنّ كلّ بنية بـ «صار» تستلزم بنية بـ «لم يكن » فإذا قال المتكلّم الجملة الماضية فالجملة :

(2) لم يكن زيد وزيرا

جملة موجودة في النظام وان لم تُقلْ. اذ بفضل العلاقة البنيويّة التالية (حيث الرمز يدلّ على امكان التناقل) :

(3) (صار +اسم +خبر) ↔ (لم يكن + اسم + خبر)

اذا أنجزْتَ الطرف الأوّل دون الثاني، فكأنّك أظهرت جناح طائر وأخفيت جناحه الآخر. فبفضل ارتباطهما يوجد الثاني إذا وجد الأوّل.

فإن كان هذا فقد تجسّد الاقتضاء، من حيث هو دلالة، بنية نحويّة. وإذن فالفرق

بين ما قيل وما لم يقل أنّ ما قيل طرف بنيويّ منجز، وما لم يقل طرف بنيويّ بقي مجرّدا في اللغة.

فالاقتضاء من حيث هو دلالة لما قيل ليس إلاّ بنية أخرى في علاقة ببنية ما قيل منذ كان النظام نظاما.

هكذا يتبيّن أنّ العلاقة بين البنية ودلالتها هي في النظام أقوى ممّا هي عليه في القول. وأنّ التشبّث بمفهوم القول يجعل دلالة البنية كائنا مخالفا للقول.

§ 144 ـ الشرط والاقتضاء بين القول وتعامل الأبنية المجرّدة

يتبيّن من التحليل الماضي أنّ ميل بعض الدّارسين إلى جعل الدلالة في حالات عديدة كائنا ضمنيّا غير مجسّد في النحو، مجرّد وهم ناتج عن تشبّثهم باللفظ، وعدم انتباههم إلى أنّه مجرّد وسم للبنية. فلا فرق في نظام الأبنية بين الصريح والضمنيّ ما دامت الأبنية على درجة واحدة من التجريد. وإنّما الفرق في الإنجاز. فما لم ينجز يسمّى دلالة لما أُنْجز.

هل يعني هذا أنّ الاقتضاء دلالة الشرط ؟ نفسّر قبل الاجابة السبب في طرح هذا السؤال.

يعتبر دكرو (Ducrot, 1972, p 167) أنّ الاقتضاء (présupposition) والشرط كلاهما افتراض. والفرق بينهما أنّ الاقتضاء افتراض يسلّطه المتكلّم على المخاطب مجبرا ايّاه على قبوله. أمّا الشرط فافتراض يقدّمه المتكلّم للمخاطب طالبا منه أن يقبله وقتيّا إطارا للمحادثة التي يوجد مضمونها في ما يسمّى عندنا بالجواب.

لتوضيح رأي دكرو نقدّم المثالين التاليين :

(1) ملك فرنسا أصلع (مثال كلاسيكي في الاقتضاء)

(2) ان كان لفرنسا ملك، فهو أصلع

فالمثالان وإن افترضا أنّ لفرنسا ملكا، فالأوّل يقدّم الافتراض وكأنّه يقين على المخاطب قبوله، أمّا الثاني فيقترحه اطارا للإعلام بأنّ هذا الملك أصلع، ويترك للمخاطب أن يرفضه.

أيمكن في هذه الحالة، ورغم الاختلاف، أن نعتبر الشرط دلالة الاقتضاء في الجملة الأولى اذا كانت هذه الجملة هي المقولة، أو أن نعتبر الاقتضاء دلالة الشرط الذي في الجملة الثانية اذا كانت الجملة الثانية هي المقولة؟ أي أن نعتبر (2) دلالة (1) أو أن نعتبر (1) دلالة (2).

يبدو للحدس اللغوي أنّ هذا لا يجوز. ولتفسير ذلك نلاحظ ملاحظتين :

أ- ليس الاقتضاء في الجملة الأولى افتراضا بل هو يقين وليس يقينا لأنّ المتكلّم متيقّن من مضمون جملته. بل يقين قبل كلّ شيء لأنّ الجملة «خبريّة إثباتية» من الناحية النحويّة وتبقى كذلك مهما كان تعجيم المبتدإ والخبر.

ب - ليس من الثابت أن الشرط يقوم بالضرورة على الافتراض. وسنبيّن هذا في حينه. لكن إذا اعتبرناه افتراضا في هذه الحالة فهو افتراضان :

«لفرنسا ملك» وهو في هذه الحالة أصلع، و «ليس لفرنسا ملك» ووصفه في هذه الحالة فاسد.

فمضمون الجملة الأولى إذن جزء من مضمون الثانية. وهذه العلاقة بين الجملتين ليست الاّ صورة قولية من العلاقة التي رأيناها سابقا بين بنية الجملة الاسمية وبنية الجملة الشرطية. فهي علاقة تحتملها البنية قبل القول.

إذا رجعنا إلى مثال الفقرة الماضية وجدنا العلاقة نفسها بين الاقتضاء والشرط ولكن على صورة أخرى :

(3) ان لم يكن زيد وزيرا فقد صار وزيرا

(4) إن صار زيد وزيرا فإنّه لم يكن وزيرا

فمهما كان اختيار المتكلّم في استغلال هذه العلاقة بين الاقتضاء والشرط، فهذه العلاقة موجودة في النظام لا في القول فالفرق بين الشرط والاقتضاء أنّ الشرط بنية تنجز البنيتين المتعالقتين في بنية واحدة فهي تستوجب إظهار جناحي الطائر. وهذا يوافق الدور الذي أسندناه إلى الشرط في الربط بين الأبنية في أساس النظام النحويّ.

§ 145 ـ العلاقة الشرطيّة بين الأبنية والأسس النحويّة للاقتضاء

تقتضي الجملة الأولى أن «فرنسا ملوكيّة» و «ليست جمهوريّة». وهذه المقابلة (ملوكيّة ≠ جمهوريّة) مقابلة معجميّة غير إعرابيّة. الاّ أنها مسيّرة بالنحو رغم هذا. فالاقتضاء النحوي هو «ليست فرنسا غير ملوكيّة»، أي «ليست إلاّ ملوكية» ذلك أن إسناد الخبر إلى المبتدإ يقتضي نفي عدم إسناده. وهو المبدأ الذي يقوم عليه الحصر. فالمعجم هنا لم يفعل شيئا سوى أنه أعطى لـ «إلا + خبر» محتوى معجميّا.

أمّا الاقتضاء نفسه «فرنسا ملوكية» فقد خرج من «ملك فرنسا أصلع» بحكم القواعد النحويّة. فإذا كانت الملوكية في المعنى المقتضى قد أسندت صفة إلى فرنسا، فلأنّ الاضافة في «ملك فرنسا» أسندت الملك إلى فرنسا. والتحوّل من النسبة الإسناديّة إلى النسبة الإضافيّة والعكس، أمر عاديّ في اللغة، وكذلك الانتقال من الوصف إلى الإضافة، والانتقال من النسبة الإضافية إلى الصفة المكوّنة من اسم منسوب.

ليس هذا مجالا للبحث في المراحل التي أدّت بـ «ملك فرنسا» إلى أن تصبح «فرنسا ملوكيّة» إلاّ أن هذه الإشارات النحويّة تبيّن أنّ عملية الاقتضاء ناتجة عن علاقات نحويّة بين الأبنية التالية :1) الاسناد ↔ الإضافة 2) الصفة ↔ الإضافة 3) الاسم ↔ النسبة 4) الاضافة ↔ النسبة. 5) الإسناد ↔ النسبة الخ...

وهذا التحليل يبيّن أننا في حاجة إلى تحديد حزمة الأبنية النحويّة أكثر مما نحتاج إلى تحديد حزمة الأقوال.

وهذا ما نعنيه بوجوب دراسة التّعامل بين الأبنية لإدراك تولّد الدلالة ومعرفة دور البنية الشرطيّة في ذلك. وهذا التعامل يقتضي منّا أن نتصوّر العلاقات علاقات تتحرّك دائما ومستعدّة لتلبية الحاجة إلى القول. وهذه الحركة يمثّلها الشرط فالرمز [↔] رمز يدلّ على أنّ البنية إن كانت كانت الأخرى.

§ 146 ـ ما نفترضه من علاقة بين حركية العمل القولي وحركيّة العمل الإعرابيّ

قد يبدو للقارئ أننا بإدراج الاقتضاء في صلب التّعامل البنيويّ وباختزاله إلى العلاقة الشرطيّة بين الأبنية قد اختزلنا حركيّة العمل اللغوي إلى علاقات ثابتة بين الأبنية لا تستوعب :

– أنّ الاقتضاء عمل لغويّ ينجزه المستعمِلُ عند القول، كما يريد دكرو (Ducrot, 1972, p 69)

– وأنّ الشرط عمل لغويّ، محوره الافتراض، ويسعى به المتكلّم إلى تحديد إطار المحادثة.

سنبيّن في غير هذا القسم أننا لا نحذف مفهوم العمل اللغوي. بل سنحافظ عليه بإكسابه مظهرا نحويّا قارا يجعل عمل القول عملا ممكنا تستلزمه البنية النحويّة، وذلك بجعله صورة من صور العمل الإعرابي. فما سمّاه العرب بعمل المتكلّم في الإعراب (الأستراباذي، شرح الكافية 72/I) هو الذي يتجسّد عند إنجاز البنية عملا قوليا. وسنبيّن أن العمل الإعرابي يتّصف في النظام بالحركيّة. وفي هذه الحالة يكون عمل الاقتضاء وعمل الشرط عند التخاطب تحقيقا لعمل بنيويّ مجرّد تمثّله العلاقات النحويّة التي أشرنا اليها سابقا. يتضمّن هذا الوعد أننا سنقدّم العلاقة النحويّة في صورة حركيّة، وأنّنا سنربطها بالعمل اللغوي.

فما قدّمناه لا ينفي حركيّة القول، بل يريد أن يستوعب هذه الحركيّة بجعلها ظاهرة ناتجة عن خصائص البنية النحويّة، وسنبيّن في حينه أنّ موقفنا لا يُفقر دلالة القول ولا حركيته. فنحن لا ننكر أن ظواهر الاقتضاء تتكاثر بملاقاة المقال للمقام، وأنّ بعض هذه الظواهر تحدث عند تعجيم البنية. فمبدؤنا القائل بفقر الدلالة الحاصلة في

البنية المجرّدة وثراء الدلالة المحتملة مبدأ ينصّ بطريقة غير مباشرة أنّ البنية المنجزة ثريّة في دلالتها الحاصلة وأفقر من البنية المجرّدة في دلالتها المحتملة. لكنّ هذا المبدأ ينصّ أيضا على أنّ الدلالة الحاصلة في البنية المنجزة تتكهّن بها العلاقات النحويّة بين الأبنية المجرّدة الفقيرة.

وينتج عن هذا أنّ حركيّة العمل الاعرابي أفقر من حركية عمل القول، ولكنّها تتكهّن بها. فعمل القول يستمدّ ثراءه من احتمالات العمل الإعرابي .

وفي رأينا أنّ الاقتصار على عمل القول، دون النظر في العمل الإعرابي يؤدّي إلى تقوية الخصوصيّات وإضعاف التعميم المفسّر للخصوصيات. وهذا ما سنبيّنه في الفقرات الموالية من هذا الفصل.

وفي الفصل الموالي سندعّم التجسيد النحوي لبعض العمليات المتعلّقة بدلالة القول عند التخاطب، وذلك دون أن نستفرغ الموضوع من جميع جوانبه ودون أن نطرح أو نجيب عن كلّ الأسئلة الممكنة.

§ 147 ـ استقلال عمل القول صورة من استقلال العمل الاعرابي: مبدأ استقلال بنية المعمول داخليًا عن بنية العامل

أشرنا أعلاه إلى أنّ دكرو يعتبر الاقتضاء والشرط عملين لغويين هما من جنس واحد وهو الافتراض. ولكنّهما يختلفان في طريقة الاستغلال فالاقتضاء مسلّط على المخاطب و الشرط مقترح عليه. فالأمر حسب رأيه يتعلّق بالقول، وعمليّة التخاطب.

لا نناقش جدوى هذا الرأي في استيعاب خصائص القول، بل نناقش ما ينتج عنه نحويا.

من متضمّنات مفهوم العمل اللغويّ أنّ الأعمال اللغويّة يستقلّ بعضها عن بعض، فلكلّ قول عمل يختصّ به. ينتج عن هذا الفهم أنّ الدلالة المقتضاة مهما كان ربطها بالقول فإنها تبقى خارجة عنه لكونها ضمنيّة.

لقد بيّنّا في فقرة سابقة أنّه يمكننا أن نجسّد الاقتضاء في بنية نحويّة يتكهّن بها النظام مسبقا. وهذا يبيّن أنّ اشتراط المقتضي للمقتضى يجعل المقتضى في علاقة بنيويّة مجرّدة تمنعه من الاستقلال. فاستقلاله عملا لغويًا خارجا عن عمل القول مظهر يخفي عدم استقلاله في العلاقة [مقتَضٍ ← مقتضًى] الممكن التعبير عنها كما رأينا [إن كان المقتضي كان المقتضى].

أمّا الشرط فإذا اعتبرناه عملا لغويًا مستقلاً عن عمل الجواب (وهو أمر يميل

اليه بعض القدماء حدسيًا وضمنيًا) فإننا نزيل العلاقة النحويّة بين الجواب وشرطه، فينبغي اذن ألاّ يكون مستقلاً. .

أراد دكرو أن يدعّم استقلال الشرط والاقتضاء من حيث هما عملان عن عمل الجملة المقولة اعتمادا على وسائل نحويّة نعرضها بعد حين. إلاّ أنّه مبدئيا علينا ألاّ نقبل هذا الاستقلال من الناحية النحويّة، وقد نقبله من الناحية الدلاليّة. إذا كان هذا فإننا نفصل العلاقة النحويّة عن العلاقة الدلاليّة.

سنبيّن أنّ النحو يستوعب الاستقلال وعدم الاستقلال. ونبيّن بذلك أنّ الاكتفاء بدلالة القول في الشرط والاقتضاء تخصيص مفرط يحجب عنّا الخصائص النحويّة العامّة.

خلاصة ما سنقدّمه أنّ العلاقة بين الأعمال اللغويّة في القول صورة من مبدإ إعرابيّ سنحلّله في أقسام أخرى من البحث. نصوغ هذا المبدأ على المنوال التالي :

«بنية المعمول تتبع بنية العامل خارجيّاً وتستقلّ عنه داخليّا».

وينتج عنها في الأعمال اللغويّة المتعلّقة بالقول أنّه يمكن لعمل قول مّا أن يسيطر على عمل لغويّ آخر. دون أن يمنع هذا العمل من أن يستقلّ بذاته داخل بنيته المنجزة.

بهذا المبدإ نحلّ قضيّة من قضايا العلاقة بين الشرط والجواب ضمن إطار نظريّ واسع.

§ 148 ـ أمثلة من المظهر النحويّ العامّ للحدود الدلالية البنيوية للعمل اللغويّ

يؤكّد دكرو أنّ العملين في البنية الشرطيّة يتعاملان دون أن يكون العمل الأساسي المتوفّر في الجواب ساري المفعول في مضمون الافتراض الشرطي. فممّا يدلّ عنده على أنّ الافتراض الشرطيّ يكوّن إطارا للمحادثة لا غير أنّ الاستفهام في الجملة التالية :

(1) أيذهب جاك، إن جاء بطرس؟

استفهام لا يصيب مضمون الشرط، إذ مجيء بطرس غير مستفهم عنه، كما أنّ الإثبات المقابل لهذا الاستفهام يقرّر ذهاب جاك ولا يقرّر مجئ بطرس. هذا يؤكّد اختلاف العملين. ويؤكّد أنّ الإثبات أو النفي أو الاستفهام لا يصيب الشرط كما لا يصيب الاقتضاء سواء بسواء. ففي الجمل التالية ((وهي من عندنا نلخّص بها آراءه) :

(2) سيذهب جاك دون أن يلاقي بطرس

(3) أ سيذهب جاك دون أن يلاقي بطرس؟

(4) أ لن يذهب جاك دون أن يلاقي بطرس؟

نجد مضمونا افتراضيا اقتضائيا واحدا يمكن التعبير عنه بـ :

(5) سيجيء بطرس

هذا المضمون في الجمل الثلاث (2، 3، 4) مثبت ضمنيّا، وإثباته غير متصل بإثبات المثال الثاني بدليل كونه يبقى مثبتا في (3) و (4) ، رغم الاستفهام والنفي. فـ «عمل الافتراض (الشرطي)، مثله مثل الاقتضاء، لا يصاب بالاستفهام، لكون المفترض والمقتضى مستعملين إطارا للاستفهام استعمالهما للإثبات.» (Ducrot, 1972 p 173).

هذه الملاحظة تثير قضية عامّة تجاوز الشرط. فالاستفهام لا يصيب مضمون الحال أو المفعول لأجله في الأمثلة التالية:

(6) أيخرج زيد وهو مريض؟

(7) أخرج زيد لأنّه مريض؟

ونحن نعتبر أنّ هذه الظاهرة تجاوز الاقتضاء. فليست الجملتان (6) (7) تقتضيان أنّ زيدا مريض، بل هما ، في رأينا، تصرّحان بأنّه مريض، ولاتجعلان هذا التصريح محلّ تساؤل واستفهام.

بل نلاحظ أن العطف، على غير المنتظر منه، إذا دخل عليه الاستفهام أصابه دون أن يصيب مضمون المتعاطفين. وهذا أمر لاحظه القدماء خاصّة عند دراستهم للفاء.

(8) أيخرج زيد فيدخل عمرو؟

(9) أخرج زيد فدخل عمرو

فالجملة التاسعة، بالخصوص، تعبّر عن يقين المتكلّم في ثبوت خروج زيد ودخول عمرو فالمجهول عنده المستخبر عنه هو تعاقب الفعلين لا غير.

يمكننا أن نقول اعتمادا على هذه النماذج أنّ البنية المحتواة تحافظ على استقلال دلاليّ معيّن (لا يهمّنا هنا أهو نسبيّ أم مطلق)، وذلك بالنسبة إلى دلالة الجملة المحتوية.

التساؤل الذي نطرحه أهذه ظاهرة تأويليّة تتعلّق بالقيم الدلاليّة التي تأخذها الأقوال، أم هي ظاهرة دلاليّة مجاوزة للنشاط اللغويّ ؟ لسنا قادرين في هذا المجال الضيّق أن نستقرئ حالات قولية عديدة ومختلفة. فما لدينا يكفينا لافتراض كونها

ظاهرة دلالية عامّة في الأبنية، أو في مجموعة كبيرة من الأبنية، تجاوز الاستفهام حسب ما يتبيّن من الدراسات المختلفة التي تناولت ما يسمّي بمدى النفي. (Langue Française, 1962, p 75 Altel, 1971) .

§ 149 ـ تعدّد الأعمال اللغويّة بتعدد العمل الإعرابيّ:

يتضمّن هذا التحليل أن خضوع العلاقة بين عمل الشرط وعمل الجواب لمبادئ نحويّة عامّة، يدلّ أن المنوال [إن ...] ليس البنية اللغويّة الوحيدة التي تقوم على أكثر من عمل لغويّ. فتأكيد المهتمّين بدراسة القول على هذا الجانب ضرب من التخصيص لا يوافق الحقائق اللغويّة.

يتضمّن تحليلنا أيضا أنّه علينا أن نستخرج عمل قول كلّما وجدنا عملا إعرابيّا. هذه الفكرة خطيرة، لا لأنّها تقوّي حضور المتكلّم في البنية والقول فقط، بل لأنّها أيضا، اذا ثبتت تبيّن أنّ المبادئ النحويّة المجرّدة قادرة على اكتشاف ظواهر في القول لا يمكن اكتشافها اذا رأينا اللغة مجموعة من الأقوال.

سنبيّن صحّة هذه الفكرة في مرحلة قادمة. أمّا هنا فنستخلص نتيجتها. وهي أنّ العمل الإعرابي أقدر على التعبير عن حركيّة اللغة من نظريّة الأعمال اللغويّة الملتصقة بالقول، لأنّه يدلّ باستيعابه لها أنّ الجزء الأساسي من حركيّة القول مسجّل في الأساس النحوي من اللغة.

5.5/I

إمكان استيعاب التعامل البنيوي في النحو لدلالة القول المنطقية والبرغماتيّة التداوليّة

§ 150 ـ تمهيـد

إذا ربطنا بين «حركة العمل الإعرابي» وحركة العمل اللغوي في مرحلة من البنية النحويّة سابقة لتعجيمها، أي لإنجازها فإنّنا نقوّي الصلة بين البنية واستعمالها، ونقوّي الصلة بين دلالة البنية في النظام ودلالتها في المقام.

إلاّ أنهّ علينا أن ننتبه إلى أنّ هذا الربط يستوعب تكوّن الدلالة أكثر ممّا يستوعب تأويلها، بمعنى أنّه يفسّر دور المتكلّم في إنشاء الدلالة أكثر ممّا يستوعب إنشاء المخاطب لها، انطلاقا مما يصله من وسم المتكلّم للمعنى باللفظ. هذه الناحية التأويليّة لا تهمّنا. ونتوقّع أنّه من الصعب أن نحصر الدلالات التي يمكن للقول أن يأخذها من المقام.

إلاّ أنّ كثيرا من التأويلات الدلاليّة قابلة لأن تُرجَع إلى العلاقات البنيويّة التي تثيرها بنية القول النحويّة. ولقد رأينا أنموذجا من ذلك في الاقتضاء في المثال الموجز الذي استعملنا فيه العلاقة [صار ↔ لم يكن]. نحلّل في هذا الفصل بعض هذه الظواهر لتدعيم هذه الفكرة من جهة ولتدعيم رأيين لنا آخرين :

– الرأي الأوّل يتّصل بموقفنا من الترقيم الرمزي للدلالة. ومختصره أن كلّ دلالة منطقيّة تُستخرج من القول تتجسّم في بنية نحوية أخرى مخالفة لبنية القول النحويّة ولكنّها بنية تتصل بها على وجه من الوجوه منذ الأساس. فما نعتقد في الكثير من الاحيان أنّه توليد لدلالة، ليس الاّ استغلالا لعلاقات بنيويّة محتملة في النظام قبل الإنجاز التعجيمي أي قبل الوسم اللفظي للبنية. ونحن لا ننكر أنّ بعض هذه العلاقات مسجّل في المعجم نفسه. لكنّ ضيق المجال يمنعنا من تحليل هذه الناحية.

– يؤدّي بنا هذا الرأي إلى رأي ثان وهو أنّ المتكلّم لا يختار قوله من حزمة أقوال، فاللغة كما أكدّنا ليست أقوالا، بل يختار من شبكة العلاقات البنيويّة بنية . هذه البنية المختارة بمجرّد ذكرها تجذب الأبنية الأخرى فتكون البنية المذكورة قولا يحمل دلالة الأبنية التي لم تقل، أي تحمل علاقتها بالأبنية التي لم تقل.

من الظواهر التي نريد الإشارة اليها في هذا الفصل دون تحليلها ظواهر تتعلّق بقواعد المحادثة والمخاطبة.

نعتقد أنّ النظرية النحويّة في الوقت الحاضر لا تستطيع أن تستوعب قواعد التعامل التخاطبيّ. لكننا نعتقد مبدئيًا أنّه يمكننا أن نتصوّر أنموذجا يربط بين حركة التعامل البنيوي في النظام وحركة التعامل التخاطبيّ. اذا كان للتخاطب قواعد تسيّره، فان التخاطب لكونه يستعمل أبنية النحو يحتاج إلى ما يخوّل له هذا الاستعمال، من النحو ذاته. سنحاول تفسير هذا المشروع بعد حين. لكنّنا لا نعد بدرسه. فغرضنا بالتعرض اليه أن ندعّم اتجاهنا نحو الأبنية المجرّدة ببيان أن الاهتمام بعلاقتها مع الدلالة لا يعني تحنيط البنية وإيقاف حركتها وإنّما هو اهتمام يسعى إلى تفسير التعدّد الفوضوي للدلالة بالبحث عمّا يخوّل له من النظام أن يكون .

لنبدإ الآن بمثال يدعّم مفهوم حزمة الأبنية ببيان أنّ بعض الدلالة القابلة للتمثيل بالترقيم الرمزي المنطقي ليست الا مظهرا من مظاهر العلاقات البنيويّة التي تجعل الأبنية غير المنجزة قولا دلالة للأبنية التي أنجزت قولا.

§ 151 ـ التمثيل الرمزي لدلالة القول

اهتمّ دكرو بالعلاقة الدلالية بين الأبنية اللغويّة والأبنية المنطقيّة وذلك في إطار تصوّر معيّن للمنطق الطبيعيّ.

محتوى هذا الرأي أنّه علينا التقريب بين الصور المنطقيّة ودلالات الأبنية بقدر الحاجة إلى تفسير الأبنية، مع الاهتمام بظواهر التمييز بين المنطق الصناعي ومنطق اللغة، اهتماما يعادل الاهتمام بحالات التوافق بينهما. ففي رأيه أنّ المنطق الطبيعيّ يجب أن يبنى لبنة لبنة مع الكثير من الحذر.

نلاحظ أنّه يميل اكثر فاكثر إلى البحث عن هذه الظواهر في ما يسمّيه بالاستدلال اللغويّ، وذلك من خلال دراسته للمحاجّة (الحجاج) بالخصوص.

نجد في كتاباته الأولى، خاصّة في الدليل والقول «(La preuve et le dire) فقرات عديدة يتناول فيها الشرط، وذلك في إطار بيداغوجيّ مبسّط. لا نستعرض مقارناته ونتائجه ونحيل القارئ إلى هذا الكتاب، لكون ما يقوله عن الفرنسية يوافق إلى حدّ بعيد استعمالاتنا العربيّة للشرط. (انظر خاصّة في الصفحات 72–74 و 139–140)

من ذلك أنّه يبيّن أنّ البنية اللغوية «لا أ دون ب» بنية قابلة لان تؤوّل على الصورة [أ ← ب] . مثال ذلك :

(1) لن آتي دون أن تعلم مُسبقا (بمجيئي)

(2) لا دخَان بدون نار

في رأيه أنّ هذه البنية اذا نظرنا اليها نظرة منطقية لسانية، سمحت لنا بالوصول إلى الفكرة «أ شرط كاف لـ ب» ويعتقد أنّ ذلك يكون حسب مراحل ثلاث :

أ) تنطلق المرحلة الاولي من تبنّيه للقانون المنطقيّ المقرّ للتكافؤ بين:

[أ ← ب] و [لا («أ» و، لا «ب»)] :

(«أ» ← ب») ↔ - («أ» و - «ب»)

ب) في مرحلة ثانية يؤوّل [دون] بأن دلالتها هي (و + نفي)

ج) اعتمادا على ذلك يؤوّل المثالين الماضيين بأنّ النفي فيهما يمتدّ على كامل الجملة ولايقف قبل (دون). بحيث يكون تأويل المثالين على المنوال التالي :

(1) من الكذب أن (آتي و تكونَ على غير علم)

- (أ و - ب)

بهذا يتبيّن حسب رأيه السبب الذي يجعل الجملتين الماضيتين تعبّران عن دلالة قريبة من الشرط.

يستغلّ بعد ذلك نتائجه لبيان أنّ الطريقة الكلاسيكيّة التي تعتبر «لن آتي» جملة أصلية و «دون أن تعلم» فرعية ، طريقة غالطة لأنّها توهم أنّ هذه الجملة من الشكل (-أ. و -ب).

نقرّ بأنّ دكرو بمثاله هذا قد بلغ غايته على أحسن ما يكون. فيمكننا أن نقول إنّه بواسطة الكتابة الرمزية المنطقية، واعتمادا على قواعد الصناعة المنطقيّة فسّر لنا لماذا نشعر بوجود معنى شرطيّ في مثل هذه الجمل. وإمكانُ ترجمة أمثلته إلى العربيّة مع المحافظة على جميع الخصائص التي أراد إبرازها قد يكون دليلا على أنّ القضيّة دلاليّة خالصة ولا تتعلّق بالبنية النحويّة، أو دليلا على أنّ اللغات تحمل فيها الأبنية المتماثلة دلالات متماثلة.

§ 152 ـ وقوع القول على بنية تنتسب إلى حزمة من الأبنية المتعالقة

لكنّ استعمال الكتابة المنطقيّة وقواعدها، مع إعانتها لنا على ضبط الدلالات وعلى التمييز بين التحليل النحويّ الصحيح للجملة والتحليل النحويّ الغالط، استعمال يخفي عنّا أنّ القول يقع على بنية تنتسب إلى حزمة من الأبنية المتعالقة.

فالدلالة التي استخرجناها من المثال الأوّل والتي عبّرنا عنها بـ « أ. شرطٌ كاف لـ ب» ، لا تعني سوى أننا فهمنا الجملة الأولى من خلال علاقتها بالجملة التالية التي لم تقل :

(3) «أن تعلم مسبقا (بمجيئي)» شرط كاف لـ «إتياني».

إننا في الحقيقة قد صرنا في بنية نحويّة أخرى فقد انتقلنا من (4) إلى (5) =

(4) لن {أفعل} دون أن {تفعل}

(5) أن {تفعل} شرط كاف لـ أن {أفعل}

إنّنا انتقلنا من جملة فعلية إلى جملة اسميّة بجعل متمّم «دون» مبتدأً، أي بجعل المتمّم رأسا للجملة، وبجعل رأس الجملة الرابعة متمّما لـ «شرط كاف لـ»، و بتعويض «لن» ب «أن» وتعويض «دون» بـ «شرط». أمّا الشكل [أ ← ب] فهو يخفي عنّا أنّ الجملة الثالثة عوّضناها بالسادسة التي لها البنية السابعة :

(6) إن تعلم مُسبَقا آتِك

(7) إن تفعلْ أفعلْ

وذلك بحذف العنصر المعجمي «شرط» وتعويضه ب «إن» التي جعلتنا نستغني عن «أن» كما يتبيّن من المقارنة بالبنية الخامسة .

نلاحظ أنّنا في هذه العمليات ، وهنا العربيّة تفيدنا أكثر بكثير من النصّ الفرنسي للأمثلة، قد تلاعبنا بالمجموعة {إن، أن، لن} وبالمجموعة {دون، شَرْطَ} مع المجموعة {أفعل، تفعل}، وذلك في أبنية نحويّة مختلفة في الظاهر.

إننا لا نستطيع أن نتماسك عن الدهشة أمام التشابه الكبير بين عناصر كلّ مجموعة من هذه المجموعات في الدلالة واللفظ وفي الوظيفة الإعرابية {أن ولن للنصب وإنْ للجزم أخي النصب في الأفعال} { دونَ، شرْطَ، للاضافة} والتشابه الكبير في الدلالة بين المجموعات {شرط، إن} {دونَ ، لن}.

أمّا الصورة [– أ. و – ب] فهي تخفي عنّا أنها تعني الجملة الثامنة ذات البنية التاسعة:

(8) لا يكون أن آتي ولا تعلم

(9) لا يفعل أن أفعل ولا تفعل

حيث نستعمل البنية [فعل و فاعل] لتعويض الجملة الفعلية السابقة المشتملة على الحال «دون» وهنا نلاحظ بشيء من الدهشة أنّ العبارة «من الكذب» استعمال منطقي كان يمكن التعبير عنه بفعل «كان» منفيًا. فالجملة الثامنة تشبه تماما جملة للجاحظ يقول فيها :

(10) يكون أن تتوسّد مرفقتك وعندي فضل مخدّة ؟ (من كتاب البخلاء دار المعارف بمصر، ط 4. ص 130)

الدّالة باستفهامها الإنكاري على الجملة الإثباتية التالية :

(11) لا يكون أن تتوسّد مرفقتك وعندي فضل مخدّة

كما نلاحظ أنّ «أن» وقعت ، كأنّها هكذا صدفة، حيث تستعمل الكتابةُ الرمزيّة القوسَ.

§ 153 ـ هل تسجّل العلاقات البنيويّة قوانين منطقيّة أزليّة

لنتساءل الآن في أمر هذه الصدف العجيبة :

أ- أنحن امام علاقات بين حزمة أقوال، أم نحن بإزاء علاقات بين حزمة أبنية؟

ب – أنحن أمام دلالات لأبنية؟ أم نحن أمام أبنية وأبنية فقط ؟

ج – أدلالة كلّ بنية قابلة للتشكّل في بنية أخرى؟ أم نحن أمام أبنية دلالة كلّ واحدة منها في كونها تشترط وجود بنية أخرى؟

د – أهذه الأبنية منتظمة في النحو على صورة مّا فجاء المنطق لتنظيمها على صورة أخرى؟ أم هي منتظمة من الأوّل على صور مختلفة نرى بعضها حينا ولا نرى البعض أحيانا؟

هـ – إذا كان المنطق قد نظّمها فمتى ؟ أبمناسبة تكلّم أحد بها أم قبل ذلك؟ أبعد وجود صناعة المنطق أم قبل ذلك؟ ألا تكون هذه الأبنية قد نظّمت هكذا أوّل ما نشأت ؟ وإذن :

و – فالقوانين المنطقيّة التي اكتشفها المناطقة في المنطق، ألا تكون موجودة في اللغة طبيعيّا منذ عهد سحيق؟ هل اكتشف المناطقة ذلك القانون بتتبّع خصائص التفكير الانسانيّ المجرّد ؟ أم بتتبّع تحقّق هذا التفكير في اللغة؟ أهذا القانون المستعمل في الأمثلة قانون عقلي خارج عن اللغة أم يوجد في اللغة ذاتها؟ أم هو مشترك ، على الأقلّ بين اللغة وبعض النشاطات الإنسانية الأخرى؟

ز– و أخيرا، هل القانون التالي:

(أ ← ب) ↔ [(أ) و (–ب)]

قانون منطقيّ لعلماء الدلالة أن يستغلّوه لفهم بعض الظواهر الدلالية في اللغة. أم هو قانون يجب أن يعتبر جزءا لا يتجزأ من قواعد النحو؟

فبأيّ حقّ ينبغي علينا أن نفهم النحو على أنهّ أصناف الأبنية وخصائص شكليّة لفظيّة وشبه لفظيّة بينها، وألاّ نفهمه على أنّه قوانين علاقاتٍ بينها ليس بالضرورة أن تكون العلاقاتِ التحويليّةَ التي اهتمّ بها بعض المنظّرين وليس بالضرورة أن تكون

العلاقات التي يُبحث عنها من خلال المفاهيم المعجميّة المختلفة و المشتركة في كونها تتشبّث بالتقيّد بالصورة اللفظيّة، لا تريد أن تبتعد عنها عند التجريد؟

يطرح علينا ما لاحظناه تساؤلات عدّة أخرى، نترك لبقيّة البحث أن يجيب عن بعضها القليل.

لا نعود بطرحنا لهذه الأسئلة المتعلّقة بالمنطق إلى ما عرضناه في فصول سابقة. وانما نتّبع المنطق حيث يذكر. فكلّما حاول الدلاليون تشكيل الدلالة وجدوا أنفسهم في وجه من وجوه الصياغة الرمزيّة. إذا كنّا في فصول سابقة طرحنا علاقة المنطق بالنحو طرحا عامّا، وفي فصول أخرى نظرنا في العلاقة بين البنية النحويّة وما يسمّى المنطق الطبيعي داخل البنية العميقة وفي عمقها، فإننّا نلاحظ الآن أن دراسة القول ودلالته تقتضي أيضا أن نأخذ الموقف نفسه.

فإذا اعتبر منظّر أن الصورة المنطقيّة تابعة للنظام قلنا هذه الصورة ليست الا بنية نحويّة أخرى. واذا اعتبر منظّر آخر أنّ الصياغة المنطقيّة تعين على حصر دلالة القول دون أن تكون جزءا من بنية لفظه قلنا إنّ هذه الصياغة تخفي أنّ هذا القول ينتسب إلى بنية اقتطعت من حزمة أبنية. وهذا التحليل كلّه تدعيم لرأينا القائل بأنّ الأبنية التي تحمل دلالة الشرط إنمّا تحملها لوجود مشترك دلاليّ في الأساس يمكن توضيحه بالنظر في هذا الأساس. واعتمادا على هذا فالنظر في دلالة الأقوال يعيننا على فهم الدلالة في هذا الأساس، فينبغي ألاّ يقوم هذا النظر على نكران العلاقات النحويّة ودلالاتها الناتجة عن تعامل الأبنية.

§ 154 ـ العلاقة بين العمل اللغوي وقواعد المحادثة ودلالة القول الشرطي عند دكرو

نمرّ الآن إلى تأثير قواعد المحادثة في دلالة القول، متسائلين عن الدور الذي يمكننا أن نسنده إلى النحو في استيعاب حركة القول. وذلك بمعالجة سريعة لمثال واحد نقرّ أنّه لا يستفرغ ولو جانبا ضئيلا من هذا المجال المتصل بموضوع بحثنا وهو العلاقة بين البنية النحويّة والدلالة.

لقد أشرنا في الصفحات الماضية إلى أنّ دراسات دكرو، وليس دكرو إلاّ مثالا، دراسات تناولت الدلالة المتضمّنة في الأقوال، دون أن تجسّد هذه الدلالة في الأبنية النحويّة. إلاّ أنّ تجريد الأقوال من مقاماتها للبحث عن خصائص دلالية لها تقع في المستوى اللساني المفسّر للمكوّن البلاغيّ يستلزم مقارنة الأقوال بعضها ببعض، مقارنة تؤدّي إلى تجريدات دلالية تتعلّق بالأبنية النحويّة ذاتها.

لقد اعتبر دكرو ما نسمّيه في تراثنا بالشرط والجواب، قولا قائما على عملين لغويين : عمل الافتراض في الشرط، وعمل آخر في الجواب يكون إثباتا أو استفهاما أو شيئا آخر. ولقد توصّل إلى هذا الرأي اعتمادا على دراسته للخطاب وعلى لزوم وجود

«قوّة لا قوليّة فيه». ونحن من خلال مناقشتنا للاكوف وإشارتنا إلى نظريّة «المتمّ» (comp) رأينا انّه من الممكن نظريًا توقّع تصوّر للبنية النحويّة يسجّل هذه الخاصية في الأبنية الشرطيّة بل في أبنية أخرى إن لزم الأمر. محتوى الاشارة إلى هذا الإمكان هو التساؤل التالي : أنحن، إذا أقررنا بوجود عملين لغويين في الشرط، وجوابه، نقرّ بخاصيّة دلاليّة في الأقوال، أم بقيمة دلالية في الأبنية النحويّة المعتمدة عليها الأقوال، أم، وهذا الاهمّ، نقرّ بخاصيّة بنيويّة في الأبنية نفسها لا في القيمة الدلاليّة التي تحملها؟

تعرّض دكرو في بعض دراساته إلى المقارنة بين الشرط اللغوي والشرط الماديّ المنطقي. نذكّر أنّ الشرط الماديّ لا يهتمّ إلاّ بالحالات التي يمكن للدارس فيها أن يسند إلى الشرط و جوابه قيمة صدق أو كذب وذلك بغضّ النظر عن الصلة الدلالية الممكنة بين الشرط والجواب (Quine, 1972 p.29)

لاحظ دكرو أنّ الشرط الماديّ لا يستوعب دلالات الاستعمال اللغويّ. وما نستخلصه من ملاحظته أنّ دلالة «إن»النحويّة أثرى من الدلالة التي في الشرط الماديّ. وفي اعتقادنا أنّ ما وصل اليه دكرو يبيّن خاصيّة البنية النحويّة أكثر مما يبيّن خاصية الأقوال التي استعملتها و أنّ دكرو كان على وعي بذلك.

تبدو دلالة الشرط في الاستعمال، في بعض الأحيان أضيق من دلالة الشرط في الصناعة المنطقيّة. فلقد لاحظ دكرو، بطريقة غير مباشرة أنّ الجملة التالية :

(1) إن جاء بطرس ذهب جاك

تعبّر منطقيًا عن كون مجيء بطرس شرطا كافيا لذهاب جاك، لا شرطا ضروريًا لذهابه، بحيث يمكن للجملة كلّها أن تكون صادقة إذا ذهب جاك دون توفّر مجيء بطرس. إلاّ أنّ المستعملين للغة كثيرا ما يؤوّلون هذا الشرط دلاليًا على صورة الشرط الكافي والضروريّ، فكأنّ المعنى عندهم أنّ جاك يذهب اذا جاء بطرس وإذا جاء بطرس فقط (انظر التفصيل في(Ducrot, 1972 p 169-171).

لتفسير هذه الظاهرة الدلاليّة احتاج دكرو إلى إدخال اعتبارين استعماليين على صورة توهم بأنّ الأمر يتعلّق بالاستعمال لا بالبنية ذاتها :

– أنّ استعمال المتكلّم لعملين لغويين في الشرط والجواب وهما الافتراض والإثبات في مثاله (1)، يقتضي أن يكون بين مضموني العملين صلة دلاليّة معيّنة فالمخاطب لا يقبل، والمثال نأخذه من كواين، الجملة «إن كانت فرنسا في استراليا، فالبحر مالح» (1972, p.31) لأنّه لا علاقة بين الأولى والثانية. وبالإشارة إلى مثل هذا، يبرز دكرو الفرق بين الشرط الماديّ والشرط اللغويّ. نلاحظ عرضا أنّ كواين وهو منطقيّ يلاحظ هذا العيب في الشرط الماديّ، ويرى أنّه من الممكن مجاوزته.

– الأمر الثاني أنّه لتفسير السبب في كون المستعمل قد يرى في هذا الشرط شرطا كافيا وضروريّا، يلاحظ أنّ المخاطب لمّا كان حسب قواعد المخاطبة، أي قواعد الاستعمال، ينتظر من المتكلّم أن يصل بين مضمونيّ العملين، كان أيضا ينتظر منه أن يقول أقصى ما يعلم. فما ينتظره المخاطب أنّ المتكلّم لما اشترط مجيء بطرس لإثبات ذهاب جاك، فقد جعل مجيء بطرس «اطارا للمحادثة»، وينبني عليه أنّ المخاطب يرى أنّ المتكلّم ينتظر منه أن يقبل إثباته لذهاب جاك في هذا الإطار، فينتج عنه أنّ المخاطب يقبل اللعبة كاملة فلا يتصوّر ذهاب جاك خارج الاطار الذي يحدّده الشرط وهو مجيء بطرس.

§ 155 ـ تسجيل العمل اللغوي في دلالة [إن] النحويّة يقتضي تسيير النحو لقواعد المحادثة

اعتمادا على هذا التحليل يستنتج دكرو أنّه من اللازم تقديم تعريف لاقولي لـ«إن» في المكوّن اللساني، حتّى نتمكّن من تحديد قيمتها التمثيليّة الوصفيّة التي تكون لها في المكوّن البلاغي (1972 p 171) .

نلاحظ أنّ هذه النتيجة التي وصل إليها متضمّنة على صور مختلفة من التصريح، في نظريّة لاكوف ومن شابهه، وفي نظريّة «المتمّ» الموصولي المصدريّ أيضا (لكن على صورة خافتة جدّا). ومفاد هذه الملاحظة أنّ دكرو كان واعيا بأنّ دراسة الخطاب، تقتضي إعادة النظر في المكوّن اللساني. أي، بتعبيرنا، لم تكن إشارته إلاّ تنبيها إلى نقص في التصوّرات السابقة للغة. ما نخالفه فيه بعض الشيء هو : أهذا النقص نقص في تصوّر الدلالة اللسانيّة، أم هو نقص في تصوّر البنية النحويّة ؟ لعلّ دكرو يميل إلى أنّه نقص في استيعاب الدلالة اللسانية. بالنسبة الينا نرى النقص في تصوّر البنية النحويّة لأنّنا لا نرضى أن تكون البنيةالنحويّة مجرّد حامل للدلالة، إذ لانتصوّر دلالة لغويّة مّا خارج بنية نحويّة مّا.

اعتمادا على هذه الملاحظة نتوقّع أنّ الصلة التي ينتظرها المخاطب بين عمل الافتراض الشرطي وعمل الإثبات الجوابي، لا ترجع في أساسها إلى قواعد التخاطب، أو بتعبير أدقّ، نتوقّع أنّها إن كانت موجودة في قواعد التخاطب فلأنّ القواعد النحويّة نفرضها. إذا قلنا عن الشرط إنّه عمل لغويّ يجعله المتكلّم إطارا يحدّد له وللمخاطب مجال الإثبات فإنّنا لا نرى في الشرط سوى مظهر من مظاهر التعامل في النشاط اللغويّ. إذا قلنا الآن إنّ «في الصباح» تمثّل إطارا لذهاب جاك في الجملة :

(2) ذهب جاك في الصباح

فإنّنا لا نرى سوى مظهر نحويّ يتمثّل في جعل المفعول فيه ظرفا يقع فيه ذهاب

جاك. فإذا أردنا أن نكسب هذا المظهر النحويّ صبغة تعامليّة تخاطبية، فلا نظنّنا نجاوز الواقع إذا قلنا إنّ المتكلّم ينتظر من المخاطب ألاّ يقبل إثباته لذهاب جاك إلاّ في إطار الظرف الصباحيّ. الغرض من هذا المثال أن نظهر أنّه كما يمكننا أن نكسب الوظيفة النحويّة دلالة تعامليّة لا تذكر في كتب النحو إلاّ لماما، فكذلك يمكننا أن ندّعي أننا بإزاء الشرط قد انتبهنا إلى الدلالة التعامليّة دون أن نتفطّن إلى أنّها متضمّنة في الوظيفة النحويّة التي يؤدّيها الشرط. سنبيّن في فصل مقبل أنّ هذا الجانب التعامليّ يقبل التجسّد دلاليا في البنية النحويّة، إذا علمنا كيف نجسّد شكليّا المبدأ النحوي العربيّ الذي ينصّ على «أنّ العمل النحويّ يسيّره المتكلّم»

§ 156 ـ افتراض تناظر بين قواعد التكوين الدلالي في النحو وقواعد التعامل التخاطبي

التساؤل الذي نطرحه الآن : هل من اللازم لتفسير ميل المستعملين إلى تأويل الشرط الكافي بأنه شرط ضروريّ وكاف، أن ندخل في الدلالة اعتبارات نفسيّة لسانية من جنس ما يسمّيه دكرو بقانون الشمول و الذي على أساسه نعتبر التأويل الضروريّ للشرط في المكوّن البلاغي ناتجا عن كون المخاطب ينتظر من المتكلّم أن يوفّر أقصى ما يعلم عن الموضوع الذي يتحدّث عنه من المعلومات التي تهمّ المخاطب؟

نرى مبدئيّا أنّه من اللازم في نظريّة مّا للاستعمال، أن نفسّر الاختيارات التأويليّة الممكنة اعتمادا على قواعد، أو قوانين ، تسيّر عمليّة التخاطب البلاغي، وتكون من جنس ما سمّاه دكرو بقانون الشمول، أو من جنس آخر، قريب منه.

لكن ينبغي، في رأينا، ألا تكون هذه القواعد، معوّضة لقواعد أخرى تتعلّق بـ«التكوين الدلالي»، وتفسّر لنا أمرين :

– لماذا يوفّر لنا النحو بقواعده، عند التكوين الدلالي، إمكانات تأويليّة مختلفة توفّر للمتكلّم أو المخاطب إمكان مبدإ الاختيار عند قيامه بعمليّة التأويل. فإذا كان من الممكن لمتكلّم عادي أو مخاطب عاديّ أن يؤوّل الشرط على أنّه كاف وضروري، فإنّه يمكن لمتكلّم آخر أو مخاطب آخر أن يؤوّله على أنهّ كاف غير ضروريّ. فإذا كان مبدأ الشمول يفسّر الحالة التأويليّة الأولى، واذا افترضنا مبدأ آخر يفسّر الحالة التأويليّة الثانية، فإنّه يبقى لنا أن نجد مبدأ ثالثا يفسّر لنا لماذا يقبل النحو أن يعالج منتوجه الدلاليّ، بمبدأين مختلفين في الاستعمال.

– الأمر الثاني أنّه اذا افترضنا وجود مبدإ نحوي، أو قاعدة ، أو قانون، يفسّر لنا وجود حالتين تأويليتين ممكنتين في الاستعمال، فهل أنّ هذا المبدأ يكتفي بوضع حالات الاختيار، ويترك للقواعد البلاغية او التعاملية أن تتصرّف، أم أنه مبدأ يسيّر القواعد البلاغية التعامليّة نفسها مباشرة أو يسيّرها حسب قواعد نحويّة أخرى ؟

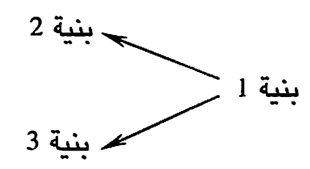
لتوضيح هذا الرأي نفترض الحالتين التاليتين :

أ- في الحالة الأولى قاعدة نحويّة ما تنتج بنية شرطيّة مّا، وهذه البنية قول إذا طبّقت عليه القاعدة التعامليّة «ق 1» فإنّه ينتج المعنى ع 1 (الشرط الكافي والضروري في الكلام العاديّ أو الفهم العاديّ، مثلا)، واذا طبّقت عليه القاعدة التعاملية، أو المنطقيّة، أو غيرها، «ق 2» فإنّه ينتج المعنى ع 2 (الشرط الكافي غير الضروري مثلا).

ب - في الحالة الثانية قاعدة نحويّة مّا (أو مجموعة من القواعد) تنتج بنية شرطيّة مّا، هذه البنية إذا طبّقت عليها القاعدة النحويّة قَ 1 فإنّها نتتج المعنى ع 1، بحيث هذا المعني ع 1 لا يقبل إلاّ أن تطبّق عليه القاعدة التعامليّة ق 1 لاستخراجه عند التأويل. واذا طبّقت عليه القاعدة النحوية ق 2 فإنّه ينتج المعنى ع 2 بحيث هذا المعنى ع 2 لا يقبل إلاّ أن تطبّق عليه القاعدة التعاملية ق2 لاستخراجه عند التأويل. حسب هذا الافتراض لا يحدّد النحو بنية قابلة لتأويلين مختلفين بفضل قواعد خارجة من النحو، بل يحدّد بنية، ويحدّد لها بنيتين دلاليتين مختلفتين في مستويين مختلفين، تاركا للمستعمل أن يختار إحداهما بقاعدتين تعامليتين مختلفتين كلّ واحدة منهما تناظر قاعدة نحويّة أخرى.

§ 157 ـ افتراض أنّ الدلالة المنطقية للشرط والدلالة التخاطبية له دلالتان مسيّرتان بمستويين مختلفين من البنية النحويّة

لنعتمدْ على الافتراض الذي تمثّله الحالة الثانية للإجابة عن التساؤلات الماضية. وسبب اختيارنا هذا أنّه اعتمادا على تحليلاتنا الماضية نفترض أنّ دلالة بنية مّا تتمثّل في مشارطتها لبنية أخرى من اللغة نفسها، حسب المنوال : (بنية 1 ← بنية 2)، فالدلالة عندنا ينبغي أن تفسّر حسب مبدإ القيمة السوسيريّ، واعتقادنا أنّ اشتراط البنية للبنية هو الدلالة، ولا وجود لكائن دلاليّ خارج هذه المشارطة. إذا كان رأينا صحيحا، فإمكان وجود دلالتين مختلفتين لبنية شرطية يعني عندنا أنّ هذه البنية تشترط بنيتين مختلفتين حسب المنوال التالي :



وهذا يتطلّب منّا على الأقلّ ثلاث قواعد قاعدة أولى لإنتاج البنية المنطلق وقاعدة ثانية لإنتاج البنية الثانية التي تمثّل بعلاقتها مع البنية الأولى تكوينا دلاليا أوّل قابلا لتأويل تعامليّ أوّل، وقاعدة ثالثة لإنتاج البنية الثالثة التي تمثّل بعلاقتها مع البنية الأولى «تكوينا دلاليا ثانيا» قابلا لتأويل تعامليّ ثان.

ينبغي حسب افتراضنا أن تكون الأبنية الثلاث مسجّلة في مكان مّا من النظام النحوي. وذلك حتّى نفسّر لماذا إذا رأى مؤوّل أنّ بنية مّا تحمل دلالة مّا، يمكنه أن يعبّر عنها ببنية لغويّة مّا. في رأينا أنّه اذا كان المؤوّل مضطرّا عند اختياره لتأويل دلاليّ معيّن إلي استعمال بنية لغويّة معيّنة للتعبير عن تأويله ، فإنّ ذلك يدلّ على أنّ اللغة مسبّقا قد حدّدت مجموعة من الأبنية باختيار إحداها يستطيع المؤوّل أن يعبّر عن دلالة بنية معيّنة من مجموعة أخرى من الأبنية. ولولا ذلك لصار من الممكن لشخص مّا أن يفسّر الجملة (1) بالجملة (2) :

(1) إذا جاء زيد ذهب عمرو

(2) إذا جاء زيد لم يذهب عمرو

إذا كانت الجملة الأولى فى معناها أقرب إلى الثالثة التالية منها إلى الثانية :

(3) إذا لم يجئ زيد لم يذهب عمرو

فلسبب نحويّ مّا يعقد بينهما عقدا يمكّن من تكوين الشرط الكافي والضروري في التأويل. وإذا كانت الجملة الأولى تقبل التأويل الرابع أكثر من الثاني :

(4) إذا لم يجئ زيد ذهب عمرو

فلسبب نحويّ مّا يعقد بينهما عقدا يمكّن من تكوين الشرط الكافي غير الضروريّ وذلك في تأويل دلاليّ آخر.

إذا فسّرنا هذه العلاقات بأنها ناتجة عن قيم منطقيّة معيّنة من جنس الصدق والكذب مثلا، فإنّنا في الحقيقة لا نفسّر شيئا. وذلك لأنّنا بين أمرين إمّا أن نعتبر العمليّة المنطقيّة خارجة عن النظام النحوي، فعلينا أن نفسّر لماذا يمكن لكائن خارج عن النحو أن يعمل على إنشاء جملة من النحو وامّا أن نعتبر العمليّة المنطقيّة داخلة في النظام النحويّ، فعلينا أن نوضّح موقعها من النظام، وأن نطرح على أنفسنا الأسئلة التي طرحناها سابقا عن علاقة البنية المنطقيّة بالنظام النحوي. سنحاول في قسم لاحق أن نفسّر لماذا يمكن لبنية شرطيّة واحدة أن تأخذ دلالتين مختلفتين دلالة منطقيّة صناعية ودلالة عادية في التخاطب وذلك بفضل ما سنبيّنه من مستويات البنية النحويّة.

يتبيّن من كلّ ما مرّ أنّ الاهتمام بالقيم الدلالية الموجودة في الأقوال الناتجة عن استعمال اللّغة في النشاط اللغويّ، يحملنا بالضرورة إلى طرح قضيّة العلاقة بين الأبنية في المستويات السابقة للإنجاز الفعلي للأبنية النحويّة في صورة أقوال .

§ 158 ـ تساؤل في علاقة المعنى بالحالة الذهنية النفسية العرفانية

إذا افترضنا أنّ دلالة القول في النشاط اللغوي مسيّرة بعلاقات نحويّة بين الأبنية، فإننا نفترض في الآن نفسه واستلزاما أنّ هذه الدلالة العلاقيّة غير موجودة في بنية اللفظ من حيث هو لفظ بل توجد في علاقة البنية النحويّة التي تسيّره، بغيرها من الأبنية. هذه العلاقات تمثّل إلى حدّ مّا ما سمّيناه بالمعنى 1. ومن الوارد إذن أن يفكّر المرء في إكساب هذا المعنى حقيقة نفسيّة ذهنيّة عرفانيّة. إن كان هذا فإنّه يصير من حق عالم النفس اللسانيّ أن يجري اختبارات نفسيّة تثبت وجود هذه العلاقات أو عدم وجودها. نخصّص الباب الموالي لبيان أنّ هذا التصوّر للعلاقة بين البنية ودلالتها لا تقتضي بالضرورة أن يصبح النحو تحت رحمة علم النفس كمايدّعي كثير من المنظّرين عند بحثهم في دلالات الأبنية.

6/I

الدلالة النفسية للروابط المنطقية والقولية وافتراضنا للعلاقة الأزلية بين دلالة الجمع ودلالة الشرط في النحو



1.6/I

مفهوم الكفاية النفسية وصلته بالنظرة الفرديّة والآنية للغة

§ 159 ـ موقفنا من مفهوم الكفاية النفسيّة

يفترض كثير من اللسانيين أنّ علمهم ينتسب إلى «نادي العلوم الصحيحة» أو هو مرشّح للانخراط فيه. ومهما كانت نوايا بناة هذا العلم في عصرنا هذا، فكأنّ كثيرا من اللّسانيّين يعتقدون أن الانخراط في هذا النادي يستدعي ضمان علم آخر. فمن الشائع بينهم عند التساؤل في القضايا الابستمولوجيّة أن يقرّب الواحد منهم على صورة من الصور ما بين اللسانيات والفيزياء، أو ما بينها وبين الرياضيات، أو ما بينها وبين البيولوجيا، وهلمّ جرّا (Milner, 1989 pp. 91-134, 196-259). ونحن وإن كنّا لا ننكر ما لهذه المقاربات من فوائد نعرف بعضها ونقدّر بعضها الآخر، لا نشكّ أنّ اللغة من حيث تقبل أن يشبّه علمُها بهذا وذاك تتميّز باستعلائها استعلاء لا يوافق الاسراع إلى تقديرها بعلم من العلوم.

هذا مضمون موقفنا المبدئيّ من الاختبارات النفسيّة المستعملة لمراقبة النظريات اللغويّة ودحضها وتوجيهها.

لقد سادت في هذا العصر وفي السنوات الأخيرة مواقف نظريّة ما قبليّة، ذات خلفيات علميّة واديولوجيّة جعلت أهمّ النظريات اللسانية تقوم على نظرة ميتافيزيقيّة مثالية للفرد، وتبعد، بجهاز نظريّ قويّ، كلّ تصوّر اجتماعيّ أو تاريخيّ أو جدليّ للّغة.

ولقد تدعّم هذا الاتجاه بعوامل أساسيّة تخرج عن موضوع هذا البحث، وعوامل ثانوية تتمثّل في ربط الدراسة اللغويّة بالسلوكية النفسيّة ثمّ بعلم النفس العرفاني مدعّما بتصوّر بيولوجيّ للخصائص اللغويّة الأساسيّة.

ولقد غنمت اللسانيات من هذا الربط الكثير إلاّ أننا لا نرى من اللازم إذا اعترفنا بوجود علاقة مّا بين علم النفس واللغة عن طريق الدماغ وخصائصه البيولوجيّة، أن ندحض كلّ تصوّر نظريّ يبيّن الاختبار النفسي عدم وجود حقيقة نفسيّة له.

ليس هذا البحث مجالا للردّ. إنّنا نعبّر خاصّة عن حدس، ويدعونا إلى هذا أمران : أوّلهما أنّ بعض اللسانيين العرب يظنّون، أنّ ما استدلّ الغربيون على صدقه صادق وعلميّ بالضرورة، فلا ينتبهون أنّ الجهاز الاستدلاليّ الضخم والمقنع والمفحم، ليس في حقيقته سوى تبرير لموقف ما قبليّ قابل للمناقشة. فهذا المتوكّل يسرع إلى نشر «مفهوم

الكفاية النفسيّة» لتبرير أخذه بنظريّة من النظريات الغربيّة المنازعة للاتجاه التحويليّ (المتوكّل، 1986 ص 10). هذا لا يعني أننا ندافع عن النظريّة التحويليّة، وإن كان تصوّرنا للنحو على أساس كون العلاقة الشرطيّة مميّزة لعلاقاته البنيوية الدلاليّة، تصوّرا يستدعي أن نلامس بعض الأفكار التحويليّة ملامسة خفيفة. وذلك أنّ فشل النظريّة التحويليّة يعني فشل النماذج التحويليّة ولا يعني بالضرورة فشل الفكرة في ذاتها، خارج كلّ تشكّل نظريّ لها آخر.

أمّا الأمر الثاني المتعلّق بحدسنا هذا، فيتمثّل في أنّنا لو تصوّرنا نظريّة رياضيّة مّا ينصّ أصحابها في كتاباتهم الفلسفيّة أنّ الرياضيات من حيث هي نشاط عقليّ تستوجب أن تربط بعلم النفس، فماذا تكون النتيجة لو أقبل علماء النفس باختباراتهم على المفاهيم الرياضيّة ؟. نحن لا نشكّ أنّ مجموعة الأعداد ذات حقيقة نفسيّة، وأنّ الانسان العاديّ يعرف أنّ هذه المجموعة لا نهاية لعناصرها، وأنّ له كفايات وقدرات نفسيّة تمكّنه من العدّ أيّاما وليالي. لكن ألعالم النفس الحقّ أن يناقش الخصائص الرياضيّة لمجموعة الأعداد، إذا تبيّن له بعد اختبار مليارين من الناس، أنّ أغلب ما يقوله الرّياضيون لا وجود له في النشاط العرفاني ؟.

يبدو أنّ كثيرا من اللغويين يقبلون لعلمهم ما لا يقبله الرياضيون لأسباب عديدة منها، وليس الوحيد، الاعتقاد أنّ «طبيعيّة اللغة» تقتضي حتما أن تكون نفسيّة. ذلك أنّ جزءا من اللّسانيات قد أنكر التاريخ وأنكر المجتمع، فأوقف الزمان عند مفهوم «الآن» وأرجع المجتمع إلى مجرّد جمع للأفراد، تدرك حقيقته اللغويّة باستقراء الأفراد فردا فردا. والحقيقة أنّه إنْ كانت دراسة عشرين نحلة لا تستوعب انتظام رحلة الأمّ بخليّتها، فكذلك الأمر في الاجتماع اللغويّ.

لقد بيّن المؤرّخون أنّ كثيرا من الظواهراللغوية التاريخية تتوفّر في الحالة الآنيّة دون أن يكون المتكلّم على معرفة بأصولها. فمن أراد من علماء النفس أن يبيّن أنّ «آش» ليست ناتجة عن «أيّ شئ» فله حظوظ وفيرة في النجاح. لكنّ هذا لا يمنع في رأينا لسانيّا مّا أن يستوعب المكوّنات الدلالية لأداة الاستفهام في الدارجة باستغلال المعلومات التاريخية المتوفّرة عنده، أو بافتراض أصول وهميّة قادرة على تفسير الظواهر، كما فعل نحاتنا عند تقديرهم أمورا تبيّن بعد ذلك أنّها تصادف حقائق تاريخية (الاعتلال، تركيب بعض الحروف الخ...)

§ 160 ـ دور الشرط في تعامل الأبنية مجاوز للآنيّة والفرديّة

إنّ الذي يحملنا إلى ذكر هذا أمران :

أوّلاً – كان الشرط وما يزال من أكثر الأبنية المعرّضة للاختبار النفسي. فقد

درست «إن» ودلالاتها في بحوث كثيرة، لم تكن تسعى إلى تحديد قيم [if] خاصّة ثم [Si] وغيرها، في لسان من الألسنة، بل كانت تسعى إلى تحديد خصائص الشرط عموما ومهما كانت الألسنة. هذه الدراسات رغم علمنا بها لم نستغلّها، لا لأننا لا نجد منها بحوثا عن العربيّة، ولكن لأنّها لا تجيب عن أسئلة نطرحها، ولأنّها تتّجه في غير ما نتّجه فيه، وتصل إلى نتائج لا يمكننا قبولها مبدئيا تفسيرا للعلاقة بين البنية [إن...] ودلالتها، لقيامها على مسلّمات نرفضها من المنطلق، ولتقريرها نتائج أضعف من النتائج التي يصل اليها التحليل النحويّ. سنقدّم في هذا البحث نماذج تبرّر إعراضنا عنها، وتبيّن أنّ الاهتمام بالاستعمال الفعليّ للغة عن طريق ما يسمّى بالنشاط اللغوي، يستدعي استعمال الوسائل النفسيّة وأنّ استعمال الوسائل النفسيّة فاشل في وصف النظام.

ثانياً - من الأغراض الأساسيّة لبحثنا هذا أن نجد في الشرط وقضاياه الكبرى ملامح تفسّر لنا وإن جزئيا وإن بضآلة لماذا تقوم العلوم والتفكير الإنساني على عمليات تسمّى الاستلزام والتضمّن والاقتضاء قياما يقتضي دائما حضورا لدلالة البنية الشرطيّة في جميع عمليات التسلسل الفكريّ؟ وما الذي يجعل أبنية مختلفة عن [إن...] قابلة للقيام بهذه الوظائف وقابلة لأن تترجم في سياقاتها إلى [إن...] ؟ هذا التساؤل وأمثاله جعلتنا نفترض أنّ دور الشرط في انتظام النحو يجاوز مجرّد أن يكون بنية من جملة الأبنية. رأينا أنّه لا بد أن يكون الشرط مجمعا لخصائص لغويّة تمكّنه من ترشيح اللغة إلى أداة لاكتشاف الحقيقة وخزنها. هذا المشروع الذي يجاوز طاقتنا في هذا البحث، وحتّى في غيره، أكبر من أن يسجن في استعمال الأفراد ونفسياتهم وتعاملاتهم وحدود أمكنتهم وأزمنتهم وألسنتهم. إنّه يقتضي أن تكون جميع الأبنية اللسانية الزائلة مجرّد مظهر من حقيقة أزليّة دائمة. إننّا لا نقبل لأسباب ذكرناها في ما مضى أن نفسّر قدرات الإنسان الذهنية وكأنّ اللغة المعبّرة عنها مجرّد معبّر عن أبنية منطقيّة لا توجد طبيعيًا في اللغة، وذلك مهما كان منشؤها الأوّل. لا بدّ أن تكون الخصائص الدلالية للشرط خصائص نحويّة بنيويّة مجرّدة أعلى من «الآن» وأعظم من «الفرد».

إنّنا نعود إلى حدس قديم : أنّ النحو خزينة الفكر الانسانيّ ، إنّه نشاط العقل البشريّ وقد ترشّح أبنية طبيعيّة قارّة في التاريخ. وحدسنا أنّ الانسان ركب الكون يوم اكتسب لغة حصر فيها الوجود والعدم بين الواو وإن. ولقد فهم المناطقة قيمة هذين «الحرفين» إلاّ أنهم تشبّثوا بدراسة القول ودراسة ما بين الاسم والفعل، وعلى النحاة أن يعيدوا وصف العقل بإرجاع الاسم والفعل إلى الحرف الخالي من اللفظ والمتركزّ دلالة تنحلّ في غيرها وجودا، وتتقلّص إلى نفسها حتّى العدم.

لا نحلّل في هذا الباب محتوى هذا الحدس فسنعقد للعلاقة بين دلالة الواو

ودلالة (إن) فصولا أخرى، وسنحاول أن نبيّن أهميّة الدلالة الحرفيّة وصلتها بمقولتي الوجود والعدم في مواضع متفرّقة من هذا البحث. فهذا الباب مجرّد تمهيد لأفكار وآراء تقوم على عدم التسليم بالكفاية النفسيّة، وتقوم على تصوّر تاريخيّ اجتماعي للغة يخالف مفهوم الديكرونيّة.

§ 161 ـ دور العوامل غير النحويّة في الاهتمام بالدلالة النفسيّة

لقد تظافرت عوامل عدّة على إحداث الاختبارات النفسيّة وتوجيهها، توجيها أدىّ إلى الاهتمام الخاصّ بالشرط ودلالاته، من خلال البحث في الأداة الشرطيّة {إن،if, si ...} في غير العربيّة.

في رأينا أنّ جذور الاهتمام بقيم «إن»، تكمن في الأساس الذي قامت عليه المدرسة السلوكيّة وهو مفهوم الانعكاس الشرطي، أو مفهوم المثير والاستجابة (S-R). إنّنا على وعي بالفرق بين الظاهرة الفزيولوجية البفلوفيّة، والمفهوم اللسانيّ للشرط .فما نعنيه إنّما هو أنّ الانتقال من الدراسة الفزيولوجية إلى الدراسة النفسيّة السلوكية، والانتقال من الدراسة النفسيّة السلوكيّة العامّة إلى الدراسة السلوكيّة اللغويّة العامّة، من شأنه أن يمثّل قاعدة للاهتمام ببنية الشرط، بمجرّد أن ينتقل الاهتمام من دراسة المظهر السلوكي من النفس إلى المظهر العرفانيّ منها.

فمن العوامل الأساسيّة في الاهتمام بالشرط، في الاختبارات النفسيّة تطوّر علم النفس العرفاني نتيجة عوامل وتفاعلات عدّة لانشير منها الاّ إلى ماله صلة باهتماماتنا في هذا البحث.

من الثابت أنّ للنظريّة التوليديّة دورا مّا في توجيه الدراسات النفسيّة العرفانية في مجال اللغة. وذلك بما طرحته في خصوص علاقة الاكتساب بمفهوم «الفطريّة»، من آراء أثارت ردود فعل متنوّعة أهمّها في ما يخصّ موضوعنا ردود فعل مدرسة بياجي. فإن كانت آراء تشمسكي مفيدة لسانيا للانتقال من تصوّرات لسانية بنيويّة إلى تصوّرات توليديّة ذات أبعاد جديدة، فإنّها في ما يخصّ نظريات الاكتساب لم تصادف فراغا نظريّا، إذ كان لعلماء النفس آراء سابقة، ومخالفة للاتّجاه السلوكي. ولم يتمثّل الاختلاف بين تشمسكي وبياجي في مفهوم الفطريّة، كما يعتقد بعض الدارسين ، بل في القدر الذي للغة من الفطريّة. فبياجي يضيّق مجال الفطريّة في حدود بعض الكفاءات الوظيفيّة للجهاز العصبيّ. ويرى أنّ الطفل يكوّن بعمليات نفسيّة محددة محورها مفهوم الاتّزان الذاتي، انطلاقا من صيغ فعليّة حسيّة حركيّة أشكالا وصورا منطقيّة رياضيّة مجرّدة. فهو يقرّ بوجود عمليات نفسية سابقة للغة. حاول أن يحدّدها في نماذج منطقيّة رياضيّة (Piaget, 1967, chap. VI).

وبهذا نفسّر سبب اهتمام الاختبارات النفسيّة بمعطيات لغويّة ذات صلة بالناحية الحسّية الحركيّة من نموّ الطفل كإدراك الفضاء خصوصا (انظر مثلا اكتساب علاقة عن الأمام والخلف في B. Piérart, 1977)، وبمعطيات لغويّة ذات صلة بتكوّن التصوّرات الرياضية المنطقيّة. والاهتمام بهذا الجانب يؤدّي بالضرورة إلى استقراء العمليات الذهنيّة ذات الصلة بالروابط المنطقيّة الاساسيّة.

وهذا ما يجعل نظريات الاكتساب في حاجة إلى استعارة الروابط التي يعتبرها أهل المنطق أساسيّة للنظر في تكوّن التصوّرات الذهنيّة. فنحن نشكّ في أنّ اهتمام المختبرين ب {و، أو ، إن} أي بالجمع والانفصال والاستلزام الشرطي كان ناتجا عن ملاحظة نمو الطفل فقط، بل كان ناتجا أيضا، وربّما قبل كلّ شيء، وعن الاعتقاد المسبق في أنّ الروابط المنطقيّة تمثّل الصيغ الرياضية المنطقيّة التي يكوّنها الطفل جدليّا بتعامله مع المحيط حسيّا وحركيّا.

هذه الملاحظة إن لم نخطئ فيها هي التي جعلتنا لا نطمئنّ إلى هذه الاختبارات ولا نعتمدها لحصر العلاقة بين البنية الشرطيّة ودلالتها. فهي تنطلق من افتراض يخالف افتراضنا، إذ هي اختبارات تفترض أنّ الأبنية المنطقيّة الأساسيّة التي حدّدها المناطقة، مقياس ثابت صالح لقياس مراحل تكوّن التصوّرات عند الطفل والكهل.

هذه الدراسات سرعان ما تبيّن لأصحابها عدم التوافق بن الروابط المنطقيّة والروابط اللغويّة. فاتّجهت اتّجاها آخر عملت فيه اهتمامات لسانيّة ذات صلة قويّة بالمفاهيم الناتجة عن التقاء تيّارين نابعين من أصلين مختلفين ومتداخلين في الآن نفسه : تيّار ينبع من أطروحات فلسفية ومنطقيّة مختلفة يمكن جمعها تحت العنوان «الفلسفة اللغويّة» ويجمع نظريات مختلفة ومتداخلة كالفلسفة التحليليّة والنماذج المنطقيّة المختلفة وتيّار ينبع من اهتمام اللسانيين بالتخاطب وذاتية المتكلّم وخصائص الخطاب . ويتجمّع التيّاران في مجال عام مشترك بين اللغويين والفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس نضعه تحت عنوان عامّ جدّا هو «الأطروحات البرغماتيّة».

هذه في العموم العوامل الفاعلة في تسيير الاختبارات النفسيّة المتعلّقة بالشرط وبغيره من المعطيات اللغويّة، قدّمناها لنلاحظ أنّ التصوّرات النحويّة الخالصة والساعية إلى استيعاب النظام اللغويّ في «كلّيته» تكاد تكون غائبة ، بل توجّهت دراسات عدّة إلى استغلال الاختبار النفسي، لتحطيم نظريات نحويّة. ذلك أنّ هذه الاختبارات تقوم على فرضيّة لانقبلها، وهي أنّ كلّ بناء مجرّد لنحو اللغة ينبغي أن يوافق واقعا نفسيّا مّا. ورأينا أنّ هذا الموقف شديد الصلة بالتصوّر الفردي والآنيّ للنظام النحويّ.

وموقفنا أنّ النظام النحوي ذو خصائص تاريخيّة واجتماعيّة ثابتة تجعل كلّ

دراسة للنشاط اللغويّ مؤدّيّة حتما إلى اكتشاف الثوابت النحويّة السابقة لكلّ نشاط لغويّ. لرأينا هذا خلفيات نظريّة لم نتمّ دراستها، تقوم في عمومها على التسليم بأنّ الإنجاز اللغوي تسيّره جبريّة نسبيّة : فكل ثراء يميّز النشاط اللغويّ ليس هو الا تحقّقا فوضويًا لحالات تتكهّن بها الأبنية النحويّة.

§ 162 ـ تقديم عامّ لمجالات الاهتمام بالدلالة النفسيّة للبنية الشرطيّة

تتحرّك الاختبارات النفسيّة بين قطبين : فمن تأويل [إن] رابطا منطقيًا من جملة الروابط المنطقيّة {و،أو،إن : $\wedge, \vee, \subset$} إلى تأويلها مؤشّرا عن عمل لغويّ لا قوليّ. نؤكّد هذه الملاحظة، ليرى القارئ الصلة بين محتوى هذا الباب ومحتوى المباحث السابقة. فعرضنا لمظاهر من هذه الاختبارات يلازم مناقشتنا لعلاقة البنية النحوية بالدلالة المنطقية وبنيتها، ولعلاقة البنية النحوية بمفهوم البنية الإنجازيّة. وترتبط البحوث المنجزة إلى حدّ ما، بحركة البحث اللساني من مجال التصوّرات الدلاليّة العامة إلى مجال تحصر فيه الدلالة اللغويّة حسب تصوّرات تنطلق من المفاهيم المنطقيّة الوضعيّة إلى مفاهيم منطقيّة جديدة يعبّر عنها بالمنطق الطبيعي.

هذا التحرّك يوازيه تحرّك آخر يتمثّل في إبعاد الدلالة شيئا فشيئا عن التصنيف المعجميّ الملتصق بمفهوم الكلمة أو ما يشبهه، إلى مفهوم آخر هو نفسه يتحرّك من مجال الدلالة المنحصرة في الجملة وتأويل بنيتها النحويّة إلى مجال دلالة نصّيّة خطابيّة، تستوعب التعامل بين المتكلّم والمخاطب والمقام.

هذه التحركات يوازيها تحرّك آخر في مجال علم النفس اللسانيّ، يتمثّل في الانتقال من مجال البحث في التصوّرات الذهنيّة المتعلّقة بالكلمة وما يشبهها كالاهتمام بالحقول المعجميّة والدلاليّة والترابطات المفهوميّة إلى مجال البحث في التصوّرات الذهنية المتعلّقة بالأبنية مجسّدة في الظروف والروابط وما يقاربها ، فالى مجال البحث في الأسس النفسيّة للأعمال اللغويّة المميّزة لحركيّة النشاط اللغويّ.

2.6/I

الدلالة النفسيّة للروابط {و، أو، إن} بين الدلالة المنطقيّة الصناعيّة والدلالة القوليّة الخطابيّة

§ 163 ـ مراحل اكتساب الروابط { و ، أو، إن} ودلالاتها

تركّزت الاختبارات النفسيّة «المتمنطقة» خاصّة في مجالين : مراحل اكتساب الروابط واكتساب دلالتها، وفي مجال تمثيل الروابط لقيم الصدق والكذب.

تُدعِّم الاختبارات المجراة الرأي السائد والقائل بأنّ اكتساب النصيب الأساسيّ من اللغة يقع بين الثالثة والرابعة، وأنّ الظواهر الأخرى يتمّ اكتسابها في السنوات الموالية وقبل المراهقة. نلاحظ أنّ هذا الأمر، يدعّم سعي النحاة منذ القديم، وقبل وجود الاختبارات النفسيّة ، إلى إرجاع الثراء الدلالي الذي نجده في الأبنية إلى معان أوّليّة بسيطة. وسنستغلّه بطريقة غير مباشرة في مواضع مقبلة من البحث.

لاحظ المختبرون أنّ اكتساب [إن] يقع متأخّرا عن اكتساب [و] و [أو]. وإنّا، وإن كنّا نتوقّع أنّ دراسات على العربيّة الدارجة خاصّة ثم الفصحى، قد تعطي نتائج خصوصيّة، فإنّنا نسلّم في العموم ، بأنّه من الطبيعيّ أن يكون رابط الجمع سابقا لرابط الانفصال، وأنهما يسبقان «رابط» الشرط. فليست النظريّة النحويّة في حاجة إلى دراسات حتّى تعتبر أنّ الواو أمّ أدوات العطف وأنّ (أو) تليها وأنّ «إن» تمثّل تعقيدا بنيويّا يقتضي تأخّرها (Chambaz et al, 1975 وكذلك Oléron, 1979 p.233).

سنلاحظ في مواضع مقبلة من هذا البحث، ملاحظات نحويّة من شأنها أن تفسّر أنّ البنية النحويّة ودلالتها، تقتضي «منطقيّا» هذا الترتيب في الاكتساب.

لاحظت باطس (Bates) أنّ اكتساب رابط الجمع (أي الواو) يصاحب اكتساب الطفل للمقابلات الزمانية الأولى من صنف بعد وقبل. سنلاحظ في دراستنا أنّ هذا الأمر مسجّل في البنية النحوية من خلال الدلالة البسطى التي تحملها الواو، كما سنرى علاقة هذه الدلالة بالدلالة البسطى في الشرط، اعتمادا على ملاحظات نحاتنا.

ومن الطبيعيّ، اذا فكّرنا حسب منطق النحاة المفترض أنّ الدلالة الأكثر من غيرها بساطة تسبق الأعقد منها، أن تجد باطس أنّ الطفل يكتسب الدلالة الإخباريّة التعيينية لـ «إن» (indicatif) قبل الدلالة اللاواقعية. ففائدة هذا البحث الاختباري أنّه يعيّن لدلالة [إن] الإخباريّة التعيينية السنة الثالثة، وللاواقعية السنة الرابعة. نعني باللاواقعية

أداة الشرط الدالة على مخالفة الوقائع (contrefactuel) كـ «إن» الجازمة، و«لو» الامتناعيّة. وهذه الملاحظة على عكس الملاحظات المذكورة سابقا، لا تدعّم حدس نحاتنا، بل تدعّم رأينا القائل بأنّ البنية [إن يفعلْ يفعلْ]، ليست بالضرورة البنية المثال للشرط، اذ أنّها لدلالتها على اللاواقع، لا تصلح أن تكون ممثّلة للوجه الأبسط من البنية [إن ج ج]. قد نقرّ هنا بفائدة الاختبار النفسي في اختيار النظريّة النحويّة المناسبة. لكن ننبّه إلى أنّ النظريّتين المتزاحمتين تسبقان وجودا كلّ اختبار نفسيّ. بل يمكن المفاضلة بين النظريتين اعتمادا على أسس نحويّة خالصة. فمنذ القديم انتبه الكوفيون إلى أنّ البنية المحتوية على الجزم ليست الأصل في الشرط إذْ «جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلاّ أنّه جزم للجوار» (الانصاف، II/ص 607). ولم يكن انهزامهم وانتصار البصريين إلاّ نتيجة عدم توصّلهم إلى وضع نظام متماسك في الوصف، لا غير. فالعبرة في تماسك الوصف وبساطة منطلقاته.

يبدو من دراسة لجوهتسون وسجولن (Johansson, Sjölin) أنّ اكتمال دلالتي الواو و أو تقعان نسبيّا مع الرابعة. و أنّ الواو (باعتبارها رمزا لرابط الجمع) تبدأ تعداديّة وتكتمل قيمتها الزمانية في الثالثة والنصف، أمّا «أو» فهي تبدأ في دلالة الاختيار، فدلالتها الانفصالية دلالة اختياريّة (Caron, 1983, p.212) ويبدو من خلال الاختبارات النفسيّة أنّ دلالات «إن» تكتسب في مراحل أطول، ولاتكتسب جميع دلالاتها في المراحل الأولى من نموّ الطفل.

لاحظ شامبو وجاكبو فتش (Champaud, Jakubowiz 1987/79) أنّ الشرط يكتمل بمعناه اللاواقعيّ في السنة الخامسة. أمّا بارطو (Berthoud) وسنكلار (Sinclair) فقد لاحظا أنّ رابط الشرط يتوفّر في الرابعة والنصف، وان كانت باطس تلاحظ بدايته من وسط السنة الثالثة (Caron, 1983, p 213).

ويشترك الدارسون في أنّ دلالة الرابط الشرطي لا يصبح افتراضيّا كاملا إلاّ بين السابعة والثامنة. ويؤكّد بياجي خاصّة أنّ [إن] الاستلزاميّة أي «إن» الصّالحة للقيام بالقياس المنطقي لا تتمّ إلاّ بعد السنة العاشرة، أي في آخر مراحل الاكتساب اللغوي، Piaget, 1967, p.38 وهذه الملاحظة، إن دلّت على شيء، فهي تدلّ حسب رأينا أنّ دراسة الاكتساب من خلال مفهوم تكوّن النماذج المنطقيّة الرياضيّة ينبغي أن يراجع بتعويض النماذج المنطقية الرياضيّة بنماذج نحويّة.

§ 164 ـ تساؤلات نحويّة لا يجيب عنها الاختبار النفسي

نطرح بعد هذا العرض السريع القضايا التالية :

إن كان من الثابت أنّ الاهتمام بمراحل اكتساب [إن] من حيث هو رابط منطقيّ كان لا يخلو من مقارنة بينه وبين الواو وأو لأسباب تعود إلى اعتبارات منطقيّة صناعية، فهل يمكن للنظريّة النحويّة أن تفسّر السبب الدلالي الذي يجعل هذه العلاقات مرشّحة لأن تكون روابط منطقيّة رغم الاختلاف البنيويّ النحويّ الظاهر بينها وخاصّة بين (و) و (أو) من جهة و (إن) من جهة أخرى؟ ثم أيمكن أن نجد بينها صلات بنيويّة تجاوز هذه الفروق الظاهرة وتفسّر لنا لماذا يقع الاكتساب على الترتيب : و > أو > إن.

هذه التساؤلات لا بدّ أن نجيب عنها لنعرف السبب الذي جعل بعض الأمثلة الماضية تقبل أن يفسّر بعضها ببعض، كأن تفسّر الجمل الاسميّة منها بجمل شرطيّة. ولنعرف السبب الذي يمكّن فاء السببيّة، أخت الواو، من التعبير عن الدلالة الشرطيّة، ولتفسير السبب في أنّ (أو) قد تدلّ دلالة الواو، والعكس، ولتفسير السبب في تشابههما اللفظي من جهة وتشابههما و «لو» من جهة أخرى، ولفهم السبب الذي يمكن لحتّى أن تدلّ على معنى «إن» عن طريق دلالتها على معنى أو وذلك في ما يسمّى حتّى الاستثنائية، وأو الناصبة الاستثنائيّة.

بتعبير آخر أيمكننا أن نبيّن بنظريّة نحويّة واضحة أن المنطق يدلّ على أنّ روابطه لغويّة وأنّ الاختبار النفسي يدلّ أن مراحل الاكتساب صورة من صور سلّميّة نحويّة دلاليّة ؟

§ 165 ـ القيم الدلاليّة المسندة إلى الروابط من حيث الصدق والكذب

نتحوّل بعد مراحل الاكتساب إلى القيم الدلاليّة المسندة إلى هذه الروابط، ولا سيّما الرابط الشرطي. عند الكهول والاطفال.

انطلقت دراسات كثيرة من جداول صدق الروابط المنطقيّة للبحث عنها، بالاختبارات النفسيّة في السلوك الفعلي وفي النشاط اللغوي. ولقد توصّلت هذه الدراسات في العموم كدراسة وازن (Wason) وجنسون لارد (Johnson-Laird) إلى استنتاج أنّ الأدوات اللغويّة لاتمثل جداول الصدق التي للروابط المنطقيّة المقابلة لها (Caron, 1983 p. 214)، وهذا أمر قد لاحظه كثير من اللسانيين كدكرو، كما رأينا، وكذلك لاحظه المناطقة. ففي الكثير من الحالات اذا كانت جملة الشرط غير صادقة، فالجملةِ بشرطها وجوابها تبدو للمستعمل غير مفيدة، وهذا على عكس ما تنصّ عليه جداول الصدق، إذ الشرط الماديّ يعتبر صادقا كلّما كان المقدّم، أي جملة الشرط، كاذبا، وذلك مهما كانت قيمة الجواب.

لكن تبيّن في العموم بدراسات أخرى، أنّ الروابط ولا سيّما (إن) ليست أُحاديّة الدلالة، و أنّها تأخذ في المقامات المختلفة قيما مختلفة، تجعل نتائج المقارنة بين الرابط المنطقي واستعماله اللغويّ غير متناسقة.

§ 166 ـ عدم تمييز الاختبارات بين الدلالة المنجزة والدلالة النحويّة المجرّدة للبنية

لا نعود هنا إلى مناقشة الخطإ المتمثّل في البحث عن قيم الصدق والكذب. فقد بيّنا في موضع سابق أنّنا على الرأي القائل بأن اللغة قائمة على الصدق المطلق (§ 93) ما ننبّه اليه هنا أنّ هذه الاختبارات قائمة على عدم التمييز بين القيم الدلالية التي تحملها الأبنية المجرّدة والقيم الدلاليّة التي تنجزها الأبنية المعجّمة، أي الأبنية ذات المحتوى المعجميّ. هذا التنبيه ضروريّ لتوضيح الموقف التالي. وهو أننّنا إن كنّا نرى الأبنية قائمة على الصدق ولا تقبل التقويم المنطقيّ، فإنّ إنجازها المعجّم يقتضي أن تكون في حالتها هذه أقوالا متعلّقة بمقام معيّن. وهي في هذه الحالة حوادث بلاغية متّصلة بتصوّر معيّن لحالة من الأشياء. هذا التصوّر المعبّر عنه باللغة يقبل في حدود معيّنة أن يقوّم من حيث الصدق والكذب حسب مطابقته لحالة الأشياء. وذلك إذا كان القول يدّعي وصفها على الحقيقة لا على المجاز. لكنّ البنية في ذاتها لا تقبل التكذيب لذلك لا نعلم مسبّقا العنصر العامل في تأويل المتكلّم، أهو شعوره الحدسي بصدق البنية في ذاتها أم شعوره الحدسي بإمكان تقويم الإنجاز الفعلي لهذه البنية.

§ 167 ـ عزل الاختبارات النفسيّة المنطقيّة للأبنية بعضها عن بعض

في إطار هذا الاحتراز نتبنّى النقد الذي يوجّهه دارسو الخطاب لهذه الاختبارات النفسيّة، ومحوره أنّ مثل هذه الاختبارات المقارنة بين جداول صدق الروابط، ومنها (إن)، وقيمها التصديقية في الاستعمال، تهمل أنّ الأقوال في النصوص تعتمد العمل اللغوي ودلالته أكثر مما تعتمد قيمها التصديقيّة. هذا النقد في عمومه نقبله لأنّه يوافق ما نريد شكلنته من مفهوم العمل النحوي، وذلك بتأويل نظريّة المتمّ (Comp) على صورة تجعلها أكثر تعبيرا عن المبدإ التراثي القائل بأن «أصل العمل للمتكلم».

ملخّص هذا النقد أنّ مثل هذه الاختبارات مخبريّة تهتمّ بتراكيب معزولة عن مقاماتها الطبيعيّة. فهي موضوعة في حدود مقامات مصطنعة تتّصف بالطابع الإجباريّ، والحال أنّ المتكلّم الطبيعيّ يُصدر نشاطَه عن اختيارات للعناصر المقاميّة يؤدّيها باختيارات لأبنية ينظّمها ويحدّدها على صورة متوازنة تحقّق التكامل الانتظاميّ بينها. فهذه الاختبارات المخبريّة تفرض عمليّات في الاختيار لا توافق الخصائص الطبيعيّة للتواصل وخصائص تنظيمه. فهي تؤدّي إلى عزل بعض الأبنية المحتاج اليها،

وإدخال أبنية لا يحتاج اليها. وليس من المستبعد في هذا المجال أن يجري المتكلّم المختبر عمليات تواصليّة لا ينتبه اليها المحلّل وتؤدّي إلى نتائج غير موافقة للقصد.

لتوضيح هذا النقد نشير إلى النقطة الأساسيّة التي قام عليها نقاشنا في الفصول الماضية. وهي أنّ الدلالة الشرطيّة في اللغة لا يعبّر عنها بالضرورة اعتمادا على المنوال (إن...) .لقد لاحظنا في صفحات ماضية أبنية عدّة تؤدّي الدلالة الشرطيّة وتتّصل بوظائف نحويّة مختلفة في أبنية إعرابيّة مختلفة. وهنا ننبّه إلى أنّ المناطقة في اختيارهم للبنية [إن...فـ] ثم في اختيارهم للتعبير عنها رموزا مختلفة { ←, ⊂, > } لم يعتمدوا إلاّ على اختيار دلالة من الدلالات الممكنة لمجموعة الأبنية التي فيها «رائحة الشرط» كما يقول نحاتنا. فإن كان منطلقهم البنية [إن...فـ] أو ما يقاربها كـ [إذا...فـ] فلأنّ هذه البنية تلخّص لسبب مّا، دلالة الشرط. وليست اللغة مضطرّة إلى الخضوع للبعض المختار منها.

رأينا أنّ البنية الشرطية تتحقّق في اللغة في مجموعة من الأبنية تعبّر عن دلالات تتحقق بصلة شرطيّة بين هذه الأبنية وأبنية أخرى بعضها ممّا يدلّ على الشرط مباشرة، وبعضها ممّا لا يدلّ عليه مباشرة. (انظر 4.2.I و 5.2.I)

وفي كلّ هذه المجموعات تحتلّ البنية [إن...] مركزا أساسيّا، يجعلها ممثّلة للمجموعة، لا باعتبارها تحمل خصائص المجموعة كلّها ولكن باعتبارها مستعدّة لحمل هذه الخصائص. ومن هذه المجموعات اختارت الصناعة المنطقية إحدى الدلالات المحتملة والممثّلة للمجموعة لقدرتها على توليد الدلالات. وهذا ما يفسّر أنّ الاستعمال المنطقي لـ [إن] قد لا يوافق استعمالا من استعمالاتها الأخرى في النشاط اللغوي. لكنّ هذا لا يعني أنّ اللغة غير قادرة على التعبير عن جداول الصدق بدقّة. بل هي دقيقة في التعبير متى علمنا كيف نستعملها، ومتى فهمنا آليّاتها التدليليّة.

هذه الآليّات يحدّدها النحو و النحو فقط. وسنحاول في أبواب أخرى من هذا البحث الكشف عن الطريق التي نظنّها موصلة إلى فهم قوّة الأبنية اللغويّة.

§ 168 ـ عدم تمييز الاختبارات بين مجالات القول، وبينها وبين البنية النحويّة السائدة

باختصار نشبّه الاختبارات النفسيّة التي من هذا النوع بمسطرة صغيرة أقبل أصحابها على الكون يقيسونه بها مستنتجين أنّ الجزء القريب منها إلى حجم المسطرة لا يوافق طول المسطرة، غير منتبهين إلى أنّ هذه المسطرة صنعت من جزء من أجزاء هذا الكون.

إنّنا نعيد هنا فكرة عرضناها في عمل سابق، نقدنا فيه اتجاها علميّا، يحاول

أن يحدّد خصائص النصّ دون أن يتفطّن إلى أن النصّ الرياضي أو المنطقي استعمال مخصوص من اللغة. هذا الخطأ يواصله كثير من اللسانيين (انظر : الشريف 1982).

إننا نقرّ بأنّ القول المنطقيّ يخالف القول العاديّ، وأنّ لكلّ قول قواعده الخاصة فكما أنّ قول «الخطبة» يخالف قول «الشعر» كذلك قول «المنطق» يخالف قول «القصّة». وكما أنّ وصف حادث طريق يختلف عن وصف تشاريح القلب أو المعدة، فكذلك وصف «مفهوم ميتافيزيقي» يخالف وصف شيء فيزيقيّ (فيزيائيّ)، وكذلك كما لا يجوز لك أن تتحدّث عن دورة دمويّة وأنت تصف النجوم فكذلك لا يجوز لك أن تصف العلاقة بين مصادرة ومبرهنة كما تصف العلاقة بين قاتل ومقتول.

لكن أيعني هذا التمايز بين الأقوال وقواعد صنعها، ودرجات تجرّدها واختلاف الأشياء المتحدّث عنها بها، أنّها أقوال لا تصدر عن نظام نحويّ واحد يتّصف بأنّ ما يستغلّ منه لقول يختلف عمّا يستغلّ منه لقول آخر؟ أمن الضروريّ أن يكون هذا النظام النحويّ الواحد حاملا بالضرورة وفي جميع حالات استعماله لما يستوجب إخراجه اللفظيّ في الكلام العاديّ؟ أمن المستحيل أن نتصوّر نظاما ذا درجات تجريديّة مختلفة، وذا أبنية تجريديّة مختلفة بعضه صالح لقول وبعضه صالح لقول آخر؟

§ 169 ـ أدوار الرابط الشرطي في انتظام النصّ

أنجزت في أيامنا هذه دراسات كثيرة عن الخطاب يعتمد أغلبها على افتراض كون اللغة نشاطا لا يمكن استيعابه إلاّ من خلال عمليّة التواصل. وفي هذا المجال نظريّات عدّة ليس هذا البحث بموضع لها (انظر مثلا Pottier 1992 p. 9-46). وإنما نأخذ الآن منها نموذجا له صلة بالافتراض القائل بأنّ العمليّات المنظّمة للخطاب ذات أساس نفسيّ. ومن الواضح في استعمال بعضهم لمفهوم «عمليّات الانتظام الخطابيّ» وجود تأثير مّا لبعض النظريات النفسيّة المتّصلة بمفهوم الاتّزان الذاتي عند بياجي. وينتج عن هذا التصوّر النفسيّ للنشاط اللغوي أن بعضهم يعتمد الاختبار النفسيّ اعتمادا على مقامات خطابيّة شبه طبيعية.

نقدّم في هذا الفقرة أنموذجا، دون أن ندّعي أنّه أحسن النماذج، ولا أنه أحسن الممثّلين لهذا الاتجاه.

لقد اهتمّ كارون (Caron, 1983) كغيره بما سمّي بالروابط الخطابيّة المشبّهة بالروابط المنطقيّة والمميّزة عنها. واحتلّ الرابط الشرطي كالعادة، المحلّ المرموق. ولقد تبيّن له من خلال دراسته لـ «إن» (si) ، و «أو» ، أنّ الاختبار النفسي يكشف عن الوظائف الحقيقيّة لهذه الروابط الخطابيّة. فهي لا تربط بين محتويات قضويّة، بل وظيفتها تحقيق تعديلات في مجرى الخطاب، وتنفيذ تحويرات تغيّر من نظام العلاقات المكوّنة للمقام. فالاستعمال المنطقي الاستلزامي حدث استثنائيّ، والمهمّة الأساسيّة

لـ«إن »أنّها تمثّل إطاراً العمل لغويّ لاحق. يتحدّد دورها التأطيري في محاور ثلاثة على أساسها ينتظم «فضاؤها الدلالي» (انظر ص 220 من كتابه Régulations du discours)

– الدّور الأوّل أنّ «إن» تؤطّر الخطاب وتوجّهه باستغلال معطى سابق من النصّ، أو إدخال معطي جديد،

– الدور الثاني يتعلّق بالمقابلة بين السكونيّ والحركيّ (Statique/dynamique) ويترجم عن وظيفتين مختلفتين في تنظيم الخطاب : قيادته (guidage)، أو التعويض (compensation). هاتان الوظيفتان مستعارتان من نظريّة بياجي في الاتّزان (Piaget 1967, p 283) فالتعويض عمليّة غرضها المحافظة على توازن الخطاب بمعالجة ما يصيبه من اختلال. والقيادة عمليّة غرضها تثبيت الاتّجاه الحسن للخطاب وإصلاح الاتّجاه السيّء. وهذا يعني أنّ «إن» تدخل في النصّ لغرض من هذين الغرضين.

– الدور الثالث يتعلق بما يسمّيه الدارس بـ «ضغط الخطاب» ويعني به الترجمة عن درجة معيّنة في دعوة المتكلّم للمخاطب إلى المشاركة في عمليّة التخاطب.

§ 170 ـ نقد ومناقشة للأدوار المسندة الى «إن»

هذه الأدوار الثلاثة، كما نلاحظ، تستعير نظريات نفسيّة، وتعتمد على افتراضات دكرو اللغويّة. نلاحظ هذه الملاحظة لننبّه إلى أنّ الاختبار النفسي لا يأتي بنتائج جديدة، بل هو مجرّد تحقّق من نظريات سابقة هي إمّا نظريات ناتجة عن تحليل لغويّ لا دور لعلم النفس فيه، وإمّا نظريات نفسيّة مسقطة على اللغة تؤكد صحّة النظريّة النفسيّة، وإمكان تطبيقها على اللغة، أكثر ممّا تكتشفه من حقائق اللغة نفسها.

لقد لاحظنا، في فقرة سابقة، أنّ اعتبار «إن» مترجمة عن عمل لغويّ يؤطّر العمل اللغويّ الأساسي المتمثّل في جواب الشرط، لا يخصّص «إن». فهذا التأطير متوفّر في جميع الظروف، وهو ضمنيّ وصريح، في الآن نفسه، في النظريّة النحويّة. فالأنحاء التقليدية تؤكّد، ولكن بوضوح أقلّ دور المفاعيل المتمّمة للجملة، في تقييد إثباتها، وتأطيره.

هذا، ومن المفيد أن ننتبه إلى أنّ العناصر المكوّنة للنصّ بعضها يستغل معطيات سابقة منها، وبعضها يدخل في النصّ معطيات جديدة. لكنّنا لا نرى ضرورة في تمييز «إن» من هذه الجهة، ولا ضرورة في اعتبار هذا الدور مخصّصا للفضاء الدلاليّ لـ «إن». ففضاؤها الدلاليّ الحقيقي موجود في النظام النحويّ.

كذلك من المفيد أن نلاحظ دورها التعويضي والقيادي في المحافظة على اتّزان

الخطاب وانتظامه. لكنّنا لا نلاحظ في هذا خاصيّة مميّزة لـ «إن». ولا نعتقد أنّ الاختبار النفسي قادر على تفسير الأسباب التي تجعل «إن» قادرة على القيام بهذا الدور. وقد يكون من المفيد أن نتساءل في دور البنية [إن...]، في المحافظة على انتظام الأبنية النحويّة، وأن نبحث بعد ذلك عن علاقة مّا بين دورها الدلالي البنيويّ النحويّ، ودورها في الخطاب.

من المفروض أيضا أنّ العناصر اللغويّة تختلف في درجة ما تعبّر عنه من ضغط من المتكلّم على المخاطب، ومن إلزام له على المشاركة. فمن المفيد أن نحدّد دور «إن» في هذا المجال. ولا شكّ أنّ دورها هذا أضعف من دور «همزة الاستفهام»، أو أدواته الاخرى. ومن المحتمل أن تكون النظريات المتعلّقة بالنشاط اللغويّ ذات فائدة في تحديد الصلة بين العناصر المترجمة عن هذا الضغط. ولا اعتراض عندنا على قيمة الخطاب في توفير النماذج الحيّة من هذا التعامل النفسيّ بين المتخاطبين لكنّه من اللازم قبل كلّ شيء أن نتساءل في الأساس النحويّ لهذه الظواهر. فبين الاستفهام والشرط والأمر مثلا، علاقة نحويّة مّا، توجد في مستوى الأبنية المجرّدة. وتفسّر في رأينا السبب الذي يجعلها في إنجاز الخطاب متعاملة، أو قادرة على القيام بوظائف خطابيّة متشابهة.

§ 171 ـ الحدود التفسيرية للاختبار النفسي ودور النحو في تفسير الظواهر الاختباريّة

في العموم، نتوقّع من الدراسات المتعلّقة بالخطاب أن تكون ذات دور فعّال في تنبيهنا إلى جوانب نحوية غير مدروسة. لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أن فشل نظريّة نحويّة سابقة في استيعاب هذه الظواهر دليل على أنّ الخطاب يمثّل اللغة. فمبدؤنا أنه اذا كان لبنية نحويّة مّا دور دلاليّ مّا، في الخطاب، فلا بدّ أن يكون هذا الدور متكهّنا به في النظام النحوي.

من شأن هذه الطريقة في النظر، أن تغيّر تصوّرنا للعلاقة بين النحو والخطاب، وبين النحو والاختبار النفسي. فوظيفة النحو في ما يخصّ العلاقة الأولى، أن يفسّر في نظرنا الأسباب التي تجعل خطابا مّا يحمل خاصية لغويّة مّا. فاذا ثبت مثلا أنّ لـ «إن» دورا متميّزا في تعديل الخطاب وانتظامه، فإنّ إثبات هذا الدور لا يجاوز في نظرنا مجرّد الإقرار بوجود الظاهرة. أمّا تفسير الظاهرة فهي مهمّة النحو. أمّا العلاقة الثانية، فوظيفة النحو حسب رأينا أن يفسّر الظواهر النفسيّة اللغويّة الملاحظة في الاختبارات. وليس العكس، فنحن لا نقبل أن تكون الاختبارات النفسيّة وسيلة للتقويم الا اذا كان التقويم سبرا لقدرة النظريّة النحويّة على تفسير بعض الظواهر النفسية اللغوية الغامضة. مثال ما نريده من دور للنحو أنّ المهتمّين بدراسة «إن» من الناحية النفسيّة، قد لاحظوا كثرة الدراسات التي تبيّن أنّ الدلالة الافتراضية لـ «إن» دلالة

متـأخّرة عند الطفل وأنّ الدلالة الأولى لأداة الشـرط عند الطفل قـريبـة جـدًا من دلالة الجمع (conjonction) (Oléron 1979, p. 236). نعتقد في ما يخصّ هذه النقطة أنّ إسناد دلالة الافتراض إلى «إن» باعتبارها الدلالة الأساسيّة خطأ سائد في الكتابات الحديثة لا نجد مثيلا له في نحونا القديم. وهو خطأ ناتج عن عدم معالجة الدلالة انطلاقا من البنية الإعرابيّة ودلالاتها البسيطة الأوّليّة والمشتركة. اذا كان الطفل يدرك الدلالة الجمعيّة قبل الدلالة الافتراضيّة فلا بدّ أن يكون ذلك راجعا إلى خصائص البنية النحويّة. فوظيفة النحو في هذا المثال، أن يفسّر السبب الذي يجعل الطفل يدرك الشرط قريبا من الجمع، قبل أن يدرك الافتراض.

3.6/I

قصور الروابط اللفظيّة ودلالاتها النفسية
عن استيعاب العلاقة بين الدلالة النحويّة والدلالة المنطقية

§172 ـ عدم تمثيل الأدوات اللغوية والرموز المنطقية لكل العلاقة الشرطيّة

لقد رأينا في فصل سابق أنّ كثيرا من المناطقة يتشبّثون بالتمييز بين الدلالة النحويّة والدلالة المنطقيّة لروابطهم. ولقد أشرنا حينئذ إلى أن هذا التفريق مهما كانت دواعيه فهو لا يدلّ على أنّ الصناعة المنطقيّة لم تخرج من الخصائص الدلالية لبعض الأبنية النحويّة.

ولاحظنا في الفصل السابق أنّ المقارنة بين دلالة الروابط المنطقيّة على جداول الصدق ودلالة ما اعتبر نظيرا لها في اللغة مقارنة أدّت إلى الفصل بين المنطق واللغة لأنها لم تعتبر مستويات البنية، ولم تراع الفرق بين دلالتها المجرّدة ودلالاتها المختلفة في الأقوال المختلفة وفي الاستعمالات المختلفة التي منها الاستعمال المنطقيّ. فسوء اختيار طرفي المقارنة يحمل منذ المنطلق نتيجته السلبيّة.

ولم يكن اللسانيون في اختياراتهم أوضح. فقد قارنوا بين قيم الصدق التي في الروابط المنطقيّة باستعمالات ما اعتقدوا أنّه نظيرها في اللغة ، غير عابئين باختلاف مجالات القول. فمنطلق من سار على هذا الدرب كمنطلق من ذكرناهم من المناطقة. كلاهما قد انطلق من فصل مسبق بين اللغة والمنطق، واعتمد على مقارنة مالا يمكن المقارنة بينها.

بل فكّر بعضهم في التمييز المطلق بين ما سمّوه الروابط المنطقيّة والروابط الخطابيّة (انظر الباب XVI من كتاب Caron 1983). ف «إن» الشرطيّة التي عند المناطقة قد حكم عليها بأنها ليست «إن» الشرطيّة التي عند النحاة. فكأنّ المقارنة بين تصوّرات نحويّة وتصوّرات منطقيّة جميعها صناعيّة، وليست بحثا في الحقيقة اللغويّة السابقة للصناعتين.

هذا الموقف، من الطرفين ، لا نقبله، ونعتقد أنّه قائم على أوهام كثيرة، ناتجة عن وهم واحد وهو الاعتقاد أنّ الرمز البصَريّ [←] يمثّل كلّ العلاقة الشرطيّة التي على الصناعة المنطقيّة دراستها وأنّ الرمز السمعي (إن) يمثّل كلّ العلاقة الشرطيّة التي على الصناعة النحويّة دراستها، وأنّ هذين الرمزين بتمثيل كلّ منهما للدلالة صالحان لعقد العلاقة بين الدلالة المنطقية والدلالة النحويّة. هذا إضافة إلى الوهم الناتج عن اختزال

المستويات البنيويّة المختلفة التي تظهر فيها الدّلالات قبل الاستعمال وبعده.

ندرس في ما يلي بعض هذه الأوهام، لنبيّن الأساس النحويّ الغالط الذي تقوم عليه الدلالة النفسيّة أو الربط النفسانيّ بين البنية ودلالتها.

§173 ـ التعدد في الروابط اللفظية الممكنة وقيمة دلالاتها النفسية

يقوم التميز الذهنيّ النفسيّ بين الدلالة اللغويّة المستعملة والدلالة المنطقيّة على ظواهر موضوعيّة في ظاهرها، وصحيحة في حدودها المظهريّة.

من هذه المظاهر ما يتعلّق بعدد الروابط في الصناعتين. وهو أمران :

أ – إذا كانت الاحتمالات الممكنة للروابط المنطقيّة ستّة عشر فاللغة لا تستعمل إلاّ بعضها، شأنها في ذلك شأن الروابط المنطقيّة المستعملة نفسها.

ب – واللغة إضافة إلى ذلك تستعمل روابط مختلفة لرابط منطقيّ واحد. وهذا واضح في الشرط في العربيّة. فهي تستعمل (ان، لو، اذا،...) وكذلك للجمع (و، ف، ثمّ...).

إلاّ أننا عند التثبّت نلاحظ أنّ في هذه المقارنة بعض التزوير، كما نلاحظ فيها سوء تقدير للعلاقة بين اللفظ والمعنى.

فأمّا التزوير فيظهر في أنّ الإمكانات الستّة عشر للروابط المنطقيّة إمكانات رياضيّة (انظر Chauvineau 1957, p 11-15) والمنطق نفسه لا يستوفيها في روابطه وللمناطقة أساليب شتّى في اختزال ما يستعملونه منها بعض إلى بعض. وكذلك نلاحظ أنّ للمنطق رموزا عدّة للبنية الشرطيّة تختلف في دلالاتها ومنها $\{ >, \subset, \leftarrow \}$ فلا فرق بين الرموز السمعيّة اللغويّة والرموز البصريّة المنطقيّة في الحاجة إلى التمييز بين الدلالات المختلفة للبنية الشرطيّة. فكما تحتاج اللغة إلى التمييز بين الشرط العاديّ والشرط الجهيّ اعتمادا على (إذا) و (لو) مثلا، فكذلك يحتاج المنطق وللأساب اللغويّة نفسها.

أمّا الفرق في أنواع الدلالة نفسها كعدم ميل الناس في الاستعمال إلى دلالة الشرط الماديّ فلا يدلّ إلاّ على أنّ دلالة اللفظ [إن] في الاستعمال العاديّ ليست الدلالة التي لـ [إن] في استعمال لغويّ آخر عند فئة من المستعملين يسمّون المناطقة. كما أنّ دلالة «المستقيم» عند الوعّاظ غير دلالتها عند المهندسين، وإن كانوا جميعا مستعملين لكلمة لغويّة واحدة لها دلالة ثابتة واحدة، رغم الاستعمالين المجازيين.

ثم إن المقارنة بين [إن] و [←] لا تجوز. فـ [إن] ليست رابطا دلاليّا، بل هي أداة لفظية لاستعمال معيّن. ولقد أظهرنا في فصول أخرى أنّ الدلالة الشرطيّة لا تنتظر

[إن] حتّى تكون . فالمقارنة جارية إذن بين دلالة لفظ يقع في بنية منجزة في اللغة، ودلالة مجرّدة من المنطق المجرّد للقول (énoncé) لا للبنية ذاتها، أعني البنية الشرطيّة النحويّة التي تتحكّم في بنية [إن] وفي ما يشبهها ويخالفها من الأبنية. فالبنية الدلاليّة النحويّة تخالف الظاهر المتعدّد للروابط، ولدلالاتها النفسيّة الجزئيّة والمتغيّرة. بحسب طبيعة القول.

لو كانت [إن] ممثّلة للبنية الشرطيّة تمثيلا كاملا، وكانت [←] ممثّلة لكلّ ما على المناطقة أن يستوعبوه من الدلالة الشرطيّة لصحّ أن نقارن بينهما. لكنّ [إن] لا تمثّل كلّ الشرط، و [←] لا يمثّل كلّ الدلالة الشرطيّة التي يهتمّ بها المناطقة والتي لم يهتمّوا بها.

إنّنا لا نعرف الحقيقة الدلاليّة للرابط الشرطيّ ولانعرف هذا الرابط بالضبط. ولسنا على يقين أنّ المختبِر والمختبَر يفكّران في معنى واحد عند الاختبار، وأن هذا المعنى ينتسب إلى المستوى الدلاليّ نفسه. إنّ نتائج الاختبار والمقارنة لا تعني سوى أنّ المختبِر وجد الدلالة التي يبحث عنها عند المختبَر أو لم يجدها، ولا تعني أنّ الدلالة النفسيّة التي عند المختبِر هي الدلالة الصّالحة للاختبار، وأنّ الدلالة النفسيّة التي عند المختبَر هي الصالحة. لكنّ المختبِر ينسى أنّه شخص ككلّ الناس يحمل اعتقادا قد يوافق وقد لا يوافق اعتقاد غيره.

§174 ـ عدم تمثيل الأدوات بثرائها أو فقرها الخاصّ للبنية الدلاليّة النحويّة

إذا انطلقنا من المقارنة بين مختلفين فالنتيجة أننا نجد الاختلاف. والخطأ المنهجيّ أن نعمّم هذا الاختلاف على ما ليس فيه، أو ما يمكن ألاّ يكون فيه اختلاف. هذا ما وقع في ما مضى ذكره، وفي المقارنة بين الرابط المنطقي وما سمّي بالرابط اللغوي، من حيث الثراء أو الفقر الدلاليّ.

فقد قامت المقارنة جزئية في مستويين تجريدين مختلفين، لاستنتاج الاختلاف الجذري بين دلالة [إن] ودلالة الرابط الشرطي.

لننظر في محتوى المقارنة التالية :

الرابط اللغويّ يعبّر أحيانا أقلّ من الرابط المنطقي، كما هو الحال مثلا في (إن) أو (إذا) في المثال التالي :

(1) إذا كانت الأرض تدور حول الشمس فقيس يدور حول ليلى

حيث الشرط في الجملة الأولى لا يقبل الا التصديق في العرف الاجتماعي العلمي الحالي، والحال أنّه منطقيا يقبل التصديق والتكذيب. وذلك في مطلق دلالة البنية.

كذلك قد يعبّر الرابط اللغوي على أكثر مما يعبّر عنه الرابط المنطقي وهذا يتبيّن

من الأمثلة التالية:

(2) إن لم يأت زيد فلأنّه مريض [سبب، مسبّب]

(3) إن كانت الوردة حمراء فالياسمين أبيض [المقابلة]

(4) إن فكّرت فأنا، إذن، موجود [الاستنتاج]

..... الخ

لكن أنحن على يقين أنّ «إن» رابط، حتّى نقارنها بالرابط المنطقي ؟ سنرى في فصول مقبلة أنّ {إن، أن، ما، قد، أ....} من جنس واحد وليست روابط كما هو الحال في {و ف، ثم،...} وذلك عند التمييز بين المحلّ الواوي والمحل الإنشائي خاصّة في القسم الثالث. إن كان كذلك فهي بثرائها أو فقرها لا تسم البنية الشرطيّة المستقرّة في الأبنية المختلفة .

أنحن على يقين أنّ الدلالات المسندة إلى الجمل الماضية هي دلالات [إن] ؟ فماذا نقول في الجملة التالية :

(5) الوردة حمراء والياسمين أبيض

هل الدلالة، دلالة المقابلة، دلالة إن أم دلالة تعجيم الجملة المركّبة بـ [إن] . كذلك المثال الرابع، أيمثّل دلالة [إن] على الاستنتاج أم يمثّل دلالة الاستنتاج في قول ديكارت الأصلي.

§175 ـ زيف المقارنة بين القول المنطقيّ والقول اللّغويّ العاديّ

من الفروق المقدّمة أيضا أن الرابط اللغويّ يطلب علاقة طبيعية بين الطرفين. فالرابط اللغوي لا يقبل مثلا :

(6) اذا كانت الوردة حمراء، فالمثلث ذو ثلاث زوايا

لكن أنحن على يقين أن الرياضيات تقبل هذه العلاقة غير الطبيعيّة، بين الشرط والجواب، اذا نقلنا هذا المثال من الكلام العاديّ إلى كتاب في الهندسة؟ واذا كانت الجملة السادسة هذه توافق الشرط الماديّ في المنطق، فهل نحن على يقين من أنّ منطقيّا مّا يقبل منّا أن ندخل وسط استدلاله على صحّة نظرية مّا هذه الجملة ؟ ألا يكون استعمال الشرط في الكلام العاديّ، مثله مثل كلّ قول رياضيّ أو منطقيّ يطلب علاقة دلاليّة طبيعيّة بين الشرط والجواب تتحدّد بموضوع القول، تحدّدها في الكلام العاديّ بموضوع الخطاب ؟

من الفروق أيضا أنّ الرابط اللغويّ يقع في أقوال تقوم كثيرا على الاقتضاء . لكن،

لماذا اهتم المناطقة بالاقتضاء؟ ألم يكن ذلك لأنّ الرياضات في القرن الماضي شهدت أزمات وتناقضات لم يخرج منها الرياضيون إلاّ عندما تفطّنوا إلى أنّ الرياضيات تقوم صياغاتها على افتراضات مسبّقة وغير مشكلنة؟ أنحن على يقين أنّ جميع الصياغات المنطقيّة قد تخلّصت من مقتضياتها ؟

الرابط اللغوي ملتبس المدى. صحيح أنّ هذا قد لوحظ في النفي، ويلاحظ أيضا في الأمثلة التالية من الشرط :

(7) إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو فيدخلْ بشر

(8) ان يخرجْ زيد يخرجْ عمرو فيدخلُ بشر

ف [إن] في المثالين الماضيين لا تعيّن لنا مسبقا أيجب العطف أم الاستئناف، بحيث اذا عوّضنا الفعل بالاسم. لم ندر قصد المتكلّم، أيريد المعنى السابع أم المعنى الثامن بالجملة التالية :

(9) إن يخرجْ زيد فإنّ عمرا يخرجُ وإنّ بشرا يدخلُ .

لكن أنحن على يقين أنّ هذه القضيّة لم تعترض المناطقة؟ فإن كان، فلماذا ابتدعوا المصطلح «مدى النفي» ولماذا وضعوا الرموز المختلفة لحدّه؟ ولماذا خطّأ بعضهم بعضا اعتمادا عليه؟

ثمّ هل الالتباس في المدى، موجود في القاعدة النحويّة المسيّرة لأداة الشرط أو أداة النفي؟ أم الالتباس ناتج عن سوء استعمال المتكلّم للقاعدة ؟ أم ناتج عن سوء تأويل المخاطب؟

أيصحّ أن نقارن بين صيغة منطقيّة يضعها منطقيّ يدرك جيّدا قاعدته المنطقيّة ويدرك جيّدا الدلالة التي يريدها من تطبيق القاعدة ، ويدرك جيّدا كيف يستعمل قاعدة البنية ليحدّد المدى الذي يعبّر عن دلالته المقصودة ، بمستعمل عاديّ لا يدرك قاعدته النحويّة جيّدا ولم تتميّز له دلالته المقصودة، و لا يحسن التعبير عنها بتطبيق البنية الصالحة ؟ أو بمتكلّم خبيث (خطيب سياسي، أو شاعر) يعرف كيف يعبّر، لكنّه يقصد الالتباس قصدا؟ ثمّ ألا نجد في المنطق من يضع صيغا ملتبسة عن قصد أو عن غير قصد؟ هنا أيضا نرى أنّ المقارنة بين البنية النحويّة ودلالتها من جهة، والبنية المنطقيّة ودلالتها من جهة أخرى، قائمة على مزج وخلط بين خصائص البنية الدلاليّة وحوادث استعمالها.

§ 176 ـ عدم اختلاف الصياغة المنطقيّة عن الصياغة اللغويّة في العمل اللغوي

النقطة الأخيرة التي تقدّم للتمييز بين الرابط المنطقي وما ظنّ أنه رابط لغويّ تتعلّق

بالأعمال اللغويّة. وملخّصها أنّ الخطاب اللغوي يستغلّ القيمة العمليّة لرابط الشرط، لا قيمته التصديقيّة. هذه الملاحظة أساسيّة في ذاتها. وسنستغلّها في فصول مقبلة لتحديد ما نسمّيه بمحلّ الحدث الانشائي من البنيةالنحويّة، وعند التمييز بين محل الرابط وهذا المحلّ الذي فيه تقع [إن].

لكن ينبغي أن نرفع التباسا ههنا ناتجا عن عدم التفطن إلى أنّ الصياغة المنطقيّة هي أيضا تقوم على العمل اللغوي. لا يتمثل الفرق بين النصّ المنطقي المركّب من سلسلة منظّمة من الصيغ (Formules)، والنصّ الخطابيّ العاديّ في استعمال العمل اللغويّ أو عدم استعماله، وانما يتمثل الفرق في تنوّع الاستعمال لا في درجة الاستعمال. فالمتكلّم العاديّ عند إنجازه للنصّ ينوّع الأعمال بقدر ما يقتضيه الموضوع.

فتنويع الأعمال في نصّ خطابيّ يريد صاحبه التأثير في الملإ، يخالف التنويع الذي في محاضرة أدبيّة موضوعها فنّ الخطابة. لكنّ عدد الأعمال في هذا النصّ وذاك يوافق تقريبا عدد الجمل. ومن الطبيعيّ أن تكون المحاضرة قائمة على « التقرير» لا على النداء والتعجّب، والأمر.

و كذلك النصّ المنطقيّ. إلاّ أنه قائم على التقرير مطلقا. فالعمل السائد في الصياغة المنطقية هو التقرير الإثباتي. فللتعبير عن «العمل اللغوي» المسمّى إثباتا وللتّمييز بينه وبين محتواه القضويّ وضع فراق (Frege) الرمز [⊢]. معتبرا التقرير الإثباتيّ محمولا موضوعه محتوى القضيّة، (Blanché 1970 ; p 313) ممهّدا بذلك للاكوف وغيره مقترحاتهم في تمثيل العمل اللغوي على صور أخرى. لكنّ المنطق لاعتماده على التقرير الإ ثباتي في «صناعة القول»، يقرّ الحقيقة القابلة للتصديق والتكذيب، ولا ينشئ بعمل آخر أقوالا أخرى، حتى يكون العمل مميّزا للأقوال بعضها عن بعض. فحتّى الشرط عنده ليس بعمل آخر غير التقرير، فليست «أ» في الشرط الماديّ (أ ← ب) قولا منشأ بعمل افتراض، بل هو تقرير آخر غير التقرير المنشئ للجواب.

§ 177 ـ وجه الفرق بين تصوّراتنا والتصوّرات النّفسيّة المنطقيّة

خلاصة هذه النقاط أنّ دراسة القول من حيث هو مظهر من مظاهر النشاط اللغوي، دراسة تسعى إلى البحث عن انتظام فيه اعتمادا على مفهوم للرابط قائم على تمييز الرابط اللغويّ عن الرابط المنطقي تمييزا ينطلق من افتراضات تطرح قضايا بنيويّة دلاليّة يجب حلّها في النحو قبل الإسراع إلى اتّخاذ مواقف تبعد ما بين النحو والمنطق.

إنّنا لا ننكر أنّ الصناعة المنطقيّة مختلفة عن الصناعات النحويّة الحاليّة. ولكنّنا لم نر إلى الآن نصّا منطقيّا مستغنيا عن البنية النحويّة ودلالتها. ولا نظنّ أنّ الصياغة المنطقيّة مهما تعقّدت ، خالية من أصول بنيوية نحويّة ومن استعمال مخصوص لبعض الدلالات النحويّة.

لقد حاولنا في الفصول الأولى من هذا الدراسة تحديد مجال بحثنا في العلاقة بين البنية ودلالتها، وتحديد دور الشرط في ذلك. وانتهينا من خلال مناقشتنا إلى ضرورة البحث عن أسس هذه العلاقة في الأبنية المجرّدة، وفي مظاهر التعامل بينها في الأساس المقولي البنيويّ، ودعّمنا رأينا هذا خاصّة بمفهوم «الفوضى الدلاليّة»، واستحالة حصرها في الإنجاز، وبافتراضنا أنّ القواعد البنيويّة هي المولّدة لهذه الفوضى توليدا يجعلها متكهّنة بالثراء الدلالي، ويجعل المتكلم المستعمل لها خاضعا لضرب من الجبريّة النسبيّة.

رغم اتجاهنا هذا، تتبّعنا بعض الاتجاهات المعاكسة لنا، والباحثة عن الدلالة في استعمالها الفعليّ. ولقد لاحظنا رغم سرعتنا في عرضها، وعدم تعمّقنا فيها، أنهّا لا تحقّق ما نترقبه من بيان للعلاقات الأساسيّة بين الأبنية. لكنّها كانت مفيدة في التنبيه إلى بعض الجوانب وأهمّها ما يتعلّق بالأعمال اللغويّة.

ممّا نلاحظه في هذه الدراسات ، شدّة حضور المفاهيم المنطقيّة فيها. وهو حضور يبدأ باستغلالها قصد إقصائها. وأقلّ ما يقال في هذا الأمر أنّ اللسانيين والمناطقة يصيحون باستقلال بعضهم عن بعض، وهم مقيّدون إلى حبل واحد. إنّ انتقال الدراسات من العمليات المنطقيّة الرابطة بين الأقوال، إلى عمليّات خطابية تستعير كثيرا من مفاهيمها من علم النفس (أو غيره)، انتقال قد قام في أغلبه على التصوّرات المنطقيّة نفسها. اذ لا يتمثّل التغيّر النوعي، في ما يخصّ الشرط وما يقاربه في التخلّص من مفهوم الرابط المولود في أحضان المنطق، بل في ترجمته أو تكييفه حتّى يصبح صالحا للقول اللغويّ العاديّ.

§ 178 ـ مهمّة النحو أن يفسّر العلاقة النفسيّة والمنطقيّة والبنيويّة بين دلالات الجمع والانفصال والشرط

هذا الوضع يحدث في أذهاننا إشكالا دعّمته الاختبارات النفسيّة وساعدتنا في الآن نفسه على الافتراض في شأنه وهو التالي :

مهما كان عدد العمليات اللغويّة التي يقوم عليها الخطاب ومهما كانت «الروابط العوامل» (في معنى Opérateurs) في عددها، وفي طبيعتها الدلاليّة ، وفي الصور اللفظيّة التي تتّخذها في الألسنة المختلفة وفي درجة موافقة ألفاظها لرموز الروابط في

الصناعة المنطقيّة، فإنه لأمر نحويّ دلاليّ مّا ترشّحت العلاقة الجمعيّة الممثّلة بالواو (واخواتها في اللغة) والعلاقة الانفصاليّة الممثّلة في (أو) (واخواتها) والعلاقة الشرطيّة الممثّلة في [إن] (وأخواتها) مع عمليّة النفي لعمليات منطقيّة وعمليات ذهنيّة نفسيّة يمكننا بواسطتها تفسير عمليّات أخرى. فإذا كان من الثابت أنّه يمكن تكوين أنظمة منطقيّة لا تستعمل بالضرورة المجموعة الممثّلة بـ $\{\sim, \wedge, \vee, \rightarrow\}$ فمن الثابت أيضا أنها من الروابط العوامل الأساسيّة الممكن اختزال بعضها إلى بعض في صياغات تكافئيّة مختلفة، حدّدها المناطقة في قوانين صارمة ينبغي عدم إغفال علاقتها ببعض القواعد النحويّة الاختياريّة. فمن الشائع في كتب النحو منذ القديم أنّ [أو] قد تستعمل في دلالة الواو وانّ الواو قد تستعمل في دلالة [أو]، وأنّ [إمّا] أخت [أو] لها رائحة من الشرط الذي في [إن]، وأنّ هذه المجموعة من الأدوات النحويّة تتعامل على صورة مّا، مع عناصر نحويّة أخرى. واذا كان من الثابت أنّ اهتمام الاختبارات النفسيّة بهذه الروابط المنطقيّة، كان ذا صلة بتطوّر علم النفس العرفاني تطوّرا يجمع بين الدوافع النفسيّة الى الاهتمام بالتصوّرات، والدوافع المنطقيّة المتّصلة بمفهوم «التصوّر»، وكان من الثابت أيضا أنّ علم النفس اللغوي (اللساني) يتّجه أكثر فأكثر إلى مفهوم «العمل اللغوي». لتعويض الروابط المنطقيّة، فإنه ليس من المستبعد ، في رأينا، أن تكون اللغة هي التي فرضت على الدارسين الانكباب على العلاقات التي تمثّلها [الواو] و [أو] و [إن]، فرضا قد يدلّ إن دلّ على شيء، أنّ هذه العلاقات متجذّرة في أصول الأبنية النحويّة تجذّرا يجعل هذه الأبنية اللغويّة على اختلافها تعبّر عن دلالات الجمع والانفصال والشرط في صور مختلفة تنبع من أساس نحويّ مقوليّ واحد فيه تنصهر هذه العلاقات قبل انفجارها في مستويات الدلالة والنحو على صور مختلفة متباعدة. فإن صحّ ما أثبتته مختلف الاختبارات من اكتساب متدرّج للواو و [أو] و [إن] فليس من المستبعد حسب افتراضاتنا التي عبّرنا عنها في الفقرة السابقة أن تكون دلالات [أو] تطوّرا لدلالات الواو تواصلها ولا تحذفها وانّ دلالات [إن] تطوّر لدلالات الواو و[أو] تواصلها ولا تحذفها، وأنّ البنية الدلاليّة والنحويّة تنحصر في علاقة ما في ما بين الواو و[إن]، باعتبارهما رمزين لعلاقات نحويّة دفينة في أساس الأبنية. وإن صحّ أنّ الشرط بـ [إن] في النشاط اللغوي، يتركّز في قيمتها الإنجازيّة المتّصلة بالأعمال اللغويّة لا في قيمتها التصديقيّة المعيّنة بالشرط الماديّ المنطقي أو ما يقاربه، وإن صحّ أيضا، في اتجاهات دراسيّة أخرى، أنّ لـ [إن] واخواتها قيمة وجهيّة مّا تتجسّد في الضروري والممكن، فإنّه ليس من المستبعد، حسب رأينا وافتراضاتنا، أن يكون تركّز البنية نحويا ودلاليا في ما بين الواو و [إن] يحمل في جذوره البنيويّة المقوليّة وحدة معيّنة مهيّأة بطبيعتها للتعبير عن قيم الصدق والكذب، وقيم الضروري و الممكن، تعبيرا يقوم على حضور المتكلّم، لا في الأعمال اللغويّة المنظّمة للتواصل، ولا في الخطاب المنتظم بهذه الأعمال، ولا في المؤشّرات الذاتية في اللغة، بل في صلب البنية المقوليّة

الأمّ أي في الجذور الأولى لنشأة البنية النحويّة الدلاليّة ذاتها.

هذا الذي نقرّه، يكاد يكون تقديمنا له تقديما فلسفيّا غير فنيّ. ووظيفة الأبواب المقبلة أن نتحسّس إمكان شكلنته فنيّا، على صورة وإن لم تزل غير دقيقة، فهي قادرة في رأينا على تفسير بعض الظواهر النحويّة الدلاليّة في العربيّة تفسيرا يقرّبنا أحيانا من بعض النظريات اللسانية الحديثة، ويقرّبنا في أغلب الأحيان من الحدوس النظريّة التي قام عليها النحو العربي، وتبعدنا أحيانا عنها لأسباب فلسفيّة أو نظريّة لا نستبعد أن نكون مخطئين فيها، ولا نستبعد أن تكون مشوّهة بجهلنا لكثير من الأمور. ولكنّنا رغم ذلك نتشبّث بالحدس الذي يسيّرها، والذي يكوّن خطوطها العامّة.

4.6/I

العلاقة بين دلالة الجمع ودلالة الشرط البُسطى والأصول النحوية الأزلية للدلالة النفسيّة المنطقيّة البدائية

§ 179 – افتراض كون النظام النحوي يحافظ على طبقات التطوّر الدلالي التاريخي

انتهينا في الفصل السابق إلى أنّه من مهمّات النحو أن يفسّر العلاقة بين الدلالات {و، أو، إن} مطلقا وبغضّ النظر عن ظواهرها اللفظيّة. وذلك لتفسير السبب في احتفال المناطقة بها، ولتفسير السبب في تعاقبها النفسيّ عند الاكتساب، ببيان ما بينها من علاقات بنيويّة دلاليّة.

هذه الغاية تقتضي منّا افتراض تواز بين ظواهر متعدّدة مختلفة نعبّر عنه بتجزئتها إلى الافتراضات التالية:

. يوجد الافتراض الأوّل ضمنيّا في كثير من المباحث النفسيّة (انظر كتاب بياجي: (Biologie et connaissance 1967). ومضمونه أنّ الانتظام العرفاني وعمليّاته في دماغ الفرد لا يختلف عن نظام التعامل الاجتماعي. (ن ص 509 من كتاب بياجي) ونحن نفترض أن نمو الطفل ودرجات تطوّره تشاكل على صورة مّا مراحل تطوّر الجنس البشريّ. ينبني على الافتراض أنّنا نرى أنّ تطوّر دلالة الشرط عند الطفل معبّر إلى حدّ مّا عن تطوّر دلالة الشرط في التاريخ.

الافتراض الثاني أنّ الانتظام البنيويّ الدلالي للمرحلة الحاضرة من اللغة يحافظ على خصائص كلّ مرحلة من مراحل الانتظام الدلالية عبر التاريخ. ويستلزم هذا الافتراض أنّ البنيّة الإعرابيّة النحويّة تبقى حاملة لمستويات التطوّر الدلاليّ لها، ولطبقاته المترسبّة من خلال التعامل بين الأبنية في اللغة. يتعلّق بالافتراضين افتراض ثالث. وهو أنّنا إذا أحسنّا تجريد الدلالة البنيويّة النحويّة من خلال النظر في العلاقات البنيويّة وانطلاقا من المعقّد إلى البسيط المستوعب للمعقّد، فإنّنا نقدر على اكتشاف مراحل الاكتساب ومراحل التطوّر من خلال وصفنا للانتظام البنيويّ الحاضر .

الافتراض الأخير أنّ الدلالات الأساسيّة وأبنيتها تترشّح لُغويّا واجتماعيّا ترشّحا يجعلها ممثّلة لخصائص العقل. وافتراضنا أنّ المنطق الصناعي لم يتّصل بالعقل مباشرة، وإنّما نبع ممّا سجّلته اللغة من خصائص العقل فيها.

إنّ ما قدّمناه في هذا الباب عامّ وسطحيّ جدّا. لكنّه يبرّر هذه الافتراضات ولسنا

في الحقيقة نحتاج إليه في جزئيّاتها الدقيقة . لذا احترازا ممّا قد يشوبه من نقائص وأخطاء، ورغبة في الوصول إلى بعض المعطيات النظريّة العامّة، نحاول في مايلي وضع بعض التعميمات.

§ 180 – احترازات على نتائج الدراسات النفسيّة تدعو إلى تجريد العلاقة الشرطيّة

لسنا على يقين أنّ النتائج التي توصّل إليها المختبرون في دراسة {si, if} توافق، بالضرورة، أداة الشرط في العربيّة. وذلك لأسباب منها اختلاف الوسط الحضاري، وظاهرة الازدواج اللغويّ.

كذلك لسنا على يقين أنّ "الجزئيّة" التي يستوجبها الاختبار، توافق بالضرورة ثراء الأبنية الشرطيّة. فلقد أشرنا في أمثلة سابقة إلى أنّ {si, if} قد تكون غائبة في البنية دون أن تكون البنية بعيدة في دلالتها عن دلالة هذه الأدوات (انظر § 55).

وكذلك لا تتوافق الألسنة في عدد الأدوات، وفي اتساع مجال استعمالها. فإذا كان الافتراض اللاواقعي، بمعنى المخالف للواقع، يخصّ استعمالات من استعمالات {si, if}، فإنّ العربيّة تسنّ الاختلاف بأداتين مختلفتين، بل بأكثر من أداتين {إذا، إن، لو}. ولقد تبيّن في دراسات أخرى، لا تتعلّق بالشرط، أنّ ثراء لغة مّا بأدوات معبّرة عن مقولة ما ثراء قد يكون له تأثير في تأخّر اكتساب المقولة، أو في درجة تدقيقها، بالنسبة إلى لغة أخرى تستعمل أداة واحدة (Kail, Le Courrier du CNRS n°60)

هذه الأسباب تدعونا إللى استعمال اللفظ [إن] باعتباره رمزا لعلاقة شرطيّة مّا قد تكون في العربيّة بالأداة [إن] أو بأداة أخرى.

§ 181 – وقوع دلالات الشرط بين الدلالة الجمعيّة والدلالة الاستلزاميّة

كذلك ونظرا إلى عدم ثقتنا الكاملة في مراحل اكتساب الدلالات الشرطيّة، حافظنا على الدلالة الأخيرة وهي الاستلزام، والدلالة الأولى وهي القريبة من الجمع، واكتفينا بمجرّد الرمز إلى الدلالات الوسطى. والسبب في تعيينهما دون غيرهما أمران:

أوّلا – إضافة إلى كون بياجي يؤكّد في مواطن عدّة من مباحثه أنّ دلالة [إن] على الاستلزام (implication)، أي قيامها بهذه الوظيفة المنطقيّة العليا لا تكتسب إلاّ في المراحل الأخيرة من الاكتساب، أي حوالي الثانية عشرة (Piaget 1980, p.35) وكذلك في 1967, p.38, 425) فإنّ الدراسات التي أنجزت على الكهول تبيّن أن التعرّف على التصوّرات (concept) اعتمادا على [إن] يقع بصعوبة أكبر ممّا يتكوّن ب[و] و [أو]. (Fortin, Rousseau 1989, p. 329) ثمّ إنّنا لسنا في حاجة إلى اختيارات نفسيّة

للتيقّن من أنّ دلالة العمليّة الاستلزاميّة تشكّل مرحلة قصوى من استعمال [إن]، لا يصل إليها جميع الناس في جميع الأوقات.

ثانياً – اقتراب الدلالة الشرطيّة من الدلالة الجمعيّة في المرحلة الأولى من الاكتساب أمر لا اختلاف فيه. ثمّ إنّه نظريا يمكننا أن نفترض مسبّقا أنّ أبسط دلالة من دلالات بنية مّا مؤهّلة إلى أن تكون في المرحلة الأولى من الاكتساب أكثر من أيّ دلالة أخرى من دلالات هذه البنية.

لنحاول اعتمادا على هاتين الملاحظتين افتراض التأويلات النحويّة البنيويّة الدلاليّة المناسبة. وذلك في إطار تسليمنا بأنّ البنيةالدلاليّة ينبغي ألاّ تكون حقيقية ما ورائيّة مطلقة وغير مجسّدة في البنية النحويّة ذاتها وفي العلاقة الشرطيّة الرابطة في النظام بين الأبنية.

§ 182 – افتراض قرب الدلالة الشرطيّة البُسطى من دلالة التزامن الجمعيّ

إذا صحّ أنّ الدلالة الشرطيّة البُسطى قريبة جدّا من الدلالة الجمعية فالتكوّن الدلالي للشرط في النظام يتجسّد في العلاقة (أ (ϑ) ب) ← (أ، إن ب) وهي علاقة صادقة منطقيّا مهما كانت قيمة أ وب من الصدق إلا أننا نحويّا نكتفي هنا بتأكيد هذه الملاحظة الناصّة على أنّ البنية الشرطيّة في اللغة تشترط البنية الجمعيّة. ونؤجّل الاستدلال عليها واستخراج اللازم من نتائجها إلى أبواب أخرى من هذا البحث.

إذا صحّ أنّ الدلالة الجمعيّة تكتسب في فترة اكتساب الدلالات الزمانيّة الأولى، فمن الطبيعيّ أن نفترض أنّ العلاقة الجمعيّة هي أقرب إلى الدلالة التزامنيّة منها إلى دلالات أخرى كالأسبقيّة الزمانيّة مثلا، أو اللاحقيّة. نلاحظ هنا عرضا أنّنا نتعمّد تجنّب عبارات مثل الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لتعقّد هذه المفاهيم أوّلاً، ولاقتناعنا بمقترحات بعض المناطقة أو اللسانيين الذين يرون مفهوم "الأسبقية واللاحقية" من أبسط دلالات المقولات الزمانية (Baumgärtner, Wunderlich, 1972 p.95). اعتمادا على هذه الملاحظة نفترض أنّ الدلالة الشرطيّة البسطى ينبغي أن تخلّص من كلّ الخلفيات الثقيلة التي يحملها مصطلح "الشرط والجواب" أو المصطلح "المقدّم والتالي"، لتنحصر في دلالة جمعيّة ذات صلة بالدلالة التزامنية البسيطة. وينبغي إذن أن نجعل الشرط في دلالته البسطى على صلة مّا بمنطق لغويّ زماني طبيعيّ، يمكننا أن نستعير وقتيّا للتعبير عنه أنموذجا اقترحه في أواخر الستينات بعض التوليدين الألمان. وينصّ على أن التزامن هو الحالة الأخيرة من الحالات الاحتمالية التالية:

{أ. قبل ب، وتقرأ أيضا (ب بعد أ) / ب قبل أ / لا. أ قبلَ ب ولا. ب قبل أ}. نكتفي بهذه الملاحظة الزمانية ونؤجّل استغلالها لأبواب أخرى من البحث (انظر (Baumgärtner, Wuderlich, 1972 p.99).

§ 183ـ دور العمل اللغوي في تكوين الدلالة الجمعية والدلالة الشرطيّة البسطى وصلة ذلك بالدلالة الزمانيّة

إذا صحّ أنّ المتكلّم، وخاصّة الطفل في مراحل اكتسابه، لا يتعامل مع قيم [إن] التصديقيّة، فذلك أمر طبيعيّ بالنسبة إلينا ما دام النحاة قد أكّدوا منذ القديم أنّ البنية قائمة على الصدق المطلق لا على المقابلة الوظيفيّة المنطقية [δ : (ص، ك)]. لنقل باختصار هنا، إنّ الاختبار النفسي قد بيّن أنّ الأطروحات المنطقيّة المدّعية لكلّية الدلالة المنطقيّة وما يماثلها من أطروحات أقلّ صحّة من الأطروحات النحويّة القديمة، أيّ إنّ الاختبار يرجعنا بالحديث إلى بديهيات قديمة، لا غير.

إذا صحّ أنّ التعامل الدلاليّ مع بنية [إن] قائم على قيمتها العمليّة – نسبة إلى العمل اللغويّ – فمن الطبيعيّ أن نرتقب، اعتمادا على ما ذكرناه من صلة بين الدلالة الجمعيّة والدلالة الشرطيّة البسطى أن تكون الدلالة الجمعيّة في ذاتها دلالة ذات صلة مّا بمفهوم العمل اللغويّ، وأن تكون الدلالة الزمانيّة كذلك. ننبّه إلى أنّ هذه الملاحظة ثريّة جدّا إذا ما علمنا كيف نستغلّها لسدّ فراغ نظريّ ناتج عن عدم استغلال هذه الملاحظة إلى حدودها القصوى في اللسانيات. فهي تمكّننا من الربط بين معطيات قديمة وحديثة في الان نفسه. منها أنّ الدلالة الزمانية تتعيّن بالعمل اللغويّ لا العكس. وهذه فكرة نجدها في القديم عند جميع نحاتنا، كما نجدها حديثا عند الكثير من اللغويين. ومنها أنّ الدلالة الجمعيّة، كما يؤكّد بعض نحاتنا، عمل يحمل دلالة "أجمع"، أي يحمل بتعبيرنا الحديث خصائص الفعل الإنجازي (Verbe performatif) (ابن يعيش، شرح المفصّل II/ص 15) . نؤجّل استغلال هذه الملاحظات في أبواب أخرى يتبيّن من خلالها صحّة افتراضنا أنّ النشاط اللغوي الاستعمالي مسجّل دلاليّا في البنية النحويّة الأزليّة، على صورة تؤكّد ما سمّيناه بالجبريّة النسبيّة المسيّرة للفوضى الدلاليّة.

§ 184 – الربط العلاقيّ بين الدلالة الجمعيّة والدلالة الشرطيّة في الاكتساب صورة من علاقة أزليّة قارّة في النحو

ما يهمّنا هنا أنّ هذا التقارب الذي افترضناه بين دلالة العلاقة الجمعيّة ودلالة العلاقة الشرطيّة، وإنْ دخلنا إليه من باب الاختبار النفسي، فإنّنا نزعم اعتمادا على افتراضنا المعروض سابقا، أنّه لا يمثّل مرحلة من مراحل اكتساب الطفل، بل يمثّل مرحلة من مراحل التكوّن الدلاليّ في اللغة عبر التاريخ، وهو تكوّن حسب افتراضنا هذا دائم في اللغة، أي أن المكتسب الدلاليّ عبر التاريخ إذا دخل اللغة بنيويّا استقرّ فيها وذلك مهما كانت التطوّرات اللاحقة. إنّنا هنا على وعي بمعارضتنا الشديدة للآنية السوسيريّة. بل نستغرب استغرابا شديدا أن تبقى اللسانيات كلّ هذه المدّة سجينة لحلّ

وقتيّ اقترحه أحد المؤسّسين لحلّ بعض المشاكل في عصره. وإنّنا نعتقد أنّ معاصر دي سوسير، وهو فندرياس (Vendreyes 1968) كان أقوى حدْسا لمّا جعل مقدّمته للغة مقدّمة للتاريخ. سندقّق هذه الفكرة أكثر في مواضع مقبلة عند عرض الخصائص الأزليّة للشرط. وننبّه إلى أننا على وعي بالقضايا الفنيّة التي تثيرها في وجه علماء الأصوات ومن جاراهم، وهذا لا يهمّنا. فعلماء الأصوات لا يفعلون ما نريد البلوغ إليه من بيان لاستقرار أصول المعرفة الإنسانية وخصائصها التفكيريّة العليا في صلب النظام النحويّ منذ الأزل.

§ 185 – افتراض أنّ النحو يتضمّن الخامّ من القوانين الصناعيّة المنطقيّة الرابطة بين الجمع والشرط

لنمرّ إلى ما يثيره، فنيّا، هذا التقريب بين العلاقة الجمعيّة والعلاقة الشرطيّة في مستوى الدلالة.

أوّل ما يتبادر إلى الذهن أنّ هذا التقريب قد لا يكون سوى تعبير لغويّ، عن تقرير منطقيّ قديم. فمن أبجديّة الصناعة المنطقيّة، أن تعقد العلاقات التكافئيّة بين الجمع والشرط في قوانين مضبوطة. لكنّنا وإن كنّا نقرّ بأنّه من التهوّر أن ندّعي أنّ القوانين المحصولية (tautologiques) المنطقيّة قوانين نحويّة، فإنّنا نزعم أنّ عدم الإقرار بهذا لا يستلزم حتما أن تكون قوانين الصناعة المنطقيّة مستقلّة تماما عن قواعد النحو، كما أنّ الإقرار بالفرق الجوهري بين النفط وأدوات الزينة المستعملة عند الحسان الغواني، لا يستلزم حتما أن تكون الصناعة الجماليّة مستقلّة تماما عن أصولها التاريخيّة الجيولوجيّة.

الأهمّ هنا أنّه علينا نحن، أبناء السيرافي، أن نحلّ القضيّة النحويّة التي يثيرها هذا التقريب بين الدلالة الجمعيّة والدلالة الشرطيّة، بتلمّس التفسير اللغويّ الممكن لهذه الظاهرة. فزاوية نظرنا إلى الأمور هي التالية : بيّن المناطقة في مستوى تجريديّ رفيع وجود هذه العلاقة، وبيّن المختبرون النفسيون في مستوى تجريبيّ وجود هذه العلاقة في مراحل الاكتساب الأولى، وتشبّث المناطقة بأنّ روابطهم مستقلّة عن اللغة، وتشبّث علماء النفس اللسانيّ بالموقف نفسه. فمثل الفريقين كمثل رجلين مترابطين يتّجهان اتّجاهين مختلفين، فلا استقلالاً ولا تقطّع الحبل. فوظيفة النحويّ أن يفسّر ترابطهما وأن يترك للحبل بينهما أن يطول بقدر ما يريدان من تباعد.

§ 186 – الجمع عمل لغويّ رابط والشرط عمل لغويّ غير رابط

جوهر القضيّة أنّ [إن] رابط في المنطق، وعلامة على عمل لغويّ في النشاط

اللغـويّ، وأنّ [و] رابط في المنطق، ورابط ملتـبس الدلالة في النشـاط اللغـويّ مـهيّـأ أن يكون علامة على عمل لغويّ.

ما نفترضـه لحلّ هذه القضـيّة أنّ [إن] ليست رابطا لغويّا وإن كانت أداة أساسيّة في تجسـيد العلاقـة الشـرطيّة، بـل هي قرينة عمل لغويّ سنجسّده إعرابيّـا في بنية تلاقي جزءا لا بـأس به من نظريّـة المتـمّ (comp)، وندّعي أنّ الرابط المنطقيّ في رموزه المختلفة $\{\leftarrow, \subset, >\}$ قد انطلق لفظيّا منها، ليـهتمّ بجزء من دلالتـها، نظرا إلى كونـهـا، هي ذاتها، ليست سوى رمز لبنية نحويّة أعمق منها. وهذا ما يفسّر في رأينا إخفاق كلّ محـاولة تسـعى إلى أن تبيّن التوافق بين الدلالة السطحيّة للجمل المركّبة بـ[إن] ودلالة الشرط المنطقيّ.

أمّا [و] فنفترض أنّها علامة عمل لغويّ رابط. وندّعي أنها تبقى كذلك في المنطق، كما ندّعي أن إخفاق كلّ محاولة توفيقيّة بين الجمع اللغويّ والجمع المنطقي إخفاق راجع إلى عدم الانتباه إلى ثراء العلاقة الجمعيّة في اللغة وإلى أنّ الدلالة المنطقيّة اختيار لبعض ثرائها، وإلى أنّ أدوات الربط الجمعي في الألسنة رموز واختيارات لبنية جمعيّة دلاليّة مطلقة، وليست تمثيلا لها.

هذه الافتـراضـات، كمـا يلاحظ القارئ، لم تفسّر بعد نحـويّا الصلة المنطقـيّة، أو النفسيّة بين الجمع والشرط. فهي لا تجسّد بنيويّا هذه العلاقة. فمضمون ما افترضناه لا يجـاوز أن يكون مـجـرّد إيذان بـأنّ "إن" من حـيث هي عـلامـة على عـمل لغـويّ قـد تصـادف استـعمـالابسيطا لها يفرّق تماما بين عمل الجمع الرابط وعملها من الناحيـة اللغـويّة النحـويّة الاسـتـعمـاليـة، كمـا لا يجـاوز أن يكون إيذانـا بأننا نرى هذه العـلاقـة متجذّرة في النحو تاريخيّا قبل الاستعمال الآنيّ للغة في مرحلة من مراحل الاكتساب، وينجرّ عن هذه النتيجة أننا نقرّ أنّ [إن] تستعمل في مرحلة مّا من الاكتسـاب النفسي، وفي الصناعة المنطقيّة استعمـال الرابط. وهي نتيجة تناقض جزمنا بأنّ [إن] لا تكون رابطاً أبدا فـي اللغة، لا رابطـا نحويّا ولا رابطـا خطابيّا كمـا يدّعي البـعض. هنا يكمن الإشكال الأسـاسـيّ وسنحـاول حلّه فـي أبواب مقبلة، عندمـا نجسّـد البنيـة الدلاليّـة في مفهوم المحلّ الإعرابيّ لنبيّن تصوّرنا للعلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها، ولنبيّن في الآن نفسه أن تغييبنا للتراث النحويّ العربيّ في هذه الصفحات الطوال، غرضـه أنْ نقترح حلّ القضـايا التي نطرحـهـا علـى اللسـانيات، بمفاهيـمنا المعتـمدة على حدْس الشيـوخ الأجلاّء.

لنمـرّ الآن إلى مـزاعم تأويليّـة أخـرى تتـعلّق بتكوّن الدلالة الشـرطيّـة انطلاقـا من الدلالة البـسطى الواصلة بين الجـمع والشـرط إلى أعلى مـراتب الشرط وهو الاسـتلزام، وأبعدها عن الدلالة الجمعيّة.

5.6/I

التصوّر المجرّد للعلاقة بين الدلالة الشرطيّة الأولى
وما يتركّب عليها من دلالات طارئة

§ 187 – بساطة الدلالة المجرّدة وتعدّد الدلالة القوليّة

من مضمون الافتراضات النظريّة، والفلسفيّة، التي ننطلق منها أنّ اللغة ذات مستويات تجريديّة عديدة وأنّ البساطة والتعقيد في الدلالة يوازي هذه المستويات. فكلّما صعدنا في التجريد مع المستويات بلغنا أبنية تأليفيّة تتّجه بقدر التجريد نحو البساطة الدلاليّة الساذجة. وكلّما اتّجهنا نحو الاستعمال ونحو القول ازددنا اتجاها نحو التعقّد الدلالي. هذه العمليّة التجريديّة تخصّ في رأينا التكثّف الدلاليّ عبر التاريخ، بمعنى أنّ الأبنية التجريديّة البسطى تمثّل المرشّح الأزليّ من الدلالة، وهي التي يلتقطها الطفل في مراحل نموّه الأولى، والأبنية التجريديّة المعقّدة تمثّل نموّا تاريخيّا للمجموعة البشريّة وللطفل معا. لا نحلّل هنا هذه الافتراضات الفلسفيّة. وعلى كلّ فهي لا تخالف في جوهرها أطروحات تشمسكي في بساطة خصائص ما يسمّيه بالنحو الكلّيّ، وفي نمو الاكتساب انطلاقا منه. وإنما الفرق الفلسفي بين ما نتّجه إليه وما تتّجه إليه المدرسة التوليديّة، يكمن في اعتبار التاريخ، وهو اعتبار يجد جذوره الفكريّة في بعض آراء الدروينيّة الجديدة في البيولوجيا الجينيّة والعصبيّة.

ذكرنا هذه الخلفيّة الفلسفيّة لنبرّر موقفنا فنّيا إزاء التعدّد الدلاليّ للبنية الشرطيّة في المنوال [إن...].

تمثّل عمليّة الاستلزام في مظهرها المنطقي الرفيع غاية الدلالة الشرطيّة، وغاية الدلالات المنطقيّة الأخرى والمتمثّلة في الجمع والانفصال والنفي وغيرها. وتأخّرها إلى ما بعد العاشرة من عمر الطفل من حيث هي عمليّة نفسيّة مؤهّلة للنشاط المنطقي الرفيع، يدلّ في رأينا على الأساس اللغويّ للمنطق الصناعيّ أكثر مما يدلّ على شيء آخر. ولا يحرجنا أن نسمّي هذا الأساس بالمنطق الطبيعيّ إذا اعتبرنا هذه اللفظة طريقة من طرق التعبير عن مستوى معيّن من البنية الدلاليّة النحويّة.

القضيّة التي نعالجها هنا، كيف يمكن للنحويّ أن يربط بين الدلالة الأولى والبسطى للشرط والمحلّلة في الفقرة الماضية بعمليّة الاستلزام المعقّدة والممثّلة لمرحلة عليا من تطوّر الدلالة الشرطيّة.

يمكننا أن نبحث عن تفسير نفسيّ مّا، يقوم على مفاهيم التوازن والاختلال

والاتّزان الذاتي وما يصاحبها من المفاهيم المنتشرة في علم النفس العرفانيّ والمتأثّرة بنظريات بياجي أو عن تفسير نفسيّ آخر يقوم على نظريّات أخرى.

لكنّ الأحسن، في نظرنا، أن ننظر إلى هذه القضيّة من خلال ما نقرّه اختباريًا في وصف اللغة، بعد النظر في الإمكانات النظريّة للوصف.

§ 188 – العلاقة الشرطيّة بين البنية ودلالتها أو [س ——< سَ]

إذا اكتفينا للتسهيل بمعالجة البنية المنوال [إن...]، فإننا نلاحظ أنّ هذه البنية مهما تغيّرت دلالتها فهي هي لا تتغيّر نحويًا، من حيث هي شكل نحويّ ثابت. لنرمز إليها تحسّبا لأخواتها بـ[س]. هذه البنية تأخذ في الاستعمال، مهما كان، وفي كلّ مرحلة من مراحل الاكتساب دلالة مّا لا يهمّنا تعيينها، ونرمز إليها بـ[سَ]. تتمثّل العلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها حسب مبدئنا في استعمال الشرط موضوعا للدراسة ومنهجا لها، في كوننا متى وجدنا البنية النحويّة [س] وجدنا الدلالة [سَ] التي هي إحدى الدلالات الممكنة لها. نفترض مبدئيًا أنّه لا توجد حالة في اللغة تتوفّر فيها البنيّة ولا تتوفّر دلالتها. فدلالة البنية مهما جرّدناها تنحصر على الأقل في الوظيفة في المعنى المنطقيّ الرياضي الهيمسلافي لكلمة وظيفة. نمثّل لهذا بالرمز [س ——< سَ]، حيث الرمز [——<] يدلّ على العلاقة الشرطيّة بين البنيّة النحويّة ودلالتها، حيث الشرط [س] بنية متجهة نحو اللفظ والإنجاز والجواب [سَ] متجه نحو التجريد والاستقرار التاريخيّ.

§ 189 – الدلالة بنية نحويّة نواة متّجهة إلى المقولات مقيّدة شرطياً ببنية نحويّة متّجهة إلى اللفظ

ننبّه هنا إلى أمرين:

أ – الأمر الأوّل أشرنا إليه سابقا ونتركه ضمنيًا هنا، عند تحليلنا الموالي، وهو أنّ [سَ] ينبغي أن تكون عندنا بنية نحويّة أخرى. وذلك حتّى نضمن التماسك في موقفنا القاطع بأنّ الترقيم الرمزي للدلالة يخفي علاقات بنيويّة نحويّة. (انظر في ذلك تحليلنا لـ"سقراط إنسان" § 125 -127).

ب – الأمر الثاني وهو متصل بالأوّل: إذا كانت [س ——< سَ] رمزا ترقيميا للجملة "إن كانت لنا البنية كذا فلنا الدلالة كذا" فإنّه ينبغي للمحافظة على تماسكنا الوصفيّ أن نعتبر وصفنا للعلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها وصفا خاضعا لمقتضيات وصفنا للجملة الشرطيّة. وإذن فالتصريح بـ [س] تصريح بـ شرط، والتصريح بـ[سَ] تصريح بـ جواب الشرط، وينبني عليه أمران خطيران:

– أنّ الدلالة تمثّل العنصر الأساسي ، وأنّ البنية الشكليّة المتجهة نحو اللفظ قيد مفعوليّ لها. فكما نعتبر الجملة "إن جاء زيد كلّمْه" أمرا مقيّدا بشرط، فالرمز الترقيمي [س ⟵ سَ]، يعني أن وجود الدلالة هو المحور، والشرط البنيويّ قيد لها.

– وأنّ الفرق بين البنية النحويّة ودلالتها ليس إلاّ فرقا بين بنية نحويّة تتّجه نحو اللفظ، وبنية نحويّة تتّجه بعيدا عن اللفظ. نلخصّ هذا الفرق في مصطلحين قد نحتاج إليهما في مواضع أخرى من البحث وهما المتّجه اللفظي (أي البنية المتّجهة نحو التحقيق الصوتي أو المحقّقة صوتيّا) والمتّجِه المَقولي (أي البنية المتّجِهة إلى عدم التحقيق اللفظي الصوتيّ). بهذه الطريقة نصيب أكثر من عصفور بحجر واحد. فنحن نبقي للدلالة التصوّر العامّ الذي يجعلها أمرا ضمنيّا دائما (موقف دكرو) ، ولكنّنا نكسبها حقيقة بنيويّة نحويّة. ونعتبرها بنية عميقة مّا، لكنّنا نحترز من تعيين مستوى جامد ثابت لها في المستويات النحويّة. سنرى في مواضع أخرى من البحث أنّ هذه الطريقة تؤدّي حتما إلى استيعاب خاصية دوريّة حركيّة في اللغة، لا يستوعبها التنظيم الجامد المرتّب للنحو على الدرجة التالية (بنية عميقة – بنية سطحيّة مجرّدة – فبنية منطقية أو بنية لفظية صوتية سطحيّة). فعندنا، في كلّ مرحلة من هذه المراحل يمكن أن تتحقّق العلاقة [س ⟵ سَ]، فهذا الرمز الترقيمي لا يخصّص الشرط بل هو رمز لكلّ بنية نحوية مهما كانت.

لنمرّ بعد هذه التوضيحات إلى الإمكانات النظريّة في معالجة العلاقة بين دلالات البنية [س] الشرطيّة.

§ 190 – اكتساب دلالات الشرط تراكم مقوليّ على بنية واحدة

إذا أقررنا بوجود دلالات متعدّدة لبنية شرطيّة واحدة يعني أنّ لنا : {{سَ$_1$ ، سَ$_2$ ... سَع } ، حيث لا يهمّنا تجريديّا أن تكون سَ 1 هي الدلالة البسطى القريبة إلى الجمعيّة أو دلالة أخرى، كما لا يهمّنا تجريديّا أن تكون [سَع] دلالة الاستلزام أو شيئا آخر.

هب نظريّة نفسيّة ما تمكنّت من ترتُيب هذه الدلالات على الصورة التالية:{سَ$_1$ + سَ$_2$ + ... سَع }، حيث [+] علامة تعاقب نؤوّلها نحويّا، اعتمادا على مبادئنا في أن اللغة تصف نفسها بنفسها، على أنّها فاء الاتباع.

للعلامة الترقيميّة [+] إذن معنيان نحويان على الأقلّ:

– المعنى الأوّل إذا كانت الدلالة اللاحقة اضمحلت الدلالة السابقة. ومعناها أن الطفل إذا اكتسب مثلا الافتراض للشرط، صارت دلالة الجمع منعدمة.

– المعنى الثاني لها، وهو أيضا من معاني الفاء، هو "إذا كانت الدلالة اللاحقة فالدلالة السابقة لا تنعدم. ومعناها أنّ الطفل يكتسب شيئا فشيئا دلالات البنية الشرطيّة دون أن يضيّع الدلالات السابقة.

نبدأ بطرح الإمكان الأوّل. فلسنا في حاجة إلى أدلّة وأمثلة لنبيّن أنّ الوصول إلى الاستلزام بالشرط بعد المرور بدلالة الافتراض لا يؤدّي إلى حذف دلالة التزامن فالتزامن في الجملة التالية متوفّر رغم انعدام الافتراض والاستلزام :

(1) إذا خرج زيد مرّ القطار

لا سيّما إذا قيلت في المقام التالي: يسكن زيد قرب محطّة يمرّ فيها القطار كلّ دقيقة بحيث مهما كان زمان خروج زيد ومهما كان غرضه من الخروج فلا بدّ أن يصادف مرور القطار، دون أن يكون بين الحدثين علاقة مهما كانت.

لعالم النفس اللساني أن يجري ما يريد من الإختبارات. النتيجة بالنسبة إلى النحويّ واحدة: في الاستعمال الاجتماعي للغة مراحل اكتساب الفرد لا تغيّر شيئا من تواجد الدلالات. كذلك لا وجود لأي معنى لعبارات مثل "تبدأ إنْ الافتراضية في الوقت الفلاني وتبدأ إنْ اللاوقعيّة في الوقت الفلاني". ف"إن" هي "إن"، وبنيتها هي بنيتها، والجديد بالنسبة إلى الطفل هو الدلالة. إذا واصلنا هذا التبسيط الساذج، فلا معنى أيضا لـ"إن" المنطقيّة وإن اللغويّة. وذلك لأحد أمرين إمّا أن الأمر يتعلّق بلفظة واحدة وبنية واحدة، وإذن فهما دلالتان مختلفتان كبقيّة ما بين الدلالات من اختلاف، وإمّا أنّ المقارنة مجراة بين لفظ وغير لفظ. وقدّمنا رأينا في هذا أعلاه.

اتجاهنا إذن أنّ هذه الدلالات تمثّل تراكما عرفانيّا متعلّقا ببنية واحدة.

§ 191 – التراكم الدلاليّ واقع على بنية مشحونة بدلالة أوّليّة تكوّنها العلاقات البنيويّة

يمكننا أن ننظّم هذا التراكم العرفانيّ على صور مختلفة:

الصورة الأولى أن تكون البنية [س] تحمل دلالة واحدة نحويّة، وفي الاستعمال يمكن للمتكلّم أن يستعمل هذه الدلالة الأحاديّة أو أن يطعّمها بدلالة أخرى، تماما كما يقع الأمر في بقيّة الأبنية الأخرى. في هذه الحالة تكون[سَ] غير معيّنة في النحو وتتعيّن في الاستعمال حسب قائمة معلومة:

{(س ⟵ سَ$_0$) = (س ⟵ سَ$_1$) {و، أو} (س ⟵ سَ$_2$)...}

الصورة الثانية أن تكون البنية [س] تحمل دلالة قارّة معيّنة، تضاف اليها دلالات أخرى تدقّقها حسب قائمة معلومة:

{(س ← سَ$_1$) = (س ← سَ$_1$) {أو} (س ← سَ$_2$)} {أو} (س ← سَ$_3$)...}

ومن الصورة الأولى والثانية يمكن افتراض صور أخرى كافتراض أنّ بعض هذه الدلالات هي بدورها قابلة لتنوّع دلاليّ مّا.

في رأينا أنّ الصور الأولى مرفوضة مبدئيًا، لا لأننا نتصوّر الاستعمال مستوجبا للدلالة، بل لأنّ البنية المجرّدة في ذاتها تحمل دلالة. فالبنيتان التّاليتان :

(2) إن [...] [...]

(2) [[...] لأنّ [...]]

تحملان فرقا دلاليًا، بمجرّد كون الأدوات مشحونة معجميًا بدلالة داخليّة تؤذن بموقع لها في بنية شرطيّة أو تعليليّة. يمكن للنحو أن يحدّد هذه الدلالة الدنيا وأن يحصرها، وأن يعتبرها قائمة في النحو تاريخيًا واجتماعيًا. وليس من اللازم أن تكون الدلالة الدنيا هي التي يبدأ بها الاكتساب، فقد تكون الدلالة البسطى متفرّعة عنها أو تقتضيها العلاقات بين الأبنية. فالدلالة الدنيا لـ[لو] غير الدلالة الدنيا لـ[إذا]، ومع ذلك فالعلاقة بين الأداتين تقتضي دلالة أبسط منهما معا. فعلى النحويّ أن يحدّد هذه الدلالات ، وعلى عالم النفس أن يحدّد درجات اكتسابها. فعلم النفس اللساني، لم يكتشف شيئا في هذا المجال لكونه انطلق من دلالات حدّدها التفكير اللغويّ مسبقا الأغلب أنّ المحلّلين لم يجدوا علاقة بين الشرط والجمع إلاّ لكون المناطقة تحدّثوا عن ذلك، كذلك الأمر في الافتراض وغيره.

فالصورة الثانية هي الصالحة وذلك في حدود ما أشرنا إليه. وهو أنّ [س ← سَ] قد لا تكون متوفّرة في البنية الشرطيةّ مثالا مثالا. وإنما تتوفّر فيها من حيث هي بنية تتعامل شرطيًا مع بقيّة الأبنية النحويّة. فالمبادئ اللسانية التي سنّها دي سوسير، تتضمّن أن جزءا من دلالة [إن ...] من حيث هي بنية جملة لا من حيث هي كلمة، يتكوّن من اشتراطها في اللغة وجود بنية [لأن ...] (ولا نقول من مقابلتها لها). وعلى هذه الدلالة البسطى تتركّب الدلالات الأخرى في مستويات مختلفة.

§ 192 – أمثلة من التراكم الدلالي : من الاقتران الاعتباطي إلى التعدّد التأويلي

من هذه الناحية قد يكون الاقتران الاعتباطي الذي في الجملة التالية مجرّد إضافة دلاليّة لا تغيّر جذريًا من الدلالة البسطى:

(3) إذا كانت فرنسا في استراليا فالبحر مالح.

وقد يكون التزامن نفسه في المثال الأوّل أو في المثال الثاني احتمالا من الاحتمالات الممكنة للدلالة البسطى، يتحقّق في أمثلة تجاوز الاقتران الاعتباطي:

(4) كنّا إذا بزغت الشمس خرجنا

أمّا دلالة المقابلة فقد لا تكون سوى دلالة ناتجة عن تقابلات معجميّة لا صلة لها بالدلالة الأساسيّة للشرط:

(5) إن كان الجاحظ ناثرا فالمتنبيّ شاعر

بل يمكن أن يكون الاستلزام هو أيضا متضمّنا في العلاقات المعجميّة قبل دخول العناصر المعجميّة في البنية الشرطيّة:

(6) إن كان الإنسان حيوانا فهو يموت

إنّ التصنيف المعجميّ ينصّ مسبقا أن الإنسان من الحيوان وأن الحيوان حيّ قابل للفناء.

ويمكننا أن نعتبر الاستنتاج من معاني الشرط في:

(7) إن كان وجه زيد أحمر فقد ضربه ابن الجارّ

لكنْ إذا تبيّن أنّ الجملة تقبل أن تؤوّل تعليلا لا استنتاجا، أي في المعنى التالي:

(8) إن كان وجهه أحمر فذلك لأنّ ابن الجارّ قد ضربه

رأينا أنّه ينبغي علينا أن نعرف مسبقا هل المتكلّم لا يعرف سبب احمرار الوجه فيستنتج اعتمادا على العادة أن ابن الجارّ ضرب زيدا، فعليه أن يحترز قبل اتّهام الناس، أمْ أنّه يعرف مسبقا أنّ ابن الجار ضرب زيدا ، فهو يخبر محتجًا لتقوية كلامه، وللتأثير به. وهذا التردّد التأويلي لا يعني سوى أنّ الدلالة الشرطيّة الأولى مهيّأة لهذه الإضافات الدلاليّة، وليست إحداها.

في المثال التالي:

(9) إن فتّشت جيبه فوجدت المسروق فهو السارق

أنحن أمام افتراض حالة عامّة ونتيجة عامّة، يصدرهما مدرّب في الشرطة لتلامذته، أم نحن أمام افتراض شاكّ يتوقّع أنّ المتحدّث عنه هو السارق أم نحن أمام متيقّن يحثّ الناس على التيقّن من صحة دعواه.

أمّا دلالة الجملة التالية على افتراض يخالف الواقع:

(10) لو اجتهدت لنجحت

فهو تأويل راجع إلى خصائص في "لو" سنحلّل بعضها في فصول أخرى. ولا تستلزم هذه الجملة افتراض اللاواقع إلاّ في فهم لاستعمال منطقيّ معيّن. فكثير من

المتكلّمين لا يفترضون بها غير الواقع وهو عدم النجاح لعدم الاجتهاد ، بقدر ما يستعملونها لتمنّي ما لم يقع.

§ 193 – التعجيم وصلته بالتراكم الدلالي على البنية [س ← سَ]

يمكننا أن نعود إلى جميع الدلالات السابقة للتعبير عنها بأبنية أخرى غير أبنية الشرط. إذا فعلنا هذا فإنّنا نلاحظ أنّ كلّ هذه الدلالات لا تنسب إلى الشرط بالضرورة ما دامت البنية قادرة على الاستغناء عنها. فعند التحوّل من بنية شرطيّة إلى بنية غير شرطيّة، لا نخسر هذه الدلالات {سَ$_2$ ... سَ$_ع$ } بل نخسر الدلالة الشرطيّة البسطى [سَ1،] الموجودة في [{س ← سَ$_1$ }] ، ونخسر تعاملها مع هذه الدلالات المصبوغة بصبغتها لكونها تحقّقت في صيغتها البنيويّة.

فالاقتران الاعتباطي متوفّر في المثال التالي:

(11) فرنسا في استراليا والبحر مالح

وغرابة الجمع العطفي بين مضموني الجملتين لا يقلّ عن غرابة الجمع الشرطيّ بينهما. فلا معنى إذن للافتراض القائل بأن الشرط يختصّ بكونه إطارا للمحادثة. فهذه الجملة لم تخسر شيئا من اعتباطها. وإنما خسرت الدلالة البسطى للبنية الشرطيّة القريبة من الدلالة الجمعيّة.

إذا كان لا يمكننا المحافظة على تزامن مضموني الجملة عند الانتقال من المثال الرابع إلى المثال التالي:

(12) كانت الشمس تبزغ فنخرج

فلأنّ التزامن في الجملة التي بـ [إذا] تزامن وهميّ ناتج عن الدلالة البسطى للشرط لا عن تزامن الحدثين في الحقيقة، فهذا المثال يبيّن أنّ ما خسرناه بالخروج من الشرط إلى غير الشرط، ليس الدلالة المضافة إلى دلالة الشرط، فهذه الدلالة بقيت بل توضّحت بالعطف، بل خسرنا الصبغة التي أخذها التعاقب في جملة بنيتها تدلّ على التزامن.

أمّا المقابلة التي في الجملة الخامسة فهي باقية في المثال التالي:

(13) كان الجاحظ ناثرا والمتنبيّ شاعرا

والمقارنة إذن لم تضمحلّ فما خسرناه بالانتقال هو درجة التعبير عن المقابلة بالتحوّل من جملة تجمع المنفصلين المتقابلين إلى جملتين تفصلان بين المنفصلين. وخسرنا كذلك اختيارنا في الجملة الشرطيّة أن تكون "شاعريّة المتنبيّ" هي المحور النواة أي خسرنا دلالة البنية ولم نخسر دلالة ما حملّته البنية.

أمّا الجملة السابعة، فيمكننا المحافظة على دلالة الاستنتاج التي فيها محافظة جيّدة بقولنا:

(14) وجه زيد أحمر إذن فقد ضربه ابن الجار

وكذلك التعليل:

(15) وجه زيد أحمر لأنّ ابن الجارّ قد ضربه

فنحن لم نخسر الدلالة المضافة إلى دلالة الشرط، بل خسرنا قيمة احتمال التعدّد الدلالي الذي تحمله بنية الشرط كما سنرى عند تحليل الدلالة البسطى التي له.وكذلك الأمر إذا عوّضنا الجملة التاسعة بـ:

(16) هو السارق. فتّش جيوبه. فستجد المسروق.

أمّا التمنيّ ومخالفة الواقع فنجده في :

(17) أتمنّى أنّي اجتهدت ونجحت

ولكنّنا ضحّينا بدلالة "لو" التي هي في الشرط وليست في التمنّي، ولا في مخالفة الواقع في ذاته.

هذه العمليات الاستبداليّة تبيّن زيف الاختبارات النفسيّة وعدم اعتمادها على المعطيات النحويّة الاساسيّة. فما خيّل لبعضهم أنها دلالات نفسيّة منطقيّة في بنية الشرط، ليست إلاّ دلالات عامّة. ومن الثابت عندنا أنّها ليست دلالات البنية الشرطيّة. بل هي دلالات تكتسب ثمّ يتعلّم بعد ذلك كيف تصبّ في بنية شرطيّة اكتسبت دلالتها الأولى في مرحلة مبكرّة.

من الطبيعيّ في هذه الحالة أن نفترض أنّ دلالة الشرط الماديّ مثلا دلالة جديدة تضاف إلى دلالة الشرط النحويّة المحتملة لقبولها، في فترة نتعلّم فيها استغلال الإمكانات المحتملة لتعجيم البنية الشرطيّة. بحسب ما نريده من مطابقة المقام، أو أن تكون دلالة تضاف إلى البنية في مستوى من مستوياتها المتّجهة إلى اللفظ.

من اللازم أن ندرس تكوّن هذه الدلالات في اللغة، وأن نحدّد لكل واحدة منها البنية الأمّ، أو أن نحدّد التعامل البنيوي المنتج لها، أو أن نحصر على الأقلّ العناصر المعجميّة المعبّرة عنها في نطاق حصر معيّن للدلالات المقوليّة اللازم على كلّ معجم تأديتها. لكنّ هذه الدلالات لا تصلح لتحديد النواة الصلبة من العلاقة بين البنية الشرطيّة ودلالتها والتي عبّرنا عنها على صورة تجريدية ب [س ←— سَ].

§ 194 - ضرورة إبعاد التعجيم لفهم النواة الصلبة للعلاقة بين البنية ودلالتها

للوصول إلى النواة الصلبة علينا أن نبعد الإنجاز المعجميّ وأن نراقب دخوله بحذر شديد. هذا ما فعلته اللسانيات ومازالت تفعله لكنّنا نؤكّده لسببين:

أ- لأنّ إبعاد المعجم في فترة من فترات اللسانيات قد صاحب طرد المعنى من النحو، ولم يهدف إلى البحث عن الدلالات البسيطة المفسّرة للدلالات المعقّدة، ولا إلى البحث عن التكوّن الدلالي في الأبنية المجرّدة،

ب - ولأنّ إرجاع المعجم ابتداء من أواخر السّتينات يتّجه في هذه السنوات شيئا فشيئا إلى إفقار الأساس المقولي لفائدة الأساس المعجمي. اعتقادنا أن الأساس المقولي لم يبح بعد بجميع أسراره، وأنّ انتصار الإعلاميّة اختباريّا للمعجم لا يعني أنّ اللغة مؤسّسة على المعجم في نحوها. فنجاعة المنطق والرياضيات في استيعاب الكون يدلّ على أنّ البنية الإعرابيّة (Syntaxique) في المعنى الكرنابي للكلمة، إن كانت أفقر دلالة من الأبنية الحمليّة المعجميّة اللغويّة، فهي أنجح في اكتشاف الأنظمة المستوعبة للكون. نعرض في مايلي ما ينجرّ عن هذا الرأي من مواقف.

§ 195 - أهميّة البحث عن حساب يحدّد قدرة الأبنية على التكهّن بالدلالة

من المشروع أن نتساءل عن فائدة الفصل بين الدلالة النحويّة الأولى التي للبنية والدلالة النفسيّة أو المنطقيّة التي تطرأ عليها عند التعجيم المكوّن للقول.

الفائدة الأولى أن نعرف بالضبط ماهي الدلالات في نظام الأبنية اللغويّة. وأن نستخرج قوانين تعاملها في ذاتها، وما تتكهّن به من احتمالات دلاليّة يستغلّها، ولا شكّ، كلّ مستعمل. بتحديد هذه الدلالات يمكننا أن نحدّد تصوّرنا للطاقة اللغويّة، ولقدرتها على استيعاب كلّ معرفة حادثة. إذا حدّدنا هذه المعطيات، وإذا حدّدنا الدلالات اللازمة في المعجم فإنّه يمكننا أن نتصوّر بعد الدراسة القواعد المولّدة للدلالة بفضل التقاء المعجم والبنية النحويّة. ذلك أننا نعتقد أن مفهوم الإسقاط المعجميّ في المدرسة التوليديّة لا يحدّد إلاّ الجانب الإنجازي والمعجميّ من الدلالة. ففي الأمثلة التي درسناها أعلاه نلاحظ أنّ المعجم لم يكن له دور في اختيارنا لبنية شرطيّة أو لبنية نحويّة أخرى. فالغالب عندنا أن هذا المفهوم للإسقاط، وكذلك مفهوم الأبنية الحمليّة في نماذج أخرى، من المفاهيم التي تفسّر ما نسمّيه باختبار الأبنية الوظائفيّة الدنيا وبعض متمّماتها أحيانا [فعل فاعل (مفعول) (وظيفة أخرى)]. لكنّها لا تفسّر تعامل الأبنية ولا تستوعبها، ولا تقدّم مقترحا يمكّن من تكوين علم في حساب الدلالة اللغويّة، يقوم على أصول لغويّة خالصة، أي على أصول نحويّة طبيعيّة، لا رياضيّة ولا منطقيّة صناعيّة.

يمكننا في المنطق أن نجري عمليّات معيّنة ننطلق فيها من أبنية وصياغات للوصول إلى أبنية أخرى، فالمنطق والرياضيات علمان لهما قدرة تكهنيّة كافية.

من الثابت عندنا أنّ هذه الخاصيّة توجد في اللغة على صورة أخرى قد لا تكون

استدلالية بالضرورة. ونحن لا نعتقد أن تكوّن القول واسترساله ينتج دائما من استعمال القواعد المنطقيّة، أو من اتباع خصائص الموصوف باللغة في المقام.

للغة حركتها الخاصّة والطبيعيّة الأولى في إنتاج ما سمّيناه بالفوضى الدلاليّة. هذه الحركيّة لا تتكوّن بالعمليات النفسيّة أو غيرها في أساسها وإن كنّا لا ننكر خصائص الإنجاز.

علينا أن نعرف كيف يمكن لرأس معجميّ يوضع في بنية أن يجعلنا نفكّر في عنصر آخر يقتضي بنية أخرى، لكن علينا أن نعرف قبل ذلك كيف يمكن لبنية حاضرة أن تشير إلى بنية غائبة.

7/I

وسم اللفظ المتغير لاستقرار المعنى الأول المتمثل في التعامل الحركي بين الأبنية النحوية المجردة ودلالته على الحاجة إلى مجاوزة المثالية الفردية والآنية التخاطبية

1.7/I
ثبات البنية النحويّة المجرّدة في التاريخ

§ 196 – المفاهيم الأساسيّة في هذا الباب

يقوم الباب السابق على رفضنا لمفهوم «الكفاية النفسيّة». ولقد مثّلنا للفرق بين الدلالة النفسيّة والدلالة النحويّة بمجموعة الأعداد يختزن الفرد نفسيًا بعض دلالتها، لكنّه باختزانها يختزن خصائص فيها يدركها الرياضيون ولا سبيل إلى المختبر النفسيّ أن يدلّ على وجودها في الذهن. ونضيف إلى هذا أنّه من المفارقات الطبيعيّة الرائعة أنّ الدماغ البشريّ لا يدرك أغلب خصائصه،ولا يعرف كلّ ما في طاقاته من بعد.

من الجوانب الغامضة في الدماغ ما يتعلّق بالجانب الاجتماعي. نترك للبيولوجيين أن يفسّروا التكامل الاجتماعي بين أدمغة الأفراد.

يقوم هذا الباب على تصوّر اللغة حقيقة اجتماعيّة ضاربة في التاريخ تختزن خصائص من تجربة الجنس البشري في صورة أبنية نحويّة دلاليّة قارّة منها يغترف الانسان الجزء الأساسي والخامّ لاستعماله في بعض صناعاته العقليّة. سنعود إلى هذا الجانب النظريّ والفلسفيّ في الفصل الأخير من هذا الباب. أمّا الآن فنقدّم ملامح تدعمه بتقديم خصائص في الشرط تبيّن أنّه من اللازم في الدراسة النحويّة أن نتخلّص من مفهومين اديولوجيين غير علميين اعتبر أحدهما من المفاهيم اللسانية الأساسيّة وهو مفهوم «الآنيّة»، واختفى ثانيهما وراء مفهوم لسانيّ آخر وهو «الإمثال» (idéalisation). هذا المفهوم الثاني هو «الفرديّة» المعبّر عنه بتعابير شتّى منها «المتكلّم – المخاطب المثالي»، ومنها «الإنسان» .

في الشرط خصائص عدّة تجاوز مفهوم «الفرديّة والآنيّة» المتحقّقة في القول من حيث هو بنية نحويّة معجّمة منجزة. يمكن للباحث أن يعتبر هذه الخصائص خصائص مجرّدة مطلقة. إنّنا لا نقبل التجريد فقط بل عملنا قائم على افتراض أنّ التجريد بقدر ما يرتفع كان أنسب للغة ولفهمها. مالا نقبله هو أن تكون الظواهر الإنسانية المجرّدة خارجة عن مفهوم «الزمن».

§ 197 – وسم البنية المجرّدة الثابتة بالمتغيّرات اللفظيّة

نسلّم ابتداء أن تجريد الأبنية ، تجريدا يعتمد على تعاملها، يؤدّي بالضرورة إلى حقائق مطلقة في الزمان، أي إلى تصوّرات دلاليّة أزليّة تمنعها اللغة من التلاشي بعمليتين متضاربتين في الظاهر متكاملتين في الحقيقة :

1 ـ العمليّة الأولى تتمثّل في ترشيح الدلالة إلى مستوى رفيع لا يستطيع التغيّر اللفظي الديكرونيّ أن يبلغه وأن يؤثّر فيه،

2 – العمليّة الثانية وسمه باللفظ ليحافظ على تسجيل ماديّ له، يقيه من التلاشي.
يتحقّق التكامل بين العمليتين بتصوّر متغيّرات لفظيّة للثوابت البنيويّة.

نحن لا نكتشُف، في الحقيقة شيئا جديدا، بل نريد أن نستغلّ ظاهرة معروفة قلّما تشير اللسانيات إلى أبعادها التاريخيّة الاجتماعيّة لكونها بقيت سجينة الفرديّة والآنيّة اللفظية.

لنقتصر لتوضيح هذا الرأي على أنموذج [شرط + جواب] كما يتّضح في المنوال [إن ج$_2$ ج$_1$] وإن كنّا لا نعتقد أنّه الممثّل الوحيد للبنية الشرطيّة الدلاليّة الأمّ المجاوزة له وللأبنية التي تدخل في مجموعة ما يسمّى بأدوات الشرط.

نفترض أنّه في زمان مّا اكتشف الانسان البنية المعبّرة عن علاقة بين حدثين نسمّيها العلاقة الشرطيّة (لنترك للانتروبولوجية الجينية أن تبحث عن بداية هذا الانسان ومكانه، فهذا لا يهمّنا). لنفترض أنّه انتهى بعد محاولات عدّة إلى ترسيخها في بنية لفظيّة مّا.

ولنفترض أنّه اكتشف أنّه يمكنه اختزانها في عنصر لفظيّ يتميّز بما ذكرنا، في فصل سابق، وهو عنصر يختزن دلاليّا بنية مقوليّة قابلة للانفجار خارجيا في بنية إعرابيّة دلاليّة. لنقل للتمثيل إنّه اكتشف أنّ العنصر [إن] (بمعنى عنصر ما له قيمة إن) إذا حافظ عليه كان العنصر الذي يحمل داخليا شحنة بنيوية داخلية قابلة للانفجار خارجيا على الصورة [شرط + جواب] باعتبار هذه الصورة شكلا إعرابيا ودلاليّا.

هذا العنصر اللفظي قابل للتغيّر بحيث يمكننا أن نقول إنّ المجتمعات تتوارث خزن البنية فيه دون أن تشعر بمرور الأجيال أنه يتغيّر. نفترض على سبيل التمثيل لا الحقيقة أنّ الجيل الثالث لم يتفطّن إلى أنّ النّون في [إن] عنده صارت قريبة من الميم في النطق، وأنّ الجيل السادس أو السابع لم يتفطّن أنها صارت ميما، وأنّ جيلا آخر لم يتفطّن أنّ الهمزة صارت هاء وأنّ جيلا آخر لم يتفطّن إلى أنه بتأثّر مّا بعنصر آخر يكثر مجيئه مع هذه الأداة بدأ يكوّن من العنصرين عنصرا آخر. وهلمّ جرّا.

في النهاية هذا العنصر يمكن أن يأخذ عبر التاريخ صورا عدّة منها { Ø، إن، إم، ...، ... if... si} وذلك حسب المبادئ التي تحدّدها اللسانيات التاريخيّة وحسب العائلات اللغويّة لكنّ هذا التغيّر لا يمسّ المبدأ وهو وجود عنصر لغويّ مّا يسم هذه البنية [جواب + شرط]. هذا العنصر ليس من اللازم أن يكون أداة مستقلّة. يمكنه أن يكون عنصرا شاغرا [س] يدرك مثلا بعلامات موزّعة على البنية.

إنّنا بهذا التحليل لم نجاوز المباد ئ المدرسيّة الأولى للسانيات. ومع ذلك فأغلب اللسانيين لا يفكّرون في وضع هذا التجريد في محلّه التاريخيّ.

إنّهم يضعون هذا التجريد في قبّة من البلّور يسمّونها أحيانا «علما»، ويسمّونها «منطقا» ويسمّونها «منطقا طبيعيا»، ولا يرون أنّ المجتمعات تتناقل أبنية مجرّدة ثابتة من خلال علامات لفظيّة.

إنّ بقاء دي سوسير في سجن «اللفظة» و «المرجع» هو الذي جعله يتوهّم اعتباطيّة العلاقة بين الدال والمدلول. لكن إذ نظرنا في الأبنية الاعرابيّة الدلاليّة الأساسيّة كالإسناد والنعت والشرط والعطف، فإننا نلاحظ أننا أمام علاقات بنيويّة دلاليّة قارّة وثابتة في التاريخ . نسمها بما اتّفق من اللفظ ولكنّها تبقى أبنية مجرّدة ذات دلالات تتكوّن من العلاقات الرّابطة بينها.

سنرى في مواضع أخرى من البحث أننا في النهاية لا نعارض الحدس البدائي الذي انطلق منه دي سوسير. بل ننطلق منه لنعبّر عن الأمور بطريقة أخرى، وذلك عندما نبيّن مفهوم «الاسترسال» (continuum).

في هذا الموضع من البحث نحاول أن نقدّم بعض الظواهر القارّة من الشرط، وأن نقدّم نماذج تبيّن أنّ دراسة التعامل البنيويّ من شأنه أن ينبّهنا إلى مجال واسع من الدراسة اللسانية يتمثّل في البحث عن الأصول اللغويّة للفكر الانسانيّ.

نقدّم الآن، وفي سرعة، خصائص من مثال المنوال [إن ج $_2$ ج $_1$]، تبيّن أنّ البنية النحويّة الدلاليّة ينبغي أن توضع في التاريخ باعتبارها ظاهرة تجريديّة تتناقلها المجتمعات، لا ظاهرة مطلقة خاصّة بالأفراد والحالات المثلي للتخاطب. ثمّ نقدّم بعد ذلك، بشيء من التفصيل علامات تدلّ أنّ اللغة تكتنز المادة «الخام» للعلاقات المنطقيّة بين الجمع والنفي والشرط والانفصال أي لـ $\{\sim, \Lambda, V, \leftarrow\}$.

§ 198 – استقرار الازدواج في العمل اللغوي في البنية [إن ج $_2$ ج $_1$]

إذا قبلنا رأي دكرو الذي يرى الشرط والجواب مسيّرين بعملين لغويين وهو رأي أخذ به بعض المحلّلين اللسانيين النفسيين كما رأينا، وهو أيضا رأي نجد له جذورا في تفكيرنا اللغوي القديم منذ تساءل النحاة في الشرط والجواب أهما خبر أم إنشاء أم خبر وإنشاء، (انظر رأي التفتزاني في حمودة، ص 261) فإنّنا في الحقيقة نقبل أنّ الشرط، منذ كان، كان على هذه الصفة. ومفاد هذا التدقيق أنّ العمل اللغويّ ظاهرة قديمة جدّا في عمليّة التخاطب. فإن كان هذا فأحد أمور ثلاثة : إمّا أنّ العمل اللغويّ يبتدعه المتكلّم لسبب مّا، كلّما تكلّم، وإمّا أنّه يتعلّمه اجتماعيّا كما يتعلّم الظواهر الثقافية الحضاريّة، وإمّا أنّه مسجّل على صورة مّا في الأبنية منذ القديم، ويصوّر إذن نواة الاستعمال اللغويّ منذ كان. يبدو لنا أنّ الرأي السائد أنّ الأبنية تحمل دلالة العمل اللغويّ ، هذا ما لاحظناه في مثال لاكوف وفي ما أشرنا اليه عند إحالتنا على بعض كتابات المتوكّل. لذا فإضافة البعد التاريخيّ إلى هذا الاختيار السائد قد يبدو مجرّد موقف فلسفيّ لا يغيّر من القضايا شيئا يذكر.

لكنّنا اذا اتّفقنا على أنّ مفهوم السنكرونيّة قد كيّف النتائج التي وصلت اليها اللسانيات، واذا اتفقنا على أنّ آنية التخاطب، والتخاطب في العموم ما زال يوجّه كثيرا

من النظريات نحو نتائجها، فعلينا أن نقبل أنّ النظر الى اللّغة من هذه الوجهة من شأنه أن يكيّف البحث اللغويّ وأن يوجّهه وجهة أخرى.

§ 199 – التجريد في البنية الوظائفيّة لـ [ج] يقتضي تجريد الأداة من لفظها مع بقاء قيمتها العمليّة اللغويّة وقيمها المنطقيّة

إذا نظرنا الآن في مضمون العمل اللغوي وهو المتمثل نحويًا في جملتي الشرط والجواب، فإننا نلاحظ أنّ تشكّل الجملة منذ القديم على الصور المختلفة (ف فا مف، فا ف مف.. الخ) {SVO, VSO ... إلخ} لا يعني سوى أنّ الدلالات الوظائفيّة وما يتّصل بها على صورة من الصور، تتّصف بالصفة الأزليّة. هذه الدلالات الوظائفيّة مجرّدة. ويبدو لنا أن النظر في تعاملها من حيث هي كائنات مجرّدة في التاريخ مع أدوات لفظيّة من صنف {إن، لو،اذا، if, si...} نظر يحمل تضاربا داخليا، إذ لا نظنّ أن هذه الأشكال الوظائفيّة المجرّدة كانت تتعامل مع ألفاظ مهما ابتعدت في التاريخ فليست قديمة. للخروج من هذا التضارب علينا أن نعتبر هذه الألفاظ مجرّد علامات على علاقات في حاجة إلى أن تشكّل بنيويًا على صورة تجعلها قادرة على استيعاب الاحتمالات المختلفة للتأويل الدلالي الذي يتناول الأبنية الشرطيّة على اختلافها. وعلينا أن نراعي في عمليّة تجريد هذه الألفاظ صلتها بالخصائص الأساسيّة للعمل اللغوي، والخصائص الأساسيّة للقيم اللغويّة أو المنطقية الأخرى كالضروري والمحتمل والصدق والكذب.

§ 200 – اقتضاء التجريد التخلّص من المظهر اللفظيّ لتصريف الفعل

هذه القيم ترتبط نحويًا بظواهر إعرابيّة ودلالية وصرفيّة مختلفة، منها ظاهرة الجزم وعدم الجزم في العربيّة، ومنها تصريف الفعل حسب وجوه وأنماط مختلفة (modes) في الفرنسية والانكليزيّة. هذه الظواهر على اختلافها متشابهة في ما تثيره من قضايا دلالية. فوجود فعل على نمط انشائي (إمكاني) في جملة انكليزيّة يثير في وجه المنطقي والدلاليّ نفس القضيّة التي يثيرها الجزم، وهي مخالفة الواقع، أو اللاواقعيّة عموما.

لذلك علينا، على الأقلّ أن نجد عند التجريد معطيات محدودة تجاوز الجزم وتفسّره في الآن نفسه دون الاعتماد على [إن] ما دام التجريد يقتضي عدم اعتبارها، كما لاحظنا منذ حين.

§ 201 – استقرار تقدّم الشرط على الجواب في لغات عدّة

من الخصائص العامّة المشتركة بين لغات عدّة، والمتوغّلة في التاريخ أنّ المتكلّمين

والنحاة والمناطقة يقرّون بتقدّم الشرط على الجواب، والحال أنّ الجواب من الناحية النحويّة هو العامل في الشرط.

ونحن لا نعتقد أنّ هذه الظاهرة ترجع الى مفهوم السبب والنتيجة، أو دلالة المقدّم والتالي بالمعني الاستلزامي للشرط، لأنّه لو كان ذلك لكان من اللازم في جميع اللغات وفي العربيّة خاصة أن يقدّم التعليل بـ «لأنّ» ما دام محتواها هو أنّ ما يليها سبب في ما قبلها. ثم إنّنا قد لاحظنا أنّ الشرط لا يدلّ حتما على الاستلزام أو العلّيّة في مراحل اكتساب اللغة، وفي أمثلة كثيرة من أبنية الشرط. فليست هذه المعاني المعقّدة في رأينا ممثّلة لدلالة البنية البسطى. وهذا يطلب منّا أن نجد للظاهرة تفسيرا آخر، يجاوز مفهوم التقديم البلاغيّ، ويتّصل على صورة مّا بتجريدنا للعلاقة الشرطيّة ، وبما ينبغي أن نفسّر به ظاهرة الجزم أو الظواهر الأخرى في اللغة (القسم V، الباب الثاني).

إذا توصلنا إلى ظواهر عامّة وبسيطة قادرة على تفسير أبنية الشرط المتّجهة إلى اللفظ تفسيرا يبيّن كونها بدايات لوسم البنية النحويّة الدلاليّة، فإنّنا قد نصل إلى اكتشاف النواة الدلاليّة الأولى التي ينبغي اعتمادها في حلّ قضايا العلاقة بين البنية والدلالة. وإنّنا نترقّب أن تكون هذه النواة ممثّلة للمرحلة التاريخية الأولى المكتنزة في حاضر الأبنية ، والتي يبدأ بها الطفل اكتشافه للغة.

2.7/I

وسم اللفظ (بتغيّره الموقعي في البنية الآنيّة ويتغيّره الوظائفي في التاريخ) لتعامل الأبنية وعلاقتها الدلاليّة ولتهيئتها للصياغة المنطقيّة الصناعيّة

§ 202 ـ غرض الفصل

نذكر في هذا الفصل ظواهر تبيّن :

1) أن النظام الآنيّ للغة يحافظ على علاقات بنيويّة دلاليّة قديمة في مستوياته التجريديّة، وأنّ هذه المحافظة ليست من جنس حمل البنية للدلالة كأن تقول مثلا إنّ الجملة الاستفهامية تحافظ على دلالة الاستفهام من خلال أدوات متغيّرة تعبّر عنه، بل هي من جنس آخر يتمثّل في وسم اللغة لعلاقة دلاليّة بين بنيتين مختلفتين كوسمها للعلاقة بين الشرط [إن ج2 ج1] والنفي [لا ج] وسما مطلقا،

2) وأنّ هذا الوسم يدلّ على أنّ اللغة تسجّل تاريخيا الخطوط الكبرى لعمليات منطقيّة دقيقة يمكن إنجازها بتصفية المادّة الخامّ التي تقدّمها اللغة. فإذا كان يمكن مثلا أن نعبّر منطقيّا عن بنية شرطيّة ببنية تقوم على النفي والجمع كما هو الحال مثلا في :

(ق ⟵ ك) المكافئة لـ (− (ق ∧ − ك))

اعتمادا على كون الصيغتين لهمانفس القيمة التصديقيّة، فإنّ اللغة قبل ذلك تركت لنا علامات تدلّ على صلة الشرط بالنفي وعلى صلة الشرط بالجمع.

أهميّة هذا الاستدلال أنّه يبرر المنهج الذي اتّبعناه في الأقسام الموالية من هذا البحث والذي لا يوافق المعهود من تصنيف الأبنية وتصنيف الأبواب، وأنّه يدعم اعتبارنا الدلالة علاقة بين أبنية نحويّة وليست كائنا تؤوّل به الأبنية.

وسنقارن في هذا الفصل بين مظاهر تاريخيّة مختلفة حتّى نبيّن أنّ ما نقوله عن العربيّة ليس ناتجاعن صدف عجيبة.

لنبدأ في الأوّل بوسم اللغة للعلاقة بين الظواهر التالية : الشرط – الوصل – الاستفهام – النفي – الحصر – الجواب (بنعم أو لا) – العطف بـ أو – وكذلك العطف بالواو – وغير ذلك من الظواهر المختلفة والدّالة على ما سنبيّنه في غير هذا القسم من شدّة العلاقة بين العمل الإعرابي والعمل اللغوي.

ثم نتحوّل بعد ذلك إلى أنموذج للخام من القواعد المنطقيّة المسجّلة في النحو.

§ 203 ـ وسم الأداة [si] تاريخيًا لاستقرار العلاقة بين الشرط والموصولات والاستفهام والإيجاب والتأكيد

لنبدأ بمثال من لغة لا تتّهم كالعربيّة بقدمها وببعدها عن الاستعمال اليوميّ والتخاطب الآني . وهي الفرنسية.

نلاحظ في دراسة [si] الملاحظات التالية :

أ) يرجع استعمال [si] حسب معجم روبار إلى سنة 842 م. وذلك دون حساب تاريخها في اللاتينية. مهما كان تطوّر الاستعمال الفرنسي لتصاريف الفعل ومهما كان التغيّر في الأسماء معجميًا وصوتيًا، ففي العموم لم يتغيّر من البنية الفرنسية [si P_2 P_1] شيء من خصائصها الأساسيّة.

ب) يبدو أنّها منذ القديم تستعمل [si P_2] في وظيفتين : وظيفة المتمّم الذي في معنى الشرط، ووظيفة المتمّم المفعول به مع الفعل سأل (demander) وذلك في موقع [que]. وتشير بعض الدراسات أنّ لأدوات الشرط وأدوات الاستفهام علاقة تفسّر هذا الاتّفاق في الموقع (انظر دراسة Champaud وBassano للعلاقة بين si و que، في 1983 ص 299) . يمكننا بسهولة أن نربط هذه الملاحظة التاريخيّة بنظريّة المتمّ (comp) في المدرسة التوليديّة وبتمثيل [si] لعمل لغويّ مّا، يعتبره دكرو افتراضا كما رأينا.

ج) تستعمل [si] حسب روبار من القرن التاسع حرف جواب بمعنى «نعم». هذا مع العلم أن [نعم] من صنف قريب ممّا نسمّيه باسم الفعل، ومن صنف ما اعتبره نحاتنا جملة كاملة وهي ممّا يسمّيه تنيار بـ phrasillon أي جُمَيْلة (Tesnière, 1976 p 97)

د) كذلك تستعمل للدلالة على تأكيد الصفات في مثل : (si grand)

علينا أن نتساءل ما هي العلاقات الدلالية التي أرادت الفرنسيّة وسمها بتوزيع [si] في أبنية مختلفة. ما هي العلاقة بين الشرط ونعم ؟ لماذا أكّدت العلاقة بين الشرط والمفعول به؟ ما هي العلاقة بين التأكيد والشرط؟ قد نعتبر هذه الظواهر مجرّد صدفة من الصدف وقد نجد لبعضها جوابا. نؤجل الأجوبة العامة لقسم آخر من البحث. ولنتحوّل لتدعيم هذه الملاحظات إلى العربيّة حتى نرى أن بعض الظواهر الديكرونيّة المختلفة، تستغلّها اللغة لوسم علاقات دلاليّة قارّة تدلّ أنّ البنية الإعرابيّة الدلاليّة ينبغي أن تدرس في مستوى يجاوز التقابل بين السنكرونية والديكرونيّة، أي في مستوى ما سمّاه دي سوسير (panchronique) (انظر رأيه في الدروس ط 1969 ص 134).

§204 ـ وسم اللفظ آليًا لثبات العلاقة بين الشرط والموصولات وظائفيًا

لا نعرف لـ [إن] تاريخا مضبوطا، ولكنّنا نلاحظ أنها تستعمل في العربية المعاصرة في موضع [أن] كما تستعمل [si] في موضع [que] :

(1) لا أعلم إن جاء زيد

نقرّ أنّ كثيرا من الدارسين يعتبرون هذه الجملة لحنا منقولا عن اللغات الاجنبيّة، وأنّ الافصح قولك :

(2) لا أعلم أجاء زيد (أو هل جاء زيد)...

لكنّ الصفويين لم ينتبهوا الى أنّ النظريّة التي سادت النحو قبل سيبويه تنصّ على أنّ أدوات الشرط استعمال مخصوص من أدوات الاستفهام (انظر الكتاب III/ . ص 102 استعمال الخليل الاستفهامَ دليلا على الشرط، وفي III/ . ص 56 مسألة : «هل يجازى بكل شىء يستفهم به») وأنه قد ورد في كلام العرب استعمال لـ «إذ» قريب من استعمال «إن» في مثل «أتذكر اذ تقول» (سيبويه III/ . ص 60)، وأن ابن هشام تشبّث بمفعولية «إذ» في « واذكروا اذ كنتم قليلا» (المغني ص 84 ; 85) لكونها بمعنى [اذكر زمن كذا] لا بمعني [اذكر في زمن كذا].

سندرس في قسم مقبل ظواهر عدّة تؤكّد العلاقة بين المجموعة {إنْ أنْ، أنّ، إنّ}

§ 205 ـ وسم اللفظ لثبات العلاقة بين الشرط والنفي وإشارتها إلى التأكيد الإيجابيّ

أمّا الايجاب الذي رأيناه في [si] فنظيره استعمال [إن] في المعنى المقابل لـ[نعم] وهو (لا). ولا داعي للتفصيل هنا في [إن] النافية. ونكتفي بالاشارة إلى هذا التشابه بين الشرط والإثبات والنفي في الأدوات مع اختلاف مواضع الاستعمال في الظاهر.

وإن لم تكن [إن] مستعملة في العربيّة بمعني [نعم] فـ [إنّ] أخت [أنّ] كما يتبيّن في المثالين الصحيحين :

(3) {أشهد، أظنّ، أعلم} أنّ زيدا منطلق

(4) » » » إنّ زيدا منطلق

تستعمل بمعنى [نعم] حسب ما يبدو من المثال المشهور المسند إلى ابن الزبير «إنّ وراكبَها» المذكورة في جواب أعرابيّ قال له « لعن الله ناقة حملتني اليك». وذلك بمعني «نعم وراكبها» (انظر المغني لابن هشام، ص 37)

وسنبيّن في حينه صلة [أنّ] بـ [أنْ] وصلة [أنْ] بـ [إنْ]. وذك عند تقديمنا لخصائص المحلّ الانشائي، وعند ربطنا بين إنشاء الجملة وظواهر أخرى كاسم الفعل،

وعند شـرحنا لمفـهوم العنصـر الماهي الاشـتـقـاقيّ المفـرغ من الدلالة الإحـاليّـة، وعند استدلالنا على اختزال الجملة في ما سمّيناه بالشحنة الوجوديّة.

§ 206 ـ وسم اللفظ لثبات العلاقة بين الشرط والنفي والايجاب والتأكيد والحصر في نطاق قانون «نفي النفي ايجاب»

وكذلك استعملت [إن] للتقوية كـ [si] في الأبنية التي اهتمّ بها النحاة والمشتملة على [ما إن]. وهو استعمال غير متسع اتساع [si] في تأكيد الصفات. ولكنّه يسترعي الانتباه ، لاتّصاله بالنفي، ولأنّه في مثل الجملة الثالثة التالية لا يغيّر المعني الذي في الرابعة :

(1) ما إن فعل الفاعل حتّى وقع الشيء

(2) ما فعل الفاعل حتّى وقع الشيء

(3) ما إن خرجت حتّى وجدت

(4) ما خرجت حتّى وجدت

إلاّ لأنّه يحافظ على دلالة النفي، محافظة ينتج عنها تطبيق القاعدة المنطقيّة الصناعيّة التي تنصّ على أن نفي النفي إيجاب. فالفعل في المثال الثالث واقع حاصل. والقاعدة المنطقيّة اذن مسجّلة في البنية المجرّدة منذ زمن قديم. فلم يحصل بـ [إن] تأكيد للنفي، بل حصل بها تأكيد لوجود الفعل الداخل عليه النفي والمبطل بـ ـ [إن]. وهذه القاعدة المنطقيّة النحويّة هي التي على أساسها يقوم الحصر في مثل :

(5) ما فعل إلاّ الفاعل، ما فعل الفاعل الاّ المفعول.

وهو الحصر الشبيه في أداته بقولك للبنية المجرّدة :

(6) لا تفعل وإلاّ فعلت

وهي بنية منتسبة إلى الشرط، بلا خلاف.

هذه الوظيفة التأكيديّة موجودة في أبنية أخرى مركّبة بأخت [إن]، وهي [لو]:

(7) افعل ولو شيئا واحدا.

بدليل أنّ محتواها لا يختلف عن :

(8) افعل شيئا واحدا (على الاقل)

ولو تتبّعنا [si] وجميع الأبنية الدّالة على الشرط في الفرنسيّة، وقارنّاها بالعربيّة من حيث هي أبنية مجرّدة، وقد فعلنا بعض ذلك في ما مضى، للاحظنا أنّه لا مهرب من اعتبار الأبنية المجرّدة من التعجيم تحمل دلالات أزليّة، تدعونا إلى البحث عن خصائص بنيويّة دفينة تفسّر لنا السبب في كون المنطق الصناعي يمثّل جزءا أساسيّا من وحدة

العقل البشريّ. وفي رأينا أنّه عندما نحدّد هذه الأبنية كما يجب، يمكننا ، بعد ذلك، أن نفهم العلاقة الحقيقية بين البنية ودلالتها. وقد يتبيّن عندئذ بالأدلّة القاطعة أن الدلالة هي البنية النحويّة في تعاملها مع الأبنية الأخرى حسب خصائص مشتركة بين اللغات، تظهر في مظاهر مختلفة من حيث «اتجاهها اللفظيّ».

§ 207 ـ وسم التغيّر اللفظيّ التاريخي لثبات العلاقة بين الشرط والموصولات

لنلامس الآن مؤشّرات لفظية أخرى تدلّ أنّ الديكرونية اللفظيّة والآنيّة اللّفظيّة لا تهمّ الأبنية المجرّدة من اللغة وأعني الأبنية النحويّة الدلاليّة، وتدلّ على أنّ العلاقات البنيويّة المجردة تختزن معلومات دلاليّة نتوقّع أنّها هي التي تفسّر إمكان تحوّل بعض العلاقات اللغويّة إلى روابط منطقيّة صناعية يمكننا في حدود صناعية معلومة أن نستخرج منها القوانين المحصوليّة الأساسية (lois tautologiques) .

لكن ننبّه مرّة أخرى إلى أننا نتلمّس طريقا موصلة إلى تقعيد المنطق في اللغة ببيان الاستقرار الدلاليّ في تاريخ اللّغة استقرارا بنيويّا تكوينيّا، لا تأويليا، دون أن ندّعي أننا قد وصلنا.

إذا صحّ ما يقوله المؤرّخون، فإنّ أخوات [إن] في الساميات هي [إم] في العبريّة، و[أن] في الآراميّة و[أم] أو [أمّا] في الحبشيّة (برجشتراسر، 1982، ص 197) (هذا مع إهمال بعض المميّزا ت النطقيّة).

يبدو لنا أنّ هذه المعلومات التاريخية ثريّة بمعطيات تبيّن أنّ التجريد الآنيّ للأبنية وعلاقاتها لا يرفعنا إلى عالم مثاليّ مطلق بل يصعد بنا في التاريخ. وذلك لأسباب عدّة.

فالنحاة العرب كما أنّهم لم ينتظروا القرن التاسع عشر وفكرة الديكرونية ليكتشفوا أنّ التجريد الآني يقتضي لتفسير أبنية المعتلّ افتراض أصول تبيّن بعد ذلك أنّها تاريخية ، فكذلك لم يفكّروا في التاريخ عندما أشاروا ولو باحتشام إلى أنّ أداة الشرط قد تتحقّق بـ [أن] الموجودة في الآراميّة. وقد أعانهم على ذلك قوله تعالى (ابن هشام ، المغني، ص 34) :

(1) أن تضلَّ إحداهما فتذكّرَ إحداهما الأخرى (البقرة، 282)

وفي رأينا أنّه من غير النافع أن نعتبر هذه الظاهرة مجرّد بقايا آثار من حالة قديمة. فالأجدى أن نلاحظ أنّ بعض تراكيب الحصر متّصلة بالشرط حسب ما يبدو من مقارنة المثالين التاليين بما تستوجبه قواعد الحصر :

(2) لا أفعل إلاّ أن تفعل

(3) أفعل إن فعلت

فكما أنّ تركيب الحصر لا يتغيّر مضمون جملته بحذف أداة النفي وأداة الحصر (الاستثناء) فكذلك الأمر في هذين المثالين. وهذا يدلّ على أنّ [أنْ] في بعض استعمالاتها ما زالت شرطيّة، وإذا كان ذلك فأمران :

أوّلهما أن أبنية الحصر والاستثناء ما زالت تحمل جزءا من الدلالة الشرطيّة وأنّه أيضا من الممكن أن نجد علاقة دلاليّة دفينة بين [أنْ] و [إنْ] هذه العلاقة الدفينة قد تفسّر لنا لماذا يمكننا الانتقال من البنية [مبتدأ + خبر]، إلى البنية [شرط + جواب]:

(4) أن تصوموا خير لكم

(5) إن تصوموا يكن خيرا لكم

وإذا وسّعنا هذا الأمر إلى ما لاحظناه من علاقة بين المنطق الحملي والمنطق الشرطي في «سقراط يموت» وما يشبهها ، فإنّه يمكننا بتتبّع الخيوط اللغويّة أن نبيّن أنّ بعض الظواهر المنطقيّة مسجّلة دلاليّا في العلاقات البنيويّة في صورة مادّة خام.

هذه العلاقة بين [أن] و [إن] تجعل نظريّة المتمّ (comp) أكثر عمقا. فليست الأداتان في هذه الحالة مجرّد مظهر تصنيفيّ للأبنية ، بل هما علامتان على حركة دلاليّة لا تتغيّر عبر الزمن، ولا تتأثّر بالتعجيم.

سنستغلّ هذه الآراء في فصل لاحق لتفسير التشكّل [و...ف...] في مثل البنيتين المختلفتين التاليتين :

(6) إن ج 2 فـ ج 1: إن تفعل فأناكذا

(7) مصدر فـ ج : ونظرا الى ... فأنا...

§ 208 ـ وسم التغيّر اللفظي التاريخي لثبات العلاقة بين الشرط والتأكيد والتفصيل

هذا في ما يخصّ [أن] الآراميّة . أمّا في ما يخصّ [أمّا] الحبشيّة فإننا لا نقول فيها الكثير. بل نكتفي بالتذكير بأنّ النحاة العرب لأسباب دلاليّة تدلّ على حدس لغويّ مدهش حاولوا، رغم ظاهر التكلّف، أن يحشروا [أمّا] في أدوات الشرط، رغم وضوح دورها التأكيدي والتفصيلي.

يمكن لباحث متسرّع أن يفسّرهذه الصدفة بما يعرفه العرب عن الحبشة، أو أن يفسّر ذلك بأصول الخليل ، وقرب موطنه من مجال التعامل الاقتصادي بين العرب وأهل الحبشة. وفي رأينا أنّ مثل هذه التفاسير تستبله المفكّرين البناة لجزء أساسيّ من

ثقافتنا. فليس من الصدفة في رأينا اشتراك الجواب وأمّا في الفاء. وليس من الصدفة أنّ هذا التركيب الذي اهتمّوا به يحمل دلالة الشرط :

(8) أمّا أنت منطلقا انطلقت معك (=إن كنت منطلقا...)

وسندقّق هذا بطريقة غير مباشرة في الصفحات الطويلة التي خصّصناها لما سمّيناه بالمحلّ الواوي (انظر القسم الثالث خاصّة) وفيه حلّلنا قيمة فاء الجزاء الحقيقية، ولما سمّيناه بالعنصر الماهيّ [ما] وهو العنصر الاشتقاقيّ المفرغ من الدلالة الإحاليّة والمشبع بدلالات المحلاّت البنيويّة (انظر القسم الرابع).

§ 209 ـ وسم التغيّر اللفظي لثبات العلاقة بين دلالة الشرط ودلالة الانفصال [أو] عن طريق وسمه لثبات العلاقة بين دلالة الشرط ودلالة الاستفهام التصوّري

أمّا [إم] العبريّة فظاهريّا ليست إلاّ تغيّرا صوتيا يعقد ما بينها وبين [إن] مجرّد علاقة بين النون والميم لها شبيه في جمع السلامة بين العربيّة والعبريّة . ويمكن للسانيات اللفظ والديكرونية ألاّ ترى بين [إم] و [إن] و [أم] الحبشيّة سوى تغيّرات صوتيّة لا معنى لها في النظام.

في رأينا أنّ هذا الموقف اللفظيّ قاصر، وينطلق في معالجة اللغة من رأي قديم، كأننا نرى اليوم بوادر لرجوعه ، وهو أن العنصر المعجميّ هو أساس اللغة.

علينا أن ننظر إلى هذه العطيات باعتبارها مؤشّرات لفظيّة على وجود علاقات بنيويّة دلاليّة بين أبنية مجرّدة تختزن في اللغة دلالة أزليّة هي المادة الخام التي يستقي منها العقل قوانينه المنطقيّة الصناعيّة.

ذكرنا سابقا أنّه من أبجديّات المنطق وجود قوانين محصوليّة تمكّن المحلّل من الانتقال بين الروابط المنطقيّة. فمن الممكن في بنية مّا أن تعبّر عن العلاقة الشرطيّة المنطقيّة [⟵] بالعلاقة الانفصاليّة [V] التي بمعنى [أو]. وقد اعتبرت مثل هذه القوانين المنطقية قوانين لا تنطبق على الاستعمال العاديّ إلاّ صدفة. وفي الحقيقة كما لاحظنا في ما مضى لا نرى في هذا أمرا يسترعي الانتباه.

فمن الطبيعيّ عندنا عدم التوافق بين استعمال رجل المنطق، ورجل الشارع. وليس من الطبيعي أن يعتبر الاستعمال العاديّ ممثّلا للغة.

كذلك لاحظنا أنّ أمثال هذه البحوث لا تفرّق بين التأويل الدلالي، والتكوّن الدلالي الذي هو خاصية في العلاقة بين البنية النحويّة ودلالاتها. اذ يوجد فرق جوهري بين الدلالة التي تؤدّيها البنية عند الاستعمال، والدلالة المختزنة في البنية المجرّدة. كما يوجد فرق بين تجريد الدلالة الاستعمالية من مقاماتها المخصوصة و دلالة البنية النحويّة المجرّدة.

نذكر هذه الأمور لنستغلّ الظواهر التالية :

نلاحظ أنّ [أم] لم تعد في العربية آنيًا من أدوات الشرط في المنوال [إن ج ج]. إلاّ أنّ لنا في العربيّة [أم] التي هي أخت [أو] في الاستفهام. مهما كان رأي المؤرّخين في تفسير [أم] وأصولها في العربيّة، فهي تصادف الخصائص الدلاليّة التالية :

- لـ [أم] كـ [أو] قيمة دلالة النفي لتعبيرها عن التنافي. فقولك :

(1) أجاء زيد أم عمرو

تعني أنّ أحدهما لم يأت. أمّا في قولك :

(2) أجاء زيد أم عمرو مريض

وهي التي سمّوها بالمنقطعة فتعني أنّ المتكلّم ينفي سؤاله الأوّل (إلى حدّ ما)، لتعويضه بالسؤال الثاني. وهذا الاستعمال حيّ جدّا في الاستعمال اليوميّ بغضّ النظر عن لفظ الأداة.

قد يبدو من التكلّف أن نربط دلالة النفي هذه بدلالة [إن] على النفي. لكنّه ليس تكلّفا إذا عوّدنا أذهاننا بالتفكير في العلاقات بين الأبنية المختلفة، عوض تركيزها على البنية الواحدة أو الأبنية المتشابهة، أي إذا عوّدنا أذهاننا بالتفكير غير التصنيفي ووجّهناه إلى تعامل الأبنية في النظام. وهو أمر ننجزه في الأصوات ولا نقوم به عادة عند دراسة النحو.

يرتفع مظهر التكلّف اذا أخذنا الجملة الماضية ووضعناها برمّتها في الجملة التالية :

(3) سأكون شاكرا أجاء زيد أم عمرو

وإذا تصرّفنا مع هذه الجملة تصرّف الاستراباذي فاعتبرناها مظهرا من مظاهر الشرط بدليل كونها تحمل مضمون الجملة التالية :

(4) سأكون شاكرا إن جاء زيد وان جاء عمرو.

وإذن يمكننا أن ندّعي أنّ البنية المجرّدة [أ س أم ص] تحمل في عمقها دلالة شرطيّة مّا يمكن التعبير عنها بـ [إنْ س وإن ص] وتظهر بمجرّد إبطال همزة الاستفهام بوضع البنية كلّها في محلّ حال من جملة أخرى.

من يقبل أخذ جسم كيميائي ووضعه في محلول كيميائي للاستدلال على أنّ هذا الجسم يحتوي على عنصر كيميائيّ معيّن غير ظاهر ، فعليه أن يقبل هذه العمليّة اللغويّة، وإن كانت الدلالة للأسف تجاوز في بعدها عن الحسّ ما لا لون له ولا رائحة.

ليس من اللازم في رأينا أن يتوصّل المنطق الصناعي في الوقت الحاضر إلى الاستدلال بأن العطف بـ [أم] في جملة مّا يحمل دلالة العطف بين [إن] و [إن]. ما يلزم الانتباه اليه أن عقد العلاقة بين أخت [أو] والبنية الشرطيّة، إذا كان ممكنا في

التأويل المنطقي لبعض الأقوال المتميّزة بالدقة، بين رابط الانفصال ورابط الشرط، فليس ذلك راجعا إلى تمثيل الأقوال لحقيقة مجرّدة ذات صلة ضعيفة باللغة. إذ من الواضح أنّ اللفظ «يسم» تاريخيّا هذه العلاقة وسما يدلّ على أنّ تعامل الانسان في التاريخ (الطبيعي أو الثقافيّ) مع الكون قد أدّى بلغته إلى أن تختزن روح تجربته الدلاليّة في الأبنية النحويّة في صورة مادّة خام قابلة للتكرير المؤدّي إلى تكوين نماذج لغويّة صناعيّة وظيفتها اكتشاف حقائق الكون الذي سجّل خصائصه الدلاليّة الأساسيّة في اللغة بفضل جدليّة الكائن والمحيط عبر التاريخ.

§ 210 ـ وسم اللفظ للعلاقة بين الجمع والانفصال والشرط

اذا كان من الممكن إيجاد قوانين تربط بين الروابط المنطقيّة : $\{\wedge, V, \leftarrow\}$، أفليست اللغة تعرف ذلك قبل أن نعرف، ألا يكون التشابه الصوتيّ بين هذه الأدوات سمة لفظية تركها لنا التاريخ عن علاقة بنيويّة دلاليّة قديمة مسجّلة في تعامل الأبنية وتغيب عنّا كلّما حاولنا لمسها من خلال القول العاديّ.

اذا لاحظنا أنّ دلالة النفي التى في (إن) النافية، لا تخلو منها (لو) كما لا حظنا في ما مضى،

(1) لو فعل الفاعل 1 لفعل الفاعل 2 = لونظرنا لرأينا →

(2) لم يفعل الفاعل 1 ولم يفعل الفاعل 2 = لم ننظر ولم نر →،

وهو أمر لوحظ منذ القديم ، ولكن للأسف لم يحسن استغلاله بربطه بنفي [إن] وبوضعه في هذا الاطار العام الذي نريده للمسألة، وإذا ربطنا هذه الملاحظة بدهشتنا وتساؤلنا إزاء التشابه الصوتي بين [أو] والواو و[لو]، صار رأينا في اللفظ أنّه وسم للبنية، ورأينا في اختزان اللّغة للدلالات الأساسيّة بتعامل الأبنية، رأيا أوضح، وأكثر تعبيرا عن مقاصدنا.

§ 211 ـ وسم اللفظ للعلاقات البنيوية القابلة للتشكّل الصناعي المنطقي الخاضع للقوانين المحصوليّة

لنأخذ قولا يتركّب بـ [أو] :

(1) خرج زيد أو دخل عمرو

من دلالات [أو] المنطقيّة أنّ هذا القول لا يكون كاذبا إلاّ اذا ثبت عدم خروج زيد و عدم دخول عمرو بمعنى أنّ القول :

(2) لم يخرج زيد و لم يدخل عمرو

إذا ثبت صار القول المركّب بـ [أو] كاذبا. فلننظر إذن في هذين القولين (1) و(2) المركّب بـ (ϑ) والمركّب بالواو على أنهما بنيتان نحويتان مجرّدتان [– ج ϑ – ج] [ج (أو) ج] متقابلتان تقابلا مّا، في نظام دلاليّ مّا من اللغة.

يتبيّن بقواعد المنطق الصناعي أنّ البنية [ج (ϑ) ج] اذا دخلت عليها أداة النفي فهي لا تصبح صادقة إلاّ في حالة واحدة، هي باستعمال المثال التالي، حالة ثبوت عدم خروج زيد وعدم دخول عمرو. فنفي [ج (ϑ) ج] في هذه الحالة يصبح مكافئا للجملة [–ج ϑ – ج]

نعبّر عن نفي [ج أو ج] بتعبير نحويّ كالآتي :

(3) لا أن يخرجَ زيد أو يدخلَ عمرو

وهو تركيب صحيح نجده مثلا في قولك « أريد أن يدخل زيد أو يخرج عمرو لا أن يخرج زيد أو يدخل عمرو» أو في قولك « أريد أن أنام أو آكل لا أن اقرأ أو أكتب » (الخ...)

للتعبير عن العلاقة الماضية بين النفي و [أو] و [و] لنا في المنطق القاعدة التالية :

(4) – (ق V ك) ↔ (– ق Λ – ك)

التي تعني أن نفي منفصلين يكافئ في الدلالة على الصدق الجمع بين منفيين

نعبّر عن هذه القاعدة برموزنا النحويّة على المنوال التالي :

(5) لا أن ج 1 أو ج 2 تكافىء لاج 1 ولا ج 2

الممكن قراءتها حسب مبدئنا قراءة شرطية :«ان كان لنا نفي منفصلين فلنا جمع المنفيين والعكس صحيح».

رأينا أن معنى [لو] أو أحد معانيها، هو نفي الشرط ونفي الجواب، منذ حين: أي

(6) لو ج 1 ج 2 تكافىء لا ج 1 ولا ج 2

اعتمادا على هذا فإنّ معنى [لو] هو :

(7) لو ج 1 ج 2 تكافىء لا أن ج 1 أو ج 2

أي اذا قلت «لو خرج زيد لدخل عمرو » كان معناها الى حدّ ما « لم يكن أو لم يحصل أنّه خرج زيد أو دخل عمرو».

يتبيّن لنا اعتمادا على هذا التحليل أنّ اللغة :

– تربط من جهة بين اشتراط حدثين بـ «لو» ، وبين عطف الحدثين المنفيين بالواو (المثال 6)

– وتربط من جهة أخرى بين نفي المعطوفين بـ [أو] وبين عطف الحدثين المنفيين بالواو (المثال 5)

– وتربط بين اشتراط حدثين بـ «لو» وبين نفي العطف بـ [أو] لهذين الحدثين (المثال 7).

هذه العلاقات في رأينا مسجّلة في اللغة وليست مظهرا تأويليّا أو مظهرا من مظاهر الاستعمال اللغوي، أو مظهرا من مظاهرالمنطق الصناعي. هي ظاهرة نحويّة دلالية لم نستفرغ أبعادها ولا نعتقد أنّها في عمومها توافق تدقيقات المناطقة (لأسباب سنذكر بعضها أثناء هذا البحث).

هذه العلاقات مسجّلة في اللغة وموسومة بالتشابه الصوتي بين الواو و (أو) و(لو). باعتبارها وسائل وسم للعلاقات لا روابط ممثّلة لهذه العلاقات.

§ 212 ـ وسم التركّب اللفظي لـ [لو] لعلاقات الأبنية المتعاملة مع الشرط في تكوين دلالة ما قبل التشكّل المنطقي الصناعي للقوانين

ممّا نلاحظه أيضا أنّه اذا عبّرنا عن هذه العلاقات على صورة مختصرة باستعمال البنية الشرطية باعتبارها البنية المسيّرة للعلاقات بين الأبنية فإنه يمكننا أن نقول : « إن كانت هذه كانت تلك، وإن كانت تلك كانت هذه». ولاختصار هذا التعبير نستعمل الرمز [↔] منبّهين الى أنّه يخالف مفهوم «التكافؤ المحصولي المنطقي». فيكون لنا :

لو ↔ لا + و + لا (لا و لا)

لا + أو ↔ لا + و + لا (لا أو ↔ لا ولا)

لو ↔ لا + أو (لو↔ لا أو)

ننبّه هنا الى أن العلامة [+] معناها هو أيضا معنى الجمع الذي في الواو، كما ننبّه إلى أنّ هذه العلاقات غير مشكلنة على صورة دقيقة. فما نريد هنا هو أن نبين أن «لو» لها معنى (لا أو) على صورة من الصور، وأنّ اللفظ قد وسم ذلك عبر التاريخ. وأنّ ذلك يدلّ على وجود علاقات دلالية منطقيّة في صورة مادّة خام غير مكرّرة مسجّلة في اللغة منذ الأزل.

§ 213 ـ قصور القوانين الصوتيّة والنطقيّة عن التقاط المادة الخامّ للتعامل البنيوي

هذه الافتراضات افتراضات يمكن التشكيك فيها بأدلةّ صوتيّة تاريخية، أو باستعمال الحساب المنطقي.

يمكن لأصواتيّ أن ينفي إمكان تكوّن «لو» من «لا + أو» بدليل أنّ البنية

[لا أن ج 1 أو ج 2] قائمة على الفصل بين العنصرين فصلا لا ييسّر الادغام. لكننا نردّ على هذا بأمرين : أوّلهما أنّ اللغة في حالات عديدة تغلّب النظام الأرفع على النظام الأسفل. هذا واضح في «شددت» التي فيها تهمّس الدال ولا تجهّر التاء للمحافظة على قيمة العلامة الصرفيّة، كما يتّضح في تحوّل « أن لا » إلى «ألاّ» عوض التحوّل إلى «أنّا» للمحافظة على قيمة العلامة النحويّة. وثانيا أنّ دراسات عديدة في تتبّع الأخطاء، وزلاّت الألسن، والحبسة قد بيّنت أنّ الربط بين تصوّرين دلاليين قد ينتج تغيّرات صوتيّة غير نظاميّة. لا يعني هذا أنّنا نرى العلاقة بين [لو]، و [لا أو] ناتجة عن عيوب لغويّة،بل يعني فقط أنّ قواعد النظام الصوتي، أي قواعد وسم الأبنية الدلالية النحويّة، لا تصلح دائما لتفسير الظواهر الدلاليّة النحويّة كما لا تصلح قواعد رسمك لكرة على سطح ورقة مستوية أن تكون دليلا على خطإ في خصائص الكرة ذاتها.

كذلك نحن على وعي بما تطرحه «لو» على المنطقيّ من قضايا في الحساب المنطقي وندرك أنّ السهولة التي وجدناها في الانتقال بين الأبنية لا ترضي في جميع الحالات قواعد الاستدلال المنطقي. لكن متى كانت خصائص الكحول المستخرج من النفط صالحة لاستيعاب خصائص النفط ؟ فاستغلال بعض خصائص الكحول للاستدلال على أنّ هذه المادة توجد في النفط منذ القديم، لا يعني أن مادّة النفط مادّة كحوليّة. كذلك الأمر ها هنا. فما نريد بيانه هو أننا إزاء العربيّة، أمام لغة قديمة مهيّأة للاستغلال في أهداف علميّة معيّنة منها : دراسة المنطق الطبيعي، ودراسة الدلالة المجرّدة في الأبنية النحويّة، ودراسة تكوّن الدلالة بالعلاقات البنيويّة لتجسيد الدلالة، ومنها أن نبيّن أنّ دلالة بنية هي علاقتها الشرطيّة مع بنية أخرى، ومنها أن نبيّن أن اللغة تاريخيّة وأنّ تزامن مكوّنات النظام لا يعني تزامن المجموعة الانسانية المتخاطبة وان نبيّن أنّ خصائص اللفظ لا تمثّل خصائص النحو، ومنها أن نبيّن أن التصوّر النفسي الفردي لا يعكس التصوّرات اللغويّة المتناقلة بين المجتمعات في التاريخ ، وأن نبيّن أن تتبّع الدلالة عبر القول المنجز يخفي عنّا استقرار الدلالة في النظام النحوي الدلالي، وأن نبيّن أنّ الاهتمام بالعناصر المعجميّة يخفي عنّا الدلالة المتضمّنة في أبنية النحو المجرّدة، وأن نبيّن أنّنا في حاجة إلى تحديد أبنية مجرّدة تجاوز الأبنية المجرّدة انطلاقا من السلسلة اللفظيّة، وذلك للوصول إلى بنية مشتركة تفسّر لنا اشتراك الأبنية المختلفة في دلالة واحدة (كما رأينا في أمثلة قدّمناها في أوّل هذا القسم) وأن نبيّن أن الدلالة المنجزة فوضويّة، تسيّرها قدرة احتمالية موجودة في أبنية فقيرة في دلالتها، ولنبيّن أنّ المستويات التجريديّة التي تطلبها الدلالة النحويّة لا توافق مفهوم العلامة السوسيريّة ، وأن نبيّن أن اللغة كالكرة وليست خطّا كما أوهمنا البنيويون. ولهذا العمل أغراض وأغراض أخرى نرجو ألاّ نكون مخطئين في الاتجاه اليها.

3.7/I
اقتضاء الشرط تصوّراً تاريخياً اجتماعياً للغة يمثّل فيه النحو دلالة مستقرّة تُستنبط من التعامل بين الأبنية

§ 214 ـ تمهيـد

لا نعرض في هذا الجزء جميع القضايا التي نريد دراستها. فغرضنا في هذا الجزء من بحثنا أن نقدّم ملامح لمواقف نظريّة لسانيّة عامّة، كل موقف منها يستدعي دراسة خاصّة، ومراجعات دقيقة ضاق بنا الوقت عنها. فأغلبها تعبير حدس نعتقد في يقين محتواه لطول ما عاشرنا أبنية النحو، ونعتقد أنّ محتواه صالح لأن يكون الغربال الذي منه ينبغي أن نتلقّي المعرفة اللسانيّة الغربيّة للانتفاع بنتائجها انتفاع الناقد الفاعل لا المتلقّي المفعول. وذلك على صورة تستجيب إلى وضعنا الحضاريّ. فقد تبيّن لنا بدراسات لنا سابقة أنجزنا الأساسيّ منها ولم ننشرها أنّ وضعنا اللغويّ الحضاريّ المتمثّل في انتسابنا إلى لغة حيّة تتميّز بالكثرة اللهجيّة منذ القديم، وبتجذّرها تاريخيًا في الزمن السحيق وضع يستدعي منّا رؤية تاريخيّة واضحة لعلاقة اللغة بالعقل والكون.

ولعلّنا بالتصريح بهذا الهدف نلتمس من القارئ عذرا. فما نريده أوسع وأكبر ممّا نقدر عليه. وهو، إذن، أبعد ممّا وصلنا اليه في هذا البحث.

أهمّ مواقفنا النظريّة هي التالية، نقدّمها ملخّصة نعيد في ذكرها بعض ما أشرنا إليه سابقا، ونضيف للتوضيح البعض الآخر، ونهمل عند الذكر حدوسا أخرى قد نشير الى بعضها عند الحاجة في مواضع مقبلة.

§ 215 ـ المعنى الأوّل السابق للوسم اللفظي مجال لدراسة العلاقة البدائيّة بين اللغة والمنطق

بدأت مناقشاتنا بالتفريق بين لسانيات المتكلّم (معنى 1 ← لفظ 1 ← معنى 2) ولسانيات المخاطب (لفظ 1 ← معنى 3) ونبّهنا إلى أنّ اللسانيّ وإن أراد لسانيات المتكلم مضطرّ الى «التأويل الدلالي» بحثا عن المعنى، إذ من الصعب تحديد «التكوّن الدلالي». كذلك رأينا في شأن اللسانيّ الذي يريد التخاطب.

هذا الوضع يستدعي من دارس العلاقة بين المعنى واللفظ من زاوية التكوّن الدلاليّ أن يعالج وضعه القائم من انطلاقه من اللفظ انطلاق لسانيّ المخاطب أو

التخاطب، بطرح افتراضات تتعلّق بالمسار (معنى 1 ← لفظ1) انطلاقا من ملاحظة (لفظ 1) لا باعتباره ممثّلا كاملا للمعنى 1 ولكن باعتباره ضربا من الوسم له. ويقتضي هذا منه أن يعتبر الجزء الرئيسي في اللغة مستقرًا في أبنية «المعنى 1» وأن يعتبر أنظمة اللفظ مكوّنة لنظام وسم لغويّ يقوم على تكييف الأبنية اللغويّة على صورة تجعلها قادرة على الخروج على شكل موافق لضغوط الصفة الفزيولوجيّة للنطق والسمع. شأنه في ذلك شأن تصوّرك للكرة إذا رمت إبلاغه للناس فعليك أن تكيّف تصوّرك حتى يكون موافقا لخصائص القلم والورقة المستوية. فكما أنه لا يجوز لك وصف الكرة حسب التسطيح الذي اضطرّ اليه المصوّر على الورقة، فكذلك لا يجوز لك وصف اللغة حسب المقتضيات الفزيولوجيّة للنطق والسمع.

وكما يجوزلك أن تصوّر الكرة بالقول فتجعل خصائص وسمها على غير خصائص وسمها بالتّصوير على الورقة، فكذلك يمكنك أن تخرج بعض الأبنية اللغويّة على خصائص أخرى غير الخصائص التي يقتضيها النطق والسمع. وكما يجوز لك التصرّف في الأبنية وتنمية احتمالاتها حسب خصائص النطق والسمع، فكذلك يجوز التصرّف فيها وتنمية احتمالاتها حسب خصائص أخرى غير خصائص النطق والسمع. فإذا قارنت بين الناتج عن هذا الإخراج وذاك فلن تجد شيئا يربط بين الإخراجين، وإذا قارنت بين الأبنية قبل إخراجها فلا بدّ أن تجد المشترك.

من هذا الباب نرى الدخول إلى أبنية اللغة لفهمها، ولفهم العلاقة بينها وبين اللغات الصناعيّة وأعني بها خاصّة النماذج المنطقيّة المختلفة. ومن هذه الناحية نعتقد أنّ «القول العاديّ» أو ما يسمّيه المناطقة باللغة العاديّة، يخالف الجزء الرئيسيّ من اللغة الطبيعيّة، ويخالف الصناعة المنطقيّة. فكلّ ما يقال من اختلاف بين القول العاديّ والمنطق صحيح في مجموعه. وانما الخطأ أن نظنّ أنّ القول العاديّ يمثّل كلّ اللغة الطبيعيّة. فرأينا أنّه متى بحثنا عن الأصول البنيويّة المسيّرة للانظمة اللفظيّة، وجدنا الطريق الى الأصول البنيويّة الرابطة بين اللغة ومختلف النماذج المنطقيّة المقتطعة منها.

§ 216 ـ النحو مستويات معنويّة بعضها أبنية تتجه إلى الوسم اللفظي

ليست هذه الآراء بعيدة عن موضوع بحثنا، بل هي صلبه. فكثيرا ما ظنّت العلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها هي العلاقة بين التشكّل اللفظيّ للبنية النحويّة ودلالتها الخا رجة عن هذه الأبنية. فأوّل المنطلقات إذن أنّ البنية النحويّة ليست بالضرورة تشكّلها اللفظيّ. هذا الرأي الذي نأخذ به وندعو الدارسين العرب الى الأخذ به مأخذ الجدّ وبوعي كامل، رأي متضمّن في أقوى المدارس اللسانية الحديثة. فعليه

تقوم المدرسة التوليدية وأطروحات النظريات المتولّدة عنها. وهو متضمّن في النظريات التقليديّة. وعلى جانب منه يقوم مفهوم البنية الإعرابيّة في تراثنا النحويّ.

ننبّه في هذا المجال أنّ دراستنا الى حدّ مّا، عودة إلى المفهوم الأصليّ للإعراب وهو مفهوم أفسده تدهورنا الحضاريّ كما أفسده تأثّرنا الشديد باللسانيات اللفظيّة التي سادت أغلب هذا القرن. فالبنية الإعرابيّة عند جميع نحاتنا بنية دلاليّة معنويّة وليست بنية لفظيّة. واستعمال كلمة «اللفظ» في نحونا القديم استعمال ملتبس فهو يعني في بعض الأحيان الإنجاز اللفظي الفعلي (أي لفظ 1) ، ولكنّه يعني في أغلب الأحيان ما دقّقنا التعبير عنه بقولنا «البنية الأكثر اتجاها الى اللفظ» والتي لخّصناها في قولنا المتّجِه اللفظي. واذا لم ندقّق هذا التدقيق فإنه يصير من الصعب علينا أن نفهم التماسك من خلال التناقض الظاهري الذي نجده عند رجل كالجرجاني يقرّ بأنّ الاعراب معنى في الكتاب النحويّ، ولكنّه عند التعرّض إلى المعنى في الكتاب البلاغي يتحدّث عن التركيب النحويّ وكأنه لفظ ، حديثا يبدو كأنه يتضمّن معارضة لتعريفه النظم بأنّه «توخّي معاني النحو في معاني الكلم»، أو التناقض الظاهري الذي نجده عند رجل كالاستراباذي يقرّ بمعنويّة الاعراب ولكنّه عندما يقدّم بنية تستوجب التقدير يقول إنّ معناها كذا فيقدّر للبنية النحويّة بنية أخرى يعتبرها معنى لها وكأن البنية المنطلق منها لفظ بالنسبة إليها، والحال أنّ ما يريده النحويّ وربّما لا يحسن التعبير عنه أنّ الواحدة أقرب إلى اللفظ من الأخرى. وفي هذا الباب مجال بحث لم ينجز بين مراتب الاتجاه اللفظي والاتجاه المقولي، نحتاج اليه لفهم العلاقة [س ⟵ سَ] بين الأبنية النحويّة.

إنّ اعتبار البنية النحويّة ممثّلة في مراتب ومستويات بعضها أكثر اتجاها إلى التشكّل اللفظي من بعض أمر ضروريّ لفهم الظاهرة الشرطيّة. فقد بيّنّا بطرق مختلفة أنّه من الصعب تحديد الدلالة الشرطيّة في بنية واحدة. ومهما كان تجريدنا للبنية المنوال [إن ج 2 ج 1] فإنها تبقى متّصلة بالتشكّل اللفظيّ لها اتّصالا لا يفسّر إمكان التعبير عن الشرط بغير هذه البنية، ولا يفسّر الدلالة الدنيا لهذا الشكل، ولا يفسّر إمكان تغذية هذا الشكل بدلالات مختلفة، في اللغة عامّة وفي مراحل الاكتساب كلّها، ولا يفسّر لماذا يمكن لهذه الدلالات المختلفة أن تكون في غير الشرط.

§ 217 ـ وحدة النحو والمنطق في العقل

والشيء الذي لا يستطيع التشكّل اللفظيّ أن يفسّره، والذي ينبغي تفسيره بعد طرح قضيّته في أسلوب تساؤل بسيط ساذج هو إذا كان الشرط اللغوي غير الشرط المنطقيّ واذا كانت [إن] اللّغويّة غير الرابط الشرطي، واذا كانت وظيفة هذا في الاستدلال غير وظيفة ذاك في المحاجّة (argumentation) واذا كانت وظيفة ذاك في انتظام المقدّمات

والنتائج، غير وظيفة ذاك في انتظام الخطاب حسب الأعمال اللغويّة، واذا كان التكذيب والتصديق في هذا غير التكذيب والتصديق في ذاك، فلماذا الاتفاق على تسمية الظاهرتين المختلفتين اذن في اللغة باسم واحد وهو «الشرط»؟ وكيف نفسّر أنّ الانطلاق من ظواهر الاختلاف بينهما ينطلق دائما مما يخشى أن يعتبر اتفاقا بينهما ؟

إذا كنّا مضطرّين الى الربط بينهما على صورة من الصور فهذا يستدعي على الأقلّ افتراض شيء عرفانيّ يسمّى الفكر والعقل. هذا الشيء لا بدّ من تحديده بنيويًا ما هو، اذ لا يمكن أن يكون المنتظم في اللغة والمنطق غير منتظم الأصول. وهذا الشيء الدلاليّ المنتظم اذا حدّدناه فلماذا لا نعتبره أصلا منطقيًا نرجع اليه النماذج اللغوية أو أصلا لغويًا نرجع إليه النماذج المنطقيّة؟ أو أصلا مشتركا نبحث له عن اسم آخر مثل البنية العرفانية أو تشكّل بيوكميائيّ ما. إنّ القضيّة عندنا هنا قضيّة تسميات وتصنيفات. والحاصل أنّ لنا شيئا اسمه [أ] يخرج منه شيئان اسمهما [ب] و [ج].

وهذه الأشياء الثلاثة نحن أحرار في اختيار ما نسمّيه منه منطقا وما نسمّيه لغة أو نحوا أو أن نختار تسميات أخرى. المفيد أن نفرّق بين تصنيفاتنا العلميّة ومحتواها العرفانيّ الضيّق، والحقيقة الطبيعيّة لوحدة العقل البشريّ في استيعاب الكون. فإن كنّا قد اخترنا أن نسمّي هذا نحوا فلسبب تاريخيّ وهو أنّ المنطق ابتدأ بالتفكير في الدلالة انطلاقا من الظواهر اللغويّة والى الآن ما زالت الفلسفة اللغويّة تمثّل الخلفية المنمّية للاتجاهات المنطقيّة.

هذه الأمور في حاجة إلى تأكيدها والإطناب فيها، لأنّنا من أمّة ما زالت تعرض عن المنطق والعقل في حاضرها، غير مدركة أنّ حضارتها إن كانت قد قامت في الظاهر على الدين، فقد قام دينها على اللغة، وقامت لغتها على نحو كان يأمل بعض مؤسّسيه أن يجعلوه فوق منطق الاغريق.

§ 218 ـ دلالة الشرط على الحاجة الى تحديد خصائص المستوى المقولي الدلالي

تقتضي هذه الغاية إعادة تنظيم أفكارنا اللغويّة، وآرائنا النحويّة على صورة تبعد الصناعة المنطقيّة إلى حين، للوصول إلى تلمّس بعض الخصائص البنيويّة القليلة لتفسير الثراء الدلالي في اللغة. وينبغي لذلك أن نؤمّن العلاقة بين اللفظ والمعنى للتأكّد من أن اقتراح مستوى مقوليّ رفيع وساذج بسيط اقتراح يصلح لتفسير اللغة ولربطها بالمنطق، ولو على صورة فظّة. فلعلّ ذلك يمكّننا من وضع أسس نحويّة تمكّننا من استغلال بعض النظريات الغربيّة التي تتناول اللغة تناولا منطقيًا معيّنا يرتبط للأسف أكثر ممّا يجب بالانجاز الفعلي للغة لاستخراج معطيات عامّة وضعت في التأويل الدلالي وكان ينبغي أن توضع في التكوين الدلالي المسيّر للنحو. فإذا نظرنا في المدرسة التوليديّة مثلا فإننا لا نجد رغم وجود مفهوم البنية المنطقيّة فيها أيّ محاولة لوضع

بعض القواعد المنطقيّة في تنظيم الأساس المقوليّ نفسه خارج الأدوار الدلاليّة التي توزّعهاالمحمولات في المعجم. والملاحظ في كلّ الدراسات الحديثة العربيّة، أنّ اللسانيين يتابعون هذه النظريات دون الانتفاع بمقترحات نظريّة أخرى تفسّر العلاقة بين البنية، ودلالتها تفسيرا يراعي بعض هذه الجوانب من القواعد. ففي رأينا لا يكفي أن نصرّح بأن الجمل التالية جمل لاحنة لكونها لا توافق القاعدة النحويّة هذه أو تلك :

(1) * تخرجْ إن يخرجْ زيد

(2) * يخرجْ من يخرجْ

(3) * إن تخرجُ بالأمس أخرجْ غدا

بل الفائدة أن نحدّد وأن نميّز منذ الأساس المقولي القواعد المنطقيّة الدلاليّة المطلقة التي تمنع الجملة الثالثة مثلا من الحضور (وهي عدم تعيين المستقبل الممكن بالماضي المحقّق)، والقواعد التي تمكّن لسانا من الألسنة من التصرّف في القاعدة المنطقيّة كإحداث صيغة مثلا للممكن في مستقبل الماضي لحلّ الاشكال، والقواعد التي تنظّم الدلالة في إطار لا يخرج عن القاعدة المنطقيّة، كذلك يجب أن نميّز بين القواعد المنطقيّة التي تستعملها اللغة، والقواعد المنطقيّة التي تستعملها صناعة منطقيّة مّا.

لكنّنا لا نجد للأسف دراسات في العربيّة تهتمّ بهذه الأمور وما نجده من ذكر للظواهر المنطقيّة اللّغويّة لا يخرج عن باب التأويل الدلالي في بعض النماذج ولا يرتفع بالقواعد الى قمّة النظام النحويّ.

إن كانت بعض الأبنية النحويّة لا تظهر الحاجة إلى منطق يسيّر الأساس المقوليّ للنحو، فإنّ الشرط يطلبه. ولربّما، لهذا السبب، نلاحظ أن أغلب المنظّرين للمدارس النحويّة يتحاشون الشرط وقضاياه في أمثلتهم. وليس من الصدفة أنّ الدراسات التي تهتمّ بالشرط، هي بالأساس الدراسات التي تحاول الالتقاء بالمنطق على صورة من الصور. لكنّ أغلبها كما لاحظنا إمّا أن يكتفي بالشرط لإقرار مفهوم البنية المنطقيّة، أو إقرار الاقتضاء، وإمّا أن يكتفي بدراسته من حيث التأويل الدلاليّ، وفي حدود مخصوصة غير معمّمة كالنظر مثلا في طريقة اللغة في التعبير عن الضرورة والإمكان وإمّا أن تكون الدراسة منطقيّة منغلقة على الصناعة المنطقيّة انغلاقا تامّا.

إذا تمكّنا من أن نبيّن أن الشرط ليس مجرّد بنية من أبنية اللغة نجدها في الاستعمال أحيانا وأحيانا لا نجدها، وأنّ الشرط ليس البنية [إن ج 2 ج 1] فقط، بل هي:

1) بنية مجرّدة تظهر في أبنية مختلفة لا تمثّل البنية [إن ج ج] إلاّ مظهرها المثاليّ فقط

2) وبنية صالحة للاستبدال دلاليا مع أبنية أخرى

3) وبنية على أساسها ينتظم النحو وتنتظم العلاقة بين الأبنية لتوليد الدلالة، فانه يصبح من اللازم أن تصبح البنية الشرطيّة مقياسا لتحديد نجاح نظريّة لسانية أو عدم نجاحها في استيعاب الظواهر اللغويّة.

هذا غرض نريد تلمّس أطرافه على الأقلّ بتركيز دراستنا المقبلة على العلاقة بين الدلالة الجمعيّة والدلالة الشرطيّة، وبمحاولة تتبّعنا لمدّ الأبنية وجزرها بن هاتين العلاقتين الدلاليتين.

إنّ الشرط من هذه الناحية سلاح قويّ ضدّ الاتجاهات اللسانية التي تنتظر من اللفظ أن يكون ممثّلا للبنية النحويّة. ولكنّه أيضا سلاح ضدّ أفكار أخرى نعرضها للأسف بسرعة مخلّة، دون دراستها كما يجب أن يكون الدرس.

§ 219 ـ دلالة الشرط على أن النحو شكل دلاليّ منظّم وليس مجرّد رابط بين المعنى والصوت

تبيّن البنية الشرطيّة بتعدّد أشكالها البنيوية وتنوّعها وتباعدها واتصال بعضها بالأبنية النحويّة الأخرى أكثر من بعض، أنّ الشكل النحويّ، شكل دلاليّ منظّم، وللنحو العربيّ التراثيّ فضل في بيان هذا وذلك :

أ) بلفت انتباهنا الى تعدّد الأشكال وعدم الاقتصار على المنوال [إن..].

ب) بلفت انتباهنا الى أن بعض هذه الأشكال تتصل بأبنية أخرى غير شرطيّة وذلك عند عرض النحاة للعلاقة بين الشرط والجواب والمبتدإ والخبر خاصّة عند بحثهم في [مَن]

ج) بلفت انتباهنا الى إمكان الانتقال البنيوي بين المنوال [إن] [منوال الشرط والجواب] والمنوال [طلب وجواب] والمنوال الذي بالفاء السببية والمنوال الذي بلام التعليل القابل لتعويض الفاء وبعلاقة الفاء بالعطف وأدوات أخرى لها صلة بالشرط ودلالته (إلاّ الاستثنائية، أو، الخ...)

د) وبما لا حظوه من إمكان تأويل بعض الأبنية البعيدة عن هذه النماذج، بإرجاعها على صورة من الصور الى الشرط (أخت أو التي هي إمّا، أمّا، إذن، الخ).

هـ) بإقامة دراستهم على مفهوم العمل، والمحلّ والتقدير .

وهذه جوانب تركنا عرضها في هذا البحث لطولها وتعقّدها، لكنّنا استغللناها خلفيّة نظريّة لمناقشاتنا، كما نستغلّها بوضوح أكثر في الفصول القادمة.

إذا تبيّن لنا أن البنية النحويّة شكل دلاليّ منظّم تبيّن أنّ الازدواجيّة (شكل/ معني) مخالفة تماما للازدواجيّة (لفظ / معنى)، وأنّ الازدواجيّة (شكل لفظي/ معنى) مخالفة

للازدواجيّة (شكل نحوي/ معنى). مفاد هذا الرأي أنّه علينا أن نعالج بحذر شديد الفكرة القائلة بأن النحو نظام يربط بين الصوت والمعنى. وذلك مادام النحو معنى. وعلينا أن نحدّد بالضبط درجات التجريد الدلالي لنميّز بين البنية النحويّة القريبة من الشكّل اللفظي والبنية البعيدة عنه.

تنتج ازدواجيّة الشكل والمعنى أساسا عن عدم قدرتنا على تنظيم الأشكال النحويّة حسب درجات تجرّدها، وعدم قدرتنا على تحديد موقع المقولات من النظام النحوي، وعدم قدرتنا على تنظيم الأبنية الدلاليّة في مستويات نحويّة واضحة. كما تنتج عن شدّة اهتمام اللغويين بالتشكّل اللفظي، لكونه بظهوره أطوع للشكلنة الموضوعيّة.

§ 220 ـ قيام اللسانيات الملتصقة باللفظ على الآنية وإمثال الفرد

أدّت طواعية اللفظ للشكلنة الموضوعيّة الى أن تكون الدلالة تأويلا متّصلا بالأقوال. والقول مهما جرّدناه فإنه يبقى محافظا على صبغة فرديّة مّا. فمهما عدّدنا المقامات الممكنة لقول مّا، فإنه يبقى من حيث صياغته اللفظيّة معبّرا عن مقام مّا. لذلك فالتخلّص من فرديّة القول بإمثال الفرد، أو باعتبار المخاطب المتضمّن في صوغ القول تخلّص لا يكفي لاستيعاب الطبيعة المزدوجة للغة. : وهي أنها ظاهرة تاريخية اجتماعيّة في الآن نفسه.

نوضّح أنّ التاريخيّة عندنا تتضمّن التاريخ الطبيعي والثقافيّ الطبيعيّ غير الحضاريّ المختصّ بالأقوام، وأن الاجتماعيّة تتضمّن الأساس النفسيّ أيضا، وأنّ هذا الرأي يقتضي تحليلات أخرى «فلسفيّة» ليس هذا مجالها.

نلاحظ بسرعة أنّ الفلسفة التي تقوم عليها المدرسة التوليديّة فلسفة فرديّة. تقدّم اللغة ظاهرة نفسية بيولوجية محقّقة عند إنسان مفرد مثاليّ. فكأنّ اللغة «عضو ذهنيّ بيولوجيّ» (والعبارة لهم) يمكنك أن تصفه وصفا مطلقا باعتباره خاصية الإنسان الواحد. وهذا موقف يهمل من الناحية العمليّة أنّ النظام النحويّ قد يكون ناقلا، اضافة إلى ماينقله من خصائص بيولوجيّة وراثيّة، خصائص ثقافيّة قديمة جدّا تتعلّق بتجربة الإنسان الأول مع الكون.

والمدارس التي تهتمّ بالتخاطب تهمل هذا الجانب أيضا. فهي لشدّة آنياتها تهمل أن خصائص التخاطب الآني تستمدّ إطلاقها من كونها مسجّلة في الأبنية النحويّة المستعدّة في جميع الحالات للتعامل مع المقامات الحاضرة.

والمدارس التي تهتمّ بالناحية الاجتماعيّة تسرف في اعتبار الآنية وإهمال التاريخ ، إسرافا أدّي بها، أو ببعضها إلى مجاوزة الاتجاه الفرديّ الإمثالي باهتمامها باللهجات واللهيجات ومادونها.

ولقد دعّم نجاح الصوتيات في ميادين مختلفة، اتجاه اللسانيات إلى الابتعاد رويدا رويدا عن الحقيقة التاريخية للغة بوضع دراسة اللفظ مثالا يحتذى في دراسة النحو. وبهذا أصبح الإنجاز الفعليّ شيئا فشيئا غاية اللسانيات، وصار الكلام الذي هو في الأصل فرديّ، موضوع التواصل الاجتماعي الآني المنبتّ عن خصائصه التاريخيّة.

هذه ملاحظات سريعة ما زالت تحتاج الى بيان، والى مزيد من التحليل والدراسة والى تدقيقات كثيرة تظهر التناقضات الأصولية التي تقوم عليها اللسانيات الحديثة والناتجة عن الاكتراث المبالغ فيه باللفظ.

ذلك أن اللفظ فرديّ مهما جرّد، وهو آنيّ مهما امتدّ في الزمان ولقد أبعدت اللغة عن التاريخ لكون اللفظ يتغيّر ولا يثبت في الزمان ثبوتا يمكّننا من فهم الخصائص الثابتة للنظام اللغويّ.

§ 221 ـ قيام لسانيات اللفظ على تصوّر مثاليّ ما ورائيّ للثوابت اللغويّة

كذلك ، لمّا احتاجت اللسانيات، ككلّ علم ، إلى إقرار الثوابت اللغويّة اضطرّت لشدّة صلتها بمعالجة اللفظ إلى إكساب الحقائق اللغويّة صفة الظواهر المطلقة المجرّدة من الحقيقة الاجتماعية التاريخية، لقد جعلتها حقائق ميتافيزيقيّة، تسبح في المطلق، غير متصلة بمعرفة اجتماعية تتوارث عبر الزمان بفضل أبنية تأخذ جذورها بتراكم عرفانيّ ثقافيّ متجذّر في تطوّر الكائنات وتجادلها مع الكون. هنا أيضا نمسّ جانبا فلسفيّا، لأنّ هذا الاطلاق الميتافيزيقيّ يسود المنطق والرياضيات. فكثير من الرياضيين يرفضون أن تكون حقائقهم من خلق المادة المفكّرة (Changeux, Connes (1989 بمعنى حقائق لا وجود لها خارج المادة المفكّرة). ولا نظنّهم يقبلون أنّ المادة المفكّرة سجلت عبر تطوّر الكائنات العضويّة حقائق للكون، ترشّحت في فترة تاريخيّة مّا، في تصوّرات «قبل لغويّة» تجسّدت لغويّا وتطوّرت عبر التاريخ قبل أن ينشئ الانسان عن طريق اللغة المكتنزة للتجربة مع الكون التجريدات الأولى المؤدّية بالتراكم التاريخيّ إلى العلم الحديث، وخاصّة الى هذه العلوم التي يتميّز أصحابها بخصائص شهرزاد التي تحدّث شهريار عن كون لم تخرج من خدرها إليه قطّ، هذا الكون الذي لا نشكّ فلسفيّا أنّه سجّل قوانينه العليا في المادة التي تكوّنت بقوانينه وتطوّرت بقوانينه لتفرز المادّة التي تفكّر بقوانينه في قوانينه والتي تكدّس ما تكتشفه عن نفسها وعنه عبر التاريخ بفضل اللغة. بفضل هذا الكائن العجيب المدهش الذي يخفي وراء تنوّع مظاهره وتغيّرها ثباتا في أبنيته الدلاليّة الأساسيّة، وثباتا بسيطا ساذجا في خصائص أبنيته الإعرابيّة الوظائفيّة الكبرى، بدونها ما كان يمكن لذاكرة أن تنقل مخزونها المعرفيّ إلى ذاكرة أخرى بين الأقوام وعبر الآلاف المؤلّفة من السنين.

§ 222 ـ ما يجب مناقشته من المفاهيم النظريّة في اللسانيات

لماذا نطنب في هذه الفلسفة شبه الشعرية التي يأنف منها اللسانيون العلماء، حيث يُنتظر منّا التدقيق الفنيّ ؟

لأنّ أعمال اللسانيين الكبار الذين يتّبعهم العرب في التدقيق الفنيّ، ينطلقون في فنّهم الدقيق من فلسفة عميقة تشدّ خلفياتهم النظريّة في حضارة متكاملة. وليس لنا شيء من هذا يقود اختياراتنا الفلسفيّة والنظريّة والفنيّة. بل نحن نستهلك ونستهلك فقط ما ينتجونه من بضاعة معرفيّة.

إننا نأخذ بمفاهيم الآنية، والخطّيّة، والعلامة، دون أن نتفطّن إلى أنّها مفاهيم ناتجة عن مواقف فلسفيّة قابلة للمناقشة تقود اللسانيات وليست وليدة اللسانيات. وكذلك شأننا والمفاهيم الأخرى، التي ناقشنا بعضها سابقا والتي لم نناقشها. إننا عادة نعتبر الفكرة صحيحة أو غالطة بمجرّد انتسابها أو عدم انتسابها إلى نظريّة معروفة.

ولقد بيّن لنا اهتمامنا بالشرط، وإخفاقنا في الوصول به إلى أغراضنا، لصعوبة فيه وعيوب في معرفتنا، إلى أنّه لا سبيل الى دراسته لغويّا دون التساؤل في العلاقة بين اللغة وغيرها. ولقد رأينا أنّ صلة بنيته بالثوابت الفكريّة والذهنيّة يقتضي مناقشة بعض هذه المفاهيم ، والتساؤل في الخلفيات الفلسفيّة المسيّرة لها.

فلا يمكننا دراسة الشرط ومعرفة دوره اللغويّ دون إبعاد حاجز اللفظ بالتشكيك في القيمة الدلاليّة الناتجة عن تعجيم البنية الشرطيّة بالعناصر المعجميّة لتكوين القول، لأن هذا التعجيم هو الذي يحدث الفوارق الأساسيّة بين ما سمّي الشرط اللغوي وما سمّي الشرط المنطقي. فالتعجيم رغم ما ينتجه من ثراء دلالي يمنعنا لفرط تعيينه للبنية من تلمّس خصائص ما سمّاه التراث بالمعنى النحويّ، والذي هو في رأينا يجاوز أن يكون معنى، لأنّه يحمل خصائص أساسيّة للبنية في دلالتها على الكون.

وإذا جرّدنا الأبنية من تعجيمها لاحظنا أنّ كثيرا من الفروق التي تفصل بين اللغات المختلفة، وتفصل بين اللغة الأمّ واللغة البنت تضمحلّ.

ولقد لاحظنا ذلك بطريقة غير مباشرة ، لمّا أظهرنا أنّ القضايا التي أثارها الغربيون في لغاتهم تنطبق على العربيّة بقضاياها. وهذا يبيّن أنّ مفهوم الآنية لا يصلح لدراسة الإعراب والدلالة.

كذلك عندما جرّدنا الأبنية من تعجيمها فلاحظنا أنّ العلاقات بين الأبنية يمكن أن تمثّل على الصورة [س ← سَ]، رأينا أنّ وصف الأبنية يحتاج إلى مفاهيم أخرى تجاوز بدرجات مختلفة مفاهيم العلامة، والخطيّة والبنية العميقة، والبنية السطحيّة، والعمل اللغوي، والتخاطب، أو تحوّرها في الحالات التي نحتاج إليها.

§ 223 ـ مثال من مهمّة النحو في دراسة التعامل البنيويّ المجرّد والمولّد للدلالة

تدعيماً لثبوت الأبنية الإعرابيّة ودلالاتها الأساسيّة التي عبّرنا عنها سابقا بالأبنية الفقيرة في الدلالة الحاصلة والثريّة في الدلالة المحتملة، نقدّم في ما يلي بعض المظاهر المبيّنة لذلك من خلال الشرط ، تمهيدا لظوهر أخرى سنقدّمها في أبواب مقبلة وتمهيدا لدراسات أخرى نرجو أن يقوم بها غيرنا ويتمّ بها :

أ– الوصول الى قواعد نحويّة مجرّدة تمكّننا من الانتقال من بنية مجرّدة إلى بنية مجرّدة أخرى على نمط شبيه بما يقع في الرياضيات والمنطق وتكون حسب الأمثلة التالية :

(1) إن : «إن فعل فاعل 1، فعل فاعل 2»

ف : «قد يفعل الفاعل 1 ، وقد يفعل الفاعل 2»

(2) إن «لو فعل الفاعل 1، لفعل الفاعل 2

ف « لم يفعل الفاعل 1 ولا فعل الفاعل 2»

(3) إن « لا يفعل الفاعل 1 حتّى يفعل الفاعل 2 »

ف « إن فعل الفاعل 2 فعل الفاعل 1»

لا شكّ أنّ الوصول الى قواعد من هذا النوع يطلب كثيرا من التدقيقات.

ولا شكّ أنّ بعض هذه القواعد توصّل المنطق الصناعيّ الى حصرها، كما توصّل بعض الباحثين كدكرو إلى حصر بعضها. لكنّ البحث فيها ما زال طويلا، ولابدّ أن يهيّأ له بجهاز نظريّ يقوم على الربط بين الأبنية لا الفصل بينها. وهذا يقتضي ألاّ نعتبر مثل هذه العلاقات البنيويّة التي استشهدنا بها مجرّد دلالة اقتضائية سابحة في الفضاء. علينا أن ننتبه إلى أن كلّ جزء من الطرفين، في الأمثلة السابقة بنية نحويّة وأنّ الرابط بين البنيتين علاقة شرطيّة، وأنّ هذه العلاقة هي التي تكوّن الدلالة لا شيء آخر.

ولقد حاول نحاتنا القيام بنماذج من هذه العمليات عن وعي كامل في الأبواب التي سمّوها « بأبواب الإخبار بالذي»، وبطريقة شبه واعية، أو بدرجات مختلفة من الوعي في مواضع عدّة من كتبهم وعند تقديمهم لدلالات الأبنية ولما تستوجه من تقدير.

ب – وبقدر ما نجمع من الملاحظات والأبنية المتعاملة، وبقدر ما نجيد تنظيمها، يمكننا أن نكشف أسرار النظام النحوي الحقيقي، و أن نجد بعد ذلك الطريق الموصلة إلى فهم العلاقة بين اللغة الطبيعيّة واللغات الصناعيّة المتباعدة عن اللغة ، وأن نفهم بعد ذلك سرّ العلاقة بين اللغة والكون.

ذلك أن العلاقة بين اللغة والكون صنيعة التاريخ الطبيعيّ والثقافي للجنس الإنساني. فاللغة رشّحت الجزء الأساسيّ من جدليّة الانسان والكون، وليس الإنسان فردا بل «اجتماع». وكما أنّ تشمسكي لا يشكّ أنّ التجريد يوصله الى النحو الكلّيّ ذي الأساس البيولوجيّ، فنحن نتوقّع أن يكون بياجي له الحقّ في أن يشكّ أنّ النحو الكلّي أو جزءا منه لا أصل له في البيولوجيا.(C R S H, 1979, CHAP. 2).

ولّما كان من المتوقّع أن تكون اللغات المختلفة مسيّرة بأحكام مشتركة، فالتجريد إن لم يصل بنا إلى أساس هيّأته الفطرة، فإنّه لا بدّ أن يوصلنا إلى أساس صنعه التاريخ. هذا الأساس عليه أن يشمل ما ييسّر للغة التكهّن بخصائص التواصل.

هذا ما نعنيه تقريبا بالخاصيّة التاريخية الاجتماعيّة للغة، ولا نعني به تتبّع اللفظ في تغيّره، ولا الانكباب على الجزئيات الحضاريّة غير المشتركة بين الأقوام. وفي الشرط وفي العربيّة ما يستوجب هذه الرؤية. فلا يعقل في رأينا أن نسند الى أكثر الأبنية النحويّة تعبيرا عن قدرات العقل في التعامل مع حقائق الكون، وبين الناس، صفة الفرديّة والآنيّة. ولا يمكن لهذه البنية التي مكّنتنا في حالات لا تعدّ أن نضيف إلى المعرفة القديمة معرفة جديدة، ألاّ تكون بنية تتعامل مع الأبنية اللغويّة الأخرى تعاملا يجعلها أصلح الأبنية لتمثيل علاقة الإنسان بالكون.

هذه افتراضاتنا البعيدة، وعلينا أن نقتنع بالقليل منها للوصول إلى غاياتنا.

II

القسم الثاني

البنية الوجودية الحدثية انخزالها وتكوينها للحدث الإنشائي

1/II

أغراض القسم من تحديد البنية ومستويات التجرد فيها



1-1/II أغراض القسم الأساسيّة

§ 1 ـ تمهيـــــد :

إن كنّا في القسم الماضي قد حاولنا أن نبيّن أنّ الالتصاق بالأبنية المتّجهة إلى اللفظ لا يستوعب الدلالة اللغويّة النحويّة ويوهم، لاستقرار اللفظ آنيًا، بامكان السيطرة على الدلالة، وأن نبيّن أنّ دلالة اللفظ دلالة فوضوية، فإننا نحاول في هذا القسم أن نقدّم الأسس العامّة للتشكّل البنيويّ ولتعامل الأبنية محاولين أن نبرز البنية الدلاليّة الدنيا والفقيرة القادرة على تفسير الثراء الدلاليّ من خلال تعامل الأبنية المتولّدة عنها.

لا نشير في هذا القسم، وكذلك في الأقسام الموالية، إلى كلّ الأسباب التي دعتنا إلى الاهتمام ببعض الجزئيات، وإلى إشباعها تحليلا واستدلالا. فكثيرا ما وجدنا صعوبة في التنسيق بين ما يتطلّبه التحليل أو الاستدلال من استرسال وما يتطلّبه وضوح العرض من تبرير لاهتماماتنا بربط بعضها ببعض. فكثيرا ما يبدو تحليلنا وكأنّه استطراد، أو تقديم لمعطيات عامّة يمكن الاستغناء عنها أو تخصيصها ببحوث أخرى.

لهذا نحاول في هذه المقدّمة توضيح بعض اهتمامنا وربطها بالقسم الماضي أو الإشارة إلى ما يمهّد لها في الأقسام الموالية.

§ 2 ـ تجريد العلاقة البنيوية

اهتممنا في باب أوّل بتحديد مفهوم البنية. إن كان من المتوقّع أن نعرّف البنية في القسم الأوّل فموقعها المنطقيّ في هذا القسم. وذلك أننا نريد أن نبيّن أنّ تجريد مفهوم البنية ليس عمليّة ذهنية ينجزها الواصف بل هي مجرّدة بطبعها في النحو. فكان ينبغي علينا أن نبعد مفهوم الرابط اللفظيّ القوليّ ومفهوم الرابط المنطقيّ، قبل أن نركّز في هذا الباب أنّ العلاقة المكوّنة للبنية ينبغي أن تكون مجرّدة أكثر من الطرفين . وكان علينا أن نبرّر سعينا إلى بنية شرطيّة مجرّدة مجاوزة للمنوال [إن...] وقادرة على تفسير دلالة الشرط في أبنية بعيدة عن هذا المنوال، قبل أن نحدّد الأصول التي ينبغي أن تتوفّر في هذه البنية الشرطيّة المجرّدة. وكان علينا أن نبرز العلاقات الدلاليّة والمنطقيّة واللغويّة بين الواو و [أو]

و[إن] و (لو) والنفي والإيجاب قبل أن نبحث عن الأصول الجامعة بنيويًا بين هذه الأبنية التي يرمز لها بهذه الأدوات المخالفة للعلاقات التي وضعت لها هذه الأدوات.

§ 3 ـ توضيح جزء من العلاقة [س ← سَ] بتحديد المستويات

ذكرنا في القسم الماضي الفرق بين الأبنية المتّجهة إلى اللفظ والأبنية المتجهة إلى المقولات وجعلنا الثانية أبنية نحوية تشترطها الأولى، فعرّفنا الدلالة حسب المنوال [س ← سَ]. نحدّد في هذا القسم جزءا من هذه العلاقة وهو الجزء السلّمي الناتج عن المستويات، محاولين أن نعيّن الأبنية اللفظيّة وما يميّزها بدرجات مختلفة عن الأبنية المعنوية لكي نبرز الأبنية المحافظة على الدلالة في التاريخ بفصلها عن الأبنية المتغيّرة، والتي تسم الأبنية الثابتة، التي ينبغي أن تكون موضوع المقارنة بين اللغة والصناعة المنطقيّة. وذلك دون أن نجري هذه المقارنة ذاتها إلاّ في حدود ضيّقة جدّا بيّنّا من خلالها جدوى الاهتمام بالمستويات التي تظهر فيها الدلالة، وقدرة هذا التمييز على تفسير بعض الظواهر التي اعتبرت في دراسة الأقوال من وجوه الاختلاف بين اللغة والمنطق.

§ 4 ـ البنية الحدثيّة ودورها في النظام

لقد ركّزنا في القسم السابق على أزليّة الدلالة الأساسية. ونحاول في هذا القسم أن نبيّن أن محور هذه الدلالة هو ما نسميّه بالبنية الحدثيّة المجرّدة من كلّ تعيين للحدث ونحاول أن نبيّن سيطرتها على الاشتقاق والتصريف والإعراب معتقدين بذلك أننا قد لمسنا الفكرة الاساسيّة التي قام عليها النحو العربيّ القديم، آملين ترسيخ اتجاه لسانيّ يقوم على اعتبار البنية الحدثيّة الدلالة الدنيا الفقيرة المكوّنة للصيغ الاشتقاقيّة ولما نسميه بالمحلاّت الصرفيّة إضافة إلى المحلاّت الإعرابيّة، تمهيدا لتصوّر نحويّ متكامل يظهر قوّة حدس نحاتنا في ربطهم الدلالة بمفهوم المحلّ والعامل وما سمّيناه بالإنشاء. فمن أهمّ ما أنجزناه في هذا القسم أننا قدّمنا الخطوط الأولى لإدراج المتكلّم في البنية النحويّة مع ما يتطلّبه هذا الإدراج من اعتبارات إعرابيّة شتّى. وتركنا للقسم الموالي الاستدلال على ما نعتبره البنية الإعرابيّة الأساسية الممثّلة لوحدة النظام النحوي، والممثّلة لذلك بفضل تمثيلها للبنية الحدثيّة حسب مبدإ سمّيناه بمبدإ المحافظة على البنية المقوليّة.

§ 5 ـ تأسس البنية على توزيع الشحن الوجوديّة

حاولنا في هذا القسم أيضا أن نجسّد مبدأ «قيام اللغة على الصدق» وقيام الصدق على قيمة الإيجاب والسلب، معتقدين بذلك أننا نمهّد لحساب نحويّ نأمل الوصول إليه يوما يعوّض الحساب المنطقيّ القائم على الصدق والكذب أو الضروريّ والممكن، لكوننا نعتقد أنّ الدلالة يمكن أن تحسب يوما بحسب هاتين القيمتين وتوفّرهما أو توزيعهما على المحلاّت الاعرابيّة، وسندرس في مواضع أخرى من البحث مفهوم الشحن الوجودي، المفسّر للعلاقة الأساسيّة بين اللغة والكون الأزليّ.

وهذا ما يفسّر أننا أجهدنا أنفسنا للاستدلال على أنّ البنية الشرطيّة والبنية الجمعيّة والبنية الانفصاليّة أبنية يمكن تلخيصها في توزيع معيّن للايجاب والسلب حسب تصوّر مطلق للمحلّ النحويّ. ولقد اضطررنا لبيان ذلك إلى الاستنجاد بالصناعة المنطقيّة في حدود بسيطة جدّا، لا لنبيّن أنّ اللغة مسيّرة بالمنطق، بل لنبيّن أنّ قولنا في اللغة مسيّر بالمنطق المسيّر لصدق القول الذي هو من اللغة. ولقد سمحنا بذلك لأنفسنا اعتقادا منّا أن المنطق أصوله من اللغة، واللغة محكوم عليها أن تصف نفسها بنفسها. وما كنّا لنجهد أنفسنا هذا الجهد لو لم نكن نشعر أنّنا نواصل حدسا بدأه نحاتنا، وأنّ هذا الحدس إذا أتممناه ونظّرناه صرنا أقدر على فهم اختياراتهم الوصفيّة، وأكثر استعدادا للانتفاع بملاحظاتهم الدقيقة في مجالات عدّة.

§ 6 ـ العلاقة بين الجمع والشرط

ولا قتفاء أثرهم وفهم مقاصدهم ، أو تأويلها، انطلقنا من نعتهم للواو بأمّ الباب في العطف، ونعتهم لـ [إن] بأمّ الباب في الشرط، ومن إشاراتهم المتعدّدة إلى قيمتي الإيجاب والنفي في دلالة البابين على الوجود، ومن كثرة المسائل التي عقدوا فيها الشبه بين العطف والشرط، وانطلقنا من ملاحظات أخرى يطول عرضها، للوصول إلى أنموذج تأويليّ نربط فيه بين العلاقة الجمعيّة والعلاقة الشرطيّة حسب قانون سيتحكّم في كلّ ما سيأتي من بحثنا سمّيناه بقانون «الشرط الجمعيّ». ولقد أجهدنا أنفسنا للاستدلال عليه، غير مكتفين بنقل ما وجدناه عند المناطقة. وذلك خوف الانزلاق في تطبيق المنطق على اللغة دون مبرّر. وما كنّا لنجهد أنفسنا فيه لو لم نكن نعتقد أنّ تطبيقه الشكليّ في اللغة مخالف لما يعرف في الصناعة المنطقيّة. وسنبيّن في قسم لاحق أنّه يؤدّي، إلى اختلاط الأبنية واسترسالها وتداخلها على صورة تفسّر إمكان التصرّف في الأبنية، وتفسّر قدرة

اللغة، في نحوها، على التحرّك استعدادا لكلّ طارئ يطرأ علينا من الكون ويطلب منّا أن نعبّر عنه.

وأخيرا ، وإن كان الأوّل، سيجد القارئ في هذا القسم التجسيد الفعليّ لادّعائنا أنّ التعامل بين الأبنية في النحو تعامل قائم على العلاقة الشرطيّة التي يشترطها الجمع. لكنّنا في هذا القسم لا نعيّن لروابط الجمع محلّها النحويّ. هذا أمر نؤجّله للقسم الثالث حيث نحلّل، في ما نحلّل، العلاقة بين الرابط والعمل الانشائي اللغوي.

2-1/II المفهوم الساذج والمجرّد للبنية

§ 7 ـ ثنائية البنية

ممّا استخلصناه من فصول الباب الثاني من القسم الأوّل، أنّ الشرط وإن كان في ظاهره مفهوما واضحا لاعتماده خاصّة على البنية المنوال [إن...] فهو مفهوم، عند تعميق النظر زئبقيّ لتنوّع المقولات المتّصلة به، واتساع الأبنية المطلق عليها لفظ «الشرط»، وتداخلها في مستويات الشكل والدلالة، ولتنوّع النماذج النظريّة الممكن لها أن تستوعبه.

هذه الخاصية الزئبقيّة موجودة في كلّ الأبنية، وليست خاصّة بالشرط. يكفي أن نحاول التمييز بين العطف والاستئناف، أو الحال وغيرها، لنرى أنّ العرف العلميّ كثيرا ما يخفي الصعوبات الحقيقيّة.

يقتضي منّا البحث عن مفاهيم ثابتة، تعين على تحديد العلاقة بين البنية النحويّة والدلالية، أن نصطنع بعض التجريدات الصلبة.

علينا أن نسلّم أنّ الشرط مفهوم قابل للحدّ. وتقتضي منّا السذاجة المفهوميّة أن نعتبره بنية. فمفهوم البنية مفهوم أوليّ في النظريّات العلميّة، ينبغي إسقاطه على الأحداث اللغويّة، إذ يستوجبه التزامنا بأنّ العلم يبحث في العلاقات التي بين الأشياء.

يقتضي مفهوم العلاقة متعالقين على الأقلّ. فالمفهوم الساذج للبنية أنّها طرفان بينهما رابط مّا، نسمّيه علاقة، أو نسبة. وذلك دون أن ندخل في الفروق المنطقيّة بين هذه الألفاظ الثلاثة.

تنقسم البنية، عموما وباعتبارها مفهوما مجرّدا، بحسب عدد أطرافها إلى أحاديّة وثنائية وثلاثيّة الخ. لكنّنا نسلّم مبدئيّا بأنّ البنية اللغويّة في أساسها ثنائيّة، وإن وجدت في اللسانيات نظريّات أخرى تقبل ما فوق الثنائية.

نبرّر ميلنا إلى الثنائية باستقرائنا للأبنية الأساسيّة، وباعتماد ملاحظات عدّة تتعلّق بالعربيّة. فقد مال نحاتنا القدماء إلى ذلك. وصرّحوا باختيارهم النظريّ في مناسبات قليلة، رغم التزامهم بالمبدإ في أغلب المسائل نجد ذلك منذ سيبويه (الكتاب II/ 289)، وعند المبرّد نقلا عن الكتاب اذ يقول في المقتضب (IV/ 367): «... لا يكون ثلاثة أشياء اسما واحدا».

وهي فكرة قارّة عند النحاة، إن لم تكن صريحة فهي متضمّنة في تصوّرهم لبنية العامل والمعمول.

يقتضي مفهوم البنية مفهوم التحليل والتركيب. لكنّ المعالجة الاختباريّة تدعو إلى افتراض حدّ أدنى للصغر. فالبنية المركّبة تتركّب من بنيتين على الأقلّ. وتقتضي البسيطة مبدئيّا طرفين لا يقبلان التحليل، في مستوى معيّن من التحليل حسب ما بيّنه هيلمسلاف (1971, p.57-48). فيبدو أنّ التسليم بالثنائيّة يقتضي التسليم بأنّ الطرف المؤسّس للبنية بنية أُحاديّة.

إذا كان للطرف الأحاديّ البنية وجود نسقيّ، فلا وجود للبنية الأحاديّة في اللغة. إذ كلّ طرف يتميّز بكونه مقابلا لطرف آخر، بينه وبينه علاقة. فهما بنية. لكن علينا أن نحدّد أبسط الأطراف المكوّنة بتقابلها بنية. ورأينا أنّ هذه البساطة متوفّرة في المقابلة بين الإيجاب والسلب المصوّرين في اللغة للعلاقة المطلقة بين الوجود والعدم في الكون.

§ 8 ـ البنية علاقة مجرّدة بين محلّين

يتحدّد نوع البنية بنوع العلاقة الرابطة بين طرفيها. ويتحدّد نوع الطرفين بحسب نوع البنية، أي بحسب العلاقة.

مفهوم البنية في ذاتها مفهوم مجرّد. ودور العلاقة في تحديد نوع البنية ونوع طرفيها يجعل العلاقة أكثر تجريدا من البنية. فالبنية اللغويّة متى كانت مجرّدة كانت شكلا أجوف. فالطرفان محلاّن لا تجسيد لهما. وإنما يتحدّد المحلّ بالنسبة إلى الآخر بحسب وظيفته بالنسبة إلى الآخر في تكوين البنية.

إنّ العلاقة بطبعها مجرّدة، حتّى وإن تجسّد الطرفان. هذا ما يتّضح إلى حدّ ما في الإسناد والإضافة والنعت وغيرها. فينبغي أن تكون العلاقة في البنية المحلّيّة أكثر تجريدا.

هذه المحلّيّة لا تعني الفراغ المطلق. فاعتقادنا أنّ الفراغ المطلق نفي لوجود البنية. لذا نسلّم أنّ كلّ بنية مهما كانت تحقّق كينونتها بأقلّ ما يكون من ملء للمحلّ. وأبسط الأطراف هو السلب والإيجاب، فأدنى الأبنية احتمال من الاحتمالات التوليفيّة الأربعة للسلب والإيجاب.

تقبل البنية المحلّيّة التجسيد وتتجسّد على صور شتّى تمثّل سلّما في التجريد. ويوافق الحد الأدنى من التجريد المستوى الصوتميّ من البنية، وتتجسّد البنية فعليّا بالتصويت.

قد يتجسّد السلب أو الإيجاب بالتصويت. لكنّ القيمتين من جنس المعنى لا اللفظ. فاشتغال المحلّ بشحنته تحقيق لكينونة البنية، وليس تجسيدا. وفي جميع الحالات تبقى العلاقة مجرّدة.

§ 9 ـ تجسيد البنية وتمثيلها

يختلف التجسيد المحقّق للبنية عن تمثيلها. فالحديث في البنية المجرّدة يقتضي تجسيدها لتمثيلها دون تحقيقها ويكون تمثيلها صناعيّا برمز بصريّ. وكلّ رمز يقرأ سمعيّا. فكلّ تمثيل للبنية تحقيق لغويّ لها . ولا مهرب من هذا الدور في اللغة.

تمثّل البنية على نحوين :

(1) ع (أ، ب)

(2) (أ ع ب)

حيث ع رمز البنية ، رمز علاقاتها، وأ، ب رمز الطرفين.

تأخذ البنية قيمة طرفيها في المنطق. وتتجسّد قيمة البنية في العلاقة (الرابط عند المناطقة). فالعلاقة تجسّد قيمة البنية، والطرفان يجسّدان البنية. لذا تذكر البنية في النحو القديم اعتمادا على العلاقة فتسمّى إسنادا، وإضافة وعطفا، وغير ذلك.

إذا تحقّقت البنية وتجسّدت كانت على إحدى الصورتين المستعملتين في التمثيل. مثال ذلك التشبيه كما يتّضح من الأداتين :

(3) كأنّ (أ،ب)

(4) (أ ك ب)

وقد تتجسّد، وهو الأغلب ، بدون أداة. والمثال ما سمّي بالتشبيه البليغ، بالنسبة إلى المثالين الماضيين.

(5) (أ، ب)

ولغموض العلاقة كما هو الحال في المثال الأخير، تستعمل اللغة ما يسمّى بالأدوات والقرائن.

§ 10 ـ مظاهر التعبير عن العلاقة : الأدوات والقرائن

يفرّق نحاتنا بين العلاقة وأداة العلاقة، ولا يسقطون في مالاحظناه عند بعض الغربيين في فصل الروابط القوليّة من القسم الماضي. فأداة التشبيه ما يؤدّي ويوصل ويبلغ علاقة التشبيه. وللعطف والشرط أدوات تُؤدّى بها "المعاني العلاقاتُ". والإضافة والنعت والبدل والإسناد علاقاتٌ معانٍ ليس لها أدوات. فأمّا الرابط «هو» في الإسناد الاسميّ فهو صنع المناطقة (الفارابي، كتاب الحروف، ص 114) وليس عند النحاة رابطا بل قرينة للفصل بين بنيتين. فليست لسانيات القدماء لفظيّة ولا تقوم في أساسها على الروابطِ الألفاظِ، إلاّ من حيث الألفاظ أدوات وقرائن على العلاقات.

ولمّا كانت الأداة غير العلاقة فقد يجري في تجسيد العلاقة ما لا يكون أصلا في العلاقة.

فأوّلها أن تتشكّل البنية وليس لها من أداة سوى الموقع الدّال على المعنى. ومثالها (أب) ويكون ذلك في اللغات الضعيفة الاشتقاق. ويشبهه وإن لم يكن منه ما في العربيّة من المركّب بالمبنيّات كـ « أحد عشر» أو «موسى عيسى» في حالتي الإسناد والبدليّة.

ومنها أن يكون للعلاقة علامة في أحد الطرفين والظاهر في العربيّة أن تكون العلامة في الثاني. وأهمّ أمثلته أثر العامل في المعمول كسرا وفتحا وضمّا، ولا نقول الرفع والنصب والجرّ لأنّ هذه معان مجردات لا علامات. ومنها أن تكون في الطرفين وأحسن أمثلته المطابقة.

وكلّ ما مرّ جرت تسميته عند شيوخنا بالقرائن والعلامات.

فإذا كان رمز العلاقات مما جرت عندهم تسميته بالأدوات فله صورتان. أولاهما هي الأقرب من (أ ع ب)، إلاّ أنّ الأداة المعبّرة عن العلاقة تتصل بالثاني فمثالها: (أ. ع ب).

والثانية أقرب إلى [ع (أ، ب)] ومثالها مثال التشبيه ب «كأنّ » إلاّ أنّ حالات الامتزاج بالثاني أو بالأوّل أو بهما معا كما رأينا في القرائن والعلامات، يجعلنا لا نستبعد حالات تتشكّل فيها البنية على الصورة (ع أ. ب).

وليس لنا في ما نعلم من أبنية العربية أو غيرها، ما يبرّر القطع بوجود هذا الإمكان. فلنتركه إمكانا لكرهنا إيصاد باب في اللغة في اتساع احتمالاتها ما يدعو إلى عدم غلقه. فليكن مبرّرا على الأقلّ للتقديم والتأخير في مثل «كالأسد زيد». وقد تكون «كأنّ زيدا» نوعا من (ع أ) حسبما نقترح في القسم الثالث.

إلاّ أنّنا لا نشكّ في وجوده في الأبنية الأحادية. وصورتها (ع أ) . فهذا ما يكون من علاقة المنفي بنافيه مثلا. وشكله المنطقي النحويّ [– أ] ، ومثاله العاديّ في اللغة [لا أ]. تجده في «لا نقود». من قولك «خرجت بلا نقود» ويتمسّك بعض النحاة بوجوده في [لا اسم] في مثل قولك «لا رجلَ في الدار» تفسيرا لعدم التنوين خصوصا، مع الخلو من التعريف والإضافة. وهو تخريج نعود إلى قياسه في ما يأتي، في سياق تقويمنا خاصّة لمفهوم العلاقة في النفي.

3-1/II قضايا الشرط من خلال المفهوم الساذج للبنية

لا نطرح في هذا الفصل القضايا التي أثرناها في القسم السابق على وجه جديد، ولا نستعرض كلّ القضايا التي يطرحها تطبيق مفهوم البنية على الشرط، بل نكتفي من هذا وذاك بإبراز بعض المعطيات الأساسيّة المساعدة على توضيح اختياراتنا النظريّة ومنهجنا في معالجة الموضوع في هذا القسم والأقسام الموالية له.

§ 11 ـ اتجاهنا إلى المحافظة على الثنائية في البنية الشرطيّة

يتأرجح تصوّر الشرط من خلال مفهوم (الشرط والجواب) بين الثنائيّة والثلاثيّة ، في تراثنا النحويّ خاصّة ويتمثّل العنصر الثالث في الأداة، حسب الرأي السائد القائل باستقلال الجملتين عنها، لوقوعها إمّا رابطا، وهي حالة {إن، لو }، وإمّا عنصرا اسميّا تستوجب صفته الاسميّة أن يكون ذا محلّ نحويّ يتعامل إعرابيّا مع الجملتين، وهي حالة {من،...، متى،...}.

تقتضي ثنائيّة البنية أن نلحق [إن، لو] بإحدى الجملتين. ولقد اخترنا مدرسيّا أن نتعامل مع الأداتين على أساس كونهما من الموصولات {أنْ، أنّ، كي...}. وكذلك الأمر بالنسبة إلى {من، ما، مهما}. فتكون الجملة الموالية لها صلات.

يمكن لهذا الحلّ أن يثير قضايا عدّة منها تفسير الجزم في الجواب، ومنها تفسير العموم الذي تدلّ عليه بنية الشرط، والذي من أجله تجنّب سيبويه اعتبار الجمل بعدها صلات، لكون الصلة تخصيصا يمنع العموم.(الكتاب، ج 59/III ,71-72، 78-82) وهي فكرة حافظ عليها كثير من النحاة بعده.

لذلك ينبغي ألا نحافظ على الثنائية بإجراء تصنيفيّ مدرسيّ بسيط. فعلينا أن نجد للثنائيّة تفسيرا نحويّا عامّا يوافق المحدوس من الدلالة.

لن يجد القارئ في هذا القسم عناصر التفسير كاملة. بل سنكتفي بتقديم أسس التفسير المشتركة بين هذه القضيّة والقضايا الأخرى، كتأدية الشرط عملا لغويّا ثانيا إضافة إلى عمل الجواب. أمّا الإجابة فستكون في هذا القسم الأخير من هذا البحث. فنحن في حاجة إلى تجريدات قادرة على الإجابة عن هذه التساؤلات،

وقادرة على الإجابة في نفس الوقت عن التساؤل الأهمّ والمتعلّق بتوفّر الدلالة الشرطيّة في غير الجمل المركّبة بما اعتبر عادة من أدوات الشرط.

وإننا نعتقد أنّ ما سنقدّمه من تفاسير أقرب إلى التزام النحو العربيّ بالثنائيّة من الحلّ الذي سنّه سيبويه نفسه.

وللوصول إلى غرضنا سنحاول في هذا القسم أنّ نطبّق التصوّر الأدنى للبنية. فالبنية الساذجة لا توافق مفهوم [ج + ج] لأنّ الجملة بنية مركّبة من أبنية. لذا جعلنا من أهدافنا في هذا القسم أن نرجع كلّ طرف من طرفي الشرط إلى أدنى ما يكون. وأدنى ما يكون هو التعبير عن الإيجاب أو السلب بطرفي البنية. فانطلاقا من هذا البسيط علينا أثناء البحث أن نفهم كيف تتولّد الجملة من الإيجاب والسلب لتكوين ما يسمّى بالشرط والجواب في المنوال [إن...]

§ 12 ـ اتجاهنا للمحافظة على وحدة البنية الشرطيّة في نظام متكامل للأبنية

تقتضي منّا هذه الغاية، أن نصل في تحليلنا إلى تصوّر شكل أجوف للبنية الشرطيّة البسطى يقوم على أقصى ما يكون من التجريد للعلاقة، بحيث تصبح العلاقة مجرّد مقابلة قيميّة قابلة للانطباق على كلّ بنية تحمل دلالة الشرط أكانت من المنوال [إن...] أم على منوال آخر.

وفي هذه الحالة لن يكون الطرف إلاّ محلاّ ليس له من وظيفة سوى إنجاز العلاقة الشرطيّة بوظيفته النسبيّة إزاء الطرف الآخر.

وغايتنا في هذا المجال أن تبقى هذه الوظيفة الدنيا في جميع المستويات النحويّة، قادرة على الجمع بين وظيفة الحال ووظيفة المبتدإ في المثالين المختلفين التاليين :

(1) كيفما تضحكْ أضحكْ

(2) من يضحكْ ُ فله درهم

وذلك دون أن نضطرّ إلى تجسيد العلاقة، أو إلى تأويل من جنس ما ذهب إليه بعض النحاة، كاعتبار «من» مبتدأ، ومعنى الشرط في «إن» المضمرة.

وهذا يقتضي من غير شكّ أن نفسّر الاستفهام في :

(3) من ضحك ؟

دون الاحتياج إلى اعتبار [من] الاستفهامية قرينة عن همزة الاستفهام

المضمرة. وكذلك دون أن نجازف كغيرنا إلى اعتبار هذا التقدير من جنس التصنّع فنحن نقبل هذا التقدير في عمومه لكونه ناتجا عن حدس صحيح أساسه الاقتناع بوجوب الوظيفة الواحدة للعنصر الواحد، والشعور بأن إحالة الاسم على الكون لا توافق إحالة الشرط أو الاستفهام على معنى الفعل الذي ينجزه المتكلّم.

أمّا المتكلّم فسنحاول في هذا القسم أن نؤسس له موضعا في مفهوم البنية على صورة توافق الشحن الدّلاليّ البسيط لها، وتستوعب درجات التعقّد المختلفة والمنتهية إلى الحالة [إن...] حيث يتوفّر في جملة واحدة عملان لغويان مختلفان.

§ 13 ـ قضيّة الاختلاف والاتفاق في تجسيد الأبنية

للمحافظة على تصوّر موحّد للبنية علينا أن نجد أسسا تفسّر السبب في كون الجملة التالية :

(1) إنّ من يفعلُ يفعلُ

تشابه الجملة الثانية في بنيتها :

(2) من يفعلْ يفعلْ

ولكنّها أقرب إلى :

(3) الفاعلُ فاعلٌ

منها إلى المنوال [إن...]. وعلينا كذلك أن نفسّر لماذا تشبه الجملة الرابعة التالية في بنيتها الجملة الخامسة وإن كان معناها أقرب إلى المنوال [إن...]:

(4) اِجتهدْ فتنجحَ

(5) اِجتهدْ فاَنجحْ

ذلك أنّه لا يكفي أن نقارن بين هذه الأبنية فنلاحظ الفروق والاتفاق. ينبغي أنْ نجد في مستويات تجسيد البنية ابتداء من الأوّل مايفسّر السبب في التشابه اللفظي والاختلاف المعنوي، والعكس بالعكس.

في هذا القسم نقدّم الأسس الأولى لهذا التفسير. وسيلاحظ القارئ أننا نحلّل مبادئ التفسير أكثر مما نهتمّ بتحليل التفسير نفسه وتتبّع جميع مظاهره.

وهذا كلّه يطلب منّا أن نقدّم الخصائص الكبرى لتجسّد البنية، وأن نحدّد الأصول التي يقوم عليها توزيع الأدوات والقرائن، وذلك دون تتبّعها.

وهذا يطلب منّا أن نجمع المفترق حيث يتجمّع وأن نفرّق المختلف حيث يختلف، وذلك على أسس موحّدة تحقّق ادّعاء نا أنّ الأبنية الأساسيّة مستقرة في حركتها التعامليّة عبر التاريخ.

وسنصطدم في هذه الحالة بقضيّة تنوّع الوظائف المحلّية رغم وحدة الدلالة الشرطيّة أو غيرها.

في هذا القسم نقدّم ملامح أوّليّة للتعامل بين الوظائف المختلفة بوضع الأسس التي بها نركّز في أقسام مقبلة الخطوط العامة لما سمّيناه باسترسال الوظائف.

§ 14 ـ رموز لتعيين الأبنية المؤدّية لدلالة البنية الشرطيّة البُسطى

تقتضي منّا رغبتنا في متابعة الدلالة الشرطيّة حيث كانت إلى تصنيف الأبنية حسب قربها أو بعدها عن المنوال [إن...]

نختار للمنوال (إن...) الرمز التالي :

(1) [(...) إن...]

نرمز بالرمز (...) إلى إمكان اعتبار هذا الموقع موقع جملة ممكنة غير ضروريّة. أمّا النقط التي بعد [إن] والتي لم نحصرها بين قوسين فتدلّ على وجوب جملة على الأقلّ بعد [إن] .

إذا أردنا التعبير عن المنوال [إن] بدون التقيّد بالأداة اللفظيّة المعبّرة عن العلاقة الشرطيّة، وذلك عند الحاجة إلى التعبير عن مجموع أدوات الشرط بغضّ النظر عمّا اتّفق عليه وما لم يتّفق، وبغضّ النظر عن صور تحقّق الطرفين ، فإننا نضيف فوق (إن) العلامة [ـ] التي تعني ما تعنيه علامة الأمر فوق همزة الوصل التي رسمها الخليل. الاّ أنّ الأمر هنا «جرِّدْ».

(2) [(...) إنْ...]

لاحظنا في القسم الأوّل أنّ النحاة العرب والغربيين القدماء - كلّ في لغته - يختلفون عمليّا في قائمة الأبنية المعتبرة شرطا، حسب اهتمام الواحد بالوجه الإعرابي، أو الصرفي، أو الدلالي.

لن نحاول في هذه الدراسة حصر القائمة، لأسباب نظريّة ذكرناها. وأهمّها أننا نريد الربط بين البنية ودلالتها. والتصنيف عدوّ الدلالة وعدوّ الربط بين البنية

والدلالة، كما سنرى عند تفسير مظاهر الاسترسال التصريفي الاشقاقي الإعرابي الدلاليّ. وهو أهمّ جانب من جوانب هذه الأطروحة، والعمدة في بيان قدرة اللغة واحتمالها للدلالة على الكون، والأساس الذي ينبغي أن نقيم عليه استخراج النماذج المنطقيّة الصناعيّة في رأينا، وإن كان جهلنا بصناعة المنطق يطلب منّا كثيرا من الاحتراز.

فإذا احتجنا إلى التعبير عن مجموعة الأبنية التي تجاوز [إنّ] دون حصرها استعملنا الرمز [مج] للمجموعة كما يلي :

(3) [مج [(...) إنّ ...]]

4-1/II تقديم عامّ للمستويات وتبرير دراستها

§ 15 ـ ضرورة تحديد المستويات

نقدّم في هذا الباب مستويات الأبنية النحويّة والخصائص العامّة للتعامل بينها، لنحدّد في ما نحدّده، مراتب التجريد اللفظي ومراتب التجريد المعنوي. متوخّين في ذلك ما يفسّر المبدأ [س ← س'].

قد يبدو تقديم المستويات موضوعا لسانيّا عامّا يحسن بالدارس أن يعتمده دون ذكره كلّما طرق موضوعا يستدعي تعامل الأبنية المختلفة.

لكنّنا للأسف، لا نجد في الدراسات العربيّة تعبيرا واضحا عن هذه المستويات يمكننا الاعتماد عليه. أمّا الدراسات الغربيّة فهي مختلفة في طرق تمثيلها لهذه المستويات. بل نجد كثيرا من الدراسات والنظريات تكتفي بتصنيف المستويات والإشارة إلى تعاملها، ثمّ نراها عند الإجراء تهمل تمايزها وتداخلها وتعاملها. أحسن مثال لذلك الدراسات الصوتيّة. فكثير من الدراسات تقدّم القواعد الصوتيّة دون أن تتفطّن إلى أنّ النظام الصوتيّ لا يقتضيها. من ذلك أنّ القواعد الصوتيّة تقتضي تحويل القطعة المتكوّنة من حرف لين (علّة) بين حركتين إلى حركة طويلة

($VGV \rightarrow \overline{V}$) وهذا يقتضي أن تصبح (iya) حركة طويلة (ā) مثلا، بدليل أنّ (بقي) تصبح في الدارجة (بْقى). فاستقرار (iya) قرار صرفيّ، وأمر من المستوى الأعلى للمستوى الأسفل بإيقاف حركة التغيير في مرحلة معيّنة قبل تمامه. هذا مثال سريع يقبل المناقشة والتعديل في طريقة التعبير، وفي الصياغة. ونضيف إليه حتّى نستوعب أنّ النظام الصوتيّ مستعدّ لقبول (iya) أكثر من (ayi) مثلا، أمثلة أخرى يجدها القارئ في دراسة الأقوال حيث ترى الباحث يستغلّ حدسه في حصر الدلالات دون إجراء الحساب المبين لها اعتمادا على تعامل الأبنية و يجدها القارئ في دراسات تتناول المعجم على صورة توهم أنّ الصرف جزء منه، وهلمّ جرا.

أحسن النظريات في استغلال المستويات وتنظيمها هي النظريّة التوليديّة. لكنّنا لا نستطيع الاعتماد عليها لأسباب عدّة عرضنا بعضها في القسم السابق عند

مناقشة مفهوم البنية العميقة والصورة المنطقيّة وصلتهما بالمعجم واللفظ. ونضيف إلى ذلك أننا لا نجد فيها تصوّرا واضحا لموقع النظام الاشتقاقي من النظام النحوي، ولا تصوّرا واضحا لنظام التصريف. وسيرى القارئ من خلال ما نقدّمه، وبصورة غير مباشرة، مظاهر التمييز التي نريدها والتي لم نجدها في هذه المدرسة.

وممّا يشجّعنا على عدم الأخذ ببعض النماذج المتأثّرة والمعدّلة لتصوّرات تشمسكي أو المستبدلة لها، أنّها تقتضي التزاما نظريًا لا يوافق حدوسنا اللغويّة، ثم إنّها لا تستغلّ كما يجب خلاصة التفكير اللسانيّ في المستويات منذ القديم. وهنا ندّعي، وإن كان المجال غير متّسع للاستدلال أنّ العناوين العامّة التي يقوم عليها تنظيمنا متضمّن في التفكير النحويّ العربيّ. إلاّ أنّ إخراج المتضمّن إلى الصريح تغيير له، لا محالة، إذ القول في القول قول آخر كما بيّنّا في القسم الأوّل. فما نقدّمه إذن تصوّر عربيّ للمسألة محوّر ومعدّل بمعطيات حديثة أو شخصيّة.

غرضنا الأساسي من تقديم المستويات أن نحدّد المجال النحويّ الواسع الذي تتحرّك فيه البنية الشرطيّة متعاملة مع الأبنية الأخرى. وهو تقديم لازم لتفسير ما نسمّيه بالاسترسال البنيوي (continuum) وسنرى أنّ تصوّرنا للاسترسال يجاوز ما يسند إلى هذه اللفظة عادة في اللسانيات.

ومن أجزاء هذا الغرض الأساسي أن نصل في يوم من الأيام إلى حصر واضح للمعاني في الأبنية النحويّة على صورة تساعد على تكوين علم واضح يحدّد الصيغ الشكليّة لحساب دلاليّ من صنف الحساب المنطقي أو الرياضيّ ولا يقوم على لغة رمزيّة مستعارة من غير النحو، ويمكّن من التأليف بين المعطيات التي توصّلت إليها المدارس المختلفة.

يبدو غرضنا هذا غامضا، وقد لا يرى فيه المتخصّص سوى وهم قائم على جهل بمدراس حاولت ونجحت إلى حدّ ما في تكوين هذا الحساب كمدرسة منتاقيو مثلا. (انظر في Dowty and all, 1981).

لذا نترك للبحث أن يوضّح ما نريده من استيعاب لما سمّيناه بالدور التكراري، ولما قدّمناه من تصوّر محلّيّ للدلالة قائم على السلب والإيجاب. هذا وإن كنّا على يقين أنّ ما قدّمناه خطوات أولى في طريق وجّهنا إليها حدسنا اللغويّ الحاصل من آلاف الجمل التي حللناها طوال حياتنا المهنيّة، والتي انتهت بنا إلى شعور بأنّ النحو المقولي يجب أن يقوم على الشحنة نحو الحرف فالفعل فالاسم، لا على الاسم.

§ 16 ـ عرض عامّ للمستويات النحوية

نقدّم هذه المستويات مقلوبة مبتدئين باللفظ نحو المعنى. وهذا من باب تقديم الثانويّ للاهتمام بالأساسيّ.

هذا العرض عامّ لا يشير إلى تعامل الأبنية، إلاّ من وجهة واحدة وهي أنّها منظّمة حسب اتجاهها اللفظي واتجاهها المقولي، فكلّ مستوى يتّجه بجانب منه إلى اللفظ وبجانب منه إلى المعنى .

يتضمّن هذا التنظيم البسيط موقفا عميقا. مفاده أنّ المتّجه اللفظي يتّجه في الآن نفسه نحو الفرديّة والآنية التخاطبيّة ويتعامل مع الكون تعاملا مقاميا ودراسة الدلالة فيه تنتهي إلى الدراسة البلاغيّة وداخل هذه الدراسة البلاغيّة نجد تجريد التأويل الدلالي. ومن أجزاء هذا التجريد التأويليّ حسب زعمنا، الاهتمام بمطابقة المقام في جانب واحد يقوم على مطابقة الوجود للوجود أو العدم للعدم وهو الصدق، أو عدم المطابقة وهو الكذب. فمن هذا التجريد إذن نستخلص الصناعة المنطقيّة القائمة على مفهوم «التعبير عن حالة من الأشياء».

أمّا المتّجه المقولي فهو يتّجه في الآن نفسه نحو الاجتماعيّة والاستقرار التاريخيّ الأزليّ ويتعامل مع الكون تعاملا مطلقا ناتجا عن حصيلة التطوّر الطبيعيّ. ودراسة الدلالة فيه تقتضي تجريد التكوّن الدلالي. ويلاقي ما يمكن تسميته بالمنطق الطبيعيّ.

ننبّه إلى أننا نختزل في هذا التمثيل العمليّة الدوريّة والمتمثّلة في أنّ تجريد التأويل الدلالي عمليّة عكسيّة تؤدّي في جزء منها إلى اكتشاف خصائص التكوّن الدلالي. وكذلك نرى أنّ فوضى الانجاز اللفظي لكثافتها عبر التاريخ تؤدّي إلى ترشّح الثوابت في المجال المقوليّ الأعلى. وللمعجم هنا دور كبير خاصّة في ترشيح بعض الأسماء والأفعال المعبّرة عن العلاقات إلى أدوات حرفيّة إعرابيّة أو اشتقاقيّة ترشيحا يؤدّي إلى إثراء المقولات بدلالات ثابتة لم تكن في الأصل سوى دلالات آنية. هذا ما نلاحظه مثلا في الفرنسية والأنكليزيّة الآن بتحوّل العبارة (si et seulement si) إلى (sii) أو (iff) وكذلك العبارة (x et y ou x ou y) إلى (x et /ou y) . وهو تغيير بدأ يقلّده بعضهم بتحويل (إذا وإذا فقط) إلى (إذ ذ). في بعض الكتابات. نكتفي بهذا المثال من الشرط، وفي اللغات أمثلة أخرى تبيّن ترشّح بعض الدلالات الظرفيّة الآنية إلى دلالات مستقرّة وموسومة باللفظ.

نقدّم الآن تعريفا سريعا للمستويات مرتّبة ترتيبا تنازليّا :

(8) بنية صوتيّة : هي البنية التي يمكن تسجيلها بالآلات الفيزيائية.

(7) بنية صوتميّة : لا تسجلّها الآلة وهي التي يحدّدها العالم اعتمادا على وظيفة الصوت في وسم التمايز بين العناصر المعجميّة خاصّة.

(6) بنية تصريفيّة معجّمة هي القول المشتمل على الأبنية الصوتميّة قبل تغيّرها إلى أبنية صوتية.

(5) بنية تصريفيّة غير معجّمة هي إلى حدّ مّا كقولك « ما فعل الفاعل فعلا فعيلا عندما فعل المستفعل في المفعل».

تنتهي عند هذا الحدّ درجات التجريد اللفظي للبنية الاعرابيّة في اتجاهها نحو المقولات الثابتة في التاريخ و يتفرّع بعد ذلك التجريد إلى اتجاهين سنوضّحهما عند بلوغ الحاجة.

(4) البنية الاشتقاقيّة : وهو تجريد عناصر البنية الصرفيّة من التصريف بتكوين الأقسام وبها ينتهي المستوى اللفظيّ ويتصل بمعجمين معجم الأصوات وقواعده العامّة ولا نحلّله هنا وهو المعجم الذي يعطي للمستويين الصوتيين العناصر الأساسيّة عن طريق سنبيّنه بعد حين. ومعجم العناصر الإحالية وهو الممثّل لالتقاء الاشتقاق بالأصوات والإحالة المقاميّة.

(3) البنية الإعرابيّة المجرّدة وهو المستوى المعنويّ الأوّل الخالص والمتجرّد من اللفظ وسنوضّحه.

(2) البنية المقوليّة وتتصل في مستواها بمعجم الأبنية المقولية، وبنحو المستوى المقولي، والعلاقة بين المعجم المقولي وأبنيته النحويّة.

مستوى هذه البنية هو المستوى الذي فيه يتحقّق المنطق اللغويّ. وهو يحتاج إلى كثير من التثبّت، ولن نأخذ منه إلاّ البنية الأساسيّة وسنشير إلى عناصر من معجمه وإلى بعض قواعده، عند الحاجة. وكذلك سنشير إلى ما نرى إدراجه فيه من الأبحاث.

(1) و أخيرا البنية العامّة للنظام النحويّ

نحلّل اعتمادا على هذه المستويات تصوّرنا لانتظام بعض العناصر لنعرف مثلا : أين نضع علامة الجزم وأين نضع الجزم، وأين نضع (إن) وغيرها. وأين نضع دلالات الشرط التي أبعدناها من الدراسة (كالافتراض، والاستنتاج والمقابلة وغيرها) وأين نضع دلالة (لو) عن الامتناع أو كيف نمثّلها.

وكذلك لنفهم كيف يمكن التحوّل من (إن) إلى (شرط أن) أو (على أن) ولنفهم لماذا يختلط الحال بالشرط في (و إن)، ولماذا يختلط الشرط بالتعليل وما السرّ

في دلالة فاء السببيّة عليهما. ولماذا يختلط الحال بالاستئناف. وما السرّ في ظهور فاء الجزاء. ولماذا نعتبر [إن...] في محلّ نصب. ولماذا يمكن لـ [إن] أن تكون في محلّ المفعول به في بعض الاستعمالات ولماذا تنقلب إلى (أن) أحيانا، إلى غير ذلك من القضايا الكثيرة التي يطول عرضها.

لكنّنا ننبّه إلى أنّ حلّ هذه القضايا نقدّمه منجّما بحسب ما يقتضيه الانتظام الداخليّ لتفكيرنا، وفي إطار تصوّرات لغويّة عامّة، واعتمادا على تخطيط أقلّ ما يقال فيه أنّه غير أكاديميّ لأنّه يهتمّ بتكوين الفكرة أكثر ممّا يهتمّ بوضوح تقديمها.

2/II

دور الاشتقاق والتصريف والمعجم في تكوين مستويات الوسم اللفظي للبنية الإعرابية وتكوين الدلالة الحاصلة والدلالة المحتملة

II/1-2 مستويات الوسم اللفظي في الأبنية الإعرابية ودرجات الفقر والثراء في دلالة البنية

§ 17 ـ اتجاه البنية حسب المستوى إلى الفقر الحاصل والثراء المحتمل والعكس

يمثّل هذا الفصل تدقيقا أوّليّا لمفهوم الوسم اللفظي، وسنرى في فصول أخرى مظاهر منه.

الفكرة الأساسيّة المسيّرة لهذا العمل أنّ الأبنية كلّما اتجهت إلى اللفظ الصوتي قلّت في التكوين الدلالي قدرتها الاحتماليّة الدلاليّة وصارت فقيرة من حيث ما تحتمله من الدلالات. وكلّما اتجهت نحو المقولات ضعفت دلالتها الحاصلة وفقرت، لكنّ قوّتها الدلاليّة تقوى احتماليّا.

إن كان من الصعب رياضيّا أن نحدّد هذه النسبة دون دراسة مسبّقة فشعورنا العامّ أنّها صحيحة. فالجملة المتلفّظ بها صوتيّا محدودة الدلالة في مقامها. ونرفض، كما ذكرنا في القسم الأوّل، وجود أقوال خارج مقاماتها. فماديا لا يمكن لهذه الحالة أن تكون في إنجاز اللغة وإن كان تشويش التخصيص المقاميّ ممكنا.

هذا لا يعني أنّ القول ينبغي أن يكون أُحاديّ الدلالة في نصّ من النصوص. وإنما يعني أنّ «إن خرج زيد خرج عمرو» مهما تعدّد تأويلها فهي أثرى في دلالتها الحاصلة من «إن فعل الفاعل الأوّل فعل الفاعل الثاني»، ولكنّ الثانية أثرى في دلالتها المحتملة لأنّها تشمل، أو يمكنها أن تشمل كل الدلالات المنجزة. فالأولى أفقر من حيث الاحتمال لتعيّن الفعل والفاعل، أمّا الثانية فأفقر من حيث ما يحصل منها، لأنّها لا تقول لنا شيئا سوى أنّ فعل الفاعل الأوّل مصاحب شرطيا لفعل الفاعل الثاني، أمّا بقيّة الدلالات فهي احتماليّة.

§ 18 ـ المستوى الصوتي والمستوى الصوتمي

لا يهمّنا هنا الفرق بين المستوى الصوتي والمستوى الصوتميّ. فلا نبيّنه. هذان المستويان مجال التمييز بين الأبنية اعتمادا على العلامات والقرائن. فهو مجال تحقق الجزم مثلا في صورة سكون، أو في صورة حذف حرف (حرف العلّة أو النون). هو مجال الالتقاء الماديّ بالكون المقاميّ.

لا نقف عنده كثيرا. نركّز فقط على أنّه «المخوِّل للتأويل الدلالي» وهو الطريق الموصلة إلى تكوين «الصورة المنطقيّة البلاغيّة» بفضل دوره الوسميّ. نركّز هذه الفكرة دون تحليلها، لأنهّا معارضة صريحة لأنموذج تشمسكي الأخير والذي فيه يعقد العلاقة بين البنية النحويّة (البنية س، عنده) والصورة المنطقيّة قبل عقد العلاقة بينها وبين الصورة الصوتيّة. وكأنّ التأويلين (أو الصورتين) في نفس الدرجة.

هذا الفرق ناتج عن تمييزنا بين التأويل الدلالي والتكوّن الدلاليّ. ونريد به أن نستوعب كلّ الدلالات البلاغيّة والتي تجاوز المظهر الأسلوبيّ الذي قصده، في ما نظنّ.

لنقارن بين الجملتين التاليتين :

(1) إن تجتهدْ تنجحْ

(2) إن تجِدّ تجدْ

إن كانت الجملتان معبّرتين عن معنى مشترك فالوقع الصوتيّ في الثانية يجاوز الايقاع الأسلوبيّ المنبّه. إذا كانت الجملة الأولى تكتفي بالعلاقة (سبب ← نتيجة) فقط، فالثانية بالاشتراك الصوتي تشير إلى تصوّر دلالي يجعل النتيجة متضمّنة في السبب. ومعناه إذا استعملنا الرموز المنطقيّة لمجرّد التوضيح إذا اعتبرنا الجملتين من جنس (ق ← ك) فإنّ الثانية تتميّز بوسمها لهذه العلاقة على صورة تقارب (ق ← ق) (دون أن تكون إيّاها).

سنرى مظاهر في اللغة تدلّ أنّ اللغة تقبل أن تدلّ البنية على المعنى «الشيء هو هو وليس هو» فالجناس في المثال الثاني وسم للاسترسال الدلالي، وله وظيفة في تحديد الدلالات تجاوز الزينة الأسلوبيّة. نكتفي بهذا الحدّ من الإشارة إلى دور المستوى الصوتي في تحديد العلاقة بين البنية اللفظيّة المنجزة وتأويلها الدلالي.

§ 19 ـ المستوى التصريفي المعيّن صوتميّا بالتعجيم (أو التصريفي المعجّم)

نسمّي هذا المستوى عند الاختزال بالمستوى التصريفي المعجّم. وكذلك نستعمل له تسميات أخرى بحسب حاجتنا إلى التعبير عن اتجاهه اللفظي أو اتجاهه المقولي.

لتمييز هذا المستوى عن المستوى الصوتميّ، نمثّل بالفرق بين الجملة التي منه يسمعها جاهل بالعربيّة والجملة نفسها يسمعها عارف بالعربيّة، فالفرق من جنس ما يسمّيه مارتيني بالتقطيع المزدوج.

في هذا المستوى ينجز المتكلّم ملء البنية الإعرابيّة بالعناصر المعجميّة. والعنصر المعجميّ عندنا ذو حقيقة لفظيّة صوتيّة إنجازيّة في جميع الحالات. (إلاّ أنّنا سنستعمل عبارة «التعجيم» لحالات من ملء الأبنية المجرّدة بعضها لبعض).

فهو مجال النظم حسب تعبير الجرجاني، أي مجال توخّي معاني النحو في معاني الكلم.

ننبّه إلى أنّ هذا الموقف معارض للنظريّة التوليديّة المعجميّة. فإذا كانت [ظنّ] في المعجم تختزن بنيتها النحويّة :

(1) فعل قلبي + فاعل + (أن + مبتدأ + خبر)

بحيث اختياري لـ [ظنّ] عند التعبير يقتضي اختياري لهذه البنية الإعرابيّة فلا شيء في [ظنّ] ولا في [بئس] يقتضي الشرط في :

(2) بئس الظنّ   إذا ظننت إنْ أكرمك زيد أنّه منافق

فهذه الجملة أعقد من أن يتنبأ بها الإسقاط المعجميّ.

أمّا تسميتنا لهذا المستوى النحويّ الإعرابيّ بالمستوى التصريفيّ فإنّه راجع إلى أمرين ثانيهما أهمّ. فأمّا الأوّل فهو المستوى الذي يقتضي التعديل الصوتي وإنجاز القواعد الصوتميّة والصوتيّة في المستويين الصوتيين و أمّا الثاني فهذا التغيير يقع بفضل تصريف المتصرّف من العناصر المعجميّة بحسب مقولات الجنس والعدد والتعريف والإعراب والزمان (أو مظهره). فهو مستوى تحقّق المقولات التصريفيّة في العناصر المعجميّة بحسب ما تقتضيه المطابقة البنيويّة.

فلا وجود لمستوى تصريفيّ عندنا خارج الجملة. هذا الموقف هو موقف نحاتنا العرب. لذا ترى كتابا في النحو كشرح الكافية يحشر في مسائل الوظائف والإعراب المسائل الصرفية المتعلّقة بتصريف الكلمة (انظر ج III).

لا نجد لأبنية هذا المستوى وضوحا كافيا في النظريات اللسانية فهو يختلط بالمستوى الصوتميّ وبالمستوى الآتي ذكره في الفقرة الموالية لكننا نجد ملامح توضيحه في النموذج الأخير من المدرسة التوليديّة وقد حاول الفاسي الفهري في كتابه (البناء الموازي 1990) دراسة جوانب منه في إطار يخالف إطارنا التقليدي، والإطار النظري الذي سنراه في هذا البحث. فهذا المستوى يوافق جانبا من (البنية س) عند تشمسكي، ولكنّنا نخالفه خاصّة في ما يتعلّق بنظرية(الأثر Trace) كما سنرى في حينه.

§ 20 ـ الخصائص الدلاليّة للمستوى التصريفيّ المعجّم

في هذا المستوى يقع وسم التمييز الدلالي بين الجملتين التاليتين :

(1) إن يضحكْ زيد يغضبْ عمرو

(2) إن يغضبْ عمرو يضحكْ زيد

ففيه تظهر زاوية نظر المتكلّم في التقاط العلاقة الشرطيّة بين الحدثين في المقام كأن يعتبر غضب عمرو ناتجا عن ضحك زيد، أو العكس.

وتظهر زاوية النظر خاصّة في الحالات التي لا يمكننا البتّ فيها في الأسبقيّة الزمانيّة الحدثيّة أو المنطقيّة لحالة الأشياء، كما يظهر في المثالين التاليين :

(3) إن سار زيد مع عمرو، سار عمرو معه

(4) و إن سار عمرو مع زيد، سار زيد معه

فيحتاج هذا المستوى إلى المقام حتى نعلم هل المسايرة ناتجة عن الصداقة أم أنّ الواحد منهما أمير والآخر تابع. أمّا البنية في ذاتهافلا تدلّ على الترتيب الزماني الحدثي أو المنطقي، وكذلك المشاهدة الخالية من معرفة سابقة بزيد وعمرو.

في هذا المستوى يظهر دور الاختيار المعجمي في تحديد الدلالة الثانويّة التي تضاف إلى الدلالة البسطى للشرط كالاستنتاج، والمقابلة، والافتراض وغيرها :

(5) إن كانت الرصاصة خلفيّة، فهو في حالة فرار

(6) ان كان الفحم أسود، فالثلج أبيض

(7) إن عكست أصبت

لكنّ هذا المستوى لا يعلمنا بالفرق الدلالي. بين حالة الجزم وحالة عدم الجزم إلاّ من خلال تمثيله للمستوى الأعلى الذي سنذكره في الفقرة الموالية :

(8) إن سار زيد سار عمرو

(9) إن يسر زيد يسر عمرو

فقد يكون للجملة العاشرة معنى عموم التلازم في الماضي كما هو الحال في :

(10) إن جاءهم نبيّ قتلوه

وهي التي تقال عادة في مقام الأقوال الماضية،

وقد يكون للجملة الحادية عشرة عموم التلازم في المستقبل كما هو الحال في :

(11) إن نجد حلاً للموت نسافر عبر المجرّات

كذلك يمكن للجملة العاشرة أن تعمّم تلازم الماضي على المستقبل، ويمكن للجملة الحادية عشرة أن تعمّم تلازم المستقبل على الماضي، وذلك حسب المقام الذي تقال فيه، ولا تقال إلاّ في مقام، لأنّ هذه الأقوال المجرّدة من المقام لا نجدها إلاّ عند النحاة والمناطقة والبلاغيين المنظّرين.

أمّا الاحتمالات الأربعة (الممكن توفّر اثنين منها حسب المقام) فهي دلالات تحدّدها العلاقة بين [إن] والصيغة الفعلية. وليس للمعجم في هذا المستوى التصريفيّ دور فيها سوى أنّ العنصر المعجمي اشترط الصيغة :

[سار← فَعَل] [يسرْ ← يفعلْ]

ليكونَ. والصيغة بدورها تشترط علاقاتها بالصيغة. وهذه العلاقة هي التي تكوّن الدلالة المحتملة. هذا المستوى التصريفي المعجّم هو مستوى الدلالة الصناعيّة المنطقيّة التي لا تعتبر خصائص التخويل الصوتي للتأويل الدلالي، أي تمرّ به دون اعتباره. فالتجريد الذي في [إن ق ف ك] (ق ← ك) تجريدٌ لجميع الحالات الإنجازيّة الشبيهة بالمثال العاشر الدال على عموم التلازم في الماضي، وهو مجال الشرط المادي، أو مجال تقسيم الشرط الواحد إلى مجموعة من الشروط الماديّة (انظر هذا في Quine 1972, p 30) .

أمّا التجريد المتعلّق بالمنطق الشرطيّ الجهيّ (ق > ك) فهو تجريد لجميع الحالات الإنجازيّة الشبيهة بالمثال الحادي عشر الدال على عموم التلازم في المستقبل، وهو الشرط المحتمل في عالم من العوالم الممكنة.

لا شكّ أنّ هذا التجريد لكونه تجريدا قد يمسّ المستوى التصريفي المجرّد الذي سنعرضه بعد حين، وقد يتعرّض إلى بعض دلالاته، لكن المنطق ينطلق بالأساس من هذا المستوى لأنّ هذا المستوى يتعلّق بالمقام الحاصل، وتجريده يتعلّق بصور المطابقة مع المقام الحاصل والمقام المحتمل في عالم من العوالم الممكنة. أمّا المستوى المقبل فشئ آخر.

هذا المستوى لا يميّز أيضا بين { إن، لو، إذا، } وبين {شرط، حال، مفعول لأجله.....}، إلاّ لكونه يمثّل المستوى المقبل.

§ 21 ـ المستوي التصريفيّ المجرّد من «التعجيم»

إذا أخذنا الأمثلة الماضية وجرّدناها من العنصر المعجميّ المعيّن للاسم والفعل مع المحافظة على ملامحها الصرفيّة والاعرابيّة فإنّنا لا نتحصّل على [إن ق، كـ]، إذ هذا التجريد يقفز إلى مضمون الجملة مباشرة متخطّيا الشكل النحويّ [إن ج2 ج1]، ولا يراعي مستويات التجريد في لغة كالعربيّة للبنية الصرفيّة فيها دور أساسيّ في الدلالة.

إذا جرّدنا الجمل المنجزة من عنصرها المعجميّ فإننا نجد بنية من المثال التالي :

(1) [إن يفعلْ يفعلْ]

(2) [ان فعلَ فعلَ]

وهو تمثيل مختصر كما سنرى بعد حين.

إن كنّا سمّينا هذا المستوى بالتصريفيّ فلأنه يمثّل تصريف الجملة بتصريف عناصرها تصريفا خاضعا لقواعد المطابقة بينها. فهذا المستوى هو المستوى الإعرابّي الذي يهتمّ به النحاة عادة والذي يقدّمونه في قواعد من النمط التالي :

«يتركّب الشرط من جملتين تربطهما إحدى الادوات التالية {إن، لو...}

ويكون الفعل مضارعا مجزوما أو ماضيا ... الخ»

فهذا المستوى «مستوى إعرابيّ مصرّف ومجرّد من التعيين المعجميّ للبنية النحويّة المنجزة»

في هذا المستوى تتحقّق الدلالات التي تصنّف الشرط إلى أنواع كبرى وذلك بفضل تعامل الأبنية المكوّنة لنماذجه. ففيه يتنوّع الشرط بحسب الأداة {إن، لو ...}، وبحسب صيغة الفعل {فعلَ، يفعلْ}، وبحسب ظواهر أخرى في الاسم، وفي البنية عموما.

ففي الخصائص الصرفيّة من هذا المستوى يتعيّن الشرط الجهيّ (ق > كـ) فبصيغه نعرف هل الشرط واقعيّ أم لا، وهل يتصل بالكون المقاميّ المعيّن بالقول، أم هو موجّه لعالم من العوالم الممكنة.

هذا المستوى الذي نقدّمه يختصّ بكونه أكثر تجريدا من «البنية – س» في أنموذج تشمسكي وذلك لخلوّه من الدلالة المعجميّة المحيلة إلى المرجع. فخاصيته الأساسيّة أنّه غير إحاليّ، فهو يوجّه إلى عالم موجود أو عالم ممكن، دون أن يعين

خصائص هذا العالم. فبالمقارنة بين [إن يفعل الفاعل 1 يفعل الفاعل 2] و [إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو]، تلاحظ أنّ المستوى التصريفي المجرّد يوجّهك بنيويًا إلى احتمال الوقوع، أمّا المستوى المعجّم فإنّه إضافة إلى محافظته على هذه الدلالة الاحتماليّة يضيف أنّ الحدث هو خروج و أنّ صاحب الحدث زيد أو عمرو.

لا بدّ من التمييز بين هذين المستويين. ذلك أنّ المستوى التصريفي المجرّد يمثّل «معاني النحو» خالصة ولمّا تعيّن بمعاني الكلم. فهو إذن يمثّل الدلالة الاجتماعيّة المشتركة بين الأفراد، والمستقرّة نسبيًا في التاريخ، إذ أبنية هذا المستوى لا تتغيّر بسهولة بل تمتدّ، في أكثر الألسنة تعرّضا للتغيّر، أكثر من ثلاثة أجيال على الأقلّ. نرى هذا الاستقرار النسبيّ إذا قارنّا مثلا بين استعمال راسين أو شكسبير لبعض الصيغ الصرفيّة في التركيب الشرطي، وبين استعمال الفرنسيين أو الانكليز حاليا. فمهما كان تغيّر اللغتين فالشكل الشرطيّ واحد، والخصائص التصريفيّة في عمومها مستقرّة رغم التخلّي عن بعض التصريفات.

لا يعيّن لنا هذا المستوى التوزيع الصوتيّ أو المقطعيّ الذي تأخذه جملة من الجمل القوليّة المنجزة. ولكنّه يحمل بعض المعلومات وبعض الاحتمالات الصوتيّة كما سنرى. فهو في العربيّة مثال يحمل القواعد الصوتيّة المتعلّقة بالجزم، ويحمل احتماليا الأبنية المقطعيّة التي تقتضيها صيغ الفعل، ونعني بها الأوزان الممكنة. يبقى هذا المستوى إذن جزءا من الأبنية اللفظيّة وموسوما باتجاهه نحو التحقّق المعجميّ الصوتمي.

ولكنّه متّجه أيضا نحو مستوى المقولات، إذ هو في حاجة إلى مقولات تصريفيّة {حضور/ غياب، عدد، جنس، زمان، مظهر، الخ}. لكنّه ليس موضعا للأبنية المقوليّة و إن كان موضعا لتحقّق بعضها في بعض أبنيته. لمّا كان هذا المستوى موضعا لتحقّق المقولات بمقتضى قواعد النحو الإعرابيّة والتصريفيّة، وكان قريبا من الإنجاز التعجيميّ، كانت صيغه موسومة صوتيّا بما يدلّ على هذه المقولات، فـ[فعل] و [يفعل] تمثّلان توزيعا صوتميًا على محلاّت صرفيّة. وهذا التوزيع يدلّ على الإسناد ومظهر الزمان وعلى أمور أخرى.

§ 22 ـ ملامح لحساب نحويّ في المستوى التصريفيّ المجرّد والمعجّم

عند استعراض دلالات الجمل الشرطيّة أو غيرها قلّما نجد التمييز واضحا بين دلالات هذا المستوى، ودلالاته عند ملئه بالعناصر المعجميّة. لا يمكننا في هذا البحث إلاّ أن نقدّم الخطوط العامّة لتصوّرنا للعلاقة بين البنية ودلالتها. لذلك نكتفي

بالتنبيه إلى ضرورة النظر في دلالات هذا المستوى، وإلى أنّه من الممكن، اعتمادا على قواعد معيّنة أن نحدّد بوضوح حساب هذه الدلالات.

وسنجرّب بعض هذا في القسم الأخير، مستدلّين على أنّ مثل هذا الحساب النحويّ (أؤكّد نحويّته)، كفيل بتفسير العلاقة بين قواعد النحو ودلالة الأبنية.

إذا حدّدنا بعد ذلك خصائص الأبنية الحمليّة في المعجم، فيمكننا في المستوى الذي تحته وهو المستوى التصريفيّ المعجّم الذي درسنا ملامحه في الفقرة السابقة، أن نحسب الدلالة الحاصلة وذلك حسب عمليات من النوع التالي:

(1) (إن فعل) + (فعل نقطيّ + منبع) = خ

(نعني بالفعل النقطيّ الفعل الذي يدلّ على حدث سريع الحدوث يقع في نقطة من محور الزمان، ونعني بالمنبع : العنصر اللازم أن يصدر عنه الحدث)

بمثل هذه العمليات يمكننا أن نحدّد مسبّقا أن الجملة التالية ممكنة والجملة التي بعدها غير ممكنة، من حيث الدلالة :

(2) إن لمع البرق خرجت

(3) بينما لمع البرق خرجت

فالجملة الثانية لا تكون لأنّ معناها النحويّ في المستوى التصريفيّ المجرّد [بينما = استرسال الحدث الذي بعدها] لا يوافق تعجيمها في المستوى التصريفي المنجز [لمع : نقطيّ]. وبهذا نبيّن أنّ الجملة صحيحة في المستوى المجرّد من التصريف موافقة في بنيتها للدلالة المستقرّة في اللغة عبر التاريخ. والناتجة عن تجربتنا مع الكون. ونبيّن أنّ [لمع البرق] موافقة لما اختزلناه دلاليا في المعجم عن المقامات المرجعيّة. ولكن توخّي معاني النحو في معاني الكلم هو الغالط لأنّنا في التعبير عن الدلالة المقاميّة الآنيّة وهو الخروج أثناء لمعان البرق لم نراعِ أنّ الحساب النحويّ، يمنع بمقتضى قواعده الربط بين الدلالتين المسقرّتين في التاريخ أي بمعنى آخر نتفطّن أنّ الفرد آنيا أخطأ في تطبيق المحتمل دلاليا وبنيويّا، أي في استغلال خرينة التجربة الإنسانيّة الاجتماعيّة.

وبمثل هذا نستطيع أن نبرّر صحّة الجملة المنجزة التالية :

(4) بينما كان البرق يلمع (إذ) خرجت

وذلك اعتمادا على قواعد أخرى من صنف الماضية وتتعلّق بـ [كان] ودلالتها على الحالة المستقرّة نسبيّا، وبامكان معالجة النقطيّة وجعلها في مثابة

المستمرّ بالربط بين نقطيّة اللمعان المعجميّة واستمرارية الصيغة الصرفيّة {يفعلُ}، وذلك بقاعدة مثل هذه :

(5) نقطيّة معجميّة + استمرار صيغيّ = استمرار تكراري في الحدوث

لا يمكننا أن ندرس هنا خصائص هذا المستوى كلّه. فنحن لا نبالغ إذا قلنا إنّ قواعد هذا المستوى تشمل كلّ ما قيل عن الشرط وغيره من الأبنية في النحو العربيّ، وكلّ ما لم يقل عنها ممّا أشرنا إليه. فهو ميدان لدراسة معمّقة ينجزها فريق متكامل في مدّة طويلة نسبيّا. ففي هذا البحث نقدّم الخطوط العامّة لتصوّرنا، ونعرض ما نراه صالحا لتنظيم دراستنا للعلاقة بين البنية والدلالة، وما نراه إطارا صالحا يسيّر تنظيمنا لما نتقبّله من الغرب من اكتشافات نرى أنّها لا تعارض جوهريّا مجموعة الفوائد التي ورثناها عن نحونا القديم .

نقول في العموم إننا نجد في هذا المستوى ما عبّرنا عنه بـ :

[مج [(...) إنّ صح أنّ ...]] وذلك ضمن مجموعة الأبنية النحويّة المكوّنة للعربيّة.

لكن علينا في الأخير أن ننبّه إلى أنّ هذا المستوى لا يقدّم لنا تفسيرا للعلاقة بين :

(6) يفعلُ زيد إن فعل عمرو و إن فعل [جواب + شرط وشرط]

(انصر أخاك إن ظلم وإن عدل) (مثال موضّح من غير المستوى)

(7) يفعلُ زيد فاعلا أو مفعولا [جواب + حال أو حال]

(انصر أخاك ظالما أو مظلوما) (مثال موضّح من غير المستوى)

وهذا يستدعي البحث عن الدلالة المشتركة في مستوى أرفع. نؤجّل هذا وننظر في القدرة الاحتمالية للمستوى التصريفي المجرّد.

§ 23 ـ الطاقة الاحتمالية للمستوى التصريفي المجرّد

تمثّل المجموعة [مج [(...) آنّ ...]] مجموعة من الأبنية المشتركة في الدلالة الشبرطيّة مع دلالات أخرى بعضها مشترك وبعضها مختلف. إذا اعتبرنا أبنية [إن] و [لو] و [إذا] و[لمّا] من هذه المجموعة فدلالة الشرط المشتركة بينها مختلفة في صور حدوثها فيها كما بيّن النحاة. وليست مشتركة في دلالة الجزم. ودلالة الجزم المشتركة بين أبنية الأدوات الحرفية والاسميّة التالية {إن، من، ما ...} لا تتوفّر في كل إنجازات هذه الأبنية. فكما أنّه يجوز في هذه الأبنية أن نحدث تصريفات

بغير الجزم ونحافظ على دلالة الشرط، فكذلك يجوز أو يجب في بعض التصريفات أن نهمل الجزم أو أن نعرض عن دلالة الشرط إلى دلالات أخرى منها عدم الجزم بعد [إن] ومنها أيضا :

(1) التعليل : لما فعل الفاعل مفعولا 1 فعل مفعولا 2

مثال معجّم : ولما كان البحث طويلا اختصرناه

[ملاحظة : الخلط ين الفعل التامّ والناقص مقصود]

(2) التخصيص الزماني : من فعل يفعل

مثال معجّم : من زرع هذه السنة في الخريف يحصُد أوّل هذا الصيف

وهذا تخصيص يخالف عموم الإطلاق الزماني الذي نجده في حالة الجزم، وقريب من الحالة التي يبطل فيها الشرط بإقحام النواسخ {إنّ، كان ...} وبإقحام أدوات أخرى اهتمّ بها النحاة منذ الخليل وسيبويه (الكتاب III ;71 - 77)

إننا مع المجموعة [مج [(...) انّ ...]]، في الحقيقة، إزاء مجموعات من الجداول التصريفيّة الإعرابيّة المجرّدة منها المجموعات التالية :

(3) [(...) إن ...]

(4) [(...) من ...]

(5) [(...) ما ...]

الخ ...

هذه الجداول التصريفيّة تختلف في دلالاتها على الشرط بحسب تصريفاتها بل تختلف في درجة احتمالها لدلالة الشرط مطلقا. فبعضها قابل لعدم الدلالة عليه.

لتفسير هذا التداخل البنيوي الدلالي نحتاج إلى جهاز نظريّ قويّ يقينا من الفصل بين الأبنية المنتسبة إلى نمط بنيوي واحد (من الموصولة / من الشرطيّة) ويقينا من المزج بين أبنية تختلف في وظائفها النحويّة ([إنْ] رأس متمّم يقيّد الاسناد، و[من] رأس إسناد). ويقينا من الفصل بين أبنية مختلفة بنية ووظيفة وتؤدّي، رغم ذلك، دلالة واحدة ([من...] و [إن...] مثلا).

هذا التفسير يجاوز المستوي التصريفي المجرّد. وللوصول إليه علينا أن نتصوّر بوضوح أنّ توفّر الشرط وانعدامه، وأنّ مظاهر تحقّقه ناتجة أو موسومة في الحقيقة، بالاحتمالات التصريفيّة لجدول البنية الواحدة. وذلك بغضّ النظر عن صور التعجيم الممكنة لهذه الاحتمالات.

نكتفي لتصوّر هذه الاحتمالات أن ننظر في حالة وقوع فعل الشرط أو الجواب، في الأبنية المذكورة أعلاه، ماضيا أو مضارعا مجزوما. إذن تكون الاحتمالات بحسب الضمائر ودون اعتبار التنوّع في الفاعل الواقع مركّبا من المركّبات الاسميّة [$(2 X 13)^2$ = 676 إمكانا]. إذا أضفنا الحالات الأخرى فالاحتمالات تصعد بصورة مذهلة.

هذه الاحتمالات تمثّل طاقة اللغة التوليديّة وبدون اعتبار المتكلّم فهي احتمالات اجتماعيّة منوّعة للدلالة. وبعضها أقرب إلى الدلالة المثلى للشرط من البعض الآخر. فإذا اعتبرنا التقديم والتأخير بين الشرط والجواب دون الالتزام بالتمييز الذي وضعه النحاة بين الجواب المقدّم والجواب المؤخّر (وسنفسّر الظاهرة في حينها) فالاحتمالات تتضاعف. ونجد بينها المثال التالي :

(6) فعل [...] من فعل

التي تخرج عن الشرط تماما، على خلاف الموازية لها :

(7) فعل إن فعل

إذا أردنا أن نمثّل لطاقة المتكلّم التوليديّة وأن نخرج عن الطاقة التوليديّة اللغويّة الاجتماعيّة فعلينا أن ننزل إلى المستوى التصريفيّ المعجّم الذي فيه نجد الاحتمالات الحسابيّة النحويّة المحدّدة لاختيار المتكلّم ولا نقول لتوليده (انظر مفهوم اختيار المتكلّم في المزهر ج 1، ابتداء من ص 7)

هذه الطاقة نمثّلها بالحالة التالية : نتصوّر أنّ العربيّة لها ألف فعل فقط في المعجم. إذن فإمكانات التعامل الرياضي (لا النحوي) يساوي مليونا. فالطاقة الاحتمالية في المستوى التصريفي المعجّم في جدول واحد بسيط وفي بنية واحدة غير منوّعة يساوي 676 مليونا.

هذا ما نعنيه بالدلالة الحاصلة. والواضح أن الدلالة المحتملة صنيعة المستوى المجرّد. وإذا حاولنا استعراض هذه الحالات قولا قولا فيستحيل الوصول إلى نتيجة. فما يقدّم من بيانات في دراسة الأقوال تزوير، إذ هو يقوم على اختيار حدسيّ للقواعد النحويّة المجرّدة والمسيّرة لهذه الاحتمالات الرياضيّة. فعلينا أن نحدّد بوضوح في هذا المستوى المجرّد أسس التكوّن الدلالي بتحديد أصول الحساب النحويّ الدلاليّ.

إذا وصلنا إلى هذا فإنّه يتبيّن لنا عمليّا أنّ إنشاء المتكلّم للقول مسيّر بجبريّة نسبيّة تحدّد له اللازم من الدلالة.

II/2-2 الاشتقاق والمعجم والتصريف وحدود الوسم اللفظي لدلالة البنية الإعرابيّة

§ 24 ـ إثراء الاشتقاق المجرّد لدلالة المستوى التصريفي المجرّد

يقتضي تعجيم البنية الإعرابيّة المصرّفة المجرّدة للانتقال إلى المستوى التصريفي المعيّن صوتميّا بالتعجيم، أن يكون للغة معجم. هذا من محصول الحاصل. لكن للأسف لا يتّضح في كثير من الدراسات الحديثة المهتمّة بالأقوال والمهتمّة بالدلالة المعجميّة أنّها تراعي كما ينبغي أن المعجم يقتضي الاشتقاق وأبنيته.

ويتبيّن بحذفنا لعنصر التعجيم في المستوى المجرّد أنّ مقولات التصريف لالتصاقها بالفعل والاسم تقتضي مسبّقا وجود الصيغ الاشتقاقية في هذا المستوى.

مبدئيّا وقبل النظر في الدلالة الحاصلة من التعجيم لا يمكننا إنّ نقول ان دلالة الجملة المجرّدة التالية كدلالة الجملة المجرّدة التي بعدها :

(1) إن فعّل الفـاعل الأوّلُ المفعول (فعل الثانـي)

(2) إن تفعّل الفاعل الأوّلُ (فعل الثاني)

فالاختلاف الدلالي بين «فعّل» و«تفعّل» يجاوز العناصر المعجميّة (كسّر، وغيرها) وإذا كانت الأولى تتصل دلاليّا بالثانية حسب المثال التالي :

(3) إن جعل الفاعل المفعول كذا فالمفعول يتفعّل

فلأنّ الجملة الأولى تتصل شرطيّا بالثاني حسب مايتبيّن من الثالثة ابتداء من العلاقة الشرطيّة الموجودة في الاشتقاق بين (فعّل) و(تفعّل).

فيمكن للمتكلّم أن يختار (كسّر) إن شاء، إلاّ أنّه مجبر هو وكذلك المخاطب على الدلالة «تكسّر» بمقتضي العلاقة بين الاشتقاق والتصريف والإعراب (Syntaxe). وليس للمعجم هنا من وظيفة إلاّ أن يختزن في/ كـ س ر/ هذه

العلاقات، بمقتضي كون المجتمع في يوم من الأيّام رأى ضرورة في ذلك تحسبّا لحالة مقاميّة مرجعيّة مّا، قياسا على حالات سابقة بيّنت ضرورة الخزن.

يمكننا مبدئيّا أن نقول إنّ المستوى التصريفي المجرّد غير مضطرّ إلى اختزان كلّ الاحتمالات الاشتقاقيّة، وأن نترك هذه الدلالات للنظام الاشتقاقي. وسنرى عمليّا أنّ هذا الاختيار أقدر على استيعاب التعامل البنيويّ، خاصّة بين الاشتقاق والإعراب. ولكنّ الاشتقاق في المستوى التصريفي حاصل ويثري هذا المستوى دلاليا كما رأينا في فعّل وتفعّل.

مفاد هذه الملاحظة هنا أن ننبّه أنّ {فعل، يفعل} رمز لتصاريف الفعل مهما كان اشتقاقه، اختصرنا به ثراء الدلالة الاشتقاقيّة.

§ 25 - إضعاف الوسم اللفظي في المستوى التصريفي بتجريده من الأساس الاشتقاقي

إذا أدخلنا في اعتبارنا هذه الملاحظة فعلينا أن نتصوّر البنية التصريفيّة المجرّدة على صورة بنية إعرابيّة تحتوي على أبنية صرفيّة. هذه الأبنية الصرفيّة تتعيّن في صورة أساس اشتقاقيّ يمثّل محلاّ صرفيّامن البنية نرمز له للاختصار ب [Δ] ومحلاّت تحتلّها احتماليا العناصر التصريفيّة.

ونقدّم لذلك مثالا مجرّدا يرمز في الآن نفسه إلى جملة الشرط وجملة الجواب (بغضّ النظر عن رأينا في العلاقة النحويّة بين الشرط والجواب) :

(4) الماضي :

ø		ت}
إن		{تما}
...	Δ	...
من		ن
إن	(ذهبْ)	تما

(5) المضارع المجزوم

{ø}	{أ}	Δ	{ø}
{إن}	{نـ}		ø
{من}	{يـ}		ـوا
{... }	{...}		ن

(يـ (ذْهبْ) ø)

ننبّه إلى أنّ هذا التمثيل للبنية التصريفيّة مختزل جدًا لا يفصّل الأمر في الفاعل وقواعد المطابقة ولا يقدّم بعض القواعد كالقاعدة المانعة من التقاء [من] بهمزة المضارعة. لكنْ رغم ذلك يقدّم صورة عن درجة الوسم اللفظي في هذا المستوى.

هذا الوسم يحدّد العلاقات الدلاليّة بين هذا المستوى وعناصره المقولية (خطاب/حضور – جنس – عدد – الخ...). وسنرى في مواضع أخري وسمه للدلالة المحليّة الإعرابيّة والوظائفيّة، ولدوره في التعامل بين الاشتقاق والإعراب.

هذه الخصائص لا نجدها في الشرط فقط فما قدّمناه مجرّد مثال يعين على تحديد ملامح أخرى من هذا المستوى الثريّ باحتمالاته الدلاليّة. ويتبيّن هذا الثراء أكثر اذا جمعنا الاحتمالات كلّها في رمز واحد يدلّ على تصريفات البنية دلالة عامّة :

(6)

[(...) إن (Δ، مقولات التصريف) + فاعل ... + (Δ، مقولات التصريف)]

شرط — جواب

هذا الشكل إضافة إلى أمور أخرى ناقصة لم نصل إليها في التحليل وأهمّها توزيع الشحن السلبيّة والايجابيّة على محلاّت البنية والعلامة على حضور المتكلّم وغيرها، هو شكل يختزن كلّ الدلالات التي توجد في تصاريفه المختلفة والمتأتية من التعامل بين [إن] و [لو] مثلا، وكذلك الماضي والمضارع وغيرها.

ما ينبغي ملاحظته في أمر هذه التجريد أنّ كلّ تصريفة من تصريفات الأبنية المركّبة بأداة من أدوات الشرط تتضمّن بالانتساب إلى الشكل الذي مثّلناه بهذا التجريد، دلالتها حسب المنوال [س ← سَ] فهذا الشكل بتغييب العنصر الصوتيّ منه تماما يصبح دلالة بنيويّة خالصة متكوّنة من شبكة العلاقات التي يرمز إليها، وهذه الدلالة متوفّرة في كلّ بنية تتركّب بأداة من أدوات الشرط. وهي

حاضرة ولكن في صورة غامضة عند من يفكر في الشرط تفكيرا مطلقا. سنرى أنّ هذا التجريد يقتضي تصعيده إلى مرتبة إعرابيّة أعلى تمثّل مرحلة انتقال إلى البنية الاعرابيّة الدلاليّة المجرّدة.

نلاحظ هذه الملاحظة لننتبه إلى أنّنا في هذه المرحلة التجريديّة، نصعد إلى بنية أقوى استقرارا في تاريخ المجتمع من تصريفاتها المختلفة. فإذا حاولنا أن نجسّد هذه البنية صوتيّا (أي في حدود القرائن الصوتيّة للتصريف، وبدون إدخال المعجم) في لغة غير العربيّة الفصحى (في لهجة من لهجاتها، أو في إحدى الساميات، أو في لغة أخرى) للاحظنا أنها في عمومها قابلة للانطباق. وهذا يدلّ على أزليتها التاريخيّة، مادامت هذه اللغات متغلغلة في القدم.

إنّنا لم نقدّم بعد الخصائص الدلاليّة المميّزة لهذا الشكل. ولكنّنا نؤكّد أنّ هذا التجريد لتصريف البنية هو الممثّل الوحيد والمجسّد لنواة ما نعتبره دلالة الشرط (وكذلك الأمر في الأبنية الأخرى غير الشرطيّة). ولا نرى فائدة في البحث عن دلالة للشرط خارج هذه العلاقات النحويّة المجرّدة.

§ 26 -الاشتقاق والحدّ الأقصى للوسم اللفظي

إذا نظرنا الآن في العنصر الاشتقاقي، وهو الأساس الذي رمزنا له بـ [Δ] فإنّنا نلاحظ أن بنيته لا تمثّل البنية الإعرابيّة مباشرة، إذ التصريف لا يكون إلاّ في محل إعرابيّ، أمّا الاشتقاق فهو سابق للتصريف الذي يقتضيه الإعراب.

يمثّل كلّ أساس اشتقاقي بالنسبة إلى تصريفاته حالة مجرّدة. والفرق بين تجسيد الأساس الاشتقاقي بالتصريف، وتجسيد الأبنية الاعرابيّة بالتصريف ليس إلاّ الفرق بين المظاهر التصريفيّة للكلمة الواحدة والمظاهر التصريفيّة لتعاملها مع كلمات أخرى في بنية نحويّة واحدة.

علينا أن نفترض مستوى اشتقاقيا يوجد فيه نظام تكوّن آلته الأبنية المجرّدة القابلة للتصريف في المستوى التصريفي المجرّد. هذه الأبنية هي الصيغ الحاملة لدلالات مقوليّة تتعامل مع المعجم والتصريف على وجه سنرى ملامحه بعد حين.

ليس في هذا المستوى الاشتقاقي، على ما يبدو، ما يميّز البنية الشرطيّة، سوى أنّه السند الذي تعتمده البنية التصريفيّة الموصلة إلى التحقيق الصوتي للجزم، وسوى أنّ ضعف تصريفيّة بعض المشتقات كـ (ليس) و (بئس) و (نعم) و(عسى)، يمنعها من الوقوع بعد [إن]. نلاحظ عرضا أن صفتها الاشتقاقية وتصريفيتها قد لا تكونان العامل الوحيد على هذا المنع، فلدلالتها أثر لا شكّ فيه. والعلاقة بين

الدلالة والصفة الاشتقاقية والتصريفيّة موضوع أساسي في بحثنا لا نتعرّض له الآن. لنكتف بالقول إنّ للبنية الشرطيّة صلة مّا بالاشتقاق.

نواصل هنا تتبّعنا للمواقع التي تستعملها البنية الصوتية الصوتميّة للدفاع عن نفسها، لحصرها بحثا عن العلاقة بين البنية النحويّة والدلالية.

يحمل الأساس الاشتقاقي [Δ] مواقع تحافظ على الصلة بين المستوى الاشتقاقي والمستوى الصوتي ببنيتيه الصوتيّة والصوتميّة.

لنأخذ لبيان ذلك المثال «يتفاعلوا» (مجزوم لأننا في الشرط)

(يـَـ) تـَـ ف ـَـا ع ـَـ ل (ـُـو)

إذا تخلّصنا من العناصر التصريفيّة، وهي التي بين قوسين، ومثّلنا لعناصر الجذر المعجمي [ف ع ل] بـ [ج1 ج2 ج3] فإنّ الأساس يأخذ الشكل التالي :

(يـَـ) تـَـ ج1 ـَـا ج2 ـَـ ج3 (ـُـو)

هذا الشكل يكاد يكون، ظاهريّا بنية صوتميّة خالصة تختص بها العربيّة وتتميّز بها :

- فهو، أوّلا، خاضع للوزن المقطعي التالي حيث«0» تدلّ على الحرف و «1» تدلّ على الحركة و 11 تدلّ على الحركة الطويلة :

(يـَـ) 10 110 10 110 [(ya) cv cvv cv cvv]

- ثانيا «ج» (أي حرف الجذر) رمز للصوتم

- ثالثا يحتوي الأساس على صواتم معيّنة (حرف، وحركات ـَـا ، ـَـ)

هذا العرض مختزل ناقص أشرنا فيه إلى الحد الأقصى من الوسم اللفظي، وسنرى في فصل لاحق وفي مواضع كثيرة من البحث دور الاشتقاق في تكوين الدلالة.

لا يسعنا في هذا البحث أن نتعرّض إلى كلّ خصائص الاشتقاق فهي معقّدة جدّا. لذلك نكتفي ببعض الملاحظات.

أوّلها أنّ العنصر الاشتقاقي في البنية التصريفيّة المجرّدة، قد يكون العنصر الوحيد المكوّن للمفردة. فالكلمات متفاوتة في درجة التصرّف. وفي هذه الحالة قد يكون الوزن (أو الصيغة) مجرّد بنية يوفّرها النظام الصوتي للعناصر المعجميّة حتى تتحقّق. هذا ما يكون مثلا في الأوزان المقطعيّة، للظروف والحروف.

ثانيا إذا كانت الأوزان المقطعيّة في خدمة الصيغ، فالأمور تختلف من وزن إلى آخر بحسب درجة الصيغة من القياس والارتجال. فالصيغ المرتجلة ارتجالا كاملا لا تختلف في الدلالة عن المقولات وعن الأوزان المقطعية، فصيغة «رجل» / فعُلٌ / ليست سوى وزن مقطعي ليس لها دلالة مقوليّة، بل هي في خدمة المعجم ومقولاته.

ثالثا فاذا كانت الصيغة قياسيّة أو منتظمة فإن التعيين الصوتي لبعض عناصر الوزن المقطعي تعيين لمقولات. هذا ما نلاحظه في تفاعل، فتعيين (ت) (ـَا)، (ـَ) في مواقع معيّنة بالنسبة إلى عناصر الجذر تعيين لقائمة محدودة من المقولات وظيفة المعجم أن يختار إحداها. وهذا ما يسمّى عادّة بمعاني الصيغ.

يمثل هذا الوسم اللفظي للصيغ الاشتقاقيّة الحدّ الأقصى للحضور اللفظي في الأبنية. فهو يمثّل الحدّ الأقصى للمتغيّرات البنيويّة في التاريخ والمجتمع.

§ 27 ـ سيطرة الوسم اللفظي للدلالة على العلاقات الصوتيّة الخالصة

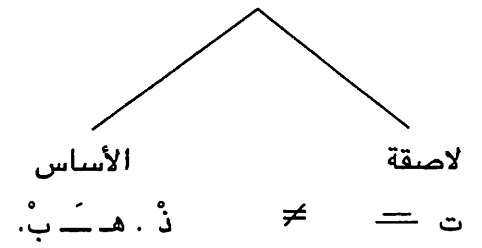
هذا المظهر الصوتي في الاشتقاق يقوم بوظيفة التواصل بين الأبنية المجرّدة والإنجاز الصوتي. ويبيّن أنّ تجريد الأبنية لا يقطع الصلة بالجانب اللفظي. قد يكون هذا دليلا على أنّ العناصر المتغيّرة تتمسّك بمنع أبنيتنا من الرسوخ في التاريخ.

إذا أعدنا تحليل العنصر الاشتقاقي مع أمثلة أخرى فإننا نجد النتيجة نفسها، بل تتدعّم النتيجة إذا اعتبرنا العناصر الأخرى المصاحبة للفعل، أو اعتبرنا اللغات التي تتميّز بالاشتقاق من الجذوع لا من الجذور، أو اللغات التي تتميّز بدرجة صفر من الاشتقاق. وهذا كلّه يجعل المستوى التصريفي رغم التجريد المقولي له وجها صوتميا مجرّدا من حيث أساسه الاشتقاقيّ. فكأنّ كلّ بنية تصريفيّة تحقيق مجرّد لإمكانية من امكانيات توزيع الأبنية المقطعيّة في سلسلة نسقيّة ذات طول معيّن يتحدّد بعدد غير مضبوط من المحلاّت المقطعية (فسلسلة بثلاثة محلاّت مقطعيّة مثلا توفّر لنا 27 نسقا مقطعيّا هذا مع العلم أن أقصر جملة من صنف البنية الشرطيّة المنوال : [(...) إن ...] تحتوي على خمسة محلاّت مقطعيّة مثل « إن تذهبْ أذهبْ»)

إلاّ أنّه ليس لهذه الإمكانات الرياضيّة المقطعيّة والصوتميّة، أيّ دور في تحديد البنية الشرطيّة وذلك للأسباب التالية :

أ – هي كالأوزان العروضيّة ينقاس عليها الشرط وغيره.

ب – لما كانت اللغة أبنية قائمة على علاقات فالأبنية الصوتيّة الممكنة لا تمثّل لغويّا سلسلة قائمة على مجرّد التتابع التسلسلي فالبنية منظّمة حسب سلّميّة معيّنة، تتميّز بكونها تحطّم في الكثير من الأحيان البنية الصوتميّة (لفائدة الأبنية الأرقى) كما يتبيّن مثلا من تحليلنا لـ «تذهب» من المثال الماضي ودون اعتبار الإسناد :



وخضوعها لهذه البنية السلّميّة مسيّر بمنطق الأقسام التصريفيّة والاشتقاقيّة وبحدود العناصر المعجميّة ووظائفها، في حالة التعجيم.

جـ – يدلّ هذا أن النظام يسبّق العلاقات المتّجهة نحو الدلالة بأنواعها على العلاقات التجاوريّة الصوتيّة. وهذه العلاقات في العناصر الاشتقاقيّة من المستوى التصريفي علاقات ذات بعد مقوليّ.

§ 28 ـ انتظام الاشتقاق والمعجم والتصريف

لقد أكّد نحاتنا قديما كثيرا على علاقة التصريف بالإعراب وعلاقة الاشتقاق بالمعجم. وفي نظرنا أنّه مهما اختلفت اللغات في درجات التصريف والاشتقاق فإننا نبقى في حاجة إلى نظريتين :

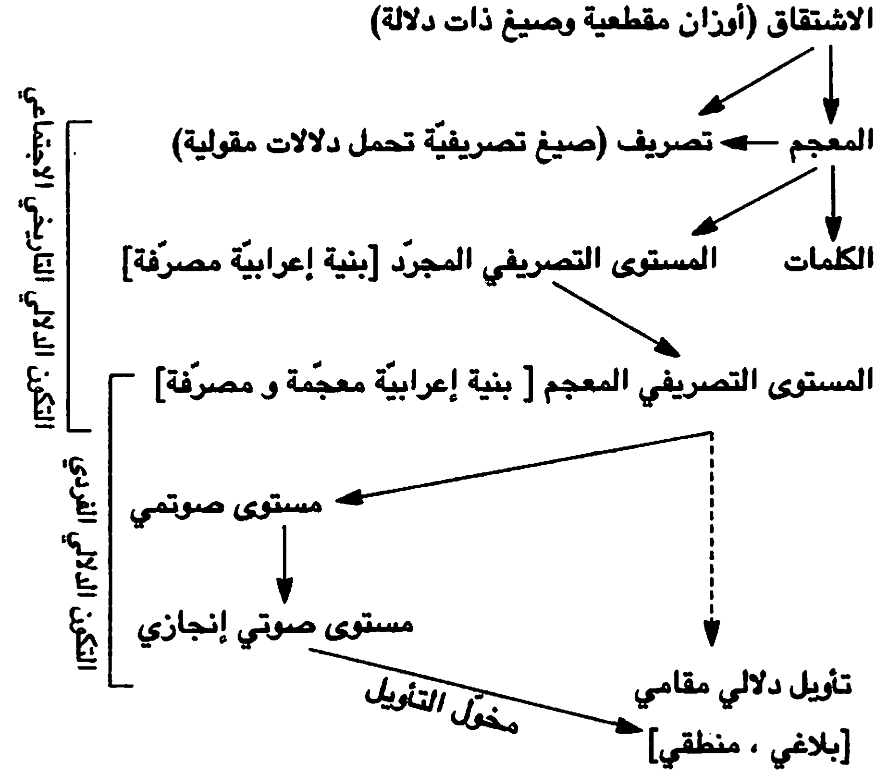
– نظريّة لتكوّن العناصر المعجميّة وهي نظريّة الاشتقاق تشمل حالات القياس الكامل وحالات الارتجال وما بينهما. فاللغات المنعدم فيها االاشتقاق بوجوهه المختلفة (الصيغ، التركيب باللواصق – التركيب المزجي الخ) إنما هي لغات تمثّل الدرجة الصفر منَ الاشتقاق من حيث أنّ أوزان العناصر المقطعيّة (وما يصاحبها من نبر أو نغم في بعض اللغات) قد تكون عناصر غير دالة في انتظامها على مقولات اشتقاقيّة.

– ونظريّة لتصرّف العناصر المعجميّة ولتغيّرها بحسب موقعها في البنية الاعرابيّة وهي نظريّة التصريف. ويمكنها أن تأخذ في المستوى التصريفي أشكالا متعدّدة بحسب اللغات. فاللغات التي لا تتصرّف فيها العناصر المعجميّة يمكنها أن تحقّق المقولات التصريفيّة على صورة إعرابيّة تركيبيّة بفضل أدوات التعريف

أو الضمائر أو غيرها من الوسائل النحويّة. ذلك أنها لا توجد لغة لا تعبّر عن الجنس والعدد مثلاً. وليس من اللازم أن تعبّر جميع اللغات عن هاتين المقولتين بصرافم متصلة بأساس تكوّن معه مفردات.

تتميّز العربيّة بصفة اشتقاقيّة وتصريفيّة قويّة. وهذا ما يجعل الاشتقاق شديد الصلة بالمعجم من ناحية (هو أمر طبيعي ما دام الاشتقاق نظريّة تكوّن العناصر المعجميّة) وبالتصريف من ناحية ثانية لكون أشكال التصريف تتغيّر بالنسبة إلى العناصر المعجميّة بحسب نوع اشتقاقها.

إذن فالتصوّر الكامل لعلاقة الاشتقاق بالتصريف هي التالية :



سنتمّم هذا النظام بزيادة المستوى الإعرابي المجرّد والمستوى المقولي، ونلاحظ أنّ الأبنية الدلاليّة المتمثّلة في الدلالات المحوريّة، أو الدلالات الحمليّة المعجميّة لا نتعرّض إليها في هذا البحث لأنّنا نريد أن نحصر خصائص الدلالة الأساسيّة الفقيرة والمتوفّرة في الأبنية المجرّدة.

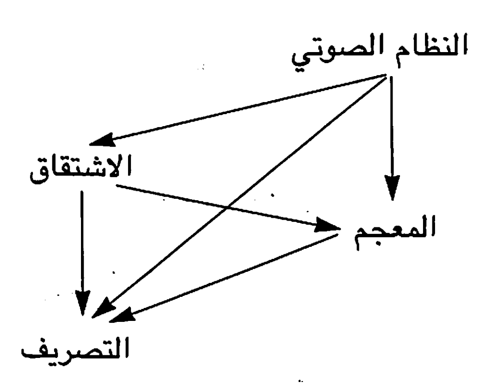
فما يقدّمه لنا هذا الشكل (الرسم) هو المستويات المختلفة للأبنية اللفظيّة وعلاقتها بالتكوّن الدلالي المسيّر للشرط ولغيره من الأبنية النحويّة.

ويتبيّن من خلال هذا أنّه يمكننا أن نقدّم البنية الاعرابيّة المصرّفة على صورتين :معجّمة وغير معجّمة حسب مرورنا أو عدم مرورنا بالمعجم:

يمكن لباحث أن يستدلّ على أنّ المتكلّم يمرّ حتما بالمعجم. لكنّنا إذا اعتبرنا البعد التاريخيّ والاجتماعيّ فلا بدّ من قبول هذا التصوّر المجرّد القائم على عدم المرور بالمعجم.

§ 29 ـ أسبقية النظام الصوتي للاشتقاق والمعجم والتصريف

إنّ العلاقة الثلاثيّة بين الاشتقاق والتصريف والمعجم هي التي تطالب هذه الأجزاء من النظام بالمحافظة على خصائص النظام الصوتمي. وهذا يقتضي أن تكون عناصرالنظام الصوتمي وقواعده سابقة، سلّميا، للاشتقاق والمعجم، تمدّ الاشتقاق بالأوزان المقطعيّة وببعض العناصر الصوتميّة أو المقطعيّة (الجزئيّة أو التامّة) التي يسند إليها الاشتقاق الدلالة المقوليّة عن طريق صيغه وصرافمه، والتي يحتفظ بها في معجمه الخاصّ، وبهذه الطريقة يسجّل الاشتقاق ما استعمله من المقولات كما يسجّل التصريف في أبنيته اللفظيّة المجرّدة ما يتعلّق به من مقولات، وكذلك المعجم بالنسبة إلى المقولات والدلالات المختلفة المتعلّقة به. وصورة هذا هو التالي :



ويبيّن هذا الشكل التمثيلي أنّ النظام الصوتي لا يتّصل بالتصريف عن طريق الاشتقاق والمعجم فقط بل يتصل به أيضا بطريقة مباشرة. إذا لم نفترض هذا فإنّ التغيّرات الصوتيّة الواقعة في المستوى التصريفي فما دونه تصبح مستحيلة إذ ليس في المعجم ما يدعو مثلا إلى التغيّرات الحادثة بزيادة علامات الإسناد

وضمائره وليس في الاشتقاق ما يدعو إلى أن تأخذ الصيغ أشكالا مخالفة لأصلها النظري، وكذلك لا يمكن للعناصر الصوتية أن تحمل مقولات التصريف دون أن يكون للتصريف، إضافة إلى علاقته بالاشتقاق والمعجم، علاقة بالنظام الصوتي.

هذا التقديم لا ينفي دور المعجم في تحديد بعض خصائص عناصره الصوتيّة، ولكنّ ذلك غير ممكن دون وجود نظام سابق للأصوات.

§ 30 ـ دور الاشتقاق في وسم الأبنية الإعرابيّة المصرّفة بفضل الأدوات المحافظة على الدلالات العلائقيّة المميّزة لمظاهر التحقّق الوظائفي

لنرجع الآن إلى البنية الشرطيّة. إذا كانت لنا جملة من [مج (...) إنّ]فهي في البنية التصريفية المجرّدة تقتضي تخصيص الأداة [إن] بأن تكون مثلا [إن] (باعتبارها المنوال، أو أمّ الباب كما يقول الخليل). ليست [إنّ] تصريفيّة فهي اذن متأتّية من معجم الأدوات النحويّة، حيث حدّدها النظام الصوتي، وأخذت من المقولات دلالة أو دلالات متعدّدة. ان تبيّن لنا، على سبيل الافتراض، أنّ [إ ن] لها علاقة «لفظيّة» و «معنويّة» بعناصر أخري، مثل {أن ، إنّ، أنّ...} فمن المعقول في هذه الحالة أن نتحدّث في ما يخصّها عن اشتقاق أو تصريف فالاشتقاق مفهوم قابل للتوسعة. وسنبيّن ذلك في حينه.

لا يمكن للبنية المجرّدة [(...) إن ...] أن تدخل في علاقات مع المعجم والاشتقاق والتصريف والأصوات ، إلاّ من خلال الأبنية المجسّدة لها. وهذه الأبنية لا تتحقق الاّ بالأدوات {إن، من، مهما ، ما...} . فبفضل هذه الأدوات يمكن الفصل وظائفيّا بين الشرط والحال والمفعول لأجله والمفعول فيه من حيث الوظيفة الاعرابيّة المحلّية :

(1) فعل + فاعل + شرط = [(...) إن ...]

(أخرج   إن خرجت، إذا خرجت

(2) فعل + فاعل + مفعول فيه = [(...) متى...]

(خرجت   متى خرجت)

(3) فعل + فاعل + مفعول لأجله + [(...) لأنّ ...]

(خرجت   لأنك خرجت)

(4) فعل + فاعل + حال = [(...) و (قد) ...]

(خرجت   وقد خرجت)

فإذا حذفنا الأدوات المميّزة لهذه الوظائف بعضها عن بعض، فإنه يصير من المستحيل أن نفرّق بين الدلالات مهما كان التعجيم. فلا بدّ أن نقبل تعجيم هذه الأدوات في البنية التصريفيّة المجرّدة قبل تكوين الجمل المنجزة فعليا، حتى نخصّص الدلالة العامّة في [(...) أداة ...].

هذه الأدوات قابلة للتغيّر في الزمان فلا يمكن اعتبارها جزءا من أبنية دلاليّة إعرابيّة مجرّدة تبقي رغم تغيّر هذه الأدوات. فهذه الأدوات تغيّرت من الفصحى إلى الدارجة وخاصية [(...) إنّ ...] لم تتغيّر. فلا بدّ أن تكون من المعجم، أي من جزء منه يختصّ بالأدوات. إذا كانت من المعجم فلا بدّ أن تتكوّن قبل الدخول فيه اذ لا بدّ من تصوّر لحظة من الزمان وجدت فيه هذه الأداة . نسمّى هذا التكوّن اشتقاقا. وهذا هو الحدّ الأدنى لاعتبارها عناصر اشتقاقية. وسنحلّل مبادئ تكوّنها عند استعراض الشحن الوجودي المكوّن لما سمّيناه بالعنصر الماهي وذلك بفضل المحلّ الاعرابيّ (الباب 4، القسم IV).

مفاد هذه الفقرة أنّه للمحافظة على العلاقات النحويّة فى المستوى التصريفي المجرّد، وللمحافظة على المقولات الوظائفيّة التي تؤدّيها هذه العلاقات، يكوّن الاشتقاق، - باعتباره مصطلحا نطلقه على الآلة المكوّنة لعناصر المعجم الإحاليّة كالاسم والفعل والعلاقيّة كالحرف والظرف - أدوات تختزن في دلالتها الداخليّة ما يتحقّق خارجيّا في المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد على صورة شكل إعرابيّ وظائفي تكوّن تصريفاته خصائصه الدلاليّة الداخلية البنيويّة، ويكوّن انتماؤه إلى مجموعة من الأبنية المتعالقة معه دلالته الداخلية البنيوية.

هذا العنصر الاشتقاقي الذي يسمّي أداة مجرّد واسم لفظي لعلاقة نحويّة يحافظ عليها بهذا الوسم.

يتعرّض هذا الواسم نتيجة الحركة الدلاليّة إلى صروف الزمن، فيتغيّر عبر التاريخ تغيّرا بطيئا، فتستبدله بأدوات أخرى في مراحل فيها يبقى محافظاً على وسمه لبعض العلاقات بين الأبنية كما رأينا في القسم الأوّل عند دراسة هذا الجانب.

فتغيّره لا يغيّر شيئا من استقرار الدلالة وإستقرارالعلاقات النحويّة. وهو استقرار كما سنرى، متحرّك لا استقرار ثابت. فما نظنّه تغيّرا في النظام اللغوي، إنما هو تغيّر في نظام الوسم.

علينا أن نفرّق إذن بين نظامين :

- نظام العلاقات النحويّة الدلاليّة

– ونظام الوسم اللفظي لهذه العلاقات

إننا نعتقد أنّ أغلب الدراسات اللسانيّة لا تفرّق بين هذين النظامين وذلك لكونها تقوم في عمومها على ازدواجيّة اللفظ والمعنى. وهذه الإزدواجيّة تجعل الدلالة شيئا آخر غير النظام النحوي والحقيقة أنّ النظام النحويّ دلالة، والدلالة علاقات نحويّة بين أبنية نحويّة تقع في مستويات تجريديّة مختلفة. فبقدر التجرّد من اللفظ يقوى الوجه الدلاليّ من اللفظ لقوّة ما يختزنه الوسم للأدوات من علاقات. ولكنّ للفظ حدودا لا يجاوزها.

يمثّل الاشتقاق أقصى حدود هذا الوسم، وتمثّل الأدوات التي يكوّنها الاشتقاق أقصى ما يكون من الوسم اللفظي للأبنية. وهذا ما يشجّع على اعتبارها روابط قوليّة أو منطقيّة وسنرى أن أغلبها في الحقيقة من طبيعة أخرى. وهذا أمر سندرسه في أقسام أخرى.

نتحوّل الآن إلى تقديم سريع نعرض فيه الأبنية غير الموسومة لفظاً دون أن نتعمّق فيها. ثم نترك للأقسام المقبلة تحليلها اعتمادا على افتراضات نستمدّها من تأويلنا للشفرة التي يحملها الوسم.

3/II

الأساس المقولي للتعامل بين التجريد الاشتقاقي الموسوم باللفظ والتشكل الإعرابي للدلالة

II/3-1 التكثّف الدلالي للأبنية الإعرابية التصريفية المجرّدة في بنية إعرابيّة مجرّدة عليا

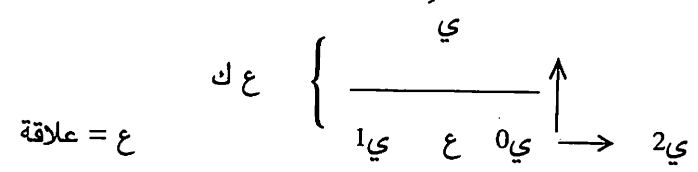
§ 31 ـ ملخّص التكوّن الدلالي في النحو حسب علاقات الأبنية ومستوياتها

مهما كانت الدقة التي تكتسبها دراسة الدلالة النحويّة بفضل قدرة الباحث على التحليل فإنّنا لا نرى الدلالة واضحة مالم نتمكّن من تجسيدها نحويّا بالأدوات النحويّة. فقد بيّنّا في القسم الأوّل أنّ استعمال الأدوات غير النحويّة كالأدوات المنطقيّة يخفي العلاقات النحويّة الحقيقيّة المكوّنة لما نسمّيه دلالة.

يقتضي هذا التجسيد النحويّ للدلالة أن نعبّر بوضوح عن المستويات النحويّة من حيث اتجاهها إلى اللفظ ومن حيث اتجاهها إلى المقولات. فكلّ بنية نحويّة، مهما كانت ومهما كان مستواها، تكتسب دلالتها من اشتراطها في مستواها لبنية أخرى، كما رأينا في دراسة الاقتضاء. فدلالة البنية (س) في مستواها هو [س ⟵ ص]. وكذلك تكتسب البنية النحويّة دلالتها من تحقيقها لبنية مجرّدة تأتي قبلها في المستوى. هذا ما بيّنّاه في الفصل الخامس، ثم في الفصل السادس من هذا الباب، فدلالة «إن يسر زيد» الأساسيّة متأتّية من دلالة [إن يفعل الفاعل]، ودلالة [إن يفعل الفاعل] متأتية من تعاملها مع ما هو في مستواها. وتعاملها مع ما في مستواها يقتضي جمعهما في بنية تجاوزهما في التجريد، وهي [إن يفعل الفاعل]. فالجزء الأساسي من دلالة [إنَ يفعل الفاعل] متأتّ من انتسابه إلى ما هو أكثر تجريدا منها.

لا تتكوّن الدلالة من هذه العلاقات الخارجيّة بين الأبنية فقط. بل تتكوّن من العلاقات الداخليّة أيضا. هذا ما رأيناه سريعا من خلال المقارنة بين (بينما لمع البرق) و(بينما كان البرق يلمع).

تأخذ البنية [ي0] في العموم دلالتها من الصورة الشكليّة التالية، وتسجّل فيها العلاقة بالكون الخارجي ونرمز إليه ب [ك]، لنشير إلى أنّ إهمالنا للدلالة المرجعيّة راجع إلى مركز اهتمامنا في البحث، لا إلى غفلتنا عنه، فقد أشرنا إليه مرارا :



تسعى [ي َ] إلى الكون المطلق إلى الدلالة التاريخية، و [ي0] إلى الكون المقاميّ .

§ 32 ـ من اللفظ إلى البنية الإعرابيّة المجرّدة والساذجة

رأينا أنّ البنية كلّما نزلنا بها في اتجاه اللفظ قويت دلالتها الحاصلة، وضعفت دلالتها المحتملة، دون أن تصبح الدلالة المحتملة صفرا، وكلّما صعدنا بها في التجريد قويت دلالتها المحتملة، وضعفت دلالتها الحاصلة.

لا وجود لقول ليس جملة على الأقلّ، مهما كانت الصورة اللفظية التي تأخذها الجملة. ولا وجود للفظ في اللغة ليس قولا، لأنّ اللفظ إذا لم يكن ذا معنى فليس لغة. وقد بيّن نحاتنا هذا في مقدّمات كتبهم.

لذا فالمستوى الصوتي، مستوى النطق الفرديّ والفعليّ، مستوى بنية إعرابيّة تختصّ بدلالة مقاميّة لأنّ القول لا يكون خارج المقام. وبدلالة تأتيها من علاقتها بالمستوى الصوتميّ. ودلالة المستوى الصوتمي دلالة بنية إعرابيّة، تستمدّ معناها من دلالة (المستوى الاعرابيّ) التصريفي المعيّن صوتميًا بالتعجيم. فالتمييز بين هذه المستويات الاعرابيّة الثلاثة تمييز بين الدلالة الناتجة تكوّنيًا من توخّي معاني النحو في معاني الكلم والتأويل الدلالي المخوّل له بالتصويت. فالواحد يراعي المتكلّم، والآخر يراعي دلالة المخاطب.

يستمدّ المستوى الاعرابيّ التصريفيّ المعجّم دلالته من المعجم، وهو جانب نهمله لكثرة الاهتمام به في الدراسات الحديثة. وهو مجال الاحالة المرجعيّة ومجال الأبنية الحمليّة المعجميّة (structures prédicatives) المعيّنة للأدوار الدلاليّة المتعاملة مع الوظائف النحويّة، كتعامل منفّذ الفعل (ضرب) ومتحمّل الفعل (مات)، ومنبع الفعل (أبرق) مع وظيفة الفاعل.

يستمدّ المستوى (الاعرابي) التصريفي المعجّم دلالته أيضا من مستوي اعرابيّ آخر سميّناه بالمستوي (الاعرابي) التصريفيّ المجرّد (من التعجيم). وهذا الجانب هو الذي يهمّنا .

تستمدّ البنية الاعرابيّة دلالتها في المستوى التصريفيّ المعجّم من وسم

الاشتقاق لبنيتها بالدلالة المكتنزة في الأدوات، وفي الأساس الاشتقاقي للأسماء والأفعال (وبعض الظروف والأدوات أيضا)، أي تستمدّ دلالتها من مقولات الاشتقاق. بهذا يتحقّق التمايز بين جملة ب [إن] وجملة ب [لو] فجملة ب [لما] فجملة ب [لأنّ] فجملة بواو الحال الخ...

تستمد البنية، كلّ بنية من هذه دلالتها من المقولات التصريفيّة، ومن تعامل هذه المقولات مع مقولات الاشتقاق ومن تعامل ذلك مع الوظائف النحويّة وما تكتنزه الأدوات.

تستمدّ كلّ بنية دلالتها من انتسابها إلى مجموعة من الأبنية المتعاملة. فمن دلالة [(...) إن...] كونها في مقابل [(...) لو...]، ومن دلالة كلّ منهما أنّهما من [(...) إنّ ...].

تختصّ العناصر التصريفيّة بأنّها موسومة باللفظ. كلّ لفظ مهما كانت هيئته قابل لأن يحذف مع بقاء مقولته. ولقد أجرينا ذلك نظريّا، ويمكننا عمليا أن نجد في العربيّة وفي غيرها توفّر الجنس أو العدد بدون علامة.

وتختصّ العناصر الاشتقاقية مهما جرّدت بأنّها موسومة باللفظ. ويمكن للمقولة الاشتقاقيّة أن تبقى مع حذف اللفظ الواسم، أو انعدامه. نلاحظ ذلك في اللغات التي لا تميّز اشتقاقيا بين الاسم والفعل. وأمثلة هذا في الانكليزيّة كثير. فلا تعلم عن العنصر أنّه فعل إلاّ بالبنية الاعرابيّة.

إذا حذفنا خصائص الوسم اللفظي من الاشتقاق والتصريف في البنية (الاعرابيّة) التصريفيّة المجرّدة. فإنّنا نصبح أمام بنية إعرابيّة مجرّدة تحمل المقولات ولا لفظ : مقولات الاشتقاق والتصريف والوظائف وأمورا أخرى.

من الخطإ أن نعتقد أنّ هذه المجرّدات لا وجود لها فعليّا في اللغة. فلو لم توجد لما تكلّمنا.

ينبغي أن نجاوز الواقع إلى اللامعقول، إذا ادّعينا أنّنا خالون من تصوّر تأليفي مطلق للجملة يمكن التعبير عنه صناعيا بالبنية التالية :

(1) فعل + فاعل + مفعول به

إذا نفينا ما يختزنه هذا الشكل من معطيات نحويّة، فإنّه يصبح من العسير أن نفسّر كيف كان «قيس بن فلان» في الجاهليّة يرفع الفاعل وينصب المفعول ويصرّف الفعل. إلاّ أن نجعل الانسان مجرّد آلة غير قادرة على تكوين المتصوّرات، وان نحذف بكلّ بساطة كلّ تصوّراته العقائديّة والعرفانيّة، مع جميع العلوم التي تهتمّ بها، كعلم النفس والمنطق والايتولوجيا.

وإذا تثبتنا فشكل الجملة المتصوّر والذي عبّرنا عنه ب (1) أعلاه، يخلو خلوّاً تامّاً من اللفظ. إنّه مجرّد بنية تقوم على علاقات مجرّدة ليست أطرافها حقائق ماديّة بل هي محلاّت وظائفيّة هي بدورها أبنية فهي دلالة.

كذلك الشكل التالي :

(2) إِنْ فعل الفاعل مفعول به

إذا أهملنا الصفة الصرفيّة الناتجة عن وجوب التعبير عن المجرّد، فإننا نجد هذا الشكل يحمل الاطلاق والعموم والاحتمال الذي تحمله عبارة «الشرط» في عنوان هذا البحث.

قد يتجه ذهن المرء، عند سماع كلمة شرط، إلى [إِنْ]، لكن بدون حصر. عبّرنا عن هذا الاتجاه باختيار الرمز [إِنْ] دون الرمز [لو] أو [مهما]. لكنّ هذا الاتجاه لا يمنع أنّ المرء يفكّر في مجموعة كاملة، وله تصوّر واحد متنوّع لهذه المجموعة.

إننا نحتاج إلى مستوى إعرابيّ يعبّر عن هذا الاطلاق والعموم، ويختزن الدلالة المشتركة التي فيه. لكن اليس هذا الشكل من حيث تجرّده، دلالة متشكّلة، لا غير ؟

§ 33 ـ البنية الاعرابية المجرّدة للأبنية المجرّدة المتعاملة

لننظر الآن في البنية الاعرابيّة المجرّدة [(...) إِنْ...] وقد نزعنا منها كلّ وسم لفظي للاشتقاق والتصريف.

لقد رأينا أنّ الاشتقاق مهما تجرّد فإنّ صيغه تبقى موسومة باللفظ، فإذا حذفنا اللفظ فقد قطعناعن البنية التصريفيّة المجرّدة ما ينقل إليها المقولات الصرفيّة.

أمّا [إِنْ] فهي إن لم تكن [إن] ولا [لو] ولا [إذا]، فما عساها تكون بالضبط. هي الكلّ، ولكن ما هي خاصية الكلّ.

إذا أخذنا الجملتين التاليتين :

(1) فعل الفاعل ليفعلَ

(اجتهد التلميذ لينجحَ)

(2) فعل الفاعل حتّى يفعلَ

(حتّى ينجحَ)

فهما بنيتان مصرّفتان يمكن الرمز لكلّ واحدة منهما ب :

(3) [(...) لـ ...]

(4) [(...) حتّى...]

إذا أنجزنا عليهما التجريد لتوحيدهما كما فعلنا مع الشرط، فيمكن الرمز لحدوث الشيء ولما لأجله حدث هذا الشيء بـ :

(5) [(...) لـ ...].)

من الثابت أنّ هذا الشكل يتضمّن أيضا حسب احتمالاته التصريفيّة الدلاليّة:

(6) افعل لـ تفعلَ

(اجتهد لتنجحَ)

(... حتّى تنجحَ)

لنتصوّر أحدا يريد أن يعبّر عن الدلالة التالية : «اجتهد لبلوغ النجاح، فسيكون نجاحك حتما، وإن كان النجاح الآن، في لحظة قولي غير حاصل». حسب مبدئنا في انعدام الدلالة خارج البنية النحويّة، يمكن للمتكلّم أن يطنب في تعبيره باستعمال القول الذي وضعناه بين ظفرين مع بعض التعديل، بحذف عبارة تحليليّة قد لا تكون في تعبير عاديّ، مثل «في لحظة قولي». لكنّ اللغة، كلّ لغة، توفّر الأبنية للبليغ والعييّ وللمطنب وللموجز. والعربيّ الفصيح الموجز يقول :

(7) افعلْ فتفعلَ

(اِجتهدْ فتنجحَ)

هذه البنية ، أي البنية (7)، بنية تصريفيّة مجرّدة . إنها تقتضي كغيرها التمثيل بالرّمز [س] كما فعلنا في [إن] و [لـ] . فعمليّا ومنطقيّا، لا يمنعنا شيء من تكوين مجموعة مجرّدة انطلاقا من عنصر واحد. فلو لم يتصوّر الرياضيون مثل هذه المجموعات لذهب من علمهم أغلبه (يخسرون الصفر مثلا). وعلى كلّ لا شيء يمنعنا من تعويض الأمر بالنهي لتكثير الابنْية :

(8) لا تفعل فتفعلَ

(لا تكسل فتخفقَ)

وأن نجاري النحاة ، ولهم الحقّ، في عقد العلاقة بين كل فاء وكلّ واو :

(9) لا تفعل وتفعلَ

(لا تكسل وتخفقَ)

فمهما كان الفرق الدلالي بين بنية الواو و الفاء في هذه الأمثلة، فهذا لم يمنع من اعتبارهما من صنف واحد في العطف والاستئناف رغم الفرق بين :

(10) قد أخرج فقد مللت

(11) قد أخرج وقد مللت

(12) أكل وشرب، أكل فشرب

وليس الفرق بينهما بأبعد من الفرق بين :

(13) إن هاجم هتلر روسيا خسر الحرب

(14) لو هاجم هتلر روسيا لخسر الحرب

ومع ذلك فهما من الشرط، وكلاهما افتراض من نوعه.

فلنا إذن ما يبرّر البنية الاعرابيّة المجرّدة التالية :

(15) [(...) فَ ...]

إذا تثبتنا في هذا الرمز وجدنا فاء السببيّة تختلط بالعطف. و قد يكون هذا داعيا للتراجع. لكنّ شيوخنا لم يتراجعوا في عقد هذه العلاقة، رغم تأكيدهم للاختلاف. ونحن لا نتراجع مادمنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة بالاستدلال المتدرّج.

علينا أن نحافظ إذن على هذه البنية المجرّدة. وسنجد لها تفسيرا في ما سميناه بـ «توزيع الشحن الوجوديّة». لنلاحظ هنا عرضا أنّ الاختلاف بين العطف في الجملة (12) والعطف في الفاء والواو الناصبتين هو الاختلاف بين عطف الموجود على الموجود، وعطف المعدوم على المعدوم. وبينهما اختلاف آخر ليس هذا بموضعه.

المشكلة أنّ البنية المجرّدة [(...) فَ...] ، حسب المقارنة بين المثالين السادس والسابع (اجتهد لتنجح، فتنجح)، بنية تلاقي البنية الاعرابيّة المجرّدة [(...) لـ ...] في الدلالة التعليليّة. (نقرّ أنّ الفرق لم يصل إلى الفرق الحاصل من تلاقي الانسان والمرجان في الحيوانيّة).

يمكن البحث إذن عن رمز مشترك من صنف [سَ] للربط بين البنيتين. لكن، لنترقّب قليلا فقد نجد بنية أخرى تريد أن تشاركهما.

من القواعد الثابتة في النحو العربي إمكان حذف الفاء و وضع الجزم عوضا عنها :

(16) افعلْ تفعلْ

(اجتهدْ تنجحْ)

ومهما يكن الرأي في تسمية العرب لهذه البنية ب (طلب، جواب)، فعقدهم للعلاقة بين هذه البنية وما سمّوه ب (شرط، جواب) لايخلو من الحكمة. فلا أحد يستطيع أن ينكر أنّ المثال السادس عشر يحمل دلالة الشرط، وقابل للاستبدال ببنيته:

(17) إن تفعل تفعل

إن تجتهدْ تنجحْ

وهذا يدعونا إلى الجمع بين [إنّ] و [لـ] و [فَ] . وقد يكون من المستحسن قبل الجمع أن نعوّض [ف] ب [و] فهي أمّ الباب لكنّنا نصطدم بأنّ هذا الرمز قد يشمل الحال :

(18) خرجت وقد مللت

لكنّها تبدو بعيدة عن المجموعة ويزداد البعد عن الحال إذا قلنا «اجتهد وقد نجحت». لكننا رغم ذلك نقول :

(19) تنجحُ إن اجتهدت

(20) تفشلُ و إن اجتهدت

وقد نعوّض [إن] في مواضع عدّة ب «في حالة كونه».

يمكننا تحسبًا لكلّ العلاقات الماضية أن نرمز بالرمز التالي لهذه المجموعات البنيويّة :

(21) [(...) أداة ...]

لكنّ هذا الشكل المجرّد لا يوافق «افعل تفعلْ» لانعدام الأداة فيه.

من المفروض علينا في هذه الحالة أن نختار عدم الرمز إلى الأداة مطلقا. فتكون البنية الاعرابيّة المجرّدة:

(22) [(...) ...(...)]

وهذا محرج جدّا. فهو الفراغ المطلق.

لكن وهذا الأهم أنّها توافق تعريفنا للبنية : أنّها علاقة مجرّدة بين محلّين مجرّدين. فنحن لم نفعل شيئا سوى أنّنا جسّدنا التعريف، وأزلنا السحر الذي تحمله رموز من صنف [أ ع ب] أو [ع (أ،ب)].

§ 34 ـ البنية الدلالية المشتركة بين الأبنية المختلفة بنية إعرابيّة مجرّدة

ليس ما وصلنا إليه في الحقيقة دلالة بنيويّة مطلقة، تقبل أن يحشر فيها كلّ شيء. فهي لا تقلّ تجرّدا عن [فعل + فاعل]. فإن كان لهذه محتوى دلاليّ وظائفيّ علائقيّ ، فهي من حيث صمتها وفراغها من اللفظ عبارة عن [...]، لا أكثر ولا أقلّ.

وكما شحنت هذه بالدلالة الوظائفيّة الدنيا التي هي الاسناد، فكذلك يمكن شحن البنية الأخيرة التي انتهينا إليها في الفقرة الماضية بهذه البنية الاسناديّة على نمط قريب ممّا يلي :

(1) [(فعل فاعل) .... (فعل فاعل)]

هذه العلاقة بين الاسنادين يمكن أن تأخذ وجوها عدّة بعيدة عن الشرط. ونحن لا نرى بأسا في ذلك. فإنّ صحّ قول النحاة القدماء، خاصّة ابن السّراج ومن بعده (الأصول I/ص 43)، أنّ الشرط جملتان كانتا تكونان مستقلّتين لو لا الرابط، وإن صحّ أنّ الاختلاف بين العطف والشرط (أو الجمع والشرط) هو اختلاف في الرابط المجرّد، فالأجدر بنا أن نكسب هذا الشكل محتوى نحويّا واضحا يجمع ويفرّق بين الأبنية في الآن نفسه، ومراعيا كلّ الدّلالات المتولّدة بحسب المستويات غير قافز على المستويات البنيويّة الوسطى.

هذا التمثيل ممكن، ولكنّنا نفضّل في هذه المرحلة من التحليل أن ننبّه إلى أنْ اعتبار هذه البنية الاعرابيّة مجرّدة، بنية قائمة على علاقة بين إسنادين، اعتبار غير ضروريّ لسبب سيتّضح بعد حين، وسنبيّنه في مواضع أخرى من البحث.

لنقل الآن أن هذه البنية المجرّدة ملخّص للعلاقات الدلاليّة الرابطة بين الشرط والجواب، والطلب والجواب بفاء السببيّة وبدونها، والتعليل، والحال، ولجزء من المفعول فيه الممكن له أن يتسلّل عبر [إذا] و [متى] و[أينما]، ولجزء من العلاقة بين المبتدإ والخبر، كما رأينا في مقارنات عدّة بين الشرط والاسناد الاسميّ.

هو بتعبير آخر تحسيس بالدرجة التجريديّة التي يتضمّنها الرمز [مج [(...) إِنّ...]]، يبيّن أنّ بعض أفراد هذه المجموعة يمكنه أن يبتعد كثيرا عن أداة الشرط المعروفة [إن].

يمتاز هذا الشكل بأنّه بداية، يبدأ في التعبير عن العلاقات الدلالية التي شغلتنا في القسم الأوّل من هذا البحث. إنّه يكسب، على الأقلّ ، العلاقة الدلاليّة بين الأبنية المشتركة في الشرط، محتوى تصنيفيا يجاوز مجرّد الترتيب، إلى بيان أنّ التجريد يؤدّي بطبعه إلى المزج.

إذا خصّصناه دلاليا فإنّه يفسّر لنا، نحويّا كيف يمكن لأبنية نحويّة مختلفة في الظّاهر أن تكون دالة على معنى واحد وذلك دون الحاجة إلى جهاز التحويلات، ودون الحاجة إلى تفسير منطقيّ صناعيّ يجاوز الخصائص النحويّة ذاتها. إذ يكون التفسير بالاستدلال على أنّ الأبنية المختلفة في مستوى تجريدي أدنى تعود في مستوى نحويّ مجرّد إلى بنية واحدة فيكون الاختلاف مجرّد اختلاف في قيمة اشتقاقيّة أو تصريفيّة أو غيرهما، أي مجرّد اختلاف في الابنية المحقّقة للبنية الأمّ. فإذا دقّقنا هذا حسب حساب نحويّ معيّن، فإنّ الاختلاف يكون في العمليّات لا في عموم النتيجة.

على هذا النحو تكون الأبنية التصريفيّة المعجّمة التالية مختلفة في أبنيتها التصريفيّة المجرّدة ، ولكنها غير مختلفة في بنيتها الاعرابيّة المجرّدة.

(2)	ما أجملها	مدبرة	و	مقبلة
	[ما أفعل الشئ	[مُفعِلا	و	مُفعِلا]]
(3)	ما أجملها	مدبرة	أو	مقبلة
	ما أفعل الشيء	[مُفعِلا	أو	مُفعِلا]
(4)	» »	أأدبرت	أم	أقبلت
		[أفعلت	أم	فعلت]
(5)	» »	إن أدبرت	وإن	أقبلت
		[إن فعل	وإن	فعل]
(6)	[(....)]	[(...)	...	(...)]

وينبغي أن يكون هذا التخصيص الدلالي المنشود مفسّرا في الآن نفسه، وبالطريقة نفسها لماذا يمكن لأمثلة أخرى تشبه هذه ألاّ تتعامل بالطريقة نفسها :

(7) من أخرج زيدا ضاحكا و باكيا

(8) من يخرج زيدا إن ضحك و إن بكى

لا نقدّم هنا نوع التخصيص الدلاليّ الصّالح. ولا نظنّ أنّ هذا البحث قادر على استفراغ جوانبه. لكن ينبغي أن نؤكّد في هذا الفصل، أنّنا توصّلنا اعتمادا على الفصل بين المستويات التجريديّة، واعتمادا على مفهوم الوسم ومراحل التجرّد منه أن نحدّد الملامح العامّة للدلالة الشرطيّة المشتركة. هي ملامح نحويّة تجريديّة، وليست كائنات خارجة عن النحو، ولا هي في حاجة إلى أبنية منطقيّة صناعية أو طبيعيّة، تختلف عن منطق النحو ذاته.

2-3/II نماذج من التعامل البنيوي الاشتقاقي الإعرابي بفضل اشتراك الأبنية الاشتقاقية والإعرابية في بعض المقولات

§ 35 ـ احتياج الأبنية الاعرابيّة المجرّدة إلى مستوى المقولات

انتهينا في آخر الفصل الماضي إلى ملامح من التجسيد النحوي للدلالة، ببيان أنّ التجريد النحوي المعتبر للعلاقات بين الأبنية يؤدّي إلى صور بنيويّة تأليفيّة تتكثّف فيها الدلالات المترشحة عبر مصفاة المستويات التجريديّة.

هذه العمليّة التي قمنا بها عمليّة تأليفيّة وسنرى بعد النظر في المستوى المقولي أنّ التكوّن الدلالي يقتضي عمليّة تحليليّة تبدأ من تركّز الدلالة البسيطة في مستوى المقولات لتنتهي إلى ما دونها.

إننا نكاد، في آخر الفصل الماضي، ننتهي إلى حالة بنيويّة، لا يمكن معها التمييز بين البنية النحويّة والبنية الدلاليّة. وغرض هذا الفصل أن ننتهي إلى ملامح بنية دلاليّة خالصة، هي التجريد الاعلى للبنية النحويّة الأمّ. ونطمح أن تكون هذه البنية بسيطة ساذجة غير بعيدة عن مفاهيمنا وتصوّراتنا الفرديّة والاجتماعيّة البسيطة.

نحن في حاجة إلى مصفاة ترشّح البنية إلى أعلى مستوى ممكن. ذلك أنّ ما وصلنا إليه يجسّد بعض الدلالات التي تسند إلى الأبنية الاعرابيّة في أبنية إعرابيّة أخرى، لكنّنا نبقى أمام دلالات عليا علينا أن نضبط أهمّها على الأقل.

لقد نبّهنا في ما مضى من بحثنا إلى أنّ كثيرا من المعاني التي تسند إلى بنية الشرط ليست من دلالته البسطى، بل ترجع إلى التعجيم، كالمقابلة والاستنتاج، والنتيجة والتعليل، كما نبّهنا إلى أنّه علينا أن نحدّد مواقعها من البنية اللغويّة.

لكن من اللازم أن نجد تفسيرا للتساؤل التالي : لماذا تقبل بنية مّا ذات دلالة دنيا أساسيّة دلالة أخرى تثريها ؟

هذا موضوع بحث طويل لا يسعنا إلاّ أن نقدّم ملامح حلّه. وفي ما قدّمناه إلى الآن رأس خيط متى تتبعناه وجدنا بعض الاجابة.

لقد رأينا في الفصل الماضي ما يعلّل إدراج [(...) إنّ...] و [(..) لـ ...] و[(...) فـ....] في بنية واحدة تتكثف فيها الدلالة المشتركة. وهي الرمز المجرّد الذي قدّمناه لـ [مج [(...) إن...]] في انتظار تخصيص أدقّ.

يقتضي هذا التأليف التجريديّ أن يكون بعض دلالة [(...) إنّ...] اشتراطها للأبنية التي تشاركها في تكوين الدلالة الاعرابيّة المجرّدة، أي من دلالتها ما يلي :

(1) [(...) إن...)   (...) لـ ...]

في هذه الحالة إذا وجدنا بنية إعرابيّة تصريفيّة معجمّة تحمل دلالة التفسير أو التعليل أو النتيجة كالجمل التالية :

(2) لمّا كان الطقس باردا كان من اللازم أن ألبس معطفي

(3) من الطبيعيّ أن يغضب ما دام لا يحسن اللعب

(4) كنّا نتوقّع ألاّ يعود. فإن كان قد فضّل البقاء بفرنسا فأمّه فرنسيّة.

فمن طبيعة مجموعة الشرط أن تتقبّل دلالة التفسير والتعليل ما دامت تشترط بنيويّا أبنية التعليل بـ [لـ] و [فـ] لتكوين بنية إعرابيّة مجرّدة أعلى منها. ثم إنّه قد تبيّن لنا من الفصل الماضي ومن فصول سابقة أنّه يمكن التعبير عن دلالة واحدة بعناصر معجميّة مشتركة في أبنية نحويّة مختلفة.

لكننا رغم هذا التشارط البنيويّ نبقى في حاجة إلى خزينة عامّة لمعجم المقولات نضع فيها «كيفيّة» الحال والمفعول المطلق والنعت وبعض الخبر، و«ظرفية» المفعول فيه وبعض الشرط وبعض الخبر، و«عليّة» المفعول لأجله وبعض الشرط، و«معيّة» المفعول معه والعطف، وبعض الحال، وغير ذلك من المقولات المشتركة بين الوظائف المحقّقة في النحو بأبنية معلومة، بعضها يشارك المعجم في تحديده وبعضها لا يشارك.

إننا في حاجة إضافة إلى هذا، أن نفسّر لماذا يمكن الانتقال من مقولة إلى مقولة أخرى ؟ ولماذا يمكن لبنية واحدة أن تتعامل على الصورة التي وصفناها مع بنية أخرى، لتأدية مقولتين في الظاهر مختلفتين.

قد نحتاج لتفسير هذا أن نجمع المقولات في مقولات أعمّ، اعتمادا على المعطيات النحويّة نفسها، ودون الالتجاء إلى علوم خارجيّة. وقد نحتاج إلى اعتبار المقولات كطيف الألوان : تتبع الواحدة فلا تشعر إلاّ وأنت في أخرى .

§ 36 ـ دور الاشتقاق في نقل الدلالة المقوليّة إلى البنيتين الاعرابيتين المصرّفتين

أمّا الصّرف فقد أشرنا إلى مقولات جزء يه أي الاشتقاق والتصريف فهو بطبعه يحتاج إلى تعيين مستوى المقولات المفسّر لظواهره ولظواهر تعامل أبنيته مع الأنظمة اللغويّة الأخرى. وسنركّز في هذا الفصل خاصّة على الاشتقاق، فهو في تعامله مع المعجم والاعراب أكثر إيجابيّة من التّصريف.

إنّ التصريف يكتفي بتعديل العناصر الاشتقاقية المعجميّة بحسب ما تستوجبه البنية الاعرابيّة. فهو «نظام منسّق»، ينسّق بين الصيغ الاشتقاقية والأبنية الاعرابيّة لتكوين الابنية الاعرابيّة المصرّفة والمجرّدة ووسم التعامل الدلاليّ بين دلالات الصيغة ودلالات الاعراب. فبفضله تتكوّن الدلالة المحتملة في المستوى التصريفي المجرّد. واعتمادا على هذا التنسيق ينسّق بين بنية المعجم والبنية الاعرابيّة شكليّا. فهو لا يجعل مثنّى «حمراء» «حمراوين» ، في موضع نصب أو جرّ إلاّ بمقتضى القاعدة التي تجعل «فعلاء» «فعلاوين»، وهذا دليل إضافيّ على وجوب الفصل بين المستويين التصريفيّين المجرّد والمعجّم. واعتمادا على هذا التنسيق الشكليّ بين أبنية المعجم وأبنية الاعراب يحدث الوسم اللفظيّ الدال على انتقال الدلالة المعجميّة الاشتقاقيّة إلى الدلالة الاعرابيّة الوظائفيّة لتكوين بنية دلاليّة جديدة كانت محتملة في النظام وصارت موافقة لمقام المتكلّم.

أمّا الاشتقاق فهو يكوّن المعجم وينقل إليه المقولات، وكثيرا ما تكون وظيفته تحليل المقولات نفسها وتركيز دلالات عامّة في المعجم تمكّن من تكوين أبنية إعرابيّة تسدّ الفراغ الذي في المعجم.

نقدّم مثالا من هذه الظاهرة لأهميتها في بيان الضرورة في تصوّر النظام على النحو الذي قدّمناه ، وهو تصوّر يحدّ من قيمة المعجم ويعيد الاعتبار إلى الاشتقاق، ويقوّي دور الاعراب في الدلالة.

لنتصوّر بنية مقوليّة مضمونها [جعْلُ الشيء كذا]. هذه البنية تقتضي في الاعراب البنية [فعل الفاعل المفعول مفعولا]. تتحوّل هذه البنية عن طريق المستوى المجرّد من الاعراب (وسنرى خصائصه في ذلك في موضع آخر من البحث) إلى المستوى التصريفي المجرّد فتتكوّن هناك البنية التصريفيّة المجرّدة باحتمالات مقولاتها التصريفيّة منتظرة الملء المعجميّ لتكوين البنية التصريفيّة المعجمة بدلالاتها.

يحوّل الاشتقاق مقولة «الجعل» إلى المعجم عبر الصيغة «فعل» بتعامل معيّن مع النظام الصوتيّ لتكوين الفعل «جعل». وعند الحاجة إلى التعبير عن الدلالة

المقاميّة «جعل الشيء يتكلّم». ليس على المعجم إلاّ أن يترك لفعل «جعل» النزول إلى المستوى التصريفي المجرّد لملاقاة البنية الاعرابية المصرّفة المناسبة. وهكذا تتكون في المستوى التصريفي المعجّم أبنية من مثل :

(1) جعل زيد عمرا يتكلّم

(2) جعل زيد النحاس حديدا

(3) جعلت الزهرة القمر قردا

وذلك حسب إرادة المتكلّم ونمط القول الذي ينشئه (تعمّدنا جملا غريبة لنؤكّد أن التكونّ الدلالي تكوّن بلاغي منطقيّ، فلا معنى لمحاولة بعض التوليديين وصف جمل لا تكون صحيحة إلاّ إذا كانت صورتها المنطقيّة صحيحة).

لنتصوّر الآن حالة أخرى : أن يحوّل الاشتقاق مقولة الجعل عبر «أفعل» أو «فعّل» لا عبر «فعل». فيكوّن مثلا في المعجم «قرّد». في هذه الحالة تنزل هذه الكلمة إلى البنية التصريفيّة المجرّدة (فعل الفاعل مفعولا) لتكوين جملة في المستوى التصريفي المعجّم من صنف :

(4) قرّدت الزهرة القمر

بما أنّ الاشتقاق نقل مقولة «الجعل» على صورتين مختلفتين إلى التصريف فإنّنا، وبمقتضى تعامل إعرابي بين البنيتين التاليتين :

(6) فعل الفاعل مفعولا

(7) فعل الفاعل المفعول مفعولا

وهو تعامل سنفسّره في موضع آخر، ونكتفي الآن بالقول إنّه تعامل يسمح بالانتقال من الواحدة إلى الأخرى كمايتبيّن من :

(8) فعل الفاعل (مفعولا = أن + س ص) : ظننت أنّ الرجل كذا

فعل المفعول س ص ظننت الرجل كذا

فإنّ الجملة الرابعة تحمل دلالة الجملة الثالثة.

فإذا لم يحوّل الاشتقاق مقولة «الجعل » عن طريق « أفعل» و«فعّل» فلا يمكنك أن تقول :

(9) نحّس زيد الحديد.

إلا إذا قرّر المجتمع في أمر هذا الحدث توليد كلمة جديدة باستغلال «فعّل»

التي لم تستغلّ سابقا. وفي غير هذه الحالة لا تكون إلاّ الجملة الثانية : «جعل زيد النحاس حديدا».

هذا المثال يبيّن أنّ المعجم لا يعيننا في التعبير إلاّ بقدر ما يسمح به الاشتقاق ويبيّن أنّ الاشتقاق يتعامل مع مستوى المقولات مباشرة، وأنّه يتعاون في ذلك مع أبنية الاعراب، وأنّ أبنية الاعراب مهيّأة لقبول الاحتمالات بعقدها علاقة عامّة بين بنية الفعل المتعدّي إلى مفعول وبنية الفعل المتعدي إلى مفعولين. وقد قدّمنا هذا التّعامل عمدا من «ظنّ» لنبيّن إطلاق هذا التعامل ، ولنبيّن بطريقة غير مباشرة علاقة الظنّ بالجعل فالفرق الدلالي بين الأبنية التصريفيّة المركّبة بأفعال القلوب، والأبنية المركّبة بأفعال التحويل، ليس فرقا في الدلالة فهما من مقولة واحدة، وإنما الفرق في أنّ الاشتقاق عند تحويله مقولة «الجعل» إلى المعجم راعى لزوم أن يعبّر المعجم عن الكون الاحالي. لذلك حوّل مقولة الجعل على صور مختلفة في المعجم من الناحية «الصيغيّة» ومن الناحية المرجعيّة ليعبّر عن الفرق بين «الجعل الذهني العقائديّ» و «الجعل العمليّ الحركيّ» فإذا قلت :

(10) ظنّ بشّار الديك حمارا

(11) جعل بشّار الديك موضوع شعر

(12) جعل بشار الديك حسن الصوت

فأنت عبّرت في الأولى عن «الجعل التصوّري العقائدي»، وفي الثانية عن «الجعل العملي»، وفي الثالثة عن «جعل» يمكن تأويله على إحدى الصورتين

إن كنّا قد بيّنّا، في سرعة مخلّة، بهذا التحليل أننا في حاجة إلى تصوّر مستوى مقوليّ يتعامل مع الاشتقاق والاعراب، وبيّنا أن تصوّر المعجم أساسا للتركيب بدون مستوى مقوليّ من شأنه ألاّ يفسّر الاشتراك البنيويّ والدلالي بين الأبنية المختلفة، فإننا بطريقة غير مباشرة قد بيّنّا أنّ العلاقة بين البنية ودلالتها منّظمة في المستويات التجريديّة العليا وسابقة لعمليّة القول، وأنّ الاشتقاق يمكنه أن ينقل المقولة الدلاليّة على صورتين :

- صورة مختزلة (أفعل، وفعّل في هذا المثال) تقابل بنية إعرابيّة مختزلة
- صورة محلّلة بنقل المقولة إلى المعجم مباشرة (مثال جعل، فعل)، تقابلها بنية إعرابيّة محلّلة.

وهذا النقل المزدوج هو الذي يجعل بنية ما قابلة لأخذ دلالة بحسب علاقتها ببنية أخرى.

وهذه الظاهرة تفطّن إليها القدماء، ولا يمكننا أن نقدّم آراءهم في هذاالبحث ، لضيق المجال. لذا نشير إلى :

– تحليل الرضيّ للعلاقة بين معنى الاشتقاق ومعنى الاعراب في شرح الشافية (انظر معاني المزيد ج I ص 83 وما بعدها)

– وتحليله للعلاقة بين الجملة ذات المفعول الواحد والجملة ذات المفعولين في شرح الكافية ((أنظر ج IV / ص 184–185)

أمّا دور الاشتقاق في تكوين الأبنية الشرطيّة ووسم دلالتها، فنؤجّله لمواضع أخرى. نكتفي هنا بالتنبيه إلى أنّ ما ذكرناه عامّ جدّا، لذا يصلح لتحليل ظواهر ممّا يسمّى بجملة الشرط، وبجملة الجواب.

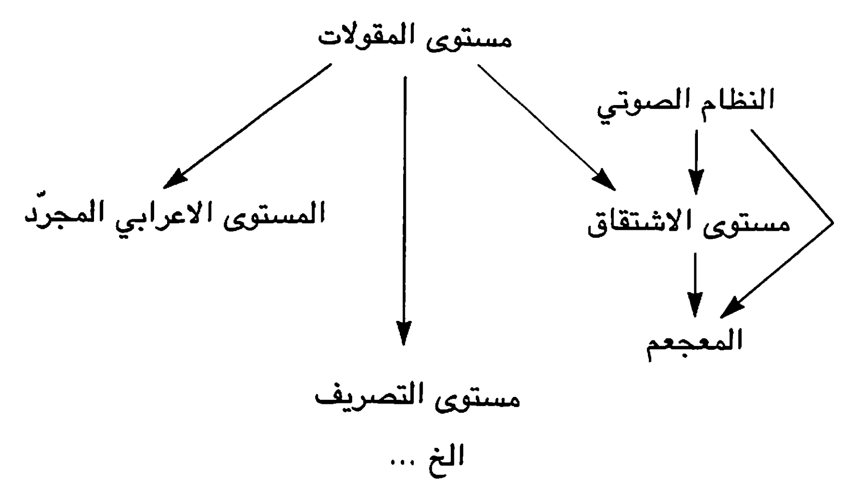
§ 37 ـ مثال دور مقولة التشارك في إحداث التشارط البنيوي بين الاشتقاق والوظائف النحويّة

تبيّن لنا من المثال الماضي، أنّ دلالة «الجعل» موجودة في مستويات بنيويّة ثلاثة على الأقلّ : في المعجم ، وفي صيغة الاشتقاق، وفي الأبنية الاعرابيّة المصرّفة المتعدّي فعلها إلى مفعولين، أكان من صنف أفعال القلوب أم كان من صنف أفعال التحويل.

توفّر هذه الدلالة في مستويات عدّة يقتضي عدم اعتبارها مجرّد دلالة معجميّة مستقرّة في المعجم لا غير. فلو كانت كذلك لما تمكنّا من توليد «نحّس» ، ولما تمكّن علماء الأصوات من توليد «جهّر تجهيرا » و «همّس تهميسا » بمعنى جعل الحرف مهموسا أو مجهورا ، ولما تمكّنت الدارجة من تكوين «بيّس» بمعنى جعل للعجلة قطعة (Pièce). فتصوّر الاشتقاق خارج المعجم (و يتحكّم فيه) يفسّر لنا القدرة التوليديّة التي تمكّن المتكلّم من مجاوزة العناصر المثبتة في مجموعة العناصر المعجميّة، كما رأينا في الأمثلة الماضية، وكما نرى في اشتقاق اسم الفاعل وغيره.

بما أنّنا في هذا البحث لا نهتمّ بالدلالة المعجميّة، ونريد أن نبيّن ثراء الدلالة في الأبنية المجرّدة لاتجاه الدراسات الحديثة إلى المعجم وإهمالها لهذا الجانب، فإنّنا نبعد المعجم ونهتمّ بدور المستوى المقولي في التنسيق بين الاشتقاق والاعراب.

ليس الجعل هو الدلالة الوحيدة التي تستوجب تصوّر النظام على الشكل التالي :



لنأخذ مقولة التشارك.

تتحقّق هذه المقولة في الاشتقاق في الصيغة «تفاعل»، وتتحقّق في وظائف العطف، والمعيّة، والحال، والشرط.

ففي العطف نجد مثلا مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في صفة الفاعليّة بالنسبة إلى الفعل. وليست هذه المشاركة وظائفية فقط، بل هي وظيفة تدلّ على أنّ زيدا شارك عمرا في فعل القيام في المقام في مثل قام زيد وعمرو.

أمّا المعيّة والحال فهما صنفان في التعبير عن مقولة «التصاحب»، فالمعيّة مصاحبة بين اسمين (يشيران إلى مسمّيين) عند قيام الأوّل منهما بالفعل.

وهذه المصاحبة ، مصاحبة الثاني للأوّل قد تكون سكونيّة أو حركيّة كما يتّضح من المقارنة بين المثالين التاليين :

(1) سار زيد والحائط

(2) سار زيد وعمرا

والحال تصاحب حدثين :

(3) سار زيد والمطر نازل

ويمكننا أن نجد تعاملا بين المعيّة والعطف في مثل :

(4) ولبس عباءة وتقرَّ عيني (وأن تقرّ عيني)

(5) لا تأكل السمك وتشرب اللبن (مع الأكل)

وهو تعامل لا يمكن تفسيره إلاّ بافتراض المقولة المشتركة في مستوى أعلى. أمّا الحال والشرط فيعبّران عن التصاحب الحدثيّ في الزمان، وهو ما يقتضي دلالة مقولة التزامن» :

(6) خرج زيد والمطر نازل

(7) يخرج زيد إن نزل المطر

(8) لما نزل المطر خرج زيد

ونرى هنا بسهولة أنّ التزامن يؤدّي إلى الخروج من الحالية إلى الشرطيّة والي ظرفيّة المفعول فيه.

من الزائد أن نشير إلى الفروق الدلاليّة ، فلا وجود في اللغة للترادف، الذي يعنى التساوي. ما نلاحظه أنّ التشارك متوفّر في أبنية مختلفة، ويتعامل مع مقولات من صنفه هي « التصاحب والتزامن» وغيرهما. فلا يكون التشارك العطفي بدون تصوّر عامّ للتصاحب والتزامن، فإن لم يسر زيد وعمرو في الوقت نفسه فهما حسب الجملة (9) و في الاعتبار متزامنا القيام مضيّاً. ولولا العلاقة لما أمكن أن تعوّض المثال الثاني بالتالي (معيّة ←— عطف) :

(9) سار زيد وعمرو

ولا أن تقول حسب غرض مقصود (عطف —→ شرط/ ظرف/ حال)

(10) إن سار زيد سار عمرو

(11) لما سار زيد سار عمرو

(12) سار زيد ومعه عمرو

نلاحظ في الأمثلة الماضية أنّ العطف لا يركّز نسبة الحدث إلى فاعل دون فاعل آخر، أمّا المعيّة فإن كانت تدل على التشارك في القيام بالفعل، فإنها تركّز على أحد الفاعلين. هذا لا يعني أنّ زيدا سار وعمرا بقي واقفا لأنّه في هذه الحالة لا يصحّ أن تقول «سار زيد وعمرا»، ولو لا أنّ الحائط ممتدّ لما صحّت المعيّة معه فلا تقول «سار زيد والشجرة»

ويصحّ «سار والأشجار» لأنّ التعدّد كالامتداد والامتداد معوّض الحركة الفعليّة.

وكذلك الأمر في الحال «سار زيد ومعه عمرو» فالتشابه بين العطف والمعيّة والحال في البنية (وجود الواو) لم يكن إلاّ سمة لوجود المقولة المشتركة.

التقاط التشارك من زاويتين مختلفتين زاوية المساواة بين المتشاركين وزاوية التركيز على أحد المتشاركين ظاهرة مسجّلة في الاشتقاق.

لذا تقول :

(13) تساير زيد وعمرو

(14) ساير زيد عمرا، ساير عمرو زيدا

فتجعل الأولى دلالة للعطف «سار زيد وعمرو» وتجعل الثانية دلالة للمعيّة والحال عن طريق المفعول (قارن بالمثالين (2) و (12)).

وفي هذه الحالة تسم علامات الاعراب الدلالة الأولى بالتشارك في علامة الرفع، والدلالة الثانية بتشارك الحال والمعيّة والمفعول في النصب.

نقول للتعبير عن هذه الظاهرة «إنّ المقولة تجعل الأبنية متشارطة» هذا التشارط يكوّن الدلالة.

استعملنا الشرط هنا بنية علائقية تربط أجزاء النظام اللغوي. لننظر في أبعاد هذا الربط.

§ 38 ـ مثال من اكتشاف الاستدلال بفضل بنية الشرط لعلاقة شرطيّة نظاميّة بين الأبنية

يمكن لمتمنطق أن يرى في الجملة التاسعة الماضية «سار زيد وعمرا» مجرّد قول له دلالة نستنتجها بعمليّة ذهنيّة منطقيّة تسمّى الاقتضاء، فترى محقّقا مّا يستنتج من هذه الجملة أن عمرا شارك زيدا عند وقوع الجريمة.

يبيّنْ التحليل الماضي أنّ المحقّق لم يولّد الدلالة خارج اللغة. ففطنته لم تجاوز مجرّد إعادة اكتشاف للعلاقات البنيويّة الموجودة في النظام اللغوي نفسه.

فالعمليّة الذهنية الممكن التعبير عنها بـ :

(1) إن سار زيد وعمرا فقد سار عمرو (وزيد، وزيدا)

استعمال فرديّ، لعمليّة مسجّلة اجتماعيا وتاريخيّا في البنية.

أمّا التعبير عنها بهذا المثال (1)، فهو استعمال لبنية إعرابيّة شرطيّة من اللغة بطبعها تعبّر عن بنية شرطيّة بين أبنية اللغة.

ينبني على هذا أنّ تسجيل الاشتقاق لمقولة «التشارك» في صيغة «تفاعل» تسجيل لمجموعة من العلاقات الشرطيّة بين الأبنية الاعرابيّة.

رأينا أن «فاعل» تحمل في دلالة من دلالاتها زاوية نظر تتمثّل في التركيز على أحد المتشاركين «المتفاعلين». هذا يقتضي بنيويّا أن نصف العلاقة بين تفاعل وفاعل على الصورة التالية :

(2) تفاعل ⟵ فاعل

من دلالة هذا الشكل أن تفاعل تقتضي فاعل. وقد وسم اللفظ هذه العلاقة بجعل التاء زائدة على فاعل كما بيّن نحاتنا.

هذه العلاقة البنيويّة هي التي تمكّنك من استنتاج المثال الرابع من المثال الثالث:

(3) تخاصم زيد وعمرو

(4) خاصم زيد عمرا وخاصم عمرو زيدا

هذا الاستنتاج عمليّة ذهنيّة تعيد العلاقات النحويّة ولا تبتدعها. فالشرط في المثال التالي بنية نحويّة تعبّر عن علاقة نحويّة بين الأبنية تمكّنك من إخراج دلالة من دلالة :

(5) إن تخاصما فقد خاصم الأوّل الثاني والعكس

إن خاصم الأوّل الثاني والعكس فقد تخاصما

قد يرى القارئ أنّ المثال الخامس تكراريّ ولا نحتاج إليه لغويّا. ننبّه إلى أنّ الحاجة إليه في الاستعمال العاديّ اليوميّ غير ضرورية. لكن علينا ألاّ نغفل عن وجوده في صلب النظام اللغوي.

إذا لم نغفل عن هذا فإنه يمكننا أن ننظر إلى استعمال هذا التكرار في الاستدلال نظرة جديدة، تمكّننا من فهم الأسس اللغويّة الأوّليّة لبعض العلوم الصحيحة (لنحاول مثلا تطبيق ذلك على مفهوم التوازي في الرياضيات لنرى أنّ التكرار الشرطي لمقولة التشارك يعين على إدراك علاقات هندسيّة يدخل فيها أحد المتوازيين اعتمادا على علاقات هندسيّة يدخل فيها الآخر وذلك مع شيء من الاحتراز شديد).

أمّا في ما يخصّ اللغة ذاتها فنشير إلى أنّ هذا التصوّر للعلاقة الشرطيّة بين الصيغ يمكّننا من فهم بعض الظواهر البنيويّة والدلاليّة، كما رأينا في الفقرة الماضية.

§ 39 ـ مثال من القواعد المقوليّة المسيّرة لتشارط الأبنية : [إنشاء الشئ نفي له]

ليس مثال «الجعل» ومثال «التشارك» سوى ظاهرتين جزئيّتين من ظاهرة بنيويّة دلاليّة عامّة ما زالت تحتاج إلى دراسة مطوّلة تنظّم ملاحظات معروفة في اللغة.

نقدّم الآن نماذج أخرى، على سبيل الاشارة وبدون تحليل. وغرضنا من هذا أن ندعّم دور المقولات في تعامل الاشتقاق والاعراب المجرّد، في تكوين الأبنية الاعرابيّة التصريفيّة، تكوينا يبيّن أصول العلاقة بين البنية ودلالتها. ونحن نحتاج إلى هذا التدعيم لنبرّر اهتمامنا في بقيّة البحث بجزئيات دقيقة نعتبرها الحدّ الأدنى لما ينبغي الابتداء به في تفسير العلاقات البنيوية.

تحمل مجموعة من العناصر المعجميّة دلالة «طلب الفعل». هذه الدلالة موجودة في الصيغة الاشتقاقية [استفعل] إذا افترضنا أنّ الاشتقاق يأخذ هذه الدلالة من نظام مقوليّ يسيطر على الاشتقاق والاعراب في آن واحد فلا بدّ أن نجد هذه الدلالة في الإعراب .

تشترط «استفعل» عدم وجود الفعل المطلوب. هذا المعنى معنى زماني يمكن التعبير عنه ب «زمان الطلب قبل زمان الفعل». هذا المعنى نجده في «سيفعل» وما يتعلّق بها من أبنية إعرابيّة تدلّ على الاستقبال.

إذا لاحظنا أنّ دلالة الطلب موسومة باللفظ في اللاصقة [استـ] وغير مذكورة معجميًا في الصيغة، فإننا نلاحظ أنّ كلّ الأبنية المعبّرة عن الطلب تختصّ بهذه الصفة في الاعراب. سنستغلّ هذه الظاهرة في دراسة الوجه الاعرابي والمحلّيّ من الانشاء، وسنرى صلة ذلك بالشرط، ونربط بين الطلب الموسوم بالصيغة «افعل» والطلب الموسوم إعرابيًا أيضا في « أفعل» الاستفهاميّة و في الشرط.

تدلّ «استفعل» كما قلنا، على عدم وجود المتعلّق بها. هذا نلاحظه إعرابيًا في جميع الحالات المعجّمة للبنية الاعرابيّة «فعل أن يفعل» (رجا أن.../ يمكن أن/ الخ). ونلاحظ أن بعضها يستعمل «لو» (تمنّى أن، لو) (ودّ أن، لو). وهو استعمال يذكّرنا بـ (demander si).

هذه الحالات منصوبة الفعل في عمومها. وهذا النصب نجده في الفاء السببيّة مع المحافظة على الطلب. ويتصل بالشرط وجزمه كما رأينا.

ليست هذه الحالات مجرّد حالات تشابه، فهي تخضع على صور مختلفة لقاعدة عامّة تسيّر بها المقولات أبنية الاشتقاق والاعراب المتعاملة. ونعبّر عن هذه القاعدة على هذا النّحو :

إنشاء س ⟵ لا س

هذه القاعدة لا تتحقّق في الشرط كما تتحقّق في الأجلية مثلا. ولكنها رغم ذلك تمكّننا من الربط بين الشرط والنفي :

إن س ⟵ لا س

وتجعلنا نفهم الصلة بين «إن» الشرطيّة وإن النافية في إطار مقوليّ عامّ.

كذلك نتفهّم القاعدة النحويّة التي تربط بين جملة من صنف:

فعلت س لأجل ص

وما نستنتجه منها وهو:

لا ص عند فعل س.

نكتفي بهذا لبيان جدوى التجريد المنظّم بحسب المستويات، وجدوى التدرّج نحو المقولات عبر الاشتقاق والاعراب، لفهم العلاقات البنيويّة الدلالية.

II/3-3 البنية المقوليّة الحدثيّة المسيّرة للتعامل بين البنية الاشتقاقية الموسومة باللفظ والبنية الإعرابية المعنويّة

§ 40 ـ المقولات معجم وإعراب يختلفان عن المعجم اللفظي والتشكّل الاعرابي المجرّد

تبيّن لنا من التحليل الماضي أنّه بالامكان تكوين معجم للمقولات المجرّدة يفسّر لنا ويكشف، في الآن نفسه، عن التعامل البنيويّ بين الصيغ الاشتقاقية من جهة والأبنية الاعرابيّة من جهة أخرى، وعن التعامل البنيويّ بين الاشتقاق والاعراب بصفة أعمّ.

هذا التعامل يحتاج إلى الوسم اللفظي. ولقد رأينا أنّه يمكننا تتبّع الوسم اللفظي لهذا التعامل البنيويّ الدلاليّ بإسناد أقلّ مايمكن من الاعتبار للعناصر المعجميّة المحقّقة إنجازيّا وإحاليّا للمعطيات الاشتقاقية.

هذه العمليّة المبعدة للمعجم ضروريّة، متى انطلقنا من مبدإ استقرار الأبنية الدلاليّة الأساسيّة في التاريخ.

لقد لاحظنا في الفصول السابقة أنّ الأبنية الاشتقاقية لا تستغني عن الوسم اللفظي. وهذا ما جعلنا نقرّ بوجود علاقة مباشرة بين النظام الصوتي والنظام الاشتقاقي المسيطر على المعجم. فالاشتقاق تحت سيطرة النظام الصوتي والنظام المقولي في الآن نفسه. كما أنّ المعجم اللفظي واقع تحت سيطرة النظام الصوتي والنظام الاشتقاقي.

إن كانت البنية الإعرابيّة المصرّفة، والموجودة في المستوي التصريفي المجرّد موسومة باللفظ نتيجة خضوعها للمميّزات الاشتقاقيّة وللاحتمالات التصريفيّة، فلقد رأينا أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة الجامعة للعلاقات البنيويّة بين الأبنية الاعرابيّة المصرّفة، بنية غير موسومة باللفظ. ومفاد هذا أنّه لا وجود لأيّ علاقة تربط بين النظام الصوتي والنظام الإعرابيّ المجرّد.

اعتمادا على هذا اعتبرنا البنية الاعرابيّة المجرّدة تشكّلا إعرابيّا للدلالة. فالاعراب عندنا، كما هو عند الجرجاني وغيره، معنى خالص. بل من مقاصد هذا

البحث أن نركّز معنوية الإعراب على صورة تنطلق من الحدوس القديمة لتجاوزها في الاتجاه نفسه (انظر الجرجاني، المقتصد، I / ص 98 فما بعدها).

سنوضّح مفهوم التشكّل الاعرابي للدلالة في مواضع أخرى من هذا البحث. نقترح في هذا الموضع أنّ المستوى المقولي يشتمل على معجم مقوليّ يسيّر جانبا من الاشتقاق، وأنّ هذا المعجم المقوليّ يمرّ إلى المعجم اللفظي بفضل الاشتقاق، وأنّ الفرق بين المعجم اللفظي والمعجم المقوّليّ يتمثّل دلاليّا في الفرق بين الدلالة المقوليّة المجرّدة الثابتة ومظاهر تحقّقها على صور مختلفة بحسب ما تستدعيه الاحالة إلى الكون الخارجيّ. ولتوضيح هذا نذكّر بالفرق بين مقولة الجعل أوالتشارك، ومظاهر تحقّقها في أبنية معجميّة مختلفة.

ليس المعجم المقوليّ مجرّد قائمة من العناصر المفردة. فسنبيّن في مواضع عدّة أنّ المعجم المقولي مجموعة أبنية. ونشير هنا إلى إمكان اعتبار الأبنية الحمليّةِ المسيّرة للمعجم اللفظي ضربا من ضروب هذا المعجم.

لن نهتمّ في هذا البحث بتفصيل القول في هذا المعجم. ونحن نعتقد أنّ لنا في الدراسات اللسانيّة مادّة غزيرة يمكننا الاستفادة منها لتصوّر بعض خصوصيات هذا المعجم، وذلك بعد التمييز بين تحقّق المقولة في المعجم اللفظي وتحقّقها في الاعراب تمييزا كافيا لعقد العلاقة بين النظامين دون اعتبار الاعراب مجرّد إسقاط للمعجم.

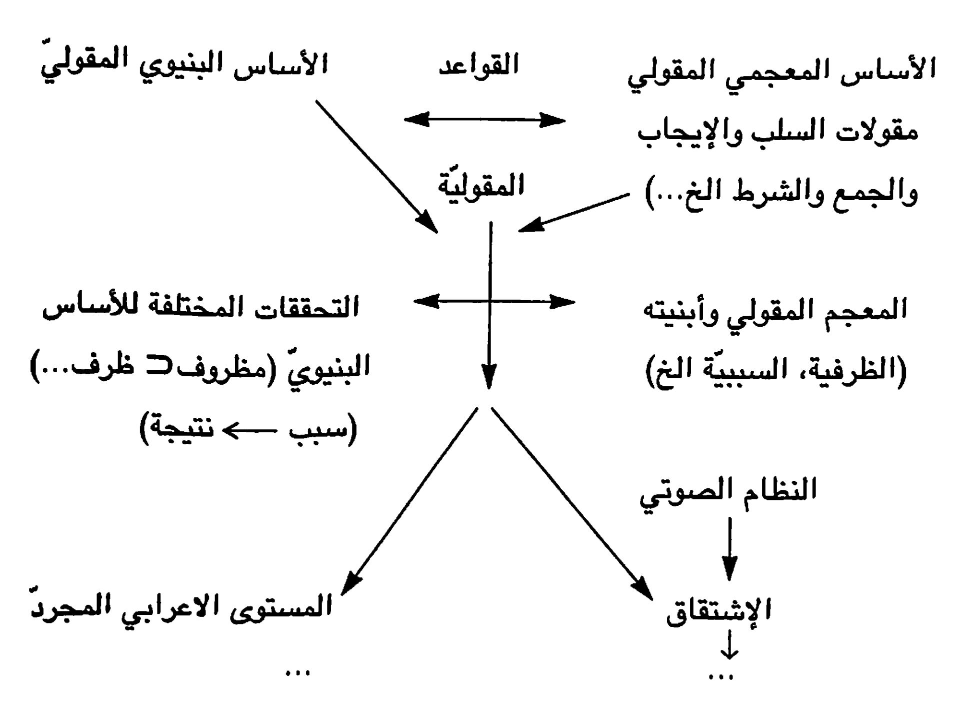
إنّنا في حاجة، قبل تحديد هذا المعجم، إلى تحديد الأصناف المقولية الأساسيّة المسيّرة للاشتقاق والاعراب. أي نحتاج إلى مفاهيم بسيطة تحدّد لنا الخصائص الأوّليّة للتعامل الدلالي بين الأبنية. فالجعل والاشتراك والطلب وغيرها أفراد مقوليّة من أصناف مقوليّة عليا ينبغي تحديدها لفهم الانتظام اللغويّ المتمثّل في التشكّل البنيويّ للدلالة.

يقتضي منّا اعتبارنا للأبنية الاعرابيّة المجرّدة تشكّلا إعرابيّا للدلالة، أن نتصوّر مستوى المقولات مستوى لا يتحقّق في المعجم المقوليّ فقط، بل يتحقّق في أبنية مقوليّة يمكننا تسميتها على سبيل المجاز بالاعراب المقولي (إعراب = Syntaxe).

يتضمّن هذا الرأي أنّنا نتصوّر المستوى المقوليّ نظاما ذا معجم وإعراب. وتتمثّل العلاقة بين المعجم والاعراب المقوليين في وجود مقولات أساسيّة تسيّر الاعراب المقوليّ وتمكّن من إدراج المعجم المقولي في البنية الاعرابيّة المقوليّة لتكوين إنجاز مقوليّ سابق لكلّ تحقّق لغويّ ممكن، وذلك حسب قواعد نفترض مسبّقا وقبل تحديدها أنّها تمثّل المنطق الطبيعيّ المنشود.

لا يمكننا في هذا الموضع من البحث أن نوضّح رأينا أكثر مما وضّحنا. فهذا تنبيه يبرّر ما سيأتي من هذه الدراسة.

نمثّل في هذه الفقرة لتصوّرنا العامّ للنظام، برسم بيانيّ يجنّب القارئ إدراج تصوّراتنا في نظريات أخرى، تجنّبنا الأخذ بها، والتفقّه فيها لكونها لا توافق حدوسنا المبدئيّة، ولا تمثّل تصوّرنا لانتظام العربية ومايشبهها من اللغات :



يتمّ هذا الرسم بإدراج الرسوم الماضية المتعلّقة بالمستويات الأخرى. تمثّل الأسهم مسارب التكوّن الدلالي في اللغة عبر التاريخ. وتستدعي ألا تكون الأبنية الموسومة لفظا سوى تحقّق للدلالة عبر مستويات عدّة. ومعناه أنّه لا وجود «للفظ روحه المعنى»، بل الأمر لا يتعدّى مجرّد تجسّد لشيء واحد في صور مختلفة. فما نعتقد أنّه بنية تحمل دلالة ليس سوى تحقّق ما لبنية في صورة مّا، من صور التحقّق البنيويّ.

نمرّ الآن إلى التجريدات الأساسيّة التي يقتضيها الاشتقاق والاعراب، والتي تتطلّب وجود أساس بنيويّ مقوليّ بسيط ساذج، نسمّيه بالبنية الحدثية.

§ 41 ـ أهميّة التمييز بين القسم والمقولة في تفسير الاشتراك الدلالي بين بعض الأبنية

نسلّم بدون تفسير أنّ الأقسام الأساسيّة للمشتقّات هي الاسم والفعل والحرف. سنعدّل هذا التصوّر التصنيفيّ في حينه عند بيان أنّ خصائص الدلالة الشرطيّة تقتضي استرسال الأصناف وتداخلها، وعدم استقلال بعضها عن بعض. ولكنّنا نعتقد أنّ التصنيف الثلاثي في عمومه ناجع، ويتميّز ببساطة تأليفيّة تحتاج إلى مزيد التبسيط.

ليست هذه الأقسام مقولات، حسب تحديدنا الدلاليّ للمقولة. فالمقولات المسيطرة على هذه الأقسام هي الفعليّة والاسميّة والحرفيّة. ويتضمّن هذا التمييز بين المقولة والقسم أنّ الفعليّ أو الاسميّ أو الحرفيّ ليس بالضرورة من حيث الاشتقاق فعلا أو اسما أو حرفا. وإذن فليس المحلّ الفعلي أو الاسميّ في الاعراب بفعل أو اسم في الاشتقاق. فالأبنية الاعرابيّة المصرّفة التالية {إنْ ج، أنْ ج، أنّ ج ...} اسميّة، وليست رغم ذلك من الأسماء من حيث الاشتقاق. وسنرى في حينه أنّ بعض الحروف كـ { إنْ، أنْ، أنَّ...} فعليّة وليست من حيث أقسامها بأفعال.

هذه نتيجة من نتائج إبعاد المعجم، والربط بين الاشتقاق والاعراب، في المستوى الدلاليّ. ويتضمّن رأينا أنّ العنصر لا يكون في المعجم اسما أو فعلا أو حرفا، إلاّ بتعامل معيّن بين الاشتقاق والاعراب في تنفيذ هذه المقولة أو تلك. فعلى هذه النحو كانت «نعْم» دون «عند» في المعجم اللفظيّ من الأفعال، وعلى هذا النحو كان ضمير الفصل، في نظر بعض النحاة، من الحروف، لوقوعه في الاعراب خارج المحلّ المحقّق للاسميّة. وعلى هذا النحو نستوعب ما سمّاه النحاة بإعراب الحكاية.

إذا ميّزنا بين الفعل والفعليّة، والاسم والاسميّة، فإننا نستوعب ظواهر من اللغة أفسد التصنيف صلة بنيتها اللفظيّة ببنيتها الدلاليّة. ليكن اسم الفاعل في الاشتقاق اسما. هذا يستوجب أن تكون المقولة المسيطرة عليه هي الاسميّة. لكنّ اسم الفاعل يتضمّن دلالة الفعل، ويسلك في البنية الاعرابيّة سلوكه، فهو تحت سيطرة الفعليّة أيضا.

أمّا [مَنْ] فهي اسم. لكنّ [ج] (أي الجملة)، قد تكون فعليّة. ف [من ج] من حيث هي بنية إعرابية، بنية اسميّة، لوقوعها في محلّ اسميّ. لكنّ [من ج] بمقتضى التقاء [من] و [ج] إنّما هي اسميّة فعليّة، فهي كاسم الفاعل في هذه الشركة المقولية، فلا نحتاج إلى تحويل ولا إلى تعمّل لربط العلاقة بين البنيتين.

كما أنّ ضمير الفصل يخرج إلى الحرفيّة إدا صحّ خروجه من المحلّ الاسميّ، ف [ج] اسميّة متى كانت في محلّ اسميّ سواء أكانت حكاية كـ «تأبّط شرّا» أم لم تكن حكاية. لكنّ [ج] متى قامت على الفعل، فهي فعليّة. فإذا كانت في المحلّ الاسميّ فهي فعليّة اسميّة، لسيطرة المقولتين عليها في مستويين مختلفين. فهي كاسم الفاعل و [من ج] في تحقيقها للمقولتين. وإن كانت الأبنية الثلاث محقّقة للمقولتين على صور مختلفة من تعامل الاشتقاق والاعراب.

فإذا كان هذا فالأبنية الثلاث متكافئة متعادلة متى توفّرت فيها الشروط التي ذكرنا. وإذن فيمكن لبنيتين إعرابيتين مختلفتين في اللفظ ألاّ تكونا سوى تحقّقين مختلفين لتعامل بنيويّ واحد. هذا ما يجعلنا نجزم بالتكافؤ بين البنيتين الاعرابيتين المصرّفتين التاليتين :

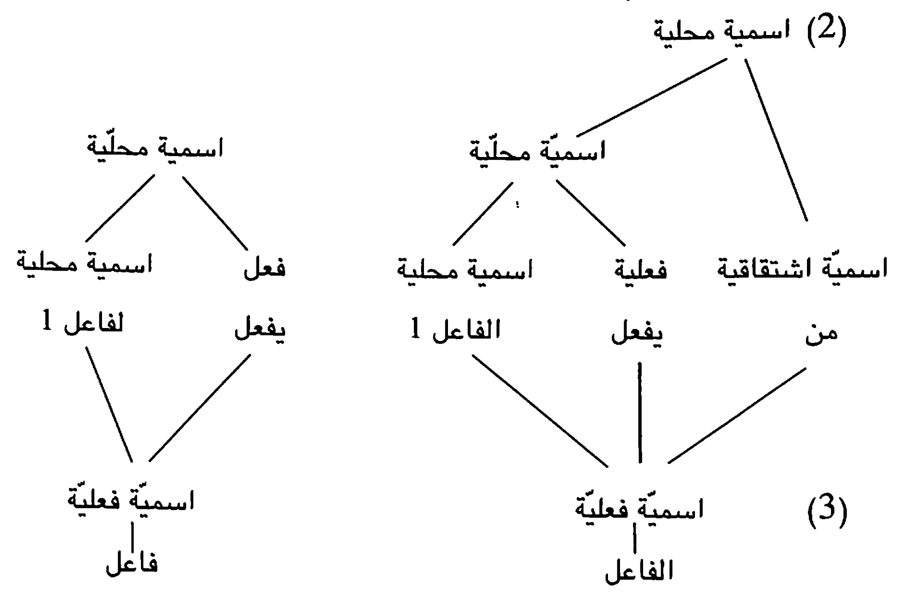
(1) ({من يفعلْ يفعلْ}   {الفاعل 1 فاعل 2}

وهذا مع العلم أنّ {يفعلْ } مجرّد اختزال ل [يفعلْ الفاعل].

أمّا {من يفعلْ} فاختزال لـ {من 1 يفعل الفاعل 1} حيث [من] قد صارت بقواعد المطابقة {فاعل}. بمقتضى كون الضمير هو المفسّر (antécédent) في الاحالة.

وإذن فلنا الشبكة المقوليّة التالية المثقّلة بالتكرار المقولي للاسميّة والفعليّة :

(2) اسمية محلية



إنّ هذه الشبكة التعامليّة بين الاشتقاق والاعراب في تحقيق المقولتين شبكة قابلة للاختزال كما نلاحظ في التقديم نفسه ويمكن التعبير عن هذا الاختزال بطرق

اخري منها :

(4) [من 1 يفعل الفاعل 1] ⟵ [من يفعل Ø]

(5) من يفعل = اسمي + فعلي = اسم فاعل.

وذلك للوصول أو لتفسير التحوّل البنيوي مع الاستقرار الدلالي بين الجملتين المعجّمتين التاليتين. :

(6) من يزرعْ يحصدْ

(7) الزارعُ حاصدٌ

فلولا أنّ الجملة الثانية تحافظ على مقولات الأولى حسب التعامل الاشتقاقي الاعرابي لما شعرنا بوجود المشترك الدلاليّ بينهما، رغم زوال دلالة الجزم من السابعة بعد أن كانت في السادسة.

نكتفي بهذا المثال دليلا على أنّ التمييز بين القسم والمقولة تمييز يختصّ بالسذاجة والبساطة والقدرة على استيعاب الظواهر العاديّة في بساطتها الذهنيّة. يبقى لنا أن نفسّر لماذا نختار هذا دون ذاك. ونؤجّل التفسير.

§ 42 ـ عجز مقولتي الاسمية والفعليّة عن استيعاب العلاقات التي يستوجبها الشرط

يبيّن هذا المثال أنّه علينا أن نفسّر الدلالة الشرطيّة حسب مفهوم يُجاوز مفهوم [الشرط والجواب]، ويجاوز بالضرورة مفهوم الجملة ذاته. لكنّه علينا قبل ذلك أن نحدّد للاسميّة والفعليّة تصوّرا بنيويّا مقوليّا، يستوعب هذا التعامل البنيويّ بين الاشتقاق والاعراب.

نلاحظ اعتمادا على ما مرّ، أنّ المحلّ الاسميّ يتميّز بكونه يحافظ على مقولته الاسميّة مهما كانت الحال. وعلى العكس من ذلك يمكن للعنصر الاشتقاقي أن يخسر فعليته لأجل الاسميّة المحلّيّة في الظاهر، ولكنّه دلاليّا تبقى «الزارع» مثلا محافظة على الفعليّة التي في «يزرع»، محافظة ضمنيّة. نعبّر عن ذلك بأن نقول إنّ «الاسميّة» تشترط الفعليّة والعكس صحيح :

(1) [فعليّة⟵⟶اسميّة]

يمكننا أن نحافظ على هذه المصطلحات باعتبارها ممثّلة في هذه الحالة لبنية مقوليّة أساسيّة، لها الشكل الماضي. لكنّنا نخشى أن يكون المصطلحان

مشحونين أكثر مما يجب بخلفيات اشتقاقية ومعجميّة وأقساميّة تصنيفيّة كما نخشى أن تأخذ الفعليّة أو الاسميّة صورة سمات دلاليّة تكتسبها الأقسام، والحال أننا نريدها مقولات مسيّرة.

عيب آخر في هذا المصبطلح. وهو أنّه لا يمهّد لنا الربط بين المعطيات الاشتقاقية والاعرابيّة المختلفة وذلك لكونه خاصّة لا يعين على فصل المفهوم الاقسامي عن المفهوم المحلي الوظائفيّ، فنحن في حاجة مثلا إلى استغلال الثراء الدلالي التعاملي الموجود في نحونا القديم بين مصطلح اسم الفاعل في الاشتقاق ووظيفة الفاعل في المحلّ الاعرابي، وكذلك بين المشتقات والوظائف النحويّة الأخرى.

لنمثّل للتعامل الاشتقاقي الاعرابي على الصورة التالية :

(2) فعل فاعل مفعول به مفعول فيه مفعول الآلة

(نعني بمفعول الآلة أو الاستعانة ونفضّل المصطلح «المفعول بفضله» قياساً على المفعول لأجله الحالات التي من جنس : «قطعت بالسكّين»)

(3) مصدر اسم فاعل اسم مفعول اسم مكان أو زمان اسم آلة

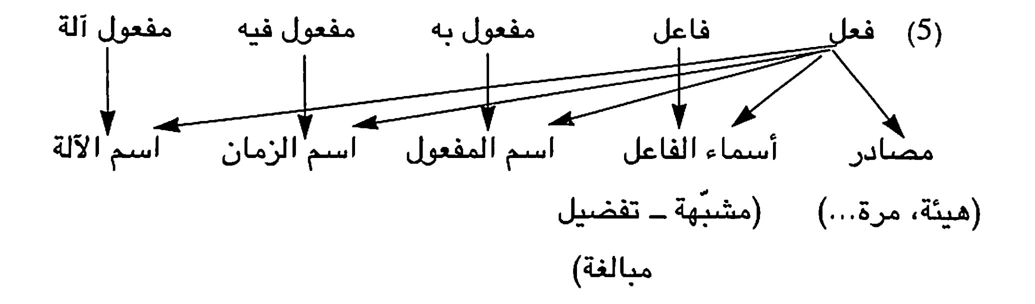
نلاحظ أنّ التوافق بين الوظائف وأقسام الاشتقاق أقوى من أن نهمل أساسه المقوليّ.

يمكننا أن نعتبر المعطيات الاشتقاقية والاعرابيّة راجعة إلى المقولات التالية :

(4) المصدريّة الفاعلية المفعولية الظرفية الآليّة الفعلية

لكنّ هذه المصطلحات مشحونة بمعطيات مدرسيّة مختلفة، ويسود بعضها المفهوم الاشتقاقي، أو الوظائفيّ، وقد توهم أن الاشتقاق يسيطر على الوظيفة (المصدرية، الفعلية) أو أنّ الوظيفة تسيطر على الاشتقاق (فاعليّة، مفعوليّة) وأنّ البعض مقوليّ خالص (الآلية بالخصوص).

ثمّ إنّ هذا النمط من التقديم لا يستوعب التعامل التالي والمتمثّل في التقاء الاسميّة والفعلية والخاصية الوظائفية كما يظهر من التمثيل الموجز التالي :



إننا في حاجة إلى مقولات تجاوز هذا التداخل وتفسّره كما تفسّر السبب الذي جعل العربيّة تكوّن بالاشتقاق اسم المفعول فيه، وهو اسم الزمان او المكان، ولا تكوّن اسما للمفعول لأجله، أو للشرط، أو للحال.

فسؤالنا ما هو السبب الدلاليّ البنيويّ الذي يمنع أن تكون «مطلع الشمس» معبّرة عن المفعول فيه و عن الشرط في الأمثلة التالية :

(6) أخرج عندما تطلع الشمس

(7) أخرج اذا طلعت الشمس

(8) أخرج لمّا طلعت الشمس

(9) أخرج إن طلعت الشمس

فهذا المثال الأخير، إضافة إلى المثال السابق ذكره في الفقرة الماضية وهو «الزارع حاصد»، يؤذن بأنّ الدلالة الشرطيّة :

أ- لا توجد في وظيفة المحلّ الاسمي، ما دام الاسم الواقع في المحلّ نفسه لا يكتسبها من المحلّ.

ب - ولا توجد في المحلّ الفعلي ما دامت العناصر الفعليّة لاتدلّ على الشرط بذاتها.

فينبغي أن تكون إذن دلالة تجاوز مقولتي الاسميّة والفعليّة رغم اتصالها بهما.

لهذا ولما سبق، علينا أن نعتمد مفهومين آخرين يجاوزان الاسميّة والفعلية ويستوعبانها في الآن نفسه.

§ 43 ـ البنية المقوليّة الحدثيّة وتجربة السكون والحركة

إننا هنا بإزاء مفاهيم تقتضي تحليلا واسعا، ومناقشات قد تجاوز الوصف اللغويّ إلى الخلفيات الفلسفيّة. لهذا نقطع المناقشة بالتسليم بما نراه الأصلح، والأقرب إلى المقولات الساذجة البسيطة التي نريد بها استيعاب الظواهر المختلفة.

نسلّم بأنّ النواة الدلاليّة الأولى المكوّنة للاسميّة والفعليّة تتمثّل في ملاحظة الانسان الفرق بين الحركة والسكون في الزمن، وأنّ إدراكه اللغويّ للأشياء مؤسس على حركة الشيء، أو حركة شيء آخر بالنسبة إليه، أو حركة الذات بالنسبة إليه، أو حركة الزمان مطلقا، وأنّ السكون يدرك من خلال الحركة.

لا داعي إلى التثبّت النفسيّ، قبل التسليم بهذا. فالأمر يتعلّق بالانسان في التاريخ. ولا وجود لمخبر قادر على إجراء اختبارات نفسيّة جماعيّة عبر القرون. ثم إنّ هذا الرأي تصريح بأمور كان يمكننا الولوج إليها بالتسليم بمفاهيم فلسفيّة أو منطقيّة من صنف «المحمول، والموضوع». في المعنى المنطقي، أو من صنف «العرض والجوهر» في المعنى الفلسفيّ القديم.

إن كان من المتوقّع، في لسانيات حديثة أن يتحاشى الباحث عبارات قديمة، تعتبر للأسف غير كافية كالعرض والجوهر، فـ «الموضة» الحديثة أن يضع اللسانيون مفهوم البنية الحمليّة منطلقا لتصوّراتهم الدلالية (المتوكّل، 1987مثلا).

لكنّنا نتحاشى الثقل المفهوميّ المنطقيّ واللغويّ العامّ، بابتعادنا في ما نحن بصدده، عن تعويض الفعلية والاسميّة بالمحمول والموضوع. فسنحتاج في فصول قادمة إلى عمليات وقواعد لغويّة، نصوغها صياغة شبيهة بالصياغة المنطقيّة، لكنّ أقلّ ما يقال فيها أنّها ليست من المنطق الحمليّ.

إننا نحتاج إلى بنية مقوليّة لغويّة بسيطة منها تتكوّن الأبنية الاشتقاقية والأبنية الاعرابيّة، وعلى أساسها يتمّ التعامل البنيويّ المولّد للدلالة. هذه البنية ينبغي أن تعبّر عن الحركة والمتحرّك وعن السكون والساكن، وألاّ تعني أنّ المتحرّك أو الساكن متحرّك لأنّه تحرّك أو متحرّك لأنّ شيئا آخر تحرّك، وكذلك الساكن. فينبغي أن تكون هذه المقولة صالحة للتعبير عن الغموض الواقع في التجربة التالية :

طفل في قطار ينظر من النافذة إلى قطار آخر. ثمّ في لحظة مّا يشعر بحسّه النظريّ بوجود حركة ومتحرّك. يبدو له في الأوّل أنّ قطاره ساكن وأنّ القطار الآخر هو المتحرّك، ثم يبدو له العكس في فترة ثانية، ثم يرجع إلى الفكرة الأولى. ويبقى

متردّدا برهة من الزمن. اليقين «توجد حركة» واليقين «يوجد متحرّك» واليقين «يوجد سكون» واليقين «يوجد ساكن». قد يسند الحركة إلى الساكن، والسكون إلى المتحرّك، وقد يسند الحركة إلى المتحرّك والسكون إلى الساكن. هذه الاحتمالات الأربعة هي التي تكوّن اليقين اللغويّ، وتكوّن صدق اللغة المطلق. وذلك بانسكابها في بنية واحدة موحّدة تعبّر عن حالة «الطفل في القطار» حالة «الانسان في التاريخ». وفي الحقيقة هذه البنية المقوليّة لا تقول لنا أن شيئا قد تحرّك وشيئا آخر بقي ساكنا. ولعلّ الطفل يتوهّم.

هذه البنية المقوليّة النواة نعبّر عنها بـ :

(1) حدث حادث (ونرمز لها ب) [ححا]

من الزائد ، وفضول القول، أن نكسب هذه البنية دلالة تجاوز ما قلنا ، بل نريد أن نفرغها من هذه الدلالة التي بررناها بها. إنّها بنية تقول عن الكون كل شيء ولا تقول شيئا على الاطلاق. لذا فوظيفة الرمز [ححا] أن نفرغها قبل كلّ شيء من «تجربة القطار» التي تبرّرها.

§ 44- البنية الحدثيّة [ححا] وتنوّع الأقسام

ليس هذا الافقار الدلالي للبنية المقولية [ححا] عمليّة تجريدية اقتضتها صناعتنا النحويّة، وليست صدى باهتا من أفكار فلسفيّة مسبّقة، وليست طريقة أخرى في التعبير عن البنية الحمليّة. بل هي واقع لغويّ نعيشه.

ونعتقد أنّ هذا الواقع اللغويّ المجرّد، صدم اللسانيين وربّما المناطقة أيضا، فشكّل القول فيه «آدابا» كثيرة أثقلته. ولقد حاولنا في بحثنا قبل كتابته، أن نحدّد للحدث وصاحبه دلالة من خلال تتبّعه في أقوال النحاة. ووجدنا في النهاية أنّه من حيث يقبل الاتساع ، لا يدلّ على شيء مضبوط خارج اللغة، وداخلها أيضا . وهو من هذه الناحية أصلح المقولات للاحالة وعدم الاحالة على الكون، وأصلح المقولات للاثراء الدلالي وللافقار أيضا. وهو من هذه الناحية صالح لشكلنة التعامل البنيوي الذي فيه يسبح الشرط.

نفترض اعتمادا على ملاحظاتنا الأوّليّة في معالجة النصوص التراثيّة أنّ المقولة الحدثيّة بتأويليها الاشتقاقيين (أو الاعرابيين) وهما الفعليّة أو الاسميّة هي التي شكّلت أساس الغموض في المسألة الخلافيّة المتعلّقة بأصل الاشتقاق. فيكفيك أن تنظر إلى الحدث نظرة اسميّة حتّى تكون بصريًا، وأن تنظر إليه نظرة فعليّة حتى تكون كوفيًا.

كذلك يكفيك أن تتوجّه التوجّه الاسميّ لتجد نفسك، عند التعمّق، سائرا في درب المقولات المنطقيّة الاسميّة وأن تجد في نفسك الرغبة في إرجاع الجملة إلى الاسم، أو إرجاع الاسم إلى الجملة. ويكفيك أن تتوجّه التوجّه الفعلي لتجد نفسك راغبة في دراسة الحمل ومظاهره المنطقيّة أو النحويّة.

فليست مسألة الخلاف الاشتقاقية سوى مظهر من مظاهر التساؤل الفكريّ الذي تثيره البنية الحدثيّة بفضل ما تتميّز به من «زئبقية» تجعلها تنفلت منك كلّما اطمأننت إليها بين إصبعيك.

هذه الزئبقيّة هي التي نريد أن نعيشها مع البنية الحدثيّة في ما بقي من هذا البحث. ويقيننا أنّ الدلالة تتكوّن بحركتها : بتضخّمها وتضاؤلها ، بتبدّلها واستحالتها، وبانتقالها على وجوه عدّة عبر المستويات مكوّنة «سرّ البنية ودلالتها».

لنقل في انتظار تدقيقات أخرى أنّ الحدث [حـ] هو المسؤول الأوّل عن تكوين المقولة الفعليّة و قسم الفعل في الاشتقاق، و أنّ الحادث [حـا] هو المسؤول الأوّل عن تكوين المقولة الاسميّة فقسم الاسم في الاشتقاق، بشرط ألاّ نفهم من «الحادث» سوى أنهّ المتعلّق بالحدث. علينا أن نزيل من أذهاننا مفهوم الوقوع وعدم الوقوع، والصّفة والحالة، والمتّصف وصاحب الحال والقائم بالحدث وغير ذلك ممّا له صلة بالظواهر الدلاليّة الثريّة. فكلّ هذه الأمور تابعة للجزء المقوليّ الناتج من التقاء المعجم المقولي بهذه البنية الاعرابيّة المقوليّة الأساسيّة الجوفاء [حـحـا].

لنقل أيضا في انتظار تدقيقات أخرى أنّ [حـ] هو المسؤول الأوّل عن تحقّق المقولة الفعليّة محلاّ نحويّا في البنية الاعرابيّة المجرّدة، والخالية تماما من العنصر الاشتقاقي والعنصر التصريفيّ أي البنية الجوفاء التي رأيناها في فصل سابق والتي مثلنا لها ب [(...)... ...] (انظر الفقرة 33 من الفصل السابع من هذا القسم). أمّا [حـا] فهي المسؤول الأوّل عن تحقّق الاسميّة محلاّ نحويّا في هذه البنية الاعرابيّة المجرّدة.

إنّ [حـحـا] بنية. فلا يمكن لأحد العنصرين أن يكون بدون الآخر. فهي التي تسيّر أيضا العلاقة [فعلية ⟷ اسميّة] التي رأيناها في الفقرة السابقة. فهي المسؤولة إذن عن وجود الأسماء ذات الدلالة الفعليّة في الاشتقاق وهي المسؤولة في الاعراب عن تداخل الجمل الاسميّة والفعليّة بنية ودلالة. وهي المسؤولة أيضا عن الظواهر التي لا ندري اشتقاقا أهي من الأسماء أم من الأفعال (كاسم الفعل مثلا)، وهي المسؤولة أيضا عن الجمل التي نتضارب في تصنيفها.

سنحاول أن نفسّر جميع هذه الظواهر، وسنحاول أن نبيّن أنّ الدلالة الشرطيّة وقضايا التداخل البنيويّ بينها وبين الأبنية الأخرى، إنما هي صنيعة الحركيّة التي تتميّز بها [حـحا].

§ 45ـ ملاحظة : أصول [حـحا] التراثيّة

لقد تجنّبنا أن يكون بحثنا هذا قراءة في تراثنا النحويّ، فلقد لاحظنا بين النصوص النحويّة وما قيل فيها فروقا جعلتنا نشكّ في أنّنا قادرون في الوقت الحاضر على فهم «أبعاد النظريّة العربيّة»، وتقويمها. فهذه مهمّة ينبغي أن ينهض بها جمع من الباحثين يعيدون النظر في كل شيء لتاريخ الفكر العربيّ الاسلاميّ.

إلاّ أننا في أمر البنية المقولية الحدثيّة في حاجة إلى أن نشير إلى محتوى نصّ للأستراباذي قد يعين على إعادة النظر في جوانب من التراث. (شرح الكافية، III/ 399-405).

يؤكّد الرضيّ أنّ المصدر هو «اسم الحدث الذي يشتقّ منه الفعل»، والمتثبّت في نصّه يشعر بميله إلى التفريق بين اسم الحدث، والحدث نفسه، أي بين المصدر والحدث. ويشير عرضا أنّ سيبويه يسمّيه الفعل والحدث والحدثان. ولقد لاحظنا أنّه إلى المبرّد وبعده أحيانا يختلط مصطلح الفعل فتتعدّد دلالته ويصبح مشتركا بين المعاني المختلفةالدالة على صيغ المصدر وصيغ الفعل ومقولة الحدث {مصدر، فعل يفعل، حدث}. والحدث «معنى قائم»، يدلّ على الحركة والسكون حسب الرضيّ، يصلح للضرب والمشي والطول والقصر. وهذا مدلوله العامّ الذي أشرنا إليه سابقا. ولقد جعل الرضيّ معنى المصدر، ويعني به مقولة الحدث في اصطلاحنا، عرضا يحتاج «إلى محلّ يقوم به» وهذا المحلّ الذي بفضله يقوم هذا الحدث العرض هو ما سمّيناه ب «الحادث». وهذا الحدث، حسب الرضيّ يحتاج إلى محلاّت أخرى، لمقولات الزمان والمكان والآلة والمفعول به. وهذا أمر عامّ على أساسه تتكوّن الجملة، وتتكوّن صيغ الاشتقاق. فقد جاء هذا النصّ الذي نعرضه مقدّمة لعمل الأسماء المشتقّة.

إن كان الرضيّ قريبا من البصريين في اعتبار الصياغة تكون من المصدر فلأنّ المصدر عنده «موضوع لساذج الحدث». فالمعتبر عنده في الحقيقة هو الحدث من حيث هو مقولة ساذجة كما بيّنّا عند اختيارالرمز [حـ].

واعتمادا على كون الحدث يطلب «محلّ الحدث»، أي ما سمّيناه الحادث [حا]، يفسّر الرضيّ بقيّة الظواهر الاعرابيّة الاشتقاقيّة.

4/II

مبدأ المحافظة على البنية المقولية الحدثية وقانون التشارط والاسترسال البنيوي



II/1-4 تكوّن الأبنية الاشتقاقية الأساسية والبنية الإعرابية الأساسية بفضل النبر الدلالي المسيّر بمبدإ المحافظة على البنية المقولية ومظاهر من تشارطها في المستوى التصريفي

§ 46 ـ عرض لبعض القضايا المستوجبة للنظر في العلاقة بين الاشتقاق والإعراب

انتهينا في الفصل الماضي إلى البنية المقوليّة الأساسيّة المسيّرة لأعلى الأنظمة النحويّة : النظام الاشتقاقي الممثّل لأعلى درجات الوسم اللفظي والنظام الاعرابي المجرّد الممثّل لأعلى درجات الأبنية الاعرابيّة. وسنوضّح في هذا الباب وجوها من تعامل أبنية هذين النظامين، ودور هذا التعامل في تكوين الدلالات النحويّة الأساسيّة، خاصّة في المستوى الذي يتلاقى فيه النظامان وهو المستوى الذي سمّيناه بالمستوى (الاعرابي) التصريفي المجرّد.

قد يصطدم القارئ بأنّ ما نقدّمه من دلالات فقير جدّاً. لذلك ننبّه إلى أنّه مقصود. فغرضنا أن نقدّم الخطوط العامّة لتصوّرنا للعلاقة بين البنية ودلالتها، تمهيدا لدراسات منظّمة تتبّع الجزئيات ، وتنتفع بالدراسات القديمة والحديثة في إطار نظريّ واضح.

لهذا الباب أغراض أخرى منها تفسير بعض الظواهر من أبنية الشرط في إطار نظريّ عامّ.

من أهمّ هذه الظواهر ما يتعلّق بمركّبات سمّيناها في نشاطنا التربوي بالمركّبات شبه الاسناديّة، اعتمادا على تسمية الرضيّ لها بشبه الجملة (شرح الكافية II/ ص 64) ونعني بها ما يتركّب باسم يعمل عمل الفعل. وسبب اهتمامنا بها وجود جمل في العربيّة لا يكون فيها الجواب جملة بل رأسا اسميّا عاملا في الشرط، كما هو الحال في :

(1) قررنا (اليوم) بيع الشعير (غدا) إن وجدنا ربحا

ترتبط هذه القضيّة بقضيّة ترتيب الشرط والجواب. فالمعلوم أنّ النحاة البصريين يتشبّثون ، على خلاف الكوفيين، بعمل أداة الشرط في الجواب.

فيعتبرون حالات تقديم الجواب، حالات حذف للجواب يدلّ عليه المفسّر الذي هو في معنى الجواب. وهذا المفسّر هو الذي نعتبره، كالكوفيين الجواب. وتتمثّل أهميّة الأمثلة لتي من صنف (1) في أنّها تدلّ على أنّ الجواب هو العامل لكون الرأس العامل معمولا لعامل آخر فلا يمكنه التأخّر حسب قاعدة عدم عمل العامل الضعيف في ما سبقه فالجملة التالية لا تقبل في العربيّة :

(2) قررنا اليوم ، إن وجدنا ربحا، بيع الشعير غدا

إلاّ في معنى أنّ الشرط شرط على القرار لا على البيع، وهو خلاف المقصود.

من الأسباب التي تجعلنا نهتمّ بالعلاقة بين البنية الاشتقاقيّة والبنية الاعرابيّة أننا نريد أن نصل إلى تفسير يبيّن لنا لماذا تدلّ الجملة على الشرط وهي مركّبة بالحال في مثل :

(2) انصر أخاك ظالما أو مظلوما

وإن لم تكن الوظيفة النحويّة واحدة، في حين أنّها تفقد الشرطيّة في المثال:

(3) الزارع حاصد

الذي استخرجناه من «من يزرعْ يحصدْ»

ذلك أنّنا في الفصول الماضية، من القسم الأوّل ومن هذا القسم، اكتفينا بتأكيد العلاقة ولم نفسّر الآليات البنيويّة الدلاليّة.

لن يجد القارئ في هذا الباب تفسيرا كاملا، بل يجد أسس تفسير نقدّمه في مواضع مختلفة من البحث حسب تقدّمنا في التحليل والاستنتاج والتنظير.

من أغراض هذا الباب الأساسيّة أيضا أن نعرض جانبا من نظرة النحو العربيّ إلى قضايا ما يسمّى في المدرسة التوليديّة بالمقولات الفارغة (انظر Chomsky ،1987،p97 وما بعدها) وذلك بعد شكلنة حدوس القدماء لجعلها واضحة مقنعة، تعتمد بعض الأساليب الحديثة.

المقولات الفارغة في العموم هي حالات تقدير لعناصر اسميّة ذات طبيعة ضميريّة. فـ «بيع» في المثال الأوّل تقتضي ضميرا مقدّرا عائدا على «نا» (قررنا) وقد ربط تشمسكي هذا التقدير للمقولات الفارغة بمفهوم البنية العميقة وببنية العناصر المعجميّة وبعمليّة التغيير في ترتيب العناصر (مايسمّيه نقلα) .

لقد بيّنّا في القسم الأوّل أنّ البنية الشرطيّة ودلالتها الأساسيّة تجاوز التعجيم. وكان الشرط بالنسبة إلينا دليلا على استقرار الدلالات الأساسيّة في التاريخ.

استقرارا لا يمكن استيعابه، بنيويّا بالمعجم. ويتطلّب منّا هذا الموقف أن ندعّم مفهومَ الاشتقاق وصلته بالاعراب، ما دام الاشتقاق ممثّلَ الأبنية القارّة نسبيّا والمولّدة للمعجم، والمحافظ نسبيّا على بعض الدلالات. وهذا الأمر، بدوره، يطلب منّا أن نبيّن أنّ الاشتقاق في تعامله الدلالي مع الاعراب هو الذي يسم هذه المقولات الفارغة ويحدّد وظائفها الدلاليّة ، لا المعجم.

إذا بيّنّا هذا بيّنّا أيضا أنّنا ، في دراسة هذه الظواهر، لسنا في حاجة إلى مفهوم البنية العميقة، بل نحن في حاجة إلى بنية مقوليّة تسيّر الأساس نفسه، وتكوّن نواة أولى للمنطق الطبيعي.

سنبيّن في مواضع أخرى من البحث أنّنا لا نحتاج إلى مفهوم المقولات الفارغة وأنّ مفهوم المحلّ الاعرابي، والمحلّ الصرفي، مفهوم كاف لاستيعاب ظواهر يحتاج إليها التأويل الدلاليّ رغم انعدام الوسم اللفظيّ لها.

§ 47 ــ احتياج البنية الحدثيّة إلى مفهوم الحادث الثاني

لتفسير الظواهر المذكورة في الفقرة الماضية، نحتاج إلى بيان أسلوب انتقال البنية المقوليّة إلى الاشتقاق ، وأسلوب انتقالها إلى الاعراب، والظواهر العامّة لالتقاء الأسلوبين في البنية الاعرابيّة المصرّفة والمجرّدة (نذكّر أنّ هذه البنية مجرّدة أكثر من البنية س، الموجودة في أنموذج تشمسكي.)

حدّدنا البنية المقوليّة الأساسيّة في البنية الحدثيّة [ححا]. سنثري هذه البنية تركيبيّا في مواضع أخرى من البحث لاستيعاب الدلالة على الوجود، والدلالة على إنشاء المتكلّم (العمل اللغوي) ولا ستيعاب ظواهر أخرى أهمّها يتّصل بمتعلّقات الحدث كزمانه ومكانه وآلته واتجاهه وسببه وشرطه. من هذه المتعلّقات ما يلزم تصوّره مع الحدث.

فحدث الضرب مثلا لا يستوجب المنبع القائم به فقط بل يستوجب أيضا المورد الواقع به الضرب. وكذلك يستوجب حدث النظر تصوّر المتجه إليه النظر. هذا المتعلّق الثاني الأساسيّ بعد الحادث [حا] هو المسمّى في الاعراب بالمفعول به. وهذا المصطلح، لكونه إعرابيّا، لا نستعمله في مستوى المقولات، لأنّه في البنية الاعرابيّة لا يكون مفعولا به دائما، إذ يمكن أن يكون مثلا مضافا إليه. ثمّ إنّه في العموم مقولة كثيرا ما تختلط دلاليّا مع مقولات أخرى. فإذا كان الاعراب يفرّق بين «إلى» الفضلة، و «إلى» المفعول به في :

(1) كتب زيد رسالة إلى عمرو

(2) نظر زيد إلى عمرو

فلا وجود لفرق دلالي بين المتجه إليه الحدث الأوّل والمتجه إليه الحدث الثاني. هذه القضيّة ليست بعيدة عن الشرط. فلقد لاحظنا في فصل سابق أنّ البنية [demander si] تجعل ما هو للشرط في موضع المفعول به، ولاحظنا أنّ هذا التركيب ليس بعيدا عن استعمالات العربيّة، بدليل العلاقة بين [إنْ] و [أنْ]، وبدليل [إذ]، وبدليل همزة التسوية القابلة للتحوّل إلى عطف بين شرطين، وبدليل [لو] المصدرية التي بعد الفعلين «تمنّى» و «ودّ»

نحتاج لاستيعاب هذه المعطيات الثريّة إلى إثراء البنية المقوليّة بعنصر ثالث نسمّيه «الحادث الثاني» [حا 2]، ونجعله مقولة عامّة لا تدلّ مسبقا على شيء، وذلك بجعله جزءا من البنية الاعرابيّة المقولية ، ينتظر أن يملأ بعنصر معجميّ مقوليّ من صنف { المتحمل الواقع عليه الحدث ، أو المتجه إليه الحدث، أو المسبّب للحدث، أو المنتهي إليه الحدث، أو المصاحب للحدث الخ...}

فتكون البنية الحدثيّة كاملة هي [حدا $_1$ (حا $_2$)]

لقد أقحمنا هنا [حا $_2$] إقحاما بعد تبرير. لكنّنا سنبيّن عند تقدّمنا في البحث أنّه يمكننا شكليّا الاستغناء عنها وتكوين قواعد تمكّن من توليده. إلاّ أنّنا عمليّا نحتاج إلى إقحامه هنا لكونه يعين على تفسير السبب الذي جعل العربيّة تختار في نظامها الاعرابي نصب [حا $_2$] أكان مفعولا به أم لم يكن، كما تفسّر السبب الذي جعلها تختار في نظامها الاشتقاقي التعبير عن المفعول به والمفعول فيه والمفعول بفضله (بآلته) بصيغ ميميّة متشابهة، إن لم تكن موحّدة كما هو الحال في المزيد.

فإذا اعتبرنا [حا $_2$] شيئا واحدا في البنية المقوليّة الحدثيّة، صرنا نرى بوضوح أن اشتراك المفعول به مع غيره من المفاعيل في النصب، واشتراك المفاعيل في الاشتقاق في الميم، إنما هو سمة لفظيّة لعلاقات دلاليّة ممكنة بين هذه العناصر.

من قضايانا ما هي علاقة [حا $_2$] بالشرط والمفعول لأجله والحال. لماذا ينصب الحال والمفعول لأجله وهما في صورة مفردة، وليس لهما صيغة اشتقاقيّة مقابلة؟ ولماذا يقع الشرط في محلّ نصب وليس له صيغة اشتقاقية مقابلة؟

هذه القضيّة أشرنا إليها في الباب السابق. ولن نجيب عنها هنا لأنّها تتعلّق بحركيّة اعرابيّة دقيقة تستلزم تحليلا خاصّا. وإنّما أشرنا إليها حتّى يتبيّن للقارئ لماذا نفسّر مالا نحتاج إليه قبل ما نحتاج إليه .

§ 48 ـ الفرق بين الاشتقاق والاعراب في تمثيل التصوّرات العينية والتصوّرات العامّة

نفترض أنّ البنية المقوليّة [حِحا 2 (حا 2)] حيلة لغويّة وجدها الذهن الانساني عبر التاريخ لالتقاط أعراض الكون مهما كانت درجة الصحّة في فهمها والتقاطها. أعتبر أنّ من الخطإ إقامة النحو على أبنية حمليّة واضحة تحدّد لكل فعل ما يتعلّق به من أدوار دون تحديد الأبنية المجرّدة المسيطرة عليها إعرابا واشتقاقا. فإن كان المستعمل اليوم يدرك أنّ الشيء بانعكاس الضوء يتصوّر في خلايا العين، ففي القديم تأسّست أفعال النظر على اتجاه ضوء العين نحو الأشياء. ولا شكّ أنّ الانسان عبر تاريخه قد تفطّن إلى أخطائه في إدراك حقائق الأشياء، وحقيقة العلاقات التي بينها. لذلك نعتقد أنّ المعجم يسجّل تصوّراته الخصوصيّة، أمّا الاشتقاق والاعراب فيسجّل بهما التصوّرات العامّة التي لا تطلب منه التزاما عينيّا. من الممكن أنّ الانسان اعتبر في مرحلة أولى كلّ [حا 1] فاعلا حقيقيّا للفعل، لكنّ الحاصل في اللغة أنّ القواعد لا تنصّ على أنّ الفاعل الحقيقي وهوالقائم بالفعل.

مفاد هذا أن تكوّن الاشتقاق والاعراب، في العربيّة ، قائم على صورتين مختلفتين في التقاط البنية المقوليّة، إن كانتا تشتركان في كونهما تحافظان على الاحتراز من تأويل الحوادث، فإنّ الاشتقاق، لكونه مولّد المعجّم، يعبّر عن التزام أكبر إزاء التصوّرات الخاصّة. يكفي أن نقارن بين أحداث الصفات، وأحداث الأعمال لنلاحظ أنّ الاعراب لا يميّز فاعل الصفة عن فاعل العمل، وأنّ الاشتقاق على خلافه يميّز فيجعل اسم الفاعل على غير صيغة الصفة المشبّهة، فهو يفرّق بين محلّ الحدث ومنبع الحدث.

يعبّر الاشتقاق إلى حدّ ما عن الاختلاف الممكن بين [حا 1] و [حا 2]. هذا ما يجعل الصفة المشبّهة تقترب صيغيّا من صيغ أقسام اشتقاقيّة مختلفة، كاسم المفعول مثلا (فعيل : كريم، جريح)

ما هذا الذي ذكرناه إلاّ إشارة إلى فروق جزئيّة ، ننبهّ إليها لكوننا سنهملها في ما يأتي من تحليل، وسنهتمّ بالفرق الأساسيّ بين الاعراب والاشتقاق في التقاط البنية المقوليّة الحدثيّة

§ 49 ـ النبر الدلالي ومبدأ المحافظة على البنية المقوليّة

يمثّل الاشتقاق والاعراب مستوبيين مختلفين في نقل البنية الدلالية المقوليّة

[حجا (حا 2)] في اتجاه اللفظ. فالاشتقاق يهتمّ بأحد العناصر المقوليّة المكوّنة لهذه البنية. فيحدد له الصيغة الدالّة عليه والقابلة لاحتواء ما يعتبر ثابتا من موجودات الكون كالرجل والغول والشجرة والحجر، أو الضرب، والنظر، والجري، والاحمرار. والاعراب يهتمّ بالعلاقات الثابتة بين العناصر المقوليّة المكوّنة لهذه البنية، كالفعليّة والفاعلية والمفعوليّة. هذا الاهتمام المختلف مصحوب بظاهرة مشتركة تتمثّل في كون البنيتين ، الاشتقاقيّة والاعرابيّة، كلتاهما تحاول أن تحافظ على أقصى ما يمكن من البنية الدلاليّة.

لنأخذ مثالا لهذا حدثا يتعلّق به حادثان (كالضرب يتعلّق به قائم به ومتحمّل له.) خصّص النحو لهذه الحالة المقوليّة ولما يشبهها بنية إعرابيّة محلّيّة [ف فا مف] فالمحلّ الفعلي للحدث والمحلّ الاسميّ الأوّل [حا 1] للمتعلّق الأوّل والمحلّ الاسميّ الثاني للمتعلّق الثاني [حا 2].

أمّا الاشتقاق فخصّص للحدث المصدر أو الصيغة الفعلية، وللحادث الأوّل اسم الفاعل وللحادث الثاني اسم المفعول. لكنّ الصيغة الأولى بدلالتها على الحدث تتضمّن الحادث، والثانية بدلالتها على الحادث 1 تتضمّن الحدث، والثالثة كذلك.

فالبنية المقوليّة من حيث هي بنية لا يستغني بعضها عن بعض. فإمّا أن تمرّ كاملة نحو الانجاز فتكون البنية المحلّية الاعرابيّة، وإمّا أن يمرّ بعضها ويبقى الآخر متضمّنا فتكون البنية الاشتقاقيّة.

لا يتعلّق هذا الأمر بالمصادر والأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين فقط بل يتعلّق أيضا بالأسماء الجامدة وبالحروف والظروف. لكنّنا نؤجّل النظر في هذه حتى نستكمل الجهاز النظري الذي يرجع الأسماء والحروف والظروف إلى البنية المقوليّة [حجا (حا 2)]

نؤكّد هذه الملاحظة حتّى لا يعتقد أنّ [حـ] تكون بالضرورة مصدرا أو فعلا ، أو محلاّ فعليّا، وحتّى لا يعتقد أنّ [حا] تكون بالضرورة فاعلا أو مفعولا به من صنف ما عهدناه في الأبنية الاعرابيّة اللفظيّة. سنبيّن أنّ [حجا] هي التي تولّد [إن] وما شابهها وسنربط ذلك بقضايا العمل اللغويّ والانشاء.

ما نلحّ عليه هنا أمران :

أ – أنّ كلاّ من الاشتقاق والاعراب يحافظ على البنية المقوليّة عند تولّد أبنيته،

ب– أنّ كلاّ منهما يتوجّه إلى عناصر البنية المقوليّة على غير ما يتوجّه الآخر.

نسمّي الظاهرة (أ) ب «مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة» وهو مبدأ سنستغلّه

في مواضع عدّة من هذا البحث لتفسير ظواهر عدّة أهمّها تعبير الأبنيةالمختلفة إعرابا عن دلالة شرطيّة واحدة.

أمّا الظاهرة (بـ) فنسميّها «النبر الدلالي»، تشبيها لها، بالنبر الصوتي، وتهدف هذه التسمية، في ما تهدف، إلى جعل الأبنية التالية (المثالان 2,1) التي ترجع عادة إلى اهتمام المتكلّم أبنية منبّرة في النظام بذاتها وليس للمتكلّم إلاّ أن يختارها أو أن يعدل عنها حسب اهتمامه. فليست هي راجعة إلى تصرّفه في اللغة، بل راجعة إلى تصرّفه في اختيار ما تصرّفت فيه اللغة، فهي من تصاريف البنية المحتملة في المستوى التصريفي لا غير، أي لا أثر لتوليد المتكلّم فيها:

(1) زيد قام مقابل قام زيد

(2) إن يقم زيد يقم عمرو مقابل يقوم زيد إن قام عمرو

§ 50 ـ التنبير الدلالي الاعرابي والتشكّل الاعرابيّ المحلّيّ للبنية المقوليّة

يقدّم المثالان الماضيان نوعا من النبر يقع في المستوى التصريفيّ المجرّد فهو النبر المفرّق ، في ما يخصّ الشرط، بين تصاريف الجواب المرفوع وتصاريف الجواب المجزوم الفعل :

(1) {يفعلُ فا إن فعل فا}

(2) {إن يفعل فا يفعلْ فا}

ولكلّ نبر دلالته الدنيا الخاصة به، وسنحلّلها في القسم الأخير. هذا النبر وقع على البنية المجرّدة التالية والخالية تماما من التصريف إذ هي بنية وظائفيّة عامّة:

(3) [(...) إن ...]

فبمقتضى ما ينبر منها يتكوّن الشكل المصرّف (1) أو الشكل المصرّف (2) لكن قبل أن نصل إلى (3)، علينا أن نحدّد بصفة عامّة تكوّن البنية الاعرابيّة بالنبر الدلالي الأوّل الممكّن من التحوّل من المستوى المقوليّ إلى المستوى الاعرابيّ.

ليست البنية الحدثيّة [ححا (حا)] بنية مرتّبة ، وإن كتبناها مبتدئين بالحدث. لذا فوظيفة التنبير الدلالي الاعرابي الأولى أن تحدّد للعناصر المقوليّة محلاّت مرتّبة ترتيبا زمانيّا. هذا الترتيب الزماني هو الذي يهيّئ البنية الاعرابيّة المجرّدة لقبول الوسم اللفظي عند نزولها إلى مستوى التصريف. وذلك نظرا إلى أنّ الاشتقاق وصيغه والتصريف وصيغه موسومة باللفظ، واللفظ يقتضي التعاقب الزمنيّ.

مبدئيًا يمكن للعربيّة أن تنبّر [حـ] لتكوين الجمل الفعلية، أو أن تنبّر [حا] لتكوين الجمل الاسميّة. إلاّ أنّنا لأسباب اختباريّة، ونظريّة عامّة نعتقد أنّ البنية الاعرابيّة المجرّدة، في العربيّة، وربما في كلّ الألسنة، بنية تقوم على العنصر الحدثيّ. فالجملة الفعليّة عندنا هي الأصل في المستوى الاعرابيّ المجرّد، وإن لم تكن الأصل في المستوى لتصريفي المجرّد. وسيتبيّن هذا عند النظر في ما سمّاه النحاة «بإثبات وجود الاسم» ، أو «ثبوت وجوده»

لذا تتكوّن البنية الاعرابيّة المجرّدة عندنا بتنبير الحدث :

(4) [حـا 1 حا 2] ⟵ حَـا1 حا2] ⟵ [ففا مف]

(العلامة فوق الحاء ـَـ علامة تنبير)

بهذا الموقف، ندعّم، ولو بصورة غير مباشرة، اتجاه النحاة العرب إلى جعل الجملة الفعليّة أصلا في كثير من الأبنية ومنه أنهّا الأصل في الوقوع بعد أداة الشرط.

ليس هذا التدعيم تدعيما مباشرا لأنّ القاعدة التي تنصّ على وجود الفعل بعد أداة الشرط قاعدة تخصّ المستوى التصريفيّ من البنية. ونحن هنا في البنية الاعرابيّة المجرّدة . ولقد رأينا أنّ البنية في هذا المستوى المجرّد لا يتخصّص فيها الشرط ولا يتميّز عن الحال والأجليّة والعطف (ن الفقرة 33 من هذا القسم).

بفضل التنبير الدلالي الاعرابيّ، إذن، يقع التشكّل الاعرابيّ المحلّي للبنية المقوليّة. فالدلالة الدنيا لـ [ففا مف] هي [حَـا1 حا2] . ولمّا كانت هذه البنية المقوليّة فقيرة الدلالة فإنّ البنية الاعرابيّة الوظائفيّة فقيرة مثلها.

هذا الفقر الدلالي هو الذي سنستغلّه في فصول مقبلة لتحديد الدلالة الدنيا للشرط، ولتحديد العلاقة بينها وبين دلالة الجمع. وذلك عند ربط البنية المقوليّة بالدلالة الوجوديّة الدنيا.

في الوقت الحاضر لا نسرع إلى إثراء هذه البنية الاعرابيّة بمعطيات أخري ، ونكتفي بأن نقول اعتمادا على المبدإ التمثيلي [س ⟵ س] إنّ دلالة [ففا مف] هو اشتراطها للبنية المقوليّة المنبّرة [حَـا1 (حا2)]

(5) ففا مف
―――――
حَـا1 حا2

أشرنا في ما مضى أنّ [حـا] ليست بالضرورة حدثا من صنف (ضرب الضارب، أو كرم الكريم). فمن الممكن أن تكون حدثا آخر من صنف ما تتضمّنه

[إنْ] أو [لام التوكيد] أو شيئاً آخر. لهذا ننبّه إلى أنّ المحلّ الفعلي، بحكم مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة، لا يستوجب وجود الفعل الاشتقاقي، وأنّ المحلّ الفاعلي [فا] لا يستوجب بالضرورة الاسم الاشتقاقيّ، ومفاد هذه الملاحظة أنّ [ففا مف] بمقتضى اشتراطها للبنية المقوليّة، لا تشترط أن تكون جملة وإن كان معناها معنى جملة.

إذا تمعنّا جيّدا فالحدث والحادث ليسا بفعل واسم. فالفعليّة والاسميّة ظاهرتان اشتقاقيتان مخصّصتان لتكوين المعجم. فمن الطبيعيّ أن يكون اتصال الاعراب مباشرةً بالمقولات مكوّنا لمحلاّت مجرّدة من كلّ صبغة اشتقاقيّة. وسنرى أثناء البحث أدلّة كثيرة تبيّن وجاهة هذا الرأي وقدرته على تفسير بعض الظواهر الاعرابيّة الشاذّة وما تخفيه من تشكّل إعرابيّ محلّيّ لما نعتبره عادة مجرّد معنى في الهواء يقع خارج البنية الاعرابيّة نفسها.

نلاحظ أخيرا أنّ هذه البنية الاعرابيّة [ففا مف] هي البنية الاعرابيّة الأساسيّة التي سنعتمدها لتوليد الأبنية الاعرابيّة الأخرى { جملة فعليّة جملة اسميّة، مركّب اضافي، مركّب نعتي، ...الخ}. وهي التي ستكون أساس التعامل بين الأبنية في الدلالة على الشرط والجمع، ونتوقّع منها أن تكون أساس الحساب النحويّ المولّد للدلالة.

فالتنبير الدلالي على البنية الحدثيّة لا يكوّن إلاّ هذه البنية الاعرابيّة. هذه البنية تحتاج إلى مزيد من التشكّل حسب مفهوم العمل. لكنّنا لا نتناول هذه المسألة في الوقت الحاضر (ن. القسم IV) .

§ 51 ـ النبر الدلالي الاشتقاقي المولّد للمصدر ومقارنته بـ [ففا (مف)]

ننظر الآن في النبر الدلالي الاشتقاقي.

هذا النبير أثرى من النبر الدلالي الإعرابي فهو يقدّم لنا أبنية مختلفة. ويعود ثراؤه إلى أنّه قائم على التركيز على بعض عناصر البنية المقوليّة دون البعض الآخر. سنركّز هنا على التوليد الدلالي للمصدر، والفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول. ونهمل الوسم اللفظيّ لهذه الاشتقاقات. ونلاحظ من الأوّل أنّ البنية المقوليّة [ححا (حا)] لا يمكنها في حالتها هذه أن تولّد غير هذه المشتقّات. سنرى في إشارات ضمنيّة أنّ اشتقاق المشتقّات الأخرى يتطلّب عمليّات مقوليّة من جنس خاصّ. هذه العمليّات هي التي تجعل بعض المشتقات قادرة على العمل وبعضها الآخر غير قادر. لن نفسّر كلّ ما يتعلّق بهذا الأمر في هذا البحث. لكنّنا

ننبّه القارئ إلى أنّ نواة هذا التفسير توجد في المقابلة بين المحلاّت الخارجيّة والمحلاّت الداخليّة في الأبواب المقبلة من هذا البحث (القسم III، والقسم IV).

يقوم اشتقاق المصدر دلاليّا من البنية المقوليّة على تنبير [حـ] وتضمين [حا] حسب القواعد التالية :

(1) حـ ⟷ حا ⟷ ححا

ونصّها «إذا كان الحدث كان الحادث وكان حدث الحادث والعكس بالعكس» هذه القاعدة هي التي تمكّن الحادث أو الحدث من الحضور الضمنيّ عند غيابه اللفظيّ (أو في الوسم اللفظيّ). هذه القاعدة متضمّنة في كلّ النصوص العربيّة القديمة.

(2) حـ ⟵ حـَ (قاعدة النبر الدلاليّ الاشتقاقي)

(3) حا ⟵ ø (قاعدة حذف الحادث في الوسم اللفظي)

اعتمادا على هذا فالدلالة الدنيا لكلّ مصدر هو اشتراطه لبنية مقولية (أي للبنية الاعرابية المقوليّة) في صورة حدث منبّر يشترط حادثا غائبا (نؤكّد هذا المصطلح لأنّه أساس الضمير المقدّر). هذا الحادث الغائب موسوم بغياب لفظيّ يشترط وجوده. ونعبّر عن ذلك بالمنوال التالي :

(4) مصدر (صيغة مّا) (لا تهمّنا الصيغ الصرفيّة هنا)

↓ حـَ $\frac{ø}{\text{حا}1}$ $\frac{ø}{\text{حا}2}$

ونلخّص هذا على الشكل :

(5) صيغة ما

↓ حـَ $\frac{ø}{\text{حا}1}$

نشير سريعا أنّ تسجيل الجزء المقولي [$\frac{ø}{\text{حا}1}$] تعبير شكليّ عن مفهوم عدم تمام المصدر والاسم عموما. وهو مفهوم أساسيّ جدّا في النظريّة التراثيّة. وهو الذي يفسّر وجوب تقدير ضمير يعود على أقرب اسم ممكن في أمثلة من هذا النوع :

(6) هرب زيد خوفا (ϕ) (أي خاف زيد)

(7) نوى السندباد الرحيل (ϕ) إذا هدأ البحر (أي إذا هدأ البحر رحل السندباد)

يفسّر هذا الرمز الشكليّ أيضا حاجة المصدر إلى ملء الفراغ لفظيا قبل التعدّي لفظيّا إلى المفعول به، إذ أن الانتقال إلى (حا2) يستلزم توفّر (حا1) حسب البنية [حـحا (حا)]

(8) * أعجبني ضرب $\underline{\phi}$ عمرا
حا1

(9) أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرا

نلاحظ سريعا أنّ الرمز الاشتقاقي إشارة منّا إلى أنّ البنية الحمليّة لعنصر معجميّ مّا، ليست المحدّدة لمبدإ التقدير في البنية الاعرابيّة، وإنما هي بنية تستغلّ احتمالا من احتمالات الاشتقاق الناتجة عن تمثيل صيغة للبنية المقولية الحدثية على صورة معيّنة.

لنقارن الآن بين اشتراط المصدر للبنية المقوليّة واشتراط البنية الإعرابيّة لنفس البنية :

(10) صيغة مّا / حـَ $\frac{\emptyset}{\text{حا}1}$ $\left(\frac{\emptyset}{\text{حا}2}\right)$ ففا (مف) / حـَ حا1 (حا2)

نلاحظ أنّه لو لا الوسم اللفظي لكانت البنية نفسها. فالبنية الاعرابيّة باعتبارها بنية مجرّدة، تحافظ محلّيّا، وعلى صورة مجرّدة، على عناصر البنية المقوليّة. أمّا البنية المصدريّة فلوجود الوسم اللفظي في الاشتقاق نضطرّ لتمثيلها إلى العلامة [ø] الدالة على عدم الوسم اللفظي في البنية. إذا استثنينا هذا الأمر فبنيتاهما متقاربتان جدّاً. وهذا ما يمكّن من تعويض الواحدة للأخرى في حالات عدّة منها عمل المصدر في [إن ...] عملا لا يختلف عن عمل الجواب في الشرط.

§ 52 ـ النبر الدلالي الاشتقاقي المولّد لاسم الفاعل والمفعول وصلته بالبنية الاعرابيّة

يشتق اسم الفاعل واسم المفعول على الطريقة نفسها من البنية المقوليّة . وهما متشابهان في بنيتهما الدلاليّة. وما الاختلاف اللفظي بينهما سوى وسم لفظيّ

يشير إلى ضرورة [حا1] وإلى امكان التعبيرب [حا2] عن معطيات دلاليّة مختلفة كما بيّنّا سابقا (الزمان، المكان، الآلة، الخ...)

لكنّ اسم الفاعل واسم المفعول يتميّزان عن المصدر بأنهما لا يقومان على الحذف اللفظي لأحد عناصر البنية المقولية إلاّ في حدود اعتبار المحذوف ممّا يستغنى عنه. فالعنصر الحدثيّ نفسه لا يحذف ويحذف أحد الحادثين لكونهما قد يشتركان في الدور الدلاليّ (مات زيد، قتل عمرو زيدا) ، وينبّر الحادث الآخر على الصورة التالية :

(1) صيغة مّا
حـ حاَ $\left(\frac{\phi}{\text{حا}}\right)$

يتكوّن من هذه البنية تكافؤ دلاليّ بين البنية الاشتقاقيّة والبنية الاعرابية:

(2) صيغة مّا / حـ حاَ $\left(\frac{\phi}{\text{حا}}\right)$ ⟷ ف (فا) (مف) / حَـ (حا) (حا)

واعتمادا على هذا نلاحظ تشابها كبيرا بين [حـَ حا] المكوّنة للبنية الاعرابيّة و[حـ حاَ] المكوّنة للبنية الاشتقاقيّة. فالفرق لا يجاوز التنبير. لذلك يمكن لاسم الفاعل (أو المفعول) أن يعمل دون الحاجة إلى التقدير أو إلى ملء الفراغ بوسم لفظيّ يعيّن العنصر المقوليّ الأساسي، مادام العنصران الأساسيان [حـحا] حاضرين فيه (وهذا على خلاف المصدر وللسبب الذي فسّرنا به المصدر وهو ضرورة المحافظة على [حا])

(3) (إنّي) مسافر إن سنحت الفرصة ⟷ سأسافر إن ...

(4) (إنّه) (ظالم إنْ قدّ من قبل) (مظلوم إنْ قدّ من دبر)

فإذا احتيج إلى الثاني المحذوف في الذكر فبمقتضى البنية المقوليّة يوجد فراغ بعد ظالم. هذا الفراغ فراغ محلّيّ كما سنرى في قواعد التشارط الاشتقاقي الاعرابي. وهو الفراغ الذي يجعلنا نظنّ أنّ المتحمّل لظلم يوسف (إن كان ظالما) يوجد في المعنى لا في البنية. وفي الحقيقة هذا الفراغ لا يوجد خارج البنية، وإنما هو فراغ في الوسم فقط. فيمكن ملؤه :

(5) .... ظالم ϕ إن ...

.... ظالم فلانا إن ...

.... ظالم فلانٍ إن ...

نهمل هنا الفروق الزمانيّة. لكنّنا نشير إلى أنّ الدلالة الزمانيّة راجعة إلى أنّ البنية الدلاليّة المقوليّة لاسم الفاعل لا تختلف عن بنية الفعل إلاّ في التنبير كما سنرى في الفقرة المقبلة.

نكتفي هنا بملاحظة التقارب :

(6) زيد مقبل ϕ + شرط (أو غيره)

« أقبل ϕ

« مقبل أبوه

« أقبل أبوه

(7) أ مقبل زيد

أ أقبل زيد

أ مقبل ϕ

أ أقبل ϕ

فبالمقارنة بين أمثلة (6) و (7) نلاحظ أنّ الفعل أو اسم الفاعل إذا كان ثانيا (بعد المبتدإ) فإنّه يقبل العود على المبتدإ، ويقبل فاعلا آخر. أما إذا كان الفعل او اسم الفاعل الأوّل في الجملة فإنّ الشغور يكوّن جملة غامضة (ما لم يعن السياق)، ولا يمكن ملؤه إلاّ بفاعل واحد.

نمرّ اعتمادا على هذه الملاحظات إلى بنية الفعل الاشتقاقيّة.

§ 53 ـ النبر الدلالي الاشتقاقي المولّد للفعل الاشتقاقي المخالف للمحلّ الفعلي والفرق بين المحلّ الصرفي والمحلّ الإعرابي

إنّ النبر الدلالي الذي يقوم به اشتقاق الفعل من جنس النبر الذي يقوم به اشتقاق المصدر. فهو يكون بنبر [حـ] دون [حا]، ويتميّز اشتقاق الفعل بأنّه لا يغيّب [حا] :

(1) ↓ صيغة / حـَ حا

لا فرق هنا بين المبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول من حيث البنية المقوليّة إلاّ في نوع [حا] (حا1 / حا2)، وفي الوسم اللفظي لهذه الظاهرة في الفعل. إذا قارنّا بين التنبيرِ المولّد لاسمِ الفاعل والتنبير المولّد للفعل لاحظنا التشابه الكبير بينهما ((حَـ حا # حـ حَا). فهذه الشكلنة مفيدة في استيعاب العلاقات البنيويّة والدلاليّة المصاحبة لاستعمال الصيغتين.

وإذا قارنّا بين بنية الفعل المقوليّة، وبنية [(ففا (مف)] لاحظنا انعدام الفرق ظاهريا :

(2) صيغة / حَـ حا ⟷ ففا (مف) / حَـ حا

لكنّ بينهما رغم ذلك فروقا :

– فإنّ [حا] في بنية الفعل محلّ صرفيّ، يرتقب نزول المشتقّ إلى مستوى التصريف لملئه بمقولات التصريف الدالة ألفاظه على الاسناد. وذلك بعلامات تكون بعد الأساس الفعلي خاصّة، كما تكون علامات مستعينة بما قبل الأساس كما هو الحال في المضارع.

– أمّا [حا] في البنية [ففا] فهو محلّ إعرابي، وهذا التكرار في [حا] هو الذي يكوّن أساس المطابقة بين الفعل والفاعل في المستوى التصريفيّ. وسنعود إلى هذه النقطة في موضع آخر من البحث.

– الفرق الأساسي بين بنية الفعل الاشتقاقية والبنية الاعرابيّة المحلّيّة [ففا (مف)] أنّ المحلّ الفعليّ [فـ] والمحلّ الفاعلي [فا] لا يطلبان الاسم والفعل بالضرورة، كما أشرنا سابقا، وكما سنرى لاحقا.

إنّ التوافق بين بنية الفعل الاشتقاقيّة، والبنية الاعرابيّة الأساسيّة [ف فا (مف)] لا يكون إلا في حالة واحدة، هي الحالة التي تكون فيها هذه البنية جملة فعليّة صريحة. فهي لا تكون في حالة «سبحان الله» مثلا، أو في حالة «حذار»أو «صه» أو في حالات أخرى ليس هذا مجالها.

نسمّي حالة التوافق بين بنية الفعل الاشتقاقيّ الصرفيّة، والبنية الاعرابيّة الاساسيّة بحالة «الاسترسال الصرفي الاعرابي»

سنرى أبعاد هذا المفهوم في أبواب أخرى. ونؤكّد هنا أهميته في استكمال النظريّة العربيّة، القائمة على الربط بين تمام العنصر الصرفيّ وعمله الرفع أو النصب أو الجرّ في الإعراب.

§ 54 ـ تكوّن الشرط في خضمّ حركة بنيويّة ناتجة عن احتمالات التشارط الاشتقاقي الاعرابي

بيّنّا بفقرات هذا الفصل الظواهر الأساسيّة من سيطرة البنية المقوليّة على الاشتقاق والإعراب. ولما قدّمناه غايات وأغراض مختلفة نشير إلى أهمّها.

الغرض الأوّل أن نبيّن أنّ الحدوس التي جاءت في التراث تقبل الشكلنة والتعميق. وإذا أجدنا شكلنتها فيمكننا أن نفهم لماذا استطاع وصف نحاتنا، على ضعفه التنظيري، أن يبقى إلى الآن أحسن وصف للعربيّة.

الغرض الثاني أن نقدّم ملامح نظريّة لتفسيرالظواهر الاعرابيّة والدلالية على أساس مقوليّ إن أحسنّا بناءه تمكّنّا من حلّ بعض القضايا المتعلّقة بالعلاقة بين البنية والدلالة على أساس يقوم على سلّم في تجريد الأبنية لا على تأويل الأبنية بنظام من طبيعة أخرى مخالفة له.

الغرض الثالث أن نظهر أنّ سيطرة المقولات على الاشتقاق والاعراب في الآن نفسه يمكّن من وضع علاقة تشارطيّة بين الأبنية الاشتقاقيّة والأبنية الاعرابيّة تغنينا عن مفهوم التحويلات، وعن مفهوم البنية العميقة، وعن مفهوم الاسقاط المعجمي. ذلك أنّ هذه المفاهيم، كما بيّنّا في القسم الأوّل، لا تفسّر الشرط ولا تعامله مع الأبنية المختلفة، ولا تستوعب استقرار الدلالة في التاريخ إلاّ في إطار تجريديّ مثاليّ.

نمثّل للتشارط الاشتقاقي الاعرابي بـ :

(1) بنية اشتقاقيّة ⟵⟶ بنية اعرابيّة

لا شكّ أنّ هذا التشارط يحتاج إلى تدقيقات كثيرة، وسنبيّن خلال البحث كثيرا من خصائصه.

إنّ ما لاحظناه في هذا الفصل ، يبيّن على عمومه مجال التعامل بين الأبنية المعبّرة عن الشرط والأبنية التي تشبهها ولا تعبّر عنه. كذلك يبيّن في عمومه ، وعلى عمومه مجال الانتقال بين الأبنية. فقد أكدنا مرارا أنّ تشارط الأبنية وتعاملها هو الذي يكوّن الدلالات المشتركة والمختلفة.

لننظر اعتمادا على العلاقة بين الأبنية الاشتقاقية والاعرابيّة في الأمثلة التالية القائمة على جزءين كلّ جزء يحمل الدلالة المقوليّة [حـ حا (حا)] :

[...   حــــــا (حا)   ... حــحا (حا)]

1) أ – (حاول)   الخروج ϕ (ϕ)   إن استطعت (ϕ)

ب– (حاول أن)   تخرج ϕ (ϕ)   إن استطعت (ϕ)

2) أ – إن   تحاول ϕ (ϕ)   ... تخرج ϕ (ϕ)

ب– ...   حاول ϕ (ϕ)   ... تخرج ϕ (ϕ)

جـ – * ...   المحاولة ϕ (ϕ)   ... الخروج ϕ (ϕ)

3) أ – إن   تحاول ϕ (ϕ)   ... تخرج ϕ (ϕ)

ب – من   يحاول ϕ (ϕ)   ... يخرج ϕ (ϕ)

جـ – ...   المحاول ϕ (ϕ)   ... خارج ϕ (ϕ)

جميع هذه الأمثلة تقوم على جزءين. والأجزاء كلّها تقوم على بنية مقوليّة واحدة

نلاحظ في المثال الأوّل أنّ الشرط يبقى متعلّقا بحدث الخروج أأخذ صورة المصدر في الاشتقاق أم أخذ صورة الفعل. لكنّ الشرط (إن ج) في ذاته لا يمكن أن يتحوّل إلى مصدر. ومن الطبيعيّ أن نفسّر ذلك باختلاف [إن] و [أن] رغم ما بيّنّاه سابقاً من علاقة بينهما في مثل : «لا أخرج إلاّ أن تكلّمني» «أخرج إن كلّمتني».

لكنّنا نلاحظ في المثال الثاني أنّه اعتمادا على الأمر يمكن التحوّل من (2 أ) إلى (2 ب)، فرغم اختلاف المعنى، تحافظ الجملتان على اشتراك دلالي. ومن خلال المثال (2 جـ) يتأكّد أنّ المصدر رغم بنيته المقوليّة المشاركة للبقيّة، لا يكوّن جملة مقبولة. لكن إذا عوّضنا [إن] بـ [من] أمكننا أن ننتقل من (2 ب) المركّبة بالأمر إلى (3 ب) . قد نفسّر العلاقة بأن [من] من أدوات الشرط. لكنّ هذا لا يفسّر إلاّ العلاقة بين [إن] و [من] ولا يفسّر العلاقة بين الأمر و [من]. وإذا رفعنا الفعل بعد [من] فإنّ الشرط يضمحلّ مع بقاء الاشتراك الدلالي. أمّا في [3ج] فإننا نحافظ على المشترك الدلالي، فالجملة المركّبة باسم الفاعل مقبولة، وليست بعيدة عن دلالة (3 ب) المركّبة ب [من].

تؤكّد هذه الأمثلة أنّ اشتقاق اسم الفاعل أقرب إلى دلالة الفعل والجملة الفعليّة من المصدر. وتؤكّد أنّ دلالة الشرط تجاوز البنية المقوليّة في بعض الاشتقاقات، ولا تجاوزها في البعض الآخر (مصدر ≠ اسم فاعل).

هذه الدلالة ليست خاصة بـ [إنْ] ما دمنا نجدها في الأمر. وليست خاصّة

بـ [من] ما دمنا نجدها خارج الجمل المركّبة بـ [من]، وليست خاصّة بالجزم ما دمنا نجدها خارج الجزم.

ليست هذه الدلالة خاصّة أيضا بوظيفة من الوظائف. فهي موجودة في الفضلة [إن ج]، وليست خاصّة بالجواب (أي برأس الجملة) ما دام المصدر غير قابل في ذاته للدلالة على الشرط حسب (2 ج). لكننا نجده في رأس الجملة في (2 ب) مع الأمر، وإن لم يكن الأمر دالاّ بذاته على الشرط. ونجده في (3 ب) في المبتدإ، ولكنّه غير خاصّ به مادام المبتدأ لا يدلّ دائما على الشرط.

قد نقول أنه يوجد في عنصري التركيب، لكنّنا نلاحظ أنّ أحد العنصرين في الأمثلة الماضية لا يدلّ في ذاته على الشرط (المصدر، اسم الفاعل، الأمر)

تبيّن هذه الملاحظات أنّ الصيغ الاشتقاقيّة في ذاتها لا تعبّر عن الشرط، وكذلك الأبنية الإعرابيّة والوظائف التي فيها، وكذلك الأدوات في ذاتها (إن، ومن تكونان لغير الشرط) والعلامات الصرفيّة (الجزم، الرفع)

يتبيّن أيضا أنّ البنية المقوليّة التي درسناها لا تدلّ على الشرط بالضروة ولكنّها تخوّل الانتقال بين أبنية بعضها أدلّ على الشرط من بعض وبعضها أقرب إلى المقبول من الاستعمال من بعض.

وليس من الضروريّ أن نبيّن أنّ المقام لا دور له. فيكفي أن نعوّض العناصر المعجميّة بالصيغ الصرفيّة المقابلة لها، لكي نرى أنّ الملاحظات تبقى صحيحة في المستوى التصريفيّ المجرّد من التعجيم.

سنحدّد العناصر المقوليّة المكوّنة للدلالة الشرطيّة في فصل قادم. ونكتفي هنا بالنتيجة التالية :

تخضع أبنية الاشتقاق الأساسيّة والبنية الاعرابيّة الأساسيّة لبنية مقوليّة واحدة. هذه البنية تحقّق التشارط بين الأبنية الاشتقاقية والاعرابية المختلفة. تكوّن اللغة بفضل هذا التشارط تنوّعا في الأبنية الاعرابيّة المصرّفة. هذا التنوّع لا يكوّن أصنافا مستقلّة، بل يكوّن أبنية توفّر للمستعمل الانتقال بينها بفضل هذا التشارط.

وفي خضمّ هذه الحركة البنيويّة تتولّد دلالة الشرط حسب تعامل معيّن بين العناصر البنيويّة. وهذا التعامل المولّد للدلالة الشرطيّة يجاوز الخصائص الذاتيّة لكلّ عنصر من هذه العناصر.

من فضل القول أن نؤكّد بعد هذا أنّ مفهوم الشرط والجواب لا يستوعب الدلالة الشرطيّة.

2.4/II

فضل البنية المقولية في جعل التشارط البنيوي مكوّناً لاسترسال بين أبنية الإشتقاق والتصريف والإعراب ودور الإضافة في ذلك

§ 55 ـ تعيين الجنس والعدد في المحلّ الصرّفي الممثّل للحادث

إنّ الأبنية الاشتقاقيّة الأساسيّة والبنية الاعرابيّة الأساسيّة المجرّدة [ف فا (مف)] أبنية تكرّر البنية المقوليّة على صور مختلفة من التنبير. ويختلف النظامان، الاشتقاقي والاعرابي، في نقل البنية المقوليّة إلى المستويات الدنيا، ولا سيّما المستوي (الاعرابيّ) التصريفيّ المجرّد، حيث يقع الالتقاء بين الصرف والاعراب، وحيث يمدّ المعجم البنية الاعرابيّة المجرّدة [(...) ... ...]، وهي المحتوية على [ف فا (مف)]، بالأدوات المميّزة للأبنية التصريفيّة بعضها عن بعض {[إن] [الـ]، [ف] الخ}

رأينا أنّ البنية الاعرابيّة [ف فا (مف)] تنقل البنية المقوليّة في صورة بنية محليّة وظائفيّة مرتّبة زمانيًا بما يهيّئها لقبول العناصر اللفظيّة (ن § 50)

أمّا الاشتقاق فينقل البنية المقوليّة في صورة صيغ لفظيّة مجرّدة قابلة للتعجيم بادراج عناصر الجذر في محلاّت (مواضع) صرفيّة معيّنة، كإدراج الجذر [ك ت ب] في المحلاّت المعيّنة بـ [ف، ع، ل] من الصيغة [استفعل].

إذا نبّر الاشتقاق الحدث وضمّن الحادث كان المصدر [حـَ [ϕ ← حا]. أي [حـَ ϕ/حا] وقد شاعت العربيّة أن يعتبر الاسم في هذه الحالة تامّا من الناحية الدلاليّة المقولية فيكفي أن يتمّ ب { الـ / نون} ليأخذ قيمته التعريفيّة في البنية التصريفيّة.

إذا نبّر الاشتقاق الحادث كان اسم الفاعل أو المفعول [حـ حا]، وإذا نبّر الحدث كان الفعل [حـَ حا]. لكن إن لم يكن الحدث في اسم الفاعل أو المفعول منبّرا، فهو من حيث وسمه اللفظيّ كالمنبور. فبين الثلاثة تشابه كبير في البنية الدلاليّة ، فقد روعي فيها الحدث أكثر من الحادث.

ولمّا كان الحادث المكوّن الأساسيّ لقسم الأسماء في الاشتقاق، لزم أن يعيّن بمقولات التصريف، أي بالجنس فالعدد. فاسم الفاعل أو المفعول غير تامّ

مقوليّا، فتتعيّن [حا] من [حـَحا] أي الفعل ، ومن [حـ حَا] بعلامات الجنس والعدد، حتّي يستكمل الحادث دلالته المقوليّة الاسميّة.

فـ [حا] في البنية المقوليّة من الفعل واسم الفاعل أو المفعول، محلّ صرفيّ تصريفيّ مخصّص لتعيين الاسميّة ، كما أن / ف ع ل / في الاشتقاق محلّ مخصّص للتعيين المعجميّ للحدث، و كـ [فا] في البنية الاعرابيّة مخصّص لتعيين الفاعل.

فأبنية الاشتقاق والتصريف والاعراب تسير على مبدإ واحد هو الاختلاف في نوع المحلّ

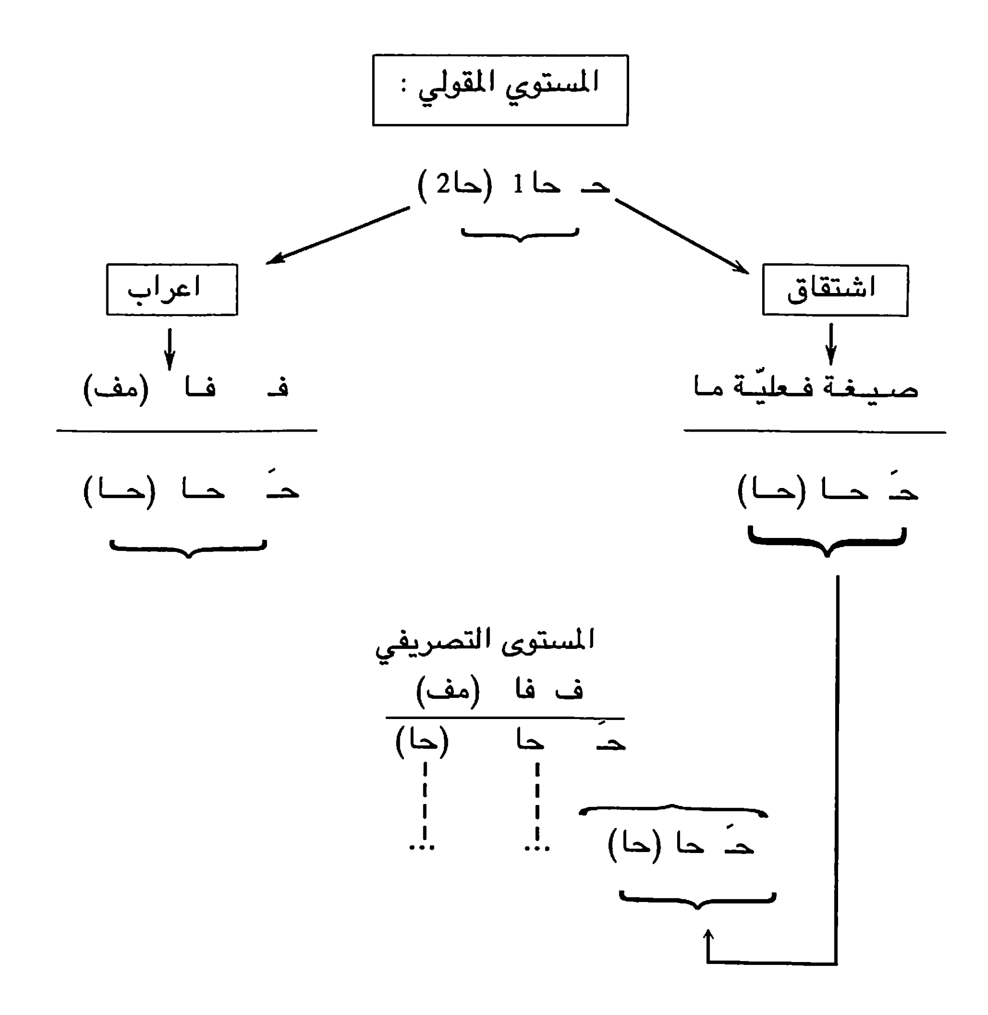
أمّا المحلّ [حا] من المصدر فلا يملؤه التصريف بالجنس أو العدد، لأنّه شاغر [ϕ]. لكن لما كانت العلامة [ϕ] علامة الجنس والعدد في حالتي الافراد والتذكير، فإنّ المصدر يأخذ دلالة المفرد المذكّر مطلقا مالم يتركب بتاء تمنع تذكيره دون افراده.

هكذا نري أنّ شكلنة الدلالة شكلنة اعرابيّة، (وقد أشرنا سابقا أنّ [ححا (حا2)] بنية اعرابيّة مقوليّة) تمكّننا من تجسيد حدس القدماء، وبيان أنّ الدلالة الأساسيّة بنية نحويّة عليا.

§ 56 ـ تكوّن المطابقة من التكرار المقولي للحادث في حالة ملء المحلّ الاعرابيّ بالفعل أو اسم الفاعل أو المفعول

قلنا إنّ المستوي التصريفي يتكوّن من التقاء الاشتقاق والصرف عموما ببنية اعرابيّة مجرّدة.

إذا التقت بنية الفعل بالبنية الإعرابيّة الأساسيّة، فإنّ البنية الاعرابيّة تقدّم المحلّ [فـ] للفعل الاشتقاقي. ولّما كانت البنيتان كلتاهما تحمل البنية المقوليّة نفسها فإننا نتحصّل على التكثّف الدلالي التالي :



نلاحظ إذن تكرارا في [حـا] بين الفـعل الاشـتـقـاقي، والمحلّ الفـعلي. هذا التكرار هو الذي يحلّ بالمطابقـة : يأخذ الفـعل عـلامـة الجنس، ويسلّم لـ [فـا] علامة العدد.

وهذا التكرار هو الذي يفسّـر أنّ جـملة من صـنف «سـألتـه» تتـأرجح بين خصـائص المفردة وخصـائص الجملة. فإذا تركت المحلّ [فا] من البنية الاعرابيّة شاغرا، اكتفي الفعل بالخاصيّة البنيويّة المقوليّة التي له.

هذه العمليّة تقع على صورة مماثلة في اسم الفاعل أو المفعول. فإذا عيّنت حـادثا بعد الصـيغـة في البنيـة الإعـرابيّة لم تصـرّف اسم الفـاعل، واذا لم تعيّن اكتفي بتصريفه، ما دامت بنية الاعراب من جنس بنية الإشتقاق مقوليّا.

هذا ما تلاحظه في «أكريم أخواه» «أأخواه كريمان» أيضا.

نترك تعميق «نحويّة البنية المقوليّة » لأبحاث أخري. ولكننا ننبّه إلى أنّ تحليل هذه الفكرة واستكمالها لازم اذا أردنا التحكّم في الظواهر الدلاليّة بالنحو، فما قدّمناه انما هو القدر الادني الذي ينبغي أن نبني عليه الحساب النحويّ للدلالة ، أي المنطق الطبيعيّ الحقيقي.

§ 57ـ اقتضاء البنية $\frac{\phi}{\text{حا}}$ التي في المصدر تعيين الحادث اعرابيا في مستوي سفليّ

إذا أخذنا المصدر الآن فإنّ بنيته المقوليّة تتضمّن اضمار الحادث. فلسنا في حاجة إلى الجهاز النظري الكبير الذي قدّمه تشمسكي للاستدلال على [PRO] لضمير المقدّر. فـ [حا] موجودة في المصدر بمقتضي «مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة» التي هي أساس الأبنيةالنحويّة أكانت اشتقاقيّة أم كانت اعرابيّة.

لّما كان المصدر مخصّصا بالاشتقاق لقسم الأسماء، فالتقاؤه بالبنية الاعرابيّة الأساسيّة يقتضي وقوعه في محلّ اسميّ. لنقل هنا إنّه يقع في (مف) على سبيل المثال («حاول الخروج ان استطعت]]]

فيكون التكرار المقولي في البنية الاعرابيّة المصرّفة في المستوي التصريفي واقعا على الصورة التالية :

فـ	فا	مف
حـ	حا	حا
حاول	ϕ	مصدر
¦	¦	$\frac{\phi}{\text{حا}}$ حـَ
حاول	ϕ	الخروج

إذا اختزلنا هذا فالشكل المقوليّ لـ «حاول الخروج» هو :

حـ	حا1	حا2 =	حـَ	$\frac{\phi}{\text{حا}}$
↓	↓		↘	↓
حاول	ϕ		الخروج	...
ف	فا		مف	

نلاحظ أن هذا التقديم يبرز جيّدا أن محلّ المفعول وهو محلّ اعرابي مخصّص للحادث محتلّ بصيغة تنصّ على الحدثيّة المكوّنة للفعلية الاشتقاقية والفعليّة المحلّيّة، وتنصّ على غياب الحادثيّة.

نلاحظ أنّه شكليّا ليس في البنية الاعرابيّة محلّ قابل لوسم $\frac{\phi}{\text{حا}}$ لفظا.

فكما أنّ مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة يطلب من الإعراب أن يخصّص لكلّ مقولة محلاّ، فكذلك يرفض هذا المبدأ أن يزيد الإعراب محلاّ آخر.

هب الآن حالة مقاميّة تستدعي تعيين الحادث. لقول جملة واضحة تعيّن صاحب الخروج، ينبغي أن نقول : «أريد خروجك»، إذا لم نرد المعني «أريد خروجي» الموجودة في « أريد الخروج». لكن ليس في البنية [ف فا مف] موقع لهذا العنصر الموضّح. فمن أين نخلق محلّ المضاف اليه ؟

تجيبنا عن هذا التساؤل البنية حَـ $\frac{\phi}{\text{حا}}$ فهذه البنية تنصّ على أنّ الاعراب يستطيع أن يتقبّل عنصرا في محلّ سفليّ، متضمّنا في المحلّ الذي تسوده [حَـ]. فيكون الزائد في محلّ عيّنته البنية المقوليّة وهو [حا] من $\frac{\phi}{\text{حا}}$ التي في بنية المصدر المقوليّة .

هذا ما يجعل المضاف اليه يحمل معني الفاعليّة، وهذا ما يجعل رفع الفاعل كجرّ المضاف اليه.

فلا وجود اذن لمحلّ [PRO] (الضمير المقدّر عند التوليديين) في البنية الاعرابيّة الأساسيّة المصرّفة، إلا وهو في علاقة وطيدة بالاضافة.

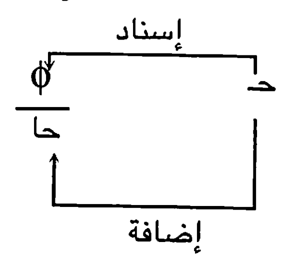
وهذا يدلّ أن تشمسكي عندما اعتبره ضميرا موجودا في البنية الإعرابيّة غير معمول في الآن نفسه (العبارة الفرنسيّة non gouverné) (ن Chomsky, 1991, p 104) لم يقترح ما يوافق العربية.

هذا مثال يبيّن أنّ شكلنة النظريّة العربيّة يمكننا من تقديم تفسير نحويّ يخالف أقوى النظريات اللسانيّة.

أمّا في ما يخصّ الشرط، فإنّ هذا التحليل، وان كان يخدم بصورة غير مباشرة بنية الجواب الواقع اسما مشتقّا، من حيث أنّه يستدلّ على أنّ البنية المقوليّة المسيّرة للمشتقّات العاملة والجمل، تبقي هي هي متي حقّقتها في صورة جملة جواب، أو في صورة اسم مشتقّ، فإنّ غرضنا الأساسيّ أن ننتهي إلى اثارة العلاقة بين الاضافة والاسناد.

§ 58 ـ التفسير المقولي لدلالة الاضافة اللفظيّة وانعدام الحاجز بين الوظائف النحويّة

تدعونا إلى التساؤل عن العلاقة بين الاضافة والاسناد أسباب عدّة، أقربها إلى ما نحن فيه ثلاثة، نذكرها ابتداء بالأقرب. انّ بنية المصدر المقوليّة المسيّرة لوسمه اللفظيّ [حَـ [ϕ ← حا] لا تختلف بتنبيرها للبنية الحدثيّة، عن البنية الاعرابيّة إلاّ في كونها تقتضي أن تكون العلاقة المباشرة بين مايسمّ الحدث من اللفظ وما يسم الحادث منه علاقة بين ملفوظ وغير ملفوظ [حَـ ϕ] فموقع غير الملفوظ في بنية المصدر هو موقع شبيه بموقع الفاعل من البنية الاعرابيّة. ولكنّ بنية المصدر المقوليّة اذا احتواها المحلّ الاعرابيّ تدخل بالحدث موسوما بلفظ لا يتعامل مع ما يسم حادثه الاّ في إطار العلاقة الاضافيّة . فبنية المصدر المقوليّة اذن عند التقاء الاشتقاق بالاعراب تصبح حاملة لنسبة هي بين الاسناد والاضافة :



على هذه الصورة نشكلن مفهوم الاضافة اللفظية فالعلاقة [حَـ ↔ حا] هي العلاقة الاضافيّة، والعلاقة [حَـ ↔ ϕ] هي العلاقة الاسناديّة في بنية المصدر المقوليّة وعدم الوسم اللفظي أي [ϕ] هو الذي نسمّيه المعني. وهذا موافق لاعتبارنا الأبنية الاعرابيّة معني، أي تشكّلا اعرابيّا للدلالة ، اذ جميع عناصرها من الصنف [ϕ] غير الملفوظ .

هذه الظاهرة تبيّن أنّه لا وجود لحاجز حقيقيّ بين وظائف الإعراب، اذا نظرنا إلى هذه الوظائف نظرة مقوليّة، كما تبيّن أنّ المصدر من حيث هو بنية اشتقاقية ينتظر التحقّق في محلّ اعرابي تصريفيّ حتى تتحقّق النسبة في صورة إضافة في معنى الاسناد.

§ 59 ـ التكافؤ بين التمام الصّرفي والتمام الاعرابي للعنصر الاشتقاقي

إذا عدنا إلى مقارنة المصدر بالفعل أو اسم الفاعل أو المفعول، فإننا نجد أنّ اكتمال الفعل مفردة بعلامات التصريف، يوافق اكتمال المحلّ الفعلي بالمحلّ الفاعلي. فقد لاحظنا التكرار المقولي بين [حا] الآتية من جهة الاعراب و [حا] الآتية من جهة الاشتقاق. وقد كان يمكن للعربيّة أن تحافظ على هذا التكرار بانتاج جمل من صنف « ذهبن البنات» ولكنّها اختارت ان توزّع مقولات [حا] الاسميّة بين صيغة الفعل التصريفيّة، والمحلّ الفاعلي. فكان للأوّل الجنس وللثاني العدد (مع تكرار داخلي للجنس) .

هذه الظاهرة التي تستحقّ دراسة معمّقة هي التي جعلت النحاة بحدسهم الثاقب يعتبرون الفاعل في البنية الاعرابيّة جزءا من الفعل، فكأنّ الكلمة الصرفيّة تكتمل بنية اعرابيّة. وبذلك فسّروا الرفع (ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 14 76-75) على النمط نفسه يكتمل المصدر ولكن على صورة غير لازمة. فهو ان لم يكتمل بأداة التعريف أو النون، اكتمل بالإضافة التي هي بجرّها تدلّ على أن الكلمة الصرفيّة قد اكتملت بنية اعرابيّة، كما اكتمل الفعل بالرفع بنية إعرابيّة فالظاهر أن الفاعل المرفوع يكمّل الفعل ويتمّه (وهذه عبارتهم) كما يتمّ المضاف اليه المجرور مصدره.

إلاّ أنّ المضاف اليه المجرور بمصدره يتمّ كلمة المصدر في موقع صرفيّ هو موقع النون :

خـــرو جــ ـــُنْ
ـــُكَ

كما يتمّ الفاعل المرفوع فعله في موقع صرفيّ هو موقع العلامة الدالة على [حا] منه ، والتي هي نفسها في اسم الفاعل :

خـارجـ ـَـا ن
يخرجـ ـَـان
خرجـ تـا ф
خرج الرجلـ ـَـان

في هذا الموقع الذي يتنازعه الصرف والإعراب والمتحرّك بين أن يكون

محلاً صرفيا ومحلاً نحويًا، يقع المضاف اليه في الاضافة المعنويّة، ففي «رجل البيت» يقع المجرور موقع النون التي وقع فيها مجرور المصدر المعوّض لمرفوع الفعل.

وهو نفسه موقع المجرور في الاضافة اللازمة «عند البيت» «وسط البيت» حيث يقع موقع حرف الجرّ من مجروره «في البيت» «بالبيت».

فالثاني من تمام الأوّل في جميع الحالات يقع منه موقع النون.

§ 60 ـ دور الإضافة في العلاقة الدورية بين وظيفة المتمم و وظائف موضع الصدر

نمرّ الآن إلى الظاهرة الثالثة.

إذا سألت أحدا عن الحال الموجودة في الجملة التالية :

(1) خرج زيد ضاحكا

كان السؤال :

(2) كيف خرج زيد ؟

فأداة الاستفهام في محلّ حال تقدّم موضعها إلى الصدارة. فإذا جاء ثالث يستخبر رابعا عمّا كان بينك وبين مخاطبك، فإنّه يسأل :

(3) عمّ يتحدّثان ؟

فليس من المستبعد أن يكون الجواب:

(4) يتحدّثان عن كيفيّة خروج زيد

أمّا أنت فتقول :

(5) سألته كيف خرج زيد (⟵⟶ سألته (عن) خروج زيد)

* سألته عن أن كيف خرج زيد

* سألته (عن) أن خرج زيد

* سألته عن كيف خرج زيد

فعلاقة «كيف» بما يليها في المثال الخامس أقرب إلى الاضافة من كيف التي في المثال الثاني، بدليل الشبه بين الرابع والخامس. فالمثال الرابع باقتراب كيف فيه إلى المصدريّة تأخذ إضافة لم تكن توجد في الثاني، وكأنّ «كيف» في المثال الخامس مرحلة وسطي.

ولا شكّ أنّ الإضافة تقوي في :

(6) أخرج كيفما خرج زيد

(7) كيفما تكونون يولّي عليكم

ولا أظنّها تذهب من :

(8) كيف تجلسْ أجلسْ (لا تهمّنا هنا امسألة الخلافيّة المتعلّقة بالجزم) وعلى مثل «كيف» ، نقيس أمثلة أخرى لـ «متى» ، للوصول إلى :

(9) متى تذهبْ أذهبْ

فهذه إضافات لازمة ناتجة عن تعامل غريب بين أدوات لا تتغيّر وظائفها تغيّرا مفاجئا بل تتغيّر عبر أبنية بعضها أقرب إلى بعض من بعض، فلا تري بين أطراف الأمثلة علاقة إلاّ إذا تتبّعت ما بينها.

إذا صحّ أنّ «إذا» ظرفيّة، وهو الأغلب عند نحاتنا فإنّ ما يليها في الجملة التالية يتنزّل منزلة النون التي تكون للتنكير، أي تقع الجملة الموقع نفسه الذي يقع فيها فاعل الفعل، والمضاف إلى المصدر.

(10) إذا طلعت الشمس طلع النهار

وهذه جملة يحبّها المناطقة العرب عند دراستهم للشرط، ولا شكّ أنّ السائل «متي يطلع النهار؟» التي تشبه «كيف خرج زيد» يجاب بـ « إذا طلعت الشمس» (أو ما يشبهها).

ولقد أشرنا سابقا إلى أنّ النحاة يؤوّلون «إذن» على المنوال التالي :

(11) سآتيك (متكلم)

(12) الاجابة : إذ نْ أكرمَك

التأويل : إذا أتيتني أكرمتك

وهو دليل تنزّلها منزلة النون، أي دليل الإضافة

فإذا كانت الجملة التالية :

(13) إن انطفأت الشمس زالت الحياة

فالاستفهام عن الشرط يكون بـ

(14) متى تزول الحياة

لكنّ العلاقة بين «إن» وما يليها لم تعد إضافة. لكأنّنا نعود إلى الاسناد. ولكن على وجه جديد، بعيد عمّا بدأنا به الرحلة.

إننا هنا بإزاء ظاهرة غريبة، تتمثّل في وجود علاقة مّا بين محلّ المتمّم المفعول وموضع الصدارة المنتقل اليه هذا المتمّم، وبين موضع الصدارة هذا ومحلّ

المضاف، وبين محلّ المضاف ومحلّ الأدوات المصدريّة . وهي علاقات تخضع للنوع من الاسترسال بينها.

تبيّن الملاحظات السابقة أنّ الظواهر أعقد من أنْ تحلّ بتبنّي مقولة المتمّ المصدري (± Comp).

§ 61 ـ افتراض دور للإضافة في الاسترسال بين أبنية الصّرف وأبنية الاعراب

نلخّص الحدس الحاصل ممّا لا حظناه في الفقرات الماضية .

نعتمد البنية المقولية إلأساسيّة على الاشتقاق وأبنيته الأساسيّة وعلى البنية الاعرابيّة الأساسيّة للتحكّم دلاليّا في الأبنية المصرّفة.

يحدث بين الاشتقاق والاعراب بفضل اشتراطهما للبنية المقوليّة، تشارط بنيويّ يثري الأبنية المصرّفة.

يحدث عن هذا التشارط تعامل بين بنية الكلمة وبينة الجملة بحيث يحدث تكافؤ بين التمام الصرفي لبناء الكلمة وتمامها الاعرابيّ فيتكوّن من هذه الظاهرة نوع من الاسترسال بين الأبنية ولسبب مقوليّ حددّناه نري أنّ الاسترسال بين بنية الكلمة والبنية الاعرابيّة يتحقّق، في ما يتحقّق، بتعامل معيّن بين الاسناد والإضافة يأخذ التعامل بين الاسناد والاضافة صورة تشبه التعامل بين التعريف والاضافة. مما يدلّ على وجوب تحديد البنية المقوليّة المتحكّمة في ذلك، فنحن لا نقتنع بأن نطلق عبارة عامة مثل « التعيين» أو غيرها هذا التعامل بين الاسناد والاضافة الذي يشبه التعامل بين التعريف والاضافة، تعامل يشبه ما بين أنواع الاضافة الاخرى (ولا سيّما اللازمة منها) وما بين الجرّ بالحرف هذا التعامل الذي بين الاضافة اللازمة والاضافة المعنويّة الشبيهة في تعاملها بالاضافة اللفظيّة المتعاملة مع الاسناد، له علاقة مّا بالوظيفة التي تربط اسم الاستفهام بما يليه. والاستفهام مع ما يليه. قد يأخذ شكلا قريبا من الاضافة اذا وقع في محلّ اسميّ.

الأبنية التي تحتوي على الاضافة والقريبة من العلاقة بين الاستفهام وما يليه، أبنية تحتوي على مجموعة من أبنية الشرط، أي المجموعة [(...) ان ...] .

في هذه المجموعة توجد «إذا» ذات البنية الاضافية بدليل اذن. و «اذا» تنتسب إلى الاضافة اللازمة التي تحدّثنا عنها أعلاه. وهي قريبة من «إن» المجاب على الاستفهام عنها بالظرفيّة الطالبة للاضافة. و [ان] ليست من الاضافة ، بل تدخل على الاسناد.

لتفسير هذا التعامل البنيويّ المؤدّي إلى توليد دلالات كثيرة متنوّعة نفترض أنّ للاضافة دورا رئيسيّا في التعامل بين الاشتقاق والاعراب القائم على الاسناد.

نؤجّل مقترحاتنا في تفسير الظواهر التي أشرنا اليها إلى مواضع متفرّقة من هذا البحث.

ونحاول في الفقرات المقبلة أن ندعّم العلاقة بين الاسناد والاضافة، على صورة مجرّدة مطلقة. نعني بالاسناد العلاقة [ففا] مهما كان مظهر [ففا (مف)] . فنحن لا نعني هنا بالاسناد العلاقة بين المبتدإ والخبر ولا العلاقة بين الفعل والفاعل المصرّفين فعلا واسما. وانما نعني صورة [ححا] في البنية المتجهة نحو اللفظ. فمفهوم الاسناد المعروف في النحو، نوع من أنواع الاسناد الذي نعنيه. هذا التوسيع لمفهوم الاسناد نحتاج اليه في فصول مقبلة لتفسير بعض الظواهر الاعرابيّة، على وجه شبيه بما فعله القدماء مع «يا رجل».

إنّ العلاقة بين الاسناد في [ف فا (مف)] والمشتقّات قد بيّنّاها شكليّا بالبنية الاعرابيّة المقوليّة [ححا (حا)] . والعلاقة بين تعريف المشتقّات والاضافة شكلنها القدماء منذ قرون. ولقد حدّدنا العلاقة بين الاضافة والاسناد مقوليّا اعتمادا على المصدر، بفضل البنية المقوليّة [ححا (حا)].

لكنّنا لا نري الان العلاقة المباشرة بين :

- التعريف ب «ال» والبنية [ففا (مف)] الممثلة للبنية المقولية
- ولا نرى علاقة مباشرة بين [جار + مجرور] والبنية المقوليّة وممثلها الاعرابيّ المجرّد [ف فا (مف)] .
- ولا نري علاقة مباشرة بين المستفهم به والمستفهم عنه من جهة والاسناد والاضافة من جهة أخرى .
- ولا العلاقة المباشرة بين المشروط به (الأداة) والشرط، من جهة والاسناد والاضافة من جهة أخرى .

يبدو لنا أنّ للإضافة دورا أساسيّا في الربط بين بنية الكلمة الصرفيّة، وبنية الجملة، وهو دور قريب من دور الاسناد في الربط بين بنية الكلمة الصرفيّة وبنية الجملة.

اذا تمكّنّا من إعطاءدليل منطقيّ على وجود علاقة شرطيّة بين الاسناد في [ف فا (مف)]، والاضافة مطلقا، فإنّه لمّا كانت [ففا (مف)] الصورة الاعرابيّة

المحافظة على [حجا (حا]، فإنّه يمكننا أن نفترض أنّ كلّ الظواهر التي أشرنا اليها في الفقرة الماضية تخضع للبنية المقوليّة [حجا (حا)] على صور مختلفة.
إن كان هذا فإننا نمسك بالبنية الدلاليّة الفقيرة الأقوى من غيرها على الاحتمال.

وإذا ثبت هذا فإنّه يمكننا أن نتصرّف مع [ففا (مف)] باعتبارها البنية الإعرابيّة المجرّدة والوحيدة في النحو، بحيث ينبغي أن ترجع اليها كل الأبنية التي وصلناها بالاضافة.

إذا تمكّنّا من هذا فإنّ العلاقة بين [إن] و [ج] (الجملة) في كلّ [إن ج] تصبح من صنف [ففا (مف)] أي أن تكون [إن] اعرابيّا [حـ] أو [حجا].
إذا توصلنا إلى هذا فإننا نشكلن اعرابيّا حدوسنا المتعلّقة بمفهوم الرابط، والتي عرضناها في القسم الأوّل من هذا البحث.
عند ذلك نستطيع أن نحصر اعرابيّا خصائص العلاقة الشرطيّة.
ننبّه إلى أنّ كثيرا من المعطيات التي سنعرضها مازالت تحتاج إلى مزيد تدقيق وتحليل.

§ 62 ـ المفهوم الحركي الاسترسالي للشرط المؤسّس للنظام النحوي

نعبّر عن العلاقات التي لاحظناها بين الأبنية، بفضل اشتراطها لبنية مقوليّة واحدة، بالاسترسال الدلالي البنيوي. يفيد هذا المفهوم أنّ أبنية الاشتقاق والتصريف والاعرب في مظاهرها المختلفة لا تكوّن أصنافا مستقلّة متميّزة. فليست أصنافا منفصلة، بل هي أصناف متّصلة. لاحظناها هذا في الاسترسال بين الاضافة والاسناد في المصدر، والاسترسال بين بنية الفعل الاشتقاقية وبنية الاسناد، وبين التعريف والاضافة، وفي جميع الأمثلة التي قمنا فيها بعمليّة الانتقال من بنية إلى بنية اخرى.

لقد أكدنا مرارا قيام الأبنية النحويّة على التشارط (أو الاشتراط) هذا يستدعي منّا أن نفهم العلاقة [أ ⟵ ب] أو [ب ⟵ أ] أو [أ ⟷ ب] على النحو التالي «إن كان العنصر هذا فإنك منه تصل إلى العنصر ذاك».

قد يكون هذا الفهم للتشارط مقلقا للمناطقة، لكنّ الشرط اللغويّ هذه خصائصه. فليست الدلالة أصنافا منفصلة وانما هي كائن متّصل. ولذلك فالشرط مستعدّ دائما للتعبير عن هذا الاسترسال. فصفة بنية الشرط في اللغة هي صفة

العلاقة الشرطيّة بين عناصر اللغة. وقد سجلّت اللغة هذا في أبنية رأيناها ، ونعيد مثالا منها هنا لكي نري أن تأكيد الشرط يؤدّي إلى عمليّة استرسال بين منبع ومورد:

1) يسلم الشرف إن أريق الدم يكون الاشتقاق ان كان الاعراب
2) لا يسلم الشرف إلاّ ان يراق الدم لا يكون الاشتقاق إلاّ أن يكون الاعراب
3) لا يسلم الشرف حتّى يراق الدم لا يكون الاشتقاق حتّى يكون الاعراب

يتبيّن من هذه الأمثلة أنّ اللغة لا تعقد بالشرط مجرّد علاقة تلازم في الوجود بين شيئين. فإذا كانت اللغة تعبّر عن الحوادث المنفصلة المرتبطة بعلاقات كتعبيرها عن النقط المنفصلة في الفضاء المكوّن لمجموعة واحدة (كالكواكب التي وان جمعها نظام واحد، فليست كتلة متّصلة) فاللغة تعبّر أيضا عن الحوادث المتّصلة كالمستقيمات المتكوّنة من النقط المتّصلة. فهي تحتاج إلي أن تربط بين نقطتين في الفضاء تتصلان بحركة جسم يعيّن النقطتين بمسار له بينهما .

لذا لا يقول الشرط فقط :

(4) إن كان القمر كانت الشمس

بل يقول أيضا :

(5) ان كان الماء كان الثلج

بمعني « إن كان الماء في حالة سيلان كان الماء في حالة جمود بحيث الشيئان المتلازمان واحد متحوّل من شيء إلى شيء».

وعلي هذه الصورة الشرطيّة التي تختصّ بها البنية الاعرابيّة [إن ج ج] في التعبير عن الخط المتواصل بين الأشياء في الكون الخارجيّ، تكوّن اللغة العلاقة الشرطيّة الرابطة بين وحداتها البنيويّة. فكما تتضمّن العلاقة الشرطيّة في البنية الشرطيّة أن سلامة الشرف الرفيع في الكون المعيّن بالقول سلامة تنتهي إلى اراقة الدم، فكذلك تتضمّن العلاقة الشرطيّة في بنية النظام داخليا أنّ حرف العلّة حرف يكون منتهيا إلى حركة في كون داخلي تعيّنه اللغة بنفسها لنفسها.

فعلى هذا النحو ينبغي أن نفهم تشارط البنية والبنية في نظام النحو.

فالتشارط مكوّن لاسترسال بنيوي.

ما بيّناه هنا، في هذا الفصل، والفصل السابق، أنّ التشارط المسترسل بين أبنية الصرف الأساسيّة وبنية الإعراب الأساسيّة قائم بفضل حركة البنية الاعرابيّة المقوليّة الأساسيّة ، وأنّ الاضافة ذات دور في هذا المجال، مجال التشارط الصرفيّ الاعرابيّ . فإذا كانت أبنية الفعل واسمي الفاعل والمفعول أبنية

تحقّق الاسترسال الصرفيّ الاعرابيّ تحقيقا مباشرا بفضل ما تتميزّ به من تشابه في النبر الدلالي محدثٍ للتشارط ، فإنّ بنية المصدر تحتاج إلى الاضافة حتّى تكون مشارطتها للبنيةً الإعرابيّة مسترسلة، لاختلاف ما بينهما من نبر دلالي على البنية الإعرابيّة المقوليّة.

ولمّا كان التشارط الاسترساليّ واضحا بين أبنية الصرف بعضها ببعض لعدم اختلافها الاّ في نحو النبر، وكان التشارط الاسترسالي بين أبنية الاعراب بعضها ببعض محدوسا غير مستدلّ عليه، انتهينا إلى افتراض كون الاضافة ذات دور في الاسترسال يجاوز دورها بين الاشتقاق والاعراب من حيث تبدأ به.

II/3-4 دور الإضافة في الإسترسال بين الأبنية الاشتقاقية والإعرابية ومبدأ التشارط بين الأبنية النحوية

§ 63 ـ دور البنية المقوليّة الحدثيّة في تشارط المصدر والاضافة والاسناد عند العمل

لقد فسّرنا في الفقرات السابقة تمكّن المصدر من الدخول في علاقة إضافيّة تحمل دلالة البنية الاعرابيّة المقوليّة [حـحا (حا)]، بكونه يحمل دلالة [حا]، حسب القاعدة [حـ ⟵⟶ حا] و بفضل العنصر [$\frac{\phi}{حا}$] من بنيته المقولية. فالعلامة (ϕ) وهي العلامة الدالّة على شغور في بنيته المحلّيّة الصرفيّة هي التي تولّد في الاعراب المحلّ السفليّ، محلّ المجرور، محلّ المضاف إليه، توليدا موافقا لمبدإ التشارط الاعرابي الاشتقاقي المسير بمبدإ المحافظة على عناصر البنية المقوليّة، والمولّد لظاهرة الاسترسال البنيوي بين الصّرف والاعراب.

ينبغي أن تدرك الاضافة، في هذا الاطار النظريّ المجرّد، بنية محلّيّة وظائفيّة غير موسومة باللفظ.

إذا رمزنا لهذه البنية بـ [$\overleftarrow{ض}\ \overrightarrow{ض}$] حيث العلامتان {⟵ ، ⟶}، تدلاّن على استلزام كلا المتضايفين للآخر، فإنّ الوظيفة المتولّدة عن [$\frac{\phi}{حا}$]، وهي [ض] ، توفّر المحلّ الاعرابي الصّالح لأن يملأ ببنية اشتقاقيّة مّا تتّصف بوسمها اللفظيّ لـ [حا] غير القابلة للوسم اللفظي داخل البنية الصرفيّة للمصدر نتيجة النبر الذي اقتضى [$\frac{\phi}{حا}$ فالمحلّ [$\overrightarrow{ض}$] إذن لا يسم الحادث، بل يهيّء البنية الممكّنة من وسمه. وهذا يتماشي مع ما اقترحناه من دور للاعراب بالنسبة إلى البنية المقوليّة، اذ الإعراب لا يسم عناصر هذه البنية، بل يكوّن المحلاّت القابلة للعناصر الاشتقاقيّة الواسمة للمقولة.

لذا فالجمل التالية :

(1) أريد الخروج إن أردت

(2) أريد أن أخرج إن أردت

(3) أريد خروجك إن أردت

جمل مختلفة في بنيتها الاعرابيّة في المستوى التصريفيّ رغم تشابهها النآتج عن تولّدها من بنية اعرابيّة مقوليّة واحدة.

فالجملة الثانية تحتوي على ضمير مستتر في بنية الفعل «أخرج» الصرفيّة وهو [حا] الممثّل له بعلامات التصريف. أمّا محل الفاعل [فا] الاعرابيّ فقد بقي شاغرا [ف ϕ (مف)] لكنه رغم شغوره ذو محتوى دلاليّ يرجع إلى التشارط الاشتقاقي الاعرابي الذي يقتضي أن تكون [حا] التي في بنية الفعل الصرفيّ، هي نفسها [حا] التي في بنية المحلّ الفاعلي في الاعراب.

كذلك تتضمّن البنية الصرفيّة للمصدر في الجملة الاولى المضمر [ϕ/حا] وهذا المضمر الصرفيّ معيّن بالمحلّ الفاعلي السابق له [أريد ϕ مف] وهو محلّ شاغر معيّن بمضمر الفعل «أريد» على المنوال المفسّر منذ حين. لكنّ الجملة الأولى لا تحتوي على محلّ فاعليّ بعد «الخروج» لأنّ المصدر إعرابيّا لا يطلب محلاّ فاعليّا كالفعل. وإذن فتشمسكي وتلامذته مخطئون في اعتبار الجملة الاولى تحتوي على «مضمر» إعرابيّ (PRO) في مستوى البنية الاعرابيّة. ذلك أنّ المضمر موجود داخل بنية المصدر الصرفيّة لاخارجها. وهو مضمر واقع تحت حكم [حـ] التي في المصدر. فهو عنصر متحكّم فيه داخل البنية الصرفيّة، غير متحكّم فيه داخل البنية الاعرابيّة.

أمّا المثال الثالث فقد تولّد فيه المحلّ [ض⃗]. وهو محلّ اعرابيّ يجعل المحلّ الصرفيّ [ϕ/حا] محقّقا اعرابيّا على صورة نمثّلها ب [ضَ/حا] .

وهذا المحلّ محلّ متحكّم فيه اعرابيّاَ. وينتج عنه أنّ بنية المصدر الاشتقاقية المقوليّة تصير شبيهة ببنية الفعل الاشتقاقية :

(4) فعل / حَـ حا

(5) [مصدر / حَـ ϕ/حا + ض⃗ / حا] ← مصدر ض⃗ / حَـ حا

ولكنّها محقّقة اعرابيّا، لا صرفيّا. وهذا التحقيق الاعرابي يجعلها موافقة تماما، من حيث بنيتها المقولية، للبنية الاعرابيّة (ف فا (مف) :

(6) مصدر ضَ→ ضَ ض ↔ فـ فا
حَـ حا حَـ حا حَـ حا

هذا هو المحتوى الشكليّ، الاعرابيّ الاشتقاقيّ الدلاليّ، للقاعدة التراثيّة الناصّة على وجوب إضافة المصدر حتّى يعمل عمل الفعل.

وعلى هذا الوجه نفسّر تعلّق الشرط بالمصدر والفعل، دون لزوم مفهوم الجملة في الجواب. وهو تفسير كما نرى لا يكون إلاّ باعتبار الدلالة الممثّلة هنا بالبنية المقوليّة، جزءا لا يتجزّأ من النحو ،بل الجزء المسيّر للأبنية النحويّة.

§ 64 ـ أهميّة البحث في التشارط العامّ بين الاضافة والاسناد

قام تحليلنا في هذا البحث على أنّ البنية الاشتقاقيّة والبنية الاعرابيّة كلتاهما تشترط البنية المقوليّة.

فإذا عبّرنا عن : ضَ→ ضَ← / حَـ حا ↔ ف فا / حَـ حا على صورة أفقيّة كما يلي:

(1) [ض ض↔حَـ حا] ↔ ف فا ← حَـ حا]

فإننا نجد أنفسنا أمام صياغة تقبل التقويم المنطقي. فإذا رمزنا للبنية الاضافيّة، وللبينة المقوليّة وللبنية الاسناديّة بالترتيب بـ (ض، ق، س)، فإنّ الصياغة :

(2) (ض ← ق) ↔ [س ← ق]

لا تكون صياغة كاذبة إلاّ في حالتين :

أ . إذا كانت الاضافة والمقولة كاذبتين والاسناد صادقا

ب . إذا كانت الاضافة صادقة والمقولة والاسناد كاذبين

أي بصورة عامة إذا اجتمع كاذبان وصادق (انظر جدول الصدق في § 66)

ننبّه إلى أنّنا نعتبر الأبنية النحويّة صادقة صدقا مطلقا. فما نعنيه بالصدق والكذب هو حكمنا على البنية أنّها إضافة أو مقولة أو إسناد. فنحن نراقب صدق وصفنا للغة، لا اللغة نفسها.

أمّا أغلب الحالات (وعددها ستّ من ثمان في الحساب المنطقي). ففيها يصدق أنّ اشتراط الاضافة للبنية المقوليّة الأساسيّة يكافئ ويشارط اشتراط الاسناد للبنية المقوليّة نفسها.

من الممكن حسب هذا المنطق أن نستعرض جميع الأبنية المجرّدة الممثّلة لأنواع الاضافة بحثا عن الحالات النحويّة الممثّلة لحالتي الكذب في التشارط. لكنّ هذا يقتضي مسبّقا أن نكون قد حدّدنا بصورة واضحة جميع حالات الاضافة. وحللنا جميع القضايا التي يطرحها تصنيف الأبنية في صنف الاضافة.

علينا مثلا أن نبتّ في العلاقة بين الجار والمجرور إذا كان الجارّ حرفا، أهي أضافة أم لا ؟ وأن نبتّ في الابنية التالية :

(3) {متى تفعلْ أفعلْ}

(4) {حيثما تفعلْ أفعلْ}

(5) {أنّى تفعلْ أفعلْ}

الخ ...

أهي أبنية أضافة فيها الاسناد (أو مضمونه أو زمانه) مضاف إليه الظرف كما ندّعي، أم الاضافة غير قائمة بينهما كما يدّعي سيبويه وأغلب تلامذته (إن لم نقل كلّ النحاة). (الكتاب، III / 59، 71، 78، الخ)

إذا افترضنا أنّنا توصّلنا إلى تحديد الاضافات تحديدا صادقا، وكذلك تحديد المقولة والاسناد فإنّ العلاقة التشارطيّة :

[ضَ ضَ ← حـا] ↔ [ففا ← حـ' حا]

تكون علاقة صادقة وتجاوز حالات إضافة المصدر والصفات، بحيث ينعدم الفرق التقليديّ بين الاضافة اللفظيّة والاضافة المعنويّة، وتصبح كلّ إضافة تعادل الإسناد من حيث اشتراطها للبنية المقولية الأساسيّة.

إن توصّلنا إلى نوع من التعادل بين بنية الاضافة، والبنية الأساسيّة [ف فا (مف)]، فإنّ الاضافة تصبح ذات دور أساسي في نجاح التشارط الاشتقاقي الاعرابي، كما بيّنّا في تحليل عمل المصدر، ولكن في إطار أوسع يشمل كلّ الأنواع المكوّنة لصنف البنية الاضافية.

فإن وسّعنا هذا التعادُل إلى جميع الأبنية، فإنّه يمكننا في هذه الحالة، وفي هذه الحالة فقط، أن نفسّر كيف يمكن لأبنية نحويّة مختلفة أن تدلّ على «الشرط» دون أن تكون من جنس ما ينطبق عليه مفهوم [الشرط والجواب]، أي أن نفسّر الأمثلة التي رأيناها في القسم الأوّل بالخصوص (... ظالما أو مظلوما، لا أفعل دون أن... الخ).

§ 65 ـ افتراض أساس بنيويّ مقوليّ واحد مسيّر لكل الأبنية والمحلاّت والوظائف

بيّنّا في الفقرة السابقة أنّ الاعتماد على التشارط (ض⟵ ق⟵⟶س ⟵ ق) (حيث ض = إضافة، وق = البنية المقوليّة، وس = البنية ففا)، لا يكون صادقا في حالتين، وانّ عدم صدقه في هاتين الحالتين يستدعي تحليلا إختباريّا للاضافة، نبيّن به أنّ جميع أصنافها تؤدّي الدلالة المقولية [حجا]، فإذا تحقّق هذا صار التشارط المذكور أعلاه مؤهّلا للتصديق.

لكنّ هذه المهمّة تبتعد بنا، إذا حاولنا إنجازها كاملة، عن مركز اهتمامنا. ثمّ هي مهمّة طويلة جدّا. وليس من الثابت أن تنتهي بنا إلى ما نريد. ذلك أنّه إذا كان من السهل أن نلحق «في البيت» بالإضافة (مادام التراث قد مهّد لنا هذا) فمن الصعب للسبب نفسه أن نبيّن مثلا أنّ «والله» ذات التأثير المباشر ظاهريا في رفع المضارع بعد «إن» الشرطيّة، تنتسب إلى الاضافة وهي في الآن نفسه ليست من جنس الجارّ والمجرور، لأسباب سنجد تفسيرها كاملا في الفصول الأخيرة من القسم الأخيرة وليس من السهل أيضا في إطار المفاهيم السائدة أن نكسب بعض ملاحظاتنا محتوى نظريّا واضحا. من ذلك أننا لا نستطيع أن نبيّن أنّ البنية «كيف خرج زيد؟» بنية وسطى تقع فيها العلاقة بين «كيف» وما يليها بين المفعولية والنعتيّة والإضافة.

ومثل هذا البيان لازم إذا رأينا من واجبنا أن نفسّر العلاقة البنيويّة بين الأبنية التالية :

(1) خرج زيد ضاحكا

(2) خرج زيد كيف ؟

(3) كيف خرج زيد

(4) كيف يخرجْ زيد أخرجْ

وأن نربط بين هذه الأبنية والأبنية التي تحملنا من «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» إلى «(...) إن كان ظالما وإن كان مظلوما».

إذا كان من الصعب، في إطار مفاهيمنا العامة، أن نفسّر العلاقات البنيويّة التي تجعل بعض الأبنية دالّة على الشرط دون بعضها الآخر، تفسيرا يعتمد البنية النحويّة والبنية النحويّة فقط، (دون الاستعانة بالحدس المنطقيّ مثلا وبشكلنته المزيّفة للنحو)، وإذا كان من الصعب أن نحصر الأبنية الإضافية في نطاق أوسع ممّا لها في العرف الشائع، فعلينا أن نبحث عن وسائل أخرى نتجاوز بها الصعوبات الاختباريّة.

علينا ألاّ نذهب بعيدا. فأحسن الوسائل في تجاوز الصعوبات الاختباريّة هي أن نتّبع المنهج الافتراضي. فهو أقرب المناهج إلى مشاغلنا. فلا نظنّنا نجاوز الحقيقة كثيرا إذا قلنا بأن المنهج الافتراضي يتلخّص في الصياغة التالية «إذا انطلقنا من الافتراض (أ) وصلنا إلى النتيجة (ب) وإذا كانت (ب) تفسّر تناسق النظام قبلنا النتيجة (بَ)» أي إذا قلنا بأنّ المنهج الافتراضي، هو الصورة المنهجيّة الابستمولوجية من البنية الشرطيّة.

فلنفترض إذن، ومسبّقا، أنّ البنية الإعرابيّة المقوليّة [حجا (حا] بنية تسيطر على جميع الأبنية النحويّة الاشتقاقيّة والإعرابيّة على حدّ سواء. إذن ينبغي في حدود هذا الافتراض أن تكون الاضافة، ومهما كان تصوّرنا الجزئيّ لها، مظهرا إعرابيّا من المظاهر التي تحقّق بها البنية المقوليّة في صورة بنية محلّيّة وظائفيّة إعرابيّة. فيكون أنّه كلّما كانت لنا بنية مقوليّة كانت لنا إضافة مّا في النظام النحويّ.

نسلّم اعتمادا على هذا الافتراض أنّ بين البنية المقوليّة (ق = حجا) والبنية الاضافية (ض = $\overleftarrow{\text{ض}}$ $\overrightarrow{\text{ض}}$) علاقة جمعيّة مطلقة (ض ϑ ق). نحدّد هذه العلاقة بأنّها لا تعني سوى مدلول النصّ التالي :

«علما بأن (ق) هي [حجا (حا 2]، فإنّه مهما كانت الإضافة، فلنا في النظام النحوي وفي الآن نفسه بنية مقوليّة وبنية إضافيّة».

نعتقد أنّ هذا المدلول للعلاقة الجمعيّة بين البنية المقوليّة والبنية الاضافيّة مدلول له من العموم والسذاجة ما يخوّل له أن يكون افتراضا مسبّقا نسلّم به شرطا لعلاقات نظاميّة نحويّة تمكّننا من الاقرار بأنّ للإضافة دورا أساسيّا في الاسترسال البنيويّ الدّلالي يعوّض - عند الحاجة- دور الاشتقاق في هذا الاسترسال تعويضا يجاوز حالة المصدر التي حلّلناها في الفقرات السابقة.

نؤكّد كثيرا أهميّة الاستدلال على دور الاضافة. وذلك لأسباب ذكرناها في الفقرات الماضية وننبّه خاصّة إلى النقاط التالية :

- إن كان من الممكن حدسيّا أن نقبل بدون مناقشة أن المجرور في «خروج زيد» يوافق المرفوع في «خرج زيد»، وأن نقبل بسهولة أن المركّبين يخضعان لبنية مقوليّة واحدة، فليس لنا اختباريّا ما يجعلنا نستأنس بعقد علاقة مطلقة بين كلّ مرفوع وكلّ مجرور. فلا شيء ظاهريّا يدعونا إلى الربط بين المجرور والمرفوع في «خروج زيد» و«في البيت».

- كذلك، إن كان من الممكن الربط حدسيّا بين «ضَرَبَ عمرا» و«ضَرْبُ عمرو» فليس لنا اختباريّا ما يفسّر جميع الحالات التي فيها يتعامل الجرّ مع النصب

تعامله مع الرفع، وتعامل النصب مع الرفع، كما هو الحال في «ضُرِبَ عمرو» و«ضرب عمرو» و«يا رجلُ» و«يا رجلَ البيت».

– إنّنا في حاجة إلى أن نفسّر هذ الظواهر الاعرابيّة تفسيرا دلاليّا اعتمادا على «البنية المقوليّة الحدثيّة» لتركيز كون العلاقة بين الدلالة و البنية النحويّة تجاوز العلاقة بين بنيتين مختلفتين إلى أن تكون علاقة بين شيئين من جنس واحد، أي لتركيز كون الإعراب دلالة وكون الظواهر اللفظيّة سمات لحركة دلاليّة من نوع خاصّ.

– وهذا الأمر يفيدنا في فهم الشرط وفهم المسائل المتعلّقة به كما يفيدنا في فهم النظام كلّه. فليست جميع الظواهر الاعرابيّة موسومة صوتيّا بعلامات، تعين على عقد العلاقة بين الابنية المختلفة ظاهريّا. فلا يمكننا اختباريّا أن نستدلّ مثلا على أنّ المجزوم بعد «متى» في محلّ جرّ في الشرط و أنّ المرفوع بعدها في الاستفهام في حالة تحوّل من محلّ النصب إلى محلّ الجرّ و أنّ المجزوم بعد «من» قد يكون في محلّ رفع أو نصب، حسب وظيفة «من» في الجملة كلّها. وذلك لأنّنا لا نجد في هذه المواضع مكسورا ومفتوحا ومضموما.

وللاستدلال على دور الاضافة في الاسترسال البنيويّ الدلالي فوائد أخرى لا يسعنا التعرّض اليها جميعا. ونكتفي بالاشارة إلى أنّ الربط المقولي بين حالات الرفع والجرّ والنصب يؤدّي حتما إلى أنّ الاضافة والاسناد والنعت والعطف والبدل والشرط وغيرها من الابنية النحويّة أبنية تمثّل مظاهر مختلفة من نواة دلاليّة واحدة.

§ 66 ـ شرط التكافؤ بين الرفع والجرّ

لننظر الآن في ما يستلزمه اشتراطنا لعلاقة جمعيّة مطلقة بين الاضافةوالبنية المقوليّة الأساسيّة.

اتبعنا في دراسة هذا الموضوع جداول الصدق المنطقيّة.، مع تحوير طفيف نرجو ألاّ يكون مخلا بالمبادئ المنطقية. ويتمثّل هذا التحوير في تعويض رموز الصدق والكذب (ك، ص) برموز الإيجاب والسلب للدلالة على قيمتين وجوديّتين. وذلك لكون البنية النحويّة، كما بيّنّا في القسم الماضي، قائمة على الصدق المطلق. ولا نعتقد أنّ هذا التغيير يخالف مطلق الدلالة على التقابل الذي تنصّ عليه العلامات (ص ، ك) أو العلامات (0,1) المستعملة عند المناطقة.

بعد النظر في مجموعة كبيرة من الصيغ المعبّرة عن العلاقة بين الاضافة والمقولة والاسناد اخترنا الصياغة التالية :

ض ق ⟵ [(ض ⟵ ق) ⟷ (س ⟵ ق)]

ومفادها أنّه يصدق دائما في النظام النحويّ وبغضّ النظر عن الوقائع الاختباريّة ما يلي :

«إذا اشترطنا علاقة جمعيّة مطلقة بين الاضافة والبنية المقوليّة فإنه ينجرّ عنها أنّ اعتبارنا الاضافة شرطا للمقولة على المنوال [س ⟵ سَ] اعتبار مكافئ لاعتبارنا الإسناد شرطاً للمقولة».

يتّضح صدق هذا القانون من الجدول التالي :

القيم الممكنة للأطراف			الصياغة	
ض	ق	س	ض ق ⟵	[(ض⟵ ق) ⟷ (س⟵ق)]
+	+	+	+	+
+	+	−	+	+
+	−	+	+	+
+	−	−	+	−
−	+	+	+	+
−	+	−	+	+
−	−	+	+	−
−	−	−	+	+
			↑ قيمة الصياغة	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ التكافؤ بين اشتراط الاضافة للمقولة واشتراط الاسناد للمقولة لا ينعدم إلاّ في حالتين يمكن جمعهما في قاعدة واحدة وهي التالية :

«إذا انعدمت المقولة من النظام وانعدم معها إمّا الاسناد وإمّا الاضافة انعدم التكافؤ بين اشتراط الاضافة للمقولة واشتراط الاسناد لها».

وهي قاعدة معقولة حدسيّاً . إذ أنّ المقولة باعتبارها الأساس تقتضي أن توجد وأن توجد الاضافة أو يوجد الاسناد معها على الأقلّ.

وإذا سلّمنا بأنّ المقولة عنصر بنيويّ قارّ في النظام النحويّ، فإنّه يتبين بفضلها أنّ التشارط بين الاضافة والإسناد من جنس التشارط بين الاشتقاق

والإعراب، ويتبيّن وهو الأهمّ أنّ إدراج الدلالة المقوليّة في النظام النحويّ أمر لازم لفهم العلاقات الشكليّة بين الأبنية النحويّة عموما والأبنية الإعرابيّة بالخصوص. وهذا يؤكّد بطريقة مباشرة أنّ العلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها مسيّرة بالعلاقة الشرطيّة.

إذا اصطلحنا (على أثر النحاة) على أنّ الرفع والنصب والجرّ معان، وأنّ الضمّ والفتح والكسر ألفاظ، فمن دلالة [ض ق] أنّ العلاقة الجمعيّة بين البنية الإضافية والبنية المقوليّة تمثّل المعنى النحويّ المسمّى بالجرّ. وإذن فالقانون الممثّل له بالجدول الماضي ينصّ على أنّ الجرّ شرط لتكافؤ الجرّ والرفع، وذلك إذا اعتبرنا العلاقة بين الاسناد والمقولة هي المؤسسة للرفع. فيكون الجرّ مكافئا للرفع ما وجدت المقولة الحدثيّة ومعها الجرّ أو الرفع.

وأخيرا إن كان قد تبيّن في الفصول الماضية أنّ الاشتقاق والاعراب متشارطان تشارطا مباشرا مع الفعل الاشتقاقي والمحلّ الفعلي في البنية الاعرابيّة، وأنّهما مع اسم الفاعل واسم المفعول يمثّلان استرسالا بين البنية الصرفيّة والبنية الاعرابيّة الأساسيّة بفضل تشارطهما، وأنّهما مع المصدر يحقّقان الاسترسال والتشارط بفضل الإضافة، فإنه من خلال هذا الفصل يتبين أن الإضافة مطلقاً ومهما كان نوعها، إنما هي بنية إعرابية تحقق إعرابياً الإسترسال بين الإشتقاق والإعراب وذلك بفضل ما تتضمنه البنية من الدلالة الحدثية.

إذا صحّ أن الشرط اللغوي لا يعقد علاقة بين نقطتين بل يعقد حركة بين نقطتين، كما بيّنا في الفصل السابق، فلا بد أن يكون المجال الذي سمّيناه هنا بالإضافة مجال حركة إعرابية ما، أي مجال حركة تحوّليّة بين الأبنية. وهذا يعني أننا نفترض أن التحوّل من البنية الاشتقاقية إلى البنية الإعرابية الإضافية، ومن البنية الاضافيّة إلى البنية الإسناديّة لا يقوم على القفز من بنية إلى بنية وإنما يقوم على التحوّل عبر أبنية مختلفة ف «عندما» اقرب إلى الاضافة من «متى تفعلْ» و«متى تفعلْ» إضافة أقربُ إلى الاستفهام « متى فعل؟» أي أقرب إلى الاسناد من «عندما ...»، لكنّ «متى فعل ؟» الاستفهاميّة الإسناديّة أقرب إلى الاضافة من «يفعل غدا».

§ 67 ـ قانون التشارط والاسترسال البنيويّ

ننبّه في آخر هذا الفصل أنّ القانون :

ض ق ← ((ض ← ق) ⟷ (س ← ق))

قانون عامّ قابل للتوسّع صالح للانطباق على غير الاضافة.

وفعلا إذا عوّضنا رمز الاضافة «ض» برمز للاشتقاق (ش مثلا) فإنّ هذا القانون يبقى صالحا لتدعيم العلاقة التي حللناها بين البنية الاشتقاقيّة والبنية الاعرابيّة الأساسيّة. وفي هذه الحالة يكون نصّه «إذا افترضنا(اشترطنا) اشتقاقا ومقولة فإن اشتراط الاشتقاق للمقولة مشارط لاشتراط الاسناد لها».

الفرق بين وضع الرمز (ش) والرمز (ض)، أننا مع الرّمز (ش) نؤكّد التشارط الاشتقاقي الاعرابيّ، ومع الرمز (ض) نؤكّد ما يمكن أن نسمّيه بالتشارط الاعرابي الاعرابي، أي تشارط الأبنية الاعرابيّة بعضها مع بعض. فهذا القانون قابل لأن يوسّع إلى أبنية إعرابيّة أخرى غير الاضافة : كالبنية النعتيّة، أو التمييزية، أوالتوكيديّة أو غيرها. إذْ يكفي أن نضع عوض (ض) (ن) أو (ز) أو (و) أو غيرها من الرموز الدالة على مركّب ما من المركّبات النحويّة، حتّى نحوّل هذا القانون إلى قانون عامّ للتشارط ينصّ على ما يلي :

ي ق ← ((ي ← ق) ⟷ (س ← ق))

ونصّه :«إذا افترضنا بنية نحويّة والبنية المقوليّة فإنّ اشتراط هذه البنية النحويّة للبنية المقوليّة مكافئ لاشتراط الإسناد لها».

فما اهتمامنا الخاصّ بالاضافة في هذا الفصل إلاّ اهتمام ناتج عن رغبتنا في تأكيد دورها في الاسترسال بين الاشتقاق والتصريف والاعراب، وهو دور لا نجده في غيرها من الأبنية، وهذا أمر قد بيّنّاه عند تبنّينا رأي نحاتنا في كون المضاف اليه يتنزّل منزلة النون من الكلمة.

لننظر الآن في أبعاد هذه التوسعة ودلالتها . إنّها تعني أنّه اذا صحّ :

– أنّ البنية المقوليّة الحدثية [ححا (حا] بنية مقولية مجرّدة عامّة تسيّر الابنية النحويّة كلهّا،

– واذا صحّ اعتمادا على قانون المحافظة على البنية المقوليّة أنّ كلّ بنية نحويّة مهما كانت، تحافظ مهما كانت صورتها الشكليّة على هذه البنية محافظة شرطيّة على الصورة [س ← سَ]

– وإذا صحّ أن البنية الاعرابيّة الأساسيّة [ففا (مف)] بنية إسناديّة مجرّدة جدّا تتميّز عن بقيّة الأبنية بأنها أكثرها أمانة في المحافظة على البنية المقوليّة باعتبارها تشكّلا إعرابيّا محلّيا متّجها إلى اللفظ من البنية المقوليّة.

فإنّه ينبني على كلّ هذا، واعتمادا على القانون الذي قدّمناه، أنّ جميع الأبنية النحويّة أكانت اشتقاقيّة أم إعرابيّة أبنية قابلة للتعويض بالبنية [ففا (مف)].

ليس من اللازم اختباريّا أن نتيقّن من صحّة هذا الرأي، مادام القانون الذي قدّمناه قانونا صحيحا منطقيّا، ويبقى صحيحا ما حافظنا على المصادرة الأولى وهي وجود [ححا (حا)] بنية مقوليّة دلاليّة في قمّة الهرم النحويّ. فعلينا حسب هذا المنهج الافتراضي الاستدلالي أن نتصرّف مع جميع الأبنية على هذا الأساس، وأن نحلّ جميع المشاكل التي تعترضنا في الوصف الاختباريّ حلاّ لا يناقض ما ينصّ عليه هذا القانون، ونسمّيه لأهميته بقانون التشارط والاسترسال البنيويّ.

ولمّا كانت الأبنية النحويّة المختلفة (الاشتقاقية والإعرابيّة) أبنية متنوّعة غير قابلة لأن تصنّف كلّها في صنف ما يسمّى بالجملة، ولمّا كانت كلّها مشارطة لـ [ففا (مف)] فإنّه ينبغي، حسب الاستدلال الذي اتبعناه إلى الآن، أن نعتبر [ففا (مف)] بنية لا تستلزم أن تكون جملة بالضرورة، وإن كان من الممكن أن تكون جملة. وينبني على هذا أن كلّ الأبنية النحويّة يمكن أن تكون جملا ويمكن ألاّ تكون. وهذه نتيجة أساسيّة لاستدلالنا سنرى أنّها توافق كثيرا من حدوسنا الاختباريّة العامّة والمشتركة، فهي تفسّر لنا شكليّا لماذا يمكن للطفل أو للكهل بعده أن يتصرّف مع الكلمات وكأنّها دلاليّا جمل.

خلاصة قانون التشارط والاسترسال أن جميع الأبنية النحوية الاشتقاقية والإعرابية صور من الدلالة المقولية الدنيا لـ [ففا (مف)] بحيث يمكن تمثيلها بهذه البنية، وهذه البنية فقط.

5/II

الأساس المقولي الوجودي
والتواجدي لقانون التشارط
والاسترسال بين الأبنية



1.5/II

عدم قدرة المعجم المقولي المثري للبنية الحدثية
على تفسير قانون التشارط والاسترسال بين الأبنية

§ 68 ـ تمهيـد

انتهينا في الفصل الماضي إلى شكلنة التشارط والاسترسال بين الأبنية النحويّة الاشتقاقيّة والإعرابيّة. وقد عبّرنا بهذه الشكلنة عن الأساس الذي بمقتضاه تتولّد دلالات الأبنية من تعاملها الذي عرضنا ظواهره من القسم الأوّل. فالأبنية بطبيعتها ينصبّ بعضها في بعض، وتتداخل في تحقيقها المتنوّع للدلالة المشتركة. وذلك حسب تدرّجها في مستويات التجريد في اتجاه الوسم اللفظي المنوّع، أو في اتجاه التشكّل المقوليّ الموحّد.

لقد صار من المعقول، حسب قانون التشارط والاسترسال، أن نجد أبنية نحويّة مختلفة تشترك في بنية دلاليّة شرطيّة واحدة.

إلاّ أنّنا إلى الآن لم نحدّد هذه البنية الشرطيّة المجرّدة والتي تجاوز دلالة المنوال [(...) إن...] الموجود في المستوى الاعرابي التصريفي المجرّد إلى دلالة [مج (...) إن ...] التي تمثّل الصنف الأعلى المجرّد لكلّ ما يدلّ على الشرط، والذي يشارك في المستوى الاعرابي المجرّد أبنية أخرى كـ [(...) لـ ...] أو [(...) و...] (أبنية التعليل المختلفة، وغيرها من الأبنية القريبة منها وكذلك المعيّة والحال) .

إننا لم نحدّد كيف يمكن لبنية محلّيّة إعرابيّة عامّة أن تكون مهيّأة للتعبير عن الشرط وعن غيره في المستويات المتجهة إلى اللفظ.

نحاول في هذا الباب، واعتمادا على ما وصلنا إليه، أن ندقّق وأن نتقدّم في تفسير تولّد الدلالة الشرطيّة، في أبنية ليس من الضروريّ أن تدلّ على الشرط. فلقد رأينا في مواضع عدّة من هذا البحث (لا سيّما في القسم الأوّل) أنّ الدلالة الشرطيّة غير مختصة باستعمال [إن] وأنّ لـ [إن] وأبنيتها استعمالات تجعل مفهوم الشرط مفهوما غامضاً .

§ 69 ـ مرحليّة التعيّن الدلالي المميّز للشرط عن غيره من الدلالات البنيويّة

لقد بينّا في تتبّعنا للمستويات النحويّة أنّه كلّما اتجهنا بالمستويات نحو اللفظ

ازدادت الأبنية تنوّعا وازدادت دلالتها الحاصلة وضعفت دلالتها المحتملة. والعكس بالعكس، إذا اتجهنا بالمستويات نحو المقولة.

من المتوقّع على هذا الأساس أن الأبنية تسير اذن في اتجاهين اتجاه يقوى فيه حصول الدلالة الشرطيّة واتجاه آخر يضعف فيه حصول الدلالة الشرطيّة وتقوى الاحتمالات الدلالية على صورة تجعل الدلالة الشرطيّة مجرّد احتمال :

(1) إذا طلعت الشمس طلع النهار

إن طلعت الشمس طلع النهار

(2) إن يفعلْ ... يفعلْ ...

إن فعل ... فعل ...

(3) أنّ يفعل ... يفعل ...

من فعل . ... فعل ...

(4) (...) فـــفا (مف) فـــــــفا (مـف)

(5) (...) حـــحا (حا) (حـــــحا) (حا)

ومفاد هذه الملاحظة أنّ سيطرة البنية المقوليّة على جميع الأبنية وتشارط الأبنية الاشتقاقية والاعرابيّة المختلفة مع البنية الاعرابيّة الأساسيّة [ففا (مف)]. من شأنهما أن يجعلا الدلالة الشرطيّة في أساسها بنية نحويّة غير متميّزة عن غيرها من الأبنية في المستويات التجريديّة العليا. فبحسب التشارط البنيوي يمكن لـ [ححا (حا)] أن تمدّنا بـ «ظالما و مظلوما» التي لها معنى «إن كان ظالما وإن كان مظلوما» والتي لها معنى «إن ظلم و إن ظلم»، كما يمكنها أن تمدّنا بالجملة التالية :

(6) إقرأ كتابك فاتحا و مفتوحا

وهي جملة لا تقبل الاستبدال بـ «إن و إن»، رغم اشتراكها مع الأخرى في «فاعلا ومفعولا»، أي رغم اشتراكهما في بنية تصريفيّة مجرّدة واحدة. وفي اعتقادنا أنّ ذلك لا يرجع إلى المعجم بالضرورة، إذ علينا أن نفسّر لماذا يمكن لبنية واحدة أن تعبّر وألاّ تعبّر عن الشرط منذ المنطلق.

في العموم، لا تتميّز البنية الشرطيّة عن غيرها من الأبنية. وإن الاشتراك المقولي بين الأبنية من شأنه أن يجعل الدلالة الشرطيّة الحاصلة مرحلة من مراحل التعيّن البنيويّ وهو تعيّن قائم على إبطال بعض احتمالات البنية المجرّدة لفائدة احتمالات أخرى .

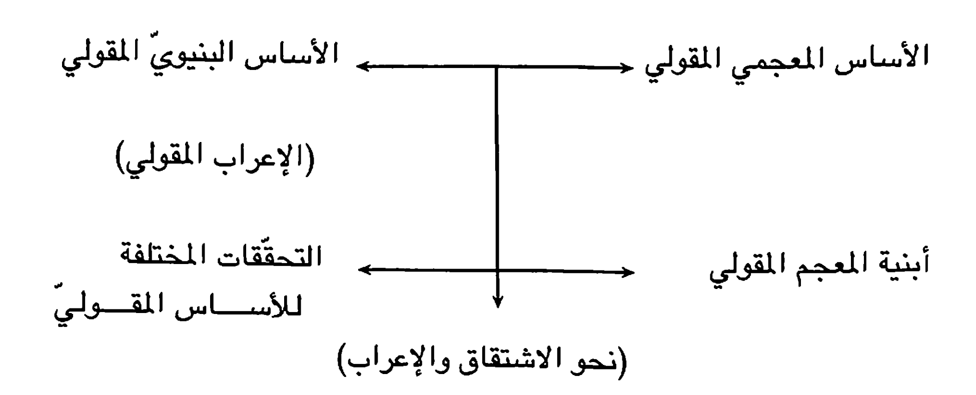
فالبنية التي تدلّ على الشرط عند الإنجاز بنية دالّة عليه احتماليّا منذ نشأتها المقوليّة ولكنّها لم تتعيّن له دون سواه إلاّ في مرحلة من مراحل التدرّج البنيويّ نحو اللفظ. أمّا البنية التي لا تدلّ عليه وتدلّ على سواه، فهي بنية أيضا تدلّ عليه احتماليّا كما تدلّ على سواه، ثم تعيّنت لغيره في مرحلة من مراحل التدرّج البنيويّ نحو اللفظ. فالتجريد البنيويّ الموحّد يقتضي أن تكون الدلالات الشرطيّة وغير الشرطيّة دلالات محتملة في بنية واحدة تنشأ منها الأبنية المختلفة دلاليا عند تدرّجها نحو اللفظ .

إنّ الدلالة الشرطيّة إذن، في بنية تصريفيّة مّا، ليست إلاّ تعيّنا يحصر هذه الدلالة في المستوى التصريفي على حساب دلالة أو دلالات أخرى كانت البنية الإعرابيّة المجرّدة تحتملها قبل تحقّقها في المستوى التصريفي.

ولا شكّ عندنا أنّه اعتمادا على مبدإ التشارط الاشتقاقي الإعرابي يمكن للاشتقاق أن يكون ذا دور في هذا التعيّن الدلالي، وأنّ هذا الاحتمال الدلالي احتمال ترثه الأبنية عن المستوى المقولي.

§ 70 ــ المستوى الفقير والمستوى الثريّ من المقولات وتعاملهما مع الاشتقاق والاعراب

لقد اقترحنا (§ 40)، تصوّرا عامّا لانتظام المستوى المقولي، نعيده هنا للتذكير :



يتحقّق المعجم المقولي والإعراب المقولي في مستويين مختلفين : مستوى مجرّد فقير الدلالة، ومستوى أقلّ تجريدا ويتميّز بالثراء.

فالأساس المعجمي المقولي يحتوي على المقولات الأساسيّة الدنيا وأهمّها في نظرنا قيمتا الايجاب والسلب المعبّرتين عن الوجود والعدم. ونقترح لأسباب سنوضّحها أثناء ما يلي من البحث أن يكون الأساس المعجمي المقولي يحتوي على الدلالات الدنيا : الجمع والشرط والانفصال، وسنعرّف هذه الدلالات في هذا القسم اعتمادا على ما نسمّيه بالتوزيع الشحني للقيم الوجوديّة.

أمّا لأساس البنيويّ المقولي فقد صرّحنا أنّه يحتوي على البنية [ححا (حا)] وبين الأساس المعجمي المقولي والأساس البنيويّ الإعرابي المقولي علاقة تشبه العلاقة التي بين الاشتقاق والإعراب المحلي المتجهين نحو اللفظ، أي أن الأساس المعجمي المقولي بقيمتيه السلبيّة والإيجابيّة يملأ معجميّا مقوليا البنية [ححا (حا)]. سندرس هذا الملء في الفصل الموالي لهذا مباشرة ، لنحدّد الاحتمال الشرطي في البنية المقوليّة.

نهتمّ في هذا الفصل بالمستوى الثاني الثريّ لنتخلّص منه بعد ذلك. يشمل هذه المستوى أبنية المعجم المقولي. ففيه نجد الظرفيّة والسببيّة والتشارك، والمصاحبة، والطلب، وغيرها من المقولات المسيطرة على المعجم اللفظي وعلى الأبنية التصريفيّة ولا سيّما المعجّمة منها.

السبب الذي يجعلنا نفصل بين الأساس المعجميّ المقوليّ وأبنية المعجم المقولي أنّنا نرفض ان تكون قيمة الوجود والعدم في مستوى التشارك أو السببية أو الظرفيّة. وذلك لأمر بسيط وهو أنّك لا تستطيع أن تتصوّر سببا ونتيجة مثلا قبل أن تتصوّر مسبّقا وجودهما. فالوجود والعدم قيمتان مطلقتان سابقتان لمختلف العلاقات الرابطة بين الموجودات.

وسنرى أنّ هذا التصوّر خال من التفلسف، وأنّه يوافق خصائص الأبنية اللغويّة النحويّة. ويمكن للمتعوّد بالنظر المنطقيّ أن يرى بسهولة تأثير التفكير المنطقي الشكليّ في اختيارنا هذا، وعلاقة هذا الاختيار بموقفنا من علاقة المفاهيم المنطقيّة بالنحو وبمفهوم الصدق المطلق في الأبنية النحويّة.

اقترحنا في مقابلة «أبنية المعجم المقولي» أبنية إعرابيّة مقوليّة ثريّة. هذه الأبنية صورة ثريّة من البنية الفقيرة [ححا (حا)]. ولن نهتمّ في بحثنا هذا بهذه الأبنية الثريّة. ففي هذا الموضع من النظام المقولي نحشر جميع الأبنية الحمليّة المتعلّقة بالعلاقات المعجميّة اللفظيّة وبغيرها من العلاقات. ففيها يتعيّن مثلا أنّ [حـ] حدث حركيّ يتطلّب منبعا وموردا، أو أنّه حركيّ يتطلّب قائما (به)، ومتحمّلا له، أو أنهّ سكوني يتطلّب مَقَرّا له (يتّصف به مثلا) الخ...

يتضمّن تحليلنا هذا أنّنا نرى أنّ أبنية المعجم المقولي والأبنية الإعرابيّة المقوليّة الثريّة الممثّلة للتحقّقات المختلفة للأساس البنيويّ أبنية تتعامل أساسا مع المستويات الموسومة لفظا، أي أنها تتعامل أساسا مع الاشتقاق فالمعجم فالأبنية الاعرابية المصرّفة.

أمّا الأساس المعجمي المقولي والأساس البنيويّ المقولي فيتعامل مع الشّكل الإعرابيّ بالخصوص، ويسيطر بطريقة مباشرة على المستويات الموسومة باللفظ، باعتبارها محقّقات للأبنية الاعرابيّة المجرّدة. وسنرى ما يبرّر هذا الرأي في الفصول المقبلة، وخاصّة في القسم الأخير من هذا البحث.

§ 71 – المستوى الثريّ من المقولات وصور من تحقّقه عبر الاشتقاق في الأبنية المصرّفة

تمرّ العناصر المقولية وأبنيتها إلى الاشتقاق والاعراب على صور مختلفة ومتكاملة يسيّرها قانون التشارط والاسترسال الذي حلّلناه في الفصل السابق.

ومن الخطإ أن تعتقد أنّ كل عنصر مقوليّ، أو كلّ بنية مقوليّة تتحوّل نحو التشكل الموسوم باللفظ (الاشتقاق) أو التشكّل المحلّي القابل للوسم اللفظي الاشتقاقي (الإعراب)، عبر بنية اشتقاقيّة أو إعرابيّة مخصّصة له. فالأبنية الاشتقاقيّة لكونها موسومة لفظا معرّضة إلى التغيّر في الزمان. أمّا الأبنية الإعرابيّة المجرّدة، فلكونها أوفى من أبنية الاشتقاق في محافظتها على البنية المقوليّة، فهي تكتفي بتمثيل الخصائص العامّة للأساس المقولي المعجمي والبنيوي الإعرابي [حجا (حا)].

فالمقولات لكونها مستقرّة في التاريخ تمرّ إلى المستويات الدنيا على صورة تقيها من التحجّر الدلالي المؤدّي إلى التغيّر.

لنأخذ من الأبنية المقوليّة الثريّة مثال السببيّة لصلتها الوثيقة بالشرط، ولكونها أوضح منه.

تتشكّل السببيّة في المعجم المقولي الثريّ في صورة بنية ثنائيّة هي (سبب، نتيجة)، أو [سبب، مسبّب] (لا أهميّة هنا للمصطلحات). تمرّ هذه المقولة إلى الاشتقاق على صورة من الصور التالية :

أ ـ في صورة صيغة اسميّة قابلة للتعجميم بجذر معجمي صوتيّ : كلمة [سبب] مثلا. نظريّا لا شيء يمنع العربيّة من تخصيص صيغة للسبب على غرار تخصيصها صيغة لاسم المكان، ولكنّ العربيّة لم تنجز هذا الإمكان. ولكنها رغم

ذلك واعتمادا على الصيغ المعروفة عبّرت بالصيغ الجعلية كـ [أفعل] عن هذه المقولة، أو عن جزء منها.

ب - في صورة صيغة فعلية على النمط نفسه [سبّب] [جعل] الخ .

جـ - في صورة صيغة حرفيّة تكتنز دلاليّا بنية ثنائيّة [سبب، مسبّب] تتحقق إعرابيا في محلّين تحقيقا عبّرنا عنه في القسم الأوّل بأنّه انفجار خارجيّ له. من أمثلة هذه الصيغ الحرفيّة [ل] ، وهي الأداة التي تسم في المستوى التصريفي الإعرابي المجرّد إحدى أبنية [(...) (لـ...)].

تتشارط هذه الأبنية الاشتقاقية مع أبنية إعرابيّة على صور حلّلناهاسابقا. ونقدّم الآن بعض آلياتها.

يمكن للبنية المعجمية المقولية (سبب ، مسبّب) أن تثري الأساس البنيويّ المقولي [حـحا (حا)].

أ ـ لتكوين بنية حمليّة مّا، كأن تخصّص مثلا الحدث [حـ] للسبب والحادث الأوّل [حا] للمسبّب، والحادث الثاني [حا$_2$] للمسبّب وهو ما يكوّن ما يسمّى بالأبنية الجعلية. ولا يكون هذا الأمر إلاّ بتعامل لازم بين الاشتقاق (ومعجمه اللفظي) والإعراب، كما هو الأمر في الأبنية التصريفيّة المجرّدة التي من صنف : {أفعل الفاعل المفعول}، أو الأبنية التصريفية المعجّمة التي من صنف {قتل الفاعل المفعول}.

وهذا يعني أنهّ لا يمكن للمعجم المقولي عند إثرائه للبنية الحدثيّة أن يكوّن بنية إعرابيّة مجرّدة، فالبنية [ففا (مف)] تمثّل البنية الحدثيّة تمثيلا مطلقا غير خاضع لبنية حمليّة معيّنة بالمعجم المقولي وذلك حسب ما يقتضيه مبدأ المحافظة على البنية.

ب ـ الطريقة الثانية التي يمكن بها إثراء الأساس البنيوي المقولي بالأبنية المعجميّة المقوليّة تتمثّل في توزيع طرفي البنية المعجميّة المقولية على بنيتين مقوليتين وذلك بتخصيص [حـحا (حا)] للسبب مثلا وتخصيص [حـحا (حا)] أخرى للمسبّب. وهذه العمليّة من صنفين :

ـصنف مقيّدبالاشتقاق ويقتضيأداةللعلاقة،ومثالها[لـ]وبهذاالصنفيتحقّق التشارطالاشتقاقيالاعرابي،

ـ وصنف حرّ يترك لاستعمال المتكلّم وهو ما يكوّن ما نسميه في تراثنا بالاستئناف البياني [لم يأت زيد، إنّه مريض].

هذه النماذج التي قدّمناها لمقولة السببيّة، تتحقّق في الشرط، أيضا كما يتّضح من الأمثلة التالية :

أ – صورة اسمية : {الشرط، الاشتراط...}

ب – صورة فعلية : {اشترط، أفترض ...}

جـ – صورة حرفية : {إن...}

ومنها تتكوّن أبنية حمليّة منها :

أ – اشترط (س، ص) حيث س : حا$_1$ ، و ص = حا$_2$

ب– تشارط (س،ص) حيث س و ص = حا$_1$

وهي أبنية قد تحقّق في صورة إسنادية، أو في صورة إضافيّة ومنها أيضا تتكوّن البنية الإعرابيّة المصرّفة [(...) إن...]، ويتكوّن نوع من الاستئناف البياني شبيه بما نجده في التعابير الدارجة الشائعة.

(1) تضربني، أضربك

وهي تراكيب ذات صلة بالجمل الطلبية :

(2) اضربْني أضربْك

وقد تتداخل مع الجمل السببيّة الجعليّة :

(3) قفا نبك (= لنبكي)

وهي أيضا ذات صلة بالاسناد الاسمي :

(4) شرط الزواج المهر

هذ النماذج التي قدّمناها من مرور الأبنية المقولية إلى الاشتقاق والاعراب متشارطين تبيّن :

أ ـ أنّ المقولات تحافظ على نفسها من تغيّر الوسم اللفظي بتنويع الصور البنيويّة التي تستعملها.

ب ـ وأن التخصيص البنيويّ لها يقع في حدود ضيّقة جدّا فلقد رأينا في غير هذا الفصل أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة [(...) إن ...]، [(...) لـ...] الخ، بنية من وظائفها أن تحافظ على المقولة (الشرطيّة، أو السببيّة أو غيرها) محافظة محلّيّة. بحيث إذا تغيّرت [إن] في ذاتها أمكن للسان أن يعوّضها بلفظ آخر، مهما كان. سندرس في الفصل الموالي وفي بقيّة القسم العنصر القارّ المحافظ على البنية المجرّدة.

§ 72 عدم قدرة المستوى الثريّ من المقولات على تفسير التعامل المقولي في المستوى الاعرابي المصرّف

لننظر الآن في مثال نقدّم فيه صورة من تعامل الأبنية الاعرابية والاشتقاقية

(المعجميّة) في تأدية المقولات تأدية متداخلة تستعمل فيها الطرق المبيّنة أعلاه.

لنفترض الحوار التالي :

(1) ما باله حزينا ؟

(2) لقد اشترطت ليلى عليه مهرا

(3) وما الذي يحزنه في ذلك؟

(4) أنها لن تتزوّجه إن لم يعطها المهر

هذا الحوار وإن كان مصنوعا، فهو عاديّ جدّا في حياتنا اليوميّة. ونلاحظ فيه أنّه يبدأ بالاستفهام عن الحال استفهاما مسيّرا بالمقولة السببيّة.

والجواب عنه، وهو ذكر السبب، كان ببنية حمليّة استعملت الشرط محمولا فاعله ليلى وموضوعه ، وهو المهر مضمون الشرط. واقع في البنية الإعرابية مفعولا به. هذا الجواب يتحوّل موضوع استفهام جديد مسيّر بالمقولة السببيّة. وكان جوابه المفسّر للسبب متضمّنا شرطا محدّدا بالبنية الإعرابيّة المصرّفة [(...) إن...]. وهذا التفسير في مجمله إعادة للجملة الثانية مع إضافة إخباريّة. وذلك أنّ اشتراط المهر في الجملة الثانية يستلزم احتماليا لزومه للزواج، ولكنّ الجملة الرابعة أوضح من الثانية في التعبير عن هذا اللزوم.

كان يمكن للجملة الرابعة أن تكون على إحدى الصور التالي :

(5) أنها لن تتزوجه إلاّ بشرط أن يعطيها المهر

(6) شرطها في الزواج أن يعطيها المهر

(7) اشترطت عليه المهر قبل الزواج

تبيّن هذه الأمثلة :

أ- أنّ الدلالة الشرطيّة ليست في حاجة إلى مفهوم «الجواب» فيمكن لهذه الدلالة ألاّ تتحقّق بعلاقة بين [ج و ج] . فالبنية [ففا (مف)] كافية،

ب ـ ومفاد هذه الملاحظة أنّ الدلالة الشرطيّة قد تتحقّق في عنصر متمّم مثل [إن ج2] كما يمكن أن تتحقق في متمّم اضافيّ يعوض [إن] وهو [شرط أن...] بمقتضى التشارط الإعرابي الإعرابي. وكذلك يمكن أن تتحقق داخل العناصر الأساسية أي بين الفعل والفاعل والمفعول. والملاحظ أنّ تحقّقها الداخلي يوافق إلى حدّ مّا تحققها في [شرط أن] كما يتضح من المقارنة التالية :

(8) ... إن ...

(9) شرط أن....

(10) اشترطت أن ....

وهذا يدلّ على أنّ الجواب لادخل له في الشرط مقوليّا. فصلة الجواب بالشرط، لا يستوجبها الشرط نحويّا. وسنعود إلى هذه النقطة على صورة أخرى في هذا البحث.

جـ - يتعامل في هذه الأمثلة الاستفهام والسبب والشرط، والحال وقد يفسّر هذا التعامل بأنّه ظرفيّ مقاميّ. إلاّ أنّ هذا التفسير لا يستجيب لملاحظاتنا الاختباريّة المتنوّعة. فلقد رأينا الحال يتعامل مع الشرط في غير هذا المثال. وفسّرنا تعامل السبب والشرط في فصل سابق بأنهّ ناتج عن سيطرة البنية [(...)... (...)] وهي بنية جوفاء على الأبنية {[(...) إن ...]، [(...) لـ ...]، [(...) و ...] الخ...}.

أمّا الاستفهام فصلته بالشرط أقوى من كلّ مقام، حتى أنّ النحاة في عهد الخليل تساءلوا في إمكان اعتبار كلّ ما يستفهم به صالحا لأن يجازى به (سيبويه، الكتاب، 59/III).

د - إذا نظرنا في معجم المقولات المسيطر على هذه الأمثلة، وجدنا أنها مقولات قابلة للانفصال. فليس لنا ظاهريّا ما يدعو إلى اعتبار هذه المقولات {ظرفية حالية، سببيّة ، شرطية، طلبيّة} مقولات متشارطة.

فمقولة السبب لا تقتضي الشرط بالضرورة، وقد نبّه إلى ذلك المناطقة منذ القديم، فعلى أساس انفصال الشرط عن غيره من المقولات سمّى المناطقة العرب مثلا بعض الشرط بأنّه اتفّاقيّ (انظر عادل فاخوري، منطق العرب، ص 114). وكذلك لا تقتضي الحالية السببيّة ظاهريّا.

ومع ذلك فاللغة تستعمل حرف الجرّ [بـ] للحال، والسبب ، وتستعمله في العبارة «بشرط أن» والباء، كما نعلم هي للالصاق مطلقا، وتقارب في دلالتها دلالة الواو على الجمع المطلق، حتى أن النحاة فسّروا التشابه بين باء القسم وواوه، بأنّه ناتج عن تشابه في المخرج وتشابه في المعنى وهو الجمع (الرمّانى، معاني الحروف، ص 41).

هـ - هذه الملاحظة الأخيرة تدعونا إلى المضيّ في افتراضنا المبدئيّ وهو أنّ سرّ التعامل الدلالي موجود في الأساس المقولي، وأنّ المعجم المقولي والأبنية الحمليّة مجرّد محقّقات لهذا الأساس، وأنّ هذه المعطيات الدلالية {ظرفية حالية، سببية شرطية الخ} لا تتمايز في مستوى الأساس، وإن كانت أصولها فيه.

و – هذا الرأي يوافق مالاحظناه في البنية الاعرابية المجرّدة والخالية تماما من العناصر الاشتقاقية الفعلية والاسميّة فالشكل المحلي الوظائفي التالي : [(...) ... ...] (حيث النقاط علامة على البنية الاعرابية الاساسيّة [ففا (مف)] لا يميّز بين الشرط والحال والمفعول لأجله وغيرها. ولمّا كانت [ففا (مف)] تحافظ على البنية الحدثية المجرّدة محافظة كاملة فهذه البنية إذن تشترط البنية المقولية :

[(...)	...	...]	
ففا (مف)	[ ]	ففا (مف)	البنية الإعرابية
حجا (حا)	[ ]	حجا (حا)	البنية المقولية
...	(إن) ل و	...	البنية الإعرابية التصريفية المجردة

فعلينا إذن أن نبحث عن سرّ التعامل والتداخل في العلاقة بين أساس المعجم المقولي والبنية الحدثية، أي أن نجد تعيّنا لـ [حجا (حا)] اعتمادا على المقولات الأساسيّة ولا سيّما الوجود والعدم، وأن نفسّر تحوّل الدلالة إلى الاشتقاق والإعراب انطلاقا من هذا التعامل بين الأساس المعجمي المقولي والبنية الحدثيّة.

§ 73 ـ الثراء الدلالي وقانون التشارط والاسترسال.

عرضنا في الباب السابق، «مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة الحدثيّة» و«قانون التشارط والاسترسال البنيويّ» على صورة افتراضيّة، إن كانت مبرّرة اختباريّا، فهي في أساسيها النظريّ والمنهجيّ برهانيّة تقوم على المصادرة والافتراض المسبّق.

يقتضي هذا المنهج الالتزام بمقرّراته، واعتمادها في تفسير الظواهر الاختباريّة على صورة متماسكة.

ولقد لاحظنا خاصّة في القسم الأوّل أنّ التعامل الدلالي بين الأبنية يستوجب الصعود التجريديّ نحو أبنية شاملة وفقيرة من حيث دلالتها الحاصلة. وقد اقتضى منّا هذا الصعود التجريديّ الانطلاق من افتراضات كوّنت الأساس الحدسي للمبدإ والقانون المذكورين أعلاه.

أهمّ هذه الافتراضات أنّ الأبنية، كلّ الأبنية مسيّرة بالبنية المقولية الحدثية. فلولاها لما كان للاسترسال والتشارط معنى. فخصائص البنية المقوليّة إذن تمثّل الموطن الذي فيه ينبغي أن نجد التعبير الاختباري للاسترسال والتشارط بين الأبنية.

لقد افترضنا في هذا الفصل وفي فصول سابقة أنّ المستوى المقولي الذي فيه البنية الحدثيّة الأساسيّة ، ذو مستويين : مستوى ثريّ الدلالة ويتعامل خاصّة مع الاشتقاق والأبنية الاعرابية المصرفّة، ومستوى فقير الدلالة يسيطر على غيره من المستويات النحويّة، ويسيطر بالأخصّ على البنية الإعرابيّة الأساسيّة المجرّدة.

بمقتضى مبدئنا في أنّ أفقر الأبنية دلاليّا أقدرها على تفسير التعامل الدلالي بين الأبنية وهو مبدأ ناتج عن ملاحظات لغويّة شتى وعن إقرارنا بأنّ نجاح الرياضيات والمنطق ناتج عن اعتمادهما على مثل هذه الأبنية ، حاولنا في هذا الفصل أن نبيّن أنّ مقولات من صنف {السّببيه، والشرطيّة، والحالية والطلب وغيرها} مقولات شديدة التعيين ولا تفسر لماذا يمكن لبعضها أن يشمل بعضها الآخر، أو أن يدلّ عليه، أو أن يتعامل معه تعاملا مّا.

هذا الثراء يجعلها مقولات غير صالحة لتفسير التشارط والاسترسال. وهذا ما يستوجب منّا الانتقال إلى أبسط المقولات على الاطلاق، وهي المقولات المؤسّسة للنظام كلّه. ومحور هذه المقولات هو الوجود والعدم.

2.5/II

دور الشحنة الوجوديّة في إثراء البنية المقوليّة
بفضل قواعد الدور التكراري المسيّر
بقانون التشارط والاسترسال

§ 74 - أهميّة الإيجاب والسلب والحدثية في تكوين الأساس المعجمي المقولي

تتميّز البنية المقوليّة الحدثيّة الأساسيّة ببساطتها المطلقة. وينجرّ، عن افتراضنا أنّ جميع الأبنية الاشتقاقيّة والإعرابيّة تشترطها، وأنّها جميعا صور بنيويّة ممثّلة لها، أنّ الظواهر النحويّة تشكل من الناحية الدلاليّة شبكة من الأبنية الحدثيّة البسيطة على صورة شبيهة بما يلي : ... حجا (حا) ... حجا (حا)... ... }. وإذا كان من المجدي أن نشبّه البنية الحدثيّة بشيء يقرّب إلى الأذهان دورها التكويني للأبنية النحوية فأحسن ما تشبّه به هي الخليّة المكوّنة لنسيج عضويّ حيّ، أو الهباءة المكوّنة لنسيج عضويّ مّا. ولا يمثّل ملؤها بالعناصر المعجميّة المقوليّة سوى ضرب من الإثراء يجعل منها أبنية حمليّة قابلة للإنجاز. لكن المثّل الأكمل والأوفى لها، وهو البنية الوظائفيّة المحليّة الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة [ففا (مف)]، لا يكوّن في ذاته بنية حمليّة ، وانما هو الوعاء القابل للملء أحيانا بالأبنية الحمليّة على صور ينبغي البحث فيها في دراسة أخرى.

تتعامل هذه البنية الحدثية مع المعجم الأساسي للمقولات، ولقد افترضنا أنّ هذه المعجم يتكوّن من :

أ ـ مقولة الوجود والعدم محقّقة على صورة بسيطة جدّا، نفترض لأسباب عمليّة ونظريّة سنرى أبعادها في الأقسام الموالية من هذا البحث، أنّها لا تجاوز مجرّد قيمة شحنيّة هي الإيجاب والسلب (+، −). وتمثّل هاتان القيمتان في الجهاز النظري الذي نقترحه أكثر الدلالات سذاجة وأعزّها عن التعريف والشرح فهما قيمتان أبسط من القيم المنطقية (صدق، كذب/ضروري، ممكن) ونفترض أنهما القيمتان المكوّنتان لهذه القيم، وسنوضّح هذا الافتراض في حينه.

ب ـ العنصر المقولي الثاني المكوّن للأساس المعجمي المقولي، هو العلاقة الشرطية النظاميّة (⟵)، أي العلاقة الشرطيّة التي استعملناها إلى الآن

دون تعريفها لكن ننبّه إلى أننا إلى الآن لم نقدّم عنها شيئا يذكر. فتعريفها لا يتمّ إلاّ بصياغتها صياغة شحنيّة اعتمادا على الايجاب والسلب.ولا مفرّ هنا عمليًا من اعتبارها جزءا من المعجم الأساسي المقولي ما دمنا قد فسّرنا علاقات الأبنية النحويّة اعتمادا عليها، وما دمنا نرفض أن يكون الجهاز الواصف للغة من غير اللغة. كذلك ننبّه إلى أنّه من الخطإ في جهازنا الوصفيّ اعتبارها رابطا منطقيًا أو رابطا من صنف آخر. وستتبيّن حقيقتها أكثر في الفصل الخاصّ بالتأويل الحدثيّ لمفهوم العلاقة النحويّة. ولنقل عموما هنا أننا نعتبرها صورة متميّزة من البنية الحدثيّة [حـحا (حا)] وسنوضّح هذا في حينه.

جـ ـ نفترح أن يكون العنصر المعجمي المقولي الثالث هو العلاقة [(ϑ)]. وهي أصل العلاقة المتمثّلة في الأداة [و]. فهي علاقة الجمع المطلق. وننبّه هنا أيضا أنّها ليست رابطا منطقيًا ولا رابطا من صنف آخر بل هي كالشرط [⟵] صورة أخرى متميّزة من البنية الحدثيّة.

يمكن أن يكون المعجم المقولي الأساسي مشتملا على عناصر أخرى ساذجة كالزمان مثلا (ز) على شرط أن يكون هذا المفهوم مقولة غير قابلة للتصنيف والتجزئة. ونظرا إلى صعوبة تصوّر هذا الشرط محقّقا، لكثرة ما قيل في هذا الموضوع، فإننا نؤجّل تناوله إلى القسم الأخير، بعد أن نوضّح مفهوم التواجد النابع من العلاقة الجمعيّة، ومفهوم الإنشاء النابع من البنية الحدثيّة.

يتبيّن من تقديمنا هذا أنّ العناصر الساذجة من المعجم المقولي هي الإيجاب والسّلب وأنّ إدراجنا للشرط والجمع مجرّد اختيار عمليّ اضطررنا اليه قبل تحديد الشرط والجمع اعتمادا على السلب والايجاب واعتمادا على البنية الحدثيّة. فالملخّص الساذج اذن للمعجم المقولي لا يجاوز العناصر التالية :

{ (+، −) ، (حـ، حا) }

يكوّن العنصران (حـ، حا) في الاعراب المقولي البنية [حـحا] ، أمّا [حا$_2$] فتكرار لـ [حا] لأسباب وضّحناها في فصل سابق، منها أنّه لا فرق في البنية الحدثيّة بين الجمل {مات الرجل ضَرَبَ زيد ضُرِبَ عمرو انطلق الرجل} ، إلاّ في درجة التعقّد المقولي .

نرمز للعنصرين (+،−) بالرمز (∃) ، وهو رمز مستعار من الكتابة المنطقيّة. لكنّه رمز عندنا لا يحمل أكثر من دلالته المطلقة على الوجود الموجب، أو الوجود السالب. فلا مانع إذن من الرمز إليه بطرق أخرى منها [ك]، وهي الحرف

الأوّل من {كان، كونا، ...}. وغرضنا من هذه الاشارة الالحاح على صبغته النحويّة الحدثيّة، وصبغته النحويّة الاحاليّة المطلقة إلى الكون الخارجيّ.

تقوم الفقرات المقبلة على النظر بالخصوص في العلاقة بين الكون (∃) والبنية الحدثية [حجا].

§ 75 ـ دوريّة القواعد في الأساس المقولي للنظام النّحويّ

نذكّر القارئ أنّنا في القسم الأوّل من هذا البحث اهتممنا بالفوضى الدلالية ونزلنا بالدلالة إلى أبنية القول لنبيّن أن دلالة القول متغيّرة في التاريخ وأنّ العنصر الثابت القارّ يستوجب الصعود بالأبنية نحو التجريد، لاعتقادنا أنّ الأبنية الأكثر تجريدا هي الأقدم في التاريخ.

وبعد أن برّرنا في القسم الأوّل منحانا التجريدي، أقمنا فصول القسم الثاني على عمليّة تجريديّة متدرّجة متأنيّة.

نصرّح أننا في الفقرة الماضية قد أنهينا سلّم التجريد. ونرجو أن يكون تقييمنا مبرّرا لانتهائنا إلى المعجم الأساسي {(+، −) (حـ، حا)}.

قد يعتبر ما انتهينا اليه شبيها بما يسمّي في المنطق بالرموز اللغويّة البدائية (Les sym-boles primitifs du langage) (انظر تعريفا مبسّطا لها في Rivenc, 1989, p 38) مثل هذه الرموز اللغوية البدائيّة في الأنظمة الشكلانيّة تقدّم ولا تعرّف، ويُعتبر الحديث فيها من شأن اللغة الواصفة (métalangage).

بمقتضى افتراضنا أنّ اللغات الشكلانيّة الصناعية مستنبطة حدسيّا من اللغة الطبيعيّة نرفض وجود لغة أخرى وراء اللغة الطبيعيّة. فاللغة الواصفة هي اللغة الموصوفة ولا فرق.

لذا فنحويّا لا يمكننا اعتبار عناصر المعجم المقولي مجرّد قائمة بدائيّة من المقولات لا تعرّف.

يحدث موقفنا هذا قضيّة أبستمولوجيّة. ذلك أنّ تعريف العناصر أو المفاهيم لا يعني منطقيا سوى أنها عناصر غير ساذجة، لأنّ ما يعرف به المفهوم ينبغي أن يكون أبسط من المفهوم. فإذا عرّفت المفهوم الساذج بمفهوم ساذج محتاج إلى أن يعرّف بالأوّل، فقد صرت في حالة تعرف منطقيّا بالدور (ولا سيّما إذا كان ذلك في الاستدلال).

لكن إذا كان الدور معتبرا سلوكا سيّئا في الاستدلال، فاعتباره سلوكا سيّئا اعتبار ناتج عن كونه لا يؤدّي إلى اكتشاف الحقائق، أي التمييز بين القوانين

والقواعد المؤدّية إلى الصدق والقوانين غير المؤدّية إليه. ولمّا كانت اللغة قائمة على الصدق المطلق فهذا الاعتبار لا اعتبار له.

لذا نصرّح أنّ الفكرة الأبستمولوجيّة الأساسيّة التي تقوم عليها أطروحتنا هي أنّ اللغة نظام دوريّ بطبعه. ونحن لا نعتقد أننا بهذا قد اكتشفنا شيئا جديدا . فالمتكلّمون منذ القديم يشعرون حدسيّاً بأنّ اللغة تدور حول نفسها . وهي فكرة ضمنيّة في مفهوم النظام.

الغرض من الاشارة أن ننبّه القارئ إلى أننا ابتداء من النظر في العلاقة بين الكون (∃) والحدث والحادث (حـ، حا) ندخل في دوّامة الدور اللغوي، وسنبقى محافظين على هذا الدور إلى نهاية الأطروحة.

§ 76 ـ الدور التكراري الحدثي وتكوّنه من التشارط

إنّ البنية المعجميّة المقوليّة بنية ثنائيّة، فلا تكون المقولة إلاّ وكانت الأخرى في النظام. فوجود [حـ] في المعجم يقتضي وجود [حا] فيه. فنحويّاً، لا بدّ لكلّ حدث من حادث، أكان محدثا له أم لم يكن. ولا سبيل إلى إنكار هذا، وإلاّ فينبغي أن نجد تفسيرا آخر لاقتضاء الفعل للفاعل والعكس في الأبنية الاعرابية.

نعبّر عن هذا التشارط بالقاعدة :

(1) حـ ⟵⟶ حا

وهي قاعدة قد رأيناها في الفصل العاشر من هذا القسم، وبها فسّرنا بنية المصدر وعليها كان اعتمادنا للوصول إلى الاضافة فإلى قانون التشارط والاسترسال. وبهذه القاعدة المقوليّة يتوفّر الربط بين الأساس المعجمي المقولي والأساس الاعرابي المقولي. وذلك حسب السلسلة :

(2) حـ ⟵⟶ حا ⟵⟶ ححا

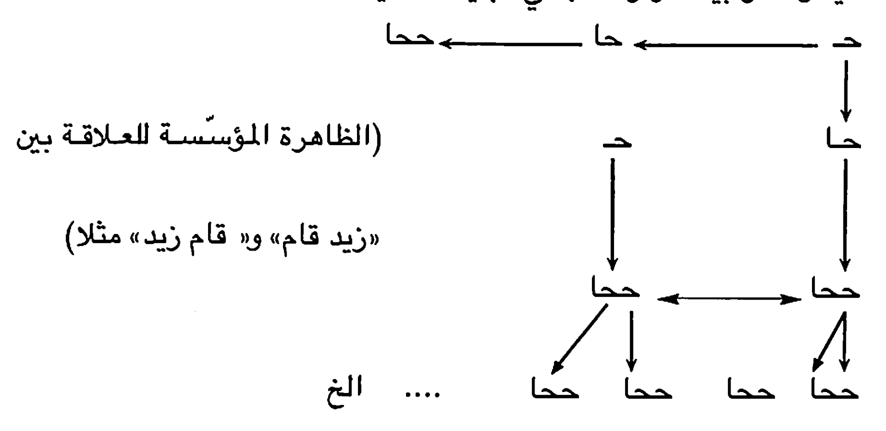
لقد نبهّنا في الفصل السابق أنّ العلاقة الشرطيّة اللغويّة ذات دلالتين هما الربط بين المنفصلات، والتعبير عن حركة العنصر بين نقطتين تكوّنهما الحركة ، ودعّمنا هذا بأنّ اللغة جعلت بعض معاني [حتّى]، من معاني [إن]. لذا فالقاعدة (1) أو (2)، تعني أنّه «إذا كان هذا كان ذاك وهو منفصل عنه » كما تعني أنّه «إذا كان هذا صار إلى أن يكون ذاك».

ولهذا الرأي مبرّرات نحويّة عدّة نذكر الآن منها أنّه إذا كان مفهوم الحدث هو المولّد الرئيسيّ للفعليّة ومفهوم الحادث المولّد الرئيسي للاسميّة، فمن اللبس

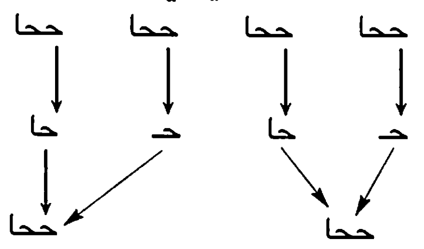
الجاري عند النحاة في جميع العصور التعبير عن الفعليّة بالاسميّة، وهذا يتضح في لفظة «فعل» و «حدث». وفي رأينا أنّ هذه الخاصية اللغويّة تكمن وراء اشتقاق الأسماء الحدثيّة كالمصدر ووراء اشتقاق الأسماء الحادثيّة كاسم الفاعل.

إذا طبّقنا القاعدة (2) (باعتبارها أشمل من (1)) فإنّه يتبيّن لنا أنهّا قاعدة تكراريّة دوريّة لانهاية لها.

نقدّم في مايلي مثالا من الامكانات التكرارية . وهي إمكانات بحسب مبدإ المحافظة على البنية تحدث لنا تكرارا كافيا لتبرير افتراضنا أنّ الأبنية الاشتقاقية والاعرابيّة تكرار لا نهائيّ للبنية الحدثية :



وسنرى استغلال الأبنية الاعرابيّة لهذه الحركة الحدثية. وهي حركة دوريّة مادام التشارط [⟵⟶] يمكّننا من الصعود من السطر الأخير إلى السطر الأعلى حسب التشارط الذي في القاعدة (2) :



وهي عمليّة منطقيّة نحويّة تمكّننا، بتعامل معيّن بين الاشتقاق والاعراب من تكثيف الوسم اللفظي للأبنية المقولية أو اختزالها. وعلى أساسها في رأينا يمكن التحوّل من :

... مَنْ فــفـا فــفـا

... من زرع ϕ حصد ϕ

إلى الزارع حاصد

وذلك حسب التشارط الاشتقاقي الاعرابي.

§ 77 ـ التشارط والدور التكراري الوجودي الحدثي

هذا التشارط الدوري موجود في العلاقة بين الإيجاب والسلب :

(1) [+] ⟷ [−]

فنفي الشئ يقتضي إيجابه قبل نفيه. وإيجابه يقتضي نفي نفيه.

«فلم يخرج» تعني نفي الايجاب الذي في «خرج»، كما تعني «خرج» «أنّ الفاعل ليس أنّه لم يخرج». وليست هذه العلاقات مجرّد قواعد منطقيّة. إنّها قواعد نحويّة خالصة على أساسها «كاد يخرج» تعني «أنّه لم يخرج »، و «لم يكد يخرج» تعني «أنّه خرج»

[−]	يخرج
كاد	يخرج
لم	يخرج

[− −]	يخرج
لم يكد	يخرج
[+]	خرج

هذ الأمثلة الأخيرة تبيّن أنّ العناصر الفعليّة الاشتقاقية تتصرّف باعتبارها شحنا وجوديّة من صنف [∃ : {+ ، −}]. وفي العموم لا يمكن في الدلالة النحويّة تصوّر الحدث بدون حدوثه أو عدم حدوثه.

وهذا أمر حدسيّ مادام الناس يفهمون من : «حدث حادث في الطريق السريعة» أنّه «حصل أو وقع حادث فيها»، ويفهمون من «مات زيد» أنه «كان موته». فالقاعدة التالية إذن شكلنة لحدس لغويّ عامّ.

(2) ∃ ⟷ حـ

والرمز (∃) يدلّ على الوجود والعدم {+، -} إلاّ أنهّ عند غياب الوسم اللفظي يدلّ دلالة إيجابيّة في الأبنية الاعرابيّة المصرّفة لأسباب سنوضّحها في حينها، عند عرض قواعد التعجيم.

إذا كان الحدث يدلّ على وجود حدوثه بالضرورة فالمفيد في الشكلنة يجاوز الإقرار بهذا الحدس. وذلك أن المقارنة بين القاعدة (2) المذكورة هنا والقاعدة (2) المذكورة في الفقرة الماضية تنتج لنا حركة تشارطيّة ذات قوّة تكراريّة دوريّة لا حدّ لها :

(3) ∃ ⟵⟶ [حـ ⟵⟶ حا ⟵⟶ ححا]

من هذه العلاقة التشارطيّة تتكوّن لنا القاعدة التالية المكوّنة لـ [∃ حا]

(4) ححا
↓
∃ حا

وهي قاعدة ذات أهميّة كبرى، وسنستعملها في مواطن عدّة من البحث لتفسير ظواهر عدّة تتعلّق بالأسماء، وبتعاملها مع الدلالة الشرطيّة، كما تفسّر لنا إمكان الانتقال بين الجمل المختلفة. فإذا طبّقنا هذه القاعدة وقاعدة اشتقاق المصدر، وما يتعلّق بها من إضافة ، وتشارط إعرابي أمكننا أن نشكلن الانتقال بين «وثب زيد وثبة الأسد» وبين «كانت وثبته وثبة أسد». (نختزل هذا التطبيق، لكن يمكن للقارئ اعتمادا على القواعد التي قدّمناها أن يتبيّن قدرة القواعد المقولية على تنويع الأشكال اللفظيّة للأبنية الإعرابيّة).

§ 78 ـ تكوّن البنيتين [∃ حا] و [∃ ححا] بقواعد الدور التكراري

نلخّص الفقرات السابقة لتركيز ما فيها من معطيات تركيزا يساعدنا على التقدّم برهانيّا في اكتشاف الخصائص الدلالية الدنيا المكوّنة للأبنية الاشتقاقيّة الموسومة لفظيّا، والأبنية الإعرابيّة المحلّية المجرّدة من الوسم اللفظي، والمكوّنة للتشارط الاشتقاقي الإعرابيّ المكوّن للأبنية الاعرابيّة المصرّفة في المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد، والميسّر لهذه الأبنية الإعرابيّة المصرّفة أن تتعامل دلاليّا.

يقوم النظام النحويّ، إذن في أساسه على مكوّنات مقوليّة ثلاثة :

أ ـ معجم أساسيّ مقولي فقير العناصر لا يجاوز المجموعة :

{(+، −)، (حـ، حا)}،

ب ـ بنية إعرابيّة مقوليّة أساسيّة هي [حـحا (حا)]

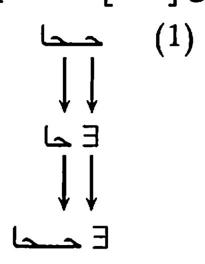
جـ ـ قواعد دوريّة تكراريّة. وظيفتها إثراء البنية الاعرابيّة المقوليّة الأساسيّة بعناصر المعجم الأساسي المقولي. وتقوم هذه القواعد على علاقة وحيدة، هي العلاقة الشرطيّة التي لم نعرّفها بعد، والتي أشرنا إلى أنّها متكوّنة من الشحنة الوجوديّة، ومن القيمة الحدثيّة. فهذه القواعد تمثّل الرابط بين المعجم والاعراب المقوليين.

أهمّ هذه القواعد التكراريّة الدورية هي : [∃ ⟵⟶ حـ]، وكذلك [حـ ⟵⟶ حا ⟵⟶ حـحا]، وجمعناها تأليفياً في القاعدة التالية :

[∃ ⟵⟶ حـ ⟵⟶ حا ⟵⟶ حـحا]

اعتمادا على هذه القاعدة التأليفيّة تتكوّن لنا من البنية [حـحا] البنية الفرعيّة [∃ حا] التي أنهينا بها الفقرة الماضية .

الآن ، واعتمادا على الجزء [حا ⟵⟶ حـحا] من القاعدة التأليفيّة تتكوّن لنا البنية التالية انطلاقا من البنية [∃ حا] الناتجة كما رأينا من تعويض [حـ] ب [∃] من [حـحا] الأساسيّة :



فالحاصل إذن من تطبيق القواعد الدوريّة التكراريّة بنيتان فرعيّتان هما :

أ ـ [∃ حا]

ب ـ [∃ حـحا]

ننظر الآن ، للاستئناس، في قيمة هاتين البنيتين الاختباريّة، بالنظر في تحقّقهما الاشتقاقي والاعرابي .

II/ 3.5
صورة التشارط الوجودي الحدثي في الاشتقاق والإعراب

§ 79 - صورة [∃ ححا] في المستوى الاعرابي المجرّد: المحل الوجودي

أقررنا أنّ وظيفة المستوى الاعرابي المجرّد أن يحافظ على البنية المقوليّة الحدثيّة محافظة تامّة و أمينة. وذلك بتحويل مقولات البنية الحدثيّة إلى محلاّت وظائفيّة مرتّبة ترتيبا زمانيّا يخوّل لها تلقّي العناصر الاشتقاقيّة الموسومة لفظيّا والتي يقتضي وسمها اللفظيّ الترتيب النطقيّ الذي يستوجبه عجز جهاز النطق عن تمثيل البنية النحويّة الناتجة عضويّا عن الجهاز اللغوي الذي هو الدّماغ.

تتحوّل [ححا] بمقتضى هذا إلى محلّين إعرابيين :

أ – محلّ فعلي [ف]، أكّدنا مرارا، ونعيد، أنّه محلّ يقبل الفعل الاشتقاقيّ بالدرجة الأولى، ولكنّه غير مخصّص له، إذ يمكن أن يبقى شاغرا في الأبنية التصريفيّة، كما يمكنه أن يتلقّى عناصر لغويّة نحويّة اشتقاقيّة أخرى كما سنرى في حينه واعتمادا على ما نركّزه في هذا الفصل. ويتكوّن المحلّ الفعلي [ف] كما رأينا، بفضل تنبير دلالي للحدث على الصّورة [حَحا]،

ب – محلّ فاعلي [فا]، هو أيضا محلّ إن كان يقبل الاسم الاشتقاقي بالدرجة الأولى، فإنّه غير مخصّص له، إذ يمكن أن يبقى شاغرا في الأبنية التصريفيّة ، كما يمكنه أن يتلقّى عناصر نحويّة أخرى ، تأخذ من المحلّ [فا] قيمة اسميّة ليست لها في الأصل. ولا داعي لتوضيح هذه النقطة وتأكيدها فهي معروفة.

الجديد في هذه الفقرة أنّ لنا إضافة إلى [ححا] المكوّنة لـ [ففا]، العنصر [∃]. ويقتضي مبدأ المحافظة إلى البنية المقولية أن يخصّص لها الاعراب محلاّ، نسمّيه بالمحلّ الوجوديّ، لانعدام مصطلح قديم لهذا المحلّ في تراثنا النحويّ، وفي التراث النحويّ عموما.

ولهذا السبب نفسه نجعل رمز المحلّ الوجودي إعرابيّا هو [∃] نفسها. فتتكوّن لنا من البنية [∃ ححا] إذن، في المستوى الإعرابي، البنية : [∃ ففا] (نهمل للاختصار هنا (مف)).

ينبني على تمييزنا الصّارم بين الأبنية الموسومة لفظا والأبنية الاعرابيّة المجرّدة من الوسم اللفظي أنّ البنية [ففا] إذا نظرنا إليها من الناحية

اللفظية لم تكن سوى [...   ...] بنية جوفاء شاغرة. إلاّ أنّ الرمز [ففا] علامة على أنها بنية محلّيّة مملوءة دلاليّا بالدلالة الحدثية البسطى [حـحا] حسب المنوال [س ← سَ] أي : [ففا ← حَـ حا]

وهذا هو المحتوى الشكلي لإقرارنا بأنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة تشكّل محلّيّ إعرابيّ للبنية الحدثيّة.

ولمّا كانت [∃] في المعجم المقولي الأساسي زوجا شحنيّا من الايجاب والسلب ف [∃] في [∃ ففا] محلّ وجوديّ يحمل احتماليّا دلالة الايجاب أو السلب ونرمز لهذا الاحتمال الدلالي أفقيّا بـ { −، +} وعموديّا ب {   }. ينجرّ عنه أنّ [∃ ففا] بنية إعرابيّة تحتمل الايجاب والسّلب ونرمز لذلك ب [{ ± } ففا].

يعني هذا أنّ [∃ ففا] بنية تؤلّف بين بنيتين متشارطتين هما :

(1) [+ ففا] ⟷ [− ففا]

وسنرى في الابّان قيمة هذا التشارط في تكوين الأبنية الشرطيّة في المستوى التصريفي. وفي تكوين الاستلزام الدلالي بين بعض الأبنية.

إنّ المحلّ الوجودي كالمحلّ الفعلي والمحلّ الفاعليّ قابل للتخصيص الاشتقاقيّ. وهو مثلهما يحبّذ بعض العناصر الاشتقاقيّة ولكنّه غير مختصّ بها. فكما أنّ [ف] ثم [فا] يحبّذان الفعليّة فالاسميّة، فإنّ [∃] يحبّذ الحرفيّة. فالأغلب عند تعجيمه في المستويين التصريفيين أنّ يعجّم بالحروف :

(2) ∃ ∃ فـــفـــا

↓ ↓

{لم / لا / ما} {يخرج / خرج} زيد

والأغلب على المحلّ الوجودي أن يعجّم في حالة دلالته السلبيّة، لأسباب سنراها في حينها، ولا يعجّم عاديّا في حالة دلالته الموجبة.

وكما أنّ [ف] و [فا] غير مختصّين بالأفعال والأسماء الاشتقاقيّة، فكذلك يمكن لـ [∃] أن يبقى شاغرا أو أن يوسم بغير حروف النفي، ولقد سبّقنا قبل هذه الفقرة أنّ «كاد» تحمل الدلالة السلبيّة إلاّ أنّها تقع بالموضع [ف] لا [∃].

§ 80 - صورة [∃ حا] في المستوى الاعرابي المجرّد

لقد رأينا في تطبيق القواعد الدوريّة التكراريّة أنّه بفضل القاعدة [∃ ⟵⟶ حـ] تتكوّن البنيتان [ححا] و [∃ حا]. وهذا يعني أنّه في المستوى المقولي لنا التشارط التالي :

(3) [∃ حا] ⟵⟶ [∃ححا]

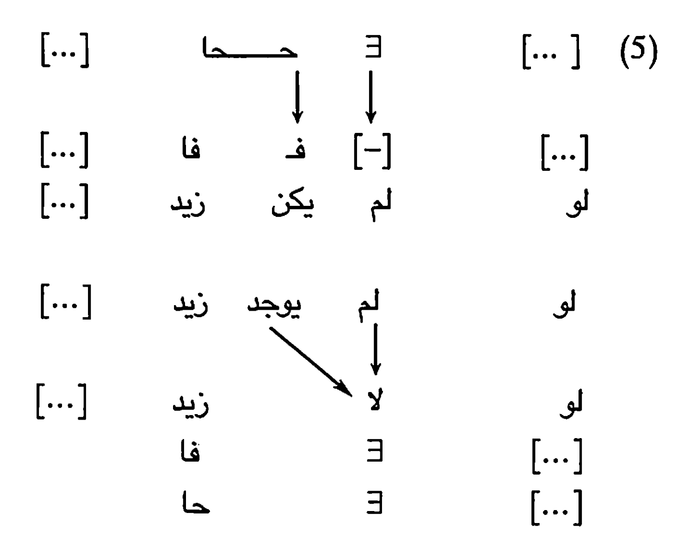
وينجرّ عن هذا التشارط المقولي، بفضل مبدإ المحافظة على البنية المقولية أنّ علينا افتراضيّا أن نستنتج لهذا التشارط صورة في المستوى الاعرابي المجرّد هي :

(4) [∃ ففا] ⟵⟶ [∃ فـا]

لمّا كان هذا التشارط ناتجا عقلا عن أحكامنا فمن الممكن غير الضروريّ أن تكون له صورة مّا في الأبنية الاعرابيّة المصرّفة . فليس من الضروريّ، حسب ما يتبيّن من الوصف الاختباريّ، أن تمثّل الأبنية الاعرابيّة المصرفّة جميع الاحتمالات الدلاليّة الناتجة عن قواعد الدورالتكراري المقولي وجميع ما ينتج عنها محلّيّا في الأبنية الاعرابيّة المجرّدة. وبناء على هذا، فنحن لا نرى أنّه من الضروريّ أن نبيّن في كلّ مرّة نستخرج فيها إمكانيّة بنيويّة إعرابيّة، أنّ هذه الامكانيّة مدعّمة وصفيّا واختباريّا. فبمقتضى القواعد التي قدّمنا، وبمقتضى المنهج الافتراضي الذي نتّبعه، ينبغي أن نقبل عقلا كلّ بنية نحويّة دلاليّة ينتجها الجهاز ، وأن نبحث بعد ذلك كيف يستغلّها نظام الوسم اللفظي، وكيف يحقّقها، ولماذا يرفضها إن كانت غير قابلة للتحقيق.

هذا مبدؤنا المنهجيّ .

إلاّ أنّنا بصدد تقديم تصوّر نظري يحتاج إلى مايبرّره. ولهذا السبب ولهذا السبب فقط، نشير إلى أنّ التشارط المعيّن بالقاعدة (5) ، قد يكون التشارط المفسّر لبعض حدوس نحاتنا القدماء. ولعلّه يكمن وراء التعامل البنيويّ التالي:



§ 81 ـ صورة [∃ حا] في الاشتقاق

لقد رأينا أنّ الاشتقاق يحافظ على البنية الحدثيّة على صورة مخالفة للاعراب فهو بتنبير الحدث على الهيئة [حَحا] يكوّن الفعل الاشتقاقي وييسّر الاسترسال الصرفي الاعرابي بين بنية الفعل الاشتقاقي والبنية الاعرابيّة [ففا]. وهو بالتنبير [حَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] يكوّن المصدر، وبالتنبير [حَحًا] يكوّن اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبّهة . وسنرجع إلى الحالات الاسميّة من الاشتقاق بعد حين. بعد النظر في تمثيل الاشتقاق لـ [∃] وللتشارط [∃ ⟷ حـ].

محتوى ما نريد التصريح به في هذه الفقرة موجود ضمنياً في الفقرة السابقة. وهو أن [∃] تولّد اشتقاقياً الألفاظ الدالة على النفي خاصة. ننبه إلى أننا نستعمل الاشتقاق في معناه الدلالي، أي في معنى كونه آلة تعجيم العناصر المقولية .

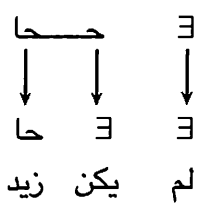
ويبدو لنا من خلال العربية، وبعض اللغات الأخرى، أن اللغة في عمومها تميل إلى تعجيم قيمة السلب من [∃] دون قيمة الإيجاب. فالقاعدة العامة أن السالب الوجود ينفي بأداة، وأن الموجب الوجود لا يوسم إيجابه باللفظ. وقد يكون ذلك من مظاهر الاقتصاد في الوسم اللفظي. فإن كان فهو دليل على أن الوسم اللفظي لا يمثل أحد العناصر الأساسية من البنية المقولية المؤسسة للنظام .

تتضمن القاعدة الدورية [∃ ⟷ حـ] حسب تأويلنا للشرط تأويلاً انفصالياً واسترسالياً أنه إذا كانت [∃] كانت [حـ] والعكس. وأنه إذا كانت [∃] انتهت [∃] إلى [حـ] والعكس ونتيجة هذين الإمكانين :

- أنه ما من اشتقاق للفعل إلاّ وهو يتضمن إمكان وجوده وإمكان عدمه. ولما كان الاشتقاق الفعلي لا يصاحب عادة باشتقاق ما ينفيه بالضرورة، فإن كل اشتقاق للفعل مصاحب بقيمة موجبة لـ [∃] فـ [حاَ] تتضمن [∃ حا]. وهذا ما يجعل أن اشتقاقك لـ{خرج} يعني وجود حدث الخروج ما لم تنفه بأداة. إلاّ إذا كانت اللغة كالفرنسية مثلا لها لواصق نفي تدخل في اشتقاق الفعل {dé , des}.

- والنتيجة الثانية أنّ اللغة اشتقاقيّا في حاجة إلى عناصر تعبّر عن الاسترسال [∃ ⟵⟶ حـ] بين القيمة الشحنيّة الوجوديّة والقيمة الحدثيّة. وسنرى في موضع آخر من البحث أنّ العربيّة تستعمل بعض الأدوات الحرفيّة استعمال الأفعال، تطبيقا لهذه القاعدة الدوريّة. أمّا الآن فنشير إلى حالة أخرى، ذكرناها ضمنيّا في الفقرات السابقة. وهي أنّ بعض الأفعال أقوى من البعض الآخر في الدلالة على الحدثيّة الوجوديّة. من هذه الأفعال {وجد، حصل، وقع...} وأهمّ هذه الأفعال على الإطلاق هو فعل {كان...} وعائلته.

فالتشارط الإعرابي التصريفي الذي يسوّي بين الأمثلة المذكورة أعلاه: (لو لم يكن زيد ⟵⟶ لو لا زيد) تشارط مرتبط بصورة التشارط [∃ ⟵⟶ حـ] في الاشتقاق. وهو تشارط يخضع للقاعدة التكراريّة التالية:



وهذا يجعلنا نشعر أن «لولا زيد» تؤدي دلالة «لم يكن زيد» على صورة أخصر.

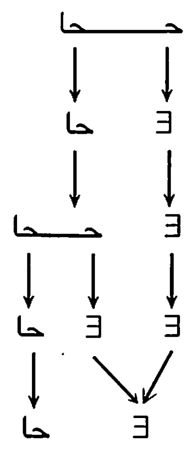
من المفيد أن ننبّه هنا أنّ الرأي القديم القائل بأنّ [كان] فعل ناقص يدلّ على الزمان دون الحدث، رأي غالط. ولقد تفطّن الاستراباذي إلى هذا الخطإ منذ القديم (شرح الكافية، IV / 182,181) إذ يقول :

«وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر ليس بشئ لأن كان في نحو "كان زيد قائما" يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق» ويسمّي المصدر والكون في النصّ نفسه بـ"الحدث المطلق". ومفاده في نظامنا أن العلاقة الاسترسالية التشارطية [∃ ⟵⟶ حـ] تولّد الأفعال الدّالة على مطلق وجود الحدث. وهو ما يجعلها تتصرّف تصرّفا قريبا من تصرّف

الأدوات الحرفيّة، كما رأينا في "كاد". وسنرى في الإبّان أهميّة هذه العلاقات البنيويّة الإعرابيّة الدلاليّة في تفسير بعض الظواهر الإعرابيّة في الشرط وغيره.

نلاحظ أنّنا الآن قد قدّمنا صورة دوريّة كاملة من [حـحا]، فقد استخرجنا في فقرة سابقة [∃ حـحا] من [∃ حا] أمّا الآن فقد استخرجنا [∃ حا] من [∃ حـحا].

نجمع العمليتين كما يلي:



لننظر الآن في صورة [∃ حا] في الاشتقاق، ومدلول علاقتها بـ[∃ حـحا]، على غرار ما فعلنا في الإعراب، لكي نتبيّن أبعاد التشارط الاشتقاقي الإعرابي وفائدته في الربط بين الأبنية.

§ 82 ـ صورة [[∃ حا] في الاشتقاق، وتولّد الأسماء المتّصلة بالفعل

لا نركز هنا على [∃] بل نركز على [حا] .

أنهينا الفقرة الماضية بشكل تمثيلي يؤلف بين العمليتين الدوريتين المكونتين لـ [∃ حا]. فلنا في الحقيقة وبمقتضى مبدإ المحافظة على البنية (2 [∃ حا].) هاتان البنيتان وإن كانتا على شكل واحد، فهما دلالياً تدخلان في علاقتين تشارطيتين مختلفتين :

ـ فـ [∃ حا] الأولى متولدة مباشرة من [حـحا] وذلك بفضل الحركة الشرطية [حـ ⟵⟶ ∃] التي تجعل مطلق الحدث متجهاً دلالياً إلى معنى أبسط من معنى «مطلق الحدث» الذي تمثله «كان»، وهو معنى الشحنة الإيجابية [+] .

ـ أما [∃ حا] الثانية فمتولدة عن [∃ حـحا] المتولدة عن [∃ حا] الأولى. لذلك ينبغي نظرياً أن تكون حاملة لدلالة [∃ حا] الأولى والتي هي [+ حا]، وأن تكون

إضافة إلى ذلك حاملة لمعنى [∃ححا]. فمن حيث دلالتها على [+ حا] ينبغي أن تكون في الاشتقاق مولدة لمقولة اسمية سنرى خاصيتها بعد حين، ومن حيث دلالتها على [∃ ححا] ينبغي أن تتضمن دلالة زائدة هي دلالة [حـ] أي ينبغي أن تكون دلالة [∃ حا] الثانية على الحدثيّة أقوى من دلالة [∃ حا] الأولى، لكون العملية التشارطية المولّدة لـ [∃ حا] الثانية، تشترط تكراراً لـ [حـ] أكثر من الأولى كما تبيّن من الرسم التمثيلي المذكور.

هذه الخصائص الدلالية تنتج برهانياً من النظام الدوري للقواعد التي اقترحناها. فهي صحيحة في ذاتها. بقي لنا الآن أن ننظر اختبارياً في المسألة التالية : هل اختار الوسم اللفظي لنظام العربية وسم هذه الدلالة اشتقاقاً أم لا ؟ .

والجواب أننا إذا استعرضنا الأقسام المحقّقة للمقولة الاسميّة، وجدنا أنّ المصادر والصفات (خاصّة اسمي الفاعل والمفعول) أسماء تمثّل البنية [∃ حا] ولكنّها مثقّلة بدلالة حدثيّة لا توجد في الاسم العلم مثلا.

لنأخذ لتوضيح رأينا مثال المصدر باعتباره يحمل دلاليّا البنية [$\frac{\phi}{حا}$] كما بيّنّا. السؤال كيف ننسّق بين دلالة المصدر على [∃ حا] ودلالته على : [حـَ $\frac{\phi}{حا}$] ففي الظاهر، قد يكون تحليلنا حاملا لنواة تناقض يتمثّل في أنّه يدلّ على [حا] مباشرة من خلال [∃ حا] ويدل على [حا] بطريقة غير مباشرة وضمنية، من خلال [$\frac{\phi}{حا}$] .

إلاّ أننا عند التثبت نلاحظ أن التناقض لا وجود له. إذ بمقتضى العملية الدورية التي شرحناها ينبغي أن يكون المصدر من صنف [∃ حا] الثانية لا من صنف [∃ حا] الأولى. أي ينبغي أن يكون المصدر من صنف الأسماء التي تتولّد في وسط الحركة الدورية انطلاقاً من [∃ ححا] وأن يكون في الآن نفسه مشارطا لـ [∃ حا] الأولى وغير الدالة على الحدثية ومشارطاً لـ [∃ حا] الثانية الدالة على الحدثية .

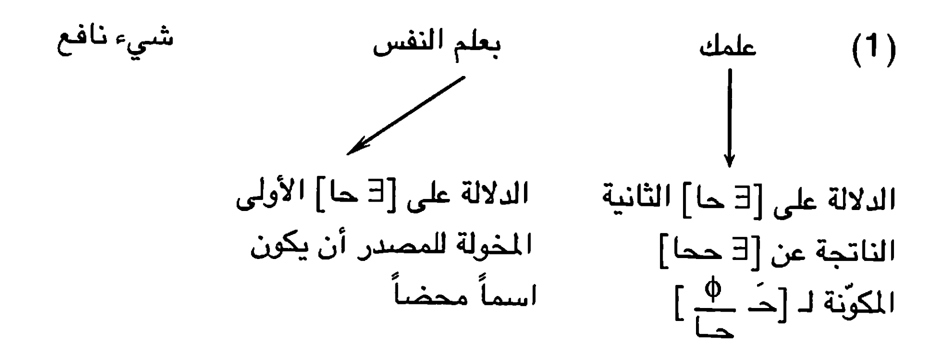
حـحا

∃ حا = المرحلة المكوّنة للدلالة الاسـمية المطلقة للمصـدر والتي بمقتـضـاها يمكن للمصدر في الاستعمـال ألاّ يدلّ على المصدرية كما هو الحال في الكلمات التالية {علم (اللغة)، عقل، صحافة... الخ} .

∃ حـحـا = مـرحلة تكوّن المصـدر ذاته والتـي حلّلناها بدون [∃] في فـصـول سـابقة والتي بمقتضـاها تتكوّن الدلالة بالتنبير [حَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] فيكون المصدر في قيمة فعل لا يعرف فاعله ويكون في حاجة إلى إضمار الفاعل أو إلى إضافة تعيّن فاعله .

∃ حا = المرحلة التي بمقتـضـاها يـحافظ المـصدر على صـفـتـه الإسـمـيـة المخوّلة له قبول أداة التعريف وقبول التنوين والوقوع في مـحلّ اسمـيّ من الجـملة وقـوعـاً بمقـتـضـاه يمـكن له أن يقـوم بوظائف الفـاعليـة والمفـعوليّـة والإضـافـة دون أن يخـسـر دلالتـه الحديثـة المقـرّبة له من الفعل، من حيث علاقته الخـارجية بغيره، ودون أن يصـبح في قـيـمـة الفعل التام الشروط .

بهذا التفسـير يمكننا أن نفهم السـبب النظامي الدلالي الذي يجعل المصـدر متأرجـحا حسب السياق بين الدلالة الفعليّة والدلالة الاسميّـة، وأن نفهم لماذا يمكن للمتكلّمين أن يستعملوا المصدر اسماً لعين (لمعنى) واسمًا لحدث كما يتّضح من الجملة التالية:



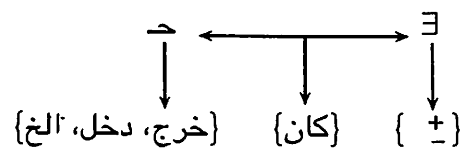
§ 83 ـ صورة [∃ حا] في الاشتقاق وتولّد الاسم المحض

لنتصور الآن عملية الاشتقاق الدلالي وقد وقعت في مرحلة [∃ حا] الأولى أي في مرحلة فيها الحدثيّة المطلقةِ دلالة أبسط من دلالة «كان» وساعية إلى أن تكون دلالة وجود إيجابي مطلق للحادث أي [+ حا] .

ينبغي نظريّا أن يكون الاسم المولّد بآلة الاشتقاق اسما خاليا من كلّ دلالة حدثيّة تجاوز مجرّد الوجود المطلق للشيء، أي الدلالة الشحنية [+]. وإذا ولّد الاسم في هذه المرحلة فينبغي بالاستلزام أن يقع في بنية إعرابيّة مصرّفة تسمح له في علاقته الخارجيّة أن يحتّل محلاّ اسميّا يتعامل مع المحلّ الفعليّ، ولكنّها لا تسمح له في علاقته الداخليّة أن يتصرّف وكأنّه فعل.

هذه الخصائص الاشتقاقيّة الدلاليّة هي الخصائص المكوّنة لاسم الجنس ولما يقاربه من الأسماء. ونعني بها خاصّة الاسم العلم . فالبنية المقوليّة لاسم الجنس إذن هي [صيغة / ∃حا ↓]، ولم نعرضها في الفصول السابقة، عند عرض المصدر واسم الفاعل والمفعول، انتظارا لاستكمال الجهاز بـ [∃] .

يتبيّن حسب تحليلنا السابق لـ [كان] أنّ تولّد دلالة [كان] يقع في مرحلة وسطى بين [∃] و [حـ] كما يتّضح من البيان التالي:



وهذا ما يجعلها بين حرفية الآداة (ظاهرة النقصان حسب المصطلح القديم) وفعليّة الفعل (ظاهرة التمام)

إذا كان وصفنا صحيحا فبالإمكان في هذه الحالة أن نقدّم تفسيرا نحويّا لما يسمّى في المنطق بالتسوير الوجودي [Quantification existentielle] ولاقتضاء الأبنية هذا التسوير. فإذا كانت [ظ (س)] [$f(x)$] تقتضي الدلالة : [∃ س، ظ (س)] (وتقرأ توجد س بحيث ظ (س)] فلسبب مقوليّ نحويّ يجعلك قبل أن تقول «خرج زيد» تفترض وجود زيد .

فحسب البيان المذكور أعلاه «دخل زيد» تستلزم الدلالة [+ زيد] والدلالة [+] تستلزم معنى [كان]، ومعنى «كان» يستلزم بقية المعاني ومنها معنى «دخل». وهذا ما يجعلك تجيب السائل «هل دخل زيد» بـ «كان هنا » التي تعني أنه «دخل ثم خرج» حسب التشارط [+ ⟵⟶ -].

هب الآن أن لنا القاعدة التالية : «لا يدخل حرف الشرط إلاّ على الفعل»
في هذه الحالة نفهم سبب الخطإ في :
(1) لو زيد لخرجت
ولكننا لا نفهم سبب الصحة في :
(2) لولا زيد لخرجت .
إلاّ بثمن باهض وهو أن تعتبر «لولا» أداة تخالف «لو» وأنّ «لا» تخالف «لم» في «لو لم يكن زيد»، وأن العلاقة الدلالية بين «لو لا زيد» و« لو لم يكن زيد» مجرّد صدفة نحوية غير قابلة للتفسير بالقواعد، وأن الأداة «لولا» تخرج عن القاعدة المذكورة بشذوذ تأويلي خاصّ بها .
لكن إذا افترضنا الآن قاعدة أخرى لها صياغة قريبة من التالية :
«لا يدخل حرف الشرط إلاّ إذا عجّمت العلاقة [∃ ⟵⟶ حـ]» فإننا نفهم سبب صحّة (2) دون (1) ونغنم توحيد الأداة «لو» بإرجاع «لو(لا)» إليها، ونغنم الربط بين «لا» و «لم» ونفهم دور «كان» في :
(3) لو كان زيد (موجوداً) لخرجت
التي تصبح بمقتضاها دلالة (1) ممكنة نحوياً .
هذا إضافة إلى فوائد أخرى نذكرها في حينها. فمن المفروض أن يكون الجهاز الذي نقترحه مفسّراً للشذوذ الذي في :
(4) لو زيد خرج لخرجت
ومن المفروض أيضا أن تكون قواعد الدور التكراري المقولي مفسّرة للعلاقة المخوّلة لنا الانتقال، عند التعبير، بين الجمل التالية:
(5) خرج زيدُ يومَ السبت
(6) كان خروج زيد يوم السبت
('5) لو خرج زيد يوم السبت لربح الحرب
('6) لو كان خروجه يوم السبت لربح الحرب
(7) لو لا خروجه يوم السبت ...

4.5 /II

التواجد الشحني الوجودي وصور توزيعه
بفضل قواعد الدور التكراري

§ 84 ـ الأساس الوجودي للتكوّن الدلالي داخل البنية الحدثيّة

لقد رأينا من خلال ما قدّمناه خاصّة في الفصل 2.5/II ، أنّ البنية الحدثية [حما (حا)] المكوّنة للأساس المقولي للنحو، وإن كانت في نظرنا الشكل الإعرابي الوحيد في الدلالة النحويّة المجرّدة، بنية تولّد ثراء شكليّا لا حدّ له، بفضل ما سمّيناه بقواعد الدور التكراري.

وما كانت هذه القواعد لتحدث هذا الثراء الشكلي لو لم تقم على تشارط يربط بين عناصر المعجم المقولي الأساسي {(−، +) (حـ، حا)}.

من أهم الأبنية التي تولّدها قواعد الدور التكراري بفضل التشارط البنيتان [∃ حما] و [∃ حا]. ولقد رأينا صور البنيتين في الاشتقاق والإعراب في الفصل الماضي .

اعتمادا على تعريفنا للمعنى النحوي، وللدلالة عموما، بأنّه عمليّة شرطيّة تربط بنيتين نحويّتين (انظر § 31، من هذا القسم، خاصّة) يمكننا أن نعرّف الدور التكراري في الأساس المقولي بأنّه العمليّة المولّدة للدلالة النحويّة الدنيا.

أكّدنا منذ القسم الأوّل (4.3/I) وفي مواطن عدّة من هذا البحث أنّه يمكننا مبدئيّا استيعاب الفوضى الدلاليّة المحدثة للثراء الدلالي، بالبحث عن أكثر الأبنية النحويّة فقرا، وبالنظر في قدراتها الاحتماليّة. ولقد حاولنا بطرق شتّى أن ننبّه إلى أنّ نجاح المنطق راجع إلى إفقاره الدلالة في قيم بسيطة مثل الصدق والكذب وفي ربط ما بين هذه القيم بروابط بسيطة استخلصها من احتمالات التوليف بين هاتين القيمتين خاصّة.

وانطلاقا من افتراضنا صحّة رأي الاستراباذي القائل بأنّ اللغة قائمة على الصدق المطلق، قدّمنا، منذ البدء، أنّ مفهوم الصدق (وكذلك نقيضه) مفهوم مركّب من زوج قيميّ أبسط جعلناه في هذا القسم أساس المعجم المقولي وهو زوج (الوجود، العدم) المنحصر دلاليّا في ما سمّيناه بالشحنة الوجوديّة. وفي هذا الحصر أقصى ما نقدر عليه من إفقار. فهو إفراغ لمفهوم (الوجود، العدم) من كلّ

ما علق به وشابه من فلسفات. فحصرنا الوجود والعدم في مجرّد السلب والإيجاب [∃ :{ +، -}] تعيين للحدّ الذي ينتهي إليه المتصور (CONCEPT) في علم النحو والذي بعده يبدأ المجال الفلسفي الماورائي للوجود والعدم. وما يدّعيه تصوّرنا التاريخي الطبيعي للدلالة النحويّة هو أنّ الإفقار الدلالي للوجود والعدم في صورة شحنة موجبة وأخرى سالبة، ليس إفقارا صناعيّا تحدثه تصوّراتنا العلميّة في النحو، بل هو إفقار طبيعيّ، وعليه تأسّست اللغة، أي أنّنا ندّعي أنّ طرد الذهنيّة الماورائيّة من مجال المعرفة العلميّة، عمليّة لغويّة طبيعيّة في أساسها التاريخيّ، وهي عمليّة يواصلها الإنسان حضاريّا في مجال نشاطه العرفاني المستعمل للغة.

ينبني على هذا الافتراض الشرطي للتكوّن الدلالي اعتمادا على الشحنة الوجوديّة:

أ ـ أن القاعدة : [∃ ⟷ [⟷ حا ⟷ ححا]] (انظر § 77) هي القاعدة الشرطية الأولى المولدة للأساس الدلالي،

ب ـ وأن البنيتين المتشارطتين [∃ ححا ⟷ ∃ حا] تمثلان المحصول الدلالي الأول وقد تهيأ للانتقال إلى الاشتقاق والإعراب .

جـ ـ وينتج عن ذلك أنّ أوّل إثراء دلالي للبنية الإعرابيّة المقوليّة الحدثيّة المجرّدة [ححا (حا)] يقع عندما يأخذ الحدث قيمته الوجوديّة بتولّد البنية [∃ ححا]. ومعناه أنّ دلالة [ححا] الأولى هي [∃]. ننبّه إلى خطورة هذا الرأي الذي سنشبعه تحليلا عند دراستنا للعمل النحويّ. فهو رأي يدّعي:

د ـ «أن الدلالة الوجودية للحدث في الأساس المقولي للنحو دلالة توجد داخل البنية لا خارجها» فإذا كان الحدث في الاستعمال اللغوي (أي في المستوى التصريفي المعجّم) يأخذ دلالته من الإحالة المرجعية (كما هو الحال في الجملة «خرج زيد» تأخذ دلالتها من وجود زيد ووجود خروجه في غير اللغة) فإن الحدث في البنية المقولية المؤسّسة يتحدّد بوجود [∃] في البنية نفسها. ومعنى هذا أن العلاقة الرابطة بين [∃] من جهة و [ححا] من جهة أخرى، داخل البنية [∃ ححا]، هي «العلاقة المعنى» المؤسسة لـ [∃ ححا]، فمعنى [ححا] إذن هو اشتراطها لـ [∃] لأن [∃] هي القيمة الوجودية لـ [ححا]، وسنفسّر هذا عند دراسة «العمل والتعيين» في القسم الرابع والقسم الأخير من هذا البحث. وكذلك الأمر في ما يخص [∃ حا] فمعنى [حا] هو [∃].

وقد عرضنا المبدأ النظري لهذا الرأي في (§ 31) .

هـ ـ ينبني على هذا أن مبدأ المحافظة على البنية المقولية يقتضي أن تكون صورة [∃] في البنية الإعرابية المجرّدة المتجهة إلى اللفظ محلاً وجودياً يقوم بوظيفة إكساب المحلين الإعرابيين المواليين له (وهما المحل الفعلي والمحل الفاعلي) دلالة وجودية فمعنى [ففا] في البنية [∃ ففا] هو [∃ : {+، −}]. فالمعنى البسيط لـ «يخرجْ زيد» في قولك لم يخرج زيد هو «لمْ»، أو بالأحرى علاقته بـ «لم». وكذلك المعنى البسيط لـ «رجل» في «لا رجل في الدّار» هو «لا». وهذا الرأي على بساطته وسذاجته يستوعب ـ عند توسعته إلى مجال آخر قريب من [∃] ولم ندرسه بعد ـ لماذا نشعر أن الدلالة الأساسية في «أخرج زيد ؟ تتجسد في «أ» الاستفهامية وأن الدلالة الأساسية في [إن ج 2 ج 1] تتجسد في «إن». ويوضّح هذا الرأي شكلياً حدْساً نحوياً قديماً، طالما أكّده نحاتنا، وطالما أهمله القارئون لهم، وهو أن الصدر، صدرَ الجملة، هو موضع لمعنى الكلام، وأن الأصل في معاني الكلام أن يُؤدّى بالحرف، وأن الحرف دلالته في غيره لا في نفسه (انظر مثلاً الاستراباذي، شرح الكافية IV ص336).

وكذلك الأمر في الاشتقاق فالدلالة الدنيا للاسم مثلاً (مهما كان هذا الاسم) هو وجوده، حسب مبدإ المحافظة على البنية الذي يجعل معنى [حا] في [∃ حا] هو [∃]. لذلك فالمعنى الأول لـ «رجل» هو أنه موجود وجوداً إيجابياً أي [+ رجل]، كما أن المعنى الأول لواحد هو [+ واحد = + 1]، فدلالة العدد دلالة نحوية قبل أن تكون رياضية، لأن الأعداد حوادث في اللغة. هذا هو الأصل .

خلاصة القول أنّ العنصر الوجودي من المعجم المقولي الأساسيّ لا يكسب البنية الحدثيّة دلالتها الدنيا بـ"إحداث القيمة بالإحالة على الخارج" بل يكسبها الدلالة الدنيا بمقتضى الدور التكراري المولّد للبنية الشاملة للعنصر الوجودي.

إذا أردنا أن نعبّر عن هذه الدرجة الأولى من الإثراء الدلالي للبنية الحدثيّة بالدلالة الوجوديّة، فإنّنا نسمّي البنية الحدثيّة في هذه الحالة بالبنية الوجوديّة (الحدثيّة).

§ 85 ـ تكوّن البنية التواجدية وصورتها في الإعراب

لقد رأينا في الفصل 3.5/II صورة [∃ حـحا] وصورة [∃ حا] في الإعراب والاشتقاق. لننظر الآن في ما ينتج عن تحوّل البنية الوجودية الحدثية [∃ حـحا] إلى

المستويات النحوية الدنيا عن طريق الإعراب والاشتقاق (نهمل [حا 2] و [مف] للتبسيط) .

نذكّر القارئ أنّ البنية الإعرابيّة [∃ ففا] تشكّل إعرابيّ للبنية الحدثيّة، يتميّز بكونه أمينا في محافظته عليها. إذا يكتفي بجعل عناصر البنية المقوليّة محلاّت (مواضع) وظائفيّة مجرّدة على صورة موافقة للتعاقب الزمني الذي يتطلبه تحويل الأبنية من الدماغ إلى اللسان، أي موافقة لمتطلّبات الوسم اللفظيّ للبنية. هذه المحلاّت هي المحلّ الوجودي [∃ :{+،-}] والمحلّ الفعلي [ف] والمحلّ الفاعلي [فا]. ولقد نبّهنا في مواطن عدّة من هذا البحث أن البنية الإعرابيّة المجرّدة ليست بالضرورة جملة وأنّ المحلّ الفعلي، وإن كان مهيّأ لقبول الفعل، ليس بفعل، وأنّ المحلّ الفاعلي وإن كان مهيّأ لقبول الاسم، ليس باسم. وكذلك نؤكّد أنّ المحلّ الوجودي وإن كان مهيّأ لقبول الحرف، وحرف النفي بالأخصّ، فهو محلّ شحنة موجبة أو سالبة قبل كلّ شيء وليس من الضروريّ أن يملأ بالحرف.

ولقد رأينا أيضا أنّ الاشتقاق يستمدّ عناصره من البنية الوجوديّة الحدثية المقوليّة نفسها، على صور مختلفة قد شرحناها في حينها.

ورأينا أنّ النظام النحوي يقتضي أن يحشر العنصر الاشتقاقي في المحلّ الإعرابيّ الموافق له، وأنّه يتكوّن بذلك مستوى مجرّد سمّيناه بالمستوى الإعرابي التصريفي المجرّد، لأنه مستوى تتحقّق فيه البنية في صورة جدول تصريفيّ.

هب أن الاشتقاق قد استمدّ من البنية المقوليّة عنصراً فعلياً. إذن يكون هذا العنصر على البنية المقولية التالية [حَحا]. ولما كان المحل الفعلي تحققاً إعرابياً لـ [حـ] فإنه ينبغي أن تقع [حَحا] في المحل [ف]، وأن تكون مصاحبة بدلالتها الشحنية الوجودية [∃]، أي أن تكون [ف] على الصورة [∃ حَحا] :

∃ ف فا — البنية الإعرابية المجرّدة المحلية

↓ ↓ ↓

∃ حـ حا — ـ قيمتها المقوليّة

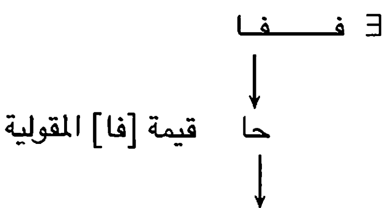
↙ ↓

∃ ∃ حَحا — العنصر الفعلي الاشتقاقي وقد حشر في المحل الفعلي

نلاحظ أن حشر الفعل الاشتقاقي في المحل الفعلي يأخذ صورة من الصور الناتجة عن تطبيق قواعد الدور التكراري وهي الصورة [حـ ⟵ ححا] وهو أمر يؤكد التشارط الاشتقاقي الإعرابي، كما يبرز أنّ هذا التشارط مسيّر بقواعد الدور التكراري .

هب الآن أن الاشتقاق قد استمد من البنية المقولية عنصراً اسمياً. إذا كان الاسم اسم جنس أو علم. فإنه يكون على البنية المقولية [∃ حا] كما بيّنا وإذا كان اسم فاعل، كان على البنية [∃ حـَا] .

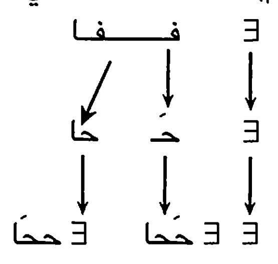
ولما كان المحل الفاعلي تحقّقا لـ [حا]، وكان هذا المحلّ مهيّأ للاسمية فإن وقوع الاسم (ونختار هنا للوضوح اسم الفاعل) في هذا المحل يكسب [فا] الصورة المقولية [∃ حـَا] .



∃ حـَا العنصر الاسمي الاشتقاقي وقد حصر في المحل الفاعلي .

نلاحظ هنا أيضاً أن حشر الاسم في المحل الفاعلي يعطينا الصورة [حا ← ∃ حـا] المستجيبة لقواعد الدور التكراري المسيّر للتشارط الاشتقاقي الإعرابي .

لما كان حشر المشتقّ في المحل الإعرابي يقع في المستوى التصريفي المجرّد، فإن البنية الإعرابية المصرّفة المتكونة من هاتين العمليتين (حشر الفعل وحشر الاسم) تأخذ الشكل التالي :



(أو [∃ حا] في حالة اسم جنس أو علم) .

فالبنية الإعرابية المصرفة [∃ حـَا ∃ حـَا] إذن حصيلة الدور التكراري المقولي. فالبنية المقولية قد دارت ثلاث دورات : دورة لتكوين البنية الإعرابية ودورتين لتكوين العنصرين المالئين لمحلي البنية .

وقد نتج عن هذه الدورات أبنية أربع :

1) البنية الإعرابية المحلية الوظائفية المجردة [∃ ففا]،
2) بنية الفعل في صورة جدول تصريفي {فَعَلَ} مثلاً،
3) بنية الفاعل في صورة جدول تصريفي للاسم بحسب الجنس والعدد{فاعِل} مثلاً
4) بنية إعرابية مصرّفة {فَعَلَ الفاعِلُ} ومن تصريفاتها {فعلتِ الفاعلةُ، ... فعل الفاعِلان ... فعلت الفاعلات ...} فهي جدول تصريفه.

وإذا عجّمنا هذه البنية بـ «خرج الأمير» مثلاً فإنه تتكون لنا بنية خامسة في مستوى أدنى هو مستوى البنية الإعرابية المصرّفة المعجّمة .

ما يلفت الانتباه في هذا أمران : أولّهما : أن هذا الدور التكراري تكرار للقيمة الوجودية المكوّنة للحد الأدنى من الدلالة النحوية. فالجملة «خرج الأمير» تعني «توجد جملة فعلية [ففا] حيث يوجد فعل هو الخروج ويوجد فاعل هو الأمير وتوجد جملة هي خروج الأمير». هذا على الأقل .

الأمر الثاني أن الحد الأدنى لتحقيق [∃ ففا] يقتضي تواجد بنيتين حدثيتين على الأقل في المستوى التصريفي .

نسمّي التكرار [∃ ححا ∃ ححا] بالبنية التواجدية، ونعرّف التواجد بأنه «تشارك بنيتين حدثيّتين في الوجود». ونرمز لعلاقة التواجد هذه برمز نشتقّه من حرف الواو وهو [ϑ]. فالبنية التواجدية إذن هي [∃ ححا ϑ ∃ ححا]. وقد نكتبها للاختصار على الصورة [ححا ϑ ححا] .

ولّما كانت [∃] هي دلالة [ححا] كما بيّنا سابقاً، فالشكل الدلاليّ الخالص للبنية التواجدية هو [∃ ϑ ∃] .

قدّمنا هنا البنية التواجدية في المستوى الإعرابي المصرّف. لكن ينبغي ألاّ نغفل عن كون [∃ ϑ ∃] تمثل الدلالة الدنيا للبنية الإعرابية المصرّفة المتكوّنة من التقاء المشتقّ بالمحلّ الإعرابي المجرّد. فهي من حيث هي دلالة بنية مقولية تقع في المستوى المقوليّ، نظراً إلى كون المعجم [∃، حـ، حا] والبنية [ححا] وقواعد الدور التكراري جميعها تقع في المستوى المقوليّ للنحو .

هب أن الدورتين اللتين استعملهما الاشتقاق لتكوين الفعل أو الاسم وقعتا في المستوى المقولي دون أن يستعملهما الاشتقاق، إذا كان هذا فالبنية [∃ ففا] تبقى موجودة رغم ذلك .

هب أنّ الإعراب استغلّ البنية التواجدية في المستوى الإعرابي المجرّد. إذن تكون صورة [∃ ححا ϑ ∃ ححا] في الإعراب هي : [∃ ففا ϑ ∃ ففا] .

إذا ملأنا هذه البنية الإعرابية بالمشتقات كما فعلنا منذ حين، فإنه ينتج لنا في

المستوى التصريفي المجرّد الشكل المقولي [∃ حـا ϑ ∃ حـا ϑ ∃ حـا ϑ ∃ حـا]. وهذا يدلّ على أن ملء المحل الإعرابي بالعنصر الاشتقاقي يخضع لخاصية هي خاصية متوالية ذات أساس زوجي هو التواجد المقولي .

لا يمكننا أن نسبر الأبعاد الرياضية لما نقترحه. وليس لنا القدرة أيضاً على تقويم هذا السبر. لكننا نلاحظ أن إشارتنا هذه تنبيه إلى أهمية مفهوم التواجد، وأن وجود التواجد في أساس تنمية البنية قد يكسب مفهوم الثنائية [binarisme] قيمة نحوية خالصة ونظرية غير اختبارية.

ونلاحظ تدعيماً لهذا أننا إذا أهملنا دلالة الزموز [إن]، [فـ] [و] [لـ] التي أشرنا إليها في مقارنتنا ما بين الشرط، وفاء السببية، والعطف، والحال، والتعليل، فإن الشكل الأجوف الذي جمعناها فيه: [(...) ... ...] شكل لا يمكن أن يكون إلاّ من صور البنية التواجدية في الإعراب، وهذا إن صحّ فهو يعني أن الشرط والعطف والحال والتعليل صور مختلفة من البنية [∃ ϑ ∃] .

وإذا صحّ هذا فقد تقدّمنا خطوة أخرى نحو التعبير عن الدلالة النحوية تعبيراً شحنياً وجودياً .

§ 86 ـ التوزيع الشحني للتواجد الوجودي

لما كانت قيمة [∃] شحنة إيجابية أو سلبية [∃ : {−، +}]، فإن البنية التواجدية تأخذ الشكل :

[{ } ϑ { }]

واعتماداً على هذا تتحقّق البنية التواجدية في صور أربع، حسب ما تقتضيه التوليفات الرياضية بين هذه القيم :

[+ ϑ +]، [− ϑ +]، [+ ϑ −]، [− ϑ −] .

تشبه هذه الحالات الأربع الاحتمالات الأربع لتركّب قيمتي الصدق والكذب في المنطق. لكنها تختلف عنها في درجة البساطة، فمهما كان التجريد الدلالي الموجه إليه {ص، ك} في المنطق فالأصل أن الصدق، مطابقة القول للكون الخارجي في الوجود أو العدم، وأن الكذب هو عدم المطابقة بين القول وحالة الأشياء في الكون الخارجي .

لذا نعتقد أنه من الزائد أن نبحث عن دلالة مّا لصور البنية التواجدية فهي عنصر دلالي أدنى في النظام النحوي لا إحالة فيه. ولو لا هذا لما كانت «الجملة

القول» : «خرج زيد» أو «لم يخرج» أو غيرها من الجمل جملة تحتمل التصديق والتكذيب. فالصور الأربع تمثّل إذن حالات الصدق اللغوي المطلق. .

وفعلاً فقولك «خرج زيد ودخل عمرو» وقولك «لم يخرج زيد ولم يدخل عمرو» وقولك «خرج زيد ولم يدخل عمرو» وقولك «لم يخرج زيد ودخل عمرو» أقوال تمثّل في المستوى التصريفي المعجّم وجوهاً من إنجاز هذه الصور. وكلّ قول منها يحتمل التصديق والتكذيب. إلاّ أنه لا يجوز لك أن تنفي وجود البنية المجرّدة التي عليها القول، ولا أن تنفي لفظ القول، بمجرّد أن يكون القول كاذباً .

لذا فالعلاقة التواجدية [ϑ] مهما كانت الشحن المتواجدة من حيث إيجابها وسلبها فهي علاقة موجبة الوجود في النظام النحوي. ولهذا السبب أيضاً إذا كانت الدلالة الإحالية لـ «أو» في الجملة «خرج زيد أو دخل عمرو» قد تكون دلالة كاذبة. فهي في النظام موجبة الوجود. وإذا كانت دلالة «أو» في الإحالة تعني عدم وجود أحد الفعلين، فهي في النظام النحوي تعني وجود الفعلين. وإذا نفيت الفعلين ادّعيت عدم وجودهما في الإحالة، ولكنّ نفيك لهما لا ينفي وجودهما المطلق في اللغة. ذلك أن [ـ ϑ ـ] تعني التواجد الموجب للمنعدمين وكذلك الأمر في بقية الصور الأربع .

فهذه الصور التواجدية الأربع إذن لا تعني سوى ذاتها، وإذن فينبغي أن تقوم عليها التعريفات أمّا هي فلا تعرّف. وكلّ تعريف يبنى عليها لا يكون إلاّ افتراضاً، لكونه مبدأ لغوياً يجسّد التصوّر اللغوي للكينونة مطلقاً .

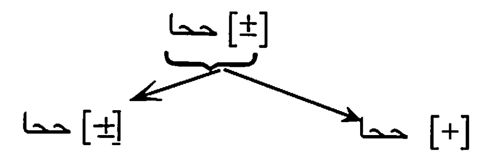
§ 87 ـ التواجدُ الشحنيّ وعلاقات الجمع والإنفصال والشرط

إنّ الصور الأربع للتوزيع الشحني الوجوديّ، والمجسّدة في هذه الحالات الأربع للبنية التواجدية، صور متضمّنة مسبقاً في المعجم المقولي، وفي البنية الوجودية الحدثية [∃ حـحا]. وذلك ما دامت البنية التواجديّة ناتجة عن الدور التكراري للبنية الوجودية .

إذا كانت [∃] ذات قيمتين فهي من البداية تحتوي على هاتين القيمتين بحيث إنّ [∃] ليست إلاّ بنية تواجدية خالصة من الدلالة الحدثية فهي [+ ϑ −] أو هي [− ϑ +]. فأنت ترى أنّ صورتين من صور البنية التواجدية متضمّنة في [∃] نفسها .

إذا كانت ∃ حـحا = [− حـحا فهي إذن [[+ ϑ −] حـحا]. نسمّي هذا التواجد

القيمي بإمكان [حـحا] . فالإمكان إذن هو تواجد الوجود والعدم في صورتهما البسيطة الشحنيّة الإيجابية والسلبية . يعني إمكان [حـحا] أنها قد تكون موجبة وقد تكون سالبة :



ومعنى هذا أن التواجد المولّد للدلالة الإمكانية في البنية الحدثيّة [∃ حـحا] يولّد في حالة تكوّن التواجد الحدثي من هذه البنية [حـحا ←――(حـحا ϑ حـحا)] بنيتين حدثيتين متواجدتين في النظام إحداهما موجبة والأخرى سالبة [+ ϑ −].

هاتان البنيتان منفصلتان. والتواجد الإيجابي السالب لا يقع في بنية حدثية واحدة فهو لا يكوّن في هذه الحالة إمكاناً. وإذن لما كانت كلّ بنية حدثية لها قيمة معينة فالبنية [+ حـحا] والبنية [− حـحا] كلتاهما محدّدة القيمة .

نسمّي هذه الدلالة المعيّنة بالوجوب .

وهكذا تكون [[±] حـحا] إمكاناً، وتكون كلّ من [+ حـحا] و [− حـحا] وجوباً .

ولكي لا يبدو للقارىء أننا نغوض في مجرّدات لا إنجاز لها في الكلام، نشير بدون تفسير أنّ [± حـحا] هي المولّدة لـ «قد» وللفعل المضارع المجزوم وأن [+ حـحا] هي المولّدة خاصة لأدوات التوكيد وأهمها اللام الابتدائية، وأن [− حـحا] هي المولّدة لأدوات النفي، وسنرى هذا مع ظواهر أخرى .

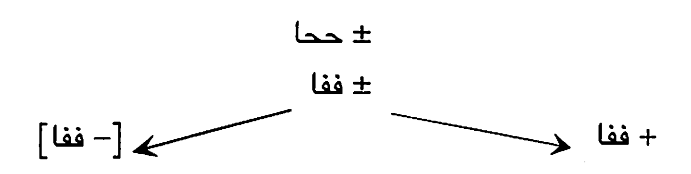
لا يمكننا في الحالة [− حـحا] أن نقول إن البنية الحدثية غير موجودة في النظام. فالقيمة السالبة للحدث لا تزيل وجوده من النظام. ولذلك قلنا «لم يخرج» تعني انعدام الخروج في الإحالة لا انعدام الخروج في اللغة. لذلك يستلزم انعدام الحدث وجوده [− ←―― +] أي إذا كان العدم فلا بدّ أن يكون الوجود. فالوجود جواب لشرط العدم فهو الأهم نحوياً. وذلك ما دام الشرط قيدا على الجواب .

ومعنى هذا أن الوجود شرط لوجود العدم [+ ←―― −] وقولك وجود العدم يكتب [∃ −] أيْ [+ −] أي أنّ وجود العدم إمكان. وليس هذا فلسفة وإنما هي دلالة النحو التي شاعت أن تكون أدوات الشرط دالة على النفي والإمكان معاً .

والقصد من هذا التحليل أن تواجد الإيجاب والسلب جمع [ϑ] به يتولّد إمكان لواجبين : سلب وإيجاب أحدهما شرط لوجود الأخر فلا مانع إذن أن

نعبّر عن [– ϑ +] بـ [– ←—— +] وأن نعبر عن [+ ϑ –] بـ [+ ←—— –]. ولما كانت الرموز الصورية مثل [←——] جزءاً من اللغة كما بيّنّا في القسم الأول من هذا البحث فإنّنا نؤكد هذه الظاهرة (إذا شئنا تأكيدها) بالرمز [(شـ)] ومعناه «شرط» فلا فرق إذن بين أن تعبّر عن التواجد بـ [+ حجا ϑ – حجا] وأن تعبّر عنه بـ [+ حجا (شـ) – حجا] .

لّما كانت [ففا] تشكّلا إعرابياً محلياً وظائفياً للمقولة الحدثية فلا مانع أن تنزل [∃ حجا] إلى الإعراب بدون تعيين شحني فتكون [± ففا] على غرار [± حجا] أي تكون «إمكانية». فإذا مرّت [± ففا] إلى المستوى التصريفي حافظت على دلالتها الإمكانية. ومن ذلك فـ {قد يفعل الفاعل} ليست إلاّ صورة من صور هذه البنية. وهي لذلك أخذت من [[± حجا] الدلالة [+ حجا] [– حجا] فكانت بمعنى {يفعلُ} ومعنى {لا يفعل} .



وللمتكلّم أن يسم ما شاء من الأبنية الثلاث باللفظ، فإنْ وسَم الأولى تضمّن قولُه الثانية والثالثة. وإنْ وسَم الثالثة اقتضى الثانية وسكت عنها. وإن وسم الثانية أبطل الثالثة من وسمه ولم يزلها من اللغة .

إن المتكلّم حرّ يمكنه أيضاً أن يسم الثانية والثالثة كأن يقول «خرج زيد ولم يخرج عمرو» فإذا فعل فقد اتبع دلالة [حجا] على [+ حجا ϑ – حجا] وتَحَوُّلَها إعرابياً إلى [+ ففا ϑ – ففا] .

وإذا اختار إحداهما فما ذلك إلاّ لأن [حجا] قد تكون [+ حجا] وقد تكون [– حجا]. فله إذن في اختياره [+ حجا ϑ – حجا] وهذا يدل أن الجمع بين الإيجاب والسلب في [حجا] تواجد إمكان، قائم على شرط القيمة، وأنّ فصلهما في [+ حجا ϑ – حجا] جمع وجوب وتواجد وجوب وأن اختيار أحدهما للوسم تواجد انفصال .

والنتيجة الأساسية في هذه الفقرة، وفي هذا البحث كلّه أن التواجد النحوي يخالف علاقة الجمع المنطقية الصناعية في كونه يمثل بصوره الأربع، مقولة

مركّزة ينصهر فيها الجمع والانفصال والشرط فالتواجد هو {ϑ، (أو)، (ش)} وهو برموز المناطقة { ←—— } .

وإذن فتميّز هذه العلاقات الثلاث في النحو يقع أو لا يقع بحسب :

ـ محافظتك على [± ححا] أو عدم المحافظة عند الوسم،

ـ اتباعك [+ ححا ϑ – ححا] أو عدم اتباعك،

ـ اختيارك [+ ححا] أو [– ححا] أو عدم اختيارك .

نعتقد أنّ ما قدّمناه لمس خفيف لحركة زئبقية دلالية تتميّز بها المقولة الوجودية في النحو ولا شك أن مثل هذا التحرّر من صلابة المفاهيم الصناعية كفيل بتفسير ظواهر نحوية كثيرة :

ـ فإنْ كان للتواجد قيمة نظرية سنرى بعض أبعادها في دراسة آثار قانون التشارط والاسترسال بين الأبنية خاصة في الفصل الأخير ،

ـ فإنّ للتواجد أيضاً قيمة اختبارية فهو يفسّر لنا ظواهر عدة منها لماذا تدل «قد يخرج زيد» على «خرج ولم يخرج» ولماذا لا نقول رغم ذلك «خرج زيد ولم يخرج» ولماذا يصحّ لنا أن نعبّر عنها رغم هذا بـ «خرج زيد أو لم يخرج» ولماذا « إن خرج زيد» تدلّ على «قد يخرج» وتدلّ تبعاً لذلك على ما تدلّ عليه «قد يخرج» ولماذا نستبدل «إن خرج زيد» بـ «إن يخرج وإن لم يخرج» كما نستبدل «قد يخرج» بقد يخرج وقد لا يخرج»، ولماذا لا نقول «إن خرج زيد ولم يخرج» ونقول «إن خرج أو لم يخرج». وهلمّ جراً .

6/II

أنواع التواجد ودلالته بين تكثفها التأليفي في [∃] واسترسالها التحليلي في [∃ ∃] وقانون الشرط الجمعي الرابط بينها



1.6/II أنواع التواجد ودلالتها على الإمكان والوجوب
والجمع والشرط بين تكثّفها
في [∃ ححا] واسترسالها في [∃ ححا ∃ ححا] بفضل قواعد الدور التكراري

§ 88 – التواجد الإمكاني والتواجد الوجوبي والعلاقة الشرطية بين أنواعهما

إذا صحّ افتراضنا أنّ الشحنة الوجودية الموجبة أو السالبة هي أبسط دلالة لغوية ممكنة، وأنها أبسط من زوج الصدق والكذب، لكون النظام اللغوي ينحصر في الصدق المطلق، فإنه لا يمكننا بالوسائل المنطقية الصناعية العادية أن نستدلّ على أنّ [+ ϑ –] مثلاً تتضمن العلاقة [+←——→–] أو العلاقة [+ أ ϑ –]. وينتج عن ذلك أن تعريفنا للوجوب والإمكان يبقى مجرّد افتراض قائم على افتراض العلاقات التواجدية الثلاث (ϑ، أϑ، ش). وإذن فدلالات التواجد وصوره ينبغي أن تكون من المسلّمات النحوية ،

لكننا نلاحظ في العموم أمرين :

– أولّهما أنّ القاعدة الدوريّة [ححا ← ححا ϑ ححا] تخضع للقانون المنطقي (ق ←—— ق ϑ ق) القائل بأنّ الصيغة المنطقية تستلزم علاقة جمعيّة بينها وبين ذاتها. وكذلك تخضع البنية :

[ححا أϑ ححا] والبنية [ححا ←—— ححا] إلى قانونين مماثلين ينصّان على أنّ الصيغة تستلزم العلاقتين الانفصاليّة والشرطيّة بينها وبين نفسها. فيمكننا في العموم أن نقول إن العلاقة الجمعيّة تتضمّن الانفصاليّة والشرطيّة، وإنّ التواجد على هذا الأساس يتضمّن [ϑ ←——أϑ] ما يتضمّن [ϑ ←—— ش]. وذلك اذا لم نعتبر التقابل بين الإيجاب والسلب وما يثيره من قضايا.

– الأمر الثاني أنّ تعريفنا للامكان بأنّه علاقة تواجديّة بين الايجاب والسلب في بنية حدثيّة واحدة [± ححا]، و أنّ الوجوب علاقة تواجديّة تفصل بين الايجاب والسلب في بنيتين حدثيتين [+ ححا] أو [– ححا]، تعريف ينتج عنه أن للتواجد نوعين :

(أ) تواجدا امكانيّا [±] يتحقق في بنية واحدة،

(ب) وتواجدا وجوبيّا {±} يتحقق في بنيتين مختلفتين متشارطتين، و أنّ بين التواجدين حركة نحويّة مّا، ترجع إلى حركة الدور التكراري الرابطة بينهما كما

بيّنا عند عرض [± ححا] ⟵ [+ ححا ϑ – ححا]

وهذا يعني أنّ الجمع والانفصال والشرط (ϑ ، ϑأ ، ش) كلّ منها يمكن أن يكون وجوبيّا أو إمكانيا، كما يعني أنّ العلاقة الشرطيّة بين أنواع التواجد الثلاثة علاقة تستلزم أن يعبّر الاشتقاق والاعراب عنها على صور مختلفة.

ولكي لا يبقى تحليلنا هذا مجرّد افتراضات نذكّر أنّ صعودنا إلى دراسة التواجد في المستوى المقولي قد بدأناه بملاحظة علاقات دلاليّة بين أبنية نحويّة مختلفة في ظاهرها دعتنا إلى البحث عن الأبنية الفقيرة المحتملة لها.

لنلاحظ على سبيل الاشارة أو التذكير العلاقة الدلالية التي تربط بين الأزواج التالية :

(1) لمّا خرج زيد دخل عمرو (شرط وجوبي متباعد عن دلالة «إن»)
- خرج زيد ودخل عمرو (جمع وجوبي)

(2) إنْ يخرجْ زيد يدخلْ عمرو (شرط إمكاني)
- قد يخرج زيد ويدخل عمرو (جمع إمكانيّ)

(3) لو خرج زيد لدخل عمرو (شرط إمكاني مناقض للوجوبي)
- لم يخرج زيد ولا دخل عمرو (جمع وجوبي)

(4) يدخل زيد أو يدخل عمرو (جمع وجوبي إمكاني)
- إن يدخل زيد لم يدخل عمرو والعكس بالعكس (جمع وجوبي إمكاني)

(5) نصيبك عندي (أ) جئت أو (أم) لم تجئ (جمع وجوبي إمكاني)
- نصيبك عندي إن جئت وإن لم تجئ

فما قدّمناه في هذا القسم إذن يفسّر جانبا لا بأس به من الموافقات الدلاليّة التي لاحظناها في القسم الأوّل خاصّة

§ 89 – التواجد الجمعي [ϑ، ϑأ] والتواجد الشرطي [ش]

يبدو لنا، اعتمادا على كثير من الظواهر النحويّة أنّ التواجد الانفصالي قابل للذوبان في التواجد الشرطي أو التواجد الجمعي. وسنرى هذا بوضوح أكثر عند دراسة البنية [إمّا .. و إمّا...]. وقد تكون العلاقة [ϑأ] وجها من وجوه اختصار العلاقة بين [ϑ] و [ش]. هذا ما نلاحظه مثلا في المثالين (4) (5) المذكورين في الفقرة الماضية.

وإنّنا نعتقد أن الوسم اللفظي في «و» و «أو» لم يقم على التشابه إلاّ لكون

[ϑ] و [أϑ] ترجعان إلى بنية مقوليّة واحدة.

وفعلا إذا كان المثال الأوّل التالي يخالف المثال الثاني من حيث أنّ أحدهما يعبّر عن تناقض ليس في الآخر.

(1) خرج زيد ولم يخرج

(2) خرج زيد أو لم يخرج

فإنّ هذا التناقض يضمحلّ من البنية المجرّدة :

(3) + ففا / + ححا { و / أو } − ففا / − ححا

كما يضمحلّ الفرق بين القرد والانسان إذا نظرنا فيهما في مستوى مقولة «الحيّ» فالحيّ قرد أو إنسان، والحيّ قرد وإنسان.

هذا وقد لاحظنا في فقرة سابقة أنّ قولك :

(4) خرج زيد أو خرج عمرو

ينفي أحد الحدثين الموجودين خارج اللغة ولا ينفي أحد الحدثين داخل اللغة. فإذا كان خروج زيد من داره يوم الجمعة بباب سويقة لم يقع في واقع الأحداث والأزمنة والأمكنة [− ححا] معنى لـ [ححا] ولا يزيلها من اللغة. فلا فرق إذن بين [(ϑ)] و [(أϑ)] في المستوى المقولي.

وعلى هذا الوجه كان النفي في «ليس القرد إنسانا» معنى للقرد وليس نفيا لوجود الانسان.

فترى إذن بهذين الدليلين أنه كلّما صعدنا في التجريد اضمحلّت الفروق فدلالة المستوى المقولي أكثر استقرارا وثباتا من دلالة المستوى الاعرابي المجرّد، وهذا المستوى أكثر استقرارا وثباتا من دلالة المستوى التصريفي المجرّد، ودلالة هذا المستوى أكثر استقرارا من دلالة المستوى التصريفي المعجّم والمحيل إلى الخارج. وكلّ ذلك أثر من مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة.

ذلك أنّ دلالة المستوى المقولي لا تضمحلّ حسب قانون المحافظة على البنية المقوليّة ولذلك فإنّ اللفظ في أدنى المستويات يسم انصهار الانفصال في الجمع بطرق مختلفة أهمّها العلامة الاعرابية الواسمة للعطف الموجود في المستوى التصريفي المجرّد والذي هو التعبير المباشر للتواجد في البنية الاعرابيّة [ففا ϑ ففا] المحافظة على التواجد المقولي.

وممّا يدلّ أيضا على انصهار الانفصال نحويّا في الجمع (أي انصهار العلاقة

أϑ في العلاقة ϑ] أكثر من انصهاره في الشرط، أنّ التواجد الجمعي والانفصالي أقرب إلى التواجد الوجوبي المقتضي للسلب أو الايجاب [{ ± } حجا] من التواجد الامكاني [±] حجا]، وأنّ التواجد الامكاني أخصّ بالشرط. ويتبيّن هذا بأنّ البنية المجرّدة المصرّفة [(... و ...] أو [(...) أو ...] أو [(...) فـ ...] هي بنية أقرب إلى الدلالة على العطف في الجمل المعجّمة منها إلى الدلالة على الشرط على خلاف البنية المجرّدة [(...) إن ...].

لذا نقصد في الصفحات المقبلة بالمصطلح « التواجد الجمعي» دلالة [ϑ] ودلالة [أϑ] المنصهرة فيها. ونرى التقابل الأساسيّ في التواجد يضع [ϑ] و [أϑ] في مقابل التواجد الشرطي [ش]

ولهذا التقارب بين [ϑ] و [أϑ] صدى في المنطق الاحالي الصناعي نراه متأتّيا، حسب افتراضنا من النحو ذلك أنّ القولين :

(5) ضحك زيد = ق

(6) غضبت ليلى = كـ

يختلفان في البنية الإعرابيّة المصرّفة المعجّمة . ويختلفان في البنية الاعرابيّة المصرّفة المجرّدة اختلافا نسبيّا :

(5 أ) { فعل الفاعل } = قَ

(6 أ) { فعلَت الفاعلة } = كَ

فهما لا يختلفان في البنية الإعرابيّة المجرّدة محليّا ووظائفيّا ولا يختلفان تبعا لذلك في البنية الاعرابيّة المقوليّة (غير المعجّمة مقوليّا): [+ ففا ←— + حجا]

لذلك اذا كانت الصياغة : [ق ϑ كـ] أو الصياغة [ق (أϑ) كـ] أو الصياغة [ق ←—— كـ] صياغات صالحة لمستويات الاختلاف الناتج عن ملء المحلاّت بالعناصر الاشتقاقية المجرّدة والمعجّمة، فإنّ المستوى الاعرابي والمقولي من جنس [ق ϑ ق] و [ق أϑ ق] و [ق ←—— ق].

إذا رمزنا للصدق بـ 1 وللكذب بصفر فجداول الصياغات التواجديّة هي :

ق	ϑ	ق	ق	أϑ	ق	ق	←——	ق
1	1	1	1	1	1	1	1	1
0	0	0	0	0	0	0	1	0

ويتبيّن من هذه المقارنة أنّه لا فرق بين جدول الجمع وجدول الانفصال فالواحد

مكافئ للآخر : ق ϑ ق ←→ ق أϑ ق

هذا هو المحتوى الدلالي المقولي [(حـحا ϑ حـحا) (حـحا أϑ حـحا)] للوظيفة الاعرابيّة المصرّفة المسمّاة عطفا.

فهما صياغتان صادقتان في حالة صدق [ق] وكاذبتان في حالة كذب (ق).
أمّا الشرط (ق ← ق) فهو صادق أصدقت (ق) أم لم تصدق.

إننا نفترض أن التكافؤ [ق ϑ ق ←→ ق أϑ ق] يمثّل التعبير المنطقي الصناعي عن مفهوم العطف النحوي. كما نفترض أنّ المطابقة الاعرابيّة بين المعطوفات إشارة من نظام الوسم اللفظي للبنية الاعرابيّة المقوليّة إلى أنّ اختلاف (ق ، ک) في الاحالة المرجعيّة اختلاف قائم على بنية واحدة مكرّرة (ق ، ق)) في الأساس المقولي للبنية.

نذكّر القارئ أنّ البنية المقوليّة الحدثيّة هي بالنسبة إلينا الدلالة المستخلصة من تعامل الإنسان مع الكون في التاريخ. فهي إحالة كونيّة مطلقة بمعنى الإطلاق التاريخيّ، لا الماورائيّ (انظر الباب الأخير من القسم الأوّل).

ننبّه القارئ إلى أنّ تحليلنا هذا :

أ – يفسّر ظاهرة العطف تفسيرا نحويّا يربط ما بين الدلالة واللفظ ، ويبيّن أنّ اللغة لا تناقض نفسها بمعاملة دلالتين مختلفتين (الجمع والانفصال) معاملة واحدة تخضع لقاعدة نحويّة واحدة، بل تشير بمعاملتها هذه إلى أنّ المختلف الدلالي ناتج بنيويّا عن توليفات مختلفة بين أبنية نحويّة (إعرابيّة واشتقاقية) تخضع لبنية مقوليّة واحدة،

ب – ويفسّر بعض الظواهر التي اعتبرت ضربا من المجاز، والتي هي في نظرنا صدى لقوانين دفينة. من ذلك ما قيل في معنى الواو و أو من أنّ الواحدة قد تأخذ معنى الأخرى كقولك « الكلام اسم وفعل وحرف» تريد منه أنّه «اسم أو فعل أو حرف». فما كان هذا ليكون لو لا أنهما في المقولة تواجد واحد (ابن هشام، المغني، ص 359 – 396)

جـ – وكذلك تكتسب بعض الحدوس النحويّة القديمة من تحليلنا محتوى شكليّا واضحا. وأهمّ هذه الحدوس أنّ الواو أمّ العطف، و أنّ أدوات العطف تنويع في دلالة الجمع المطلق فيها.

ولعملنا أبعاد أخرى سنرى صداها في الفصول المقبلة عند تحليل التشارط والاسترسال بين التواجد الجمعي (ϑ، أϑ) والتواجد الشرطي (ش) وبين التواجد الوجوبي {±} والتواجد الامكاني [±]

§ 90 –الانصهار الشحني للتواجد في [∃] ومبدأ المحافظة على البنية

إذا كانت الاحالة المرجعيّة ، أي الإحالة إلى المقام، تبدأ نحويًا منذ تجسّد العناصر الاشتقاقيّة في وحدات معجميّة محيلة، فإنه ابتداء من البنية الاعرابيّة المصرّفة المتكوّنة من ملء المحلّ الإعرابي بالعنصر الاشتقاقي المجرّد، وبمحتواه المقوليّ الخالص، يبدأ الدخول لغويًا في مجال الصدق المطلق، بحيث تضمحلّ المقابلة بين الصدق والكذب، وتصبح المقابلة الوحيدة الجارية هي المقابلة بين الوجود والعدم.

لذا إذا كانت البنية التواجديّة الجمعيّة أو الشرطيّة (ق ϑ ق / ق ش ق) بنية إعرابيّة أو مقوليّة مجرّدة فإنّ جدول الصدق الذي استعملناه في الفقرة السابقة جدول غير صالح، وقد يؤدّي بنا إلى الخطإ.

نلاحظ أنّ كثيرا من المناطقة يتخلّصون من (ص ، كـ) بتعويضها بـ (0,1) حتّى يجعلوا جداولهم، و إن كانت في أساسها قائمة على الإحالة على «حالة الأشياء» جداول قائمة على قيم مطلقة، غير مقيّدة بالإحالة المباشرة.

قد تبدو هذه العمليّة مجرّد إجراء شكليّ زائف لا يغيّر من حقيقة المفاهيم المسيّرة لقيم جداول الصدق. ولا يهمّنا نحويًا أن ننظر في هذه القضيّة المنطقيّة الصناعيّة.

إذا كان الصدق بالنسبة إلينا هو مطابقة القول المحقّق لـ [+ حجا] لوجود الشيء في المقام و [– حجا] لعدم وجوده، فإنّ [+ حجا] و [– حجا] في ذاتها قيمة سابقة في اللغة، وهي قيمة مطلقة استمدّها الانسان من تجربته التاريخية الطبيعيّة، فهي العنصر اللغوي الأساسي المكوّن للاستقرار التاريخيّ في اللغة. فهذه القيمة جزء لا يتجزّأ من النظام النحوي بل هي أساسه المقولي كما بيّنّا.

وفي هذا الإطار ، إذا كانت [– حجا] تفترض مسبّقا [+ حجا] كما بيّنّا فشرط العدم هو الوجود، أي أنّ [– حجا] لا تعني انعدام [حجا] من المقولات. فلو كانت [– حجا] تنفي وجود [حجا] لانْتَفَى النظام النحويّ القائم اشتقاقا وإعرابا على تمثيل البنية الحدثيّة القوليّة. هذا ما يجعلنا نعتبر السلب والايجاب قيمتين دلاليتين لـ [حجا] أكثر سذاجة وأبسط من المفهوم الشائع للوجود والعدم. وليس في هذا تناقض بل هذا هو المنطق اللغويّ الأصليّ الموافق لحقيقة الأشياء مطلقا، فلو كانت (– س) في الرياضيات انعداما لـ (س) لما كان للصفر معنى ولما كانت الرياضيات (إذ الصفر نفسه موجود). وكذلك اذا تحدّثت عن شحنة سالبة في الكهرباء فإنك لا تعني انعدامها.

وينبني على هذا أنّ العدم كما نتصوّره ما ورائيّا لا وجود له في النظام النحوي فالأمر لا يتعدّي الايجاب والسلب. وإذا كان الصفر في الرياضيات وسطا بين الايجاب والسلب، فالنحو قائم على وسط آخر هو مزيج الايجاب والسلب، هوالتواجد الجمعي الامكاني الشرطيّ {±} = (+ ⟵⟶ -) = (+ ϑ -).

ويتمثّل هذا المزج في [∃] نفسها. ولذلك فإن [∃] في [∃ ححا] تعني تواجدا داخليا ينصهر فيه الشرط والجمع، وينصهر فيه الوجوب والإمكان، لانصهار الإيجاب والسلب في بنية واحدة.

واعتمادا على هذا إذا تكرّرت [∃ ححا] بقواعد الدور التكراري فهي مولّدة بانفجار دلالتها وشيوعها في العناصر المتكوّنة من الدور تواجدا جمعيا أو تواجدا شرطيّا، تواجدا وجوبيّا أو تواجدا إمكانيّا.

وبحسب ما يستغلّه الاشتقاق أو الإعراب من عناصر هذا الدور تتكوّن لنا عناصر وجوب وعناصر إمكان وعناصر جمع وعناصر شرط.

وبحسب ما يكون من التعامل بين الاشتقاق والإعراب تتكوّن لنا مظاهر الفوضى الدلالية المتمثّلة في أبنية مصرّفة تحمل الشرط أو الجمع أو الوجوب أو الإمكان على صور مختلفة تتداخل أيّما تداخل.

إنّنا نتشبّث تشبّثا شديدا بهذه الفكرة. فهي التي تجسّد قانون التشارط والاسترسال. وهذا القانون جزء أساسي في الأطروحة.

سيتبيّن لنا عند التقدّم في البحث أنّ جدول تصريف الفعل هو جدول رحلة بين الوجوب والإمكان، و أنّ هذه الرحلة تصاحب رحلة بين الجمع والشرط. وسيتبيّن لنا أنّ هذه الأبنية الإعرابيّة التي طالما تصوّرناها أبنية جامدة وقوالب ليست إلاّ حركة دوريّة عجيبة لا تقف.

إذن فانصهار الايجاب والسلب في [∃] في دلالة شحنيّة تواجديّة جمعية شرطيّة وجوبيّة إمكانيّة إبطال من اللغة في داخل نظامها للمفهوم الماورائيّ للعدم.

لذا لا يمكن للتواجد المنصهر في [∃] على الصورة [+ ⟵⟶ -] والصورة [+ ϑ -] أن يكون انعداميّا فإذا كانت [ص ϑ كـ] كاذبة فهي موجودة في اللغة غير منعدمة. وهذا مظهر أساسيّ و أوّليّ في مبدإ المحافظة على البنية المقولية. فإذا كان الاشتقاق والإعراب يحافظان على [ححا] فإن [∃] التي هي معنى [ححا] تحافظ على نفسها بهذه الصورة التي شرحناها.

§ 91 –الدلالة النحويّة لجدولي صدق الجمع والشرط (الحالة ق، ق)

إذا أخذنا الصّورة المنطقيّة التصديقيّة للتواجد (ق ϑ ق) وذلك في إطار (ϑ ⟵⟶ أϑ) كما بيّنّا سابقا، فإننا نلاحظ أنّ الجملة : (ق = «خرج زيد») مهيّأة للتصديق أكثر من التكذيب، بحكم كون المخاطب مستعدّا لتصديق المتكلّم أكثر من استعداده لتكذيبه، نظرا إلى أن اللغة بطبعها قائمة على الصدق ونظرا إلى أنّنا لو لم نكن كذلك لصار بعضنا جحيما لبعض. فالتخاطب كاللغة قائم على «النيّة الحسنة،» لحسن حظّنا.

ولذلك فإنّ «لم يخرج زيد» مهيّأة أن تكون تكذيبا لـ «خرج زيد» و أن تكون مهيّأة في ذاتها للتصديق فبين صورة [+ حـحـا] وصورة [– حـحـا] في الاستعمال تفاضل تصديقيّ يجعل « خرج زيد» أولى بالتصديق من « لم يخرج زيد»، ويجعل «لم يخرج زيد» أولى بتكذيب «خرج زيد» من المقام، والعكس أنّ «خرج زيد» ليست مؤهّلة في أساسها لتكذيب «لم يخرج زيد» و إن كذّبتها بل هي ابتداء في الخبر. والأصلح في تكذيب «لم يخرج زيد» نفي النفي، على صورة من الصور.

على هذه الصورة نؤوّل الجدولين :

ق	⟵	ق		ق	ϑ	ق
1	1	1		1	1	1
0	1	0		0	0	0

على أنّهما اذا تعلّقا بالبنية التصريفيّة المعجّمة عبّرا عن تكذيب واقعيّ وإذا تعلّقا بالبنية المصرّفة عبّرا عن احتمال تكذيب بالسلب الذي هو في اللغة صدق.

ولذلك فالسطر الأوّل من (ق ϑ ق) وهو (1 ① 1) يعبّر عن صدق الجمع مطلقا (في المنجز والمجرّد) أمّا السطر الثاني وهو (0 ⓪ 0) فهو يعبّر عن كذب الجمع في المنجز، وعن تكذيب للسطر الأوّل في المجرّد، إلاّ أنّه تكذيب صادق في ذاته المجرّدة.

أمّا (ق ⟵ ق) فهو يعبّر عن صدق مطلق في حالتي الانجاز والتجريد. والسرّ في ذلك أنّ قولك « إن خرج زيد خرج» كقولك «قد يخرج زيد» فأنت صادق « أخرج زيد أم لم يخرج» وهو من جنس ان تقول « خرج زيد أو لم يخرج» تصدق في حالتي «خروجه وعدم خروجه » كأنّك قلت «خرج زيد» ثمّ قلت « لم يخرج». وهذا يبيّن أكثر انصهار دلالات التواجد وتعاملها في ما بينها.

فالفرق بين (ق ϑ ق) و (ق ←—— ق) كالفرق بين قولك «قد خرج» وقولك «قد يخرج ». إذ أنّ «قد خرج» هي نفسها « خرج زيد وخرج» أمّا قولك « قد يخرج » فهو اختصار لقولك » إن خرج خرج».

فيتبيّن لك بهذا أنّ القاعدة الدورية [∃ ححا ←—— ∃ ححا ϑ ∃ ححا] ليست مجرّد لعبة شكليّة بل هي افتراض لغويّ قادر على استيعاب الظواهر الاختباريّة.

وكذلك يبيّن أن انصهار التواجد في [∃ ححا] وإمكان انفجاره بالدور التكراري في [∃ ححا ∃ ححا] افتراض برهانيّ يعزّزه الاختبار كما تبيّن لنا بتحليل التشارط بين «قد» و أداة العطف وأداة الشرط. وسيكون هذا أساسا لتفسير السبب الذي من أجله كان العرب يرون الجزم شرطا.

وبناء على هذا إذا كان جدول (ق ϑ ق) حسب مبادئ المنطق الصناعي المتعلّق بالأبنية التصريفيّة المعجّمة يقرّ أنّ جمع الصادقين صدق وجمع الكاذبين كذب، فهو جدول حسب مبدإ قيام اللغة على الصدق الراجع إلى مبدإ المحافظة على البنية ومعناها الذي هو [∃] ، يدلّ على أنّ جمع الموجبين إيجابيّ وجمع السالبين سالب، وذلك حسب القاعدة التالية :

[– ححا] ←—— [– ححا ϑ – ححا]

[+ ححا] ←—— [+ ححا ϑ + ححا]

هذه القاعدة متفرّعة عن قاعدة الدور التكراري وهي التي على أساسها يسند إلى المعطوفين وظيفة الاسم الواحد.

أمّا جدول [ق ←—— ق] فهو لا يغيّر منطقيًا من الصدق المطلق لكنّه عند تعلّقه بالأبنية المصرفة المعجّمة يعني أنّ اشتراط الصدق للصدق كاشتراط الكذب للكذب كلاهما صادق. أمّا في النحو فهو يدلّ على أن اشتراط الموجب للموجب كاشتراط السالب للسالب كلاهما موجب. وذلك أنّ الشرط يخضع للقاعدة الدوريّة التالية :

± ححا ←—— { – ححا / + ححا }

ولما كانت : – ححا ←—— – ححا ϑ – ححا

وكانت : + ححا ←—— + ححا ϑ + ححا

فإنّ ± ححا ←—— { – ححا ϑ – ححا / + ححا ϑ + ححا }

وذلك كقولك «قد يخرج زيد» فهو كقولك «لم يخرج (و لم يخرج)» وكذلك «خرج (وخرج)» . الموافقة لقولك «إن خرج خرج» التي تعني أنّه «خرج» و أنّه «لم يخرج». وهذا دون اعتبار بعض التغيير الذي تحدثه المقامات المخصوصة في هذه الدلالات.

§ 92 – الدلالة النحويّة لجدولي صدق الجمع والشرط (الحالة ق ، – ق)

لننظر الآن في الحالتين المسقطتين من الجدول والمثلتين لالتقاء صدق (ق) وكذبها في صياغة واحدة .

تكوّن هذه الحالة جدول التناقض (انظر 15 ـ Chauvineau, 13) وتتميّز بكونها لا تجوز في منطق الأبنية المصرّفة المعجمّة فلا تقول :

«خرج زيد ولم يخرج» ولا « إن خرج لم يخرج». وإذا قيلتا في مقام معيّن فَعلَى تأويل كون المتكلّم على يقين من شحنة وعلى اعتبار من الأخرى كأن تقول في العظيم وقد مات «مات ولم يمت» «وإن مات لم يمت» .

إلا أ نّه إذا جاز التناقض على اعتبار فقد جاز في اللغة، مادام النحو مسيّرا لفوضي الدلالة التي في القول، كما قدّمنا في القسم الأوّل. ولقد رأينا في هذا الباب أن إمكان البنية الحدثيّة [± ححا] مولّد للتواجد الجمعي [+ ححا ϑ –ححا] ولصورته في الإعراب [+ ففا – ففا] وسواء أملأت محلاّت هذه البنية بالمتّفق المعجمي فقلت « خرج زيد ولم يخرج» أم ملأتها بالمختلف فقلت « خرج زيد ولم يخرج عمرو» فإنك لم تخرج عن محتوى الدلالة الشحنية التواجديّة الأساسيّة التي بفضلها خرج التواجد الجمعي الوجوبيّ [+ ϑ –] من التواجد الجمعي الشرطيّ الامكانيّ [±] عند إنجاز (ق ، ق) على الصورة (ق، ك). لذا إذا كان (ق ϑ – ق) وعكسها وكذلك (ق ⟵ – ق) وعكسها صيغا أربعة لا يكون الصدق إلاّ في واحدة منها فقط وهي (– ق ⟵ ق)، لجواز أن يكون الكاذب شرطا للصادق، فإنّه بانتفاء الكذب ابتداء من البنية الاعرابيّة المجرّدة، فإنّ الصادق والكاذب منها لا يكون إلاّ قيمة وجوديّة شحنيّة للصيغة كلها .

ولهذا السبب تجوز جميعا في النحو، ولا تجوز في القول إلاّ في مقامات بلاغيّة معلومة.

والسرّ في كونها لا تجوز في كلّ مقام سرّ غير دفين في صورة منطقيّة مّا، كما يظنّ المعتقدون في خضوع اللغة للمنطق. وإنما السبب هو نفسه السبب الذي يجعلنا لا نقول : «خرج زيد خرج» و « إن خرج خرج» إلا إذا توفّر اعتبار من المقام فجميع هذه الجمل تكرار لا فائدة فيه.

ذلك أنّه لمّا وفّرت اللغة لـ [± ححا] «قد يخرج» فلا داعي لتوليد [+ ححا ϑ – ححا]» خرج ولم يخرج». وكذلك الأمر في « إن خرج لم يخرج» فهي في معنى « قد يخرج وقد يخرج» وجميعها ظواهر لو لم تكن « قد» لها في اللغة لجازت ، كما جاز قولك «خرجوا واحدا واحدا» و «سرنا خطوة خطوة» و«صباح مساء» و «ليل نهار» لانعدام صيغة معوّضة لتكرار المتماثلين أو المتناقضين.

لذا نؤوّل الجدولين التاليين تأويلا نحويّا مجرّدا :

ق	ϑ	– ق	ق	←	– ق
1	1	1	0	0	0
0	0	1	0	1	1

وهو أنّ التواجد الجمعيّ بين إيجاب البنية الحدثية وسلبها وصورته في الاعراب تواجد سلبيّ القيمة لا يعبّر عن التناقض الاحاليّ المرجعي بل يعبّر عن التواجد الجمعيّ الامكانيّ.

أمّا التواجد الشرطي بين هاتين الشحنتين المختلفتين، فهو تكرار للتواجد الإمكاني وله قيمة سالبة متى كان الموجب شرطا للسالب. أمّا إذا كان السالب شرطا للموجب فالقيمة موجبة، لأنّ الأصل في الشحنة الوجودية هو الإيجاب.

إنّ القيمة السلبية التي يأخذها التواجد الجمعيّ بين إيجاب البنية الحدثية وسلبها، هي القيمة التي تجعل الأدوات الدالة على الإمكان أدوات قد تدلّ على النفي. لنفترض أنّنا قد برهنّا على أنّ [إن = ± حـحـا] إذن يكون الدور التكراري لـ [± ححا] هو التواجد [+ ححا ϑ – ححا]. فتكون «إن» إذن من صنف (ق ϑ – ق) فقيمتها إذن سالبة، وإذن يمكن لـ «إن» أن تكون أداة نفي.

إذا صحّ هذا الاستدلال فقد تبيّن السبب في كون «إن » تكون للشرط وتكون للنفي. وهذا دليل على أنّ ما نقدّمه صالح لتفسير الظواهر الاختباريّة.

2.6/II. قانون الشرط الجمعي للتواجد

§ 93 ـ قانون الشرط الجمعي وخاصية الدور النحوي

حلّلنا في الفقرات الماضية الدلالة الشحنيّة التواجدية في [∃] التي هي معنى [حجا] في [∃ حجا]. واستخرجنا منها خاصة دلالة الإمكان [[±] = + ϑ −] وقيمتها السلبية، ودلالة الوجوب[{ ± } = + ϑ −] وقيمتها الموجبة المطلقة. واستدللنا بالعلاقة [−←+]، أي بالعلاقة الشرطية بين السلب والإيجاب على أن اعتبار السلب شرطاً للوجوب دلالة موجبة تركّز أن الإيجاب نحوياً هو العنصر الأساسي في النظام.

إذا كانت [+ ϑ −] قيمة سالبة في [∃]، وإذا كانت [+ أϑ −] قيمة موجبة في [∃] فإن اشتراط التواجد الجمعي [ϑ] للتواجد الإنفصالي [أϑ] قيمة موجبة :

ϑ ⟵ أϑ

− + +

وإذا كان التواجد الجمعي للشحنتين في [∃] تعريفاً للإمكان، والتواجد الانفصالي في [∃] تعريفاً للوجوب، فإنّ إيجابية العلاقة [ϑ ⟵ أϑ] إيجابية في تقريرنا التالي : «إنّ الإمكان شرط للوجوب »

قد يتساءل القارىء عن جدوى هذا التقرير من الناحية الاختبارية. والجواب أنه من الخطإ أن نتصوّر النحو وصفاً مباشراً للظواهر القريبة من الواقع. فمثل هذا التصور يمنع النحو من أن يصبح علماً قادراً على التكهّن بالحقائق قبل مباشرتها، كتكهّن الفيزياء النظرية (الرياضيّة) بحقائق الكون البعيدة في الفضاء والزمان .

وعلى كلّ فهذا التقرير، إضافة إلى قيمته الذاتية، يجسّد شكلانياً تقريرنا أن التعيّن الدلالي في اللغة وليد الاحتمال فيها، ويبرّر شكلانياً ظاهرة العطف المتمثّلة في تضمّن «أو» اللفظية لدلالة «و» على صورة تفسّر الظاهرة اللفظية المتمثّلة في المطابقة الإعرابية بين المعطوفين، ولا نتركها مجرّد ملاحظة عابرة غير مفسّرة. ولهذا التقرير قيمة أخرى تتمثّل في تدعيم تصوّرنا الشرطي التشارطي الاسترسالي للنظام النحوي .

ذلك أننا نلاحظ على النمط نفسه أنّ التواجد الجمعي شرط للتواجد الشرطي، وأن هذا الشرط موجب :

ϑ ⟵ ش

− + {±}

وهذا لا يعني سوى التقرير المحصولي (التوتولوجي التالي) وهو أن «الإمكان شرط للإمكان» .

وإذا لاحظنا أن قيمة اشتراط الجمع الانفصال، وقيمة اشتراط الجمع للشرط هي نفسها القيمة الشرطية الرابطة بين السلب والإيجاب في مطلق المعجم المقولي [∃]، فإنه يتبين لنا أن تقريرنا لكون الإمكان شرطاً للوجوب وللإمكان ما هو إلاّ صورة من تقريرنا أن السلب شرط للإيجاب .

ولمّا كان الإمكان سلبي القيمة كان السلب شرطاً للإمكان، وكان السلب شرطاً للسلب .

يمكننا أن نواصل على هذا النمط لنلاحظ أن التواجد الشحني داخل [∃] يتّسم بدورية أعتقد أنها تحتاج إلى دراسة خاصة تنطلق من التخلّص من الفكرة السائدة المنتشرة عن مفهوم «الدور». فهذا المفهوم لا يكون شيئا إلاّ في الاستدلال البرهاني. وليس التشارط البنيوي الذي يقوم عليه النظام النحوي يسعى إلى البرهنة عن شيء.

إذا كان الأمر على هذه الصورة فالمتوقع أن كل الأبنية التي تتولّد من [∃ حجا ⟵ ∃ حجا ∃ حجا] ترث هذا الدور .

وفعلاً نلاحظ أن الإمكان «قد يخرج» مختصر من الإمكان الذي يبدو شاذاً وهو «يخرج ولا يخرج» والذي قد نعّبر عنه بـ «قد يخرج وقد لا يخرج» وأن الإمكان «يخرج ولا يخرج» سلبيّ في قيمته، ولكنه شرط للإيجاب في «يخرج أو لا يخرج» وللإيجاب في «إن يخرج يخرج» وفي «إن لم يخرج لم يخرج» على شذوذهما .

ولكن «قد يخرج» تدلّ أيضاً على أنه «لم يخرج» وهلمّ جرّا .

نسمّي هذا العلاقة ϑ ⟵ {(ϑأ) (ش)} بقانون الشرط الجمعي. هذا القانون تجسيد للدور النحوي، تجسيد للتشارط والاسترسال.

§ 94ـ جدوى الاهتمام بقانون الشرط الجمعيّ

إنّنا رغم شدّة اعتقادنا في صحّة توجّهنا، نقرّ أنّنا عاجزون عن استفراغ خصائص التشارط والاسترسال بين الأبنية وأنّ سعينا إلى حصره بقانون الشرط الجمعي محاولة لا نستبعد أن تكون صياغتها في حاجة إلى المراجعة أو التدقيق. لكنّنا نشعر رغم هذا، أنّنا بدأنا نحاصر بعض الظواهر اللغويّة، وبدأنا نجاوز الحدس الدلالي إلى الاستدلال بوسائل اجتهدنا أن تكون منطقا نحويّا.

إذا صحّ وجود قانون شرطيّ ، على الصيغة التي اقترحناها، أو على صيغة أخرى، فإنّه يصير من اللازم نظريّا أن نجد في الأبنية الاعرابيّة المصرّفة ما يحمل خصائص العطف (الذي هو صورة الجمع في المستوى التصريفي) وخصائص الشرط في الآن نفسه، وإذا صحّ خضوع الأبنية الاشتقاقية والأبنية الإعرابيّة إلى بنية مقوليّة واحدة فإنّ هذه الخصائص المنتظرة ينبغي أن تكون مظهرا مدعّما لمقترحاتنا في ربط العلاقة بين البنية والدلالة.

ولقد رأينا في جميع الفصول الماضية وابتداء من القسم الأوّل عددا لا بأس به من الظواهر. فإضافة إلى استدلالنا على العلاقة بين الجمع والانفصال في إطار العطف، نظن أنّنا قد قاربنا الاستدلال على أنّه من اللازم في المنطق النحوي أن تدلّ الجملة « الصديق صديق جار أو عدل» على « إن جار و إن عدل». فليست العبرة في تصوّراتنا النحويّة أن نقرّ بهذه الصلة المعنويّة بين الجملتين، بل العبرة أن نستدلّ على أنّ البنية النحويّة الأولى تشترط بطبعها البنية الثانية، لكونهما تنبعان من بنية تواجديّة واحدة.

وإذا كان من العاديّ عند أغلب الدارسين العرب أن يلاحظوا الجملة « أعفو على الخلّ وإن ظلم» فيسجّلوها في اللغة تحت شعار «هكذا خلقت» فإنّنا نستغرب من هذه الصدفة التي جعلت واو الحال شبيهة بواو الاستئناف وواو القسم ، ومن هذه الصدفة التي جعلت هذه الواو تأتي قبل حرف شرط، ومن هذه الصدفة التي جعلت أخت الواو وهي « أو» تأتي في سياق حال للدلالة على الشرط في المثال الماضي.

إنّنا نظنّ أن قانون الشرط الجمعي و إن كان لايفسّر مباشرة هذه الصدف فإنّه في العموم يتكهّن بها. وفي رأينا أنّ النحو لا يصير علما حقيقيّا إلاّ إذا صار علما لا يباشر المعطيات الاختباريّة بل يتكهّن بها. ولقد قدّمنا مثالا في الفصل الماضي يبيّن أنّ القواعد المقوليّة التي استعملناها يمكنها أن تتكهّن

مسبّقا بأنّ [إن] يمكنها أن تكون حرف شرط وحرف نفي في الآن نفسه. وأن يدعّم هذا التكهّن صلة النحو التاريخيّة الطبيعيّة بالمنطق.

لا ننكر أن كثيرا من الظواهر الدلاليّة التي تحيّرنا يمكن استيعابها، بوسائل منطقيّة بدائيّة. إلاّ أنّنا في هذا البحث لا نريد إجابات من النوع التالي « معنى القول» «أ» هو «ب» حسب القاعدة المنطقيّة «جـ» فهذه إجابات تُخرج النحوَ من الدلالة والدلالةَ من النحو، وتُدخل علما أجنبيّا يدّعي أنّه مستقلّ عن اللغة الطبيعيّة . بل نريد إجابات من صنف « البنية النحويةّ» «أ» معناها البنية النحويّة « ب» حسب القاعدة النحويّة «جـ» المنطقيّة من حيث هي المجرّد من «أ» و «ب» .

لقد أشرنا في القسم الأوّل إلى ادّعاءات كثيرة تفصل ما بين النحو ومنطقه بالاغراق في خصوصيات القول. من ذلك محاولة بعضهم البحث عن « منطق بلاغيّ» يفسّر السبب الداعي إلى فهم جمل كالتالية :

(1) ان عثر زيد ضحك عمرو

على النحو التالي :

(2) ان لم يعثر زيد لم يضحك عمرو

والحال أنّه في جداول الصدق لا ينجرّ معنى الثانية من الأولى. اذا اكتفى المرء باستعمال المنطق في هذا الحدّ فليس له إلاّ الحلول التالية :

(1) أن يدّعي أنّ اللغة التي تطوّر بفضلها الانسان حضاريّا ليست منطقيّة. وهذا موقف خطير لأنّه تركيز للذهنيّة المعادية للعقلانية الطبيعيّة في الانسان

(2) أن يدّعي أن للغة منطقا آخر طبيعيّا يخالف المنطق الصناعي. وهو موقف خطير لأنه يجعل الانسان ذا عقلين مختلفين، أحدهما يركّز بطريقة مباشرة « طبيعيّة اللاعقلانيّة».

(3) ان يدّعي أن بعض الناس، أو بعض المواضيع، لا تخضع للمنطق. لكن إذا انتبهنا إلى أن الجمل المدروسة تمثّل مستوى تصريفيّا معجّما، و أنّها تتضمّن البنية التواجديّة [ححا θ ححا]، و أنّ هذه البنية بتجريدها ترجعنا إلى منطق (ق، ق) لا منطق (ق، كـ) لكونها وليدة [$\exists$ ححا] فإننا نلاحظ حسب الجدول المنطقيّ :

ق		ق ←
1	1	1
0	1	0

أنّ القيمة الشحنيّة لـ [+ حـحـا ـــــــــ← +حـحـا] تساوي

القيمة الشحنية لـ [- حجا ⟵ - حجا] لكون السلب شرطا للإيجاب في اللغة. فمن الطبيعي أن يتضمّن كلّ إنجاز للبنية الاعرابيّة [+ ففا ⟵ + ففا] معنى [- ففا ⟵ - ففا] لكون الاحتمال يقتضي التواجد الجمعي للسلب والايجاب .

فإذا اتجه فكر المتكلّم إلى البنية المجرّدة كانت الجملة الأولى متضمّنة للثانية مادامت [+ عثر] لا تكون إلاّ بـ [- عثر] حسب الأصل [حجا عثر] وكذلك [∃ ضحك] ، ومادام هذا التواجد ساريا في كلّ المتولّدات بالدور التكراري.

وإذا اتجه المتكلّم إلى البنية المنجزة، فلا شكّ أنّه يدخل اعتبارات أخرى ناتجة عن العلاقة الجمعيّة بين المشتقّات والتي تمثّل تواجدا اشتقاقيا داخل التواجد المحلّي الاعرابيّ.

§ 95 ـ تحليل مجسّد لقانون الشرط الجمعي (مثال ظالما أو مظلوما)

يتصرّف المتكلّم إزاء التعامل بين الاشتقاق والاعراب تصرّفا حدسيّا ناجعا. إلاّ أنّنا إذا حللنا هذا التعامل وجدناه ككلّ الظّواهر الحدسيّة على أشدّ ما يكون من التعقيد.

لقد رأينا الدلالات التي تحتملها [∃] في [∃ حجا] بفضل ما تتضمّنه داخلها من علاقات جمع وانفصال وشرط تحدّد جميعها الخصائص الأساسية للتواجد الشحنيّ .

هذه الدلالات كما رأينا قابلة للتكرّر حسب [∃ حجا ⟵ [∃ حجا ϑ ∃ حجا] وجميع هذه الدلالات قابلة نظرياً للتحوّل إلى الإنجاز عبر الإعراب والاشتقاق. ولقد رأينا أن ملء الاشتقاق للإعراب يقوّي التكرارية حسب خصائص المتوالية الرياضية .

لا شك أن للغة وسائل تحدّ من شدّة الشحن الوجودي الناتج من هذه العملية. وسنرى بعضها في دراسة العمل الإعرابي. إلاّ أننا هنا نحاول أن نقدّم مثالاً من تعامل الدلالات لتفسير ظاهرة تولّد الشرط في جمل لا تحتوي على أداة شرط .

رأينا أن بنية ϑ التواجدية في [∃] هي [+ ϑ -] أو العكس . إذا توزعت هذه البنية في بنيتين حدثيتين فهي تتكرّر بتكرّر [∃] في [∃ حجا ϑ ∃ حجا]. إذا تولّدت من هذه البنية التواجدية بنية إعرابية فإن هذه البنية تتعدّد بتعدّد الاحتمالات التي تستوجبها [ϑ] فيكون لنا إذن :

{ + ففا } أϑ { ففا }

{ − ففا } أϑ {+ ففا}

يمكن للمتكلّم أن ينجز زوجا فقط كأن يقول : «خرج زيد أو دخل عمرو» [+ ففا (أϑ) + ففا] لكن ما دامت البنية المقوليّة تطلب المقابلة الشحنيّة [+ (أϑ) −] فإنّه لا بدّ أن تكون هذه الجملة إضافة إلى دلالتها على الايجاب دالة على

+ خرج زيد	أϑ	لم يدخل عمرو	
ما خرج زيد		+ دخل عمرو	

فدلالة «أو» إذن على انتفاء أحد المتعاطفين ليست حقيقة مطلقة خارج النحو. فالأمر لا يعدو أنّ الوسم اللفظي كان مختزلا. ففي المستوى التصريفي وسمت بنيتان (جملتان) من أربعة بينها تقابل شحنيّ، وتركت الجملتان الأخريان بدون وسم. فالأمر شبيه بما يكون من الرسّامين : يرسمون بعض خطوط الوجه ويتركون تلوينه ورسم جزئيّاته. ورغم ذلك نستطيع معرفة صاحب الوجه.

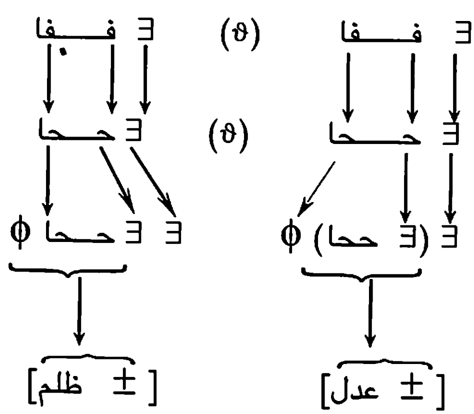
لم يكن الاشتقاق في هذه العمليّة غائبا. فهو الذي وفّر اللفظة «أو» الدّالة على العلاقة [(أϑ)] . وهو الذي وفّر الأفعال ووفّر لنا « لم» في التفسير الذي قدمناه لـ « دخل عمرو ——← لم يدخل.

لنفترض الآن أن الاشتقاق أراد أن يعبّر عن العلاقة [+ (أϑ) −] بتكوين فعلين متقابلين (واعتمادا على معجم المفاهيم المقوليّ الثريّ) يمكنه أن يكوّن للمعجم اللفظي مثلا الدلالة [[$\exists$ عدل] التي تتضمّن [$\pm$ عدل] في صورة [عدل ظلم]. تكون العلاقة إذن بين الفعلين هي :

المعجم اللفظي	عدل	أو	ظلم
	+		−
	−		+

ففي الحقيقة ليست «عدل» موجبة ولا سالبة في ذاتها.

إذا أخذنا هذه البنية التي حوّلها الاشتقاق من المستوي المقولي إلى المعجم وملأنابها المحلات الاعرابية لـ [$\exists$ ففا أو $\exists$ ففا] المتأتية من نفس المصدر المقولي، فإننا نكرّر داخل المحلّ الفعلي نفس البنية، فيكون لنا مع الاختزال :



فنكونُ بالجملة «(الخلّ خلّ) عدل أو ظلم» قد حققنا واحدة من أربع هي :

+ [± عدل] (أθ) - [± ظلم]

- [± عدل] (أθ) + [± ظلم]

هذه الأربع تتكثف بالمقابلة بين «عدل» و«ظلم» ، فالاحتمالات تكثر إذ تصبح ثمانية على الأقلّ منها :

عدل	أو	ظلم
عدل	أو	لم يظلم (أي عدل)
عدل	أو	لم لم يظلم (أي ظلم)
لم يعدل	أو	ظلم
لم لم يعدل أو		الخ
أي عدل		

هذه التكرارية ناتجة عن التقاء [∃] الإعرابية، و [∃] التي في الفعلين والتي لها الصورة [± فعل] . وهذه الصورة هي التي عبّرنا عنها بالإمكان [±]. ولمّا كانت [إن] لها الدلالة [±] في اشتقاقها، فإنّ بنية :

إن عدل و إن ظلم

بنية تحافظ على [± عدل] وعلى [± ظلم] فيكون لنا إذن :

± [± عدل] (أθ) ± (± ظلم)

فهي مثل : ± [± عدل] (أθ) ± (± ظلم)

فالبنية الشحنيّة التواجديّة هي هي ولمّا كانت [إن] تحمل شبيها بشحنة (أθ) فقد استغني عن (أθ) وعوّض العطف بها بالعطف بـ [θ] حسب قانون الجمع الشرطيّ. وهكذا يتبيّن أنّ البنية الشرطيّة بنية مقوليّة قبل كلّ شيء. كما يتبيّن أنّ الدلالة المقوليّة الشرطيّة في بنية مخالفة للمنوال [إن ...] :

أ – ليست تضمّنا لـ [إن] في بنية عميقة مّا ،

ب – ليست صورة منطقيّة صناعيّة رمزيّة تشارك فيها المنوال [إن ...]

جـ – بل بنية مقوليّة لا تختلف بنيويّا في تشكّلها عن الأبنية الاعرابيّة والاشتقاقيّة إلاّ في شيء واحد، هو درجة تجرّدها.

هكذا نتصوّر العلاقة بين الأبنية الاشتقاقية والاعرابيّة والمقوليّة. على النمط نفسه يمكن تحليل «ظالما أو مظلوما» و إن كان جنس المقابلة في الاسمين لا يوجد في المعجم بل في : [حا 1 ≠ حا2] المجسّمة في المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول.

و إننا نعتقد أنّه اعتمادا على البنية المقولية وعلى الشحن الوجوديّة التواجديّة وعلى علاقاتها يمكننا أن نحدّد دلالة البنية النحويّة، بالبنية النحويّة نفسها.

ونظرا إلى أهميّة «قانون الشرط الجمعي» في تجسيد قانون التشارط والاسترسال، ولأهميّة مفهوم التواجد، نحاول في ما يلي تقديم مقترح تأليفيّ يعرّف الجمع والانفصال والشرط تعريفا شحنيّا يستوعب قدرة هذه العلاقات التواجديّة على التعبير عن الوجوب والامكان.

§ 95 ـ ب ـ ملاحظات منطقيّة صناعية عن قانون الشرط الجمعيّ النحويّ

ما زالت صياغتنا لقانون الشرط الجمعي في النحو تحتاج إلى شكلنة تزيدها بعدا عن صورتها الحدسيّة الاختباريّة. لكنّنا نلاحظ في العموم أنّ الصياغة المنطقيّة الصناعيّة تقرّ الظواهر التالية :

أ) الصياغة [(ϑ) ← (ش)] صادقة صدقا مطلقا

ب) كذلك الصياغة [ϑ ←(أϑ)] بشرط أن تكون أو من جنس مانعة الخلو، أي غير منفصلة انفصالا حقيقيّا.

جـ) أمّا الصياغة [أ(ϑ) ← (ش)] فلها في جدول الصدق قيم [(ش)] أي لنا الصياغة [(أϑ)←(ش)) ↔ ش] صياغة صادقة صدقا مطلقا، وهي موافقة إلى حدّ ما التحليل في الفقرة الماضية.

د) وأخيرا، فإنّ الصياغة [ϑ ←((أϑ)←(ش)] صياغة صادقة صدقا مطلقا نتيجة لـ (أ) و (جـ)

هذه الصياغات مبنية على أساس الجدول التالي :

ق	ك	(ϑ)	(أϑ)	(ش)	ϑ ← ش	ϑ ← أϑ	أϑ ← ش	ϑ ←(أϑ ← ش)
1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	0	0	1	0	1	1	0	1
0	1	0	1	1	1	1	1	1
0	0	0	0	1	1	1	1	1

ونصّ هذه الصياغات هو التالي :

« إذا كان لنا جمع كان لنا شرط أو انفصال أو كان لنا انفصال يستلزم شرطا » (ملخّص أ، ب، د)

«و إذا كان لنا انفصال يستلزم شرطا فلنا شرط » (جـ). ونحن نعتقد أنّ هذه الصياغات (القوانين) توضّح جانبا مهمّا من جوانب النحو. وذلك اذا نظرنا إليها من زاوية نحويّة خالصة ومن خلال ما بيّنّاه في القسم الأوّل من علاقة بين البنية النحويّة والصياغة المنطقيّة الصناعية الرمزيّة.

فليست هذه القوانين لغويّا، سوى جمل شرطيّة تعبّر عن علاقات بين أبنية نحويّة حقيقيّة تسمّى في النحو عطفاً واستئنافاً، وشرطاً .

7/II

مراحل الإتفاق والإختلاف في التوزيع الشحني للعلاقات التواجدية الخاضعة مقوليا لقانون الشرط الجمعي، وبعض مظاهر هذا التوزيع في اللأبنية التصريفية الخاضعة لقانون التشارط والإسترسال

II/7-1 التوزيع الشحني لأنواع العلاقات التواجدية مراحله ومظاهر التشارك والاختلاف بينها وفيه

§ 96 ـ تمهيـــد :

ما نقدّمه في هذا الفصل محاولة للتأليف بين الظواهر التي درسناها في الفصلين الماضيين. ونسعى في هذا التأليف إلى تجسيد الأمور التالية :

1) أن نجسّد تكثّف الدلالات التواجديّة الشحنية (إيجاب، ، سلب/جمع، انفصال، شرط/ وجوب، إمكان) في [∃] من [∃ ححا)] وان نجسّد بداية انفصالها لتكوين هذه الدلالات الشحنيّة خارج [∃] من [∃ ححا]، أي لتكوينها في بنية تواجديّة حدثية هي [∃ ححا ∃ ححا]، ففي هذه المرحلة يصبح الجمع غير الانفصال ويصبح الانفصال غير الشرط، ويصبح الجمع غير الشرط،

2) أن نجسّد بهذا التمييز قانون الجمع الشرطيّ الذي ينصّ في ما ينصّ أنّ العلاقة بين [ϑ] و[أ ϑ]، أقوى من العلاقة بينهما وبين [(شْ)]، وأنّ بين [أ ϑ]، و[(شْ)]، نوعا من التشابه، حللناه خاصّة في الفقرة الأخيرة من الفصل الماضي.

3) ونسعى في هذا الفصل خاصّة وقبل كلّ شيء إلى :

– أن نجسّد افتراضنا الناصّ على أنّ الدلالة النحويّة الدنيا إنما هي دلالة شحنية تقع في المستويات المجرّدة الخالية من التعجيم في حيّز الصدق اللغوي المطلق. فقد قدّمنا منذ الفقرة (§ 94) (من القسم الأوّل) أنّ النحو في استعماله البلاغي يقوم على الوظيفة [δ : { Δص، ∇ ك}] ومعناها ضرورة الصدق وإمكان الكذب، وبيّنّا خاصّة في هذا القسم أنّ ضرورة الصدق في النظام النحوي إنما هي إيجاب وسلب، وأنّ إمكان الكذب امكان تعبّر عنه اللغة شحنيّا بتهيّؤ السلب، أن يكون تكذيبا للايجاب، فليس النفي عندنا رابطا ولا علاقة إنما هو قيمة.

– وأن نجسّد اعتمادا على هذا، المحتوى البنيويّ النحويّ المقوليّ للشرط، فنقدّم البنية الشرطيّة المقوليّة التي تتولّد منها أبنية المجموعة [مج [(...) آن...]]، والتي لا تخضع عناصرها بالضرورة للمنوال القائم على مفهوم الشرط والجواب،

اي المنوال [(...) إن...] وما يدرج عادة تحت هذا المنوال من أبنية تتركّب بما يسمّى عادة أدوات الشرط. وهي الأبنية التي جمعناها تحت هذا الرمز [(...) إن...] وسنهمل في تقديمنا للتوزيع الشحني تسجيل [ححا]. وذلك باعتبارها بنية تستمدّ دلالتها من [∃] كما بيّنّا في (§ 84 من الفصل 16 من هذا القسم). لذلك ننبّه إلى أنّ كلّ علامة شحنية (+، -) تعني وجود بنية حدثيّة. وهذه البنية الحدثيّة ليست بالضرورة جملة، فهي بنية سابقة للاشتقاق والاعراب واذن فيمكن أن تتجسّد في عنصر اشتقاقي (حرف، أو اسم، أو فعل) في صورة مجرّدة أو معجّمة، ويمكن أن تتجسّد في عنصر إعرابي (إسناد، إضافة، الخ...).

يستدعي منّا هذا التجريد أن نغيّب الظواهر الاختباريّة وأن نتخلّص منها لفهمها. وعلينا خاصّة، لفهم التوزيعات الشحنيّة الموالية، أن نميّز بين العلاقات (ϑ، ϑأ، (شْ)) والأدوات التي يمكنها أن تدلّ على هذه العلاقات كـ (و، أو ان).

فالشكل ([±] ϑ [±]) لا يعني واو عطف وانما يعني جمعا متضمّنا للانفصال والشرط، وكذلك الأشكال الأخرى. أمّا [±] فهي تعني [± ححا]. و[ححا] يمكن أن تكون اسما حسب القاعدة [∃ ححا ⟵ ∃ حا]، أو حرفا، أو فعلا حسب القواعد التي قدّمنا. وسنفسّر في الباب الموالي علاقة الحروف بالأبنية الحدثيّة.

ولكي نقنع القارئ بجدوى هذا التمشّي نقدّم المثال التالي .

هب أننا فسّرنا الآليّة التي بمقتضاها يكوّن الاشتقاق اسما خاليا من الاحالة المرجعيّة المعجميّة، غير خال من الشحنة الوجوديّة (سنسمّي هذا العنصر في قسم موال بالعنصر الماهيّ لأسباب ستذكر في حينها)، وهب أنّ الشحنة الوجوديّة التي يعبّر عنها هذا العنصر هي [±]، وهب أننا بيّنا أنّ [± ححا) هي التي تولّد الفعل المجزوم والفعل الأمر (سندرس هذا في القسم الأخير). إذا كان هذا فإنّ البنية (± ϑ ±] تمثّل فعلا مجزوما مسبوقا باسم خال من الاحالة، واذن تكون هذه البنية مفسّرة للجزم في {مَنْ يفعلْ}، إذا أخذنا الآن البنية (± ϑ +] واعتبرنا (كما فعلنا ماضيا) أن (+ ححا) تولّد الفعل الماضي أو المضارع، فهذه البنية إذن تمثل الحالة (منْ يفعلُ). وبهذه الطريقة نستوعب دلالات الموصول والشرط والاستفهام في (من) دون الوقوع في قضيّة العمل النحوي.

هذا مثال نقدّمه حتى يدرك القارئ غاياتنا، ولا سيّما أنّنا في الفصول والأقسام والأبواب الموالية سنتّخذ أسلوبا تجريديّا استدلاليّا يسعى إلى تفسير ما يعتبر عادّة من المسلّمات الحدسيّة الاختباريّة فمنهجنا في عمومه قائم على بيان أنّ الظواهر الاعرابيّة ليست من جنس المجرّدات اللفظيّة الحاملة للدلالة، بل هي تشكّلات إعرابيّة للدلالة. وإذن فينبغي تفسيرها بأبنية دلاليّة أساسيّة، وبحركة دلاليّة عامّة.

§ 97 ـ نقائص الشكلنة :

قلنا إن التوزيعات الشحنية التي سنقدّمها محاولة لتجسيد قانون الشرط الجمعي. وهذا القانون بدوره تدقيق لقانون التشارط والاسترسال بين الأبنية.

إلاّ أننا ننبّه إلى أنّ دراستنا لهذا القانون ما زالت تحتاج إلى كثير من التعمّق والتحليل، وربّما تحتاج أيضا إلى كثير من المراجعات. فنحن في بداية الطريق نبحث عن المنطق النحوي. وأمامنا للوصول إلى هذا المنطق عقبات أهمّها :

– جهلنا الشديد بالمنطق الصناعي،

– اتجاه اللسانيين في استعمالهم للمنطق إلى دراسة القول وخصائصه وعدم اتجاههم الى دراسة الأبنية المجرّدة من المعجم في علاقتها ببعض القوانين المنطقيّة.

– اتجاه المناطقة إلى تجريد القول المعجّم تجريدا غير نحوي، فـ (ق، ك) عندهم أقوال مجرّدة، وليست أبنية نحويّة تخضع لقواعد نحويّة. فهم رغم إدراكهم لوجود هذه القواعد يجاوزونها نحو التجريد الدلالي المتمثّل في الروابط خاصّة، فالعلاقات النحويّة لا تهمّهم في ذاتها، ولا يكترثون بها إلاّ بقدر ما تحدثه لهم من صعوبات.

لهذه الأسباب نتوقع نقائص عدّة. فنحن لم ندرس مثلا الحالات التالية :

(شْ) ⟵ ϑ ، (ش)⟷ ϑ ، (شْ) ⟵ أ ϑ – الخ...

وهي حالات قد توضّح لنا وجوها مختلفة من قانون الشرط الجمعي وقانون التشارط والاسترسال. فإذا كانت [ϑ ⟵ (ش)] في اللغة المنطقية صادقة مطلقا ما لم يدخل النفي على احد عناصرها، فالعلاقة [(ش)⟵ ϑ] تكذب في حالات. وينبغي أن نوفّر لهذه الحالات (خاصّة حالات التكذيب) تفسيرا نحويّا مّا.

§ 98 ـ التوزيع الشحني للتواجد الجمعي [ϑ + أ ϑ] في [∃حدا] :

يبدأ التوزيع الشحني للجمع، ممّا يبدأ منه التواجد في عمومه، أي من المعجم المقولي الأساسي حيث [∃{± }] . [∃] موجودة في المعجم وهي إذن في ذاتها موجبة، ذلك لأننا اذا افترضنا سلبيتها، فإننّا نهدّد المعجم بالعدم. للتعبير عن ايجابها المطلق نستطيع عند الحاجة أن نؤكّد ذلك بالرمز [∃+]. وعلى نفس المنوال تكون العلامات { ϑ+، أ ϑ +، (شْ) +} علامات وجود مطلق لهذه العلاقات في المعجم. فالتوزيع الشحني للجمع والانفصال والشرط يبدأ اذن هكذا :

(∃ ⟵ ...)

+ ⟵ ....

(حيث العلامة ⟵ تدلّ هنا على حركة الاتجاه في توزيع الشحن).

ف [∃ = +] أوّلاً، وقبل أن تأخذ القيمة [±] هي [∃+ = [±]]

فالمرحلة الثانية هي [±] التي تنتقل بالدور التكراري إلى البنية الإعرابية المقولية [ححا] لتكوين [∃ححا] = [± ححا]

① ②

+ ⟵ [ ] ± ...

في هذه المرحلة [∃] في [∃ ححا] قيمة جمعية إمكانية ذات قيمة سلبية، ولكنّها كما بيّنا سلبيّة تخضع للقاعدة (- ⟵ +). وبهذا نفسّر مثلا أنّ «قد» في «قد يخرج» تدلّ على إمكان وأنها بدلالتها على الامكان تدلّ على عدم الخروج أي على «لم يخرج» ولكنّ «لم» السالبة تقتضي على الأقلّ وجودها الموجب الذي يجد تعبيره الايجابيّ في وجود الخروج قبل النفي).

المرحلتان الممثّلتان بـ [+ ⟵ [±]] تمثّلان كما بيّنا الانصهار والاشتراك والتكثف لعلاقات التواجد الثلاث في [∃] .

حسب العلاقة الانفصالية [+ ϑ -] المتضمنة في [∃] من [∃ ححا] تتولّد العلاقة التواجدية الانفصالية {± } المولّدة دلالياً لإيجابية الوجوب كما بيّنّا سابقاً (وهي أيضاً الأساس المقولي لتولّد أدوات العطف في الاشتقاق). وتنص هذه العلاقة على أن [∃ ححا = ± ححا] ينبغي أن تكون على الصورة [+ ححا] أو على الصورة [- ححا]، والصورتان تخضعان للعلاقة [- ⟵ +] التي بموجبها اذا وجدنا عنصرا منفيّا في اللغة فينبغي أن يوجد في اللغة نظيره الموجب.

يتكوّن في هذه المرحلة التوزيع الشحنيّ التالي :

1	2	3
[+]	[±]	{±}
[. الايجاب المطلق لـ ∃]	[[-] سلبية الامكان في ∃]	[[+] ايجابيّة الوجوب في الجمع والانفصال]

(مرحلة استقلال [ϑ = ϑ + أ ϑ] عن (شْ)])

لا نجد صدى انفصال [θ] عن [(شَ)] في الاعراب فقط (في صورة الاختلاف بين العطف وغيره فقط) بل سنجد صدى هذا الانفصال بالخصوص في التمييز بين المجزوم والمرفوع من المضارع، وفي التمييز بين الاثبات وعدم الاثبات وفي التمييز بين الخبر والانشاء، وسنرى ذلك خاصّة في تحليل ما نسمّيه بالحدث الانشائي (والذي هو الصورة الأصليّة النحويّة من العمل اللغوي)، وفي تحليل صيغ الفعل وتصنيفها (لتفسير ظاهرة الجزم عموما وفي الشرط خصوصاً).

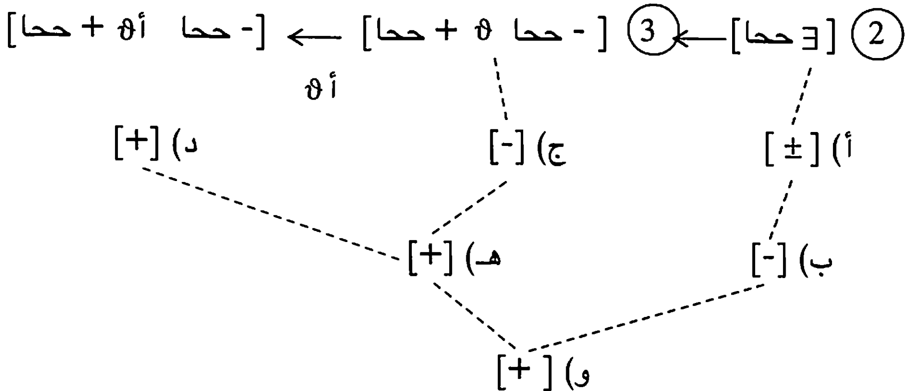
هذه المرحلة الثالثة التي تنفصل فيها دلالة الوجوب الإيجابي والتي رمزنا لها بـ {±} تتضمّن كما بيّنا سابقا الدلالة الجمعيّة والدلالة الانفصالية على إحدى الصورتين :

[+ حجا
θ
- حجا] أ θ [+ حجا
أ θ
- حجا]

فالعلاقة في هذه الحالة، إذا استعملنا المصطلحات السوسيريّة، علاقة جدولية، بحيث يمكننا قراءة المرحلة الثانية والثالثة على الصورة التالية :

«2) توجد في النظام بنية مقولية حدثية 3) يتواجد فيها جمعا السلب والايجاب تواجدا يتضمّن جدوليّا انفصال الشحنتين 4) انفصالا يمكّن من تحقيق إحداها سياقيّا، أو من تحقيقهما معا حسب شروط بها يقع التمييز بين الجمع السياقي والجمع الانفصالي».

المرحلة الرابعة من هذه الصياغة نحدّدها في الفقرتين المواليتين . نصوغ الآن وقبل التحوّل إلى ما يميّز العلاقة [θ] هذه الصياغة في صورة منطقية نحويّة رمزيّة :



ف (أ) تمثّل القيمة الامكانية ذات القيمة السلبيّة (ب).

و(جـ) تمثّل سلبية الجمع بين الشحنتين، و(د) تمثّل إيجاب الفصل بينهما و(هـ) تمثّل إيجاب الشرط [ϑ ⟵ أ ϑ] وايجـاب الانفصـال بيـن العـلاقتين و (و) تمثّل إيجابية تولّد ايجابيّة وجوب الجمع أو الانفصال من الامكان تولّدا شرطيّا.

هذا التمثيل أساسيّ جدّا لأنّه يفسّر ظواهر عدّة أهمّها العلاقة بين دلالة الامكان والوجوب (في الاشتقاق والاعراب والبلاغة) والعلاقة بين الجمع والانفصال والشرط (في الأبنية الاعرابيّة)، والعلاقة بين دلالة الامكان والوجوب من جهة ودلالة الجمع والانفصال والشرط من جهة أخرى، وكما يفسّر وهو الأهم كيف أنّ هذه الدلالات أبنية نحوية مجرّدة، ليست الأبنية النحويّة الأقلّ منها تجريدا سوى صور من صور تحقّقها، وهذا يعني أنّ الفصل بين الدلالة النحويّة والبنية النحويّة وهم من الأوهام.

§ 99 ـ التوزيع الشحني للتواجد الجمعي [∃ حجا ϑ ∃ حجا]

اعتمادا على العلاقة الانفصاليّة {±} ذات القيمة الجدوليّة [+ حجا أϑ- حجا]، تتكوّن المرحلة الرابعة المميّزة للجمع [ϑ]، حسب قواعد الدور التكراري :

{±} حجا ⟵ {±} ϑ {±}

(3) (4)

ولمّا كانت {±} انفصالية [+ ϑ -] فإنّ قيمتها موجبة وإذن :

{±} ϑ {±}

+ +

+

أي تتكوّن العلاقة الجمعيّة في صورة وجوب إيجابيّ.

هذا الوجوب الإيجابي يمكنه أن يتحقّق في المستوى الاعرابي في صور أربعة هي :

(أ) [+ ففا ϑ + ففا] ، [- ففا ϑ - ففا]

(ب) [+ ففا ϑ - ففا] ، [- ففا ϑ + ففا]

فالصورة [[± } ϑ { ± }]] هي التي تمكّننا من أن نكون أحرارا في تقديم المعطوفين (في المستوى التصريفى) على صور أربع من النفي والايجاب.

الصورتان (أ) تكونان دائما في المستوى التصريفي على الوجوب الايجابي أمّا الصورتان (ب)، فإذا حقّقتهما في المستوى التصريفي بملئهما بعنصر اشتقاقيّ واحد، فإنّهما يرجعان إلى الأصل الإمكاني، كما بيّنا سابقا، إذ لا معنى لقولك «خرج زيد ولم يخرج» ما دام يمكنك أن تقول «قد يخرج» (أو ربّما خرج) و(سنحلّل قد، وربّ، وما، في فصول أخرى). ولذلك لا معنى لتحقق الصورتين (ب) إلاّ اذا اعتمدت عنصرين اشتقاقيين على الأقلّ كأن تقول : «خرج زيد ولم يخرج عمرو» أو «خرج زيد ولم يدخل».

ويتبيّن بهذا التحليل : أنّ القيمة الوجوديّة المتضمّنة في [∃] كافية لتحليل الجمل المقبولة في الإنجاز والجمل المرفوضة دون الحاجة إلى صورة منطقيّة تقوم على الصدق والكذب. فأقصى ما يمكن أن يقال من حيث هذه القيمة في «خرج زيد ولم يخرج» أنهّ إذا كان النفي مهيّأ لتكذيب الايجاب، وكان هذا الإمكان إمكانا، فالتعبير عن الامكان تعبيرا مباشرا أولى. وهذه قاعدة إنجازيّة عامّة واقتصاديّة بمقتضاها يطلب من المتكلّم أن يعبّر بالتأليف الجدوليّ عوض التعبير بالتحليل السياقي إذا كان التركيب السياقي ذا نظير جدوليّ . فهو على غرارأن تفضّل: «تحادث زيد وعمرو» على «حادث هذا ذاك وحادث ذاك هذا». إلاّ أنه كما بيّنا قد تعبّر عن الإمكان سياقيّا وتحليليّا في مقامات معيّنة، كأن تقول عن العظيم «مات ولم يمت» فتحدث اختلافا في مستوى الإحالة المرجعيّة المقاميّة لمات، عوض أن تحدثه في الإعراب أو الاشتقاق أو المعجم. فالمحافظة على الاختلاف ينبغي أن تبقى على صورة من الصور.

لا يهمّنا في هذا البحث إحداث الاختلاف البلاغي لأسباب وضّحناها في القسم الأوّل، ولا يهمّنا أيضا الاختلاف المعجمي، فدراستنا تسعى الى بيان أنّ الأبنية المجرّدة أبنية تحمل الدلالة من حيث هي صور متّجهة إلى الوسم اللفظي من الأبنية المقوليّة.

لهذا فيهمّنا هنا أن ننبّه الى أنّ البنية المقوليّة :

[[± } ϑ { ± }]] ناتجة عن دورة أولى يستغلّها الإعراب الأمين في تطبيق مبدإ المحافظة على البنية المقولية. ولكنّنا نحتاج الى دورة ثانية يستغلّها الاشتقاق استغلالا يقع به تطبيق قانون التشارط الاشتقاقي الإعرابي الذي حللناه في الأبواب الماضية.

ذلك أن تطبيق [[±} حجا { ± } ϑ { ±} حجا] في صورة [[± } فقا ϑ {±} ففا]
غير كاف ما لم يقدّم الإعراب العناصر الصالحة لملء المحلاّت الاعرابية فالاشتقاق في حاجة إذن :

1) إلى تقديم العناصر المحقّقة لـ [ϑ] كأن يقدّم مثلا المجموعة اللفظيّة {و، ف، ثمّ}. وسنرى أنّه يستطيع أن يقدّم للاعراب العنصر الاجوف {ϕ} لتكوين أبنية تواجديّة جمعيّة أخرى كالمركّب البدلي أو النعتي أو التوكيدي (يقول ابن يعيش في تفسير السبب الذي يجعل بعض التوابع لا تستعمل «الواسطة» على خلاف العطف الذي هو من التوابع :« فإن قيل فإذا كان العطف انما هو اشتراك الثاني في اعراب الأوّل فيلزم عن هذا أن تسمى سائر التوابع عطفا(...) قيل لعمري لقد كان يلزم ذلك » (شرح المفصّل VIII/ص 88).

2) والاشتقاق في حاجة إلى تقديم العناصر المحققة لـ [∃] مثل (لم، لا، لن، ما) ومثل (قد، قد) (قد البسيطة الممثّلة للإمكان [+ ϑ -] التي تكون للمضارع، و«قـد» المعقـدّة الممثّلة للوجوب مع الماضي حسب القـواعد التي قدّمناها [± ⟵ - ⟵ +] والتي فيها الامكان يأخذ قيمة السلب المكوّن لما سنسميه بـ [- ز] أي [– زمان الحاضر] ثم يأخذ شرطيّا قيمة وجوب الحدث في الماضي... وسنحلّل هذه المفاهيم في حينها في القسم الأخير خاصّة).

3) والاشتقاق في حاجة أخيرا إلى تقديم الأفعال والأسماء.

في العموم ودون الدخول في كثير من التفصيل، يحقّق الدور التكراري صورتين من [{±} ϑ {±}] واحدة للاعراب والأخرى للاشتقاق.

فيكون التوزيع الشحني الكامل للتواجد الجمعي منذ انطلاقه من المعجم المقولي الأساسي إلى الصورة النسقيّة هو :

+ ⟵ [±] ⟵ {±} {±} ϑ {±}

[[± } ϑ { ± } للاشتقاق وللإعراب]

هذا التوزيع الشحنيّ للتواجد الجمعيّ، لا يصوّر كما ينبغي خاصية الايجاب الوجوبي الذي يريده هذا التواجد والذي يجعله أميل إلى تحقيق التوافق الشحني المعبّر عنه في المنطق الصوري بـ [ق ϑ ق].

لذلك ينبغي أن نؤكّد أن العلاقة [ϑ] تسعى إلى تحقيق التشارط الشحني المؤتلف [+ ⟵ + / - ⟵ -].

هذا الائتلاف لا تحقّقه في المستوى المقولي إلاّ تحقيقا إمكانيّا احتماليّا فهو

توزيعان من أربعة كما بيّنّا. وكما بيّنّا يتحقق هذا الائتلاف عند التقاء الاشتقاق بالاعراب في المستوى التصريفي عند تكوين البنية الاعرابيّة المصرّفة.

يقع التعبير عن هذا الائتلاف حسب رأينا على صورة تخدم مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة في وجهين:

- وجه نعبّر عنه بالقاعدة التالية «مهما كانت قيمة [∃] {±، +، -} فـ [حا] تحافظ على قيمتها في الإعراب أو في الاشتقاق ونعبّر عنها بـ :

± ⟵ ±

أو بـ : + ⟵ +

- ⟵ -

على هذه الصورة «لم» تبقى «لم» ولا تصبح شيئا آخر، وكذلك الأداة [ϕ = +] تبقى أداة ايجاب (غير ملفوظ بها) مهما كان الأمر =

∃ فـــــــــفا بنية إعرابية مجرّدة

∃ حـــــــــحا بنية مقولية

↓ ↓ ↓

{±}∃ حَـــحا حا البنية الإشتقاقية في المحلّ الإعرابي

↓ ↓ ↓ ↓

{+ + خرج الرجل
لم + خرج الرجل}

فهنا [∃] التي في [ففا] إذا كانت إيجابا فإنّها إيجاب، وإذا كانت سلبا فهي سلب، وكذلك [∃] التي في بنية الفعل. وسنرى إنّه من الخطإ أن نقول إنّ أداة الجزم مثلا تجعل الفعل المضارع ماضيا وأنّه من الخطإ أن نقول إنّ أداة الشرط تجعل الماضي مستقبلاً .

- الوجه الثاني ناتج عن الوجه الأوّل: ذلك أنّ العلاقة [ϑ] بهذه الطريقة تجعل:«خرج زيد ولم يخرج» صياغة غير مقبولة نسقيّا إذا لم يقع الاختلاف البلاغي (المقامي). وتجعل «خرج زيد ولم يدخل» و «خرج ودخل» وغيرها صيغا مقبولة اطلاقاً.

ولكي نفهم هذين الوجهين حقّ فهمهما، نقارن بين «و» و «أو» لنرى أنّ القاعدة

[+ ⟵ + ، - ⟵ -] لا تحترم مع «أو» في البنية المصرّفة. ذلك أنّك إذا قلت «خرج زيد» في سياق «أو» («خرج زيد أو دخل») فإنّ «أو» لا ترضى أن تبقى «خرج» موجبة، و«دخل» موجبة. بل تحوّل إحداهما إلى سلب.

للتعبير عن دور[ϑ] في المحافظة على شحنة [ححا] يمكننا أن نمثّل التوزيع الشحني الماضي تمثيلا محللا على المنوال التالي :

$$\left(\begin{array}{c}\left[\begin{array}{c}+\\ \downarrow\\ +\end{array}\right]\\ \\ \left[\begin{array}{c}-\\ \downarrow\\ -\end{array}\right]\end{array}\right) \quad \vartheta \quad \left(\begin{array}{c}\left[\begin{array}{c}+\\ \downarrow\\ +\end{array}\right]\\ \\ \left[\begin{array}{c}-\\ \downarrow\\ -\end{array}\right]\end{array}\right)$$

(في الإعراب و نفس الشيء في الاشتقاق)

ونظرا إلى تعقّد هذا التوزيع الشحنيّ فإننا عمليّا نختزل ما بعد [أϑ] لأنّه يكرّر ما قبلها، ونختزل تكرار الاشتقاق والاعراب لعدم الاختلاف.

فتكوّن الصورة المختزلة العمليّة للتواجد الجمعي [ϑ] المتميّز عن [أ ϑ]، و[(ش)] هو :

$$+ \longleftarrow [\pm] \longleftarrow \{\pm\} \qquad \left\{\begin{array}{c}+ \longleftarrow +\\ - \longleftarrow -\end{array}\right.$$

وهو اختزال كما ترى لا يناقض الحدس (ق، ق)

§ 100 ـ التوزيع الشحني للتواجد الانفصالي [(∃ ححا أ ϑ ∃ ححا] :

يخضع التوزيع الشحني المولّد للتواجد الانفصالي إلى نفس الخصائص التي حللناها في الفقرة قبل الماضية (§ 98). لذلك لانعيد تحليله، فهو تحليل متضمّن في العلاقة [ϑ ⟵ أ ϑ] الممثّلة لنواة قانون الجمع الشرطي المسيّر للعلاقات التواجديّة في النحو.

فالتوزيع الشحني لـ [أ ϑ] يشارك [ϑ] في المراحل الثلاث الاولى :

+ ← [±] ← {±}

فالمرحلة الثالثة {±} تتضمّن جدوليًا العلاقة [ϑ ← أ ϑ] كما تتضمّن العلاقة [(ϑ) أو (أ ϑ)] التي فصّلنا قيمها الشحنيّة في آخر الفقرة (§ 98)

وكما رأينا أنّه من {±} تتكوّن نسقيًا العلاقة الجمعيّة [{±} ϑ {±}] فإنّه من {±} تتكوّن العلاقة الانفصاليّة [أ ϑ].

لكن لمّا كانت القيمة الجدوليّة لـ {±} تتضمّن مسبّقا تواجد السلب والايجاب. أي [±] ←{ ± }، فإن [أ ϑ] عند الدور التكراري لـ [∃ حجا] وهو [∃حجا (∃حجا أ ϑ ∃حجا)] تحافظ على الدلالة الجدولية لـ { ϑ } والتي هي كما رأينا :

(- حجا ϑ + حجا) ← (- حجا أϑ + حجا)

أ ϑ

(-) (+)

(+)

إذ العلاقة الجمعية (- حجا ϑ + حجا) شرط لوجود العلاقة (-حجا أϑ + حجا) ولو لا ذلك لما كان العطف عطفا.

ولما كانت هذه العلاقة الجمعيّة إمكانية سالبة القيمة ف أϑ تتضمّن الدلالة الامكانية التي سنرى أنّها مولّدة للتواجد الشرطي. ولهذا السبب الدلالي النحوي أدرج المناطقة العرب هذه العلاقة في المنطق الشـــرطي، وللسبــب نفسه أمـكن لـ أϑ أن تدلّ علي الشرط (انظر تحليلنا لـ «ظالما أومظلوما في § 95).

لذلك فالمرحلة الرابعة من التوزريع الشحنيّ الناتج من الدور التكراري والمكوّن نسقيًا للتواجد الانفصالي تتشكّل عل الصورة التالية :

+ ← [±] ← {±} ← [±] أϑ [±]

هذه الصورة [± أϑ ±] تتكرّر كما بيّنا، فتكون الدورة الأولى للاعراب، وتكون الدورة الثانية للاشتقاق، وبالدورتين يتحقّق التشارط الاشتقاقي الاعرابي.

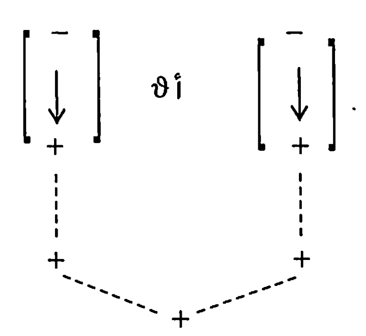
تتضمّن البنية [±] في [± ϑ ±]، كما رأينا جميع العلاقات التواجديّة، ولذلك

فتكرار (∃) بمقتضى مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة يورث العلاقة [أϑ] جميع دلالاته .

فمن العلاقة الجمعية [± ⟵ (+ ϑ -)] يتكوّن الامكان في أϑ، ويأخذ قيمته السالبة فتكون قيمة [±أ ϑ±] هي : [[- أ ϑ-] ⟵ [-]] و لهذا السبب كان من قال لك أو كمن لم يقل لك شيئا وان قال شيئا (تصوّر قيمة الخبر التالي وقد قدّم لقائد:«هجم العدوّ أو لم يهجم»).

ومن العلاقة الانفصالية [± ⟵ (+ أϑ-)] يتكوّن لك الايجاب الوجوبيّ لـ [أϑ] وهو الذي يجعلك تستفيد بشيء إذا سمعت «خرج زيد أو خرج عمرو» وهو أنّ أحدهما خرج ونمثّل لهذا الايجاب الوجوبي بـ [[+ أϑ -] ⟵ [+]]. واعتمادا على هذا أيضا يمكن للاعراب تكوين الإمكانات الأربعة للإيجاب والنفي في البنية الاعرابيّة.

لكنّ الأهمّ أنّه في داخل العلاقة [±] الموجودة مرّتين في [± أ ±]، توجد العلاقة الشرطيّة (- ⟵ +) التي رأيناها، والتي بمقتضاها يكون الإيجاب مقتضيا مسبّقا السلب. وهذه الظاهرة تدعّم الوجوب الايجابي لـ أ ϑ:



لذلك يمكن اختصار [± أϑ±] إلى [+ أϑ +]. هذه الدلالة ذات قيمة أساسيّة لأنها تفسّر نحويّا لماذا يمكن لـ أو أن تدلّ على المعنيين :

أ- الانفصال الحقيقي «خرج زيد أو عمرو» أي لم يخرج الاثنان بل خرج احدهما

ب- الانفصال المسمّى عند المناطقة بـ «مانعة الخلو» والتي بمقتضاها« خرج زيد أو عمرو» تعني خروج الاثنين أو خروج أحدهما.

الملاحظة الأخيرة أنّه رغم هذا الدوران التكراري المثري شحنيّا للبنية التواجدية الانفصالية، ينبغي على [أ ϑ] حسب مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة أن تحافظ على المنطلق (- أ ϑ + / + أϑ-) المؤسّس لها.

تطبّق أϑ هذا المبدأ، مثل أϑ، في المستوى التصريفي.

وذلك بسلوكها سلوكا مخالفا لسلوك [ϑ] فلقد رأينا في الفقرة الماضية أن [ϑ] تحافظ على قيمة [+ ففا] وقيمة [- ففا]. بحيث الموجب يبقى موجبا والسالب يبقى سالبا.

على عكسها تتصرّف [أ ϑ] فإذا عجّم الاشتقاق [+] بعدم الوسم فهي تشترط [-] والعكس بالعكس. ولذلك إذا قلت «خرج أو خرج» فقد أفسدت على أϑ لعبتها بتشبّثك بـ [+] فكأنّك قلت «خرج و لم يخرج» أو قلت «لم يخرج وخرج» أي كأنك قلت» قد يخرج أو قد يخرج». فأنت في النهاية قد رجعت إلى أقصى ما يكون من الاحتمال أي رجعت إلى الدلالة الاولى وكرّرتها بدون توليد جديد فالأصلح أن تختزل دون إجراء التكرار فتقول «قد يخرج» أو «ربّما خرج».

وهذا يجعل المرحلة الرابعة تتشكّل عند التصريف على الصورة التحليلية التالية:

$$\left\{\begin{array}{c} + \\ \downarrow \\ - \\ \\ - \\ \downarrow \\ + \end{array}\right\} \quad \text{أ}\vartheta \quad \left\{\begin{array}{c} + \\ \downarrow \\ - \\ \\ - \\ \downarrow \\ + \end{array}\right\}$$

نفس الشيء في الاشتقاق والإعراب

ونظرا إلى تعقّد هذا التوزيع الشحنيّ فإنّنا عمليّا نختزل ما بعد أو لأنه يكرّر ما قبلها، ونختزل تكرار الاشتقاق والاعراب لعدم الاختلاف، فتكون الصورة المختزلة العمليّة للتواجد الانفصاليّ [أ ϑ] المتميّز عن [ϑ] و[(شْ)] هو :

$$+ \longleftarrow [\pm] \longleftarrow \{\pm\} \longleftarrow \left\{\begin{array}{c} - \longleftarrow + \\ + \longleftarrow - \end{array}\right\}$$

وهو اختزال لا يناقض الحدس (ق، − ق)

§ 101 ـ التوزيع الشحني للتواجد الشرطي [∃ححا (ش) ∃ ححا]

يشترك التواجد الشرطي مع التواجد الجمعي والتواجد الانفصالي في المرحلتين الأولى والثانية، أي في البنية التواجدية الشحنية الخالصةج لـ [∃] في المعجم الأساسي المقولي، وفي البنية الحدثية التواجديّة التي فيها البنية الاعرابيّة [ححا] تأخذ الدلالة الشحنية بقواعد الدور التكراري لتكوين [∃ ححا] (أو ∃حا التي أهملناها لعدم اختلاف العمليّات) ولقد رأينا أنّ البداية المشتركة هي :

+ ⟵ [±]

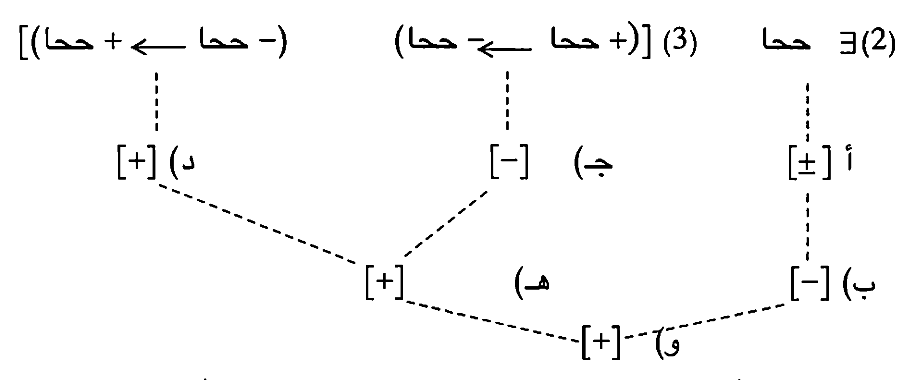
ولمّا كانت المرحلة الثالثة هي مرحلة انفصال العلاقة الجمعيّة [ϑ ⟵ أϑ] عن العلاقة الشرطيّة بفضل انفصال الشحنتين على الصورة { ± } لتكوين الوجوب من الامكان حسب القاعدة

$$
\begin{array}{ccc}
[\,\pm\,] & \longrightarrow & \{\,\pm\,\} \\
\downarrow & & \downarrow \\
- & \longrightarrow & + \\
 & + &
\end{array}
$$

فإنّ المرحلة الثالثة ينبغي أن تحافظ على الامكان إذ لا يمكن لـ [±] إلاّ أن تأخذ القيمة الامكانية السلبيّة أو القيمة الوجوبيّة الايجابيّة. (سنرى تأثير ذلك في القول اذ القول لا يكون إلاّ إثباتا أو عدم إثبات). لذلك فالمرحلة الثالثة المولّدة للشرط تحافظ على القيمة الامكانية وتكرّرها :

+	[±]	[±] ....
1	2	3

وإذا كانت المرحلة الثالثة من [ϑ ⟵ أ ϑ] «يتواجد فيها جمعا السلب والايجاب تواجدا يتضمّن جدوليّا انفصال الشحنتين «كما بيّنّا في (§ 98، فإن التواجد الجمعي [± = + ϑ -] ذا القيمة السلبيّة الامكانية يتضمّن جدوليّا تشارط السلب والايجاب المؤسّس للعنصر المقولي. أي أنّ [∃ححا] الممثّلة بالمرحلة الثانية تولّد في المرحلة الثالثة جدوليّا [+ ححا] ϑ [- ححا] لا على صورة انفصاليّة بل على صورة شرطيّة حسب المنوال التالي :



حيث (أ) تعبّر عن التواجد الامكاني و (ب) عن قيمته السلبيّة (التي بفضلها يمكن لأدوات الامكان (او الشرط) أن تعبّر عن معاني أدوات النفي).

وحيث (جـ) تعبّر عن سلبيّة اشتراط الايجاب للسلب (التي بمقتضاها لا تستنتج إلاّ سلبيّا أن «خرج» تقتضي مسبّقا «لم يخرج»، ما دام وجود العنصر في اللغة لا يقتضي مسبّقا عدم وجوده)، وحيث (د) تعبّر عن إيجابيّة اشتراط السلب للإيجاب، أمّا (هـ) فتعبّر عن إيجابيّة العلاقة الشرطيّة مطلقا رغم دلالتها السالبة والتي بفضلها تكون المحافظة على البنية،

أمّا (و) فتعبّر عن إيجابيّة تولّد العلاقة الشرطيّة بالدور من [∃ حجا] وهي كما سنرى في القسم الأخير علامة على سعي الامكان الشرطي السالب نحو دلالة الوجوب الموجبة، وهو ظاهرة لولاها لما كان الامكان السالب في «إن تجتهد تنجح» معبّرا عن «حكمة» أي عن حقيقة موجبة واجبة وجوبا مطلقا.

وبناء عليه، فإنّ الشرط في المرحلة الرابعة المكوّنة للعلاقة النسقية [∃ حجا ∃ حجا] التواجدية المكرّرة لـ [∃ حجا] يأخذ الصورة التالية :

$$\cdots \longleftarrow \left[\begin{bmatrix} + \\ \downarrow \\ - \end{bmatrix} \begin{bmatrix} - \\ \downarrow \\ + \end{bmatrix}\right] \longleftarrow \left[\begin{bmatrix} + \\ \downarrow \\ - \end{bmatrix} \begin{bmatrix} - \\ \downarrow \\ + \end{bmatrix}\right]$$

(في الاعراب وفي الاشتقاق أيضا)

وهي صورة تشبه في بناء كلّ من طرفيها، كلاّ من طرفي العلاقة [أϑ] ولا فرق سوى أن العلاقتين [+ ← −] و [− ← +] في أ ϑ علاقتان واجبتان منفصلتان أي ينبغي أن تجعل السالب موجبا والموجب سالبا، أما في العلاقة [(ش)] فليس من اللازم هذا بل هو من الممكن، لذلك فـ «يخرج زيد إن خرج عمرو» لا تدلّ

بالضرورة على أنه عليك أن تفهم «لم يخرج زيد وخرج عمرو» أو «خرج زيد ولم يخرج عمرو» كما هو الأمر مع [أϑ] بل يمكنك هذا كما يمكنك في العموم أن تقبل التوليفات الأخرى. وذلك لأنّ الشرط كما أنّه قائم على التشارط بين الايجاب والسلب فهو قائم أيضا مشارطة كلّ شحنة لنفسها [+ ⟷ +]. [- ⟷ -]، وإذن فما يتميّز به الشرط أنّه بمقتضى قانون الجمع الشرطي، أي بمقتضى (ϑ ⟵ أ ϑ) وبمقتضى [ϑ ⟵ (ش)] أي بمقتضى ϑ ⟵ ϑ (شً)) يحمل دلالة التواجد الجمعي ودلالة التواجد الانفصالي في الآن نفسه.

وهذا يجعل الصورة الكاملة للمرحلة الرابعة من الشرط تتضمّن في الحقيقة أنّ كلّ شحنة موجبة لها الصورة [∃ ⟵ ∃] كما يلي :

+ ⟵ +   - ⟵ -

[+] ↓ [-]   أو   [+] ↓ [-]

لذلك فقولك «إن خرج» تتضمّن تركيبيّا المعنى «يخرج» وتنتهي بالمعنى «لم يخرج». «أمّا» «إن لم يخرج» فهي تتضمن إمكان المعنى «خرج» ولكنّها تنتهي بالمعنى «لم يخرج»، أي أنّك إذا قلت «إن خرج» فالخروج ممكن، وهو من حيث ممكن ليس حاصلا في اعتبارك، إمّا إذا قلت «إن لم يخرج» فعدم الخروج ممكن، وعدم الخروج حاصل في اعتبارك.

هذا في الإعراب. إمّا في الاشتقاق، فإنّ الأمر قد يتّضح عند دراسة «المجزوم» من المضارع. (القسم V)

وأخيرا لاختزال التوزيع الشحني للتواجد الشرطيّ نقدّم هذه الخاصية المشتركة في الشرط بين التواجد الجمعي والتواجد الانفصالي على الصورة التالية :

+ ⟵ [±] ⟵ [±] ⟵ { + ⟵ [±] ; - ⟵ [±] }

وبهذا نكون قد أتممنا الصياغة النحويّة للبنية الشرطيّة المقوليّة ولصلتها بالبنية الجمعيّة والانفصالية.

2.7/II . تكهّن البنية التواجدية بفضل علاقاتها الشحنيّة بخصائص النظام وبالتشارط بين الأبنية التصريفية

§ 102 ـ التواجد وتحقيق المفهوم الساذج للبنية ودلالتها بالملء الشحنيّ للمحلّ :

مهما كانت مظاهر الخلل التي نتوقّعها في مقترحاتنا، فإنّنا نعتقد أنّنا قد لمسنا النواة البسطى من الدلالة النحويّة المسيّرة للفوضى الدلاليّة، وأنّ تصوّرنا للمستويات النحويّة ولدرجاتها التجريديّة، كفيل بحلّ قضيّة العلاقة بين الدلالة والبنية. فالبنية النحويّة بنية مجرّدة بطبعها ومن الخطإ أن تنزلق اللسانيات هذا الانزلاق المتمثّل في اعتبار نظام الوسم اللفظي للبنية اللغويّة هو اللغة. وفي العموم، مهما كانت الوسائل المحسوسة التي يستعملها الجهاز العصبي، والدماغ خاصّة، للتعبير عن وجوده وخصائصه التكوينية والوظائفيّة، فإنّ الدماغ شيء آخر غير هذه الوسائل. ولذلك فقد تخلّصنا في بحثنا من اللفظ لاكتشاف الأساسيّ المسيّر له، حتّى اذا ما عدنا اليه علمنا حدوده.

وعلى وجه مشابه تخلّصنا من بعض مظاهر التقيّد بالصناعة المنطقيّة. دون التخلّص تماما منها، لأنّه لا يعقل، عندنا، أن يكون الجهاز المصنوع والممكن تأريخ بدايته معيار حكم على الطبيعيّ الذي لا تعرف له في التاريخ بداية محدّدة.

لذلك حاولنا أن نخرج النفي من الروابط المنطقيّة بجعله مع الايجاب قيمة نحويّة أوّلية ، وكذلك تخلّصنا من المقابلة بين الصدق والكذب، بإرجاعهما إلى القيمة الأوّليّة وبجعل الكذب تطوّرا بلاغيّا لمقابلة السلب للإيجاب. وتخلّصنا من أوليّة الممكن والضروريّ، بتعريف الممكن والواجب اعتمادا على العلاقة بين السلب والايجاب.

لكنّنا لم نتخلّص من اعتبار {ϑ، (أϑ)، (ش)} هي العلاقات الأساسيّة في اللغة ولذلك حاولنا أن نعبّر عنها تعبيرا لغويّا نحويّا. وسندعّم هذا التعبير النحويّ عنها، في الباب الأخيرمن هذا القسم.

إذا كانت هذه العلاقات في المنطق الصناعي روابط، فقد بيّنّا في القسم الأوّل (الباب السادس خاصّة) أنّ مفهوم الرابط غير صالح. وفي هذا القسم واعتمادا على أنّ المختلف البنيويّ في النحو يأتلف بنية مجرّدة واحدة، جعلنا هذه العلاقات الثلاث مظاهر ثلاثة من علاقة واحدة سمّيناها التواجد. فبيّنّا بقدر ما

استطعنا أنّ التواجد في انخزاله ليس هو إلاّ [±] التي فيها تنصهر العلاقات علاقة واحدة قبل التميّز بالدور التكراري. وهي بانصهارها في علاقة واحدة تنصهر في حركة دوريّة لا تنتهي.

إن كان لعملنا خلفيّة فلسفيّة عقائديّة، فالتواجد حقيقة لغويّة مطلقة يقتضيها مفهوم البنية على الأقلّ، والدوريّة حقيقة لغويّة تفطّن إليها المعجميون في تعريفهم للكلمات وشرحهم لها منذ القديم.

أمّا السلب والإيجاب فهي خاصية لغويّة أوّليّة بدونها لا يمكن أن نتصوّر شيئا في اللغة أو خارجها. ولكنّها للأسف قيمة غيّبها من التفكير النحوي وجودها الدائم فيه.

فمن البساطة والسذاجة المطلقة أن نقول إذن إن روح اللغة هو تواجد السلب والإيجاب. وبهذا فالتعريف البسيط للتواجد هو [±] لا أكثر ولا أقلّ. وبعدها لا تستطيع إلاّ أن تكرّر. فإذا قلت «يوجد سلب» فقد أنجزت [حـحا] بحيث [حـ] تدل على [+]، و [حا] تدلّ على [−] وكذلك «يوجد موجب» [حـ = +] [حا = +]. وإذن فأبسط دلالة لـ [حـحا] هي [+ +] و [+ −]. فلا تخرج من الدور، ولذلك فرأينا أنّنا لم نخطئ في اعتبارنا هذه العناصر أساس المعجم المقولي النحويّ، ولا أظنّ أنّ صياغة منطقيّة صناعيّة ما يمكنها أن تخرج عن هذه الحقيقة النحويّة.

لمّا كان التواجد أدني دلالة في اللغة، وكان الدور حركة التواجد اللغوي [±] صار من اللازم أن تأخذ العلاقات {ϑ، (أϑ)، (ش)} قيمتها من هذا التواجد.

انطلاقا من التواجد الايجابي والسلبي وبفضل حركة [←——] الدّور. ولّدنا دور الإمكان ([±] [±]) المتضمّن للوجوب، مادام تعريف الوجوب هو أحد المتواجدين. ودور الامكان تواجد. وهذا التواجد هو الشرط. فليس لـ (ش) عندنا معنى سوى هذه القيمة الشحنيّة التي بتحوّلها إلى الاعراب والى الاشتقاق، وبالتقاء تحوّليهما في ملءالاشتقاق للاعراب يحدث التوزيع الذي درسناه.

وانطلاقا من التواجد السلبي الايجابي أيضا وبفضل حركة الدور ولدّنا دور الوجوب في صورتين : إعادة للشحنة (+ +، − −) فكوّنا الجمع على الصورة نفسها، وإعادة للشحنتين منفصلتين : (+ − ، − +) فكوّنا الانفصال بالصورة نفسها.

عمليّا لا يمكننا أن ننجز من [±] توليفات غير [±] نفسها و [+] و [−] في

الحدّ الأدنى. فليس لنا مفرّ من مفهوم الامكان والوجوب، إذا كان المفهومان لا يجاوزان هذا التوليف الأدنى.

وبالتكرار لا يمكننا أن نكرّر أقلّ من مرّة فعلينا أن ننجز من [±] تكرارها أوّلا ثم تكرار [+] ثم تكرار [–] ثم تكرار [– +]. فليس لنا مفرّ من مفهوم الجمع والانفصال والشرط، في هذا الحدّ الادنى من التوليف.

بهذا كان الحدّ الأدنى من دلالة التواجد : {وجوب، امكان}.

وبهذا كان الوجوب إيجابا، والامكان سلبا قبل الدور، فهما مفهومان يتركّبان من الشحنتين في [∃] ويعودان إليها.

إذا صحّ فهمنا هذا لنحو اللغة فقد بقي لنا أمران وعدنا بهما أثناء هذا البحث:

أ – أن نظهر أنّ العلاقات النحويّة الثريّة والتي هي من خصائص المستوى التصريفي [إسناد، عطف، إضافة، نعت، حال، الخ...] انما هي صور من تحقّق التواجد {θ، (أθ)، (ش)}.

ب – وأن نظهر أنّ تصوّرنا النحوي لهذه العلاقات قائم على حذف مفهوم الرابط المنطقي والخطابي بإرجاعه إلى عمل لغويّ، لا يتحقّق في صورة فعل إنجازيّ قوليّ أو لا قوليّ، بل يتحقّق في مفهوم البنية الحدثيّة نفسها، ومفهوم للعمل النحويّ كما أراده نحاتنا القدماء.

ونقدّم في هذا الباب الخطوط العامّة للنقطة الأولى إذ التحليل الكامل يستوجب النظر في الوظائف النحويّة كلّها، ونخصّص الباب الموالي للنقطة الثانية حتّى نستكمل دراستنا للبنية المقوليّة. وسنعود في الأقسام الموالية اليهما من حين إلى حين. وسيكون ذلك كلّه في اطار قانون التشارط والاسترسال. فهذه الدلالات والعلاقات بحكم كونها منطلقة من أصل واحد فيه تتكثّف وتنصهر وهي [∃]، فإنّها بمقتضى مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة تجعل جميع الأبنية المولّدة عنها تتشارط وتتداخل وتنفصل في حركة استرساليّة عجيبة سنحاول وصف بعض مظاهرها في الأبواب الموالية من غير هذا القسم.

ومهما كان التعقّد الذي يحدث بالدور التكراري، وبالتشارط والاسترسال وبتعريفنا الحدثي للعلاقات التواجديّة، فإنّ الأساس يبقى دائما بنية ساذجة بسيطة لا تجاوز التوليف الشحنيّ وعلاقاته.

بهذا نكون قد حقّقنا شكليّا ما به بدأنا هذا القسم، وهو الشكلنة النحويّة الدنيا المحقّقة لسذاجة مفهوم البنية ، وذلك ببيان أنّ المحلّ الأجوف من البنية

إنما هو محلّ مملوء : مملوء بالشحنة، فلا وجود إذن للمحلاّت الفارغة ولا للمقولات الفارغة في النحو. (انظر مفهوم المقولات الفارغة في المدرسة التوليدية عند Rouveret في(Chomsky; Rouveret, 1987)).

§ 103 ـ خصائص البنية التواجديّة في النظام النحوي بين الوسم وعدم الوسم

نتج عن مفهوم الدور عندنا أنّنا أبطلنا المقابلة بين اللغة الواصفة (mét-alangage) واللغة الموصوفة.

وينتج عنه أيضا أنّ خصائص الأبنية التي في نحو اللغة، هي خصائص انتظام الأبنية نفسها، أي هي النحو. ومن المتوقّع في هذه الحالة أن تكون الفوضى البنيويّة الدلاليّة التي يتّصف بها إنجاز اللغة الموصوفة، داعية إلى وجود فوضى بنيويّة دلاليّة في وصف اللغة. وكما أننا نقرّ أن اللغة في فوضاها تنطلق من أبنية أساسيّة أرجعناها إلى البنية التواجديّة الشحنيّة، فكذلك تؤسّس نفسها على ذلك.

إذا كانت البنية النحويّة التواجديّة تنطلق من الامكان نحو الامكان أو الوجوب، فالنظام النحوي كلّه يتّجه من الامكان نحو الامكان أو الوجوب. فليست الأبنية العليا أبنية محتملة لخصوصية الأبنية السفلى فقط، بل النظام كلّها ممكن يتجه نحو التخصّص.

والتداخل بين العلاقات التواجدية خاصية النحو كلّه. فالعناصر الجدوليّة (أو المحور الجدولي) هو محور التواجد الجمعي والانفصالي والشرطيّ بين الأبنية . ففي المعجم مثلا «عدل و ظلم» متواجدان جمعيّا وهما متواجدان انفصالياً (عدل أو ظلم)، ومتشارطان (عدم ←— ظلم). وكذلك الأمر في الأبنية النسقية فالحرف والحركة، أو الفعل والفاعل، كائنان متواجدان جمعاً، منفصلان، متشارطان.

واعتمادا على القاعدة [ϑ ←— (ϑأ)] اذا كان التواجد جمعا [ϑ] في الجدول فهو انفصال في النسق :

النسق :	فعل	ϑ فاعل		
الجدول بالنسبة إلى النسق	ظلم (ϑأ) عدل	...	}	الانفصال في النسق
المعجم :	[ظلم و عدل]	...	}	الجمع في الجدول

وكذلك يمكننا أن نفعل مع بقيّة التوليفات بين الجدول والنسق. وفي العموم فالعلاقة بين الجدول والنسق علاقة جمعية في النظام، انفصاليّة في الانجاز. وعناصر الجمع في الجدول هي عناصر الانفصال في النسق والعكس بالعكس، لكن يمكنك دائما أن تنقل الجمع الجدولي إلى النسق فتقول «عدل وظلم فلان» أو ان تعبّر عن الانفصال النسقي بالانفصال الجدولي فتقول « عدل أو ظلم فلان»

وإذا كانت «عدل زيد» و «لم يظلم» في تشارط جدولي، فلا شيء يمنعك من قولهما معا. لكن إذا قلت الواحدة وتركت الأخرى فهما في انفصال نسقي، وفي جمع جدوليّ. ولكونهما متشارطتين فبقولك الواحدة كأنّك قلت تلك.

فالوسم اللفظي إذن هو المحدث للاختلاف. لكنّ العلاقات في حقيقتها غير موزّعة على الصورة التي يقدّمها الوسم.

وهذا هو ما يجعلنا نعتبر «مالم يقل» دلالة، وما قيل «بنية» لكنّ الأمر في حقيقته مقابلة بين الموسوم من البنية وغير الموسوم منها. وغير الموسوم هو الذي نختلف فيه، لأنّ الموسوم من البنية لا يمثّلها بل يشير إليها.

§ 104 ـ ملامح وظائف التواجد الجمعي الوجوبي في المستوى التصريفي

إنّ جميع المركّبات النحويّة قائمة على التواجد الجمعي بين العنصرين مهما كانت الدلالة وكانت العلامات الواسمة أي القرائن المميّزة للوظائف.

لكنّ هذه الوظائف المميّزة كثيرا ما تفضح تولّدها من مشترك دلالي واحد. ولقد تفطن نحاتنا إلى ذلك، وليس هذا موقع تحليلها. (انظر إشارتنا إلى ابن يعيش في § 99، عن شرح المفصل VIII / ص 88) .

فقد شمل مثلا، مفهوم التوابع، لأسباب شكلية لفظيّة، التوكيد والبدل والنعت والعطف وبعض حالات المبتدإ والخبر. ولقد تفطّنوا إلى العلاقة الدلالية الخفيّة بين العطف والبدل والنعت وما ينجرّ عنها من إرثِ علاقةِ البدل بالعطف، وللعلاقة بين النعت والخبر من جهة والبدل والخبر من جهة أخرى، وتفطّنوا إلى العلاقة بين التوكيد والبدل، والى العلاقة بين الاضافة والنعت، وللعلاقة بين الاضافة والاسناد الاسمي، وللعلاقة بين الاسناد الاسمي والاسناد الفعلي. إلى غير ذلك من المقارنات الوظائفيّة الدّالة على شعورهم بأنّ تداخل هذه الوظائف في سماتها تداخلا جزئيّا يخفي حقيقة بنيويّة مّا نصرّح نحن بأنّها «التواجد الجمعيّ الموجب» الذي أساسه الواو، المجرّدة [θ]. وهذا ما يفسّر سعيهم إلى ارجاع الواوات (واو

الحال والعطف وغيرها) إلى أصل واحد، والبحث عنها أو عن معناها حيث لا توجد، وتمنّيهم الساذج لو كانت جميع التوابع تظهر الواو، ورغبتهم في المقارنة بين التوابع والمنصوبات، والمجرورات، والمرفوعات.

§ 105 ـ ملامح وظائف التواجد الامكاني الشرطي في المستوى التصريفي

ليس من الضروريّ أن نستعرض الأبنية التي اعتبرها العرب شرطيّة فقد حدّدوا هذه الأبنية تحت عنوان «الشرط وأدواته» والعنوان «الشرط والجواب» والعنوان «الأدوات الجازمة للفعلين » وغيرها. وهي الأبنية التي رمزنا لها بالمجموعة :

[(...) إن...].

ولقد حاول المعربون المتعمّقون إضافة أبنية أخرى لها كالأبنية التالية :

{أفعلت أم لم تفعل}، و { إذن {أفعلَ}}، أو ربط أبنية بها كـ {طلب، جواب} وكـ{(إنشاء) و يفعلَ} وغيرها. وهي الأبنية التي اخترنا أن نرمز لها بالمجموعة [مج (...) ان ..]. وهي مجموعة موسّعة تبيّن لنا في مرحلة البحث وقبل التحرير أنّ ضبطها الاختباريّ غير مفيد، لكونها مجموعة مستعدّة لقبول ضيوف جدد كالبنية (لا أفعل دون أن أفعل) التي حلّلها دكرو، وأنّ ضبط خصائص البنية الشرطيّة المجرّدة، في عمومها، أولى، وأقرب إلى مقتضيات المناهج العلميّة الناصّة على أنّ تحديد خصائص المجموعة أجدى من تحديد عناصرها.

والحقّ أنّه يصعب أن نحدّد للتواجد الشرطي ملامح وظائفيّة. فما هو الفرق الوظائفي بين الأزواج التالية :

(1) {من يفعلُ يفعلُ} = مبتدأ + خبر] موصول/شرط ؟]

{من يفعلْ يفعلْ} = « »

(2) {كيفما تفعلُ تفعلُ} = حال/مفعول مطلق + ... [إضافة؟]

{كيفما تفعلْ تفعل} = « »

(3) {أفعلُ إن فعلت} = حال + ... [موصول؟]

{افعل وإن فعلت} = حال + ...

(4) {غلام من ؟} = إضافة....

{غلام من} تضربْ أضربْ = إضافة

(5) {غلام من} إضافة إلى مبهم

{غلام مّا}　　　نعت بالمبهم

(6) {إذا ... ...}　　　[إضافة = مفعول فيه]

{لمّا ....}

(7) {اذا ... .}

{حين ... ...}

إلى غير ذلك من الظواهر التي تبرز انّ الشرط لا يتميّز بوظائف نحويّة خاصّة به بل دلالة تضاف إلى هذه المعاني الوظائفيّة المختلفة.

هذه الأمثلة وغيرها تبيّن أنّ الأبنية التواجديّة واحدة، وأنّ الوظائف النحويّة التي تتحقّق بها في المستوى التصريفي واحدة، وأنّ الاختلاف في الحقيقة اختلاف دلالي موسوم بظواهر لفظيّة اعتبرت، للأسف، في اللغة أساسيّة.

قد ينتظر من بحثنا تمييز الأبنية الشرطيّة تمييزا تصنيفيّا، لكنّ ما فعلناه، وما سنقدّمه من تحليل يسعى إلى غرض مقابل تماما لهذا المنتظر.

إنّنا لانسعى إلى عدم تمييز الأبنية الشرطيّة فقط، بل نسعى إلى أن نبيّن أنّ الأبنية في أساسها غير متميّزة. ولقد استدللنا على هذا نظريّا بقانونين :

– ففي المستوى الاشتقاقي والاعرابي المجرّد، والي حدّ مّا في المستوى التصريفي المجرّد تخضع الأبنية إلى قانون التشارط والاسترسال،

– وفي المستوى المقولي تخضع لقانون الشرط الجمعي، الخاضع بدوره لمبدإ المحافظة على البنية المقولية الحدثية، والبنية المقولية الوجوديّة الشحنية بالخصوص.

وفي العموم بقدر ما نصعد في اتجاه التأليف المقولي يزداد التشارط والاسترسال بين الأبنية إلى حدّ الانصهار والتكثّف في [∃]، وبقدرما ننزل نحو التحليل والوسم اللفظي (وأقصاه المستوى التصريفي المعجّم والمعيّن صوتيّا) يقوى التمايز بين الأبنية ولكنّ القانونين والمبدأ لا تضمحلّ ولذلك لا يمكن للتشارط والاسترسال بين الأبنية أن يزولا.

§ 106 ـ البنية المقولية والتكهّن بالفوضى الدلاليّة

إنّ تناول المعطيات الاختباريّة بمنهج وصفيّ يؤدّي إلى جمع نتائج جزئيّة متنوّعة ومتناقضة يصعب التأليف بينها وتفسيرها. فليس العلم أن تقرّ بوجود

الظواهر فقط إنّما العلم أن تحدّد المبادئ المفسّرة لوجودها أو عدم وجودها. وتشتدّ هذه الحاجة التفسيريّة بقدر ما تكثر الظواهر وبقدر ما يكثر الاعتباط فيها، وبقدر ما نشعر بالحاجة إلى الشعار «هكذا خلقت». فالمعاني غير منتهية، والأبنية المستعملة لها لا تحدّ. إنّ الدلالة المستعملة في حياتنا اليوميّة والواقعيّة «فوضويّة» وهي ككل الظواهر الطبيعيّة الفوضويّة في حاجة إلى نظريات تضع قوانين تستوعب فوضاها، دون أن تزيل خاصيّة الفوضويّة منها.

إنْ صحّ أنّ العلاقات التواجديّة هي كما وصفنا، فإنّنا نتوقّع أنّ ما قدّمناه قادر على استيعاب الأبنية الدالة على الشرط في خضمّ الأبنية التي لا تدلّ عليه أو التي تدلّ عليه دلالة جزئية.

وفي إطار ما ذكرناه من الفوضى الدلاليّة، لا نترقّب أن تكون الأبنية التواجديّة، ومنها البنية التواجديّة الشرطيّة، محدّدة للأبنية التصريفيّة الشرطيّة. بل نترقّب أن تكون متكهّنة بها، ومتكهّنة بالتداخل الذي بينها وبين غيرها. فقانون الشرط الجمعي في صوره يتكهّن أنّ بعض الأبنية التصريفيّة أبنية لا تعرف مسبّقا متى تصبح بعض تصريفاتها جمعيّة خالصة ومتى تصبح بعض تصريفاتها شرطيّة. و يكفي أن تصرّف الفعل بعد «من» لتلاحظ ذلك بنفسك.

وستشتدّ هذه الظاهرة وضوحا (أو غموضا) عندما ندرس ما سمّيناه بالعنصر الماهيّ وعندما ننظر في الأبنية المركّبة بـ «إمّا» وعندما ننظر في حركيّة العمل الاعرابي، وعندما نبين أنّ المجموعة {إنّ إنْ، أنّ أنْ} تصريفات لعنصر اشتقاقي واحد، تتعامل مع همزة الاستفهام ومع الدلالات المختلفة لـ «ما»، وعندما نرى أنّ فاء الجزاء لا تختلف في جوهرها عن واو العطف والحال والاستئناف، وعندما نرى علاقة المجزوم بالأمر وبالمنصوب، وعلاقة الماضي بالمضارع المرفوع.

إنّ البنية المقولية التواجديّة الشرطيّة، من حيث كونها بنية تتكهّن بالفوضى، ولا تزيلها، إنما هي بنية لا تقول لنا شيئا عن الهيئة التي بها يتحقّق التوزيع الشحني المميّز لها، في الاشتقاق والاعراب. فقد يكون أحد الطرفين المكوّنين للتواجد حرفا كما يمكن أن يكون اسما أو فعلا. المفيد أن تكون البنية بتوزيعها منتهية إلى الدلالة {±} انطلاقا من الدلالة {±}، أو منتهية إلى الدلالة [±] انطلاقا منها، أي أن تكون منطلقة من الإمكان إلى أحد الوجوبين أو من الإمكان إلى الامكان.

§ 107 ـ احتمال البنية التواجديّة الشرطيّة للعلاقة بين {قد يفعل} و {شرط، جواب}

لقد رأينا مثلا أنّ الجملة «قد يخرج» ينبغي أن يكون معناها «قد» (= [±]) لكون [∃] معنى وقيمة لـ [حجا]. ولما كان معنى الحرف مستقرًا في غيره، فإنّ «يخرج» وان كان معناها الذاتي [+] أي إيجابيًا فقد صارت [قد] دلالة لها رغم محافظتها على معناها. فالبنية التصريفيّة (قد يفعل) متكهّن بها مقوليًا، ولا مانع، اذا لم نتشبّت بالعرف العلمي، من اعتبارها بنية تواجديّة شرطيّة ما دام ملء [ففا] يقتضي تواجد عنصرين اشتقاقيين على الأقلّ كما بيّنا [∃ ففا ←── ∃ حجا] ←── [∃ (∃ حجا ϑ ∃ حجا)]، ومن هذه الناحيّة فبنية الفعل الاشتقاقي وهي [∃ حجا] صالحة لتكوين اسناد هو [∃ ففا]، وحسب الدور التكراري يمكن لـ [∃] أن تولّد [∃ حجا] أخرى تأخذ القيمة الإعرابية [∃ ففا]، وأخيرا فإنّه بحسب قانون المحافظة على المقولة الشحنيّة يمكن لـ قيمة «قد» التي هي [∃ = [±]] أن تتحقّق بـ [±] ففا]. واذن فمن الطبيعيّ أن نجد التشارط التالي :

(1) ان يخرجْ زيد يخرج عمرو ←── قد يخرجان (معا) (أو قد يخرج عمرو)

فمن الناحية الدلالية البنيويّة غير الوظائفيّة يوجد تطابق بين «قد» و [إن...] = [قد ←── إن يفعل] فهذا المثال يبيّن أن التكهّن بالبنية أولى من الوصف لأنّ العرف العلمي باقراره {قد يفعل} صنفا يختلف عن الصنف {شرط، جواب} لا يستوعب العلاقة بينهما. وإذا استوعبت العلاقة فبالفصل بين الدلالة والبنية فصلا يغيّب أنهما شيء واحد يتحرّك ويدور ويوسم على صور مختلفة.

§ 108 ـ عدم حاجة التواجد الشرطي لأداة معيّنة

لا تقول لنا البنية الشرطية التواجديّة بتوزيعها الشحنيّ شيئا عن صورة تحقّق العلاقة، وعن الأداة الممكنة لها. فإذا شاء النحويّ أن يجعل الجملتين التاليتين شرطا :

(1) كلّمه ينصرفْ

(2) قل له يخرجْ (بمعنى أن آخرج)

فهما شرط ولا حاجة إلى تأويل الأداة ما دام الطرفان يحقّقان العلاقة الشرطيّة [[±][±] ←──] التي هي الصورة المقلوبة من [± ←── [±] [±]] لكون التأويل الدلالي للقول يأخذ الطريق المعاكسة للتكوين الدلالي كما بيّنا في الباب الأوّل من القسم الأوّل ويحققان القانون [ϑ ←── ش].

كذلك ليس من الضروريّ ان يتقيّد النحويّ بأداة معيّنة فالجملة التالية

(3) تكلّمني أو انصرف

تُحقّق اعتمادا على القانون ((ϑ) ⟵ (ش)) صورة مُثلى وغير مباشرة للتوزيع الشحني للتواجد الشرطي، أكثر مما تمثّله «ظالما أو مظلوما» لكنّنا نلاحظ في هذه الجمل أنّها دلالات شرطيّة في شكل أبنية جمعيّة.

§ 109 ـ عدم حاجة التواجد الشرطي إلى علاقات وظائفيّة معيّنة

إنّ الوظائف النحويّة كما أشرنا سابقا غير مختصّة بالشرط ولا بغير الشرط. فوظيفة الحال تحقّق بـ {و + إسناد} كما تحقّق بـ {إنْ + إسناد} بدليل التقائهما في {وإن...}، وبأدلّة أخرى منها ما يبرز من مقارنة الجملتين التاليتين :

(1) أخرج إن خرجت

(2) أخرج في حالة خروجك

فيمكن في العموم أن تكون العلاقة التواجديّة بين حرف ومتعلّق بها. فتعلّق الاسناد بـ «قد» لا يختلف جوهريا عن تعلّق الاسناد بـ «إن» وإنما الفرق في أنّ «قد» رأس جملة مستقلّة، و«إن» رأس جملة غير مستقلّة :

(3) قد يفعلُ الفاعل

(4) إن يفعلْ الفاعل...

كما يمكن أن تكون بين اسم ومتعلّق به :

(5) من يخرجْ ...

وسنبيّن في القسم الأخير خاصّة أنّه رغم الاختلافات الوظائفيّة تتحقّق [± ±] المنتهية إلى [±] على صورة غير اعتباطيّة، أي تخضع لخصائص موحّدة تسيّر العمل الاعرابي على صورة واحدة تحقّق بها الوظائف المختلفة.

بل إنّ البنية التواجديّة الشرطيّة كما قدّمناها تتكهّن بالعلاقة بين ما له وظيفة وما ليس له وظيفة، أي تتكهّن بالعلاقة بين الاستئناف والعطف والوظائف الأخرى.

وسنرى عند دراستنا لحركة العمل الإعرابي نحو خارج البنية، وحركته نحو داخل البنية أن العلاقات التواجديّة لا تتكهّن بالعلاقة الدلالية بين الجملتين التاليتين فقط :

(6) ان يمتْ يدفنْ

(7) قد يموت فيُدفنُ

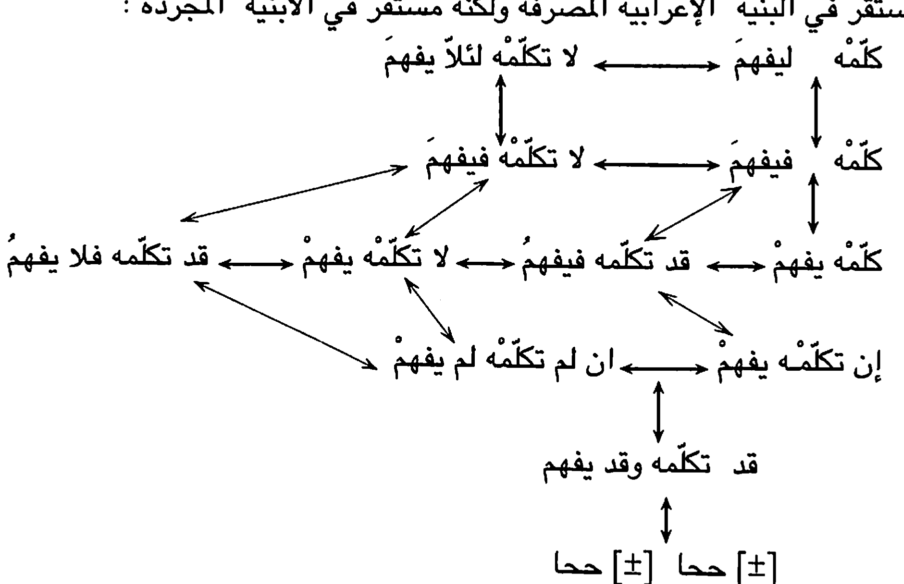
بل تتكهّن أيضا بالعلاقة الوظائفيّة بين الشرط والاستئناف والحال والاستئناف.

§ 110 ـ التكهّن بالعلاقة بين الشرط والتعليل والاستئناف والعطف

لقد رأينا أنّ التجريد التأليفي يطالبنا ببنية مجرّدة تستوعب الأبنية المصرّفة التالية [(...) ان ...] ، [(...) لـ ..)]، [[...] ف ...]

هذا الاستيعاب قد وقع بين الشرط والاستئناف كما أشرنا في الفقرة الماضية. ومن الضروري أن نلاحظ أنّ الجملتين السابقتين تحملان دلالة تعليلية سببيّة. إذا افترضنا مسبّقا أنّ الأمر والمجزوم والمنصوب من الأفعال تشتقّ من [[±]حـحـا] وأنّ الأدوات {إن، لـ} تشتقّ من البنية المقولية التي تشق منها هذه الأفعال، وأنّه بناء على ذلك وحسب التشارط التالي [±] ⟷ [±] = [∃ ⟷ ∃] يمكن للمشتقّ أن يعوّض المشتق، فإنّ البنية التواجديّة الشرطيّة تكون مستوعية للعمليّة التأليفيّة بين الأبنية المذكورة أوّل هذه الفقرة. وإذن فهي تصبح مدعّمة علميّا لأنّ ما يوصل اليه بالمنهج الافتراضي الاستلزامي أقوى ممّا يوصل اليه بالمنهج الوصفي.

فإنْ كان من الصّعب أن تقنع غيرك وصفيّا أنّ التوافق الدلالي بين الجمل التالية يرجع إلى كونها نابعة من بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة وبنية اشتقاقية واحدة ترجعان إلى بنية إعرابيّة مقوليّة واحدة، فإنّه بعد البيان الذي قدّمناه للتشارط الإعرابي الاشتقاقي وبعد استدلالنا على البنية التواجديّة الشرطيّة وعلاقتها بالتواجد الجمعي يصبح التوافق الدلالي التالي توافقاً نحوياً كاملاً غير مستقرّ في البنية الإعرابيّة المصرّفة ولكنّه مستقرّ في الأبنية المجرّدة :



هذه صورة مختصرة من علاقات بنيويّة دلاليّة اختزلنا منها حشر الجمل التالية: «من تكلّمْه يفهمْ» «ألا تكلّمُه فيفهمَ؟». «مهما تكلّمْه لا يفهمْ» الخ...

هذه العلاقات التعاملية تُبطِل في ظاهرها أهميّة الوظائف النحويّة في البنية ودلالتها. ولكننا سنبيّن في غيرهذا القسم أن الاسترسال والتشارط البنيويّ الدلالي ذو وجه موازٍ في الإعراب والعمل الإعرابي وفي ما يسمّى بـ «أقسام الكلام»، وسنرى ابتداء من الباب الموالي أنّ الفعل والحرف لا يختلفان اختلافاً جوهرياً.

§111 ـ تمثيلية المنوال [(ل..) إن ...] للبنية الشرطيّة في الدلالة والمنطق الصناعي

نلاحظ في خاتمة هذا الباب أنّه يتبيّن من خلال تحليلاتنا المختلفة أنّ المنوال [(...) إن ...] ، {إن ج$_2$ ج$_1$} {إن ق، ك} منوال لا يمثّل الشرط بالضرورة فمن الخطإ أن نقارن بين الرمز المنطقي، أو الرابط { ←——، ⊂ ، >} واللفظ [إن] فنحن لا نعلم مسبّقا من أيّ مستوى نحويّ استخرجت دلالة جدول صدق الشرط الماديّ المنطقي وغيره من أنوا ع الشرط. إن كان لا شكّ عندنا أنّ المنطلق كان في المستوى التصريفي المعجّم، فإنّ التجريد الذي وقع للمعجم واحالته في المنطق ما زالت تحتاج إلى تفسير نحويّ. ومن الممكن مبدئيّا أن نجد حلاّ نحويّا لهذا الجدول، في نطاق التعامل البنيويّ الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، وإذ كان التركيب النحويّ {لا يكون إنْ ج$_1$ ϑ ج$_2$ } وسيلة منطقيّة قديمة لتأويل الدلالة الشرطيّة، وهي وسيلة نحويّة أيضا كما ترى .

(1) ↑ إن خرج زيد خرج عمرو

(2) ↓ لا يكونُ أن يخرجَ زيد ولا يخرجَ عمرو

إلاّ أنّه مهما كانت العلاقة بين مفهوم الشرط في الدلالة النحويّة والمنطق وبين المنوال [(...) إن ...] فلا بدّ أنّ هذا الشكل النحويّ يختصّ بتمثيليّة أقوى من تمثيليّة غيره للبنية التواجديّة الشرطيّة.

8/II

خضوع التواجد الإنشائي الإحالي للبنية [∃ حا (حا$_2$)] وانخزاله الشحني وتعدده بتعدد العلاقات ودرجاتها السلمية



II/1.8. حدثية العلاقة وإنشائيتها ووقوع الحدث الإحالي مفعولاً للحدث الإنشائي وصورة انخزال التواجد الإنشائي الإحالي إلى الشحنة الإحالية فالشحنة الإنشائية

§ 112 ـ حدثيّة العلاقات التواجديّة داخل [∃] وانخزالها الشحنيّ

يتضمّن افتراضنا أنّ المعجم المقولي الأساسيّ لا يشتمل إلاّ على المجموعة المركّبة من الشحنة الوجوديّة، والمقولة الحدثية {∃ : (+ ، −) (حـ ، حا)}، وأنّ الإعراب المقولي الأساسي لا يشتمل إلاّ على البنية الحدثيّة [ححا (حا)] وأنّ العلاقة الرابطة بين المعجم والاعراب المقوليين، وهي العلاقة المتمثّلة في حركة الدور التكراري، علاقة شرطيّة مسترسلة، كما بيّنا في الفقرة التي قارنّا فيها بين «إن» و «حتّى» (§،62). ولا يمكن لهذه العلاقة [←——] التي بفضلها تتكوّن [∃ حجا]، و [∃ حجا] وتتكون العلاقات التواجدية داخل [∃ حجا] وخارجها في [∃ حجا ∃ حجا] ، أن تكون في لغة واصفة مّا، غير اللغة الموصوفة. فينبغي حسب مبدإ وصف اللغة لذاتها أن تكون هذه العلاقة الأساسيّة موجودة في النظام النحويّ نفسه، لا خارجة عنه منتسبة إلى الجهاز الواصف لهذا النظام. فإن كنّا في الصفحات الماضية قد رمزنا للعلاقة الشرطيّة في النظام بـ [ش]، وللعلاقة الشرطيّة المسيّرة للنظام بـ [←——]، فليس هذا التمييز إلاّ تمييزا عمليّا فرّقنا به بين وظيفتي الشرط : وظيفة البنية المشتمل عليها النظام، ووظيفة البنية التي هي النظام. فمثل هذا التمييز كمثل تمييزك بين آلتين هما صورة من آلة واحدة : آلة (أ) صنعت بها الالة (ب)، وآلة (ب) صنعتها بالآلة (أ). وكذلك ينبغي أن تكون العلاقتان [ϑ] و [ϑأ] كـ ش]، أي من النظام نفسه.

ولمّا كانت هذه العلاقات كما بيّنا مكتنزة في [∃] قبل تكوّن [∃ ∃] وقبل تكوّن [∃حا] و [∃ ححا]، فينبغي، اذا صحّت تحليلاتنا الماضية، أن تكون هذه العلاقات موجودة حيث توجد [∃]، أي أن تكون جزءا من المعجم المقوليّ الأساسي.

وهذا ما قدّمناه في (§ 74). ولكنّنا رغم ذلك تصرّفنا وكأنّ المعجم {(+، −) (حـ، حا)} لا يشتمل عليها.

والسبب في ذلك أنّ هذه العلاقات حركات. فالشرط [∃ ←—— حـ] (وهو

قاعدة من قواعد الدور) بفضله تتكوّن الأبنية المقولية المختلفة كما رأينا وتتكوّن في مستوى الاشتقاق أفعال الكينونة (ولا سيّما «كان»)، وكذلك الشرط [حـ ←── ∃] بفضله تتكوّن [∃ حا) المولّدة لاسم الجنس وبفضله تتكوّن، كما سنرى، بعض الحروف العاملة عمل [ف] في [فا] و [مف]، إهذان الشرطان إنّما هما حدثان من حيث هما حركتان. فحركة الشرط المسيّر للدور، وحركة الشرط المؤسسة للعلاقة بين السلب والايجاب في [∃] داخل المعجم نفسه، انما هي «حدث رابط ومولّد» للأبنية في النواة الدنيا من النظام النحويّ. وكذلك الجمع والانفصال.

إذا كان هذا فالعلاقات الدنيا المتضمّنة في [±] والتي هي {[+ ←─── -] [- ←─── +] [- ϑ +] [- أϑ +]، إنما هي أحداث [حـ] تأخذ القيمة [+] أو [-] كما بيّنا إذن يمكننا أن نختزلها جميعا في بنيتين :

[- حـ +] [- حـ +].

تنجرّ عن هذا نتائج عدّة، نجمل القول فيها، في ما يلي.

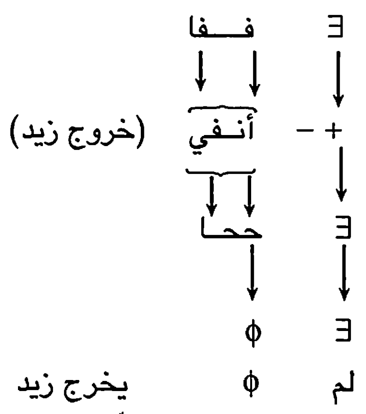
§ 113 - انخزال [حا] إلى [حـ]، في [∃]، وتأويله بأنّه المتكلّم المطلق الواضع للغة

إذا كانت هذه العلاقات أحداثا فإنّ القاعدة [حـ ←──→ حا] تستلزم أن تكون العلاقة الشرطيّة أو الجمعيّة أو الانفصاليّة علاقات واقعة على البنية المقوليّة [حـحا]. وهذا يستوجب منّا أن نحدّد [حا]. فإذا كان من الطبيعيّ أن نقبل المفاهيم {شرط، جمع، انفصال} على أنّها أحداث، فليس من الواضح مَنْ [حا] أو مَا هو [حا].

يمكننا الخروج من هذا الإشكال بطرق عدّة. أولّها أنّه كما تبيّن لنا أنّ علاقة الجمع، وعلاقة الشرط، وعلاقة الانفصال، علاقات تنخزل إلى دلالة شحنيّة كاملة، كما تبيّن في تحليلاتنا الماضية، وحسب التذكير الذي أنجزناه آخر الفقرة الماضية، فإنّه يمكننا أن نتصوّر أنّ اللغة والنحو خصوصا، قائمان على انخزال الثانوي إلى الأساسيّ. فيمكننا أن نتصوّر أنّ العلاقة [حـ ←─── ∃] تجعل الحدث شحنة، وأنّ العلاقة [حا ←─── حـ] تجعل الحادث منخزلا في حدثه، بحيث أنّ الحركة [حا ←─── حـ ←─── ∃] تؤدّي إلى تدرّج انخزال الحدث في الشحنة، وأنّ الحركة [∃ ←─── حـ ←─── حا] تؤدّي إلى انتشار البنية وتحليلها.

هذه الفكرة فكرة أساسيّة نؤكّد قيمتها وخطورتها، وعلى قدرتها على استيعاب ظواهر نحويّة اختباريّة كثيرة منها :

- إنّها تفسّر هذه الظاهرة :



وغيرها من الظواهر النحويّة الأخرى، كانخزال بعض الأفعال في حروف ذات قيمة شحنيّة، وكانخزال دلالة الأفعال الأساسيّة إلى الحروف العاملة فيها أو الدالة عليها [انخزال الجملة مثلا إلى (لا = -) (نعم = +)].

- أنها تفسّر بنية أسماء الأفعال على صوة سنرى في دراسة العمل الاعرابيّ أنّها موافقة للرأي السائد القائل بأنّ وظيفة المعمول تنخزل إلى وظيفة العامل في اطار البنية الشاملة لهما، وأنها موافقة أيضا للرأي التراثي الهامّ القائل بأنّ الفاعل جزء من الفعل، وهو رأي موافق لملاحظة عامة مفادها أنّ الفاعل كلما كبر سعى إلى الانفصال عن الفعل والتأخّر عن موضعه، وكلّما قصر سعى إلى الاقتراب منه بحيث إذا أضمر اتصل بالفعل فاختفى بعد ذلك واستتر فيه.

لهذا يمكننا حلّ قضيّة [حا] في العلاقات الرابطة بين الشحنتين في داخل [∃] بالإقرار بأن الحدث العلاقي {شرط، جمع، انفصال} يسعى إلى اختزال البنية داخل [∃] في شحنة واحدة هي القيمة التي تأخذها هذه الأحداث العلاقيّة، وبأنّ [حا] قبل هذا الانخزال الشحنيّ تكون منخزلة في الحدث نفسه.

هذا الرأي على أهميته لا يحلّ لنا القضيّة إلاّ من وجهة واحدة هي وجهة اتجاه البنية إلى الانخزال في شحنة واحدة. هذه الوجهة وإن كانت ستفسّر لنا لماذا الجملة الاستفهامية، مهما كان طولها، تنخزل إلى دلالة الهمزة، ولماذا تنخزل الجملة الندائية، أو المنفيّة مهما طالت، إلى دلالة «يا» أو «لم»، وستفسّر لنا أن الجملة التقريريّة الاثباتيّة الموجبة (الخبريّة) تنخزل إلى الايجاب [+]، فإنهّا وجهة

لا تفسّر لنا الوجهة المقابلة، وهي وجهة التحليل الذي بفضله يأخذ النفي والاستفهام والنداء والتقرير مضمونه المتمثّل في التركيب الموالى له. فكما نفسّر الحركة المؤلفة [⟵] فعلينا أن نفسّر الحركة المحلّلة [⟵]، والتي هي الحركة المولّدة للأبنية.

هذا يستدعي منّا أن نحدّد لـ [حا] قيمة أخرى خارج [∃]، وداخل النظام النحوي.

من السهل في المستوى التصريفي المعجّم، أي في المستوى القابل للتأويل البلاغيّ المقاميّ، أن نؤوّل [حا] بأنّها المتكلّم، ما دامت أفعال الاستفهام والنفي والنداء، والاثبات، والتعجّب أفعالاً للمتكلّم. وعلى هذا يمكننا أن نفسّر عدم ظهور المتكلّم في الوسم اللفظي ضربا من الاستتار يجاوز المفهوم العاديّ للاستتار : (ينفي زيد ⟵ أنفي ⟵ لم).

ويمكننا اعتمادا على هذا ان نعتبر [حا] في المستوى التصريفي المجرّد حيث لا نجد التعيين الاحإلى المقاميّ المعجميّ، حادثا يحتمل المتكلّم المقاميّ البلاغيّ، فنسمّيه بالمتكلّم المحتمل (أو المثالي، إذا استعملنا مصطلحات النحو التوليدي).

لكنّ [حا] في المستوى المقولي يجاوز بكثير هذا المتكلّم المثالي، لانعدام الاحالة ورائحتها انعداما كاملا، بمقتضى كون اللغة في هذا المستوى منزّلة في التاريخ الطبيعيّ للكائن الانسانيّ.

نقرّ في هذا المضمار أنّ [حا] تمثّل هذا الكائن الانسانيّ المستقرّ في تاريخه الطبيعي والمتجذّر في مراحل الارتقاء الطبيعي والثقافيّ للكائنات العضويّة.

إنّه الكائن المطلق، المتكلّم المطلق، إنّه الدماغ الانساني المنشئ للغة، لا من حيث هو مادّة يشرّحها الجرّاح، ولكن من حيث هو كائن جنسيّ مجرّد يتحقّق باستمرار في ملايين الذين يولدون ويموتون عبر التاريخ. إنّه الدماغ اللّغة. إنّه العقل في طبيعته الانسانيّة الفظّة، وغير المكرّرة بالعلوم المنطقية تكرير النفط.

لنسمّ [حا] بالمتكلّم المطلق، أو المنشئ. واذا شئنا أن نفهم مصطلحات تراثنا النحويّ فهما يجاوز الوقوف عند النصوص، فلا بأس أن نسمّيه بالواضع.

§ 114 ـ التأويل التشارطي للحدث العلاقيّ الجمعي [ϑ]

من النتائج التي تنجرّ عن انخزال الحدث العلاقيّ {الشرط، الجمع، الانفصال} في إحدى القيمتين {+، −} أنّه ينبغي علينا أن نختزل العلاقات الثلاث في علاقتين. ولقد فعلنا ذلك بقانون الشرط الجمعي لما جعلنا [ϑ] متضمّنة لـ (أϑ).

لكنّنا لاحظنا أنّ [+ ϑ −] في ذاتها قيمة سالبة لكونها مؤسّسة للامكان [±]،

ولاحظنا أنّ [+ϑ +] و [- ϑ -] اللتين تمثلان القيمة الموجبة للجمع لا تحدثان إلاّ بعمليتين :

أ ـ عمليّة الانفصال [+ϑ -] = {±} التي بفضلها تنقسم [∃ حجا] جدوليا إلى [+ حجا ϑ - حجا]

ب ـ وعمليّة الدور التكراري لكلّ منهما لتكوين [+ ϑ +]، [- ϑ-] وهذا يعني أنّه :

اذا كانت أبنية اللغة النحويّة مسيّرة بحلف بين [ϑ] و [أϑ] في مقابل [ش]،

ـ فإنّ النظام مؤسس على [ش] و [أϑ] باعتبار أنّ [ش] تكرار لـ [±] الإمكانية، و [ϑ] و [أϑ] تكرار لـ {±} الانفصاليّة وهذا يدلّ على أنّه ينبغي أن تكون [ϑ] أقلّ قيمة من [ش] و [أϑ] أي ينبغي أن تفسّر بهما أو بإحداهما.

وفعلاً فإنّ صيغ القانون الجمعي (انظر مثلا § 95 ب) بابتدائها بـ: [ϑ ←— ...] تحمل تناقضا صارخا. ذلك أنّه ما دام الرمزان [←— ، ش] رمزين لعلاقة واحدة (لحدث علاقيّ واحد) ميّزا للتعبير عن الفرق بين شرط النظام وشرط أبنية النظام، فإنّ القانون [ϑ ——← ش] مثلا يقول :«الجمع شرط للشرط»، وبقوله هذا يفسّر تولّد الشرط من الجمع بالعلاقة الشرطيّة، فينبغي أن تكون العلاقة الشرطيّة سابقة للعلاقة الجمعيّة، والاّ فنحن على تناقض.

إنّ اعتبار العلاقة الشرطيّة سابقة للعلاقة الجمعيّة اعتبار يوافق حدْسَنَا العامّ من وجوه عدّة أهمّها :

– أنّ اعتبار ∃ تواجد شحنتين متقابلتين [±] أقرب إلى الإمكان المولّد للشرط منه إلى الوجوب المولّد للجمع،

– وأنّ نظريّتنا في كلّ هذه الأطروحة قد قامت على مفهوم الشرط والتشارط. فالأبنية عندنا تقوم على علاقة شرطيّة، وتعريفنا للمعنى (أو الدلالة النحوية) تعريف شرطيّ ينصّ على أنّ الدلالة هي العلاقة الشرطيّة بين بنية نحويّة موسومة باللفظ وبنية نحويّة غير موسومة بينها وبين الأولى تشارط سابق للقول، وما القول الاّ إعادة اكتشاف لها.

ليس تناقضنا رغم ذلك تناقضا مشينا للقانون الجمعي اذ أنّ سلبيّة العلاقة [- ϑ +] أكانت شرطاً لـ [+ ——← -] أم شرطاً لـ [- —← +] فهي تكوّن صياغة موجبة.

وإذا قارنّا بين [- ϑ +] وبين [+ ——← -] فإنّنا نلاحظ توافقا شحنيّا

يدعونا إلى التشارط التالي : [– ϑ +] ⟵⟶ [+ ⟵ –]. وإذن يمكننا أن نقول ان الحدثيّة الجمعيّة التي في [∃] ليست إلاّ مشارطة الجمع للسلب في الاتجاه [+ ⟵ –] واذن فيمكننا أن نرمز لهذا بـ = [ϑ_ ⟵ ش_]. وأن نعيد صياغة قانون الشرط الجمعي على هذه الصورة.

أمّا [ش_] السلبيّة فليس من اللازم أن تأخذ الصورة الشحنية [+ ⟵ –] فقط. ذلك أن التشارط الذي بين الشحنتين المؤسّستين لـ [∃ = ±] وهو [+ ⟵⟶ –] تشارط سلبيّ (وهذا يوافق المنطق الصناعي [1 ⟵⟶ 0] أو [ص ⟵⟶ ك].

اذا كان هذا فالحدث العلاقي [ϑ] يوافق تماما التشارط [ش ش] = [⟵⟶ = ⇄]

وإذن وهذا بيت القصيد، يمكننا أن نعرّف الحدث العلاقيّ الجمعي بأنّه التشارط. وأن نعتبر التواجد علاقة تجد صورتها المثلى في التشارط.

فتكون صيغ القانون الجمعي اذن على الصورة [ش ش ⟵ ϑ] بحيث [ϑ ⟵ ...]. واعتمادا على كون [ϑ] شرطا لـ [ϑ]، فإنّ ϑ = [ش ش ⟵ ϑأ] ومنه [ϑأ ⟵ ش] تعني : [ش ش ⟵ ش].

وبهذا يكتمل التماسك في النظام وتكتسب القاعدة «الامكان شرط للوجوب» أبعادها الدلاليّة النظاميّة في كلّ المستويات النحويّة المتولّدة عن المستوى المقوليّ.

§ 115 ـ تعقّد الحدث العلاقيّ الجمعي [ϑ]

ينجرّ عن هذا أنّ الشرط، من حيث هو الجزء من التشارط، يمثّل نواة النظام، وأنّ الحركتين المتقابلتين للشرط {⟵، ⟶} والمكوّنتين لما يسمّى في المنطق الصناعي بالشرط والشرط المعكوس، حركتان تنتجان من إيجابيّة اشتراط العدم للوجود، وسلبيّة اشتراط الوجود للعدم. هذا في الأصل.

لكنّ المفيد أنّ جمع الشرطين وهو التشارط، جمع يعني أنّ الحدث العلاقيّ الجمعي أعقد من الحدث العلاقيّ الشرطيّ في أصل تأسيس البنية.

لتدعيم هذا نعيد صياغة جدول الصدق [δ:(0,1)] على صورة توافق المصادرات التالية التي نجد صداها في الرياضيات والتي تتحكّم في الأبنية النحويّة باعتبارها مصادرات نحويّة :

1) + + = + (إيجاب الايجاب إيجاب : عليها يقوم التأكيد النحوي في صوره المختلفة)

2) − − = + (نفي النفي إيجاب وهي قاعدة فسّر بها النحاة ظواهر عدّة منها الحصر، ومعنى «لم يكد» و«ما كاد» ومازال» وغيرها. انظر مثلا : الرضي، شرح الكافية، 185/IV).

3) + − = − (إيجاب النفي، أو نفي الايجاب نفي، وهي القاعدة التي تشمل كلّ حالات النفي بدون استثناء ونجدها في «أنفي» التي على إيجابها تعني النفي : انظر تحليل هذا المثال في هذا الفصل). وقد يكون إيجاب النفي مفسّرا عند وسمه لحالات تأكيد النفي.

يمكن للعملية المسيّرة لهذه المصادرات أن تعتبر من جنس الضرب الرياضي، وأن تعتبر اذن صورة من علاقة الجمع المنطقيّة. لكنّها عندنا مجرّد تواجد، له خصائص يختلف عن علاقة الجمع. إنّها العلاقة التي تظهر في المستوى الإعرابي المجرّد والمصرّف في صورة عمل إعرابيّ. فبمقتضاها «زال» الموجودة تحمل دلالة عدم الوجود المسيطرة على معناها والتي من أجل ذلك إذا قلت «لم يزل» كان أن عبّرت عن وجود. وإذا كان لا بدّ أن نبحث عن دلالة لعلاقة العمل هذا، فهي العمل مطلقا (بمعنى عمليّة) أو هي معنى «في» السابق للغة والمتصلة بفهمنا للكون على أن الوجود في وجوده وجود، والعدم في عدمه وجود، والوجود في عدمه أو العكس عدم. وإذا صحّ هذا التأويل، والأغلب أنّه صحيح، فإنّ الشرط نفسه صورة من الاحتواء، بدليل أنّ كلّ شرط في الأبنية المعجّمة يحمل دلالة ظرفيّة مّا.

وعلى كلّ إذا اعتمدنا هذه العلاقات فإننا نلاحظ ما يلي :

توليفات الشحنة		←	→	أϑ	ϑ	⟷
(1 +	+	+	+	+/−	+	+
(2 +	−	−	+	+	−	−
(3 −	+	+	−	+	−	−
(4 −	−	+	+	−	+	+

ونلاحظ أنّ قيمة [أϑ] الشحنية هي نفسها قيمة [أϑ] في جدول الصدق وأنّ قيمة الشرط، وقيمة الشرط المعكوس توافقان جدولي الصّدق، وأنّ [ϑ] تختلف في حاصل التوليف عن [ϑ] التي في جدول الصدق، وتوافق تعريفها النحوي الشحنيّ الذي قدّمناه والذي يوافق في النحو كره الجمع بين المتناقضين (خرج زيد ولم يخرج).

نلاحظ أيضا وهذا مهمّ جدا أنّ السطر الرابع والثالث من الشرط، وإن أحدثا

في منطق الصدق كثيرا من القضايا (كيف يمكن للكذب أن يكون شرطا للصّدق ويصدق، وكيف يمكن أن يصدق أن يكون الكذب شرطا للكذب) فإنّهما هنا لا يحدثان مشكلة ولا يحتاجان إلى نظريّة منطقيّة قويّة لتفسيرهما، فلا اعتباط فيهما (وخاصّة الرابع) وليس كما يقول كواين (Quine, 1972, p 29).

هذه الملاحظة تجعلنا نطمئنّ إلى صحّة هذا الجدول الوجوديّ الشحنيّ وتمكّننا من الانتقال إلى الملاحظة الأخيرة وهي أنّ جدول [ϑ] هو جدول التشارط [⟷] أي جدول اجتماع حدثي الشرط أي حركيته [⇄].

يتبيّن إذن أن [ϑ] النحوية هي تشارط الشحنتين [+، −] داخل [∃]، فهي إذن حدث علاقيّ معقّد يستوجب الشرط قبله. [(+ϑ −) ⟷ (+ ⟷ −)]. [±] ⟷ [±].

بهذا يتبين لنا أن «الشرط» هو الأساس المنظّم لأبسط العلاقات المقوليّة في أبسط ما يكون من المقولات وهو [∃]، ويتبين أن الإمكان أساس اللغة في [∃].

§ 116 ـ الحدث الإنشائي وقيمته الشحنية

ملخّص ما قدّمناه أن العلاقة حدث حادثهُ المتكلّم المطلق الذي هو الواضع المنشئ للغة، ولقد استعملنا لفظ العلاقة، في كلّ هذا البحث على معنى مخالف لما يجري به استعمالها عند المناطقة. فالمناطقة يفرّقون بين العلاقة والبنية، لأسباب لم نهتمّ بها في هذا البحث. فما نسمّيه علاقة مؤسسة للبنية، يسمّونه عادة بالرابط (connecteur) أو العامل (opérateur)، وهو الأكثر. ومهما كان المصطلح أو مفهومه فإنه لا مهرب من اعتباره «عملية ذهنيّة» إذا نظرنا إليه من زاوية الإنجاز الواقعي. فلا يكون من حيث هو «عملية» إلاّ حدثاً. ولا يكون من حيث هو حدث إلاّ وهو خاضع للبنية (حجا). فلا مفرّ من أن يفسّر هذا التفسير النحويّ الدلالي الذي اخترناه.

هذا الحدث في أساسه حدث شرطيّ، ومن اتجاهيه المكونين للتشارط تتكون العلاقة الجمعية، أي الحدث الجمعيّ، وإذا تثبّتنا في الجدول الشحني السابق (§ الماضية) فإننا نلاحظ أن الحدث الانفصالى من أحد معانيه ما هو إلاّ نقيض التشارط أي نقيض [ϑ] النحوية، فهو الصورة السلبية من [ϑ] أو هو نفيها كما نقول في الأبنية التصريفية [− ϑ ⟷ أϑ].

ومن حدث التشارط الإيجابي السلبيّ يتولّد الإمكان المتولّد عنه كلّ الأبنية المقوليّة التواجدية الحدثية بفضل الدور التكراري في الحركة الشرطية.

نلاحظ عرضاً، أننا قد حققنا نحوياً افتراضنا أنه في الشرط تتجمّع الخصائص اللغوية التي وفّرت للمنوال [(...) إن ...] أن يكون الأداة الأولى في التعقل والتفكّر الإنساني.

إلاّ أن المقصد المباشر لهذه الفقرة ولهذا الفصل يقف عند الملاحظات التالية.

إن البنية الحدثيّة الوجودية [∃ ححا] ليست في نشأتها بنية إحاليّة، وإن كنا ندرك أن تأويلها الإحالي مرحلة أساسية في تحوّل الكائن العضويّ من متقبل لمؤثرات الكون إلى صارخ في وجهه إلى واصف له بصرخته.

إن كانت هذه المرحلة الإحالية أساسية في تاريخنا الطبيعي والثقافي فمازلنا إلى الآن نُرجع إحالتنا إلى ما سمّي في الفلسفة التحليليّة بالعمل اللغويّ. مازلنا إلى الآن نحدّد إحالتنا بالإثبات والاستفهام والأمر والنداء وغيرها. ومازال كلّ قول مهما طال، قولاً منخزلاً إلى دلالة «أفعل» الصرفية، ونقول إلى دلالة [ححا] المقولية الأولية.

وإذا كانت الإحالة في «ما خرج زيد الذي ... ...» تميل إلى اختزال الفاعل في «زيد»، وإلى اختزال زيد في ضمير مستتر في «ما خرج» وإلى اختزال دلالة الخروج في نفيه الذي هو علامة [∃] الاشتقاقية المعجمية التصريفية، فإنّ هذه العلامة ما هي إلا علامة السلب، الذي أنشأه المتكلم والمتضمّن لـ [حا] المنخزلة مع حدثها إلى السلب. وفي مقابل ذلك ليس الإثبات في «خرج زيد الذي... ... ...» إلاّ انخزالاً لحدث الإثبات المنجز بفضل المتكلم إلى الإيجاب الموجب.

إنّ كلامنا مسيّر بشحنة موجبة أو سالبة وليس مسيّراً بفعل إنجازيّ مقدّر ولا بقوّة غيبية كما يعتقد الفلاسفة (أعني بالقوّة الغيبية ما يسمّى بالقوة اللاقولية (Force illocutoire). وهذه الشحنة شحنة نحوية مقوليّة لها محلّ إعرابي كما سنبيّن. فهي من البنية وإليها ترجع البنية.

إن كانت العلاقة المؤسسة لـ [∃] حدثاً شحنياً موافقاً للقواعد [حا ←حـ ←∃]. فما يخرج عن [∃ ←—— حـ ←—— حا] يبقى محافظاً على هذه الشحنة حسب مبدإ المحافظة. وينجرّ عنه الدور التكراري المكوّن للتواجد الحدثي [∃ ححا ∃ ححا] يبقى حاملاً دائما شحنة من حدث المتكلم لتأسيس هذا التواجد على صورة من هذه الصور {θ، أθ، ش}.

منتهى هذه الملاحظة أنه متى وجدت علاقة نحوية وجد المتكلم. فالأبنية الإعرابية المصرّفة ذات المظهر الخطي ما هي إذن إلا دورات مقولية «خليلية» (نسبة إلى العبقرية التي اكتشفت المظاهر الأولى من دورية اللغة) تأخذ خطّياً

الشكل اللانهائي {... ∃ حـا ∃ حـا ... ∃ حـا} حيث بعض [∃ حـا] يتشكّل علاقة حدثية وبعضـها الآخر يحيل إلى الكون. أو هو في الحقيقة «ينسج الكون على شاكلته».

هذا الحدث المؤسّس نسمّيه «الحدث الإنشائي».

§ 117 ـ العلاقة التواجدية الدنيا بين الحدث الإنشائي والحدث الإحالي في [∃ حـا ∃ حـا]

ينبني على ما قدّمنا أنّ أول بنية حدثية مقولية وجودية [∃ حـا] تتولد في المستوى المقولي الإعرابي ينبغي أن تكون حدثاً إنشائياً. وإننا لا نرفض في مبدئنا النظري أن يكون الدور التكراري لها، والمنتج للتواجد الحدثي [∃ حـا ∃ حـا]، كائناً كلّه في المجال الإنشائي على صورة من الصور سنرى بعضها في آخر هذا البحث عند النظر في توليد «القسَم» الذي طالما درس في أبواب الشرط من التراث النحوي.

وكذلك لا مانع، مبدئياً أن تكون [∃ حـا] الثانية محيلة على الكون الخارجي.

ما لا يمكن أن يكون أبداً هو أن تكون الأولى والثانية معاً في حيّز الإحالة، لأنه لا يكون أن تنتج اللغة «عنصرا بنية» لا يحمل حركة إنشاء الواضع لها. وهذا أمر لا نقاش فيه، إذا كان موضوع النقاش «القول الجملة» فمنذ القديم في النحو والبلاغة ومنذ محاضرات «أستن» في الفلسفة والمنطق، صار ممّا لا يردّ أن القوَل مسير بالعمل اللغوي.

ما يهمنا في هذه الفقرة، من الاحتمالات الثلاثة، إنما هو الثاني أي أن تكون [∃ حـا] الأولى من البنية التواجدية إنشائية، وأن تكون الثانية إحالية أو بالأحرى محتملة للإحالة التي لا تكون إلاّ إذا نزلت البنية التواجدية المقولية إلى المستوى التصريفي المعجّم.

ننبّه إلى أن لفظ الإنشاء يعني عندنا «الحدث الإنشائي» وينبغي أن يفهم هذا أولاً وقبل كل شيء في إطار التأويل الحدثي للعلاقة المؤسّسة لـ [∃] في المعجم المقولي، وموسّعة لـ {ϑ أ ϑ ش} في البنية التواجدية. وهو معنى يجاوز المقابلة بين الإنشاء والخبر في البلاغة، أي في علم دراسة الأقوال المنجزة في المقام المعيّن وإذا أردنا أن نقرّب معنى الإنشاء عندنا فهو في النهاية الإنشاء الذي على أساسه يكون الإنشاء والخبر البلاغيان، فهو إنشاء (الإنشاء والخبر).

أما الإحالة، فليست هنا إلاّ احتمالاً لغوياً تتكون على أساسه الإحالة المطلقة في المعجم بفضل الاشتقاق، ولا تكتمل الإحالة إحالة إلاّ عند ملء البنية الإعرابيّة المصرّفة المجرّدة بالعناصر المعجمية أي عند تكوين البنية الإعرابيّة المصرفة والمعجّمة.

بعد هذا التدقيق نواصل النظر في [∃ حجا ∃ حجا].

إذا كانت [∃ حجا] الأولى إنشائية فإنها :

أ) عندما تنزل إلى الإعراب المجرّد في صورة [∃ ففا] فإنّها تكوّن لنا بنية إعرابية محلية قابلة للملء الاشتقاقي. سنعالج بعض مظاهر هذا الملء في الفصول المقبلة. ما ننبه إليه أننا نفترض حسب العلاقة [∃ ⟵⟶ حـ ⟵⟶ حا] أن المحل الفاعلي مؤهل للانخزال والذوبان في المحل الفعلي وأن المحل الفعلي مؤهل للانخزال والذوبان في المحل الوجودي، بحيث يمكن ألاّ تظهر [∃ ففا] الإنشائية إلا في صورة شحنة إيجابية غير قابلة للوسم اللفظي مبدئياً أو شحنة سلبية تستوجب في الأغلب الوسم اللفظي، وسنرى تفصيل هذا في الإثبات الإيجابي غير الموسوم الشحنة، والإثبات السالب [أي النفي] الموسوم الشحنة، وفي الأمر السالب الشحنة وغير الموسوم وفي الجزم في الجواب، وفي الوسم اللفظي للاستفهام السلبي الشحنة. كذلك يمكن لـ {∃ ففا} ألاّ يقع فيها هذا الانخزال، وألاّ يقع فيها رغم ذلك وسم كل محل على حدة. وهذه الحالة هي التي سنراها عند تحليل {إن وأخواتها}، لتفسير ظاهرة النصب بعدها. ولهذه البنية الإعرابية [∃ ففا] الإنشائية ظواهر أخرى كثيرة سنتعرض لها في مواطن عدة من البحث لتفسير ظواهر لم تفسر من قبل ومنها موقع دلالة [إن]. وننبه إلى أن تحليلنا هذا ذو نتائج خطيرة، لأنه يهدّد في ما يهدّد المبدأ الإعرابي القديم الذي سمّي في المدرسة التوليدية «بالمصفاة الإعرابية» والذي ينص في عمومه على ما يمكن التعبير عنه بقولنا : «لكل حالة إعرابية (أو وظيفة إعرابية) عنصر لفظي واحد، ولكل عنصر لفظي واحد حالة إعرابية فقط. [انظر صياغة هذا المبدأ عند Chomsky in Rouveret 1987 في ص 35 وخاصة في ص 26].

ب) وعندما تنزل البنية الإنشائية [∃ حجا] نحو الاشتقاق، فإنها تكوّن حسب ما درسناه سابقاً : من [حـ] فعلاً إنشائياً (كما هو الحال في بئس ونعم) ومن [حا] اسماً إنشائياً وهي حالة «ربّ» إذا صحّت نظرية اسميتها. فالاسم الإنشائي يشكّل قضية نظرية عندنا سنعالج بعض جوانبها في ما سمّيناه

بالعنصر الماهي. ونقول هنا مع احتراز كبير يمكننا أن ندرج هنا بعض أسماء الأفعال كـ «حسب» وبعض الأدوات المستعملة في الاستفهام والشرط. ويكوّن الاشتقاق من [∃] كلّ الحروف الإنشائية كياء النداء وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام، وكذلك {إنْ وأخواتها} أعني خاصّة [أنْ]. لكن لا مانع أيضاً من تكوين عناصر تمثل [∃ ححا] كلّها وذلك بدرجات مختلفة سنرى نماذج منها في بحثنا خاصة عند دراسة [إن] كما أشرنا في (ب) أعلاه.

هذا التمهيد عام جدا. وسنبيّن في دراستنا لحركة المد و الجزر في العمل الاعرابي أن [∃ ححا] الانشائية يمكنها أن تبلع في البنية الإعرابية عناصر من [∃ ححا] الاحالية، وكذلك يمكن لـ [∃ ححا] الاحالية أن تفيض على [∃ ححا] الانشائية في مستويات الوسم اللفظي. فالعمل الإعرابي كما سنبيّن ليس أبنية جامدة بل أبنية متحركة قابلة للانفصال والتداخل. وسنرى أنّ هذا التصور تصور لازم لفهم الدلالة النحوية و لفهم العلاقة بين البنية ودلالتها.

هذا التصوّر ينجرّ مباشرة عن مبدإ المحافظة على البنية المقولية، كما قدمناها فإذا كانت الحركة المقولية تنبع من [∃] نحو [∃ ححا] و من [∃ ححا] نحو [∃ ححا ∃ ححا] فمن المنطقيّ أعني منطق النظام ،أن تسعى[∃ ححا] الانشائية إلى ابتلاع الإحالية. وأن تسعى الإحالية إلى الانخزال في الانشائية.

و كما أن [∃] هي معنى [ححا] الشحني، فإن [∃ ححا] الانشائية هي معنى [∃ ححا] الاحالية. وسنشير في الفصل المقبل إلى أن هذه الشكلنة تفسر مصطلح معنى الكلام عند نحاتنا. وتفسّر ظواهر عدة منها لماذا «أنفي خروج زيد »تنحصر دلالتها في «أنفي» انحصار دلالة «ما خرج» في «ما» هذا الانحصار هو الذي يمكّن مؤوّل القول من الحصول على قاعدة الانطلاق في تأويل النصوص. فالجملة «ما كل ما يتمنى المرء يدركه» تفقد كلّ أبعادها الدلالية، إذا لم تنحصر في النفي انحصاراً يمكنك بعد ذلك من الانطلاق إلى معناها ودلالتها العامة. وعلى هذا الأساس أيضاً نفهم لماذا يمكن لـ [أ] وحدها، أو لـ [إن] وحدها أن تكون علامة على وجود [ج] أو على وجود [ج1 ج2].

هذا في عموم العلاقة بين الحدث الإنشائي والحدث الإحالي. لكن يبقى أمامنا أن نجسّد أكثر هذه العلاقة على صورة تستوعب خاصة العمل الإعرابي، وتفسّر بعض الظواهر من الحالات الإعرابية، ومن التشكّل الإعرابي للجمل، ومن العلامات الإعرابية، ولا سيّما الشاذّة منها.

§ 118 ـ الإحالة مفعول للإنشاء وهي [حا$_2$] من البنية الإنشائية [∃ حا (حا$_2$)]

أظنّ أنّه من الطبيعي في العلوم أن ندهش أمام الظواهر العادية. وأغلب ما وقع من تقدم وقع عندما تساءل الناس لماذا كان العاديّ عادياً. ومن العادي أن نجد الجمل التالية :

(1) آمرك بالخروج (أن تخرج)

أُخرج

(2) أثبت أنّ زيداً خرج

إن زيداً خرج

(3) أظنّ زيداً خرج

قد يكون زيد خرج

من الواضح أن هذه الأزواج تحمل دلالة واحدة في العموم. ولا نريد هنا أن ندخل في قضايا الفعل الإنجازي. نلاحظ فقط أن ما يسمّى بالأفعال الإنجازية، وأفعال القلوب أو الاعتقاد كما يقول الرضيّ، إنما هي ظواهر من تشكّل [∃ حا] الإحالية في صورة تؤدّي [∃ حا] الإنشائية.

ما يجلب نظرنا أكثر أنّ ما بعد الفعل «الإحالي الإنشائي» يقع مفعولاً به. والسؤال لماذا لا نقول إنّ «زيداً خرج» مفعول به لـ [إنّ]، ولماذا لا نقول إن «يكون زيد خرج» مفعول به لـ [قد].

قد يبدو هذا التساؤل في غير موضعه، إلاّ أنّنا نلاحظ أنه منذ القديم قد اعتبر ما بعد [إنّ] معمولاً لها. ومنذ القديم قد اعتبر الفعل معمولاً لما يغيّر علامات إعرابه. ومنذ القديم اعتبر العامل الأساسي هو المتكلّم. فلم تبق لنا إذن إلاّ خطوة قصيرة لتعميم كون معمول العامل إن لم يكن فاعله فهو مفعوله. ولمّا كان معمول الحدث الإنشائي هو المنشىء الواضع في [∃ حا] الإنشائية، فإنّ ما يكون تحت سلطته لم تبق له إلاّ المفعولية.

وإذن فإنّنا نفترض أن [∃ حا] الإحالية ما هي إلاّ [حا2] التي أهملناها طوال الفصول الماضية.

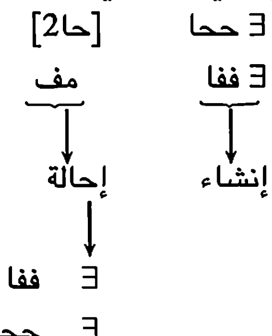
هذا يطرح علينا قضيّة : أيمكن أن تكون العلاقة الرابطة بين الحدث الإنشائي ومعموله الحدثي الإحالي علاقة تواجدية جمعية أو شرطية أو انفصالية، وإذا كان فهل هذا يمثّل مظهر تناقض ؟.

لا نجيب عن هذا التساؤل إجابة كاملة هنا، فالإجابة نجدها في الفصول التي استدللنا فيها على وجود ما سمّيناه بالمحلّ الواوي. لكنّنا نلاحظ أن مفعوليّة

الحال والمعيّة لم تمنعهما من الاتّصال بالفعل العامل عن طريق الواو، وأن مفعوليّة المفعول به لم تمنع كثيراً من الناس من الوقوع في هذا الخطإ الشائع «علمت وأنه»، وأن الشّرط نفسه قد يسبق بواو الحال في [وإن ...]، وعلى صورة معاكسة نجد التراكيب التالية في العربية منذ القديم : «وثيابك فطهّر».

لنقل إذن إنّ كثيراً من الظواهر الاختباريّة مستعدّة لقبول الافتراض الاستلزامي الذي انطلقنا منها.

وإذا صح هذا الافتراض فإن [حا2] يمثّل كل المفاعيل، وأن [∃ ححا] الإحالية هي التي تكوّن في الإعراب [مف] الواقعة بعد [∃ ححا] الإنشائية :



§ 119 ـ الشحنة الوجودية الإنشائية والشحنة الوجودية الإحالية :

نقر اعتماداً على التحليل السابق أن الحدّ الأدنى من تكوين البنية في المستوى التصريفي أن يستغلّ الإعراب [∃ ححا] المقولية لتكوين [∃ ففا] وأن يستغلّ الاشتقاق هذه البنية نفسها لملء [∃ ففا] على صورة من الصور التي رأيناها مجملة أعلاه (كأن يعجّم [∃ ففا] بعنصر واحد أو أن يعجّم كلّ محل على حدة).

ولكن مهما كانت صورة تعجيم الاشتقاق لهذه البنية الإعرابية الفريدة، فهذه البنية لا تكون بادئ ذي بدء إلاّ بنية إنشائية ينبغي أن تنخزل إلى شحنة إنشائية واحدة. فلا مجال إذن لتكوين بنية إحالية من [∃ ححا] الأولى، لأنّ الإحالة كما بيّنّا في الفقرة الماضية لا تكون إلاّ مفعولاً للإنشاء.

هذا ما يفسّر أنه يمكنك أن تجد عند الإنجاز إنشاء خالياً من الإحالة كما هو الأمر في أسماء الأفعال، وفي الأدوات المختصرة للجمل، ولا يمكنك أن تجد عند الإنجاز إحالة خالية من إنشاء، فأنت إذا أحلت إلى خارج اللغة كان عليك أن تنشيء الإحالة نفسها على درجات مختلفة. فأنت إذا قلت «كانت الوردة جميلة» فقد أنشأت «إثبات الخبر» وإلاّ لما كان الخبر. وإذا قلت «ما أجمل الوردة» فقد

أنشأت خبراً على درجة أكبر من الإنشاء، إذ جعلت «إنشاء التعجّب» في الثانية أوضح وأبين ولم تخف ذاتيتك وراء الموضوعية كما فعلت في الأولى. وفي الحالتين لم تكن الإحالة إلاّ مفعول إنشائك.

وإذا كان الحدث الإنشائي أوكد من الحدث الإحاليّ، وكانت البنية الحدثية الوجوديّة المقوليّة [∃ حـحا] ذات اتجاهين في حركتها، اتجاه تحليلي يسعى إلى انفراد كلّ مقولة بمحلّها [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]، واتجاه تأليفي يسعى إلى ذوبان المهمّ في الأهم [∃ ⟶ حـ ⟶ حا]، فإن البنية التواجدية الحدثية الإنشائية الإحالية [∃ حـحا ∃ حـحا] بنية تتحرك في اتجاهين مختلفين : اتجاه إلى إبراز الحدث الإحالي بتوليد الإحالة من [حا] التي في الإنشاء، واتجاه إلى تلخيص الإحالة وإذابتها في الإنشاء العامل فيها. ولمّا كانت [∃] هي معنى البنية الوجودية الحدثية، فإنّ التحليل المبرز للإحالة، مهما اشتدّ، فهو منخزل إلى الشحنة.

ولذلك فاللغة تسعى إلى إذابة الحادث الإحاليّ في حدثه الإحالي، وإذابة الحدث الإحالي، في الشحنة الوجودية الإحالية، وإذابة الشحنة الوجودية الإحالية، في الشحنة الوجودية الإنشائية إذابة تسبق بإذابة الحادث الإنشائي في حدثه الإنشائي وإذابة الحدث الإنشائي في شحنته الوجودية الإنشائية.

فالبنية التواجدية الحدثية الإنشائية الإحالية [∃ حـحا ∃ حـحا]، تسعى دلالياً إلى الإنخزال في الشحنة الوجودية الإنشائية.

إن اللغة باتجاهها هذا تتّجه دلالياً إلى صمت الشحنة غير الموسومة بضوضاء اللفظ.

إذا كان هذا فكل نصّ مهما طال منخزل إلى شحن وجوديّة إحالية تتعالق على صورة تمثّل الدلالة الإحالية الدنيا، هذا التعالق يكون بفضل تعدّد الشحن الوجودية الإنشائية بتعدّد العلاقات في النص. وإذن فإنّه يمكننا نظرياً أن نحوّل كل نصّ إلى قيم شحنية وجودية صامتة تمثّل دلالته الدنيا.

وللوصول إلى هذا ينبغي أن ندرس كل الوجوه التي تتحقّق عليها إعراباً واشتقاقاً البنية التواجدية الإحالية الإنشائية.

§ 120 ـ أهمّية الحرف في تمثيل البنية في المستوى التصريفي تمثيلاً حدثياً إنشائياً شحنياً

لا يمثّل هذا الفصل وحدة فكريّة وموضوعيّة جديدة. بل هو ضرب من التدعيم لما جاء في الفصل الماضي، نشير فيه إلى مسائل جزئية لم ندرسها في الفصل 1.8/II، وسنحاول فيه خاصّة بيان نقطتين : أولاهما صلة تحليلنا النظري للمستوى المقولي بمظاهر الانجاز في المستويات الدنيا، وصلة الشكلنة التي قدّمناها بالتراث النحوي. والنقطتان مترابطان كما سنرى.

لقد نبّهنا في غير موضع من هذا البحث أنّ القسم الاشتقاقيّ الأصلح لتمثيل [∃] هو الحرف. وينتج عن تحليلنا الماضي أمران :

– الأمر الأوّل أنّ انخزال البنية الحدثية (الوجوديّة أو التواجديّة) الى [∃] يعني، في المستوى التصريفي، أنّ البنية تنخزل إلى الحرف. فالحرف يمثّل حسب هذا التحليل، البنية النحويّة أكثر من الفعل والاسم. وليست هذه الفكرة جديدة فقد شعر بها النحاة والمفكّرون القدماء. وأظنّها فكرة متضمّنة في «كتب الحروف المختلفة». أكانت نحويّة ككتاب الرماني «معاني الحروف» (انظر تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، 1981) أم فلسفيّة لغويّة تجاوز مفهوم الحرف النحوي ككتاب الفارابي (انظر تحقيق محسن مهدي 1990). ولعلّ الجزء الأوّل من مغني اللبيب لابن هشام أرقى الكتب ونهايتها في هذا الميدان واعتبار الحرف ممثّلا للبنية فكرة قد انتبه إليها المحدثون كتمّام حسان (1973 ص 125) وهي متضمنة في تمثيلنا للأبنية الإعرابية المصرّفة المجرّدة : [(...) إن...] [(...) لـ...) الخ.

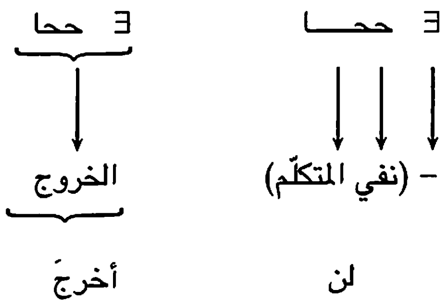
– الامر الثاني، وهو الأهمّ، أنّ تحليلنا يجاوز مفهوم الحرف العاديّ من جهتين : أنّه يقدّم للحرف تأويلا حدثيّا وأنهّ يجعل الحرف ممثّلا لشحنة دلاليّة وجوديّة صامتة.

§ 121 ـ انخزال معنى الكلام والفعل والاسم إلى معنى الحرف في النظريّة التراثيّة

لقد اعتبر الحرف منذ سيبويه، وربّما قبله، مفيدا معناه في غيره. فليس له معنى في نفسه. وفعلا، لو كانت همزة الاستفهام تفيد الاستفهام في نفسها لما

كان للاستفهام موجب في اللغة. وكذلك أدوات النفي. فالنافي أكان جازما أم لم يكن. ليس في ذاته إلاّ موجبا وإلاّ لم يكن في اللغة، فالنفي معنى في ما يليه، وليس فيه. ولمّا كان معناه في غيره، فهو، أي الحرف، معنى لغيره وهو محتوى رأينا في [∃].

إلاّ أنّ هذا الرأي يحتاج إلى تدقيق. فإذا صحّ أنّ بنية «لم» المقوليّة هي بنية مؤسّسة على [∃] فإنّ الشحنة الوجوديّة الحدثيّة الانشائية جزء من [∃ حـحا] الانشائية وإذن فيمكن للحرف أن يدلّ على معنى يجاوز الشحنة [∃]، فيكون له معنى [حـ]، أي معنى «فعليا» مميّزا، وإلاّ لتساوت الحروف في معانيها. فمعنى المضيّ أو الاستقبال في «لم» أو «لن» هو معنى في [حـ] والبنية [∃ حـحا] الممثّلة للحرف ودلالته المميّزة هي الواقعة معنى لـ [∃ حـحا] الاحاليّة :



والغير الذي يُتلقّى معنى الحرف فيه ثلاثة عند النحاة : الاسم، والفعل، والكلام: (ابن يعيش شرح المفصّل، VIII/ 5) . فمن أمثلة حروف الاسم أداة التعريف، ومن أمثلة حروف الفعل «قد و "سين" ومن أمثلة حروف الكلام الهمزة و «ما» النافية.

وتتضمّن المقارنة التي أجراها النحاة بين أنواع الحروف بحسب ما تدخل عليه، أنّ بينها شبها في الوظيفة العامّة. وسنرى في فصول أخرى أنّ الاسم والفعل، والكلام (أي الجملة) أصناف تخضع لبنية إعرابيّة واحدة، سنسمّيها البنية الاعرابيّة المحتملة (لكونها احتماليّة غير معيّنة).

وموقع هذه الحروف في جميع الأحوال هو الصدر. فصدر العنصر في العربيّة إنما هو معناها. لذا كان موقع كلّ ما يغيّر الكلام هو صدر الكلام . وبحسب الصدر ينقسم الكلام أقساما» وانّما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّم» (الاستراباذي، شرح الكافية، IV/336). والمقصود بأقسام الكلام عند الرضيّ

وقوع الجملة المستقلّة على المعاني التي جمعناها في مفهوم الحدث الانشائي. وليس قصده انقسام الكلام إلى فعل وحرف واسم كما توهّم المحقّق. وجميع الحروف التي في الصدر «مغيّرات» لمعاني الكلام الذي هو في أصله الخبر، إلاّ «إنّ» «فإنّها تؤكّد معنى الجملة فقط والتوكيد توكيد الثابت لا تغيير للمعنى» (الصفحة نفسها من شرح الكافية). ولذلك كانت اللاّم «أحد الموجبين اللذين يُتلقّى بهما القسم وهما اللاّم و إنّ» (ابن يعيش، شرح المفصّل، 21/IX) فأفادتا التأكيد.

فالحروف إذن منها الموجب وغير الموجب. وغير الموجب عند ابن يعيش هو النفي. وفي تعبيرنا وفي تعبير الرضيّ هو السالب. وكلّ ما كان من الحروف على الموجب فهو تأكيد، عند نحاتنا. ففي رأيهم هذا تضمّن أنّ الموجب في أصله لا يذكر باللفظ، أي هو، حسب تعبيرنا شحنة غير موسومة (انظر المبرّد، المقتضب، 8/I).

§ 122 ـ نظريّة «فعلية الحرف وانشائيته» في التراث

إنّ كان الأصل، عند نحاتنا، في معاني الكلام أن يؤدّى بالحرف، «إذ الموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف» (ابن يعيش III / 126)، فإنّ كلّ اسم فيه معنى الفعل الذي هو معنى الكلام اسم ينبغي أن يبنى. لذا بني اسم الاشارة لإفادته فعل الاشارة التي هي معنى الحرف لكونها معنى الكلام (ابن يعيش الصفحة نفسها) وكذلك (127/VIII) (وانظر 3-2/VIII في تفسير بناء «اين» و«كيف»).

وليس معنى الفعل في الحرف، عند نحاتنا هو معنى الحرف المؤدّي في صدر الكلام لمعناه فقط بل معنى الفعل هو معنى في كلّ ما يدخل عليه الحرف أكان كلاما جملة مستقلّة، أم كان فعلا مؤسّسا لجملة غير مستقلّة، أم كان اسماً.

فالحرف عند ابن يعيش، كلّ حرف مهما كان، إنما هو موضوع على وجه الاختصار لمعنى «أفعل». فليس وزن «أفعل» وصيغته في نحونا مخصوصتين بصدر الكلام، كما هو الأمر عند البرغماتيين المعاصرين القائلين بالفعل الانجازي (Verbe performatif)، بل «أفعل» معنى لكلّ حرف حيث كان (ابن يعيش، 7-6/VIII). وهذا الرأي قديم في النحو العربي. وأصوله عند سيبويه المبرّد (المقتضب، 110-108/IV) ونجده عند ابن جنيّ وكذلك الأنباري (الانصاف I /ص 178) وابن الخشّاب (المرتجل ص 168).

إلاّ أنّ بعض الحروف الواقعة مختصرات للكلام هي أشمل له من بعض. فبعض الحروف موضوع لكلّ الكلام، ولمّا كان معنى الكلام في صدره، عندهم، وكان الصدر للموجب تأكيدا، أو مغيّرا له إلى غير الموجب كانت المختصرات الشاملة لكلّ الكلام إيجابا أو سلبا له يجاب بها وهي {نعم، بلى، اي...}. وهذه الحروف بدلالتها على الايجاب والنفي، لوقوعها مختصرة لأفقر ما في الكلام من دلالة حسب رأينا، كان فيها معنى الفعل، ولكنّهم لم يشيروا، لهذا الاختصار، إلى كونها في معنى «أفعل». ورأينا أنّها لم تكن كذلك، لسبب أغفلوه، وهو أنّ معناها أفقر من معنى «أفعل» لكونه معنى الشحنة الوجوديّة التي لـ «أفعل». فهي معنى «أفعل»، أي هي الفعل نفسه، كما سنرى بعد حين.

وممّا وضع بمعنى «أفعل» فكان معنى صدر الكلام، غير شامل له جميعا، «يا» التي هي معنى «أدعو». وليست «أدعو» عندهم خبرا، بل إنشاء. وفي أمره نقاش أهمّ ما فيه أنّ المحقّقين منهم، كابن يعيش، بيّن أنّ تأويلها بـ« أدعو» ليس موضوعا على كونها نائبة عن الفعل «أدعو» (كما يظنّ المحدثون) بل على كونها الفعل نفسه. ومعناه أنّك إذا قلت «ادعو زيدا» فأنت، حسب مفهوم «الوصول» الذي أخذه ابن يعيش عن المبرّد، لم تلفظ بفعل واصل بنفسه إلى المنادي، بل لفظت بفعل دال على المعنى الواصل إلى المنادى. أمّا الحرف فهو الفعل نفسه «فأنت إذا قلت يا غلام زيد فهو نفس الدعاء واذا قلت أدعو كان إخبارا عن وقوع الدعاء [هذا في الأصل] وكذلك اذا قلت أستفهم كان عبارة عن طلب الفهم وإذا قلت «أقام زيد؟» كان نفس الطلب. فلما افترق معناهما افترق حكمهما فافهمه ففيه لطف» (7/VIII).

هذا الاستشهاد دال على أنّ تحليلنا في الفعل الماضي، صالح أن يعتبر شكلنة مصرّحة بمحتوى النظريّة العربيّة في فعليّة الحرف. وما الفرق بين الحرف الملخّص الشامل لكل الكلام، والحرف المؤدّي للفعل نفسه دون أن يشمل كلّ الكلام، إنما هو الفرق بين [∃ حـحا] الاحاليّة الذائبة في شحنة [∃ حـحا] الانشائية (نعم، بلى...)، وبين [∃ ححا] الاحالية الواقعة في حيّز عمل [∃ ححا] الانشائية {يا، همزة...}.

وليس «أفعل» خاصا بصدر الكلام كما قلنا، فحروف العطف عند ابن يعيش «جئ بها عوضا عن «أعطف»، وحروف الاستثناء عوض عن «أستثني» أو «لا أعني». ولام التعريف عوض عن «أعرف». وكذلك حروف الجرّ فالباء لـ «ألصق» والكاف لـ «أشبّه»

وليس بإمكاننا أن ننظر في جميع الحروف، فقد اكتفى ابن يعيش بأمثلة تبيّن «فعليّة الحرف» أو «حدثيته» كما نقول (انظر أيضا VIII/120-121). فهذه مقدّمة كافية لنا حتّى ندّعي أنّ دراستنا، وإن بدت غريبة عن التراث، فإنها في حقيقتها إحياء له، لا بتكراره واجتراره، بل باستكمال نظريته بتحويلها من مجال الحدس المبدع إلى مجال الشكلنة المعبّرة.

وأهمّ ما في هذه الشكلنة أنّها تعبّر عن إحساس القدماء :

– بوجود الحدث الانشائي كلّما وجد الحرف المعبّر عن العلاقة،

– بحيث تصبح الجملة جملة منجزة يسيطر فيها الحدث الانشائي على كلّ عنصر احاليّ مهما كان، أكان مضمون كلام، أم مضمون فعل، أم مضمون اسم.

§ 123 ــ استلزام النظريّة التراثيّة أن يكون متعلّق الحرف منصوبه أو مرفوعه

إذا كانت «أفعل» دالّة على الفعل، وكان الحرف الفعل نفسه، فينبغي، إن صحّت نظريّة العرب، أن تكون علاقة الحرف بما يليه من جنس علاقة الفعل بما يليه، أي أن يكون الواقع بعد الحرف معمولا له. ولمّا كانت المعمولات عند العرب صنفين فاعلا ومفعولا، بحيث لا يكون للفعل إلاّ مرفوعه ومنصوبه لا غير، فليس لما بعد الحرف في نظريّة العرب إلاّ أن يكون، بالاستلزام، مفعولا، وإن لم يصرّحوا بذلك.

ويؤكّد هذا الرأي أمور عدّة أهمّها ما يلي :

إذا كان النحاة قد جعلوا الفعل أصلا في العمل، وجعلوا الاسم معمولا له، فإنّهم بإقرارهم عمل الحرف في الفعل، قد جعلوا الحرف، عمليّا، أصل العمل. وإنّما أخّرهم عن التصريح بهذا المستلزم عن مبادئهم أنّ الحروف لا يظهر عملها في جميع الأفعال. فإن كانت النواصب والجوازم ك «لن» و«أن» و«لم» و«إن» تظهر أثرها في الفعل، فـ «قد» وغيرها ممّا سمّوه بالمغيّرات للكلام عن أصله الثابت الموجب، لا يظهر لها أثر في ما يليها. وللأسف لم يتشجّع منهم، على علمنا، أحد بالقول بأنّ بعض العوامل في الفعل ليس لها أثر، فاكتفوا لهذا بأثر بعض الحروف في المعنى دون ذكر لفظ العمل.

وهذا الذي أغفلوه ألصق بما ذهبوا فيه من أمر الإعراب. فالاعراب عندهم معنى وليس بلفظ. ولو كان الإعراب لفظا لما قيل «حركات الإعراب» لأنّ الحركات ألفاظ ليست بمعان ولا يصحّ في العربيّة أن يضاف الاسم إلى نفسه، فليس الإعراب عندهم بلفظ (انظر استدلال الجرجاني عن معنويّة الإعراب في المقتصد، خاصّة ص97-101).

فإذا كان الأثر غير العمل كما بيّن السكّاكي في مقدّمة قسم النحو من المفتاح، فما صحّ من الحروف أنها تغيّر من متعلّقاتها في المعنى صحّ أنّها عاملة فيه. وإذا صحّ أنّ الحروف كـ «أفعل» كان عملها في ما يليها كعمل الفعل في منصوبه، لكون المرفوع في «أفعل» هو المتكلّم، فيصحّ رأينا أنّ فاعل الحدث الانشائي حادث ذائب في حدثه. وإذا صحّ كلّ هذا فقد رجعنا إلى ما اعتبره العرب أصلا في العمل وهو المتكلّم.

ولا فائدة في تحليل رأيهم القائل بأنّ العوامل اللفظيّة علامات على عمل المتكلّم، فقد تبيّن من تحليلنا لمفهوم «فعلية الحرف» عندهم ولتأويله بأفعل أنّ المتكلّم حاضر عندهم في البنية ما حضر الحرف. ثمّ إنّه رأي لم يخرج عنه أحد منهم على ما نعلم، ولا يصحّ ما يدّعيه بعضهم من خلاف هذا (الاستراباذي، شرح الكافية I/63-66-72).

إذا كان رفع الفاعل من كونه كالجزء من الفعل (شرح المفصّل I /14- المقتصد I / 327)، واذا صحّ أنّه «ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع» (المقتصد I/445)، فينبغي أن يكون فعل المتكلّم حرفا يتضمّن مرفوعه تضمّنا يجعل ما بعده منصوبا، فإذا كان ما بعد الحرف، بدليل اللفظ، غير منصوب، كما هو الحال في المجرور، فينبغي أن يكون المجرور بمثابة مرفوعه أو منصوبه، ما دامت الأفعال في أصلها لا تجرّ. فعلينا أن نستدلّ على أنّ مجرور الحرف نائب عن رفع أو نصب.

هذه القضيّة لّحنا إليها عند عرضنا لقانون التشارط والاسترسال وسنبيّن في القسم الأخير أنّ مجرور الحرف مرفوع، في أغلب الظنّ. وليس هذا بغريب عن تراثنا فقد رأى الاسترباذي أنّ الرفع للعمدة وأنّ النصب للفضلة و أنّ الجرّ ينبغي أن يكون ثانويّا في الإعراب، لأنّه فضلة بواسطة (I/ 64) ولكنّه لم يعيّن وظيفة المجرور، وإن عيّن للجار والمجرور النصب كغيره من النحاة.

3.8/II . الحدث الإنشائي وتعدّده في المنوال [(...) إن ...]

§ 124 ـ الشرط وتعدّد الأعمال اللغويّة في القول بتعدد الحدث الانشائي في البنية المجرّدة

توصّلنا في الفصل (1.8/II .)، بدراسة العلاقات الأساسيّة، ولا سيّما الشرط، إلى أنّ حركيّة العمليّة العلاقيّة تقتضي حدثيّة العلاقة. وتمّ لنا اعتمادا على ذلك تقديم تصوّر للمعجم الأساسي المقوليّ يجاوز مبدأ اعتبار المعجم مجموعة من العناصر على الشكل التالي {(+، −) (حـ، حا)} إذ بيّنّا أنّ العلاقات الرابطة بين الشحن في [∃] ذاتها علاقات تتضمّن [حـحا]. فالمعجم المقولي إذن بنية وجوديّة شحنية تتعدّد فيها العلاقات تعدّدا يقتضي حضور المتكلّم المطلق الواضع للغة.

وبذلك توصّلنا إلى أنّ الدور التكراري المكوّن لـ [∃ حـحا]، إنما يكوّن بادئ ذي بدء بنية حدثية وجوديّة إنشائيّة. وأوضحنا أنّ [∃ حـحا] المحتملة للإحالة في المستوى التصريفي لا تكون إلاّ الثانية في البنية التواجديّة الحدثيّة [∃ حـحا ∃ حـحا].

هذه البنية الحدثيّة الإحاليّة تجسيد لـ [حا2]. فهي في المستويات الإعرابيّة معمول الانشاء ومفعوله. ونظرا إلى كون [∃ حـحا] تأخذ في الإعراب والاشتقاق صورا متعدّدة عرضناها في مواطن متفرّقة من هذا البحث فليس الحدث الإنشائي ليحقّق بالضرورة في الاشتقاق والإعراب، أي في البنية المصرّفة، على صورة حرف أو فعل أو اسم. وليس الحدث الإحالي ليحقّق بالضرورة أيضا جملة، فقد يكون غير محقّق كما هو الأمر في اسم الفعل وما شابهه، وقد يكون فعلا أو اسماً.

وقد انجرّ عن هذا، وعن انخزال البنية الحدثيّة عموما في معناها الشحنيّ، أنّ كلّ عنصر لغوي مهما كان إذا وقع في الجملة كان في علاقة بغيره وكان بالضرورة مسودا بالحدث الإنشائي، حتّى وإن لم يظهر الحدث الإنشائي موسوما باللفظ، وذلك مادامت الشحنة لا توسم بالضرورة.

ولقد رأينا في الفصل (2.8/II .)، من خلال إشارتنا إلى نظريّة فعلية الحرف عند العرب، أنّ تصوّرنا في أساسه الحدسيّ يوافق النظريّة النحويّة العربيّة، ولا يخالفها إلاّ في وضوح الشكلنة وفي الالتزام باستكمال النظريّة اعتمادا على ما تستلزمه النظريّة من تماسك وشمول.

لخّصنا في هذه الفقرة محتوى الفصلين الماضيين حتّى نعود في وضوح كامل إلى قضيّة أثرناها في القسم الأوّل وتتعلّق بحضور المتكلّم في البنية الشرطية التصريفية المنوال [(...) إن ...].

لقد افترضنا في الفصل (4.5/I. § 149) أنّ حركيّة القول صورة من حركيّة البنية، وأنّ الأعمال اللغويّة تبعا لذلك تتعدّد بتعدّد العمل الإعرابي، بحيث يمكننا أن نقرّ بأنّ العمل اللغويّ الإنجازيّ صورة من العمل الإعرابي المجرّد. ونظنّ أنّنا في هذا الباب ، قد أكسبنا هذا الافتراض صفته الشكليّة البنيويّة، وإن لم ندرس بعد مفهوم العمل الاعرابي. ووضّحنا بهذه الشكلنة أيضا موقفنا من مفهوم الرابط (ϑ،(ϑ)) وعلاقته بالعمل اللغويّ وهو الموقف الذي عرضناه في (4.6/I) .

وينجرّ عن هذا سقوط الرأي السائد القائل بأنّ القول يسيّره عمل لغويّ واحد. فقد تبيّن لنا أنّه إذا كان الحدث الانشائي متعدّدا في الأبنية المجرّدة، فينبغي أن يكون العمل اللغوي في الأقوال متعدّدا.

سندرس في فصول مقبلة الفرق الجوهري، بين الحدث الإنشائي الرئيسي والأحداث الإنشائيّة غير الرئيسيّة. أمّا هنا فنكتفي بأن نلاحظ أنّ دكرو لم يكتشف شيئا عندما رأى البنية [(...) إن ...] مسيّرة بعملين لغويين. فالحقيقة أنّ هذه البنية كغيرها من الأبنية مسيّرة بعدد كبير من الأعمال اللغويّة.

قبل أن ندرس في الأقسام المقبلة الفرق والتعامل بين الحدث الانشائي المؤسّس للتواجد، والأحداث الانشائية الرئيسيّة وغير الرئيسيّة، نحاول في هذا الفصل توضيح بعض الجزئيات المتعلّقة بالحدث الانشائي في البنية المنوال [(...) إن...].

§ 125 ـــ الحدث الانشائي والعمل اللغوي ومفهوم الضمنيّة

لقد اهتمّ الدارسون بالأعمال اللغويّة في القول، فأدّاهم ذلك إلى قضايا عدّة منها : هل العمل اللغوي قولي أم غير قوليّ ؟ وكان الرأي السائد أنّه غير قوليّ. فإذا كان هذا فمن الطبيعي أيضاً أنّهم إذا اعتبروه من البنية اضطرّوا إلى مفارقة قلّما تلاحظ، وهي أن القول الذي هو بنية لفظية يشتمل في بنيته مجرّداً دلالياً، ليس من اللفظ. ووجه المفارقة أن الأمر إذا كان على هذه الصورة، فإن البنية في مستوى واحد تشتمل على مجرّد وملفوظ. وهذا في رأينا لا يكون، لأن البنية لا تكون من مستويين تجريديّين مختلفين، وإن كان من الطبيعي في النحو

أن تكون البنية ذاتها ممثلة لمستوياتها التجريدية المختلفة. هذه المفارقة قد حلّت بمفارقة أخرى تتمثل في تجريد لفظ القول. وقد قدّمنا رأينا في هذا الموضوع. فالقول عندنا إنجاز وإنجاز فقط. هذه المفارقة تضمحلّ بالمقترحات التي قدّمناها. إذا اعتبرنا اللفظ مجرّد وسم للبنية يقوم على وسم البعض دون البعض منها، فإنّ الأصل في البنية أن تكون بجميع أجزائها في مستوى تجريدي واحد، وأن يكون عدم الوسم عدم وسم لا غير، وليس علامة على أن بعض البنية أكثر تجريداً ودلالية من البعض الآخر.

إنّ الحدث الإنشائي والحدث الإحالي كلاهما مجرّد، فإذا وسم الثاني دون الأوّل، أو كان وسم الأول جزئياً ناقصاً، فهذا لا يغيّر من طبيعة العلاقة المجرّدة بين الحدثين.

وبقدر درجة الوسم اللفظي يتحقّق الحدث الإنشائي عملاً لغوياً بلاغياً محدّداً بالمقام. وأهمّ تحديد له أن يتعين المتكلم المقامي فيه، تعيّن فاعل الفعل الإحالي، وبنفس الدرجة.

وحسب مبدإ المحافظة على البنية لا يتكوّن العمل اللغوي بالقول، إلا إذا فهمنا أن هذا التكوّن وسم وتعيين. فالحدث الإنشائي قديم أزلي في البنية تمتدّ جذوره عبر التاريخ. لا شك أن العمل اللغوي غير المباشر، كإرادتك قليلاً من الملح تطلبه بغير أمر بجملة مثل «أعندك ملح ؟» يحدث قضية. لكنّ هذه القضية سهلة الحلّ في نطاق افتراضنا للتشارط البنيوي في النظام.

فإذا كانت هذه الجملة طلباً استفهامياً مضمونه الملح، فإن دلالتها على طلب أمريّ مضمونه الملح، أمر طبيعي ما دام هذا وذاك طلبا، وسنبيّن في القسم الأخير من هذا البحث أن بنية الأمر والاستفهام وبعض الشرط أبنية متشارطة، وقد شعر بذلك سيبويه منذ القديم.

خلاصة هذه الفقرة إذن أن ضمنيّة العمل اللغوي ضمنية طبيعية في البنية لا تميّزه بشيء، ما دام غياب المتكلّم في حدثه وغياب الحدث في شحنته هي الحركية الطبيعية المسيّرة للبنية الحدثية أكانت إنشائية أم إحالية. إلاّ أنه من المفيد أن نؤكد أن المحتوى الشحني لوجود الحدث الإنشائي يقتضي وجود محلّ إعرابي دائم لها، ملئ أم لم يملأ، وذلك حسب مبدإ المحافظة على البنية. وإذن فمن الناحية الإعرابية المحليّة والعاملية لا يمكن للحدث الإنشائي أن يكون ضمنياً.

وينبني على هذا أنّ الفرق بين الشرط والاقتضاء ليس فرقاً بين الضمنية وعدم الضمنية وإنما هو فرق بين الحدث الإنشائي داخل البنية والحدث الإنشائي

الرابط بين بنيتين مختلفتين، إن كانت إحداهما موسومة باللفظ والأخرى غير موسومة في المستوى التصريفي المعجم المكوّن للقول، فإنّهما جميعاً غير موسومتين في المستويات التجريدية العليا.

§ 126 ـ الحدث الإنشائي الرئيسي والحدث الإنشائي الثانوي في المنوال [(...) إن...]

لنترك جانباً الأحداث الإنشائية الثانوية جداً. ولنهتم في ما يخص الشرط بالأحداث المميزة للمنوال [(...) إن ...].

مبدئياً لنا الإمكانات النظرية التالية :

ـ أن يعتبر المنوال [(...) إن ...] مسيّراً بحدث إنشائي رئيسي واحد يمثله ـ حسب المصطلحات المنطقية الشائعة ـ الرابط [إن]، هذا الرابط يربط بين جملتين (ج1، ج2) كلّ منهما مسيّرة بحدث ثانوي خاص قد يكون الإثبات كما يفهم من تعامل المناطقة مع هذا الشكل.

ـ أن يعتبر المنوال مسيّراً بعملين رئيسيين أحدهما تمثله [إن] ويسيطر على [إن ج]، والثاني يسيطر على [ج] الأخرى. هذا الرأي نجده في كثير من الدراسات القديمة وهو رأي دكرو المفرّق بين البنية الدلالية والبنية النحوية، وضعفه أنه يهمل حدثية الرابط بين هذين الحدثين.

ـ أن يعتبر المنوال مسيّراً بعملين أحدهما رئيسي والآخر ثانوي ولهذا الرأي وجهان:

* إما اعتبار الحدث الرئيسي مجسّما في [إن ج] والثانوي في [ج] الأخرى.
* وإما اعتبار العكس.

الاعتبار الأول متضمّن في مفهوم العمل عند بعض النحاة (سنرى التفصيل في قسم آخر) ومتضمّن إلى حدّ في سلوك المناطقة لاعتبارهم أنّ كذب [أنّ ج] يؤدي حتماً إلى صدق الجملة كلّها. أما الاعتبار الثاني فهو السائد ضمنيّا في النحو الغربي التقليدي، وهو الخلفية السائدة في كثير من كتب التراث ونظريّاتهم لا يمكننا لضيق المجال أن نتتبّع كل هذه الآراء بالتفصيل لأسباب منها أنّ التاريخ النحوي ليس من مشمولات هذا البحث، وأنّ هذه المواقف غير واضحة كلّ الوضوح عند الباحثين قديماً وحديثاً. فمواقفهم من هذه المسألة تتغير بتغير زوايا النظر. وما ينبغي ملاحظته في هذه المواقف أن التردّد فيها بحسب زاوية النظر يرجع إلى عدم الالتزام بجهاز نظري واحد يستوعب البنية النحوية ودلالاتها

المنطقية والبلاغية ويستوعب خصائصها الوظائفية وخصائص السيطرة والعمل فيها. ونقدم لهذا بعض الأمثلة.

يقرّ المناطقة الغربيون بأن [إن ، ج] جملة صغرى داخل الجملة الكبرى الممثلة بـ [ج]. لكنهم يعتقدون أن هذه الحقيقة النحوية لا توافق دلالات الصدق والكذب. فيتصرّفون مع [إن] على أنها رابط { ← ، ⊂ ، > } كـ {ϑ، (أϑ)}. فهم، لأسباب لفظية يفرقون بين البنية النحوية ودلالتها والبنية المنطقية ودلالتها. وهذا التضارب نجده عند المناطقة اللسانيين منذ القديم. فهو واضح عند السكّاكي مثلاً إذ يفرّق بين الشرط في النحو والشرط في المنطق. فالرأي الأول يقدّمه في مبحث النحو (انظر ص 47 – 91 من المفتاح وكذلك والصفحات 104–105 و185) والرأي الثاني هو المسيّر لتقديمه للقسم الشرطي من مبحث الاستدلال رغم تذكيره في هذا المبحث بالنحو مراراً (انظر مثلاً ص 207–208).

هذا التضارب نجده عند البلاغيين إلى حدّ مّا، عند تفريقهم بين البنية النحوية ودلالتها البلاغية، فإذا كان دكرو يعتبر الشرط إطاراً للمحادثة فنحن لا نعلم بالضبط هل يعتبر الإطار هو الأهم أم المحادثة نفسها في الدلالة البلاغية.

هذا التضارب نجده عند النحاة ونكتفي هنا بالنحاة العرب القدماء. إذا تركنا جانباً الخلاف النظري بين البصرة والكوفة (إذ يرى أهل الكوفة أن جواب الشرط هو الرئيسي دلالة ووظيفة (انظر الإنصاف 623/II–624) واقتصرنا على النظر في كتب المتأخرين كابن يعيش والاستراباذي فإننا نلاحظ أنهم إذا نظروا إلى المسألة من باب الفرق بين الكلام والجملة، فالجواب عندهم كلام والشرط جملة، وإذن فهذا الموقف يتضمّن أنّ الحدث الرئيسي في الجواب لا في جملة الشرط. (شرح الكافية 32/I-33). وهو الرأي الموافق لرأي الأصوليين (انظر دراسة الأمر في المستصفى للغزالي 7/II–8). لكن إذا نظروا إلى المسألة من باب العمل النحوي فالرجوع إلى رأي سيبويه كما حدّده ابن السّراج والسيرافي والفارسي، وهو اعتبار «إن» داخلة على جملتين لولاها لكانتا مستقلّتين. وهذا رأي يتضمّن أنّ [إن] تمثّل الحدث الإنشائي الرئيسي وعلى أساسه نصنف الجمل إلى فعلية وإسمية وشرطية (شرح المفصل 89/I) وانظر رأي الفارسي في الإيضاح في شرح الجرجاني له : المقتصد /256–257). أما إذا نظرنا إلى المسألة من باب الوظائف فالشرط قيد على الإسناد يتم الفعل تمام المفعول والحال له (السكاكي، المفتاح، ص 90–91–97 الخ) ويتضمّن هذا

الموقف أن الحدث الرئيسي يمثله الجواب. ويبدو لنا من خلال إشارات الاسترباذي، ولا سيما من خلال تصريحات التفتازاني، أن هذا الرأي الأخير هو الرأي السائد عند «أهل العربية» إذ يقول التفتازاني :

«اعلم أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول به (...) ولا يخرج الكلام بهذا التقيّد عمّا كان عليه من الخبرية والإنشائية بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو «إن جئتني أكرمك» وإن كان إنشاء فإنشائية نحو «إن جاء زيد فأكرمه» وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب [أي يراه حدثاً إنشائياً من صنف الإنشاء ويراه ثانوياً] وما يقال من أن كلاًّ من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأوّل فإنما هو اعتبار المنطقيين» (عن فتحي حمودة 1985 ص 261).

ولا نظن التفتازاني كان يجهل من أهلُ العربية وما كتبوا وما هي آراؤهم الرئيسية. فأغلب الظن عندنا أن الرأي الكوفيّ هو الرأي الذي ساد النحو العربي من الناحية الوظائفية، وأن قضية العمل، عمل الجزم، هي التي غطّت هذا الموقف العام. وسنرى في القسم الأخير أنه من الممكن التوفيق بين هذه الجوانب المختلفة الوظائفية والعاملية الإعرابية والبلاغية. أما الجانب المنطقي فنشير إليه في الفقرة الموالية، وما بعدها.

§ 127 ـ استقرار الحدث الإنشائي على صدقه المطلق

ليس مفهوم العمل اللغويّ مفهوماً واضحاً في الدراسات المنطقية التقليدية السابقة لنشأة الفلسفة التحليلية والنظرية التعاملية التداولية البرغماتية. فمن الجاري في كتب التعليم المنطقي، منذ فراغ Frege على ما نظنّ، أن يخلط المناطقة بين القضية وإثباتها. فالقانون المحصولي (التوتولوجيّ) [ق ⟵ $\overset{+}{\text{ق}}$] ينصّ على أنّ كلّ قضية تكافىء إثباتها. وذلك أن الإثبات في هذا السياق يقصد به نقيض النفي. وهذا الموقف يخلط بين حدثين مختلفين : الحدث الإنشائي والحدث الإحالي. والأصل أنك إذ قلت «لم يخرج زيد» أو «أنفي خروجه» فقد جعلت النفي معنى للخروج، فمن هذه الجهة يمكن لعدم الخروج أن يصدق أو يكذب بالنظر إلى حالة الأشياء. أما فعلك النفي فهو حاصل موجب بمقتضى إيجاب الحدث المطلق، فإن كذّبتك فأنا لا أكذب نفيك لأنه حاصل وإنما أكذّب أثر نفيك في الخروج. وكذلك إذا قلت «خرج زيد» فأنا قد أكذّب الإيجاب الذي حصل

معنى في الخروج بفضل إثباتك، أما إثباتك فلا يكذّب، لأنّني إذا كذّبت أنك أثبتّ لم يعد من حقي أن أكذّب محتوى إثباتك، إذ أنّني بتكذيبك كأنني نفيت أنك أنجزت الجملة. ولو كان القاضي يكذّب إثبات المتهم للباطل لما كان له أن يعاقبه بإثباته له. فالقانون المذكور أعلاه خاطىء نحوياً، فهو خاطىء منطقياً، ولا يصحّ إلاّ بتأويل نحويّ ينص على أن [ق] موجبة بطبعها، فإسنادك الإيجاب لها من محصول الحاصل. وهذا أمر قد ذكرناه في عرضنا لقيم البنية الحدثية.

§ 128 ـ الشرط المادي ومتعلّق الإثبات عند المناطقة

بعد هذا التدقيق ننظر في قضية الإثبات في الشرط عند المناطقة من خلال نص لكواين Quine, 1972 p 29.

المسألة التي يطرحها كواين على طلبته هي هل الإثبات متعلّق بالشرط كله أي بـ (إن ق، ك) أم يتعلّق بـ (ك) مقيّداً بـ [إن ق]. أي بتعبير آخر، يوافق مصطلحاتنا، هل أن (إن، ق، ك) مسيّرة بعمل لغوي واحد (حدث إنشائي واحد) يمثّله الرابط ويتناول إثباتين ثانويين أحدهما لـ (ق) والآخر لـ (كـ) أم الأمر يتعلق بإثبات واحد، هو إثبات (كـ) إثباتاً مقيّداً بـ (ان ق). والرأي الذي يخرج به هو الأوّل حتى يتمكن المناطقة من التصرّف مع [إن] تصرّفهم مع الجمع والانفصال. وموقفه كما سنرى من النصّ يغلّب (ق) في الأهمية أحياناً، ويغلّب (كـ) أحياناً أخرى لتفسير اعتباط في جدول صدق الشرط لم يجد له المناطقة حلاًّ إلاّ في المنطق الحملي الوظائفي (انظر Chauvineau, 1969, p 56-57) عن طريق ما سمّي بالاستلزام الشكلي الذي ينصّ على أنه مهما كانت المتغيّرات فإن الوظيفة تستلزم الوظيفة.

إن كنّا في حدود معرفتنا المنطقيّة غير مؤهلين للتثبّت في هذه القضية، فإنه يمكننا نحوياً أن نلاحظ بعض الملاحظات المتعلقة بالجدول التالي :

ق	ك	ق ← ك
1	1	1
1	0	0
0	1	1
0	0	1

يقول كواين في شأن هذا الجدول وقضية الإثبات فيه :

«إن إثبـاتاً من الشكل (إن ق، فـ ك) يحس عـادة وكـأنه أقـرب إلى أن يكون إثباتا شرطيا للتالي [أي الجواب] من أن يكون إثباتا لشرط [أي للجملة كلها (إن ق، ك)]. لذا إذا تبيّن أن المقدم [أي جملة الشرط ق] صـادق بعد تقديمنا لهذا الإثبات، فإننا نعتبر أنفسنا ملزمين تجاه التالي فنستعد للإقرار بخطئنا إذا تبين كذبه. لكن، إذا تبين أن المقدم كاذب، فالأمور تمضي وكأنّ إثباتنا الشرطي لم يكن قط. إلا أنه علينا أن نتخلى عن هذا الموقف العـام، ولنفكّر في الأقـوال الشرطية باعتبارها مركبات على غرار الجمع والانفصال قابلة للتذكيب والتصديق (...) فإذا كان المقدّم صـادقاً فالوصف السابق للمواقف العامة يشير إلينا بالتوفيق بين الشرط [أي المقدم والتالي معاً] وبين التالي في قيمة الصدق، أي أن نحسب الشرط صـادقاً إذا كان المقدّم والتالي كلاهما صـادق، وأن نحسب الشرط كاذباً إذا كان المقدم صـادقاً والتالي كاذباً. وبالعكس، إذا كان المقدّم كاذباً فاختيار قيمة صدق للشرط تصبح اعتباطية بصورة محسوسة. إلاّ أنّ القرار الذي تبيّن صلاحه هو أن نعتبر الشرط صـادقاً إذا كان التالي كاذباً» .(Quine, 1972 p 29)

يتبيّن من هذا النص أن الموقف العـام، وهو في الحقيقة موقف المتكلمين النحوي الحدسي، هو المغلّب في السطرين الأول والثاني من الجدول، وأن الاعتباط، كما يقول، هو الخروج عن هذا الحدس عند المناطقة، لأسباب شكلية تبيّنت منفعتها، في قيم السطرين الثالث والرابع.

وإذن فعملياً، يتضمّن نصّ كواين أن تمييزه بين إثبات القول الشرطي كلّه، وإثبات الجواب مقيّداً بالشرط، أو الإثبات الشرطي للتالي كما يقول، تمييز غير ذي مفعول في السطرين الأوّلين.

وفي العموم نتبيّن أنّ تفسيره للجدول لا يقوم على معيار موحّد، فقيمة السطر الأوّل والثاني محدّدة بالتالي (الجواب) وقيمة السطر الثالث والرابع محدّدة بالمقدّم.

§ 129 ـ التفسير النحوي لجدول الشرط المادي على أساس تعلّق الجواب بإثبات الجملة

لنحاول أن نقرأ هذا الجدول قراءة نحوية.

إذا قرأناه قراءة نحوية فينبغي أن يأخذ هذا الجدول تأويلات مختلفة بحسب

المستوى النحوي الذي ننطلق منه. فإذا انطلقنا من المستوى المقولي أو المستوى الإعرابي المجرّد، أي من مستوى خال من الإحالة فينبغي بمقتضى الصدق المطلق أن نؤوّل (0.1) بأنهما مجرّد علامتين رمزيتين للإيجاب والسلب بحيث يكون صفر علامة على تكذيب ممكن للصدق الإيجابي المطلق، وحسب هذه القراءة لا نرى اعتباطاً في هذا الجدول (انظر تحليلنا في § 114 من هذا القسم) فهو جدول عمل الشحنة في الشحنة، ويوافق المصادرات التي قدّمناها.

أما إذا قرأنا هذا الجدول انطلاقاً من المستوى التصريفي المعجّم القابل للتصديق والتكذيب وقبل انطلاق البنية إلى المستوى الصوتميّ المتصل مباشرة بالمقام، فإننا نلاحظ أن الشرط يأخذ في الأسطر الثلاثة الأولى قيمة الجواب أي قيمة الجملة الأم المسيّرة بالحدث الإنشائي الرئيسي. وهذه الملاحظة تتدعّم بالنظر في الشرط المعكوس (ك ——← ق) حيث تصبح (ق) هي الجواب.

المشكلة النحوية الوحيدة التي يطرحها المستوى التصريفيّ المعجّم تتمثّل في السطر الأخير حيث تكون الجملة كلّها صادقة رغم كذب الجواب أوّلا وقبل كل شيء، ورغم كذب الشرط ثانياً.

هذه القضية يمكن حلّها بطرق مختلفة. منها أن نقرّ بأن المستوى التصريفي ينبغي عليه أن يحافظ على قيم المستوى المقولي. وإذن ما دامت [– – ——← +] فإن [كذب كذب ——← صدق].

وكذلك اعتماداً على المستوى المقولي لا يمكن الخروج عن التشارطين [+ ←——→ +] [– ←——→ –] وعن الإجابية التي تقتضيها [+ ——← +] [– ——← –].

زد على ذلك أنه علينا ألاّ نهمل أن [ك]، أو [ق] (لا يهم)، قد تولدت إحداهما عن [– ق] أو [– ك]. ففي المستوى المقولي [– حـا] و [+ حـا] قيمتان لـ[حـا]. وفي المنطق النحوي [– ق] ليست المقابل المضادّ التام لـ [ق]. فقولك [– ق] كقولك غير [ق]. والغير لا يحدّ في منطق النحو. ومن هذا الغير تولّد المقابل. ولما كانت [+ حـا ——← + حـا] موجودة في النظام فينبغي أن تكون [– حـا ——← – حـا] موجودة في النظام. فكل واحدة تشترط الأخرى وإلاّ انعدم النظام من أساسه الشحني. ولهذا فإن أساس الجدول ذي الأسطر الأربعة إنما هو الجدول ذو السطرين كما بيّنا سابقاً ونعيده هنا للتذكير:

ق	——←	ق
1	①	1
0	①	0

وهو جدول البنية التواجدية الأولى قبل التمييز بين الطرفين بالاشتقاق وينص هذا الجدول على أنه «إذا كانت البنية تشترط نفسها فإيجابها يشترط إيجابها وفيها يشترط نفيها وذلك على الصدق المطلق» فإذا انتبهنا إلى أن مجموع السطرين يكوّن «الإمكان» فإن السطرين معاً معناهما «يصدق أن يكون الإمكان شرطاً للإمكان»، ولمّا كان الإمكان سالب القيمة فكون الإمكان شرطاً للإمكان إنما هو كون السلب شرطاً للسلب ([±] ——+——→ [±]) ←——→ (– ——+——→ –).

هذه الحقيقة يرثها المستوى التصريفي عن المستويين المجردين (المقولي والإعرابي). ولذلك إذا قلت «إذا طلعت الشمس طلع النهار» فقد جعلت إمكان الطلوع شرطاً لإمكان الطلوع الثاني. بحيث يكون عدم الطلوع شرطاً لعدم الطلوع. ولهذا نفهم من قائل هذه الجملة أنه قال و «إذا لم تطلع الشمس لم يطلع النهار» .

وإذن فبمقتضى (حجا حا] ينبغي أن يكون لنا :

[(+ حجا ——→+ حجا) و (– حجا ——→– حجا)]. ومن هذا التواجد التشارطي يكوّن الإعراب المحلات حسب [± ففا]. فإذا وسم المتكلّم بالاشتقاق المعجّم أحد الشرطين، فإنّه يعلن عن وسم غير مباشر للحدث الإنشائي المسيّر للبنية، وبما أن الحدث الإنشائي المسيّر للواحدة يستلزم الحدث الإنشائي للأخرى، فمن ينجز هذا الحدث بالوسم يجلب الحدث الآخر، فيؤخذ منه وكأنه قصده بالضبط كما يؤاخذ القائل بـ «صار وزيراً» بالبنية «لم يكن وزيراً» وإن لم يقلها، لكون البنيتين متشارطتين.

وإذن فالسطر الرابع من جدول الصدق يقتضيه السطر الأول. فينبغي أن يكون صادقاً مثله.

وإذن فكلّ (شرط وجواب) يحتوي على حدث إنشائي رئيسي يمثّله الجواب وحدث إنشائي ثانويّ يمثّله الشرط، وكلّ زوج من هذين الحدثين، يقتضي وجود حدث آخر لا بد أن يوجد وإن لم يوسم باللفظ. فالجملة «إذا طلعت الشمس طلع النهار أربعة أحداث إنشائية :

- إثنان رئيسيان وإثنان ثانويان.
- قيل منهما إثنان ولم يقل منهما إثنان.

§ 130 ـ جدول الشرط المادي والمقام

إن البنية النحوية بنية احتمالية. فإذا كانت «صار» تتضمّن «لم يكن» فلست مجبراً على قول الاثنين فهذا أكثر اقتصاداً. ولك أن تقولهما معاً وأن تقول الواحدة أو الأخرى. إذا تحوّلنا من المستوى التصريفي المعجّم إلى النطق الفعلي المخوّل بالتصويت لنا أن نؤوّل القول دلالياً (منطقياً أو بلاغياً)، فإننا نتصل مباشرة بالمقام، والمقام قد يطلب هذا أو ذاك. لذلك يجب أن نفرّق بين اشتراط المقام للمقام، واشتراط القول للقول، واشتراط مطابقة القول الأول للمقام لمطابقة القول الثاني للمقام. فإذا كان المستوى التصريفي المعجم يرث عن الإعراب المجرّد والمقولة المجرّدة تشارط «إذا عثر زيد ضحك عمرو وإذا لم يعثر زيد لم يضحك عمرو» فإن المقام الذي فيه الحدث الواقعي للعثار والضحك لا يتشارط بالضرورة مع المقام الذي فيه لا يقع واقعياً العثار والضحك.

إذا نظرنا الآن في المطابقة بين القول والمقام، فإننا نلاحظ أن الذي يقول «إذا عثر زيد ضحك عمرو» إذا قالها في مقام فيه لم يعثر زيد ولم يضحك عمرو، فإنّك لا تستطيع أن تعتبره كاذباً، لأنه لم يقل لك وقع الحدثان رغم عدم وقوعهما، وبمقتضى أن قوله يتضمّن بالتشارط عدم العثار والضحك فمقام عدم العثار والضحك المخالف لقوله موافق لما لم يقله فهو صادق.

الخلاصة أن هذا التشارط، لكونه تفصيلاً للإمكان فإنه يعطينا الاحتمالات البلاغية التالية :

- إيجاباً قولياً يوافق إيجاباً مقامياً.
- سلباً قولياً يوافق سلباً مقامياً.
- إيجاباً قولياً يتضمن سلباً غير قوليّ يوافق إيجاباً مقامياً.
- سلباً قولياً يتضمّن إيجاباً غير قوليّ يوافق سلباً مقامياً.

ذلك أنه إذا قارنّا الصيغتين التاليتين انطلاقاً من السطر الأول والسطر الرابع فقط :

ق	ك	ق ——→ ك		-ق ——→ -ك	
1	1	1	1	0	0
0	0	0	0	1	1

فإننا نلاحظ أن السطر الرابع من (- ق ——→- ك) يوافق تماماً السطر الأول من [ق ——→ ك] وهذا يدعّم أن الجدول الشحني أوجز من جدول الصدق في التعبير عن هذه الظاهرة البلاغية.

9/II

الأداة [إن، أن] ودلالتها
على تحكم الإنشاء في الإحالة
وتحكم الاعتقاد في الإنشاء



II/1.9 نظرية "مفعولية الإحالة للإنشاء" وقدرتها على تقييس الشذوذ الظاهري للوسم الإعرابي الناتج عن عمل [إنّ] الشبيهة بـ [إنْ]

§ 131 ـ صلة [إنْ] مفعول إحالي للحدث الإنشائي [إنْ]

بيّنا في الفصل الماضي أن اعتبار الحدث الإنشائي (ولقد أخذنا مثال الإثبات) حدثاً يسيطر على الجواب المسيطر نحوياً على فضلته الشرطية [إن ج2] اعتبار لا يضرّ بجدول الصدق المنطقي الخاصّ بالشرط المادّي. فقد أظهرنا أن صدق الجملة كلها أو كذبها رهين قيمة الجواب، وأنّ صدق الجملة كلّها، رغم كذب الجواب وفضلته الشرطيّة، يعود إلى أسباب مقولية وتصريفية ومقامية تجعل هذه الحالة حالة لازمة.

ذلك التفسير النحوي للجدول المنطقي تفسير يدعّم أنّ الحدث الإنشائي الرئيسي هو الحدث المسيطر على الجواب الممثّل إعرابياً للحدث الإحالي الرئيسي. فينبغي أن يكون الجواب مفعول الإثبات، فقولك

(1) إن خرج زيد دخل عمرو

(2) أثبت دخول عمرو إن خرج زيد

(3) أثبت أن عمراً يدخل إن خرج زيد .

إنما هي أقوال تعود إلى بنية مقولية إعرابية واحدة فيها الجواب وقيده الشرطي يمثّلان [حا 2].

وعلى نفس الوتيرة نحلّل العلاقة بين الحدث الإحالي الذي يمثله رأس الجواب الفعلي والحدث الإحالي الذي يمثله القيد الشرطي. فـ [إن ج 2] تمثل [حا 2] لفعل الجواب. وقد نبّهنا أن [حا 2] الممثّلة إعرابياً بـ [مف] لا تدل ضرورة على المفعول به.

وينبغي اعتماداً على نظرية "حدثية الحرف" العربية، وعلى صيغتها عندنا في ما سمّيناه بالحدث العلاقي (الإنشائي) أن تكون [إن] ممثّلة لحدث إنشائي ثانوي تقع [ج2] مفعولاً له، وقوع الجواب مفعولاً لإثبات.

وفعلاً إذا صحّ أن الحرف في قيمة الفعل، وصحّ أن [إنْ] تعمل الجزم في ما يليها فقد صار ما يليها معمولاً لها لا يكون له الرفع لاشتمال [إن] مقولياً على فاعلها المتكلّم، فيكون لها النصب .

هذا الرأي يحتاج إلى استدلال، إضافي، رغم بداهته الحدسية، لكونه رأياً يخالف «العرف الجاري» .

§ 132 ـ أهمية الاستدلال على أنّ الاسم والخبر مفعول به لـ [إنَّ]

إذا انطلقنا من التشابه بين [إنَّ] و [أنَّ] وهو تشابه درسه النحاة منذ القديم في أبواب متفرقة، واعتمدنا على {أثبت أن زيداً ...} ومشابهتها اللفظيّة والمعنوية لـ {إنّ زيداً ...} واستغللنا علاقة هذه بـ {ظننت أنّ ...} وبـ {ظننت زيداً كذا}، وربطنا هذه العلاقات ببعض مبادىء العمل الإعرابي، فإنه يمكننا إذا استغللنا ما في التراث وما في الاستعمال من علاقة بين [أنّ] و [أنْ] أن نتخلّص إلى العلاقة بين [أنْ] و [إنْ]، بحيث يكون عمل {إنّ، أنّ} وعمل {أنّ، أنْ} سبيلاً إلى الاستدلال على عمل {أنْ، إنْ}، وعند ذلك لا يبقى لنا إلاّ أمران :

أ ـ أنْ نستدلّ على أنّ عمل العامل في رأس جملة اسمية لا يختلف جوهرياً عن عمل العامل في رأس جملة فعلية، ولا يكون ذلك إلاّ بإرجا ع إحدى الجملتين إلى الأخرى.

ب ـ وأن نستدلّ بعد ذلك على أنّ نصب الفعل لا يختلف جوهرياً عن جزمه .

نؤجّل الاستدلال على النقطة الأخيرة إلى القسم الأخير من هذا البحث (لأسباب عملية تعود إلى ضرورة استكمال الجهاز لتفسير الجزم نفسه وعلاقته بالقسم)، ونؤجل النقطة (أ) لدراسة إنشائية الاسم في قسم لاحق، ونهتمّ في هذا القسم خاصة بالاستدلال على أن اعتبار [إنَّ] في مثابة [ففا] واعتبار ما يليها في مثابة [مف]، من شأنه أن يفسّر ظواهر إعرابية نظنّ أنها لم تفسر بعد.

وسنعود إلى هذه القضية في مواطن أخرى من البحث لأهميتها.

نذكّر الآن أننا مهّدنا لهذا في القسم الأول بالفصل 2.7/I عندما بيّنا أن الوسم اللفظي يسجّل تعامل الأبنية وعلاقاتها الدلالية واستقرار هذا التعامل عبر التاريخ.

§ 133 ـ قاعدة أخذ الرأس علامة معموليّة البنية الثنائية التواجدية

لقد صرحنا في تقديمنا لمفهوم البنية أوّل هذا القسم على اختيارنا لمبدإ الثنائية التركيبية وأشرنا إلى أن موقفنا هو موقف العرب قديماً، ومتضمّن في دراستهم للعامل والمعمول. ولقد التزمنا بهذه الثنائية التزاماً مطلقاً، وعليها درسنا التواجد ابتداء من [∃].

المستقرّ عند نحاتنا في العمل الإعرابي أنّك إذا أدخلت عاملاً على «أوّل وثان» (حسب تعبيرهم) فلا بد أن يأخذ الأول علامة الإعراب أما الثاني :

ـ فيكون له الجرّ في حالة الإضافة التي هي علامة على عدم تمام الأول بدون الثاني.

ـ أو يكون له ما للأول من العلامة إذا كان تابعاً أو يشبه التابع. فالتابع هو العطف وما في معناه كالبدل والنعت، وشبهه الخبر .

ـ أو يكون للثاني النصب علامة على فضلته بعد تمام الأول .

هذه القواعد موجودة عند كل المحققين من المعربين، وبدون استثناء، وكان للاستربادي فضل جمعها في فقرة واحدة إذ يقول :

«[...] لكنه جرت العادة [العرف اللغوي في مصطلحاتنا الحديثة] بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء [يصرّح هنا وفي غير هذا الموقع أنه للثنائية] قابل كل واحد منهما للإعراب أعرب الجزء الأول منهما [الرأس في مصطلحاتنا الحديثة] بما يستحقّه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل هذا الموقع. وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجرّ إن استحق الجر كالمضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع الخمسة، وإن لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو «ما جاءني القوم إلاّ زيداً» فإن المجموع هو المسند إليه (شرح الكافية II / 78).

وإذا لاحظنا أن الخبر عند نحاتنا أقرب إلى التابع منه إلى شيء آخر، لبعده عن جرّ الإضافة ونصب الفضلة، وأنه ليس بتابع من درجة العطف والنعت والبدل والتوكيد، لأسباب سنذكرها في حينها، فإنه من المنتظر أنْ يشذّ عن هذه الحالات الثلاث. وشذوذه هو الذي دعا النحاة من أول نشأة النحو إلى الخلاف في أمر عامله، لكنّ الشائع عندهم رغم اختلافهم أنه إلى التوابع أقرب .

ومهما يكن من أمر الثاني في البنية، فالقاعدة المطّردة أن علامة المعمولية إنما هي لأول الرأس، أما الثاني فيختلف أمره بحسب درجته في تمام الأول.

§ 134 ـ عجز الوصف الاختباري عن تفسير شذوذ عمل [إنَّ] في المستوى التصريفيّ

لنأخذ جملة مركّبة بـ «إنّ». هذه الجملة محقّقة صوتياً. فهي من المستوى الصوتي المخوّل لنا تأويلها دلالياً. فإمّا أن نؤوّلها حسب خصوصيتها المقامية شكلاً ومعنى فنكون في البلاغة، وإما أن نرغب في تأويلها منطقياً، فينبغي

الارتفاع بها عن مستواها لوضعها في جنس من أجناس القول، فلا يكون المستوى الصوتي صالحاً لها إلاّ بقدر ما يوجّهنا في اختيار التأويل المناسب .

ولا يهمنا منها مستواها الصوتمي إذا لم يكن مشغلنا علم الأصوات. وكذلك إذا أهملنا جانبها الصوتي، فينبغي، إذا أردنا خصائصها الصرفية الإعرابية، أن نهمل أيضاً تحقّقها المعجمي، إلاّ إذا كانت رغبتنا أن ندرس بنيتها المنطقية الخصوصية. وإذا كنا نريد دراسة ما تمثله من جنس الأبنية المنطقية فينبغي تجريد تحقيقها المعجمي .

لكنّ تجريدها المنطقي يستدعي أن نلمّ بدلالتها النحوية المجرّدة والمكّونة للعلاقات الأساسية المخوّلة لها أن تجرّد معجمياً. ولا يكون ذلك إلاّ برفعها إلى المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد من التحقق المعجمي .

لكننا إذا أخذناها في هذا المستوى ومثّلناها بنيوياً، فإننا لا نجد في المصطلحات المتداولة ما يعين على فهمها .

فالتحليل العادي يمثّلها وظائفياً كما يلي :

(1) ناسخ + اسم الناسخ + خبر الناسخ

أمّا التمثيل المركّبي فهو أفقر من التمثيل الوظائفي المهتم بالمحل الإعرابي، وأبعد عن الدلالة. فالتمثيل التوليدي مثلاً، إذا أخذ الصورة التالية :

(2) [جَ [مص [ج م اسمي. م اسمي]]

أو أخذ صورة أخرى فإنه لا يمثل كل التنوّع الذي يميّز هذا التركيب كما نلاحظ في الأمثلة التالية المجمّعة في جدول تصريفي :

(3)	إنّ	م اسمي	م اسمي
	كأنّ	موصول + صلة	جملة
			موصول + صلة

فكلّ إمكانية من هذه الإمكانات التركيبية تلزمنا بإدراج كلّ ما يتعلق بتركيب الجملة (جً، جَ، ج) وبتركب العنصر الاسمي [سً، س ...] ويبقى رغم ذلك شيء ناقص وهو تفسير الإعراب، داخل المنظومة نفسها لابتكوين منظومة أخرى، كما تقترح النظرية التوليدية (أي بفصل منظومة المركبات عن منظومة الحالات الإعرابية).

إنّ التمثيل الوظائفي أوجز وأشمل وأقلّ تعقيداً من حيث التمثيل لكنّ الصعوبات التحليلية المتعلقة بتفسير الظواهر الإعرابية العلامية تبقى معلّقة لسبب رئيسي وهو عدم الربط الكافي بنيويّا بين ما يسمى جملة فعلية وجملة اسمية .

فالربط الوحيد المتوفّر لنا إلى حدّ الآن هو مفهوم الإسناد. هذا المفهوم وإن كان لا يعيّن وظائفياً كل ظواهر الإعراب العلامية، ويكتفي بإطلاق مفهوم الرفع حالة ابتدائية معرّضة للتغيّر، فإنه المفهوم الوحيد المتوفر عملياً للربط بين الجملتين ربطاً عاماً ومن جميع الوجوه، على صورة تجعل الجملة، مهما كانت أصنافها، تخضع لبنية واحدة .

لهذا ننطلق من الشكل الوظائفي (1) مؤوّلين الاسم والخبر تأويلاً إسنادياً يجاوز المفهوم المدرسيّ للإسناد من حيث أنه يفترض أن الإسناد الاسمي ليس قسيما للإسناد الفعلي، بل هو صورة تحقّق البنية الإعرابية المجرّدة الوحيدة [∃ ففا (مف)] والتي ليست بالضرورة جملة.

§ 135 ـ الناسخ في المستوى التصريفي ودلالته على عمل المتكلم في الإعراب:

يقع الشكل الوظائفي [ناسخ + اسم + خبر] حسب التأويل المذكور أعلاه في المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد.

– يمثّل المحلّ الأوّل محلّ الناسخ. هذا المحلّ معيّن معجميّا بفضل الاشتقاق، في صورة مجموعة من الأدوات الحروف {إنّ، وأخواتها}. هذه المجموعة مجموعة مغلقة، يتعيّن بها هذا الشكل الوظائفي تعيّنا تصريفيا. ينبغي أن يكون صورة من التقاء الاشتقاق بالدور التكراري لـ [∃ حـا] في صورة دور تكراري لـ [∃ ففا (مف)].

تختزن كلّ أداة من هذه الأدوات معلومات نحوية تأتيها من المعجم عن الاشتقاق عن معجم المقولات الثريّ بالتدريج. ويتحقق من خلالها بالضرورة وجه من وجوه التشارط الاشتقاقي الإعرابي المسير بقانون التشارط والاسترسال. وأقل صور هذا التشارط ما يمكن التعبير عنه بـ «إذا كانت "إنّ" في المعجم ففي الإعراب [∃ ففا (مف)] تتحقق، حسب الدور، على صورة اسم وخبر». هذا ما يقتضيه جهازنا النظري. فإذا تبيّن أنّه يمكننا إسقاطه على هذا الشكل إسقاطاً مفسّراً للظواهر أكثر من غيره، فهو صحيح.

يمثل المحل الثاني محل المسند إليه، والثالث محل المسند، مع معلومات تتعلق بترتيبهما، لا تهمنا الآن.

هذان المحلاّن غير معينين معجمياً. إذ المستوى التصريفي المجرّد كما بيّنا عند تقديمه لا يعين إلا ما يميّز الأبنية الوظائفية بعضها عن بعض. لكنهما معيّنان

اشتقاقياً ومقولياً وتصريفياً بكلّ ما تحتمله الأبنية الحادثية المولّدة للمقولة الاسمية، حسب تحديدنا لهذه المقولة، وتمييزنا بينها وبين قسم الاسم .

ليس المحلاّن مجرّدين كلّ التجريد إذن من العناصر اللفظية، ما داما يشتملان على احتمالات العلامات الاشتقاقية والتصريفية كما وضّحنا في الباب الخاص بالمستوى التصريفي وقوّته الاحتماليّة (انظر الفصل 2.2 / II خاصة).

نلحّ هنا على صنف واحد من هذه العناصر وهي العناصر الصوتية المستعملة علامات على محليّ الرفع والنصب (ليس للجرّ محلّ في المستوى الذي ندرسه من هذا الشكل، ولكنه متضمّن في المركبات الاسمية).

لا شيء هاهنا يبرّر نصب المحلّ الاسمي ورفع المحل الثاني. فإذا اكتفينا بوصف هذا المستوى فليس لنا إلاّ شعار الكسائي "هكذا خلقت". ومن تشبّت بهذا المستوى التصريفي وما يستدعيه من وصفيّة، فله الحق أن يعرض عن كل ما أجهد نحاتنا أنفسهم فيه من تفسير وتحليل.

إلاّ أن اللغة في حقيقتها ليست ظاهرة موضوعية قابلة للوصف والملاحظة كما يظن أغلب اللسانيين المحدثين، إلاّ أن نفهم الملاحظة بأنها نظر اللغة في نفسها بأدواتها.

لذا لا نقبل أن يتّهم تراثنا بالافتعال والتخمين. وإذا استندنا إلى ما خلّفوه لنا فالحاصل أنّ {إنّ ...} حروف تشبه الفعل ككلّ الحروف، بل هي حسب ما بيّنا في فصل سابق تمثّل {الإثبات، والتمنّي، وغيرهما}، من حيث هي هذه الأفعال نفسها، وليست أخباراً عن هذه الأفعال كالمجموعة التي على صيغة [أفعلُ].

قد يكون هذا الرأي مجرّد تعبير عن الدلالات ليس لها صلة بالحالات الإعرابية الموافقة للمحلّين المذكورين. لكنّ نحاتنا، إذا أحسنّا فهمهم، لم يهتمّوا بالشبه اللفظي والمعنوي بين هذه الأدوات والأفعال إلاّ لرغبتهم في تفسير التناسق اللفظي الإعرابي على أساس دلاليّ مستنبط من مبدئهم القائل بأن «العامل النحوي ليس مؤثّراً في الحقيقة بل هو علامة» (شرح الكافية 66/I). فالعامل المقتضي للإعراب هو المعنى «فالمقتضي غير العامل» (شرح المفصل 117/II) والمعنى المقتضي ليس الفاعلية والمفعولية والإضافة بل هو «اختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة» (المقتصد I / 101)، و «الموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم والآلة العامل» (شرح الكافية I/ 72).

وإذا كان هذا فبحثهم عن مشابهة بين الحرف والفعل في المجموعة {إنّ ...} لم

يكن يرجع عمل الحرف إلى عمل الفعل فهو مناقض للمبدإ، وإنما هو يرجع إلى المعنى العامل.ولما كانت الحروف عندهم أفعال المتكلّم نفسه، وكانت أقرب الأفعال إليه كـ «أتمنى» و «أؤكد» إخباراً عن فعله وليس فعله، وكان المتكلم هو الموجد لمعنى الاختلاف بين المعاني المقتضية لآلة الإعراب التي هي العامل، فإن إرجاع هذه الحروف إلى الأفعال تشبيها تحسّس منهم للطريق المؤدية إلى تجسيد المتكلم في نظام الإعراب نفسه.

إذا كان هذا فينبغي أن يجدوا للحرف عمل الرفع والنصب على غرار ما يرفع الفعل وينصب. فلم يجدوا بدّاً من اعتبار الحرف لبنائه غير قادر على نصب البعيد، فنصب الاسم ولم يرفعه، ورفع الخبر أو تركه على حاله، حتى يكون علامة على انحطاطه عن الفعل (المقتضب :IV/ 108-109).

إلاّ أن الذي انحط، في الحقيقة، ليس الحرف وإنما المنحط تطبيقهم لمبادئهم النظرية الرفيعة. وسنرى ذلك بعد حين حين نطبّق مبادئهم على الوجه الموافق لرفعتها.

§ 136 ـ تكهّن البنية الإعرابية المجرّدة بعمل [إنّ] تكهّناً احتمالياً مقولياً

تضمحلّ في المستوى الإعرابي المجرّد جميع المعطيات الصرفية، لكونه مستوى يمثل التشكّل المحلّي للإعراب المقولي قبل التقاء المحلّ بالعنصر الاشتقاقي الموسوم لفظاً والمالىء له.

هذا مبدأ لا بدّ من المحافظة عليه لنفسّر الأسباب التي تجعل لغات مختلفة أو لهجات تشترك في أبنية إعرابية رغم اختلاف تحقيقاتها.

ليس في المستوى الإعرابي المجرّد أثر من الأصوات. فلا يمكن لـ {إنّ ...} أن توجد فيه، ولا يمكن اعتبار محلّها مشغولاً بمقولة من صنف الناسخ. فالناسخ ذو بعد لفظيّ وليس له في الوظائف مدلول واضح ومشترك بين اللغات.

لهذا الناسخ دلالات مقولية {التأكيد، التمنّي،...} ولا بدّ لهذه الدلالات أن تكون مسجّلة في المعجم المقولي الثري. وليس لها أن تكون في المعجم اللفظي لأن المعجم اللفظي متغيّر في التاريخ لا يخصّص لهذه المعاني ألفاظاً بعينها. وهي معان مستقرّة في التاريخ أزلية لا نعرف لها بداية.

ولمّا كان المعجم المقوليّ الثريّ يتعامل مع الاشتقاق مباشرة، ولا يتعامل مع الأبنية الإعرابية المجرّدة إلاّ عن طريق الاشتقاق الصانع للحروف والأسماء

والأفعال، وكانت البنية الإعرابية المجرّدة تتعامل مع الأساس الإعرابي المقولي الفقير دلالياً لاقتصاره على الدلالة الوجودية والتواجدية الشحنية، فإنّ دلالات النواسخ الحرفية لا تجد صداها في الدور التكراري لـ [∃ ففا (مف)]. حسب افتراضاتنا المبدئية. وإذا صحّ ما قدّمناه من وجوب أن يتّخذ الحدث الإنشائي الصورة [∃ حجا] فأقصى ما تجده هذه النواسخ، بحكم أمانة الإعراب في المحافظة على البنية المقولية، أن تجد في الإعراب [∃ ففا] .

ولما كان المستوى الإعرابي المجرّد خالياً من اللفظ خلوّاً تاماً، فليس فيه شيء من احتمالات علامات الإعراب. ولما كانت علامات الإعراب تتعدد في اللغة بحسب أحوال الكلم، وتتعدّد أصنافها في اللغات بحسب ما تختاره الألسنة من الحالات الإعرابية الموافقة والمؤلّفة بين الأدوار والوظائف الدلالية، فليس في هذا المستوى شيء من هذا التنويع لكونه ملتصقاً بالتعجيم .

إلاّ أنه علينا ألاّ نهمل أن الإعراب بنية وأن البنية [∃ ففا (مف)] تقتضي حداً أدنى من الوظائف المجرّدة جداً، والمجاوزة في تجريدها لدلالات الفاعل والمفعول، مجاوزة كافية لاستيعاب كل حالات الرفع والنصب والجر بدون استثناء .

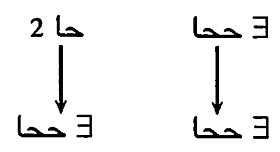
هب أننا استدللنا على أن الألسنة، جميع الألسنة، تقتضي مشتركاً أدنى من المحلاّت الإعرابية المجرّدة، إذن لا يكون من المستبعد كما بيّن مارتيني وغيره أن يكون الحدّ الأدنى من الوظيفة هو وظيفة ما ليس فضلة (expansion) ووظيفة الفضلة (Martinet, 1970 p 124 – 128) وإذن فجميع الألسنة بين العمدة والفضلة، لا تخرج الوظائف الدنيا فيها عنهما.

وإذا انتبهنا إلى أن النحاة منذ سيبويه وخاصة مع الجرجاني (المقتصد 89/I) قد تشدّدوا وتمسّكوا بأن الرفع والنصب كلاهما معنى مؤسس بالاختلاف وليس فيه من اللفظ شيء، وإلى أنهم جعلوا الرفع للعمدة والنصب للفضلة، وإذا انتبهنا إلى أن النصب لم يكن عربياً، وكان يعرف من الألسنة غير اللسان العربي، فإنّه علينا أن نأخذ ادّعاءهم أن مفاهيمهم مفاهيم كونيّة، مأخذ الجدّ، وأن نتخلّص من الأحكام التقويمية المسبّقة التي أسقطها الغربيون عليهم قياساً على ما لاحظوه من عيوب تاريخهم النحوي.

وإذن فينبغي أن يكون الرفع والنصب المعنى الوظائفي الأدنى الخالي تماماً من المفاهيم البلاغية المختفية وراء مفهوم العمدة والفضلة وما شابهها من المصطلحات الغربية {expansion, objet, prédicat, sujet الخ}.

إذا كان هذا فالبنية [∃ ففا (مف)] بنية تحدّد محلّ الرفع والنصب، وتحدّد محل الرافع والناصب. وإذن فينبغي أن تكون بنية مهيّأة لاستقبال {إنّ ...} ودلالاتها المقولية في المستوى التصريفي عندما يكون اللقاء بين الاشتقاق والإعراب لقاء مكوّناً لخصوصيات اللسان العربي.

وإذا كان الحدّ الأدنى من التواجد المقولي يقوم على البنية :



حيث الأولى حدث إنشائي بالضرورة والثانية مفعول إحالي لها، فإن الهيئة الوحيدة المكنة لاستقبال البنية الإعرابية المجرّدة لـ [إنّ]، هي أن يخصّص الإعراب، حسب مبدإ المحافظة، [∃ ففا] لـ {إنّ} و [مف] للإحالة، أي ينبغي أن يكون اسمها وخبرها مركّباً ثنائياً تواجدياً واقعاً في محل نصب.

وينبغي حسب قاعدة أخذ الأول علامة المعمولية (§ 133) أن يكون الاسم هو الحامل لعلامة نصب المركّب في المستوى التصريفي بالضرورة، أما الثاني فهو على الخيار كما بيّنا في الفترة المذكورة منذ حين.

§ 137 ـ اشتقاق [إنّ] وبنيتها المقولية وأثرها في تحقيق المحلات الإعرابية

يقتضي قانون التشارط والاسترسال أن يمدّ المستوى المقولي الاشتقاق بما يمدّ به الإعراب حتى يتوفّر لهما التشارط. ولكلّ من الاشتقاق والإعرَاب أن يتصرّف بحسب ما يقتضيه التحليل الإعرابي للمقولات بتمثيلها تمثيلاً محلياً، وما يقتضيه التأليف الاشتقاقي للمقولات بتمثيلها تمثيلاً يقوم على تنبير عنصر منها وتضمين العناصر الأخرى بالاستلزام الشرطي.

على هذا الأساس نتصوّر أن [∃ ححا] الإنشائية تنزل من المستوى الإعرابي المقولي الفقير بدلالته الشحنية نحو الاشتقاق. فتمرّ (وليس مرورها لازمًا) بالمعجم المقولي الثري وأبنيته الإعرابية الحملية لتلتقط منها بعض المقولات الخصوصية كالتشارط أو الطلب أو التمني أو السبب أو الاتجاه إلى غير ذلك.

يستلزم مناً اختلاف الدلالات في مجموعة {إن ...} أن نفترض أن [∃ ححا] الإنشائية تلتقط دلالات مختلفة يخصّص لها الاشتقاق وسماً لفظياً مختلفاً.

اعتماداً على ملاحظة النحاة أن [إنّ] إيجابية لا تزيد صدر الكلام معنى فلا

تكون إلا تأكيداً، نفترض أن هذه الأداة تتكون من مرور [∃ حـحا] الانشائية مباشرة من المستوى المقولي الفقير إلى المستوى الاشتقاقي دون المرور بالمستوى الثري من المقولات. نؤجل وصف هذه العملية عند دراستنا لمفهوم العنصر الماهي المفرغ من كل إحالة مرجعية والمقتصر على الدلالة الشحنية.

ينبغي أن يمثّل الاشتقاق الحرف على صورة مخالفة لتمثيله المصدر واسم الفاعل واسم الجنس والفعل.

إذا صحّ ما أقرّه النحاة أن [إنّ] إيجابية وليس لها معنى مغيّر لصدر الكلام (شرح الكافية IV 336 ـ شرح المفصّل Iv/ص 21) فإنها أداة تحقّق الحد الأقصى لذوبان الحادث في الحدث وذوبان الحدث في الشحنة حسب القاعدة الشرطية [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]. وتستوجب دلالتها الحدثية المشار إليها عادة بـ [* أؤكد] أنها تنبّر الحدث تنبيراً شبيهاً بتنبير الفعل، وبتنبير المصدر. هذه الملاحظة أساسية وهامّة جداً لأنها تبيّن أن الجهاز الوصفي الذي نقترحه يتكهّن مسبقاً بتوليد مصدرية [أنّ] من لفظ [إنّ]. ولمّا كان الحادث ذائباً في الحدث فتنبير الحدث تنبير للحادث.

إذا صحّ هذا الاستدلال الاستلزامي (déductif) فينبغي أن تكون بنية [إنّ] حسب الأنموذج [س ⟵ سَ] هي :

$$\frac{\text{إنّ}}{\exists\ \frac{\phi}{\text{حَـ حا}}}$$

حيث [∃ = +]. ولمّا كانت [+] وجوبية غير إمكانية، وكان الحدث الإنشائي الموجب الوجوبي هو الإثبات، فإن [إنّ] في البنية الإعرابية المصرّفة تسم محلّ شحنة الإثبات (سندرس هذا المحل في القسم الموالي). ولما كان الأصل في الإثبات عدم الذكر والوسم لكونه موجباً كان وسمه تأكيداً.

فـ [إنّ] إذن لم تأت بالتأكيد من معجم المقولات، وإنما التأكيد في «حسابنا النحوي» حصيلة وسم الاشتقاق لما أصله ألاّ يوسم.

وهكذا نشكلن حدس نحاتنا، ونعطيه أبعاده العلمية التي يستحق.

§ 138 ـ [إنّ] خلاصة اشتقاقية لرافع ومرفوع تمامهما منصوب

إذا كانت [إنّ] في بنيتها تساوي [+ϕ ⟵ حَحا] فإن التشارط الاشتقاقي الإعرابي يقتضي ظاهرياً البنية الإعرابية = [+ϕ ⟵ ففا] لكن، لما كانت العلامة [ϕ] تدلّ على عدم الوسم اللفظي لما تحتها في الاشتقاق، وكانت البنية الإعرابية بطبعها غير موسومة في مستواها ولا توسم لفظياً إلاّ بالاشتقاق في المستوى التصريفي المعجّم، فإن العلامة [ϕ] لا معنى لها في التجريد الإعرابي. وهذا يبيّن أن البنية الإعرابية المشارطة لها ينبغي أن تكون [+ ففا].

عندما تلتقي هذه البنية الإعرابيّة بالعنصر الاشتقاقي : [إنّ↔[+ϕ ⟵ حَحا]] فإنه تحصل لدينا البنية الإعرابية [إنّ ⟵+ ففا] هذه البنية بنية إعرابية توفّر فيها الرافع والمرفوع. فلا يكون ما بعدها إذن إلا منصوباً.

هذا المنصوب هو [حا$_2$] وهو [∃ ححا] الإحالية ويخضع للدور التكراري الذي درسناه في باب سابق [∃ حا ⟵ ∃ ححا.

تنجر عن هذا التحليل استلزاماً نتائج عدة، تبين أن منهجنا الاستدلالي أقوى من الملاحظات الاختبارية من حيث كونه يفسرها.

§ 139 ـ اختزال الاشتقاق لمحلاّت البنية الإنشائية وعلاقته بالتمام البنيوي الدلالي

أولى هذه النتائج أنّ هذا العنصر الاشتقاقي يملأ المحلات الإعرابية بعنصر لفظي واحد. و إن نجاح هذه الشكلنة في تفسير نصب الاسم دليل على أنّ القاعدة القائلة بأن المحل النحوي الواحد لا يحتلّه إلا عنصر لفظي واحد وأن العنصر الواحد لا يحتل إلا محلاً واحداً، إنما هي قاعدة ناقصة لا تستوعب خصائص الحدث الإنشائي ولا تفسّر العمل الإعرابي وظواهره الشاذة سطحياً.

للتعبير عن انخزال البنية الإعرابية في عنصرها الشحني سنحتاج إلى رموز مختصرة، تقيناً من تكرار هذه الملاحظة.

ما ينتج منطقياً عن تحليلنا أنه إذا صحّ افتراضنا أن [∃ ححا] الأولى المولّدة في المستوى المقولي ينبغي أن تكون إنشائية، وأنّ اللغة يمكنها ألاّ تنجز التواجد الإنشائي الإحالي، وأن تكتفي بالحدث الإنشائي الممثّل للبدائية اللغوية الضاربة في الأزل، فإنهّ من المحتمل أن تكون العربية مهيّأة لتكوين إسناد مختزل في [إنّ]. فجهازنا الوصفي يتكهّن بهذه الإمكانية.

وفعلاً فهي إمكانية موجودة. فقد جاء في النصوص أن [إنّ] تستعمل بمعنى

[نعم] المختزلة للإحالة في الإنشاء الإيجابي الوجودي. (ابن هشام، مغني اللبيب، باب الحرف "إنّ") (وانظر "إنّ" في فهرس كتاب سيبويه).

وإذا طبّقنا المنهج الذي اتبعناه في [إنّ] على [إنْ] فإنّنا إضافة إلى كوننا نبين أن [إنْ] تأخذ قيمتها من [± حجا] دون الاحتياج إلى المعجم الثري، والموافقة لـ [± ففا] الإعرابية المقتضية لـ [مف = حا2]، فإنّنا نبيّن أنّ هذا المنهج يتنبّأ مسبّقاً بـ [إنْ] التي في معنى [لا] حسب القاعدة [± ⟵ –]. فما ذكرناه عن [إنْ] في القسم الأول، وفي فصل مضى من هذا القسم، قد صار الآن أكثر تماسكا وتكاملاً .

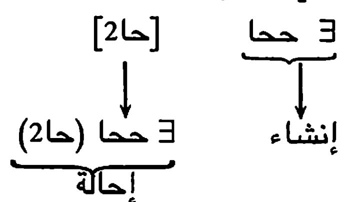
في رأينا أنه لا يمكن لمنهج استدلالي أن يكون غالطاً وأن يكون في الآن نفسه ذا قوة تفسيرية كافية لجعل الظواهر الشاذة ظواهر قياسية.

هذا يشجّعنا على التقدّم نحو [أنّ] المقاربة لـ [أنْ] المقاربة لـ [أنْ].

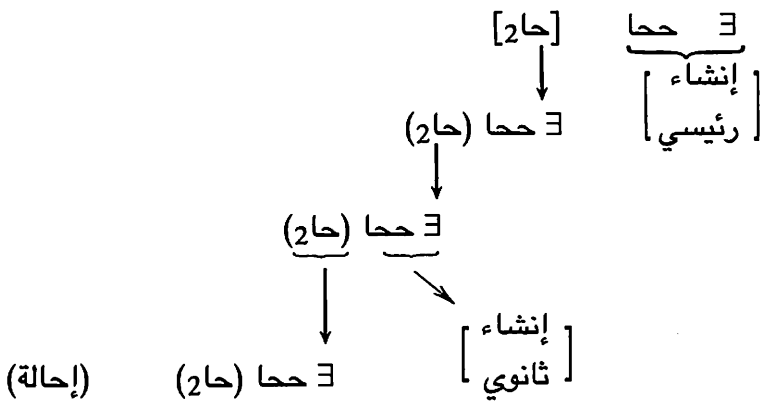
§ 140 ـ الآلة المولّدة لمصدريّة [أنّ] الوجوبيّة الوجوبيّة من [إنّ] :

بيّنّا أن العلاقة حدث، ودعمنا هذا الرأي بنظرية «فعلية الحرف» عند النحاة القدماء، ولاسيما ابن يعيش .

لنعد هنا تمثيل سيطرة الحدث الإنشائي على الحدث الإحالي : دون أن نهمل [حا 2] من الإحالة :



حسب قواعد الدور التكراري إذا احتجنا إلى تحقيق [حا2] الإحالية السفلى) فلا بد أن نعيد البنية التواجدية الإنشائية الإحالية كلّها انطلاقاً من [حا2] الإحالية. وذلك على النمط التالي :



لنتصور أنّنا عوض أن ندرج [إنّ] في محلات الإنشاء الأساسي، أدرجناها في محلات الإنشاء الثانوي. عملياً لا يتغيّر شيء في قيمة [إنّ] الشحنية وتبقى دائما ممثلة لـ [+ ففا] على صورة شحنية خالصة، فيصدق فيها إذن أن تبقى تأكيدية، حسب تعريف التأكيد بأنه وسم لفظي للإيجاب الوجودي لا يضيف إليه دلالة أخرى. لكن لمّا كانت [إنّ] في هذه الحالة خارجة دورياً من [حا2] فهي تتضمنها مقولياً على الصورة التالية :

+ حا
ϕ
+ حَا

وهذا يحدث فيها تكثّفاً مقولياً يجعلها إضافة إلى حدثيتها الإنشائية ذات الطبيعة الفعلية تكتسب دلالة حادثية ذات طبيعة اسمية. نلخّص هذا بأن نقول إنّها حدثية ذات طبيعة حادثية. إذا بحثنا خارج "إنّ" عن عنصر اشتقاقي يقارب هذه الدلالة فهي دلالة المصدر. بهذا نستدلّ على أن النظام النحوي كما قدمناه يتكهّن بـ [أن] المصدرية. وليكن هذا الاستدلال على أن الوسم اللفظي المشترك بينهما إشارة إلى المشترك والمفرّق بينهما. فـ "أنّ" هي "إنّ" الإنشائية وهي مصدرية تأكيدية كما قال النحاة.

نلخّص خصائص [أنّ] كما اتّضحت من الاستدلال ودون أن ندخل في الحساب ما استقرّ في أذهاننا عنها اختبارياً هي :

(أ) [∃ = +] وجودية موجبة

(ب) [$\frac{\phi}{\text{حَا}}$] حدثية حادثية

(ج) [+ حا] حادثية موجبة

العنصر الثالث الذي يجعلها مخالفة لـ [إنّ] يجعلها تتجه اتجاها مخالفاً لـ[إنّ]. فـ [إنّ] قد أخذت اتجاه تغييب الحادثية نحو الشحنة، أما [أنّ] فهي بالعنصر الثالث تتجه إلى المحافظة على الحادثية (لا حادثية المتكلّم بل حادثية المحلّ) على الصورة التالية :

↓ (مف) / + ففا ففيها إذن بداية حركة محلية في هذا الاتجاه [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]

ولكنّه اتّجاه لم تتخلّص فيه [حا] من [∃] تماماً. وإذا لم تتخلّص [حـ] تماماً من [∃] فإنه لم يأت إذن دور خروج [حا] من [حـ]، فلنا إذن بنية مقولية نصوّرها تقريباً كما يلي، [∃ حـ ⟶ ∅ / حا] هذه البنية ليست بنية [إنّ]، وإنما هي بنية تتحرك نحوها [أنّ].

حسب تحليلنا «لكان» السابق لا يمكن أن تكون هذه البنية سوى مصدر «كان».

يمكننا الآن أن نسقط هذا التحليل على الجمل التالية :

(1) (↓ ∅ / س) إنّ زيداً خرج

(2) علمت أنّ زيداً خرج

(3) علمت كون زيد خرج

فتحليلنا الاستدلالي يتكهّن مسبّقاً بوجود هذه الجمل أو احتمال وجودها، ويفسّرها في الآن نفسه.

نعلم أنه من الصعب أن يزيل الإنسان من ذهنه الظواهر الاختبارية ليكوّن بعد ذلك جهازاً نظرياً يكشف به ما كان يمكنه أن يراه مباشرة.

لكنّ هذا المنهج مجد وملخّصه ما يلي : إذا كان الجهاز الوصفي قادراً على إعادة اكتشاف مالا شكّ في وجوده حدساً وحساً، فهذا الجهاز قادر إذن على اكتشاف الظواهر البعيدة غير المباشرة. وإذن نستطيع أن نطمئن إلى نتائجه حتى وإن لم تكن نتائجه قابلة للمعاينة الحسيّة.

لنتحوّل الآن إلى تحليل ما تتضمّنه الأمثلة الثلاثة الماضية.

2.9/II التولّد الشحني للاعتقاد وتحكّمه
في الإنشاء ودلالة [إن ⟵⟶ أنّ]

§ 141 ـ تساؤل في علاقة الاعتقاد بالحركة الوسميّة [إنّ ⟵⟶ أنّ]

إنْ كان غرض الفصل الماضي أن يدعمّ مباشرة نظريّة مفعوليّة الإحالة للإنشاء مطلقا ويدعّم في الآن نفسه أجزاء الجهاز النظريّ الذي كان محور هذا القسم، ببيان قدرته على تقييس بعض ما اعتبر شاذًا من ظواهر الإعراب، وأن يدعّم بذلك وبطريقة غير مباشرة أنّ مجزوم [إنْ] مع معمولاته إنما هو مفعول لـ[إنْ] وأنّ ذلك ينسحب على كل الموصولات الحرفيّة، فإنّ الفصل الماضي كان يسعى إلى تدعيم فكرة لن تظهر واضحة إلاّ في الأقسام المقبلة وهي أنّ الحدث الإنشائي الثانوي يولّد على شاكلة الرئيسي وأنّ الرئيسي يتصرّف تصرّف الثانويّ. وسنرى أبعاد هذه الفكرة في تجسيد الدور التكراري في مختلف المستويات النحويّة.

لقد تجنّبنا في الفصل الماضي أن ننبّه القارئ إلى أنّ [إنْ] و[أنّ] كثيرا ما يلتقيان في أنموذج [الجواب والشرط]. وذلك خشية أن يتوجّه التفكير إلى هذه الخصوصيّة فيبعدنا عن الظواهر النحويّة الكبرى المسيّرة لهذه الخصوصيات. والظواهر الكبرى تتمثّل في تعامل الأبنية النحويّة في مجال التعامل بين أنماط التواجد : الإمكان والوجوب، والجمع والشرط والانفصال. ولاستفراغ المميّزات الأوّليّة لهذا التعامل في الأقسام الموالية من هذا البحث، بقي لنا في هذا القسم المؤسّس لنظريتنا الحدثية التواجديّة المقوليّة التي نعتقد أنّها تحلّ قضيّة العلاقة بين البنية ودلالتها بالشرط وفيه وفي غيره، أنْ نتمّ القول في البنية المؤسّسة على الإنشاء بالقول في ما عليه يقوم الإنشاء وهو الاعتقاد المسمّى في لغة اليوم بالحالة العرفانيّة أو الموقف القضوي.

وليس القول فيه بخارج من النحو إلى الفلسفة أو النفسانيات. فكما بيّنا في الفصل الماضي وفي الفصول السابقة أنّ الإنشاء حقيقة نحويّة تتجسّد إعرابيّا، وتجسّد أنّ العمل للمتكلّم، فكذلك سنبيّن سريعا ودون إطالة أنّ البنية النحويّة تشمل الحالة العرفانيّة. وأنّ الحالة العرفانيّة أو الاعتقاد كما يقول القدماء ليست حقيقة نفسيّة فرديّة سابقة لإنجاز القول، وإنما حالة نفسيّة جماعيّة ترشّحت في التّاريخ بنية نحويّة مستقرّة.

إن كان ممّا لابدّ منه أن يصدر القول فرديًا عن حالة عرفانيّة مّا حتّى وإن كان معبّرا عن الأحاسيس والمشاعر، فإنّ اللغة مبنيّة على الخصائص العامّة للاعتقاد. وإذا كانت مبنيّة على العلاقة الشرطيّة كما ندّعي، فمن الغريب أن تقبل المنوال. [(...) إنْ...] كلّ جواب يقين ولا يقبل كلّ جواب شكّ:

(1) إنْ يضطرب زيد فهو المجرم

فإنّه المجرم

فإني أثبت ...

أثبتُ أنّه المجرم

(2) فقد يكون المجرم

* أظنّه المجرم

* ظننته المجرم

؟ فقد أظنّه المجرم

فقد يُظنّ أنه مجرم

سنحاول أن نتحسّس علاقة الإنشاء الإثباتي الرئيسي بإنشاء الشرط الثانويّ في القسم الأخير.

علينا هنا أن نبدأ بتركيز الاعتقاد في البنية، منطلقين من ملاحظة الظواهر التالية المتّصلة بالأمثلة التي أنهينا بها الفصل الماضي:

أ ـ تسم [إنّ] شحنة الإنشاء الإثباتي [+] الذي إليه تنخزل البنية الحدثيّة الإنشائيّة، فإذا وقعت [إنّ] في المجال الإحالي [حا$_2$] فهي تتحقّق على صورة [أنّ] مضافة إليها دلالة حادثيّة تؤهلها للاقتراب من الدلالة الكينونيّة المصدريّة،

ب ـ إذا حققنا دلالة الإثبات بتعجيم عناصر [∃ حجا] الإنشائيّة، على صيغة [أفعلُ] فإنّ [إنّ] تتزحلق إلى المحلّ الإحالي [حا$_2$] في صورة [أنّ].

جـ ـ هذا المحلّ نفسه تقع فيه [أنّ] بعد {ظنّ}

تطرح علينا هذه الملاحظات السؤالين التاليين:

1) ألا تكون [إنّ] في علاقتها بـ [أثبت أنّ] علامة على أنّ الإنشاء نفسه رهين علاقة بينه وبين سابق له؟

2) ألا تكون [ظنّ] في علاقتها بـ[أنّ] إشارة من الوسم اللفظي إلى أنّ الظنّ

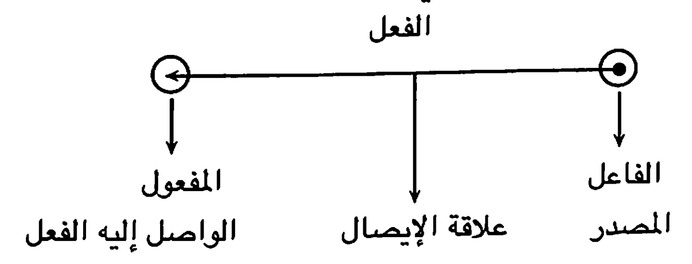
ضرب من الإثبات، بحيث يمكننا أنْ نفترض أنّ الإثبات درجات وليس درجة واحدة؟

§ 142 ـ مفهوم "صدور الجملة عن الاعتقاد " في التراث النحوي

لقد نظر النحاة العرب في درجات الاعتقاد في مواضع مختلفة من كتبهم، وكان ذلك خاصّة في باب المتعدّي إلى مفعولين، وفي دراسة الحروف الدالة على الشكّ واليقين.

هذا الموضوع، كأغلب المواضيع تمتدّ جذوره إلى الكتاب. ولكنّنا نعتقد أنّ المبرّد كان له به اهتمام خاصّ في المقتضب، لا يظهر جليّا لقرائه لأنّه ككثير من أفكاره الطريفة لم يكن مبلورا، وإنما كان خافيا مستترا في نسيج أفكاره المبعثرة إمّا بسبب منه أو بسبب من النسخ والتحقيق. ما يغلّب عندنا أنّه اهتمّ به اهتماما خاصّا أمران:

– أولّهما أنّه كان من الأوائل الذين حاولوا معالجة المقولة الفعلية حسب مفهوم حركيّ قوامه أنّ الفعل في أساسه حركة تصدر من الفاعل لتصل إلى المفعول :



فقد كان يميل إلى تعويض التعبير عن المفعول بأنّه ما يقع به الفعل، بالتعبير عنه بأنّه ما يصل من الفاعل إلى المفعول. ولذلك كان الفاعل عنده "مصدرا" واقعا مفعولا للفعل واصلا إلى المفعول: "الا ترى أنّ الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر لأنّ قولك "قد قام زيد" بمنزلة قولك: "قد كان منه قيام" ولو قلت "ضرب زيد" لعلمت أنّه قد فعل ضربًا واصلا إلى مضروب إلاّ أنّك لا تعرف المضروب بقوله "ضرب" وتعرف المصدر" (المقتضب II / 136) والإيصال هو الذي يكوّن إيقاع الفعل بالمفعول "فأوصلته إلى زيد وأوقعته به" (المقتضب II / 122). وهذه الحركة الدلاليّة الفعليّة التي تجعل الفاعل مصدرا يوصل فعله إلى مفعول. هي التي يفسّر بها المبرّد مفهوم التعدية الإعرابية، كما يبدو لنا من خلال تصنيفه للأفعال بحسب تعديتها (المقتضب III / 188-189).

وليس مفهوم الايصال عنده مرادفا للتعدية، بل هو الدلالة التي على أساسها تكون التعدية. فلو كان يعنيها به، لما ذكره في أمر اللازم من الأفعال كما يتبيّن من الاستشهاد الماضي "كان منه القيام". وممّا يدلّ على اختلافهما عنده أنّه يضع "ظنّ" وأخواتها في باب المتعدّي ويؤكّد أنّ "الظنّ" ليس من الأفعال التي تصل منك إلى غيرك "وإنما هو ابتداء وخبر" (III / 95) أي هو فعل يصدر من الفاعل ولا يصل إلى غير الفاعل وإنما يخرج "خبرا". وممّا يؤكد أنّه يتحسّس التعبير عن صدور الإنشاء عن الاعتقاد، أنّه يقول القول نفسه في "كان" وإنما دخلت كان لتخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك"، وأنّه بعد تردّد يصل في آخر الكتاب إلى ما يقارب التصريح بهذا الرأي وهو قوله: "والفصل بين علمت وظننت وبابهما وبين سائر الأفعال أنّ علمت وبابها ليست أفعالا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شكّ فإذا قلت علمت زيدا قائما فإنّما أثبتّ القيام في علمك ولم توصل إلى ذات زيد شيئا" (IV / 404-403).

– والثاني الدال على ريادة المبرّد في هذا الموضوع أنّ مفهوم صدور الجملة عن الاعتقاد خبرا وإثباتا على درجات من الشكّ واليقين بقدر الاعتقاد لم يتبلور واضحا مصرّحا به إلاّ عند مؤلفين عثرنا عندهما، في مواضع عدّة، على تعابير ومفاهيم يختصّ بها المبرّد في المقتضب وهما ابن يعيش والاستراباذي. يقول ابن يعيش "اعلم أنّ هذه الأفعال أفعال غير مؤثّرة [أي ليس لها أثر خارج نفس المتكلّم]" (شرح المفصّل: VII /78). وفي الصفحة نفسها يقول عن "زعم" وصلة دلالته أو عدم صلته بالظنّ والعلم "والغالب عليه القول عن اعتقاد" ويعيد ابن يعيش لفظ "الاعتقاد" في الصفحات الموالية عدّة مرّات. وكذلك الاستراباذي. بل هو أوضح استعمالا لمفهوم "الاعتقاد" وأكثر استعمالا للفظ هذا المفهوم. وقد حاول بيان الدرجات في الاعتقاد من خلال أفعال الظنّ والعلم (IV/148 فما بعدها).

والجديد عند الرضيّ أنّه يلمّح أنّ الجملة صادرة عن اعتقاد بطبعها وإن لم يكن ذكر لأفعال القلوب. وإنما يذكر الفعل القلبي فيدخل على الجملة ويعمل في ثانيها منسوبًا إلى أوّلها على أنهما اسم واحد ذو جزأين، ليكون ذكره تعيينا للاعتقاد. فكأنّ الجملة عنده تصدر عن اعتقاد مطلق غير مصرّح به لا نعلم درجته، فإذا أردنا تعيينه بتعيين درجته أدخلنا على الجملة

الصادرة عنه فعلا يعمل فيها من قائمة الأفعال التي بيّن هذا المحقّق درجات الاعتقاد وأنماطه فيها. «قوله [أي ابن الحاجب] تدخل على الجملة الاسميّة لبيان ما هي عنه» أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة الصادرة عن ذلك الاعتقاد" IV/ 153).

وإذا لا حظنا أنّ الرضيّ – يحاول في الجملة الاسميّة أن يرجع إسناد الخبر إلى المبتدإ إلى النسبة الإضافيّة (كان زيد قائما ⟵⟶ كان قيام زيد) الدال مجرورها على الفاعليّة، وإذا لاحظنا أنّه يؤكّد كغيره من نحاتنا أنّ منزلة الفاعل في رفعه بالنسبة إلى الفعل كمنزلة المضاف إليه من المضاف يتنزّلان جزأين كالجزء الواحد، فإنّنا نستنتج أنّه يسعى إلى جعل الجملة مهما كان نوعها صادرة عن اعتقاد، ويتضّح هذا الاتجاه غير المكتمل في مواضع عدّة من شرحه للكافية (انظر مثلا تحليله لـ"إمّا" و "أو" وتأثير الفارسيّ فيه بالنظر في المقتصد، وتأثير المبرّد بالنظر في المقتضب).

إنّنا نقرّ أنّ إشاراتنا في هذه الفقرة ملامح لقراءة جانب مهمّ من نظريتنا النحويّة التقليديّة لم تكتمل بعد. وإنّنا في حاجة إلى دراسة تهتمّ بهذا الجانب. فالألفاظ {شكّ، يقين، توقّع، انتظار الخ...} ألفاظ أساسيّة في النصّ النحويّ القديم على أساسه عيّنت مواقف عدّة في وصف الأبنية النحويّة وأدوات العلاقات فيها.

§ 143 ـ علاقة الإنشاء بالاعتقاد

إذا صحّ أنّ الجملة تصدر عن اعتقاد يترجّح بين العلم والخيلان، فقولك "زيد مجرم" صادر عن اعتقاد سابق لإنشائك هذا الخبر، بحيث إذا قلت "أعلم أو أخال" لم يكن قولك إلاّ تعيينا لاعتقاد قد صدر عنه إثباتك الخبر فهو سابق للاثبات. فإذا قلت [إنْ] كان الإمكان، والإمكان سابق للوجوب الذي منه الإثبات كما بيّنا ولكنّه لا يكون سابقا للاعتقاد الذي عنه تصدر الجملة، لأنّ الجملة لا تصدر إلاّ عن اعتقاد لذا إذا قلت :

(1) "إن اضطرب زيد فهو المجرم"

أثبتّ على اعتقاد سابق، فشرطك يعدّل إثباتك ولا يعدّل اعتقادك فإذا قلت:

(2) إن اضطرب زيد ظننته مجرمًا

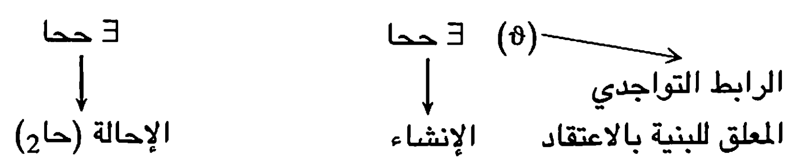
فقد عدّلت اعتقادك فصار معلّقا بما هو صادر عنه وهذا لا يجوز. وإذا جعلت الشرط في حيّز مفعول الظنّ، غير متعلّق بالظنّ تعلّقا مباشرا جاز أن تقول:

(3) أظنّ أنّ زيدا إن اضطرب فهو مجرم

فإذا صحّ أنّ الإثبات المتعلق بزيد صادر عن الاعتقاد المعيّن بالظنّ وإن لم يذكر الظنّ، فقد صادق اختبار الجمل على ما قرّرناه من صلة [أنّ] بـ [إنّ] بالاستدلال الاستلزاميّ، وتبيّن أنّ الإنشاء في مطلقه مفعول للاعتقاد في حكم النحو وصحّ أنّ الشرط [إن ج] معمول للجواب مسيّر بإنشاء رئيسيّ يمثّله الجواب، فهو قيد على إنشاء الاحالة أو الإحالة وليس قيدا للاعتقاد نفسه.

سنحلّل تعلّق الشرط في الأقسام المقبلة.

ما ينبغي ملاحظته الآن أنّه إذا كان الإنشاء صادرا عن اعتقاد يعمل فيه، وإذا صحّ أنّ الاعتقاد جزء من البنية فينبغي أن يكون الإنشاء متعلّقا بالاعتقاد تعلّقا تواجديّا تشارطيّا حسب مبادئنا. إذا كان هذا فينبغي، إذا حافظنا على الرمز [ϑ] للجمع التشارطيّ، أن تكون البنية التواجدية الإنشائية الإحاليّة على الصورة التالية :



نؤجّل البتّ في هذا لغير هذا القسم، لأنّنا نحتاج إلى استدلال قويّ يبيّن أنّ البنية النحويّة تحمل محليّا في الإعراب، ما به تتصل بالكون الخارجيّ عن طريق ما نعتقد أنّه هو في الوجود والعدم.

§ 144 ـ تحكّم الاعتقاد في الإنشاء وتجسّده في [إنّ ⟵⟶ أنّ]

ينجر عن افتراض هذه العلاقة بين الإنشاء والاعتقاد، أنّ الإنشاء يتعلّق بالاعتقاد تعلّق الإحالة بالإنشاء.

فإذا كانت [إنّ] في "إنّ زيدا خارج" تقع في البنية الإنشائية من التواجد الإنشائي الإحالي فقولك "أثبت أنّ زيدًا خارج" يزحلق [إنّ] إلى المجال الإحالي فيجعلها إنشاء ثانويّا في صورة [أنّ]. ولمّا كانت "أثبت" فعلا اشتقاقيا، وكان الاشتقاق قائما على الوسم اللفظي المتصل بالإحالة وكان الإنشاء بطبعه يسعى إلى الانخزال في الشحنة الوجوبيّة أو الإمكانيّة، فإنّ "أثبت" التي هي إنشاء

تتزحلق بدورها إلى مجال إحاليّ، بحكم كون القول يقتضي إنشاءه قبله. فـ "إنّ" التي صارت في صورة "أنّ" تقع إذن في مجال إحالة، لإحالة إنشائية، واقعة بعد إنشاء.

هذا الدور التكراري المعاكس، أي الذي لا يولّد الإحالة بعد الإنشاء بل يولّد الإنشاء على الإنشاء، هو الدور المولّد في المستوى التصريفي المجرّد لما يسمّى عند البرغماتيين بالفعل الإنجازي. ويخضع هذا الدور دائما لمبدإ المحافظة على البنية المقولية المقتضية لـ:

أ – وجوب أن يكون الإنشاء قبل الإحالة المعجميّة اللفظيّة،

ب – وجوب أن ينخزل الإنشاء إلى شحنة وجوديّة

جـ – وجوب أن تبقى الشحنة الإنشائية في مأمن من اللفظ المتغيّر في التاريخ. فاستقرارها الأزليّ عبر التاريخ في اللغة يقتضي ألاّ يكون اللفظ إلاّ وسما لها يقاربها ولا يعوّضها، يؤكّدها أو يميّزها دون أن تصبح الأداة هي العلاقة كما بيّنّا في مقدمات هذا القسم.

فإذا قلت "ظننت أنّ زيدا كذا" "فظنّ" حسب تحليلنا هذا لم تدخل على الإحالة المبدوءة بـ"أنّ" وإنّما دخلت على إنشاء الإثبات لهذه الإحالة. فكأنّك قلت (وهذا مجرّد تجسيد للبنية لا غير) "ظننت إثباتي أنّ زيدا قائم". فالمظنون ليس النسبة. فكما أنّ "أثبت" لا تعمل في "قيام زيد" مباشرة، بل تعمل في إنشائه الممثّل بـ[أنّ] العاملة في إحالتها "قيام زيد"، فكذلك الاعتقاد لا يعمل في الإحالة مباشرة بل يعمل في إثبات الإحالة.

وهذا أمر لازم مادمنا قد بيّنّا أنّ كلّ عنصر جديد يتطلّب علاقة جديدة هي حدث إنشائي جديد. فهو أمر على غرابته وتعقّده الظاهريّ ليس إلاّ مظهرا بسيطا جدّا مفرطا في سذاجة البساطة، لا يعدو أن يكون سوى إقرار بلزوم البنية التواجديّة الإنشائية الإحاليّة لزوما يقتضي أنّ كلّ عنصر إحاليّ لا بدّ أن يسبق بإنشائيّ وأن كلّ إنشاء يعمل في إحالة ينبغي أن يبقى كذا مهما كان المزيد في قولك على قولك.

إذا صحّ أنّ الاعتقاد يعمل في الإثبات لا في الإحالة فـ:

(1) زيد قائم	إحالة يعمل فيها إنشاء غير موسوم يعمل فيه اعتقاد غير موسوم.
(2) إنّ زيدا قائم	إحالة يعمل فيها إنشاء موسوم يستوجب وسما لعمله في الإحالة وهو معمول اعتقاد غير موسوم.

(3) أثبت أن زيدا قائم — إحالة يعمل فيها الإنشاء موسوما بـ"أنّ" العامل فيها إنشاء موسوم وسما إحاليًا يقتضي إنشاء غير موسوم يعمل فيه الاعتقاد.

(4) ظننت أن زيدا قائم — فيها الاعتقاد موسوم وسما إحاليا فهو يستدعي إنشاء غير موسوم يسيّره اعتقاد غير موسوم هو اليقين في الظنّ، وليس ظنًا. وللمحافظة على خصائص (3) فالظنّ لا يعمل في "أنّ" بل يعمل في "أثبت أنّ" التي عوّضت "إنّ" التي في (2).

إنّ هذا التحليل المتشبّث بالبنية التواجديّة الإنشائية الإحاليّة وبضرورة الدور التكراري اللانهائيّ لها يستلزم حسب تحليل (4) أنْ تعوّض "أثبت أنّ" بـ"إنّ" كما عوّضت "إنّ" بأثبت أنّ" إذ ينبغي حسب هذا التحليل، أن يسمح للمتكلّم أن يقول:

(5) ظننت إنّ زيدًا قائم

وفعلا، فإنّ هذه البنية قد سمعها النحاة الأوائل عن العرب المتكلّمة بسليقتها (الاسترابادي شرح الكافية IV / 160) ولا نظنّ أنّها من وضع النحاة، فظاهرة الإلغاء والتعليق ظاهرة تجاوز العربيّة وهي موجودة في لغات عدّة، إن لم تكن فيها جميعا.

وممّا يدعّم أنّ الاعتقاد مسلّط على "الإثبات" لا على الإحالة، مجيء أخت [إنّ] في الإيجاب - كما يقول ابن يعيش - بعد أفعال الاعتقاد (ولقد علمت لتأتينّ منيّتي)، كما يأتي نقيضها الذي هو النفي.

§ 145 ـ افتراض التولّد للاعتقاد في المرحلة السابقة لـ [∃ حجا] الإنشائيّة

إذا ثبت بهذا أنّ الإنشاء يعمل فيه الاعتقاد، وأنّ الإنشاء منخزل إلى الشحنة، فيلزم أن يكون الاعتقاد في سذاجته المبدئيّة والبدائيّة المرشّحة بالتاريخ شحنة بسيطة.

فالتعيين للاعتقاد ببيان درجاته المتمثّلة في مجموعة أفعال القلوب وفي أدوات أخرى، تعيين يقع في مستوى المعجم اللفظي المغذّي للبنية الإعرابيّة المصرّفة. وينبغي حسب نظامنا المقترح أن يسبق التعيين المعجميّ اللفظي بالتعيين

الاشتقاقي المجرّد الغارف لتنوّعه الدلالي الثريّ من المعجم المقوليّ الثريّ والمقتضي قبل كلّ شيء ورود الدلالة من المستقرّ في اللغة عبر التاريخ. والمستقر فيها أبنية نحويّة مقوليّة مجرّدة تقوم على التواجد الشحنيّ الفقير في دلالته الحاصلة والمستوعب المتكهّن بالثراء البنيويّ بما يتضمّنه من الاحتمال الدلاليّ.

وإذا كان لا يمكن لشيء من اللغة أن يكون خارجا عنها لكون اللغة وظيفة الدماغ العليا فينبغي أن يجد الاعتقاد نشأته الشحنيّة في النظام الشحنيّ الذي قدّمناه نفسه لا خارجه.

وإذا كان الاعتقاد عاملا للإنشاء وإذا كان الإنشاء بنية حدثيّة وجوديّة [∃ صحا] تنشأ من الدور التكراري الأوّل الذي بفضله ينبجس الحدث خارجا من الاحتمال العلائقيّ المكتنز في [∃]، فينبغي أن يكون الاعتقاد مستقرًا في [∃]، في العلاقات الشحنيّة المسجّلة فيها، في الحدثيّة الرابطة بين الشحنتين.

قد يكون من الصّعب أن نتصوّر اعتقادا شحنيًا في عالم تعوّد على الاعتقاد الفردي، والاعتقاد الإجتماعيّ الثقافيّ.

إلاّ أنّه من السهل أن نتصوّره إذا جرّدناه من خصوصيّة الفرد، وخصوصيّة المجتمعات، وخصوصيّة الأزمنة ووضعناه في التاريخ الأزلي.

من السهل أن نتصوّره إذا تصوّرنا أنّ العقول الفرديّة والاجتماعيّة تصفّي عبر الزمان المعتقدات الكبرى فتخرج الثابت المستقرّ من المتغيّر الزائل.

من السهل أن نتصوّره إذا تصوّرنا أنّ العقل الإنسانيّ مصفاة تصفّي التصوّرات الثابتة وتسجّلها حتّى لا تضيع وتتناقلها الأجيال عبر آلاف السنين والعقود بل القرون.

من السهل أن نتصوّره إذا تصوّرنا أنّ الثوابت الناتجة من التجربة لا يمكن نقلها بالوراثة، ولا بوسيلة أخرى غير اللغة، غير اللغة التي تتكوّن أبنيتها في التاريخ على مراحل طويلة، نتوهّم الآن، لاكتمالها أنّها كتلة واحدة، وهي في حقيقتها ترشح في التاريخ يمكننا إعادته عبر ما اكتنزته من تجريد.

لا مفرّ لفرد إذا تكلّم من أمرين أن يثبت موجودًا أو منعدما أو ألاّ يثبت شيئا. سنبيّن في مواضع متفرّقة من الأقسام الموالية أنّ ما سمّى في البلاغة إنشاء إنما يتولّد من عدم الإثبات، أي من السلب المتضمن والمنخزل إليه الإمكان. ونشير إلى أنّ نحاتنا وبلاغيينا قد حدسوا ذلك لما اعتبروا الإنشاء ضربًا يعوّض النفي (انظر أبواب الحصر والقصر والإنشاء في أيّ مصدر كان)

والإثبات أو عدمه عندهم صورة من النفس. فأنت توجب وتنفي إذا علمت

الموجود والمنعدم. وإذا لم تعلم صار الإيجاب والسلب عندك سيّان، فصار الإمكان.

والإمكان أصل في اللغة كما بيّنّا، لأن عدم العلم هو الأصل.

إنّ شحنة الاعتقاد المولّدة للإنشاء توجد في ذلك الدور المتضمّن في [∃] قبل تولّد [∃ حجا] الإنشائيّة. ذلك الدور الذي قدّمناه على وجوه عدّة في الفصول الماضية، دون تبرير القصد منه (أنظر § 93 خاصّة).

إنّنا لم ندرس، كم ذكرنا، جميع حالات اليقين والشكّ وعدم اليقين في الأبنية النحويّة. ولذلك لا يمكننا أن نقدّم تصوّرا تأليفيا مجرّدا على غرار ما فعلنا في أنواع التواجد {إمكان وجوب} {جمع، شرط، انفصال}.

إذا كنّا مبدئيّا على يقين أنّ الاعتقاد المسيّر للإنشاء يأخذ بالضرورة الإيجاب الدال على العلم أو السلب الدال على عدمه، بحيث يكون الإثبات أو عدمه صورة منه، فإنّنا نظريّا لم نحلّ القضايا التالية:

– هل الاعتقاد الموجب يكوّن الوجوب فقط أمْ يكوّن الإمكان أيضا؟ ما يدعونا إلى هذا التساؤل أننا لاحظنا أنّ الشرط مهما كان تعبيره عن الإمكان فإنّه يستطيع أن يبقى، رغم ذلك، في مجال الإثبات [سندرس هذه المسألة في القسم الأخير].

–هل الاعتقاد السالب موجود في النحو أم لا؟ ما يدعونا إلى هذا التساؤل أنّ نظرنا السريع في الأدوات الدالة على الشك واليقين وما إليهما يؤذن بأنّ اللغة تتعامل مع الشكّ وكأنّه ضرب من اليقين الناقص. فلا وجود في اللغة لأداة أو صيغة تدلّ على المقولة "لا أعلم"، بل هذه الجملة نفسها تدل على إثبات لعدم العلم صادر عن علم بعدم العلم.

– القضية الثالثة أنّنا لاحظنا في مسائل نحويّة عدّة أنّ النحو لا يعبّر عن اليقين الخالص (أو الشكّ الخالص) بل يعبّر عمّا يمكن أن نسمّيه بـ"اليقين على الاعتبار". هذا اليقين الاعتباري يسيّر ظواهر نحويّة عدّة منها الشرط، فقولك "إن يفعل" صورة من "عدم اليقين"، لكنّه ليس اعتقادا سلبيّا إذ يمكنك أن تستنتج من الشرط ما شئت من النتائج على اعتبار ما اشترطته يقينا".

–خلاصة هذه المسألة هي السؤال التالي: ألا يكون الاعتقاد المتضمّن في الإنشاء النحوي من صنفين فقط: الاعتقاد الموجب والاعتقاد الإمكاني: [+ ±].

III

القسم الثالث

المحل الواوي
ودوره في تمثيل
التواجد الإنشائي الإحالي

1/III

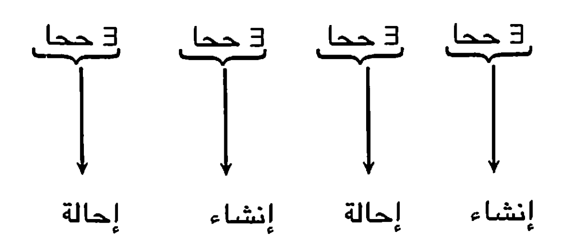
دور الوسم الاشتقاقي للبنية الإعرابية المجردة في تمييز المحل الإنشائي عن المحل الواوي والأصول العامة لقواعد تعجيمهما في المستوى الإعرابي التصريفي المجرد لتكوين الأبنية الوظائفية المختلفة



III/ 1.1 ضرورة التمييز بين الحدث الإنشائي الرابط والمميّز للتواجد وبين الحدث الإنشائي العامل والمؤسس للتواجد

§ 1 ـ التواجد المزدوج وأهميّة البحث في الفاء

ندرس في هذا القسم بعض الخصائص الأساسيّة من التشكّل الإعرابي المحلّي للأبنية التواجديّة المقوليّة. وسنهتمّ خاصّة بتكرار التواجد الإنشائي الإحالي في صورة تواجد مزدوج :



فيه البنية التواجديّة الثانية تبدأ برأس إنشائيّ ثانويّ يخضع مباشرة أو بواسطة، للرأس الإنشائي الأساسي الأوّل.

والغرض العامّ أن نستوعب بهذه الدراسة المنوال [(...) إن...] في إطار نظريّة بنيويّة عامّة تجاوز هذا المنوال إلى غيره مما يدلّ على الشرط ولا يدلّ عليه. وذلك ببيان أنّ التشكل الإعرابي المحلّي المجرّد يحافظ، حسب مبدإ المحافظة، على نوع من التداخل البنيوي يقتضيه قانون الشرط الجمعي المسيّر للأبنية المقوليّة، من خلال تعامل الأبنية في المستوى التصريفي حسب قانون التشارط والاسترسال.

سيكون هذا القسم بداية لتفسير حركية «المدّ والجزر» في العمل الإعرابي وهي حركية لا بدّ من تفسيرها لفهم ظواهر إعرابية عدّة منها :

لماذا يتحقق الشرط في أبنية من جنس [مبتدأ + خبر] تارة، ويتحقق تارة أخرى في صورة عمدتين وفضلة ؟

لماذا يكون أحد العنصرين الدّالين على الشرط ممّا لا يمكن الاستغناء عنه وظائفيّا، ويكون في حالات أخرى يحمل خصائص المفعول فيه، فخصائص الحال، فخصائص العطف أو الاستئناف ؟

ما هي علاقة هذا المدّ والجزر بالظاهرة المعروفة بفاء الجزاء ؟ وهل هذه الفاء خاصية يختصّ بها الشرط، أم هي ظاهرة لغويّة عامّة برزت في الأبنية الشرطيّة أكثر من بروزها في غيرها ؟ وما هي علاقة هذه الفاء بقانون الشرط الجمعي ؟

مهما كانت هذه الفاء، أكانت خاصية عامّة أم خاصية الشرط. فالسؤال أهي عنصر مستقلّ عن الحدث الإنشائي، أم عنصر مرتبط به؟

يمثّل التساؤل الأخير المحور الأساسيّ لهذا القسم وذلك للأسباب التي ذكرناها ولأسباب أخرى أهمّها :

أنّ الدراسات المنطقيّة والدلاليّة المهتمّة بالروابط المنطقيّة كثيرا ما مثّلت المنوال [(...) إن...] على الصورة [Si, alors] أو [if, then]، أي، إذا ترجمنا الأدوات، مثّلته بالصورة [إن، فـ]. فكأنّها تعتبر الأداتين تشتركان في تحديد ميزة الشرط. وهذا موقف قريب من موقف العرب القديم . فهم يجعلون الفاء نظير الجزم و[إنْ] في تمييز الشرط عن غيره. ولقد أدّى بهم ذلك إلى تحسّس رائحة الشرط في كلّ بنية تستوجب الفاء [أمّا... فـ ...]، [الذي... فـ ...] الخ.

هذه الفاء تنتسب مبدئيّا إلى أدوات العطف، وهي من أهمّ أخوات الواو. فهي مبدئيا علامة على علاقة جمعيّة في صلب بنية تقوم على العلاقة الشرطيّة. فالنظر فيها إذن قد يكون أحسن السّبل في تدعيم مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة، ما دامت البنية المقوليّة كما بيّنّا تقوم على قانون الشرط الجمعي.

إذا كانت الفاء علامة على العلاقة الجمعيّة فما هي دلالة وجودها شرطيّة وسببيّة تعليليّة واستئنافيّة، وما هي دلالة وجودها بين المبتدإ والخبر، وبين المفعول به وعامله الفعلي ؟ وما هي علاقتها بواو الحال ؟ وما هي علاقة هذه الواو بواو المعيّة، وواو القسم، وواو ربّ؟ أهذه الأدوات من صدف الفوضى البنيويّة أم هي من ظواهر الوسم اللفظي للأبنية والدلالات العميقة ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنقترح في هذا القسم إضافة محلّ نحويّ جديد لازم في كلّ بنية نسمّيه بالمحلّ الواوي، ونستدلّ عليه بطرق عديدة منها البحث عن تفسير نحويّ جامع لبعض ظواهر اللحن والصواب في استعمال الحروف.

وسنبيّن في هذا القسم أنّ هذا المحلّ يقتضيه مفهوم التواجد، وأنّه بذلك متميّز عن المحل الذي يخصّصه الإعراب للحدث الإنشائيّ، وأنّه بذلك يجاوز الأبنية الشرطيّة ودلالتها. أي أنّنا سنبيّن أنّ مفهوم «فاء الجزاء» مفهوم قاصر، لا يستوعب خصائص الأبنية ولا يميّز الشرط في شيء.

§ 2 ـ الحدث الإنشائي الرابط والحدث الإنشائي العامل

أوّلنا العلاقة في القسم الماضي تأويلا حدثيّا إنشائيّا. وقسّمنا الأحداث الإنشائية إلى أحداث رئيسيّة وأحداث غير رئيسيّة. لكنّ هذا التقسيم لا يستوعب كلّ الأصناف والوظائف. فإذا اعتبرنا همزة الاستفهام في المثال التالي :

(1) أو أنت خارج إن خرج زيد

عاملة في الجملة كلّها، واعتبرنا [إن] عاملة في ما يليها ، فليس للواو كما نرى ما للهمزة و [إن] من دور.

وإذا قلبنا الترتيب على الصورة التالية :

(2) إن خرج زيد أفأنت خارج؟

فإننا نلاحظ أنّ استعمال الفاء شبيه باستعمال الواو و يخالف استعمال الهمزة و[إنْ].

لقد افترضنا في القسم الأوّل I. 3.6 (§ 178) عند مناقشة مفهوم الرابط والعمل اللغوي في الدلالة النفسيّة المنطقيّة، أنّ العمل اللغويّ الرابط يختلف عن العمل اللغويّ غير الرابط. واقترحنا أن يكون هذا الفرق هو الفرق بين الجمع والشرط في الأبنية المصرّفة.

بيّنّا في القسم الثاني أنّ الجمع عمليّة أعقد من عمليّة الشرط. لأنها تستوجب عمليتين شرطيتين. وقد تكون مستندات رأينا هذا غالطة. إلاّ أننا سنحاول في هذا القسم أن نبيّن أنّ التمييز بين المحلّ الواوي المستعمل للربط التواجدي و بين المحل الإنشائي (الرئيسي أو غير الرئيسيّ) تمييز ضروريّ يستوجبه العمل الإعرابيّ.

إذا تمكّنّا من التمييز بين الحدث الإنشائي (أكان رئيسيّا أم ثانويّا)، ومحلّه العامل، وبين الحدث الإنشائي الرابط، ومحلّه غير العامل فإننا نتقدّم خطوة أخرى في دراسة العلاقة بين النحو الطبيعيّ والمنطق الصناعي. وصورة هذا أنّ دراستنا في هذا القسم تستند فيما تستند، إلى افتراض لا نرى أنّنا في الوقت الحاضر قادرين على البرهنة عليه بالبرهان القاطع. فنحن نفترض أنّ الشرط الماديّ المنطقي لا يقوم في حقيقته اللغوية على الرابط [إن]، فـ [إن] ليس رابطا كالواو بل هو حدث إنشائي عامل في دلالة البنية التي هو فيها، بل الرابط الحقيقيّ هو الفاء، أو ما يشبهها في اللغات الأخرى {alors, then}.

لا يعني اهتمامنا بهذه المسألة أننا سنقتصر في هذا القسم على دراسة الشرط. فالمفيد عندنا أن نجد تصورّا لنظام يتكهّن بالشرط وخصائصه كما يتكهّن بغيره من الدلالات أو الأبنية.

§ 3 ـ قصور مفهوم فاء الجزاء عن تفسير التعامل البنيويّ بين [(...) إن ...] وغيرها

ليس من المعقول في تصوّراتنا أن يحدث في مستوى معيّن من مستويات البنية عنصر، دون أن يكون هذا العنصر متوفّرا من قبل في مستوى آخر من مستويات البنية.

يفسّر لنا تصوّرنا للعلاقة بين البنية الاشتقاقية والبنية المقولية [∃ حـا] إمكان التحوّل بين الجملتين التاليتين :

(1) النقاش نافع

(2) النقاش ينفع

ما دام اسم الفاعل والفعل تحقّقين مختلفين لبنية مقوليّة واحدة كما بيّنا. وإن لم نحدّد، إلى الآن، الصلة بين الشكل [∃ فـفا (مف)] المجرّد، والبنية المصرّفة [مبتدأ خبر]، فإنّ الوصف الذي قدّمناه للمستوى التصريفي واحتمالاته التصريفيّة. كاف لاستيعاب الجزء الأساسي من العلاقة بين الجملة الثانية والجمل المتضمّنة في الشكل التصريفي التالي :

(3) ينفعـ———— { ϕ / كـ / ني / ... } النقاشُ

وعلى الصورة نفسها يمكننا استيعاب العلاقة الدلاليّة بين الجمل الثلاث الماضية والجمل التالية :

(4) المناقش نافع

(5) المناقش ينفع

(6) ينفعـ { ϕ ، كـ، ني ... } المناقش

فبمقتضى عمليات التنبير المختلفة المسلّطة على [حـ] أو [حا] يمكننا من بنية مقوليّة واحدة تكوينُ سلسلة من الجمل المشتركة في بنيتها الدلاليّة والمختلفة في العناصر المنبّرة والمعبّرة باحتمالاتها التنبيريّة عن الاختيارات المحتملة والمتوفّرة للمتكلّم.

وبالاعتماد على القاعدة التي تنصّ على أنّ كلّ عنصر إحاليّ ينبغي أن يقع تحت تحكّم حدث انشائيّ، وهي القاعدة المكوّنة للتواجد الإنشائي الإحالي، ننتظر أن تكون العناصر المشتقّة من الجذرين [ن، ق، ش] ، [ن ف ع] والمكوّنة للجمل الماضية تتضمّن في بنيتها المقولية وفي بنيتها الإعرابيّة المجرّدة والمحافظة على البنية المقوليّة محلاً إنشائيًا غير موسوم بالعناصر اللفظيّة من الاشتقاق.

واعتمادا على إقرارنا بأنّ الحدث الإنشائي ينبغي أن يكون على إحدى الصور التالية [±حـحا]، [+ حـحا]، [- حـحا] ، واعتمادا على تحليلنا لـ [أنّ] و على إشارتنا إلى قيمة [إنْ] و [أنْ]، يمكن للمستوى المقولي، وللمستوى الإعرابي المجرّد أن يستوعبا العلاقة الدلاليّة بين الجمل الماضية والجمل الموالية :

(7) نافع أن تناقش

(8) ينفعـ { ϕ ، ...} أن تناقش

(9) تنفعُ إن تناقش

(10) إن تناقشْ تنفعْ

لنفترض أنّنا فسّرنا العلاقة بين [مبتدأ خبر] والشكل [∃ ففا (مف)] أو أننا تبنّينا تفسير المدرسة التوليديّة التي ترى العلاقة بين الجملتين التاليتين مجرّد حركة نقل للاسم من موضع الفاعل داخل [ج] إلى موضع سابق لـ [ج] وداخل [جَ] :

(11) تنفع

(12) أنت تنفع

مهما يكن تفسير العلاقة بين الجملة الاسميّة والجملة الفعلية ففي نظامنا العنصر «أنت» جزء من جدول تصريفي هو جدول الضمائر { أنت، كـ ... } المؤسّس على أنواع الحالات الإعرابيّة ، وهو عنصر إحالي يقتضي أن يُسبق بالحدث الإنشائي الوجوبي الموجب [+ حـحا] القابل لأن يُحقّق بـ [إنّ]. سنفسّر هذه الظاهرة في حينها، عند دراسة إنشاء الاسم.

في هذا الإطار المؤجّل لقضية العلاقة بين الجملتين الفعلية والاسميّة ، يمكن للنظامين المقوليّ والإعرابيّ أن يستوعبا العلاقة بين الجمل الماضية والجمل التالية في العموم :

(13) إن تناقشْ فأنت تنفع

(14) إن تناقشْ فإنّك تنفع

لكنّنا رغم هذا لا نجد أيّ تفسير لإقحام الفاء بين العنصرين الحدثيين المثلين

بتحقيقات [ن ف ع] [ن ق ش] ، والحال أنّها غير موجودة في كلّ الأمثلة الماضية.

فإذا كان التحوّل بين المصدر واسم الفاعل والفعل مسيّرا بقواعد تنبير [∃ حجا]، وإذا كان تنوّع الضمائر مسيّرا بجداول التصريف المتضمّنة في المستوى التصريفي، وإذا كانت { إن، أن، أنّ} متضمّنة في مفهوم الحدث الإنشائي المسيّر للأحداث الإحالية، وإذا كانت العلاقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية علاقة ترتيبيّة في هذه الأمثلة ، فإنّ الفاء وفصلها بين العنصرين ظاهرة غير متكهّن بها إلى حدّ الآن.

ولا يفيدنا في شيء اعتبارها خاصية البنية الشرطيّة، لأنّ هذا الاعتبار اعتبار وصفيّ مميّز يدّعي أن المنوال [إن، ف] يختصّ بظاهرة تبيّن الأمثلة التالية أنّها غير خاصّة به :

(15) وثيابَك فطهّر

(16) وبذلك فلتفرحوا

(17) وبناء عليه فإني أعلمك ...

لا شكّ عندنا أنّ الجملتين (4) و (5) (المناقش { ينفع، نافع}) ذات صلة إعرابية قويّة بالجملة التالية :

(18) من يناقشُ ينفعُ (بالرفع)

إن لم نفسّر إلى الآن تولّد [من] فإنّه في إطار تقديمنا لبنية اسم الفاعل وصلتها ببنية الفعل يمكننا بسهولة أن نستوعب ظهورها على صورة تقارب ما يلي [وسندرسها لاحقا] :

(19) يناقش (*هو) ⟵ هو يناقش

مناقش (*هو) ⟵ هو مناقش

يناقش (* من) ⟵ من يناقش

(انظر أبواب اسم الفاعل في كتب التراث وتقديرهم لضمير مستتر بعده، خاصّة في حالات عمله عمل الفعل).

ولا شكّ عندنا أن الجملة التالية لا تختلف وظائفيا عن الجملة (18) [مبتدأ + خبر] =

(20) من يناقشْ ينفعْ

وكلتا الجملتين حسبِ ما بيّنّاه أعلاه تقبل التحقّق التالي :

(21) من يناقشُ فهو ينفعُ

الذي يناقشُ فهو ينفعُ

(22) من يناقشْ فهو ينفعُ

إذا وصفنا الفاء بأنها فاء الجزاء ، ولم نحاول تفسيرها تفسيرا عامّا فإننا لا نجد جوابا مقنعا لوجودها بين المبتدإ والخبر، ولا ينفعنا في شيء إلحاق هذا التركيب بالشرط أصلا أو مشابهة.

وإذا تشبّثنا بمبدإ المحافظة على البنية، ورفعنا شعار لافوازي (Lavoisier) القائل بأنه لا شيء يخلق من عدم، وهو المبدأ الذي أقرّه باستور Pasteur في البيولوجيا ، فإنّه يمكننا أن ننطلق من أنّ محلّ الفاء يوجد في جميع الأبنية التي عرضناها ، وأنّه لسبب مّا يقع وسمه اللفظيّ أحيانا ، ولا يقع أحيانا أخرى.

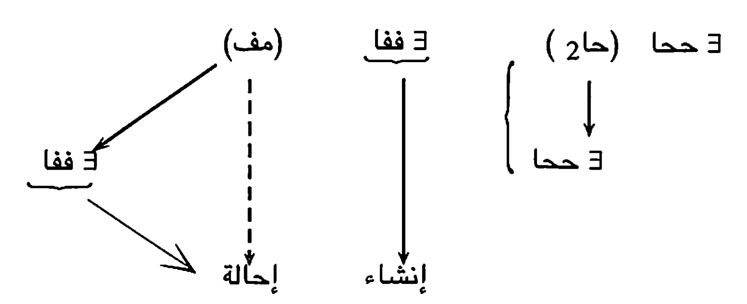
للتحقق من هذا الافتراض علينا أن نجاوز مفهوم (الشرط، الجواب) وأن نجاوز مفهوم فاء الجزاء.

2.1/III خصائص تمثيل الاشتقاق للبنية الوجودية الحدثية الإنشائية بتعجيمه لمحلاّت الإسناد الإنشائي المجرّد [∃ ففا] لتكوين المحل الإنشائي في البنية الإعرابية المصرّفة [إ ∃ ففا (مف)]

§ 4 ـ الملء المقولي للمحلّ المقولي والخصائص العامّة للتعجيم

رأينا أن المستوى الإعرابي المجرّد يوفّر الشكل [∃ ففا] للبنية المقوليّة [∃ ححا]، وذلك مهما كان نوع البنية الوجوديّة الحدثية، إنشائيّة أم إحاليّة.

ومن أهمّ مظاهر أمانة الإعراب في المحافظة على البنية المقوليّة أنّه يتتبّع الدور التكراري المقولي المنشئ للإحالة من الإنشاء :



فالإحالة كما بيّنّا بدراسة عمل [إنّ] واقعة مفعولا للإنشاء. ولقد رأينا أنّ الفرق الأساسي بين البنية الإعرابيّة المقوليّة، والبنية الإعرابيّة المحليّة، يتمثّل في تحويل الإعراب للمقولة إلى محلّ قابل للملء الاشتقاقيّ

هذا الملء غير ممكن في المستوى المقولي، إذ لا يمكن دلاليّا أن نتصوّر حدثا موجودا في حدث آخر، إذ ليس الحدث ظرفا مكانيّا قابلا للملء، وليس الحدث ظرفا زمانيّا. إنّه حدث لا غير. يمكن لحدث أن يكون في زمن حدث آخر، أو قبله، أو بعده. لكن لا يمكن للحدث أن يحتوي ظرفيّا حدثا آخر.

لذا فالتشكّل المحلّي الإعرابيّ للمقولة تشكّل فضائيّ غرضه استيعاب التعاقب الزمني الذي يستوجبه جهاز النطق عند الوسم اللفظي لبنية العقل (الدماغ).

ليس من شأن المستوى الإعرابي أن يعيّن المحلاّت القابلة للملء الاشتقاقي الميسّر للوسم اللفظي المعجميّ المحيل إلى المقام، أو إلى الاعتقاد المتمثّل في الحدث الإنشائي.

فالبنية الإعرابيّة التواجديّة الإنشائية الإحاليّة [∃ ففا ∃ ففا] تكرار لمحلّ وجودي ففعلي ففاعليّ، يمكن للاشتقاق أن يحقّقه على صورة من الصور الممكنة :

– تحقيق جميع المحلاّت

– تحقيق الإحالة دون الإنشاء (والاكتفاء بالشحنة فقط)

– تحقيق محل من هذه البنية أو تلك بعنصر اشتقاقيّ واحد،

– تحقيق أكثر من محلّ بعنصر اشتقاقيّ واحد

إلى غير ذلك من الإمكانات، هذا دون إهمال تحققات [∃ : {±، +، −}]

لا يمكننا استعراض أبنية ممثّلة لهذه الإمكانات، فهذا يتطلّب دراسة موسّعة تجاوز حدود هذا البحث. لكنّنا في هذا القسم وفي الأقسام الموالية سنتعرّض إلى بعضها في إطار الاستدلال على بعض المعطيات.

لا يفضّل الإعراب محلاّ دون محلّ آخر. فمهمّة الملء موكولة إلى الاشتقاق. نسمّي هذه المهمّة بالتعجيم. إلاّ أنّنا ننبّه إلى أنّ التعجيم يقع في مرحلتين مختلفتين :

– مرحلة أولى فيها يعيّن الاشتقاق بالأدوات والأقسام الأبنية التصريفيّة المجرّدة غير المحيلة على المقام، ويعيّن تبعا لهذا الوظائف النحويّة الأساسيّة،

– مرحلة ثانية فيها يقع التعجيم الكامل وتتعيّن فيها الأدوار الدلاليّة المعجميّة ، وصلتها بالحالات الإعرابيّة والوظائف، ويقع فيها الاتصال بالمقام الخارجيّ.

ولقد بيّنّا هاتين المرحلتين في القسم السابق. وتمثّل المرحلة الثانية التعجيم الكامل الإحالي المقاميّ. لكنّنا للتقليل من المصطلحات، نستعمل كلمة التعجيم للمرحلة الأولى أيضا. فإذا كانت المرحلة الأولى مرحلة تعيّن الجدول التصريفي لعلامات الإعراب فإنّ المجموعة اللفظية المحتملة في تصريفات المستوى الإعرابي المصرّف المجرّد {ـَ ـُ ـِ الخ } مجموعة تمثّل تعجيما.

فالتعجيم إذن كلّ مظهر من مظاهر الوسم اللفظي مهما كان.

لمّا كانت المقولة الإحالية تسعى مقوليّا إلى الانخزال في البنية الإنشائيّة، وكان الحادث يسعى إلى الانخزال في الحدث الساعي إلى الانخزال في الشحنة ، كما بيّنّا في القسم الماضي، فإنّ هذه الخاصية المتّجهة نحو النواة المقوليّة الشحنيّة تعاكس حركة اتجاه المستويات الدنيا إلى الإحالة المقاميّة، أي حركة الاتجاه نحو اللفظ (الوسم اللفظي).

لذلك إذا كانت الحركة الدلالية المقولية تستوجب التأليف المتمثّل في الانخزال إلى الشحنة، فإنّ الحركة الوسميّة التي يقودها الاشتقاق تسعى إلى التحليل.

هذا في العموم، إذ أنّ تضارب الاتجاهين ينتج مفارقة عجيبة في الاشتقاق

تجعله يحدث الحركة التحليلية على صورة مختزلة تأليفيّة. وسنرى ذلك في تحليلنا لبعض مظاهر التعجيم في هذا القسم، وفي الأقسام الموالية ، ولا سيّما القسم الأخير.

يسعى الاشتقاق اعتمادا على هذا إلى مراقبة وسم المحلاّت الإعرابيّة على صورة تفاضلية هي في عمومها كما يلي :

- تعجيم الحدث الإحالي أو كد من تعجيم الحدث الإنشائي
- تعجيم الإنشاء غير الإثباتي (اللا إثباتي)، أوكد من تعجيم الإنشاء الإثباتيّ.
- تعجيم الشحنة السالبة أوكد من تعجيم الشحنة الموجبة
- تعجيم الإنشاء أوكد من تعجيم الاعتقاد

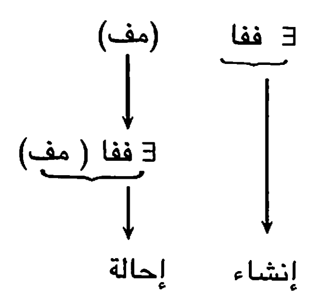
يمكننا أن نعتبر هذا السلّم التفاضليّ ضربا من قواعد التعجيم.
لكنّ هذا لا يمنع من وجود الظواهر المعاكسة، ولكن على صورة تؤكّد هذا الميل العامّ.

فتعجيم الإنشاء في حدّه الأقصى (وهو الفعل الإنجازي) يحوّل الإنشاء إلى إحالة (أو شبه إحالة) تستوجب إنشاء قبلها.

وتعجيم الاعتقاد في حدّه الأقصى (أفعال القلوب)، يحوّل الاعتقاد إحالة يتحكّم فيها إنشاء يسيّره اعتقاد كما رأينا في آخر القسم الماضي.

في مقابل هذا السلّم التفاضلي في التعجيم ، نجد النظام مسيّرا على صورة تجعل المعجّم دالا على عدم المعجّم، فالنفي بغيابه يدلّ على الشحنة الموجبة، واللا إثبات (استفهام مثلا) بغيابه يدلّ على الإثبات. والإحالة كما سنرى خاصّة في القسم الأخير يدلّ تعجيمها عادة على نوع الإنشاء المسيّر لها.

اعتمادا على هذه القواعد النسبيّة يقع تعجيم البنية التواجديّة الإعرابيّة :



نضيف إلى هذا ما رأيناه في دراسة [إنّ، أنّ]، بحسب درجات تعجيم الإنشاء والاعتقاد.

§ 5 ـ المحلّ الإنشائي [أ] في البنية الإعرابيّة المصرّفة

بمقتضى هذا السلّم التفاضليّ في التعجيم يحقّق الاشتقاق التوازن بين التأليف

والتحليل (المفارقة التي ذكرناها في الفقرة الماضية). وذلك حسب قاعدة نسبيّة نصوغها على المنوال التالي في انتظار نظريّة إحصائيّة قابلة لاستيعاب خصائص الأبنية المجرّدة.

«كلّما كان المحلّ، أو مجموعة المحلاّت، أقلّ طلبا للتعجيم كان تعجيمها أقوى تأليفا، بحيث أنّه كلما كان المحلّ، أو مجموعة المحلاّت أوكد ، في التعجيم ، كان تعجيمها أقوى تحليلا».

سنرى آثار هذه القاعدة النسبية في ظواهر إعرابيّة مختلفة، وسنرى صلتها بما نسمّيه بمدى العمل، وبمفاهيم أخرى ليس هذا مجال عرضها.

أهمّ أثر من آثار هذه القاعدة يتمثّل في تعجيم المحلّ الإنشائي (محلاّت البنية الوجوديّة الحدثيّة الإنشائيّة). فهذا المحلّ يعجّمه الاشتقاق بأقل ما يمكن و أقلّ ما يمكن هو عدم التعجيم اللفظي عدم تعجيم الإثبات بالخصوص (سنرى في القسم الأخير أنّ اللا إثبات أيضا لا يعجّم في حالة الأمر اعتمادا على قرينة الجزم في الإحالة.)

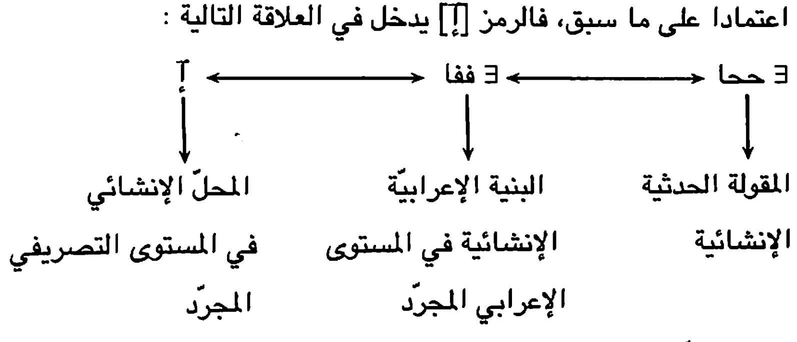
لتخفيف كتابة التواجد الإنشائي الإحالي نتّبع باختياراتنا الرمزيّة هذا الميل في تعجيم الاشتقاق للإنشاء. فنعبّر عن البنية الحدثيّة الإنشائيّة بالرمز [إ] (يقرأ حدث إنشائي، ومحلّ إنشائي).

ننبّه إلى أنّ تسمية [إ] بالمحلّ الإنشائي لا يعني أنّه إعرابيّا محلّ واحد، بل هو مجموعة من المحلاّت يحقّقها الاشتقاق، إذا حقّقها، بلفظ واحد.

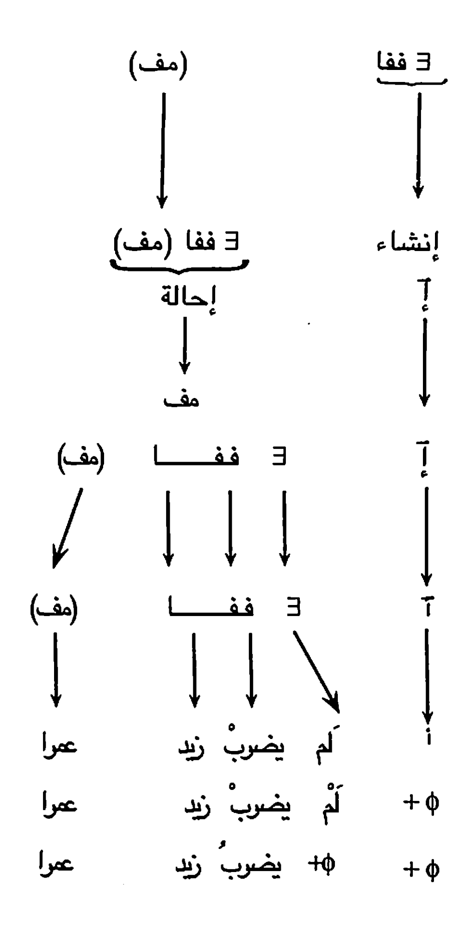
سنرى في القسم الأخير، عند دراسة القسَم أن [إ] يقبل التعقيد الدوريّ التكراريّ، كما يقبل حالات تعجيم قصوى.

وسنستعمل ذلك لتفسير العلاقة بين القسم والإثبات ورفع الفعل المضارع بعد [إنْ].

اعتمادا على ما سبق، فالرمز [إ] يدخل في العلاقة التالية :



وبناء عليه فإنّ الدور التكراري السابق يأخذ الشكل التالي :



حيث : [الهمزة] تعيين للا ّ إثبات بأنّه استفهام، وحيث [ϕ +] علامة على عدم تعجيم الشحنة الإثباتية الموجبة، أو علامة على عدم تعجيم الإيجاب، أو هما بتعبير آخر علامة على [∃ = +] الإنشائية ، وعلامة على [∃ = +] الإحالية.

§ 6 ـ مظاهر وسم الحدث الإنشائي في البنية التصريفية

إنّ المحلّ الإنشائي [إ] في البنية الإعرابيّة المصرّفة: [آ∃ ففا (مف)] لكونه بالنسبة إلى البنية الإعرابيّة المجرّدة والبنية الإعرابيّة المقولية يدخل في التشارط [∃ حا ⟵⟶ ∃ ففا ⟵⟶آ]، محلّ لا يختلف في بنيته الإعرابيّة المجرّدة عن البنية الوجوديّة الإحاليّة، وإنما الاختلاف بين البنيتين أنّ الاشتقاق أميل إلى اختزاله حسب قاعدة الانخزال إلى الشحنة [∃ ⟵ حـ ⟵ حا].

يتشكّل الوسم اللفظي عند تعجيم الاشتقاق للمحلاّت الإعرابيّة المكوّنة للبنية الوجوديّة الإنشائية إذن حسب مسترسل بنيويّ تكوّنه احتمالات الانخزال المتضمّنة في قاعدة الانخزال إلى الشحنة.

إذا افترضنا الاحتمال الأوّل للانخزال، وهو الدرجة الصفر منه فإنّ الاشتقاق يعجّم المحلّ الإنشائي، كما يعجّم الإحالة، لكن في حدود إسناد [ف] إلى المتكلّم.

في هذه الحالة يخضع التعجيم للقاعدة العامّة التى تنصّ على درجات استتار الضمير في بنية الفعل دون حذف المحلّ الإعرابي : {فعلت، أفعل...} فتأخذ [إ] الصّورة التالية :

إ ⟵ ∃ فـــفا ⟶ (البنية المجرّدة)

+ ϕ فـ ϕ+ ⟶ (البنية التصريفيّة المجرّدة)

+ أؤكّد ϕ

+ أتمنى ϕ ⟵ الأبنية التصريفيّة المعجمة

+ أستفهم ϕ

لنتصوّر من المسترسل المتضمّن في [∃ ⟵ حـ ⟵ حا] حالة ثانية فيها ينخزل الفاعل في الفعل انخزالا تامّا عند الوسم. في هذه الحالة ينعدم المحلّ الفاعليّ انعداماً كاملاً ليصبح جزءا من المحلّ الفعليّ. ونرمز لذلك بـ : [حـحا فـفا].

إ ⟵ ∃ فـــفا

{±} فـ ϕ

فا

+ آه

ليت

− لعلّ

ما يجعلنا نعتبر { ليت، لعلّ...} من صنف واحد و [آه]، أنّها جميعا تتضمّن فاعلية المتكلّم وتتضمّن دلالة فعليّة تجاوز دلالة الشحنة { التمنّي، الترجّي...}. فالفرق بين المجموعة التي تنتسب إليها {آه} ومجموعة {ليت ...} أنّ الأولى تدخل في صنف الأفعال اللازمة، أما الثانية فتدخل في صنف الأفعال المتعدّية، ولذلك يقع الضمير المتّصل بالثانية شكليّا على صورة المنصوب، وقد بيّنا هذا في القسم الثاني من هذا البحث.

نلاحظ أنّ الوسم الاشتقاقي للمحلاّت الإعرابيّة يكسب {ليت...} صورة شبيهة من الناحية الإعرابة لصورة المصدر كما يتبيّن من التشارط التالي:

[ف $\frac{\phi}{\text{فا.}}$ ⟵⟶ حـ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] . (إذ هي حروف تدلّ على الحدث وتتضمّن الحادث بلا ذكر)

هذا لا يعني أنّ {ليت، لعلّ...} من المصادر . إذ المصدر ينشأ من وسم البنية المقوليّة وسما اسميا اشتقاقيا مباشرا، أمّا هنا فالوسم وقع انطلاقا من إنشاء بنية الإعرابيّة.

إنهّ إذن مجرّد تشابه. لكنّه تشابه يفسّر اتجاه مجموعة { إنّ...} إلى المصدريّة ، ويفسّر لماذا يمكن لـ «لعلّ» مثلا أن تقع رأسا لجملة تدلّ على التعليل. هذا مع العلم أن المفعول لأجله يطلب اشتقاقيّا الصيغة المصدرية : (نبّه زيدا لعلّه يرتدع ≃ ليرتدع).

إنّنا لا نستبعد أن تكون [هل] من صنف يتأرجح بين خصائص المجموعة الممثّلة للبنية

[∃ فـ $\frac{\phi}{\text{فا}}$]

والمجموعة الثالثة التي فيها نجد الحالة الثالثة الأساسية من المسترسل.

هذة الحالة الثالثة تنخزل فيها [فـ] في [∃] بعد انخزال [فا] في [فـ] ، وذلك في الوسم، دون أن تضمحلّ الدلالة الحدثية اضمحلالا كاملا : [∃ ححا ⟵⟶ ∃ ففا]

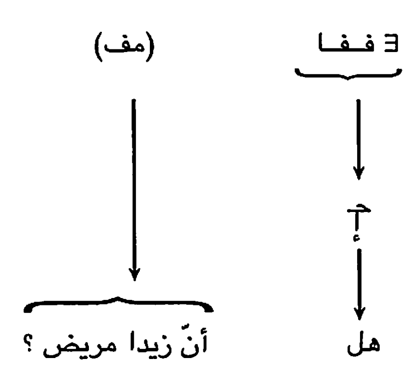
يمكننا أن نرمز لهذه الحالة بـ :

آ ⟵ ∃ ففا

∃ $\frac{\phi}{\text{ففا}}$

{ هل / أ } ـ

ما يجعلنا نعتبر [هل] تتأرجح بين هذه الحالة والحالة السابقة، أنّها كثيرا ما تسلك في تعابير المتكلّمين سلوك الفعل الجامد المتعدّي :

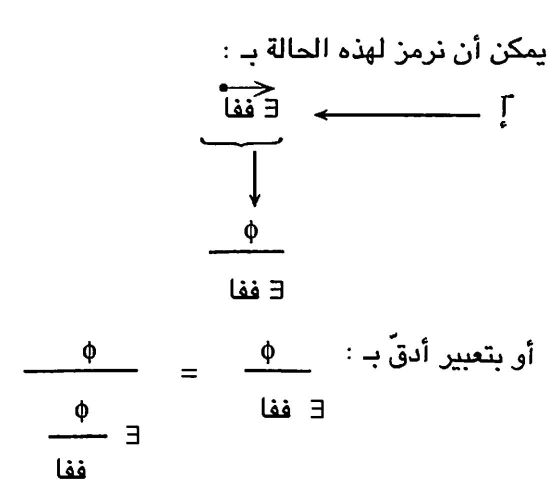


فالإحالة التي هي مفعول الإنشاء تأخذ (كما هي العادة في المفعول به) الأداة المصدريّة. وفي العموم تقع [هل] وكذلك الهمزة في موقع الأسماء المصدريّة.

لم نجد في كتب النحو إشارة إلى التركيب {هل أنّ}. ولكنّنا لاحظناه في كثير من النصوص، ولاحظنا في استبانة غير مباشرة أنّ كثيرا من الأساتذة الجامعيين المختصّين في العربيّة لا يخرجونها ضمن الأخطاء الشائعة، وهذا يدلّ في نظرنا، على تأصّلها في قواعد النظام النحوي.

تتمثّل المرحلة الرابعة (من المسترسل المتضمّن في [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]) في انخزال الدلالة الحدثية (والحادثية تبعا لذلك) في شحنة تضمحلّ فيها الدلالة الحدثيّة.

يمكن أن نرمز لهذه الحالة بـ :



يقع وسم هذه الحالة بالأدوات {{ إنّ، أنّ، أن، إن} { أ ... } } وذلك بحسب موقع [إ] كما رأينا في دراسة [إنّ] : موقع الحدث الإنشائي الرئيسيّ أو موقع الحدث الإنشائي غير الرئيسي (الثانويّ).

هذه الأدوات لا تدلّ على تعيين حدثيّ. ولقد أدرجنا فيها الهمزة لأنّ الهمزة كما تدلّ على الاستفهام كما رأينا أعلاه، فإنه يمكنها ألاّ تدلّ عليه إذا وقعت ثانويّة أي صدر جملة صغرى فرعيّة، (الهمزة المصدريّة التي تدلّ على [أن]، أو، [إن] حسب السياق وحسب وقوعها في موضع المفعول به أو موضع الحال).

تعبّر [إنّ، أنّ] كما بيّنّا في القسم الماضي على [∃ = +]، وإننا نعتقد لأسباب سنتعرّض إليها في دراسة الفعل المجزوم والمنصوب أنّ [أنْ] تعبّر عن [∃ = {–، +}] فـ[أنْ] في المواضع التي سمّيت عادة بـ [أنّ المخفّفة] تعبّر عن الإيجاب، وتعبّر في غير ذلك عن السلب. لذلك فقولك «وجب أن تخرج» أو « أتمنّي أن تخرج» قول يدلّ على عدم إثبات وقوع الحدث، وقولك « علمت أن سيتأخّر القطار» يدلّ على اثبات وقوعه. امّا [إن] فهي تدلّ على [∃ = [±]] وحسب العلاقة [± ⟵ –] يمكنها أن تدلّ على السلب.

فـ [إنْ] إذن ليست لها دلالة حدثية من نوع الافتراض أو غيره كما يتوهّم بعض الدارسين. بل الافتراض حصيلة تعامل بين مدلول الأفعال الإحالية ومدلول الاعتقاد المسيّر لـ [إ] وهو «عدم اليقين» أو ما يعبّر عنه بالشكّ.

إنّنا نتوقّع أن تكون مقترحاتنا هذه في حاجة إلى تعديل أو زيادة تدقيق لكنّنا في العموم نعتقد أنّ إخضاع الأدوات للبنية المقوليّة وتحديد وسمها للبنية الإعرابيّة المجرّدة من شأنه أن يوضّح لنا الدلالة النحويّة توضيحا نحويّا خالصا، ويفسّر لنا ظواهر عدّة من التعامل البنيويّ.

يمكن للشكل الإعرابي $\left[\frac{\phi}{\exists \ \text{ففا}}\right]$ ألاّ يوسم . وفي هذه الحالة تكون [إ = ϕ = ∃ = {+، –}] ونرمز لهاتين الحالتين بـ [+ϕ] وبـ [–ϕ] =

∃ ففا	(مف)			
إ	∃	ف	فا	
+ϕ	+ϕ	خرج	زيد	
+ϕ	لم	يخرج	زيد	
–ϕ	+ϕ	أُخرج	ϕ	(أمر)
–ϕ	لا	تخرجْ	ϕ	(أمر بالسلب = نهي)

سنعلّل في القسم الأخير عند دراسة الصيغ الفعلية أهمية هذا التمثيل وجدواه في تفسير حالتي الجزم والرفع في جواب الشرط .

الخلاصة أنّ وسم [إ̃] المتضمنة لـ [∃ ححا ⟵ ∃ ففا] الإنشائية، يكوّن لنا مجموعات التعجيم التالية :

إ̃
{−،+ } = ∃ = { − ϕ ، + ϕ}
{إنّ، أ، قد...} (∃ = +، −، ±)
{أنّ، أن، إنْ، أ...} (∃ = +،−، ±)
{ ليت، لعلّ ...} (=∃ [±])
{ أؤكّد، أتمنّى، أستفهم...} (∃ = +)

هذه المجموعات، كما قلنا ، في حاجة إلى تعديل وتدقيق. والى وصف حركة بعض هذه الأدوات، كحركة [أ] بين مجموعة [إنّ] ومجموعة [أنّ]، وحركة [هل] بين مجموعة «ليت» و مجموعة [أ] و [قد]. لكن مهما كان الضعف المتوقّع في تقديمنا هذا فهو يفسّر لماذا توهّم النحاة أن [هل] قد تدلّ على معنى [قد]، ولماذا [أنْ] قد تأخذ معنى [إنْ] ، ولماذا [أ] قد تأخذ معنى [إن].

ولهذا فوائد أخرى نقدّم بعضها في ما يلي.

§ 7 ـ أهمية إ̃ ⟵ {− ϕ ، + ϕ}

إنّ إقرار المحلّ الانشائي في البنية الإعرابيّة المصرّفة ، أي إقرار [إ̃] من شأنه أن يجعل النحو، والإعراب بالخصوص مستوعبا للدلالة البلاغية العامّة (أي الملتصقة بالمقام المعيّن) والدلالة البلاغيّة المنطقيّة المجرّدة للمقامات، وذلك باستيعاب مفهوم الإنشاء والخبر، ومفهوم الإثبات وعدم الإثبات.

إنّه يجسّد الدلالة البلاغية تجسيدا نحويّا ، فيفسّر لنا مثلا لماذا نعتبر {إنّ، لـ} أدوات تأكيد. فإذا كان التأكيد إعادة وتكرارا للبنية ، فمن الواضح أن «زيد جاء زيد جاء» تكرار وإعادة أمّا «إنّ زيدا قائم، » و«لزيد قائم» فلا تكرار فيهما من حيث اللفظ. فإذا اعتبرنا المحلّ الانشائي [إ̃] موجودا أُوسِمَ أم لم يوسم، فإنّ [إنّ = +] تكرّر [إ̃ = ϕ +] وكذلك اللام. فلا نخرج إذن عن تعريف التأكيد. هذا إضافة إلى تفسير النصب الذي رأيناه في القسم الثاني.

وكذلك يفسّر لنا إقرارُ [إ̃] حتّى في حالة عدم الوسم [ϕ]، حدس القدماء في

تحليل نواصب الفعل المضارع، ففي اعتقادنا أنّ البصريين كانوا على حقّ في تشبّثهم بمبدإ اختصاص الحروف (انظر أبواب النواصب "لـ ، حتّى" في الإنصاف)، وللكوفيين الحقّ في عدم قبولهم تقدير [أنْ] حيث لا يمكن ذكرها وحيث يمكن الجزم القريب من دلالته إلى الشرط (الإنصاف، II / 575 - 578)

إذا انطلقنا من مبدئنا القائل بوجوب المحلّ الإنشائي [إ] في صدر كلّ إحالة، وفي صدر كل جملة وإن كانت فرعيّة صغرى، فإنه يمكن استيعاب رأي البصريين حسب المعادلة التالية :

[ϕ ⟵⟶ أن = ∃ = -]

ويمكن استيعاب رأي الكوفيين حسب المعادلة : [± ⟵⟶ -]

التي تجعل [ϕ - ⟵⟶ ϕ ±]

أن ↓ ⟵⟶ إنّ ↓

فالبصريون والكوفيون كلّ منهما أدرك طرفا من حركة دلالية شحنية ذات دور في علامات الإعراب. وسندعّم هذا عند دراسة العلاقة بين النصب والجزم.

من فوائد إقرار المحلّ الإنشائي، واعتبار عدم وسمه اللفظي، في مرحلة التعجيم، لا يضرّ بمحتواه الشحنيّ، أنّنا نسوّي بنيويًا بين الإثبات وعدم الإثبات (كالاستفهام مثلا) وذلك بجعل عدم الإثبات، من حيث هو سلب، محتاجا إلى الوسم الدّال بغيابه على الإيجاب.

ومن الفوائد أيضا أنّنا نتخلّص من المقابلة الغالطة بين الإثبات والنفي. وذلك بالتمييز بين [∃] الإنشائية المتضمّنة في [إ] و [∃] الإحاليّة. وفعلا فـ «خرج زيد» تعني أثبت وجود الخروج، و «لم يخرج» تعني أثبت عدم الخروج. فالنفي إذن « إثبات العدم» وليس ضديد الإثبات. وضديد النفي هو « إثبات الوجود» «إثبات الإيجاب» وليس الإثبات.

ومن الفوائد أيضا حلّ قضيّة توهّم اللحن في «قدلا» فكثير من النحاة يرون «قد» لا تدخل إلاّ على الفعل مباشرة، ويعتبرون دخولها على النفي لحنا. هذا لم يمنعهم من ارتكاب هذا اللحن المتوهّم (ن تعليق محقّق شرح الكافية في I :23، ردّا على قول الرضي «قد لا يكون») فباعتبار [قد] ممثّلة لـ [∃] من الحدث الإنشائي [[±] =إ] يمكننا أن نفهم لماذا تكون «لا» بعدها.

هكذا يتحقّق لنا تناسق بنيويّ كامل بين الجمل التالية :

[إ̄ = ∃ ففا]   ∃   ففا

إ̄ = [∃ = +]
- ϕ+   ϕ+   خرج   زيد
- ϕ+   لم   يخرجْ   زيد

إ̄ = [∃ = −]
- هل   ϕ+   خرج   زيد
- أ   لم   يخرجْ   زيد   [±] ⟵ [−]

إ̄ = [∃ = {±}]
- قد   ϕ+   يخرج   زيد
- قد   لا   يخرج   زيد
- قد   ϕ+   خرج   زيد

إ̄ = [∃ = {−}]
- أن   ϕ+   يخرجَ   زيد
- ϕ−   ϕ +   يخرج   زيد   بعد اللام وحتى
- أن   ϕ+   خرج   زيد
- أن   لا   خرج   زيد

إ̄ = [∃ = +]
- إنْ   ϕ+   يخرج   زيد
- إنْ   لم   يخرج   زيد
- ϕ±   ϕ+   يخرجْ   زيد   (في الجواب)

هذا التناسق البنيويّ يفسّر لنا أيضا لماذا لا نجد بعد [إن] [قد] والهمزة ، وغيرها ممّا له قيمة [إ̄]. وسنعود إلى هذه المسألة في باب آخر.

هذه بعض فوائد الإقرار بالمحلّ الإنشائي و بحالة ملئه الشحنيّ خاصّة. وسنرى جدوى هذا الإقرار في مواضع عدّة من البحث.

§ 8 ـ المحل الإنشائي [إ̄] والتعامل البنيوي الدلالي

يجسّد الشكل [إ̄ ∃ ففا (مف)]، حسب القاعدة [إ̄ ⟵⟶ ∃ ففا] وقاعدة الانخزال إلى الشحنة : [∃ = +،−،±] وهي [∃ فـفا] ظواهر من التشارط البنيويّ المولّد للدلالة.

أكّدنا في القسم الأوّل أنّ دلالة بنية نحويّة هو اشتراطها لبنية نحويّة أخرى. لننظر الآن للتأكيد والإلحاح في الأزواج التالية حيث الثانية معنى للأولى :

1) آ ∃ ففا (مف) (و) آ ∃ ففا (مف)

أ ϕ+ خرج زيد أم ϕ لم يخرج

إن ϕ+ خرج زيد و إن لم يخرج

(القاعدة : (أ) إن = [±]، (ب) [± ⟵ -] (ج) أ = [-])

إذن [إن]⟵[أ] (الهمزة)

[±]⟵[-]

2) آ ∃ ففا آ ∃ ففا (مف)

[±] {±} ففا [±] {±} ففا

إن ϕ+ خرج زيد ϕ± ϕ+ خرج عمرو

قد ϕ+ يخرجُ زيد قد ϕ+ يخرج عمرو

القاعدة : (أ) إن = [±]، (ب) قد = [±] إذن آ1 = آ2

3) آ ∃ ففا (مف) (و) آ ∃ ففا (مف)

أ [±] ϕ+ ازرعْ [±] ϕ+ تحصدْ

ب [±] ϕ+ ازرعْ فـ [±] ϕ+ تحصدَ

إن تزرعْ [±] ϕ+ تحصدْ

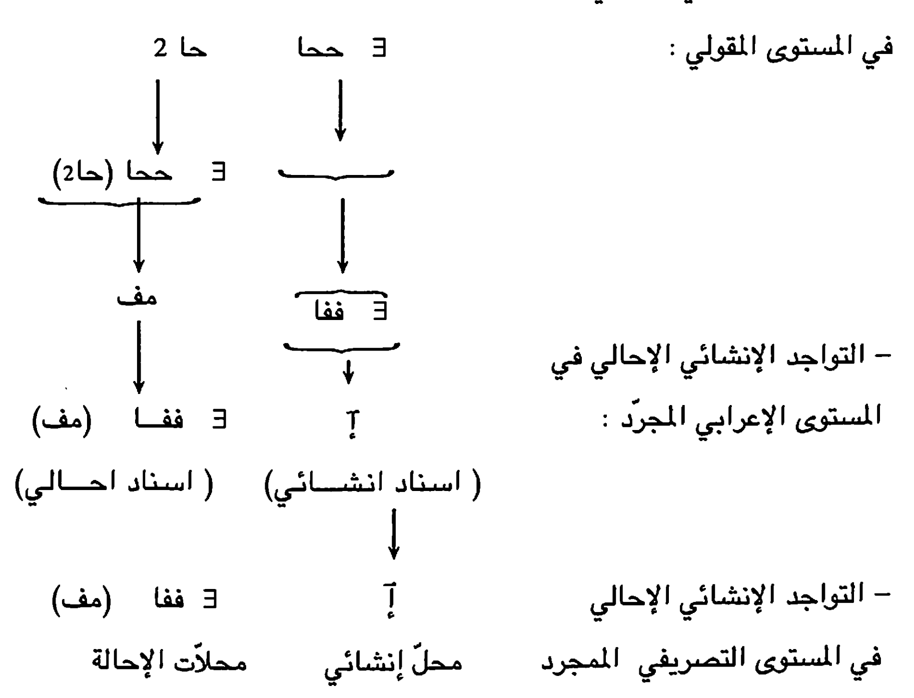
القواعد الماضية مع أمر / جزم = [±]

نكتفي بالتثبّت في هذه الأزواج وفي القواعد المصاحبة لها بدون تعليق إضافيّ، فالتناسق الشكلي البنيويّ النحويّ كاف لبيان جدوى منهجنا في الربط بين البنية ودلالتها بفضل ما اقترحناه في القسم الثاني.

نلاحظ عرضا وبدون تحليل أن مفهوم المحلّ الإنشائي وما يتضمّنه من علاقات مقولية ومن تشارط اشتقاقيّ إعرابيّ مفهوم أوسع من مفهوم «المتمّ» (± Comp) التوليدي، وأقوى نحويّة من مفهوم الفعل الإنجازي والعمل اللغويّ ، ويوافق تماما نظريّة العمل الإعرابي التراثيّة ، بل هو استكمال شكليّ لها.

§ 9 ـ تنبيه اصطلاحيّ

إنّ الرمز [إٓ] رمز يدلّ على وجوه وسم الاشتقاق للبنية [∃ ففا] الإنشائية، فهو رمز يفرّق بين تعجيم الإسناد الإنشائي الموافق للبنية الوجوديّة الحدثيّة الإنشائية ، وبين تعجيم الإسناد الإحالي الموافق للبنية الوجوديّة الحدثية الإحالية كما يلي :



فـ [إٓ] تعبّر عن ميل الاشتقاق في المستوى التصريفي إلى اختزال الإسناد الإنشائي ومحلاّته اختزالا شحنيًا لا يخلو في أحيان كثيرة من دلالة حدثية معيّنة ومجاوزة للدلالة الشحنيّة.

لكن لأسباب عمليّة قد نتجنّب في الصفحات المقبلة التمييز الرمزي بين البنية الإعرابيّة المجرّدة والبنية الإعرابيّة المصرّفة فنرمز للإسناد الإنشائي بـ [إٓ] عوض [∃ ففا].

يمكننا أحيانا، للتذكير بأن الإحالة مفعول للإنشاء أن نرمز لـ = [إٓ ∃ ففا (مف)] بـ [إٓ (مف)].

3.1/III قاعدة الاختزال الإنشائي الشحني للتواجد وعلاقة وسمه الاشتقاقي بتعجيم المحل الواوي في المستوى التصريفي المميّز للأبنية المختلفة والمحققة لتكرار البنية [إ̅ ∃ ففا (مف)]

§ 10 ـ قضيّة التمثيل المحلّي للعلاقة التواجديّة

يلاحظ القارئ أننا لم ندرج أدوات العطف ضمن العناصر المحققة للمحلّ الإنشائي [إ̅] في البنية الإعرابيّة المصرفّة، لمّا نظرنا في الزوج التالي :

إ̅	∃	ففا	ϑ	إ̅	∃	ففا
أ	+ϕ	خرج	أم	ϕ−	لم	يخرج
إن	+ϕ	خرج	و	إن	لم	يخرج

وقد كانت مسألة العامل في المعطوف من المسائل الخلافيّة الأساسيّة في تحديد العمل عند النحاة (شرح المفصّل ، VIII / 89).

ومهما كانت الصيغ التي اقترحها النحاة البصريون فإنّ مبدأ اختصاص الحرف بالعمل قد منع أن يكون حرف العطف من العوامل، فالعامل في الرأي السائد الذي ركّزه الفارسيّ، حسب ابن يعيش، هو المحذوف بعد الحرف. وهو الرأي الذي اتبعناه أعلاه.

ليس هذا الرأي بالضرورة الرأي الصائب. فالجملة التالية :

(1)* أخرج زيد أم ألم يخرج

تدلّ على أنّ الهمزة دخلت على الجملتين معا ولم تدخل على الأولى فقط، ومن الممكن إذن أن تكون [أم] :

أ – ملزمة لـ [إ̅] بعدها أن يبقى شاغرا، وهو التمثيل المتبع أعلاه
ب – أو أن تكون معوّضة للهمزة، أي أن تكون هي [إ̅] و الرابط هو المحذوف،
جـ – أو تكون معوّضة للرابط وللعامل الإنشائي معا.

أمّا الجملة التالية :

(2)* إن خرج زيد ولم يخرج

فهي غير جائزة إلاّ باعتبار [إن] بعد الواو محذوفة وذلك أنّ معنى [إن... و إن...] يختلف عن معنى [إن ... و ...].

سنعود في قسم لاحق إلى التمييز بين عطف الإنشاء على الإنشاء[إ ϑ إ] وعطف الإحالة على الإحالة [∃ ففا ϑ ∃ ففا]

نحصر الآن القضيّة في التساؤل التالي : « أيمكن لمجموعة {و} أن تحتل المحل الإنشائى [إ] أم ينبغي أن يكون هذا المحل شاغرا بعد {و} في حالة عدم ملئه».؟

لهذا التساؤل أبعاد بنيويّة ودلاليّة بعيدة أشرنا إلى بعضها في مقدّمة هذا القسم وله أبعاد نظريّة وفلسفيّة أيضا (وسنشير إلى هذا عند التعرّض إلى قضية العلاقة بين اللغة والكون).

إضافة إلى ما أشرنا إليه في الفصل الأوّل، نلاحظ أنّ الجملة التالية مثلا:

(3) أتزورني فأكرمَك ؟

تطرح علينا حدود الاستفهام (أين نضع نقطة الاستفهام نحويّا؟) وتطرح علينا دور الفاء في النّصب : أهي أداة عطف، أم انشاء [إ] أم ضرب من [∃] الاحاليّة ؟ الثالثة غير ممكنة لكون النفي بعد الفاء ممكنا، لكن ! الامكان الأوّل والثاني ؟

كذلك الأمر في ما يخصّ الجملة التالية :

(4) إن تزرني فأكرمَكَ....

إنّ النصب عوض الجزم يمنعنا من اعتبار [إن] محذوفة كما هي الحال في :

(5) إن تزرني فأكرمْكَ ...

سنعود إلى قضيّة العلاقة بين النصب والجزم في القسم الأخير. ومهما يكن حلّنا لهذه القضيّة فمن الواضح أنّه علينا أن نختار بين البنيتين التواجديتين المزدوجتين التاليتين :

(أ) إ ∃ ففا (مف) ϑ إ ∃ ففا (مف)

(ب) إ ∃ ففا (مف) ϑ ∃ ففا (مف)

الأولى تقتضي [إ] بعد [ϑ]. والثانية تعتبر [ϑ] صالحة لأن تكون حدثا إنشائيّا عاملا.

نلاحظ أنّ [ϑ] هنا علامة على أنّنا لم نعد نتساءل في حروف العطف التي تكون في المستوى التصريفي. بل رفعنا القضيّة إلى المستوى الإعرابي المجرّد. لذا نصوغ الإمكانين كما يلي :

«أينبغي أن نعيّن للعلاقة التواجديّة محلاً إعرابيا مجرّدا مستقلاً عن [إ] و [∃] أم يمكننا أن نعتبر العلاقة التواجديّة علاقة غير منفصلة عن محلّ الحدث الإنشائيّ العامل».؟

نتحوّل الآن إلى دراسة الإمكانين في خطوطهما العامّة، في هذا الفصل، ونخصّص الباب الموالي للتعمّق في القضيّة.

§ 11 ـ افتراض أن المنصوبات المتمّمة جميعها ترجع إلى البنية [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]

كلتا الحالتين (أ) و (ب) الماضيتين تمثيل إعرابيّ للعلاقة التواجدية المقولية المزدوجة :

	∃ حجا	∃ حجا	ϑ	∃ حجا	∃ حجا
(أ)	إٓ	∃ ففا	ϑ	إٓ	∃ ففا
(ب)	إٓ	∃ ففا		ϑ	∃ ففا

يبدو في الظاهر أنّ (أ) أقرب إلى تمثيل التواجد المقولي من (ب). لكن علينا ألاّ ننسي أن [ϑ] في المستوى المقولي ليست إلاّ رمزا للتوزيع الشحنيّ لأنواع التواجد وإذن فلا شيء يدلّ على وجود مقولة [ϑ]، مستقلّة بذاتها. فالمسألة إذن لا تتعلّق بـ [ϑ] المقوليّة بل تتعلّق بالمستوى الإعرابي المجرّد : أهو مستوى يخصّص محلاّ معبّرا عن التوزيع الشحني للتواجد أم لا ؟

إذا انطلقنا من (ب) في معالجة الجمل التالية :

(1) [...] أنّ زيدا خارج

(2) [...] و زيد خارج (واو الحال)

(3) [...] إنْ خرج زيد

(نهمل هنا إٓ ∃ ففا (مف) الأولى، وعلاقة [إٓ ∃ ففا] بالجملة الاسميّة) فإنّنا قد نعتبر واو الحال واقعة موقع الموصولين [أنّ، إن]. لكن إذا قارنّا بين (ب) والجملتين التاليتين :

(4) [...] وإن خرج زيد

(5) [...] وقد خرج زيد

فإننا نلاحظ أنّ الإمكان (أ) يستوعب تراكيب الشرط والحال، استيعابا أوفر.

فالأصلح إذن أن نلتزم بأنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة تخصّص للبنية

المواجدة الثانية محلاً للربط التواجدي يخالف المحلّ الإنشائي، فتكون بنية الثانية اذن هي [ϑ إ ∃ ففا (مف)].

سنطرح في فصل مقبل قضيّة البنية المواجدة الأولى : أهي أيضا تحتوي على محلّ للربط التواجدي أم لا ؟

ننظر الآن في النتائج المنجرّة عن هذا الافتراض.

اذا صحّ أن المواجد الثاني مهما كان ينبغي أن يكون في بنيته الإعرابيّة المجرّدة على الشكل [ϑ إ ∃ ففا (مف)]، فإنه ينجرّ عن ذلك أنّ الاختلاف الظاّهريّ في المستوى التصريفي بين بنية الحال وبنية الشرط اختلاف يخفي تناسقا بنيويا إعرابيّا ومقوليّا بينهما وإذن فلا فرق بين التصريفات التالية : {يفعل} الحالية ، {وقد فعل} الحالية. { وان فعل} الحالية الشرطيّة، {ان فعل} الشرطيّة :

	[...]	ϑ	إ	∃	ف	فا	(مف)
(6)	خرج زيد	و	قد	ϕ+	نزل	المطر	
(7)	خرج زيد	ϕ	ϕ+	ϕ+	يركب	ϕ	حمارا
(8)	خرج زيد	و إن	لم	يخرج		عمرو	
(9)	يخرج زيد	ϕ إن	لم	يخرج		عمرو	

هذا إضافة إلى التشارط الاشتقاقي الإعرابي الذي يجعل الجملتين (7) و ('7) من بنية مقولية واحدة :

('7) خرج زيد راكبا حمارا

وسنعود إليها في باب مقبل.

إذا صحّ أنّ الجمل الأربع الماضية تعود إلى شكل إعرابيّ مجرّد واحد فإنّه:

أ – يصبح من المتوقّع المنتظر أن تكون الحال مهيّأة للتعبير عن الدلالة الشرطيّة، ما دامت الوظيفتان من صنف إعرابيّ واحد،

ب – يصبح التركيب [وإن...] غير مثير لأيّ إشكال، إذ ينحلّ التساؤل والتردّد في أمر هذا التركيب أهو حال أم شرط؟ أيجوز أن تكون الحال غير موجبة أم لا ؟ (انظر اختلاف النحاة في الأستراباذي شرح الكافية : IV / 99 – 100)،

جـ – حسب العلاقة الشحنيّة التي عقدنا ها بين [إن] و [قد] يتبيّن لنا أنّ التركيب [و إن] تعويض لإمكان التركيب [وقد] :

(6) خرج زيد وقد نزل المطر

('8) * يخرج زيد وقد ينزل المطر

(10) يخرج زيد و إن نزل المطر

فاجتناب البنية ('8) إذن كان تجنّبا لاختلاط الحال بالاستئناف ومن ذلك كانت (10) معوّضة لها.

د- وإذن فاختلاف الوسم الاشتقاقي للبنية [ϑ أ ∃ ففا(مف)]، غرضه استفراغ الدلالات المحتملة والممكنة في هذه البنية المجرّدة، وهذا مدلول تقريرنا أنّ المستوى التصريفي تعيين لاحتمالات دلالية شحنية موجودة في البنية الإعرابيّة المجرّدة.

ليست البنية [ϑ أ ∃ ففا (مف)] بنية مشتركة بين الحال والشرط فقط بل هي بنية تشمل جميع الوظائف كما سنبيّن في فصول قادمة. وسنرى، وإن كان بحثنا غير تامّ أنه اعتمادا على هذه البنية، واعتمادا على قواعد التشارط الاشتقاقي الإعرابي يمكننا أن نفسّر جميع الظواهر الاشتقاقية والإعرابيّة، وجميع الوظائف اعتمادا على النظريّة التواجديّة المقوليّة التي قدّمناها في القسم الثاني.

§ 12 ـ قاعدة اختزال الأحداث الإنشائيّة

لماذا يظهر الفرق شاسعا، في المستوى التصريفي بين «جاء زيد يركب حمارا» و« يجئ زيد وإن جاء عمرو»، رغم رجوعهما إلى بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة.

يعود ذلك قبل كلّ شئ إلى قواعد التعجيم النسبيّة التي قدّمناها في الفصل السابق (§ 4).

فالجملة الكبرى مسيّرة بإثبات (بإيجاب إنشائي) والإحالة «جاء» مسيّرة بوجود إيجابي [+ جاء]، وكذلك الجملة الصغرى «يركب». ولّما كان الموجب غير متأكّد الوسم فإن الإنشاء الثانوي المسيّر ليركب لم يكن موسوما، لكنّ محلّه موجود ومشحون بإيجاب لا يُرى ولا يُسمع.

لو وضعنا «الواو» قبل «يركب» وإنشائها، لدلّت الواو على ربط بين «جاء» و «يركب» فإذا كان هذا فقد يدلّ على أنّ الإنشاء الواقع في أوّل الجملة مرتبط مباشرة بالإنشاء الواقع في وسطها [أ ϑ أ] اذا كان هذا فالإنشاءان من درجة واحدة، حسب ما يتطلّبه العطف. وإذا كانا من درجة واحدة فلـ « يركب» ما لـ «جاء» من استقلال، فيكون الاستئناف.

هذه القضيّة غير مطروحة في المثال «خرج زيد وقد نزل المطر» لأنّ الإنشاء السابق لـ «خرج» يخالف الإنشاء السابق لـ «نزل»، فوضع الواو لا يضرّ ولا ينفع في تمييز الإنشاء ين بدليل صحّة قولك «خرج زيد قد نزل المطر» (في الأساليب القديمة).

ممّا يدلّ على صحّة هذا التحليل أنّك إذا وافقت في الإنشاء بين «خرج» و«نزل» على غرار «جاء» و «ركب» فإنّ وضع الواو في تلك يصبح على أثر موافق لوضع الواو في هذه ، بدليل أنّ «قد خرج زيد وقد نزل المطر» تصبح على الاستئناف لكون الإنشاء ين من درجة واحدة.

سنفسّر الفرق بين [إنْ] و [وإنْ] في باب لاحق. لكنّنا هنا نلاحظ أنّ الحاجة إلى الشحنة [±] هو الذي يستوجب تعجيم [إً] حسب قواعد التعجيم. ولقد فسّرنا لماذا لا يقع التعبير عن [±] الإنشائية بـ «قد».

يتبيّن من هذا أنّ قواعد تعجيم الشحن الوجوديّة (الإنشائية والإحالية) هي التي تحدث الفروق البنيويّة الظاهرة، لكنّ الأصل المقولي والإعرابي أصل واحد.

لننظر الآن في الأمثلة التالية :

(1) إنّ المطر نازل و [+ϕ] الشمسَ مضيئة
(2) ليت الشباب يعود و [−ϕ] السعادةَ تطول
(3) كان المطر نازلا والشمسُ مضيئةً
(4) ظننت المطر نازلا والشمسَ مضيئةً
(5) كتب زيد رسالةً وعمرو كتاباً

نلاحظ أوّلا أنّ سلوك العامل الإنشائي لا يختلف عن سلوك العامل الإحالي (أكان ممثّلا للاعتقاد أم لم يكن)، وهذا ممّا يؤكّد رأينا في ربط عمل الحدث الإنشائي بالحدث الإحالي، وثانيا أنّ هذه الظواهر المتشابهة ترجع إلى قاعدة عامّة نسميّها قاعدة اختزال العامل.

هذه القاعدة في رأينا صورة من قاعدة أعمّ.

إذا صحّ أنّ البنية بطبعها تميل إلى الانخزال في الشحنة الوجوديّة وإلى الانخزال خاصّة في الشحنة الإنشائية فهذه الظواهر التي لاحظناها جميعا تعود إلى هذه القاعدة.

لمّا كانت الشحنة أساسا شحنة إنشائيّة فإنّنا نسمّي هذه القاعدة بقاعدة «اختزال المحلّ (أو الحدث) الإنشائي».

يبدو لنا أنّ ملء المحلّ الدّال على العلاقة التواجدية [θ] ونسمّيه من الآن فصاعدا بالمحلّ الواوي، لكون الواو أمّ العلاقة التواجديّة في البنية التصريفيّة (لا المقوليّة)، ملء له صلة بقاعدة «اختزال المحلّ الإنشائي» عند التعجيم.

يبدو لنا في العموم أن ملء المحلّ الواوي :

– يقع عند التوافق التامّ بين الشحن الوجوديّة الإنشائية،
– ويقع عند الاختلاف في بعض الحالات

من الصّعب الآن أن نحدّد القاعدة المسيّرة لهذا الملء، لكنّنا نلاحظ أنّ قواعد الوصل والفصل التقليديّة لا تستجيب تماما لأغراضنا. نلاحظ أخيرا أنّ هذه الملاحظات وإن بدت ظاهريّا بعيدة عن قضيّة «فاء الجزاء» فسيتبيّن لنا أنها قضيّة واحدة.

الفرق أنّ ما درسناه يتعلّق بالعنصر الثاني من التواجد :

إ̄ ∃ ففا (مف) ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)،

أمّا الفاء، فاء الجزاء فتقع في الجواب، أي في العنصر الأوّل.

وللوصول إليها علينا أن نستدلّ على أمرين :

أ – أنّ المحلّ الواوي متّصل بالإنشاء الذي يليه ولا يقع في الوسط كما يوهمنا تصرّف المناطقة مع الرابط.

ب – وأنّ جميع الأبنية الإعرابيّة والاشتقاقية كلّها تخضع للبنية [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] سواء أكانت الأولى أم الثانية، أي بتعبير آخر مقرّب لمقاصدنا : لا فرق بين الجملة الابتدائية والجملة الاستئنافية في وجود المحلّ الواوي، ولا فرق بين الاسم والفعل والجملة في وجود هذا المحلّ الواوي. أي بتعبير آخر : كل عنصر نحويّ مهما كان، يحمل في أوّله محلاّ واويّا قابلا للتعجيم ولعدم التعجيم حسب قواعد معيّنة. لكن علينا قبل هذا أن ندعّم قاعدة اختزال الأحداث الإنشائية، و أن نستدلّ على (أ)، و (ب) المذكورتين أعلاه، لفهم ظاهرة ما يسمّى بفاء الجزاء التي اعتبرت صنو الجزم و [إن] في تمييز الدلالة الشرطيّة.

§ 13 – دور التوافق والاختلاف الإنشائي في علاقة الاختزال الإنشائي بالتعجيم الواوي

أشرنا في فقرة سابقة إلى إمكان الرمز للتواجد الإنشائي الإحالي بالرمز [إ̄(مف)]. وضعنا [(مف)] بين قوسين علامة على إمكان الاستغناء عنه لسببين :

أوّلا – لا وجود لإحالة بدون إنشاء ويمكن للإنشاء أن يكون بدون إحالة. وهذا بيّن في ما سمّي بأسماء الأفعال وما كان من صنوها.

ثانيا – حسب قاعدة الانخزال الشحني وهو صورة من تشارط عناصر الأساس الحقولي المكون للدور التكراري [∃ ⟶ ح ⟶ حا] تسعى العناصر

الإحاليّة إلى الانخزال في الشحنة الوجوديّة الإحالية وتسعى الشحنة الوجوديّة إلى الانخزال في الإنشاء المنخزلة عناصره في الشحنة الإنشائيّة الممثّلة للشحنة الاعتقاديّة.

لهذا فالتواجد المزدوج [إٓ (مف) ϑ إٓ (مف)] مهيّأ مبدئيًا للانخزال الشحني وللتحوّل إلى الصورة [إٓ ϑ إٓ].

إذا رمزنا للمحلّين الإنشائيين هذين بما ينخزلان إليه من الشحن فإنّه لا بدّ أن نجد التوزيعات الشحنية التي درسناها في القسم الثاني {(وجوب، إمكان) (جمع، شرط، انفصال)}.

ليس هذا الذي نقوله مجرّد عمليّات نظريّة. فالمنهج الافتراضي الاستلزامي الذي نتبعه قد بيّن إلى حدّ الآن أنّه أقوى من الوصف في استيعاب الظواهر الاختبارية. فانخزال الجملتين التاليتين إلى قيمة شحنيّة واحدة هو الذي يجعلنا نعتبرهما مشتركتين في الدلالة الشرطيّة :

إٓ	(مف)	ϑ	إٓ	(مف)
ϕ –	ازرعْ	فـ	±ϕ	تحصد
إنْ	تزرعْ	ϕ	±ϕ	تحصد
±	(مف)	ϑ	±	(مف)
±إٓ		ϑ	±إٓ	

[نذكّر أن إنْ = [± ⟵ -]

إنّ العلاقات الممكنة بين الحدثين الإنشائيين في [إٓ ϑ إٓ]، علاقات عدّة :

أ – يمكنهما أن يكونا أساسيين،

ب – أو أن يكونا ثانويين،

جـ – أو أن يكون أحدهما أساسياً والآخر ثانويًا،

د – أو أن يكونا في الحالات الثلاث الماضية من نوع واحد،

هـ – أو أن يكونا في الحالات الثلاث الأولى من نوعين مختلفين.

من الأكيد مسبّقا أنّ اختزال الأحداث الإنشائيّة، وأنّ تعجيم المحلّ الواوي وعدم

تعجيمه وظيفتان متناسبتان تتحقّقان في انتظام معيّن بحسب المتغيّرات العلائقيّة المذكورة بين الحدثين.

لا شكّ عندنا مثلا أنّ الاختزال التعجيميّ للإنشاء، وتعجيم المحلّ الواوي في «إن السماء صافية والشمسَ مضيئةٌ» يعودان إلى كونهما من النمط (إ̄1 ϑ إ̄1)، وأنّ عدم الاختزال التعجيمي لـ [إن] وعدم تعجيم المحلّ الواوي في الجملة :

(1) أتخرج إن نزل المطر

راجع إلى كونهما من النمط (إ̄1' ϑ إ̄2).

أمّا تعجيم المحلّ الواوي وعدم تعجيم الإنشاء في :

(2) خرجت و المطر نازل

فراجع، إضافة إلى قاعدة عدم تعجيم الإيجاب، أساسا إلى أنّهما من النمط (إ̄1' ϑ إ̄1'). أمّا الجملة :

(3) قد خرجت والمطر نازل

فإلى النمط 2 وهو النمط المسيّر للمثال الأوّل. وبالمقارنة بين المثال (3) والمثال (1) نلاحظ تكاملا في التعجيم واختزاله في النمط (إ̄1' ϑ إ̄2)، إذا عُجّم الإنشاء اختُزِل المحلّ الواوي وإذا اختُزِل الإنشاء عجّم المحلّ الواوي.

هذا التكامل يبرّر إمكان التعجيمين في المثال :

(4) أخرج وإن نزل المطر

لأسباب وعدنا بالنظر فيها.

لذا فنحن ننتظر أن يكون التوازن بين الاختزال والتعجيم مفسّرا للحالة التالية والحالة التي تليها :

(5) إن نزل المطر خرجت (إ̄2' ϑ إ̄1')

(6) إ ن نزل المطر فقد أخرج (إ̄2' ϑ إ̄1')

فالمقارنة التي أجريناها بين المثالين (1) و (3) ، تشبه تماما حالة هاتين الجملتين في التقاء إنشاء أساسي وإنشاء ثانوي مختلفين أحدهما معجّم الإنشاء والمحلّ الواوي والآخر غير معجّم للمحلّ الواوي. فالفرق في ترتيب الإنشاءين لا غير.

هذه هي المجموعة الأولى من مظاهر اختزال المحلّ الإنشائي وعلاقته بتعجيم المحلّ الواوي وعدم تعجيمه. نتحوّل الآن إلى المظهر الأخير والأساسي.

§ 14 ـ علاقة الاختزال الإنشائي بوحدة المنطلق الشحني الوجودي المنشئ للبنية

مهما كان عدد الأحداث الإنشائية في جملة من الجمل فإنّه بمقتضى قاعدة الانخزال الشحنيّ ينخزل كل إنشاء ثانويّ إلى الإنشاء المسيطر عليه : وهكذا حتّى تنتهي الجملة إلى الانخزال في الإنشاء الرئيسيّ الأوّل المسيطر على كلّ الجملة.

هذه القاعدة قاعدة حدسيّة معروفة في البلاغة. فمهما كانت الجمل الفرعيّة في إثباتها أو عدم إثباتها فهي لا تكون أمرا ولا استفهاما ولا إثباتا ولا تعجّبا إلاّ بمقتضى العمل اللغويّ الأوّل المسيطر على كلّ الجملة. فالأمر في الجملة التالية لا يغيّر شيئا من خبريتها وكذلك الاستفهام في الجملة التي تليها :

(7) أشار إليه أن اخرج

(8) لا أعرف أجاء زيد أم لم يجئ

ومن المنتظر أنّ الأمر يكون على هذا الوجه مع الشرط في الأمثلة التالية :

(9) أُخرجْ إن جاء زيد

(10) أتخرج إن جاء زيد

(11) ما أكذبك إن جاء زيد

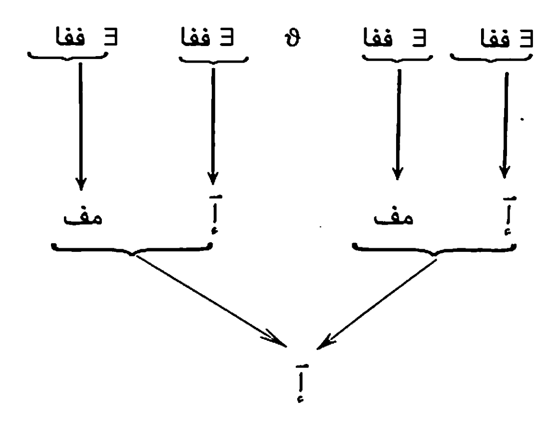
(12) بئس الشيء إن جاء زيد

(نهمل هنا دور الشرط في تعليق الإنجاز فقد درسناه في القسم الأوّل)

هذا الاختزال الحدسي البلاغي مشكلن على صورة خاصّة في المنطق الصناعي فالقاعدة المنطقية العامّة أنّ صدق عناصر الجملة أو كذبها ينخزل إلى صدق الجملة كلّها أو كذبها (انظر قواعد الحلّ الاختزالي مثلا في Quine 1972, p 40).

نعتقد مبدئيّا أنّ الاختزال البلاغي، والاختزال المنطقي الصناعي كلاهما صورة متميّزة من قاعدة الاختزال الإنشائي الشحنيّ.

هذا لا يعني أنّ الجملة بالضرورة ينبغي أن تأخذ قيمة شحنة الإنشاء الرئيسيّ، إذ يمكن (وهو الأغلب) للإنشاء الثانوي أن يعدّل من الإنشاء الرئيسيّ وشحنته كما يتبيّن من الأمثلة (9 ـ 12) لكن في العموم يمكن تقديم الاختزال الإنشائي على الصورة التالية :



وهذا الاختزال لا يعطّل إلاّ إذا كانت الحالة (آ ϑ آ)،

ويقع تعطيله بإحدى العمليات التالية :

(1) تعجيم المحلّ الواوي والمحلّ الإنشائي الذي بعده إذا كان غير [+]

(2) تعجيم المحلّ الواوي دون المحلّ الإنشائي

(3) تعجيم المحلّ الإنشائي دون المحلّ الواوي

أمّا عدم تعجيم الاثنين فلا يكون إلاّ في إطار القواعد النسبيّة العامّة للتعجيم.

نلخّص الاختزال الإنشائي في الصياغة [آ ϑ آ ⟵ آ]. ونلاحظ أنّ هذا الاختزال ضرب من التراجع التأليفي الذي يعود بالبنية إلى نشأتها الشحنية الوجوديّة الأولى [∃] كما رأينا في القسم الثاني. ولذلك فإنّ العمليّة التحليليّة التي تولّد بالإثراء [∃ حـا] من [∃] وتولّد التواجد الحدثي من التواجد الشحني فتولّد بالدور التكراري عناصر الاشتقاق وأبنية الإعراب المتتالية بالملء الاشتقاقي تتاليا هندسيًا في المستوى التصريفي، عمليّة تحافظ على البنية في هذا التطوّر، وتحافظ على البنية أيضا بإرجاع الثراء الدلالي الناتج عن التحليل إلى الفقر الدلالي المنطلق منه التحليل.

فالقاعدة الاختزالية [آ ϑ آ ⟵ آ] قاعدة تحافظ على وحدة إنشاء البنية بإرجاعها إلى شحنة وجوديّة إنشائية واحدة.

وإذن فعدم وجود جملة تحتوي على إنشاء ين معجّمين ضرب من ضروب قاعدة الاختزال الإنشائي والشحنيّ.

من هذا الباب يمكننا أن نفهم لماذا لا تصحّ الجملة التالية :

(13) * إن قد {خرج / يخرج} الرجل ...

ومن هذا الباب أيضا يمكننا أن ننظر في فاء الجزاء :

(14) إن خرج الرجل خرجت

(15) إن خرج الرجل فقد أخرج

(اعتمادا على قاعدة الرضيّ : ما لا يصلح أن يكون بعد «إن» لا يصلح أن يكون في الجواب (شرح الكافية IV/ 111)).

تتضمّن قاعدة الانخزال الشحني [∃ ⟵ حـ ⟵ حا] (إ ⟵ (مف)] أنّ العناصر ذات درجات انشائية تقوي بقدر قرب الإحالة من الإنشاء. اذا ربطنا هذه القاعدة بالقاعدة [إ آ ⟵ آ]، فإنّنا نتحصّل على مقياس يحدّد إنشائيّة بعض العناصر المشكوك في إنشائيتها اعتمادا على العناصر التي لا شكّ في إنشائيتها. فانطلاقا من تجربة الجملة (13) يمكننا أن ننظر في الجمل التالية :

(16) * قد ليس الرجل مريضا ≠ قد لا يكون مريضا

(17) * قد بئس الرجل ≠ بئس الرجل

(18) إن ليس الرجل مريضا ≠ ان لم يكن ...

(19) إن بئس الرجل ≠ ان {ساء، قبح) الرجل

هذه الجمل تبيّن ، إذا استدللنا بها على درجة إنشائية في ما يلي [إن] :

أ- ان اللحن لحن بإزاء الدلالة الإعرابيّة، وليس مجرّد اختيار شكليّ اختارته العربيّة،

ب - وأنّ قاعدة الاختزال الشحني والإنشائي ذات دور مّا في وجوب ملء المحلّ الواوي بفاء الجزاء إذا وقعت هذه العناصر ذاتها في الجواب.

إذا كان هذا فإنّه يمكننا أن نستدلّ على أنّ فاء الجزاء لا تميّز الشرط في شيء بل هي مظهر من مظاهر حقيقة بنيويّة إعرابيّة دلاليّة عامّة.

§ 15 ـ قاعدة الاختزال الشحني ونظريّة المسترسل الاشتقاقي الحرفيّ الفعلي الاسمي

تتضمّن قاعدة الدور التكراري [∃ ⟷ حـ ⟷ حا] العمليتين :

التحليلية المكونة للأبنية الحدثية الوجوديّة والتواجديّة والتأليفيّة المكوّنة للاختزال الإنشائي الشحنيّ.

إذا صحّت نظريتنا الداعية إلى اعتبار أنّ الاشتقاق ولّد المقولة الحرفية لتكوين قسم الحرف من [∃] والمقولة الفعلية لتكوين قسم الفعل من [حـ] والمقولة الاسميّة لتكوين قسم الأسماء من [حا] وإذا صحّ ما زعمناه من نبر دلاليّ يجعل بعض الأسماء

أقرب إلى الأفعال من بعض، وإذا صحّ ما دعّمنا به هذا من ذوبان [حا] في [حـ] وذوبان [حـ] في [Ǝ] ذوبانا يحدث درجات في الفعلية والحرفية، وإذا صحّ زعمنا أنّ بعض العناصر أقوى من بعض في إنشائيتها فإنّه :

أ - يمكن تفسير ظاهرة عدم عمل الحرف في الحرف مباشرة بأنّه مظهر من مظاهر قاعدة الاختزال الإنشائي الشحني [إٓ إٓ ←——— إٓ]، إذ بقدر الإنشائية يقوى التعبير عن الشحنة ويسعى الحرف من الفعلية الحدثية إلى الدلالة الشحنية الخالصة المولّدة للحرف التامّ عند التعجيم.

ب - ويمكننا أن نجزم اعتمادا على هذا أنّ التقسيم الثلاثي (حرف، اسم، فعل) هو الحدّ الأدنى واللازم في أقسام الكلام،

جـ - إلاّ أنّه من الخطإ الفادح أن تفكّر اللسانيات في تصنيف مثاليّ فيه كلّ عنصر ينتسب إلى قسم لا يخرج منه. فقاعدة الدور التكراري تنصّ على العكس وهو أنّ الألفاظ الواسمة للحركة [Ǝ ←——→ حـ ←——→ حا]تعبّر عن هذه الحركة بتكوين عناصر اشتقاقيّة موزّعة عموما حسب الدرجات التالية :

1 - حروف أقوى من حروف في الدلالة الشحنية،

2 - حروف أقوى من حروف في الدلالة الفعلية الحدثية

3 - أفعال أقوى من أفعال في الدلالة الحرفية الشحنيّة

4 - أفعال أقوى من أفعال في الدلالة الفعلية الحدثية

5 - أفعال أقوى من أفعال في الدلالة الاسمية الحادثيّة

6 - أسماء أقوى من أسماء في الدلالة الفعلية الحدثية

7 - أسماء أقوى من أسماء في الدلالة الاسمية الحادثية

8 - أسماء أقوى من أسماء في الدلالة الحرفيّة الفعليّة

9 - أسماء أقوى من أسماء في الدلالة الحرفية الشحنيّة

هذه الدرجات تكوّن دائرة استرساليّة اشتقاقيّة. وهي دائرة لا بدّ من اعتبارها ومن ربطها بقانون الشرط الجمعي، وقانون التشارط والاسترسال لفهم الأبنية النحويّة ودلالاتها.

ليست هذه الدرجات التسع أقساما تسعة بل هي مجرّد تقريب لفهم المسترسل ونقدّم لها أمثلة سريعة نقرّ أنها مازالت تحتاج إلى مزيد دراسة :

(1) (إنّ، لا)، (2) (ليت ، لن) (3)(ليس، نِعْمَ)، (4) (خرج ، اخْرُجْ)

(5) (يخرج،..) (6) (خارج ، مضروب، ضرب)، (7) (رجل، زيد) (8) (فوق، أمام) (9) (إذا، إذ، منذ).

نلاحظ عرضا أنّ هذا الاسترسال الاشتقاقي مرتبط بنفس القاعدة التكراريّة المولّدة لقاعدة الاختزال الشحني والإنشائي، وهي نفس القاعدة المولّدة للتواجد الإنشائي الإحالي، وللتواجد المزدوج [آ (مف) θ آ (مف)]. إذا كان هذا فلنلاحظ عرضا أنّ المجال الاسترسالي المحصور تقريبيّا في (4) و (5) ، هو المجال الذي لا يعجّم فيه المحلّ الواوي بفاء الجزاء.

إذا انتبهنا إلى أنّ هذه القاعدة التكراريّة هي نفسها التي اعتمدناها لتدعيم قانون الشرط الجمعي، فإنّه يمكننا ألاّ نستبعد أنّ (فاء الجزاء) مظهر من مظاهر تحقق قانون الشرط الجمعي في إطار تتدخّل فيه قاعدة الاختزال الشحني، وقانون التشارط والاسترسال بين الأبنية.

إن صحّ هذا، كان الوداع الأخير للتصنيف اللسانيّ، وللمفهوم الجامد للبنية النحويّة ودلالتها، هذا المفهوم الذي ركّزته التصوّرات الفيزيائية اللفظيّة، والتصوّرات الصياغيّة المنطقيّة الصناعية التقليديّة.



2/III

مبدأ المحافظة على البنية المقولية ودور المحل الواوي في تعديل القيم الشحنية والصدقية للتواجد عند تمايز الأبنية المصرفة

III/2 .1 افتراضات في تعديل الحدث الإنشائي الرابط لقيم المترابطين بفضل تخصيص الإعراب له محلاً في البنية [ϑ إ⌉ ∃ ففا (مف)]

§ 16 ـ ضرورة الاستدلال على أنّ الربط يجعل المربوط في قيمة المربوط

إنّ الغرض من هذا الباب تدعيم مفهوم المحلّ الواوي في البنية الإعرابيّة المجرّدة اعتمادا على المنهج الافتراضي الاستلزامي وذلك لتفسير الظواهر الاختبارية.

إن كان من الطبيعي عند الوصفيّين أن تعطف بالواو و أخواتها {و ...}، وأن تستأنف بها، وأن تجعل الواو للحال، والفاء للسببيّة الناصبة، وأو الناصبة للاستثناء، والفاء للجزاء والواو للقسم، ولربّ وغيرها، فإننا على خلافهم نتساءل في هذه البديهيات والمسلّمات، ونقف مندهشين مستغربين أمام بعض القضايا.

لماذا وسمت اللغة هذه الوظائف النحويّة المختلفة بألفاظ موحّدة ؟ أليس هذا الوسم المشترك دليلا على علاقات بنيويّة إعرابيّة دلالية دفينة ؟ إنّ مثل هذا التساؤل هو الذي جعلنا نكتشف العلاقات التواجديّة، وجعلنا نتفطّن إلى تعامل بنيويّ عرضنا كثيرا من مظاهره ابتداء من القسم الأوّل.

لكن بقيت أمامنا بعض الأسئلة الساذجة، فقد يبدو من الغريب أن نتساءل السؤال التالي : من أين للاشتقاق أن يضع في مكان مّا الواو أو الفاء ؟

لنسلّم بأنّ العطف يحتاج إلى رابط، حتى يلحق المربوط بالمربوط اليه، ولنقتنع بأنّ تعاملنا مع الأشياء في الكون يقتضي منّا أن نسلّم بأنّ ربط شيئين يستدعي حبلا رابطا ليس هو من هذا ولا هو من ذاك ؟ لكن ألا يكون هذا التسليم مخفيا لموقف خطير مضمونه أنّ البنية النحويّة قدّت على قدّ خصائص الأشياء في الكون ؟ أفلا يدعو هذا إلى أن نصرّح بأنّ البنية النحويّة تعكس بنية الأشياء في الكون ؟ وإذن فكيف نفسّر أنّ زيدا وعمرا خرجا معا في الكون الخارجي ، في حالة الأشياء الواقعيّة، وأنّ اللغة عكست حالة الأشياء هذه على صور مختلفة منها : «خرج زيد وعمرو» ومنها «خرج زيد وعمرا» ومنها «خرج عمرو وزيدا» ومنها «خرج زيد » فقط ونسكت وكأنّ عمرا لم يوجد ؟

السؤال المحيّر الأساسي، في هذا المجال : إذا كان الشيء شيئا قبل أن يربط، وكان الحبل حبلا قبل أن نربط به، فمن أين للغة أن تجعل عنصرين مختلفين على وظيفة واحدة عند العطف ؟ إذا قلت « رأيت البقرة والحمار» فما هو الحبل الذي في الواقع والذي جاءت الواو تعبيرا عنه وما هو الشيء الذي في الواقع يجعل «الحمار» مشاركا للبقرة في المفعوليّة ؟ إذا قلنا إنّ الرابط هو «الرؤية» فالرؤية ليست «الواو». وإذا قلنا إنّ الواو عوّضت تكرار «رأيت » فمن أين أتت الواو في قولك «رأيت البقرة ورأيت الحمار» والحال أنّ الرؤية واحدة لا رؤيتان ؟ ثم كيف فعلنا لنخلق من شيئين شيئا واحدا ومن الشيء الواحد شيئين على خلاف الواقع، لنخلق بعد ذلك بينهما حبلا ليس له وجود في الواقع ؟

ثم إذا كان الحبل في الواقع غير متّصل بالأول ولا بالثاني في أصله ؟ فهل الواو كذلك في اللغة ؟ وأين كانت مخبّأة في اللغة، قبل أن نخرجها للربط ؟

سنحاول في هذا الباب أن نبيّن أنّ الحبل اللغويّ النحويّ لم يكن مخبّأ في صندوق فأخرجناه لربط الشّيئين النحويين بل هو جزء من جسم الشيء النحوي نفسه، وأنّ الشيئين النحويين لم يكونا شيئين قبل الربط، بل كانا شيئين يحتملان الاتفاق والاختلاف، وأنّ حبل الربط هو الذي يجعل الحامل للرابط من جنس العنصر الآخر.

سنحاول (بتعبير حقيقيّ غير مجازيّ) أن نستدلّ على المسلّمة التّالية «إذا ربطت عنصرا . «ب» بعنصر«أ» اعتمادا على الرابط الذي هو جزء من «ب» فإنّ «ب» تصبح هي «أ» »، أي أن نستدلّ في الآن نفسه على أمرين :

أ - أنّ الرابط جزء من أحد الطرفين، وليس عنصرا واقعا بين الطرفين،

ب - و أنّ الطرف الحامل للرابط، بمقتضى حمله للرابط، يصبح مساويا للطرف الأوّل ، معادلا له في الوجود والعدم،

جـ - بحيث إذا لم تعتبر أنّ الرابط جزء من أحد الطرفين (أي لم تعتبر النقطة (أ) فإنّك لا تتوصّل إلى النقطة (ب)، وإذن لا يمكنك أن تفهم لماذا المعطوف على الفاعل فاعل مثله، والمعطوف على المفعول مفعول مثله (الخ...)

إذا كان الوصفيّون مقتنعين بأنّه من الطبيعيّ أن يكون المعطوف مشاركا للمعطوف عليه في الوظيفة، فإننا نتساءل في هذا الأمر لماذا هو كذا ؟

وليس هذا التساؤل ضربا من العناد كالعناد الذي يكون من سائلك عن الأسود لماذا هو أسود، وإن كان هذا التساؤل بالذات هو الذي جعل الفيزياء الضوئية تتقدّم. بل هو تساؤل يبرّره النظر في هذه المفارقة التي تجعل ما بعد الواو التي للمعيّة واوا تمنعك في مستوى العلامات والعمل الإعرابيين أن تعتبر الثاني من وظيفة الأوّل (وهو المستوى

الإعرابيّ المصرّف) وتمنعك في المستوى الإعرابي الدلالي المجرّد أن تعتبر الثاني على وظيفة غير وظيفة الأوّل.

وفعلا فـ «عمرا» في الوظائف مفعول معه يمكن الاستغناء عنه وهو في المعنى مشارك لزيد في الخروج فهو معطوف عليه .

لقد حاولنا في القسم الثاني تفسير دلالة المفعول معه، والفرق بينها وبين دلالة المعطوف (§ II / 37). ويمكننا وصفيّا أن نقتنع بأنّ المفعول معه مفعول معه. ولكن أليس من اللازم أن نبيّن أنه ينبغي أن يكون في المعنى معطوفا وأنّ هذا المعنى هو من النحو ، وأنّ النحو قد اختار الواوللمعيّة ليشير إلينا بأنّ المعنى النحويّ هو الأصل، وأنّ العطف والمعيّة في الأبنية اللفظيّة صورتان من بنية واحدة ؟ فإن بينّا هذا انفتح لنا باب لتفسير العلاقة بين الحال التي هي في محلّ النصب كالمعيّة التي هي في محلّ النصب وبين العطف الذي هو من غير المنصوبات. وإذا بيّنّا هذا انفتح لنا باب لتفسير العلاقة بين الحال والمعيّة والاستئناف والعطف. وإذا بيّنا هذا صار من الطبيعي أن يمتزج الحال والشرط في [و إن] ، وصار من الطبيعي أن نجد في الشرط «فاء» شبيهة بواو الحال، وصار من الطبيعي أن يكون الشرط شبيها بالعطف والاستئناف والحال والمعيّة وصار من الطبيعيّ أيضا أن يكون النعت والبدل والتوكيد ضروبا من العطف وإذن فقد تقدّمنا أكثر في الاستدلال على أنّ الأبنية المختلفة تخضع لقانون «الجمع الشرطيّ» في جميع مستوياتها.

§ 17 – ضرورة الاستدلال على أنّ وجود الرابط مع الأوّل معادل لوجوده مع الثاني

لنعد إلى المسلّمة التي ترى أنّه من الطبيعيّ أن تربط عنصرين برابط كما تربط شيئين بحبل.

نلاحظ، إضافة إلى ما بيّنّاه من أنّ اللغة لا تصوّر حالة الأشياء بهذه البساطة (لكونها موضوعة لتصوير كل الحالات الممكنة المجاوزة للحالات المعيّنة)، أنّ هذه المسلّمة لا تستوعب وجود أدوات الربط حيث لا ربط في الظاهر.

لنبدأ بفاء الجزاء. تقع هذه الفاء في الجواب أي في رأس الجملة. فإذا كانت واو المعيّة أو واو الحال أو الفاء السببيّة حروفا تربط الجملة الصغرى الفرعيّة بالجملة الكبرى الأصليّة ، فإنّ فاء الجزاء في غير مكانها لأنّ الأصل أن يربط التابع بالمتبوع لا أن يربط المتبوع بالتابع. والأصل أيضا أنّ ما يكون في رأس الجملة الكبرى من الروابط يربط الجملة الكبرى مع ما تحتويه من جمل صغرى بما هو خارج عنها لا بما هو فيها.

ففي الجملة التالية :

(1) خرج زيد فأقبل عليه عمرو وهو ضاحك

وقعت الواو (واو الحال) لربط الجملة الصغرى بالكبرى «أقبل»، ووقعت الفاء لربط الكبرى مع ما فيها بما هو خارج عنها وهو «خرج زيد» فمن الشذوذ إذن أن تقع الفاء التي للجزاء رابطا بين الكبرى والصغرى، فيكون ما في رأسها رابطا للكبرى بالصغرى، ويكون ما في رأس الصغرى رابطا للكبرى بما هو خارج عنها :

(3) سيخرج زيد فإذا خرج فإنّ عمرا سيقبل عليه.

ليست هذه القضيّة قضيّة زائفة . إذ كانت السبب، أو أحد الأسباب التي جعلت جزءا لا بأس به من تراثنا النحويّ يعتبر (الشرط والجواب) جملتين مستقلّتين لولا الرابط [إن] لما كانتا جملة واحدة، وكانت من الأسباب التي حملت كثيرا منهم إلى تشبيه الجواب بالمستأنف عن الشرط. وقد تكون هذه الظاهرة بشذوذها من الأمور التي شجّعت البصريين وأتباعهم الذين أثّروا في النحو المدرسي كابن مالك على اختيار عمل الشرط في الجواب على خلاف العكس وهو مبدأ عمل الأوّل في الثاني الذي يستوجب باتفاقهم على أنّ الشرط قيد على فعل الجواب أن يكون الجواب عاملا في الشرط.

إذا كان هذا فمن اللازم أن نبيّن أنّ وجود الرابط بين المعمول والعامل في العامل عوض المعمول أمر ممكن وتحتمله القواعد النحويّة وأنّه لا يغيّر شيئا من البنية العامليّة.

قد يبدو للقارئ أنّه من الغريب أن نستدلّ على أنّ اللغة (واللغة العربيّة خاصّة) إذا كانت في الغالب تربط على الصّورة [أ. ϑ ب] فهي تقبل أيضا أن تربط على الصّورة [ϑ أ.ب]، أي أن تجعل الرابط في الأوّل دون الثاني، بشرط أن تنفّذ هذا على الصورة [ب. ϑ أ] التي لا تعني أن [ب] أصبحت العامل، بل تعني فقط أنّ اللغة تحافظ صوريًا وشكليًا على الموقع الثاني للواو ، وإن كانت تعني أنّه الأوّل. لكن ! ألم نقدّم منذ الباب الأوّل من هذا القسم، وفي هذا الفصل بالذات، أنّ العنصر المربوط يحمل معه رابطه. إذا صحّ هذا الزعم فمنطقيًا ينبغي أن ينجرّ عن قبولنا للإمكانين [ب. ϑ أ] و [أ. ϑ ب] أن نفترض أنّ الأصل هو [ϑ أ. ϑ ب]. أي أن نفترض أن المربوط والمربوط إليه كلاهما يحمل معه رابطه.

يفيدنا من الناحية الاختباريّة الإقرار بـ [ϑ أ. ϑ ب]، [ϑ ب . ϑ أ]

أوّلا – لتفسير وجود أداتي ربط في الجمل المختلفة. فواقعيًا فاء الجزاء لا تغني عن واو الاستئناف وفائه،

ثانيا – لتفسير جمل من النمط { وتبعا لذلك فإنّي ... } دون الحاجة إلى تأويلها

بالشرط، وكذلك الجمل التي من صنف [مبتدأ فخبر] [خبر فمبتدأ] «الذي يأتيني فله درهم» دون الحاجة إلى تأويل شرطي.

ثالثا – لبيان أنّ منهجنا الوصفيّ (الافتراضي الاستلزامي القائم على مفهوم التواجد الشحنيّ) قادر على تفسير ظواهر لغويّة شاذّة في العربيّة [كواو ربّ] وفي غيرها كإعادة [et] في أوّل العطف في الفرنسيّة.

§ 18 ـ عدم قدرة المنهج الوصفي على استيعاب تكرارية [ϑ إ ∃ ففا (مف)]

قد يقول القائل إنّه يمكننا الوصول إلى أغراضنا بالوسائل الوصفيّة الاختباريّة دون الحاجة إلى الاستدلال البرهاني.

لكن مهما كانت الأخطاء المتربّصة بنا في استعمال الاستدلال البرهاني، فإننا نفضّله، لا لكونه أقوى في العلميّة فقط، بل أيضا وقبل كل شيء، لأننا لا نعتقد أنّ للغة حقيقة خارجة عن اللغة يمكن وصفها باللغة. ليست للغة إلى حدّ الآن ظاهرة قابلة للملاحظة، (على عكس ما يتصوّر أغلب اللسانيين)

ثمّ إذا اعتمدنا على وجود حروف الاستئناف في أوّل الجمل، ووجود حروف ربط داخل الجمل للإقرار بالبنية [ϑ ج. ϑ ج]، فليس في الظواهر الاختباريّة على ما نظنّ ما يبرّر تعميم الظاهرة على الصورة [ϑ أ. ϑ ب] تعميما يبرّر اختباريّا أن تعتبر بنية الجملة «زيد حيوان» هي [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف). ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] . ومع ذلك فنحن في حاجة إلى هذا الافتراض لنبرّر نحويّا لماذا يمكنك انطلاقا من هذه الجملة أن تقول « إن كان زيد كان حيوانا »، أو «فهو حيوان»، أو «هو حيوان وإن كان إنسانا» . الخ....

وكذلك لا يمكننا أن نبرّر نحويّا واعتمادا على الاختبار والملاحظة أن نفسّر لماذا يمكننا أن نقول « وثيابك فطهّر» عوض «فطهّر ثيابك» فاختباريّا تعليل الفاء بأنها تفصل بين المفعول والأمر لا يعلّل شيئا، بل هو تقرير آخر وتعبير آخر عن الشعار «هكذا خلقت». فهو لايقول لنا أين كانت الفاء قبل أن تظهر ، بل يقول لنا إنّ البنية تقبل عنصرا لم يكن فيها. وهذا موقف قد تبيّن في علوم الطبيعة عدم صحّته ولا نرى موجبا لعدم اعتباره غالطا في النحو الطبيعي.

هب أنّنا بالوسائل الوصفيّة الاختباريّة قبلنا تعميم [ϑ ج. ϑ ج] لتصبح حقيقة مطلقة في البنية الإعرابيّة، وهب أنّ المتقبّل قبل منّا التجريد الداعي إلى ارجاع الأبنية كلّها إلى شكل واحد قابل للتكرير وهو [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]. تبقى لنا رغم ذلك مشكلة وهي من أين للإعراب أن يكوّن محلاّ للأداة، والحال أنّ العلاقة كما بيّنّا غير الأداة ؟

إن لم تكن العلاقة إلاّ حقيقة مجرّدة كلّ التجريد ، وإذا كانت البنية المجرّدة والدلاليّة لاتحمل محلاّ للعلاقة فمن أين جاء هذا المحلّ ؟ لا يمكن للوصف الاختباري

أن يجيب. فالإجابة لا يمكن إلاّ أن تكون افتراضيّة. قائمة على مصادرات بسيطة تستنتج منها النتائج حسب قواعد مضبوطة، وهذا ما نسعى اليه.

§ 19 ـ افتراض أنّ المحلّ الواوي معدّل للتوزيع الشحني في الأبنية المصرّفة

مصادرتنا أنّ اللغة دوريّة. تتطور أبنيتها وتنشأ من دوريّة العلاقات الشحنية البسيطة في [∃]. بالدوريّة تتكوّن [∃ ححا] وبالدوريّة يتكوّن التواجد [∃حجا ∃ حجا] ويتكرّر حسب متوالية هندسيّة إن كانت لانهائية فبمقتضى قاعدة الاختزال ترجع بالمتناهي في تكراره إلى المبدإ.

على هذه الصورة إذا تصوّرنا تكرارا لـ [∃ حجا] { ... ∃ حجا ... ∃ حجا...} فآخر واحدة تعود لترتبط بالأولى. وإذن فالتواجد لا يكون بتوليد الأبنية الجديدة فقط، بل يكون أيضا بأنّ الأخير يرتبط بالأوّل ارتباطا فيه تختلط البداية بالنهاية.

اعتمادا على كون الإعراب أمينا في محافظته على خصائص المستوى المقولي ينبغي أن يحافظ الإعراب على الحدّ الأدنى من التواجد وهو التواجد الإنشائي الإحالي الذي رمزنا إليه اختصارا بـ [إِ (مف)] حيث (مف) هنا الإحالة وليست مفعول فعل الإحالة.

لندّع الآن أنّ التماسك يقتضي افتراض محلّ واوي في الإعراب يمثّل التواجد الإنشائي الإحالي. ولنكتف باعتبار [إِ (مف)] وحدة

اذا كانت المقولات دوريّة فالإعراب دوريّ. وإذا كانت البنية الحدثيّة تُواجد التي تليها والتي قبلها في الدائرة ، فكل بنية إعرابيّة إذن ينبغي أن تكون على الشكل [ϑ إِ ففا (مف)] أي [ϑ إِ (مف)]

لكنّ التواجد كما بيّنّا توزيع شحنيّ. فالمنطقيّ أن تحافظ البنية الإعرابيّة على التواجد المقولي محافظة شحنيّة. وهذه المحافظة موجودة في جميع الحالات التي فيها لا يظهر وسم المحلّ الواوي، في الأبنية التصريفيّة الأساسيّة. فليست الواو أو الفاء لازمة في المنوال التصريفي [(...) إ ن ....] [(...) لـ ...] [مبتدأ + خبر] الخ ...

أيمكننا إذن أن نعتبر أن تخصيص الإعراب لمحلّ معبّرٍ عن العلاقة التواجديّة نوعٌ من الخيانة لمبدإ المحافظة ؟

ليس هذا الموقف لازما. فالتبريرات ممكنة.

يمكننا أن نفترض مثلا :

– أنّ الإعراب بتهيئته المحلاّت للوسم اللفظي الاشتقاقي، قد عالج ضعف الوسم اللفظي عن تمثيل التوزيع الشحني المميّز لأنواع التواجد بإضافة محلّ للتواجد غرضه إجراء التعديلات اللازمة. فمن الواضح مثلا أنّ الدلالة الشرطيّة (أو التواجد

الشرطيّ) يبطل لو كانت الجملة «(...) ظالما أو مظلوما» على الصورة «ظالما مظلوما» .

وسنرى عند دراسة الفرق بين [إن] و [و إن] أنّ للواو دورا أساسيًا في تعديل الدلالة على صورة تمكّن من التّمييز بين إمكانات التوزيع الشحني المتمثّل في التواجد الشرطي.

– أي أن نفترض، أو في الحقيقة أن نقرّ مرّة أخرى، أنّ الاشتقاق بمعجمه غير أمين في المحافظة على البنية المقوليّة، وأنّ التشارط الاشتقاقي الإعرابي يجبر الاشتقاق بمشارطته للإعراب أن يعالج عدم أمانة الوسم اللفظي، فيكون المحلّ الواوي إذن ضربا من الجبريّة الإعرابيّة المؤدّية إلى وجود عناصر اشتقاقيّة معدّلة.

من أهمّ المظاهر التي تدلّ على أنّ الاشتقاق بمعجمه غير أمين أنّه يجعل [حجا = حجا] من صنف [حجا ≠ حجا] اعتمادا على المقولات نفسها.

لقد أشرنا في القسم الماضي أنّ (ق، ك) ناتجة عن (ق، – ق) فالمغايرة الحدثية المثرية للمعجم ناتجة عن كون [– ق] تشريعا لكل ما ليس [ق].

لكنّ المقولة كما تنتج المغايرة تريد أن تحافظ في الآن نفسه على عدم المغايرة، وهذا أمر يقتضيه التحليل والتأليف والتجريد والتجسيد، إننا نفترض أنّ المحلّ الواوي بتعديله، يقوم بوظيفة أساسيّة تتمثّل في المحافظة على عدم المغايرة في المغايرة نفسها.

هذه إذن قضايا هذا الباب، فلنتحوّل الآن إلى ما يبيّن أنّ مقترحاتنا وافتراضاتنا قابلة للبرهنة.

III/2.2 التحقق المحلي للتواجد المقولي في البنية الإعرابية والاستدلال على ضرورة المحل الواوي وبيان قدرته على تفسير الأبنية وتعاملها

§ 20 ـ علاقة التمثيلين [ϑ أب] ، [أ. ϑ ب] بالعمل الإعرابي والاختزال الشحنيّ

اعتمادا على ما بيّنّاه في فصل البنية أوّل القسم الثاني، ينبغي أن تكون العلاقة عنصرا أكثر تجريدا من طرفيها. ولقد حقّقنا هذا التجريد بإرجاع العلاقة، كل علاقة، إلى تواجد يتحقّق في التوزيع الشحنيّ لطرفيها.

تتحقق العلاقة من خلال أداة دالة عليها تظهر بنيويًا في صور واحتمالات عرضناها في ذلك الفصل.

بيّنّا في القسم الثاني أنّ العلاقة حدثيّة.

إذا رمزنا للعلاقة بـ [أ ϑ ب]، فنحن إذن بإزاء أحداث ثلاثة. فالعلاقة حدث إنشائيّ رابط، والطرفان إنشائيان أو إحاليان.

إذا كانت العلاقة في أصلها المقولي توزيعا شحنياً للطرفين، فإنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تتشكل البنية تشكلا حدثيا ثلاثيا على الصورة التالية [أ. ϑ. ب]. . فهذا التوزيع الثلاثي لا يناقض مبدأ التجريديّة التي حقّقناها بالتوزيع الشحني فقط، بل يناقض أيضا إقرارنا بأنّ البنية النحويّة بنية ثنائية بالأساس. ولا يمكنها أن تكون غير ذلك ما دامت المقولة المولّدة وهي [∃] ثنائية في أصلها المعجميّ المقولي : (+، −).

قد يكون الأصلح تمثيلها بـ [أ. ب]. إلاّ أنّ هذا التمثيل لا يبرّر إمكان تكوّن المحلّ الواوي انطلاقا من البنية المقوليّة. ثم إنّ هذا التمثيل لا يستوعب قاعدة الانخزال الشحني والإنشائي. فهو لا يفسّر لنا كيف يمكن لأحد المتواجدين أن يفرغ دلالته الشحنية في المواجد له، وكيف يمكن لأحد المتواجدين أن ينخزل إلى المواجد له.

هذه الحركة الدلالية حركة أساسيّة في النحو لا بدّ من استيعابها. ولقد بيّنّا ضرورتها بما يكفي.

ما نضيفه الآن أننا نحتاج إلى هذه الحركة لتفسير السبب الذي يجعل أحد المتواجدين ، في البنية الإعرابيّة المجرّدة أو المصرّفة، عاملا في المواجد له. ذلك أنّ ما

لاحظناه من الانتشار الشحنيّ أو الانخزال الشحنيّ مرتبط بالعمل الإعرابي، فـ «لم» تنشر الدلالة السلبيّة في الفعل بالعمل، وينخزل الفعل في مقابل ذلك إلى دلالة النفي.

فمن الجانب الإعرابي لا يكفي التوزيع الشحني في [أ. ب] لتفسير أنّ دلالة [أ] تنتشر في [ب] و أنّ دلالة [ب] تنخزل في [أ].

لهذا السبب، ينبغي أن نمثّل لـ [أ ϑ ب] بأحد الإمكانين [أ ϑ ب] أو [ϑ أ. ب] تمهيدا لـ [ϑ أ. ϑ ب] المفسّرة لهذه الحركة، وللتوزيع الشحنيّ في الآن نفسه.

ليس الوسم اللفظي والتعجيم النسبيّ والتامّ الذي في البنية المصرّفة قادرين على توضيح البنية الإعرابيّة التي نريد تقديمها، بهذه الرموز [ϑ إ ∃ ففا (مف). ϑ إ ∃ ففا (مف)]. لكننا للاستئناس ننبّه إلى أننا نقول عند العطف شيئا شبيها بهذا «أجمع [أ] إلى [ب]، » أو« أجمع «ب» إلى «أ»» هذا التعبير يؤكّد حركيّة العلاقة اللّغويّة واتجاهها وكونها تكون متّصلة بأحد المتواجدين أكثر من الآخر.

لندرس الآن التوزيع القيميّ المحتمل لـ [أ ϑ ب].

§ 21 ـ القيمة الشحنية التواجديّة وعملها في الطرف (بالدور العلاقي)

لقد بيّنّا ابتداء من القسم الأوّل وخاصّة في القسم الثاني أنّ جدول الصدق والكذب يصلح للأبنية المعجّمة ولحالاتها التجريديّة، أي يصلح خاصة للمستوى التصريفي المعجّم، وأنّ المستوى الإعرابي المجرّد، والمستوى المقولي الإعرابي يخضعان للصدق المطلق القائم على الشحنة الوجوديّة.

ينبغي اعتمادا على هذا أن نحلّل قضيّة المحلّ الواوي في المستوى الإعرابي المجرّد اعتمادا على الجدول الشحنيّ (انظر § 114 من القسم الثاني.) أمّا تعجيمه فيمكن تناوله بالجدول التصديقي.

افترضنا في باب سابق أنّ الجمع في أساسه المقولي وليد الازدواج الشرطي، أي التشارط. وبناء عليه افترضنا أنّ التوزيع الشحني للجمع في المقولة بحسب الطرفين يختلف عن التوزيع التصديقي الذي في جدول الصدق. مع التذكير أنّنا اخترنا نظريًا أن عمل الشحنة في الشحنة يخضع للقواعد التالية : [+ + ⟵ +] [− − ⟵ +] [− + ⟵ −]

الجدول الشحني			جدول الصدق		
أ	ϑ	ب	أ	ϑ	ب
+	+	+	1	1	1
+	–	–	1	0	0
–	–	+	0	0	1
–	+	–	0	0	0

من اللازم إذن أن نعالج [أ. ϑ ب]، [ϑ أ.ب]، ثمّ [ϑ أ. ϑ ب] اعتمادا على الجدول الشحني.

ما هي العلاقة الممكنة بين [ϑ أ] أو بين [ϑ ب]، بتعبير آخر ما هي العلاقة التي تربط بين الحدث العلاقيّ وأحد طرفيه ؟

إنّ هذا السؤال سؤال مؤدّ إلى دور. إذا كانت العلاقة بين [أ] و [ب] علاقة تواجدية ، فلا تكون العلاقة بين [ϑ] و أحد العنصرين إلاّ تواجديّة. ويمكننا أن نكرّر هذا إلى ما لا نهاية له.

علينا أن نقبل هذا الدور. فهو عاديّ في اللغة. فمن المعروف أنّ «زيد قائم» تعنى «أثبت أنّ زيدا قائم» التي تعني « أثبت أني أثبت أن زيدا قائم »، إلى ما لانهاية له.

إذا كانت العلاقة بين العلاقة وطرفها تواجديّة. فما هو نوع التواجد ؟ لا يكون التواجد انفصالا، إذ لا معنى لقولك أنّ [ϑ ب] تعني انفصال الطرف عن العلاقة العاملة فيه. ولا يكون التواجد شرطا ،فالعلاقة كما تشترط الطرف فكذلك الطرف يشترطها. فلا تكون العلاقة إلاّ تشارطيّة. أي وهذا منطقي، أنّ العلاقة بين العلاقة وأحد طرفيها ينبغي أن تكون هي نفسها العلاقة بين الطرفين. وهذا كما تقول إن العلاقة بين الإثبات و«زيد قام» هي الإثبات نفسه (يمكن أن نقول إعرابيا : العلاقة بين العامل والمعمول هي عمل العامل نفسه)

اعتمادا على هذا ننظر في قيمة [ϑ ب] وقيمة [ϑ أ] اعتمادا على الجدول الشحني أعلاه، (أي بالمحافظة على ترتيب الشحن كما هي)

§ 22 ـ دور الحـاق المحلّ الواويّ بأحـد الطرفين في تحـقـيق التكافـؤ الوجـودي بين الطرفين

أ	ب	أ ϑ ب	ϑ.ب	ϑ . أ
+	+	+	+	+
+	−	−	+	−
−	+	−	−	+
−	−	+	−	−

إذا قـارنّا بين هـذه الجـداول فـإننا نلاحـظ مـلاحظة غـريبـة، مـهـمـا كـان تـأويلهـا المنطقي أو الرياضـي، ومهما كان موقف هذين العلمين من منهجنا، فـهي ملاحظات ذات دلالة نحويّة بليغة جدًا.

إذا قارنّا بين التوزيع الاحتمالي لـ [أ] وبين الناتج عن التواجد المتمثل في عمل العلاقة في [ب] فإننا نجد أنّ [ϑ ب] تدخل في علاقة تكافؤ مـع [أ] رغم اختـلاف [أ] عن [ب] في حالتين من أربع.

وفي المقابل نلاحظ أنّ [ϑ أ] تدخل في علاقة تكافؤ مع [ب] :

أ	←→	ϑ ب
+	+	+
+	+	+
−	+	−
−	+	−

أ ϑ	←→	ب
+	+	+
−	+	−
+	+	+
−	+	−

نستنتج من هذا أنه إذا كانت علاقة الجمع المقولية لا تكون موجبة إلاّ إذا اتفق المتواجدان في الإيجاب أو في السلب، بحيث لا تكون العلاقة الجـمعية إلاّ سـالبة عند الاختلاف الشحني، فإنّ المستوى الإعرابي المجرّد، بتحويله علاقة الجمع إلى عامل يعمل في أحد العنصرين عملا تواجديًا، وبتحويله للعلاقة إلى محلّ إعرابيّ من بنية الأوّل

أو من بنية الثاني ، قد حوّل الاختلاف الشحنيّ بين العنصرين إلى تطابق شحنيّ كامل الإيجاب.

هذه العمليّة إذن وقاية من الاشتقاق الذي يحوّل [∃ حجا = ∃ حجا] إلى [∃ حجا≠ ∃ حجا]. لنعد المراحل التي اتبعناها منذ القسم الثاني :

1) أ = ب (حجا = حجا) (ق = ق) (± ق = ± ق)

2) أ≠ ب (+ حجا≠ – حجا) ق≠ –ق) (ق≠ ك)

أ = ب (+ حجا = + حجا) (+ ق = + ق)

(– حجا = – حجا) (– ق = – ق)

3) أ ϑ ب تجمع الحالتين اللتين في (2) وتكوّن قيم الجمع التشارطيّ في المقولات

4) [أ. ϑ ب] ⟵ أ ⟷ ϑ ب (رغم أ≠ ب)

[ϑ أ.ب] ⟵ ϑ أ ⟷ ب (رغم أ≠ ب)

الآن يمكننا اعتمادا على القاعدة (4)، أن نفهم «المنطق الشحنيّ الوجوديّ» الذي بفضله يمكن للنحو انطلاقا من عنصرين مختلفين من حيث القيمة الوجوديّة أن يكوّن عطفا بفضله يأخذ الثاني قيمة الأوّل دون أن يفقد قيمته الأصليّة. وذلك بجعل الإعراب للعلاقة عاملة في أحد العنصرين دون العنصر الآخر.

وينتج عن هذا أنّه من الخطإ أن نحلّل «جاء زيد وعمرو» على أنه قول يشتمل على معطوف عليه وحرف عطف ومعطوف. فالصحيح أنّه «معطوف ومعطوف عليه» وأن الثاني «يتركّب من أداة عطف ومتعلّق بها».

هذه نتيجة من النتائج . ولهذا الاستدلال نتائج عمليّة أخرى عديدة لا يسعنا هنا التعرّض إليها.

§ 23 ـ وظيفة المحلّ الواوي في اختزال دلالة أحد الطرفين إلى دلالة الآخر.

بناء على التكافؤ الوجودي بين أحد الطرفين والبنية المتكوّنة من المحلّ الواوي والطرف الثاني (أ ⟷ ϑ ب، ϑ أ ⟷ ب) فإنّ الإمكان البنيويّ [أ. ϑ ب] يصبح من حيث القيمة الوجوديّة على قيمة [أ.أ] والامكان [ϑ أ. ب] يصبح من حيث القيمة الوجودية على القيمة [ب.ب] وإذن فالاختزال الشحني يصبح متيسّرا:

[أ . ϑ ب] ⟷ [[أ . أ] ⟵ [[أ]

[ϑ أ.ب] ⟷ [[ب.ب] ⟵ [ب]]

فتحقيق الإعراب للعلاقة التواجديّة في صورة محلّ ينقل القيمة الشحنيّة للتواجد إلى قيمة عاملة في الطرف الثاني تحقيق غرضه :

أ - إكساب الطرف الثاني قيمة الطرف الأوّل

ب - وتيسير عمليّة انخزال الثاني في الأوّل

نسمّي هذه القواعد «بمبرهنة المحلّ الواوي».

بهذا المنهج الاستدلالي البرهاني تتدعّم قاعدة الاختزال الشحني، ويصبح من اليسير علينا أن نفهم علميًا لماذا ينخزل المعمول إلى دلالة عامله، أو ينخزل المعطوف إلى دلالة المعطوف عليه، ولماذا يرجع التابع في عمومه (نعت، بدل الخ) إلى دلالة متبوعه رجوعا يمكّننا من اختزال البنية.

يمكن لقائل أن يقول : ما الداعي إلى هذا الجهاز البرهانيّ المعقّد، ما دامت النتيجة معروفة حدسيًا.

والجواب أنّ مهمّة العلم أن يفسّر الحدس وأن يعدّله وأن يصلحه وأن يبيّن صحّته أو خطأه. ثمّ إنّ المنهج القادر على تفسير ما لا شكّ في صحّته وعلى استيعاب المعلوم الذي لا شكّ في علمنا به، هو الوحيد الصّالح لأن نطمئنّ إليه للوصول إلى اليقين في ما لنا فيه شكّ، ولاستيعاب المجهول الذي لا شكّ في جهلنا به.

فممّا نستفيد به من هذا البرهان أننا صرنا نعلم لماذا تستوجب اللغة أن تكون أداة العلاقة ملحقة بأحد الطرفين، وصرنا نعلم أنّ اللغة تقبل أن تكون أداة العلاقة في الأوّل كما تكون في الثاني.

إذا كان وجودها في الثاني يجعل الثاني كالأوّل ، فوجودها في الأوّل يجعل الأوّل كالثاني.

فإذا كان الأوّل في المنوال [(...) إن...] هو الجواب، وكان الثاني هو الشرط، ففاء الجزاء بوقوعها في الأوّل، تجعل الجواب في قيمة الشرط وجوديًا. ألا ترى أنّ قولك «إنّ زيدا خرج» أو «قد خرج زيد» أو «سوف يخرج زيد» أو «لن يخرج زيد» قول يجعل خروج زيد أو عدم خروجه من الثابت الوجود، و أنّ قولك « إن خرج زيد» أو « إن خرج عمرو» يجعل الخروج من غير الثابت الوجود ؟

فإذا قلت :

(1) إن خرج زيد فقد خرج

فالفاء بوجودها في الأوّل وهو الجواب جعلته في دلالة الأوّل فصار خروج زيد ثابت الوجود وغير ثابت في الآن نفسه.

فإذا قلت :

(2) إن خرج زيد خرج

فعدم تعجيم الفاء يقينا من التناقض الذي يجعل الثاني في معنى الأوّل. ويمكن التحقق من هذا بتعويض «قد» بسوف، وتعويض الماضي بالمجزوم للتيقّن من أنّ الدلالة الزمانية لا دور لها.

أمّا اذا قلت :

(3) إن خرج زيد فقد خرج عمرو

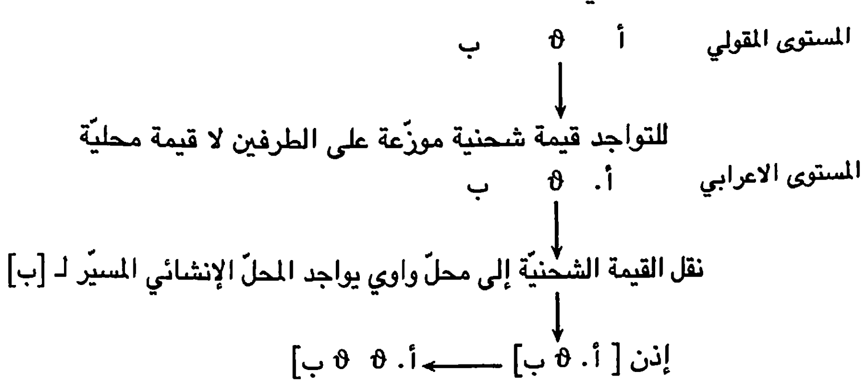
فالفاء تجعل الأوّل على دلالة الثاني فلا يكون التناقض لأنه يمكنك أن تشكّ في خروج زيد، وأن تنقل ذلك الشك إلى «خروج عمرو» رغم علمك بيقينه.

§ 24 ـ وظيفة الدور التكراري للحدث العلاقيّ في إبطال الاختزال وتحقيقه

رأينا أنّ الحدث الإنشائي الموجب يتّصف بأنه لا نهائيّ التكرار. ولقد أشرنا إلى ذلك مرّات. فإرادة التصريح بالإثبات تجعلك كلما قلت « أثبت» أنجزت إثباتا لم تقله بحيث لو أردت أن تقول دائما أنك تقول لما انتهى قولك « أقول»، ولصار لفظك كصياح الحيوان إنشاء مكرّرا لا مضمون له من الإحالة.

اعتمادا على هذه الملاحظة أقمنا الاستدلال البرهانيّ الماضي بفضل التواجد [أ ϑ ب] ، وبفضل إلحاق المحلّ الواوي بأحد الطرفين تنقل العلاقة التواجديّة التي بين [أ] و [ب] إلى علاقة تواجديّة بين المحلّ الواوي والعنصر الثاني.

وهذه العمليّة عمليّة دوريّة لأنها تجعل أحد الطرفين لا يواجد الطرف الآخر فقط كما هو الحال في المستوى المقولي، بل يصبح أحد الطرفين في البنية الإعرابيّة مواجدا لبنية فيها العلاقة والطرف الثاني :



حلّلنا في ما مضى [θ ب] فرأينا أنّ وظيفتها إكساب [θ ب] قيمة [أ] ، ينتج عن ذلك أنّ [θ θ ب] تكافئ [θ أ] وبما أن [θ أ] تكافئ [ب] فـ [θ θ ب] تكافئ [ب]، فنعود بذلك إلى الأصل الذي هو [أ θ ب].

النتيجة أنّ تكوين المحلّ الواوي إذا كان بإلحاق الإعراب له بأحد الطرفين يجعل الطرف الملحق به مهيّأ للانخزال في الآخر، فإنّ هذا المحلّ الواوي بدخوله في علاقة تواجديّة مع العنصر الملحق به، يكوّن تكرارا تواجديّا غرضه المحافظة عليه.

هذه من غرائب النحو. إنّه في الآن نفسه يحافظ على العنصر العامل بإلحاق المعمول به واختزاله إليه، ويحافظ على العنصر المعمول بالدور التكراري للتواجد.

فاعتمادا على عمليّة تكوين المحلّ الواوي يمكن لقولك « خرج زيد وعمرو» أن ينخزل (إلى «خرج الفاعل» أو «الفاعلان» أو «الرجلان» أو « خرج زيد» فقط.

وبتكرار التواجد [θ θ] يمكن للجملة أن تنحلّ إلى «خرج زيد وعمرو» و« خرج زيد و خرج عمرو» واعتمادا عليه فإنّ اليقين الذي في « قد خرج عمرو» يأخذ قيمة عدم اليقين الذي في « إنْ خرج زيد» ويحافظ على يقينه في الآن نفسه. ففاء الجزاء في « إن خرج زيد فقد خرج عمرو». تقول لنا من المحقّق أنّ عمرا خرج، لكن ليس من المحقق أنه خرج، أي هو [+] وهو أيضا [−] إذن فهو [±].

بهذا نفسّر حدس نحاتنا، وشعورهم بأن «الفاء» جزاء، (بمعنى شرط في المصطلح الأوّل انظر الشمسان، 1981) ونبيّن في الآن نفسه بتعميم الظاهرة أنّ خصائص « فاء الجزاء» هي خصائص المحل الواوي عموما، وليس فيها ما يميز الشرط عن غيره.

لنطبّق القاعدة : [أ. θ ب ⟵ أ. أ ⟵ أ) على الجملة :

(1) يخرج زيد و إن خرج عمرو

فإنّ هذا التطبيق يعطينا « يخرج زيد و يخرج زيد» فقاعدتنا إذن تفسّر سبب شعورنا بأنّ

[و إن] تأكيد لما قبلها.

فإذا طبّقنا الآن القاعدة [أ. θ θ ب ⟵ أ θ ب] فإننا نحصل على :

(2) يخرج زيد إن خرج عمرو

فالذي يبطل أن يكون خروج زيد متوقفا على خروج عمرو، بفضل تعجيم المحلّ الواوي لا يبطل أن يقع خروج عمرو وزيد على صورة متلازمة. نظنّ أنّ هذا كاف لبيان أنّ النظريّة التي قدّمناها في القسم الثاني قادرة على تفسير الظواهر النحويّة.بنية ودلالة في الآن نفسه.

§ 25 ـ وظيفة المحلّ الواوي في تغيير الترتيب

لقد بيّنّا إلى حدّ الآن أنّ مفهوم التواجد الشحنيّ في الأساس [∃] ومفهوم الدور التكراري وما يتّصل بهما من مفاهيم النظريّة التي قدّمناها في القسم الثاني. مفاهيم قادرة على تفسير ظواهر نحويّة كثيرة. وهذا يدلّ أنّنا لسنا الآليات الأساسيّة المسيّرة للنحو دلاليا وبنيويّا. لكن إلى الآن لم نجد الآلية التي على أساسها يمكن للغة أن تغيّر ترتيب عناصرها في الجملة.

قد يكون تغيير الترتيب من المسلّمات الوصفية غير المحتاجة إلى تفسير والممكن استيعابها في نظام القواعد بقاعدة شرطية من الصنف التالي : أ . ب ←——— ب. أ

لكننا نلاحظ أنّه في اللغة كثيرا ما يكون تغيير الترتيب مغيّرا للدلالة أوّلا، وكثيرا ما يكون تغيير الترتيب ثانيا مسيّرا بقواعد لا يجوز تجاوزها.

تتعيّن هاتان الحالتان بقواعد خصوصيّة تسيّر الأبنية الإعرابيّة المصرّفة والمتكوّنة من التقاء الاشتقاق بالأبنية الإعرابيّة المجرّدة. من الضعف في رأينا ألاّ يكون المستوى الإعرابي المجرّد متكهّنا بقواعده لإمكان التصرّف بالترتيب، تكهّنا يجاوز مجرّد أن نقول : « يمكن لبنية إعرابيّة مجرّدة واحدة أن تحقّق على صورتين مختلفتين من الترتيب». لذلك نحاول أن نجد قاعدة بمقتضاها يكون الترتيب الثاني للمتواجدين أمرا ممكنا. نلاحظ أنّه في جميع الحالات التي فيها يكون العنصر الأوّل مكوّنا بمحلّ واوي معجّم، ينبغي أن يكون العنصر الأوّل ثانيا في الترتيب. لا نجد هذا في الجواب المسبوق بفاء الجزاء فقط، بل نجده أيضا في الأبنية التي من صنف « ولذلك فـ» «ونظرا إلى فـ». «وبعد فـ».

لمّا كان تعجيم المحلّ الواوي محدثا لضرورة التغيير في الترتيب، فإنّنا نفترض أنّ خصائص المحلّ الواوي الشحنيّة التواجديّة هي المخوّلة لعمليّة التغيير في الترتيب.

إذا جمعنا الحالتين [أ. ϑ ب] و [ϑ أ. ب] في بنية واحدة، باعتبار أنّ العلاقة توزّع شحنها على الطرفين وقابلة للانضمام إلى هذا الطرف أو ذاك بدون تمييز، فإنّ تطبيق قاعدتي التكافؤ الماضيتين يؤدّي إلى ما يلي :

[ϑ أ . ϑ ب]
↓ ↓
[ب . أ]

فتغيير الترتيب إذن ظاهرة من ظواهر العلاقتين الشرطيتين :

[ϑ أ ←——— ب ، ϑ ب ←——— أ]

إذا بررّنا تغيّرالترتيب ، على الصورة التقليديّة، بأنّه لا يغيّر من قيمة البنية فإننا نخطئ، إذ أنّ تغيّر الترتيب في اللغة مصاحب دائما بتغيّر، ولو جزئيّ ، في المعنى.

لكن، حسب القاعدة [θ أ . θ ب] ⟵ [أ . ب]، يصبح تغيّر دلالة الطرف بالعلاقة التواجديّة المحققة بالمحلّ الواوي هو الداعي إلى اختيار التغيير في الترتيب.

§ 26 ـ ضرورة المحلّ الواوي في كلّ بنية تواجديّة إنشائية إحاليّة

إنّ تغيّر الترتيب ظاهرة ضروريّة في إنجاز الأبنية المجرّدة. وهي ظاهرة نحتاج إليها لاستيعاب علاقات دلاليّة شتّى بين الأبنية المتفقّة والأبنية المختلفة. إنّها لا تفسّر السبب الداعي إلى وضع الشرط قبل الجواب على عكس الأصل، فقط، بل تفسّر لنا لماذا يمكننا مثلا الانطلاق من التواجد النعتي إلى التواجد الإضافي، أو من التواجد الإسنادي إلى التواجد الإضافي، في الأبنية المصرّفة [وجهه جميل ـــ جميل الوجه الخ...].

ليس من اللازم أن يكون المحلّ الواوي معجّما في الأبنية المصرّفة. ولكن، لاستيعاب تغيّر الترتيب، ولاستيعاب الحالات الشاذّة التي تقع فيها المجموعة {و ...} دون سبب واضح، ينبغي أن نفترض أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة [إِّ ∃ ففا (مف)] تشمل في جميع حالاتها محلاّ «واويّا»، سواء أكان هذا المحلّ موجّها لربط بنية عامل ببنية معمول أم كان موجّها لربط بنية مستقلّة ببنية أخرى (معطوفة عليها أو مستأنفة عنها).

النتيجة أنّ التشكل المحلّي لـ [∃ حـحا] الانشائية يعطينا [إِّ] في البنية المصرّفة (والمجرّدة عند إرادة الاختزال الاشتقاقي)، والتشكّل المحلي للإحالة [حا 2 ـــــ⟵∃ حـحا] يعطينا [∃ ففا (مف)] والتحقق المحلّي للتواجد يعطينا [θ]. فتكون البنية الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة المسيّرة لجميع الأبنية هي :

θ إِّ ∃ ففا (مف).

III/ 3.2 المحل الواوي في البنية الإعرابية المعجّمة ودوره في تحقيق مبدإ المحافظة على البنية المقولية بما يختزنه من قيمة الصدق والكذب

§ 27 ـ الرابط المنطقي إسناد حدثيّ إنشائيّ في البنية النحويّة

درسنا المعطيات في الفقرات السابقة اعتمادا على الجدول الشحني للعلاقة التواجديّة، وهو جدول يعطي للجمع قيمة تشارطيّة نحويّة، مخالفة لقيمة الجمع التصديقيّة المنطقيّة. وكان المبرّر لذلك أنّنا بحثنا في تحقق التواجد المقولي محليّا في البنية الإعرابية المجرّدة. وأنّ هذين المستويين يتميّزان بالصدق المطلق.

خصائص المحلّ الواوي وتأثيره البنيويّ في المستوى الإعرابي المجرّد خصائص تنتقل إلى المستوى الإعرابي التصريفي كما هي، حسب مبدإ المحافظة على البنية . فكلّ مستوى أدنى كما قدّمنا يحافظ على دلالة المستوى الأعلى ويخصّصها ويضيف إليها بمقتضى الدور المقولي المولّد للعناصر الاشتقاقيّة المعجّمة.

إذا عجّمت البنية الإعرابيّة المصرّفة تعجيما كاملا فإنّها مع محافظتها على الخصائص الشحنيّة، تضيف دلالة الصدق والكذب الممكنين بمقتضى اتصال البنية بالمقام الخارجيّ.

علينا أن نبيّن الآن أنّ القيمة [δ :(صدق، كذب)] لا تؤثر في العلاقة [ϑ أ ⟵ ب] والعلاقة [ϑ ب ⟵ أ].

نتصرّف هنا أيضا مع عامل الجمع [ϑ] باعتباره حدثا انشائيا ذا قيمة فعلية إسناديّة. فإذا كانت [أ.ب] مجرّد طرفي بنية في المنطق الصناعي، فهما عندنا تواجد مزدوج، كلّ واجد منهما مسيّر بالحدث الإنشائي [إ]. والعلاقة التواجديّة الجامعة بينهما حدث إنشائيّ آخر. لذلك فنحن لا نتحرّج هنا من طرح قضيّة [ϑ أ] و [ϑ ب] كما طرحناها في الفصل الماضي، وإن لم يكن ذلك ممّا يجري به عرف المناطقة فالفرق بيننا أننا نتصرّف مع الرموز باعتبارها من اللغة الموصوفة ذاتها، وهي لغة طبيعيّة ينبغي أن تكون جميع أبنيتها الواصفة والموصوفة من جنس واحد وتخضع للقواعد نفسها. وهذا هو المنطلق الذي على أساسه ركّزنا مفهوم الدور.

§ 28 ـ دور المحلّ الواوي في المحافظة على التواجد المقولي وصدقه عند الإنجاز

لننجز هنا جدول الصدق على شاكلة الجدول الشحني الذي في (§ 22) :

أ	ب	أ ϑ ب	ϑ ب	ϑ أ
1	1	1	1	1
1	0	0	0	0
0	1	0	0	0
0	0	0	0	0

نلاحظ اختلافا جوهريًا بين القيمة الشحنية لعلاقة المحلّ الواوي بأحد الطرفين، والقيمة التصديقية.

فمن حيث الصدق والكذب ينخزل الطرف إلى قيمة [ϑ] لا إلى قيمة الطرف المقابل. لكن رغم هذا الاختلاف فإنّه يبقى للمحلّ الواوي نفس الدور التكافئي المولّد لتكافؤ الطرفين رغم اختلافهما. ذلك أنّه إذا كانت [أ] تخالف [ب] في حالتين من أربع فإنه بمقتضى انخزال كل طرف إلى قيمة العلاقة الجمعية الجامعة بينهما بفضل المحلّ الواوي تصبح [ϑ أ] في قيمة [ϑ ب] التصديقية، التي هي قيمة العلاقة الجمعية نفسها. وهذا من شأنه أن يجعل الصدق والكذب في المستوى التصريفي محافظا على خصائص الاشتراك القيميّ الذي يطلبه العطف وغيره. إذ [ϑ أ. ϑ ب] تكونان في هذه الحالة إمّا صادقتين معا وإمّا كاذبتين معا. ولا شكّ أنّ هذا الصدق المشترك أو الكذب المشترك لا يمثّل انطباق البنيتين [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف). ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] على المقام فهذا من أمر [أ ϑ ب] المنطقيّة، بل يمثّل انطباق البنيتين على القيمتين المقوليتين الواردتين من المستوى المقولي : أي يمثّلان المصدر [∃ حجا ϑ ∃ حجا] الذي له الصورة [ق ϑ ق] التي درسناها في القسم الثاني.

فالمحلّ الواوي هنا يقوم بوظيفة المعدّل لما يقع من اختلاف في الأبنية من حيث الوسم الاشتقاقي اللفظي وما فيه من تغيّر إحالي. فوظيفته إذن جزء من عمليات المحافظة على البنية المقوليّة، على صور شتّى.

لنأخذ [ϑ ب] [ϑ أ] في علاقة شرطيّة . نلاحظ أنّ التوافق الكلّي بين الطرفين بفضل اقحام الاعراب للمحلّ الواوي يؤدّي إلى كونهما متشارطين تشارطا مطلق الصدق. فهذا يرجعنا إلى القيمة في البنية المقوليّة [ق ↔ ق] [حجا ↔ حجا]

فالمحلّ الواوي إذن عند إنجازه في المستوى التصريفي يحافظ على قيمة الصدق المطلق الذي للبنية رغم أنّ هذه البنية في اتصالها بالمقام تصبح قابلة للتصديق والتكذيب.

هذا ما يجعل جميع الجمل المنجزة صادقة لغويّا محتملة للتصديق والتكذيب مقاميا. وبهذا نحلّ القضيّة المنطقيّة البلاغيّة. فليس المتكلّم معتبرا في سنن التعامل التخاطبيّ صادقا حتّى يأتي ما يخالف ذلك بفضل عرف لغوي اجتماعيّ فقط، بل يتبيّن لنا أنّ هذا العرف مسيّر بقواعد النحو ذاتها. فإذا كان من شروط التعامل اللغويّ أن «يقرأ المخاطَب الخير في المتكلّم فيصدّقه حتى يأتي ما يخالف ذلك » فلأنّ النحو أراد ذلك منه، لكونه سجّل الموقف الاجتماعي التعاملي في قواعده القديمة.

§ 29 ـ خصائص العلاقة الشرطية بين الطرف المتضمّن للمحلّ الواوي والطرف الآخر

لكننا نلاحظ أنّ قيمتي الصدق والكذب لا تحافظان على التشارطين :

[ϑ أ ↔ ب] ، [ϑ ب ↔ أ]. فلنفكّ هذين التشارطين إلى شرطين مختلفين:

أ ϑ ← ب			أ ϑ → ب			أ ← ϑ ب			أ → ϑ ب		
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	1	0
0	1	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0
0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	1	0

نلاحظ من خلال هذا الجدول :

1) أنّ اشتراط العنصر الأوّل للعنصر الثاني لا يعتبر المحلّ الواوي. إذ أنّ [أ ← ϑ ب] لها قيمة [أ ← ب] وإن كانت [ϑ ب] ليس لها قيمة [ب]، فالنحو

إذن يستوعب أنّ الشرط بجواب مسبوق بفاء الجزاء لا يختلف عن شرط غير مسبوق به من حيث قيمة الصدق فالمحلّ الواوي اذن يعطي لاشتراط [ج2] لوجود [ج1] بنيويًا نفس القيمة الدلاليّة التي لـ [إن ج2 ج1] أو جد المحلّ الواوي أم لم يوجد.

2) وكذلك الشرط المعكوس [أ ϑ ⟵ ب = ب ⟵ ϑ أ]

3) نلاحظ من جهة أخرى أنّ العنصر الذي يحمل المحل الواوي يشترط العنصر الآخر شرطا مطلقا، صادقا دائما : [أ ϑ ⟵ ب] [ϑ ب ⟵ أ].

وبهذا تصبح القاعدة : "لكل معطوف معطوف عليه" قاعدة مبرهنة، وكذلك ما يشبهها من القواعد.

فإذا كانت البنية الإعرابية المصرّفة في استعمالها لقيمتي الصدق والكذب لا تحافظ على التكافؤ الوجودي [ϑ أ ⟵ ب] [ϑ ب ⟵ أ] فإنها تحافظ على الصدق المطلق الناصّ على أنّ العنصر الذي يحمل وسم المحلّ الواوي يستلزم مطلقا العنصر الآخر.

فإذا كانت العلاقة المنطقية [أ ϑ ب] لا تنصّ على لزوم المعطوف عليه للمعطوف، ولا على لزوم المنعوت للنعت وغير ذلك من الأبنية التواجديّة، فإنّ العلاقة الإعرابيّة النحويّة [أ. ϑ ب] بإدراجها التواجد محلاً إعرابيًا في الطرف الثاني تحدث منطقيًا لزوم المتبوع بالنسبة إلى التابع، ولزوم المعمول بالنسبة إلى العامل.

هذه النتيجة ما كنّا لنتوصّل إليها لولا المفهوم الحدثي الإنشائي للعلاقة والرابط، ولو لم نميّز بين المستويات النحويّة في درجات التجريد وفي القيم الأساسيّة المسيّرة لهذه المستويات. إذا صحّت تحاليلنا فنحن لا نشكّ أنّنا أمام تصوّر جديد للعلاقة بين النحو والمنطق.

من الصعوبات الأساسيّة في دراسة النحو أنّ خصائص البنية وخصائص الدلالة أمران متداخلان في البنية النحوية. لذلك ننبّه إلى ما يلي :

1 - أنّ [[أ ⟵ ϑ ب] (و صنوها [ب ⟵ ϑ أ]) علامة على أنّ الطرف الذي لا يحمل المحلّ الواوي شرط لما يحمله، (أكان التواجد عطفيًا أم لم يكن). فهذا شرط للتعامل البنيويّ في النظام. هذا الشرط النظامي يوافق شرط البنية [(...) إن...]. ولكنّ هذا ليس ذاك.

2 - أنّ [ϑ ب ⟵ أ] (وصنوها [ϑ أ ⟵ ب]] علامة على أنّ الطرف الذي يحمل المحلّ الواوي شرط مطلق الصدق لما لا يحمله (أكان التواجد عطفيًا أم لم يكن). فهذا أيضا شرط للتعامل البنيويّ في النظام (يصدق على كلّ بنية قابلة على صورة من الصور لتمثيل العلاقة بأداة أو قرينة ما). هذا الشرط النظامي يوافق

الصدق المطلق المقولي للتواجد الشرطي المولّد لـ [(...) إن...]. ولكنّ هذا ليس ذاك.

هذا التداخل هو الذي يجعلنا في الدلالة النحويّة نستنتج أحيانا من : «يجيء زيد وعمرو» المعنى والجملة « إذا جاء عمرو جاء زيد»، كما نستنتج العكس وهو « إذا جاء زيد جاء عمرو».

وليست هذه الاستنتاجات غالطة دلاليّا. كلّ ما في الأمر أنّ الاعتبارات المنطقيّة الصناعيّة لا تستوعب الخصائص الضروريّة للنظام النحوي. وفي رأينا أنّ العكس ممكن.

§ 30 ـ ضرورة اشتمال البنية الإعرابيّة الأساسيّة على المحلّ الواوي

نتبيّن في خاتمة هذا الفصل أنّ إدراج المحلّ الواوي في المتواجدين على الصور الثلاث [أ. ϑ ب] [ϑ أ . ب] [ϑ أ. ϑ ب] ، ولاسيّما الصورة الثالثة يؤكّد من حيث قيمة الصدق الجدوى التي رأيناها في الفصل السابق عند دراسة قيمة الشحنة.

إنّ تحقيق الإعراب للعلاقة التواجديّة المقولية في صورة محلّ واويّ، أمر ضروري لاستيعاب معطيات نحويّة كثيرة طالما تعاملنا معها على صورة حدسيّة كنّا نظنّ أنّها خلاصة ملاحظات اختباريّة لا غير. وتبيّن لنا أنّها أمور مسيّرة بنظام محكم.

هذا يؤكّد أنّ البنية الإعرابيّة الأساسيّة ينبغي أن تكون من حيث القيمة الشحنيّة والقيمة التصديقية الإنجازية هي :

[ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)].

3/III

دور التعجيم الواوي في بيان أن جميع الأبنية الإعرابية المصرفة تكرار للبنية الأساسية المجردة يقع في مسترسل يبدأ من داخلها متجها إلى خارجها المستقل عنها

1.3/III استيعاب البنية الإعرابية الأساسية [ϑ إ ∃ ففا (مف)] للعلاقة بين الظواهر القياسية والظواهر الشاذة من الزيادة الواوية في بعض الأبنية المعجّمة

§ 31 ـ تمهيـــد

يتبيّن من الاستدلال البرهانيّ الذي اتبعناه في الفصول السابقة، أنّ المحلّ الواوي ضروريّ في البنية الإعرابية المجرّدة للمحافظة على الشحنة التواجديّة وعلى وحدة المقولة الحدثية، ووحدة التواجد المقولي. وعلى صدقه المطلق، وضروري لتفسير ظواهر بنيويّة ودلاليّة أخرى.

إذا كان المحلّ الواوي ضروريّا فإنّ فاء الجزاء مظهر من مظاهر تعجيمه، فليس فيها ما يميّز الشرط، وليس فيها، مبدئيا، ما يدعو إلى جعل بعض الأبنية المشتملة على الفاء أبنية من المجموعة [مج [(...) إّن ...].

لكنّ رسوخ المحلّ الواوي في البنية الإعرابيّة علامة على أنّ جميع الأبنية تخضع للتواجد الجمعي. وإذن فالعناصر المهيّأة لتعجيم المحلّ الواوي علامات على هذا التواجد الجمعيّ. ومن ذلك إذا دلّت بعض الأبنية على الشرط فكانت من المجموعة التي ذكرناها أعلاه، فإنّ المحلّ الواوي باستقراره في هذه الأبنية وغيرها يحقّق «قانون الجمع الشرطي». فيمكننا إذن أن نعتبر فاء الجزاء مظهرا من مظاهر هذا القانون. إن كان هذا فمن الطبيعيّ أن تأخذ البنية الشرطيّة التي من المنوال [(...) إّن ...] صورة شكليّة سطحيّة شبيهة بصورة العطف والاستئناف كلّما كان المحلّ الواوي معجّما بفاء الجزاء.

وبناء على كون المحلّ الواوي مخصّصا للحدث الإنشائي العلاقيّ الرابط، فهو محلّ قابل لضرب من الاختزال الشحني الإنشائي. لا يتمثّل هذا الضرب من الاختزال في اختزال المحلّ الإعرابيّ، فالمحلاّت الإعرابيّة غير قابلة للاختزال بمقتضى مبدإ المحافظة. بل يتمثّل في اختزال التعجيم عند عدم وجود ضرورة دلالية له، أي عندما لا تحتاج البنية التصريفية المجرّدة للتعديل الشحنيّ، أو عندما لا تحتاج البنية التصريفيّة المعجّمة لهذا التعديل أو لتعديل القيمة الصدقيّة.

ننظر في هذا الفصل في بعض الظواهر القياسيّة والشاذة من تعجيم المحلّ الواوي لتركيز هذه الملاحظات.

§ 32 ـ تعديل التعجيم الواوي الزائد لدرجة الاعتقاد

من المظاهر الشاذة للتعجيم الواوي مظهر بلاغيّ لا نقف عنده كثيرا. إلاّ أنّنا نشير إليه لبيان أنّ تصوّرنا أنّ النحو يتكهّن بخصائص القول تصوّر له في القول ما يبرّره. فقد كثر عند نقاد الأدب توهّم أن القول يكسّر القوالب اللغويّة الجافّة. والحقيقة أنّ الشعر خاصّة وغيره أيضا من أجناس الأدب إنما تستغلّ الدور المقولي التكراري، وخصائص اللغة استغلالا يجاوز القول العاديّ، لا أكثر ، ولا أقلّ.

يمكن لبعض النصوص أن تبدأ بأداة استئناف من جنس «ووقف البطل زيد أمام النافذة». هذه التراكيب ، مهما كان تفسيرها البلاغي، والفنيّ، فهي مجرّد تطبيق لقاعدة نحويّة تتمثّل في تعجيم المحلّ الواوي. وهي من هذه الناحية تنجز مظهرا من مظاهر الدور التكراري للبنية الإعرابيّة ، في سياق ليس من العاديّ فيه إجراء هذا التطبيق.

إنّ النحو يستوعب هذه الحالة الشاذّة، دون أن يتدخّل في تفسيرها البلاغيّ الخاصّ بمقامها. وفي مقابل هذا لا يمكن لأيّ مبدإ بلاغيّ مهما كان أن يفسّر لماذا يقع تعجيم المحلّ الواوي بعد الهمزة في مقامات مختلفة لا تستوجب التعجيم :

(1) أو لم تخرج بعد ؟

(2) أفلم يكن زيد مريضا ؟

قد تكون الثانية علامة على استنتاج لم يصرّح القائل به، ويرتبط بحالة عرفانيّة قد يكون مرض زيد اعتقادا متّصلا بها. لكن، مجرّد التفكير في هذا الإمكان يعزّز أنّ البنية تشتمل على المحلّ الواوي أصلا أعجّم أم لم يعجّم. ووجود هذا المحلّ في كلّ بنية، حتّى وان كانت الجملة ابتدائية، علامة على إنشاء الجملة [إ̄] في علاقة تواجديّة مع شيء خارج عنها. هذا الشيء حسب تصوّراتنا النظاميّة ما هو إلاّ الاعتقاد. والاعتقاد عندنا خلاصة شحنيّة لما رسخ في ذهن الإنسان من أثر تعامله التصوّريّ مع الكون.

فالتفسير البلاغي الممكن للجملة الثانية قد استوعبه النظام النحويّ في عمومه. بيد أنّه رغم هذا لا يمكننا بلاغيا أن نفسّر وجود الواو قبل المعجم الإنشائي [إ̄ θ] عوض [θ إ̄].

قد يكون التفسير الصوتيّ اللفظي مقنعا في الظاهر. إذ وقوع الهمزة بعد فتحة الواو أو الفاء قد يؤدّي إلى إدغامها بكثرة الاستعمال. لكنّ المقنع أكثر أن يستغنى عنها في بداية الكلام تحاشيا للإدغام.

إذا قارنّا بين الجملتين التاليتين :

(3) ألم يخرج زيد ؟

(1ʹ) أو لم يخرج زيد ؟

فإنّه يستقرّ عندنا شعور حدسيّ أنّ اليقين في عدم خروج زيد أقوى في الجملة الأولى منه في الجملة الثالثة. ولذلك فالأولى أصلح للاستنكار من الثالثة.

إنّ أداة الاستفهام لا إثباتية. فهي سالبة القيمة. وهي لهذا تدخل في العلاقة الشرطيّة الشحنيّة ([±] ← [−]). هذه العلاقة هي التي تجعلها كما رأينا مستعدّة للدلالة الامكانية الشرطية التي مثلناها بـ ([+ ←±]، [− ←±].

فالسالب بعد الهمزة قد يكون موجبا والموجب بعد الهمزة قد يكون سالبا، فهو إنشاء لا يقرّ إيجاب معموله ولا سلبه.

لهذا فالجملة الثالثة تعني «عدم الخروج» و«الخروج» في الآن نفسه. ومن ذلك كانت استفهاميّة.

لنطبّق قواعد الدلالة الشحنية للتعجيم الواوي. مبدئيا لا نعرف هل الواو بعد الهمزة تابعة للإنشاء أم هي تابعة للإحالة. لنعتبرها تابعة للإنشاء أوّلا.

إذن حسب [أ θ ← ب] صارت دلالة الإحالة السلبيّة هي دلالة الاستفهام، وحسب [θ ب ← أ] يتأكّد هذا. وإذن فقد صارت شحنة الهمزة لا تقبل العلاقة [± ↔ −] أي لم تعد إمكانيّة، وصارت قريبة من الوجوبيّة، يمنعها من أن تكون وجوبيّة كاملة أنّ مبدأ المحافظة يقتضي أن تبقى همزة الاستفهام همزة استفهام وألاّ تتحوّل إلى همزة إثبات كـ [إنّ].

نرى إذن أنّ قواعدنا الشحنيّة المتعلّقة بالمحلّ الواوي تستوعب شعورنا بأنّ قائل (1ʹ) على يقين من عدم خروج زيد، وأنّ هذه الجملة مهيّأةلأن تكون لاستنكار ما ثبت عند المتكلّم شناعته.

في هذه الحالة يمكننا أن نفهم لماذا نقبل الجملة الآتية ونشمئزّ من الجملة التي تليها :

(5) أإن خرج عمرو لم يخرج زيد

(6) إن خرج عمرو أفلم يخرج زيد

أو لم يخرج زيد

يطرح علينا إمكان تطبيق القاعدة [θ ب ← ، أ θ، أ ← ب] على الإنشاء الاستفهامي ومعموله قضيّة شائكة نصوغها كما يلي: أ يوجد محلّ واوي بين العامل ومعموله ؟ وهل نعتبر تعجيمه ظاهرة ممكنة، يحتملها النظام ؟

§ 33 ـ أمثلة أنماط تركيبيّة من الزيادات الواويّة

في العربيّة ظواهر عدّة من الزيادات الواوية { ف، و} لا يمكن تفسيرها إلاّ بافتراض محلّ واوي لها، يقع بين العامل والمعمول، أكان العامل إنشائيا أم إحاليّا.

إذا كان المحلّ الواوي الصّورة التي يحافظ بها الإعراب على التواجد المقولي، فمن المتوقّع في منطق النظام أن يوفّر الإعراب هذا المحلّ كلّما كان التواجد الإنشائي الإحالي، أو التواجد الإحالي الإحالي. أو التواجد الإنشائي الإنشائي.

وإذن فوجود الفاء أو الواو بين همزة الاستفهام ومفعولها الذي هو مضمونها حسب القاعدة [ϑ أ. ϑ ب] إنما هو مجرّد تعجيم لا غير.

من الظواهر القياسيّة والشاذّة وما بينهما، الأنماط التالية :

(1) {إن ... ف ... } (فاء الجزاء)

(2) {مصدر ... ف...} طبقا للأمر كذا ... فـ...

(3) {مركب حرفي ... ف ...} لذلك ... فـ...

(4) {أمّا ... ف...} (تفصيل)

(5) {مفعول ... ف... } وثيابك فطهّر

(6) {مبتدأ... ف...} الذي فعل ... فـ ...

(7) {تبيّن وأنّه....} (من الأخطاء الشائعة...)

(8) {علمنا وأنّه ...} (من الأخطاء الشائعة)

هذا ولم نستفرغ كلّ الحالات.

إذا وقفنا في حدود العرف العلميّ الجاري فإنه يمكننا تصنيف هذه الأمثلة التصريفيّة إلى الأنماط التالية :

أ) . ما يجب فيه الفاء مثل {أمّا...} وجوبا مطلقا،

. ما يجب فيه الفاء في مواضع معيّنة {إن... ف...}

ب) . ما تجوز فيه الفاء بتأويل معيّن كالحالتين (5)، (6)

. ما تجوز فيه الفاء ولم نعثر فيه عن تأويل كالحالتين (2)، (3).

جـ) . ما لا تجوز فيه الفاء مطلقا كالحالتين (7، 8)

. ما لا تجوز فيه الفاء وقد يُؤوّل إذا وقع في نصوص رفيعة ونجده في أمثلة من الحالات (5، 6، 7، 8).

ومهما يكن من أمر ففي هذه الأنماط جميعا يُحكم عادة بالجواز أو عدمه بقدر ما في المثال من «رائحة» الشرط ، كما يقولون. ولما كانت رائحة الشرط رائحة فائيّة، فمتى كانت الواو فهو خطأ، إلاّ أن يكون النصّ ممّا لا يُخطّأ، فتكون الواو إذن فائيّة الرائحة وحسب تحليلاتنا الماضية ينبغي أن تكون هذه القضيّة قضيّة تعجيم لا محلّ.

لذا نفترض أنّ للاشتقاق مصفاة وظيفتها أن تصفّي الحالات التي يقع فيها التعجيم من الحالات التي لا يقع فيها. ونفترض أنّ هذه المصفاة تجاوز الشرط، ولها صلة مّا بالتوزيع الشحنيّ المناسب للعمل الإعرابيّ.

ليس من السهل تحديد هذه المصفاة، وبيان اشتغالها. لذا نترك للتحليل أن يفرزها إفرازا طبيعيّا.

ما نريد أن نؤكّده الآن أنّ هذه المصفاة لا تستلزم الدلالة الشرطيّة بالضرورة إذ لا شيء في الخطإ الشائع (7، 8) ما يبرّر رائحة وإن متوهّمة للشرط.

§ 34 ـ تعجيم المحلّ الواوي بين القواعد الأساسيّة والقواعد الثانويّة

إذا كانت البنية الإعرابيّة الأساسيّة تقتضي المحلّ الواوي حسب البنية التي استدللنا عليها [ϑ إِ ∃ ففا (مف)]، فتعجيم الاشتقاق للمحلّ الإعرابي هو القاعدة الأولى في التشارط الاشتقاقي الإعرابي وعدم التعجيم هو القاعدة الأولى حسب الشرط المقولي للاشتقاق. وفعلا فقد يختار الاشتقاق المحلّ التصريفي عوض المحلّ الإعرابي.

فالبنية [ϑ أ. ϑ ب] تتحقق في المركّب النعتي تحقّقا تصريفيا يتمثّل في إدراج مدلول المحلّ الواوي علامة صرفيّة داخل البنية الصرفية حسب القواعد التي رأيناها في الباب السابق.

لكن إذا كان تعجيم المحلّ الواوي تعجيما إعرابيّا (أي على الأصل) كما هو الحال في بعض الأمثلة الماضية، فقرار عدم التعجيم ينبغي أن يخضع لقاعدة ثانويّة. فوظيفة المصفاة إذن أن تحدّد الحالات الثانويّة بالنسبة إلى البنية الإعرابيّة المجرّدة. هذه الحالات الثانويّة قد تكون أساسيّة بالنسبة إلى المستوى التصريفي.

للتوضيح نقدّم مثالا من مسألة معروفة. القاعدة الأساسيّة بالنسبة إلى المستوى الأعلى جرّ الاسم بالكسرة (أو ما ينوبها) بعد الحرف. والقاعدة الثانوية في المستوى المعجّم منع البعض من الصّرف. هذه القاعدة الثانويّة بالنسبة إلى الأصل، أساسيّة بالنسبة إلى الفرع.

نلاحظ أنّه في اللغة، ولأسباب لا يهمّنا النظر فيها الآن، أنّ تطوّر الوسم اللفظي في التاريخ كثيرا ما يكون لفائدة المستوى الأعلى أي لفائدة القاعدة الأساسيّة. فاللحن

المتمثّل في عدم منع الممنوع من الصرف تطبيق للقاعدة الأساسيّة، تمهيدا للأصل اللغوي الذي هو عدم وسم الحالة الإعرابيّة في المستوى الإعرابيّ المجرّد.

نفترض مسبّقا أنّ الحالات الشاذّة أو اللاحنة ضرب من تغلّب القواعد الأساسيّة على القواعد الثانويّة، ما دام المحلّ الواوي مدرجا بطبعه في البنية المجرّدة. ينبني على هذا أن جميع حالات التعجيم تغليب للقاعدة الأساسيّة. فإذا كان التعجيم لازما كما هو الحال في بعض المنوال [(...) إن ...]، فمعناه أنّها حالة فيها توافق بين القاعدة الأساسيّة الإعرابيّة الاشتقاقية، والقاعدة التصريفيّة. والعكس إذا كان عدم التعجيم لازما. أمّا إذا كان التعجيم جائزا فلسبب مّا، يعود إلى القواعد الثانويّة التصريفيّة. أمّا إذا كان لاحنا فهو وسم للقاعدة الأساسيّة حيث ينبغي عدم الوسم.

هذا ما يستوجبه عدم اعتبار الدلالة الشرطيّة العامل الأساسيّ في وجود هذه الزوائد الواويّة.

نذكّر أنّنا في الفقرة الماضية أشرنا إلى العكس. وهو أنّ هذه الزوائد علامة على العلاقة التواجديّة الجمعية. وإذن فوجودها في الأبنية غير الدالة على الشرط أمر طبيعيّ. أمّا وجودها في الأبنية الدالة على الشرط فطبيعيّ من جهة أخرى. وهي أنّها وسم لقانون الشرط الجمعي [θ ⟵ ش].

§ 35 ـ مظاهر قديمة من التعجيم الشاذّ للمحلّ الواوي

ممّا شجّعنا على الافتراض السابق أنّنا لاحظنا، في دراستنا للنصوص المختلفة، تفاقما في تواتر أنماط ما يزاد فيه العنصر الواوي {و، ف،} عبر العصور. لسنا في الوقت الحاضر في حاجة إلى إحصاء دقيق. فالتركيب [... وأن...] لا مثيل له في النصوص القديمة خارج العطف، فلا يكون على ما نعلم فاعلا ولا مفعولا به . أمّا النمط {ونظرا ...ف...} فهو قليل الاطّراد. لكنّ صنوه {ولهذا... ف...} {ومع ذلك... ف...}، فهو ممّا نظنّ أنّه انتشر في القرنين الثالث والرابع بالخصوص. ولا غرابة أن نجده عند رجل بليغ كالتوحيديّ في الإمتاع والمؤانسة. (الليلة 1، ص 19 - الليلة 2، ص 34 - الليلة 3، ص 45- الخ...، فله في كلّ ليلة أنموذج على الأقلّ). ولهذه الزيادة الواويّة جذور قديمة في الأبنية (كالاستفهام مثلا، والجزاء، وأمّا...)، وفي النصوص التي لا يطعن فيها.

وفي مثل هذه النصوص نجد زوائد واويّة اصطدم بها البحث اللغويّ في بداياته واختلفت مواقفه منها. ومن هذه الجمل ما حيّر المعربين المفسّرين والنحويين (انظر المبرّد، المقتضب : II/ 356 - 357) :

(1) قل إنّ الموتَ الذي تَفِرّون منه فإنّه ملاقيكم (الجمعة : 8)

وقد حاول النحاة تجنّب تخطئتها بالبحث لها عن تفاسير عدّة أهمّها باب الجزاء، متوسّلين بآيات منها :

(2) ألم يعلموا أنّه من يُحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنّم (التوبة : 63)

(3) كتب ربّكم على نفسه الرّحمة أنّه من عمل منكم سوءا بجهالة ثمّ تاب من بعده وأصلح فأنّه غفور رحيم (الأنعام : 54).

إلاّ أنّ هذه الآية تحلّ قضيّة الفاء ظاهريّا، ولا تحلّ قضيّة انعدام ما يوجب « أنّ» في موضع هو موضع «إنّ» (ولقد قرئت بإنّ حسب المبرّد). وهذا ما دعا المبرّد إلى تأويل الآية :

(4) أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم ترابا وعظاما أنّكم مُخرَجون (المؤمنون :35)

بأنها من جنس تكرار «أنّ» توكيدا، كمثل :

(5) قد علمت أنّ زيدا إذا أتاك أنّه سيكرمك

وفي ذلك إشارة أيضا إلى إمكان تأويلها :

('5) قد علمت أنّ زيدا حين مجيئه إكرامُك

وهو تأويل اختاره بعض للآية الماضية :

('4) أيعدكم أنكم (يوم كذا) إخراجُكم

فترى أنّ ما يفسّر «أنّ» يسقط الجزاء، وما يفسّر الفاء يسقط تفسير «أنّ» إذ لم يروا لتأويل الجزاء في «أنّ» عند غياب الفاء، فإذا كانت الفاء وكان الجزاء لم يعد لـ «أنّ» تفسير لأنّ الموضع لـ «إنّ».

وقد جعل الكثير من النحاة الفاء في مثل :

(6) زيد «فلا تضربه (أو فاضربه)

فاء «زائدة دخولها في الكلام كخروجها» (ابن هشام : المغني 179)

ويبدو أنّ الأخفش ، لما رأى كثرة زيادتها أقرّ أنّه سمع «زيد فوجد» (شرح الكافية IV / 388) (نقل بعضهم أخوك فوجد) فأجاز زيادتها في الخبر مطلقا، وأقرّ الزجاج ذلك في بعض الأمثلة. ونقل ابن هشام أن ابن برهان قال « تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا» (المغني، 179)، ولم يقيّدها المجيزون لزيادتها بالأمر والنهي.

ورأينا أنّ ما نقل من هذه الزيادة يجاوز تفسيرها بالشرط والأمر والنهي. إذ ليس هذا بتفسير ، بل تقرير، فيه اعتبر المطّرد وطرح غيره لأنّ من قال بتقييدها بهذه المواضع رأى اطّرادها فيها وعدم اطّرادها في الخبر الإخباريّ بعد المبتدإ.

وقد تناقل النحاة أمثلة لم يشكّوا في صحتها مثل قول النمر بن تولب (الكتاب 134/I)

(7) لا تجزعي إن مُنْفِسا أهلكتُه   وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزَعي

وفي هذا المثال لا وجود لمبتدإ وقع الأمر خبرا عنه، فلا داعي للفاء قبل الأمر. وأمّا الشرط ففاء الجزاء ما قبل «عند» ، فإذا اعتبرت فاء الجزاء ما قبل الأمر، فما قبل «عند» زائدة. ولم يحاول النحاة تأويلها بالضرورة العروضيّة لعلمهم بكثرتها. فهي شبيهة بقولك «ومع ذلك فإنّي» «ولقد ادّعى الرضيّ أنّ زيادتها تنبيه إلى لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط (شرح الكافية IV/ 388). وكأنّه رآها على المعنى «فإذا كان ذلك فاجزعي» وفي رأيه بعض الصحّة إذ يجوز في العربيّة أن تقول :

(8) فإذا هلكت فاجزعي إذا كان ذلك

(9) فإذا هلكت فاجزعي إذن

علي سبيل التأكيد. إلاّ أنّ رأيه لا يفسّر الآية الشبيهة بها :

(10) «فبذلك فلتفرحوا» (يونس : 58)

إذ لا يجوز فيها المعنى «فإذا كان ذلك فلتفرحوا».

وممّا تناقش فيه النحاة أنّ الواو كثيرا ما وقعت في مواضع لا تحسن فيه الفاء، فاء الجزاء. وأوّلها بعضهم على العطف وحذف الجواب لدلالة القول عليه. ومنها قول امرئ القيس :

(11) فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحى   بنا بطن خبت ذي حقاف عقنقل

إذ لا تجوز «فانتحى» والأصلح «انتحى» بلا واو ولا فاء.

ومثلها أيضا :

(12) «فلمّا أسلما وتلّه للجبين وناديناه (الصّافات /103 – 104)

وإذا تثبتنا في المثالين الأخيرين لاحظنا أنّ [لمّا] لكونها للتزامن المطلق، لا تصلح لها الفاء التي هي للاتباع والترتيب والتعقيب أصلا. فإذا كانت [إن] تقبل التعاقب الحدثيّ كما تقبل التزامن فتصلح لها الفاء، فليس لـ [لما] إلاّ معنى «الواو»، و [لما] في هذا على خلاف ما مرّ من الأمثلة في هذه الدلالة. فلهذا كان موضع الواو بالنسبة إلى «لمّا» كموضع الفاء بالنسبة إلى «إن» فإذا أبدلت «لمّا» بـ «إن» كانت الفاء زائدة زيادة الواو بعد «لمّا».

ولعلّ هذا هو الذي جعل الأخفش يحكم بزيادة {الواو والفاء وثمّ} مطلقا. والرضيّ، وإن كان لا يرى أنّ في الإعراب شيئا زائدا، ويتعجّب أنّ النحاة «لا يرون تأثير الحروف معنويّا» (شرح الكافية 436/IV) فإنه لعجزه عن تفسير هذه الزيادات

الواويّة لم ير بأسا في الحكم بزيادتها آخر المطاف، إذ يقول : «وكلّ ما جاء من مثله فإن أمكن الاعتذار عنه فهو أولى، وإلاّ فليحكم بزيادة الحرف » (شرح الكافية 392/IV-394).

§ 36 ـ درجات الشذوذ في التعجيم الواوي

إذا اعتبرنا في تقويمنا لهذه المعلومات التاريخية جدّيّة النحاة الأوائل وصبرهم في البحث عن حلول لهذه الزيادات الواويّة، ونزعنا من أذهاننا بعض الأحكام القاسية التي نشرها أشباه المختصّين في النحو، أو المتأثّرون بالأحكام الوصفيّة العامّة، فإنّنا نستطيع أن نتصوّر أنّ الاستعمال اليوميّ للعربيّة في ذلك الوقت كان يفرز من هذه الزيادات الواويّة ما لم تكن الأمثلة المقدّمة منه سوى نماذج قليلة وقليلة جداً. وإذا اكتفينا بالفصيح من المكتوب القديم، فالأمثلة كثيرة لا تحصى. ولقد أشرنا إلى بعض ذلك في الإمتاع. فلا عجب إذن أن نجد في الحديث مثل {تبيّن وأنّه...} و {كما نعلم وأنّه...]. إذ لا نستبعد أنّ هامشيّة «أخوك فوجد» وما شابهها في النظام النحويّ، وأنّ عدم وجود باب واضح في كتب النحو لهذه المسألة، قد ساعد في الآن نفسه :

– على إبعاد أمثلة «أخوك فوجد» عن العرف النحويّ المسيّر للكتابة الرسميّة البعيدة عن الاستعمال العفوي،

– وعلى تسلّل أمثلة «ومع هذا ف» في الكتابة الرسميّة.

ولكن العرف السائد لم يتمكّن من منع تسرّب هذه المشوّهات التي من صنف {أتمنّى وأنهّ} لأنّها ، في رأينا من صنف الأخطاء الناتجة عن القواعد الأساسيّة المسيّرة للغة. ومثل هذه الأخطاء كثير في اللغات.

لا يمكننا أن نعود إلى كلّ الأمثلة الماضية لتفسيرها. فهي جميعا تخضع لـ [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف) ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]، وما كان منها من الجمل الاسميّة سيتبيّن رجوعها إلى هذا الشكل التواجديّ، عند تبيّن العلاقة بين بنية الاسم الاشتقاقية وبنيته الإعرابيّة المحتملة.

نكتفي هنا بافتراض أن الشكل [مبتدأ خبر] ينبغي أن يكون في البنية الإعرابيّة المجرّدة خاضعا للعلاقات التالية وللقواعد المسيّرة لها : [أ ϑ ب] {[أ ϑ.ب] ، [أ. ϑ ب]} ⟵ [ϑ أ. ϑ ب] ولنأخذ من هذه التمثيلات البنيويّة الحالة [أ. ϑ ب] فقط : معبّرين عنها هذا التعبير البسيط الذي طالما استعملناه دون الانتباه إلى أبعاده البنيويّة الدلالية [مبتدأ + خبر] ⟵[مبتدأ. ϑ خبر] : (العلامة ϕ : علامة على عدم تعجيم ϑ] :

مبتدأ	ϑ خبر
زيد	ϕ خارج
الداخل	ϕ خارج (يعني هو خارج)
من يدخلُ	ϕ يخرجُ
من يدخلْ	ف هو يخرجُ
كل من يدخل	ف هو يخرج
من يدخلْ	ϕ يخرجْ
من يدخلْ	ف هو يخرج
من هو زيد	ف هو يخرج
من هو زيد	ف قد خرج
من هو زيد	ϕ خرج
زيد	فـ خرج
زيد	ϕ اضربْه
زيد	فا ضربه

عند التثبّت في هذه الأمثلة ، والنظر في حالات قربها وبعدها من الجملة الشاذة (11)، نلاحظ أنّ شذوذها ليس في المحلّ الواويّ في ذاته، بل في تعجيمه حيث ينبغي عدم التعجيم.

وإذا حاولنا أن نتخلّص لحظة من مسلّماتنا الحدسيّة فإنّ الجمل {11 ... 4} على درجات متفاوتة ومتقاربة من الشذوذ. يمكن للقارئ أن يراقب ذلك بنفسه ليلاحظ أنّ الجملة (11) ليست جملة لاحنة في مقابل جمل صحيحة، بل هي القطرة التي أفاضت الكأس. لكنّنا عادة لا نتفطّن أنّ هذا الشاذّ تبدأ قصّته من فاء الجزاء.

لقد فسّرنا في مواضع سابقة من هذا البحث قيمة التعجيم الواوي في البنية [و إن]. فلنقارن الآن بينها وبين [وأن] الشاذّة .

2.3/III تعامل المحل الواوي مع معجّمات المحل الإنشائي {إنّ، أنّ، إن، أن} تعاملاً يدلّ على أن الإسناد والشرط يحقّقان على صورتين مختلفتين تكرار البنية [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)] في المستوى الإعرابي التصريفي

§ 37 – أغراض الاهتمام بالمقارنة بين [و أنّ] [و إنْ]

من المواضع التي استعرضناها للتعجيم الواوي، في الفصل السابق الموضعان التاليان :

– موضع لاحن تقع فيه الزيادة الواويّة في رأس الفاعل أو المفعول به : {تبيّن وأنّه ...} ، {أتمنّى وأنّه...}

– موضع صحيح تقع فيه الزيادة الواوية في رأس الجواب، أو في رأس الشرط {إن... فإنّ...} {أفعل... وإن...}.

إن كان من أغراضنا في هذا الفصل أن نواصل اختباريّا تدعيم المحلّ الواوي في البنية الإعرابيّة المجرّدة [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]، بعد إقراره اعتمادا على الاستدلال البرهاني المعتمد على الجدول الشحنيّ والجدول الصدقيّ، فلنا في هذا الفصل أغراض إخرى بعضها قريب، وبعضها تمهيد لمفاهيم نحويّة أخرى نركّزها في الفصول والأبواب المقبلة من هذا القسم والقسم الذي يليه.

يواصل هذا الفصل إلى حدّما بيان أنّ الأدوات الإنشائية {أنّ، إنّ، أن، إن} تصريفات مختلفة من أداة واحدة تتغيّر بحسب موقعها من البنية تغيّر الأفعال في تصريفها، وتغيّر الضمائر في تصريفها. سنحدّد خصائص هذه الأداة بتحديد مفهوم ما نسمّيه بالعنصر الماهيّ. وهو عنصر كما سنرى يكوّنه الاشتقاق ووظيفته أن يسم الشحن المختلفة للمحلاّت الإعرابيّة المتولّدة من الدور التكراري. وسنتبيّن أنّ مواقعه تتغيّر حسب هذا الدور بحسب ما نسمّيه بالعمل الداخلي، والعمل الخارجيّ. ونعني به العمل داخل البنية [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]، والعمل خارجها أي في البنية المواجدة لها والمتكرّرة عنها، أي البنية الثانية من التواجد [إٓ ϑ إٓ].

أقررنا في القسم الماضي أنّ كلّ علاقة نحويّة حدث إنشائيّ وأنّ الإحالة إذا كانت فلا بدّ أن تكون تحت حكم حدث انشائيّ. فجعلنا التواجد الإحالي الإنشائي الهباءة المركّبة لكلّ بنية تحيل إلى الخارج غير اللغويّ. وبتمثيلنا لهذا التواجد بـ [ϑ أ̄ ∃ ففا (مف)]، وبالحاحنا عدّة مرّات أنّ البنية الإعرابيّة الإساسيّة ليست بالضرورة جملة، فإنّه قد صار من محصول الحاصل أنّ كل عنصر إحالي أو إنشائيّ يقع في محلّ من محلاّت [ϑ أ̄ ∃ ففا (مف)] لا بدّ أن يكون وجها من وجوه تكرار هذه البنية ذاتها داخل المحلّ ذاته الذي هو منها.

سندقّق هذه الفكرة في غير هذا المكان. لكنّ ما ندرسه الآن تمهيد لها. وهي فكرة أساسيّة في هذه الاطروحة يستلزمها أنّنا أقمنا النحو على الشحنة التي في [∃] ، وأننا أدخلنا [∃] في الدور التكراري :[∃ ⟵⟶ حـ ⟵⟶ حـا] وأننا نحلم بإقامة حساب نحويّ ركيزته الشحنة ويفسّر تولّد الأبنية والدلالات الأساسيّة داخل النظام. ويستلزمها أيضا أننا نريد أن نفسّر دون الحاجة إلى التصنيف الاختباري أنّ الألفاظ {زيد، ضرب، راجع، مجروح... الخ} تشترط مقوليّا نفس البنية المولّدة لـ {من...، ما...، أن...، أنّ...، إنّ... إن...،} وأنّها جميعا تعود بصورة أو بأخرى إلى البنية الأساسيّة [ϑ أ̄ ∃ ففا (مف)] و أنّ ذلك هو الذي يفسّر أنه يمكنك دلاليّا أن تنتقل بين الجملة البسيطة والجملة المركّبة دون أن تضيّع في الطريق الدلالة الدنيا اللازمة.

لن نتناول هذه المواضيع في هذا الفصل. لكنّ هذا الفصل يمهّد لها كما كانت كلّ فصولنا الماضية بعضها يمهّد لبعض. وسنرى أنّ ما نريد الوصول إليه وخاصّة الربط بين { زيد} والبنية [إ̄ ∃ ففا (مف]، سيركّز أنّ الجملة الفعلية والاسميّة جملة واحدة، وأنّ الاسميّة اعقد من الفعليّة، وأنّها تكرار لها، وأنّ ذلك هوالذي يفسّر كيف يمكننا الانتقال بين الأبنية المختلفة انتقالا يجعل المنوال [(...) إن...] متعاملا مع ما معه في المجموعة [(...) إَنّ ...] ففي المجموعة [مج [(...) آن ...] ففي النحو كلّه، تعاملا يخضع لقانون التشارط والاسترسال، الخاضع لقانون الشرط الجمعيّ.

أقرب أهداف هذا الفصل أن نتبع الاستدلال التالي :

«لما كانت القاعدة [(أ ϑ ب) ⟵ [أ. ϑ ب)، [ϑ أ. ب]، [ϑ أ. ϑ ب)]] قاعدة أساسيّة بفضلها يحافظ الإعراب على قيم التواجد محافظة محلّيّة، ولما كان كلّ عنصر من عنصري العلاقة تواجدا إنشائيا على الأقلّ ، أو تواجدا إنشائيا إحاليّا من الصنف الوحيد [إ̄ (مف)] حيث [(مف)] إحالة لها الشكل [∃ ففا (مف)] حسب قواعد الدور التكراري، فإنّه كلّما كان لنا محلّ انشائي [إ̄] في البنية الإعرابيّة المجرّدة، فلا بدّ من محلّ واوي قبله، يمكن للاشتقاق وسمه أو عدم وسمه حسب ما تقتضيه قواعد التعجيم المسيّرة للأبنية الإعرابية المصرّفة ولا سيّما المجرّدة منها وإذن لما كانت المجموعة { إنّ، أنّ، أن، إن} من الصنف [إ̄] فلا بدّ

أن يكون التعجيم بها في الأبنية المصرّفة مقتضيا قبلها المحلّ الواوي أجسّد بـ {و، ف} أم لم يجسّد.

§ 38 ـ المظهر الشحني من شبكة العلاقات الرابطة بين المجموعة [إ ـــ ← {إن، أن، أنّ، إنّ}]

المستخلص من مقارنتنا بين [إنّ، أنّ] أنّ الكسرة [ـــِ] المفرّقة والمميّزة بينهما وسم لفظيّ للعلاقة بين الإنشاء والاعتقاد. فلقد رأينا أنّ [إنّ] إنشاء يتصل بالشحنة الاعتقاديّة اتصالا مباشرا، أمّا [أنّ] فتكون في موضع معمول لإحالة حقيقيّة ، أو لإنشاء أو اعتقاد تشكّل على صورة إحاليّة (أثبت أنّ، أظن إثبات أنّ...).

إذا اقتنعنا بأنّ مفهوم «الاعتباطيّة» مجرّد «عجلة نجدة» نستعين بها أمام ما نعجز على تفسيره، فمن المفترض أنّ [إنْ، أنْ] تدخلان بمقتضى الكسرة الفارقة المميّزة في نفس العلاقة التقابليّة المذكورة أعلاه. فتكون [إنْ] علامة على عمل الاعتقاد في الشرط عملا مباشرا أكثر من عمله في [أنْ]. فبمقتضى إشارة الوسم اللفظي ينبغي أن تكون الكسرة الجامعة بين [إنّ] و [إنْ] علامة على القرب من الاعتقاد، والفتحة الجامعة بين [أنّ] و [أنْ] علامة على البعد منه. وأن يكون التشديد في [إنّ، أنّ] علامة على القيمة الوجودية [+]، وأن يكون التخفيف [أنْ، إنْ] علامة على القيمة الوجوديّة [± ←—— -].

سنستفرغ أبعاد هذه المقارنة في الفصول المقبلة. لكنّنا نجد هنا أدنى إشكال سنحلّه في دراسة مدى العمل الإعرابي وحركة مدّه وجزره عبر الأبنية المتواجدة. وهو أنهّ اذا كانت الكسرة في [إنّ] علامة قرب من الاعتقاد يوافق في أغلب استعمالاتها وقوعها ابتدائية، (دون أن يكون وقوعها الابتدائيّ ضروريّا) (ن. مواقع إنّ في كتب النحو)، فإنّ الكسرة في [إنْ] تجذبها الى الموقع الابتدائي لقربها من الاعتقاد، دون أن تكون وظائفيّا في محلّ ابتداء، إذ هي في موقع المفعول المنصوب شأنها في ذلك شأن الحال والمفعول لأجله والمفعول فيه. سنرى أنّ مفهوم العمل الداخلي والعمل الخارجي، ومفهوم مدى العمل وما إليهما كفيلة بتفسير الظاهرة.

إذا أدخلنا في هذه العلاقات قاعدة [ϑ إ] حيث [ϑ] تتحقق خاصّة بـ {و، ف} من مجموعة العناصر الواويّة المستعملة في العطف والاستئناف وغيرهما من الظواهر، فإنه يمكننا تمثيل هذه العلاقات في مجموعة {إنّ... إن} على الصورة التالية :

ϑ إنّ ←——→ ϑ أنّ

↕ ↕

ϑ إنْ ←——→ ϑ أنْ

سنرى في القسم الأخير أنّ هذه الشبكة العلاقيّة توافق إلى حدّ كبير شبكة العلاقات المسيّرة لجداول تصريف الفعل.

ما يهمّنا هنا أكثر أنّ هذه العلاقات تتكهّن إلى حدّ ما، بظواهر نحويّة عدّة، منها بعض الجمل الشاذّة التي رأيناها في الفصل الماضي، ومنها أنّها تفسّر لماذا تقع [أنْ] في موقع [إنْ] في كثير من الأمثلة (ثمّ لماذا يقع المجزوم في موقع المنصوب والعكس في أمثلة رأيناها وسنعود إليها في القسم الأخير) ولماذا تقع [أنْ] في موقع [أنّ] موقعا كثيرا ما تُوهم أنّه مجرّد تخفيف لـ (أنّ)، وهو يفسّر خاصّة لماذا يتأكّد استعمال [إنّ] في بعض الجواب تأكّدا نعبّر عنه، لمجرّد التشبيه والتمثيل، بأنّه مظهر من مظاهر التنازع على الزعامة بين الشرط الذي هو المعمول المتقدّم المتقرّب من موضع الاعتقاد، والجواب الذي هو العامل المؤهّل أصلا للتقدّم والتقرّب من موضع الاعتقاد.

§ 39 ـ تعامل [ϑ أنّ] [ϑ إنّ] في مقابل [إنْ]

من العاديّ أن نجد جملة من المنوال التالي (1) وألاّ نجد جملة من المنوال (2) :

(1) وعد اللّه أنّه إن عملت سوءا بجهالة فإنّه غفور رحيم

(2) وعد الله أنّه إن عملت سوءا بجهالة فأنّه غفور رحيم

ومع ذلك فتجوز القراءتان التاليتان (حسب ما يقول النحاة ولا يهمّنا هنا التحقيق في كتب القراءات ، فالمثالان اخترناهما من القرآن ثقة بالمخبر اللغويّ لا بالسند الدينيّ) :

(3) كتب الله على نفسه الرحمة أنّه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنّه غفور رحيم (الأنعام ، 54)

(4) [...] أنّه من [...] فإنّه غفور رحيم.

حسب ممّا بيّنّاه في الفقرة الماضية وفي الفصل الخاصّ بـ [أنّ، إنّ] من القسم الثاني، إذا كانت (4) أقيس في القواعد الثانويّة المسيّرة للمستوى الإعرابيّ المصرّف المعجّم، فـ (3) أقيس في القواعد الأساسيّة المسيّرة لهذا المستوى. وذلك أنّ الشرط وجوابه قد وقعا في محلّ نصب للعامل «كتب» فلا مجال لـ [إنّ] في موضع كهذا بعيد عن الصدر المتّصل بالاعتقاد، وهو المسمّى بموضع الابتداء. ثمّ إنّ الجواب هنا لم يكن العامل في الشرط، إذ الشرط هنا مبتدأ من جملة اسميّة وقعت خبرا لـ [أنّ] الأولى وضمير شأنها، فتتأكّد [أنّ] لأنّ الخبر في موقع بعيد عن الصدر المتّصل بالاعتقاد. كلّ هذا يؤكّد أنّ الجملة الثالثة أقيس من الرابعة في المستوى الأعلى من الإعراب المصرّف المجرّد.

لكن ما الذي يجعل (4) أقيس في المستوى التصريفي المعجّم ؟ السبب في ذلك أنّ قاعدة المستوى الأعلى لا تهتمّ بالتفسير الضميري على عكس الثانية. ف «غفور رحيم» ليست صفة للمبتدإ، بل هي العامل في ضمير المبتدإ، فالمبتدأ في أصله مفعول إذ المعنى (ونعني به البنية النحويّة المشارطة للبنية الموسومة كما بينّا) هو :

(4 أ) غفور رحيم (لـ) من عمل منكم كذا ...

فهي الرأس الأساسيّ فتحتاج إلى [إنّ] أصلا. لكن لو أرجعناها إلى مكانها من الأصل لكانت لنا الجملة :

(4 ب) كتب [...] أنّه إنّه غفور رحيم لمن عمل ...

فيجب حذف إحداهما لأنّه تكرار. فتحذف [أنّ] على اعتبار «كتب» في معنى «قال» فتكسر [إنّه] على الحكاية، أو تحذف [إنّ] على اعتبار عدم الحكاية. ولّما كان الله لا يحكي عن غيره فالأصلح حذف [إنّه]. فيكون الأصل :

(4 جـ) كتب أنّه غفور رحيم لمن عمل،

وبالقلب تصبح :

(4 د) كتب أنّه من عمل سوءا غفور رحيم

وهو تركيب ينتج عنه خطأ في تفسير الضمير، لذلك كرّرت «أنّ» علامة على أصل التركيب وبدايته. لكنّ تكرار «أنّ» قد يؤدّي إلى العلاقة البدليّة فيصبح المعنى «كتب أنّه من عمل سوءاً أنّه غفور رحيم» أي «كتب أنّه غفور رحيم ». من هنا كانت الفاء لازمة لربط جملة « أنّه غفور » بأقرب جملة منها وهي « من عمل » لتطبيق القاعدة [أ. ϑ ب ⟵ أ.أ] التي تجعل المتواجدين على قيمة وجوديّة واحدة. فيكون الابتداء والخبر محقّقين لتواجد واحد [أي لجملة واحدة] (نستعمل هنا جملة في معناها اللغوي الاصلي وهو كقولك جملة 2 + 1 هي 3)

مشكلة التفسير الضميري لا تنطرح علينا في المثالين المصنوعين (1، 2). فالثانية هي الأقيس لأنّ «إن» معمول الجواب هنا والجواب هو الواقع مفعولا لـ «كتب» فإذا كانت الجملة المستقلّة :

(5) إن عملت سوءا [...] فإنّه ...

تقتضي [إنّ] ليدلّ الجواب أنّه الرأس المؤهّل للاتصال بصدر الاعتقاد (وسنفسّر هذه العمليّة في القسم الأخير)، فبحسب هذه القاعدة نفسها ينبغي أن تحقّق «أنّ» في الجملة الثانية لأنّ الجواب وقع بعيدا عن صدر الاعتقاد.

إلاّ أنّ [إنْ] بقيمتها الشحنية [± ⟵ -] الدالة على عدم اليقين في

الاعتقاد كانت على غير الصورة [أن] الدالة على عدم الابتداء، فلو كان الجواب بـ [أنّ] لربح الشرط الابتداء في الموضع والسيطرة في التعبير عن القرب من الاعتقاد. لكن لما كانت «أنّ» أختا لـ [إنّ] في الشحنة [+] الدالة على يقين الاعتقاد وكان الموضع موضع يقين، اختار التعجيم إبطال شك [إنْ] بيقين [إنّ] ودلالتها على الرأس المسيّر للجملة.

وهنا أتت الفاء لتعديل الميزان بجعل «إنّ» على يقينها وتقدّمها في الموضع الإعرابيّ الأصلي في قيمة وجود [إن] تأخذ منها الوجود أو العدم، حسب القاعدة [ϑ أ. ب ⟵ ب . ب] ، وأتت إذن لتمنع الجواب عن الاستقلال والاستئناف، حتى لا يتنطع بـ [إنّ] بحثا عن اعتقاد مجاوز لما وقعت فيه الجملة كلّها.

إذا نظرنا الآن في الآية :

(6) أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم ترابا وعظاما أنّكم مخرجون (المؤمنون :35)

لاحظنا أنّها توافق القاعدة الأساسيّة المسيّرة لعلاقة الاعتقاد بالإثباتين [إنّ، أنّ].

هنا لا توجد ضرورة لـ [إنّ] لأنّ الأداة [إذا] ليست خصما لـ [إنّ] كـ [إنْ] إذ هي لا تدخل في شبكة العلاقات التي رأيناها في الفقرة الماضية. لذا طبقت هنا القاعدة الأساسيّة .

ينبني على القاعدة [ϑ أ.ب) ⟵ ب.ب] أنّ عدم تعجيم المحلّ الواوي في هذه الاية وسم لفظيّ على أنّ الجملة «أنّكم مخرجون» ينبغي ألاّ تتصل دلاليّا بجملة «إذا» لتأخذ منها نسبية اليقين في الوجود، إذ شحنة [إذا] قريبة من شحنة [إنْ] وهي [±] وتختلف عنها في عدم تطبيق القاعدة [± ⟵ −]. («إذا» لا تكون لنفي ما يليها).

بهذا تحافظ «أنّكم مخرجون» بإثباتها كاملا ، داخل العقيدة المتحكّمة في الاستفهام. «أيعدكم». فالإخراج إذن قد يقع عند الموت، ولكنّه ليس مقيّدا في وجوده بوجود الموت. فقد يكون الموت ولا يكون الإخراج . وبهذا لا يكون الإخراج نحويّا إلاّ مرتبطا بالوعد.

§ 40 ـ تأكيد التعامل السابق وجود المحلّ الواوي في البنية الإعرابيّة المجرّدة

الخلاصة الأساسيّة التي نخرج بها من التحليل السابق، أنّ الاحتمالات الدلالية الإعرابيّة التي توصلّنا بها إلى تفسير «أقوال» لا شكّ في أنّها من العربيّة ، والتي ما كنّا لنتوصلّ بها إليه، لو لا الجهاز النظريّ الذي ركّزناه في القسم الثاني وأوّل هذا القسم، احتمالات غير ممكنة إذا لم ندرك العلاقة البنيويّة بين الحدث الإنشائي الرئيسي

والثـانوي على صـورة تشـارطيّـة [إ1 ⟵⟶ إ2] تمكّننا من الانتـقـال من الواحـد إلى الآخر.

وإذا كان من اللازم أن نقبل اعتمادا على هذا التشارط [إ'1 ⟵⟶ إ2]، كلّ ما ينجرّ عنه، فـإنّ نجاعـتـه في تفـسـيـر المعطيـات تقـتـضـي أن نعـتـبـر المحلّ الواوي يلازم الأساسيّ وغير الأسـاسـي من المحلاّت الإنشائية وبدون هذا التلازم لا يمكننا شكليّا أن نفسّر ما فسّرنا، إلاّ اذا قبلنا تلك العقليّة السحريّة التي ترى أنّه يمكنك أن تضيف إلى البنية شيئا لم يكن.

هذا التحليل إذن يؤكّد إن البنية الأساسيّة هي [ϑ إ ∃ ففا ϑ].

§ 41 ـ علاقة التعجيم الواوي بـ [إنْ، إنّ] و بالتواجد المستقلّ [# إ ϑ إ #]

إذا كـانت [ϑ أنّ] [ϑ إنّ] تتـعـامـلان على الصـورة الماضـيـة في مـقـابل [إنْ] وتتـعـاونان أخـتين في صـراع السلطة الإنشـائيـة من حيث القـرب والبـعـد عن مـوضع الاعتـقـاد، فـالمتوقّع أنّ [أنْ] أخت [أنّ] لا تقدر على صـراع المواقع، ولكنّها تتـدخل من حين إلى حين لتذكّر [إنْ] بأنّهـمـا من درجـة واحـدة، وأنّه لا يليق بهـا منازعـة [إنّ] في الصدارة، وفي إثبات الاعتقاد الموجب. نذكّر هنا فقط بأمثلة ماضية بدون تحليل :

(1) أن تضلَّ إحداهما فتُذكّرَ إحداهما الأخرى (البقرة : 282)
[انظر أمثلة أخرى في مغني اللبيب، ص 34)
(2 أ) أخرج إن خرجت
(2 ب) *لا أخرج إلاّ إنْ خرجت
(2 جـ) إلاّ إذا خرجت
(2 د) لا أخرج إلاّ أن تخرج

إلاّ أنّه لا يمكن للبنيـة [ϑ أن] أن تتـحـقّق مـعـجّـمـة على الصـورة {ϑ أنّ} خـارج العطـف والاستئناف. وذلك على خلاف [ϑ إنْ] المعجّمـة في مـوضـع الحال على الصـورة {و إن}.

وكذلك لا يمكن تعجيم المحلّ الواوي من [ϑ أنّ] خارج العطف والاستئناف، على خلاف [ϑ إن] و [ϑ إنّ]. إلاّ إذا اسـتـثنينا التـراكيب الشـاذة اللاحنة {تبـيّن و أنّ ... أتمنّى و أنّ ... ، الخ}، أمّا الحالة {و أنّ } التي رأيناها في الفقرة قبل الماضية ففيها [و أنّ] كانت عوضا لـ { و إنّ}.

نفترض أنّ دلالة الكسرة في الزوج (إنْ، إنّ) ودلالة الفتحة في الزوج (أن، أنّ) من جهة، وأنّ إمكان تعجيم المحلّ الواوي في الواحدة دون الأخرى، ظاهرتان مرتبطتان.

سيتّضح هذا الترابط عند دراسة العمل الداخلي والعمل الخارجيّ.

نكتفي هنا بأن نلاحظ أنّه إذا كانت لنا جملتان من الشكل [إ̄1 و إ̄2] على هذا الترتيب أو على الترتيب المعاكس، حسب القاعدة [ϑ أ. ϑ ب ⟵ ب. أ]، أي إذا كانت لنا جملة كبرى تتحكّم في جملة صغرى غير واقعة موقع الفاعل أو المفعول ، فإنّه يمكننا أن نجد في المحلّ الإنشائي الزوج [إنّ، إنْ] ولا يمكننا أن نجد الزوج [أنّ، أنْ]:

# ϑ إ̄	∃	ففا	(مف)	.	ϑ	إ̄ ∃ ففا (مف) #
إنّ	...	...			إنْ	....
إنْ	...	...			إنّ	...
*أنْ	...	....			*أنّ	...
* أنّ	...	...			* أنْ	...

هذا باستثناء العطف كما ذكرنا، وباستثناء حالة وقوع [إ̄1] في داخل جملة أخرى (العلامتان # # علامتا الاستقلال).

فإذا حقّق الفاعل أو المفعول الإحاليين على الصّورة [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] مكرّرة ومعجّمة تعجيما كاملا فإننا نجد الزوج [أن، أنّ] ولا نجد الزوج [إنْ، إنّ] في رأس البنية :

ϑ إ̄ ∃ فـــفا (مف) ϑ إ̄ ∃ ففـــا (مف)

... ... ϑ ... إ̄ ∃ ففا (مف) نفس الشيء

ϕ	أن
ϕ	أنّ
ϕ	إن
ϕ	إنّ

الأمر نفسه مع المفعول الاحالي وفي البنية الثانية المواجدة للأولى المحتوية على الفاعل .

في نفس هذه الحالة الممكن فيها وضع [أن، أنّ]، لا يمكن تعجيم المحلّ الواوي

إلاّ عند العطف في المستوى التصريفي المعجّم. لكن ما دامت القاعدة تقتضي تلازم المحلّ الواوي والانشاء في البنية الاعرابيّة المجرّدة ، فإنّ بعض الناس يخطئون فيقولون «تبيّن وأنهّ»، «أتمنّى وأنّه ...» .

نحاول أن نبيّن أنّ هذا الخطأ، لا يطبّق القواعد الأساسيّة فقط، بل يكشف حقيقة الرابط بين الفعل والفاعل، والفعل والمفعول، أي يبيّن أنّ الرابط بينهما هو التواجد [إ ϑ إ] و أنّ الاسناد مظهر من مظاهر هذا التواجد، و أنّ المبتدأ والخبر لذلك ضرب من التواجد، وأنّ ذلك هو الذي يمكّن من التحوّل بين هذه الأبنية حسب قواعد الدور التكراري المسيّر بقانون الجمع الشرطي .

ليس هذا فقط، بل هذا الخطأ الشائع، يخضع لنفس القواعد المسيّرة لـ [و إن]، ولـ [فإنّ]، أي [ϑ أ ⟵ ب] [ϑ ب ⟵ أ].

لا يعني إخضاعنا الخطأ للقواعد أنّ الخطأ صحيح . فمهما كانت صحّة قانون «الأولويّة لليمين»، فأنت مخطئ اذا لم تراع اللون الاحمر. كذلك اللغة. لكن اذا أخطأت اعتمادا على قانون الأولويّة لليمين، فما ذلك إلاّ لأنّ هذا القانون يوجد، ولم تتفطن الى ما يبطله.

§ 42 ـ علاقة الخطإ في التعجيم الواوي بالتواجد بين معجّمات البنية الاعرابيّة الواحدة

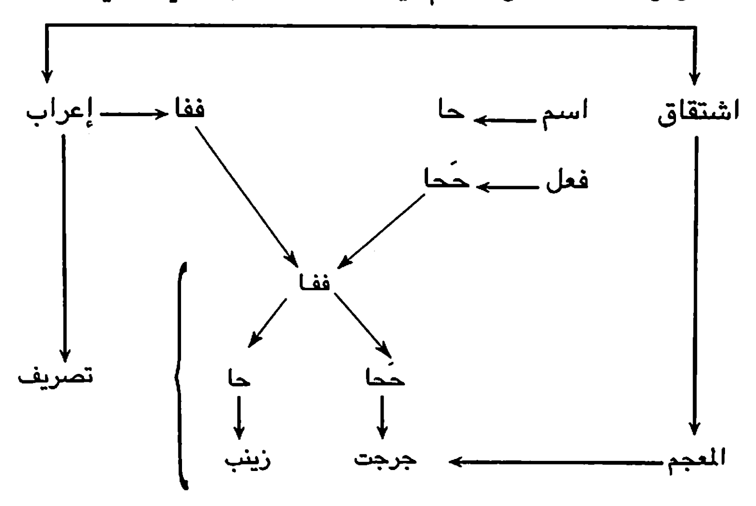
بيّنّا في القسم الثاني أنّ الأبنية الاشتقاقية والأبنية الاعرابية تمثيل للبنية المقوليّة تختلف صوره بحسب التنبير الدلالي، وبحسب درجة الأمانة في تطبيق مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة. واعتمادا عليه أكدنا الفرق بين الفعل الاشتقاقي والمحلّ الفعلي في البنية الاعرابيّة. لكنّ الفعل الاشتقاقي والمحلّ الفعلي متشابهان في البنية المقولية، وهذا ما يقوي التشارط بينهما داخل التشارط الاشتقاقي الاعرابي العامّ، وان كان من الممكن كما رأينا، أن يملأ المحلّ الفعلي بغير الفعل الاشتقاقي كما هو الحال في أسماء الفعل وغيرها :

↓ فعل / حـ' حا ⟵ ↓ ففا / حـ' حا (∃ حذفناها للتخفيف).

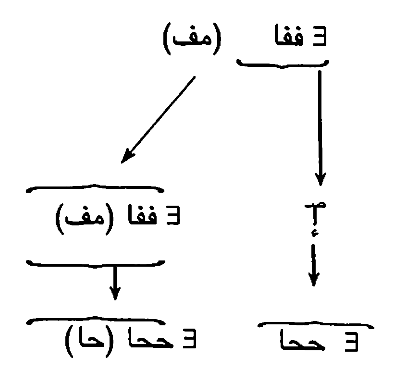
وكذلك يمكننا ان نجد بطريقة غير مباشرة علاقة بين اشتقاق الاسم الجامد :
اسم جامد ∃ حا والبنية الاعرابية حسب التشارط [∃ ⟷ حـ ⟷ حا].

ولقد بيّنّا هذا مبدئيّا بالعلاقة [∃ حا ⟷ ∃ ححا] في القسم الثاني.

واعتمادا على هذا فسّرنا ظاهرة المطابقة باعتبارها ظاهرة تكرّر [حا] مرّة عند اشتقاق الفعل ومرّة عند اشتقاق الاسم فيكون التقاؤهما بملء [ف فا] مُطابقةً :

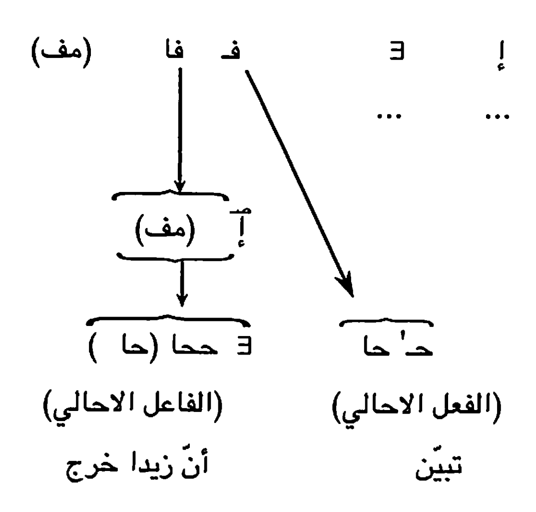


حسب مبدئنا في لزوم التواجد الانشائي الاحالي [إ (مف)] ينبغي أن تكرّر [∃ ححا] مرّتين، مرّة للانشاء ومرّة للاحالة لتكوين البنية الاعرابية :

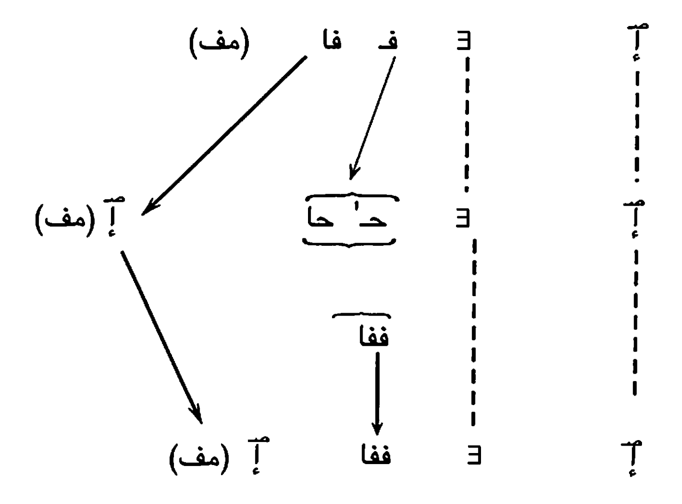


وكذلك تكرّر لتكوين كلّ احالة.

اذا حقّق الفاعل في صورة [إ (مف)] كما هو الحال في «أن (يـ)خرج زيد» أو «أنّ زيدا خرج»، فإنّ الجملة تأخذ التشكّل التالي :

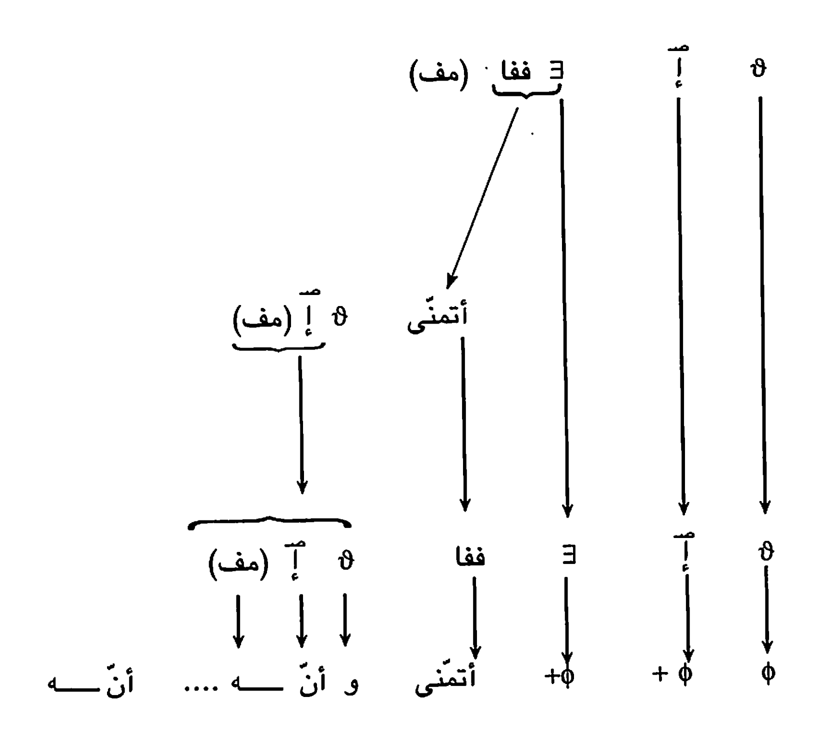


هذا التشكّل [حـ' حا] يشارط [ففا]، واذن فمن الممكن ان يتوهّم في كلّ فعل أنّه جملة بحالها. بل دون ذكر التوهّم يمكن أن تقع العمليّات التالية عند ملء المحلاّت واجراء التشارط.



وحسب القاعدة [ϑ إ̅] نضيف المحلّ الواوي فتأخذ الجملة : «تبيّن أنّ زيدا خرج»
الشكل : ϑ إ ∃ ففا ϑ إ̅ (مف)

ويما أنّ الإنشاءين في مستوى واحد ومستقلّين يُتصرّف مع [أنّ] وكأنها [إنّ] حسب العلاقة التي درسناها بينهما، فيقع تعجيم المحلّ الواوي وتتولّد الجملة «تبيّن وأنّه» هذه العمليّة نفسها تحدث في المفعول لتوليد أتمنّى وأنّه» :



([نلاحظ هنا وفي المثال الماضي أننا مثلنا إ̄ ∃ ففا (مف) بـ [إ̄ (مف)] لأننا لم نقدّم بعد الدليل على أنّ الجملة الاسميّة من جنس [إ̄ ∃ ففا ...]) فالخطأ إذن ناتج عن أنّ ملء المحلّ الفعلي والمحلّ الفاعلي يكوّن البنية [ϑ إ ففا (مف) ϑ إ ∃ ففا (مف)] على صورة لا تجعل أحد العنصرين في محلّ داخل عنصر آخر.

§ 43 ـ الاسناد علاقة تواجديّة تكرّر [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]

يبيّن التشكّل [ϑ إ ∃ ففا (مف) ϑ إ ∃ ففا (مف)] الذي يأخذه ملء المحلّ الفعلي والمحلّ الفاعليّ أنّ العلاقة بين الفعل والفاعل في المستوى التصريفي المجرّد والمعجّم هي علاقة تواجديّة، تكرّر التواجد الانشائي الاحالي. فما انتهينا اليه يوافق منطق التفكير المسيّر لعملنا منذ القسم الثاني.

بما أنّ تعجيم [ففا] يقتضي التواجد، فمن الطبيعيّ أن يكون المحلّ الواوي هو الوسيلة الوحيدة التي بمقتضاها يمكن للاعراب أن يحافظ على قيمة التوزيع الشحني للتواجد في البنية المقوليّة. وهذا كما بيّنّاه في الفصول الماضية .

إذا كان هذا فلا بدّ أن يخضع التواجد بين التعجيم الفعلي والتعجيم الفاعلي للقاعدة [[أ. ϑ ب] ⟵ أ.أ]. وكذلك الأمر في ما يخصّ التواجد بين التعجيم الفعلي الفاعلي والتعجيم المفعولي. ينبغي أن تكون هذه القاعدة قابلة للانطباق على

الجملتين الغالطتين التاليتين :

(1)* نبيّن لنا و أنّ زيدا خرج

(2)* أتمنّى و أنّ زيدا خرج

وفعلا ، نلاحظ أنّ الجملتين تعنيان بالترتيب :

(3) المتبيّن هو أنّ زيدا خرج

(4) المتمنّى هو أنّ زيدا خرج

و من هنا نتبيّن أنّ الجملتين اللاحنتين أقيس نحويّا من الجملتين الصحيحتين اللتين لا تعجّمان المحلّ الواوي، من حيث إنهما طبّقتا قواعد المستوى الاعرابي التصريفي المجرّد عوض تطبيق قواعد المستوى الاعرابي المعجّم، والداعي إلى الرجوع الى القواعد الأساسيّة دون القواعد الثانويّة هو أنّ العلاقة الاسناديّة التواجديّة التي بين الفعل ومفعوله هي أقرب حالات الجملة الفعلية من الجملة الاسميّة الاسناديّة التواجديّة.

العادة أنّ المتكلّمين إذا أرادوا تأكيد أنّ محتوى الفعل هو محتوى الفاعل (أنّهم) يستعملون المثالين (3) (4) بدون «هو» أو يستعملون التركيبين التاليين :

(5) من البيّن (الواضح) أنّ ...

(6) أمنيتي أنّ ...

ما أتمنّاه ...

نقرّ هنا، أنّ التعجيم الغالط للمحلّ الواوي :

أ- يدلّ على وجوده وتكراره في كلّ عنصر إحاليّ مهما كان، مصحوبا بانشاء تلك الاحالة،

ب- أنّ هذا التعجيم هو المرحلة الأولى المولّدة للجملة الاسميّة من الجملة الفعلية وندّعي أنّ العلاقة [أ. ϑ ب] اذا دخلت بين المسند الفعلي والمسند اليه الفاعلي فلكي تكوّن منهما الاسناد الاسميّ.

سنتبيّن هذا في باب مقبل

نؤكّد، قبل أن نغلق هذا المبحث، أنّ المثال الغالط «لابدّ وأنّه» يدعّم هذا التحليل اذ البنية «أنّه» في اصلها مفعول المصدر « بدّ» وليست خبرا للام. وكذلك نشير الى أنّ هذا التحليل دعوة إلى اعادة النظر في باب طالما أهمله المحدثون ، ولشدّ ما اهتمّ به الأقدمون، وهو باب «الاخبار بالذي». ففي هذا الباب نلاحظ أنّ نحاتنا قد شعروا شعورا حادا بالعمليّة المولّدة للجملة الاسميّة من الجملة الفعلية (انظر شرح الكافية مثلا، أو غيره).

ننظر الآن في أبعاد بعض ما قرّرناه من جهتين : من جهة العلاقة بين الفعل والفاعل، ومن جهة المقارنة بين [و إن] الصحيحة، و [وأنّ] الغالطة.

§ 44 ـ المحتوى الشحني والصدقي للتشارط بين الفعل والفاعل

من القضايا التي طرحها القدماء لماذا نعتبر زيدا فاعلا لـ «لم يخرج» وهو لم يقم بالفعل. وكان جوابهم في عمومه التمييز بين الفاعلية النحويّة، والفاعلية المقاميّة من جهة، والاقرار بأنّ النافي يدخل على جملة الفعل والفاعل بعد انعقاد الاسناد (المبرّد المقتضب I/ 8 – وفي غيره أيضا كالخصائص لان جنّي).

اذا كانت العلاقة تواجديّة بين الفعل والفاعل فمهما كانت قيمة الفعل الوجوديّة، وقيمة الفاعل الوجوديّة. فالفاعل هو الفعل حسب العلاقة [أ . ϑ ب] ——→ أ . أ

ف	ϑ	فا	ف	ϑ . فا	ف ←——→ ϑ فا
+	+	+	+	+	+
+	−	−	+	+	+
−	−	+	−	−	+
−	+	−	−	−	+

فاعتبار الاسناد ضربا من التواجد، يحلّ القضيّة التي أثارها القدماء. بل يقوّي مبدأهم الحدسيّ القائل بأنّ الفاعل كالجزء من الفعل (وهو مبدأ مذكور في كلّ الأمّهات بدون استثناء وحلّله ابن يعيش خاصّة في شرح المفصّل مع استدلال طريف 14/I)

أما اذا نظرنا الى الفعل والفاعل من حيث القيمة الصدقيّة فإننا نلاحظ امرا شبيها بذلك بفضل هذه العلاقة التواجديّة التي عيّنها الاعراب بالمحلّ الواوي :

ف	ϑ	فا	ف	ϑ . فا	ϑ فا ——→ ف
1	1	1	1	1	1
1	0	0	1	0	1
0	0	1	0	0	1
0	0	0	0	0	1

فبفضل التواجد لا يصدّق القاضي أنّ «زيداً قتل» إلاّ اذا صدق وجود القتل، وصدق وجود زيد، وصدق مطلقا أنّ القائل يستلزم القتل (نلاحظ أن هذه الناحية المنطقيّة ما زالت ناقصة، لأنّها لا تهمّنا نحويًا، اذ هي مقاميّة).

§ 45 ـ خضوع [مسندϑ مسند إليه] و [شرط ϑ جواب] لتكرار [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]

إذا طبقنا هذا على [وإن] فإننا نلاحظ ما يلي :

ج1	→	ج2
+	+	+
−	−	+
+	+	−
−	+	−

ج1	→ ϑ	ج2
+	+	+
−	+	−
+	+	+
−	+	−

(و ج2 = و إن)
(ج2 = إن)
لـ [ϑ] قيمة التشارط
شحنيًا]

فبمقتضى المحلّ الواوي يصبح الشرط مبطل التأثير، بحيث يوجد في جميع الحالات ومهما كانت قيمة العناصر، فالعلاقة الشرطية علاقة موجبة وجوباً مطلقاً إذا توفّرت {وإ} .

أمّا في جدول الصدق :

ج1	→	ج2
1	1	1
0	0	1
1	1	0
0	1	0

ج1	→ ϑ	ج2
1	1	1
0	1	0
1	1	0
0	1	0

فبفضل تعجيم المحلّ الواوي يصبح الشرط صادقا في جميع الحالات. فالمحلّ الواوي اذن يبطل إشعاع عمل الشرط وجوديًا وصدقيًا. فالتشابه كبير من حيث الدلالة الدنيا الوجوديّة والصدقيّة بين المحلّ الواوي في الاسناد والمحلّ الواوي في الشرط. بهذا :

– نركّز أهمية المحل الواوي، وضرورة اعتباره جزءا من البنية [ϑ إ̄ ∃ ففا(مف)] مهما كان موقعها ،

– ونتقدّم خطوة اخرى لتفسير العلاقة النحويّة بين الاسناد والشرط والعطف والاستئناف والحال وغيرها، لتحقيق مفهوم التشارط والاسترسال بين الأبنية.

لقد صار الآن التعامل البنيويّ التالي بين الاسناد والشرط اكثر اقناعا وعلميّة :

(1) حصد   من زرع

(2) من زرع حصد   ، من يزرعْ يحصدْ

(3) من زرع فقد حصد

(4) ان تزرعْ تحصدْ

(5) ان تزرعْ فقد تحصد

لكننا لم نخرج عن ذلك الحدس الذي كان يدعو النحاة قديما إلى تشبيه [الشرط ϑ الجواب] بـ [المبتدإ. ϑ الخبر].

إن كنّا نقرّ حدس القدماء في أن علاقة الشرط بالجواب من صنف علاقة المبتدإ بالخبر، فهذا لايعني بأي حال كان، أننا نرى الشرط والجواب صنفا من الجمل الاسناديّة، أو صنفا ثالثا مع صنفي الاسناد الاسميّ والفعليّ.

إنّ قضيّة تصنيف الجمل، وقضيّة التصنيف في عمومها، قضيّة زائفة في نظرنا، ما دام عملنا يسعي أساسا إلى بيان تداخل الأبنية وارتفاعها عن التصنيف.

قد يكون التصنيف مهمّا في تقديم القواعد وتنظيمها، اذا كان الغرض تعليم الأدني منها. وليس عملنا هذا متّجها إلى التعليم. وان كان كلّ عمل علميّ نظريّ، اذا صحّ أنّه يستوعب الحقائق اكثر من غيره، كان عملا مستحقّا الى معالجة تهيّئه أن يكون للتعليم.

لا تعني نتيجة هذا الفصل سوي أنّنا استدللنا على أنّ الانموذجين التصريفيين [مبتدأ. ϑ خبر]، و[شرط. ϑ جواب] يعودان إلى بنية اعرابيّة مجرّدة واحدة، وأنّ خروجهما من أصل بنيويّ واحد يفسّر إمكان التناقل بينهما وامكان التداخل بينهما. ولا يمكن، بأي حال كان، أن نستنتج من هذا أنّ تعلّق أحد الطرقين بالآخر في أحدهما، من جنس تعلّق أحد الطرفين بالآخر في نظيره. فليس للمبتدإ أو للخبر وظيفة الشرط أو الجواب، بالضرورة.

يمكن التداخل بينهما في الأنموذج [(...) مَنْ ...]، فتكون «من» مثلا بصلتها مبتدأ شرطيّا لخبر جوابيّ، ويكون النظر في عمل الواحد في الآخر جزءا من المسألة الخلافية المتعلّقة بالابتداء. لكن يمكن أن يكون الجواب عاملا وظائفيّا في الشرط بلا خلاف، اذا كان الشرط قيدا من جنس المفعول فيه والحال وغيرهما كما يقول السكاكي. فيكون التعلّق الوظائفي من جنس يخالف التعلّق الذي بين المبتدإ و الخبر، على وجه من الوجوه.

و اذا صحّ أنّهما من بنية اعرابيّة مجرّدة واحدة، فلا بدّ من عمليّة مّا تفسّر امكان نقل دلالة واحدة ببنيتين مصرّفتين مختلفتين. والأساسي في كلّ هذا أن نظهر أنّ الإسناد والشرط كلاهما يمثل العلاقة التواجديّة الجمليّة لكي نبيّن أنّ دلالة الشرط في بنية مّا تدخل في صنفهما، انما هي مظهر من مظاهر قانون التشارط والاسترسال المحقّق لقانون الشرط الجمعي، ولكي نبيّن اعتمادا على هذا الاسترسال أنّ ادخالهما في صنفين مختلفين مجرّد عمليّة عرفيّة لا تستجيب لحركة التعامل البنيويّ.

III/ 3.3 المحل الواوي وحركة الدور الاسترسالي لـ [θ إ̂ ∃ ففا (مف)] من الداخل إلى الخارج

§ 46 ـ التكرار الداخلي للبنية [θ إ̂ ...] وتكرارها الخارجي

لا يمكن للإعراب المقولي القائم على الأساس المقولي المعجميّ الشحنيّ الحدثيّ أن يقدّم لنا بدوره التكراري أكثر من تكرار دوريّ لانهائي للبنية الحدثية الوجوديّة، وأكثر من توزيع شحنيّ لعلاقات تواجديّة تستلزم الإنشاء أولا وتجيز أن تتعلّق به بنية حدثيّة محتملة أن تكون عند التعجيم إحالة. فلا يمكن للنظام الإعرابيّ المجرّد، بحسب مبدإ المحافظة، أن يمدّ المستوى الإعرابيّ التصريفي بأكثر من بنية واحدة تمثّل التواجد في محلّ واوي، وتمثّل الإنشاء والإحالة في مجموعتين محلّيتين قابلتين للاختزال بحسب قاعدة الاختزال الشحني. فلا مفرّ إذن، في هذه الحدود، من أن تكون البنية الإعرابيّة الوحيدة في المستوى المجرّد هي : [θ إ̂ ∃ ففا (مف)]، وأن تكون جميع الأبنية المصرّفة متولّدة عنها، حسب اختيارات يجريها الاشتقاق في تعامله مع المقولات، وفي مشارطته للإعراب، على ما يتكرّر من هذه البنية الإعرابيّة المجرّدة والوحيدة. من اللازم في هذه الحدود أن نبيّن أنّ جميع المركّبات النحويّة ابتداء من المفردة وانتهاء بأقصى تركيب ممكن، مركّبات تكرّر هذه البنية الوحيدة.

لقد بيّنّا في القسم السابق، انطلاقا من ملاحظتنا درجات الصحّة والشذوذ في ما سمّي بـ « الزيادة» في كتب التراث، وانطلاقا من توسعتنا لهذا المفهوم حتّى يشمل فاء الجزاء وغيرها مما لم يعتبر زائدا، أنّ الإسناد الفعلي والاسميّ كأنموذج الشرط والجواب تحقيق لدور تكراري مقولي يتجسّد في تكرار [θ إ (مف) على الصّورة :

[θ إ̂ ∃ ففا (مف). θ إ̂ ∃ ففا (مف)]

الخاضعة للقواعد المسيّرة لإمكانات تحقّق التواجد { (أ θ ب، أ. θ ب، θ (أ). ب، θ أ. θ ب} وهي الامكانات التي اختار الإعراب منها الأخيرة تاركا للوسم والتعجيم الاشتقاقي أن يتصرّف في تعديل الأخيرة بما توفّره الإمكانات الأخرى له. هذا ونعلم أننا لم نستفرغ هذا الجانب من وجوهه، استفراغا يحقّق فيه صرامة لم تتوفّر بعد فيه.

من أهمّ ما بيّنّاه في ما يخصّ هذا التواجد المزدوج [θ إ̂ ... θ إ̂ ...] أنه قد يكون بطريقتين :

أ – أن يكون واقعا داخل [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]، فينجُز في محلّ من محلاّتها ولقد أخذنا له مثال التواجد الفعلي الفاعليّ،

ب – و أن يكون واقعا خارج محلاّت [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] أي يكون بتكرارها هي كاملة.

تتضمّن مقارنتنا بين وظائف المجموعة { إِنّ، إنْ، أنْ، أنّ} ونرمز لها ابتداء من هنا للتخفيف بـ {ء ... ن}، أننا نعتبر المنوال [(...) إن ...] من الصنف الثاني، أي من صنف التكرار الخارجيّ، لا التكرار الواقع داخل المحلاّت.

أمّا الإسناد الاسميّ فلم يكن موقفنا واضحا منه، لعدم تمام قولنا في إنشاء الاسم. لكنّنا تركنا لتعابيرنا أن يفهم منها أنّ المبتدأ والخبر من جنس يتّصل بالتكرار الداخليّ من حيث صلته بالإسناد الفعليّ، ويتّصل بالتكرار الخارجيّ من حيث صلته بالمنوال [(...) إن ...]. ولم نتعمّد هذا الغموض لعدم تمام قولنا في إنشاء الاسم فقط. بل تعمّدناه لأننا سنبيّن في مواضع عدّة من هذا البحث أنّ الأبنية التي أدرجناها في كتبنا المدرسية منذ قرون، في صنف الإسناد الاسمي، أبنية تتحرّك بين الصنفين، أي هي تكرار داخليّ حينا، وخارجيّ حينا آخر.ليس هذا فقط. بل سنبيّن أنّ الشرط كذلك، وأنّ كثيرا من الأبنية المدرجة في [مج [(...) إن ...] أبنية تتحرّك بين هذين النوعين من التكرار. بل رأينا أنّ جميع الأبنية من هذا النوع، وأنّ هذه الحركة هي من الوسائل الأساسية لتوليد الأبنية ودلالاتها في المستوى التصريفيّ المجرّد.

سنحاول أن نبيّن في قسم لاحق أنّ التمييز بين الدور التكراري الداخلي والدور التكراري الخارجي أمر في منتهى النسبيّة، إذ أنّ التكرار الداخلي تكرار ذو حدّ إذا وصله صار شبيها بالتكرار الخارجيّ .

وما نريد بيانه في آخر المطاف أنّ المنوال [إن ...] ضرب من التكرار الخارجيّ المتّجه من التكرار الداخلي إلى الخارجيّ اتجاها يؤدّي به إلى مشارفة الاستئناف ، بل إلى الاستئناف أحيانا، وأنّ هذه الخاصية موجودة في كلّ الأبنية. وأنه إذا كان هذا فلا يمكن لأي متكلّم مهما كان أن ينجز تكرار [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]، دون أن يجد نفسه مضطرًا بنيويًا ورغم إرادته إلى قطع جملته وبداية جملة جديدة.

ولهذه الغاية أبعاد علميّة خطيرة أهمّها أننا نريد أن نبيّن أنّ النصّ يتولّد حتما من خصائص الجملة، وأنّ خصائص الجملة تتولّد حتما من خصائص ابتداء تكوّنها من تواجد الشحنتين في [∃].

ولقد رأينا لأسباب منهجيّة توضيحيّة أن الدور الداخلي في [ϑ ∃ ففا (مف)] أصعب وأعقد. ولهذا نركّز هذا الباب على الدور الخارجيّ، أي ننظر في التكرار [ϑ إ̄... ϑ إ̄ ...] بغضّ النظر عن المحلاّت التي يقع فيها.

§ 47 ـ الصلة الاسترسالية بين التكرار الداخلي لـ [مف] والتكرار الخارجي لـ [ϑ إ̄ ...]

أكّدنا عدّة مرّات أنّ البنية الإعرابيّة الأساسيّة والوحيدة [ϑ إ ∃ ففا (مف)] ليست بالضرورة جملة. فالجملة مجموعة مّا من مكرّرات هذه البنية يعيّن خصائصها المستوى التصريفي بفضل وسم لفظيّ معيّن ينجزه الاشتقاق.

لا نعيّن هنا هذه الخصائص، ولا نحاول أن نعرّف الجملة ما هي. ولننطلق بعد هذا الاحتراز، من المفهوم العامّ المشترك للجملة، والقائم أساسا على الإدراك الحدسيّ لها.

إذا تحقّق الشكل [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] جملة كان مجموعة من المحلاّت :

1) محلّ واوي [ϑ]، 2) محلّ إنشائي [إ̄ ⟵ ∃ ففا] 3) محلّ وجودي إحالي [∃]، 4) محلّ فعلي، 5) محلّ فاعليّ، 6) ومحلّ مفعولي اختياريّ يتعيّن تحقيقه أو عدم تحقيقه بحسب البنية المقولية الحمليّة الثّرية التي من مجموعتها المعجميّة اللفظية يختار الفعل العامل.

ليس لنا إلى حدّ الآن دراسة علميّة جادّة تعيّن لنا بالضبط نظام المعجم المقولي الثريّ وأبنيته الإعرابيّة الثرية. نعني بالدراسة الجادة دراسة تقوم على المنهج الافتراضي الاختباري الذي نادى به هيلمسلاف منذ سنوات .

سنحاول في قسم مقبل أن نقدّم الافتراضات والتساؤلات الأساسية التي ينبغي أن تقود مثل هذا البحث في دراسة العربيّة، وفي الانتفاع بالمقترحات اللسانية العديدة في هذا الشأن.

نركّز هنا على أمر ذكرناه عرضا في القسم الثاني (§ II / 47) لتبرير اكتفائنا بـ [حا2] بعد [∃ حا]. وهو أنّ التمييز الدلالي بين [حا1] و [حا2] مجرّد اختيار معجميّ قد تشترك فيه بعض الألسنة وقد تختلف. فإذا كانت الألسنة تميل إلى جعل [حا1] منبع الحركة [ضرب]، و [حا2] منتهاها. فليس منتهى الحركة بالضرورة [حا2] في جميع اللغات وفي جميع الأبنية الحمليّة. إذا كان الفعل انتهائيّ الحركة كما هو الحال في «سقط»، فمن الصّعب أن نفرّق بين المنبع والمنتهى في «سقط الرجل» وإذا اعتبرنا بعض الأفعال متطلّبة لمنجز ومتقبّل كـ «ضرب» «قتل» فالبنية الحملية لـ «تحمّل الرجل صخرة» تثير بعض المناقشة.

إنّ الأمر يزداد صعوبة إذا أردنا أن نميّز بين [حا2] اللازمة في القول، و[حا2]

غير اللازمة. من السهل أن نقول في العموم «يوجد فرق بين المفعول به والمتمّم للجملة » لكن ما هي المعايير التي تميّز دلاليا بين «أشار إلى الشيء» «وذهب إلى الشيء» ففي العموم يشترك الموضوع (argument) الواقع مفعولا به، والموضوع الواقع «توسعة» في مجموعة لا بأس بها من المقولات كـ {الاتجاه، الاستعلاء، الآلة، السبب ، الخ...}.

رغم هذا المدّ والجزر المقولي، نشعر حدسا أنّ المقولات التي تترجرج بين [حا1] و [حا2] الأساسيّة، لا تترجرج بين [حا1] و [حا2] الثانويّة، وأنّ المقولات التي تترجرج بين [حا2] الأساسية و [حا2] الثانويّة لا تترجرج بين [حا1] الأساسيّة و [حا2] الثانوية. أي بتعبير عاديّ واضح وغير دقيق، أنّ المقولة التي تتردّد بين الفاعلية والمفعولية تختلف في عمومها عن المقولة التي تتردّد بين المفعولية اللازمة، والمفعوليّة الموسّعة. لكنّ هذا لا يمنع أن تكون [الآلة] فاعلا، أو مفعولا أو متمّما موسّعا، وأن يكون [السبب] فاعلا، أو مفعولا لأجله (أي متمّما موسّعا).

قد يكون هذا الجانب الأخير مستجيبا أكثر من الجانب الآخر لخصائص الفوضى في الوسم اللفظي للأبنية المقوليّة. وعلى الإعراب حسب مبادئنا أن يكون بطبعه مستعدًا للتعبير عن هذه الفوضى بفضل خاصيته الدوريّة المحافظة على دوريّة البنية الإعرابيّة المقوليّة.

لنتصوّر الآلة المقوليّة تدور مولّدة تكرار [∃ حـحا] . على الإعراب إذن أن تدور آلته مولّدة [∃ ففا].

لنتصوّر الآلة المقوليّة المكرّرة لـ [∃ حـحا] تلتقط حسب نظام مّا من المعجم المقوليّ الثريّ المقولات {آلة، سبب، اتجاه...} ملصقة كلّ مقولة بعنصر من عناصرها الثلاثة. على الإعراب إذن أن يستعدّ فيخصّص لكلّ لقطة المحلّ المناسب، ما دام الاشتقاق هو المكلّف بمدّ المعجم بالمقولات الثريّة، والمكلّف بوضع العنصر المعجميّ الممثّل للمقولة في المحلّ الإعرابيّ.

بالنسبة إلى الإعراب المقولي لا فرق بين [حا1] و [حا2] ما دام [حا2] هو [∃حـحا] أخرى ، وما دام [حا1] نفسه قابلا أن يكون [∃ حـحا] أخرى .

وبالنسبة إلى الإعراب المحلّي لا فرق بين [∃ ففا] و [∃ ففا] أخرى قد تكون ممثلة لـ [حا1] أو [حا2].

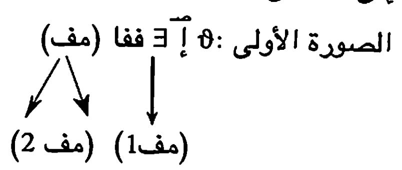
لكنّ الاشتقاق كالناعورة إذا عبّأ من البنية الإعرابية المجرّدة سطلا ثمّ عبّأ سطلا، قرّر أنّ السطل الأوّل [فا] والسطل الثاني [مف] فإذا عبّأ سطلا ثالثا فهو [مف 2].

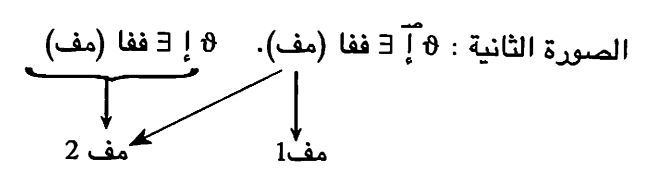
ليس من الصدفة في هذه الحالة أنّ المفعول الثاني للأفعال المتعدّية إلى مفعولين

هو عادة أقرب من المفعول الأوّل إلى الوظائف المتمّمة الموسّعة ، من حيث دلالته. فمنذ القديم كان الناسّ من التلامذة وغير التلامذة لا يميّزون دائما بين المفعول الثاني والحال مثلا.

لهذا السبب اختار التصريف الإعرابي علامة الرفع لـ [فا ⟵ حا1] وعلامة النصب لـ [(مف) ⟵ [حا2]] معتبرا أنّه لا فرق بين [مف] هذه ، و [مفـ2] التي يطلبها الفعل و [مف 3] التي لا يطلبها الفعل.

لقد اخترنا لأسباب نظريّة افتراضية، واختباريّة عملية، أن نعتبر الفعل المتعدّي إلى مفعول والفعل المتعدي إلى مفعولين من جنس واحد، ففي الجملة الخاضعة لـ [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)] قد تكون [مف] لا شيئا، وقد تكون مفعولا واحدا، وقد تكون مفعولين. وإذا كانت مفعولين فالثاني تكرار للأوّل داخل البنية نفسها، أو تكرار يسعى إلى الخروج عن البنية :





أمّا المفعول التوسعة فنقترح أن يكون في الدورة الثانية من [إٓ ∃ ففا (مف)]

لا يمكننا في هذا المجال الضيّق أن نقدّم جميع المعطيات المبرّرة لهذا الاختيار. ونقرّ أنّ ما قدّمناه ما زال قابلا للتحليل. لكنّنا نشير إلى أنّه يوافق نظريا قانون التشارط والاسترسال، إذ يقرّ باسترسال وظائفي ومقولي وبنيوي بين المفعول الداخلي (المفعول به) والمفعول الخارجي (كالحال، و المفعول لأجله والمفعول فيه)، ويقرّ بأن هذا الاسترسال متدرّج فيه، وأنّ الفعل المتعدّي إلى مفعولين ذو دور أساسي في هذا الاسترسال.

سنرى أنّ اتجاه الدور نحو الخارج، ومدى العمل، وغيرهما من المفاهيم كفيلة بتدعيم هذا الرأي المخالف للتصنيف المتحجّر الشائع.

الخلاصة التي نحتاج إليها في هذا الباب أننا نعتبر جميع الوظائف الواقعة بعد المفعول به {مفعول فيه، مطلق ، و حال، لأجله، شرط وغيرها} تمثّل الدورة الثانية من (مف ⟵ حا2) وقد خرجت مستقلّة جزئيا عن الدورة الأولى لـ [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)].

§ 48 ـ تعامل المحلّ الواوي مع الوظائف وحركة الدور الخارجي لـ [ϑ إ̄...]

يستلزم مفهوم الاسترسال أنّ حركة خروج [ϑ إ̄ ∃ ففا(مف)] الثانية عن [ϑ إ ∃ ففا (مف)] الأولى تقع بدرجات متفاوتة. ونفترض أنّه بقدر ما تقوى درجة الخروج يصبح تعجيم المحلّ الواوي أوكد. فليس من الصدفة في نظرنا أن أبعد المتمّمات عن المفعول به أطلبها لتعجيم المحلّ الواوي وهو الحال، وأقربها إلى خصائص الاستئناف.

ونفترض اعتمادا على هذا أنّ الكسرة في [إن] المشابهة لـ [إنّ] علامة على درجة خروج الشرط في مفعوليته خروجا يبعده من المفعول به نحو الاستئناف، وأنّ تعجيم المحلّ الواوي قبل [إن] بواو الحال علامة على ذلك.

نفترض أيضا أنّ حركة تقديم العناصر، بتغيير ترتيبها الناتج مباشرة عن القاعدة [ϑ أ. ϑ ب) ⟵ ب أ]، أي الناتج عن المحلّ الواوي عموما وعن تعجيمه بالخصوص، حركة معبّرة عن خروج [ϑ إ̄ ...]$_2$ عن [إ̄ ...]$_1$.

ينبني على هذه الافتراضات أنّ تقديم العناصر المتمّمة وتعجيم المحلّ الواوي ودرجة ابتعاد المقولة المسيطرة على الوظيفة عن الدلالة الصالحة للمفعول به، مظاهر مترابطة متآلفة على صور ودرجات عدّة.

(1) زيد (أخوك) فوجد (إخراج الفاعل) (شاذّة، عن الأخفش)

(2)
أمّا زيد فوجد (إخراج الفاعل)
وثيابك فطهّر (إخراج المفعول)
وأمّا الرجل فكلّمه

(3) وبعد ذلك فـ....... (إخراج المفعول فيه)

(4) وطبقا لـ فـ....... (إخراج المفعول المطلق)
ونظرا إلى فـ ...... (إخراج المفعول لأجله)

(5)
ومع ذلك فـ ...... (إخراج الحال)
وإن ..... فـ ..... [إخراج الشرط....]

نلاحظ أن الأمثلة (4) تحدث مشكلة وظائفية حلّلها ابن هشام في الرسالة السفرية ، (مجلة المورد سنة 1980 عدد 3)

ونفترض عموما أنّه بقدر درجة الخروج المقولي يكون تعجيم المحلّ الواوي مؤكّدا أو يكون التقديم مؤكّدا، أو الاثنين. ونعتقد أنّ وظيفة «أمّا» الأساسية تبرير خروج ما لا يخرج عادّة (كالفاعل والمفعول) بتقريبه شكليّا من خصائص الشرط.

في هذا الإطارندرس بعض المظاهر من تعجيم المحلّ الواوي في نطاق ما سمّي عادة بـ«الزيادة» وما سمّيناه نحن بالزيادة الواويّة، نسبة إلى المحلّ الواوي المحافظ على التواجد المقولي وشحنه في الإعراب.

درسنا في الباب الماضي ومن خلال العلاقة بين [و أنّ] و [إنّ] خاصّة مظاهر الشبه بين الدورة الداخليّة والدورة الخارجيّة. ندرس في ما يلي الأمثلة التي من صنف (3، 4) لصلتها بـ (5) الممثلة للشرط. وذلك تمهيدا للعودة إلى الدور الداخلي، ولبيان أنّ الشرط قد يكون داخليا وأنّ داخليته جزء من المحافظة على التولّد التكراري من [∃].

4/III

علاقة التعجيم الواوي الواسم للتكرار الخارج عن [مف] بدرجات الإنشائية في العناصر الواسمة للاسترسال الإنشائي الإحالي داخل كل طرف من طرفي التواجد [أ2 (و) أ1]

1.4/III عوامل النسبية في تطبيق قواعد التعجيم الواوي والاستدلال على أنّ جميع الأبنية المعجّمة بالفاء تعود إلى الشكل التواجدي الناتج عن تكرار [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]

§ 49 – علاقة [شرط. ϑ جواب] بالشكل [محلّ اسمي . فإسناد]

رأينا أنّ الدور التكراري للبنية الإعرابيّة الأساسية [ϑ إٓ ... ϑ إٓ...] يأخذ صورا عدّة بحسب أساسيّة الأوّل والثاني أو ثانويته، وبحسب التشابه بين الإنشاءين في النوع. من الاحتمالات الستّة الممكنة نأخذ حالة الاختلاف القصوى وهي [ϑ إٓ1 ، إ2] حيث [إٓ1] هو الأوّل المنبّر ليكون أساسيّا، و[إٓ2] هو الثانويّ غير المنبّر. وليكن في مثالنا [إٓ2] من صنف المتمّمات الموسّعة على الصّورة [محلّ اسمي (فـ) إسناد].

يعجّم التواجد الإنشائي الإحالي [إٓ2 (مف)] في المستوى التصريفي حسب النمطين التاليين وفي أغلب الحالات:

(1) . مصدر ... فـ

{طبقا لـ ... فـ}
{نظرا إلى ... فـ}

(م1: لا يكون المصدر في الأغلب إلاّ عاملا في مفعول)

(2) . مركّب جرّ ... فـ}

{لهذا ... فـ}
{مع ذلك ... فـ}
{رغم ذلك ... فـ}

(م2: الجارّ لا يكون إلاّ حرفا أو اسما حرفيّا (ظرف، أو ما يشبهه))

يخضع كلّ من النمطين لشرط استعمال حدّدناه في الملاحظتين. ونغلّب في ظنّنا أنّ الشرطين راجعان إلى أنّ العنصر الخارج عن [إٓ1] وهو [إٓ2] يميل إلى أن يتحقّق جملة قابلة للاتجاه نحو الاستئناف. ولا شك أنّ عمل المصدر، وعمل الحرف والاسم الحرفي أقرب إلى تشكّل الجملة من التراكيب النحويّة الأخرى، وقد بيّن ذلك التراث النحويّ بما يكفي.

نلاحظ أن تغليب المصدر في هذه الأبنية علامة على اتجاهها نحو التعبير عن الحدثيّة الإحاليّة، كما بيّنّا في بنية المصدر. ولذلك إذا كان الإبلاغ في حاجة إلى دلالة "الحال"، فهذه الأبنية تفضّل المصدر الدال على الحال على اسم الفاعل واسم المفعول أو الصفة المشبّهة التي تصلح في الأصل للحالية أكثر (ابن هشام، الرسالة السفريّة، المورد) .

من اللازم إذن أن نتفطّن هنا إلى أنّ هذه الأبنية المصدريّة في علاقة اشتقاقيّة غير مباشرة بالقيمة المصدريّة للمجموعة {ء.... ن} المحتوية على الشكل [إن ج 2]. هذا في ما يخصّ النمط الأوّل.

أمّا النمط الثاني فهو بميله إلى استعمال الحرف، أو استعمال الاسم الحرفيّ يميل إلى تحقيق الحدثيّة الإنشائية، بما أنّ الحرف كما بيّن نحاتنا خاصّة ابن يعيش، يحمل دلالة "أفعلُ". فهو نمط يدخل في علاقة غير مباشرة بالقيمة الإنشائية للمجموعة {ء...ن} المحتوية على الشكل [إن ج2].

يتّضح من هذا أنّ النمطين بتمثيلهما للحدثية الإحالية وللحدثيّة الإنشائيّة يحلّلان الاحتمال الإنشائي الإحالي المسجّل في المجموعة {ء... ن} التي منها [إن ج2].

إذا لاحظنا أنّ هذه المجموعة التحليليّة تعبّر خاصّة عن المقولات التالية {الظرفية، الحالية، الأجليّة السببيّة وغير السببيّة} وتعبّر عن بعض المقولات المفصّلة لها أو المؤلّفة بينها كـ {الرغمية، المصاحبة المقابلة الخ...}، وإذا لاحظنا أنّ البنية المعجّمة للمنوال [(...) إن...] تعبّر أيضا عن هذه المقولات، فإنّه يمكننا أن نفترض اعتمادا على الملاحظات السابقة:

– أنّ المنوال [إن ج2 ج1] يمثّل خلاصة تأليفيّة للأبنية الخارجيّة أي خلاصة للمفاعيل والمتمّمات الموسّعة، ولكن في نطاق دلالة إمكانيّة.

- وأنّ التعجيم الواوي في هذه الأبنية وفي المنوال [إن ... فـ...] تعجيم من صنف واحد، يعود إذن إلى القاعدة:

[ϑ إ1 . ϑ إ2] ⟵ [إ2 إ1] (أي القاعدة ϑ أ. ϑ ب).

ومن هذه الناحية يكون التعجيم الواوي في هذه الأمثلة وفي الشرط (فاء الجزاء) معبّرا عن الدوريّة المولّدة للترتيب وإعادة للترتيب.

لذا فالمنوالان (1 ، 2) المذكوران أعلاه يؤكّدان افتراضنا أنّ الفاء تعجيم عاديّ للمحلّ الواوي، وليس فيها خصوصية تدعو الى تمييز الشرط بفاء الجزاء. فليست سوى تعيين إعرابيّ لتواجد جمعيّ يكون في الأبنية الوجوديّة والأبنية الإمكانيّة على حدّ السواء، وتصاحب دلالات مقوليّة غير مختصة بالمنوال [(...) إنْ...] والفاء في ذاتها لا تستوجب الدلالة الإمكانية.

ويتميّز هذان المنوالان بأنّهما غير مدروسين ولا يخضعان لنظريّة مخصوصة للعمل الإعرابيّ كما هو الحال في الشرط وهذا ما يجعلنا نهتم بهما، ونهتمّ خاصّة بالأوّل منهما، لكونهما يمثّلان، بتعجيمهما الواوي مظهرا من مظاهر تطبيق قانون الشرط الجمعي.

§ 50 ـ التطبيق النسبي لقواعد تعجيم المحلّ الواوي في [المصدر فإسناد]

إذا نظرنا في الأمثلة التالية:

1) أ – طبقا للأمر كذا   فقد   قرّر   الوزير
ϕ ϕ + قرّر الوزير
ب – * طبقا لـ   فـ ϕ + قرّر الوزير
جـ – إن طبّق الوزير   فقد   قرّر   الوزير
ϕ ϕ + قـرّر
د – *إن طبّق   فـ ϕ + قـرّر

2) { نظرا إلى أنّ / إن وقع كذا } { فسوف يعلن رئيس الدولة كذا
* فـ ϕ يعلن ...
؟ ϕ سوف يعلن
* ϕ إنّ رئيس الدولة
فإنّ رئيس الدولة }

فإنّنا نلاحظ الملاحظات التالية :

أ – نقبل الفاء في البنية [مصدر θ إ̃1 ...] في الحالات التي يلزمنا فيها وضع الفاء في البنية [إن ج2 إ̃1]،

ب – نرفض الفاء في هذه حيث نرفضها في تلك،

جـ – نقبل عدم تعجيم المحلّ الواوي بالفاء في البنية [مصدر θ إ̃1]، حيث يلزم التعجيم مع [إنْ...]

د – إذا كانت [إ̃1 = إنّ] فإنّ الفاء تصبح ضروريّة مع هذا كما هي ضروريّة مع ذلك.

نتيجة هذه الملاحظات أنّ "جواب المصدر" [إ̃1] يخضع لنفس القواعد المسيّرة لتعجيم المحلّ الواوي في جواب الشرط، إلاّ أنّ ذلك يقع بصورة نسبيّة فتطبيق القاعدة في جواب الشرط يطلب الصرامة المطلقة. لماذا؟

§ 51 ـ الاستدلال على [مصدر ← [فا ⟷ [ϑ $\bar{\text{إ}}$ ∃ ففا (مف)]]

يخضع المصدر إلى البنية المقولية [$\frac{\phi}{\text{حا}}$ حـَ] كما بيّنّا في الفصل الخاصّ بالنبر الدلالي الاشتقاقي (القسم الثاني). وحسب قانون التشارط والاسترسال بين الاشتقاق والإعراب، تكافئ هذه البنية الاشتقاقيّة البنية الإعرابيّة المصرّفة [فـ $\frac{\phi}{\text{قا}}$]. لكن لمّا كانت البنية الإعرابيّة المجرّدة لا تحتوي على علامة عدم الوسم اللفظي [ϕ]، لكون المحلاّت جميعا على درجة واحدة من عدم الوسم ، فإنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة المشارطة للمصدر ينبغي أن تكون مخالفة للبنية الإعرابيّة المصرّفة من هذه الجهة. فيكون المشارط لـ [حـَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] هي [ففا] وحسب القاعدة [∃ ⟷ حـ ⟷ حا] ينبغي إذن أن تكون البنية الإعرابيّة المشارطة هي [ϑ $\bar{\text{إ}}$ ∃ ففا (مف)]. فبنية المصدر الاسميّة إذن تحتمل دلاليّا (أي نحويّا) دلالة البنية الإعرابيّة الأساسيّة. ولذلك كان عمل المصدر في هذه الأمثلة كثير الاطّراد علامة على هذه الصلة.

لا يضرّ هذا التشارط باسمية المصدر. إذ المصدر، من حيث هو اسميّ، مشتقّ من [حا] ككلّ الأسماء، إلاّ أنّه يخالفها في أنّ الاشتقاق بعد "الاسمية" يشتقّ الاسم، فالبنية [حا ← حـَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] تمثل بنية المصدر والعلامة الدالة على عدم الوسم [ϕ] ليست صفرا وإنّما هي علامة على أنّ مخصّص [حا] في الوسم اللفظي متغيّر غير معيّن ينتظر المستوى التصريفي للتعيين.

إذا مثّلنا هذا برموز عامة [حا = أ، حـ = ب، ϕ = س)

فلنا العمليّة التالية:

$$\left[\frac{\text{حا x حا}}{\text{حـَ } \phi} = \frac{\text{حا}}{\text{حـَ } \frac{\phi}{\text{حا}}}\right] = \left[\frac{\text{أ أ}}{\text{س ب}} \longleftarrow \frac{\text{أ}}{\text{ب } \frac{\text{س}}{\text{أ}}}\right]$$

ويما أنّ القوّة لا وجود لها في المنطق العامّ ذي الأصل اللغوي كما بيّن نقّاد جبر بول (algèbre de Boole) (Blanché 1970, I 973)

فإنّ = $\frac{\text{أ أ}}{\text{ب س}} = \frac{\overrightarrow{\text{أ أ}}}{\text{ب س}} = \frac{\text{أ}}{\text{ب س}}$

وإذن فبنية المصدر في النهاية تكون [$\frac{\text{حا}}{\text{حـ } \phi}$] المشارطة في البنية المصرّفة [$\frac{\text{فا}}{\text{فَ } \phi}$] وللبنية المجرّدة [$\frac{\text{فا}}{\text{فـفا}}$] وإذن :

[فا ——← ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)].

وسنستغلّ هذا الاستدلال في مواطن أخرى من هذا البحث، وإن كان مازال في حاجة إلى مزيد إحكام وتدقيق .

§ 52 – استيعاب قاعدة [ب . ϑ أ] لنسبية تطبيق قاعدة التعجيم الواوي

من المتوقّع أن يكون استدلالنا على [فا ——← ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)] ناقصا من حيث الصرامة الشكلانية. لكنّه في عمومه لا يخالف الحدس اللغوي المعدّل بين المصدر الاسم، والمصدر المؤوّل حسب مصطلحاتنا القديمة:

مصدر←——→ { أنْ / أنّ } ∃ ففا (مف)

بل له مزيّة تعميم العلاقة بين بنية الاسم وبنية الجملة ويفسّر لنا شكليا جميع حالات التناوب بين الاسم والجملة على المحلّ الواحد (ن دراسة الشاذلي الهيشري، شهادة الكفاءة بهذا العنوان). ويمكّننا تبعا لهذا، من تطبيق القاعدة [ϑ أ، ب] أو [أ . ϑ ب] أو [أ. ϑ ب] (= ϑ أ. ب) .

لا يمكنك أن تقول الجملة (1) وتقولُ الجملة (2) كما بيّنّا في فصل ماض:

(1) إن خرج زيد قد خرج عمرو

(2) إن خرج زيد فقد خرج عمرو

لأنّ الجواب يقيني الاعتقاد والشرط غير يقينيّ الاعتقاد.

فحسب القاعدة [ب . ϑ أ] التي بفضلها يأخذ إنشاء الجواب قيمة إنشاء الشرط:

[إ̅2 . إ̅1] ——← إ̅2 . إ̅2

[– . ϑ +] ——← – . –

[– ——← +]

+

ينبغي أن يكون تعجيم المحلّ الواوي بعد المصدر محدثا للتكافؤ نفسه :

$$\frac{\text{مصدر} \quad ϑ\,إ̅1 \,\exists\, \text{ففا (مف)}}{إ̅2 \,\exists\, \text{ففا (مف)} \quad ϑ\,إ̅1 \,\exists\, \text{ففا (مف)}} \longrightarrow إ̅1 = إ̅2$$

لكنّ المصدر غير معجّم الإنشاء. وحسب قواعد التعجيم التي درسناها ينبغي أن يكون عدم التعجيم علامة على الإثبات [إ = + $\overrightarrow{\text{ففا}}$] ففي الجملة: "طبقا لكذا فقد قرّر الوزير" ينبغي أن تقع العمليّة التالية : [+ . ϑ + ⟵ + +] لكن ما دام الإنشاءان على قيمة وجوديّة واحدة، فتطبيق القاعدة زائد، وإذن فالفاء تعجيم زائد.

هذا ما يجعل عدم التعجيم غير ضروريّ في الشكل (مصدر جواب) على خلاف (شرط جواب).

§ 53 – اتساع مدى [إنّ] وضرورة تعجيم المحلّ الواوي في [ϑ إصّ2 . ϑ إصّ1']

إذا طبقنا هذا الاستدلال (مع المحافظة على [فا ϑ ⟵ إصّ ∃ ففا (مف)] على حالات مثل "وثيابك فطهّر" و"السارقة والسارقة فافعل بهما كذا"، فإنّ القواعد هذه نفسَها هي التي تبرّر الحاجة إلى تعجيم المحلّ الواوي، وتبرّر عدم الحاجة إليه في الأمثلة "أخوك فوجد".

لكن رغم ذلك تبقى الحاجة إلى التعجيم إذا أردنا أن ننبّه عند الإنجاز إلى أنّ "طبقا لـ، فقد ..." أصلها "وقد ... طبقا لـ ...".

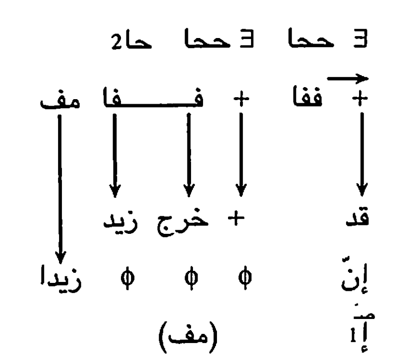
لأنّ التعجيم لـ [ϑ أ، ϑ ب] يعطي [ب أ] وتعجيم [ϑ ب . ϑ أ] يعطي [أ . ب]

فأدنى فائدة تكون للتعجيم أنّه يعيّن للثاني أنّه في الأصل الأوّل، وهذا في ذاته دليل على أن الجواب هو [إ1'] كما أنّ الفعل في الأمثلة أعلاه هو الأوّل.

إن كان هذا فالشعور بأنّ تعجيم المحلّ الواوي قبل "إنّ" يحتاج إلى تفسير ما دامت [إنّ = +] . فقد لا حظنا في مسوّدات بعض اللوائح المهنيّة. وفي تمارين الطلبة علامات تدلّ على التّردد في وضع الفاء لانعدام قواعد واضحة في منعها وعدم منعها، وتدلّ على أنّ إدراج [إنّ] كثيرا ما يحسم القضيّة.

نتوقّع أنّ ابتدائيّة [إنّ] أوضح من أن تبقى بدون وسم يدلّ على أنّ [ب أ] أصلها [أ ب] إلاّ أننا لا نستبعد أيضا أن يكون الوسم بـ «إنّ» معبّرا عن درجة وسم إنشائيّة حدثيّة أقوى من درجة "قد" .

وفعلاً فإننا إذا أخذنا البنية الإنشائيّة الإحاليّة المقولية، وعيّنّا عليها موقع اشتقاق [قد] و[إنْ] وموقع اشتقاق الفعل والاسم، وعيّنّا ما يقابل هذه البنية التواجديّة في الإعراب فإننا نلاحظ أنّ الإعراب يطلب من الإنشاء بـ[إنّ] مدى في العمل الإعرابي أكبر من مدى [قد]:



سنفسّر في موضع لاحق من هذا البحث التناقض الظاهريّ بين [فا] ونصب "زيدا" على المفعوليّة عند التمييز بين البنية الإعرابيّة المحتملة وإنجاز البنية الإعرابيّة المجرّدة في المستوى الإعرابي التصريفي.

§ 54 ـ الإنشائية والإحاليّة في مجموعة {نعم ، بئس}

حسب تعريفنا للحدث الإنشائي لا يمكن للمحلّ الفعلي من البنية [∃ ففا ⟵⟶ إٓ] أن يكون مسندا لغير ضمير المتكلّم في البنية الإعرابيّة المصرّفة والمعجّمة للإنشاء.

ينبغي إذن أن نفرّق بين مجموعة {أتمنّى، استفهم، آمر الخ ...} والمجموعة {بئس، نعم}، فالأولى تعجيم للإنشاء جعله في صورة إحالة، أمّا الثانية فلكونها تسند إلى غير المتكلّم لا يمكن إلاّ أن تكون إحاليّة، أخذت الدلالة الإنشائية لسبب معيّن، أو خاصيّة معيّنة، فيها، كما أخذت "فعل" دلالة الإنشاء من الدعاء:

∃ حما ∃ حما ∃ حما ∃ حما ∃ حما

إٓ + + أتمنّى أن ... ...

[؟!] ∃ فـــفا

[؟!] نعم زيد

... بئس زيد

إٓ+ + خرج زيد

إلاّ أنّ {بئس، نعم} رغم وقوعهما في المجال الإحالي يتصرّفان مع تعجيم المحلّ الواوي، وكأنّهما من جنس [إٓ 1]

(1) ومع ذلك (فـ) نعم ما فعلت

(2) إنْ فعلت كذا فـ نعم ما فعلت

(3) ... فـ بئس ما فعلت

هل يعني هذا أنّنا أخطأنا في تعريف الحدث الإنشائي فينبغي أن نعيد التعريف لإدخال هذه الأمثلة تحت القاعدة [إ̄2 . إ̄1]، أم أنّ النحاة أخطأوا في اعتبارها إنشائية فينبغي مراجعة القواعد التي قدّمناها للمحلّ الواوي وتعجيمه ؟

§ 55 – موقع [إنْ] البنيوي في الأبنية الوظائفيّة المعجّمة للمحلّ الواوي بالفاء.

تبيّن لنا من هذا الفصل أن منوال [الشرط. ϑ الجواب] جزء من شكل لغوي عامّ عبّرنا عنه بـ[محلّ اسمي. ϑ إسناد]، فيه يحقّق المحلّ الواوي عادة بالفاء، وقد يتحقّق بغير الفاء كما رأينا في الأمثلة سابقة لهذا الفصل.

تندرج في هذا المنوال حالات عدّة منها [مبتدأ. فإسناد خبر] و [مفعول، فإسناد عامل].

يمثّل المفعول به (مف) حسب تحليل سابق موقعا من مسترسل وظائفي مقوليّ فيه يقع الانتقال من الدور الداخلي إلى الدور الخارجي لـ[ϑ إ̄...].

تكوّن المفاعيل الموسّعة الواقعة بعد المفعول به حالة من حالات [محلّ اسمي . فإسناد]، يمكننا التعبير عنها بـ[مفعول موسّع . فإسناد]

أشرنا بدون تحليل إلى أنّ جميع حالات [محلّ اسمي. فإسناد] قد تأخذ الشكل [أمّا ... فـ] لكنّنا قبل تحليلها سنحتاج إلى تحديد مفاهيم خاصّة تتعلّق بإنشاء الاسميّة. قد بدأنا بعضها في هذا الفصل.

يتحقّق الشكل [مفعول موسّع. فإسناد] على صورتين: [مصدر. فإسناد] و [مركّب جرّ. فإسناد]. وقدّمنا الافتراض أنّ المنوال [إن ... فإسناد] خلاصة تأليفية لهذين النوعين.

جميع هذه الحالات تقبل الشكل [أمّا ...فـ]، حتّى الشرط نفسه:

(1) فأمّا إن كان من المقرّبين فروح وريحان (الواقعة : 88 – 89)

(2) أمّا من يأتيني فإنّي أكرمه" شرح الكافية: IV / 104)

والشرط في ذاته يتحقّق في جميع الحالات ومنها [مبتدأ . خبر] [مفعول . فعامل]:

(3) من يضربْني يضربْك

(4) من تضربْ أضربْ

(5) أيّا تضربْ أضربْ

(6) بمن تمررْ أمررْ [فكّ الإغام لكثرة ورودها هكذا قديما]

دعانا هذا التشابه بين التراكيب وخضوعها إلى الشكل [محلّ اسمي. ϑ إسناد] إلى النظر في البنية المكافئة للمحلّ الاسميّ.

تبيّن لنا بالاستدلال وانطلاقا من تحليل المصدر أنّ جميع حالات تحقق الدور التكراري [حا ⟵ ∃ ححا] في الاشتقاق ومهما كان تنبير [∃ ححا] المولّد للمشتق الاسميّ تؤكّد العلاقة :

[حا ⟵ [فا ⟵ ϑ إ̄ ∃ فا (مف)]

ينجرّ عن هذا الإقرار خضوع جميع الأبنية المعجّمة للمحلّ الواوي الممثّل للتواجد المقولي والمحافظ والمعدّل لقيمته الشحنية، لقواعد تمثيل هذا المحل بالوجوه المختلفة لتمثيل [أ. ϑ ب] التي هي حسب استلزام التواجد الإنشائي الإحالي لكل إحالة صورة من الصور الستّ لـ[إ ϑ إ].

اخترنا لـ [إ̄ ϑ إ̄] أكثر الصور تباينا في نوع الإنشاء وهي [إ̄1 ϑ إ̄2]، التي سيحقّقها المنوال [إن ...].

تبيّن لنا بهذا الفصل والفصول السابقة أنّ قواعد التعجيم المتعلّقة بالصور [أ. ϑ ب] [ϑ أ.ب] [ϑ أ. ϑ ب] قابلة للانطباق عليها بدرجات مختلفة.

تبيّن لنا من تحليل [مصدر . فـ ...] أنّ إيجابيّة الإنشاء المسيّر للمصدر ذات دور في إضعاف الحاجة إلى التعديل الشحني الذي يحدثه التعجيم الواوي، في البنية الإعرابيّة المصرّفة والمعجّمة، لكن يبقى لهذا التعجيم دور يتمثّل في أنّ تغيّر الترتيب الذي يقع في المستوى التصريفي المجرّد بفضل إدراج المحلّ الواوي في العنصرين حسب القاعدة [ϑ أ ، ϑ ب] ⟵[ب . أ]، والذي فيه يقع امتصاص قيمة التواجد لإحداث الترتيب المغاير للأصل، تغيّر إذا أعيد فيه تعجيم المحلّ الواوي مع [أ] أكّد التوافق القيميّ الشحنيّ الإنشائي للعنصرين ، وإذا أعيد فيه تعجيم المحلّ الواوي مع [أ] ومع [ب] وهو الأغلب للحاجة إلى الاستئناف، كان هذا التعجيم محدثا دلاليا للرجوع إلى الأصل [أ . ب] فيكون تذكيرا بالترتيب الأصليّ.

لكنّنا لا حظنا أن نسبيّة تطبيق قواعد التعجيم الواوي تنقلب ضرورة إذا كان الإسناد العامل مصدّرا بمعجّم الإنشاء [إنّ].

ليس في [إنّ] من حيث القيمة الشحنية ما يميّزها عن [قد]. فكلاهما حرف يعجّم [∃ ففا] الإنشائية تحت سلطة قاعدة الاختزال الشحنيّ الذي بفضله تنخزل البنية شحنة خالصة. بل إذا كانت [قد] تمثّل الشحنتين الإمكانيّة [±] والوجوبيّة الإيجابية [+]، فـ[إنّ] لا تضيف كما قال نحاتنا إلى صدر الكلام معنى. فهي مجرّد تعجيم للإيجاب الذي أصله عدم التعجيم، فهي تأكيدية، لا غير. أمّا [قد] فالتأكيد بها صورة من صورتيها.

هذه الخلفيّة هي التي أدّت بنا إلى البحث عن مبرّر للتعجيم الواوي قبلها. فتبيّن لنا بالمقارنة بينها وبين [قد] في الاشتقاق والتشارط الإعرابي الاشتقاقي أنّه مهما قرب معمولها الإحاليّ منها، فهو محليًا أبعد منها إذا قارنّاها بـ[قد] ومعمولها الإحاليّ. فإذا كانت [إنّ] أكثر طلبا للتعجيم الواوي فذلك لقوّة مداها في العمل، لا لنوع شحنتها.

فيكون إذن أنّ تعجيم المحلّ الواوي يخضع لمعيار آخر هو قوّة المعجّم للإنشاء في العمل الإعرابي.

إلاّ أنّ الأخذ بهذا الرأي المركّز للقيمة الإنشائية ودورها في التعجيم الواوي وفي تعديل القيم الشحنيّة للتواجد يصطدم بحالات لا ينطبق عليها مفهوم الحدث الإنشائيّ. ذلك أنّ الخصائص الإسناديّة لـ{بئس، نعم} تؤكّد خطأ اعتبارها معجّمات للحدث الإنشائي [إ ⟷ ∃ ففا]. فلا مجال لاعتبارها من الأفعال الإنجازية التي في دلالة [أفعل].

هذا ما يدعونا في الفصل المقبل إلى البحث عن مفاهيم جديدة يقتضيها بالاستلزام نظامنا الوصفي الافتراضي ومفاهيمه. وإلاّ فالأصول النظريّة التي حدّدناها في القسم الثاني للإجابة عن تساؤلات القسم الأوّل، أصول ضعيفة عن التفسير.

نلاحظ هنا عرضا أنّ التعجيم يصبح مطلقا في جميع الحالات المطبّقة لـ [محلّ اسمي. ϑ إسناد]، ومهما كانت وظيفة العنصر المعجّم لهذا المحلّ، وذلك إذا دخلت [أمّا]. وهذا يعني أنّ [أمّا] تحدث دائما اختلالا في التعجيم الإنشائي. هذه الظاهرة نؤجّل تفسيرها لصعوبتها إلى أنْ تتضّح لنا خصائص إنشاء الاسم وما يقتضيه من مفاهيم.

III/ 2.4 أصول الاسترسال الإنشائي الإحالي
وصلة التعجيم الواوي بدرجات الإنشائية في تعجيم المحلّ الوجودي

§ 56 ـ استيعاب الدور التكراري للتواجد الشحني للاسترسال الإنشائي الإحالي

ليست العبرة أن نفسّر الظواهر ، بل العبرة أن يكون جهاز التفسير بسيطا وموحّدا وشاملا. وبدون هذه الخصائص، لا يكون الجهاز المفسّر صادقا، ولا سيّما في اللغة. إذ لا وجود لحقيقة لغويّة خارج اللغة يمكن للجهاز المفسّر أن يصفها. فكلّ وصف إنجاز دوريّ لها. فالجهاز الصادق هو الجهاز الذي يدور مادامت اللغة، ولا يمكن للأصوليّ أن يفرق بين الدور الكاذب والدور الصادق إلاّ بطريقة واحدة: أن تكون الدورة من الجهاز الواصف موافقة لنفسها موافقة كافية لجعلها تتكهّن بدورة ممكنة انطلاقا من دورة منجزة. بيت القصيد أنّ حلّ القضيّة الإنشائيّة الإحاليّة التي طرحناها في الفصل السابق ينبغي أن يكون متضمّنا في المفاهيم التي أدّتنا إليها. لذا نذكّر ببعض المبادئ:

أ) – تنشأ البنية وتتكرّر وتنتشر انطلاقا من خصائص التواجد الشحنيّ في [∃] .

- فينبغي أن يكون المتولّد عن [∃] بقواعد الدور التكراري محافظا على الخصائص الأساسيّة للتواجد الشحنيّ في [∃]

– بحيث يمكن لكلّ بنية مهما كبرت بالدور التكراري أن تختزل إلى أصلها.

ب) – إنّ العلاقات التواجديّة المركّزة في [∃] تنصهر علاقة واحدة هي التواجد،

– بحيث ينشأ التنوّع العلاقيّ من التوزيع الشحنيّ الناشئ من تعدّد الشحن بالدور التكراري،

– ويمكن لهذا التنوّع المحافظ على الخصائص الأولى أن ينخزل دائما إلى الأصل غير المتنوّع،

– عبّرنا عن هذا بقانون الشرط الجمعي المؤلّف بين أنوا ع التواجد،

جـ– إنّ العلاقات الناشئة من انتشار الشحن وتوزيعها بفضل الدور التكراري أحداث علاقيّة خالصة ينشئها حادث، هو الخلاصة التاريخيّة الأزليّة للحيوانات الناطقة

المتعاملة بينها وبين الكون.

- من هذه العلاقات الشحنية تنشأ البنية الحدثية الحادثية بنية إنشائيّة خالصة ساعية إلى الانتشار وإلى الانخزال في شحنتها الوجوديّة الأولى،

- ومن تكرار هذه البنية الساعية إلى الانتشار تنشأ بنية مواجدة إن كانت أبعد من الأولى وأكثر خروجا من الأصل المكثف في [∃]، فهي صورة من الأولى تريد أن تنخزل في شحنتها لتنخزل شحنتها في شحنة الأولى، لأنّ حادثها صورة من الحادث المنشئ وقد خرج من نفسه، وحدثها صورة من الحدث المنشئ وقد خرج حدثا آخر غير نفسه، وشحنتها صورة من الشحنة الأولى وقد نشرت نفسها خارجها لتصنعها وجودا وعدما موجودا مثلها.

د) - ثم يكرر هذا التواجد الحدثي الناتج عن التكرار الناتج عن تكرار آخر، نفسه إلى أبد الآبدين منتشرا خارج نفسه،

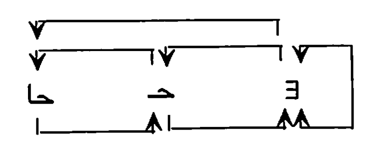
- عائدا إليها منخزلا بطبعه إلى النشأة الشحنيّة الأولى.

هـ) - هذا ما يجعل كلّ إنشاء إذا انتشر انتشر إحالة تريد أن تعود إنشاء، ومن ينكر هذا فليبيّن أنّ اللغة تصوّر الكون حقّا على غير ما يتصور المنشئ نفسه، وليبيّن أنّ في الكلام قولا ليست صفته أنّه مهما طال فهو مرتدّ إلى أن يكون مجرّد إثبات لوجود أو عدم، أو مجرّد عدم إثبات لوجود أو عدم .

- إذا كان كلّ تصوّر لغويّ للموجودات الخارجيّة، مهما عقّد الموجودات فهو يختزلها إلى أن تكون موجبة الوجود أو سالبة الوجود أو ممكنة الوجود (وجوب/ إمكان)، فإنّه لا وجود لتصوّر لغويّ يقتضي أن يكون «المتصوَّرُ وجودُه» موجوداً. وإلاّ لَمَا صنع الإنسان من لغته علما وظيفته أن يميّز المنطبق على الوجود الخارجيّ على غير المنطبق عليه،

- وإذن فالحدث المعتبر موجودا إنما هو مُنْشَأ الوجود، إنشاء قد يكون موافقا للموجود الخارجيّ، والحادثُ المعتَبرُ موجودا يبقى مُنْشَأ الوجود، مالم يثبت له وجود باللغة التي تحكم عليه أن يبقى إلى أبد الدهر منشأ الوجود، وإن وقع الاتفاق اللغوي صناعيا على وجوده إن الكون محكوم عليه أن يبقي موجودا وجودا لغويا.

إنّ الصياغة التشارطية المفسّرة للانتشار نحو الخارج عن منبع الإنشاء والارتداد الانخزالي إليه، وهي [∃⟵⟶ حـ ⟵⟶ حا] الملخّصة إلى حدّ ما أفكارنا، صياغة إذا مثلناها بالرسم المعبّر عن تكراريتها، كانت كفيلة بتفسير حالات الإحالة التي تتصرّف إنشاء:



لنتصوّر هذه الحركة اللولبيّة التي تدور وتدور راجعة إلى الأصل مولّدة لفرع فعائدة إلى ما لا نهاية له. ولنحافظ على هذا التصوّر حتّى يأتي باب العمل الإعرابيّ لنرى أنّ العمل الإعرابي تجسيد لهذه الحركة غايته المحافظة عليها.

تقتضي هذه الحركة استرسال الأبنية وتشارطها. هذا الاسترسال البنيويّ ضروري للمحافظة على البنية. لذا فينبغي للاشتقاق أن يكوّن عناصر بعضها يعبّر عن الخصوصيات المقوليّة وبعضها وظيفته أن يسم جوانب من الاسترسال تذكّرنا أنّ اللغة ليست أصنافا تؤخذ من صندوق يحتوي على قطع صالحة للبناء.

§ 57 ـ دور المحلّ الوجودي الإحالي في الاسترسال بين الإنشاء والإحالة

بيّنّا في فصل سابق أنّه داخل المجال الإنشائي [∃ ححا⟵⟶∃ ففا⟵⟶إ] المولّد للمحلّ الإنشائي بفضل الاشتقاق في الأبنية المصرّفة، يلتقط الاشتقاق عناصر تأكيديّة أو غير تأكيديّة تسم الشحنة فقط وتختزل الحدث والحادث، ويمكنها بدرجات مسترسلة يصعب تمييزها تصنيفيّا تكوين عناصر تعبّر عن الحدث فالحادث، تعبيرا إذا وصل قمّته بالتوليد الاشتقاقي للفعل الإنجازي {أفعل} فإنه يُحدث حسب مبدإ المحافظة على البنية تكرارا لمحلّ إنشائي آخر يقيه عدم وسمه من التغيّر التاريخي الذي يصيب الأبنية اللفظيّة، ويجعله الأزليّ غير الموسوم.

ولقد أشرنا إلى أنّ هذه العمليّة نفسها تقع في المجال الإحالي. وهذا ما يفسّر ميل الفاعل إلى الاستتار في الفعل ، في أوّل فرصة تعترضه عند الإنجاز ("خرج زيد ودخل"). وكذلك الفعل يسعى إلى الانخزال إلى شحنته في أوّل فرصة تعترضه:

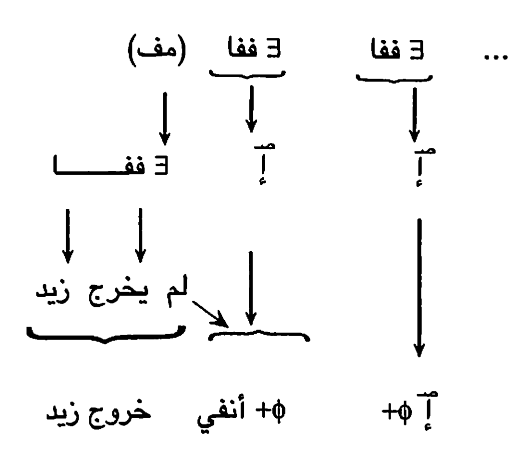
ϑ	إ̅	∃	فـ	فا	(مف)	ϑ	إ̅	∃	فـ	فا	(مف)
ϕ	+ϕ	+ϕ	خرج	زيد		و	+ϕ	+ϕ	دخل	عمرو	
ϕ	+ϕ	+ϕ	خرج	زيد		و	+ϕ	+ϕ	خرج	عمرو	
ϕ	+ϕ	+ϕ	خرج	زيد		و	+ϕ	+ϕ	+ϕ	عمرو	
ϕ	+ϕ	لم	يخرج	زيد		و	+ϕ	لا	+ϕ	عمرو	
و	+ϕ	+ϕ	دخلا	+ ϕ	⟵						
و	+ϕ	لم	يدخلا	+ ϕ	⟵						
ϕ	نعم ⟵										
ϕ	لا										
ϕ	...										

تبيّن درجات الانخزال هذا أن [∃] الإحالية هي الأولى المستعدّة إلى الاختزال التعجيمي إذا وافقت الإيجابية الوجوبيّة الإنشائية، وأنّها لا تنخزل في حالة السلب، وإن انخزل الفعل، بل تبقى علامة على الفعل، وأنّ المحلّ الواوي بوجوده الضامن للتواجد يدل على الإنشاء والشحنة الإحالية معا، وأنّ الجملة الثانية قد تنخزل كلّها في الأولى بانخزال الفاعل في الفعل ، وأنّ الفعل ينخزل في شحنته فتنخزل شحنة الإحالة في شحنة الإنشاء بحيث يصبح الإنشاء والإحالة شحنة واحدة في الوسم اللفظي كافية للدلالة على كلّ المحذوف.

إنّه (أ) إذا لاحظنا أنّ الفعل يُفرغ دلالته في الفاعل ليكتسب الفاعليّة وأن الشحنة الوجوديّة تفرغ دلالتها في الفعل ليكتسب الفعل الوجود أو عدم الوجود (ب) وإذالا حظنا أنّ الإنشاء يفرغ دلالته في الإحالة لتكتسب الإحالة الخبريّة أو عدمها (جـ) وإذا لاحظنا الحركة الانخزالية التي وصفناها والمولّدة لـ{نَعَمْ، لا، بلى...} والتي فيها الشحنتان تلتصقان فإنّه (د) يستقرّ عندنا أنّ الإحالة تتلقى ما يفرغ فيها من دلالة الإنشاء في المحلّ الوجوديّ منها كما أنّ انخزال الإحالة في الإنشاء يكون بصبّ شحنة الإحالة في شحنة الإنشاء.

سنرى لهذه الملاحظات، وخاصّة الأخيرة، مجالا لتفسير ظواهر نعتقد أنّها لم تفسّر من قبل.

ما يهمّنا تقريره هنا أنّ المحلّ الوجودي من الإحالة (أي ∃ الإحاليّة) هي الموقع الممثّل لنقطة الاسترسال الإنشائي الإحالي. لذا يمكن لهذا المحلّ أن يُلتقط على أنّه دلالة الإحالة، كما أشرنا في القسم الثاني، فيكون قولك (ق) أو (ك) أو (ـ ق) أو (ـ ك) أقوالا كلّ منها قابل للتصديق والتكذيب. ويمكن لهذا المحلّ أن يُتلقّى على أنّه إنشاء لا يقبل التصديق ولا التكذيب. وهذا ما يجعله صالحا لقلب الإحالة فعلا إنجازيّا.



إن كان المحلّ الوجودي الإحالي يمثّل قيمة الإحالة، ومَعْبَرا لانتقال الإنشاء إلى الإحالة فذلك بفضل أنّ كلّ تكرار لـ[∃] ينبع من [∃] الأولى التي بفضلها أنشأ المتكلّم البنية.

لكن، كما لاحظنا في فصل سابق، لا يكوّن الاشتقاق لكلّ مقولة عنصرا يمثّلها فقط، بل يكوّن أيضا عناصر تمثّل درجات الاسترسال: درجات الانتشار ودرجات الانخزال.

§ 58 ـ درجات الإنشائيّة في تعجيم الشحنتين

أوّل درجات الإنشائية في العناصر الإحالية تظهر عند مقارنة الإيجاب بالسلب من [∃] نفسها. فالقاعدة الناصّة على أن السلب أوكد تعجيما من الإيجاب قاعدة تسند إلى إنشاء السلب درجة إنشائيّة أقوى من درجة إنشاء الإيجاب. وسنرى في الفقرات الموالية أنّ النفي بعضه يتعارض مع بعض الإنشاء، ويطلب التعجيم الواويّ وكأنّه إنشاء حقيقيّ. ومعارضته للإنشاء أحيانا، دليل على أنّه أقوى إنشائية من الإيجاب، حسب قاعدة الاختزال [إٌ. إٌ ←—— إ] التي تنصّ على استحالة إنشاءين في بنية إعرابيّة واحدة ليس بينهما إحالة (إنْ لن ...).

لكنّ تعجيم الإيجاب الذي أصله عدم التعجيم أقوى إنشائية من تعجيم النفي، إذ يكوّن التأكيد. فإذا كان بعض النفي يقبل أن يدخل عليه بعض الإنشاء دون البعض الآخر {(إنْ لم أخرج)، *(إن لن أخرج)، (ألم أخرج، ألن تخرج)}. فلا مجال لدخول الإنشاء على ما يؤكّد الإيجاب. فكلّ تعجيم للإيجاب إنشاء (*إنّ لزيد قائم≠ إنّ زيدا لقائم) (* قد لأخرج≠ لأخرجنّ).

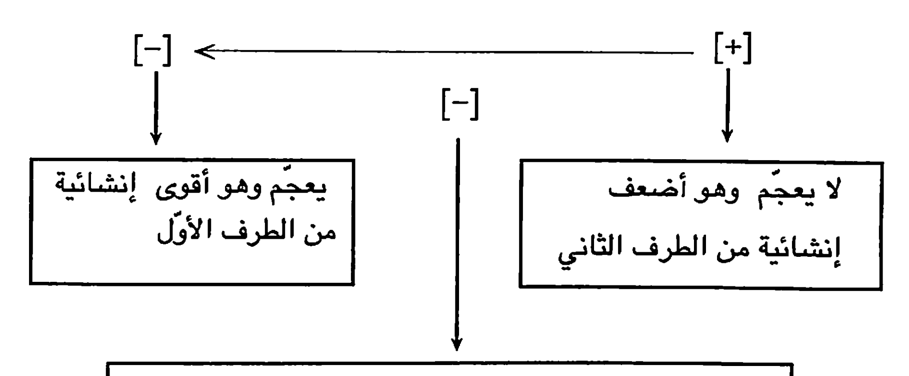
يبدولنا إذن أنّ درجة الإنشائية تقوى في المستوى التصريفي بحسب درجة الحاجة إلى التعجيم. ونتوقّع أنّ هذه الدرجة ذات صلة بدرجة التعجيم الواوي بين المفعول الموسّع والاسناد.

لا شكّ عندنا أنّ الوظيفة الرابطة بين التعجيم والإنشائية ناتجة رأسا من سلبيّة اشتراط الإيجاب للسلب، وإيجابيّة اشتراط السلب للإيجاب

إذن [–] › [+] في طلب التعجيم

[–] < [+] في الإنشائية

وإذا كان اشتراط الإيجاب للسلب سلبيّ القيمة فتعجيم الإيجاب صفة لسلبيّة هذه العلاقة، فهو درجة أعلى من سلبيّة السلب ذاته لأنّها أعقد، من حيث أنّها دوريّة أكثر، أي=



العلاقة بين الإيجاب والسلب سلبية فهي تعجّم من هذه الجهة مرحلة معقّدة وهذا ما يفسّر أنّ أدوات التأكيد تشبه أدوات النفي، ويفسّر أنّ النفي كثيرا ما يكون لتأكيد الإيجاب وهذا طبيعيّ ما دام تأكيد الإيجاب يقتضي التفكير في من ينكره وينفيه.

إذا حافظنا على العلامة [$\frac{\phi}{\text{س}}$] علامة على عدم تعجيم البنية و[س] علامة على تعجيمها تحصّلنا على التفاضل التالي في الإنشائية بحسب التعجيم:

$$((\{\pm\} < (+\longleftarrow[-]\quad[-])\ ([-] < [+]),\ (\frac{\phi}{[+]} < [-]),\ (\frac{\phi}{[+]} < \frac{\phi}{[-]})$$

تمثّل الحالة $\frac{\phi}{[-]} < \frac{\phi}{[+]}$ حالة البنية المجرّدة التي فيها إنشاء السلب يقتضي مسبّقا إنشاء الإيجاب. وتنعكس هذه الحالة على كلّ تعجيم يقتضي دلالة السلب دون أن يكون السلب أو الإيجاب نفسه معجّما، كاقتضاء [إن خرج] معنى أنّه عند الشرط "لم يخرج". وسنرى ذلك أيضا في "ليس" التي لا تعجّم [∃] مباشرة، ورأيناها خاصّة في "كاد".

أمّا الحالة [−] > $\frac{\phi}{[+]}$ فتبرز الإنشائية من حيث أنّ السلب أوكد تعجيما من الإيجاب وسنرى أثرها في " لن" خاصّة.

أمّا الحالة [+] > [−] فتظهر في أنّ تعجيم الإيجاب يحدث تأكيدا وفي أنّ السلب

إذا عجّم لم يكن تأكيدا، بحيث يكون تأكيد الإيجاب إنشاء للتأكيد، ولا يكون تأكيد السلب إلاّ بعنصر مغرق في مجال الإحالة ومحلاّتها:

ϑ	أ̄	∃	فـفا	(مف)
	ϕ	+ϕ	خرج	الإيجاب غير معجّم
	ϕ	ما	خرج	السلب معجّم
	قد ←	+ϕ	خرج	الإيجاب يؤكّد
*	قد	لا	خرج	السلب لا يؤكد
*	قد	ما	خرج	

أمّا الحالة الأخيرة فتظهر خاصّة في الحصر الطالب لنفيين بإنشائهما ينشأ تأكيد الإيجاب، كما تظهر نسبيا في "لم يكد"، ويظهر الإنشاء قويّا أيضا في "ما إن" كما سنرى. وتظهر أيضا في أسلوب قسمي قديم "ناشدتك الله ما فعلت" بمعنى "ما ناشدتك إلاّ الفعل".

جميع هذه المظاهر تؤكّد أن المحل الوجودي الإحالي موضع أثر الإنشاء في الإحالة.

§ 59 ـ التعامل بين أدوات الإنشاء وأدوات النفي بحسب درجة القوّة الإنشائية

إذا كان السلب والإيجاب يدخلان عند التعجيم في درجات إنشائية مختلفة، فكذلك تدخل الأدوات المعجّمة للسلب في درجات إنشائية مختلفة. وإذا صحّت الحالة القصوى من قاعدة اختزال الأحداث الإنشائية [أ̄ أ̄ ←—— أ̄] التي تنصّ على ضرورة حذف أحد الإنشاءين المتجاورين، فإنّه يمكننا قيس إنشائية بعض الحروف اعتمادا على توافقها أو عدم توافقها مع الأدوات الإنشائية القويّة مثل [إنّ] و[أ] الاستفهامية لـ[أ̄ 1] و[إنْ] لـ [أ̄ 2].

نلاحظ أنّ {لا، ما، لن، لم} جميعها تقع بعد الهمزة مبدئيا (إذ نشك في مثل ألَنْ يخرج زيد) لكنّ [إنّ] تحجّر جميع أدوات النفي بعدها. ولا يرجع ذلك إلى كونها تطلب الاسم، إذ الاسم يقبل أدوات النفي، وإنما يرجع إلى كونها إثباتيّة قويّة تغطّي بمدى عملها المحل الوجودي الإحالي:

إ ←	∃	ففا	(مف)
إنّ	... ←——	...	زيدا في الدّار
أ	لا	...	رجل في الدّار؟

نقرّ هنا درجة العلاقة بين الإنشاء الإثباتي المعجّم، والوجودي الإحالي، ونقرّ أنّ تعجيم اللاإثبات أضعف من تعجيم الإثبات أي أنّ تعجيم إيجاب الإنشاء أقوى من تعجيم سلب الإنشاء. فينتج عنه أنّ تعجيم السلب الإحالي ممكن مع تعجيم السلب الإنشائي. فهذا يوافق القاعدة [+] > [-].

من المتوقّع إذن أنّ التعادل بين تعجيم السلب الإنشائي [إٓ = - ففا] وتعجيم السلب الإحالي [مف = - ففا] يختلّ إذا ضعف الإنشاء.

لمّا كان الإنشاء الأساسيّ [إٓ 1] أقوى من الإنشاء الثانويّ [إٓ2] فإنّ الإنشاء الثانويّ صالح للتمييز بين السلب الإحالي القويّ والسلب الإحالي الضعيف.

لنأخذ الهمزة في حالة ضعف، في حالة كونها إنشاء ثانويًا:

(1) سواء عليك أخرجت أم لم تخرج

في هذه الحالة تفقد الهمزة قوّتها الإنشائية الاستفهاميّة. فإذا وضعت النفي بعدها لم تستطع العمل فيه:

(2) * سواء عليك أ { مَا / لم } { خرجت / تخرج } أم خرجت

لأنّها بخسرانها لدلالة الاستفهام صارت إنشاء لا إثباتيًا بلا مضمون حدثيّ إنشائي واضح فيمكن لنفي الإحالة أن يغطّيها وإذا غطّاها صار الإثبات أجدى منها بدليل أنّ معنى(2) يمكن تأديته باسم مثبت دال على النفي:

(3) سواء عليك عدم الخروج أو الخروج

وسيتّضح هذا الاستدلال أكثر عند دراسة إنشاء الاسم، ودراسة مفهوم الفيضان المحليّ.

إنّ قدرة النفي على إبطال الإنشائية الثانوية دليل على أنّ أدوات النفي يمكنها أن تنازع أدوات الإنشاء في الإنشائية.

يرجع ضعف الهمزة، إلى أنّها إنشاء رئيسيّ قويّ حوّل إلى موضع إنشاء ثانويّ. لكنّ الهمزة كما بيّنا في هذه الفقرة، إذا كانت إنشاء رئيسيًا لم تكن أقوى من [إنّ] الإثباتية لكون تعجيم الإيجاب أقوى من تعجيم السلب.

المتوقّع بعد تحليل الهمزة في موضع الإنشاء الثانويّ، أنّ تحويل [إنّ] إلى إنشاء ثانويّ يضعفها. لكن على صورة مغايرة للهمزة.

فإذا كانت الهمزة في حالة قوّتها لا تمنع النفي الإحالي وإن كانت لا تلائم "لن ملاءمتها لـِ «لَمْ» {ألمْ ألن ...}، وفي حالة ضعفها لا تستطيع الوقوف أمام النفي الإحالي

{سواء ألم ...ـــــــــ← سواء عدم...}، فالمتوقّع أنّ [إنّ] إذا ضعفت بالموضع الإنشائي الثانوي كانت أقدر على تحمّل النفي الإحالي، وفعلا إذا كانت [أنّ] وهي صورة [إنّ] كما رأينا في هذا الموضع الضعيف، تمنع {لم، لن} من الوقوع بعدها، فهي لا تمنع [لا] الصّالحة للاسم، والتي هي أضعف أدوات النفي:

(4 أ) علمت ألاّ رجلَ في الدّار

(4ب) * إنّ لا رجلَ في الدّار

قد يُفترض أنّ المدغم في "لا" هي "أنْ" وليست "أنّ". إذا كان هذا فهو لا يغيّر من قيمة الاستدلال لما بيّنّاه من العلاقة بين [أنّ] و[أنْ] و[إنّ]. لكنّ {علِم} تطلب المثبَتَ أي [أنّ ج] .

فإذا أخذنا من هذه المجموعة رابعها [إنْ] فميزة [إنْ] أنّها وإن كانت إنشاء ثانويًا فهي قويّة بكسرتها الابتدائية الدالة على كونها تقع خارج البنية الإعرابية المتحكمة فيها. كما بيّنّا وبكونها لم تخسر دلالتها الحدثيّة الإنشائية كالهمزة، إذ دلالتها الشرطيّة لا مثيل لها في الإنشاء الرئيسي، إذ لا وجود لـ [إنْ] أساسيّة كما هو الأمر مع الهمزة. لذا نلاحظ أنّها أقوى من [أنّ] و[أنْ] في قبول أدوات النفي بعدها:

(5) إن لم يخرج زيد لم يخرج عمرو

(6 أ) إن لا يخرجْ زيد ....

(6 ب) إلاّ تنصره فقد نصره اللّهُ (التوبة:40)

(انظر تعليق ابن هشام في المغني ص 77)

فالتعادل في هذه التراكيب بين الإنشاء الثانوي ودرجة إنشائيّة تعجيم السلب ممكنة.

إلاّ أنّ [إنْ] تعارض [لن]. ولا يمكن أن نعلّل هذا إلاّ بما علّلنا به الأمثلة الماضية، وهو أنّ قوّة الإنشاء قد يغطّي النفي فيمنعه، وأنّ قوة النفي وضعف الإنشاء قد يجعل النفي مغطّيا للإنشاء وأنّ التعادل في القوّة يمكّن من التقائهما. ومادامت [إن] تقبل {لم، لا}، فلا يمكن تعليل منع [لن] بقوّة [إنْ]. فالأصلح أن يعلّل بقوة [لن]. فرأيُنا إذن أنّ [لن] أقوى أدوات النفي إنشائيّة. ولذلك لا تكون بعد [إنْ]، وإن تشاركتا في الدلالة الاستقباليّة. فلو وقعت [لن] بعد [إن] لغطّتها كما غطّتها [لم] الهمزة الثانويّة، ولصارت سلبيّة الشرط إثباتا. وفعلا فـ"لن" جزم وقطع مثبت بأنّ المستقبل لا يكون. فهي أقوى من [لا] في الدلالة على النفي الاستقباليّ، كما أنّ [لم] أقوى من [ما] في النفي الماضويّ.

نلاحظ إذن هنا أنّ النظام متوازن إذا كانت [إنّ > أنّ] في الإنشائية فيمكن

لأضعف أدوات النفي إنشائية أن تقع بعد [أنّ] وإذا كانت الهمزة الأساسية أقوى من الثانويّة، فالأساسيّة تغلب [لم] والثانويّة تغلبها [لم]. وإذا كانت [لن > لم]، و[إنْ > أنْ] في الإنشائية، فـ [أنْ] تقبل [لا] بعدها، وترفض [لم]، لكن [إنْ] تقبل [لم] لقوّتها، وترفض [لن] لقوة [لن].

يمكن وضع المجموعة [إ̄ = {ء ... ن}] في الدرجات التالية:

إنّ > إنْ > أنْ > أنّ

[إ̄1 +] > [إ̄2 ±] [إ̄2 −] > [إ̄2 +]

هذا التفاضل يعمل فيه ما يلي: الأساسية والثانوية في الإنشاء، ودرجة الدلالة الحدثية، ونوع الشحنة.

أمّا أدوات النفي فتدخل في الدرجة الإنشائية التالية:

لن > لم > لا > ما

وإذا لاحظنا أنّ أقوى أدوات النفي تحتوي على النون، فهمنا الحدس الذي دفع الخليل إلى إرجاعها إلى [لا + أن] (الرّماني، معاني الحروف، ص 100).

3.4/III التعجيم الواوي ومبدأ التحجير المحلي الناتج عن مدى الإشعاع المقولي والإعرابي للعناصر المحققة لاتجاهي الاسترسال الإنشائي الإحالي

§ 60 ـ التمثيل النظريّ لمدى التداخل الإنشائي الإحالي بحسب المحلاّت المعجّمة

إنّنا في حاجة إلى التعبير عن درجات القوة الإنشائية في المسترسل الإنشائي الإحالي الممثل في العلاقة بين [∃] الإنشائية و [∃] الإحالية، وإلى أن يكون هذا التعبير في صياغة شكليّة تستوعب "الملاحظات الاختباريّة" الماضية وتتكهّن بغيرها. إذا استعملنا العلامة [←——•] علامة على منبع القوّة ومنتهاها، فبعض الأدوات تقع قوتها في حدود دلالة [∃̇] من البنية [∃ ففا] وبعضها يبدأ بـ [∃] ويشمل دلالة حدثية [∃ فـ] وبعضها نظرياً يشمل الدلالة الحادثية لكون الحادث لازماً للحدث [∃ ففا] .

ويمكننا نظريّا أن نتصوّر العمليّة المعاكسة: [∃ ففا]، [∃ ففا].

ليس من اللازم أن نجد لهذه التصوّرات النظريّة مظاهر اختباريّة تطبيقيّة في جميع الحالات. فليس من اللازم على الأبنية المعجّمة المصرّفة أن تستجيب للمنطق المسيّر لأبنيتها المجرّدة استجابة كاملة. إلاّ أننا سنرى، في هذا القسم وفي الأقسام الموالية، ولا سيّما القسم الأخير أنّ هذه التصوّرات تفسّر لنا ظواهر نحويّة عدّة، منها: لماذا {من} تدلّ على الاستفهام والشرط [∃ [فـ] من] ولماذا يدلّ الجزم على الشرط، [∃ يفعلْ [فا]] أوالأمر .

إذا أردنا أن نستوعب بهذه الشكلنة النحويّة تعامل أدوات الإنشاء وأدوات النفي فعلينا أن نتصوّر أنّ [∃] الإنشائية يمكنها أحيانا أن تغطّي جوانب من الإحالة ابتداء من [∃] الإحالية، وأن نتصوّر أنّ [∃] الإحالية يمكنها أن تغطّي جوانب من البنية الحدثيّة الإنشائية ابتداء من [فا] الإنشائية.

نتوقّع أن تكون العمليّة الأولى [∃ ...] مفسّرة للحالات التي فيها الإنشاء تقوى دلالته الحدثيّة حتّى يغطّي جوانب من الدلالة الإحالية تغطية تمنع بعض المحلاّت الإحالية من التحقّق عند التعجيم، ونتوقّع أن تكون العمليّة الثانية [...∃] مفسّرة للحالات التي فيها النفي تقوى إنشائيته حتّى يصبح مغطيّا للدلالة الإنشائية تغطيّة تمنع الإنشاء الضعيف من التحقّق عند التعجيم، وتجعل الإنشاء القويّ مضطرًا إلى منع هذه الأدوات من الوقوع بعده.

اعتمادا على هذا يمكننا أن نتصوّر الإمكانات التالية بين الإنشاء والإحالة:

(1) ∃ ففا ∃ ففا

(2) ∃ ففا ∃ ففا

(3) ∃ ففا ∃ ففا

(4) ∃ ففا ∃ ففا

(5) ∃ ففا ∃ ففا

(6) ∃ ففا ∃ ففا

(7) ∃ ففا ∃ ففا

(8) ∃ ففا ∃ ففا

(9) ∃ ففا ∃ ففا

(10) ∃ ففا ∃ ففا

(11) ∃ ففا ∃ ففا

(12) ∃ ففا ∃ ففا

ويمكننا أن نتصوّر إمكانات أخرى.

ليس من اللازم أن تكون هذه الإمكانات موجودة جميعا، لكن إذا أخذنا بالمبدإ الذي على أساسه كوّنّاها يمكننا أن نضع [إنّ] مثلا في الصنف (6) للتعبير عن قوتها الإنشائية ورفضها لأدوات النفي بعدها، وللفعل بعدها وللاسم المرفوع بعدها، ولتفسير كونها تنصب الاسم.

ويمكننا أن نضع [لن] في الصنف (9) لتفسير كونها تنفي الإحالة وتعبّر عن موقف المتكلّم دون أن تكون قادرة على منع همزة الاستفهام قبلها، أي أن تتحوّل إلى أداة إنشائية كاملة. وإذا انتهجنا هذا المنهج في التفسير صار من الطبيعيّ أن يعجّم المحلّ الواوي قبلها في ما سُمّي بجواب الشرط، والأمثلة المشابهة من صنف [ونظرا الى فـ] وكأنّها أداة إنشائية. وبهذا نحافظ على قواعد التعجيم الواوي في إطار نظريّة متكاملة.

ويمكننا أن نضع [مَنْ] في الصنف (7) لتفسير سبب كونها تحيل على الخارج إحالة مبهمة ككل الأسماء، ولكنها تمنع [الهمزة] و[إنّ] من الوقوع قبلها إذ لا تستفهم بـ {* أمَنْ خرج} ولا تشترط بـ {* إنْ مَنْ خرج} ولا تدخل [إنّ] عليها وأنت تستفهم.

ويمكننا أن نتصوّر إلى ذلك حالات فيها يمكن لأداة مّا أن تتحوّل إلى صنف من أصناف (أ) غير صنفها بمجرّد أن تجد أداة ضعيفة من (ب)، والعكس يصحّ أيضا.

وهكذا يمكن أن ندرج الهمزة الاستفهامية بين (1، 2، 3)بحيث إذا صارت للتسوية عبّرنا عن ضعفها بلزومها لـ(1)، وإذا وقعت بعدها "لا" التي هي من صنف (12). لكن في [∃] الإحالية أمكنها أن تكون –أي الهمزة– في (3)، وإذا وقعت بعد"لن" التي هي من صنف (9) انحصر إشعاعها في (2) انحصارا يفسّر سبب كوننا لا نميل إلى وضع "لن" بعد الهمزة الاستفهاميّة.

لهذا التصوّر إذن أبعاد عمليّة في فهم دلالة الأدوات المسيّرة للجمل وفي فهم التعامل البنيويّ بينها. إننا نستطيع بهذا أن نجسّد حدْسنا الدلالي في البنية النحويّة ذاتها تجسيدا يدلّ على أنّ دلالة البنية النحويّة لا يمكن تحديدها واستيعابها إلاّ بالبنية النحويّة. فالواضح أن بعض الحروف أقوى من بعض في الدلالة على الحدث الإنشائي أو فاعله المتكلّم أو شحنته الوجودية.

لنعتبر أنّ هذا التحليل، إضافة إلى قيمته الذاتية ، كافيا لتفسير التعجيم الواوي قبل [إنّ]، دون غيرها من الأدوات الإنشائية في مثل [ونظرا ف]، فهي أداة ذات إشعاع ومدى إنشائي كبير. وليكن تعجيم المحلّ الواوي بعد [لن] مفسّرا بكونها تخالف غيرها من أدوات النفي في أنّها إحاليّة تدخل في المجال الإنشائي حسب الصنف (9). وليكن تفسير تعجيم المحلّ الواوي بعد حروف الجواب في جميع حالات [محل اسمي فإسناد] راجعا إلى أنّها تؤلّف بين الحالتين (6) و(7) الممثلين في امتزاج الإنشاء والإحالة. إذا اعتبرنا كلّ هذا، فينبغي أن نفسّر التعجيم الواوي بعد {ليس، ونعم، وبئس} على المنوال نفسه. وإذا نجح التفسير في هذه أيضا، فإنّ الجهاز المفسّر به، لا يكون إلاّ صحيحا ناجعاً .

§ 61 ـ أثر بنية "ليس" المقولية في خصائصها الدلالية الاشتقاقية الإعرابيّة

تختصّ [ليس] بأنّها تتصرّف تصرّف الأفعال الماضية مع كلّ الضمائر، فهي من هذه الجهة فعل ماض كامل الصفات تصريفا، وليست رغم ذلك فعلا كامل الصفات لأنها لا تصرّف مع كل الضمائر إلاّ في الماضي. هي بتعبير آخر، فعل تامّ في جدول الماضي وجامد بالنظر إلى كل الجداول. فالأمر نسبيّ. ولا نقبل إطلاق التصنيف.

لكنّها وإن كانت من الماضي، تدلّ على الحاضر. فهي في دلالتها تغني عن جزء من دلالة المضارع. فمن أين لها أن تدل على الحاضر.

يمكننا أن نفسّر دلالتها هذه، وجمودها النسبيّ وعملها الإعرابي بتمثيل شكلي واحد يبيّن جدوى تجسيدنا النحويّ للدلالة بالقواعد المكوّنة للأبنية الحدثية وللاشتقاق والإعراب الخاضعين لقانون التشارط والاسترسال.

إذا كانت "ليس" فعلا، فهي حدثية الدلالة، فينبغي أن تشمل بنيتها على[حـ]. وأن تكون في محلّ يمثّل [حـ] وهو [فـ] وإذا كانت دالة على النفي فهي وجوديّة الدلالة، فينبغي أن تشمل بنيتها على [∃] . ولمّا كانت "ليس" اشتقاقية فهي وسم لفظيّ لـ[∃]، وحسب القاعدة المسيّرة لوسم الشحنة، ينبغي أن تكون الشحنة الموسومة: إمّا سلبيّةغير تأكيديّة، وإمّا إيجابيّة فهي تأكيديّة بالضرورة. ولا مفرّ لواسم [∃] ومعجّمها من هذين الإمكانين اللذين يمثّل أولّهما الدرجة الإنشائية السفلى من التعجيم الوجوديّ. فمن الطبيعي إذن أنّه إذا كانت "ليس" وجوديّة الدلالة أن تكون سلبيّة الشحنة.

من هنا ينبغي أن تأخذ صفة الفعل البنيويّة وهي [حـ حا]، وأن تأخذ صفة الحرف المقوليّة وهي [∃] فتكون بنيتها المقولية: [ليس ←—— ∃ حـحا].

لمّا كانت [∃] الإحاليّة مَعْبرَ الاسترسال الإنشائيّ الإحالي، فينبغي أن تكون {ليس} مهيّأة لأنْ تشعّ وتمتدّ إلى المجال الإنشائي: إذا توفّر دليل على أنّها تحمل على الأقلّ دلالة [فا] الإنشائية. ولا يكون هذا الدليل إلاّ إذا تبيّن أنها تتدافع وبعض الأدوات الممثّلة للإنشاء.

لا يهمّنا التدافع بينها وبين [إنّ] إذ أنّ {ليس} بدلالتها على [∃] تحجّر على أدوات النفي أن تحتلّ [∃] من البنية الإعرابيّة الإحالية فهي إذن كأدوات النفي تعجّم [∃] في درجة إنشائية سفلى، فلا تكون تأكيديّة لأن التأكيد إنشاء التعجيم الإيجابي للمحلّ الوجوديّ الموجب.

إذن ننظر في تصرّفها مع {أنْ، إن} لنرى أنّ [أنْ] لكونها من الصنف (1) [∃ ففا] تقبل تعويض [أنّ] التي هي من صنف [إنّ]. و[أنّ] كما رأينا تقبل "لا" فهي أي [أنّ] من صنف (3) [∃ ففا] مع [لا] ومن صنف (6) كـ[إنّ] إذا لم تجد منازعا فيمكن لـ [أن] إذن لضعفها ودلالتها السلبية أن تعوّض [أنّ] فتقول:

(1) علمت أنْ ليس زيد بقادم

فهذا يدلّ على أنّ "ليس" تدخل في المجال الإنشائي لتغطية [فا] الإنشائية، ويدلّ أنّ [أنْ] في تعويضها لـ [أنّ] تتقدّم، لتغطية جزء من دلالة [أنّ] التي لم تستطع أنْ تعمل كـ[إنّ] بعد فعل الاعتقاد.

فبنية [ليس] في المحلاّت الإعرابيّة هي [∃ ففا ∃ ففا (مف)] التي لم نسجّلها في المقائمة الماضية عمدا ارتقابا لهذا الاستدلال.

وإذن فـ"ليس" حدثية فعليّة المحلّ فهي تكون على تصريف الفعل، وهي وجوديّة الإشعاع فتحتلّ المحلّ الوجودي وتحجّره على غيرها، فتأخذ من ذلك صفة الحرف فتجمد، وهي بأخذها محلّ الحرف تأخذ إنشائيّة وتتقدّم بإنشائيتها للتعبير عن الفاعل

الإنشائي. ولمّا كان الإنشاء حضوريًا دلّت على معنى الحاضر. ولما كانت فعليّة فهي ترفع الاسم الذي لا يكون بعدها إلاّ في [فا] وتنصب الاسم الذي بعده، لأنّه لا يكون له من المحلاّت إلاّ [مف].

ولمّا كانت تحتلّ [فا] الإنشائيّ فهي لا تنافس أدوات الإنشاء الضعيفة [أنْ] ولا تنافس الأدوات الأساسيّة [$آ_1$] غير المشعّة في مداها الإعرابي كالهمزة {أليس ...}.

ولكنّها إذا صادفت إنشاء أساسيًا قويًا تعارضت وإيّاه {إنّ وأنّ}، رغم كون سلبيتها لا تؤثر في إيجابية ∃ الإنشائيّة. وإذا صادفت إنشاء ثانويًا قويًا في دلالته الحدثيّة الطالبة للحادثية الإنشائية، عارضته، فدفعها أو دفعته فلا يصحّ:

(2) * إنْ { ليس } الرجلُ مريضا

(3) إن { لم يكن } الرجلُ مريضا

آ { ∃ فـ } فا مف

ولذلك إذا وقعت بعد المحلّ الواوي في البنية [محلّ اسمي. (و) إسناد] كانت إحالة ذات مدى إنشائي فيعجّم المحلّ الواوي بعدها:

(4) [؟!] وفضلا عن ذلك لست مستعدًا لإعانته

(5) * وفضلا عن ذلك فلست مستعدًا لإعانته

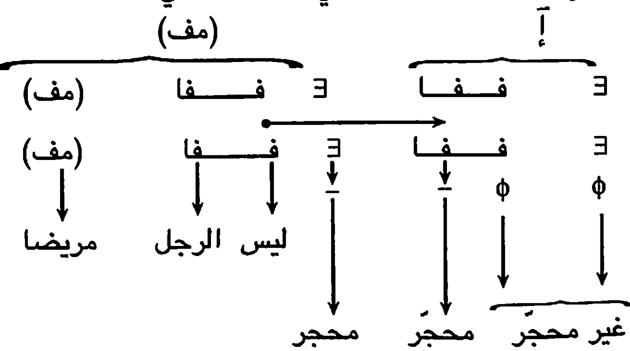
(6) * إن طلب منّي ... لست مستعدًا لإعانته

(7) * إن طلب منّي ... فلست مستعدًا لإعانته

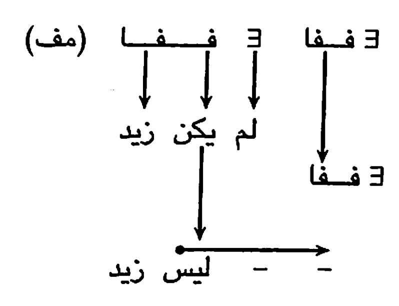
(8) * الرجل فليس مريضا

(9) * أمّا الرجلُ فليس مريضا

نجمع الملاحظات الماضية في التمثيل التالي:



إذا قارنّا بين [لن] و{ليس}، وجدناهما تتشابهان في كونهما من الإحالة اتجهتا إلى العنصر الفاعلي من الإنشاء، إلاّ أنّ [لن] تتّجه من المحلّ الوجودي الإحالي فلا تحجّر أيّ محلّ إحاليّ، و{ليس} تتجه من المحلّ الفعلي الإحالي نحو الفاعلي الإنشائي، فتحجّر المحلّ الوجودي الإحالي على أدوات النفي وتكون في قيمة {لم يكن} إحاليًا، وتزيد عليها بالإنشاء:



لذا تطلب الواحدة تعجيم المحلّ الواوي ولا تطلبه الأخرى .في التراكيب التي من صنف [ب، θ أ] مثل (نظرا إلى فـ...) (إن...فـ...)

§ 62 – أثر بنية {نِعْم، بئس} المقوليّة في خصائصها الدلالية الاشتقاقية الإعرابيّة

لا شكّ عندنا أنّ {نعم، بئس} إحالية المنشَأ مادام فاعلها إحاليًا، يخالف المُنشِئ الواضِعَ (المتكلّم المطلق). فينبغي أن تُفَسَّر كماَ فسّرنا {ليس} رغم الفرق بينهما في التعدية إلى [مف].

لا تهمّنا هنا طبيعة [مف] أهي [مف] الداخلية التي يتعدّى إليها {ضرب} أم هي [مف] خارجيّة من صنف {الحال، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والشرط} المفيد أنّ {ليس} تخالف {نعم، بئس} في اقتضاء المنصوب بعد المرفوع.

من الأكيد إذا صحّ وصفنا لـ{ليس} أنّ {نعْم، بئس} قد تضمّنت عند الاشتقاق المقولة الوجوديّة بدليل كونها في الأبنية المصرّفة تحجّر على النوافي احتلال المحلّ الوجودي الإعرابي. فلا تقول "لا نعم" "ولا "لابئس" إلاّ حكاية (انظر الخلاف فيها في كتب النحو، ولاسيّما الإنصاف I / 97).

(1) * لا {نعم / بئس} زيد

(2) لا أسمع منك لا نعم ولا بئس

وتختلف {نعم، بئس} عن {ليس} في كونها شملت قيمتي الشحنة، فكانت زوجين على خلاف {ليس} إذ كانت فردا لا أُختَ لها موجبة.

يبدو حسب قواعد التعجيم أنّ الفرد {بئس} أقيس، من حيث كون معجّم الشحنة ينبغي أن يكون سلبيّ القيمة.

وحسب قواعد التعجيم إذا عجّم عنصر مّا القيمة الإيجابيّة من الوجود الإحالي فينبغي أن تتزحلق دلالته إلى الإنشاء فتكون تأكيداً إثباتياً أي تكون إنشاء موجب الشحنة[أ̄ ⟵ + ففا].

وفعلا نلاحظ أنّ {نِعْمَ} موجبة في وجودها الإحالي، وأنّها تحجّر على معجّمات الإنشاء الوقوع قبلها فلا تكون الهمزة ولا [قد] ولا {ء...ن} إلاّ في شذوذ. فلا شكّ إذن أنها تحجّر محلّ الإنشاء وتمنع أن يقع في [∃] الإنشائية ما يعجمها كـ"لام" التوكيد و[إنّ] الموجوبتين. فينكشف لنا إذن أنها قياسيّة تخضع لقاعدة تعجيم الإيجاب الوجودي الإحاليّ.

ولّما كانت هي و{بئس} عنصرا واحدا ذا قيمتين مختلفتين فقد احتلّتا المحلاّت التالية:

أ (مف)

∃ فـفا ∃ فـفا

∃ فـفا ∃ فـفا

وهي الحالة الثامنة من الإمكانات التي عرضناها سابقا.

هذا الوضع الذي يمنع وجود أدوات الإنشاء قبلها هو الذي يفسّر تعجيم المحلّ الواوي قبلها في الأنموذج [محلّ اسمي (θ) إسناد] في إطار ما شرحناه من اللّزوم والنسبيّة في التطبيق:

(3) (؟) وتبعا لذلك ϕ نعم ما فعلت

فـنعم ما فعلت

(4) زيد ϕ نعم الرجل (هو)

(5) إن فعلت كذا فـنعم ما فعلت

ننبّه إلى أنّ هذا العرض الموجز لا يستفرغ قيمة {نعم، بئس}، فنحن لم نتعرّض إلى عدّة قضايا منها، كوقوعها بعد أدوات التنبيه، ووقوعها عموما في مواقع الأسماء.

لكنّنا بهذا التفسير سعينا إلى بيان الاسترسال الإنشائي والإحالي، وما ينتجه من اضطراب في العلاقة التواجديّة يقتضي تعجيم المحلّ الواوي حتى يأخذ الثاني في الترتيب قيمة الأول، وحتّى يتبيّن بحسب القواعد أيّهما الرأس الأصليّ في الجملة.

وفي الأثناء، حصلت لنا فوائد عدّة، نجمل القول فيها.

§ 63 – الاسترسال البنيويّ الدلالي، ومبدأ تحجير المحلاّت، ودور المحلّ الواوي في ذلك

أكّدنا أهميّة قانون الشرط الجمعي المؤلّف بين العلاقات التواجديّة في المستوى المقولي. ويتأكّد لنا بالنظر في حالات التعجيم الواوي أنّ هذا القانون يسيطر على الأبنية المصرّفة فلا مفرّ من تصوّر الأبنية مهما كان نوعها، تصوّرا يقتضي أنها على الصورة [أ. (θ). أ] وعلى الصور المشتقّة منها.

يقتضي قانون الشرط الجمعي أن تكون الأبنية في المستويات الإعرابيّة والصرفية أبنية متشارطة مسترسلة، أي أن تكون خاضعة لقانون التشارط والاسترسال.

يأخذ الاسترسال خصائصه من الدور التكراري المنشئ للأبنية انطلاقا من [∃]. وهذا يقتضي وجود استرسال بين الوجود الإنشائي والوجود الإحالي تنتج عنه حركة ذات اتجاهين مختلفين: استرسال الإنشاء إلى الإحالة ويكوّن انتشار الأبنية، وحركة استرسال الإحالة نحو الإنشاء ويكوّن مظاهر الاختزال المختلفة.

إن الإعراب أمين في المحافظة على المقولات بتكوين محلاّت لها. فالتعبير عن هذه الحركة من مهمّة الاشتقاق. فهو المكوّن للأبنية المعبّرة عنه. لذا فليست الأبنية الاشتقاقية أصنافا مستقلّة، بل بعضها إنشائي أكثر من بعض، وبعضها إحاليّ أكثر من بعض، وبعضها حرفيّ يتجه نحو الفعلية، وبعضها فعلي يتجه نحو الحرفيّة وهلمّ جرّا.

وظيفة الاشتقاق أن يعجّم المحلاّت الإعرابية، أي أن يضع ما يمثّله من المقولات في ما يمثّله الإعراب من المقولات نفسها. فالإعراب والاشتقاق متشارطان.

يعبّر الاشتقاق عن وجود الاسترسال بما يحتلّه من محلاّت. فليس صحيحا ما تدّعيه المدارس اللسانية المختلفة، ومنها التوليديّة من أنّ العنصر المعجميّ اللفظيّ الواحد يعبّر عن حالة إعرابيّة واحدة، والعكس .

لقد تبيّن لنا بهذا الفصل خاصّة، وكذلك بالفصل الماضي، وبغيره من مواضع هذا البحث أنّ تفسير التراكيب والعلامات الإعرابية في العربيّة يقتضي منّا قبول مبدإ انتشار إشعاع بعض العناصر من محلّ إعرابيّ إلى المحلاّت الإعرابيّة المجاورة. فبغير هذا التصوّر لا نستطيع أن نفسّر التنوّع الدلالي الذي تحمله العناصر على صورة لا تخلّ بوحدة النحو. إنّ العناصر تفيض من محلاّتها على غيرها، فتحجّر المحلاّت المجاورة وتمتصّ دلالتها فيكون الاختزال في التعجيم لا في المحلّ نفسه.

هذا الوصف يبيّن جدوى التوحيد التأليفي الذي أنجزناه بين الأبنية. ويبيّن صحّة نظرتنا غير التصنيفيّة للأبنية النحويّة.

يبيّن الاسترسال والتشارط درجة التعامل بين الأبنية ويفسّر إمكان التناقل بينها. ويتبيّن لنا أنّ هذا الاسترسال يحتاج إلى علامات تمنعه من التّحول إلى كتلة غامضة المعالم.

إنّ المحلّ الواوي بمحافظته على التواجد وقيمه يعلّم عناصر التواجد في اللحظة التي يعدّل فيها بينها. لذا نقرّ أنّ المحلّ الواوي علامة على التكرار الدوري المولّد للتواجد، مميّز لعناصر التواجد، معدّل لقيمه، ومحافظ على خصائص المقولات ولا يمنع رغم ذلك التشارط والاسترسال ما دام التشارط والاسترسال مظهرا من مظاهر تطبيق قانون الشرط الجمعي.

§ 64 ـ انتظام الأدوات المعبّرة عن الاسترسال الإنشائي الإحالي في تطبيق مبدإ التحجير المحلّي

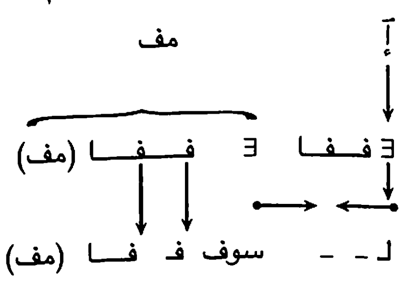
ليست الأدوات المعبّرة عن الاسترسال الإنشائي والإحالي، وما ينتج عنها من تحجير لبعض المحلاّت ومن تطبيق لقواعد التعجيم الواوي، أدوات منثورة غير متكاملة في وظائفها.

نقدّم مثالا لهذا التكامل المجموعة {لن، سوف، قد، }:

(1) لن يخرج زيد (القطع المثبت بالعدم)
(2) سوف يخرج زيد (القطع المثبت بالوجود) الاستقبال
(3) قد يخرج زيد (إمكان الوجود والعدم)

رأينا أنّ "لن" تنشأ إحالية الوجود [∃] وتمتدّ إلى [فا] الإنشائية فتحجّر بعض الأدوات قبلها وتحجّرها بعض الأدوات بحسب قوة هذه الأدوات ومدّها الإنشائي.

الصيغة {يفعل} مهيّأة للحاضر والاستقبال، ويمكن لـ[∃] قبلها أن تعجّم بأدوات النفي. إذا أريد تعجيم [∃] للدلالة على الشحنة الموجبة، فحسب القاعدة «تعجيمُ الإيجاب إنشاءُ تأكيد». فلا بدّ أن يقع لها انتشار إلى محلاّت [.أ.]. هذا ما يقع مع "سوف"، فهي أخت "لن" الموجبة، لا تكون قبلها [إن]، ويعجّم المحلّ الواوي قبلها في الشكل [محلّ اسمي. (θ) إسناد]. ولما كان إعجام الإيجاب أقوى من إعجام السلب إنشاءً، وكانت [لن] إنشائية، فحسب هذه القاعدة ينبغي أن تكون [سوف] أكثر إنشائية، لذلك تقبح [سوف] بعد همزة الاستفهام أكثر من [لن] إذ هي تمتد إلى [ف] الإنشائية، فلا تكون قبلها جيّدة إلاّ لام التوكيد:



لذا، ولاتقاء قاعدة تعجيم الإيجاب، كوّنت العربيّة لاصقة فعليّة تملأ [∃] دون أن تنتشر إلى الإنشاء بهذه القوّة:

∃ فـ فا ∃ فـفا (مف)
∃ فـ فا سـ فـ فا (مف)

تمثّل [سـ] إلى حدّ مّا مقابل [لا] لكنها أقوى إنشائية منها مع المضارع لأن الواحدة للسلب والأخرى للإيجاب:

سلب [-] = لن > لا

∧ ∧

إيجاب[+] = سوف > سـ

هذا التقابل بين الأدوات الإحالية يمثّل نفس التوزيع الذي لا حظناه في الأدوات الإنشائية {ء .... ن}، وسنراه في الصيغ الفعليّة:

سلب : إنْ > أنْ

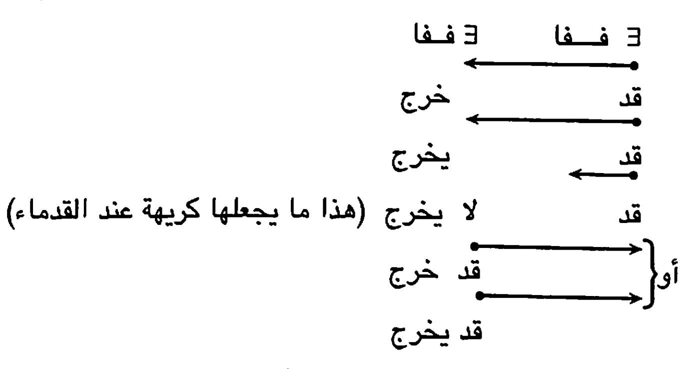
∧ ∧

إيجاب : إنّ > أنّ

نلاحظ أنّ العناصر القوية من معجّمات الإيجاب لا تتلاقى {* إنّ سوف، * أنّ سـ، * إنّ سوف، * إنْ سـ} وأنّ التلاقي لا يكون إلاّ مع الأضعف في حالات نادرة أو عادية: {أنْ لا > أن لن > إنْ لا} فالتعامل بين [∃] الإنشائية و [∃] الإحاليّة مقنّن بحسب القوّة الإنشائيّة.

ولهذا مظاهر أخرى لم نستفرغ النظر فيها.

أمّا [قد] فتشتغل، حسب رأينا وسيطا متحركا في مجاله الإنشائي الإحالي:



وسنعود إلى هذا في موضع آخر، ما يهمّنا هنا أنّها تتحرّك إيجابا في مجال "لمْ" وفي مقابلتها متحركة نحو الإنشاء حسب القاعدة، وتكون للوجوب، وتتحرك؛ سلبا وإمكانا في مجال [إنْ] و[لن] و[أن]، وأنّها بذلك تعبّر عن حركيّة التعامل البنيويّ بين المعجّمات الاشتقاقية والمحلاّت الإعرابيّة.

5/III

وسم التعجيم الواوي للإنشاء الإثباتي القوي غير المعجم والناتج عن تكثف التسوير الوجودي للاسم في الجملة الاسمية المكونة من الدور التكراري للبنية الإعرابية المجردة



1.5/III دور المحل الواوي في تعيين الإنشاء القوي غير المعجّم والتمييز بين متمّم الإنشاء ومتمّم الإحالة لإبطال التواجد الشرطي بين الإحالتين محافظة على الإيجاب والصدق المطلقين للتواجد الشرطي المقولي

§ 65 – القضايا التي تطرحها العلاقة بين التعجيم الواوي والتعجيم الإنشائي

رأينا أنّ المحلّ الواوي في البنية الإعرابية المجرّدة تجسيد محلّي للمقولة التواجديّة الممثّلة لنواة قانون الشرط الجمعي. وهو إضافة إلى كونه مذكّرا بأنّ الأبنية كلّها تقوم على العلاقة التواجدية، يقوم بدور المحافظة على قيمة التواجد الشحنيّة. ورأينا أنّ تعجيم المحلّ الواوي علامة على أنّ الأبنية المصرّفة تتحقّق بتكرار البنية الأساسية [ϑ إ ∃ ففا (مف)] تكرارا داخليا يقع داخل محلاّتها، أو تكرارا خارجيا يقع انطلاقا من [مف]. وفي الحالتين يمكن لتعجيم المحلّ الواوي أن يدلّ على التكافؤ الشحنيّ بين العنصرين حسب [أ. ϑ ب ←——— أ.أ] كما يمكنه أن يدلّ على أصل الترتيب حسب [ϑ ب، ϑ أ] ←——— أ.ب] وهو الترتيب الذي انعكس في البنية المصرّفة حسب [ϑ أ. ϑ ب ←——— ب أ].

لا حظنا اعتمادا على دراستنا للتعجيم الواوي في حالات الدور الخارجي، أنّ هذا التعجيم يصاحب درجة الإنشائية في العناصر المعجّمة للاسترسال الإنشائي الإحالي. ولقد ركّزنا دراستنا خاصّة على مجموعة من الأبنية المحقّقة للصورة [محل اسمي. ϑ إسناد]، وهي المجموعة الصغرى التي يكون فيها المحلّ الاسميّ محلّ منصوب من غير المفعول به. وذلك لأنّ وظيفة [إن ج2] تدخل ضمن هذه المجموعة، ولأنّ دراسة هذه المجموعة كاملة تبيّن أنّ ما سميّ بفاء الجزاء ليس إلاّ ظاهرة طبيعيّة في التعجيم الواوي تجاوز المنوال [(...) إن...]

إلاّ أننا، وإن تمكنّا من تفسير ظواهر نحويّة عدّة بالربط بينها، فإنّ المفاهيم التي سيّرت تحليلنا تثير من القضايا بقدر ما تحلّه منها.

من هذه القضايا ما هي العلاقة بين التعجيم الواوي من جهة، والتمييز بين الدور الداخلي والخارجيّ من جهة أخرى؟ وكيف نفسّر حالات من التعجيم الواوي فيها الاسترسال الإنشائي الإحاليّ غير معجّم، كمثل قولك: "ولهذا فزيد قائم:؟

تتّصل بهاتين القضيّتين قضايا عدّة تطلب حلولا جذريّة نعرض بعضها في هذا القسم ونؤجّل بعضها للتقسيمين المواليين.

إذا كان التّعجيم الواوي وظيفة يتعيّن تحقيقها اختباريًا بقدر المدى الإنشائي لمعجّمات الاسترسال الإنشائي الإحالي، فهل يعني وجود التعجيم الواوي رغم انعدام المعجِّمات خطأً هذا الشرط، أم يعني أنّ بعض الأبنية تحقّق قوّة إنشائيّة تعادل أقصى حالات التعجيم الإنشائي؟

إذا كان التعجيم الواوي وسما يعيّن الترتيب الأصلي للأبنية المتغيّر ترتيبُها عن الأصل حسب القاعدة ϑ ب. ϑ أ $\longrightarrow$ أ ب)، فهل يعني هذا أنّه كلّما كان لنا {مبتدأ. فخبر} فهو دليل على أنّ الأصل تقدم الخبر؟ وإذن، فكيف نفسّر عدم تعجيم {زيد قام}؟ أيعني هذا أنّنا أخطأنا في القاعدة أم يعني أنّ هذا الترتيب أصل، وأنّ الترتيب في {زيد فاَضربه} ليس أصلا؟ أم للتعجيم الواوي وظائف أخرى لم نعرضها بعد، أو لم نتفطّن إليها؟

إذا كان التعجيم الواوي مرتبطا بتغيّر الترتيب، وإذا كان استعماله مرتبطا بالدور الخارجي المكوّن للمفاعيل الموسّعات ارتباطا مطّردا فيه أكثر من غيره، وإذا كان مرتبطا بدرجة الإنشائيّة في الثاني ترتيبا (والأوّل أصلا):

– فهل يعني هذا، مع وجود الشرط في المنوالين [(...) إن ...] و [(...) من ...]، أنّ إنشاء الخبر غير إنشاء المبتدأ، وأنّه دورة خارجة عنه، وأنّ التواجد المسيّر للإسناد الفعلي غير التواجد المسيّر للإسناد الاسمي، من حيث موقع الدورة من البنية الأساسيّة، أي أنّ التواجد الفعلي من الدور الداخلي، والتواجد الابتدائي الخبري من الدور الخارجيّ؟

– وهل يعني هذا أن البنية المجرّدة التي يملأها الاشتقاق لتكوين البنية المصرّفة المسمّاة جملة فعليّة، تختلف عن البنية المجرّدة التي يملأها لتكوين الجملة الاسميّة، اختلافا يجعل التواجد الابتدائي الخبري أقرب إلى العطف من التواجد الفعلي الفاعلي، وإذن فأعقد؟

تقتضي هذه الأسئلة معا، أنْ نحدّد نشأة الجملة الاسمية على صورة تبيّن أو تناقض تأكيدنا أن الإعراب لا يقدّم للاشتقاق إلاّ بنية إعرابيّة واحدة مكرّرة تكرارا لا نهائيا، هي [ϑ $\bar{\text{إ}}$. $\exists$ ففا (مف)].

ننبّه إلى أنّ إجابتنا عن هذه الأسئلة لن تكون منظّمة واحدة لواحدة. إننا مضطرّون، لترابط هذه المسائل في النظام النحوي، إلى اتّباع مسألة واحدة تكون إجابتنا عنها متضمّنة للإجابات الأخرى.

§ 66 – تمييز التعجيم الواوي بين شرط الإحالة وشرط الإنشاء

لننظر في الجملتين التاليتين:

(1) إن خرج زيد خرج عمرو

(2) إن خرج زيد فقد خرج عمرو

يبدو لنا أنّ الجملتين مختلفتان في المعنى نتيجة اختلافهما في "فقدْ". لا يهمنا هنا تحليل الانطباع الحاصل في أذهاننا نتيجة تقبّلنا هذ الاختلاف اللفظي، لانعدام المقام المحدّد طبيعيًا لا تجاه المخاطب في التأويل الدلالي. فقد يكون المعنى المقاميّ المؤوّل: "إن خرج زيد فأنا أستنتج أنّ عمرا قد خرج قبله،" أو "قد خرج قبل قولي"، وقد يكون المعنى" ... فأنا أعلم أو أعلمك أنّ عمرا قد خرج قبله وقبل قولي هذا". ولقد بيّنّا في الباب الأوّل من القسم الأوّل أنّ التأويل الدلاليّ فوضويّ متغيّر.

لننظر في اختلافهما إذن انطلاقا من التكوين الدلالي، أي انطلاقا من القواعد المقولية الإعرابيّة التي اقترحناها.

حسب قواعدنا نتجت الجملة المصرّفة المعجّمة الأولى من تطبيق القاعدة [ϑ أ. ϑ بِ = وإِ̄1 ϑإِ̄ 2] في المستوى المجرّد، فأدّت إلى تغيّر الترتيب [ب أ = إِ̄2 إِ̄1] الذي هي عليه الآن. فالتعجيم الواوي الواقع في المستوى الأعلى، أدّى إلى فقدان التعجيم الواوي في هذا المستوى. وكان هذا ثمن الحصول على تغيّر الترتيب.

إذا ثبت أن [إنْ] معجِّمٌ للإنشاء الثانويّ [إِ̄2]، وثبت أنّ الإحالة الرئيسيّة "خرج عمرو" تستلزم إنشاء رئيسيًا [إِ̄1] فإنّه حسب قواعد التعجيم ينبغي أن يكون الإنشاء الرئيسيّ موجبا إذ الشحنة الموجبة هي التي لا تعجّم. وإذن فهذه الجملة إثبات.

لكنْ أين المحلّ الإنشائي وموضعه من هذه الجملة؟ هل بقي المحلّ الإنشائي في موضعه من أوّل الجملة، أي قبل [إنْ]؟ أم انتقل مع إحالته، فصار موضعه قبل "خرج عمرو"، على غرار الجملة الثانية؟

قد يبدو هذا التساؤل زائفا. إلاّ أنّنا إذا انتهينا إلى أنّ أداة الاستفهام من حيث هي أداة تسم "إنشاء طلب الإثبات"، هي التي تُعيننا على تحديد موضع محلّ الإنشاء الإثباتي، تبيّن لنا بالمثالين التاليين أنّ للتساؤل عن موضع المحلّ الإنشائي، مبرّرا:

(3) أئن خرج زيد خرج عمرو

(4) إن خرج زيد فهل خرج عمرو،

فكما أنّه تجوز لمحلّ الإنشاء غير الإثباتي أن يقع في موضعين مختلفين من خطّ اللفظ، فكذلك يجوز أن يكون المحلّ الإثباتي في موضعين مختلفين.

وإذا انتبهنا إلى أنّ الاستفهام في الثالثة غيره في الرابعة، لزم أن نقرّ بأنّ تغيّر موقع المحلّ وسم لاختلاف في التكوين الإعرابي المقولي للجملة. لكأننا بالفاء في الرابعة علامة على أنّ الاستفهام مقتصر على خروج عمرو، وكأنّ الهمزة في الثالثة تسود الجملة كلّها:

(3') أي: "أسألك عن كون خروج زيد شرطا لخروج عمرو"

(4') أي: "إن خرج زيد فأنا أسألك عن خروج عمرو"

أي: "خروج زيد شرط لسؤالي عن خروج عمرو"

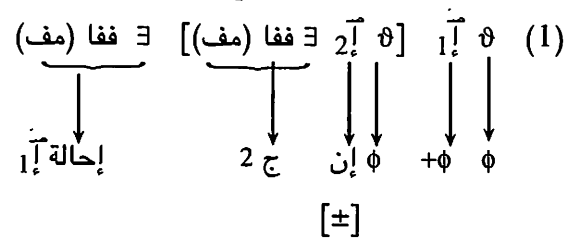
لنفترض إذن أنّ محلّ الإثبات في الجملة الأولى قد يكون موضعه قبل الشرط وقد يكون موضعه قبل الجواب. إذن يكون معنى الجملة إمّا (1 أ)، وإمّا (1 ب):

(1أ) أثبت أنّ خروج زيد شرط لخروج عمرو

(1 ب) خروج زيد شرط لإثباتي خروج عمرو

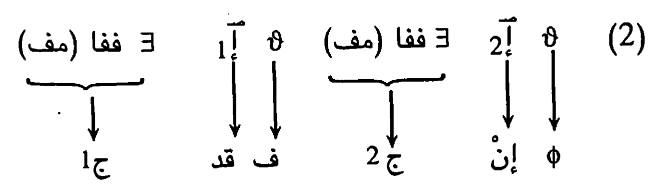
لنعد إلى المثال الثاني. قلنا في شأنه إنّه لا يهمّنا أن نعلم دلالته التأويليّة. ما يهمّنا فيه أنّه ذو محلّ إنشائي معجّم بـ[قد]، فموضع المحلّ الإنشائي فيه واضح. واعتمادا على الدلالة المقولية الشحنيّة ليس لنا إلاّ نوعان من الإنشاء، إنشاء موجب ينطلق من اعتقاد موجب اليقين وهو الإثبات الوجوبيّ، وإنشاء سالب متولّد عن اعتقاد سالب اليقين وهو اللاإثبات المتصلةُ دلالتُه بالإمكان.

وعلى هذا، مهما تكن دلالة الجملة الثانية في المقام فهي إثبات، وإذن فهي أخت الاستفهام في المثال الرابع. وإذن فهي نفسها (1 ب)، وإذن فمعنى الجملة الأولى هو (1 أ) وإذن فبنية الجملة الأولى هي :



وهذا ما يجعلنا نشعر أنّ دلالة الشرط الإمكانية تؤثّر في دلالة الجواب، مادام إثبات الجواب قد انفصل بالشرط عن الإحالة التي في الجواب.

أمّا الجملة الثانية فبنيتها المصرّفة هي:



من الطبيعي إذن ألاّ يكون المحلّ الواوي في الجملة الأولى غير معجّم، إذ الجملة الأولى وإنْ أخّرت الإحالة فقد حافظت على الترتيب [ϑ أ . ϑ ب = أ ب] بعدم تعجيم المحلّ الواوي، ولو عجّم المحلّ الواوي لا نعكس الأصل. ومن أنكر أنّ ترتيب الإنشاء الرئيسي لم يتغيّر عن موقعه، فليستدلّ على السبب الذي يجعل همزة الاستفهام ولام الابتداء (التي تسمّى أيضا بلام القسم) تقعان في ذلك الموقع الذي هو عادة صدر الكلام الذي فيه توضع مُغيّرات الكلام له عن أصله الاثباتيّ.

إذا لخصّنا الشكلين الماضيين على هذه الصورة:

(1) ϑ إ̄1 (إ̄2 مف2) مف1

(2) ϑ إ̄2 مف2 ϑ إ̄1 مف1

فالقاعدة [ϑ أ ← ب] تنطبق على الثانية دون الأولى. أي أنّ (2) تقول لنا:

(2) إثباتي لخروج عمرو إمكان كشرطي الذي هو إمكان خروج زيد

وفعلا ففي الجملة الثانية بقي إثبات خروج زيد معلّقا بين الوقوع وعدم الوقوع.

أمّا الجملة الأولى فلا تنطبق عليها هذه القاعدة، إذ تقول :

(1) أثبت شرط خروج زيد لخروج عمرو

أي إذا ثبت أن [إن ج2] مفعول منصوب من صنف التوسعة فهو نوعان :

(أ) نوع يقيّد الإحالة فيكون مفعولا للإحالة

(ب) ونوع يقيّد الإنشاء فيكون مفعولا للإنشاء.

إذا كان لنا نوعان من الشرط شرط للإنشاء الرئيسي وشرط للإحالة الرئيسية، فهل يمكننا أنْ نجزم عموما بأنّ المفاعيل الموسّعة تشبه المفعول به في كونها تكون للإنشاء كما تكون لحدث الإحالة، أي إذا كانت الإحالة مفعول الإنشاء بمنزلة المفعول به من الفعل الإحالي، فللإنشاء مفاعيل أخرى هي بمنزلة المفاعيل التي تكون للفعل الإحالي بعد المفعول به.

§ 67 ـ التمييز بين متمّم الإحالة ومتمّم الإنشاء

إنّ التّساؤل الذي أنهينا به الفقرة الماضية تساؤل أساسيّ من جهتين على الأقلّ:

(1) يثبت أنّ الدلالة الإنشائية حقيقة إعرابية تخضع للشكل الإعرابي [∃ ففا (مف)]، وأنّها تتصرّف تصرّف الإسناد الإحالي في عمل النصب، والرفع، وفي علاماته، وتصرّفَه في السيطرة على المفاعيل {مفعول فيه، .....، الشرط}.

(2) ويثبت أنّ للمحلّ الواوي وظيفة أخرى لا تتناقض مع وظائفه الأخرى، وهي التمييز بين مفعول الإحالة ومفعول الإنشاء.

ينبغي إذن أن تكون الأزواج التالية مختلفة في دلالتها بحيث (أ) من كلّ واحدة منها هو مفعول للإسناد الإحالي، و (ب) مفعول للإسناد الإنشائي أي للحدث الإنشائي ومحلّه:

(1) (أ) خرج زيد من بعدُ [بعد ذلك (السلام)]

(2) (ب) أمّا بعد فقد خرج زيد (و لم يخرج بعد السلام، بل بعد السلام عليك أثبت خروج زيد)

(2) (أ) ومع ذلك خرج زيد (خرج زيد رغم ذلك الشيء)

(ب) (ب) ومع ذلك فقد خرج (رغم ذلك الشئ أعلمك أنّه خرج)

(3) (أ) طبقا للأمر كذا قرّر الوزير (أي قراره وقع طبقا للأمر)

(ب) وطبقا للأمر فقد قرّر الوزير (إثباتي لكون الوزير قرّر، مطابق للأمر)

إنّ ما يشعر به القارئ من ضآلة الفرق بين(أ) و(ب) متضمّن في القاعدة [ϑ أ ⟵ ب]، فقد قلنا في فقرة سابقة إنّ تطبيق هذه القاعدة نسبيّ ما دامت قيمة [أ] الشحنية هي قيمة [ب] أعجّم المحلّ الواوي أم لم يعجّم. لكنّ هذا لا يمنع من الإقرار بأنّ المتكلّم في حاجة إلى التمييز بين السبب الذي أوجد الحدث في الواقع، والسبب الذي يفترض أنّه أوجد إثباته لوجود الحدث:

(4) (أ) ونظرا إلى ذلك قرّر الوزير: أي كان الوزير مراعيا لذلك الشئ عندما قرّر.

(ب) ونظرا إلى ذلك فقد قرّر الوزير: أي أنا أثبت وأنا مراع للسبب الذي أحدث قرار الوزير، أنّه قرّر.

لكنّ تعجيم المحلّ الواوي يصبح زائدا إذا كان الفرق بين مفعول الإحالة ومفعول الإنشاء واضحا.

(5) خرج زيد أيضا

(6) لم يخرج زيد البتّة (قطّ)

(7) حقّا إنّ زيدا خارج

"فـأيضـا" في الجملة الماضـيـة يسـتـحـيل أن يكون بمعنى "خرج زيد خروجا ثانيا معادا"، فمعناها "أثبت خروج زيد كما أثبتّ خروج غيره منذ حين" فالمعاد هو الإثبات لا مضمونه. فهي مفعول مطلق للإنشاء لا للإحالة.

وفي المثال السادس لا معنى لتأكيد خروج زيد بالقطع، فالقطع هو معنى "لم" وليس معنى الخروج، فهي مفعول مطلق لإنشاء إثبات النفي، لا للخروج ولا لعدم الخروج.

وكذلك لا معنى في السابعة للمعنى "إنّ زيدا خارج خروجا حقيقيّا" إذ لا يكون الخروج خروجين كاذبا وحقيقيا، وإنّما المعنى "إنّي أثبت إثباتا حقّا خروج زيد"، فهو مفعول مطلق كما بيّنّا ولمّا كان الإنشاء إثباتا موجبا، وكان كلّ إنشاء صادقا كما بيّنّا فبيان نوع الإثبات بأنّه حقّ فضلة قول لا فائدة فيه، فمن ذلك كان تأكيدا للإثبات.

تمكنّا هنا، إذن، من إثبات وظيفة أخرى للتعجيم الواوي. وما أثبتناه متماسك مع ما قدّمناه من قواعدالتعجيم. فيمكننا إذن أن نواصل الإجابة عن الأسئلة الماضية من خلال النظر في القضايا التي يطرحها التعجيم الواويّ.

وهذا الاختيار منطقيّ جدّا من الناحية المنهجية، فكما أنّنا بيّنّا في دراسة المقولات أنّ البنية تقوم على التواجد الشحني، فإنّه اعتمادا على ما بيّنّاه من تمثيل المحلّ الواوي للتواجد، ينبغي أن تكون دراستنا للأبنية المصرّفة مركّزة على المحلّ الواوي. وكما بيّنا سابقا أنّ الإنشاء هو المحقق الأوّل للتواجد، فينبغي أن نواصل في دراسة الأبنية المصرّفة ما بيّنّاه من خلال النظر في العلاقة بين المحلّ الواوي والمحلّ الإنشائي.

§ 68 التمييز بين المتمّم الإثباتي للإنشاء والمتمم الشرطي له

بيّنّا في الفقرتين الماضيتين أنّ المتمّم الواقع توسعة بعد المفعول به (أي بعد محلّه أوجد المفعول به أم لم يوجد) قد يكون قيدا للإحالة أو قيدا للإنشاء الرئيسي. ورأينا في تحليل سابق أن عدم وضع الفاء لزوما في المنوال [مصدر ف....] يرجع أساسا إلى أنّ [إ̄1] و [إ̄2] لا يختلفان في القيمة الإثباتية الموجبة، بحيث يمكن للفاء أن تصبح ضروريّة أكثر إذا كان معجّم [إ̄1] المتأخّر، أو كانت بعض معجّماته الإحاليّة، ذات مدى إنشائي متّسع، يجعلها تفيض على المحلاّت المجاورة وتحجرّها.

إذا كانت معجّمات [إ̄1 (مف)] من هذا الصنف المحقّق للاسترسال الإنشائي الإحالي، فإنّ التمييز بين قيد الإنشاء الرئيسي وقيد الإحالة يصبح أكثر وضوحا، ففي المثال التالي يستحيل أن يكون المفعول لأجله متعلّقا بالإحالة، ويستحيل أن تكون الحال كذلك:

(1) ولذلك فنعم ما فعلت

(2) ومع ذلك فبئس ما فعلت

فهذان الفعلان الاحاليان، باعتبارهما قد فاضا على الجزء الإنشائي للإحالة جعلا القيد متعلّقا بالجزء الإنشائي لا بالجزء الإحاليّ منهما، لأنّ الإنشاء عامل تضمّن بعمله المعمول الإحاليّ.

ويتبيّن هذا بمقارنة الاستحسان الإيقاعي الذي في {نِعْم، بِئْس} بالاستحسان الخبري المؤدّى بالفعل التامّ في إحالته:

(3) ولذلك { استحسن / استقبح } زيدٌ ما فعلت

إنّ القيد في هذه الحالات إثباتي. فالمفعول لأجله أو الحال في هذه الأمثلة معتبر من مجال الموجود الوجوبيّ المثبت، إذا التعليل مثلا وقع على اعتبار السبب حاصلا.

لكنْ إذا اعتبرنا إنشاء المتمّم بقيد يسوده الإنشاء الشرطيّ غير المثبت والدال على الإمكان لا على الوجوب [إنْ = ± ←—— −] فالجملتان الأولى والثانية تصبحان:

(4) إن (ثبت ذلك السبب) فنعم ما فعلت

... (أكرمت جارك) ....

(5) إن (ثبت ذلك ...) { استحسنتُ / استحسن زيد } ما فعلت

لّما كانت الجملة الخامسة من الصنف [إِّ̄1 [إِّ̄2 (مف2) مف1] فإنّ الشرط لا يتعلّق بالإثبات الذي فيها فإثبات الاستحسان إذن مُوقَع. لكن لّما كان الشرط متعلّقا بالإحالة التي هي الاستحسان، فالاستحسان لم يقع بعد، بحيث إذا توفّر الشرط ولم يقع الاستحسان في المقام كان المتكلّم غير وفيّ بما وعد (انظر اعتبار السيرافي الشرط وعدا في سيبويه III / 94 في هامش التحقيق) وكان الكاذب الذي وعد بالاستحسان فلم يقع منه الاستحسان ولا من غيره. فهاهنا فرق بين حصول الإيقاع في الإثبات، وعدم حصول الإيقاع في معمول الإثبات.

أمّا الجملة الرابعة، فلكون الإحالة فيها فائضة على الإنشاء بمقتضى الاسترسال الإنشائي الإحالي السامح لها بتحجير جزء من محلاّت الإنشاء، فقد صار المتعلّق بها متعلّقا بالإنشاء لكونه العامل، فكان فعل الاستحسان المعبر عنه بـ{نعم} معلّقا عن حصول الإيقاع، وكان الإنشاء غير واقع لأخذه بملاصقة الفاء له قيمة الشحنة التي في [إن] والتي هي إمكان حسب القاعدة [ϑ أ ←—— ب]. لكن إذا كان على المتكلّم أن يفي بوعده فيستحسن في الجملة الخامسة، فليس للمتكلّم بالرابعة، إذا توفّر الشرط ووقعت إحالته في المقام، أن يردّ استحسانه عن الوقوع. فالاستحسان، بوقوع الشرط، يقع رغماً عنه .

فهذا هو الفرق بين القيد المتمّم الموسّع إذا كان شرطا، وبينه إذا كان إثباتا.

§ 69 ـ مفارقة التعجيم الواوي في الإحالة الإسنادية غير المعجّمة للإنشاء

إنّ المتوقّع بعد هذه التمييزات الثلاثة أن تكون الأمثلة التالية مسيّرة بالمبادئ نفسها:

(1) * إن ضحك الحيوان هو حيوان ناطق
(2) * ونظرا إلى ضحكه هو حيوان ناطق
(3) إن ضحك الحيوان فهو حيوان ناطق
(4) { ونظرا إلى ذلك / ومع ذلك / ولذلك / وفضلا عن ذلك } فهو حيوان ناطق
(5) * إن ضحك الحيوان إنّه حيوان ناطق
(6) * ومع ذلك إنّه حيوان ناطق
(7) إن ضحك الحيوان فإنّه حيوان ناطق
(8) ومع ذلك فإنّه حيوان ناطق
(9) * إن ضحك الحيوان فكان حيوانا ناطقا
(10) إن ضحك الحيوان كان حيوانا ناطقا

من الطبيعي حسب ما بيّنّا أن تكون الجملة العاشرة، رغم قرب معناها من (1) و(2)، بدون تعجيم واوي فالإثبات فيها لم يغيّر موقعه، فلا حاجة إلى ما يرجعه إلى هذا الموضع، أي لا حاجة إلى القاعدة [ϑ ب ϑ أ ← أ. ب]، ولا حاجة إلى القاعدة [ϑ أ ← ب] هذا وإن كان قرب فعل "كان" من الدلالة الوجوديّة، لكونه الفعل الأوّل المحقّق للحدثيّة [حـ] انطلاقا من العلاقة [∃ ↔ حـ]، قربا يجعله في حدود العناصر الإحالية المتّجهة نحو الإنشاء، ويجعل الفرق بين شرط الإحالة التي هي "الحيوانيّة النطقيّة للضاحك"، وشرط الإثبات لهذه الحيوانية فرقا ضئيلا.

أمّا الأمثلة التي بـ"إنّ" فغرضها التنبيه إلى أن مواضع الصحّة والخطإ في التعجيم الواوي قبلها هي التي فيها يصحّ التعجيم الواوي قبل "هو حيوان ناطق" ولا يصحّ عدم التعجيم.

إنْ كانت الأمثلة التي بـ"إنّ" تؤكّد الوظائف التي أسندناها للمحلّ الواوي والمتعلّقة بقيمة التواجد الشحنيّة ووسم الترتيب الأصلي وتمييز قيد الإنشاء عن قيد الإحالة والدلالة على الاسترسال الإنشائي الإحالي، فإنّ الأمثلة المركّبة بمحلّ إنشائيّ شاغر، تعارض ما قدّمناه وتثير القضايا التي عرضناها في الفقرة الأولى من هذا الفصل (§ 65).

قد يكون المتوقع ألاّ يعجّم المحلّ الواوي في هذه الأمثلة ما دامت أمثلة من صنف ما لا يعجّم فيه المحلّ الإنشائي:

(11) إن خرج زيد خرج عمرو

(12) إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو

(13) {إن} {فعل} كذا {فعل، كان} كذا}

نؤجّل النظر في الأمثلة (11 ، 13) إلى القسم الأخير، لأنّها من حيث التعجيم الواوي لا تثير إشكالا. وإنّما الإشكال في تفسير ما به يتأكّد أنّ الإنشاء إثبات لا يضرّ به الجزم، ولا تؤثّر فيه [إن]، وليكن عند تفسير الجزم (القسم V)، وعند النظر في العلاقة العاملية (القسمان IV، V).

ما نهتمّ به هنا هو الاسم، لأنّه أبسط من حيث الاستدلال به على أنّ عدم التعجيم الإنشائي قبله، غير بعيد عن التعجيم بـ[إن] أو بـ [قد] خاصّة.

§ 70 ـ دور التعجيم الواوي في تعويض التعجيم الإنشائي الرئيسي وإبطال العلاقة الشرطيّة بين الإحالتين

إذا قلنا "إن فعل زيد كذا استحسنتُ فعله" فكأننا قلنا "نثبت (أنّنا سنستحسن فعله في حالة توفّر هذا الفعل)". فالاستحسان وعد يبقى رهين الشرط، أمّا الإثبات ففعل أوقعناه وأنجزناه، فهو قريب من قولك "سأستحسن فعله" (بدون شرط) أو قولك "سأخرج" أو غيره مما هو إثبات واقع حاصل لإحالة لم تقع واعتبرناها بالوعد كأنّها واقعة. فهي من جنس المستقبل المعتبر واقعا وجوبيًا حاصلا كالماضي، وإن كان على خلاف الماضي ممكنا قد يقع وقد لا يقع.

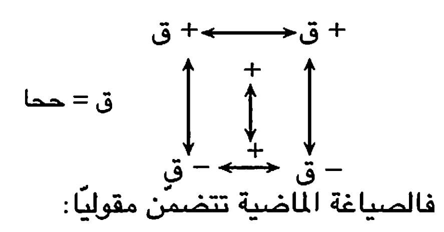
فلنحلّل الجملة التالية بمثل هذه العبارات:

(1) إن ضحك زيد فهو حيوان ناطق

فإذا قلنا إنّ معناها:

(2) أثبت (أنّ زيدا يكون حيوانا ناطقا في حالة توفّر شرط الضحك)

فشعورنا أنّنا قد تركنا من معنى الجملة شيئا قد لا يكون متعلّقا بشحنتها الصدقيّة المتّصلة بالمقام، إذ ليس في الصناعة المنطقيّة ما يمنع هذه الصياغة من قبول حالات التصديق والتكذيب الأربع. بل قد يكون أنّ التواجد الإنشائي الإحالي في المستوى المقولي المولّد لبنيتها الإعرابيّة المجرّدة يقتضي البنية التالية:



فالصياغة الماضية تتضمّن مقوليًا:

(3) أثبت (أنّ زيدا لا يكون حيوانا ناطقا في حالة عدم توفّر شرط الضحك)

هنا تتدخّل قيمة المطابقة المقاميّة. فإذا كانت (2) بإيجابيتها تتضمّن (3) والعكس، ولا مشكلة في الدلالة النحويّة التكوينيّة، فإنّها تثير مشكلة في الدلالة التأويلية. إذ يمكن "لزيد" أن يكون حيوانا ناطقا وإن عجز عن الضحك لسبب من الأسباب (إذا كان في غيبوبة مرضيّة مثلا).

يمكننا التأكّد من هذا الإشكال بالنظر في الجملة التالية وتحليلها تحليلا مشابها:

(4) إن غابت الشمس فالأرض كروية

إن لم تغب الشمس لم تكن الأرض كرويّة

فالتشارط بين حالتي (4) في المقام تختلف باختلاف الظرف الزماني المقصود إدراج القول فيه. فهو صادق إذا تصوّرنا عالما في زمانه لا تغيب الشمس مطلقا، وكاذب إذا كنّا ننتظر أن تغيب الشمس الآن (في لحظة القول)، وواقعيًا لا وجود لحالة في الأشياء ينطبق عليها عدم غياب الشمس.

لا يمكن للواضع اللغويّ، لحنكته التاريخيّة الطبيعيّة أن يتدخّل في هذه القضايا الإنجازيّة التأويليّة. لذا يوفّر للمستعملين، في التكوين النحويّ للنظام، من الاحتمالات بقدر ما يسمح له المجال المقوليّ والإعرابيّ.

لنؤوّل الجملة بما يقتضيه المحلّ الواوي وتعجيمه، ولنتصرّف وكأنّ المعجِّم للاسترسال الإنشائي الإحالي قد توفّر. إذن يكون معنى الجملة "إن ضحك زيد فهو حيوان ناطق".

(5) ϑ إ2 (ففـ) (ϑ إ'1 (مف)

في حالة توفّر شرط (الضحك) (أثبت) (الحيوانية الناطقة لزيد)

ϑ ب [±] فـ [±] أ ب = أ = [±]

أ ب

صدق وجوبي
كذب ممكن { أثبت (حيوانية زيد) } { في حالة ضحك زيد } كذب ممكن

إنّ الإثبات إذن حصل لكنّه بقي معلّقا ينتظر ضحك زيد فإذا لم يقع ضحك زيد، فإنّ الإثبات المعلّق أنزل أم لم ينزل لا يكون كاذبا لأنّه إذا كان كاذبا فلا مجال لمحاسبة المتكلم على شيء، وكذلك إذا ضحك زيد. فتعليق الإثبات لا يؤجّل صدق الإثبات، لأنّ صدقه متأت من اللغة، وأصله ألاّ يقال. وإنما يؤجّل محاسبة من أثبت في أمر ما أثبت. وهذه قضيّة لا تهمّ واضع التكوين الدلاليّ النحويّ.

وللواضع حكمة أخرى في احترازه. فهو بتعليقه الشرط بالإثبات منع أن يكون الشرط متعلّقا بالإحالة. وهذا ما يجعلنا نشعر نحويّا "أنّ حيوانيّة زيد" أو "كرويّة الأرض" غير مشروطة مسبّقا بضحك زيد أو غياب الشمس، فهي تأخذ قيمتها الصدقية من ذات مطابقتها أو عدم مطابقتها لواقع الأرض وواقع زيد ولذلك إذا صدقت صدقت الجملة كلها وإن كذب الشرط، كما بينّا في (القسم II) .

إنّ بين الإحالة والشرط علاقة أخرى غير الشرط، هي علاقة الإثبات المشروط بالإحالة. فما هي طبيعة الإثبات المشروط ؟:

شرط ⟵	إثبات	قيمة الإثبات المشروط الشحنية
+ ⟵	+	+
− ⟵	+	+

إنّها طبيعة العلاقة الوجوديّة الموجبة الوجوديّة إنّها الإيجاب الإثباتي المطلق الوجود:

أمّا قيمتها الصدقيّة:

شرط ⟵	إثبات	قيمة الإثبات المشروط الصدقيّة
1 ⟵	1	1
0 ⟵	1	1

فهي كذلك قيمة الصدق المطلق الذي للإثبات. وإذن فالتعجيم الواوي وإن كان يُسند إلى ما بعده قيمة ما قبله فهو في النهاية يحقّق للجملة في مستواها التصريفيّ المعجّم قيمة الوجود والصدق المطلق الذي تأخذه البنية المنجزة من البنية المقولية، بفضل ما للمحلّ الواوي من دور في المحافظة على البنية.

قد يتساءل المرء: "وإذن فأين الشرط بين (ق ، كـ) ". نجيب في هذه الحالة لا يوجد. ولمّا كانت [كـ] هي الإحالة الرئيسيّة التي يتحكّم فيها الإثبات فصدق الجملة صدقها وكذبها كذبها من حيث الإحالة والمطابقة المقاميّة.

أمّا الإحالة التي يسيطر عليها المعجِّم الإنشائي الثانويّ [إنْ] فبفضل قيمة [إنْ] [±] ينقلب صادقها كاذبا وكاذبها صادقا إلى ما لانهاية له بفضل الدور الشحنيّ. فإن كانت إحالة "إنْ" صادقة (أي ق) فإنّ (كـ) هي التي تعيّن صدق الجملة أو كذبها ما دامت الرأس والإسناد الرئيسي كما بيّنّا، وإن كانت (ق) كاذبة فإنّه إذا كانت (كـ) صادقة فالصدق للجملة كاملة، وإن كانت (كـ) كاذبة، فبفضل نفي النفي يكون الصدق كما بيّنّا.

الخلاصة أنّ التعجيم الواوي في حالات الإسناد الاسمي الخالص غير المعجّم إنشاؤه، يكسب هذا الإسناد خصائص ما عجّم إنشاؤه. فتنطبق قواعد التعجيم الواوي انطباقا كاملا على هذه الجمل، فيكون الشرط قيدا على الإثبات، يضفي على الجملة قيمة الصدق مطلقا، ويبطل العلاقة الشرطيّة بين الإحالتين إبطالا يمكّن الجملة من أن تكون من حيث الإحالة صادقة بصدق الإحالة الرئيسية، أي بصدق ما أُثبت. فالشرط لا يؤثّر في الإحالة الرئيسيّة تأثيرا مباشرا. فدوره أنْ يكون مرجعا في معرفة قيمة الإثبات الوجوديّة. فبالقاعدة [ϑ أ ←——ب] يصبح الإثبات ممكن الوجود على إيجابه المطلق، يشبه القرارات الموجودة والتي لم يحن تنفيذها. فإذا توفّر الشرط كان تاريخ تنفيذ الإثبات الموجود المعلّق، وعندئذ يصبح النظر في مضمون الإثبات "هو حيوان ناطق" كالجملة التي قيلت منفردة لم تسبق بشرط.

إنّ جدوى تطبيق قواعد التعجيم الواوي على هذه الحالة يؤذن بأنّ عدم تعجيم الإنشاء فيها يعادل أقوى حالات التعجيم. هذا ما سنحاول بيانه في الصفحات المقبلة، وأن نجيب من خلال بيانه عن الأسئلة التي طرحناها في مقدّمة هذا الفصل.

III/2.5 تكوّن البنية الإعرابية المحتملة للعنصر الاشتقاقي نتيجة التشارط المقولي بين الاشتقاق والإعراب

§ 71 ـ المشارط الإعرابي للاشتقاق الاسمي

بيّنّا في الفصل العاشرمن هذا القسم (§ 51) أنّ المصدر من حيث هو نوع من قسم الاسم، يخضع للمقولة الاسميّة المشتقّة من [حا] والمولّدة في الإعراب ما يشارط القسم الاسميّ في الاشتقاق، وهو المحلّ الاسميّ [فا].

واستدللنا في هذا الفصل على أنّ المميّز النوعيّ للمصدر (من حيث يدخل المصدر في العلاقة [حا ⟵ حَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] يسند بمقتضى التشارط الاشتقاقي الإعرابي، إلى المصدر القيمة الإعرابيّة: [فا ⟵ ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]. ولقد أكّدنا كثيرا على أهميّة الاستدلال لا لأنّه يفسّر الحدس الذي بمقتضاه يقع الانتقال من البنية المصدرية إلى المنوال المصدري المؤوّل [{ء... ن} ج] فقط بل:

أ – لأنّه يبيّن صلة [إن ج2] بالبنية المصدريّة الاشتقاقية التي على أساسها أجرينا المقارنات بين الأبنية الممثلة لـ[محلّ اسمي.ϑ إسناد]،

ب – ولأنّ العلاقة [فا ⟵ ϑ إٓ ∃ ففا (مف)] تركّز مفهوم الدور التكراري لـ [ϑإٓ ∃ ففا (مف)] داخل محلاّتها الاسميّة:

ϑ إٓ ∃ ففا (مف)
↓
ϑإٓ ∃ ففا (مف)

جـ– تركيزا يجاوز المصدر إلى كلّ اسم. إذ ينبني على تحليلنا واستدلالنا أنّه كلّما كان لنا من الاشتقاق ما يمثّل [حا] فلنا في الإعراب محلّ اسميّ [فا] يشارطه، ويشترط البنية [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]

§ 72 ـ البنية الإعرابيّة المحتملة للاسميّة وللاسم المفردة

نذكّر أنّه إذا كان لنا التواجد الإنشائي الإحالي [∃ ححا (حا2⟵∃ ححا ∃ ححا]:

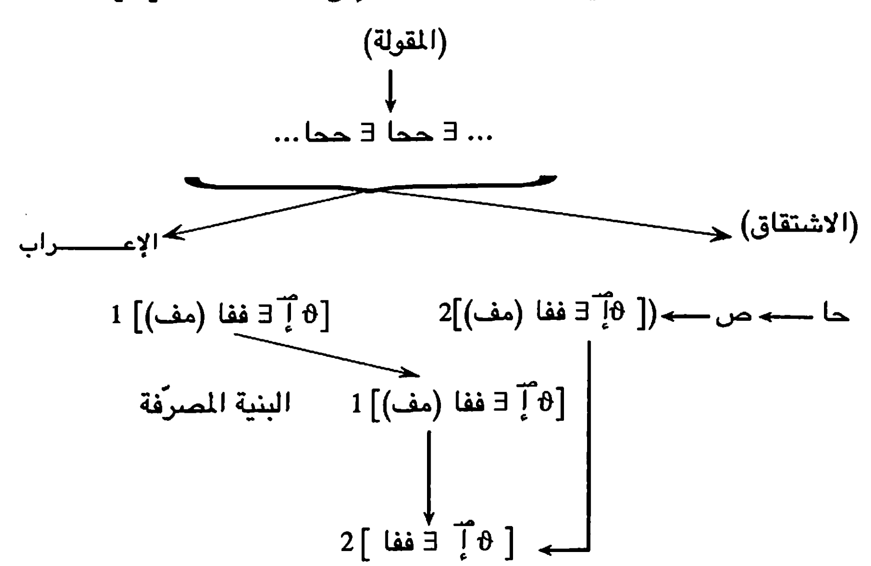
- فلنا التواجد الإنشائي الإحالي المقولي [∃ ففا ∃ ففا ←―― θ أ̂ ∃ ففا (مف)]

- ولنا مجموعة من المشتقّات تحقّق [∃ حـحـا ∃ حـحـا] بحسب احتمالات التنبير الدلالي الاشتقاقي على إحدى الصورتين: إمّا بتنبير يفرد عنصرا من عناصر البنية التواجدية المقوليّة ويجعله بمقتضى مبدإ المحافظة متضمّنا لبقيّة العناصر على الشكل [$\frac{\phi}{س}$] وإمّا بتنبير جزء من الاسترسال الإنشائي الإحالي انطلاقا من عنصر منبع ينتهي إلى عنصر مورد تنبيرا يأخذ أحد الشكلين التاليين بحسب اتجاهه {←――، ――→}. وفي هذه الحالة الثانية من التنبير تبقى العناصر الخارجة عن الجزء الاسترسالي المنبّر متضمنّة في الاشتقاق حسب مبدإ المحافظة على الشكل [$\frac{\phi}{س}$].

لنسمّ المنبّر والمتضمّن من البنية المقولية للعنصر الاشتقاقي [ص] حتى نعمّم فكرتنا فلا نخصّصها بعنصر اشتقاقيّ دون عنصر آخر.

السؤال الذي نطرحه الآن: إذا كانت [∃ حـحـا ∃ حـحـا] تولّد في الإعراب [θ أ̂ ∃ فـفـا (مف)]، وتولّد في الاشتقاق مثلا [حا ←――ص]، وإذا كانت [ص] تشارط [θ أ̂ ∃ ففا (مف)]، فهل [θ أ̂ ∃ ففا (مف)] هذه هي نفسها البنية الإعرابيّة المولّدة عن [∃ حـحـا ∃ حـحـا].

للجواب عن هذا نذكّر أنّ العنصر الاشتقاقي المولّد عن التواجد الانشائي الإحالي غير البنية الإعرابية المحلية الممثّلة لهذا التواجد. ولمّا كان العنصر الاشتقاقي موجهاً لفظياً مجرّداً متجهاً إلى احتلال المحل الإعرابي [فا] فالعنصر [ص] المشارط لـ[θ أ̂ ∃ ففا (مف)] موجّه بما يشترطه إلى احتلال المحلّ [فا]:



وإذن فالبنية الإعرابيّة المجرّدة والتي رقّمناها بـ [1] ناتجة عن دور يخالف الدور

المنتج للبنية الاشتقاقيّة المجرّدة التي رقّمناها بـ[2]. فهما وإن كانتا شكلا واحدا فهما دورتان مختلفتان، دورة ناتجة عن علاقة شرطيّة مباشرة بين التواجد المقولي والإعراب، دورة ناتجة عن علاقة غير مباشرة بينهما اقتضاها الاشتقاق بمشارطته للإعراب.

ويدعّم ذلك أن [ص] في رمزنا تدلّ على قسم الأسماء والأسماء أنواع وإذن فلنا مجموعة ص = {ص 1 ، ص, 2 .... الخ}. وكلّ واحدة منها تشترط على حدة هذه البنية الاشتقاقيّة المجرّدة الموجّهة إلى ملء [فا] من البنية الإعرابيّة المجرّدة الأمّ.

للتمييز بين هذه البنية الأمّ الموجّهة الى أن تكون محتوية، والبنية المشارطة للاشتقاق والموجهّة الى أن تكون محتواة:

[ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] ⊂ [فا ——← ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]

نسمّي البنية الثانية المحتواة بالبنية الإعرابية المحتملة للعنصر المعجم يمكن لهذه البنية الإعرابيّة المحتملة أنْ تأخذ صوراً اشتقاقية مختلفة، بعضها خال من الوسم اللفظي، وبعضها يوقف الدورة وبعضها يطلب دورة أخرى.

من هذه الاحتمالات نقدّم النماذج التالية:

(6) ϑ إ ∃ ف ـــــ فا (مف)

... ... ϑ إ̄ ∃ فـفا (مف)

... وقع ϕ 1) حالة استتار الفاعل

... وقع الخروج 2) حالة الإسم الفعلي

... وقع زيد 3) حالة الإسم المخض

... ... ϑ إ ∃ فـفا (مف)

... وقع ϕ أن ϕ خرج زيد 4) حالة المصدر المؤوّل

... وقع ϕ ϕ ϕ ϕ من 5) الحالة المولّدة للاستفهام خاصّة

جميع هذه الأمثلة صور من البنية الإعرابيّة المحتملة لـ [ص] أي للمقولة الاسميّة، وإذن فهي صالحة لكلّ محلّ اسميّ أكان محلّ رفع فاعليّ أم كان محلّ نصب مفعوليّ. وذلك لكون [حا] تتضمّن أنّ [حا2] من شاكلة [حا1] حسب ما بيّنّا في القسم الثاني بالدور التكراري [∃ حا ∃ حا]. لذا نؤكّد أنّ هذه البنية المحتملة ليست البنية الأمّ وأنّ علاقتها بالمحلّ الفاعلي علاقة اشتقاقيّة، لا غير.

(سنبيّن في القسم الأخير أنّ العلاقة بالمحل المفعوليّ الداخلي أو الخارجي تولد الأسماء المتجهة خاصّة نحو الحرفيّة كالظروف).

إذا كانت البنية [فا ←—— θ̂إ ∃ ففا (مف)] تمثّل البنية الإعرابيّة المحتملة للاسميّة، فإنّ الأنموذج الخامس خاصّة وكذلك الأنموذج (1) و (2) من الأمثلة الماضية تمثّل البنية الإعرابيّة المحتملة لنوع من "الاسميّة" هو أنواع الأسماء المفردة، فالبنية الإعرابية المحتملة للاسم "المفردة" الخالص هي:

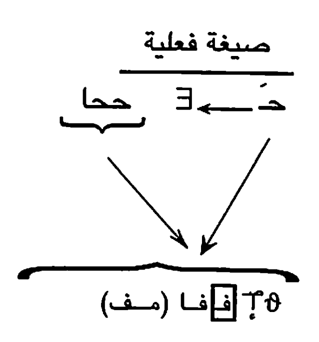
θ	إ̂	∃	فـ	فا (مف)	البنية الإعرابية المجرّدة
ϕ	ϕ	ϕ	ϕ	[فا]	بنية المفردة

العلامة [فا] تفصل وتميّز بين المحلّ الفاعلي في البنية الإعرابيّة المجرّدة والمحلّ الفاعلي في البنية الإعرابيّة المحتملة (سنرى أنّ هذه النتيجة تفسّر ظواهر إعرابيّة حدسيّة كثيرة، منها لماذا يرفع المبتدأ؟ ولماذا نعتقد حدسا أنّ الاسم إذا لم يدخل عليه الناصب أو الجار فهو مرفوع. وهو الاعتقاد الحدسي الذي يجعل المتكلّم إذا سألته أن يقدّم لك مجموعة من الأسماء الدّالة على كذا أوكذا، قدّم لك عناصر المجموعة مرفوعة بالضمّة، غير مجرورة ولا منصوبة).

تخضع المصادر كلّها لهذه البنية المحتملة [θإ ∃ فـ [فا] (مف)]. لكن للتعبير عن تنبيرها لـ[حـَ] كما رأينا، قد نستعمل عند الحاجة الرمز [... فـ[فا] ...] أو الرمز [...[فـ فا] ...] والمستعمل الأكثر هو العلاقة {●——← ——→} التي استعملناها سابقا والمميزة للاسترسال المقولي، إذ الرمزان [فا ←—— فـ[فا]] أصلح للتمييز بين عمل المصدر وعمل اسم الفاعل، لكونهما يعبّران عن التحجير المحليّ داخل البنية الإعرابيّة المحتملة.

§ 73 ـ البنية الإعرابيّة المحتملة للفعليّة وللفعل الاشتقاقي

لمّا كان اشتقاق "الفعليّة" لا يخالف اشتقاق "الاسميّة" إلاّ في التنبير وما ينتج عنه من تضمّن، فما ذكرناه عن الاسميّة والاسم ينطبق على الدور التكراري المولّد للفعلية والفعل، بحيث يتضمّن تكوين المحلّ الفعلي البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل الإحالي الاشتقاقي بأنواعه: الإحاليّ الصّرف كصيغة الماضي، والمتّجه إلى الاسميّة كالمضارع والمتّجه إلى الحرفيّة كالأمر فالفعلِ الجامد (أي الفعل الحرفي). (انظر § 15 والفصل 3.4/III).



أو باختصار أكثر: حَـ ← [θ⊤̣∃ فَـ فا (مف)]

وتعدّل هذه الصياغة حسب الرمز { ←، ← → } للتعبير عن الدرجة الإنشائية بالفعل، وعن مدى تحجيره للمحلاّت المجاوزة.

وعلى هذا المنوال نفسه يمكننا أن نتصوّر أبنية إعرابيّة محتملة أخرى للعناصر الاشتقاقيّة المعبّرة عن {(θ)، ⊤̣ ، ∃ ، مف} وأن نعدّد تصوّر هذه العناصر حسب المستوى الذي يلتقطه الاشتقاق من الدورات الداخليّة أو الخارجيّة. وسنتعرّض إلى بعضها عند الحاجة، كما سنرى في الفصول الخاصّة بالعنصر الماهيّ، وفي بعض فصول القسم الأخير.

§ 74 ـ البنية الإعرابية المحتملة والتجسيد الإعرابي للدلالة النحويّة الفقيرة

لمفهوم البنية الإعرابيّة المحتملة فوائد عدّة. فهي تجسّد التشارط الاشتقاقي الإعرابي تجسيدا إعرابيّا يمكّننا من فهم العلاقة المباشرة بين الاشتقاق والإعراب، بدون اعتبار البنية المقوليّة، وبفضلها في الآن نفسه، إذ لما كانت البنية الإعرابية أمينة في نقل البنية الإعرابيّة المقوليّة، كانت البنية الإعرابيّة في صورتها المحتملة هذه عوضا استبداليّا للبنية المقوليّة في قانون التشارط والاسترسال، لنتذكّر هذا القانون:

ي ق ← ((ي ← ق) ← → (س ← ق))

(إذا كانت لنا بنية مّا(ي) ومقولة (ق) فإنّ اشتراط هذه البنية للمقولة يكافئ اشتراط الإسناد لهذه المقولة). حيث [ق] و[ي] أو [س] غير منعدمتين معا.

إذا عوّضنا (ق) بـ (س) حسب مبدإ المحافظة، وعوّضنا (ي) التي هي هنا بنية اشتقاقية بـ[سَ]الدالة على البنية الإعرابيّة المحتملة فإنّ القانون يصبح على الصيغة التالية:

سَ س ← [(سَ ← س) ← → (س ← → س)] ← → س

وتعني أنّه إذا كانت لنا بنية إعرابيّة محتملة وبنية إعرابيّة مجرّدة فاشتراط البنية

الإعرابيّة المحتملة للبنية الإعرابيّة المجرّدة يشارط (يكافئ) اشتراط البنية الإعرابيّة المجرّدة لنفسها.

وهذه الصياغة على بساطتها تؤذن بأنّه يمكننا استيعاب الدلالة النحويّة اعتمادا على بنية إعرابيّة وحيدة هي [ϑ Î ∃ ففا (مف)] وذلك بالنظر في قيمتها الشحنيّة الوجوديّة، وفي توزيعها الشحني، وفي التعامل بين مستويات دوراتها التكراريّة. بحيث إذا تمكّنّا من إثراء التعامل البنيوي بقواعد نحويّة منطقيّة من جنس ما حاولنا سنّه، تمكّنّا من الوصول إلى حساب نحوي إعرابيّ للدلالة الفقيرة، يمكّننا من التّحكم نحويًا في الدلالة الثريّة المستعملة لثراء الأبنية الحملية المعجميّة.

ننبّه إلى أنّ هذه الأفكار مرتبطة بالقضايا التي طرحناها في القسم الأوّل، ولا سيّما بشكّنا في جدوى البحث عن أبنية منطقيّة طبيعيّة ليست في ذاتها أبنية إعرابيّة أخرى. إنّنا نتمسك بأنّ الدلالة النحويّة علاقات نحويّة بين أبنية نحويّة ، وإن كنا للتوضيح نستعمل الرموز البصرية.

هذا لا يعني الاستغناء التامّ عن المستوى المقولي، بل يبقى المستوى المقولي وأبنيته مرجعا لتحديد خصائص الأبنية الإعرابيّة والأبنية الاشتقاقيّة، قبل تحويل الأبنية الاشتقاقيّة إلى ما يكافئها من الأبنية الإعرابيّة المحتملة. ولا شكّ أننا ما زلنا في العربيّة في حاجة إلى دراسة معمّقة تحدّد لنا العلاقات النحويّة المسيّرة للجزء الأساسي المجرّد والمستقرّ في التاريخ من الأبنية المقوليّة الثريّة تحديدا لا يتقيّد بالأبنية اللفظيّة المعجّمة صوتميًا، أي تحديدا لا يعتبر اللفظ سوى وسم خطي يشير إلى سمات عامّة من الدور اللّغويّ غير الخطّي.

§ 75 ـ عرض لقضايا يمكن حلّها بمفهوم البنية الاشتقاقية الإعرابيّة المحتملة

من فوائد البنية الإعرابيّة المحتملة أنّها اعتمادا على العلامة [(...) س (...)] تحدّد لنا المحلّ الصّالح للتعجيم بالعنصر الاشتقاقي المعنيّ بالأمر، فـ[ϑ Î ∃ ف ففا (مف)] مثلا تعيّن لنا أن العنصر ينبغي أن يكون في محلّ فعلي. واعتمادا على العلامات الممثّلة للاسترسال المقولي {⟵ ،⟶} تحدّد لنا المحلاّت المجاورة المحجّرة من المحلاّت القابلة للتعجيم.

ليست هذه الظاهرة التوليفيّة مفيدة في ذاتها. فليس غرضنا أن نمثّل شكليًا لقواعد تقليديّة بنيويّة من صنف "لا يكون الفعل إلاّ قبل الفاعل". وإنما فائدتها في تفسير الأبنية وقواعدها، تفسيرا يجعل قواعد التوليف اللفظي مجرّد وسم لقواعد توليف الأبنية الإعرابيّة المجرّدة الممثّلة للمقولات الدلاليّة.

فالتوليف اللفظي مثلا، لا يفسّر لنا، على سبيل المثال:

أ – لماذا يُرفع المبتدأ والخبر، ولماذا ينصب الخبر بعد "كان" كما ينصب المفعول به ولا يتصل رغم هذا به كما يتّصل الضمير المنصوب على المفعولية

(7) كان الرجلُ مريضا *كانه الرجلُ"

ب – لماذا تقبل الجملة الفعليّة الانخزال إلى الأدنى دون إحداث حذف تامّ، كما يكون في الأمر "عِ" ولا يكون الاختزال في الجملة الاسميّة إلاّ بحذف أحد العنصرين،

جـ – لماذا تقبل «إنْ» الطالبة للفعل (ولماذا تطلبه) أن يكون الاسم بعدها مشروطاً بفعل بعده

(8) (إن أحد جاءك ≠ * إن زيد مريض)

د ـ لماذا لا يجوز الابتداء بالمجزوم مُعرّى من الجوازم:

(9) "{إن تفعلْ أفعلْ} = * {تفعلْ إن تفعلْ}،

ولماذا رغم ذلك يجوز الابتداء بالأمر الشبيه بالمجزوم،

هـ –و لماذا نفضل "من خرج" على "خرج من" على صحّة الثانية.

هذه الأسئلة وغيرها أسئلة أساسيّة، لا يمكن للتوليف اللفظي أن يجيب عنها ما دامت من المسلّمات النحويّة الوصفيّة. فالإجابة عنها لا تكون إلاّ دلاليّة، ومهما كانت دقّة الإجابات المفترضة فإنّها تبقى منطقيّة عامّة، أو معنويّة حدسيّة غير مضبوطة، مالم تقيّد بأبنية واضحة تستعمل مفاهيم النحو ذاته، أي تستعمل بعضها لتفسير بعضها الآخر، على صورة دورية مكتفية بذاتها مستجيبة إلى المصادرة التي تنصّ على أنّ اللغة الواصفة والموصوفة شيء واحد.

سنحاول في الفصول المقبلة أن نبيّن جدوى التعامل بين الأبنية الإعرابيّة المحتملة والأبنية الإعرابيّة المكرّرة داخليا أو خارجيا للبنية الإعرابيّة المجرّدة والوحيدة، وأن نجرّب الإجابة عن الأسئلة التي طرحناها.

3.5/III المستوى الدلالي النحوي للتسوير الوجودي وعلاقته بمفهوم البنية الإعرابية المحتملة في الجملة الفعلية

§ 76 ـ قضيّة التمثيل النحوي لدلالة التسوير الوجودي

لقد بيّن المناطقة، عبر العصور، ولا سيّما العصر الحديث أنّ استيعاب دلالة قول مّا (قضيّة جملة) للحكم عليه بالصدق أو الكذب يستوجب مراعاة عناصر فيه تسمّى بالأسوار. فلا شكّ أنّه يوجد فرق كبير بين دلالات الجمل التالية:

(1) كلّ النّاس طيّبون

(2) بعض النّاسَ طيّبون

(3) أحد النّاس طيّب

ولا شكّ أنّ الجملة التالية قد تأخذ دلالات صدقيّة مختلفة بحسب التسوير المقصود للمبتدإ:

(4) أ – الرجل طيّب (لا المرأة)

ب – الرجلُ طيّب (كل الرجال)

جـ – الرجلُ طيّب (زيد: أحد الرجال)

ولقد شعر النحاة منذ القديم بضرورة إدراج هذه المسألة في صلب النحو. ولا وجود لايّ دراسة نحويّة حديثة لا تثير قضيّة التسوير عند إثارة العلاقة بين المعنى والشكل النحوي. بل كان التسوير من القضايا الأساسية التي دعت إلى إدراج مفهوم "الصورة المنطقيّة" ومفهوم " المنطق الطبيعي" في الدراسات النحويّة والدلاليّة: كما رأينا في القسم الأوّل.

حاول نحاتنا حلّ بعض هذه القضايا اعتمادا على مفاهيم نحويّة بلاغيّة (مثل "الـ" العهديّة، الجنسيّة الاستغراقية...)، تجنّب فيها المتقدّمون الخوض في مسائلها المنطقيّة، ولم يتردّد المتأخّرون في العصور التي سيطر فيها المنطق على بعض التفكير الديني الأصولي (أي في الفترة التي استعمل فيها الاستدلال المنطقيّ ضدّ المناطقة) في إدراج هذه المسائل في صلب النصّ النحويّ الموجّه إلى التعليم (انظر مثلا باب الكلمة من حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى لابن هشام ص8 وما بعدها، وباب النكرة والمعرفة ص 128 وما بعدها)

لكن، إن كان النحاة مصيبين في حدسهم لضرورة إدراج هذه المسائل المنطقيّة الدلاليّة البلاغيّة في النحو، فإنّهم لم يصلوا إلى إقناع المحدثين خاصّة بـ"نحويّة" هذه المسائل، لكون :المنطق البلاغي" الذي استعملوه لم يكن إلاّ منطقا تأويليّا يلحق تشكيل القواعد ولا يسيّرها. نذكّر القارئ أننا نعتبر المنطق فرعا من البلاغة إذا كان دراسة للأقوال، وإن كانت مجرّدة.

أمّا المحدثون من الغربيّين فإنّهم، لم يخرجوا، حسب رأينا عن هذا المنحى التأويليّ، وإن كان بحثهم مندرجا أكثر في الدلالة اللغويّة وتشكيل القواعد البنيويّة. ولقد رأينا في القسم الأوّل أنّ إدراج المنطق وأشكاله لا يرضينا من وجوه عدّة أهمّها عدم اهتمامه بالتكوّن الدلالي، واقتصاره على التجريد المعجمي، وعدم اهتمامه بالأبنية الوظائفيّة المجرّدة، وأهمّ الأهمّ أنّ الترقيم الشكلي الرمزيّ المستعمل، أو المتضمّن في التحليل، ترقيم مزوّر يُخفي أصوله البنيويّة الإعرابيّة. ونحن وإن كنّا نشعر بالحاجة إلى الدقّة الرمزيّة (وقد استعملناها) نلحّ أنّ الرموز ملخّصات واصفة لأبنيّة إعرابيّة هي من ذات الموصوف.

لن نذكّر بالمقدّمات التي سيّرت هذا البحث، ولن نتناول كلّ القضايا التي يطرحها التسوير على النحو. وما نريد التذكير به هنا خاصّة أنّ التعبير عن الجملة:

(5) { خرج زيد
زيد خارج }

بترقيم رمزيّ يقرأ على المنوال التالي: "يوجد زيد بحيث زيد كذا" تعبير كثيرا ما أثار قضيّة العلاقة بين الجملة المقولة، والمعنى الذي اقتضته مسبّقا (هل المقتضى سابق للجملة أم هو منها؟)، ثمّ هو تعبير ترقيمي يخفي أنّه هو أيضا جملة نحويّة، وأنّه إذن أطول وأعقد من الأولى، ويستوجب دوريّا بين "خرج زيد" و"يوجد زيد" فينبغي أن يكون معنى "يوجد زيد" هو "يوجد زيد بحيث زيد يوجد" فإذا أردنا تجنّب الدور باعتبار الترقيم غير قابل للنطق فينبغي :

أ - أن تكون [∃ زيد] من النحو لا لغة خارجة عنه

ب - وأن تكون بنية ذات صلة بـ"خرج زيد" نفسها، أي خاضعة للقواعد النحويّة نفسها،

جـ - وأن يكون موضعها في سلّم الأبنية واضحا،

د - وأن يكون "زيد" عنصرا مجرّدا من صنف [∃]، إذ لا يجوز في رأينا الجمع في بنية واحدة بين عنصر مجرّد من صنف [∃] المنطقيّة، وعنصر معجميّ لفظيّ من صنف "زيد"

§ 77 – التسوير الوجودي والبنية الإعرابيّة المحتملة للاسم والفعل

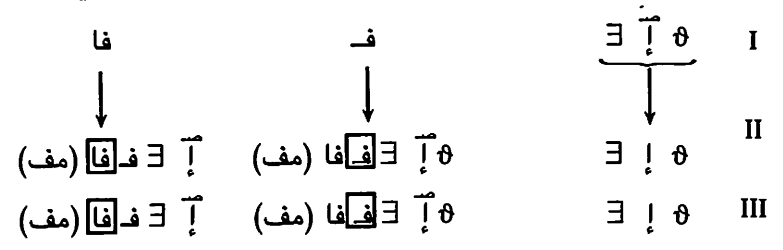
هذه القضايا تنحلّ بالبنية [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]، مادامت هذه البنية مجموعة من المحلاّت المجرّدة القابلة للتعجيم حسب قواعد معيّنة، أساسها عدم تعجيم الموجب لكون الدور التشارطي المحافظ على البنية يجعل اشتراط الموجب للسالب سالبا، واشتراط السالب للموجب موجبا، بحيث ينبغي تعجيم الموجب تعجيما سلبيًا (أي عدم التعجيم) وتعجيم السالب تعجيما إيجابيًا (أي التعجيم) وينبني على هذه القواعد أن يكون عدم التعجيم محدثا مبدئيًا في المحلّ دلالة شحنيّة موجبة.

وإذا كان التنبير الدلالي الاشتقاقي لـ[حا] يستلزم بنية إعرابيّة اشتقاقية محتملة للمشتقّ، فالشكل [ϑ إ̄ ∃ فـ[فا] (مف)] يصبح ممثّلا لدرجة تجريديّة أقلّ من [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]. لكنّ هذه الدرجة تبقى إعرابيّة غير معجميّة على خلاف (∃ س ، x ∃) المستعملة في الدلالة المنطقيّة استعمالا ينفي حقيقتها البنيويّة الإعرابيّة الوظائفيّة.

توجد هذه البنية المحتملة إذن في مستوى الاشتقاق، وعليها أن تنتظر نزول البنية المجرّدة إلى المستوى التصريفي لتأخذ موضعها المحلّيّ فيه. فلها إذن، على خلاف "يوجد زيد: ∃ زيد"، موقع في النحو، ومستوى منه، ومستوى تنزل إليه.

وهي في النحو تتصرّف تصرّفا لا يخالف تصرّف الفعل، إذ للفعل بنية إعرابيّة محتملة [ϑ إ̄ ∃ [فـ] فا (مف)] في المستوى نفسه وإذن فالنحو يقول "يوجد فعل" كما يقول:" يوجد اسم"، فلافرق.

وعند نزولهما يملآن المحلّين المناسبين على الصّورة المبسّطة التالية:



يمثّل المستوى (I) البنية الإعرابيّة المجرّدة والمستوى (II) ملء المحلّين [فـ] و[فا] من هذه البنية بالبنية الإعرابيّة الاشتقاقيّة المحتملة، ويمثل المستوى (III) البنية الإعرابيّة التصريفيّة المجرّدة على صورة محلّلة غير مختزلة.

هذه الصّورة الخطّيّة المتّجهة إلى اللفظ، والممثّلة لدوائر الدور التكراري، صورة تبدو معقّدة. لكنّها رغم ذلك تفسّر أبنية في اللغة لم تفسّر من قبل. فهي تفسّر مثلا لماذا نشعر بهذا الشعور المتناقض إزاء [سـ]، فمن ناحية تبدو لنا عنصرا صرفيًا ومن ناحية أخرى تبدو لنا وكأنها عنصر مستقلّ عن صيغة الفعل استقلال [سوف]. بهذه البنية نفهم أنّها تدرج في البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل (وهي مشارط اشتقاقي للبنية

الإعرابيّة) ولا تدرج مباشرة في الجملة الأمّ المتقبّلة. كذلك نستطيع أن نفسّر (وسنرى هذا في باب طويل قادم) كيف يمكن إدراج [إمّا] في الجملة: "خرج إمّا زيد وإمّا عمرو" والحالّ أنّه لا محلّ لها ظاهريًا فيها. لكن بالبنية الإعرابيّة المحتملة للاسم ندرك أنّ إدراجها وقع في هذه البنية لا في البنية الكبرى. وكذلك تفسّر لنا كما رأينا سابقا لماذا يمكن إدراج الواو بين الفعل والفاعل في بعض الأخطاء الشائعة.

وإذا كانت هذه البنية طويلة، فهي كذلك لأنّها مهيّأة لتلبية بعض حاجاتنا التعبيريّة والدلاليّة النحويّة. فإذا لم تكن هذه الحاجات، فقاعدة الاختزال الشحني مستعدّة لإشعارك بأنّ الجملة بسيطة.

لنفترض هنا، ولتسهيل التقديم أنّنا في حاجة إلى أن نقول "خرج زيد" لا غير. ينبغي أن يحوّل الاشتقاق إلى المعجم الإحاليّ البنيتين الإعرابيتين المحتملتين للفعل والاسم لملئها لفظا. وإذن ففي المعجم تكون {فرح} و {زيد} في صورة بنية اشتقاقية إعرابيّة محتملة قابلة للتصريف:

أ) فرح في المعجم: ϑ إ̄ ∃ [فـ] فا (مف)

ϑ إ ∃ {فرح} فا (مف)]

ب) زيد في المعجم: ϑ إ ∃ فـ [فا] (مف)

ϑ إ ∃ ف {زيد} (مف)]

فالمعجم يختزن المعلومات النحويّة بفضل التشارط الاشتقاقي الإعرابي. وحسب قواعد التعجيم العامّة (والقواعد الخاصّة بالعناصر المعجميّة) ينبغي أن يكون عدم التعجيم علامة على الإيجاب وإذن:

أ) ϑ إ̄ ∃ [فـ] فا (مف)

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

ϕ +ϕ + ϕ {فرح} +ϕ (− ϕ)

هنا المحلّ [ϑ] غير معيّن شحنيًا لأنّه خاضع لقواعد التعجيم الواوي الخاصّ التي رأيناها في القسم الثاني والتي بمقتضاها تختلف شحنة [و] عن [و]، وكذلك (مف) لأنه خاضع لقواعد اللزوم والتعديّة الخاصّة [هو مع فرح ϕ −]، أمّا [إ] و [∃] فهي محلاّت شحنيّة تكون موجبة عند عدم التعجيم (حسب قواعد تعجيم الشحنة).

ب) ϑ إ̄ ∃ فـ [فا] (مف)

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

ϕ +ϕ + ϕ +ϕ {زيد} (ϕ)

هنا المحلّ (مف) يبقى منتظرا رغبة المتكلّم في زيادة متمّم منصوب لزيد (أي متمّم مفردة، لا متمّم إسناد: التمييز أو الحال).

أمّا العلامة [ϕ +] للفعل والفاعل في البنيتين فهي علامة على شعورنا الدائم بأن الفعل له فاعل وإن لم يذكر، وأنّ الفاعل له الفعل وإن لم يذكر فمحلّهما إذن مشحون شحنا موجبا ينتظر التعجيم الإحاليّ.

اعتمادا على هذا تأخذ تلك السلسلة الطويلة الشكل التالي:

ϑ أ ∃ ‏ [ϑ أ ∃ [فـ] فا (مف)] ‏ [ϑ أ ∃ فـ [فا] [(مف)]

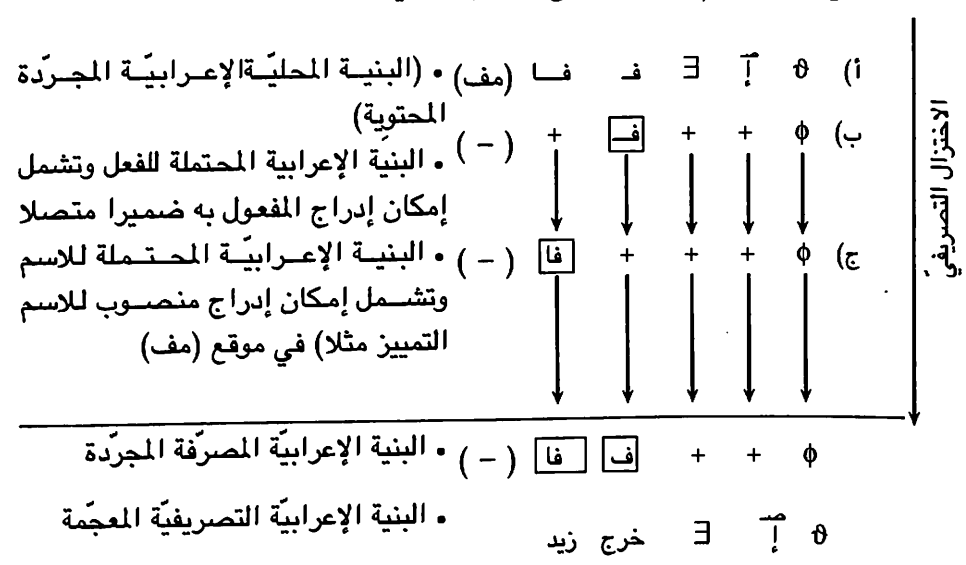
\+ + + ‏ [ϕ + + فـ + (ϕ)] ‏ [ϕ + + + فا ϕ]

حسب التعامل بين قاعدة الاختزال الشحني ومبدإ المحافظة، يقع اختزال الوسم اللفظي دون اختزال المحلاّت. ويقع هذا الاختزال حسب المبدإ التالي (هي قاعدة منطقيّة معروفة تستعملها الرياضيات وتستعمل في الاختزال المنطقي، ويبدو لنا أنّ أصلها الطبيعيّ نحويّ)

أ) + + + ⟵ +

ب) تختزل قيمة المعمول إلى العامل (حتّى وإنْ أثّرت في قيمة العامل الأساسية كما رأينا في [ب. ϑ أ ⟵ ب . ب].

ولربح الوقت نقدّم الاختزال على الصّورة التالية:



نلاحظ إذن أنّ إثبات وجود الاسم، أو تسويره الوجودي متضمّن في نظام نحويّ متكامل يستوعب الدلالة دون الخروج من النحو. ليس "زيد" إذن، موجودا بافتراض مسبّق أو اقتضاء، إلاّ إذا فهمنا أنّ الاقتضاء معناه أنّ البنية التصريفيّة تقتضي بنية إعرابيّة محتملة في مستوى الاشتقاق.

§ 78- التكثف الإيجابي الوجوبي لإثبات وجود الاسم المحيل

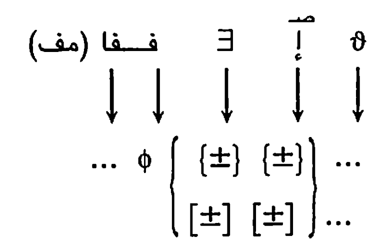
تبيّن لنا من التحليل الماضي أنّ التسوير الوجودي للاسم متضمّن في بنيته المقوليّة الاسميّة الصّادرة من التواجد الإنشائي الإحالي المولّد لكلّ الأبنية، ومنها كان متضمّنا في بنيته الاشتقاقية. وهو بفضل التشارط الاشتقاقي متضمّن في بنيته الإعرابيّة المحتملة. ومن التعجيم المجرّد الذي يحدثه الاشتقاق في المحلّ الإعرابي، يأخذ صورته التصريفيّة المختزلة، التي تختزل وسم الشكل الإعرابي المسيطر على العناصر المعجميّة، ولا تختزل بنيته المحلّيّة المجرّدة.

وسنرى في فصول قادمة أنّ الاختزال المرتبط بقاعدة تعجيم الموجب الوجوبيّ، قد يمنع على صور مختلفة عند إرادة التعبير عن الوجود السالب، أو الوجود الإمكانيّ. ونمهّد لهذا هنا.

أردنا أن نبيّن في الفقرة الماضية أنّ مفهوم التسوير الوجودي، ومفهوم الاقتضاء المتّصل به، مفهومان يمكن صياغتهما صياغة نحويّة إعرابيّة عامّة تشمل الفعل والاسم. ولا يعني هذا بالضرورة أنّه من اليسير أن ندرج آليّا محتوى الدراسات المنطقيّة والدلاليّة المتعلّقة بهذين المفهومين في النحو. فهذا موضوع آخر نحتاج إليه إذا أردنا سبر "شموليّة" الجهاز الذي نقترحه.

ما نريد التنبيه إليه أنّ الرمز المنطقي [∃ س، ∃ X] يصوّر الجانب الإحالي من التسوير الوجودي، دون جانبه الإنشائي والأصل في نظرنا أنّه لغويّا لا وجود لوجود الأشياء خارج إنشاء الواضع لوجودها. فما نقدّمه أشمل.

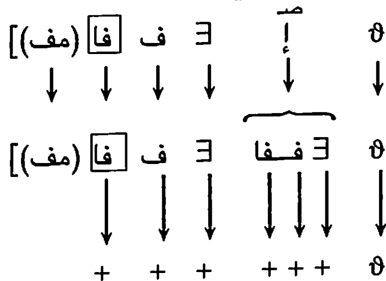
لا ضرورة في البنية الإعرابيّة المجرّدة المحتملة وقبل التعجيم الإحالي لـ[فا] بـ{ زيد ...} لاعتبار الشحنة الإنشائيّة موجبة. إذ يمكن لهذه البنية باعتبارها صورة من الاحتمال الشحني المقولي والإعرابي أن تأخذ صورة الشحن الوجوبي {+ ، −}، أو صورة الشحن الإمكانيّ [±]، كما رأينا في تعريف هذين المفهومين في القسم الثاني:



يقع البتّ باختيار الوجوب والإمكان، في المستوى التصريفي المعجّم، بفضل التعجيم الذي يقع في مستوى المعجم الإحاليّ، كما رأينا في {زيد}. نؤجّل التسوير الوجوديّ الإمكانيّ إلى القسم الأخير، عند دراسة العلاقة بين [من] و[الجزم]، والعلاقة بين الشرط والأمر، والاستفهام.

لنقلْ عموما إنّ الأسماء المبهمة أولى الأسماء بالإنشاء اللا إثباتيّ وبالوجود الإمكاني. ولنهتمّ هنا بالأسماء المتمكّنة في الاسميّة غير المتّجهة إلى الحرفيّة.

هذه الأسماء هي التي تأخذ قيمة الإثبات الموجب وقيمة الوجود الموجب:

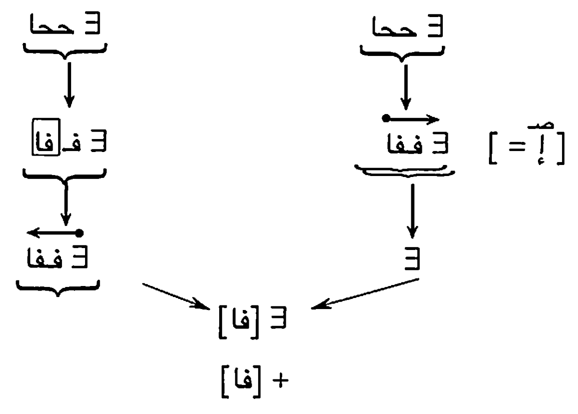


قصدنا بالتمثيل الكامل للتوزيع الشحني أن نبيّن نحويّا (ودلاليا) مأتى القوّة الإثباتيّة المستقرّة في التمثيل المنطقي للتسوير الوجودي [∃ س] . يقع الاختزال الشحني بمقتضى قواعد التكراري [∃ ⟵⟶ حـ ⟵⟶ حا] وحسب الاتجاه [⟵•] الذي يذيب الفاعل الإنشائي في الحدث الإنشائي، ويذيب الحدث الإنشائي في الشحنة الإنشائية: [إ ⟵⟶ ∃ ففا ⟵⟶ ∃ = +].

وحسب العلاقة [∃ ⟵⟶ حـ]، إذا لم يقع التطابق بين [فـ] التي من البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل، وبين [فـ] السابقة لـ [فا] كما رأينا في الفقرة الماضية، فإنّ عدم وجود فعل إحاليّ معجّم للمحلّ الفعلي يؤدّي إلى الحالة [∃ حـ] أي إلى حالة انتشار شحنة المحلّ الوجودي على المحلّ الفعلي.

وفي هذه الحالة تصبح الإحالة [∃ ففا] على الصورة [∃ فا] الموافقة لـ[∃ حا]

التي رأيناها في القسم الثاني والتي تسود البنية الاسميّة. وعند ذلك، لما كان الإنشاء [∃ = +] والإحالة [∃ فالتواجد الإنشائي الإحالي كلّه يصبح [∃ حا] أي [∃ فا] والفرق بين العلامتين أن [حا] مقوليّة لا تتضمّن وظيفة الرفع الإعرابيّة، أما [فا] فاسم مرفوع:

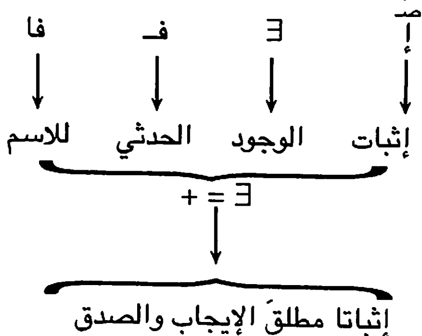


إنّ هذا الاختزال لا يقع إذا عرضت حاجة، مهما كانت، إلى تعجيم محلّ من المحلاّت قبل وقوع الاختزال. وإذا وقع الاختزال، فيمكن حسب قواعد الدور نفسه أن قسم المحلاّت كلّها كما هو الحال في:

ϑ أ	∃	فـ	فا (مف)
أن	+	يوجد	زيد
+	+	يوجد	زيد
+	+	كان	زيد
+	لا	+	زيدٌ

المثال الأخير يبيّن أنّ التسوير الوجودي في النحو قد كون بالنفي.

إذن فكلّ اسم في المعجم، إذا كان اسما محيلا غير مبهم، فهو يتضمّن، أو هو مسيّر ببنية إعرابيّة محتملة تمثّل تسويره الوجودي الإنشائي النحوي. نعبّر عن هذا التسوير بـ:



III/4.5 علاقة المحلّ الواوي بالتمييز بين الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي في المستوى النحوي الذي يقع فيه الدور التكراري

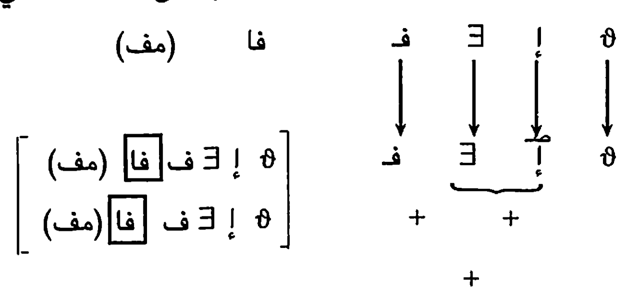
§ 79 – الدور التكراري الخارجي المكوّن للتواجد الإسنادي الاسمي

رأينا في الفقرة قبل الماضية امتزاج بنية الفعل المحتملة ببنية الاسم، في المستوى التصريفي الذي يقع فيه الملء الاشتقاقي للمحلّ الإعرابي المجرّد وقوعا محدثا للدور التواجدي التكراري الداخلي.

إنّ الاسم في هذه الحالة لا يخسر كثافته الإيجابيّة. لكنّه بوقوعه معمول فعل إحالي وبمقتضى قاعدة اختزال البنية لاتأخذ الجملة شيئا من قيمته الإثباتيّة، إذ التعامل بين إنشاء الجملة وإنشاء الفعل الإحالي تعامل مباشر، وذلك على خلافه.

لنتصوّر الآن العمليّة نفسها باسمين، لا بفعل واسم لتكوين إسناد اسميّ (مبتدأ + خبر). نأخذ مثلا مع "زيد" الاسم "رجل"، دون اعتبار قضيّة التعريف والتنكير.

يتحصّل لنا من التقاء الاسمين تضارب على المحلّ الفاعلي:



إذن لا يمكن للمحلّ الإعرابيّ، باعتباره تمثيلا فضائيّا للمقولة يهيّئها للوسم اللفظي، أن يقبل في زمن فيزيائيّ واحد تواجدا تزامنيّا نحويّا.

فإذا كنّا نريد أن نثبت وجود "زيد"، وأن نثبت في الآن نفسه وجود رجل، وأن نثبت في الآن نفسه أنّ هذين الإثباتين ينطبقان في الزمن، فإنّ جهاز النطق يعجز عن تمثيل هذا التزامن الذهنيّ المكوّن لانطباق الدلالتين (انظر منطلق هذه القضية في الباب الأول من القسم الأوّل).

لا يمكن لجهاز النطق أن نعبّر عن التواجد التزامنيّ اللغويّ إلاّ في صورة تواجد تعاقبيّ في الزمن الفيزيائيّ. يدلّك على هذا أنّه لا مفرّ لمن أراد أن يعبّر عن دخول زيد

وعمرو في الآن نفسه، من أن يذكر أحدهما قبل الآخر. ووظيفة المعجّم الواوي أن يصلح هذا التعاقب الزمنيّ الفيزيائيّ، بأن تكون الواو مثلا علامة على أنّ التعاقب الفيزيائي وسم للتزامن الدلاليّ.

إذن ما دامت البنيتان المحتملتان للاسمين {زيد، رجل} لا تقبلان الاختزال التكاملي الذي رأيناه بين الفعل والاسم، لكون الاسمين يتنازعان المحلّ [فا]، وما دام جهاز النطق لا يقبل تمثيل التطابق التزامني، فلا مفرّ من وضع البنيتين المحتملتين في صورة تعاقبيّة عند تكوين البنية الإعرابيّة المصرّفة:

(أ) البنية الإعرابيّة المجرّدة: ϑ إ ∃ فـــفا (مف)

(ب) الملء بالبنية الإعرابيّة المحتملة

ϑ إ ∃ ف [فا] (مف) → [فا] = زيد   ϑ إ ∃ ف [فا] (مف) → [فا] = رجل

لكنّ هذا الوضع يخلّ بمبدئنا القائل بأنّ وظيفة الاشتقاق تعجيم محلاّت البنية الإعرابيّة المجرّدة لتكوين البنية الإعرابيّة المصرّفة. وذلك أنّه إذا كانت البنية الإعرابيّة المحتملة لـ"زيد" تعجّم المحلّ الفاعلي من البنية الإعرابيّة المجرّدة، فإنّ البنية الإعرابيّة المحتملة لـ"رجل" لا تقوم بأيّ وظيفة اشتقاقيّة مهما كانت. فما هي الحلول النظريّة الممكن اقتراحها حتّى نسند إلى "رجل" محلاّ من الإعراب؟

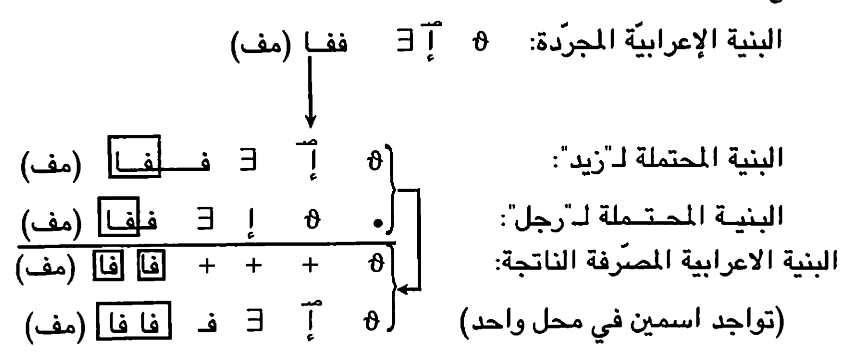
الحلّ الأوّل أن نجعل البنية الإعرابيّة المحتملة لـ"رجل" واقعة في المحلّ نفسه، أي أن نقترح أن تكون العلاقة بين "زيد" و"رجل" علاقة جمعيّة [ϑ] شبيهة بالعلاقة العطفيّة.

لهذا المقترح محاسن عدّة منها أنّه يشكلن النظريّة النحويّة العربيّة القديمة التي تنصّ على أن الخبر من التوابع، وأنّ العلاقة بين التابع والمتبوع هي نفس العلاقة الجمعيّة المكوّنة للعطف. (انظر أبواب التوابع في كتب النحو)، ومنها أنّه يفسّر رفع المبتدإ والخبر يجعلهما معمولين متعاطفين يعمل فيهما محلّ فعليّ واحد، ويشكلن في الآن نفسه النظريّة القائلة بأنّ المبتدأ والخبر قد رُفعا بالفاعلية التي كانت في الثاني نتيجة ربطه بالأوّل العامل فيه الابتداء (القضيّة في الحقيقة أعقد من هذا التقرير الموجز) (الإنصاف، المسألة الخامسة).

لكنّ هذا المقترح لا يجوز لأنّه يتضمن أنّ الخبر ينبغي أن يكون تابعا للاسم في النّصب، والحال أنّ الخبر يرفع بعد "إنّ" وينصب بعد "كان". فإذا كان هذا فهو يدلّ على أنّ الخبر لا يقع في المحلّ الذي يقع فيه المبتدأ من البنية الإعرابيّة المجرّدة.

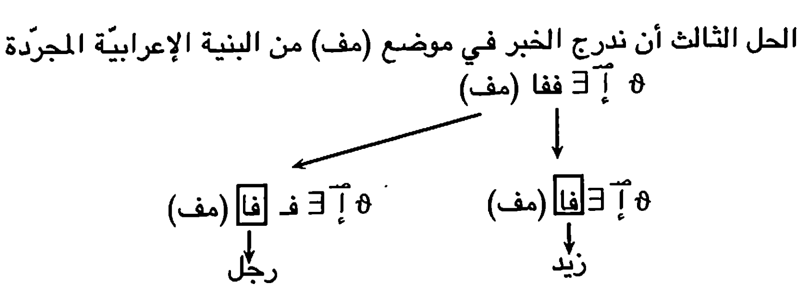
إذا أردنا أن نتشبّث بوضع الخبر مع المبتدأ في بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة، لنحافظ على التماثل بين الإسناد الفعلي والإسناد الاسميّ دون أن نجبر جهاز النطق

على نطق الاسمين معًا فلنا حلّ ثان وهو أن نزحلق الاسم الثاني إلى موضع مقابل لموضع محلّ المفعول:



هذه الحالة ممكنة، ما دامت المحلاّت السابقة لـ[فا] محلاّت غير معجّمة وتحمل الشحنة الموجبة. إلاّ أنّ هذه الإمكانية تجعل [زيد] اسما يطابق المحلّ [فـ] من بنية [رجل] هذه الحالة تستلزم أن يكون الرجلُ مرفوعا، بالاسم السابق له. لكنّ هذه الحالة لا تكون إلاّ مع الاسماء العاملة عمل الفعل، أمّا الأسماء غير العاملة عملها، فالرفع يعوّض بالجرّ، كما سنرى في قسم لاحق. وهذا الوضع هو الذي يكوّن الإضافة. ولكنْ، لمّا كان الخبر لا يجرّ، فهذا الحلّ لا يكون.

الحل الثالث أن ندرج الخبر في موضع (مف) من البنية الإعرابيّة المجرّدة



لكنّ هذا الحلّ يستوجب نصب "رجل"، وهذا النصب وإن كان يُرضي {كان وأخواتها...} . فهو لا يُرضي الحالات الأخرى. ثمّ لا يصحّ في العربيّة تكوين جملة على المنوال "زيد رجُلاً".

الحل الرابع أن ندرج الخبر في (مف) من البنية المحتملة لزيد، هذا الحلّ لا نطيل فيه لشبهه بالثالث. لكنّنا ذكرناه لاستفراغ الاحتمالات ولبيان أنّ النظام الذي نقترحه وصفا للعربيّة صالح لتفسير ظواهر عدّة. فالحلّ الرابع يخالف الثالث في جعل "رجل" مفعولاً للبنية الإعرابيّة المحتملة للمبتدإ، لا مفعولا للبنية الإعرابيّة المجرّدة.

هذه الحالة تكوّن لنا "التمييز" "زيد رجلا" (أو الحال) التابع للمفردة، ولا يكوّن لنا الخبر.

إذن فاستفراغ الاحتمالات الممكنة لإدماج المبتدإ والخبر في بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة على غرار الفعل والفاعل:

أ - تولّد لنا حالة غير قابلة للنطق (وضع الاسمين في محلّ واحد وموضع واحد)

ب - تولّد لنا حالة عطف لاتستجيب لخصائص عمل "إنّ" و"كان"،

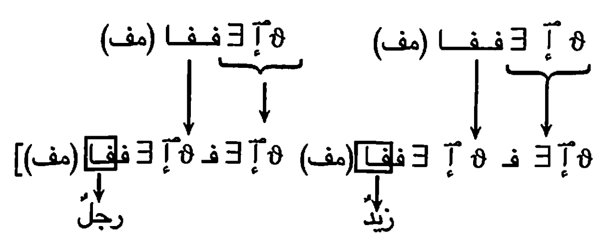
جـ - تولّد لنا حالة إضافة (فهي توضّح لنا مأتى الإضافة لا الخبر)،

د - تولّد لنا حالة مفعول الإسناد غير الصالحة للخبر،

هـ - تولّد لنا حالة مفعول الاسم، فتوضّح لنا مأتى التمييز والحال الواقعين فضلة للمفرد، ولا توضّح الخبر.

هذا يستوجب منّا تقديم الافتراض الأخير: وهو أنّ المبتدأ والخبر من بنيتين إعرابيتين مجرّدتين مختلفتين.

إذا كان هذا فنحن نحتاج إلى دورة إعرابيّة (مقوليّة) ثانية تولّد لنا في المستوى الإعرابيّ المجرّد التواجد المزدوج التالي (نعنى بالتواجد المزدوج تواجد بنيتين من التواجد الإنشائي الإحالي):



ننظر في ما يلي في النتائج المنجرّة عن هذا المقترح، للتحقّق من جدواه لنفهم السبب الذي يجعل الجملة الاسميّة تتصرّف مع المحلّ الواوي وكأنّ إنشائها معجّم، فتطلب الفاء في مثل:

"إن ضحك زيد فهو حيوان ناطق"

§ 80 - علاقة الإسناد الاسمي بالتواجد العطفي والاتباعي

إذا افترضنا أنّ الخبر يتولّد من التواجد المزدوج [إ̄ θ إ̄] المتكوّن من تكرار البنية الإعرابيّة المجردة في المستوى الإعرابيّ المجرّد، فالنتيجة أنّ كلّ ما قلناه عن [أ θ ب] ينطبق عليها. لنؤجّل النظر في هذا. ولنبيّن أنّ هذه الشكلنة تستجيب إلى خصائص الجملة الاسميّة، وتوضّح شكليًا بعض الحدوس القديمة.

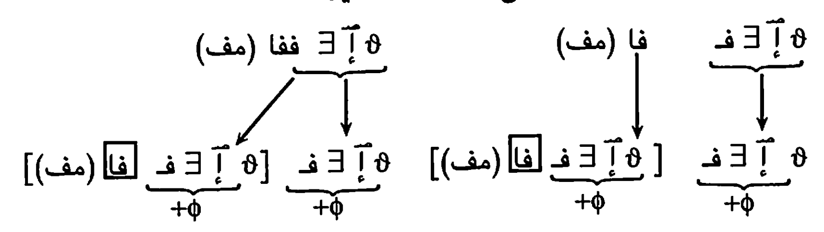
يتماشى هذا الاقتراح مع الرأي القديم الذي ينزّل الخبر من المبتدإ منزلة قريبة من

منزلة التابع من المتبوع. وهذه فكرة في النحو العربيّ أساسية يقتضيها أنّ مطابقة الخبر للمبتدإ في الأمور الأربعة، لا تختلف في جوهرها، إذا أهملنا الفروق، عن مطابقة النعت أو البدل. ولقد رأى النحاة أنّها من المبادئ التي لا يستغني عنها المبتدئون، وليست ممّا يكون للمختصّين المحقّقين. فهي، وإن أهملها النحو المدرسيّ الحديث، ممّا يقدّم للمتعلّمين (ابن عقيل، شرح الألفية، III / ص 190). ولقد ذكر المحقّقون، كابن يعيش، في التابع والمتبوع، أنّه لولا إرادة أنّ الثاني هو الأوّل في النعت والتوكيد، لكان حقّ التابع أن يربط بالواو كما هو الحال في العطف، وبذلك فسّر بعضهم ورود "أي" في عطف البيان، أي البدل.

فما اقترحناه إذن لا يناقض الرأي القديم، وهو موضّح لما قدّمناه سابقا في تفسير ورود الفاء بين المبتدإ والخبر في بعض الأبنية التصريفيّة.

§ 81 – رفع المبتدإ والخبر وعلاقته بالمحلّ الفاعلي في البنيتين المجرّدة والمحتملة

أمّا من حيث الإعراب فالناتج عن هذا التمثيل:



أنّه يجعل كلاً من المبتدإ والخبر مستقلاً بإنشائه في بنيته الإعرابيّة المحتملة. وكلّ اسم في البنية المحتملة فاعل، فهو مرفوع.

ثمّ إنّ هذا التمثيل يجعل كلّ بنية إعرابيّة محتملة يعمل فيها إنشاء البنية المجرّدة التي وقع في محلّها الفاعلي المقتضي للرفع.

ولمّا كانت هذه المحلاّت من الصنف [ϕ+] ، فإنّ هذا التمثيل يدعم رأي البصريين القائلين بأنّ كلاً من المبتدإ والخبر يعمل فيه الابتداء. ولمّا كان الاسم الأوّل أقرب إلى صدر الكلام، وكان المبتدأ والخبر جملة واحدة، وكانت القاعدة [ϑ ب ⟵ أ] تقتضي أن للثاني قيمة الأوّل، فقد صار الإنشاء العامل في بنية المبتدإ الإعرابيّة المحتملة عاملاً في بنية الخبر، كما يعمل العامل في المعطوف عليه في المعطوف.كما تختزل "«خرج زيد ، وخرج عمرو» إلى "خرج زيد وعمرو" فإن الخبر يختزل إنشاؤه إلى إنشاء المبتدأ.

مبتدأ   خبر

ϑ إٓ ∃ فـ [ϑ إٓ ∃ ففـا (مف)] (مف)   و إٓ ∃ فـ [ϑ إٓ ∃ فـفا (مف)] (مف).

+ϕ

ولا يخسر الخبر من ذلك رفعه الذي أتاه من بنيته المحتملة، وحافظ عليه بوقوعه في المحلّ الفاعليّ من البنية المجرّدة المتحكّمة فيه. فيبقي مرفوعا بالابتداء الذي هو [ϑ إ ∃ فـ] الأولى. فمن المنتظر إذن عند تعجيم الإنشاء الرئيسي أي [إٓ] الأولى المذكورة أعلاه أن يقع للخبر أحد الأمرين:

- أن يتبع الخبر المبتدأ كما يتبع المعطوف المعطوف عليه في علامة الإعراب،

- أو أن يحافظ على استقلاله الأوّل فيبقى على الرفع لكونه من بنية إعرابيّة مجرّدة في أصلها مستقلّة عن البنية المتحكّمة في المبتدإ.

§ 82 – محافظة الخبر على استقلال إنشائه مع {إنّ}

ولقد ورد الإمكانان في العربيّة. فأمّا الأوّل فقليل ذكره يُونس وقال به أصحاب الفرّاء في "لعلّ أباك منطلقا" (مغني اللبيب ص 317).

وأمّا الثاني فالمطّرد نصب الأوّل دون الخبر. وقد فسّرناه بأنّ المبتدأ وقع في حيّز (مف)، أي في حيّز مفعول الإنشاء الرئيسي الذي هو في الأصل للمبتدإ دون الخبر.

ولا يمكن للاسم أن يبقى على الرفع لأن "إنّ" امتدّت في المسترسل الإنشائي الإحالي ابتداء من [∃] الإنشائيّة ولو وقفت عند [فا] لصار الاسم فاعلا لها يشارك الواضع المنشئ في فاعليّة التأكيد:

* ϑ إٓ ∃ فـفا

ϑ إنّ   ϑ إٓ ∃ ففا (مف)

لذا تزحلق الاسم إلى المحلّ (مف) من البنية الإحالية:

ϑ إٓ ∃ فـفا   (مف)

ϑ إنّ   ϑإٓ ∃ فـفا (مف)

وكان يمكن للخبر أن يصبح في موضع (مف) الخارجية كما هو الحال في "ليت أخاك منطلقا" التي ذكرها يونس.

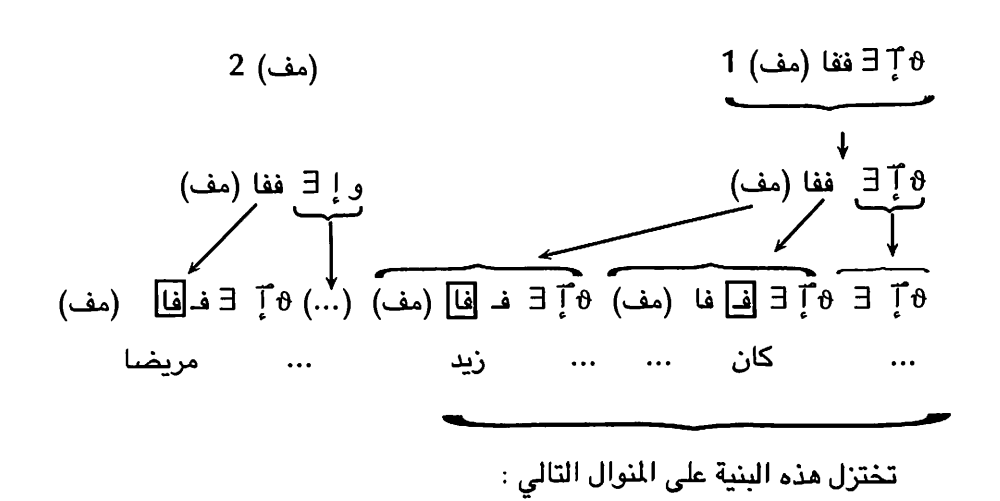
لكنّ الظاهر أنّ "إنّ" تدخل على بنية المبتدأ وأمّا. الخبر فمحافظ على البنية المجرّدة التي ولّدته. ومضمون هذا الرأي أنّ "إنّ" كـ"لا" النافية للجنس تدخل لتأكيد الاسم فقط لا لتأكيد الجملة كلّها. أمّا شعورنا بأنّها تأكيد للجملة كلّها فراجع إلى أنّ المبتدأ في صدر الكلام وأنّ الخبر تابع له كالمعطوف عليه. ويدلّ على هذا أنّ "إنّ" لو دخلت وقد خسر الخبر إنشاء بنيته المجرّدة لاستحال تعجيم إنشائه، لكنّ الخبر تدخل عليه اللاّم، واللاّم في حاجة إلى محلّ تحتلّه في البنية المجرّدة، وليس لها إلاّ محلّ الإنشاء، فالخبر إذن يحافظ على إنشاء بنيته المجرّدة:

ϑ إ̄ ∃ فـ فا (مف) ← إنّ — ϑ إ̄ ∃ فـ [فا] (مف) — زيدًا — إنّ

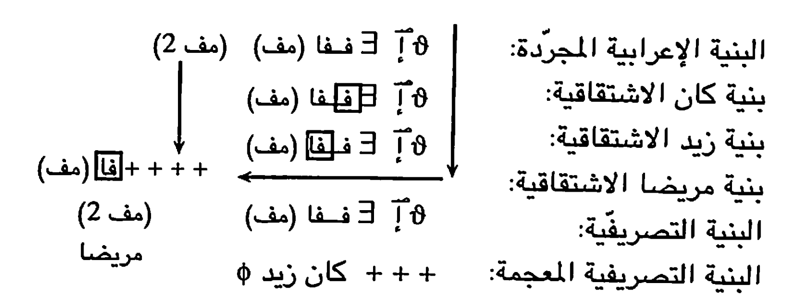
ϑ أ̄ ∃ فـفا (مف) — ϑ لَـ ϕ ϕ ϑ إ̄ ∃ فـ [فا] (مف) — ϕ لَـ ـــــ قائم — لَقائم

§ 83 – انقلاب الخبر إلى حالة المفعول الخارجيّ مع "كان"

فإذا دخلت "كان" فـ"كان" فعل له بنية إعرابيّة محتملة، فيقع بينها وبين المبتدإ الاختزال الذي رأيناه، فيبقى الخبر بالنسبة إلى الفعل في الموقع الذي تقع فيه المفاعيل الخارجيّة فيكون له النصب حسب قواعد [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف) (مف) (مف2)] =



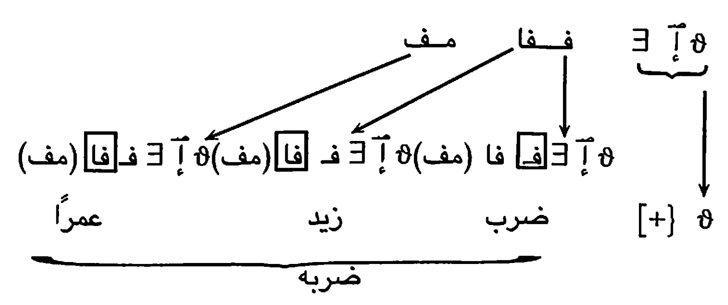
تختزل هذه البنية على المنوال التالي :



هذا مختصر يبيّن جدوى اعتبار الخبر مواجدا للمبتدإ يدخل في نمط القواعد [إٓ ϑ إٓ]. ويبيّن هذا المختصر أيضا أنّ الأبنيّة متحركّة في عمل بعضها مع بعض حسب قواعد، ذكرناها وقواعد أخرى سنذكرها أو نشير إليها في أبواب قادمة.

وفي العموم، نلاحظ نّ هذا الافتراض يوافق الحدوس القديمة ولا يعارضها، كما يوافق قواعد النحو الوصفي الاختباري. فمن ذلك أنّه ممّا يدلّك على أنّ الخبر مؤهّل أن يكون مفعولا خارجيًا متولّدا عن الدور التكراري للبنية الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة:

أ - أنّه كالمفعول فيه والحال والمفعول لأجله لا يقبل أن يضمر في الفعل لأنّ إضمار المفعول في الفعل يقتضي أن يكون الاسم والفعل من بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة:



فحسب قواعد الاختزال ينخزل الفاعل في بنية الفعل، وكذلك المفعول. لذلك نشعر أنّ البنية {ضربه} تختصّ بخصائص البنية الإعرابيّة وخصائص البنية الصرفية في آن واحد.

لكن لا يمكنك أن تقول في "خرج زيد صباحًا" أو في "خرج زيد خروجًا" أو في "خرج زيد ضاحكا" أو في "خرج زيد خوفا" الجملة "خرجه" لأنّ هذه مفاعيل خارجيّة أصلها أنّها كالشرط الذي بـ [إن] متولّدة من تكرار البنية الإعرابيّة المجرّدة، فهي تقارب الاستئناف والعطف وقد بيّنا ذلك بالنظر في المجموعة {(إنّ، إنْ) (أنّ، أنْ)} كذلك لا تقول في " "كان زيد مريضا" كانه" فهذا يدلّ على أنّ الخبر خارجيّ.

ب – وما يدلّك على خارجيته أيضا أنّ كلّ مفعول خارجي مهيأ أن ينقلب خبرا إذا انقلب الشكل [حَـ حا] إلى [حَـ +$\frac{\phi+}{حا}$] في الاشتقاق. وهذا بيّن في الأمثلة التالية على درجات مختلفة من الصحّة:

(1) خرج زيد في الصباح

كان خروجه في الصباح

(2) خرج زيد خروجا مضحكا

كان خروجه خروجا مضحكا

كان خروجه مضحكا

(3) خرج زيد لذلك السبب (بسبب كذا)

كان خروجه لذلك السبب (بسبب كذا)

وجميع هذه الأمثلة لو قستها بالبنية [θ أ̄ .θ أ̄] لوجدتها جميعا من صنفها، لا تختلف إلاّ في الأبنية الإعرابيّة المحتملة التي تعجّم محلاّتها.

§ 84 – خضوع التواجد الإسنادي الاسمي لقواعد التعجيم الواوي المتعلّق بالأبنية الخارجيّة

إذا صحّ أنّ البنية التصريفيّة [مبتدأ وخبر] إنجاز للتواجد المزدوج [θ أ̄ . θ أ̄]، فأقوى دليل على أنها منه انطباق قواعد [أ θ ب] الثلاثة عليه.

ذلك أنّه إذا كان التواجد الإنشائي الإحالي تواجدا استرساليّا كما بيّنّا وكان التواجد المزدوج، تواجدا مكرّرا لهذا الاسترسال، فينبغي أن يكون المحلّ الواوي، من حيث هو تجسيد إعرابيّ للتواجد المقولي، ومحافظ عليه، محلاّ مهيّأ للتعبير عن الاسترسال وعدم الاسترسال (أو في الحقيقة مهيّأ للتعبير عن درجات الاسترسال) بفضل خصائصه التعجيميّة.

وفعلا نلاحظ أنّ الجملة الفعلية من حيث أنها تتكوّن من بنية إعرابيّة أساسية واحدة، جملة تعبّر عن الاسترسال الإنشائي الإحالي المخوّل للمحلاّت أن ينخزل المعمول منها في عامله حسب القاعدة [∃ ⟶ حـ ⟶ حا] [∃ $\overrightarrow{\text{ففا}}$ (مف)]، تعبيرا تجسّده بعدم تجسيم المحلّ الواوي في الأبنية الإعرابيّة المحتملة إلاّ في حالات شاذّة رأيناها. وسنعود إليها بعد حين.

أمّا الجملة الاسميّة فلكونها قائمة على تكرار التواجد الإحالي الإنشائي فهي أكثر استعمالا للتعجيم الواوي. وهذا ما يخوّل لبعض نماذجها وهو [من (...) (...)] أن يكون من صذف [(...) إن ...].

ولهذا فإنّ الجملة الاسمية تطبق القاعدة [ϑ ب ←أ] تطبيقا قويا. فالخبر كما هو معلوم مفتقر جدًا إلى أخذ قيمة المبتدإ وجوبيًا بل هو، إضافة إلى هذه القيمة، مفتقر إلى تخصيص الشحنة الوجوديّة الفقيرة دلاليًا بمحتوى المقولات الثريّة ولا سيّما الجنس والعدد.

أمّا المبتدأ فيطبّق القاعدة [ϑ أ ←ب]، بأخذ قيمة الخبر الوجوديّة فإنْ قلت "زيد عنقاء" وكانت العنقاء غير موجودة، فلا وجود لزيد في هذه الجملة وإن كان مبدأ المحافظة يترك له قيمته الوجوديّة الخاصّة. وينتج عن القاعدتين هذا التلازم التواجديّ بينهما. إذ العنقاء لو كانت موجودة لكان زيد موجودا أيضا. لذا يشترك المبتدأ والخبر في الوجود والعدم، فهما معبّران عن التواجد الجمعيّ النحوي [+ + / − −]، وهو تواجد تشارطيّ كما بيّنّا. وهذا ما يفسّر:

أ – أنّ كلّ إسناد اسميّ قابل للتحوّل في الحالات الاسميّة القصوى [أي [حا ⟷ حا] حيث [∃ حـ]، إلى شرط وعكس شرط:

زيد حيوان
إن كان زيد كان حيوانا، وإن كان الحيوان كان زيدا

ب – وأنّ الإسناد الاسميّ مهيّأ عند اتصال بنيته بالمقام بفضل التعجيم اللفظيّ إلى أن يتحوّل فيه الجمع النحويّ الوجوديّ، إلى جمع صدقيّ وذلك بإسقاط القيمة الوجوديّة الموجبة لتواجد السلبيين:

زيد	حيوان			زيد	حيوان	
+	+	+		1	1	1
+	−	−		1	0	0
−	−	+		0	0	1
−	+	−		0	0	0
الجمع النحوي الوجودي				الجمع الصدقي المنطقي		

وذلك أنّ تواجد المنعدمين في المقام، عدم، على خلاف ما هو في اللغة وكما أنّ القاعدتين [ϑ أ ←ب]، [ϑ ب ←أ] تحدثان الخصائص. التي ذكرنا فإنهما مجتمعتين تحدثان التغيير الترتيبيّ العاديّ في هذا الشكل [ϑ أ. ϑ ب] ←[ب . أ].

[ϑ مبتدأ ϑ خبر] ←[خبر مبتدأ]

إنّ هذا التغيير الذي يقع بفضل المحلّ الواويّ ϑ يقع كما لاحظنا سابقا ونلاحظه هنا، على حساب المحلّ الواوي. هذه النقطة على

بساطتها تستوعب أنّ الجملة الاسميّة إذا تقدّم خبرها قربت بنيويًا من خصائص الجملة الفعلية وهو أمر لاحظه القدماء في أمثلة عديدة.

§ 85 – تمييزالتعجيم الواوي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية

وفعلا فإنّه كما يشذ في الاستعمال أن نقول " تبيّن وأنّه" فإنّه يشذّ أن تقول "في الدار ورجل" كما ترى في المقارنة التالية:

(1) كلّ من أتاني فـــ له درهم

*لكلّ من أتاني فـــدرهم

(2) كلّ من أتاني فقد أكرمته

*قد أكرمتُ فكلّ من أتاني

فتغيّر الترتيب انطلاقا من [ϑ أ، ϑ ب] يجعل [ب. أ] كارهة للتعجيم الواوي إذا كانت [ب . أ] في الجملة الاسميّة قريبة من خصائص [أ،ب] الفعلية. وسيتّضح هذا أكثر عندما نبيّن صحة حدْس القدماء في اعتبارهم الجمل التي من صنف "في البيت رجل" جملا قريبة من دلالة الجمل الفعليّة.

بماذا نفسّر أنّ تغيّر الترتيب في الجملة الاسميّة أكثر اطّرادا في القياس منه في الجملة الفعلية؟

إذا قبلنا أنّ الجملة الاسميّة تواجد تكراري للبنية الإعرابية المجرّدة [ϑ إ ∃ ففا (مف)] فتطبيق القاعدة [ϑ أ. ϑ ب ـــــ← ب أ] يأخذ منطلقه من المستوى الإعرابيّ المجرّد، وإذن فنتيجة هذه القاعدة تكون بالتعجيم الواوي الذي يقع في المستوى التصريفي المجرّد الذي فيه يتعيّن التمايز بين الأبنية الوظائفية. فمن ذلك كانت الجملة "في الدار رجل" جملة خاضعة لقواعد تركيب الجملة.

وإذا قبلنا أنّ التواجد التكراري الرابط بين الفعل والاسم في الجملة الفعلية يقع بين بنيتين محتملتين صادرتين عن مشارطة الاشتقاق للإعراب، فإنّ القاعدة [ϑأ. ϑ ب ـــــ← ب أ] تأخذ منطلق تطبيقها من المستوى التصريفي المجرّد، لا من المستوى الإعرابيّ المجرّد، وإذن فنتيجة القاعدة تكون بتطبيق التعجيم الواوي في المستوى الأدنى أي في المستوى التصريفي المعجّم المتّصل بالمقام البلاغي، لذلك فهذا التعجيم لا يكون إلاّ شذوذا يعتبر لحنا أو ظاهرة أسلوبيّة (زيد فقام).

لذا إذا استغلّ الدور الداخلي في الجملة الفعلية لجعل الفاعل أو المفعول قبل الفعل فالتعجيم الواوي ضروريّ لإرجاع البنية إلى ترتيبها الأصلي، كما هو الأمر في "وثيابك فطهّر". ومن ذلك كان التعجيم الواوي في مثل هذه الحالات علامة على

إخراج العنصر المقدم من البنية الإعرابيّة [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]. وعلامة على أنّ الجملة صارت خاضعة للتواجد الخارجي (أي قائمة على دور خارجيّ يقرّ بها من الجملة الاسميّة.

إذا لم نقرّ بهذا فيستحيل أن نفهم باب الاشتغال كما سنرى في حينه.

ويدلّك على صحّة ما قدّمنا أنك إذا قلت "طهّر فثيابك" فقد كنت كمن قال إن الأصل "ثيابك طهّر"، وهو خطأ فلا يجوز. أمّا إذا قلت "وثيابك فطهّر" فأنت كمن قال إن الأصْل "طهّر ثيابك" فهو صحيح. وإذا قلت "ثيابك فطهّر" فقد مهّدت لقولك "ثيابك فطهّرها"، وهذه تمهيد لقولك "ثيابُك فطهّرها" التي تصحّ خاصّة بحذف الفاء، إذا أردتها اسميّة كاملة. ومتى كان ذلك صار بإمكانك أن تقول إنّك قربت من الجملة :إنّ ثيابك مطهّرة" أو "كانت ثيابك مطهّرة". فيكون الثاني مخرجا أي من دور تكراريّ آخر، وكأنّه فضلة.

§ 86 – ملخّص لنتائج التحليل

حاولنا أن نبيّن بالفقرات (80 – 85) أنّ افتراض البنية التصريفيّة [مبتدأ .ϑ خبر] متولّدة بدور تكراري للبنية الإعرابيّة المجرّدة في المستوى الإعرابيّ المجرّد افتراض:

– يفسّر الرفع والاتباع بين المبتدإ والخبر

– يفسّر عدم نصب الخبر بـ"إنّ"

– يفسّر نصبه "بكان"

– يفسّر عدم إضماره في "كان"

– يفسّر مشابهته للمفاعيل الخارجيّة،

– يفسّر تلازمهما الوجوديّ

– يفسّر إمكان التعجيم الواوي بينهما

– يفسّر نحويّة تغيير الترتيب بينهما

إلى غير ذلك من الأمور .

وإذن فلا شكّ في صحّة ما افترضناه. ويمكننا، أن نستغلّ ذلك لتفسير أمور عدّة منها لماذا تصحّ "إنْ أحد جاءك" ولا تصحّ "إنْ زيد حيوان".

ما نؤكّده للوصول إلى مثل هذه النتائج:

أ – أنّ الجملة الفعليّة البسيطة أبسط من الجملة الاسميّة البسيطة

ب – وأنّ الجملة الاسميّة البسيطة نظير عطف أو ما شابهه بين جملتين فعليتين،

جـ – وأنّه، تبعا لذلك، من الطبيعيّ أن يكون تغيير الترتيب بين الفعل والفاعل [ففا ←فا فـ] تغييرا ناتجا عن دور تكراري جديد، يجعل الجملة الفعلية. جملة اسميّة مركّبة. فما قاله نحاتنا في هذا الشأن هو الوحيد القابل للشكلنة الدقيقة.

§ 87 – التكثّف الإثباتي الوجودي الموجب في الجملة الاسميّة

يمكننا الآن أن نفسّر تعجيم المحلّ الواوي في مثل:

إن ضحك زيد "فهو حيوان ناطق".

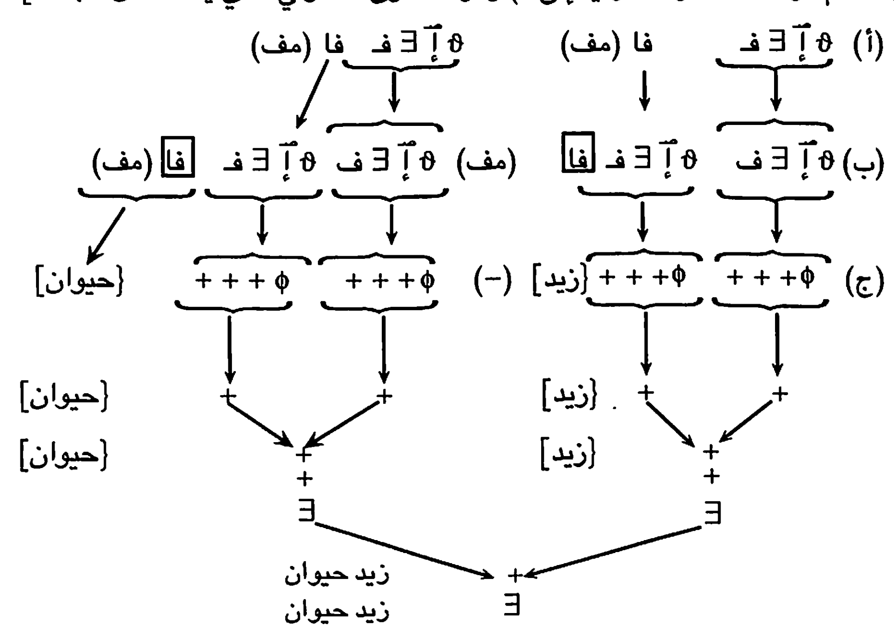
بأنه ناتج عن تكثّف شحنيّ إيجابيّ مأتاه:

أ – التسوير الوجودي للمبتدإ، والخبر، كلّ على حدة

ب – إيجابيّة [إ̅ ∃ ف] العاملة في كلا الاسمين، كلّ على حدة.

فالجملة إذن تحتوي على تكثّف إيجابي شديد يجعل تعجيم المحلّ الإنشائي الأوّل مجرّد تأكيد لا يغيّر من حقيقة الجملة شيئا.

نقدّم في ما يلي صورة هذا التكثف وحركة الاختزال الشحني التي تتبعه [أ) المستوى الإعرابي المجرّد . ب) المستوى التصريفي المجرّد الذي فيه يلتقي الاشتقاق بالإعراب فيملأ محلاّته بالأبنية المحتملة. جـ) المستوى التصريفيّ المعجّم والقيم الشحنيّة للمحلات غير المعجّمة، ثمّ مراحل الاختزال المؤدّية إلى د) وهو المستوى الصوتي الذي يصلنا من الجملة.]



تمثّل [∃ = +] في "زيد حيوان"، الخلاصة الشحنية لاختزال الشحن الإحالية من البنيتين المحتملتين في إنشاعيهما ثمّ انخزال هذين الإنشاعين في الخلاصة الاختزالية الإنشائية للبنيتين الإعرابيين وإذن فـ [∃] خلاصة شحنية إنشائية إحالية إعرابيّة اشتقاقية.

لهذا السبب يمكن اعتبارها قائمة في التواجد المزدوج بدور المحلّ الإنشائي الموحّد والمسيّر للجملة كاملة، وإن كنّا قد بيّنّا بدراسة {إنّ ... لـ] أنّ الخبر يحافظ على إنشائه الخاصّ.

وسنبيّن في القسم الأخير أنّ الإنشاء الأوّل المسيّر للإحالة الرئيسيّة هو الذي يلوّن إنشاء الجملة كاملة إذا كان إنشاء الجملة إنشاء غير معجّم.

§ 88 – القواعد المستلزمة عن الإقرار بخضوع الجملة الاسميّة للبنية [ϑ إ̊ ϑ. إ̊]

أ – إذا كانت الجملة الاسميّة مكوّنة من تواجد تكراري لإثبات وجود الاسم، فإنّ الإنشاء المسيّر لها تكثّف إثباتي وجوبيّ إيجابيّ يتمثّل في شحنة موجبة ليست "إنّ" سوى وسم تأكيديّ لها.

ب – إذا كانت [إنْ] إنشاء لا إثباتيا ذا قيمة إمكانية فإنّ "إنْ" لا تصلح لتعجيم الإنشاء الرئيسيّ المسيّر للجملة الاسميّة، ولا يمكن لـ"إنْ" أن تغيّر من قيمة الاسمين الإنشائية مادام الخبر مسيّرا بإنشاء يخالف إنشاء المبتدأ. لهذين السببين الراجعين إلى الشحن الإنشائي الوجودي لا يمكن للنظام النحويّ أنْ يولّد جملا من الصنف:

(1) *إن زيد حيوان فهو حيوان ناطق

جـ – لما كانت البنية التصريفيّة "زيد قام" مسيّرة بـ[∃ = +] فإنّها تخضع لقاعدة التعجيم الواوي السابق للإنشاء القويّ وإن كانت أقلّ كثافة من "زيد حيوان" من حيث الوجوب الإيجابي المثبت:

(2) إن كان زيد حيوانا فزيد يضحك

د – لما كانت البنية "زيد قام" ({مبتدأ + فعل}] بنية تواجدية تكرّر البنية الإعرابيّة المجرّدة فهي تخضع للقاعدة [ϑأ، ϑ ب] المغيّرة للترتيب:

(3) زيد قام قام زيد

هـ– لما كان تغيّر ترتيبها مؤدّيا إلى اختزالها في بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة فإنّها بنية ترفض الوقوع بعد [إنْ] من حيث قيمتها الحاصلة ["+ زيد قام"]، وتقبل الوقوع بعدها من حيث قيمتها المكنة [" ± قام زيد"]:

(4) ؟ إن زيد ضحك فهو حيوان ناطق

و- لمّا كانت البنية الاحتماليّة للاسم هي [θ إٓ ∃ فـ فا (مف)] فإنّ محلاّتها تخضع للقيم الوجوديّة المحدّدة لـ [∃] في المستوى المقولي وهي {+ ، – ، +}. ولمّا كان عدمِ التعجيم هو الذي يجعل الاسم مثبت الوجود وإيجابيّا وجوبيا فإنّه من المتوقّع أنْ تعجّم محلات البنية الإعرابيّة المحتملة للدلالة على السلب الوجوبي أو على الإمكان.

ز- لمّا كانت الجملة الاسميّة قائمة على التواجد التكراري للبنية الإعرابيّة المجرّدة، فإنه يمكن ملء المحلّ الفاعلي ببنيتين محتملتين للاسم تختصّان بخضوعهما للقيمة الإمكانيّة. لذا نفترض أنّ البنية {إن فعل الفاعل} الفعليّة، لها مثيل نظري في بنية الاسم المحتملة. سنحاول في قسم مقبل أن نبيّن أنّ البنية {إمّا زيد} تجسّد هذا المثيل النظريّ.